

جواهر الكلام في شرح شرائع الاسلام
جلد ثانی

محمد حسن بن شیخ باقر

۱۸۵۸^س - ایران

هَذَا كِتَابُ الصَّلَاةِ بِحَسَبِ هَرَكِ الْكَلَامِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وصلّى الله على محمد وآله الطيّبين الطاهرين أجمعين الذين بهم أجمع من نبي الكرم الرضخ العليم الحكيم الاعانة على اتمام كتاب احكام الصلوة التي تنهى عن الفحشاء والمنكر وبها تطفى الشيران وقربان كل نبي ومعلم كل مؤمن نبي وفنسل الذنوب كما يعنل النهار الجارى دون المجد وتكرارها كل يوم خمساً كتكراره واوصى الله بها المسبح مادام حيا وغيره من الرسل بل هو أصل الاسلام وخبر العمل وخبر موضوع والميزان والمعينا لساير اعمال الانام فمن وفى بها استوفى اجر الجميع وقبلته من كل ما فى جنته من الاعمال بل لا يدرك العرف للفضاطح ولذا كانت اول ما يحاسب به العبد يوم ينظر فيه من عمله فاذا قبلته من نظره ساير عمله وقبلته من اذا وادى لم ينظره ما وى عمله ورده عليه فلا غنى لو ممتنى اركها من الكافين بل هو كذا لو كان الداعي لها الاستحسان بالدين وهو الذى لم يعرف الصلوة على ما قيل شيئا مما لا يغنى به ويحجز الله نعم بعد المعرفه افضل منها بل قال الله هذه الصلوة الى المحسن لفرصة اقامته وحافظ على مواقفه من لقا الله يوم القيمة ولعند عهده يلعل به الجنة ولم يستمر بل واقته من لم يحافظ عليه من ذلك الله انشاء عقره وانشاء عذبه وصلوة من ينشئ من عشرين حجة كل حجة خير من مائة عمل بها يستدل منه حتى يغنى بل صلوة من فضله افضل من الف حجة وكل حجة افضل من الدنيا وما فيها وان طاعة الله حدمه من الارض وليس تته من جلا بعد الصلوة من ثم نازد الملائكة ذكرا وهو قائم يصلى في الحراب فانام المصلى الى الصلوة ترك عليه لرحمة من عنان السماء الى عنان الارض وصفه الملائكة وناديه ملك ليعلم هذا المصلى ما فى الصلوة ما افضل الى غيره لكى يما ورد فيها مما لا يحصى عده كجبرائيل وغيره مع ان الاعطاء ما يغنى عن الاثارة وقد جفت بالاجمها غير ما من العبادات من عبادة اللسان والجنان بالقرءة بالذكور الاستكانة والشكر والثناء الذى ما يبره الله ما لعباده لولاه ونظيره اثر العبادة للعبود بالركوع والتسبيح وحسن موضع لعلوا اشرف على اولى موضع واخفضه قد كتب الرضا الى محمد بن سنان فيما كتب من جواب سائله ان هذه الصلوة انما اقر بالربوت بغير شعرة وجل وخلع الانذار وقيام بين يدي الجبار جل جلاله بالدل والمسكنة والخضوع والاعتراف والطلب للثنا لئلا من سائل للثواب وضع الوجه على الارض كل يوم اعظما الله عز وجل وان يكون بالكل غير قاس ولا بطر اعل ذكر الله عز وجل بالليل والنهار لتلايينى عبيد سيد ومديره وخائفه فيطرب ويطنى ويكون في ذكره لرب عز وجل وقيامه بين يديه ذلج لرب المعاصي ما ناله من انواع الفساد وغيره لكى لا يتقاع على من لا حظ له من الصلوة ولا يفتخر هذا الفضل بمقصود الفرائض الخمس من الصلوات وان اخضت بعض الاخبار بها بل قد يكون ما نصرف ان كان موضوعه لفظ الصلوة لانها هي المعهودة المستعملة التي لم يشغل العبد بعدادتها عن غيرها الا ان النامد فيما ورد عنهم عليهم السلام بل هو صريح بالبعض يقتضى بعدم الفرق بين الفرض والنفل في هذا الفضل وانما جميعا جبر العمل كما ان لا يشكل فضل الصلوة على الحج المشتمل على الصلوة وغيره ما بعد ذلك وهذه العبادة كظايرها في اقامة اجراء الحج غيرها اذ لكل جزء منه فضل مستقل وان كان هو جزء او اربابا لصلوة الفضلة عليه لصدا الفرائض الخمس وغير ذلك وكما في كتابه فاشتهر في كتب الفقه ان الصلوة لغز الدماء ولعل منه قول الاعشى يقول بنيتى وقد فحنت من غفلا يا رب جنياني الاوصاف والوجبا عليك مثل الذى صليت فاعفنى نوما فان الجنب المزمع مضجعا بل في روض الجنان انها كذللك من الله عز وجل وغيره وما

على من قال انها منه بمعنى الرحمة ومن الملائكة الاستغفار ومن الناس ادعيا معللا بان كتاب كونها في ذلك ونحوه مجاز غير
جعلها مشتركة وبان ظاهر العطف قوله تعالى عليهم صلوات من ربهم ورحمة يقضي المغالبة ومنه ان المجازية تتحد مع الشك هو مشكوكا
اذ لو سلم عدم القطع من تغيير البعض بل قد يظهر من المحكي عن المصنف الثاني في نسبة الى الجميع او الاكثر ومن كثرة استعمال لفظ الصلوة
ذلك على وجه يبعد ان يكون مجازا خصوصا في مثل قوله اللهم صل على محمد واله ونحوه وفي ذلك بوضوحها لذلك فلا اقل من الظن
هو كونه في الموضوعات الظاهران الثاني من الثالث اذا الاستغفار نوع من الدعاء واما الاية فتعني شركة الالزام اذ هو لا ينكر انها
منه تعالى بمعنى الرحمة انما يمنع انه حقيقة ولذا اجاب عن الاية بعد ذلك بانكار اقضاء العطف للمغالبة فافلا العرف مجازي بن هشام مستشهدا
له بهذه الاية وغيرها وفيه انه لا يربط ظهور العطف بذلك الا مع القرينة ولعل الاية منه لان اصل العطف لا ظهور له بذلك
فقد وجماعا قيل انها لغة المتأخرين وحسن الشاء من الله تعالى على رسوله وفيه ان الثاني مجاز قطعابا على انها في الرحمة حقيقة ولعل
ذكره لو اريد ال الرحمة وفيه قبل ان اصلها في اللغة التعظيم ولعل عند الصلوات لله في تشهد الناس وعن بعضهم انها بمعنى التمجيد
اي التزكية ولذا سميت به في قوله تعالى فبما نطقنا الله من عنوة بين تبصير وسبح محمد ربنا في كل الغالب اطلاق التسمية على الناقلة في
النصوص قد بقي بلا حظ استعمالها في ذلك لا عشق قوله تعالى عليهم صلوات من ربهم ورحمة ويا ايها الذين امنوا صلوا عليه وسلموا
سليما وان الله وملائكته يصلون على محمد وآله ونحو ذلك مع اصالة عدم الاشتراك وظهور اتحاد المراد منها في قوله تعالى
ان الله وملائكته انها بمعنى اعم من الدعاء ينطبق عليها جميعا كطلوع الخبز وادته مثلا وان كان هو بالنسبة الى الله غير الفعل بعد
تخلع عن الادة فالمراد من الاية ان الله وملائكته يريدون الخير من الجن والبركة والشفاعذة والتعظيم وغيرها المحمدي فيا ايها الذين امنوا
انتم ايضا اريدوا به ذلك كما يريد الله له وكذا المراد من قوله اللهم صل على محمد وآله ونحوه عليهم صلوات من ربهم لم يعرف ان رادته لا بد من ان
تكون سببا لوقوع المراد من البركة ونحوها بل وكذا ثبت لا عشق غيره ما ينطبق عليها جميعا لكن روى الصدوق في المحكي عن محمد بن ابي
مسند الى ابي حمزة قال سئل ابا عبد الله عن قول الله عز وجل ان الله وملائكته فقال لصلواته من الله عز وجل حمدا ومن الملائكة
تزكية ومن الناس من جاء الى ان قال فقلت لك كيف صلى على محمد وآله قال تعالى لو ان الله ورسوله لم يقولوا صلوات الله وعلينا السلام لكانت
خلفه على محمد وآله والحمد والصلوات عليهم ورحمة الله وبركاته فقلت فما ثواب من صلى بهذه الصلوات قال يخرج من الدنيا يومئذ
كهيئة يوم ولدته امه وفي خبر كعب بن عجرة المروي عن الجالس الى الامالي قلت يا رسول الله قد علمنا السلام عليك فكيف الصلوة عليك
فقال صلى الله عليه وسلم على محمد وآله كما صليت على ابيهم والابناء كما صليت على ابيهم والابناء كما صليت على ابيهم والابناء كما صليت على ابيهم والابناء
عشر: بعد ذلك على كلام الفاضل المتبحر بن هشام في المعنى بغير ما قلناه بل هو هو حيث بعد ان حكى عن بعضهم ان الصلوة المقدسة قوله
تعالى ان الله وملائكته يحبون الرحمة والموجودة بمعنى الاستغفار قال قلت الصلوة اعتدك ان الصلوة لغة بمعنى واحد هو العطف ثم
العطف بالنسبة الى الله تعالى الرحمة والى الملائكة الاستغفار والى الامم من دعاء بعضهم لبعض واما قول الجماعة من بعد من جماعات احاديثها
افضاؤه الاشتراك والاصل عدمه لا يناسب حتى ان قومنا نفوه ثم الثبوت لم يقولوا متى عارضه غير ما يخالف اصل الجواز قد
عليه الثاني نالا نعرف في العربية فعلا واحدا يختلف معناه باختلاف السند اليه اذ كان الاستحقيقا الثالث ان الرحمة فعلها متعدي
والصلوة فعلها قاصر ولا يحسن تفسير القاصر بالمتعدي الرابع ان قولنا بل مكان صلواتهم عليه انعكس المعنى وهو المراد من جميع حلول كل منها
عمل الاخرى والله اعلم واما شرعا فقد ذكرها لها تعريفات متعددة لا فائدة في التعريفها ولقد اجاد في المدارك حيث قال هي اشهر من
ان يؤقت معناها على التعريف اللفظي وهو كمال على انه لا يكاد يسلم شيء منها عن نقص في طرده او عكسوا شتمه على ما يخرج عن باب
التعريف بل لعل في ذلك كالمعنى باعتبار اختلاف احوالها بالنسبة للحناء والمضطرب والصحيح السقيم فتان يكون قولنا لا يحسن تعريفها
كله لغيري بجمعها وكل من لا احوال الثلاثة احوال احدها وان يثبت كل التعريف لا يوفقها بانها العادة التي اعلم الناس في وقتنا
التكبير اهبطوا وانماها التسليم او بدله وان كنت لا اضمج عدم وجود شيء عليه وعلى كل حال فهو هذا المعنى من شرعي لا مدخلية للقرينة
وان اهل اللغة وهذا المعنى نال البحث في انها حصة شرعية او مجاز وقد فرغنا من ذلك في الاصول ذكرنا ان الحق الاول تركه من
اهل اللغة لهذا المعنى سلكا وذكر من المعاني لهذا اللفظ لا يقتضي الوضع له لغة بعد ان جرت عادتهم او الاكثر منهم على عدم الاقتضا
على ذكر الحقائق بل بدكون كمال استعمال في اللفظ وان كان مجازا على ان من المحتمل كون ذكرهم لهذا المعنى وان كان هو حقيقة شرعية باعتبارها
ان اهل الشرع من اهل اللغة اية ومن العرب الفصحاء شددت على هذا الاعتياد في الحقائق اللغوية اذ جعل خصوص الوضوح عندهم حقيقة عينية
انما هو مجاز اصطلاحا حدث كما يجب جريان كمال اللفظ عليه خصوصا اذا قلنا ان لفظ الصلوة والجمع ونحوها موضوعا لمعان شرعية قبل ان يرعى
معرفة وجود الصلوة والجمع وغيرها عند اليهود والنصارى وغيرها من كفار العرب على وجه يسمونه في لغة العرب انهم يسمونها بغيرها
بالقاسية ونحوها مع تخالف في عباداتهم قبل ان يسموها بغيرها بعض احوال عباداتهم واكثرها ذلك لا يقتضي تغير الاستعمال بحسب
الحقيقة كما هو الشأن في المعاملات وكانما ان ذلك الاستعمال الاكثر فينا حكمه عن من ما شئت على المدلول وفيه بعد تسليم قدم تسمية تلك الاعتياد
هذه الاستعمال من لهم عبادات معتبة لانها مكاء وقصدية انه لا يخفى على المطلع عليها كمال النباين بينهما بحيث يتلوه بعدم اعادة المعنى

لغة

اللغوية

وما من الشيخ من الاجماع عليه ان يرى عن زيد بن ثابت ان قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم الظهر بالهاجر ولم يكن صلوة اشده على الصلوة منها فليكن
حافظوا على الصلوات والصلوة الوسطى خلافاً لمن اتفقوا من انما الصلوة دعاء الاجماع ايضاً عليه السلام عن النبي شغلوا عن الصلوة الوسطى صلوة
العصر والمرسل عن الحسن ابن المؤمنين ع عن النبي ان قال خي من احب الصلوة لله عز وجل فاحفظها من بين الصلوات ولا نها وسط بين صلوات
نهار وصلوات ليل لبطل لا يجزى العامة ولا ريب ان الاول لقوى الحق روايته وثوق اعبات قبل هذا اقول اخبرنا عن العامة منها انما الصلوة الوسطى
بين صلوات الليل وصلوات النهار وبين الضيق والظلم ولا نها لا يخرج مع اخرى فهي منفردة بين مجتمعين لمزيد ضلها بخصوص ملكة الليل والتمسك قال
الله تعالى ان قران القرآن هو اشد حياء لها من المشقة التي تناسب الامر بالحفاظ عليها لانها مظنة التضييع بسبب البرق والشتاء وطيب النوم في الضيق
مع قنور الاصباح وكثرة النفاس وشدة الغفلة ومجدة الاسترخاء ومنها انها المغربى وسطها بين باطل النهار وسواد الليل وان يدفن ركعتين في الغل من
اربع حتى متوسط بين باع وشتا ولا تنقص في السفر مع زيادتها على الركعتين فتناسلت اكد بالامر بالحفاظ عليها ولا ان الظهر الا في الاصل
اولا يكون للمغربى الوسطى ومنها انها الغشاء لانها متوسط بين صلواتي ركعتين الصبح والمغرب بين ليله ونهار ولا نها اقل صلواتها
وقيل في مخيرة مثل ليلة القدر وعن بعض ثمة الزيادة انها الجمعت في يومها والظهر في غيرها وانت خبير ان ذلك كله اعتبارات واستحسانات وليست
لا يجوز ان يكون مدرك الحكم شرعي انما الواجب الرجوع في الظاهر ما بط الوجوه وخران العلم ومعادن السرد عرفة والله اعلم واما فافهم الى الغل
في المضاربع وتكون ركعتي الاشارة وضواضوى بل المشقة لا تفصيل بل في فوايد الشرايع انه المعروفة في المذهب بل في كبرى والدار لا تعلم
فيما عدا ذلك لا بدوس عليه فوى لا صفا ونحوه كاشف لم يوزلكن بتغيير الفتوى بالعمل عن الخلاف لا نشأ والمذهب غايته المرام ومجمع البرهان
الاجماع عليه في فصلها امام الظهر ثمان وقبل العصر مثلهما وبعد المغرب اربع وبعد العشاء ركعتان من جلوس بعدان ركعة واحدة عشر صلوات الليل
مع ركعتي الشفق والوتر وركعتان المغرب فيكون مجموع الفريضة والنافلة احدى وخمسين ركعة ويدل عليه مضافا الى ما عرفنا الصلوة عن الضيق والظلم
والنافلة احدى وخمسون ركعة منها ركعتان بعد العشاء جالساً بعدان ركعة وهما في الفريضة منها سبع عشر ركعة والنافلة اربع وتكون ركعة واحدة
قلت في الحسن ان اصحابنا يختلفون في صلوة المنطوع بعضهم يصلي اربعاً واربعة ركعة وبعضهم يصلي خمسين خيرة بالذي يعمل به انت كيف هو وخبرك
بشله فقال لا يصلي واحدة وخمسين ركعة ثم قال انك عقد بيده الزوال ثمانية واربعاً بعد الظهر واربعاً بعد العصر وركعتين بعد المغرب وركعتين
عشاء الاخرة وركعتين بعد العشاء من قعود بعدان ركعة من قيام وثمان صلوات الليل والوتر ثلثا وركعتي الفجر والفرابض سبع عشر ركعة فذلك احدى
وخمسون ركعة ونحوها صحيح اسرعيل عن الرضا بل ومرفوع ابن ابي قرة المشتمل على ذكر الوجه للواحدة والخمسين والصلوة من المغضيل النبأ وبكره قالوا
سمعت ابا عبد الله يقول كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي من المنطوع مثلي الفريضة ويصوم من المنطوع مثلي الفريضة وعلى هذه استقر على الاصحاب كما اعترفوا
غير واحد فلا يصحح بعد ذلك الى ما عارضها وان صح سند ما دل على ان النافلة ثلثة وثلثون ركعة باسقاط الوتيرة وان كان فيهم مذهب ابي عبد الله
المتفخصة ان النبي كان لا يصلي بعد العشاء شيئاً حتى ينصف الليل او مادل على النافلة عشرة وعشرون باسقاط اربعة من نافلة العصر معها وان
كان عليه ينطبق خبر يحيى بن حبيب سالت الرضا عن افضل ما يتقرب به لعبا الى الله تعالى من الصلوة قال ستة واربعون ركعة فريضة ووافقه قلت هذه
رواية نوافل قال او ترى احداً كان يصلي ما يحكي منه اوسعة وعشرون باسقاط ركعتين من نافلة المغرب معها ايضاً وان كان عليه ينطبق اربعة عشر ركعة
سمعت ابا عبد الله يقول افضل اقل من اربع واربعين ركعة قال واثيرة يصلي بعد العتمة اربع ركعات خصوصاً لكن قد اجازت في الدار والدين والاراض
وعنها عنهما جميعها بالنسبة في شيء منها عدم استحباب الرابدة كتحصيل النافلة قبل الضحى انك استحبنا ذلك فلا ينافي استحباب الاكثر قال الاول وما
كان في قوله في جميع ان سنان لا يصل اقل الى اخره اشعار بذلك لا بأس به لو ان لا خيبا كلها كما ذكر لك ليس كذلك منها خبر يحيى بن حبيب المتفق
ومنها خبر يحيى بن عمار سئل ابا عبد الله عن افضل ما جرت به السنة فقال تمام الخمسين من منها خبر عن حريث الذي سئل فيه الصادق عن صلوات
رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكرها له باسقاط الوتيرة فقال له جعلت فداك فان كنت اقوى على اكثر من هذا بعد بني الله على كثرة الصلوة فقال لا ولكن
نقدب على ترك السنة ولا ريب في ذلك على نفع الزيادة خصوصاً وقد ركد الصدوق عن ابي عبد الله عن الصادق ع ان لا مقت الرجل يا بني فبسته على عمل
رسول الله يقول ان بعد ظنهم برب ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قصر في شيء الحديث ومنها صحيح روى في ذلك ابي عبد الله ما جرت به السنة في الصلوة فقال
ثمان ركعات الزوال وركعتان بعد الظهر وركعتان قبل العصر وركعتان بعد المغرب ثلثة عشر ركعة من اخر الليل منها الوتر وركعتا الفجر قلت
فهذا جميع ما جرت به السنة قال نعم فقال ابو الخطاب غريب ان قوى فزاد قال فخلع كان متكافاً فقال ان قوت ضلها كما كانت تصل في الجماليت
في ساعة من النهار فقلت ساعة من الليل ان الله عز وجل يقول ومن اتى الليل فمخ الى غيره ذلك لا بد من حمل بعضها على ما ذكر وبعضها على ارادة
عدم صلوة الوتيرة محسباً انها من صلوة الليل كما يؤي اليه من الجليل سئل الصادق ع هل قبل العشاء الاخرة وبعد هاشق بالاعمال في الصلاة
بعدها وركعتين ولسا حبها من صلوة الليل بل قبل من الرواية لان لظاهراً ان فعلها لاجل تمام كون النافلة ضعفت لفريضة كما يؤي اليه
خبر سليمان بن مغال عن الصادق في صلوة النافلة ثمان ركعات حين نزول الشمس قبل الظهر وست ركعات بعد الظهر وركعتان قبل العصر
واربع ركعات بعد المغرب وركعتان بعد العشاء الاخرة تقرع بينهما ما اريد انما اوقافاً والقيام افضل ولا تقدمها من خمسين ثمان ركعات
من اخر الليل بقوى صلوات الليل قبل هو والله احكم قل ايها الكافرون في الركعتين لا ولسا في نوافلها ما احببت من القران ثم التزم
ثلث ركعات بقوى من اجعل اقل هو الله احد بفضل بينهم بتسليم ثم الركعات للثمان قبل الفجر بقوى في الاول منها قل ايها الكافرون

الاطهر

برقیدی

بل قد يميز منها اضافة الجمع كما ستر عليك بعضها والله اعلم ومن الغريب يظهر من المعنى من جعل صلوة الليل من نوافل الفرائض مع انك
 رتبته استقلالها وعدم مدخلتها بها لكن لعل مراده بقوله ونوافلها لما عدا صلوة الليل منها ثم لا ريب في تأكيد هذه النوافل من بين الصلوات
 حتى وردت بعضها كصلوة الليل والوترانها واجتهدوا في سعادتي في عمر والحلاب للصادق وكذا الفجر فتعني فصلها ما قال نعم قلت لم افرضه
 قال فقال رسول الله سنما فاسن رسول الله فهو فرض في غير ذلك مما مر منه اكد الاستحباب اما تفاوت الفضل بينهما فمن ابن بابويه
 ركعتي الفجر افضلها ثم ركعة الوتر ثم ركعة الزوال ثم نافلة المغرب ثم تمام صلوة الليل ثم تمام نوافل النهار ولو نقتل على ذلك هذا الترتيب
 وعن ابن ابي عمير ان الصلوة التي تكون بالليل اوكد النوافل لا رخصتي تركها في سفر ولا حضر وعن قتادة ركعتي الفجر افضل من الوتر باجماعنا والاول
 ترك الحديث عن ذلك اذ النصوص في فضل كل منها وافية ولكل خصوصية لا تدرك بغيرها كما لا يخفى على من لا خطا ما ورد في كل منها خصوصاً نافلة
 الزوال التي هي صلوة الاوابين ونافلة المغرب التي لا ينبغي ان يتركها الانسان ولو طلبته الحيل وصلوة الليل التي ورد فيها ما ورد في
 اوصولها النبي عليها ثالثا كما ان الزوال بل قيل ان الاجازة في فضل صلوة الليل والتأكيد على فعلها اكثر من غيرها قال يقول بافضلها
 بالنسبة الى غيرها غير بعيد هو جيد بل هو جيد ثم قيل ان فضل الزوال الموصية بها ثلثا ايضاً ثم نافلة المغرب للتميز عن غيرها
 سفر وحضر ثم ركعتي الفجر لانه يشهد بها ملكة الليل والتميز وقدرت التحسين نعم قد يقى بوجوه الوترية بالنسبة الى الجمع بعدها
 نافلة العصر مع انه لا يمتنع من نظر لظواهر النصوص بالتميز عن البتة على غير وتران من كان يومين بالله واليوم الاخر فلا يمتنع ان لا يعلم
 وتران المراد به الوترية كما يدل عليه غيره واحدا من النصوص منها خبر المفضل عن الصادق قلت صلى العشاء الاخرة فاذا صليت صليت
 ركعتين من جلوس فقال اما انها واحدة ولو ثبتت على وتر وغيره من النصوص وعلى كل حال فلا ينبغي الكلام بين ربيع ركعات
 المغرب فجزا لي الفوارس هنا في ابو عبد الله ان تكلم بين ربيع ركعات الوتر بعد المغرب في ان ذلك يقتضي كراهة الكلام بين المغرب
 ونافلها بطريق اولي فيه من غير واضح نعم يستبعد عدم الكلام بينهما في الخبر في العلل الخفاف عن جعفر بن محمد قال من صلى المغرب ثم عطف عليه
 يتكلم حتى يصلي ركعتين كئيبا كئيبا فان صلى اربعاً كئيباً لم يجد مبروراً وقد يستفاد منه مع ذلك استحباب التعقيب قبل النافلة
 لكن عن مفضل العيني العكس لم ينفذ على دليل عدل المرسل عن النبي صلى الله عليه وسلم انما بشر بالحسن صلى ركعتين بعد المغرب شكر الله بها
 صلاتك حتى لو تعقبته حتى فرغ وفي من جملة على غيره مع ارساله وعدم معلومته استمرار ذلك من قبل لعله في خصوص ذلك الوقت من شأنه
 الشكر نظراً لتردد خصوصاً ما ورد في التيسير مما اشتمل على الامر به قبل ان يثنى المصلح رجلاً لاذ قال في كراهة على المقتضوي في احد النسخ
 الافضل المبادىء بالنافلة قبل كل شيء سكو التيسير مستدلاً عليه بان التيسير فعلها حاك ثم ذكر المرسل السابق ولا يخفى عدم دلالة
 على ما استدل به نعم يدل عليه خبر جابر بن ابي بصير عن الصادق المروي عن العيص المشتمل على عمل الامام الرضا في طريق خراسان قال فيه فاذا سلم
 حلتص مصلاه بسبيل الله وسبحه وبكبره ويحمله ما شاء الله ثم سجد سجدة الشكر ثم رفع لسانه ولم يتكلم حتى يقوم فصلى اربع ركعات
 بتسليمين يقنت في كل ركعتين في الثانية قبل الركوع وبعد لقراءة وكان يقرأ في الاولى من هذه الاربع الحمد قبل يا ايها الكافرون
 وفي الثانية قل هو الله احد ثم يجلس بعد التسليم التعقيب شاء الله ثم يعظم فرائح من نفع التعقيب في الخبر السابق في التمام لا اصل التعقيب
 كما هو اليد زيادة على ما عرفت المرسل عن ابي شاذ القلوب ان ابا جعفر لما خرج من جند الفاضل من عند المأمون ووصل شارع الكوفة فالتفت
 الى ابي اسيب عند تراب متمشياً في السبيل كان في صحبة نفعته ثم انما في كونه فوضا في وسطها وقام فصلى بالناس صلوة المغرب الى ان قال
 فلما سلم جلس هنيهة وقام من غير ان يعقب تعقباً تاماً صلى النوافل الاربع وعقب عليها وسجد سجدة الشكر فلما انتهى الى البقعة انما
 الناس حلت حمل احسن فاكلوا منها فوجدوا بنوا لا يجمل له حلوا الخبر في حديثه يقول في اخر سجدة من نافلة المغرب كل ليلة خصوصاً
 ليلة الجمعة ما رده عبد الله بن سنان عن الصادق اللهم اني استملك بوجهك الكريم واسئلك العظيم ان تصلي على محمد وال محمد وان تغفر
 لي ذنبي العظيم سبع مرات قال من قالها انصرفت قد غفر له وفي كراهة ان محل هذا الدعاء السجدة الواقعة بعد السبع وهو كما ترى كان مراده
 سجدة الشكر لان الظاهر تأخرها عن السبعة كما عن المشاهدة الصريح به في جند الجوهري قال صلى بنا ابو الحسن صلوة المغرب فوجد سجدة الشكر
 بعد السابعة فقلت له كان باؤك يسجدون بعد الثلثة فقال ما كان احد من بائي يسجد الا بعد السبعة ومربى رجله السابق لكونه
 جهم بن ابي جهم قال وابنا ابا الحسن موسى وقد سجد بعد الثلثة ركعات من المغرب فقلت له جعلت فداك رايتك بسجدت بعد الثلثة فقلت
 ورايتني قلت نعم قال فقلت انما كان الدعاء فيها مستحباً وله استغنى في كلامي التقديم والتأخير لكن لا ريب ان الثاني اولي لقوى الشيء ولا
 الاول على في الثاني واحتمال الخبر المذكور بوجهه مطلق لا يجره الشكر كما اعترف في كراهة وان استبعد نعم خبر ابن الصالح السابق من رتب
 ان الواقعة بعد الثلثة بسجدة الشكر الا انه ومع ذلك فئاخرها اولى وهذا قد يوهم ظاهر المتن كثيراً من العبارات بل وبعضها لا يتغير
 الجلوس في الوترية وقد اشبعنا الكلام في ذلك وفي جواز الجلوس نحوه في مطلق النافلة عند تعرضه لصلاته في الحديث عن الصلوات
 المسنونة مراراً فليلاحظ هناك وكذا ظاهره خروج ركعة الفجر عن صلوة الليل بل قد يظهر منه ان صلوة الليل الثمان صلاة
 بل الغالب في الاخبار وكلام الاصحاب اطلاقها على الثمانية والاحد عشر ركعة غير ركعتي الفجر بل الاول هو معتدداً حكمه من اجماع
 وكثافة اللام وشرح المفاتيح وظاهر الغيبة وغيره فضلاً عن الشهرة في كراهة وفي علم الخلافة في كراهة وان كان الظاهر ان ذلك ثم صرح

كتاب الصلوة

بأن عدم زيادة نافلة الليل على ذلك ونقصانهم ذكرهم بعد ذلك للشفع والوتر وكعتي الفجر فاقبل لكل حال قبل أن تطلق
 صلوة الليل كما في الصحيح وغيره على الثلاثة عشر ركعة بدخول ركعتي الفجر المسببتين بالداستين لقولهم عليهم السلام من هما في صلوة الليل
 والامر سهل بعد معلومته استحباب الجميع وإن اختلفت كثير من الأختبا المربعة بصلوة الليل مثلا لكونه قد سمعت في سابق الاجماع على خلاف الشيخ
 على أن ركعتي الفجر افضل من الوتر وهو الحكمي عن تصريح ابن بابويه وغيره وهما المعنيان بقوله تعالى وادبر النجوم في الصحيحين في شهر رمضان فلا تكسر
 الليل والنهار كما في الخبر وعرفنا بصلوة الوتر لكونه ليليا وانما خير من الدنيا وما فيها وكونه لا يكره على من من التوافل اسند معاهد
 من علمها والوتر كما قيل افضل من باقي صلوة الليل للاكتفاء بجمع ركعتي الفجر كما في خبر معوية بن وهب عن عائشة الصادقة اما من ضلحه ان يقوم قبل
 الصبح ويوتر فيصلي ركعتي الفجر فيكتب له صلوة الليل لقول الصادقة من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يبيت الا بوتر ففضلها كما
 على العكس من تركها فلا يترجم من اطلاق صلوة الليل على احد عشر او اثنا عشر لخصاصها بما ورد فيها مما تواتر به النصوص
 فضل صلوة الليل شدة طلبها والحث عليها والوصية بها فضلا عن اجماع المسلمين ما دل عليه لقرار المسنين بل في الاعيان بعد التام
 التمدد ما يندم في الاثر كما هو واضح ولا يلا بصا وضوح الشخص رابعا النهار ثم ركعتي الفجر مستقلة في الطلب لا يتوقف استحباب
 فعلها على فعل باقي صلوة الليل بل الظاهر كون صلوة الوتر ككاتبته بعض النصوص مع الاصل بل لا بعدة للثمانية والاثنا عشر
 وبعض الوتر فافا للعلة الطبا لطلب الاصل ولتحقق الفصل المفصلة للعدد ولعدم وجوب اكمال النافلة بالشروع ولا نها شدة تكبد
 الفرائض فيكون لكل مضيق من مضيق الاستبان بوجده ولذا اجماع الاثني عشر نافلة النهار بدون الليل والعكس بنافلة كل من اقبلوا
 الجنس مع ترك الباق وان ذكر الجميع بعد واحد في النص الغنوي اذا التفت منه الى الذهن من عدم اشتراط الهيئة الاجتماعية في الصحيح كما هو
 اية الزيادة والنقصان في النصوص السابقة ومن هنا تعرفنا بالبحث في بعض صلوة الزوال والعصر المغرب في الجميع من واحد والاثنا عشر
 صلوة الليل في عبادته واحدة فلا تنقض في الكل وفي بعض الاتحاد الذي يتبع معه التبعض في الجميع بالعدد كالثاني والاربع
 مثلهما لا يقتضي في تمام الكلام في صلوة الليل في الادعية والاداب المتقدمة عليها وفي اشائها وبعدها وعز ذلك بطلب من الكتب
 المعتمدة لثلاث الا ان يبين ان لا يخلو كتابنا من جملة من فقهاء الاشارة في الصحيح اذا قلت بالليل من منامك فضل الحمد لله الذي قد
 لاحد واحد فاذا سمعت صوت الدبوك فقل سبح قدس بقل الملكة والروح فكيف حنك غضبك الله الا انك وحدك لا شريك لك
 علمت سود ذلك من فضة فاعلم وان حنك لا يغفر الذنوب الا انك فاذا قلت انظر في افاق السماء وقل اللهم انه لا يورى عنك ليل ساج ولا
 سلاوات برج ولا ارض ان منها ولا ظلمات بعضها فوق بعض لا يحصى بلج بين يدي المدح من خلقك تعلم خائفة الاعيان ولتخفف لصد
 غارت النجوم فامت العيون وانما لي القوم لا تأخذك سنة ولا نوم سبحان رب العالمين والحمد لله رب العالمين ثم اقر احسن
 ايات من انزل اعراس في خالق السموات الى قوله انك لا تخافنا ليعلم انك توفنا فاذا وضعت يدك في الماء فقل بسم الله وبالله اللهم احسن
 من التوابين واجلس من المظلمين فاذا فرغت فقل الحمد لله رب العالمين فاذا قلت صلواتك فقل بسم الله الرحمن الرحيم بسم الله وبالله
 والى الله وما شاء الله ولا حول ولا قوة الا بالله اللهم اجعلني من ذررك وعقار مساجدك وافخر لي باب توبتك واغفر لي باب مصيبتك كل
 مصيبة الحمد لله الذي جعلني من تبابه اللهم اقبل علي بوجهك جل شأوك ثم افخ الصلوة بالتكبير الحديث وتسمي ان يصل امام صلوة الليل فخير
 خفيته من غيرها في انما بقل هو الله احد في انما قل يا ايها الكافرون وتسمي بصلوة الورد والافشاح وعن امير المؤمنين النعمان يدعو
 بعدهما بالدعاء الذي اوله اللهم ابلحني قلبا نجيبا الى اخره وهو دعاء عجيب وفي الشيخ في المصباح عن علي بن الحسين عن ابي بصير عن ابي عبد الله ع
 دعاء ليراد في ثنائها وتسمي ان يتوجه بها بالتكبير السبعة والاربعين لثلاثة لاثنا عشر الصلوات الست والسبعة بزيادة الوتر في
 بيني فعل لك منها بل باميل الى المشي استحبنا التوجه كل فز في فعل غيرنا كذا في اول صلوة الليل ومفردة الوتر ولا بأس في لفظ النصوص
 وشدة الرضى ضمن ذلك على الفرائض احكى عن محمد بن ابي كذا في خلاف الشيخ مع ان الموجود فيها حصر في من نعمة استحباب التوجه الفرائض
 وفي سبعة مواضع من النافلة بل ظاهر الاجماع فيها عليه كقوله لتكبرات والدعاء بغيرها معلوم في محله والظاهر ان دعاء التوجه الذي هو
 احد الثلاثة يكون بعد السبعة لا يذمها وان وهب بعض العباد لا بأس في قرائته ما يحسن قد اناك المشي بعد الشاة والحاميل في
 مصابيح الطبا لطلب الظاهر ان محله بعد الاقامة قبل التكبير والامر سهل بعد الاقامة في الفرية المطلقة ويجوز الاول في التكبيرات من غير
 دعاء وانقطع على الوتر من الواحد الى السبع بل على الشفع مع الاثني عشر بالادعية وكلامه بالاولين ولومع التفرق وان لم يكمل السبع بل في
 ذلك لكن مع نية الفرية المطلقة وفي المصباح ان فيه وجهين بلعله يريد مع ملاحظة النية المحصورة والله اعلم واساما يقر في صلوة الليل في
 الكلام في جهنم تعرض الصلوة في بحث الفرائض احكى عن محمد بن ابي كذا في خلاف الشيخ مع ان الموجود فيها حصر في من نعمة استحباب التوجه الفرائض
 انقد يشق من بعض النصوص كما هو لا سكا في التصريح به استحباب التفرقة في صلوة الليل كما كان يفرضها الشيخ في خبر معوية بن وهب عن عائشة
 عبا الله يقول في ذكر صلوة النبي قال كان يؤمن بطه ويغير عند سائر يضع سواك فخر راسه ثم ينهض ماشاء الله فاذا استيقظ جلس ثم
 قلبه عن في الثامن على الايات من العمل ان ثم يتردى في طهر ثم يقوم الى المسجد فيركب رابع ركعات على قدر اشد كوعه سجودا على ركوعه
 ركع حتى يقبل متى يرفع راسه ليجد حتى يقال متى يرفع راسه ثم يعود الى فراشه فينام ماشاء الله ثم يستيقظ فيجلس فيقرأ الايات من

بسم الله

عليه ويقلب جبره في الساعات يستمر في ينظر ويقوم الى المسجد يصل الاربع ركعات كما ركع قبل ذلك ثم يعود الى فراشه فينشاء الله ثم يستغفر
ويجلس فيبتلو الايات من القرآن ويقلب جبره في الساعات يستمر في ينظر ويقوم الى المسجد فيوتر ويصلي الركعتين ثم يخرج الى الصلوة وغيرها
وان لم يكن يتعلم هذا التفريق واحتال اختصاص ذلك بالنبي كما يلوح من كثر بدفعه صلاة الاثر والامر بالناس بل في صحيح الجليل من الحديث
بعد ذكره التفريق من النبي قال لقد كان لكم في رسول الله اسوة حسنة مثبته الى عدم الاختصاص مضاف الى ما في صحيح زيان السابق ان
فصلها كما كانت فصل اذ كما البس في ساعات من ساعات انما فليست شئ من ساعات الليل ان الله عز وجل يقول من اناء الليل فيته وخبر
عن الصادق عليه السلام ما كان سجداً رجل يقوم من آخر الليل فيصلي صلوة خيرية واحدة ثم ينام ويذهب الى غير ذلك لا ينافيه ما دل من الاحتياط على
الصلوة دفعة واحدة في آخر الليل كما هو الغالب من اكثر الناس اذ احتال الاذن في ذلك هو لا ينافي في فضيلة التفريق هتاهو لكن يستعير عنما ياتي
اتفاق كلمات الاصحاب في فضيلة فعلها في آخر الوقت على غيره وتعرف بتمام الكلام في هذه النصوص والله اعلم وتصح ايضا الاستغفار
في الوتر سبعين مرة ينصب اليه بعد اتم في النص ينبغي ان يكون استغفار بان يقول استغفر الله واتوب اليه كما فعله الصادق
هل يعتبر فيه اللفظ الصريح مثل استغفره ويغفره ويغفرها لظاهر ذلك لا في المتبادر كالسجدة التي تكبر التي معانيها الفاظ كثيرة
منها وفي الصحيح ان رسول الله يستغفر عدة كل يوم سبعين مرة قلت كيف كان يقول فقال كان يقول استغفر الله سبعين مرة
يقول توب الى الله اوتوب الى الله سبعين مرة هذا لا يخفى عليك عدم اعتبار العدد المخصوص ولا الكيفية ولا غيرها في وظيفة الاستغفار كما
بادوا كوني في الوتر اشد الاسم هو اللفظ لا يترفعها فاورد من غيره ذلك الاستغفار سبعين مرة في صلوة الوتر نحو على الفرد الاكمل واما
اعين المواظبة والاستمرار فيه فيهما من ولا لظاهر الكتاب السنة عليهم من عدم تعقل الاشرط بشرط لاحق بشرط سابق والحق اعتبارها
في استحقاق مدح المستغفرين بالاسم لا في استحقاق الاستغفار في الصور ان كان الثاني من لوازم الاول عن العشاء عن زيان قال يوحى من
على صلواته الليل والوتر واستغفر الله في كل وتر سبعين مرة واطبق على ذلك كتب من المستغفرين بالاسم وحوه خبره بصريح صحيح عن زيد
في ان من واطبق على ذلك الوتر ستة كتب من المستغفرين بالاسم ابل في المرسل عن جنة الامان اربعين ليلة والاولى في كفة الاستغفار الاثنا
باللفظ المأثور واتباع النفل الوارد فيه اما في الصحيح الاستغفار المنقول في صلوة الوتر والوارد في تعقيب كل سجدة واطمخوا في الصحيح
الصالح من عمل يشبه اجل فيها سبع ساعات من المهاد فان قال استغفر الله الذي لا اله الا هو والحق القبول تلك مرات تكب عليه في التجرية
ما من مؤمن يقارن في يومه وليلته اربعين كبره فيقول هو نادى استغفر الله الذي لا اله الا هو والحق القبول بدع التملوث بالارض الجلال
الاكرام واستلذه ان يصلي على محمد وال محمد وان يتوب على اغفها الله عز وجل له ولاخير فيهم يقارن في يومه وليلته اكثر من ذلك فيجب ان يقول
في الوتر اربع ما كان يقول النبي هذا مقام العائذ بك من النار سبع مرات وعلى من الحسنة العفو والعفو ثمانية مرة والدعاء فيه بالمأثور من
ولا ريعين مؤمننا وازيد من الدعاء لنفسه بل قال الاول كونه من اصحاب الجنة والائمة عليهم السلام ويزيد عليهم ما شاء ولا ينفك عنه خبر المخصوص
الاخير كان الذي عثرنا عليه مطلقا استحبنا الدعاء للاربعةين قبل عاتر لغيره فيجب ان لا في خصوص الوتر الا انما كان هذا الطلب العفو
وغرها استحب ذكر كل ما لم يدخل في استجابة الدعاء بل قد بين ان شئها في ذلك بين لا يصح اقوى على ان لا يكون الا من رضي ان يصل اليه الله
للاستغفار بهذه الشريعة كما هو الشان في كل اجماع لا يضر فيه ولا امر به وان لم ينفذ فيه على نص فيهم ورد انه يدعو فيه على من يشاء من عباده
ويصبرهم باسمائهم وان يقول فارض راسه من آخر ركعة الوتر ما عدا عن الحسنة ولا في هذا مقام من حيث ان في نعمتك شكره ضعيف وفيه
عظيم وليس لذلك الا رفعا لا رفعا فانك قلت كما يك المنزل على ان ينزل المرسل صلواتك عليه فانه كما نوافل لا من الليل
يجوز وبالا سحارهم يستغفرون طال هجرهم وقل قيام في هذا الجحرا استغفر الله لذنوبي استغفرا من لا يجد لنفسه عزرا ولا نفعا ولا مؤثرا
جوة ولا ثورا ثم يخرجه جادا وان يقول اذا انصرف من الوتر اربع ما عدا عن الحسنة سبحان الله الذي لا اله الا هو والحق القبول
باحتاج في يوم بابر اربع ما عدا عن الحسنة سبحان الله الذي لا اله الا هو والحق القبول باحتاج في يوم بابر اربع ما عدا عن الحسنة سبحان الله الذي لا اله الا هو والحق القبول
ما هو معلوم بملاحظة الاخبار الواردة عنهم عليهم السلام وكذا يستحب الفاضل بين صلوة العدة وداخلها المدح وسورة صلوة الليل باضطر
على الجانب الايمن في بقر الخمر ان من اخرال عمران ويدعو بالمأثور وادب كما هو مقتضى الجمع بين النصوص لكن في كثره قال لا يصح ان يقول
الصحة الجيدة في الكلام الا ان الفضل في صلوة هو متجوز عن الخبر وقال الصادق في خبره من يزيد ان خفت الهوة في السكينة فليقل
ان تضع يديك على الارض لا تضطج وادى باطراف اصابعه من جهة اليمنى فوضها في الارض قليلا وجهها ايضا بينهما الصلوة على محمد وآله
مائة مرة وان يقول سبحان الله العظيم سبحان استغفر الله واتوب اليه مرة وثلاثة الاخلاص احد عشر مرة فان من قرأها مائة لم يتغير ذلك الو
ذبحان رغم انما في طومر قرأها احد عشر مرة في ثلثين في الجنة ومن قرأها اربعين عقر الله ويكره الثوب من صلوات الليل العجول كل
الشئ والقاضين لقطع بها الجحرا من كثر السابق لقول الحسن بن احمد في خبر المروزي قال في النوم بين صلوة الليل والفجر ولكن خشي ان يثوب
فان صاحبه لا يجد على ما قدم من صلوة لكن الظاهر في ذلك حيث يكون تمام صلوة قريبا من الجحرا اذ اقلها ما توب من نصف الليل فلو
لعله عليه نزل خبر زيان عن الباقر انه على احدكم اذا انصف الليل ان يقول في صلوة صلاة واحدة ثلث عشر مرة ثم انشأ جلس
شاء ناه وان شاء مذهب شأني في الوسائل انه يدل على الجواز ما سبق على الكراهة فلا منافاة ومقتضا بثوب الكراهة وطم وفيه صعوبة

ففيه

ورحمتك

کتاب الصلوة

في ساعده الغفلان والامرير كعنين

دون غير ما فصوله الغفيلة من طمع في وقت الغيبة وبنوا ان الظاهر كون المراد بالنص من السابقة شيئا تعلم ما يقع الزوال المعروفة
المشهور التي لها تعلق بالغيب لا حصرا جميع ما يقع منهم من الصلوة وكيفية قد ورد عنهم انهم عليهم السلام يصلون اليوم والليل في كل
وقائما ما قيل من ان اسم الوقت الاطلاق فاما ما ضرب لها فحدثت بمري الاختيار من عبودية الشفق الا ما رخص في ذلك لا عذارا في ذلك
او في الاستحباب الذي له على خواتم الثانية بالفرق في الاولى انما جاز في الثانية وفي الاول رد على اهل الخلاف من غيرهم من الجمع ردا
على الله ورسوله ولذلك نظرنا في النص من حيث ان ذلك هو الوقت الموقوف لما يحشرهم فيه للطوع فتجسدوا وقالوا انكم اخرجتم الروايات
بالدليل هكذا الغفيلة لنظرنا في النص من حيث انما البحث في المراد بعلمه ما بين المغرب والعشاء هل هو فعلها ما فتتح و ان وقت بعد ان
يلزم الشفق و وقت فضلتها فلا تصحح الا قبل ان تفتتح كالحج بانه لا يتبع لها ولنا فلة المغرب لغرضه خصوصا اذا حصل الاجران بتوذه
وقد بول ان الظاهر الاول لكن لا على ان المراد الجوزان تفوقا بآخر العشاء الى اخر وقت الاجراء بل هو مبني على الغالب من عادتهم قديما و حديثا
اذ فرضوا من المغرب فافعلوا الى منازلهم حتى اذهب الشفق ونادى المؤذن بالصلوة قبل اناس يتارعون وكان النبوة به في
تأخيرها في الجملة مراعاة للناس لا شغلا لهم بالعشاء وقتا الحاضر وتجدد الطهارة والاستراحة ويحذر ذلك فيمكن كما يفرضوا ويخرجون ناد
حقا ثم نام الناس والصلوات من الجهل الغفلة ندمهم الى الطلوع في هذا الوقت هذه الصلوة وغيرها كصلوة الوضوء التي رواها الشيخ في مصابيح
الصداق عن ابيه عليه السلام ان رسول الله قال اوصيكم بركعتين من العشاء يقرن في الاولى الحمد وانزلت ثلاث عشرة مرة وفي الثانية الحمد
وقل هو الله احد خمس عشرة فاذن من فعل ذلك كل شهر كان من التقدير فان فعل كل سنة مرة كتب له الحسنيين فان فعل في كل سنة مرة كتب له الحسنيين
فان فعل في كل ليلة زاد من الجنة ولا يحصر في ليلة الا الله وكركعتين اخريين وهما موفية بقر في الاولى منها الحمد وعشر ايات من اول البقرة
واية السجدة والحكمة واحدة الى قوله يقولون وقل هو الله احد خمس عشرة مرة وفي الثانية الحمد فليتركه وخمس سور البقرة لله في التمس
الى اخرها وقل هو الله احد خمس عشرة ويدعو بعد ما بالحب ثم يقول الى اخره ويقول عشر مرات استجب يا الله من النار وعشر مرات استجب
يا الله وعشر مرات استجب يا الله الحول العبد وكان يجمع ركعات اخرها مائة ايضا يقر في كل ركعة الحمد مرة وخمس مرة قل هو الله احد قال وكان
من فعل ذلك انقل من صلواته وليس يذبح ويصل لله تعالى وقد غفر له وكثير ركعات هو رواها في بعض يقر في كل ركعة الحمد مرة وقل
هو الله احد مرة قبل ان يتكلم اذ فرغ من نوافل المغرب ثم بعدل عشرون رقابا الى غير ذلك مما هو لاجل تأخير العشاء وهذا الغفلة و
التوفيل صلواتها بل قد يستغفر من قوله ولو ركعتين خفيفتين استحب ما يمكن من النوافل كما صرح به في الصباح ايضا والاولا بهما بين
العشاءين لو نزل بسبع لكان كل قطعا بل لا اكثر وقد ناقش ان فعل ذلك كله لا يسم ما تعارف من الفصل بين الغرضين ايضا ولقد
ذهب الشفقة الجدل هو يقضي تلخير العشاء الى غير المتعارف قطعا خصوصا اذا فعل مع ذلك عاروا الشيخ في كيفية اداء الوائبة وابقا فيها
وقبل ما بعد ما من الغيبة هي من قال بعد ان روي ذلك كله فاذا غاب الشفق فاذن للشياخ الاخرة الى اخره وظاهر ايقاع ذلك كله قبل
ذهاب الشفق وقد عرفت انه لا يعد الاول فضلا عن الثاني اللهم لا ان يهدى الا اذا ان بعد عبودية الشفق ولو مع فاصل طويل لا ابتداء في ذلك
ويدفع بان ذلك اريد على الغالب عادة الناس من عدم فعل الجميع بل الا وحكمهم انما يفعل البعض فهو نظير ما ورد من استحباب
والنهار ما يطعم لوائها بعد ما بعد ستمها لولا خلاصه لا يذكرا اذ يدعى بالترام ما خمر العشاء الى مضى الثلث من الليل كما هو لهي عن
فعل الرضا والله اعلم ولقد طال بنا الخطا حتى خرجنا عن مصالحنا في وضع الكتاب لانسان ذو شئون والحديث وشيخون كيف كان في
تقديم المقام المذکور بالحضر انما البيت كاشغره وهو كان اذ سقط في السفر فافله الظفر والعصر لا خلاف وجد في كتاب اخر فيه
غير واحد في صحيح الروضه وظاهره امر بصريحه وعرف في غير الاجماع عليه كظاهره وعن المعبرين بل لا امل الى حيث ينسحب في الامانة هو
الجمعيضا قال في النصول المعنى المستغفلة المروية في الكتب المعتمدة وغيرها فافله الظفر والعصر لا خلاف وجد في كتاب اخر فيه
ولا بعد ما شئ لا المغرب فان بعد ما اربع ركعات لا تدعى في سفر ولا حضر ليس عليك قضاء صلواتها انما روى صلوات الليل الخمسة
غيره بل في حليله يجمي الحائط النضر على نافلة النهار قال شك الصادق ع عن صلوة اننافلة بالنها في السفر قال لا يجوز لو صلحت النافلة بالنها
في السفر فالتغيبه وكيفية ابن مسلم عن ابيها عليه السلام سئل عن الصلوة تلو على السفر قال لا يصل قبل الركعتين ولا بعد ما شئنا انما لا
غير ذلك من النصوص لكن لا بعضها ان لم يكن صريح اختصاص ذلك بنوافل النهار وان كان في اندراج مثل الاربعه الزائدة يوم الجمعة نظرنا
كما على الحواشي المنوطة في التمسيد من الاطلاق ومن اجاز ان ينظر الى غيرها واهل الظاهر من الاختيار الاول فتم وعلى كل حال فظ الادلة نافلة
النهار دون نافلة الليل الفجر المسمى وسهبا وهو كان بلا خلاف اجد في فبا عدا الوقت بل قد سمعت التصريح في خبره بصريح سابق بعد سقوط
نافلة المغرب في النوعين كما سئل عن جواز غيره كالحديث بل المغيرة وخبره ما عدا خبره في الحديث وغيرها بل في الفضا عن النبي انما
بعكسقوط غيرها اية قال كانت في السفر يصل ركعتين ركعتين لا المغرب فانه كان يصلها تلك وكان لا بدع نافلة او لا بدع صلوات الليل
والشفع والوتر ركعتين الفجر سفر ولا حضر وكان لا يصل من نوافل النهار في السفر شيئا وفي خبره كان لا بدع تلك عن ركعتين والليل في سفر
ولا حضر في غير ذلك من النصوص الى لا تفتد في ذكرها اذ قد عرفت انما خلاف بين الاصطلاح عدم سقوط نافلة المغرب في الليل الفجر لكن
الكلام في لو شرعها صفة من نوافل الليل فانه كما حكمه غير واحد من اصحابنا في الرضا فيها مشهورة كانت تكوينا جاعلا بل عن النبي في

الاربع م

کتاب الصلوة

ظاهر على انما مشعر بالاجماع عليه كظاهر الغيبة بل هو صريح في اطلاق بعض النصوص ان الصلوة في السفر ركعتان لا يبعد
شيء من انقضاء النحر على استثنائها المغرب خاصا من بعد ما اربع ركعات ولا شعار غير بل يحوي الحائط المتقدم باستلام مشروعية ان افلح الا
بل اوضح منه خبر الفضل بن شاذان المشتمل على العمل بالاسم ما من الركعتان فانه انما قصرت الصلوة في السفر لان الصلوة المفروضة او لا
انما هي عشر ركعات والسبع انما يزيدت من انما خففت الله عز وجل عن العبد تلك الزيادة لوضع سفره وقصره فبشره اشتغالها بغيره فبشره
اقامته لتلا شغلها لا بد منه من معيشته رحمة من الله عز وجل وبغطفها عليه الا صلوة المغرب فانها لم تقصر لانها صلوة مقصورة في حال
قال وانما ترك تطوع النهار ولم يترك تطوع الليل لان كل صلوة لا يقصر فيها فلا يقصر فيها بعد ما من التطوع وكل الغداة لا تقصر فيها
فلا تقصر فيها قبلها من التطوع بل اوضح منها اشعار امر رسول بن مهران المروى عن الحسن بن الصادق ع ما بال صلوة المغرب لم يقصر فيها
رسول الله في السفر والحضر ولا في اقلها فقال لان الصلوة كانت كعبتين كعبتين فاضل بهما رسول الله الى كل ركعتين كعبتين وفيه المسامحة
واقر المغرب على وجهها في السفر والحضر ولم يقصر ركعتي العز ان يكون تمام الصلوة سبعة عشر ركعة في السفر والحضر بل يؤيد ذلك بقول رسول
عن عدم سقوط نافلة المغرب ونما ولو انها غير ساقطة لكانت كذلك بل اولى بقصرها مع انه لم يرفع السؤال عنها الا خبر الفضل بن شاذان
الرضا انما صاروا العشاء مفصولين وليس ترك ركعاتها لانها زيادة في الحجبين تطوعا ليم بها بدل كل ركعة من المفروضة وكان من التطوع
منه خصوصية لتعليقها واعتبار رصده اذ ليس فيه لا بعدا واحدا على تركها وما كان قبل شيئا اجاز ومن الاصل والاطلاق والركوع والاقبال
في السفر اربع ركعات بعد المغرب ركعتان بعد العشاء الاخر من جلوس الحج وخبر ابن الخطاب المروى عن العيص عن ابيها المشتمل على احكام كثيرة
مفتية باعند الفتوى كما قبل ومنها ان كان يصل الوتر في السفر والتساع في السفر فيعيد بعض النصوص التساقط من النافلة بالتمام وانما انما
على الامر بصلوة الليل قضاءها مقابل صلوة النهار ما يشعر بزيادة مطلقا بالليل لخصوص الثلثة عشر وظهور الاجتزاء بالنافلة في ان الصلوة
انما هو الراتب الوتر وليس منها بل يندنا ما لتدرك الوتر كل وقت عليه بعض النصوص ولا كما كان العبد كاد عليه خروا في سابقا فلا
ح في اكل الاخبار السابقة لم يكن جميعها كما انما قد بين بعدم دلالة الاطلاق السابق ايضا بعد ظهوره بل لا حظ غيره من الاجتزاء في اقامة الظاهر
من صلوة السفر في النحر قبلها وبعد ما بل راجح من مذهبنا ان صلوة العشاء قبلها بنافلة المغرب اللهم الا ان يراد بيقولها ما افاد واجماع
السراة ثم عليه كما عن كثرة الروايات وما عن غيره كما استعرف ان ظاهر جماعة الرواة الحكم بل هو صريح ما خبر عن الشيخ في جوابي البعض المتقدمين
الصريح بعدم سقوطها بل عن قول لا تقطعون المسافر فاقبل الليل اجابا على الاما من ابن الامامية انه لا يسقط من يوافي الليل شيء وهو الثابت
في كونه والروضة بل مال البنية الذخيرة وسبقوه في ذلك لولا ضعف خبر ابن الخطاب السابق بعدا واحدا على بن محمد كما عن شيخنا ذلك ان لم يكن قول
الاجماع وفيه الخبر الاول فاصرف من معارضه ما سمعته من ائمة السابقة من وجوه منها اعتراض الاكثر من قبل الجميع لا التام بل قيل ان الشيخ عليه السلام
في جملة من كتب كتابا تربيات والحمل والعقود والبطون والشميدان فواضح كونه كقولنا الا ان ينقصد الاجماع على خلافه مشعر بنوع تردده
ان ظاهرا عبرة في المصلحة الدنوية والقول بالسقوط مضاهي ما سمعته من عمو الاجماع صرحوا بظاهره لا يهدمها التبع فنع الا في لما في جملة
كمعارضها بدعي الاجماع من قولنا لا مالي الموهوب بل هذا الموهوب لا يشرى ولا يفتقر ولا يمسك في اوله باليمن مع الاعتناء في اعادة عينا
الامالي والاجماع بل قد بدعي عدم الاندراج الوتر في نوافل الليل لانه في المتعد كجاءت وبل في اوله في اضعفها عمو ويخطئ مع عمو الاجماع
التي بعد اذ انما يادى بها كيف مظنة الاجماع العكس فيها القصوى في السند بعدا واحدا على الذين لم ينص على توثيقها او كونهما بشيخ اجازة
لا يستلزمها كما لقول بان الحكم مستحب يتلوه منه فلا باس بالقصوى بوزن من منع التسامح في المقام كما في الرياض قال لان الظاهر بالسقوط في
النصوص والفناوى الحرمه بل صريح كتاب الحديث للشيخ عدم الاستحباب فيكون كثر جماعه ما والتساع المروى عن من يقول به بحثا بحمل التعرير
والافلا تسامح قولوا واحدا وليس في النصوص دلالة على تنويعه في نوافل النهار في الليل لا لانه على مشروعية انها راحق بحمل ليل اعلان
المراد بالسقوط حيث يطلق الرخصة في الترك ورفعها كما لا يستحبنا ولو سلم في معارضه ببعض الروايات السابقة الدالة على عدم صلاحية
النافلة في السفر كعدم صلاحية المفروضة وعدم اصلاح برادف القضا لغزير وعرفنا مع شهادتنا بتأيد ذلك هو وان كان جديلا الاسد شيئا
بان الذي يمنع جوابا في التسامح هو احتمال الحرمه الغير التشريعية لاهي الافلا ينفلح المستحب المتسامح من اجازها الذي لا يلتفت اليه بعد عمو
بلغه غير من اجل التسامح بل يمكن منع اصل التشريع بعد غرضنا بعد عمو الاحتمال انه مراد بالشيخ اللهم الا ان يدعى ظهور النصوص في التسامح
في غير الحرمه التشريعية هنا او يفرق بين التشريعية التي هي منشاها عدم الدليل المعتمد على المشروعية مثلا مع قطع النظر عن دليل التسامح وبين التشريعية
منشاها ظاهر الفناوى عن الفعل كقولنا لا يجرى فيها ما يجرى في غيرها من الشاغل الاول واما خبر ابن الخطاب فلم يجد ذلك فيه غيرا من غير العبد
بل الموجود خلافه والاشك في كونها من غير عمو الاحتمال في النصوص السابقة مع انه في كلامه السابق في السقوط في كلامه انما تكمل تعالى التام
ومبني على جملته وهو قابل للتخصيص في التقيد بما عرفته من ادلة لا الاصل والاطلاق السابقين كون الحكم في الوتر التدرك والاكالات شيئا
كونها من لوازم خصوصية بعد ذكر النصوص والفناوى في جميعها وادراجها ماها من اجازها من ليسها القوافل احكاما من غير ان لا
يعارض الدليل الخاص على سقوطها من الاجماع وغيره ما عرفته بذلك كله ظهر ذلك في اعلة عدم السقوط وان لا يخلو من هنا قال
الله على الاظهر والله اعلم ثم ان ظاهر الحكمين سقوط النوافل في حق الاما من ان جرة وفيه نظر انما الخلاف المكلف التسامح فراجع

قَالَ

قال نعم وصححنا بالحج سئلنا بعبد الله اية عن المأثور في الوتر فقال كان ينبغي وبسبب ما كان باسفا كان ذا صلوة يتر في الوتر قل هو الله أحد
ثلاثين مرة يعقوب بن يقطين سئلنا العبد الصالح عن العزلة في الوتر قلنا ان معصا روى قل هو الله أحد ثلاثين مرة يعقوب بن يقطين
وفي الثالثة قل هو الله أحد قال اعلنا المعوذتين وقل هو الله أحد صحح ابو داود الحنابلة عن ابي عبد الله لا بأس ان يصلي الرجل الركعتين من
الوتر ثم يقرأ بغيره حاجته ثم يرجع فيصلي ركعة وصححه الاخر سئلنا انهم عن السليم ركعتي الوتر فقال نعم وان كانت لك حاجة فخرج منها
ثم عدوا ركع ركعة وموقوف على ما بيننا من الدعاء الا ان في الوتر ثلاث ركعات فترها جميعا قل هو الله أحد وتفصل بينهما بموقوفاتنا
عنا اية كان ينبغي يصلي ثلاث ركعات الى ان قال ثلاثا كوتر وخبرنا بغيره عن ابي الحسن انه بعد الزوال ثمانية الى ان قال والوتر ثلاثا
وفي المحكي عن فقه الرضا وثلاث ركعات للوتر وهي صلوة الراغبين بينهما ما بينهما صلاة الثلاث منه من معونة القرآن كصلاة الجليلي معوية
برحب المتضمنة لتقريب النبي لصلواته الى ثلاث ركعات وقتين للثلاث ووقت للوتر ركعتي البقرة والاختيار المستقيمة لاداء
جوانه تقديم صلوة الليل والوتر وما خبرها لذوي الاعذار كصلى سليمان بن خالد حنيفة بن سنان ورواه عن ابن سنان
ابو جبر الهيثمي ورواية الجليلي وخبر يعقوب بن سالم وغيرهما من الاجتثاث التي قبلها الوتر بصلوة الليل التي هي اثنا اوسط بيننا
بين كنه الخبر فان المعلوم بقرينة المقابلة ان المراد بها الثلاث دون الواحد فهذه الاختيار او ما في معناها وجملة ما ختم حديثا والآخر
قد تضمنت اطلاق الوتر على الركعات الثلاث وتحديد ما قد علمنا من الروايات المتقدمة التي استعمل فيها الوتر في الركعة الواحدة
فيها بالمتنبي واستفاضت النقل بها وان كان استعماله في الثلاث اكثر واغلب وقد اجتمع الامران في بعض الاجتثاث كما انوردنا استعمال
الوتر في روايات انما في الواحدة والثلاث والحنفي السبع استغادوا منها كون الوتر بصلوة الليل المقطوعة على وترية اخوها واما
احتمل بعض اخبارنا ايضا والاستعمال ذلك سهل اما الكلام في تفسير اللفظ الحقيقي للوتر ثم عايناه ان اطلاقه على ركعة قد اختلف في اصطلاحها
وغيرهم بعد الاتفاق من الجميع على نقله عن معنا الاصطلاح ووضع للصلوة وعدم خروج من صلوة الليل على احوال احدها وهو خطأ الاكثر
من علمائنا انه حقيقة في الركعة الواحدة التي هي اخر صلوة الليل بل عن جملة من كتبهم تحديد الوتر بها وتحديد ما به بل قد سمعنا ثانيا بعد
صريح الاجماع وظاهر من الضعف والشك والفاضل وغيرهم ما هو صريح او كما صرح في انه حقيقة عندنا في الركعة الواحدة وقد ثبت علم
مضافا الى ذلك في ما عرفت من الاستعمال كثير من الاجتثاث قوله الوتر ركعة من اخر الليل وقوله ان الوتر بصلوة واحدة لكن بناء على ما
من ان الثلاث صلواتنا ان لا يكون نحو وثلاث الا باعينا انما احكام الصلوات في الاخرى بهذا الاختيار بمكر صيرورتها وترامج جميع
الصلوات التي قبلها بل صيرورت جميع الصلوات والظاهر من تسمية الوتر بهذا الاسم كونها وتران بغيرها لا باعتبار امر اخر كما هو واضح نعم قلنا
بقائنا ان حنيفة وصريحنا ان الوتر ثلاث ركعات بصلوة بصلوة واحدة ام كبرج المناقشة في الاستدلال بالخبر المذكور لكنه غلبه الضعف
عندنا للنص الساقط وغيرهما مما يمكن تحكي وترها في ذلك بل قد قطع من خطها وما اضلنا عليه من الامر بايقاظ الرقاد وفي البصر
الكلام والشك في قضا الحاجة والنكاح ونحو ذلك بين الركعتين الركعة وكثرة الطول عن ذلك بان لم يرد منها التعريض بالحنيفة واصحابها
القائلين بالوصل بل يمكن ان يحصل الاجماع على خلافه قد سمعنا عوا من يترددون بتأيد هذه التبع في ذلك بخلافه فاما من اجد الامر
بعض متأخر المناظرين خبرنا الفصل والوصل جاعلين لاختيار السابقين من خبر كرم وبيد الحمد سئلنا العبد الصالح عن الوتر فقال
صلوة شهادة خبره من مولى ابي جعفر قال قلنا الوتر ان شئت نكلمك بينهما وبيننا لثلاثون شاء لم يفعل وصحح يعقوب بن عمار ويقع بن شيب
سئلنا بعبد الله عن التسليم ركعتي الوتر فقال ان شئت من ان شئت لم تسلم وهو غايبة الضعف في خصوص الوتر الاول والاختيار
لما تقدم من وجوه صحيحة بعد ما افقنا للاختيار بغيره وعلمنا من الاخبار لا يصل فيه عدم التسليم على الركعتين من الجمع في الكافة فقلت
خير الخبر الاول مع ارساله لاضمان في وجهه لا صرح فيه بغيره بعد التسليم اما الصحيح فقد جعلها الشيطان على ان المراد بالتسليم فيها
قوله التسليم علينا وعلى عباد الله الصالحين في التسليم عليكم ورحمة الله لعدم وجوبها متعا الخرج من الصلوة واخرى على ان
المراد به ما يستباح به من الكلام وغيره فحينئذ المناسب لتسليم ما لا يشرع على التقية ولعلمنا ان اولين ولا ينافيه ويجوز الوصل
ابي حنيفة لا التحجير لعدم اختصاصها بهم فيه ولا بل اهل قنطرة الحمل المزبور من الشيخ وجود قولهم بالتحجير وهو اعم من غيرهم ولا يمكن منع
وجود قولهم في رد الاجتثاث مورد التقية ثانيا كما ذهب اليه بعض الافاضل ويؤي السبق لانا وفتحت الاختلاف بينكم في الانسواء
فوقدوا اول ذلك اقرضه دفع التقية من تفسير الفصل فاعلم المقام كان يمكن دفعه من ذلك فذكره واقصر واعلم ان ما يرام بالوصل
او غير ذلك ان يبين ذلك فلا بد من اطلع على الوضوح الضعفت المقامه لبعضنا فذكرنا ضلعا عن جهة واحتمال تاسده بالاختيار
المعبر المستفيض جدا المنضم في اطلاق الوتر على الثلاثة باعتبار اشعارها بالوصل بدفعه مع انها معا ضلعا لاختيار المنضم في اطلاقه
على الواحدة باعتبار اشعارها اية بالافضل انه لا نلزم بين اطلاقه على الثلاث والوصل ان يمكن كون الوتر اسما للثلاثة المصنوع كما
به في بعض الاخبار والتابغة ويمكن كونها اسما للثلاثة الموصولة ويقوى في ان كثرة اطلاق الوتر على الثلاث في تلك الاخبار وتحديد
فيها الايام الاتصال بغيره ومنه يظهر ضعف عوى انه حقيقة في الثلاث وهو القول الثاني في كافي والخبر عن الفاصل البهائي في المدقق
محمد بن الحسن بن الشهيد الثاني في خبر واحد من شرح الحديث والحنيفة واحكام الراي بل قبل انهم حكوا ذلك عن علي بن محمد وابي وانس وبن

وابي امامه وعمر بن عبد العزيز لكثرة الاستعمال لما ورد من طريق العامة والخاصة ان النبي كان يوتر بثلاث كعك الخبز بالثلاثون
النصوص السابقة وفيما ان لكثرة كذا من امارات الحقيقة خصوصاً بعد ان كان لداعي في هذا الاستعمال ذكرناه من ايجاب الاموال
تغير ومنه يظهر ضعف الاستدلال بالآخرين وبوجه اذكرنا من امارات الاما سمعت ان اشكاله ان لو خرج عن المشرقة للركعة الواحدة كما ظهر
ما تقدم وفيه هده استعملهم الشايح المعروف بآية على فضل الفقه منهم فيكون في الشارع كذا لا لزم النقل الخالف للاصل الظاهر
لافتضائه بغير الحقيقة الشرعية في المشرقة وهو مستبعد جداً فان الحقايق الشرعية حقايق في عرف المشرقة ولا يكاد يوجد في نقل الفقه
الى معنى آخر وقد ذكر علماء الاصول في محل النزاع في الحقيقة الشرعية ان موضع الخلاف في الالفاظ المتداولة على لسان المشرقة الى
في حقايق عديم في معانيها الشرعية ومقتضى ذلك ان كل حقيقة شرعية حقيقة في عرف المشرقة ولو كان لو ترجحة في غير الواحدة في عرف
الشارع لزم ان يكون كذا في عرف المشرقة والمعلوم من جالهم خلاف ذلك فالاقويح القول الاول دون في القوة وان كان هو اقوي من الثاني
الا انه لا يخلو فانه لا يخلو لان احتمال اشتراك اللفظ التوريثي لكل الجمل والاستعمال في كل واحد وجب يمكن دعوى استفادة كونه حقيقة كل
منهما وكيف كان فاقوال اصحابنا من مفسري القولين وان كانت الاحتمالات ثلثة نعم يحكى عن ابي ابراهيم من اعمامة انه في شهر رمضان كانت كعكاً
وفي غيره ركعة واحدة ولا شاهد له من لا يجادل به بل هو باق على ذلك احد من الفقهاء وعن الشافعي واحمد في احكام الروايتين عنهما ان لو
كل فرد من صلوة الليل من الواحدة الى الاخر عشرة اقله الاول واكثره الثاني وما بينهما من اقله من ثلثي الفضل او في كمال هو الثلث
واصل منه الحسن في السبع ثم التسع ثم الاحكام عشر ويجوز الزيادة عليها اسناد ذلك الجمع بين ما روي عنه انه قال التورق على كل مسلم من اجل ان
سبع من اجل ان يوتر بعمل فيلعب من اجل ان يوتر بثلاث فيلعب من اجل ان يوتر بواحدة فيلعب وما روي عنه انه كان يوتر بواحدة وثلاث وست
وثلاث وثلاث عشرة وثلاث لم يكن يوتر بانقص من سبع ولا باكثر من ثلاث عشرة وجعل للركعة في الخبر الثاني على سنة العشاء فانها عبادتهم
وكعكاً وانما في التورق وكعكاً في ثلثين لما روي انه كان يصلح في ثلثين ان يفرغ من صلوة العشاء الى الفجر احد عشر ركعة يسلم بين كل ركعة
ويوتر بواحدة وما يحكى عنه عن مالك بن ابي نضر ان عيسى بن ابي ابراهيم كان يوتر بركعة قبلها شفع من فصل عنها اقله وكعكاً لا اقله لاكثره
له قولهم صلوة الليل ثلثة مثنية فاذا اردت ان تصرف ركعة وكعكاً في تلك الصلوة وعن الثوري واسحق بن عيسى ثلث خمس سبع وتسع واحد عشر
ما ينقص عن الثلث ولا يزيد على الاكثر عشرة اسناد الى ما من مائة الاكثر والى ما روي انه كان يوتر بثلاث في نفي الاقل فيجعل الخطيب هذه
الاقوال لا بد من توضيح بعضها ليدل على انها اصلها في احوال العامة ورواياتهم وموضع الخلاف في بعضها في الموضع له
الوتر شرعاً وقد عرفت ان التحقيق في الحديث كما انك عرفت عدم الاشكال عندنا في مفصوله الشفع عن التورق بالتسليم وتضمنه استحي القوت
في الركعة الثانية منها العوداد على استحيائه في كل صلوة فوضعه وتطوع من يرضى من اجتماعاً وخصوصاً خبره من اجل ان الرضا كان يوتر
في الثانية من الشفع قبل الركوع قال غزالي في فصوله في التورق ان قال كنت قبل الركوع وبعد القراءة ويقوت في قوته في الموضع
بالعمل بل قبل ان يرضى عليه كذا في الاحتياط بل يعرف بخلافه في الامم المحكي عن ابي ابراهيم اعترف هو بوقا في حاشيته من فلاح الفتوى في التورق
انما هو الثالثة واما الاوليان للمحبين بالشفع في القوت فيهما واستدل على ذلك بجملة من سماعي ابي عبد الله الفتوى في الموضع الركعة
الثانية في العشاء والعشاء مثله في التورق في الركعة الثالثة قال هذه الفائدة لم يسمع عليها علماءنا وروايتهم عليه بعض من سماعي
بل عاينهم ابيهم من مطاوع كلام سيدك الا انه لا يبيح ضعفه ضروري فتواخير عن معارضة ما سمعت من وجوه حصول استحالة التقدير
حينئذ يتابع بل الظاهر ان ذلك منه ايها ما لا يرضى لانه ان لم يرد عدم القوت في الثانية اذ لا يبيح اشعار بانصال التورق في القوت في الثانية
او يكون المراد ان التورق في القوت في الثالثة مع الثانية بخلاف صلوات الاول فان فيها قوتاً واحداً في الركعة الثانية فيراد من التورق الكفا
الثلاث وان كانت مفصوله كما سمعت سابقاً في الاطلاقات السابقة ونصه بالتسليم في القوت في الثانية فانه باعتبار راسيتها ان القوت في
الركعة من اوليان ان الركعة الثالثة صلوة مستقلة عن الاولين بمفصوله عنها قبل ان يكون المراد الاخبار بالمغرب عن القوت في الثانية ظفر لعز
كذا التورق في القوت في الثانية في غير حال كونها في الثانية والقوت في التورق في غير حال كونها في الركعة الثالثة على قياس قوله
في خبره في القوت في العشاء والعشاء والتورق في العشاء وعنه من لا يجادل به بل هو باق على ذلك احد من الفقهاء وعن الشافعي واحمد في احكام الروايتين عنهما ان لو
في جميع الصلوات وهو كما ترى مع بعده لا يدفع ضيقاً اذ اصل المراد منه في ذلك عدم القوت في الثانية التورق الذي يستأجر القوت
في الثالثة لوجله خبراً وفيه اذ مع ذلك هو دال سبب التقيد بالحال الميزون خصوصاً ذكره في الثانية المذكور في الفريض السابقة فاعلم
جداً ان يكون المراد اذ اصلاها موصولة للثانية بقية الثالثة لها اتم لا كالكيفية المنقولة عنها فيصل التورق على انه رباً فوق في سلكه
الزويانية بانزواه في الاستبصار عن ضلالتهم ان يكون كان المنة من عده لا ان يجعل كونها
باعتبار ان لم يصر به فيه وبالجملة لا ينبغي التامل في ضعف ذلك بل احتمال زيادة الضوابط على ان تكون ثلث في الثلث كعكاً كما حكى عن غيره
كثيراً منهم المصنف في الاعتبار واثان منها في الثانية الشفع احدها قبل الركوع والاخر بعد الركوع والثالثة في الركعة الثالثة كما حكى في بعض
الناس اقرهم من احتمال التقيد بصل القوت في احد فقط في التورق وان كان لا يفرق على دليل واضح وما في بعض الاجناس من الادب بالاعتقاد في الركوع
وبعد لا يستلزم القوت الذي يراه منه ككيفية الحاضر من دفع البدن في نحو المعنى اللغوي لكن على كل حال فاقول بان اتحاد القوتين

المحمول على الفضل ببقاء الظهور على الدواعي مثلاً ولا إضافة الوقت إلى الظهور لإدابة الذراع ولا فصل الشيء لها كما لا يفتر ذلك ما هو مطلقاً أن يندله
وقت الظهور الذراع المحمّل كما عرفت على التفضيل ضروري ابتداء ذلك كله على عدم ترك الناس للنافلة وأنه لا بد من غلبتها بل على عدم تعرض النصوص
لفعل الظهور على تقدير عدم فعل النافلة اشعاراً بظاهرنا كدفع النافلة تأكيداً بلينا وجعله كالتفريع من ذلك لا ينبغي أن يفرض عدمه حتى يتبرر الحكم
على تقديره بل على قول الصادق في خبر عبيد بن ذرارة ذراع بعد الزوال حول سؤاله عن أفضل وقت الظهور كان لا مطمح حتى أن من صلها قبل الزوال
ترك النافلة لم تنفع منه في ذلك ففضلها بالزوال كذا قوله في مكانه بعد بل الغرض الحاصل أن يكون داخل من الغرضين والشمس على قدرها من الغرضين
ح ابتداء فضل الظهور من غير الزوال والمنفصل بينهما كما هو ظاهر من النصوص صريحاً والفناوى بل لم تنفع على من جعل ابتداء وقت فضله الظهور
بل على الجميع تصفوا على أن أول الوقت الأول للظهور ترك وإن اختلفوا بعد ذلك أن الوقت الأول للفضيلة والثاني للأجراء أو أن الأول للظهور والثاني
للمضطر كما استعرف البحث فيه وقد يهدل ما دل من النصوص على أن ذلك الوقت فضله بل كما يكون صريحاً ببعضها بل في نصوص لقائه والمثل وغيره
أراثة عند بدا الوقت الأول منهما بأن من أول الزوال حتى يبلغ الظل المثل والغائبة يكون مع ذلك كله فقد يناقش بأن ظاهر نصوص الذراع والقدر
ونحوهما على كثرة أن ابتداء وقت الظهور الذراع وقبله يحصل الفروع منه على راع إلا أنه لما انعقد الإجماع على جواز الإيقاع بعد الزوال
فضل حملنا تلك النصوص على إرادة الفضيلة ومقتضى أن الفضل يقع الظهور على ذلك المقدار من الوقت كما صرح بعضهم بل كما ثبت به عند سب
محمد الصريح في ذلك أن جوابه إنما كان بأن التقدير لا يربطه صراحة الفرض بالصور لثابتة من الشواهد إنما هي في فضيلة الانتظار بل ما دل
من النصوص على إقطاع هذا المقدار من الوقت لكان النافلة دال عليه بغير ضروري أن المراد بذلك صيرت مثل هذا الوقت وقتاً للنافلة في الواقع
تطوع في وقت الغرضين كما صرح به بعض النصوص ولا يتم ذلك بعد أن انعقد الإجماع على صحة الفرضين إلا أن يرد أن مقتضى وقت الفضيلة أن
أنما يكون ابتداءها بعد هذا الزمان فحينئذ يتوسعا أن لنا فله ليس في وقت الغرضين لأن المداور على وقتها الفضيلة ون مطلق الفروع وإن لم يكن
وجهاً للفضل الرجحان لم ينبغي أن يفتقر إلى بعض ذلك بمن تفرع منه النافلة ونحوها وإن لم يكن عازراً على فعلها لا مطمح في الاحتجاج بالمتأخر من
عليه بعد الزوال بأن وقت الظهور بالنسبة إلى عند الزوال لعل فيه إيماء إلى محل البحث فامل وكيف كان فلا ريب أنه لا يحيط في تحصيل الفضيلة
كان في تعيينه نظر خصوصاً مع استلزامه من فضيلة المباداة والشارع من جهة فاني لم أجده من فضله في المسئلة على وجه شائع نعم قد يظهر من الكثرة
في الواقع المتفق الشيخ حسن في المنقح على ما قبل الثاني كما في جملة الخبر الأول عن الأصحاب الإجماع على قولنا ناصراً فضل الأوقات ولما كان
بل يقلل الإجماع غير واحد على ذلك عند ذكرهم المواضع المخصصة فيها بالناحية عن أول الوقت أما أن آخر في الجملة الغرض أو قبله بمقدار الذراع
خلاف مقتضى عندنا والنصوص في ظاهرها ببل ثوانٍ والكاتب طوياً وما عساه يتوهم من بعض الاحتجاج من خروج وقتها بالقائمة أو بالذراع أو
ذلك محمول على إرادته وقت الفضيلة أو الاحتياطاً كما ستمعه أن المراد عندنا ببلية الوقت بعد ذلك وأصله ونحو الكلام في العصر أيضاً فاوله الزوال
بناء على الاشتراك أو ما بعد أداء الظهور من على الاختصاص بالاختلاف صريحاً بعد فيه بل هو مجمع عليه خصوصاً في النصوص من ظاهرها أو منوارة
فيه والكتاب ال عليه ما عساه يظهر من بعض الاحتجاج أن ابتداء وقتها بعد ذلك كالبارة المحكية عن هذا الزوال والذراع أو المثلان ونحو ذلك محمول على
إرادة الناخب للنافلة كما سمعته الظاهر وعلى إرادته الفضيلة وإن لم يتقبل تبعاً على استحساناً فآخر في هذا المقدار وإن لم يتقبل كما هو حدوث
في الظهور وما يفتقر إلى البحث وأما آخر في الجملة فهو الغروب بلا خلاف عندنا ولا اشكال في صحة في الظهور إنما البحث في ذكره المصائب
رفعا لما هو ولا من اختصاص الظهور من أول الزوال بحيث يقع فيه العسر حال من الأحوال كما هو المذهب عندنا ونحوه لا ينبغي أن يستدل به على ما نشأ
عند الصمد بل على ذلك من غير اشتناء بل في ترانق قول المصنفين من أصحابنا الذين يترجمون لأدلة الاعتكالات العباد والألفاظ بل بما يتوهم من موضع
آخر في الإجماع بل في خط القيمة أو صريحاً دعواه عليه بل على الشيخ جليل الدين لنه نقل الإجماع عليه جماعة بل لا خلاف أجده فيه سواء يحكم على الصنفين
من الاشتراك معهما كما يدل على ذلك ما عساه يظهر من خبر عبد الله بن أبي حمزة عن الصادق إذا زالت الشمس فقد دخل وقت
الصلوتين إلا أن هذا قبل هذا والثاني رواه ولعل من نسب إليه ذلك بناء على ما ذكره في أول كتابه من العمل بأمره وبقوله لكن مع ظهوره على ما عساه
كما لا يخفى على الجليل من غير اشتناء في ذلك لانه على الاشتراك كما يؤول إليه ما حكى من ناصراً المرتضى الذي ذهب إليه أنه إذا زالت الشمس فقد
دخل وقت الظهور بلا خلاف ثم يخصص أصحابنا بأنهم يقولون إذا زالت الشمس فقد دخل وقت الظهور والعصر معاً إلا أن الظهور قبل العصر فأنخص هذا
الموضع أنه إذا زالت دخل وقت الظهور بمقدار ما يؤدى أربع ركعات فاذخرج هذا المقدار من الوقت مثل الوقتان ومع ذلك لا ينبغي أن يؤخذ بهذا
الوقت لشرط الظهور والعصر وطوله على أن الظهور مقدم على الصلوة لا يزالان إلى أن يبقى إلى غروب الشمس قد أوردنا أربع ركعات يخرج من الظهور
ويخلص هذا المقدار للعصر كالمطل الوقت الأول للظهور لعداجاً في وقت حقه قال أنه بناء على هذا التفسير والاختلاف قلت بل على غير مما
ستمعته معنى الرواية المزبورة ومن الوجه أنه حكى في غير بعض النسخ والكتب عباد الاشتراك السابقة ثم أنكرها وجعلها ضد الصلوة وكان له
بعض على النصوص المتضمنة لها ولذا بالغ المحقق في الانكار عليه حال كان ما يدرى أن ذلك نص من أئمة الهدى أقدم وقد رواه زرارة عن عبد
والعجائب سباً بنوماً لك الجحش في وقت من بعد الضاح على عبيد الله عليه السلام على فضله الاحتجاج وواف ذلك ما قبله في الاحتجاج بالثابت
الاقام بالظهور غير أنه لم يكن منهم من يثبت هذا الطاهر في ذلك ويستفاد منه كثرة من عبيد العباد من الاحتجاج بالخصوص من باب
ولعله عثر على ما لم يفتقر إليه وهو بالحد من أصحابنا وكيف كان فالمنع الدليل قد ذكرنا ذلك مضافاً إلى ما عرفت من استيفاضه في الاحتجاج

كتاب الصلوة

انما يجب عليها صلوة العصر خاصة اذا ظهرت وقت العصر والصبي الرجل يؤخر الظهر حتى يدخل وقت العصر انما يبدأ بالعصر والمبصر المنقضي امتداد الوقت لا ينظر الى العشاءين الى الجفوف كما مع ضيقه عدم القول بالفصل القوي ذلك فان تنقضي الاصل بالعصر جميعا ثم ذكر ذلك عند قوله الشمس طال ان كان وقت لا يحاذي وقت احداهما فليصل الظهر ثم ليصل العصر وان هو خاف ان يفوته فليبدأ بالعصر ولا يؤخرها فانفوت فيكون قد فاتتاه جميعا ولكن يصل العصر فيما بقي من وقتها ثم ليصل الاولى على اثرها والخبر اذا استكمل المغرب فدخل وقت العشاء الاخره فيبصر وقت الغروب بالفصل ثم رسالة داود بن فرقد النخبة باسمه عن الصادق ع اذا زالت الشمس فدخل وقت الظهر حتى يمضي مقدار ما يصله المصلي اربع ركعات فاما مضى ذلك فدخل وقت الظهر والعصر حتى يبقى من الشمس مقدار ما يصله اربع ركعات فاذا بقي مقدار ذلك فدخل وقت العصر حتى يبقى من الشمس مقدار ما يصله اربع ركعات فاما مضى ذلك فدخل وقت العشاء الاخره حتى يبقى من انقضاء الليل مقدار ما يصله المصلي اربع ركعات واذا بقي مقدار ذلك فدخل وقت المغرب حتى يبقى من العشاء الاخره الى انقضاء الليل ظاهر خبر الشافعي وقول النبي وآما صلوة العصر في الساعة التي اكل فيها ادم من الشجرة فاخر جلد سبع وعجل من الجنة والارضان عن العدل في رواها الفصل لم يكن العصر وقت معلوم فهو فصل وقتها عند الفراق الذي قبلها وامور أخرها وفيه الضعف كما لا يخفى على من نظر فيها في افتراء النخبة وعندها بل بعضها مبني على وهم ان الاختصاص من لوازم الترتيب وهو كما ترى اخر يفتقر الاختصاص حتى في الوقت المشترك وثالثه من اصوله ما رواه عن غير معروف من بعض اصحاب الجاهل الداعي الى انما يصل العصر ثم الظهر اذا كان قد مضى وقت العصر من غير ظهور في اداءه الفضيلة من وقت العصر من كم مقدار اداءه كما يروي اليه الامر يصلونها الظهر بعد ذلك اذ لو اريد مقدار اداء العصر لم يجب عليها الظهر حتى على ما في محله فلا تكون حجة معولا بها عند المعظم لوجوب تقديم الظهر عليها اذ افرض طهرها في وقت فضيلة العصر نعم ثم على ما يحكي من هذا الشيخ من انتخاب الظهر لها اذا ظهرت بعد العصر من الروايات اربعة فدام على ان تأخر عن العصر عنه غير معلوم لكن لعله لان فعله قبله يكون من النطق قبل الفريضة مضافة الى الخبر المذكور وهو ان جميع ما ورد في الجاهل من الاخبار تجري فيه ما سمعت من الكلام حتى ما اشترنا اليه فيها في الاكله بدفعها ملاحظة النص نعم قد بناه في بعض ذلك الفصل السابق المذكور في الادلة بنظيرها ولان وقت الفضيلة من العصر في الاختصاص لندرة والتعب عن ضبط الوقت فيكون حجة غير معولة الا على ما ذهبنا اليه من ان للصلوة ترتيبا اختياريا واضطراري فوضنا خبر الظاهر على فانه يجمع عدم صلوة الظهر اداء بمجرد دخول وقت العصر على انه لا يجب وجوبه قبل العصر سابقا على الظاهر من شكل بل فضيلة ترتبها اذ انما على الفضيلة خلافه اذ احتمال اختصاص العصر بمقدار اداءها من اول وقتها بحيث لا يصح من الظهر ولو قضا ضيعف لنا عدة عليه لادله ولا اطلقنا ثلثه الاحتياط كما ان قد بناه في الثالث بعد ما مبني على امتداد وقت لا ينظر الى العشاءين الى الجفوف وثبوت الاختصاص فيه ايضا عند القائلين به وهو محل نظر ومنع لان هذه المناقشات كلها بعد ثبوتها لا تقدر في حصر الدق بعد ثبوتها ما عرفت من الادلة والمناقشات منها جملتها اكرها كما وقع من صاحب النخبة لا يلتفت اليها بعد وضوح ضعفها خصوصا مناقشة خبر داود بن فرقد بالضعف في سنده الذي قد عرفت اننا بما سمعنا من ثبوتها باطل اذ اداء الوقت المختص بالظهر عند التذكر من وقت الظهور في كذا العصر اذ هو كل شيء غايه الضعفاء اذ مثل ذلك لا ينبغي ان يخص بمقدار الاربع بل هو كغيرها مما صلا من الوقت من غير ان يحد من فضل العصر قبل الظهر عند التذكر وطرف من هذا قوله في ايضا وبالجملة بقا هذا الخبر على ظاهره وان كان له ثبوت في معارضه فوجع رجحانه على هوم اذ من الواضح رجحانه على ما عارضه باسمه في اخباره بما ونصوصه بخلاف معارضه وهو ليس له اهل على دخول وقت الفريضة بمجرد الزوال من كونه الزوال فيكون من ان حله جعفر ورواه عن الصادق ع في الاول من هذا انما زالت الشمس فدخل وقت الظهر والعصر واذا غابت حل الوقتان للمغرب والعشاء فانه الثاني منها صلواتا وان كانا من عند زوال الشمس فوجب الشمس لان هذه جمل هذه كثر الاخر عن الصادق ع ايضا سئل عن وقت الظهر والعصر فقال اذا زالت الشمس فدخل وقت الظهر والعصر جميعا الا ان هذه قبل هذه ثم انك في وقت من ما جملها حتى تغيب الشمس فيجوزها غيرها والاطلاق مادل على صحة الصلوة الثانية ولو وقتها قبل الاولى من غير فرق بين وقوعها في المختص المشترك والثاني في اخر المنع لان مورد الحكم هناك محصور بالناس في ذلك الاولى في اول الوقت على ان يطلو كالأول بحكمه قبله قبل العمل الاستثناء في الاول فيجوز ثبوت الاختصاص في الاشتراك بها عاده كما يروي في الخبر الجمل قوله ثم انشأ وقت منها الى اخره وان يكون المعنى لان وقت هذا قبل وقت هذا على حذف مضار ومراعاة من دخول الوقتين على التوزيع ورفع ما تبهم من اول التعبير هو عيان ما نوسق في فائدة هذا المعنى والترتيب سائر الوقت ليس محصورا ليله في هذه الاختصاص واحتمال ان المراد كون هذه يجب فعلها قبل هذه وذلك في بعض حوزة الثانية في غير وقتها الواقى بما في اول الوقت كما لو فرض وقوعها الوسط قبل الاولى خلافا لظاهر الاستثنا فتم لا اقل من احتمال العيان كل منهما فلا يصلح للاستدلال بل يجب حملها على ذلك لادلة الصريح حتى لو كانت ظاهرة في ذلك لغيره على ان لا يغير بدخول الوقتين معاير في الشمس قبلها في الاختصاص بعد فرض كون العصر متصلا بما ومترتبه عليها كائنا الركنة الثانية بالاولى خصوصا ولا وقت لها بعد ذلك بطريق خبر الفضل السابق بل في خبر زمان قلنا في جعفر بن ابي الظاهر العصر حذ معروف فقال انما لم يزل الظهر وقت من الوقت المعين بل ان وقت فرض وقوعها فيها مكن فرضها فيها موقاقله حتى رجحانها كانت الظهر تسبق واحدة كصلواته فيكون وقت العصر بعد ما حذ بل لو ظل الزوال حله ثم دخل الوقت قبل ان كان الظهر لم يطل صلا العصر بعد ما يكون ح في اول الوقت لان ذلك المحل فلا يابح ان يقال ان ذلك الشمس فدخل الوقتان بل قد يدعي تعارض هذه العبادات في كل فصلين مترتبين على نحو صلوة الظهر والعصر ولا بنا فيه اختصاصا

من الصلوة

الأولى من أول الوقت والثانية من آخره بل الظاهر من هذه العبارات في هذا المعنى من بعض العبارات واحتمالها وبالحكمة لا يوقف صحتها ذلك على صلاحية الوقت الأول لفعليها في بعض الأحوال في الجملة بل قد يفتقر في الضد دخول في الجملة كما هو في المباحث كإثبات صحة زكاة وغيره التضمن كون الزوال أول وقت الفريضة لا يعتد بالظهور والعشائين الذي وجد له إلا أنه المجموع فتدعو عوى أن تلك كلمة لا بد من التجوز الذي ينبغي أن يرتكبه مع التمكن من الحقيقة بدورها بعد التسليم والاضطرار صرح الشهيد الثاني بأنه حقيقته ولعله حكى أنه لا بأس به بعد قيام الفريضة وهي ماسحة من الأدلة التي على أنها لازم انتهى على تقدير الاشتراك في مثل محذور أن السابغ من وقت إرادته الوقت الواحد المشترك من لفظ الوقتين فيها لعدم الغد حصة وجهها على الجواز في سائر الدخول على تقدير الاختصاص باعتبار شدة القرب من دخول ما عدم التحمل المعروف بالمضبط بينهما مكانها بالزوال بدخلان معا ثم بل عدم الرجوع منه من وجوه لا يخفى لا أقل من التمسك بما دل على اختصاصه بل يقطع النظر عن تلك الأدلة كان الوجه الزوفا في إثبات الوقت ولا دخل على موضع اليقين وهو ما بعد الغد المنخفض من الأول والغنية إلى العصر وما قبله من الآخر بالنسبة إلى الظاهر أن النصوص بالوقت قاضيه بوجوده أصلا وقت معين عند الشارع واشترط أصحابها بغير فلا جملته للملك لا الأمر المطلق بالصلوة بل البرية البقية من ذلك العمل البقية موقوف على ما ذكرنا من أن اجترابنا الأصل شرط العادة فتجد وقد ظهر لك من ذلك كونه لا مجال من القول بالاختصاص وأنه لا استبعاد وان لم يكن له عدم معرفته بالشعوب بل يختلف باختلاف المكلفين سفرهم وحضرهم وقت ظهور الفريضة فمصلحة الزوال قد عدا والإرشاد وغيرها بالارتجاع لا يخفى فالمراد بقتاوى قطعاً مقدر أداء الظهور مثل كما عبر به في موضع آخر من هذا ذلك فغلبت بالسفر والخضرة لاخبار والاضطرار والسرعة والبطء الطبيعيين للمكلفين بل باعتبار سبق حصر بعض أحوال كما لو صلح فانا دخول الوقت بل بالشروط كرفع الحدث وإزالة العتق وحصول المكارف والتأثر بالمباحين وعدم وجود ذلك بناء على اعتبار زمانها مع أركانها فخرج ربما كان وقت الاختصاص كلف سبب مقتضى سانه ويظهر كانه يحصل الزمان ومكانه وإزالة الحدث والعتق أكثر من الوقت المشترك وربما كان خطا كما لو دخل عليه الوقت وهو في حال الخوف كان منظره منسحباً طاهر الثوب البتة إذ وقت الاختصاص لمقتضى السببين بل على الزمان لا على المكان لا يخلو من ذلك كونه في وقت الصلاة لا في وقت غيرها وكذا لو نوى بعض الأفعال ما ليس بركن ولا بد من ذلك لقراءة الآية لا يجزئ عليه تأخير الثانية بعد إجماعه على أن الوقت لا يفتل بالوجود في ذلك كله ولو روي التحديد بالأربع لكنه في غاية الضعف فثبت إرادته مقدار الإجماع ذلك النص لا يقتضي أن وقت الصلاة بعض الأجزاء من بعض بل هو معتقد من جملة المقاصد غير معتقد جماع الغنية والمعرفة من هذه الأجزاء في ذلك ولا ينبغي ظهوره في ثبوت النية المقصود كما اعترف به في كشف اللثام بل هو من المصالح وأول الشبهة بأن هذا القصر إلى بعض وقت الصلاة لا يخرج من أجل الشارع الصلوة حالها عداها لا تضيق في الوقت قطعاً بل هو كغيره مما لا تعلو له بالصلوة ومثله كل ما أسقط الشارع لسقطه من الكم أو بل هو أولى منه فخرج المقاصد العلية وحاشية الأثران بوجوب تأخير الثانية عن فعل ما قبله من النسيك والتشهد وقيل هو غير صحيح كونه من أجل حقيقته مع أنه منع عليه لطبا في مصاديق عدم ثبوت الوقت إذ القدر الثابت من نصيبه الوقت إذا كان في محله وهو المباحة بالفتنة أول وقت الصلاة أو لفظ وقتها الشرعي في الثانية فلا تقتضي الأمر بالنية من غير الضد وغير ذلك هو مخرج عما عرفت وكذا الكلام في صلوة الاحتياط بل يمنع منها أولى لقوة احتمال عدم جريانها وأما سجدتها فهو فيبقى القطع بعدم لزوم التأخير عنها لأن ليس لها نصيباً من الوقت فلا يخرج من حيث حاشية الأثران بل إن كان فهو ولو بوجوب المباداة بها مع أن من حيثها يأتي في محله بل الظاهر المنقش في ذهن من الأربع والأول في النص فتشعر لادته مقدار ذلك جميع شرائط الصحة للمفارقة في وقت الاختصاص كما صرح به المحقق الثاني الشهيد الثاني والخبرين بل ظاهر الخبرين بعض دعوى القائلين بالاختصاص بل هو مخرج منه عندهم وكان أخذ من نصيب البعض مع دعوى ظهورها في الأقاليم على الظاهر غير بالأربع وبالأداء من غير بقرض له لك لذاتية كونه اللثام إلى النيل بل قال في منظر قلت بما لو احتاجت والأول إلى أكثر ما بين الزوال والمغرب لقصور أدلة الاختصاص هو إخراج مثله عن الطلوع بالنية لا اشتراك لكن مع ذلك الاحتياط لا يفتقر كرهذا وقد بان لك ما ذكرنا من ثمر الاختصاص وعدم حصر الصلوة لا الوقتين فيكون كان منوفاً بخلاف الوقت المشترك ضرراً وقوع الأولى غير وقتها والنية غير عذري في مثل ذلك على الأصح كما ستعرف في محله أثناء انشغالك في الثانية وإن غلبت النية لانه قادح مع العمل التهون من جهة الضرر فاستأذنته بغير الفراغ وكانت في المحققين طاعت المدافعي مخرج على التقدير والظاهر إجماع الوسط بالنسبة للسر والبطء الغير الطبيعيين فلا يقدراً غاية الظهور إلى أصل سبب مراعاة أكثر المتخمين أمثالاً وإن كان من حادثة ذلك هو حال فعله للظهور كمال الاعتناء غير الأوسط من الاختصاص أنه لا يقدر ضده بغير مراعاة الاختصاص على أقل الواجب له بغير معاد عليه إذا كان في محله إجماعاً منظره إلا أن وقت الاختصاص بالنسبة إلى ما لو فصل الظهور ذلك المتكدر وإن قل في غير محله الأوسط للفرق بين التقدير والتفعل فالأولى برعي فيه الوسط كطرف غالب التقدير التي وردت فيها الزوايا بخلاف الثاني لا ما ذكره من بين كفاؤه به لوقوعه وبين تقديره ولعله لوقوع منه هذه المرة لكان على خلاف عادته ضرراً وعنده علم الإنسان بما يقع منه فمجرد وجدانك التقديرية في التقدير الزوفا بالنسبة إلى الثاني تتعدى التحقيق ولو شئت في التفكير انتهى على الثاني للثام مع أصالة عدم دخول الوقت ولو ذكرته أثناء الفريضة ففي المسألة المقاصد العلية عدل إلى الظاهر من غير نظر ظاهره في المصلحة الوقتية لا ما يستقر عليه فلا يقاس على الواقع في القدر المشترك اللهم إلا أن يكوناً يثبتاً على عذبة النية في تقديم الفريضة على غيرها كالمحكى عن ولدها في الثاني نعم قد يكونه العدل لو فرض شرعية العصر الوقت المنخفض بوجه شرعي كالظن في نحوه مقام اعتبار أن دخل عليه لمصلحة الاشتراك في الاشتراك بآياه بعد ذلك قبل الفراغ لحصول الصحة بدخول المشترك ولذا لو لم يثبت في حق من فعله عصر كما صرح به البيان في المقاصد أنه لا يزداد المنخفض ما قبل الوقت بالنسبة إلى الظاهر واحتمال أن لا يصح فيه العصر كونه لا يصح بوجه من الميكن وأنه فرق بينه وبين قبل الظهور لا بالذيل

وثأبنا بان المراد من الاختصاص عند التام ان لا يختلف ما قبل الوقت فان لم ينفذ بعد الاذن لا للشيء عن الإيقاع فيه بالخصيص من غير هذا لا
 يلتزم به ولو لم يكن الا من خصه بصلها ثم بان لا يستعمل مقدار ركعة او اربع قبل الاشكال من غير العصور ان لم يتعد بطنه واما الظاهر فصلها
 اداء فبما بقي من الوقت بناء على الاشتراك وقضاءه او بغيره ورجح الوقت ثم بقضاءه على الاختصاص على اختلاف الوجهين والعولين وفي كل وجه
 فعلها بعد الجهر بغيره الصريح على الاختصاص وقت ان لم يتبق من النصوص والقنارى كونه وقت اختصاص العصر الذي يمكن قداها والاشكال
 صالح لاداء الظهر وقضاءه ونعم بناء على عدم صحة العصر لغوات الترتيب لذي لم يعلم غفان في المقام لا خصصا باليه وهو الذي كما استغفر في
 محله او احتمال اختصاص الظهر من آخر الوقت كما ولا ينفذ بمقدار اداها اذا لم يبق الا مقدار العصر كما حكى في كشف الشام بل يلفظ القيل مؤبدا لمرتبها
 في أصل الشرع وهو ظاهر قواعد الشريعة صريحها بفتح عدم جواز فعل الظهر فيما بقي من الوقت لا منبث كفت بقاء الاربع ركعات مثلا خاصة
 الوقت في العصر وقت اختصاص الظهر في بطلان بغيره عادة العصر وقت اختصاصه في عدد ويمثل الاجراء لفارضاها كان العصر قد انقضت من
 الظهر وقتها وعوضها بوقت نفسها وهو ضعيف لا لكان بنوى في الظاهر لاداءه في الاربع وظاهره عدم روايته في القضا لوقتنا بالجرم العصر
 قلت لكن في النصوص والقنارى معقد اجماع الغيبة اختصاص الظهر من اول الوقت خاصة ولا اشتراك بعده الى ان يبقى مقدار الاربع فيحصل العصر
 كما هو صريح مسلمة بن زياد وغيرها وكونها مترتبة في أصل الشرع لا يقتضي اختصاص الزيادة ورواها في الاصل والاطلاق وغيرها بالظاهر
 منظومة الطحاوي اوصيها الاجماع عليه قال بعد ان ذكر الوقت للظهر والعشاء فيحصل الاولى من كلا الضربين بقضاءهما من قبل الوقتين و
 بالاجزائها الاخرى تحض وشرك الباقي اجماع ونقض فلا يمتثل العصر من هذه الجهة ولا لغوات الترتيب فالحال في ذلك انه هو والاشكال
 فرض لثال بينهما وجع لا يثبت بالظاهر اداء الا لافترض المدكور بل لما قد شاع من ان المنشا الى الذين من ظاهر النص في اختصاص العصر بذلك
 المقدار الذي يمكن المكلف قداها انفسار على المتعين وجع من اطلاق لاداءه وهو ان ظاهره بينهما قضاءه مع وكذا فيهم من اطلاقهم اختصاصا
 العصر بذلك المقدار ولا يرب ان المراد منه ان لا يؤدوها والاولان بدرج ان حكم الاختصاص عليه ان كان قد ادى ببعض فعل الظهر فله اداء وقضاء
 اما الاول فظن واما الثاني فلان معنى اختصاصه عدم صحة الشريعة بقضاءه الذي لا يكون فيه الا كذا ضرورة في وجهها من ترك العصر وقت
 اختصاصه واداء صلاته الظهر فيه قضاءه بغيره والامضت ثم في الاختصاص في الغرض من المقام جريان حكم الاختصاص عليه كما لو لم يكن قداها العصر
 احتمل ان المراد بالاختصاص عدم وقوع الشريك فيها ما خاصة لاداء وقضاء في صفة الظاهر في وقت اختصاصه العصر والفرض انه لم يكن حصة العصر
 صحتها قضاء بناء على عدم النهي عن الصديق في نفسه ظهور لفظ الاختصاص في غير ذلك ان لا يشترط الغضائية ليست القبول التي تكون مورد اللغز
 ضرورة عدم كونها من المكلف بل هي ارضا من لوازم الفعل المكلف به من غير مدخله للام لا يتوجه غيبة لها فحدها فانه دقيق وان كان بعد اداء
 واختار كوضوح المراد باختصاص العصر بارجع من آخر الوقت عدم جواز ابتداء فعل الظهر فيه لعدم جواز قطع كلا وبعضا فلو بقي من الوقت بعد
 خمس ركعات مثلا صفة الغرضين كما صرح به جماعة بل في في الخلاف فيكون وقت تلك من وقت اختصاص العصر لا اطلاق قوله من اداء اليه
 من الوقت فمقدار ذلك الوقت كله وغيره مما مر باب الحظ فمقدار كما ان قد مر هناك تلم الكلام في بقاءه وفي بعض عبارات لا محالة التي ظاهرها القلا
 وغير ذلك فلا خطا بل قد ذكرنا هنا ان ما دل على اختصاصه من الزيادة من وجوه كما ان لا يعارض ما وقع من العصر
 وقت المغرب دل على اختصاصه من اول الوقت بشارت على ان الظاهر صير وقت الوقت المختص بالمغرب مع ما بعد ذلك العصر لما سمعنا سابقا من وقت
 الاختصاص هو اول ان كان اداء الغرض فلا يكون ذلك العصر في وقت اختصاص المغرب بقاء المراد وما ان اختصاص كل غرضه هو عدم جواز اداء
 شريكه في الوقت فيه لا مطلق الغرض من هنا لم يكن للخصيصة اختصاصا بعد الشريك لها في بعض وقتها وانما هو في خصوص الظاهر في العشاءين فان البحث
 في الاخيرين كما في الاولين ولم يفضل احدهما الا ما يظهر من كلامه في بيته اوله ولا اخر او هو مع ضعفه لبقائه على اتمه وقت المغرب لا اختيارا
 بسقوط الشك وانما هو ابتداء وقت العشاء في جميع عرف ولذا قال المصنف وكذا اذا غرنا للمغرب في وقت المغرب في بعض من ولا يبعد ذلك كقولك
 ان كان المكلف معا لجمع الشرايط والاختصاص بمقدارها مع الركعات ثم يشاركها العشاء حتى ينصف الليل فيحصل العشاء من آخر الوقت بمقدار اربع
 ركعات ان كان حاضرا ولا فركعتين كما عرفت سابقا في الظاهر من مفسد ولا اظنك بعد الاحاطة بما ذكرناه من حاجة الى عاذه اليه فباعتبار كانت
 المسئلة من واحد فجمع فندم من هنا انك تتقدم على اجراءه هنا بان في التفاوت اذا اكثر الادلة مشتركة بين المسئلة في حق اجماع المحققين
 في الحكم من ان لا يشترط الوقت بعد الزوال بمقدار اداء الظهر فيها وبما العصر قبل الغنوة بمقدار اداء العصر قال لا يشترط ان الوقت بين المغرب والعشاء
 بعد وقت المغرب في قبل انضاف الليل قبل العشاء والقول بالتفرقة في اجماع لكن قد يناقش فيه بان لا خلاف ان في اشتراك العصر مع
 الظهر فيما بعد اداها من الوقت ولا وقت لها خصيصا بغيره اداء الظهر وان كان ربا هو بعض اجبا الذراع والذراعين فانما هو القامش في
 نحوها الا انه لم يقل احد بذلك كما سمعنا سابقا بخلافه هنا لما حكى عن الغنوة والهداية وقت ط والمصباح وغنوة والامضاء وكما علم في
 وليلة والراس ان سقوط الشك المغرب بل عن المدة البارحة كما يشهد عن الحسن بن محمد عن بعض هؤلاء جواز تقديمه قبل ذلك المدة ووجهه
 الوجه في عند تقدمه من المدة كما انه سيجب الجواب في امتداد وقت العشاء لا اختيارا في الاضطراب انما الغنوة هنا بان اصل اختصاصه لا يشترط
 على فاسل الظهر وهو وان كانا في حقه غير عدم كون امتداد وقت العشاء هاهنا الشك خصوصا على انه لو وقت المغرب بخلافه انما يتم قد يتصور
 منه بالنسبة الى اضطرابه واختيارا في العشاء قبل يخرج من اوله بمقدار اداءه او كما انه يتصور في اخر الاضطراب في ذلك وهو راجع الليل عند مخرج

في وقت المغرب
 اربع ركعات
 من وقت المغرب
 من وقت المغرب

جميع

ابتداء

کتاب التَّائِبِينَ

وفي ذلك التوهم هو فيه في غير من بام الهبوط والضعف قبل سبوت الميل ساديا او ناقصا عن العرض جنوبي كما انهم معدوم مع المساواة وشمالا مع
النقصا كما هو واضح محسوس ومن هنا قال في الرصد بعد ان حكى ذلك عنها وانهم من قبل لفتا واول من وقع فيه الراعي من الشاخصين قلده في جماعة
ومنهم من غير تحقيق الحل الخ وادفع فادامتها وحكا في كثر عن بعضها في مناجح الكرامة عجي وكثر قبل ستمرا لانعدامها ما قبل الانها جنتو
عشرين يوما وبعده الى ستة وعشرين يوما اخر يكون مدة ذلك اشهرين خستين يوما ضروري عند المسامحة للراس ليس هو الا بواحد
في السعد ودر في الهبوط الشمل بطل برها في ان من آتات اللهم الا ان براد اعدام الظل الشمالي خاصة لا مطلق الظل او ان المراد بالانعدام مثل
القبيل خصوصا اذا لم يتغير ظل الشمس اذ لا يتواضع مع امكان لثافتة في الاخر يمنع عدم وضوح الظهور للشمس تمام هذه المدة نعم قد يكون
كذلك بعد يوم المسامحة او قبلها ببعض الايام ولا ينافي لانقصا سابقا على الانعدام فهو مبرهن عن الرصد لانعدام الحقيقي الذي لا يكون الا في المشا
الحقيقية وليس هو الا بومين ما عداها الا بد منه من زوال في الجملة اذا اعتبر بمقتضى محروط محد الراس ضروري لزوم زيادة الميل الحقيقي في غير
المسامحة كما هو واضح وكيف كان فخره الزوال بعد تكون محد الظل وترك المص لسد رة على ان المصوم يذكر فيها الا الزيادة ففيه فخره ساعدت
لا في عبد الله حكمت ذلك في وقت الصلاة فاقبل بلفظ عينا وشما الا كانه بطلت شيئا فلما رابت لك تناولك عودا فقلت هذا الظل قال نعم
فاخذ العود فوضه على الشمس فقال ان الشمس اطلعت كان التي مطلوب بل انهم لا يزالان بقص حتى تزل فاذا زالت النار فاذا الاستبنا الزيادة فضل الظل
وفي خبر على بن ابي حمزة ذكره عبد الله بن عبد الله بن زوال الشمس قال ابو عبد الله تاخذ عودا طوله ثلثة اشبارا في زاد فهو ابيض فقام فادام ترى الظل
بمقص في تزل فاذا زاد الظل بعد النقصا فذالت الشمس من الفقيه عن الصادق ع ابيض ثبار زوال الشمس تاخذ عودا ذراع واربع اصابع فيجعل
اصابع في الارض فانقص الظل حتى يبلغ غاية ثم زاد فذالت الشمس فقتح بوال شمس وقبض الجوخ العظام قلده للفقر المص
عاهما بقا للنص على ان معرفة الزوال بالزيادة مما لا يعقد الظل فيه تنزل معرفة بالحدث بعد العد ضروري اذ ليست الزيادة الا من جهة
ميل الشمس عن انتر نصف النهار الموهوم المتوسط بين نقطتي الجنوب والشمال هو كما ان سبيل الزيادة المزبور سبيل الحدث بل الزيادة في الحقيقة
حدوث الظل والامر في ذلك سهل هذه العلامة مع انها لا خلاف فيها بل لا احتيا وولت عليها النصوص السابقة وهدى الاعتبار تأمة البقع
بنا وكما العا والعالا لشمس الاوضع مقبلة في الارض راي طورك والاولى منها مسمى الجبر ثم يحط على اثر طوله وينظر هل ينقص من يدها
نقص تزل حتى ياخذ بالزيادة نعم عن الرصد بقيد الظل المبطل يخرج الظل المنكسر في ال هو لما خور من المقابس الوازنة للاضواء فان زيدا يحصل
في اقل النهار ينتهي عند انهاء نقص بطرفه فوضه فلا بد من الاخر اربعة الى اخره وكان يعلمو ميسرة القيد الاخر جوضا فولي من العلوم ان
الزوال ليس بان عن هذه الزيادة والحدوث اذ هو ميل الشمس عن دائرة نصف النهار الى جهة المغرب هما في الظل طلاق الزوال علمها ما توسع عينا
دلالتها على استلزامها التي لا ينبغي الشك فيها ضروري العلم بخلافه جفقه اما انها يدان على ابتداء الزوال بحيث لم ينقص قبل ذلك فثبت
فيها بل في المقاصد العلية ان تحقق الزيادة بعد انهاء النقص الا بظهور الابعاد مضي نحو ساعة من اول الوقت فمنها قيل ان الاولى من ذلك مقرة
استخرج خط نصف على سطح الارض نحو الدائرة المندبة التي ترض عليها غير واحد من الاصطفا والاسطرلاب فواصل ظل الشاخص ليركث الشمس
دائرة نصف النهار لم تزل بعد فاخرج الظل عنه الى جهة الشرق ضد تحقق والها وهو ميلها عن تلك الدائرة الى جهة المغرب كبقية الاولى ان تناو
موضعها من الارض فلا يجب ان يكون خاليا من الارتفاع والانخفاض فندبر عليه دائرة باي بعد شئت نصب على مركزها مقياسا محروطا على الراس يكون
طوله قدر ربع الدائرة تقريباً مستقيما بحيث يحد عن جوانبه زوايا قوس ويعرف ذلك بان يقدر ما بين راس المقياس ومحيط الدائرة من ثلثي ربع
فان تناو لا بقا فهو عوج ثم ننظر وصول راس الظل الى محيط الدائرة فربما الدخول فيها فنقله عليه علامة ثم ننظر وجهه بعد الزوال عوج محيط الدائرة
فنقله عليه عند اربعة الخروج من المحيط علامة ثم نقل ما بين العلامة من محيطه مستقيمة نصف للخط ثم نقل ما بين مركز الدائرة ومنصف ذلك الخط
بخط فهو خط نصف النهار ضروري الحداد زمان سبيل الشمس عند الدخول الى الخرج فاذا اردت معرفة الزوال في غير يوم العمل ننظر في ظل القياس في
وصل الى هذا الخط كانت الشمس وسط السماء لم تزل اذ ابتداء راس الظل يخرج عن هذا ذلك الكاشفة الوافي بما لا ينبغي هذا الطريق
في بعض الجبال يحتاج الى تعديل حتى يسبقه الا ان الامر سهل بالطريق الاسهل كما استخرج هذا الخط الذي يحتاج الى كبر آلة ان يتجمل على
ظل الشاخص في القياس المزبور خطا عند طلوعها وعند غروبها اخر فان انصلا خطا واحدا نصف ذلك الخط بخط اخر على القوس وان نقاط نصف
الزاوية التي حصلت من نقاط الخطا نصف الضوئين هو خط نصف النهار قلته يمكن استخراج بعض ذلك مما الكلام في اعتبار مثل هذا الميل
في حول الوقت بعد ان علقه الشارع على الزوال الذي يراه من ظهوره لغالب الافراد حتى انه اخذ في اسبانه كما سمعته الخبر السابق وانا طرقتك
الزيادة التي لا تخفى على احد علمها في حادثة في الفاظ اكثر الاحكام المترتبة على بعض الامور الحسنة بالامور الجليدة في بوقع عبادته سبحانه كما سمعته خبر
الخير بل امر بالترضي صلواته كعين ونحوها انتظار التحق فلعن الاطوار مراعاة تلك العلامة النصوت في معرفة الزوال انما هي تحقها عن ميل الشمس
خط نصف النهار بزمان حصول الاستصحاب في شغل الذرة وعبرها مواضعها والله اعلم واما معرفة الزوال بالعلامة الثانية التي ذكرها المص بقوله اول
الشمس الحاجب الا ان ما قبل الان في تسبق القبلة من اهل العراق فطد ذكرها غير من الا احتمال في جامع المقاصد بينها المهم يمكن مع القيد
بما سمعته من اهل الكمال كخرج في العشر وان اطلق هناك الفاصل لا الاشارة اعتمادا على الظهور وعلى العهد لاها في ثلثة بل في اربعة عشر يوما
في كان قبلة نقطة الجنوب منهم كما طراف الغرب في دور وساطه واطراف الشرق فان قبلهم بميل عن نقطة الجنوب لكن عرش شرح الرسالة ان هذه العلامة

از کتب خطی و چاپی

العراق كالمشهدين لشريطين على مشرقها السلام وبغداد والكوفة والحلة ولعل الاول جعل الضابط ما كان منها على نقطة الجنوب كالمشهد
وان كان مثل له ايضاً باطراف العراق كالموصل او الاماقل ما غلبه فانه وان كان كذلك لا ان لا يعلم الا بعد زمان كثير وفيه ان لم يدار اذا كان
على استقبال نقطة الجنوب فلا يتفاوت الحال بين مكان قبلته عليها او منحرف عنها والتمثيل بقبلة العراق بناء على انها عليها والاطراف خصوصاً
كما ادى اليه في كبره بقوله من قبل قبله العراق صفت ظهرون في ان وان لم يكن قبلته كاهل العراق نعم قال الحق في الثاني ان كان وجهه في اهل العراق
من خط الاستواء ولعله لعدم تمكن استقبال هذه النقطة المحكي بعجزهم كما ان لظن مساوان غير اهل العراق لهم اذا امكن معرفة قدر التفاوت بين القبلة
ونظر ميل الشمس الى ذلك المبدأ كما ادى اليه الفاضل فيما حكى عنه من ان قبلة الشام يمكن بين الزوايا ما اذا استدار الشمس في طرف الحاجب على الاذن
لكن الاتصاف كما اعترف هو بانها غير متعينة لعدم معرفة قدر التفاوت تخيلاً بل ربما قبل بعدم انضباط هذه العلامة لوجعل المدار على استقبال
القبلة للعراق لا ما ذكرناه من استقبال نقطة الجنوب شائع جهة البعيد من القبلة بل في حاشية الارشاد للصحيح كما هو في روضه لا يظهر له الميل الا بعد
زمن كثير ولعله لذا فيد العلامة المزبوت في وجهه بمركان بمكة مستقبل لركن العراق ليضيق المجال ويضيق الحال لكن في فوائد الشرايع ان كان المبدأ
ان ذلك العلامة لا والى الزوال فليكن لا حجاباً لى من كثير وان ولد ان دل على حصول الزوال في الجملة فهو حق الا انه لا يخص كبر بل في اوضح
المقاصد ان لركن العراق الذي فيه الجحيم قبله اهل العراق كما هو معلوم بل قبله في الباب المقام من توجهه له لم يقصر الشمس على حجاب الامم الا بقدر
كثير ولعله لما حكى عن الرض من انه اى الركن ليس موضوعاً على نقطة الشمال حتى يكون استقباله موجبا لاستقبال نقطة الجنوب لوقوفه على خط نصف
النهار وانما هو بين المشرق والمغرب فصول الشمس اليه يوجب زيادة ميله عن خط نصف النهار كما لا يخفى وانت جابر كثير من الكلام في المقام ما ذكرناه
لذلك من خارج عن المقام بل يقرب ان يكون مناقشة في عبارة او مثال مع العلم بالمبدأ ان المبدأ ما عرف فبهذه العلامة ميل الشمس نقطة دائرة نصف
الاسترخاء الدائرة الهندسية او غيرها فان كانت قبله اهل العراق عليه كما هو متفق بعض علمائها الا انه يتحقق الزوال بحركته بل من القبلة ويحقق ذلك
من قسمة قريب من زيادة الظل بعد مفصلة اعرف بمشافي الشهدين فيما حكى عن روضه الا كما يقضي بعض الاخر من علمائها لم يتحقق ذلك يكون هو المبدأ
بل هو النقطة السابقة ولا مدخله لمن كان محمداً او بعد علمها بعد ان علم ان المبدأ وان ذكرنا ما وان ذكر القبلة انما هو لانها على النقطة السابقة وجبر
على الزوال في واضح لتحقيق غرض الشمس في ثمة صفاتها وحقها الى طوله وانفاقاً لاصطفا عليها كما اولى البتة في التحقيق بل فطانه قد ردوا ان من جوه
الى لركن العراق اذا استقبل بعد الشمس على حاجتها من علم انها قد زالت هو مشعر بعض الخبث اهذه العلامة وان كانت محمداً في حاشية
الكتب المعتمدة لها اعدا ما رواه في الرسائل عن جماعة مستندة عن اهل اليمن من ان رجلاً سئل النبي عن رقات الصلوة فقال اني جبريل فاني قد اصبوا
حين زالت الشمس في كانت على حاجتها من علم انها قد زالت هو مشعر بعض الخبث اهذه العلامة وان كانت محمداً في حاشية
ولو ظن ان قلنا باعبارها ولا فلا بد من القطع كيف نفوق كما هو متفق في الصور وبعض النصوص ولا الاحباط خصوصاً في اشتغلت لذة فيه ولا
ينافيه الامر بالصلاة وعند صباح الذيك ثلثا اولاء او قطب صدان كان موردها يوم الغيم الذي يحكيه من باب الظن كما استمع الخبث فيه مفصلة ان ذكرنا
كان طرقاً اخرى لاستخراج الزوال للمبدأ ما ذكرناه ولا بأس بنفاذ علمها في الزوال ان لم يزل معرفة اولها وابعدها في الجملة كما ان لا بأس بتلخيصها بعد
الناس فيها يتبدل منها وفي اوله معرفة اولها وابعدها في الجملة كما هو واضح يعلم الغيب في غروب الشمس الذي هو اول وقت صلوة المغرب جماعة
وكره في كشف الشام وعلى خلافه في نهاية الاحكام وكشف الناس في المعبر عن كثرة باجماع العلماء بل عن ان يقول كل من يحفظ عنه العلم بل هو من قريب
الدين باسناد رغب القرص من حاشية عن نظره في الكلف فيها براه من الاقوال الذي يعلم جليله لجل من خويته ههنا كما هو المحكي عن الكائنات الصالحة
العلماء ظاهرة الغيبة في ان يعقل المصنف في الشرح سار والقاضي مال اليه جماعة من متأخري المتأخرين كتب المدارك والحاشية والكاشا والمدا
الشيخ حسن تلميذ فيما حكى عنها والاشارة الاكبر للصلوة المستعينة فاية الاستفاضة وفيها الصحيح غير بل بآدعي قوتها المضمنة لقبول الصلوة
الاظهار على غيبوبة الشمس ان بعد ذلك يدخل وقت المغرب بل بعضها التصريح بغيبوبة القرص كقوله عبد الله بن شاعر الاثارة وقت المغرب في غروب
الشمس قبل قرصها والصحيح الاخر الذي ذاه المشايخ الثلثة بل الصدوق منهم باسناد متقدمة عن زرارة عن ابي جعفر وقت المغرب في اغلب القرص
راية بعد ذلك قد صليت عند الصلوة مضى صولت تكف عن الطعام ان كنت أصبت من شيا وغيره بل في بعضها التصريح بان الذي علينا ان نصلي
اذ غروب وان كانت على غير ذلك من غير غير ذلك ان عن ابي عبد الله قال سمعت يقول مجتهد كل من غلب المغرب بغل بالبحر وكنت انا اصلي المغرب
عزب الشمس في اصل البحر اذا استبنا الى البحر فقال يا رجل ما يمنعك ان تصنع مثلاً اصنع فان الشمس تطلع على قوم قبلنا وتغرب عنا وهو طالع على ان
بعد قال فقلت انما علينا ان نصلي اذا وجبت الشمس على اذا طلع البحر عندنا ليس علينا الا ذلك وعلى ذلك ان يصلوا اذا غروب عنهم بل في آخر
منها التصريح بان الحد في غيبوبة ما عدم رؤاها لو نظرت كرسى بل ان الحكم عن احد ما علمه كالمالم انه سئل عن وقت المغرب فقال اذا غاب كرسىها فلما
كرسها قال ان غابها فقلت في غيبوبة ما قال اذا نظرت اليه فلم ترم فكون لضمير كرسىها راجعاً الى الشمس في الصلوة لا ظاهراً عليه على البحر عليها
مبها للقرص بالكرسي للصلوة لم تكن منه بل خبره في ربيع بن سليمان وابان بل درم وعزها المروي عن الجالس كالتصريح في غيبوبة الحرة قالوا قبلنا من مكة
حتى اذا كانوا بالاضواء اذا غاب من جبل صلي ونحوه نظر الى شعاع الشمس في جدار في انفسنا فجعل يصلي عن يد عو عليه حتى صلي ركعة ونحوه عو عليه
نقول هذا من شيا اهل المدينة فلما اتدناه اذا هو ابو عبد الله جعفر بن محمد علمها كالم فزنا فضلتنا معاً قد فاشركه فلما قضينا الصلوة
فنا اليه فقلنا اجلسنا فداك هذه الساعة في صلي فقال اذا غابت الشمس فداك في وقت تجزى في الجبتي قال سمعت ابا عبد الله ع يقول كان رسول الله

کتاب الصلوة

مکتبہ اسلامیہ

وموثوق عمار الساباطي عليه السلام المروي في بطلان مسطر فان من كتب على من يحق قال انما امرت بالخطاب ان يصلي المغرب من مكة المكرمة
 من مطلع الشمس فيلزم القول من قبل المغرب كان يصلي حين تغيب الشمس فيجوز ان يشرع بل في المغرب انما هو جماعة منهم محمد بن شرح عن أبي عبد
 الله عن وقت المغرب فقال اذا تغيب الشمس في الاق وذهبت الصفرة ونجس يعقوب بن شعيب عن أبي عبد الله قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان المغرب قبل ان
 التمس قصب من عندكم قبل ان تغيب عن عندنا ونجس بان بن تغلب قلنا في عبد الله اي ساعة كان رسول الله يؤمر فقال على مثل غيب الشمس في الاق
 المغرب الحكمي عن فقه الرضا اول وقت المغرب سقوط القرص المصنوع الشفق الى ان قال الدليل على غروب الشمس هاهنا من جانب الشرق و
 في الغيم سواد المحاجر وقد كثرت الروايات في وقت المغرب سقوط القرص في العمل من ذلك سواد الشرق الى حد الراس فيلزم ان يكون المحاجر سواد الاقوع
 واسفل مع سائر جوانبه من حيث ان ذلك انما يكون بزوال الحمرة من جانب المشرق بالكلية وببطلان الجانب المغرب بدل عليه قوله بعد ذلك العمل
 من ذلك على سواد المشرق الى حد الراس خبر عبد الله بن فضال قال كتب الى عبد الصلح في توارى القرص وبطل الليل ثم بزوال الليل ارتفاع الشمس
 عنا الشمس فيرفع فوق الليل حمرة ويكون عندنا المؤذنون فاصلي واجفان كنت صائما وانظر حتى تذهب الحمرة الى فوق الليل فكيف لي اني
 ان ننظر حتى تذهب الحمرة وتأخذ بالخطاة لذهب من وقت ان قوله اري في آخره اما لعله بايتلاء السائل بما اوردناه ان في الامم به لا لا خطا ولا
 فالامام لا يامر عند السؤال عن الحكم الشرعي بالاحباط اذ هو طريق الماهل بالحكمة لا الامام كما هو واضح على ان الاحباط هنا في فراغ الذمة المشغولة
 بغيره مع استصحاب النهار وهو واجب يجوز تركه على انه قد يمنع صراحة لفظ الاحباط بالاستحباب لظهوره لان ذلك انما هو بالاصطلاح المتأخرين
 الاصل والاقبال الاحباط هو الاستظهار والاحباط لا وثوق بل يعلل هو كانه من مقتضى الاستصحاب فاستفاد استصحاب النهار الى ان قال حمرة من هذا الوجه
 جعل هو خبر شهاب بن عبد بن الحسن الصادق انه قال يا شهاب بن ابي احب اصلب المغرب ان رى في السما كوكبا شاهد الجمع بين النصين في الاقوع
 دخول الوقت والثانية على استصحاب التأخر الى ان قال حمرة كاذبي على ان خبر شهاب مع ضعف سند وعدم صراحة في ذلك احتمال ان ظاهره ان ذلك يكون
 المحبة للقبلة وعنده ذلك غير موقوف لشداده على ارادة الاستصحاب من تلك النصوص لعضدة بما عرف من الاصل الشغل الشهرة العظيمة والمواظبة على
 من في الكتاب الحافظ للعامة والمثمنة على التقليل يكون مطلقا على المغرب بان الشمس تغيب عنكم قبل ان تغيب عندنا بل بعضها كما في المشتمل
 التقليل المزبور ونحو غيره قابل للميل عليه بل لعل الجميع كلفظ الى ما دل على صيق وقت المغرب ان ليس لها الا وقت واحد ونحو ذلك كما ستر عليك بعضه
 انتم ما هو ظاهره وصرح في فضائله المغرب باول خوارقها بل في بعض النصوص لعز من اخر صلوته المغرب طلبا لفضلها وان كان قد بان ذلك في بعض
 بابي الخطاب احتج الذين اسندوا اهل الكوفة وقد نظروا في النصوص بلعنه في خبر القاسم بن سالم عن الصادق قال كرايا الخطاب فلعنه وقال انه لم
 يكن يحفظ شأنا حدثه ان رسول الله غاب له الشمس في مكان كذا وكذا وصلى المغرب بالبحر وبينها سبعة اميال فاخبرني بذلك السفر فوضعت الخبر
 وفي خبر روى عنه قال في حديث ما ابو الخطاب فكذلك قال اني امرت ان لا يصلي هو واصحابه المغرب حتى يروا كوكبا كذا بان له القبة والبيان
 الكوكب اعرف وفي مرسل في حديث جناح عن الرضا ان ابا الخطاب عدا كان من اهل الكوفة وكانوا الاصلون المغرب حتى يغيب الشفق وانما ذلك
 والخالف لصاحب الحجة وفي خبر الشام قال قال ابي عبد الله اوخر المغرب حتى تشبك النجوم فقال خطابة ان جربيل نزل بها صلى الله عليه وسلم
 الفصل في غير ذلك مما ستر عليك بعضه ثم وكيف كان من الواضح بعد جعل هذه النصوص على الاستحباب ان لم يكن بقاءه واولى منه بمراتب جعل اكثر تلك
 النصوص على ما اشارت اليه هذه النصوص من ان ذهاب حمرة علامة على غيب القرص من تمام الاقوع وبمخرج عن اصل المعادضة بناء على انها كالحجرات
 كالمبتين والا كانت من المطلق والمقيد وكان الذي لحاظهم صلوات الله وسلامه عليهم الى كثرة التعبير لاصطحابهم هو الجمع بين الواقع وبين ما نادى به النبوة
 مع بيان كذب بابي الخطاب شدة افتراءه اعنادا على ما ذكر من تمام التفضيل النصوص الاخرضا الى الاعيان في وقت صدم بقاء حمرة المشرق مع من
 سقوط قرص الشمس في الاق لان كان بقي للشمس شعاع بعد سقوطها عن الاق وفي مقابلها من جهة الغرب المشرق احتمال ان لغيبه يقطع على ان
 لانما الاقوع مقطوع بعد سقوطه بعد قوله فانها تغيب عنكم قبل ان تغيب عندنا وقوله فانها تغيب من شرق الارض وعندها على ان لغيبها من الغروب
 عن تمام الاقوع هو انما يكون من اخر اعينها عن العين بسبب اختلاف الارض وكثرة الماء كما صرح في المقاصد لعلية وما الذي فيه من غيب الشفق
 الاقوع المصنوع في الارض استوترت حجابا انما يصفو بعد غيبه عن الشمس بقدر دقة تفرقها وهو اقل من ذهاب الحمرة فكيف بنا طبر بعد تبليده
 فابل بالفضل انه قد يجوز غير منضبط لا يمكن احالة عامة المكلفين عليه سيما العوام منهم على انك ستعرف انهم ان الحجة علامة للغيبان المغرب
 ان زوالها غروب ثم قوله في خبر الشما السابق انما عليك شرقك مغربك بعد من تنزل على اخر من النبوة ونحوها عندنا وعند الخصم من وقت عند
 اكتمال سقوط القرص من غير عدم رؤياها وان علم ان هناك حائل لا يجلل سائر هاهنا ويعلم لعل تغيب الشام على منة تحتية الذي هو مشارقة
 بل قد يؤتى صدق ان ذلك على انه يمكن فيه لعنه عن التحسين بعد زوال حمرة كما يؤتى اليه قوله وانما عليك شرقك مغربك اذ لو كان للمواد هذا الفصل لم يكن
 المشرق ثم واما احتمال انه ذكره لصلوة الجنب بعد اتمامه من الحكم السابق فهو مع انه لا جابر له ويحتمل لارادة انك اذا امرتها ولا انها كالحجرات ونحوها
 اولم ترها اذا التحمل الحابل يملك بين الاقوع وغيره لك محمول على التنبه كالحجرات الذي بعد حصوله بعد انكار الجماعة السابقين عليه عبد الله
 ذلك خصوصا ما قيل من رواية العامة نحو خبر الخشعي عن جابر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ان قصته تها كغيرها من بعض النصوص دخول الوقت بزوال القرص من
 النظر ان بقى ضوءه على الحدان والمنان والجباب ونحوها وهو ان كان صريح ط انه ما يمنع على هذا القول بل في الراية انه هو القول المقتضى
 وان ما عداه يحدث لا يمنع انه خلاف ما يظهر من بعض اهل هذا القول بل في كالحجرات بالانتماء الى العرمان في غاية الوضوح من لفظه والاولى

کتاب الصلوة

کتابخانه

کتاب الصلوة

الملك فيصل بن عبد العزيز

يستحق الاقسام الدنيى عليه كادور في ترك النافذة انه معصية لا تقوى ترك الاولى كما في قوله تعالى عفا الله عنك الذنب ايضا كما في قوله تعالى عفا الله
 عنه ما تقدم من ذنبك ما تأخره قيل يمكن حمل الحديث على ارادة السببية للرضوان والعفو بناء على قاعدة التكفير كما ذهب اليه اصحابنا فلا يكون محرم
 لهذا القول بل يكون بالدلالة على خلافه شريطة كون المراد من ترك الصلوة في اول الوقت سبب لرضوان الله من العبادة تكفير المعاصي في آخر الوقت
 الاستبالة للمعصية المعاصي التي امر بها العبد فلو لم يتركها لم يتركها لاجل ما سببه من رضوان الله تعالى اليه سببه من رضوان الله تعالى اليه سببه من رضوان الله تعالى اليه
 من قوله بعد فيه ذكره على عدم افاضه الحدود على ان بعض ما ورد في الموضع اعظم من ذلك وترسل على ان يربهم مع عدم الجواز له وورد في قوله
 بعض المكرهات ما قد يرد به من ضيق ما خبرها انما هو ما رها واستحقاقا بما وعد لها وتصدق عليه ما كل ذلك بعد لا خصاصا في ارادة مقدار المثل في اول
 الوقت وعن غيره ما هو واضح صحيح لا يمتنع مع ابتناء كثير من اخبار القامة على رتبة المثلث المثلثين لخالق ما دل على انها الذريع والمقدادان ولا لانه
 فيه على ان ذلك للفضيلة او لاختياره وتخير من مع ان سنده ليس بثلث المكانة لان النافذة عمريين سجد ال على الامر بوقوع الصلوة بعد بلوغ المثلث
 لانه الخاتمة كما هو المدعى في غير ما خبره البيان عن وقت الحاجة والسؤال خاص بالعبادة والظاهر انه صدقته ذلك تقبيل الامراء الوارد بها كما يوجب اليه
 خبره في قوله عن كتابه لكتبه قال دخل ندوة على ابي عبد الله قال انكرتكم لئلا تصلوا الظهر العصر على راع وذراعين ثم قلتم ابراهيم واهبا في الصلوة
 الابرار بها وفتح الراحة لكتبه يقول فلم يجبه بوعبد الله بشي فاطمى الرأفة فقال انما صلينا ان نطعمكم وانتم اعلم بما عليكم وخرج ودخل أبو بصير
 على ابي عبد الله فقال ان ذرارة سئل عن شيء فلم يجبه قد ضلقت من ذلك فان هبنا رسول الله بقل صل الظهر في الصلوة ان كان ظلك مثلكم
 العصر اذا كان مثلك كان ذرارة هكذا يصلى في الصلوة لاسمع احدا من اصحابنا بصل ذلك غيره غير ابن بكير وهو ظاهر ان ذرارة لم يكن رتبة
 حد الاجراء لصلوة الظهر في هذا الخبر لانه على نفسه الامراء الوارد في بعض النصوص عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم في الصدوق عن نفسه
 بارادة الاستحجال بما من البر وخبره على احمد مع ما فيها ايقن من بعض المناشآت السابقة وما فيها لما يقول له الخصم لاصرا فيه ما بل لا ظهور في الاختيار
 خاضع لارادة الفضيلة منها اولى من وجوه وكذا خبره اشارة جبريل مع دلالة على الفعل بعد القامة واما قوله فيه وما بينهما وقت شعرا بعد الوقت غير
 من تأويله عندنا وعند الخصم حمله على الفضيلة اولى من الاضطرار كما هو واضح كل ذلك مع ما في تقديمه العكس والضرر من الاجمال الذي لا ينبغي توقفه على
 الصلوة به بل لو ضل المناهل فيها وورد من النصوص لدا لانه جواز التأخير لحد افراد العذر والضرر من العلم منه فنه فضلا عن غيره ان ذلك في الصلوة
 ايقن الا ان شدة امرها وانزعجوا الاعمال لا ينبغي تأخيرها عن وقتها الفضيلة الاعداد وضرورت لان الوقت هذا ينفذ هذا الوقت اخر هذا الصلوة
 المكلفين ولا الوجع على الشارع تقبيل العذر والضرر في النسخ فآخر الصلوة لاجل تأخيرها بعد الوقت ضبطه ولشاع ذلك ذاع لتكرار الصلوة في هذا
 وجود الداعي لغيره موافقا لانا لا يكفى في ذلك بمثل هذه العبارات الجملة التي لا يكفى فيها بالنسبة الاقل من الصلوة فضلا عن ابل المستفاد من الاخبار
 الاكتفاء باق في عذر في التأخير فعندنا المائل الى ان ذلك هو الدليل على المطلوب بل من مطلق الواجب فضلا عن الصلوة لا يسوغ تقويمه الا في وقت بل في
 ان الخالف مراده ذلك وهو ان عبره ما يقرب من مضامين النصوص القديمة ومعرفته بالتعبير تلك الاوقات بمثل ذلك يؤيد ما في نيب قال اذا كان ولو
 افضل لم يكن متامنا ولا عذر فانه يوجب فعلها من غير فعلها منه استحقاق اللوم للتعريف هو مرادنا بالوقت وهو من غير فعلها ما ينبغي تركه العقاب لان
 الوجوب على ضرب من عقابها ما ينبغي تركه العقاب منها ما يكون لا اولى ضلوه ولا ينبغي بالاحتمال بالعقاب ان كان ينبغي به ضرب من اللوم للتعريف
 قال في محقق اخر له صل ان الوقت لاول افضل من الوسط والاخر غير ان لا ينبغي عقابا ولا فداوان كان قارضا اذا كان لغيره من العجز بعد ذلك
 نسبة هذا القول الى الشيخ في جميع كتبها في جميع ما حكى من غايته لا يجوز ان لا يترك الصلوة من اول وقتها الى اخره مع الاختيار فان اخرها كان
 مهلا للفضيلة عظيمة وان لا ينبغي العقاب لانه تعالى قد علم عن ذلك بل في نحو عن القاضي في شرح المحل قال فيها حكم عن عمل يوم وليلة انهم لا ينبغي
 بصله اخر الوقت الاعداد والضرر لان الوقت الاول افضل وهي كاترى صرح بها ذكرنا ولعل المراد من غيرها ذلك في وان عبره بلفظ لا يجوز ويجوز
 ولقد اجاب الطائفة في قوله والكل منها فله وقتا لاول الفضل للابن الثاني جازا واختار الخلاف في وقوع في ظاهر المقطوع في المضارعة على انها
 لم ينفذ في النصوص على الصريح بتمام الفضل المراد من ان الى المثل وقت المختار وبعد ذلك لخطر العذر وان العذر والضرر عبادت عامرة لعلها
 كان المحكي عن وقت المحل والقاضي اطلاق تحديد الوقت بالمثل من غير تعيينه بالوقت وظاهر ما خرج به ذلك وهو ان كان ضعف من سببه لانه
 رجا بوضعه ظاهر بعض النصوص من العجز بعد ذلك كله ترجيح بعض ما خرى المناشرين القول لذكور بصرامة اخباره وانه لا معارض لها الا الاطلاق
 يمكن ارادة تحديد مطلق الوقت المضطر والخاتمة منها ضرر من صلتها جميعا في الفرقة بهذا الاعتبار كما يشهد اخبارهم اليهم الكرخ سئل عن الحجة
 الى ان قال قلت في صحيح وقت العصر فقال وقت العصر الى ان تغرب الشمس في ذلك من علة وهو قضيب كحدب شاة خبرنا ذلك بحججنا لوجه
 وقد عرفت عدمها من وجوه بل يمكن دعوى في وجب المسئلة من جهة الظن ان دخولها في قسم القطعيات ولقد كان الحري بنائنا ان الغرض من سائر الخلافات ان
 في تحديد الاوقات خصوصا بعد ما عرفت من تلك العبادات على ان قيل الغاية جدا اذ هي مابنة الاداء والقضاء والحج عندنا عدم لزوم التعرض لها بل
 لوقتنا بظواهرها من المصايح من انه لا خلاف في ان لو صلته الخاتمة في الوقت الثاني كان مؤدبا بالصلوة الامر المعاني واما العقاب في التأخير
 فقد قبل انهم انه لا خلاف في سقوطه عنه بالفعل في الوقت الثاني الامر المعاني بانه نعم ان كانت في وقت محرم لمسحها العقاب بالناظر وان عجزه على
 فيما لو اخرج في الوقت الثاني بل انما انصهر على وقت الخلاف ويحذر ذلك لانه اذا ذكرها المصنف وجب التعرض لها ولو على الاجمال وكيفية كذا في المأثلة
 المتقدمة المعبر عنها للاختيار والفضيلة انما هي بين التي ارادوا بهن ما بقي من الظل الاول عند الشخص في وقت المحققين فيها حكمه عن اجتناب نسبة

کتاب الصلوة

[illegible]

آخره ومن ذلك غير قليل من طرقها اخرى وحاصله انه قد تقرر كون قامة كل الساعة اقدام باقدار ذلك اذ نزع ونصفه واخره فلا يكون
 من السبع بالقدم ومن طول الساعة الذي يقاس به الوقت بالقامة وان كان في غير الان قد جرت العادة بان تكون قامة الشخص الذي يجعل مقبلا لغيره
 الوقت واما كما اشار اليه بعض النصوص في جعل ذلك كثيرا ما يعبر عن القامة بالذراع عن الذراع بالقامة وبالعبر عن الظل الباقي عند الزوال من الظل
 بالقامة ايضا وكانه كان اضلا احامه وادبنا هذا الحديث على اراؤه هذا المعنى الى الشخص الذي هو ذراع كما سطلع عليه ثم ان كل من هذه
 قد استعمل لتعريف اخر وقد مضى منها كما في بعض النصوص وكما استعمل التعريف الاول المراد به مقدار سبع اشخاص كلما استعمل التعريف الاخر فالمراد
 به مقدار تمام الشخص في الاول ارباب القامة الذراع وفي الثاني بالعكس كما استعمل التعريف الاخر لفظه ظل مثل ظل مثلك براد بالظل والقامة والظل
 قد يطلق على ما سبق عند الزوال خاصة وقد يطلق على ما يزيد بعد ذلك فبالذي يقال له ان في وقت ما يفتق اذ ارج قد يطلق على مجموع الامرين وان كان
 ربا مثل الظل اذ ارشاد الجعفر ان الظل ان يكون مراد من النهار والليل والشمس والظلمة من الزوال الى التعريف بالبرج ما هو اشبه بالشبه من الظل
 الشمس والشمس ما يخرج الشمس الا ان الاضواء عند التزايد في الاضواء كما لا يخفى بل لا بعد من في العرف للامم منها واقعة اعلم ثم ان اشرك هذه الاضواء بال
 هذه المعاني سببا لاشتباه الا في العلم وح فكون مراد السائل ان ما معنى ما حاق في الحديث من تحديد اول وقت الظهور والعصر ان يصير وقت الظهور
 وقامت من اخرى يصير وقتها عند اذان من والى وقد بين وجه من هذا القبول من وجه هذا اخرى فمضى هذا الوقت الذي يعبر عنه بالظلال متباينة
 المعاني فكيف يجعل التعريف شي واحد مع اختلافه مع ان الظل الباقي عند الزوال قد لا يزيد طوله نصف لثقله لا بد من مضمة مدة حتى يصير مثل
 الشخص فكيف يصح تحديد اول وقت من شخص مثل هذه المدة الطويلة من الزوال فاجاب بان المراد بالقامة التي تحدد بها اول الوقت التي هي بلواه الذراع ليس الشخص
 الذي هو شئ ثابت غير مختلف بل المراد مقدار ظلها الذي يقع على الارض عند الزوال الذي يعبر عنه بظل القامة وهو مختلف بحسب الارتفاع والبلد والوقت
 ومرة بظل وانما يطلق عليه القامة من ان يكون مقداره اذ اذ ان الذي اعني الذي يزيد من الظل بعد الزوال بقدر ذراع حتى تمامه بالظل فاول
 الوقت للظهور اذ اذ راعين فهو اول الوقت للصبر واما قوله فاذا كان ظل القامة اقل واكثر الى اخره فمعناه ان الوقت انما ينضب طرعا بالذراع والذراع من
 خاصة دون القامة والقامة من اما القامة بالقدم فاكثرا ما حاق في الحديث فانما حاق بالقدم من الاربع وهو سبب القامة بالذراع والذراع من اما جانا واد
 بالقدم بالقدم من فانما اريد بذلك تخفيف النافذة وتبجيل الفرضية طلبا للفضل اول وقت فلا وقت لعله لم يتعرض للقدم عند مقبل الجواب استعصر من
 عداهما من ذلك انما كان كراهتهما من نفس القامة وطلب العلم في اخبار اول الوقت الى ذلك المقدار وح لا يكون في الجفر فبالاجمال لا شئ مما ورد
 على نفس الشيخ له وان رده غير احد من اصحابنا لانهم يصبرون سببا لمختار من خاص من مخاطب مخصوص ولا بأس بذلك فان قيل اخذوا في النافذة
 الطول الفصيح فافرضوا بلدا وتفاوت جداول في الفرضين التابع لذلك لزم على النفاذ هو ثانيا هو معلوم من سطره وابد الفوتان ووسطه
 فالذراع حيث يكون الباقي من الظل لبلد اخر واذا كان كثيرا قلنا نعم ذلك لا بأس به لا يتابع بطول اليوم وقصوره كما مر الاوقات في الايام والليالي
 كما انما يكون هذا الخرج من انما للوقت اوجه من اوجه ضرورية كونها كاجتا الذراع ونحوها هو واد في تحديد اول الوقت لاول اخره كذا في المثال
 كما استعصره فمقتضى ذلك كان فابدا ما التقدير انما هو من ان الذي الحادثة لا من غير الظل السائل بل يقال احديد ذلك بل عرف في خلاف ذلك فمضى بما
 ذكره بعضهم اجمالا لا معرفا بعد القابل يبنى قوله يصبر على كل شئ مشافهة انه يلزم عليه اضطراب الاختلاف المتربان على قول الشيخ ايضا كما هو واضح
 بل قد يفي بعض الاختلاف المترب على كل الامور التي في بعض الاماكن وطولها في غير الاوقات بالنسبة الى صيرورة التي مشافهة في مقام يكون مثل الظل
 العصير يكون ذلك في المقام الاخر ضرورية كونها كذا في هذا القول على كل حال فهو واضح النصف بالنسبة الى المختار في غير رصا من الظل
 الباقي عند الزوال حتى لا يختلط التباين والحادث فاعلم واما بقوله لا قوام اصل المسئلة لا وعدا بذكرها على الاجمال انها ما اشار اليها من
 وتيل اذ جرت اقدام للظهور وان العصور هذا المختار وما زاد على ذلك حتى تغرب الشمس فيكون لا عددا وان كان ذلك على ما مضى مما يجمع ذلك الى
 من سبب ان الكسب للعدا لثمة نعم حكمه عن سبب السبب وعمل يوم وليلة وموضع من سبب تحديد وقت الظل خاصة لثمة بذلك من غير خروج بالعدا
 بل ولا من السبب منها ما استدركت في الظل الى المغرب رديما حكمه عن سبب السبب في غير وقت الظل ولا مضايقة ذلك بين المثال المختار وهو عند الخروج
 الى القول بالمثل مجرى منه ما عرفت لكن على كل حال لا يخفى عليه في نفسه بعد ما مضى سابقا من النصوص فيها بل يمكن دعوى تحصيل القطع بخلافه من
 الفتا والنصوص على اختلافها ومن القريب انه على كراهتها وشدة اختلافها في غير ما يدل منها على تمام هذا القول نعم خبر الكرخي فيها وغيره يدل على
 خصوص الظل في مثل سئل ان الشمس في وقت الظهور قال اذ ان الشمس في وقت الظهور في وقتها فانها لا يصح من وقتها اربعة اقدام وان وقتها
 من قبل كغيره قلت في وقت الظهور قال ان اخر وقت الظهور هو اول وقت العصر فقلت في خروج وقت العصر قال وقت العصر الى ان تغرب الشمس
 من جلد وهو يصح فقلت لو ان رجلا صلى الظهر بعد ما مضى من زوال الشمس اربعة اقدام كان عندك غير مؤد لها فاضال ان كان بعد ذلك لثمة
 والوقت قبل ذلك لو ان رجلا اخر العصر قرب من تغرب الشمس فمضى من غير علمه لم يقبل من ذلك رسول الله قد وقت للصلاة المفروضا وقتا واحدا وفي
 سنن أبي يعقوب عن ثمة من سنن أبي يعقوب كان كره في غير من فريضه بقتلها وخبر الفضل بن يونس سئل بالشمس الاولى المراد من الظل قبل غروب الشمس
 كيف تصنع بالصلاة قال اذ ان الظل بعد ما مضى من زوال الشمس اربعة اقدام فلا يصح الا الصلاة وان كان الظل دخل عليها وهي في الدم فخرج الوقت
 وهي في الدم والاول مع الطعن في سندها لادبها لثمة انما على اتفق الا على خلافه من ان وقت العصر وقت الظهور وعدم تصدق تمام الوقت
 بل انما حاق لها وظل في عند عصره لظهور المعنى لثمة بعد الوقت المزبور لتخصيص ذلك بالصبر خصوص من معارضه غير من وجه غير صحيح

الشخص

کتاب الصلوة

خصوصاً بعد اعباره في عدم القول بقدر الداخير بقصد مخالفة السنف في الوقت لا بقصد الاختلاف في التاخير بعد التعبر عنه في قبله بكونه سنن من سنن رسول الله
 فلا يبعد حمل الخبر المزبور على اذاعة الوقت الفضلي من وقتان المفصلة بوقت تقاضاها في الدخول او ما الثاني فيمنع من سنده ليس بذلك المكان ونحو ذلك لا يبعد
 من مذهب الخصم بل من جهة ظاهر من مثله الوقت المحدد الذي حداه له الخصم كما عرفت مما يصح من التخصيص من التخصيص مع عموم الخبر المذكور لا يبعد حمل الخبر
 ظاهر لخصوص ما في مثل الكتابين في احتمال كون المراد من زمان بعد خروج وقت الظهور بقاء وقت اختصاصه لصدور عدم اتمام العمل على ما لا يدل على خصوص
 الظاهر اعلل المحققين بغيره ومعارضه بخصوص من مؤلفه بعد انقضاء سنن في غير ما ملل على وجوب الفرضين عليها انا طهرت وكان الوقت لبعدها الذي عوارج
 منها من وجوه احدها الاعتناء بالثبوت في عظمته ولذا لم يجمع بينهما بالاحتمال على الاستصحاب وان مال الى بعض ما عوى للناظر من بعد ان قدم رجلا واخر
 اخرى واضطرر به شدا اضطرار ما اذا لا الخلل في الطريقة فاصري معارضته ما عرفت من ان لا يرد من وجوه لا يتفق بعد الاحاطة بما تقدم وانه علم ومنه ما في
 من ان وقت الظهور من زوال الشمس ان يرجع الفرض بسبب التناقص العصري الى ان يتغير لون الشمس من صفراء الى الغروب المضطرر الى التناقص الى الغروب لم يعرف
 دليل من الاجماع على كثرها وشدة اختلافها بل في كثرها وكثرة تقريرها في حد ذاته معقول بل علمها كمال ما يقتضي خلافه ولخارج الدواعي والقصد من مع اطلاقها
 وقوع الفرض بعد مضيها لا انها الاخر كما هو ظاهر اول عبارتيه منها نعم كلامه بعد ذلك ظاهر او يرجع في اذاعة الاول كما عرفت تكون من غير ان يمتنع
 اول الوقت للثقل بل في جملتها الصريح بذلك كما ان في بعضها الصريح بالاضطرار نعم يحكي عن الفرض الرضوي الذي امتنع في غير عندنا اضطرار من مثله
 لمعارضته مثل المقام ما يوافقه بالنسبة الى الظاهر كما ان في كثرها كثر في التناقص عن الحد بغيره وسلا على اصفاء اوله وتوهم من اجاب الدواعي والقصد من مع اطلاقها
 على متوربة من اخر الصريح في صغر الشمس في خصوص منع ان لا لا لثبوتها على تمام المدعى في هذه الدلالة على خلاف الظاهر انا لمؤثر كما فسره في الضم
 ضيق ماله واهله الجنة فيستفيها في اهل ولا مال عندنا وهو انما يتسبب على فوات الفضيلة لا على المعصية كما هو واضح واجتهد في ذلك
 بالصحيح من الفقيه عليه السلام اخر وقت المعصية اقدم واضطرار الى الاضطرار لان الظل الى اخرتها ينقسم بسبعة اقسام وهو كما عرفت من ذلك
 كله يظهر في القول المستقوى الحسن صبي الذي هو احد الاقوال في المسئلة ايضاً من ان وقت الظهور زوال الشمس الى ان يمتنع الظل دا عا واحد او قد
 من ظل قائم بعد الزوال فان تجاوز ذلك فقد دخل الوقت الاخر وان لم يمتنع الظل في وقتها الى ان يمتنع الظل راجع بعد زوال الشمس فاجاز ذلك
 ضد دخل الوقت الاخر وقت ان عاوه مع قول المعتمد بالخبر الظاهر في زواله من الدواعي والقصد من مع اطلاقها راجع بعد زوال الشمس فاجاز ذلك
 الى الصريح ما ذكرناه في الظاهر وكذا يظهر من كثرها كثر في التناقص عن الحد بغيره وسلا على اصفاء اوله وتوهم من اجاب الدواعي والقصد من مع اطلاقها
 بل العلم بانه منه الغروب كما عرفت في كثرها كثر في التناقص عن الحد بغيره وسلا على اصفاء اوله وتوهم من اجاب الدواعي والقصد من مع اطلاقها
 واخر وقت الاجزاء ان يبلغ الظل اربعة اصابع واخر وقت المضطران بصير الظل مثله فهو مع مخالفة الفرض في كثرها كثر في التناقص عن الحد بغيره وسلا على اصفاء اوله
 تحصيل الاجماع على خلافه بالنسبة الى الشق الثالث من دعواه كما انه يمكن دعوى تواتر النصوص بخلاف الشق الاول منها ما عرفت من دلائل كثرها كثر في التناقص
 ضيقه للمنفذ في ذلك انها ثمة واما الشق الثاني فهو وان دل عليه خبر اخر غير ما عرفت من دلائل كثرها كثر في التناقص عن الحد بغيره وسلا على اصفاء اوله
 ومثلي في الضعف ما يحكي عن التمسك من امتداد العصر للخصم في جبر الظل مستند اقدم وان كان قد تقدم هذا قول الصادق في خبر سليمان في حال العصر على
 دراهم من تركها حتى يصير على سنة اقدم فدل المضيغ في خبر جبر الظل في عصر يوم الجمعة على سنة اقدم لكنه لا يقا على جنبه ابدل على خلافه بل خبره كثرها
 مع اختصاصه يوم الجمعة الذي لا نافذة فيه في وقوع الصلوة فيه على استمرارها الغاية بل خبره الاول الدال على ان الموضع مضطرب طاهر في عدا رايه في الخبر
 والارام خصوص ما لا خلافه ما في في النصوص على ان جواز المضيق صبر وقتها وقوله اهل الدماء في الجنة وكيف كان فالظاهر امتداد وقت الاجزاء
 او اضطرار الى دخول وقت مثل المغرب هو عندنا كما عرفت سقوط الحق المشرق لا القمر من الاصل في جود ظاهر الاية والنصوص التي تقدم بعضها الدالة
 على امتداد الى الغروب بناء على طبعه هناك من انه انما يتحقق زوال الحق لا من مقتضى الظاهر بل من مقتضى الظاهر كما عرفت في الخبرين بل على قدره رايه في خبره
 الاستصحاب مع الشك في حصوله من الغاية بل الظاهر ان في غير ذلك الظهور بعض النصوص في الزوال في الزوال من الغروب الذي هو غاية العصر في وقت
 صلوة المغرب فلا مجال لاحتمال اذاعة سقوط القمر في حدود الحرم في بي بي السقوطين واسطره من الصلوة ولقد اجابوا السند الدال على ما حكاه
 عشرة صحاح الا في لوحيه قال ان ما اكثر رواياتنا عن ثمة المعصومين عليه السلام وما علمه العمل عندنا من اجابوا رايه في خبره كثرها كثر في التناقص
 طلوع الشمس في النهار ومعدوم من ساعته وكان زمان غروب الشمس في ذهاب الجزء من جانب المشرق فاندك ما من غروبها في الغروب في النهار والشمس في
 باب الصلوة والصوم وسائر الابواب من طلوع الفجر الى غروب الشمس في ذهاب الجزء من جانب المشرق فاندك ما من غروبها في الغروب في النهار والشمس في
 انتهى والله اعلم واما المغرب فمذهبنا في الخبرين الاولين انما عرفت ما يدل على اننا نحن الاشخاص من غير تقييد بالاضطرار من لادب والنصوص في الاجماع في
 التوبة بالفترة العظيمة التي كما قد يكون جماعا بل علمها كمال ما يقتضي خلافه ولخارج الدواعي والقصد من مع اطلاقها راجع بعد زوال الشمس فاجاز ذلك
 الى الاشخاص التي يمكن صدها من امتداد الاشياء مع انها خلاف الظاهر شيئا المشتمل منها على قوله الا ان هذا قبله من كثرها كثر في التناقص عن الحد بغيره وسلا على اصفاء اوله
 كعبه وادب من فقهه يمكن دفعها بحد القول بالفضل انه قبل احدنا من وقت الغروب في الخبرين من امتداد وقتها اخبار الى ذلك في المغرب في صريح يفتق الاستدلال في
 مثلثه العشاء مع ما عرفت كما ان في الاستدلال عليه بغيره بل عرفت في الظاهر من امتداد وقتها اخبار الى الغروب بناء على عدم القول بالفضل
 بينهما وبين العشاء من كثرها كثر في التناقص عن الحد بغيره وسلا على اصفاء اوله وتوهم من اجاب الدواعي والقصد من مع اطلاقها راجع بعد زوال الشمس فاجاز ذلك
 لا يصلح تاخير الواجب عن وقتها لاجلها امتما بانه متى ثبت في ذلك ثبت في النصفين لا فاقب من جرد تاخير عنه اختيارا وهذا امتداده في جملتها في الخبرين

والأصغر ما وقع المصالح في الجمل على يوم وليلة والمراسم من غيبة الشفق المغربي لظهور بدلتهم بالنسبة إلى المختار لا مكم كما قيد به الحكم في المغنبة
وطوبى الوسيلة والكتاب والكاف من الاستسجاء ومجا السجدة الصباح لا فتا وبه أما المضطر في ربع الليل كما فيها عدا الأول والاخير ما
فيهما فالأفتا على ذكر المسافر لعلمها أزال ذلك فيفتح مع سابقها الجهر بين مادل صرحا أو ظاهرا على أن آخر سقوط الشفق من الضوئ من
التي منها العجيز المؤيدة بما دل على أن غايته شبك النجوم وبين مادل على أن آخر الريح كغير من يربط عندها جملته من الضوئ كقول الصادق
خبر من يربطه إذا كان في ضوئك مكر بك في صلواتك كتختلج بك فلان تفرها إلى ربع الليل قال له وهو شاهد ببلده وفي خبره الآخر
المغرب في السفر إلى ربع الليل الوضائي جواب كتابه اسمعيل بن زكريا صاحبنا أنه إذا ذلت الشمس خل وقت الظهور العصر وإذا غرب دخل وقت الفجر
والعشاء إلا أن هذه قبل هذه في السفر للضروان وقت المغرب للربع الليل فكذلك الوقت حينان وقت المغرب حينان وقتها هاب المحر ومصرها
إلى البياض في المغرب بناء على أن المراد من قوله كك جميع ما سأل الكتاب أن المراد بقوله غير النبي على وقتها خبره في وقتها وبهاته النص
الكثير بعد المنقضة تخصيصا في آخره عن الشفق في العاد والعلو والسفر والحاجة ونحو ذلك أن لم يذكر فيها القايدها الربع إلا الأكثر لا لظهور
تزييلها على الربع الذي تضمنه النص السابق ومنه مع استلزامه طرح النص المنقضة للثالث ضرورة عدم العمل بشيئ منها في شيء من الأقوال التي
التي ذكرنا هاهنا في الجاهل في أنه حكم عن الشيخ ومصباح التبداء وقتا المضطر ما قبل التصف بالربع وكان لا يخفى رجحان ما تقدم من التخصيص
بالمواضع الظاهر الكتاب للشهر العظم والجماع المحكي المؤيد بما عرفه فيها تقدم وبالحالفة العامة وبهولة اللزوم صاحبها وعز ذلك علمها خصوصا
مع ملاحظة اختلافها بالربع والثالث لشبك النجوم وعدم تعدد الضوئ فيها بل تارة بدكر فيها العلة وأخرى العلة وأخرى الحاجة وأخرى السفر
في تضمنها بعضها بعض الإصدار التي لا تصلح أن تكون سببا لتأخير مطلق الواجب عن وقتها فضلا عن مثل صلوة المغرب أقوى لا
على المطلوب في غير ذلك من الفرائض والأمارات التي يمكن أن تشرف لفقه على القطع بل قد عرفت في الظاهر ما يدل على المطلوب بوجه بل عرفت ما يمكن
بسبب جعل النزاع لفظيا وإن مرادهم من الوجوه في الاستصحاب ومن عدم الجواز في الكراهة لا ينبغي أن يكرأن لا أولى لصلح الله بين الناس
المتدين عدم التأخير لغيره عند أصله إذ ليس هو حجة الأصل في استنباط المسئلة من حصول صلوة المغرب في تأخيرها لغيره في شدة الحاجة
وأصابعه لم يسأل من أصله أهل الكوفة واستفاضة النصوص بل هي في البرهنة منهم فكانوا لا يصلون المغرب حتى تشبك النجوم وبقي الشفق أما العشاء
فقد فيها يسوق بديل على دعوى أنه قبل ذلك في الشفق المغرب عدم اعتبار فيه سواء قلنا بالاشتراك أو بالاختصاص بل أدلة الطرفين من ذلك
على ما عرفت فيه مضادا إلى ما سمعنا سابقا من أن الجماعي الغيبة وكما حكى عن أبيهما المؤيدين بالشمس العظم بل في الجماع من المتأخرين بل لعله
عند المتقدمين بتم بناء على ما سمعنا في الظاهر من توجيههم عن الاستصحاب التوكيد بالوجوب أن حكمه هاهنا في النص في سلب دليله في أحد النقطتين
خلاف ما في النص في الجماع عليه لكن في غير العند وقد تقدم كما حكى عن الشيخين منهم التصريح به ولعله للنص في المنقضة التي هي حجة على من جادلها من أطلق
كل أو الحسن كما حكى أن جعله ولها في المراسم رواية بل على الثاني منها في الكتاب الذي أطلق فيه المنقضة نفى الباس عن تقديم السفر والليل العظم
والربع والمطر وإن رسول الله وغيره من الأئمة فعل ذلك إذ طرأ جهاد أسا كما بوجه إطلاق من أطلق وأوجله في محل جند ما يستفاد من نصوص المنقضة
من أن ابتداء وقتها الشفق كغيره في شئ إلى النبي وغيره من الأئمة على غير المعدود كمن كثر في رد عليه في ذلك فبعضه من أن طنا بالفضل
من يورد سلبه الأعراف من الأدلة الكثيرة جدا بل لعل النصوص منها منوارة مع تأييدها بالشهر العظم والليل العظم والليل العظم والليل العظم
أهم طرح بعض الأخبار التي هي ظاهرة بل بعضها صريح في جواز التقديم من غير ذلك كغيره في غيره بل لعل ما ورد في الرخصة بالجهر بل عليه أيضا حجة على
وقوع المغرب قبل الدنيا والعشاء بعد لا دليل عليه بل لعل في ذلك على أول وقت المغرب بديل على خلافه وقال الخطابي في الوضوء كما عظم الطريق
في صلوة العشاء الآخرة قبل سقوط الشفق وكان من ضمنه ضوئ بدلك صدره فدخلنا على عبد الله فقلنا عمن صلوة العشاء الآخرة قبل سقوط الشفق
فقال لا بأس بذلك قلنا وإلى شئ الشفق في المحر وقوله من في الطريق بعد أن كان ظرنا للخاصة طلاق السؤال لا بعد التفتد بالسفر وسئل الشيخ عن
الصادق أنه في الموقوف عن الجمع بين المغرب والعشاء في السفر بل أن يغيب الشفق من غير علة فقال لا بأس بذلك كذا في الموقوف عن الصادق أن رسول الله
صلى بالناس المغرب والعشاء الآخرة قبل سقوط الشفق من غير علة في جملته قال إنما ضل لك الجمع الوقت على أنه وصلها على ما حكى عن محمد بن
جوان الدجول أنها إذا علم غيبوبة الشفق في الأثناء كما ترى ليس إلى من جعل ذلك النصوص على الفضل خاصة في التأخير ومع كراهة التفتد كما على الجماع
بل هو أولى من وجه لا تخفى أو التفتد من الحكمي عن الجهم وكذا فلا ريب في خروج ضيف القول بأن آخر الثلث مكم كما هو مقتضى إطلاق الحكمي عن إمامه
وقد والخلاف في الصباح محضه والجمل الافتقار على يوم وليلة والفاضة وإن جعل الأثر المنصف في أول التأخير فيما عدا الأخير رواية والحق خاصة للمضطر
المنصف على ثقة الأسلام والشيخ في كتابي الحديث وطوط الطوسي في الوسيلة وأخوه للمضطر الثلث كما هو النهاية من غير تحديد للتحقق أو الربع للتحقق خاصة
غير محمد بن المضطر كما عن الحسن عليه ومع التفتد به بالانصاف عن النبي في غير معونة بن حماد وقت العشاء الآخرة إلى ثلث الليل والحاجة على الصادق
العلمة إلى ثلث الليل وإلى نصف الليل وذلك لتضييق جابر بن النبي في البؤ الثاني حين من ثلث الليل قال ما بينهما وقت لكن لا يخفى عليه أنه لا
يسمح للفقه إلا لثلاث إلى هذه في مقابل مادل على المنصف النصوص التي يمكن عوى نواتها بل في كل الكتاب لأجماع الحكمي المؤيد بذلك العظم
التي يمكن دعوى واحد لأجماع بل لعلها كل حصل بعد عرفت سابقا من ظهورها في القدا في غير الوجوب المصطلح بل كبريا أو في توجيههم ما في النص
فتعني مرادهم بالمراد من الخبر الفضل أحوال هذه الأخبار الجمل على السند نحو ما يؤيد في الجملة من النصوص من أنه لا خلاف أن الشوق على أكثر

كتاب الصلاة

العقبة الى ثلث الليل ما بعد ما بين هذه الاوقات بين احكامه في علم الواجب من بعضه نبعها للمفاتيح من امتداد وقت العشاء حتى اختيار الطلوع الفجر وان كما لا يعرف فانه الاما استمع من بعض عباد الله الشيخ فطمح الحكمي عن الفقيه الامام في الفقهين كما اعتمد في موضع من اللذان جعلت خصوص النائم والناسي جهاتهما في آخر وقت الصلاة في كل وقت به بعض علماء المعاصرين بل هو كما الحكمي من بعض علماء الخلاف لهم فانه جلدان ذكرهما في كتاب الاظهر من هذا صاحبنا ان آخر وقت العشاء الاخر اذا ذهب ثلث الليل وقد وضع الليل وقد روي الطلوع الفجر قال اذا ادركت بمقدار ما يقبل حتى كانت قبل الغروب ليلته الصلوات بان ذلك خلا في كل وقت قل من ذلك لم يلزم الظاهر عندنا وكان لقولنا في المغرب العشاء الاخر قبل طلوع الفجر ظاهره ترى في خلافه هو لعل التمسك كثر في راد هذا فبما حكمنا عن موضع من من سائر خلافه من هذا العلم في ان احكام الاعتداء اذا ادركت احداهم قبل طلوع الفجر الثاني مقدار كغزير العشاء الاخر تقول في حكمنا عن بعد ان ذكر ان وقت الصلوات يتأخر في ربيع الليل في العشاء الاخرة الى نصف الليل في اصطحابنا من اهل الطلوع الفجر قال في الحق قبل الفجر مقدار اربع ركعات يصل العشاء الاخرة واذ الحق مقدار ما يصل حتى كانت صلاة الفجر معها استحبابا وانما يلزم وجوبا اذا الحق قبل نصف الليل بمقدار ما يصل قبل ركعات وقيل ان بعض بعد مقدار ما يصل بعد ركعات كما كان في الوجوه بما من ختمة كما من يجب عليه القضاء من اصل الاعتداء والفرق وان فانه يقول ههنا على المصنف ان الحق قبل الفجر الى اخر ما سمعته في كل وقت في حال المعصية في المغرب الضرورة في العشاء من نصف طلوع الفجر كذا كان فالقول بل لا يلزم من حق فعله الصلوات في الصلوات تام الرجل ولم يصل صلوات العشاء والمغربا ولزم فان سبقت قبل الفجر قد ما يصل كلها فليصلها وان خشي ان تقوته احداهما فليصلها بالعشاء الاخرة وجوبه عليه من شأنه ان اظهره في الصلاة قبل غروب الشمس فتصل الظهر والعصر وان ظهر من اخر الليل فليصل المغرب العشاء ويحتمل خبر الدجاجة وعمره خطلة مؤيدا بخبر عبد بن زياد المصنف لا تقوى صلواتها حتى تغيب الشمس صلواته الليل حتى طلع الفجر ولا صلواته الفجر حتى نطلع الشمس من هذا المصنف على الاحتياط كما سمعته من الاشارة عليه فيهم وبما كان في النقص على ما بينهما من غير خلاف في اطلاق المصنف للمعذور فضلا عما يجوز ذلك بعد العلم بان في بعضه ما سمعته من فقه من الشيخ وغيره من لا خلافه ما روي عنه من ان المصنف بنى على القول به واستنبط الوقت لخصوص بعض الاحوال لما سمعته من هذا لعل الاضطراب في غير المقام ويحتمل ذلك حتى في الظن بعلم الفقيه في المصنفين بل يقولون في اخره ان المصنف يصل اداء ما سمعته سابقا من القائلين بالاضطرار بل بآيات فلا ينعى له من مضمون ان المصنف في هذا دعاء الملك على انما بعدم روقه عليه على ان يصح صلاتها عقوبة له فيكون ذلك كراهية شديدة لعلنا في التعبد بخود ذلك عن الكراهية ومن هذا وغيره يظهر لك جرمه من القول السابق الذي قلنا ان المصنف في ذلك كونه مع ذلك كله فالحكم من اصله لا يلزم من شكل المعارضه هذه النصوص من حيث سند الاخبار منها انما ارادة دخول في صلواته الاصل في وقتها ما سمعته كما قال اداء القضاء من قبلها الحاضن مضمون ما حمل المصنف في هذا القول الاول ما قبل النصف ان كان بعد الجدا بدل على ان لكل صلوة وقتين الظاهر في الثالث دعوى ان هذا ليس من التوقيت بل هو من جهة المصنف وهو كذا ولذا لا يجوز تعدد النسخة اليها جماعة ولو كان وقتها مضروبا كالوقت بين نماز النسخة اليها مثلها ما يدعيها انما معقول لتوقيت لا صحة الفعل فيه اداء ولو في بعض الاحوال كونه لا يجوز النسخة اليها كما وقته كما هو ظاهر القائلين بان الوقت الثاني في غير المصنفين فانه لا يجوز ان يكون النسخة اليها بعد وان كان هو وقتها عند من هو كذلك عند من هو القائلين بان الثاني لغيره في بالايته والتسوية لمعكم التي جعلت الغلبة النصف بل في المروعة منها الصريح بالقضاء من اخر صلواته العشاء الى المصنف في غير ذلك المعيرة ان يصح صلاتها عقوبة له ودعوى ان ذلك ما يتناول الاداء من القضاء في الاشارة عليها مضاعفا الى ما قلنا ان النصوص للعقوبة الاربعه كما حكى في الرخص منهم وانما خلقوا الله وقت اختيار الاضطراب في ظهر حاضرها عن مقابلة تلك الدلالة من وجوه وضوحنا جرمه في الرخص تباغضوا من المصنفين بعد العمل بما قبله لعل ظاهر كل من اقتصر على المصنف ما روي في الفقيه من الاكثر من مقتضى ح مضمون غير هذه النصوص وهو الاعراض الذي علموا بها اعدام من بعض الاعضاء على وجه لا يبره فلا بد ان لا يخطو عدم التعرض لنبذة الامامة والقضاء كان لا يخطو على النسخة اليها بعد النصف في المصنفين قليا بل هو اسعفى القضاء الله اعلم واما الصريح فقد عرفنا اوله سابقا كما انما عرفنا في قول الله ما يدل على امتداد طلوع الشمس كونه للشمس في الاعضاء فلا يتصل منها وعلمنا بل قد عرفنا دعوى المالك كرم وتلك في الاجماع التي فيها التبع وهو في حجة مضاعفة الى ما تقدم من تلك النصوص ودعوى الصنفين بل قد عرفنا خبر الاصابع وموثوقا السابق انهم في ادرك ذلك وجوب الصلوات فانه وان كان لا يعمل المصنف في هذا النسخة اليها مع خبثه في الاضطراب واما في التمسك بالطلا فها يدعيه ان لا بد من جعل هذه النصوص على اداء الاضطراب في وقت عدم جواز النسخة اليها مقدار الركعة اخذنا عند القائلين بامتداد وقت الاجراء لعل لا بد من فعل تمام الصلوة في الوقت بعضها مع اشياء لفظا اذ لزم الاضطراب في الظاهر تناوينا في المصنفين في حله وان اثم ما لنا خبر فلا بد من على التوسعة اختيار الى طلوع الشمس الى الان يدعي ظهورها انما لا يشرع للاضطراب تنزيل خارج الوقت من رتبة الوقت جب ان ذلك الركعة فيعلم من ان ذلك الركعة في طلوع الشمس لانها في وقتها بل ذلك كما يكون صريح قوله من الوقت فنهتم جلدنا على اننا غيبه عن ذلك كله بما عرفنا من الادلة الثالثة من ما روي من هذا ليس هو الا قول اصحابنا في جميع من شأنه والخلق واللفظ لا دلالة لكل صلوة وقتا واول الوقتين فضلهما وقت صلوة الفجر حين ينشق الفجر لان قبل الصبح التمسك لا ينبغي اخذ ذلك محمدا ولكن وقت من شغل الفجر في روي انما في وقت في الرجل اذا لم يكن راحة امران يصل المكتوبة من الفجر ان طلع الشمس في غير زيد بن خليفة وقت الفجر حين يبدأ حتى يضيء في جبهته في الصلاة على الصلوات من جميع عليه الطعام فقال ان كان الفجر كالقبة البيضاء قل من قبل الصلوة فقال اذا كان ذلك قلنا في وقت من تلك الساعة الى ان طلع الشمس فقال لا انما اعتد لها صلوة الصلوات انما كان انما يكون بعد الرجل ان يصل في المصنف ثم يرجع فبذلك فله صيدان وهو كما في ظاهره في كتابه المصنف ويرجعه النسخة اليها من غير الاضطرار والتعب في هذا لا ينبغي ان يكون جرحا لاطلاق الفقيه في حقها فنفى اداءه على المطلوب عند الاحتياط

عداء

الظهور المحرر المشقة ومنها الى طلوع الشمس المظطر ان

النظر عما يعارضها فلا ريب في ضعف ما عرج وبه يتبين الخلاف لا سيما والوسيلة من ان في ظهور المحرر المشقة ومنها الى طلوع الشمس المظطر ان
الوجوب حقيقة كالتقول عن الشافعي جميع اصحابه الا الاصطفي فقال بعنوان الوقت اذا اسفر قد ظهر لك ما ذكرناه كانه كل شرح قول المصنف وكذا من
عزوب الشمس الى هاب المحرر للمعرب للشاء من هاب المحرر الى ثلث الليل للمصنف وما زاد عليه حتى ينصف الليل المظطر وقيل في طلوع المحرر ما بين طلوع
الظلال طلوع المحرر للمصنف في الصبح وما زاد عليه ذلك حتى تطلع الشمس لعدو ولا حاجز الى اعادة ثم قال وعندى ذلك لصديقه الذي خصه به
المخار في الظهريين والعشاء ثم في الصبح للفضيلة لا انه ينهي اصل الوقت بانتهائه وهو ظاهر في بقائه وقت الفضيلة بالنسبة الى الظهريين لا انه قد كان
الحد بينهما ويتجهوا الى تحت جميعا عند ان ينهي فضيلة الظهريين والعشاء لثلاث العشاء المستفيضه الدالة على تحديد الوقت الاول للظهر باقائه
وللعصر بالتمام من الوقت بدنا وجه لا لهما فيما تقدم من قول المصنف والمماثلين في الحق او انما الى اخره بل ذكرنا هذا انما بقائه غير ذلك ما يدل على المطلق
من خطا المثل في غيرها المحمودة على الفضل كما عرفنا ما في جراحه من عرج الى المحقق يستلزم وقت الظهري والعشاء فقال في الظهري اذا غاب الشمس ان هاب
الظلاله وصفه فامت من محموله اذ اذ به ان وقت الفرضين وان لم يذكر العصر الجواب اعتمادا على السؤال وان لم يرد بالقائمة فيه الذراع او غيره
والا كان مطرا لم لا فرق في الوقت لمزوي بين الغبط والشتا وان اخفصل السوال في موثوقه بالاول لان اطلاق الجواب عدم القابل بالفرق بعض
اخبار القائمة المصنف بالتوقيت بين الشتا والصفى يدل على عدم الفرق بينهما نعم ثانيا من جمل من النصوص المروية في طرقنا وطرقهم استحباب الايام بها
الضيف احتمال جميع اخبار المثل القائمة على التقية ممكن بل قوي بل الى البنية الطار وعلله لاشتمالها ذلك بينهم واشتغالنا خبر الجواب لفرقة وانشا
القائمة والقائمة الى محل رسول الله بامر جبريل بل كان تفسيرهم علم السلام بهما مع تفسيرهم لها بالذراع والذراعين وان ذلك كان على ما صرح
في اراؤه الا بهام علمهم بالتعبير بها والافعال منها الذراع واشتغالنا قول الصادق في خبره في حديثه ما سئل عن وقت بعض اصحاب الظهريين والعشاء
وقت احدا انما هم بهذا الوصول الى وقت واحد عرفوا اخذوا بغير ما هم وظهور امره لزمان بالصلوة للمثل والمثليين ذلك لانه لم يقل احدا ان الفضل بل
انما انما نهاية الفضل بل العمل ما قبلها افضل منها كما استمع قول الراوي خبره في رواية في لم اسمع احدا من اصحابنا يفعل ذلك غير من يكرهه
خبرنا بل يعلم من عن رجال الكشي عن الصادق في انا امره لزمان بذلك كان لبعض المصالح التي هو يعلمها فان ذلك على ما بعد الله تعالى كبريت في رواية
فقلت تركته لا يصح العصر حتى تغيب الشمس قال فانت سوا البهائم له فليقل ما وقتنا صحابة في قد حرق قال فبلغته ذلك فقال انا والله اعلم انك
لو كذبت عليه لكان امره في شي فافكره اذ عتقنا في البطا الذي هنا مختلف في بعض ما بالحالة المهمة والناء على الشاعلي المحمودة من تغيب اي غير من
هذا الراوي في امره بالناخير المصنف والان قد تغيب المصنف ويؤيد ان في بعض النسخ صرف بالاضاء المهمة بهذا المعنى وفي بعضها بالاحكام والاقايف كما عرفت
شدة التأثير المحمودة في حوت لعلها في خبر اخر من اخبارنا ان في خبره من المخرج وهو الفيق وعلى القادير الظاهر ان قول الراوي حتى تغيب الشمس على
المباغض والمجاهل في مشارف الغروب ان كان قبلها للمثليين الذين بها المشا وكان المصنف في مرادوه وان يكره بذلك رخص محتملة بخلاف ما علمه من الوقت
لاشتمالها في حجب الصادق ومعرفة ما من بين اصحابه بغيره قوله لكان الشتمنا اعظم بين الاصحاح ما مع ما قبل من ان الحمل على التقية اذ عتقنا في رواية
لاستغناء عنها على الخاصة الباطنة التي كانوا يعرفونها بحجهم فقل بعض الرواة لهم خبر حتى قالوا انه اعطاك من جواب النون وكون الحكم استغناء عن ذلك
بمقتضى الجهر الاول وعلى كل حال الظاهر في حبان ما قبله على نحو ما عرفت بالام الضيف بل في هذا العتق انما هو المثل لكن مع ذلك لا يفتقر
ان الثاني قوي جدا كما سنعرف بل بكثره يتحقق ومن هناك كان ظاهر النص وغيره بقائه وقت الفضيلة بل هو صريح المصنف ان كان ذكره بصورة
قال المثل والمثليين وقت الفضيلة بعد الذراع والذراعين اذ اخبرنا الظهريين الاربع اقدام فنبغي ان لا يتوخى عن السبعة التي هي المثل اذ اخبرنا
العصر عن الثمانية فنبغي ان لا يتوخى عن الاربع عشرة احدى المثلين فالاصل من الاوقات الاقدام لكن لا يبعد ان الظهريين لا يهتم على القدمين بل بمعنى ان
لا توقع بعد القدمين وكذا نافذة العتق انما في ما بعد الاربع اقدام فاما العصر فيكون تقدما قبل مضى الاربع اقدام من ان نافذة القدمين بل القدمين منها
افضل انما اخبرنا وقت فضيلة العصر فله مراتب الاولى سنة اقدام والثانية قدما ونصف لثلاثة ثمانية اقدام والاربع لثلاثان على احتمال فاذا رجعت
الى الاخبار الواردة في هذا الباب يبقى لك ريب في تعيين هذا الوجوه المجمع بينهما وما يؤيد مرسله بوضوح المتقدمة سابقا في المماثلة وهو جليل كان
فما ذكره من الترتيب مناقشة في الجملة لكن لا ريب في تفاوت وقت الفضيلة وبين مجموع بين النصوص من وقت ظهور الشافعي فيها في ذلك احتمال عدمه بدو
حمل اخبار التحديد بالذراع والذراعين القدمين والاربع اقدام في النوازل التي قد قصرت على اراؤنا اول الوقت الاول للمثليين الاخر كما قوي في الاول
من النصوص على اقطاع ذلك للمماثلة وانه يقتضي ان يبلغ الف في ذلك ضيقها وفضيلة الموقد استغناء كون الوقت الاول للظهر مقدارا ربع ركعات
اخر القدمين وبعدها ما العتق من اخر الاقدام الاربع وبعدها ما يدعى ظهريين بعضها اوصوله حتى يخرج الوقت بانه وقت كقولنا خبر الكشي في اخر وقت الظهر
الاربعه وبعضنا حتى يرتفع الى الشفق بعد والاربع اقدام فاما حينئذ في الظهريين ثم انا حينئذ في الظهريين فاما حينئذ في الظهريين فاما حينئذ في الظهريين
في القدمين في وقت الظهريين فاما حينئذ في الظهريين فاما حينئذ في الظهريين فاما حينئذ في الظهريين فاما حينئذ في الظهريين فاما حينئذ في الظهريين
لاستحباب في الوقت الاول وغيرها بل هو ان في بعض خاصية المجمع كما لا يخفى على من لاحظ النصوص في الاول ح المجمع بين النصوص ما ذكرناه اذ المستفاد
من بعضها الاستحباب في اول الوقت كقول الباقر احب الوقت الذي اسرع مجلا له حين يدخل وقت الصلوة والرضا اذا دخل الوقت عليه فضلهما ان
ما تذكر ما يكون وغيرها اما اشتمال على محبة الله تعالى في محبة بل في خبره بغيرها ذكره بعد الله تعالى فقلت كيف وضع بالثاني كان في وقت استغناء
اليد اشارة لعلنا لطلبنا في بقوله والفضل في الاول للمثل في الاخبار في الاول اذ المراد بالاول الاخير كلامه الوقت الاول والوقت الاخير

كتاب الصلاة

ومن آخر بعد الفراغ من النافلة طالت وقصرت لكن في خروجه منها أكره أن يتخذ وقفا دائما ولعله مخصوص برأيه وقرب من هذه الأجناس ما ورد
 القدر بما تقدم للظهر من قدر العصر من بعض ما أن ذلك أحب إلي من ثلث الذراع والذراعان لا أربعة من ذراع الشمس على وجه لا على أنه البدل
 فطابق في بعضها أحب إلي من فرائض الظهور والشمس على قدر من العصر على أربعة من ذراع الذراع للظهر شرط العصر من ذراع من بعد إقدام للظهر في بعض
 للعصر من سائر من نهاية الفضل في الظهور مثل من على المشايير مثل العصر وجرح العلامة الطحاوي في منظومته فقال والحد في الظهور وقت الفضل
 إلى بلوغ الظل من الثلث ومنه المشايير وقت العصر على الإختصاص بما نصرت بل صرح فيها بعد كل واحد من هذه بانها لا تصلح في ذلك على كل وجه
 تمام البحث في ذلك ومن سابع أن آخر وقت العصر سنة قد لم يوصف من غير ما من غيرها إلى الشدة في ذلك المصباح لكن في أكثر النصوص من تركها حتى تصغر أو
 تعجب في بعضها ما خدعوك من غير أن لا يتخذ هو تلك العصر صليها والشمس في ثمانية وفي آخر المروي عن الجالس من الوقت من صلوهم العصر العظمى
 حيث في غضون النهار حتى يظلمها في سنان هذا وقد تجمل أن من في الفضل الذراع والذراعان بظلالها أو فواتها أو طوله وقصره على الظل
 التعرض بإعليه لعامة العباد من أحرار العصر كبروا فيهم خطأ في فهم لقائه والقائمين لانها الذراع والذراعان في مكانة فيطابق كان بعد ذلك
 بالبناء في جدار المسجد ببابه عند ما يحكي عن المجلس في الأجزاء الواردة في المدارج من الأجزاء على السجدة في موضعها ما هو الغالب في المعارف
 منها قبل الذراع والذراعين ولا ينبغي تأخير الصلاة انتظار الذراع والذراعين كما فهم من سببها إلا أن النصوص ما كان يدل على الفراغ من الصلاة
 وأن تجاوز هذا المدارج حتى يبلغ المشايير في وقت قد مضى على فضل الوصول إلى السنة إقدام وإن من غيرها البهر هو المصباح من ذلك كله وغيره
 لأن قوة ما سمع من المجلس في الله علم والمقرر في غيبوبة الشفق ودون ذلك في ربع ودون ذلك في الثلث ودون ذلك في النصف للعتا من سقوط الشفق في الزيادة
 الثلث ودون النصف المراد بالشفق الحمرة الغربية وليس الضوء والبياض من الإلكانات في ثلث الليل تقريباً والصبح عند طلوع الفجر الذي شهد من مكة
 الليل النهار ويمتد إلى أول طلوع على أن يجعل الصبح سماً ويحقق الأسفار ويتأكد الغلس كما صرح به النصوص هو أو طلوع الفجر قال الأصمعي بعد
 شل عن فضل الوقت في الفجر مع طلوع الفجر أن الله تبارك وتعالى يقول قرآن الفجر كان مشهوداً واصلوا الفجر شهدا ملكة الليل ملكة النهار فاذن
 البعد صلي الصبح مع طلوع الفجر أثبت من غير دليل ما لا تملكه الليل ملكة النهار فاذن البعد صلي الصبح مع طلوع الفجر أثبت من غير دليل ما لا تملكه الليل ملكة النهار فاذن
 أول ما يرد قبل أن يسرع في قول قرآن الفجر إلى آخره وما في الحكم من عام الإسلام عن الشافعي أن أول وقت صلاة الفجر من الفجر في الفجر في الفجر
 وأخرونها أن يجرى في المغرب ذلك قبل أن يسرع في قول قرآن الفجر إلى آخره وما في الحكم من عام الإسلام عن الشافعي أن أول وقت صلاة الفجر من الفجر في الفجر في الفجر
 بيان وقت الجرائد لا الفضل كما هو في ما في آخره وقال في البها وأعيان أحرار المغرب عن أبي عبد الله ما إذا وصلنا الفجر إلى وقت المغرب بطلع قرآن الشمس
 منه بظلمة في الحكم من جهة الزمان إن أول وقت الفجر غرض الفجر في الفجر في الفجر هو بياض كياض النهار وأخرونها أن يجرى في المغرب في الفجر في الفجر
 وقد حرص على المسافر المضطرب في قبل طلوع الشمس كيف كان فقد عرفنا الحقيقة وكان الأصحاب بأسفاد من الأسفار والتجمل في مجرىها أنظر
 الحرة المشربة فخلوها في الغاية في وقت الفضلة وإن اجتهدوا في التمسك بالامر على الله أعلم وأما الجمع بين أجناس الظهور بآراء ما دلل على من الغاية
 عرفه سابقاً من النصوص المتضمنة لذلك من المراتب في السابق من الظاهر هو مختلف لذا اختلفت النصوص في القدر المروي فيها ما عرفه سابقاً
 بل الثاني منها ما قطع عنه كماله على من لاحظ ما تقدم عند قول المأثلة إلى آخره مع أن الأول منها لا يجمع على ما سمعته من الاختلاف ولا يجمع بعض
 النصوص المعلومة في قامة لا أنها تجمع بينها على هذا الاختلاف على الاختلاف في أداء النافلة حسب البطوالة في العظمى في الضيق
 النطوبيل في ما دل على إقطاع هذا الوقت من الغرض لها وإنه إذا زالت الشمس عنك من صلوة الظهر لا يسقطها طالت وقصرت وكل العصر حتى
 تمام الكلام فيه ويقرب من حال ما جاء بالمشايير من إراد النطوبيل بكثرة الدعاء هو ذلك بالقدم من على من باب الضيق نحوه ما جاز في هذا الكلام
 لا اختلاف في اعتبارها في المصالح والضامم إليها في هذا الوقت كما في وقت الغرض في ما وقت التوافل البوم في فظلمة من حين تحق الزوال
 بغيره وعليه يجعل الأصح أن يسلخ زيادة الفجر من أي سبب الشان في العصر وفيه إقدام أي ادع أسبابهما الذراع والذراعان كما هو معلوم
 وبقي إليه جميع ما روي عن الباقر عليه السلام من وقت الظهور في ذراع من والشمس في وقت العصر ذراعاً من وقت الظهور فذلك لا يعرفه قديم من زوال
 الشمس كما كان متفاوتاً ولعله لا يجمع بينهما أبو علي فيما حكى عنه فقال لا يجب للحاضر أن يقدم بعد الزوال وقبل فريضة الظهر شيئاً من الطلوع إلى أن
 تروى الشمس قد أوفدوا من وقت زوالها وقبل الغالب التبدل بالكماء والحل فيها حكم عند الفضل في العباد على ما حكى عن المجلس في ما رواه
 البهائم في بل هو صرح في الثالث منها بل هو ظاهر طوبى الحكيم في الإكثار في الأول والثالث لا سيما إلى أن يبقى في آخر الوقت قد مراد الفريضة
 والظاهر إرادتها وقت المختار فيكون من غير الحكم في الجوار العقود والمتمكن والجامع بل في ظاهر القيد الإجماع عليه ما دام وقت الصلاة أو الفضل
 على القولين وأما هو المشايير والغلان وقيل في القائلين في معرفته باسمه في حجة كاعرف بهما بامتداد وقت الفريضة ولعله الخلق في الكلام
 كما يدل لكن الحكم عند كونه أن آخر وقت الظهر عند المضطرب في وقت العصر لا يعرفه قديم من زوال الشمس في وقت الظهور فذلك لا يعرفه قديم من زوال
 بل قد يشر بعض الحكم من غير أن الاختلاف لا يجمع عليه للنصوص المستفيض في الاستفاضه بل عليها متواترة بل في صحيحه كان عن ربي عن أبي
 بعد أن ذكر الذراع والذراعين إن ذلك جعل الذراع والذراعان قلتم جعل ذلك المكان النافلة للفريضة فإن كان تنقل في ذلك
 إلى أن يعضوا في ذلك ما كان في ذلك من الرجال بدت بالفريضة وترك النافلة وإن بلغ في ذلك ذراعين بدت بالفريضة وترك النافلة
 ويحرم من يبال برسكان عند الذراع والذراعين بل إن خالداً أبو بصير المروي في حديثه القائلين في أربعة بنو لا أحسن

هذا هو الوقت الذي لا يقطع عنه الصلاة

وكان المراد انه لم يفعل الفرضية دون النافذة او من غير ان يبلغ الفرض راعا او ذراعيه لئلا يفعل النافذة في وقت الفرضية وان لم يرفع الفرضية
ذراعا مثلا لئلا يكون وقت النافذة وقتا للفرضية فيكون عليها في وقتها او الامران معا او ان المراد ان جعل ذلك في النافذة كي لا يكون عليها في غير النافذة
وقت الفرضية كما يؤول اليه خبرنا حتى نعلم ان جعل الذراع والذراعان كذلك يكون مطلقا في وقت الفرضية وان احتمل انهما احد الوجهين السابقين
تتبدل في موثوق اسمعيل المحكي عن الباقر عليه السلام انه لم يدرى لم جعل الذراع والذراعان قلت لم قال لمكان الفرضية لئلا يوقع من وقت هذه ويدخل في وقت
هذه على ما ذكرنا انهم اذ جعل الاثر في وقت الفرضية فاعلموا ان يكون المعنى ان لا ينجو ما خبر فاعلموا انهما اليها لئلا يوقع من وقت الفرضية النافذة او آخر قمتا
الى المقادير لتقع النوافذ في وقتها وان لم يكن ان يراد من ان الضمير بين الفرضيتين المتمايزين لئلا يوقع من وقت احداهما ويدخل في وقت اخرى اليه
لا يبنى تقديم الفرضيتين لئلا يقع في وقت النافذة كما ترى في خبرنا ان يكونا حكمه وعلته لذلك فكيف كان في النافذة ظاهره وصريحه في النافذة
بل في بعضها نصريح بالتمتع عن النافذة بعد ذلك كما سمعنا في فتح فيما لو راجعنا النافذة الفرضية فالأولى في الافتضا في وقتها على البناء من غيرها
ولو قلنا على ما سنعرف من حكم التطوع في وقت الفرضية ولما اقول بالامتناع للثلثين فلم نجد ما شهدا سو الإجماع المحكي في الغيبة الذي هو مع
شهادة الثلثين بخلافه لا يحصل منه الظاهر ما عارضه بما هو أقوى منه وسوى إطلاق الامر بالنوافذ الذي يدل عليه الخصوص فيجب الخروج عن ما عارضه في
سوى النصوص المستفيدة الدالة على ان المداو على فعل النافذة طالما كانت وقتها وقصر بل قال الحارث بن المغيرة وعمر بن خطاطة ومنكسرين حاتم بن خبزة
عنهم جميعا كما نفعل في النافذة بالذراع فقال لنا ابو عبد الله الانبىءكم يا من من هذا قال لئلا يجلعنا ذلك فقال اذ اننا انما نعلم في ذلك
وقت الظاهر الا ان بين يديها سجدوا للامانة شئت طولك ان شئت قصرته فمعه خبره بل في خبرنا ان محمد بن يحيى التميمي بعد الامتناع الاقدام
كتب بعض اصحابنا الى ابي الحسن روى عن ابيه ان القدر القدام والاربع الكاشين وظل ذلك الذراع والذراعين فكتب لا اقدام الاقدام
اذا انما انما في ذلك وقت الصلواتين وبين يديها سجدوا في شئت طولك ان شئت قصرته ثم صل الصلوة وهو في الاول اية لا يدل على
حصول الثلثين من قضائها وان زاده الاولى على اربعها لا ينافي في وقتها وقصر من الضمير بالقدوم والاربع لا طول ولا ارتفاع فيكون
القصير منه يقع ما هو الضمير بالقدوم من يوم الانتظار حتى يوقع منها قبل ذلك لان المراد الاذن في طولها اذ ابداه في ذلك لعدم اتمام الشئ بعد فعله
هذه الكتابة في قوله انما في القدم والقدرين لئلا يخلو ان ذلك وقت لا يجوز غيره على ما عارضه بمكانه عبد الله بن محمد بن عبد الله روى عن ابي
عليه جعفر وابي عبد الله عليه السلام انهما قالوا اذا اننا انما في ذلك وقت الصلواتين الا ان بين يديها سجدوا في شئت طولك ان شئت قصرته في روى
بعض روايتك عنهما ان وقت الظهور على قدمين من الزمان وقت الصلوة اربعة اقدام من الزمان فان صليت قبل ذلك لم يجزك وبعضهم يقول بجري ولكن
الفضل انتظار القدمين والاربع اقدام وتدل على ذلك ان عرف موضع الفضل في الوقت فكتب القدمان والاربعه متواجبا هو كما نصريح فيها
ذكرنا ان المقصود بذلك اختيار رفع قوم لزوم مراعاة الحد المزبور كما يؤول اليه في الخبر الاول كما نفعل في النافذة بالذراع وما في هذا الخبر من حيث
نقل من بعض روايتنا لا يجوز تقديم على القدمين فيسكو في الاعتبار من الاستدلال عليه بما في خبرنا ان وعده الله من كماله في عبادة الله كان حابط
مجهول سؤل الله فانه ما مضى من فشر ذراع على الظاهر فاذ مضى راعا على الصلوة على ان الحابط كان خذلا قال في ما روى من القام والقامين
جار هذا الجهر للنصوص الدالة على اذاعة الذراع من القامة وهذا الاعتبار يعم كلام الشيخ لفظا وبشرط ان الحابط كان مقدارا ذراع بل في هذا
الخبر لفظا من لفظه من صدره ما يدل بظاهره على خلاف ذلك ان كان قامة انسان كما صرح به في المحكي من قوله انما يزداد على ذلك كل شئ
ذلك احكام المساواة بالنسبة الى النسخ واطلاق لفظ القامة مرادها الذراع في بعض الاحوال لا يقتضيه جملها على محال لفظها هو المثلث منها واما وقتها
اجاز ذكرى حيث قال من لم يعلم ان هذه القامة مفرقة لثلاث القامة والظاهر تغيرها بديل قوله فاذ مضى من فشر ذراع ولو كان الذراع فشر
لم يكن للفظ من هنا معنى قلت بل اياه خبرنا جعل المعنى انما هو في جعفر المسئول فيمن اخذ من الجدار قصر او طولا بعد الحد بالذراع من قبل والذراع
فقال كان مجيبا قول الله يومئذ انه وهو كما ترى بعد من جعل القامة على الذراع كما اشترانا اليه بما عاين ان ذلك بعد التعليل فيضيق فضله
الظاهر للثلاث العصر للثلاثين من غيرها من الاوقات لا سيما مواظبة النبي عليه السلام في كل وقت من وقتها لا سيما مواظبة النبي عليه السلام في كل وقت من وقتها
ذكره مع انها واضحة الاطباء على الذراع والذراعين كما عرفه سابقا بل هو كماله في كل وقت من وقتها لا سيما مواظبة النبي عليه السلام في كل وقت من وقتها
وعبرهم ان الفضل نافذة العصر الفرضية منسلة بها وعلى تقدير الاقدام لا يتجوز فصل صلوة العصر وقت فضلهما الذي هو بعد المثلث وفصل الثلث
منسلة بابل لا بد من التقصير ثم قال المروي ان النبي كان يبيع الظاهر من سنة العصر ويؤخر الباقي اليه ان يريد صلوة العصر وما بينهما باريعة وراية
الباقى وهو انما في السنين اعدادا فاعلموا ان كل اصل البناء في غاية منيع اختصاصا ببعض نافذة العصر من غير اعتبار والتأخير المثلث فنبهنا
العصر في ظاهره من الاربع والاقدم وغيرها خلافا وان النبي كان عاده فعلها بالاربع اقدام من قامة الانسان ونصوص القامة مع مواظبتها المحكي
عن اشافي واصحابه يمكن ان يراد منها الذراع كما كلف عنه النصوص لآخره ان كان منعوا فاطلاقها على الذراع من قامة الانسان بل هو كما يكون
صريحه من سائر نصوص الطويلة ودعوى ضيق النصوص للضعف لذلك فلا يخرج بسببها عن اننا الى الذراع عند الاطلاق مدتها انما في القران ببعضها
كذلك ما في كتب المعتدلة وقد عاينها وروايتها انما في الاصل لها ومنه بعض من روى القامة والقامين كمن روى خطا ومعرفة صدق التعريف في
على العلم حيث انما هي القامة خلاف ذلك على انما انما تضمنت بيان الموضوع الذي يكفيه في الظاهر وما هو حكمه حكم الموضوع وقوله فيضن بنا
القامة والقامين في ذلك المشابهة الى القامين لا يتلزم ما رادناه ان الانسان لمع عدم صدق مع مفعول الذراعين في كون لثا حصى الذي يقاس به

ان يتم نوافل الأولى بان يحضر بعد حضور العصر ثم يصفى قدم بعد حضور الأولى في الوقت سواء الخدب
 والمناقضة في سندها بعد انجان واعضاءه لا يلفظ لها اختصاص بعد كون من قبل الوقت الذي هو محض عذرا وسهولة الامر فيها فنعنه انه هو ما عاينه
 سندها بنسب وقت فرضها او في وقت الطلوع وقت الفريضة ما هو مستقام غير كما ان اشياء اخرى على من قبل الظهر من نوافل الزوال ما بعد ان يكون
 الاولى الظاهر انهما على ما لم يضر من افاق بهما اعرف به في كبرى وان اسخه هو فيها من اشتراط المراجعة بان لا يحضر بعد الفريضة
 الاربعه قدم يصفى قدم او قدم بناء على ان حضور الاولى عبارة عن القدمين وحضور العصر عبارة عن الاربعه يقرب منه ما تقدم في البعض وبما احتل
 والمثلان معهما اية وعلى تعليق المراجعة على صلواتي من النوافل ما قبل الاكل من ركعة المصريح في جامع المقاصد كظاهر غيره بعد اعتبارها
 الركوع الذي بما قبل يحق مساها به وان كان لا يفتق خلافة كما سبق الكلام فيه بحث الخلل في الخطوط وعمله قوله او قبل ان يحضر قد ان ماله يضر
 معنا غير خارج اية بعد ظهركا المضمون منه وان شا التعبير كما هو الغالب فيها به وبه عمار وبعد صلواتي العصر لا قبل بالفرق وامكان شفا الله
 من قوله فيه بعد ان مضى قد ما ان لا يخر كما يؤولي البتة ان من هو صراطه الخير المربوب ربي اية اثره نفعه له على هذه الشريطة دون قوله فان يضر
 والاجال منها مع انه ان لم يكن نرد يداه من سهدا من الاقدام وان لعائن صلي مكان بقي يكون وسهوا يمكن ان يكون المراد ان ان بقي من الزوال
 ما قبل فرض الظهر من النوافل ركعة او الزوال هنا الوقت من الزوال في قدمين على التقديرين قوله او قبل ان يحضر تعبير عن بعد ان اخرى للوضوح
 كما في كبري وسر غيرها اخصاص المراجعة بغير الجملة لكثرة الاجاب بغيرها والظهور خبر عار الذي هو الاصل في المقام في غيرها لكن هل يخصر يد لك الجملة
 الضلوة يوم الجمعة احتمالا ذكرها في الزوال قال يدل على الاول خبر راده عن الباقر وظاهر خبر اسمعيل عبدخالق الثاني هو محله كان فخرها
 المقاصد من ان لو طرقت في وقت الفريضة فصل الفريضة ثم سبقا فاطمان وقت لنافله بان كل اية لا طلاق الاول وظهر عدم اعتبار التسوية
 كونها اداء وان كان هو معبرا في نفسها ومثله الناسي غيره ممن كان معددا في تقديم الفريضة مع فرض بقاء وقت لنافله الا ان الاولى اية الفريضة المطلق بل
 قبل ولا يوجب عدم فعلها اصحت يكون فعل فرضه كنافله الظاهر لا من المنطوق وقتهما والاعتناء بالتحقق في البداية من النص الفتي بغيرها وقتها
 ونسبها وان كان لا ينج من نظر ولا يجوز تقديمها اي النوافل على الزوال الظاهر النص والفتاوى ونوقها بذلك كما عرفت في الشام الاعراف في فقه غير
 ان الضلوة وظهيرة شريعتهم ثباتها على مورد النقل المفعول فعلها بعد ولصير برادته عن عذرها سمعوا ابا جعفر يقول كان من الموثق في
 يصلي في النهار حتى نزل الشمس لا من الليل بعد ما يصلي العشاء حتى يصفى الليل حتى يزار عنه اية كان رسول الله لا يصلي من الليل شاذ الاصل
 حتى يصفى الليل لا يصلي من النهار حتى نزل الشمس لكن في خبر من سلم المروزي في كتابه عن الباقر جواز تعجيل الزوال صحتها اذا علم ان شغل
 عنها في خبر عيون يربط عن الضلوة اعلم ان لنافله بمنزلة الهدى متى انما قبلت نحوه خبر عن عذرا عنه بضم مع زيادة فقدم منها ما شئت واخرها
 شئت ويقرب منها خبر على جعفر عن ابيه في رواية لا ستاؤنا فلكم صدقاتكم فقدموها في شئت وقال اسمعيل جابر لا في عبد الله اني استغفر
 قال صنع كما نضع صلواتك اذ كانت الشمس مثل موضعها من صلوات العصر ارفع الصلوات الاكبر واعند بها من الزوال الفاشم الوليد احسن
 قاله اية جعلت فلك صلوات النهار صلوات النوافل في كبري قال ست عشرة في اية ساعا النهار شئت ان تصليها صليها الا انك اصلها في وقتها
 افضل في مرسا الحكم عند اية قال صلوات النهار ست عشرة كبري النهار شئت ان شئت في اوله وان شئت في وسطه وان شئت في اخره وخبر عبد
 سلتنا ابا عبد الله عن نافلة النهار ان ست عشرة ركعة متى ما شئت ان على الحسب كان له ساعا من النهار يصلي فيها فاذا استغفر بغيره وسلمان فاضاها
 النافلة مثل الهدى موقا بها فلك في صحيح راده عن ابي جعفر ما صلى رسول الله الصلوة قط قال فلك له المخبى انه كان يصلي صدقاتها اربع ركعات
 قال بل ان كان يجعلها من الثمان التي بعد الظهر المراد بالظهر هنا الزوال في خبر ابي الجعفي المروزي عن كتاب التوحيد عن الصادق عليه السلام في حديث
 ان امير المؤمنين في صفتين نزل صلى اربع ركعات قبل الزوال الحديث وفي خبر معوية بن هب ان لما كان في يوم مكة ضربت على رسول الله خبره
 من شعرا لا يطعم ثم افاض عليه السلام من جنته يرى فيها اثر الحزين ثم تحري قبله صلى فركع ثمان ركعات لم يركعها رسول الله قبل ذلك لا بعد لكن الاخر
 سابقة كما ترى لا دلالة فيها على الرتبة بل في صحيحه ان يدل على ان ذلك من ليلته صلى الله عليه وسلم كان كون امير المؤمنين في صفتين من
 ولم يعلم نية الا انه منه شاهد اخر على ان الاربعه ليست من نوافل الزوال اية بل بعد ما في صحيحه راده عن عبد الله بن ابي لا اربعة من نافلة الزوال محمول
 يوم الجمعة والاستغناء عنها البعض العوارض لانها هي مقدمه بغيره ظهور لفظ كان فيه الاستمرار الذي شهدا في النص المضمون لفعله بخلافه على
 انه لا يربط مرجعه على تقديره وان لا يتم عليه خبر عبد الله على محال ان لم يكن ظاهره على اذاه الفضا كما شهد له ما حكاه من فعله بن المستر
 اذا حال راده مطلق الفعل من القضاء بعد ولا داعي اليه منه تخ يعلم ان مراده علمه في الشبهة بالهدى بيان الحكمه في قضائها او بيان اصلها
 مطلق الوقت لما فيه النافلة لان صاحب الوقت منها تقدم على قتها لذلك اخبار ابي يزيد وعذرا على جعفر عليه السلام لا في العمل على ذلك في
 عدم صحتها بل لا ظهورها في الروايت خصوص الاولى الثالث لا الجواز في الرتبة في كل وقت حتى الليل وهو معلوم بالاطلاق في خبر ابن مسلم عن جعفر
 ما عرفت يقسم من ليله صلواته مقدما الرتبة اذا علم اشتغالها في وقتها عوضا عنها كما يشعر به لفظ من خبر ابن جابر ثبانا على راده البدل منها
 بل الظاهر اذ فعل هذا التقدير من النافلة المطلقة التي يستعمل الانسان في كل وقت فعلها من البدل لا انه بدل مشرع بالخصوص بحيث لا يصح الاثبات
 بل البدل لانه اذا انقضى المانع مثلا وضرت كون المراد ما في ايدي الناس من الاشتغال بطاعة عند فوات طاعة اخرى فالبدل فيها عذرة لا
 ولهذا المناسبه مع التماثل في الصورة سميت فله زوال مقدمه كل ذلك لقوة ذلك لانه على النوافل من الوقت المعصية بغيره

استبعا

في نوافل الزوال
 في نوافل الزوال
 في نوافل الزوال

القصير

وظيفة النافلة بقى فما في ك بعد ان استغنيت ليل عدم المراجعة وذكر ذلك عن النبي صلى الله عليه وسلم قال احسن ما اتم الاربع بالتعبدية منها
كما هو ابن ادريس والى من الجميع الايمان بالنافلة بعد المغرب حتى وقعها المكلف عدم اعتبار شيء من ذلك كما ترى من على مختار السابق الذي
عرفت ما فيه لكن الانصاف بعد ذلك كله ان لقول المراجعة وتحصيل الوظيفة بادر الركن لا يخرج من قوله قولهم من ذلك من الوقت كغير
فقد ادرك الوقت كله ولا منداد وقت فضيلة العشاء بل لعل قايضها ارجع واولى في شدة التاكيد في الأربع وأنه لا تتركها ولو طلبت الجمل لا تترك
المراجعة في غيرها من النوافل ولا شغاب بعض النصوص ليعيق عليها المتبع بزيادة على ما ذكره الخصم لعز ذلك هذا كله مع مراعاة الوقت ما لو عمد
على استصحاب بقاء الشقوق وصلى فلا اشكال في الجواز من عدم اشتراط المراجعة بالعلم ببقاء الوقت الذي لا يقوم الاستصحاب مقامه كما هو
واضح والله اعلم والركعتان المتتاليتان بالوترية اللتان ذكرنا انهما يصليان من جلوسهما واستحبابا يفعلان بعد صلوة العشاء لو فصلت بينهما
وقتها ومن هنا قال المصنف كغيره بل لعله لا خلاف فيه بل في ظاهر المعنى وصح بعض شروح الجمع في ك ما عني في الإجماع عليه بمقتضى ما لا يمتد وقت العشاء
لاطلاق الاول من غير معارض لكن قد يبق باعتبار البعدية العرفية لانه المنشأ بل المهور فلا يجوز صلوة العشاء مثلاً في اول الوقت وناظر الترتيب
من غير اشتغال بنافلة في النصف مثلاً او الى الطلوع بناء على امتداد الوقت لمبدأ اعتبار الاضطرار لى وقتنا بغيره متمسكا بالاطلاق الذي
اوسع من ذلك نعم لا بأس بناخبرها من العشاء لا يخرج عن معنى العبدية من فروعها اذ الواو الاستغفار بعد العشاء بعض النوافل الموطنة مثلاً في بعض
المباني الخاصة لتظاهر النصوص باستحباب البيوتة على وتر حتى ان بعضها اشترط الايمان بذلك ليل الالوتر من صلوة الليل قطعا كما لا يخفى
من كذا على ان الوترية على ان الوترية لا يكونان ببيتونة مع غالب الاستحباب وقوعه في اخر الليل اللهم لان بقى لعدم استلزام البيوتة التوبل المراد الفعل الذي
كما ان ظل الفعل بالنهار بل من المصباح المنير عن الليل من قال بان معنى نام فقد اخطأ الا ترى ان قول بل بنوع الجمع معناه ينظر اليها كفتان من هنا
الجموع وقال بن القطاع وغيره بان فعل كذا اذا فعله ليل لا لا بقى معنى نام وقال لا زهرى قال القرطبات الليل اذا سهر الليل كل في طاعة ومصلحة
وقلت لعل منه قوله نعم والذين يبيتون لربهم سجدا وقياما ما لكن الانصاف ان ذلك كله مخالف للعرف كما ان ما ذكرنا لها ايضاً من انها بمعنى صاحبها
منه قوله ولا يدرك ان بان يدور قول الفتية بان عند امرانه ليله اي مما سواد منها ام لا كك مخالف للعرف لعدا جاد الجليسة حيث قال الحق
ان بان في غالب الاستعمال يعتبر فيها النوم لا التهم كما يظهر من الشيخ الرضى وغيره وقال رضى ما يجزى بان بمعنى صاحبها من نظره جداً فيكون الموضع
البيت على وتر النوم بعد وقوعه وهو ليل الوترية ويومى السيرة بزيادة على ما عرفت في بعض الاخبار من تعليل ترك البيوتة الوترية انه كان يعلم
عدم انقضاء الحلة انه يجلس في صلوة وتر بخلاف غيره ممن لا يعلم ذلك فقد يموت في نومته فتجد جوارحه من ذلك كله كما قال المصنف تعالى في الخبر
واتباعها ينبغي ان لا يجعلها خاتمة فوافقه لكن في ذلك ان لما عرفت على مسند استحبابها خاتمة النوافل التي يربطها تلك الليلة نعم قد روي في
عن أبي جعفر وليكن اخر صلواتك لربك من هولاء يد على المدعى وفيه ما عرفت في الدليل غير محض بهذا الخبر الذي يمكن دعوى ظموني في الوتر
من نافلة الليل الله اعلم وقت صلوة الليل بعد انقضاء خلاف محقق اجماعاً على ما عرفت من ان وقتها الثلث الاخير بحمل لاداة الاضطرار
كانت نصوص الموقنة بالآخر والآخر والآخر والآخر والآخر ذلك جماعها وبين ما دل على النصف منها في ما في بعضها من ان اجب صلوة الليل اللهم
انحر الليل ونحو ذلك فلا بأس حينئذ بدعوى الاجماع في المقام كما في المعبرك وعرف في معنى وفي غيرها الشهادة للنبع لرواية الجرح بعد انقضاء
المعتبرة المستفيدة منها المنضم لفعل النبي وامير المؤمنين الذي يجب الناس بها وانما كانا بصليتها بعد العشاء شعبة في نصف الليل وفيها
الصحة والظاهر بان وقتها انقضاء الليل بعد انقضاء او ما بين نصف الليل الى اخره بل في خبر محمد انه كان ذرارة يقول كيف يصل صلاة لم يدرك
انما وقتها بعد نصف الليل منها النصوص المستفيدة جداً من النصف وقتها لوتر مع تميمها بالاجماع على عدم الفضل بينه وبين غيره من صلوة الليل على
ان ليس وقتها خاصة لاخر حفظ ويؤيد ذلك كله ما استغاض من النصوص في مدح النصف الثاني من الليل ان فيه ساعة التي يحب الله سبحانه
ستلوه فيها وانما كما في خبر الشياخ ابو بكر ما بين النصف الثاني والثالث الباقي وفي بعضها انها في السكون الاول من النصف الباقي في اخرها انقضاء الليل
لكن في كفت الشام بعد جرح النبي اورد في لعل هذه الساعة الساعة التي يصل فيها كفت الحبيب سميت لاس من السماء وكان في ليلة التول ما بعد
الى اخرها لاجتماع التايل في قوله بين النصف الاول والثالث الباقي في ملائحة طائر من الاجناس ومراد احبب الثلث لانه هو الذي في الخبر الذي عاينوه
وجمع ح ان خبر النبي ان من لم يصل تلك الحلة اذهى كما سنعرف من الاحوال التي استخرجت منها الدعاء كنبوا الواج وهو من الاحوال التي استخرجت
الربع او الساعة الاخيرة منها على وقت استحباب الدعاء كشره مضاً وغيره من جدار منها الاخبار لا يثبت الجرح لعلها قبله ونحوها اذ هي المعنى
في ان ذلك خصة بقدر ما على وقتها لانه وقت لها كما يتوهم من الوثوقين لا بأس بصلوة الليل من المالى اخوه الا ان اضطرار ذلك ان النصف ليل
كما في حله ما في الثاني من وقت صلوة الليل السفر من من صلى العتمة ان ينفي الصبح يخرج من عتبة كنبت اليه شدة يستدعى من جداره في
لا بأس بان يصل الى حل صلوة الليل اول الليل في كنبه اي في وقت صلى هو جاز من غيره من الاجناس بل ما تقدم في اجبا الهدية وحيث كانت قاصرون
المقارعة من وجوه التجرع عليها على ما عرفت من الوضوء في النصف الثاني كما اشار اليه جماعة منهم الصدوق فيناحق عنه قال فكما في الاطلاق في
صلوة الليل من اول الليل فانما هو السفر لان السفر الاخبار بحكمه على الجرح واذ في ما لو غلب على ظن الانسان ان لم يصلها فانه او يبيت عليه
القيام في اخر الليل لا يمكن من الغضاح يجوز تقديمها ولا بأس به وربما يرشد اليه الخبر كنبت الجرح وقت صلوة الليل كنب عند الزوال وهو صفة
افضل من ذلك وهو لا يخرجه من جازة هو مع صحة التوقيت بالزوال في جواب السؤال والتعبير بلفظ الغواص صرح بالاضطراب الظاهر في كذا

مراجعة

مراجعة

فيه طول العام الدعا اذ هو خير وقت يدعى فيه ولذا اترقبوه بنية الاستغفار الى التحرك في الشجر مستجاب عنه الى طلوع الشمس عشا
تفتح فيها ابواب السما وتفتح فيها الارزاق وتغفر فيها الحوائج العظام وعرفتم اخر الليل فذكر الله شائرن عنه الخطايا فان ظهر من الليل كعب لم
يستكمل الله شيئا الا اعطاه ومن كان له الى الله حاجه فليطلبها في تلك ساعات ساعتين يوم الجمعة وساعة نزل الشمس حين قرب لها نوحا وفيها ابواب
السما ونزل الرحمة وساعتين اخر الليل عند طلوع الفجر فان ملك من نادى ان هل من ثياب عليه هل من مستغفر فيغفر له هل من طالع جليل فيغفر
له فاجيبوا داعي الله والدعاء في الاصل مطلوب الطلب ثم خفف العرف لشرعي سوال العبد بتهمة على وجه الالتماس فيطلب على التقدير والتخييل فيغفر
لكونه سؤالا بلطف تعرضا للطلب بطريق خفي من غير الدعاء عارضا والابتداء من قبل وهو الا الله وحده لا شريك له الملك له الحمد يحيي
بميتة هو حي لا يموت ببدن الخبير وهو على كل شيء قدير في بعض الافضل قيل سئل عطاء عن لك كيف مما دعا وانما هو مخفى فقد برضا هذا امته
ابن الصلت يقول في هذا من جده ان اذكر طبعي ام قد كنت في حياء كان شيمتك البشا اذا انقضى عليك الموءود ما كفا من برضا الشيا افعال ابن
جده ان ما براد منها نشاء ولا يعلم رب العالمين لك والدعاء من فضل العباد او ادعاء على العبودية المطلوبة من العباد قال الله نعم قل ما يصوبكم في
لولا دعاؤكم وقال عز وجل ادعوني استجب لكم ان الذين يستكبرون عن عبادتي سيدخلون جهنم نازحين وعن الباقر ما من شيء افضل عند الله من ان
ويطلب عنه وما احدا بغض الى الله ممن يستكبر عن عبادته ولا يسأل ما عنده وعند الله افضل العباد في الدعاء وفي الصبح الضائق في طلبها فالحق
الصلوة في ساعة واحدة من هذا الطرح كانت تلاوة اكثر من عشرين وعشرين هذا فكان دعاء اكثر من تلاوة ثم اضرب في ساعة واحدة انما افضل
قال كل من فضل كل حسن في ذلك فقد علم ان كل احسن من كل غيره فضل قال الدعاء افضل ما سمعت قول الله عز وجل ادعوني استجب لكم ان
الذين يستكبرون عن عبادتي سيدخلون جهنم نازحين وفي الله العباد هي والله افضل العباد هي والله العباد هي والله العباد هي والله
العبادة البتة اشد من هو الله اشد من هو الله اشد من هو الله اشد من هو الله اشد من هو الله اشد من هو الله اشد من هو الله اشد من هو الله
ونقله الفلاح في خير الدعا ما صرح به في قلبه حتى في المناجاة سبب النجاة وبالاخلاص يكون الخلاص فاذا اشتد الفرغ قال الله المفرغ والاد
من الدعاء ما صاف افضل الا من كماله من الليل الزوال من المهار ووافان الصلوات الخمس البوعد لليلة والجمعة في السبوح وشهر رمضان
الشهو ويوم عرفه ويلة العبد في السنة ولا مكنة كالحبم والنجاة والرضنة وجمع المساجد المشاهدة الاحوال كالحال الصلوات والتعقيب لقراءه
والسجود وما بين الاذان وما بين نزل الامام من المنبر يوم الجمعة الى ان تمام الصلوة وعند الزوال والفرغ والاضطرار وهو الى باج واول فطره
دم شهيد ووصول كنف المصطفى وسط التماكل ذلك للنظر في حاله وعنده عتبة الغرائب ثم الادعية التي تليها عن النبي والائمة الطاهرين عليهم
فهي شفاء لصحة العالمين في علاج المطالب لعابدين وهذا حديث عرفت في البين ما اجابوا له الكتاب عنه فليعلموا بحرفه ويدل على استحقاقه
من صلوة الليل فانه قريب من الجحيم وراه الشيخ في الصحيح معويث بن هب سئل باعده الله هل فضل المسحاة للوتر فقال للفرج الاول سئل سعيلا عبد
الاشعري في الصحيح الحسن الرضا عن سادات الوتر فقال اجابها الى الفجر الاول في كرى عن ابن ابي قرعة عن وان ان رجلا سئل امير المؤمنين عن الوتر
اول الليل فاجاب فلما كان بين الصبحين خرج امير المؤمنين الى المسجد فنادى من المسائل عن الوتر نعم ساعات الوتر هذه ثم قام فوتر في ذلك المكان
انزل وقبل بالاحتجاب فاحترق فاحترق الى ان يقرب الفجر دون الثمان ركعات فابدا عليه صلى الله عليه وسلم بعد المنقذ كان وجهه قائما فابدا
عمر بن يزيد سمع في الصحيح باعده الله يقولون في الليل ساعة لا يوافيها عبد مسلم يصلي ويدعو فيها الاستجابة فقلت املك الله في ساعة من الليل
قال اذ مضى نصف الليل في تلك الساعة هو كاري لا يوافيها باسما صلا في الليل في هذا الوقت في حين ان ما يوافي من ذلك الا في ما يوافي في الجحيم
على غير ذلك في كتب النبي وقت صلواته في كتب عند والليل هو نصفه افضل فان كان فاولها بغيرها ساعة على ما يوافيها الله لا بأس بصلوة
الليل في اخر الا ان افضل ذلك ان نصف الليل لكن بعد اعراض الاصل عنها والمحقق سندهم ما وافقها على ما قد عرفت خلاف في جملتها واولها
على الاثنان في ذلك من جعل الاضحية للفقير الذي يكتفي بصدقة رجاء على الاول خاصة وعلى ارادة استداء الفضل ويحذر ذلك كما ان ما دل من الاحتيا
على استحباب التفريق اربعا واربعا وثلاثا وان كان النبي هكذا فعل وتخييل الجند القوي به وان كان يقوم بعد ذلك الليل في وقت حديث اخر انه
كان يقوم بعد نصف الليل بحمل على كونه من جوار النبي كما قيل وان كان بدفع بعضها كما تقدم سابقا وعلى ان ان ريد فعلها دفعة كان افضل
الاقوات لها الاخر وان ريد فعلها مقربة كان الاولى مراعاة فضل الناس وعلى ان لكل من التفريق الوقت فضلا لمختلفا ومختلفا بخلاف الترجيع
والاعتبار او غير ذلك كله لك مراعاة ما سمعته من اصحابنا من دعوا الاجماع وان كان الاثنان اثباتا لكلمة من النص لا يجمع من غير اعتراف به
المجتمعة بل انصافا باستحباب السطر الثلثي في اخر وهو المعبر عنه الاحتيا بالثلاث الباقي في القاف وما يوافيهم فقرأ بالنون والله اعلم بحقيقة
الحال في كل حال فليعلم ان هذا من انصاف الاجماع انه لا يجوز تقديم اي صلوة الليل على الاثنان ثم يستثنى منه ما اشار اليه في
الاسماء في صده او شائبا في عهده وطوبى واسمى فعلها فيما بعده وفاق الاكثر بل عن في الاجماع عليه النص في المنفعة في الاول فيها الصلوة
وبتم في الثاني بعدم القول بالفضل مضافا الى صراحة بل جليلين وهما في الكافي في باب فيه اعتبار نضج الفضل في ذلك كالحل على وقت
لا يتقدم في المطلوب خصوصا بعد انشائها الى ارادة المحافظة على افضل هو الفضل لا اشتراط اصل الجواز بل قد يدعي عدم ارادة معصية الشريعة
بل ذكر في البراء في السؤال في وقتها الى خير يعقوب الامر سئل عن صلوة المثلث في الضيق في اول الليل فقال نعم ما رايته ونعم ما
ثم قال ان الشايب يحكي النوم فلما امر به وهو صريح في ان كثرة النوم للشايب وروح ككلام الاصحاب وغيره من النصوص هو المعارف في خبر

البركة والبركة والبركة

كتاب الصلوة

ابن تغلب من العكس على ابدع غير للضوء من النشأة عدمه في عود ذلك لخرج مع ابي عبد الله في ما بين مكة والمدينة وكان يقول ما انشيتا
تؤخرت واما انافيتج اعجل وكان يصلي صلوة الليل والليل لعله لداختر مصابيح الطباطبا في علي بن النخعي من الاخذ والمسوق للفق
كاشاف خائف لبرد والاحلام والنوم المسافر المريض مستكلا عليه بالنقل الاجماع ومنه بل من يجري يعقوب المزبور وليش المرادى بنفاد الاكثا
بمطلق خوف النواحي الوقت لصلوة الليل في شدة البرد او خوف الجحابة ولعله هو الذي ابداه المحقق الثاني في حاشيته على الارشاد حيث عدا اذاعة الجماع
الاخذ والمسوق للمنفذ بهم في لادها انما الليل يجعل ان يرد اذاعة الجماع في اول الليل كان يصعب عليه لصلوة فيقدم في صلوة الليل ثم يجيء لا فؤونه ولا
عدها في الاخذ اذ الفرض الاكثا باي عذر كان من الاخذ بل جبري بصبر ظاهر في ذلك في صرح فيه قال قال الصادق اذ اخشيت ان لا تقوم اخر الليل
كانت بك علة او صابك برد فصل صلواتك او من اول الليل بل لعل في حصول السفر اشعارا بدينك فتركت عدم الحضور بل ريت بعضها بتقليد الحكم
على خوف الجحابة في البرد وهو صحيح في عطفه على السفر فربما على المراد ما اورد بعد من عرف الجحابة لا ان المراد بخلاف الجحابة بل في السفر والبرد
ولعله لدا عدم الحكم بعض الاخذ الى ملحق العذر بل هو معصا واحكم من اجاع ق و يؤيد ما يستفاد من حصول جديته وغيرها ما يستفاد من صلوة الا
في وقت الناطلة نعم بكرة ان تخفى لك خلقا في لايتوم بدعته فمنها كان فضاؤها في النهار افضل من التقدم للبر. بوارثا في كنف اللثام فكل من
بها متجاوزا عن بل خبر من رخصلة وان كان قد وقع في الامر بالقضا المحل على الاضلية بقدر ينفعه من النصول في هي شا هذا على المطووض في قضا
الا فضلي جواز الضم جواز العجز استدل بالقابل بالبع مظهر ان وابد في الحكم عجزه والفاضلة في الحكم عن تذكره بمثل هذه النصوص والمتمثل
على النهج الذي قد عرف حمل على الكراهة المتكررها في الفاعلة في الوقت النجس يخرج عنها ببعض ذلك بل حصول الاضلية المزبور فانه
في عدم اعتبار تنبيه القضاء في جواز التذام لبق كاعرج ولقد الفاعلة المزبور المستند منها صوت تعذر القضاء محافظة على فعل التنبيه وكان مال البنية
كثف اللثام حيث قال جدان فقل هو في ذلك يمكن اختصا احب ان هذا الموضع ولا خصوصية في كون القضاء افضل على جواز التذام وبذلك المتع خبر
مراد ما قاله في معنى اتي صلوة الليل فقال في ك استغنية فقال استغنية من فضلهما ونام ففقهها فاذا اهممت بقضائها بالنهار استغنيته
وتجربته من ذلك ان رجلا من مواليك من صلحها ثم شكى الى ما يليق من التوم قال ان اريد القيام بالليل فيلجئ النوم حتى يصير بها مضطربا
المشايخ والشيء من ضل عليه فقال في مرة عين في سنة مرة عين ولله ولم يرض في الصلوة اول الليل وقال القضاء افضل وهو كما نرى في الخبر ان لا يله
منها على المنع خصوصا الاول بل الثاني بل قوله في فضل في الجواز الذي بناه من قول او في لم يرض من الضم مع سكوتة عن الرخصه في قبله الذي في
الكل في بنية لا لعل على الاشرط المزبور كما اشرنا اليه سابقا قال قلت ان من شأننا انكار الحاربه تحت الحبر واهله وتجرع على الصلوة فليطلبها التوخي
فمن رجا مضطرب في قضائه في نوى عليه قول الليل في رخصه في الصلوة اول الليل اذ اضطرر في بعض القضاء وقد عرف الوجوه من ما تقدم ثم انطلق
انفذه في النحل لقوى في نفسه بالجواز في اول دخول المغرب قبل العشاء من ضلعا بعدهما وهو في الروض صحيح لكن المنق الى الذم من من قوله
الليل في بعضها بعد وقت العشاء بل في موثوقها في التصرح بذلك بل لا يبعد جواز الناخير المكن في الجملة خصوصا الى التمسك على التجهيل لعله في ذلك
خبر على جعفر المردى عن قريكة لا سنا الحبر سئل اخاه عن رجل يخوف ان لا يقوم من الليل يصل صلوة الليل اذ انصرف من العشاء الاخوة في مجلس
ذلكم عليه قضاء قال اصلح حق من صلب الثلث الاول من الليل للقضاء بالنهار افضل من تلك الساعة ليرقل احدا عينا ذهابا في الثلث في تقديم
وهل ينوي الاداء اذ اقدم للعد كما هو في التمسك موثق سماعه من ابن وقته صلوة الليل في السفر من حين تحصل العدة الى ان ينهي الضيق والتجمل في التمسك
من التمسك في النصوص والفتاوى ولا تلا قضا افضل من الاداء ههنا قواها واحولها الثاني في حال الرضا لعله الظاهر من كثرة اللثام بل لولا اتفاق الاخذ
ظاهر على ان هذه العدة صلوة ليل مجالة لا مكرى عوى ما قلنا وسابقا في اقله الزوال من انما صلوة كصلوة الليل شرعت عند خوف عدم ادراكها
بل هي ليست بدلا خفيفة عنها بحيث لو انقضى الوقت لم يشرع له الفعل بل لعل ذكر الوجهين من موضوع علمنا ان المعاصرين فيما لو انقضى الوقت بعد
قدمها اول الليل شرعت في الجملة قبل استظهار في الرضا لاعاده وجعل عدمها احتمالا ثم حكاه عن بعض فتاوى في حق المحققين في الظاهر اول صلوة الليل
لوكفى العجز لما عرفته هناك في تقار في قولها ما بها لقطا ومع كفاؤي اليه فتم بها بالذات في ما في من من شأنها من رخصه لتقديم لا في مظهر
اما التوفيق لا ينبغي الثاني وفي جملة منصوص من المقام الصحيح بربل في بعضها الاضلاع على عا واصل ولوقت غيره منه بذلك وعلى ان تقديمه مستلزم
لتقديم غيره منها للترتيب كيف كان فقد ظهر لك من جميع ما اسلفنا ان آخر وقتها اي صلوة الليل الاحد عشر ركعة طلوع الفجر الثاني الذي هو الثاني
الى الذم من اطلاق قبل هو الحق في غيره الجواز فاعني الرضى من جملة العاين طلوع الفجر الاول الذي هو اول وقت ركعتي الفجر في الثاني لا يدخل في صلوة
حتى يخرج وقت اخرى في غاية الضعف بل كره هو القطع بفساده بلا حجة الاصل والنصوص والفتاوى معاقدا الاجماع في غيرها مضاعفا الى ما سنعرف
عدم تخصيص كل من ركعتي الفجر والوقت المزبور بالآخر كقول النصوص من منقضة او متواترة باستحسان وقوع التوفيق خاصة ومع باقي صلوة الليل
على انك قد سمعت بها تقدم ان ركعتي الفجر من صلوة الليل كل ا مع خلوص سائر النصوص عن الشهادة له الا باننا وبل الذي باباه الظاهر مع ان يلجئ عجزا
واما ملق الغيبة وهو في هذه من جملة الغايب ما قبل الفجر في احتمال اذادتها بالفرض وقت عدم العجز بالان الحكم والمتدقيق العقلي فانه في كثرة اللثام
انها اعني الشرح فيها وغيرها الفرج منها على ان الاجماع الحكمي على لسان جماعة ان لم يكن محتملا وظاهر مجموع النصوص في ذلك فاما ان لم ينزل كل ما
ما ذكرنا فنفدت ان طلع الفجر ولم يكن قد لبس فيها في اصلها من ركعتي الفجر ثم الفرضية ولا يصح في الله كما في كرى ثامن من صلوة الليل قبلها بنا على
التمتع وقت الفرضية والاجاز له ذلك قضاء لا اذ اخرج الوقت فضا ونوى بذلك الرضا في الخلاف في الامن من تعرف في جملة من النصوص

من الامر بفعلها اجمع والوتر بها خاصة بعد الجهر قبل الفريضة وان عمل عضوها الصلوة في الجملة فيما حكم من كل مرة والشخ والصبر وغيرها من حيث
المناحر في بعد ان حملوا الامر بها على الرخصة القوي محيرة عن الفضل بعد مجازاة بعد الاغشاع من سبب بعضها ودلالة اخرها على معارضتها بما في
خير اسماعيل من القوي على الاشارة بعد ما يطالع الجهر الدال على اولوتها ما قبله بذلك ان من معها في الذخيرة لكن من غير ما من التجار القوي في بعضها
انك بل في الواضحات في غاية الاستغناء عن العمل بها من اوترة اما هو من الادلة على عدم حرمة الطلوع وقت الفريضة فيكون المباح حتى من كل ركن
فعلها قضاء او بربا الجهر الاول منها وقبل الجهر الثاني قبله جدا بحيث يصلي في ركنه ولا ينافيه ما في بعضها من النهي عن تجاوزه عادة ما نلاحظه
صديق الوقت عدم النور فيها ونحوه او بربا بعد الجهر بعد صلوة والقبيل اذا كان قد صلي اربعا او غير ذلك على انها فاصلة عن جازية فيها
من وجوه لا تخفى منها الشك في العظيمة التي كانت تكون اجاعا كما في الواضحات منها كثرة النصوص المعارضة حتى بما ادعى قواها وان خلفت الدلالة
على المطهر من وجوه لا تخفى منها الشك في العظيمة التي كانت تكون اجاعا كما في الواضحات منها كثرة النصوص المعارضة حتى بما ادعى قواها وان خلفت الدلالة
الناهي عن الطلوع وقت الفريضة والنصوص المبينة على الحافظة على صلوات الجهر في وقتها ومنها عدم صلواتها في الرخصة الموقوتة وكذا في وقت صلواتها
عدم الاعتياد كاعلم الصلوة والحسن المتفق فيها حكمي عنها حتى يخرج من بربا ذلك لا بعد الله اقوم وقد طلع الجهر فان ابادت بالجرم صلواتها في كل
وقتها وان ابادت صلوة الليل الوتر صلوات الجهر في وقتها فلا يقال في ذلك صلوة الليل الوتر من احدا لا يصح بعض ما ذكرنا وما غير ذلك
اذا لم يبق منها ابدون الاربع ركعات وقد طلع الجهر بركعتي الجهر قبل الفريضة حتى طلع الجهر الشرقي فيبطل الفريضة لا حكم ما دونها حكم ما
ينبغي في بعضها كما هو صريح كرمي من جماع المقاصد ظاهر غيرها من على المباحة وصد ما على الاربع وعدمها بل بقضاء الفضة والاشغال
بالفريضة وان كان قبل دفع الراس من الجهر الاخير فضلا عما قبل ذلك بناء على توقف صدق تمام الركعة عليه لعل الجهر في الوقت الموقوف لها وقول
في خبر المغضين عن ذلك ان وقت قد طلع الجهر فابدا بالفريضة ولا تصل فيها الحديث منهم في الشرط في خبر مؤثر في الطاق فيجوز النصوص في بعضها
عن صلوة الليل مع خوف طلوع الجهر وغير ذلك مضاعفا الى النهي عن الطلوع في وقت الفريضة لكون ذلك كله مستمع ما ينافي الجهر بالحكم المزبور وان
فيه وجوها اخرى ثم ان ظم المص جعل الغاية طلوع الجهر وهو لا يخرج من اشكال بناء على انه غاية وقت فضيلة الفريضة كما سمعنا فيها فقدم والاولى
جعل الغاية ما قبل الطلوع بقدر اداء الفريضة ولعل المراد ذلك بخلافه فافق الروايات العصرية من تحريم ما قبلها من غير ان يثبت المثلين
فالكل من هناك هناك فثبت ان تمام الكلام انك في البحث عن وقت ركعتي الجهر واما ان كان قد ثبت ان ركنين منها ثم طلع الجهر منها فمخففة الجهر
اداء كما في سبب لو طلع الجهر كما هو اى لانما المثلين فثبت ان تمام الكلام انك في البحث عن وقت ركعتي الجهر واما ان كان قد ثبت ان ركنين منها ثم طلع الجهر منها فمخففة الجهر
بقدر ما اذا ركنين فثبت ان تمام الكلام انك في البحث عن وقت ركعتي الجهر واما ان كان قد ثبت ان ركنين منها ثم طلع الجهر منها فمخففة الجهر
وفي الذخيرة من ان عليه عمل الاحتياط اذا كنت صليته في ركعات من صلوة الليل قبل طلوع الجهر فاقم الصلوة طلع الجهر ولم يطلع وتجر يعقوب المزبور
له اقوم قبل الجهر قبل اربع ركعات ثم تخوف ان ينفجر الجهر ابداء بالوتر وان لم يبداء بالوتر وان لم يبداء بالوتر وان لم يبداء بالوتر وان لم يبداء بالوتر
مع اتمامه وضعف سند واحتمال تزويله على ما اذا خاف الجهر خاصة لانه اذا طلع الجهر عليه كما ينبغي فيه وديما يثبت في الجملة صحيح محمد بن مسلم عن جعفر
سئل عن الرجل يقوم اخر الليل وهو متيقن ان يفياء الصبح يبداء بالوتر او يصلي الصلوة على وجهها حتى يكون لوتر اخر ذلك قبل يبداء بالوتر فقال لما
كنت فاعلم ذلك فاصبر عن عارضة الاول المعصية بما سمعت من الاجماع وعمل الاحتياط وغيره من النصوص ما اشتمل على النهي عن الاشارة بعد الطلوع
نحوه والمحافظة على التيقن بل في كنف الشك ان يبعثه من انما امره بتقديم الوتر ليدركه بالليل لظفر الاحتياط بالاداء جازية كما ظن بان مرقاة
آخر الليل لم يصل صلوة من حاف في الجهر او تر والقضاء في صلواتها انما امره بتقديم الوتر ليدركه بالليل لظفر الاحتياط بالاداء جازية كما ظن بان مرقاة
لكن على كل حال فالجزم بينه وبين الاول بالجهر في المعصية والذخيرة واستحسان الجواز او اضلاله بالناحية كما صرح به الشيخ والمحقق الثاني في كانه ما لا يه
في كرمي لا يخرج من نظر لعل الجمع يحمل تقديم الوتر على ما اذا خشي الجهر لم يفي بعد بل يقع الوتر في وقت والاطمئنان على ما اذا انفق الجهر في منه كالفرد
به الجهر في الجهر يمكن ان يبداء كنف للشك واما الامر بالتحفظ في تفسير بقراءة الحمد فانه هو وان كان قد صرح به المص وغيره في خبر مؤثر
الفاظ الذي هو الاصل في المسئلة الا انه مناسب للجمع بين حق الفريضة والتنافي ويدل عليه خبر يمين بن جابر او عبد الله بن سنان في ذلك فيبعث الله الى
آخر الليل اخاف الصبح قال فر الحمد اعلم لا ولونه ما بعد الصبح مما قبله فانه لا يقدح في تضمين سؤاله خوف الصبح الذي هو غير ما يخشيه من طلوع
عليه متلبا وتفصيل البحث في هذا ان المشتغل ان قام في اخر الليل قاما ان يظن في الوقت مستمع تمام الصلوة او يظن ضيقه عن الاشارة بالاجماع وذلك
في ذلك ان ظن السعي في ان تكشف فاضلا فظن صلواته ان كان صلي او يعلم ما عرف في كذا ان لم يكمل الاربع ولكن قلنا يجوز ابتداءه بالصلوة بعد
طلوع الجهر كما سمعنا من ج والمحققون من جاز الاستدلال بالاجاز لا سند ما بطريق اولي ما على المختار فند قبل ان في المسئلة احتمالا لان احدها الاستمرار
لان الاخبار انما دلت على التيقن في الشرع بعد الطلوع وهو لا يفضي لمع على الاتمام وفيه منع اختصاص الاحتياط بذلك على ان جعل الغاية الطلوع
النص والقوي كافتة المنع فلهذا في النصوص في ذلك غير خارج وثابتها ان يصلي الوتر وركعتي الجهر ويؤخر الباقي ولعله جرح يعقوب المزبور المنع
انفا ومن مع ما عرف سابقا ان خارج عن موضوع المسئلة من وجوه ضرورية كون لم يفرض طلوع الجهر ولما يكمل الاربع ركعات لا لا الاستدلال
لبيح عبد الله بن سنان سمعنا ما عندنا يقول ان وقت قد طلع الجهر فابدا بالوتر ثم صل الركعتين ثم صل الركعات اذا اصبح وكان خارجا في
المسئلة بل ومعارضاته بغير خصوصية النسب الى الوتر المؤكد فعله في الليل وخصوصا مع عدم القوي فيها اعلم من احد احتماله الجهر الكار في كنف

انفجار

کتاب الصلوة

[illegible]

وَأَمَّا الْفُلُ فَأَنزَلْنَاهُ ذِكْرًا لِّعِبَادِنَا

[illegible]

المخطوط الابيض من ١٨

سُبْحَانَكَ يَا مُصَلِّ

مد

غروب ليلة الهلال على نصف سبع من الليل ثم يزايد كذا الى ليلة اربع عشر ثم يخاله عشر نصف سبع وهكذا وهذا تقريبا ما حاصله
 في اعتبار طلوع الشمس النصف كذا قبل ان يضيء الشهاب مع ذلك اعتبار مواضع قوس نهار الكوكب بقوس قبل رجعة الشمس من منطقة البروج وقت
 من كذا لسالك الارض بالنسبة الى بعض درجات او اقل للجلد الا وهو لا يستقيم الا في اقل ما يلاحظه من خط الاستواء باعتبار قلة ميل معدلها وبعيد عن خط
 وكثيره وقرب مدار الكواكب بالنسبة الى المعدل بعد عن صروف اختلاف فاختار اذا الواغى طلوع كوكب في واسطه المعون غروب الشمس
 فويما وصل الى انقضاء النهار قبل انقضاء الليل باعثة كغروب الشجاع وبما عين تقريبا كالشعر الباهي نورا نورا خديا عن نصف تقريبا كالنجم
 الراجح وراس الجوزا وفي الفرس عين تقريبا كالنسر الطائر والعروق من الفلك او ثلث ساعة تقريبا كالنسر الواقع او اربع ساعات كالدوق
 ربما انقضى وصول بعض الكواكب لقرينيه من القطب الشمالي الى نصف النهار بعد طلوع الشمس في ذبح من القصب المنه والذى يرجع الى قصب هذا
 الاعتبار باق خط الاستواء وهو المنصف لمدار الكواكب على ان الكاشا مع انه موافق الشهاب بارادة الطول عند غروب الفرس من النجوم
 المختلة لكن قال ان قيل ان قد تحقق ان ما بين طلوع الفجر الى طلوع الشمس من الليل فلا يقع اعتدال تلك النجوم الا بعد نصف نصف ذلك الدار
 من زوال الليل قلنا كما ان ما بين الطلوع عبر ليل الليل كالبس ما بين غروب القمر من دها الشفق الشرقي من زوال هذا الفجر صلو المغرب
 دها الشفق فبمقتضى هذا من اول الليل كما ينفصل ذلك من اخر وهو جوب ان عن الخبر المورود ان كان فيه نظر واضح واما المعنى فاحاصل كلامه
 يرجع الى بناء استعلام زوال الليل فان من ازل القمر لمعلوم من العرب اخرى على غروب القمر طلوعه اما الاول فانه العرب يتوهمون ان القمر
 ثمانية عشر يوما وضبطوا احد ذلك لاقام وهو منازل الفجر في شهرين بطريقين من الاستمارة المعروفة في علمها واما قطع الشمس في المنازل
 ثمانية عشر يوما وثقوا فاذ قمت على المنازل يقع بازا مكل منزل ثلاثة عشر يوما وثقوا فاحصل الاطلاع على منزل الشمس في تلك المنازل
 يمكن استخراج ما مضى من الليل ما بقي منه بالخط الطالع والمخدر والغارب من تلك المنازل تقريبا بادنى تأمل اذ عند غروب الشمس يكون المنزل السابع
 المنزل الذي فيه الشمس على نصف النهار والسابع عشر على المشرق وفي كل نصف سبع من الليل تفاوت بعد منزل فيكون التفاوت في ربع الليل بقدر
 ثلثة منازل ونصف نصف الليل بقدر سبعة منازل هكذا القياس هذا ايضا تفريقا لاختلاف مدار الشمس في جهات اخر ولوحظنا الخبر على
 النجوم على نجوم المنزل الذي يكون مقابلا للمنزل الذي قبله الشمس ما الثاني فضا بطان بضر بعد ما مضى من اول الشهر الى اربع عشر ومن الخامس
 الى الثامن في الشهر وفيه الحاصل على السبعة فخرج الاول قدما لساها المعجزة الماضية من الليل لغروب القمر وفي الثاني قدما لساها المذود
 الى طلوعه مثلا لاذ ضربنا الا ربع في السنة حصل اربعة وعشرين فاذا قمتنا ما على السبعة فخرج ثلثة وثلاث اسباع فيكون غروب القمر البدر الزاوية
 وطلوعه في الثانية عشر بعد تلك ساعات ثلاثة اسباع ساعه كذا اذا قمتنا الحاصل من ضربها في السنة وهو الثلثون على السبعة فخرج اربعة وسبع
 فخرج القمر في الليلة الخامسة وطلوعه في التاسعة عشر بعد اربع ساعات وسبع عشرا وهكذا وهذا ايضا تفريقا لاختلاف مجر الزمان بين خروج القمر من
 واول ليلة الغرة وقلة وعبرها هذا وعن بعض الاذكار ان كرهانما لزال الليل فقال علامته اول الحمل طلوع الزدق في واسطه اعتدال اسمك الاخر
 وفي اخر طلوع النسر الطائر وغروب الشعر الشامي والعينون وفي اوابل الثور اعتدال التماز الراجح وفي واسطه غروب ز الشجاع وفي اخر طلوع دم
 الفرس في اعتدال الفلك وعن الجهد وغروب طلب السد وفي اوابل الجوزا اعتدال راس الجوزا وفي واسطه اعتدال قلب العقرب وفي اخر اشراق النسر الواقع
 على الاعتدال وفي اوابل السرطان اعتدال النسر الواقع وفي واسطه غروب لسالك الاخر وفي اخر اعتدال النسر الطائر وفي اوابل الاسد طلوع العقرب وفي اعتدال
 الودق وفي واسطه طلوع الثريا وغروب الراجح وفي اخر طلوع عين الثور واعتدال الفرس غروب عنو الخنجر وفي اوابل السبله اشراق نسر الفلك على الفرس
 وفي واسطه غروب نسر الفلك وفي اخر طلوع بد الجوزا العقرب وجعلها البسر وفي اوابل الميزان غروب اس الجوزا وفي واسطه طلوع الشعر اليمانية
 في اواخر اشراق النسر الطائر على الغروب في اوابل العقرب غروب النسر الطائر وفي واسطه طلوع قلب السد وغروب النسر الواقع وفي اخر طلوع فرج الجحش
 وفي اوابل القوس اعتدال عين الثور وغروب الفرس وفي واسطه اعتدال العقرب ورجل الجوزا البسر وغروب الودق في اخر اعتدال بد الجوزا البسر
 وفي اوابل الجوزا اعتدال اليمانية وفي واسطه اعتدال الشامي وطلوع الراجح وفي اخر طلوع العقرب نسر الفلك وفي اوابل لدوا اشراق قلب السد على
 الاعتدال وفي واسطه اعتدال قلب السد والفرد وطلوع العقرب في اواخر اشراق رجل الجوزا البسر على الغروب في اوابل الحوت طلوع الواقع وغروب بد
 الجوزا البسر وفي واسطه غروب عين الثور وفي اخر غروب الباهي وبدا الجوزا البسر وهذا كله وان كان مبني على طلوع الشمس انما يسهل
 كونه تقريبا فلا يغفلون تفاوتها فاحشا والله اعلم واما وقت كعتى الفجر بعد طلوع الفجر الاول لانه المبين نصا واجاعا في البراءة عن التكليف لا استحقا
 وغير محمد بن مسلم سئل ما جعفر ع قال قلت كعتى الفجر فقال سدس الليل ثباتا على مساواة طلوع الفجر الاول حصان اربا نصف الثاني من
 الباقي فيه وقول الصادق في صحيح ابن الحجاج انما صلها بعد الفجر المنان في حال عود الضمير الى غير المنان في دفعها معروفة السوال عنها في النصوص
 مع استبعادنا حكم غيرها منها المثل انما كالحاج كالمناشئة باحتمال اربعة الفجر الثاني كما هو الثاني عند الاطلاق فيكونان محمولين على الرخصة والقياس
 كما يروي البخراني بصريحه لا بسبب متى حصل كعتى الفجر قال فقال بعد طلوع الفجر قلته ان ما جعفر امرني ان اصلها ما قبل طلوع الفجر في اوابل
 ان السبعة اتوا الى شتر شدين فافانهم بملق وتوفى شكافا فافانهم بالنسبة ولعل من الشيعة ابن الحجاج والبراز في دفعها اليه ان الجوزا الاول في البعد
 خصوصا بعد ان هو عنها بعد كما سنعرفه من غيرنا على عدم جواز ما بعد الفجر على ما حكى عن بعضهم واصل النجدة التقية وانها امكن من بل النجدة
 على غيرها تدم عليها على ان لو سلم كان خبري بصريح شاهد الطلوع فخرج كون المراد بقيل الفجر في الاصل قبل الفجر الاول لعدم انصراف طرادها

في الجوزا البسر
 في الجوزا البسر

كتاب الصلوة

في ركعتي الفجر إذا أخذ المني لمختلف غيلة الاختلاف كما اعترف به السائل إياه ظاهر إلى عدم الحرمة بل في جوابه أخبر إياه بالمقيم الذي فصله عنه
 عنهم بطريقه في نفسه باعتبار الأحوال والأوقات مع اقتضائه اختلاف الفعل بدخول اختلاف المكاتبين ومن يصلون معه ولو نزلوا في سجدة واحدة لم يركبوا
 وقت فريضة نافلة قال نعم في أول الوقت إذا كنت مع إمام يقدر يومه فأكنت حذراً فابداً بالركعة بناء على إرادته وقت فريضة الفريضة بعد مضى وقت
 النافلة كما هو المأثور من هذا الاطلاق فتعبر عن النكول بدخول الحرم بها هنا بل لحظة تقبل الجواب بهرباً فافله عن الزيادة كما يؤمى إليه تنكها كقول
 أبي بصير عن الصادق أن فالك شيء من طوع النهار والليل فاقضه عند نوال الشمس بعد الظهر عند العصر بعد المغرب بعد العتمة ومن أخر الخير بل عمله
 فنية على إرادته الطلوع من صلوة النهار وأبهر في جميع يومه سلم سئلته عن الرجل يفوته صلوة النهار قال يقضيها إن شاء بعد المغرب إن شاء بعد العشاء والحسن
 كالصحيح مثلاً بعد صلاة عصر رجل فأنه صلوة النهار متى يقضيها قال متى شاء إن شاء بعد المغرب إن شاء بعد العشاء بل بدخول الحرم بهرباً بناء على المضائق
 قضاء الفرائض وترتيبها وطولها للقطع ح بعدم إرادته منها على أن في ترك الاستغفار فيه كفارة وتجبر عليه بن جعفر المروي عن قريب لا سناً عن أخيه
 سئلته عن رجل نسي صلوة الليل الوترين كراهة أقام في صلوة الزوال قال تبدأ بالظهر فاصلي صلوة الظهر صلي صلوة الليل وأوتر بينهما وبين صلوة
 العصر من أحب إليهم سألنا خالد سئلنا بأعباءه عن رجل دخل المسجد ففتح الصلوة فيها هو قائم يصلي إذا نزل المؤذن وأقام الصلوة قال لم يصلي
 ركعتين ثم لبس الصلوة مع الإمام ولتكن الركعتان طلوعاً والمصلي الصادق إذا دخل المسافر مع أقوام حاضرين فمصلوهم فأنكنا لا ولا يصلي ركعتين
 في الركعتين الأولين إن كانتا العصر فليصل الأولىين فنافلة والأخريتين ففريضة قال فكذلك للشام فأن هذه النافلة أمان قضاء وأبداً فإذا ابتدأ الركعة
 وقت الفريضة فطفاؤها أولى ثم قال فنية لا ذلك فنية الجاهل مع الحب عن السفل بعد العصر كراهته ثم النافلة ليست الفريضة المعادة لكونه قد
 ينال في طلاق الخلف المنع وكراهته العباد لا تقدم على الحرمة كون النافلة ليست الفريضة المعادة لأن الفريضة بقاء العصر على المسافر وقد جعلنا الركعة
 الأخريتين فاصلاً من الركعتين الأولىين ليس إلا الفريضة المعادة لمصلحة الجماعة في غيرها ولا كان من الشوائب التي يجب طردها لا بقضية تخصيصاً
 حرم الطلوع في وقت الفريضة بعد أن اطلعت الفريضة في موضعها وما في الرابض من أن لا يبط هذا الصحيح المقام بناء على إرادة الفريضة المعادة كما لا
 للصحيح الذي قبله برأيه لكون هذه النافلة مستثناة إجماعاً كما سئلنا في محله أنه لا إجماع قطعاً على خصوص خصوص الصحيح المروي عن زرارة
 ما ذكره في بحث الجماعة من استحباب الإعادة لمن صلى حدة أعم من ذلك مما لا يتسلم فطوعاً في وقت فريضة إذا كان قد صلى الفريضة وإن جعلها
 منفرداً فافله أحد الوجهين المذكورين هنا لا وعبر ذلك على أن ذلك قد عرف إطلاقاً للمانع وعدم استعاقب كل له باستثناء مثله لكانه لا استعاقباً بل
 الدلالة على الجواز كدبر الصحيح عن إماميه ففعلها محض تصديق ليس بأولى ما سئلته عن رجل انتهى من الطلوع على إياه أن يرجع ويصليها ما لا ياتيهما
 بل هذا الوجه قطعاً كان تلك النصوص الدالة على مشروعية جاز من التوافقة أوقات الفرائض التي أشرا إليها في أول البحث كسائر ما في الرابض من غيرها
 لا ربط لها بالمقام أبداً لا نوافلها الاضطرار واستثنائها بالخصوص كما جرى على أكثرها ثم تعرضنا للاضطرار في كتب الفقه ما تعرضوا له فغلبت دوماً
 مشكلتها بعضهم على أن خلوه هذه الأدلة وغيرها مع تقدمها وكثرة ما عرنا لاشاق بوجه من الوجوه إلى التفصيل أنه مستثنى من تلك الكتب كبرياؤه
 الفقه الماهر على عدم إرادة المنع من هذا النوع التقصي مع عدم صحتها من جهة ما ذكرناه من أدلة المنع فيكون تركه لا جله مثلاً ذلك وهو ليس بجائزاً
 الدواعي والدواعي المنقذة في فوافل الزوال التي أحصل فيها في الحرمة احتمال كون التقدم لرفع الكراهية للمنع بين فصول الفريضة والنافلة وهو
 قوله في بعضها فإن كانت الأخرى مع أنه ضعيف جداً يمكن إرادة الرخصة المحذرة عن قبول فريضة أو وقت الفريضة عن الرجوع منه في البعض التصريح
 في ركعتي الفجر التي قد عرفت معارضتها بما هو أقوى منه وأنه يفت به هنا لا النادر بل عند التامل المتبادر هذه الجائزات من مؤلفه
 معنوها للنصوص المذكورة هنا حتى في معظم الألفاظ كقوله لا صلوة نافلة حتى يبدأ بالركعة وبغيره من أمهات الغاية وفيها هو الفريضة إرادة الكراهية
 منها هنا حتى من المخالف لم يحك الفريضة بها إلا من الاستسكان في حق قد عرفت أن لطباطبات في الخلاف هناك أصلاً فليكن المراد الكراهية هنا
 ومنه يعلم حال استدلالهم هنا بالمروى عن رجل المنبر وغيره الموضو بالصحة وإن لم يخفها ما عرفت أن قال في ذلك لا بجعفر أصلاً نافلة وعلى فريضة الزوال
 وقت فريضة قال لا أنه لا يصل نافلة وقت فريضة إذا ثبت لو كان عليك من شهر رمضان كان لك أن تطوع حتى تقضي قال قلت لا قال فكذلك الصلوة
 فإبني وما كان بها بنو أدهم مثل صحيح المتقدم في ركعتي الفجر الذي قد عرفت أنه عليه على غير الحرم عند أكثر الأصحاب وأن المقابست عليها الزوال فنية
 البحث معهم لو أرادوا النكار المرجوحة أو أرادوا لزوم الإتيان ببعض النوافل في أوقات الفرائض كما فله الفجر ويخذلك بل عمله هو ذلك الجوز دواء كقول
 بالمعنى كقولهم لا بعد وجوده في الكتب الأربع فدعوى من أحدهما من بعض النوافل في أوقات الفرائض كما فله الفجر ويخذلك بل عمله هو ذلك الجوز دواء كقول
 عليها فنية على وجه لا يمكن حملها على الكراهية في جانبها القريب بعد أن وافق في ركعتي الفجر المذكورين وفيها أحد هذا الوجهين في جواز وقوعها بعد الفجر
 خصلها والمعلول المراد بهذا القول الذي بطلان من ضروريته من محرم لا الوام ببرهان منقضا الحرم على مذاقهم بل على المراد به التبيك في
 بادي النظر والأما لمقبل نافلة في وقت الفريضة الظاهر في المحاضرة به مع قربة السؤال المقاس عليه الطلوع بالصول عليه ففصلته ثم مضى وكان ذلك
 يعني ما ليس الشق الأول من السؤال على الإطلاق لا أن يرد به من دخل عليه من شهر رمضان كما فله في ذلك خبره مع حمل الفضايلة على مطلق الفعل والناذ
 على ما هو المعروف في النصوص المتقابل للداء المشق لسان المنع عنه لكن فيه كراهية غير نام باعتبار عدم الجمع من الممكن بين المنع والفرض أي الأمر
 ومقتضى ومن هنا يعلم كونه المراد منه الأوام في أدنى النظر والله أعلم بتسويقي ابن مسلم عن أبي جعفر قال قال رجل من أهل المدينة يا أبا جعفر
 لا أو أن تطوع بين الأذان والأذان كالمصنع قال قلت ما إذا أذن أن تطوع كان تطوعاً غير وقت فريضة فإذا دخلت الفريضة فلا تطوع وهو

يجوز ما بين الصلوة

مع قرآننا بعد لا فلا لا اسما منصوبا كما بهمهله الشيا لاصرفه بالحركة بل لا يظن بل لو قرأه كما لو اذنه بعونه الشيا لانه قد مضى
الى خلاف هذا التركيب نفى الكمال الى اذنه من قول الوقت هروج المؤذن في الاذان وهو يقول بضم الميم كما انه لا يقول في شمول الوقت بل في
التي هو المراد على الظاهر هذا الخبر قبل خواتمها وليس هو المانع هنا بل هروج المؤذن في الاذان مع انه حصل الحد كقوله الجوزي خير حتى من عامر
قول المؤذن قد قامت الصلوة فبدأت بعض النصوص في استعفاء حالها في الطلوع لمن جليته فانه ومن ذلك كله علم الحان فخر بكم جعفر
محمد عليه السلام اذا دخل وقت صلوة مفروضة فلا تطوع بل بخبر ابيهم بل الخبر الصافي لا يبدل لوجله اذا دخل وقت فرضية ان قال اذا دخل وقت
فادبها اذا ما مع قصص سندها غير صحيح بل لا بأس بحمل النهي الامر فيها وفي غيرها كصحيح وان الله المروية في احدهما في شرط فان غرضه
بقرينة ما ذكرنا من الدلالة على الكراهة والندب للذين هما ملئ شهر الحجاز في ما يلبس على ما ادعى مساوئها الحقيقة ويكون الحاصل ترجيح ما لا فضل الاول الوقت
للفرضية التي هو كفضل الاخر الكراهة بل لا يخلو من من الدولد بل لا يقابل شئ ابدامع انه لا بد له لان غيره اما ان في فرضية او لا فضل بل لا على التا
التي لها بذلك هو القضا بل لعله ارجح منها ببعض الاعتبار ان التي لا تاتي في عدة رجحان لاداء على القضاء ولهذا امر ابو جعفر بتجنيبها قال قلت
تدركني الصلوة فادبها بالنافلة فقال لا ولكن ابدأ بالمكتوبة وافضل النافلة ولعل هذا وشبهه هو الشرا الذي عن الطلوع في اوقات الفريض كما خرج
في الجملة موثوقا بسماعة المتقدم بل يؤيد به ظهور نصوص المنع واكثرها في اداة الوقت لفضيلة من وقت الفرضية لا ما يشمل الاخر في هو مستطاع
لذلك لهما على ما يقول المحقق بل قد يؤيد به زيادة على ذلك على خبر تجنيب النافلة في اخبارنا بن جعفر قال سمعت الصادق يقول اذا حضر المكتوبة
بها فلا يصرف ان تترك ما قبلها من النوافل اذا الظاهر اداة امكان خبر ضرر الزيادة لقضا بخلاف عدم البداة بالمكتوبة في اول الوقت فانه لا يجاز
بل لعل في هذا التعليل الخبر المزبور اشعارا بانها بخلاف بل لعل اعني امر المؤمنين في التمسك بقرينة النوافل اذا حضرت بالفريضه فافضوها من غير ذلك
من العجب يعرف ذلك كله لهما الغنى الانكار من فضل الزا على هذا القول فان تدعى الاجماع المنع اشد المنع عليه على خلافه مع انه لم يدع حقه
نعم ظاهر الخبر ينسب الى علمائنا مشعر به مع ان الظاهر عدم اذنه من ذلك بل مقصود ذكر الشبهة في ابي حمزة وادرجا بما حكى عنهم غيره وذلك ليعرفوا
نسبهم وللفاضلة اكثر كتب من المعلوم عدم بلوغ ذلك هذا الشرح فضلا عن الاجماع كما هو واضح واخرى بحجج نصوصه على القيمة مستنبط لهما من
المفاتيح وموثوق ان سلم المتقدمه قوله في غاية البعد بالنسبة الى اخبارهم كما اعترف هو بين ذلك في كنه الفرونها لا تترك الكمال عند الضرر مع امكان
دعوى ان هناك فيها ايضا وانما عليهم السلام لم يدعوا التمسك كما اوثقنا به موثوقا بن مسلم المزبور اما الظاهر انما الذي يمكن ان يخبر به الجمل وغيره على ان يمكن
كون مذهبهم في ذلك الجواز من غير كراهة وان لا فرق بينهما في وقت الفرضية وعدمها فانما يخبر الجمل عليها صراحة في صحتها وظهر اخر خلافه في كراهة
القصور في سائر البعض الذي هو غير واضح مع التعاضد المزبور وكفاية البعض الاخر في اذنه بدعى عدم مقارنتها لادلة المنع من وجوه كالتفويض
وقد عرفت انها اولى منها بعدم المقاومة من وجوه لا تخفى عليك بهذا الاحاط بجميع ما ذكرنا او بعضها اقل من اقضا العمل بتلك طرح هذه او كالطرح
بخلاف العكس ان كراهة يجازيها مع كما انه لا يخفى عليك ولينوار الطلوع لمن عليه فانه بناء على الموسع من الحاضر بل لعل الجواز ظاهر المتن في حد
بل مرجح به الضيق في ركعتي الصبح الفاشية مع الفرضية بل كراهة في الذخيرة عن ابن الجبلة الشهيد بن بل لعله ظاهر الكلف في اخر وغيره من واثباته
خصوم قوله كالتصديق فيما حكى عنها ان الله اقام النبي عن صلوة الصبح رحمة لا لغير بل لعله ظاهر الاكثر ايضا كما اعترف به في كشف اللثام حجة جاز
في الرخصة عدم دخول وقت الفرضية الذي هو ظاهر في الحاضر بل لعل اكثر النصوص كك يثبت ما منها ح ولو باليقين وهو ان في غيرها مضى الى بعض الالة
الى مرت عليا سابقا كونهما الفضائي في عتقها والى خصوص خبر ابي بصير مثل الصادق عن رجل نام عن الصلوة من طلعت الشمس فقال يصل الركعتين
ثم يصل الغداة ولا اخبا المشتملة على ورود النبي عن صلوة الصبح نافلة وان قضاها مقدما للنافلة على الفرضية سيما صحيح وان عن جعفر منها
المشتمل على فسخ مع الحكم بن عتيبة واصحابه وانما ذكر له قضا التيمم كك قاله نفعت حديثك عام اول مشرب الى ما رواه في رواه لم يسم عن جعفر
اذا دخل وقت صلوة مكتوبة فلا صلوة نافلة معقوبها بالمكتوبة فحكي ذلك لابي جعفر فقال لا الا اخبرهم انه قد فاته الوقتان جميعا وان ذلك ان قضا
من رسول الله والمنافسة في هذا الاخبار باحتمال كون الركعتين المنبجج لهما النبي فوضه فانه لا نافلة وبما قالها المنة النبوية يدفها اهلها بعضها
او جميعها بل صلحنا في الطلوع وعدم احاطة العقل بحكم ذلك مما لم يرد ذكره بعض الكلام في باب القضا ولعله لاف على لقله
هذه الجهة كما اعترف به في كراهة المنافسة منه وفي سابقه باحتمال حملها على منظر الجماعة المتضمنة ذلك بالنسبة الى الحاضر فضلا عن
ضربت عدم اشعاف خبر ابي بصير بذلك بل لعل ظاهره خلافه لعدا عارفة انعقاد الجماعة للفضا خصوصا عند طلوع الشمس لا يخبر في هذه النصوص
النبي لامر المؤمنين في استحباب انتظار الجماعة كالما موثوق نوع فامل ان نعرض لبعضهم فيما بالي الا انه على كل حال لا لا يخبر في منسج وبعث
المتنفل كما هو مذهب هذه النصوص بل في بعضها انه هو امرهم بصلوة الركعتين كونه الزا من بعد ان عرفت ان ظاهر النافع وغيره من الجماعة الجواز
قال لان الاشهر الاظهر عند الفرق وانهم يحملونها ذلك الى ان قاله بالجملة لم يعرف قالوا بالفرق بين المسكتين فيها اجده ومهنا وان كان المتعذر
مذهب من الضا بقصد الجواز بل لا يولى من الحاضر الا ان ظاهره هو عدم الفرق والفارق بين المسكتين حتى على الموسعة تبعا للشيء الناشئ
الارض محل منع وان كان القول بعدم الجواز اظهر من القائلين بعد من الحاضر ممكا اظهر بل حكى عن يرويه ذكره التعبير به بل عن جوشه الشهيد
القضا سئل اي من الضفتين على الظاهر هل هنا خلاف في عدم جواز النافلة لوجبه فرضية فقل لا لعمول لا صلوة لمن عليه صلوة بل من جماعة كثير
التعبير اظهر في حجت القضاء بان من قبله في نافلة ثم ذكر ان عليه فرضية اطلبها واستأنف بل قبل انه يظهر من القواعد الاجماع على ذلك ولعله يؤيد

فَصَلِّ عَلَى النَّبِيِّ

كتاب الصلوة

بعض الافاضل خلافه ومن تبعه كالفاضل اعلم بها لاهنا فلاحظوا ما ذكرنا في الاصل الطائفة والظن كاف لا على اعداء وبوم غيرة يومنا نعم
 الثالث في استفاضة هذه الكلمة الموقوت في المتن وغيره ما سمعنا من الادلة ان لم يكن اجماعا اذ ليس المتعمد منها ظهورا واصل حتى عدم الفرق في ذلك
 بين العزم والعجز والخبر في خلافها ولا بين الفرض والنوافل ولا بين الزوال وغيره وبين الاذن وصباح القبله وغيرها واما ان الظن كالمورد من
 الدروس والصنع وشبهها والايام المحكي في النسخة الذي ذكرنا سابقا يظهر من جاك عدم اراة المحصل المثمر من كلامه ذكره بعد ذلك في الاصل والجملة
 ليس شتمها محمولا على وجهه يكون قاعدة يرجع اليها في سائر ما يندرج تحتها خصوصا على ما يظهر من بعضها من ان افرادها الالهية لا يكلف بعضها
 الجزئية بالافرائش والمناظر وفيه ان الظن كالمورد من الجهد كما يؤول اليه مؤثقا بما لا يتقدم سابقا فان لم يحصل الا الظن اكتفى به لا ان يجزى به
 مطلوب وان لم يكن بحصول العلم بالتواتر وهو كما يقتضي به اطلاق الكثرة في الجفنة وغيره وجوز تقليد الا على وجهه غير ضيق من ان ذلك القول لم يجر
 القبول على الظن مع التمكن من العلم واشترطهم اعصابا بتعدد العلم بغير الشاغل من امتناع الاجتهاد ولذا فان في البناء على العلم
 الاجتهاد مع امكانه بل هو ظاهر غيره من الاصطفا من اطلاق اعتبار الاجتهاد عند تعدد العلم من غير تفصيل اسباب العذب بين العجز الجدي والعزم عموما بل
 ربما يكون صريح بعضهم لكن ظاهر من صريح كثر الفرق بين الاعتي غير مقتل الاول بعينه الثاني وان تحمكة الاعتي العام الذي يعرف الوقت
 والجهوي في غيره بل ظاهره كل منوع بما عجزا من سائر الخلق كالعلم بخبره بل كان خاصا من العزم والعجز عدم المعرفة ونحوها فان قيل قد يحل اذا
 كان المانع عما يفهمه مدح ونسب مع انه مناف لا خلافا لم عباد الاجتهاد والظن مع تعدد العلم من غير فرق بين اسباب التعدد ولا دليل على هذا التفصيل
 بل ظاهر الادلة السابقة خلافه والاعتماد على قول العزم مع اختصاصه بالظن فيه نوع من الاجتهاد لا تقليد والجملة لا احد فرق بين سائر المكلفين في ذلك
 ممن تمكن من العلم منهم وجب الاجتهاد لا الجري بما يحصل له من الاجتهاد فقد يجزى بل بما اراد العدل من علم بازان وعزمه بل بما يجزى بل بما اراد العدل من علم بازان وعزمه بل بما
 منه وليس من التقليد في شيء بل اختصاص اماره الظن بذلك نحوه كما هو الفرض لكن كثر في انه لو تعدد العلم فاجزى عدل من علم بازان وعزمه بل بما اراد العدل من علم بازان وعزمه بل بما
 انه كما تمنع من عزمه في كفي بقوله ويمكن المنع لان الاجتهاد في حقه ممكن هو اقوى من التقليد اما لو اخرج عدل عن اجتهاد لو بعد بقوله قطعا لكان
 في الاجتهاد واداء اجتهاد الانسان على غيره بالنسبة ما يجد من نفسه لوقد وجد اجتهاد غيره في نفسه ممكن العدل الى الغير لا مناع العلم بالموجود مع
 الراجح ويمكن التوصل بصحة قوته من قول الغير وهو قوي في حال المصلحة لان التوصل فيه باغبر موثوق به باستفاضة الظن يرجح هنا نظرا في اجتهاد
 غيره بل يمكن وجوب التأخير للتبعية عليه لوقته حتى يتبين الدخول لا بكثرة الاجتهاد ولا بالتقليد لان التبعية اقوى هو ممكن ما لو كان العلم يحصل
 منه المبين فلا اشكال في حوز الاجتهاد والتقليد ان يقرض بالتبعية في حوز الوقت والوجه في وجوب التوصل لان من شرط العباد ان يفتوا
 في على الظن في الاكثر والبقاء غير موثوق وهذا الفرض من جريان صلوة اصحاب الاعذار مع التوسعة ومع الضيق سببا انتهى كل به بلفظه والظاهر اراة
 من كان من جهة الاجتهاد من يقد على العلم لعزم نحوه في احتمال التقليد منه مقطوع بعد ما عرفت من الادلة السابقة خصوصا الموقوت بالاجتهاد اللهم
 الا ان ينحصر امر ان اجتهاد في قول الغير لكن عدم ذلك ينبغي عدم الفرق بين الخبر على اجتهاد واعلم اما احتمال وجوب الصبر على كبره فيكون ظنه اقوى هو كما
 وبالجملة هذا الكلام منه بعد ان ذكرنا سابقا مسألة الاعتماد على الظن عند تعدد العلم الاصح من توثيق او قد عرف ان التفتق عدم الفرق في اسباب
 بين العزم وغيره لا طلاق النص القوي لا يثبت قوله في العدل بالوقت على الكفاءة بخلاف العدل ولا بد من الشهادة او لا يجزى شيء منها بل لا بد من العلم
 وقد ذكرنا في هذه المسئلة سابقا وكذا عرفت ان الداع على مطلق حصول الظن عند التعدد من غير فرق بين اسبابه نعم قد بين وجوب الترجيح على
 هاتين الامارات غير القوي من الضعيف في حدود ذلك ما هو معلوف الاجتهاد في الاحكام الشرعية المكلف فيها اولا بالعلم التوقف اصل حصول الظن على
 ذلك عند التامل لكن السبر والطريقة والاطلاق الفئاري في بعض النصوص خبر الفرض في العزم في جاك ذلك فلا يجزى عليه انظارا ما في قوله من حصول الخبر
 الامارات ولو كانت ضعيفة وهو المناسب لاصل شرعية هذا الحكم من الحقيقة لا من وجوب حيلة نظار القول لا تنتظر حصول العلم والاحتياط لا يترك
 ان لا يثبت في العلم بغير الاخبار وهو ما من شدة الخلاف في سندها في البراءة عن الشغل البينة وموافقة الحق الصاق قال في خبر الحسن ليطاوان
 اصله الظن في وقت العزم قبل ان يوصل في ان تروا في الخبر من قوله في جبر ابن جبر من صلى في غير وقت فلا صلوة ولذا قال الطائفة بالجملة
 السابق لا افضل لنا غيره بل ما بالو كقول بعض العلماء والله اعلم فان انكشف في الظن حتى بان صلوة تمامه وقت قبل دخول الوقت في الصلاة
 الصلوة اجماعا ومختلفا في موقولا وصلواتها مضافا الى ما سبق من ان على جفنة في جعل اصل الصلاة قبل بل من ذلك العزم من ان على طائفة الشتمين
 صلى ببل قال بعد صلوة بناء على عدم الفرق بين كثرة فساد الظن بين الجهل المركب على ان تبين له ذلك بحيث علم ان صلوة وقت ببل لا افلا
 عجزا لثالث مثل الوقت بعد الفرض بل ولا الظن اللهم لان يدعي ان خبر العدل فضلا عن شهادة العدل بركافة ذلك مع فرض كون الخبر في الفرض على
 وكيف كان فما عجز في الاشكال جنود حمل الوجوه لما عرفت ما يخص قاعدة الاجتهاد ان قلنا ان المقام من مواردها والظن وقوعها باطلا حتى لو كان
 الانكشاف في اثباتها قبل الدخول في ركوع الثاني لعدم بينهما نافلة بل افتح على انها فرضية وعي الفاضل انصرح في ما في كثر من جمال خبر
 نافلة لو كان الانكشاف قبل الدخول في ركوع الثاني التبريد ولو بعد ان يثبت على صيرتها ايقه كاعادة التوسعة في الدعاء على الاطلاق لا يثبتها
 الاحتمال طمأنينة جدا كدليله وليس في العدل في فاشتها لا في كاصح خبره في شدة من فسادها نفي كثر في لوعدها بما قبل انكشاف الخطأ من قطعا
 مع انه لا يبع من اصل ايقه من الغرض اجماله فيها جواز العدل بها الى فاشتها في الصوت الاول حتى على ظن القول بوقوعها باطلا لا نافلة كما هو الظاهر
 من عبادت فلاحظوا ما قلنا وان كان قد انكشف فساد الوقت الذي خرج منه لا وقت اخذ من الظن للصبر في ذلك وهو متبليها ووقوف العلم

كتاب الضلوع

على حكم النية الأولى في عدم تناول أول على اعتبار العلم بالوقت مثل هذا البعض من الضلوع واصلها البرائة من وجوب القطع والاستنباط الكون
ومع ذلك لا حينا طابا لانها ثم الاستنباط لا ينبغي تركها ما وصل قبل دخول الوقت فيها فدخل على شائها فالتجربة البطالان وقالوا لا يمكن بل على ذلك
الاجماع على عدم ثبوت عدمه النسيان معناه وضع الآثم ونزول امدك البعض من الضلوع لادراك الكل على منع كنع دخول الفرض في خبر من باج ومثلهما بطلان
للوقت في المراكبات التي يكون فيها ما شائها لا يحتملها حقيقة في البيا وعن قنوطا هبة ولم تكن من الحكم بالصلوة لان الضلوع لا تكفي في عدمه بل على القو
ها لوف من صوت الضلوع في خبر من دياح على اشكال الاجماع المحكم بغيره ومن ذلك كل علم من الضلوع لا اشكال في بطلان صلوة العالمين
دخل عليه الوقت وهو منها بل هو من الضرورة والآخر الوقت عن كونه شرطاً فليعلم انواه من الضلوع الخاصة بذلك الوقت لا يمكن ان ينظر في
تكاليفه كمثل الشام وقد بوه الضلوع النهائية والممكن وان كانت ليست مرادها ضلوعا كما هو واضح والاكاد من المقطوع بقاء ولو صلوا المقلد بالقلد
في الوقت فانكشف انما في كثر ان الاقرب كونه كالظان في الحقيقة حكما من بعده بذلك لوعارضه جبا اخر بعد الدخول فان شاديا او كان الاول في النج
فلا الثبات ان كان لثاني رجع فحكمه حكم التعارض في القبلة وهذا من بناء على الفرق بين المعدودين في القلبد الاجتهاد واما على ما ذكرناه فهو في
الظن فحكمه شاملا له والا فكل ما وادله ذلك كما انه يمكن عدم الالتفات الى الخبر من بعد البتة على القلبد ان لا ينافي اجتهاد غير من قبله بعد حصول
الوقت ليس بل ان على التوجه فتش ان الظاهر من إطلاق القنا وى اعتبار الظن عند التعذر وعند الفرض في ذلك بين عقول الفرضية والنافذة بل كبريا
حكم الظن من الضلوع لودخل الوقت هو فيها وعدمها عليها البتة وان كان المشتك من الضلوع الغشوى لفرضية وكذا الظن البتة ان كاجيد عليه الدخول بعد
في المخرج البتة فليد خبره انما استصفا ما حصله الظن من الوقت وفرضه ظن وجوه من الظن في قطع الاستصفا من الضلوع العلم ولودخل الظن في
خروج الوقت من صلوة كالعكر كحكمه وجوبه الاداء والقضاء عندنا وعدمه قد يستكمل منها في التعديل على القول باعتبارها البتة كما هو ظاهر
كثير من لا نمانوى فرضه من غير في ذلك بين الفرض والاشافهم ذكر الاعادة في الجميع احتمالا ولا يثبت ضعفه والله اعلم **المسئلة الرابعة**
القول في ضلوع الكلام فيها في بحث القضاء من الكلام هي ان الفاضل لوم من تنفي القضاء في الضلوع انما لا ساجنة فلو دخل في فرضية فلا يمكن عليه اجابة
على بغيره مادام لم يعد له حكمه والاستثناء في المرتبة فلا خلقا ما وجد **المسئلة الخامسة** من جبر النوافل المبندة عند طلوع الشمس من غير
كما هو المسمى به الاساطين المتعدية من المناخيفه وقوة عظيمة كانت تكون اجتماعا على كل في الغنية والحكي عن في ظاهر كره بل جامع المقاصد المحسن
المتشابه من مصلح العلم الصلوة من سلم من الباقية في كل ساعة انما البتة بصلوة ذات كوع وسجود وانما يكر الضلوع عند طلوع الشمس بعد
غروبها التومها الخشوع والركوع والنجوا لانها اقرب بين في شططا وتقطع بين متر شططا والمرسل المجرب لمعرفتنا انما هو مع ذلك الصلوة في المخرج
ايضا قال جل اذ عبد الله الصلوة الذي وى على جعفر ان التمسك بطلوع من شمس شيطان قال نعم ان اظهر ليعين اتحادا من بين السماء والارض كما
طلعت الشمس في ذلك الوقت لنا سقا المبلش باطنان بنى ادم يصليون وحديثنا مناهي المروى عن الجالس عنهما مسند اعرج عن محمد بن اياه
قال في سوا الله عن الضلوع عند طلوع الشمس عند غروبها عند قيامها وفي خبر طويل وله الصدوق باسناد من الحسن بن النخعي مشتمل على اسرار الفرض
واما صلوة الغفران التي لم يطلع تطلع على قرن شيطان فامر في عز وجل ان يصلي قبل طلوع الشمس صلوة الغداة وبطل ان يصليها كما في التمسك بالله
عز وجل فيصليها بن جعفر الجعفي المروى في الوسائل الجار على العلل معطى رضائا يقول لا ينبغي لاحد ان يصلي اذا طلعت الشمس كما تطلع على فرض
شيطان فاذا انقضت وصفت فارها فتحت الصلوة ذلك الوقت القضاء وغير ذلك فاذا انشفت لها تارها فيها فلا ينبغي احدا ان يصلي في ذلك الوقت
لان ابوابها لتما قد خلعت فاذا زالت الشمس من قبل الموع فاقها والنوى المروى عن الجار ان النبوة مهلا اذا طلع حاجب الشمس على الضلوع حتى تزل واذ انما
حاجب الشمس فلا تلتو حتى تيبس بوليد اريد بالحاجب ان لا يبدل في غيبها او اشعاع الذي يكون بين يديها الحاجب بل اهل بعض النصوص لاداء على الكرا
في الثالث الرابع والخامس من عند قيامها بعد صلوة الصلوة بعد صلوة العصر والاعلم انما الحسن بن مسلم قلت في الحسن الثاني اكون في الضلوع
فاخرج الوقت ويصلي على ان دخل فاصلة قال ان شيطان يتقارن الشمس في ذلك الحوالا اذ روت اذ اكدت واذا غربت فصل بعد الزوال فان الشيطان
يود ان يوصل على خاتمة طبعك ونزح وقت ظهوره ونفسه بغيره الامر بما بعد الزوال فصل عن الاخطا فاعلم في اذ قد جعل اجمع الصلوة في الخول فقا
الشيطان لها الا انك عند كونه في الكدوى الوسط وهو مع قيامها واذا اندش على طبعك اذ غربت اي صل بعد الزوال والطلوع والغروب والظفر
فيهم على الاول كما هو واضح ولا يقدح في ذلك فلو سؤا الله الفرضية بعد ظهور الجواب فيما يعمل في كبر الحلي على الصلوة لاصلوة بعد الفرضية تطلع
الشمس على رسول الله قال ان الشمس تطلع بين قرني شيطان فامر في شيطان قبل ادا صلوة بعد العصر حتى تصلي المغرب اذ لا ينبغي ظهوره بنية
التعليل بل انما في دخول الغلبة في حكم المعيار هو المراد بصلوة عند طلوع الشمس في المغرب من الواضع سفاقة على الخبر بعد جعل الغلبة صلوة
ومثل خبره عمار وعمل الضائق لاصلوة بعد العصر حتى تصلي المغرب لاصلوة بعد الفرضية تطلع الشمس المرسى عن الجعفي كان الضائق بكونا يصلي من
طلوع الشمس على ان ترتفع بعد العصر حتى تغرب الشمس غير ذلك اللهم ان لا يكون ان النبي عن الصلوة هذه الاخبار على النافذة من حيث تعقبها لصلوة الظهر
حتى لو فرض عدم فعلها لم ينعها الامر حيث الطلوع والغروب كما يوفى اليه جعلها قبلها ما هو بعد الصلوة من الزاوية هذا الحكم باليه
يؤمى في ذلك وان لم يقل كونها من حيث الفعل بل كان المراد النبي عن ما بعد ما نصلو الصلوة الصلوة من عدم اذ انصرفت في الطلوع الغروب
من لان لا بد من معيها بلفظ حتى الى عند ان الاول خلاف الظاهر بعضها كالمشعل على القلبد بطلوع الشمس من قرني الشيطان ونحوه بل عن

كتاب الصلوة

مطبوع ومعه التثنية ضعيف لقوة كما يقال ما لي بهذا الأمر لا يدان أي لا قدر ولا طائفة زاد في الكثرة بها التعليل بان قوة ذي القرن بقره الذي
 في بدو ومنه ما كانه مقرنه من انه في العمل الشامل في بعض النصوص لا يربط بعض ذكرنا في وعن بعض العامة ان السبيل في بعض النصوص هذه الاوقات
 ليكون الشاهد للشمس جادلا ودربا يؤي البعارة وهو ان التثنية في بعض النصوص لا يربط بعض ذكرنا في وعن بعض العامة ان السبيل في بعض النصوص هذه الاوقات
 استندت يوم الجمعة من الثالث كما فعل غيره من يومه والتمس في جامع المقاصد بسبيل اكثر اهل العلم في الغيبة وعن الانتفاء والناصرة في وقت فظاهره
 الجميع عليه في كشف اللثام وعن جمع اليه بان كان لا خلاف في فعله الصحيح على من يعجز عن اجتهاد موسى سئل عن كيفية الزوال يوم الجمعة قبل الاذان
 او بعدة قال قبل الاذان وفي جميع من سئل ان صلوة نصف النهار والايام الجمعة وعن بعض الشافعية استثناء من الاولين بقوله ما لي بعض الاوقات من غير التثنية
 الاوقات الثلاثة الا يوم الجمعة وعن حجاج الطبري ان صاحب الزمان لما سئل عن كيفية اجتهاد موسى سئل عن كيفية الزوال يوم الجمعة قبل الاذان
 النهار من يوم الجمعة وفي اي الايام شئت وفي اي وقت من وقتها من قبل الاذان في وجازير اربعة منهم من استثناء صلوة جعفر ومما ذكره في بعض النصوص في
 صلوة جعفر في وقت شئت من قبل الاذان في وجازير اربعة منهم من استثناء صلوة جعفر ومما ذكره في بعض النصوص في
 بفعل الكثرة في النافذة وبقاها ان ذلك ينافي في الكراهية لربها هنا اقلية الثواب احد الوجوه لعدم الاعتقاد وانما حمله الحكمي عن كراهية العمل
 الا انه في غلبة الضعف بل هو في الحقيقة في الغيبة ضرورة ان اقامة التثنية في كل ركعة في بعض النصوص في هذه الاوقات في قول بعض
 وعلى المنع جزم الفاضل بعد اعتقاده لا من مرجح ولما كان يقول في النصوص لا ينافي بعض النصوص في كراهية العمل في هذه الاوقات في قول بعض
 في مطلقها قلت يمكن الفرق هذا وقد بعد هذا المصنف من عدم استثناء ثواب في العمل في هذه الاوقات في قول بعض النصوص في كراهية العمل في هذه الاوقات في قول بعض
 الزوال خاصة وهي من وان الاستثناء انما عند من على سبيلها التثنية في كل ركعة في بعض النصوص في هذه الاوقات في قول بعض النصوص في كراهية العمل في هذه الاوقات في قول بعض
 في هذا الوقت منها كان على الصلوات استثناء وفيه انما يطلق الاستثناء في الصلوات لصلوات الاوقات في قول بعض النصوص في كراهية العمل في هذه الاوقات في قول بعض
 الركعات قال في الحكمي عن كراهية العمل في هذه الاوقات في قول بعض النصوص في كراهية العمل في هذه الاوقات في قول بعض النصوص في كراهية العمل في هذه الاوقات في قول بعض
 ولا يخفى عليه ما في التعليل المزبور كما اعرفه في جامع المقاصد في قول بعض النصوص في كراهية العمل في هذه الاوقات في قول بعض النصوص في كراهية العمل في هذه الاوقات في قول بعض
 وقد عرف ان الاولى الثاني هذا ولكن يظهر في بعض النصوص في كراهية العمل في هذه الاوقات في قول بعض النصوص في كراهية العمل في هذه الاوقات في قول بعض
 على ذلك خلاف جده الامن مطلق في الصلوات ولا يربط في كل ركعة في بعض النصوص في كراهية العمل في هذه الاوقات في قول بعض النصوص في كراهية العمل في هذه الاوقات في قول بعض
 النوافل النهارية قدمت على الجمعة زيادة الاربع ركعات في بعض النصوص في كراهية العمل في هذه الاوقات في قول بعض النصوص في كراهية العمل في هذه الاوقات في قول بعض
 التثنية في الوسط كجاء في هذا الاعتقاد لما اذا كان ما بعد الركعة من النوافل في بعض النصوص في كراهية العمل في هذه الاوقات في قول بعض النصوص في كراهية العمل في هذه الاوقات في قول بعض
 سهل كذا كان فلا يربط في كل ركعة في بعض النصوص في كراهية العمل في هذه الاوقات في قول بعض النصوص في كراهية العمل في هذه الاوقات في قول بعض
 في الحكمي من الانتفاء في الاجماع عليه بان الحكمي عن كراهية العمل في هذه الاوقات في قول بعض النصوص في كراهية العمل في هذه الاوقات في قول بعض
 المند في اوقات النهي لا يربط في الاجماع عليه بان الحكمي عن كراهية العمل في هذه الاوقات في قول بعض النصوص في كراهية العمل في هذه الاوقات في قول بعض
 لعلة ظاهره من حكمه على ما يقتضيه التثنية في كل ركعة في بعض النصوص في كراهية العمل في هذه الاوقات في قول بعض النصوص في كراهية العمل في هذه الاوقات في قول بعض
 عن كراهية العمل في هذه الاوقات في قول بعض النصوص في كراهية العمل في هذه الاوقات في قول بعض النصوص في كراهية العمل في هذه الاوقات في قول بعض
 معروفا منه بالنسبة الى ما عدا النطق من النوافل في بعض النصوص في كراهية العمل في هذه الاوقات في قول بعض النصوص في كراهية العمل في هذه الاوقات في قول بعض
 على التثنية وعندها لا كراهية في النوافل في بعض النصوص في كراهية العمل في هذه الاوقات في قول بعض النصوص في كراهية العمل في هذه الاوقات في قول بعض
 حتى السند في مثلها قبل حصول سبب كراهية العمل في هذه الاوقات في قول بعض النصوص في كراهية العمل في هذه الاوقات في قول بعض
 مطلقا المند وبعده فلا يخفى من كراهية العمل في هذه الاوقات في قول بعض النصوص في كراهية العمل في هذه الاوقات في قول بعض
 خصوص ما ورد من مقتضى في وقتها في كراهية العمل في هذه الاوقات في قول بعض النصوص في كراهية العمل في هذه الاوقات في قول بعض
 مما هو ظاهر صريح في عدمها بالنسبة الى ما عدا النطق من النوافل في بعض النصوص في كراهية العمل في هذه الاوقات في قول بعض النصوص في كراهية العمل في هذه الاوقات في قول بعض
 الكراهية في ان بينها وبينها تعارض في وجه الترجيح مما لا يخفى على من لا يخلو عن كراهية العمل في هذه الاوقات في قول بعض النصوص في كراهية العمل في هذه الاوقات في قول بعض
 ونحوه ما هو صريح في التعرض في النوافل في بعض النصوص في كراهية العمل في هذه الاوقات في قول بعض النصوص في كراهية العمل في هذه الاوقات في قول بعض
 واطلاق ما دل على شرعية ذوات الاستثناء حصول سببها الشامل في هذه الاوقات في قول بعض النصوص في كراهية العمل في هذه الاوقات في قول بعض
 من وجهه لكن لا يربط في كراهية العمل في هذه الاوقات في قول بعض النصوص في كراهية العمل في هذه الاوقات في قول بعض
 النوافل في بعض النصوص في كراهية العمل في هذه الاوقات في قول بعض النصوص في كراهية العمل في هذه الاوقات في قول بعض
 خصوص ما كان في وقتها في كراهية العمل في هذه الاوقات في قول بعض النصوص في كراهية العمل في هذه الاوقات في قول بعض
 بناء على ان المراد من مقتضى النافذة مطلقا في كراهية العمل في هذه الاوقات في قول بعض النصوص في كراهية العمل في هذه الاوقات في قول بعض
 وانما احتمال ارادة الغضام في مقتضى النافذة في كراهية العمل في هذه الاوقات في قول بعض النصوص في كراهية العمل في هذه الاوقات في قول بعض
 لاداء من مقتضى السؤال لا مطلق الفعل وهو في مقتضى النافذة في كراهية العمل في هذه الاوقات في قول بعض النصوص في كراهية العمل في هذه الاوقات في قول بعض

الاوقات

کتاب الضلوة

[illegible]

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على
سيدنا محمد وآله الطيبين
الطاهرين

او يؤخرها حتى يصليها في وقت آخر قال يصل العشر بغيره فافلح يوم آخر كرك. قد بقي لشيء ما سوى الخبر الجني نصا في الفضل يجوز ان يذو الا بغيرها اليوم
 الخطيب ان لا يترتب ليلة اول يوم فضا نافلة اليوم في يومها ان لم يكن ان يراد بحجته معجل ان بعد ان لا فضل فضا صلوة الليل في ليلها وصلون
 اليوم في يومها لا يكون قول السائل فيكون وتر في ليلة سواء لا منفردا على فضا صلوة الليل بل مبتدأ مضافا الى ما في الحديث عن بعض متأخر
 المتأخرين من جهة هذه الاخبار على التفتة قال ولا يضر في الا ان مذهب العامة فان كان كل ليلة ليل المزبور والا كانت المسئلة محل شكال قلت قد ذكر
 في ذكره عن الشافعي المائل في الفضل لكن في ما الى ان بعض العامة منع اية من يترك الوتر في ليلة واحدة ولو فضا ومفصلا عما افعله هذه النصوص للعامة
 الموافقة فترجع على الاولى من هذه الجهة كما انه ترجع عليها اية بانها اصح دلالته بل يمكن عوى عدم معارضتها كما هو ظاهر كذا في ليل
 الاولى لا الفضل من جهة السارفة وعينها هو لا ينافي في فضله غير لعل الاجماع على جميع الادلة والرجحان من الشهر وعينها ان يوافق في كل
 منها من جهة المائلة والسارفة وان كانت الجهة الاولى اولى من حيث فضلتها رجحا فاذ ابتاع خلاف الثانية في السارفة رجحة لا ينافيها
 منها بخصوص سائر اطلال الاضائية عليها في الخبر المزبور فم لو قلنا بان الخاف من حيث كونها مخالفة جهة مرجحة كما يمكن عوامة النصوص
 ح مساواة الليلين كان مفصلاهما التوبة في الفضل كما هو مضمون الخبر السابق وان كان لكل جهة والاشارة ذلك كله سهل بعد ثبوت الجواز بل
 الاستصحابا واما موثق عمار عن الصادق عليه السلام عن الرجل ينام عن الحج حتى تطلع الشمس هو في سفر كيف يصنع يجوز ان يفضي بالتمار قال لا يضر صلوة
 نافلة ولا يفرض بالتمار ولا يجوز له ولا يثبت لم يكن يؤخرها بغيرها بالليل فهو من شواذ الاشياء وعينها الخالف للكتاب استيفاض من السنة ولا يجوز
 بعد ان كان رواية مثل عمار المعروف بنقل مثاله ذلك وبما حمل على خصوص المسافر لا محال ان يكون الاضلة الناجية في الليل لعدم تيسر الفضا
 له غالبا في النهار الا على الزاحلة والديانة وما شابه مضافا الى كثرة شواغل الابل عن التوجه والافال والله اعلم بحقيقة الحال الظاهر في كفاية الفضا في الليل
 والتوافر في غير يومها بغيرها منها وبخلافها من غير ان يكون له ذلك هو الموقوف على الفضا عند التامل من هنا كونه على خلاف التصريح بالليل
 في النهار ولا يخالف بالتمار بغيره بالليل في خلافها من غير ان يكون له ذلك هو الموقوف على الفضا عند التامل من هنا كونه على خلاف التصريح بالليل
 في الاضلة في كل صلوة ان يؤخرها في اول وقتها اجماعا محصلا منصوصا او متواترا كان النص في تقديم الاشاق اليها والى ان يؤخرها في اول وقتها
 مضافا الى ما دل على السارفة في غير يومها من الكتاب استنباطا من العقل في الجملة الا القريب لعل الاخر مخصوص من فاض من عرفات فان تأخيرها الى
 المزول في بكر اللام وهي اشهر الحرم اولى ولو صلا الى بضع الليل ايضا فاكل كشفا للام بل اجماع اهل العلم كما في النصوص في صحة صلواتها من اجدها
 التي عن ائمتنا قبل ذلك لو اتي ثلث الليل قال لا يصلي المغرب حتى ياتي جمعا وان ذهب ثلث الليل لا الاضلة الاخر في بعض النسخ
 الشفوق لعل النصوص السابقة التي قد ظن منها انه اول وقتها وان لا يجوز فعلها قبله في بعضها لولا ان اشق على ائمتنا لعلنا الى ثلث الليل في غير
 لولا نوم الصبي وعيلة الضعيف لا خير في العتمة الى ثلث الليل في جوامع فساد منها استصحابا الناجية الى ثلث لانه لم يجد احد الا في كراهية العلامة
 الطباطبائي في مصابيح لعل لان تعليق على ليس مطلوب بل على عدم الطلب في جوبه وروى هذا المضمون الى المصنف ما في الصحيحين ذلك هو
 النصيب لكن قد يشكل فهم العرب من شأنه الصباغ الندي بعد ان يكون المعلق الويلو لكن قد يمنع هناك ان يمنع احتمال فهم التدبير على فقد يكون
 هو المعلق اية في كبره وكيفية في خبر العربي عرض صاحب الزمان ملعون ملعون من اخر العشاء الى ان تشبك النجوم وارض المغرب قطعنا ايضا
 بابي المخطبة اصحابك بكشف عن بلقي النصوص في بعضها هذا اللفظ بضم مع تبدل لعل بالمغرب بغيره لك الا المتعلق ان الاضلة ان يؤخر الظاهر
 حتى ما ينافيها بل لا خلاف اجماعا فيمنع ما في بل هو المعلوم من سبوا التالف والتلف فم ظاهر المتن اختصاص ذلك المتعلق من غير فلا يجب له
 التأخير عن اول الوقت أص وهو واحد الوجهين او القولين الذين من البحث فيهما سابقا في اول المواقيت كما ان ظاهره ايضا ان غاية التأخير الا بان لنا فلتبين
 سوا ذلك عن التدبير بالاقدم والادفع او تفصل ان كان بقرينة ما تقدم منه سابقا ينبغي تزيده على راحة الاقدام ويكون التدبير بما فيها
 مضويان اقوال الاذن في فعل النافلة والا فالمدار على الفاض منها وان لم يبلغ اطل القدمين والاربعين او لينا ان لنا فلة غالبا لا يطول فعلها
 ان يدين القدمين وغير ذلك بالجملة لا اشكال في استصحابنا خبر اظهر لاشق في عقد النافلة اولى القدمين واما العصر الذي يظهر من ملاحظة
 النصوص ما يقتضيه من انظار الصلوة بعد الصلوة ومن ضامة الوقت منها الى العصر وان لكل صلوة وقتها في المواقيت خمس تأخير المخاصة
 المسافر الظاهر في العصر وان الجمع رخصة للسفر والعلامة او نحو ذلك مما لا يخفى على من استفرج جميع نصوص الباب الواردة في الكتب الاربع وغيرها
 انها تخرج عن اول الوقت وان لها وقتين اجزا بين سابق لاحقا كالعشاء بظاهر خبر عمر بن حفظة وخبر احمد بن محمد بن جعفر ورواه
 خبر ابن وهب بن جعفر بن الفضل بن شاذان ان المروى عن اهل البيت العيون المشقة على علل المواقيت وخبر الجبال المشقة على تعليل محمد بن بكر لما في
 وما في نيج البلاغة وغير ذلك مما لا يبع الفقه تعداد واحصائه لكن بناء على اربعة فامة الاثنا من القاض في بعضها لا الذي لا يكون الناجية الى الثلث
 الذي هو مشقة الظاهر ويؤيد محافظة العامة على هذا الوقت اذ الظاهر انهم اخذوا به من يذلي النبي وانهم لم يغيروا سنة في ذلك لعدم تعليق خبر
 لم يرد ان امر الصلوة مشقة بين كافر الناس في ترتيبها وهم كان يملأونهم للصلاة كانت من النبي حتى او وجدوا فرضا من غيرها والافهم في
 اول امرهم غاية الاظهار لا يباع النبي الاقضاء بشدة المشقة المعروفة ومن هنا ورد الامر بالصلوة باذانهم وانهم اشد الناس ملوحة على الوتر
 الا ان ثمة صلوات اسد سلام عليهم لما رواه الزوام العامة العباد ما لو لم لا يجوز ما عدا على الاختيار وكانت ملازمة النبي والسلف في
 الوقت تشبهت لهم بالواجب في الاكثار من القول الدال على عدم وجوب عدم الزام وان اختلفت طرق النادرة لذلك عينا اختلاف اذانهم

في كل ليلة في كل وقت

كتاب الصلوة

صلوة العصر

مغنى حصولها ابتداء من هنا فضر عليه كما انه ينبغي ضم الحكم فيها على شدة الحر للبلاد او لغيره فلا يندب تأخيرها في البلاد الباردة ولعل ذلك قد
يريدونهم وكأنه من غير الامر بالبراد ولا ان النجس الاكبر ان كانت بلاد شديدة الحر لغيره لك مضافا الى الامتناع على النجس في الخروج من
فضل اول الوقت الذي هو كما اضر وروى بل قد اجمعت بما اذا استلبت المسجد جماعة من تلك الجهة لكونه لا يخرج من شكل هذا منه بعد ذكر استثناء البراد
دوى لا عذر ومن عليه القضاء والغيم قال زيد بن واضع يمكن ارجاعها الى المذكورات وكانه دوى ثلثا الوقت من بلوغ الوقت افضل من غير الا
في مواضع نزل في خمسة عشر من ذكر اكثرها المعتبر في التقلية وحرها مع الباقى في شرحها ولعل قوله فيها من غير دون خصوص الناظر ليدخل فيه استثناء
تجمل عصر الجمعة عرفه كما نرى انشاء الله بما يان ولقد تبعه الحديث الجواز في حداثة تعدادها وذكر المالك لكل واحد منها الا انه انها الى غيره
وعشرين ونظري شيون لا استحبنا في بعضها كما انه جعل موضوع البحث اعم من الغرض والندب فاعلم من المناقل فيما ذكرناه هنا وفي الابحاث السابقة كما
صلوة الليل وغيرها تعرف الوجه كثير ما ذكر استثناءه بل لعل انضمام بعض الاعباد ان نزل على المذكور هنا ولعل غير تركها الاثبات بخلاف الاول
ذلك وان كان للمعام عابجا اليه لعدم جريان قاعدة الشارع فيه لان مستلزمه على الظاهر كونه مستحبا ابتداء لانه في غاية الموضوع المعروض مستحب
غناج الى بليل معبر مع احوال الاجزاء ما ينبغي دليل الشارع الذي ينبغي باعبار من اعتبار حصول المعارض والله اعلم **المسئلة الثامنة**
قد علم من النصوص المستفيضة والنوازل والاجماع جزمية غريب الفرض في الآداء بمعنى عدم جواز تقديم العصر على الظهر والعشاء على المغرب يمكن التذكر
لا الغفلة والندب فلو ظن وقطع ان يصلي الظهر فاشغلا العصر فان ذكر وهو منها ولو قيل التلبس بناء على انه منها ولو سجد كما صرح به جعفر واحد لكن
قد يشكل احوال الضيق في الغفلة من قبل الفرض من لو اجب الا اعم منه ومن الندب فمضى صدقنا صلى على الاول يدفع بالظهور وصحت في الصلوة
صحة زادة وهو يستحب في الجلبى مضافا الى الاستصحاب على كل حال عدل بغيره الى الظهر وجوب اجماعا محكما في حاشية الارشاد وهو غير ان لم يكن
محكما في الجلبى مثل ابا عبد الله عن الرجل لم يزل في العصر فذكر وهو يصلي انه لم يكن صلى الاول قال فيجعلها الاول فيكون قد استأنف بعد صلوة
العصر وقد قضى الغوم صلواتهم وصحبت زادة عن ابي جعفر فان نسبت الظهر حتى صليت العصر فذكرتها وانف في الصلوة او بعد فذلك مما كانها الا اعم
صل العصر فانها لم يبع مكانا يبع وعلموا ما عمنهم ان لا سلم خلافا بين احاديثنا في جواز العدول بكون اذا الوجوه من الجواز فيه لانه يمكن ان يتعدى وجوب
التربك من وجوب العشاء ان كان الظهر من هذا الحكم لا خلاف فيه بل هو من عقد محكي الاجماع لكن بشرط ان يكون ذكره قبل جاز في كل
العدول هو الدخول في ركعتي ما هو التمام او لوجه ما نقره انشاء الله في بحث القضاء ونحوه فيقبل مع جعل الروى في الاعراض عنه بكونه لو بدله وان بعد
في مسئلة الصلوات عن رجل نوى الاول حتى صلى الركعتين من العصر قال فيجعلها الاول في بناء العصر فذلك في نوى المغرب حتى صلى ركعتين من العشاء
ثم ذكر قال فليتم صلواته ثم يفيض بعد المغرب قال فذلك جعل ذلك فذلك من نوى الظهر ثم ذكر وهو في العصر يجعلها الاول في بناء وقت هذا في
بعد المغرب ثم بناء في وقت هذا في العصر بعد ما صلوه والعشاء بعد ما صلوه في كشف اللثام من نوى المغرب باى فليتم صلواته
هي المغرب بعد العدول اليها ثم يفيض العشاء بعد المغرب لذا قال السائل فليتم صلواته بعد المغرب في السائل انما سئل الوجه في التعبد بالعشاء هنا ولا
في العصر جاز بان العصر صلوة منفردة لا يجمعها صلوة ثم قال يجوز ان يتأخر عن وجوب وقت المغرب اذا غاب الشفق وعدم دخول وقت العشاء قبله فاد اشترع
العشاء لم يعد الى المغرب بناء على عدم وجوب العدول من الحاضر الى الفاتية فيكون بعد غموا والمغرب منسوبا مفعول بفيض كلام السائل فليتم
بتم صلواته وقت بعد المغرب الجواب بان العلة في استمرار الظهر الى قريب نصف وقت العصر ودون المغرب الى قريب نصف وقت العشاء بعد عدول
ذكر ما بينه وبينها وما ولد في الاول من التحليل الى هله كما امرنا به ثم ان اطلاق المغرب غير كصريح في وكشف اللثام وغيرها عدم الفرض بين وقت العشاء
والاشترار ولعله لا طلاق لادله ولا نهى بالنية انكشف كونها ظهرا في وقت اختصاصها لانهما عصر صلات من حين العدول فليتم في كل ما كان ذلك
وقتها باطالة في الواقع بوقوعها في غير وقتها فالعدول اليها الى الظهر غير مجزئ مع احواله استنادا في ذلك اطلاق الادلة المزبونة الذي يكون الاستناد
معلما في مقابلة الدليل اللهم لان يجعل ذلك سببا للشك في حصول الدليل له ومثله يجري فيمن صلى العصر في وقت فدخل عليه وقت العشاء
الظهر قبل الفرج ثم ذكر انه لم يكن قد صلى الظهر فعدله الى الظهر بل هو قوى شكلا لامن الصوت الاول خصوصاً مع تصحيح بعضهم ذلك لانه لا يثبت
التصحيح حول الوقت وهو في الاشياء ما اذا لم يكن وقت اختصاص الظهر لكن المراد هنا عدم صحته بانه لك عصر وان لم يكن من اجل العدول لعد
فرض ما ذكرناه من المثال الذي يمكن دعوى اختصاصه لعدله في وقت لا يماثل من شرع في العصر فليتم في ما ضل من صلاتي ظهر فمضى كون من خلا لا
منقص منه على المنهك اللهم لان ينسج منا طالمسئلين بالاجماع او بدعوى ظهور النصوص في ارادة الا اعم من الغافل عن الفصل في ارادة فانهما معا
بصلبا صلوة حتى لا يصدق سلب اسم الصلوة من اثنائها بناء على وضع اسم العبادات في الجملة المدار على من دخل في العصر مثلاً فيكون لا مشروعا في ظاهره
بقاء شغل فمضت بالظهر فيه جذا وكيف كان فان لم يذكر حتى يخرج من صلواته فان كان صلى في اول وقت الظهر اى المخرج اعاد بعد ان يصلي الظهر الى
الاثر من شؤنه في اختصاصه لاذ من غير عدم صحة العصر فيه شيئا وادى به في تدرج اطلاق ما دل على العصر من النصوص لا يثبت صوما مع نذر الفرض في عمله
اطلاقها وليس لنوى بها الظاهر بان الصلوة على ما قويت لا تنقلب عنها بالنية بعد اكملها ولو لم يكن النصوص والاجماع على انقلابها في الاشياء يقال
نفي في ذلك خلافا لامن اكد لا يقدح خلافا لادخال الشيخ وغيرها في صحيح زادة السابق على المغرب من الفرج وان كان ضعيفا كما في كشف اللثام قال
ويمكن جملة على كون نية الصلوة او بعد فراجعه من التيقن بغيره قوله متصلا به وان ذكرنا اننا لم نصل الاول وان كانت صلواته العصر وقد صليت بها فحين
فانوها الاول ثم حصل الركعتين البايتين ثم فصل العصر وكذا خبر ابن سنان عن الجلبى مثله عن رجل نوى في صلوة الاول حتى صلى لا يصلي في الجلبى صلوة

والجواب عن قولنا في العشاء

كتاب الصلوة

التي هي الاولى ثم ليشانف العصر يعني حوله في صلواته العصر فحينئذ ان يكون الصلوة ابتداء بالظهر ثم فحينئذ انشا الصلوة وبعد الفراغ منها انقضى
الظهر ثم ذكر ان كان ابتداء بالظهر فليصلها الظهر فليصلها على ما ابتداء به وكل من اظهره الصلوة بغير خلاف ما اذا انقضى في المغرب فذكر بعد الفراغ من
العشاء فانها لا تكون الا العشاء واحتمل بعض اصحاب العمل على ظاهر الخبر ودفع العصر عن الظهر في المبيت كرا لا بعد الفراغ وهو ما قد قلنا انه لا يرد
من قوة لظاهر الخبر بل الذين من الواضح ضعفنا وبطلان الموقوف منها مضافا الى ما في بل عبارة كشف اللثام ولعل الاولى منها حلها على ارادة انه صل
ناوبها ما في منه محال لكن كان يزعم انه الصلوة على غير ذلك ما على القول بحدوثها وانما معا على الاشارة من ذلك الشمس غسق الليل فالجمل العشر لا يثبت
اشتراط الترتيب عندنا في العمل بل في كشف اللثام اغترفت مخالفة الترتيب حذبا فانما انصهر والاجماع ولا اصل والحج رفع الشك وان كان بغيره
وان كان قد ذكر وهو في الوقت المشترك او دخل وهو فيها او شؤا في الظهر لم يغرنه واشتراط الترتيب في هذا الحال لما تقدم سابقا من جهة ما وقع عليه
الوقت باذن شرعية ثم دخل الوقت عليه قبل الفراغ وعلى الترتيب في جميع هذه ان كنت صليتا العشاء الاخر وحسب المغرب ثم وصل المغرب في جميع هذه
وقد شاع عن رجل نسي الظهر حتى غاب الشمس وكان يصلي العشاء فكأن جعلها بديلان وهو في المغرب بدلا والاصح المغرب ثم صلها او غير ذلك
لاحاط الى ذكره بعد توضيح المسئلة والظاهر عدم اعتبار ما يلبس في اصل البنين الغيرة ويخالف في هذا القول هناك بل يكفي في صفة فعله ويقى الظهر من الان
بجوده ان يوقع شامسا من الاصل قبل هذه النية كما هو واضح بحمد الله **المقدمة الثالثة في البحث عن القبلة** وقع الخلاف في معرفة ما هي القبلة المستقبلة
بالفتح وبالجاء واحكام الظلال اما الاول من القاموس ان القبلة بالكسر التي يصلح نحوها والجهنم والكعبة وكل ما يتقبل وما لم يقبل هذا مقالة ولا بد من بكتها
او جهة هو كثر على عامة من الخط والمخط والاولى انها الاستقبال على جهة اولها التي عليها الانسان حال استقبال الشيء وعرفا المستقبل هو عند
الخطي المكان الواقع قبله بشرط انه المتمد من تخوم الارض ليعان لها لا فضل البناء كما يؤول الى جهة جداره من يتناول في جداره قال سئل رجل
صليت فوق جبل في قبيل العصر فهل يجزي لك القبلة تخفى قال نعم انها قبلته من موضعها الى الشاهد لنا وان ذلك البنية او ان كان خروجه من استقبال
القبلة وتقع الصلوة في غير البيت كما هو واضح والظاهر اتحاد المعقول البنية شاذ من عرف المنشئة الذي لا يعرفون غير الكعبة فلهذا حتى انهم بلغوا ذلك
مواقعهم بل هو من العرف باعدهم فيكون عند الشرع كذلك انما هو الضمان لمثله كما هو في اصول الفقه ان تقدمه فيكون مشتركا لفظيا بينهما وبين المبدأ في
غاية الضعف كحال الاشارة المعقولة من ثلثة الموقوف مخالف للاستعمال في اصوله واطلاق القبلة على جهة عرفية على ضرب من المجتزأ باعتبار احتياط
القبلة بما كان لا يخفى على من قوا النظر اسعيا لان العرف من ذلك عرف ما في القول بان القبلة هي الكعبة لمكان في المسجد لمكان في الحرم والحرم
خرج عنه وان قال المصنف ان كل على الاظهر فاقا للبطون والخراب والمجا والمجال والعمود والحج عن اصحاب والمهذب في المراسم بل في ذلك نسبة الى كثير بل
في كرمه في الروضات الاكثر في الحكم من جميع البيان فثبتنا الى اصحابنا بل في ذلك اجماع على غير ما حكى عن القابلة في التكرار بل في ذلك ما وصل اليه من
الاول القبلة هي الكعبة ثم المسجد قبله من فانيها لان التوجه اليه هو التوجه اليها فالتوجه اليها هو التوجه اليها فالتوجه اليها هو التوجه اليها فالتوجه اليها هو التوجه اليها
ومن غير ثلثة القبلة هي الكعبة ثم المسجد قبله من فانيها لان التوجه اليه هو التوجه اليها فالتوجه اليها هو التوجه اليها فالتوجه اليها هو التوجه اليها فالتوجه اليها هو التوجه اليها
يشاهد توجهه بلا خلاف في طابق المحاكمة اذ لم يذكر في شئ منها الحرم بل الى القول بان الكعبة قبلتها عنها وهذا أقرب من ذلك قطعاً كما ان الحكم
عن بن عمر اشوب من فني الخلاف من استقبال المسجد على من قبله عن ثلثة القبلة خروجه انما جهة الكعبة والمسجد بل بعد من علم ان الاية لا تنافي القول بان
المسجد قبله لان الله تعالى جعل الكعبة قبله لاهل البيت جعل المسجد قبله لاهل الحرم جعل الحرم قبله لاهل الدنيا فحينئذ يشرع في جعل الحرم
ومسجد الشريف بل لعل الاجرة واحدا في العلم من هاتين واصلا لعدم التعدي فحينئذ يستدل بحج الخبرين نعم يؤيد به بعض النصوص المشبهة على تعادل
استحقاق الدنيا بما يقضى كونه قبله من قبله والمخبر عن غيره عن الصادق عليه السلام ان القبلة المسجد والمسجد قبله مكة ومكة قبله الحرم والحرم قبله الدنيا فلهذا
بمع ان كان الجاهل لاهل القول المزبور في هذا الاطلاق لا يول به لكنه قد خرج حوثا في هذا في الخلاف لا يثبت في القول بان الكعبة لاهل الحرم فانه
صف طويل خلف الامام ان يكون صلواتهم صلواتهم اكثرهم الى غير القبلة ولا يثبت ان يصلوا حول الامام ودوا كما يصل في جوف الكعبة وكل ذلك باطل لا يجمع
لهم ان يقولوا انما كلف التوجه اليها من ذلك لانها القبلة غير محصورة بل جهة كل من المصلين غير جهة صاحب البيت لا يمكن ان يكون الكعبة في الجاهل فكيف ما فاشهد ان
لهم ولا يثبت ما مثل ذلك لان فرض التوجه الى الحرم والحرم طوبى لمن ان يكون كل واحد من الجماعة متوجها الى جهة من جهة الا ان الاخرى مع ذلك كله كون
القبلة الكعبة خاصة عن المتكبر من ذلك لويوا سطة ما لا يثبت تجمل من المقدار انما الصلوة على منتهى وسخوه وتجهل في وفاء الاكثر المتأخرين واعانهم
لصا وان خالفنا كثر وافق في تنازع الحكمي عن الكاتب في هذا المصباح في الجمل والحج من غيرهم بل بان في الاكثر والمك من غير تقييد المصنف المستغنية
وقتها الصلوة غير الدالة على ان القبلة الكعبة بانواع الدلائل في الروى عن قرب الاستانها من الصادق كمال التصريح بذلك قال في الله عز وجل
تلك ايام منكم في كذا كذا وهو حكمه وورد في الذي جعلها ما للناس من الاصل من احد توجهها الى غير وجهه في كذا الذي حذر الان منها غير
خبر اخر لا يثبت من دعوى توازيها بل قد عرفنا ان ذلك من الضرورة التي لا تفلح في الاموان ويكون الاحتمال في كل يوم بل يعرف الخارج عن الاسلام كما به في الوصا
من اهله فضلا عنهم ولا ينافي ذلك عدم التصريح في كثير من النصوص المزبور بان الفضل المذكور مع ان بعضها صريح او كما هو صريح في كثير من الروى
عن احتجاج الطبري باسناده الى العسكري قال في هذا انما انضد ما توجه الى الكعبة طعنا ثم امرنا بعبادته بالتوجه نحوها فاستأثر بالبدل ان التي تكون
هنا ههنا فليخرج في شئ من ذلك عن امره وكان عدم التعرض في اكثرها لذلك استغناء عنه الامر باستقبال الكعبة وكوونها قبلته من ذلك قوله في هذا

الصلوة في البيت

للمؤمن من غير العنق والعين من الممكن يحصل الاصل فيها فلا وجه للنسبة في ذلك من جهة فوا غيب بعد ذلك كل ما وقع النزاع فيه ولعلنا لم نقل ان اقصا ما ينشأ من البرية
 بين القولين هو جواز استقبال غير الكعبة من الجوارح الحرم من كان متكلمها على الاول عدمه على الثاني وجوب استقبال الجوارح الحرم لغرض الشاهد على الاول
 وجه الكعبة على الثاني يدحض الاول ما عدا من عرفنا خلافه من كمال الشيخ في جوده طرجه والحكم من حيث ما وعده من جهة وعلى الفاضل من هذه والكيك في احكامه
 الصلاح في الكافي القصر في وجوب استقبال العين لو كان متكلمها قال في الاول المتكلمون على ثلثة اقسامهم من يلزم التوجه الى غير الكعبة وهو كل من
 كان مشاهدا لها بان يكون في المسجد الحرام او في حكم الشاهد بان يكون ضريفا او يكون بينه وبين الكعبة حائل او يكون خارج المسجد بحيث لا يتحقق عليه الكعبة
 وقال في الثاني لبقاء طرجه انما لا يكبر قبله من كان مشاهدا لها او في حكم الشاهد المسجد قبله من لم يشاهد الكعبة ومثله اذ غلبت طرجه
 جهة من كان في الحرم والحرم قبله من فاق عنه الحرم الى غير ذلك لعله لذا استدلت في العنبر عليه باجماع العلماء وفي كثر الكعبة القبلية مع المشاهدة اجماعا
 بتراجعنا على ذلك في الحكم من شرح الشيخ نجيب الدين القبلة عنها الكعبة المشرفة لم يذكرها بالاجماع كما هو في كثر العرفاء والاجماع عليها وقد ثبت
 نفى الخلاف عنه في القبلة بل في الروايات قد تضمنت من كثر وجهه حيث اكتفى في احكام القبلة النزاع باحسان الورد في السجدة الحرم بشارة الشيخ
 بالصلوات في النزاع في الثانية والا لا يكفى لتقليد الاحمال المزبور لما عرفت من انشا ظاهر عبات الخصم كالنصوص الثمرة الاولى اية فلا يرتفع الخلاف في
 الاجماع من فاقهم على عدم جواز استقبال غير الكعبة للمشاهد من يحكمه ومن لا يعرف اندفاع الثانية اية ضرورة احتمال اوله لغيره من المسجد الحرم ولغيره
 انما ذكرنا ذلك على سبيل التفرقة في الانهاك اظهرنا السطحة هذه حتى المصنف من لم انتصر فيها بالي واهل كل اقليم الى اخره ضرورة هذا الظاهر على
 نعم قد ياتي في خصوص جبهة الخلاف السابقة وما شابهها التي يرد عليها مثالا او رده على جهة الكعبة من جوفها لو استحال الصلوة في تلك الحالة
 من اقليم بحيث يقطع بزاوية عن الحرم فانه لا استقبال له لغيره من المعلوم سعة رحمتهم على ماحد الحرم فكذلك الاستطاف في الحرم بحيث يخرج عن حرم
 المسجد ويصير منع ذلك كركوب الارض غير ذلك ما يعارض الواحد اغير مجموعته على انها قد توافقت بما في كثر من الحرم الصغرى كلها ان زاد الغرض عن عباد
 ارادة والرحمة وان كانا ظاهرا من ذلك لا يفتى في استقبال العباد لولا اخرج خطوط متوازنة من مواضع التبعيد المتبادلة المتفقة اليه على وجهه
 جرم الكعبة لا يتقبل الخطوط اجمع بالكعبة والاعرج عن كونها متوازنة لكن ان صدق استقبال العين بالمسجد يدلك الاستقبال الصوري لا لا يثبت
 على الموازاة المزبورة بل الظاهر يتحقق وان لم يعلم بان علم العتبة ويظهر الفرق بين الجبهة والعتبة كما تتم طرقة هذا وان ايدى عن قبول كلامهم لغير ما ذكرنا
 فلا ينبغي قبول النصوص الاحمال المزبورة مع معارضتها بما عرفت من النصوص في الفروق على انها بنفس هذا الظاهر يتبرر من طرق العامة والى بعض ذلك
 اشار العلامة الطباطبائي بقوله وفيه سبل يستقبل الثاني الحرم ومن به المسجد الحرام ومن به غالب الرواية وان ذلك للنسبة والديانة ومن ذلك لغيره
 ما في اجماع اذهوني مفرض الثمر من مقطوع بعد ما وظنون والاية ان ذلك على الاحتياط فلا تدل على عدم ضرورة صلاحها او ظهورها في المسجد
 فحينئذ ما هو مضاف لوجوب استقبال عين الحرم الذي هو هذا الخصم في مثل مورد الا لا نرى قد يفتى في عدم الاستقبال لجهة المسجد وان لم يكن من جهة
 الكعبة ومن هنا قال في ذلك بعد ان حكى عن العنبر اجماع العلماء كانه على استقبال العين للقرية ان لم يكن هو الحرم والا امكن المناقشة في اذ الامة الشريفة انما
 تدل على وجوب استقبال شطر المسجد الروابن خالين من هذا التفصيل لكن قد يوقن ان المراد من الية قبل ما كان المسجد معلومته الحالة القرب لو قبل اذ
 الكعبة من المسجد الحرام ولو بعونه ما عرفت لم يرد عليه من ذلك ما لو اريد من الشطر الجانب فمعلوم ان اذ اذ جهته في نحو مفرض الية من المسجد تدعى
 اتحاد جهته مع جهة الكعبة وبالنسبة الى القرية يمكن اذ اذ الجانب الذي يطبق على عين الكعبة والجملة لا يكاد يخفى على من لم يدر تأمل ان ليس المراد من
 الية ان يكون المسجد نفسه قبله والاجر في الكلام والاشغ الصلوة في مسطحة الصلوة في جوف الكعبة ومن المعلوم ضرورة خلاصه كل ذلك مع قطع النظر عن
 بالاية الثانية والا لو قلنا بآراده ما يشمل القبلة من القيام فيها كانت محض هذه الية ونشأ المظهر عن اختلاف المسجد بآراده ونشأ بحيث لا يعلم مقدار
 وقت نزول الية وعن الاحتياط المظهر في مثل الصلوة وهو محض استقبال الكعبة لعلنا متعين هنا وان قلنا بالتصديق الاصل من نفي ما شاع في شوطه
 المقام بعد التسهيل من الشطر الامر الذي يفرضه لوجب لا مضافه على المشرق كما هو واضح ومنه يعلم عدم جواز استقبال شيء من الجوارح قال في سائر
 انه من البين في الحكم على التذكرة عندنا انه من الكعبة وعن نهائيه الاحكام يجوز ان يستقبله لان ذلك الكعبة عندنا لو قبل ان من الكعبة في حكم ظاهر كلام
 الاصحاب ان يحرم من الكعبة باس وقدر عليه المتغير لان كان منها في من ابرهيم واسمى في ان يفتى في الكعبة فمعلوم ان الالاف خضروها حاشا
 وكان في ذلك نحو ما ينبغي ونقل عنه الامتثال باذ خالته بناء الكعبة فيمنع ذلك فيخرج ابن الزبير حيث ادخله فيها ثم اخرجها لاجل بعده ووقع مكانه
 الطواف يجب خارجا للمعاصرة خلاصته كونه من الكعبة باجماعه وبعضه ليس بها وفي الطواف خارجة بعض الاصحاب منه كلام ايضا مع اجماعنا على
 ادخاله الطواف انما الغاية في جواز استقباله في الصلوة بحججه على القطع بان من الكعبة يصح والامتنع لان مدخل من البقعة الى الطواف قد بان
 حصلوا القطع مع ما في الصلوة معونة من حارسه من الصلوة في الصلوة هو ففلا ولا فلاة ظهر لكن اسمعيل بن ابراهيم فكم ان يوطأ فجعل عليه
 حجرا ومنه يتوارى بيا وقال في خبر اخر له في هذه الحجرة اربابنا اسمعيل بن ابراهيم في خبر اخر له في هذه الحجرة اربابنا اسمعيل بن ابراهيم في خبر اخر له في هذه الحجرة اربابنا
 وسئلون بن يعقوب فقال ان كنت اصلي في الحجر فاجعل اهل المكتبة في هذا الموضع فان الحجر من البيت فقال كذب هل من حيث شئت وفي الخبر
 عن يوزد البزطي ان اهل البيت من الحجر فقال انكم تسمون الحجر فاما ما كان لغنم اسمعيل مراد من فيه امره وكره ان يوطأ بها في حجر عليه من يتوارى بيا
 كلف للمنام بعد ان حكى عن كثر ما معتق ان ما حكاه انما اياه في كتاب العامة وما يخالفنا حاشا ان ذلك هو كل نعم انما في الغيبة لشبان
 طول بناء ابرهيم ثلثين ذاعا وهو قد خط دخول من حجرها لان الطول الان خمس عشر ذراعا كما حكى عن كثر من انما البناء

الامة

2. المصدر

في الصدق فاعلم ان لا يصح معنى انها صادقة بالمقابلة مجرد من صفات الكعبة المتصلة عنان لشماها مجرد وشاهد كما هو واضح بادي في تأمل بل ربما ادعى
امكان مشاهدته من جهة خلق وارتقاءه لتصل اليه عنان السما الا انه لا يتصل بشئ اخر غير موضع هذه العلامات العينية من بينها ولو على وجه الظن
فهو كالمشاهد المستقبل من بعد ان كان فيها ما منها وعلى كل حال فليس المداخ في القريب ليجعل الاستغناء للكعبة التي لو قبل الله من احد وجهي
غيرها فاعلم ان كان البعد سبب في زيادة البعد عن غير المستقبل عن المشاهدة لم يكن بطريق الى اخر هذه المقابلة اي مقابلة البعد من حيث كونها مقابلة
ببعد التي قد عرفت عدم اهتبا اتصال الخطوط منها الا باستعمال الامارات الهيئية لا خصائصها لظن الواجب عاين بعد ان تقابل العلم بسبب الامر بخروج
القبلة على حسب الهيئة الطائفة بالباها فخرج بالنسبة اليها لا تقبل الا الظن في حصول الجبهة عن المقابلة المزبونة ولعلها كانت البتة ضرورية في حقها
على ارضها وعمالها بان الخطا في استعمالها انما يحصل العلم للوقوف في معرفتها الا من على خطا في كيفية الاستعمال بها كما اندر بما يحصل العلم
بالجبهة المزبونة بفعل المستويات العلوية من جهة من الخطا في تحصيل الجبهة المذكورة لما فيه من التفضل للغير للطابع عنك التحيز في تحصيل القبلة وبكيفية التفضل
معرفته خطا في ذلك لو عند علماء الهيئة العارفين في تحصيل الجبهة وكيفية تحيزه عاقل فلو سلطان الخلق من معرفته بعض احد وجهه وما ادى ذلك الى
السخرية عليه الاستخفاف عند اهل الفلز بوزن صواد الخطا بالاستدبار ونحوه من الغريب فيجب لبعض الناس جواز الخطا عليه في ذلك فانه من غير
باستعمال الامارات الهيئية لتكليفه بالحكم بالبين واليهي في الشاهد غيرهما من الاحكام الظاهرة بضرورة وضوح الفرق بين ما كان خطا فيه لغرضه
العلم المؤدى لذلك بين ما لا يكون كذلك فان لنقص الواجب من جهة من جهة في الاول بخلاف الثاني فانه لا نقص عليه بل لا يخفى نوعا بالعلم الا في الخارج
عن طريق البتة فانه ما حكم به فان ظاهر عدم تكليفهم عليهم السلام بالعلم المزبور كما يشهد به نصهم في افعالهم الواضحة منهم عليهم السلام كخروج تحصيل الكعبة الى
وغيره مما يجزى عليهم التحيز منه لو انهم مكلفون بالعلم المزبور لما ثبت متواترا انهم كانوا لما ينبغي مع ما وقع عليهم قبل وقوعه لكنه بالطريق الالهى الخارج
عن قسمة الطائفة البشرية التي هي مدار التكليف بالجملة لا ريب في حصول النص للخطا المذكور ولعله من هذا ذكره واحد من الاصحاب ان عمل البصوة
الثابت بحسب منه وصلو فيه من غير انحراف مثلا بالتواتر ونحوه ما يجنب العلم بل ارسله لرسال المسلمين فهو كذلك لما عرفت لكن المراد العلم بحصول
الجبهة بالمعنى المذكور اي مقابلة البعد للكعبة من جهة اعتبار اتصال الخطوط ضرورة عدم التكليف من ذلك بقدر الزيادة والرواية وليس هو من الاحكام القدر
بل بناء التكليف من اول الامر على ذلك فلا يباس بصلو المعصوم في امكان متعددة متساوية في الخطا اوسع من عرض الكعبة بحيث يقطع بعدم اتصال
الخطوط بها بعد حصول المقابلة المزبونة وما ورد في محراب المدينة من ان ذوبت ارضه من نصيب ياوله الميزاب مع امكان حمله كل في جامع المعنى
على ارادة المقابلة المزبونة لا الهاداة المعبر فيها اتصال الخطوط غايه صليما بالعبير ولا يدل على وجوب توجه اليها بخلافه عن غير ما في عدم ان اتصال
بالمدينة بغير ان محراب رسول الله في مسجدها منزلة الكعبة لا يرد ويرى وجوب استقبال وجهه بشاهد بطلان صلوة من له مجادة لفساده ضرورة بل يصح
دليل قطعي على حصول مقابلة الكعبة بالمعنى المذكور بحيث يجوز في الاجتهاد بينا وشما لا يكفي في المحراب المنصوبة بالامارات الهيئية المحمل بطريق الخطا اليها
ومثله باق في ثابت بالتواتر مثلا من محرابهم عليهم السلام او القبول الى وضعها احدثهم وقد تنوع اثناء انشاء القرض بعضها فظهر من ذلك كله ان المكلف
من غير فرق بين القريب البعد المقابلة المزبونة التي مع تعدد العلم بها يتقبل في الظن فان اراد الاصحاب الجبهة المذكورة في كلامهم للبعد بمقابلة
العبير المذكورة للقرين في البتة فربما بالوقوف والاكاد للنظر فيها تفصيل دليل كماله في ذكره في تعريفها عبارة مختلفة ففي المعنى بها السمت الذي يخرج
الكعبة ثم قال هذا منع بوزن جمة كل متصل بمعرفتها في كمال الشام ثم قال محصلة السمت الذي يجعل كل جزء من شأنها ويطوع بعقد غرض
عن جميع اجزائه وقد بناقش بان لا مدخلية للاختلاف في القطع المزبور في الجبهة والمعنى الذي ذكرناه مضيق حصول القطع بخروج فضل الكعبة من بعض
الخطوط كما في الصف المستطيل المتصل بمحراب النبي ببناء على انه منصوب على الميزاب لانه لا ريب في حصول القطع بعد كون الكعبة في خطوط مواضع متصلين فيما يزيد
مقدار الميزاب الى الاخر من المعلوم ضرورة صحة صلوة الجميع ليس هو الا لحصول الاستقبال الهاداة للبعد من حيث كونه بعيدا الى ما قد عرفت عند توقف
الصدق عنها على اتصال الخطوط ولو اراد الاحتمال المتشابهة ونحوها او لغنا المناقشة وانطبق على ما ذكرنا لكن يكون الاقتضاح على ما في المعبر يوجد منه
لخوذه من اليها المزبور ومرايه يكون الكعبة في السمت بوزن قوله وهذا منع في اخرواتها في خط من خطوطه وان خلاها الباقى الا ان الاستقبال يتحقق
قطعا او ظنا وهو عين ما ذكرناه ومن ذلك تعينه دفع ما حكى من الارض من الاعتراض عليه بانه ان اراد بالمعنى اللغوي رده عليه صلوة الصف المستطيل
وصلو ما اهل اقليم واحد بعلامته واحدة وان اراد المعنى الاصطلاحي وهو النقطة من دائرة الاقن اذا واجهها الانسان كان مواجهها للكعبة فالطريق
الموصل اليها بغير بديهة لا يخفى معها نفس الكعبة لانها ما خوذ من طول ليلها وعرضها معلوم ان مقدار الفريخ والفرصين يؤدى في اختلاف ذلك
تأثيرا يثبت بحيث يرتب عليه مشاخر في بلزم من استخراج السمت بذلك الطريق على طرف مخرج كون الصلوة على ذلك السمت في الطرف الاخر غير صحيح
كون الكعبة في ولا يخفى ما فيه بعد الاحاطة بما سمعت من تنزيل كلام المحقق على ما ذكرنا الذي عنه هذا الكلام غير ان من يعلم ما في الحق من حجية
الاحكام من تعريف الجبهة بانها ما يظن به الكعبة حتى لو ظن خروجها ليرى ما في كره من انما يظن ان الكعبة حتى لو ظن خروجها ليرى ما في كره من ان
فرق بينهما في الحكم عن الرض يقال ان اولها قريب في الاعتبار وقد حكى في جامع المقاصد عن كره ما سمع من نظرية بوجه من احد ما عرفت من صلي
الصف المستطيل المتصل بمحراب النبي والثاني ان البعد لا يشترط في صحة صلوة طائفة معاذ الكعبة لان ذلك لا يفيق غالبا فان البعد الكعبة غير جازا
الجزم للطبع فيمنع اشتراط الصلوة قلن بمكر على بعدا رجا صلي ما ذكرنا من ارادته بسبب صون استقبالها يترى في رضى يظن اني يحتمل ان
الكعبة في كل خط من خطوطها في حدة انما لا يندى بقطع العلم من جهات خارجي وان بقي صون الاستقبال المورث الاحتمال لولا سبب العلم من

كتاب الصلوة

فانقل وكذا الكلام في غيرها في كرى والحكي من الجفيرة من انما التمس الذي يظن كون الكعبة في مطلق الجهة واغرب ما وقع في تفسير الجدة بالبحر المثلث
والحق الثاني في شرح الالفية قال ولما جئنا الكعبة التي هي القبلة لنا في خط مستقيم خرج من المشرق الى المغرب لاعتدال البرق في وسط الكعبة
ح بعض من نظر خط المخرج الى ذلك الحظان وقع عليه على اربعة اوتة فانه قد انما هو الاستقبال ان كان على حادة ومنفرجة فهو الى ما بين المشرق والمغرب
وهذا ان لا يصدق عليه استقبال الكعبة عزا ولا شرا اذ هذا الخط ليس كغيره يكون استقبالا لاستقبالها وقال فيهما انها ما يما من الكعبة عن جانيها
بعث لو خرج خط مستقيم من موقعت المستقبل لبقاء وجهه على خط جهة الكعبة بالاستقامة بحيث يحدث عن جنبه او بين قائمان فلو كان الخط الخارج من
موقعت المصل والمصل على خط الجهة لا بالاستقامة بحيث يكون احد الزاويتين حادة والاخرى منفرجة فليس مستقبل الجهة الكعبة وظنون الذي وقع هو
الفضل في مثل هذا الوهم التفسير يلفظ الجهة ولو انهم عبروا بما في النصوص من انه يجب على كل احد استقبال الكعبة وان لا يقبل الله من احد من جانيها
وانها هي قبلة المسلمين ليرفع احد منهم في هذا الوهم ضرورة كون الدار على خط الاستقبال ان اختلف فزاده ومصاديقه القربا البعد ليس
استقبال الجهة بالمعنى المزبور فيها قطع ضرورة اجتماعها مع فرض كون الكعبة على اليمين واليسار للمبعد من حيث كون بعيدا كما هو واضح بالذات
واقاما في الموضع وعن غيرها من قريتها بانها القدي الذي يجوز على كل جزء من ان الكعبة فيه ويقطع بعد خروجها عن لسان شرعية فبقربها انظبا على ما ذكرنا
بعد اذ ان المنشأ به سبب الاستقبال الصوري من التجويز والقطع وبسبب دفع ما هو دور على طرده بقاء ما انما لا يجوز على كل جزء من جميع الجهات ان الكعبة
منبغى كفاية بصلوة واحدة الى جهة واحدة وكذا من قطع بنفجته ان هذين وشك البقاء فان يصعد عليه التعريف المزبور وليس جهة القبلة ضرورة ان ربنا
على اذ ان ما ذكرنا لا يرد عليه شيء من ذلك بل لا يرد عليه ايضا انه يجمع فيه العلم والاحتمال في محل واحد ضرورة اختلاف المتعلقان محل العلم فيكون
متخصا به لا المعصوم ويحده الفرد المنتشر على البدل الاحتمال الجميع واقراب نظبا فاقامه على ما ذكرنا ما في جامع المقاصد حيث ان بعد ان ذكرنا في كرى
كرى ورد عليها ما سمعنا قال الذي ملأ الخلق بخاطري ان جهة القبلة هي المقدار الذي شان البعيدان يجوز على كل بعض من ان يكون هو الكعبة
يقطع بعد خروجهما عن مجموع وهذا بخلاف جهة وضعتا بخلاف حال البعيد هو في ذلك الكعبة قال فلن نلت برصيلة المصلي بعدا عن مجموع المعصوم
بان يد من سعة الكعبة فان لا يجوز على ذلك التمس ان يكون فيه لا محراب يجب ان يكون الى الكعبة لاسطالة الفاصل الى المعصوم قلنا لما كانت قبلة البعيد
الجهة يقين ان يكون محراب المعصوم اليه بحيث لا يحتمل الاخرافا صلا ولو قليلا اما كون محرابا بعين الكعبة فليس هناك قاطع يدل عليه فينبغي التجويز
في تعريف الجهة بحال ولا يتحقق عليها ان لو اود ما ذكرنا كان في غيبة عن تكلف الجواب المزبور فان لقطع بخروج العين عن الخط لا ينافي المنشأ به لاصالة
الاستقبال الصوري بسبب بعد خصوصه قد اعترض على هذا سابقا على ما في كرى بناء منه على ان محراب البينة الى الميزاب عينا لا يجوز جوابا بل دفع
ذلك عنه وكون قبلة البعيد الجهة لا ينافي في نصب المحراب الى عين الميزاب ان لم يكن ذلك اجبا كما انه لا حاجة الى الجواب ان خبر احد البعيد لقطع فالتجويز
قائم وان المراد جهة الميزاب عينا قد عرفنا ان لا ينافي في الجهة بالمعنى المزبور على الفرض المذكور فضلا عن هذه الاحتمالات ولقد عرفت على سائر القبلة
لوالد الحق المزبور قال فيها بعد ان حكى تعريف كرى الموقوف لما في كرى وما اعترض به والده من الوجهين قال فيها دعنا والذكر وذكر التعريف المزبور ثم قال
وعقد انها التمس الذي يظن حادة الكعبة فيه حاتا واليه من ذلك كلام العلامة في كرى حيث قال فان الجهر الصغير كلما ازاد بعدا ازاد محاذة الامتداد
ذلك المحاذة الحقيقية فلا يرد اخلال البعد بطل المحاذة اذ هو مؤكد كدح ولا خروج بعض الزاوية طول على مقدار الكعبة لان ذلك الفاضل المحاذة
ومراد النبيل انك فله عينا لا يجرى الى الفط الموهوم كما في القطب الجنوبي الشمالي وهو الى هناك لنص فينا قلنا لكن قال بعد ذلك اما الاستنباط
فكفي في تحف من القريب كون العمود الخارج من قدام ما بالكعبة سواء كان عمودا عليها او مائلا بحيث عن جنبه زاوية احدى اكر من الاخرى واما
البعد فان قلنا ان قبلة الجهة كما هو المختار وجب في تحفة منه كون العمود الخارج من قدامه على الخط المار بالكعبة البعد وذلك ما قرنا من عينا
على المحاذة الحقيقية الجهة وقد تحصيل السمات بالعلامة التي قد خطنها به يمنع جواز الاخراف عليه لو سبب اذ مع البعد الكثير عدم المشاهدة
بمن الاخراف لافاضل في الخارج من القليل منه فيفوت لظن البعد تحفة شعرا وان قلنا ان قبلة العين كان يتحقق الاستقبال منه على نحو ما في القرب
وقد يظن ما ذكر في كرى في استقبال البعد محاذة ما قد سنا الا انه يمكن ان يجمع عدم سلاسة التماس المزبور من الغلط ان مراده المروءة لا الحقيقة
ان بسبب البعد يظهر للمسلمين ود العمود الكعبة كما هو عليه من الاستقبال الصوري كما يكشف عنه اول كلامه واخره ولقد اجابنا ذكره لغيره من الضرب الاخر
البيانات من تعويبه لظن بالاستقبال الصوري بل لعله كما يجده الآن من الاخراف من الجهر وبعض الفطاح قال اول جعل للدار فيها الامور من الاخراف
على الضوء للظن المزبور القائم مقام العلم بعد حدث ولعله غير المستقام من الادلة لما استعرف من ثبوت الامارات المزبورة وما يؤكد اذ ما ذكرنا في
كعبة استقبال البعد ما عثرنا عليه من كلامه في شرح الامشأ فاما بعد ان حكى ذلك الاخراف الاول المزبور على تعريف كرى قال قلنا قد يحمل المحاذة على
الحسنة بل انما هو المعارف على ان اهل الشرع على نحو ما اشتهر بينهم من اهل العراف مثلا وان حاله صغوفهم واستون مواقفهم يجعلون الحكم بحذا
المنكب الايمن على نحو واحد من العلوم متناع ذلك بحسب نفس الامر لا خلاف اشخاصهم فيكونا يمكن تحفة بحسب الحسنة على هذا البعد بخلاف المحاذة بل
كلما ازاد اتسع السمات الذي تظن هي منه وهو صريح فيما ذكرنا اوله واخره ان ذلك كله مما شاء لبعض الازهار التي توشح من انفراد القول
لرسلنا الى ان الوشحة من الباطل وان كثر الشاغل والاشتباه وان قلنا بانها كانت بعض ما يحكي عن روض الشهيد الثاني اشارة الى ما قلناه فان بعد
ان اعترض على كرى باسمه من الحق الثاني من الصغى المستطيل قلنا ان قبل القطع بخروج بعض الضعف متعلق بافراد المجموع على الاشاعة على التعيين
بنا فظن كل واحد على التعيين انه مستقبل واجاب بان الظن لا بد من استناده الى اماره شرعية وهذا القطع بنا فيه ثم قال لو قيل بان هذا لا يتحقق مع

البعدان الجرم الصغير كلما ازداد الاثنان عنه بعدا انشعبت جهة المحاذاة فيمكن محاذاة العشرة للشخص الواحد بل كل الضيف المتشاكل كان واجابا بان
 هذا اعتقوا لم يجهتوا ولا معنى الذي ذكره ان الضيف ان محاذاة القوم الجرم الصغير عن موقعا ليست في عند ان وهم ذلك لان نفر من خلوطا ومن
 موقعا فهو بحيث يخرج متوازيه فانها لا تلتقي ابدا وان خرجت الى جهة النهاية والعلامات المنصوبة من الشارع تنصير بحد ذلك انه هو خصوصاً
 ان هذا اعتقوا لم يجهتوا كما لا يصح بما قلناه الذي منه يعرف ما في الحكم من الاشكال في مسألة التي اقرها في ذلك من ان الجهة اعظم من شغل على الكعبة
 او قلنا حيث سيناوي بنه اجراء الى هذا الاشكال من دون ترجيح قال فانما اعتبرنا اعظم من ان لا ينقص طرد مجازا للجهة ولا ينقص على الطريق
 ينقص من كسب السمت الذي يقطع بعد خروج الكعبة عن ولا على القطع لثلاثه ينقص بالجهة المظنون كونا لكعبة فيها عند العجز عن تحصيل القطع بذلك اما
 هذا المذهب فلا يخرج سميت يكون شمال بعض اجراء على الكعبة ارجح لو الحق ان الجهة ليست مجموع ذلك السمت بل بعدد عرق الاجراء التي يترشح اشتراكها
 الكعبة بشرط مساوي نسبة الارتفاع الى جميعها فلا يكون المصلي استقال الاجراء للوجه الاشكال عليها خلافاً للاستفاد من مجازة وان خبير بان المهم
 يتاح جهة الجهة المذكورة وكلهم بحيث ينطبق على الادلة الشرعية لاهذه الاحرازات وقد عرفت انه لا مدخل للقطع الطريق الاحتمال فيها بل
 هو امور تتعلق بما بل ليس المراد منها الا المقابلة والمحاذاة المستبعدة من حيث كونها بعدا ثم يختلف في معرفة ذلك من ان العلم واخرى بالظن
 كبراهن هذه العلامات ولعلنا استخرج من عرفنا به ان كالا روي عن العلامة الطائفة قال الثاني منها ما للجهة الجرم الصغيرة بالها من اية مستبعدة فخرج
 المعصية وهذه الامارات بعضها انما هي اوله على الجهة كما نقرر على الحق الثاني في فوائد الشريعة لا العين ضرورة عدم معقولية دلالتها عليها
 بالمخطوط المستوية مع اشراك الاكلام الواحد بها فيما يقطع بحكم مقابلة العين حقيقة لعدة عرضة عليها ضعفاً متعددة وكرهية الارض وداخلها
 في ذلك قطعاً كما ان كون اهل الارض من دون حول الكعبة كان دليل سدادهم كحيط الدائرة كما اعترف به الحق الثاني في فوائد الشريعة واقلاً
 صفة المتوسطون في الجهة من حيث حد ثمران دلالتها على الجهة مختلفة فالجواب نحوه مما يفيد القطع بما ما عرفت وتعرف من مناقات الخفاء في ذلك
 الصمة غير بعيدا الظن بها الاحتمال الخطأ في تحصيل القبلة المقابلة بما كما اوضحنا سابقاً ونرض عليها مع الحق الثاني هنا في فوائد من الغريب
 وقع لبعض الاعلام كالتحقيق كرى والحقق اليها في من ان هذه الامارات بعيدا الظن الغالب على العين والقطع بالجهة كما ان من الغريب وقع لبعض الاعلام
 من الانتكار على ما وقع من غير واحد من الاحتجاب ظاهرهم لاتفاق عليهم ان محارب المعصية مما بعد العلم بالقبلة قائل ليس تكليف المعصية مع الجدل
 تكليف غيره من الاستقبال الى الجهة ولذا كان يصح قطعاً في مكانة متعددة يقطع بغير عرضها على الكعبة من دون اخلاف من فكيف يكون محارب ما بعد
 العلم بالقبلة الا لا يتجنى فيه بعد الاحاطة بما ذكرناه سابقاً من ان المراد فائدة العلم بالجهة بل معنى الذي ذكرناه في المقابلة المحببة لو كانت الكعبة مشيرة
 لا العين نحو من الخطأ على ذلك في عصمة ما فيه من ان ينقص من علماء الهيئة كما اوضحنا سابقاً ولقد طال بناء الكلام حتى خرجنا
 عن وضع الكتاب الا ان كان المقام حقيقة فانه قد خفي في هذا الصلح المراد بالجهة حتى انه النجى منغمة للجهل بها الى ما احسنه الارديلي وبتبعه على بعض
 الناس ما هو مخالف لاجماع الاصحاب بتميم من عدم اعتبار هذا التدقيق في امر القبلة وانه اوسع من ذلك ما حاله الاكابر السيد عبد باستقبال
 من البلدان النائية الذي لا يتحقق مثاله البعد بغير التوجه الى جهة ذلك البلد من غير حاجة الى استدلال ان غيرهما مما يتحقق معرفة اهل القبلة
 والمنع تكليف عامة الناس من النساء والرجال خصوصاً النعمان بما عند اهل الهيئة الذي لا يرضوا الا او حكمتهم في اخلاف هذه العلامات التي نصبوا
 دخلوا النصوص عن التوجه في من ذلك سواء الارواح اعدا ما استوفى ما ورد في الجدل من الامارات بجملتهم المكففين في اخرى يجعله على اليقين ما هو
 اختلاف وضعه سند وارساله خاص بالعراق مع شدة الحاجة لمعرفة القبلة في امور كثيرة خصوصاً مثل الصلوة التي هي عروة الاعمال تركها كفر ولعل
 من ادوا لوليت الاستقبال ككاتبه وتوجه اهل مجد قبا في شدة الصلوة لما بلغهم اخلاف النجوى وغير ذلك مما لا يتجنى على العارضة احكام هذه الملة
 التهمة التي ذكرها شاهد على شدة التوسعة في امر القبلة وعدم وجوب شهادته هؤلاء المدققون فانه في ذلك واعلم ان للاصحاب اخلافاً كثيرة في
 الجهة ولا يكاد يجمع تعريفها من الخلل بل في هذا الاختلاف ليس على صلب الاستدلال بل لا اعتباراً على قبول جهة الاستفاد من الدلالة الشرعية
 الاكتفاء بالتوجه الى ما يستدل عليه من جهة الجرح لاجنه كاي دل عليه قوله تعالى فلو اوجوهكم شطره وقوله ما بين المشرق والمغرب قبله وضع
 في فناء وصلو وخلو الانبياء ما زاد على ذلك مع شدة الحاجة الى معرفة هذه العلامات لو كانت اجتهاداً حالها على علم الهيئة مستجد خد لا نه
 علم دقيق كبر القديمان التكليفية لعمامة الناس بعد من قوا بين الشرح وتقليد هله غير جائز لانه لا يعلم اسلامهم فضلاً عن عدالتهم وبالجمل التكليف
 بذلك ما علم انفاؤه وضيق وزاد في المداق فانه ما يؤيد ذلك اوضح تأييداً ما عليه قبول الامثلة في العراق من الاختلاف مع قول المسألة عليها على قطع
 باختلاف القبلة مع استمرار الاعتصا والادوار من العتلا الابرار على الصلوة عند ود في الاموات ونحو ذلك هو ظاهر ظاهر في التوسعة ان في غيرها
 وزاوده الاشكال في التوسيع على قواعد علم الهيئة فانها مبينة على كروية الارض وما ذكر في ثبات ذلك لا يثبتنا فضلاً عن القطع خصوصاً بعد عدم موافقة
 القضاة لهم على ذلك بل ظاهر الكتاب العزيز بجلالهم قال الذي جعل لكم الارض فراشا وقال لي جعل الارض مهادا وقال في الارض كيف سطح الغيرة
 ما لعمري انما هو المقدس من يوردها هو معلوم الخاف لانه اجمع عليه الاحتفاء باوحد باقوله ولهم من مقلد يتم في سائر الاعتصا والامساك
 ولما هو المستفاد من الكتاب التذلل الضروف من المدين من استقبال الكعبة للمقرب في البعد الذي لا يتجنى عرفا لا باستقبالها حقيقة الذي منه
 استقبال الجهة بالمعنى الذي ذكرناه سابقاً لا الجهة العرفية المبينة على التناضح وعدم الاستقبال حقيقة وامر السيد عبد ببيان الاحوال محمول
 عليها بل هو عند التحقيق مراد منه جهة الجهة والافلو فرض عدم القرينة على ذلك جيب لنا الجهة تحصيل الاستقبال حقيقة واحتمال ان كمراده

كتاب الصلوات

هذا السامع يدحضهم القربى على ذلك كي يجعل عليهم الخطاب لمزبور وضوء عدم كونه لما تحت العرفية حقايق تحمل الالفاظ عليها بدمها وثقا
 ان ملاحظة الفناوى وما دهم من التصوّل الى فيها التفريق بين طريق الحج وغيره بوضع المهدى على البهز واللفظ مع سهولة التفاوت بينهما وفيها انه
 المراد من قوله نعم وبالحجهم مجتهدون وفيها جعل ما بين المشرق والمغرب ببلدته لخص من المخطى والمختر فيها الامر بالتحري لغير المتكمن من العلم بالاشكال ومع
 لفاقد هما وفيها غير ذلك تشرفا الغيبة على القطع بعدم ارادة هذا السامع الذي يقتضيه عدم الاستعداد له بعلامة واضحة وعدم اشكال الحال على الشا
 المسافر بل يستمع ما في المروى عن سائر الحكم والمقاييس منها ما يبره ذلك ككلمة تأكيد نعم لما كان استعداد السامع فطانتهم مختلفة اشد اختلاف حتى
 ان منهم من يصل الى كثير من نتائج العلوم المدونة من غير حاجة الى اهلها ومقدمتها ومنهم من ليس الا قابلية التقليد ناط الشارع هنا التكليف بالعلم
 مع التمكن منه بلا عرج كما يتيسر لكثير من افراد الناس الممارسين لتجربتهم من اهل البادية والقرى بل لعل اتفاق اللغة الاولين اكثر ومع عدم
 التمكن بالتحري مع عدمها فالاربع جهات فلا عرج لا يخرج ذلك على عامة المكلفين بل لم يكلفهم بمعرفة قواعد الهيئة الذي هو دقيق للقيادات
 ولا يعرفه الا احدى الناس بل انما امر بالعلم بحصول الاستقبال المتكمن كما هو القاعدة في كل موضوع وبالظن لغيره وبالعلم الاجمالى لفاقد ما في كل من
 الغيبة يتمكن من حصول العلم بسبب معرفته في علم الهيئة وبغير ذلك جعليه الاخذ بالاحرى فالحرى على حسب استعداد ايقه وما يتيسر له من سائر
 الظن الى ان يصل الى التقليد دون ذلك وهذا موافق للقاعدة المعلومة وهي قيام الظن مقام العلم عند التعذر في موضوع الاحكام خصوص في المقام
 الذي يقطع منه بعدم سقوط الصلوة وبعدم سقوط الاستقبال فيها وبعد حرمة السكنى في المواضع التي تعذر فيها حصول العلم وبعد التكليف
 بفعل سائر الافراد المحملة بتحصيلها وللغيرين بقيت التكليفات لا يطاق عند فان الرجوع هنا الى الظن معين كما هو واضح باختلاف العلل المتفاوتة
 للعتلة اختلاف كبير لا يقدح في تحصيل القطع باستقبال الجهة فضلا عن الظن يقتصر في العفو على مثله لا انه يتعدى الى غيره على ان هذا الاختلاف يمكن ان
 يكون باختلاف النظر في بعضها فلا يقدح او لغير ذلك كما ستعرفه وبما الموضوعات التي لا توقف على التنبه ليست وظنفة الشرع طعنا وان مشا لاجلها
 لذا يرجع الى قول اللغوي في النحوي الصخر واصالة العددا واصالة البقاء والقارئ الظنية وقول هل الخيرة في الارض امثاله وقول الطبيب غير ذلك من
 الظنون انما على الشارع بناء الحكم ويرجع في موضوع الى الطرق المعروفة في تحصيله مع ان النصوص هنا غير ما يدعيه ذلك كما ستعرف بل لعل كل العلم بها
 المنصوبة مستفادة منها ولو بالبقاء للصحة منها كما يعرف عن طريق التعريفات لحد سائر الاستفاد بالغايتها للثابت فيها من كون علامة للعرف والاشكال
 هنا فراجع بعدا لا يجزى بالافناوى بالموافقة للقواعد البرهانية وتوجاهل مع ما مع امكان وجود العارفين بالخبر الممارسين فيهم بل الغالب فيهم
 ذلك لكثرة اسفارهم وقربا لكثرة منهم وكثرة ترددهم اليها انما كان لان تكليفهم ذلك الوضوء ليس لادراك ذلك الفرض انهم في اثناء الصلوة فلو لم يرجع
 الرجوع الى الهيئة العرفية مع فرض تقدير الاما في الشريعة كما صرح به العلامة الطباطبائي في منظره بتقوية وبكيفية بالهيئة العرفية من فقد الاما العرفية
 وسهولة الملة وسماحها بالاشكال لتساهل احكامها المستفادة من خطا بانها التي مدار التكليف عليها فان ذلك لا يقتضي شام وناهل فيها والفتا
 بالله لانها شامحة وقدرت ان لعل النقل يقتضيه استقبال الجهة بالحق الذي كراهه وهو المصدق العرفي الحقيقي لا الشارع لعلته المرجحها الى الحد
 استقبال لكتبت كما اوضحنا سابقا ونصوص ما بين المشرق والمغرب ما كان منها قابلا لارادة الموافق لوضع الحد علامة كما ستعرفه من اجل ذلك جعله العلم بها
 لادال لزم على التوسعة وما كان منها ظاهرا او صريحا في اراة التوسعة يجعل لجزء منه من قبله مراد منه تحديد العتلة وفي جميع الاحوال وبراهينه محض
 والمخبر كما هو صريح ان ظاهر بعضها بل قوله فيها ببلد الظاهر في اراة التوسعة في كونها ببلدته غير والا كانت مخالفة للصرف من ما يذهب فيه
 عن باقي الادلة القطعية والظنية ونضا وظاهر ايجب لا يحتاج من لادامق داية لاجلهم وتبينها كان اطنابا لاسننا الاكبرية ذلك في شرحه على المقاييس لوثا
 التشريع على ما استدلل به على التوسعة المزبوت ونحوها كما ان الاخذ باطلاق وضع المهدى في المقام الصلوة معلوم بالطلان بالضرر ومن هنا
 قول على العراق وما سامها وحيث عرف في تعرف ذلك الله بنام الظن هنا مقام العلم عقلا ونقلا لم يكن باس في الرجوع الى قواعد الهيئة ولا بتقليد
 اهلها في ذلك بل بما استفاد الماهر فيها العلم بالاستنباط كما انه لا يربط حصول الظن به ومنها بل الظاهر انه اقوى من غيره ولذا جعل احكامها عليها
 ووضعوا كثيرا من العلامات على اهلها كما اعترف به بعضهم في الغريب عوى عدم استفادة من العلم والظن من كانهم مع ان اكثرهم كما قبل ثابت
 بالبراهين القطعية والادلة الهندسية التي لا يتطرق اليها شبهة ولا يحوم حولها وصحة رتب عدم الوثوق بسلامة فضلاء عرفانهم لا يمنع حصول الظن
 كما لا يمنع من حصوله في غير من اللقد والضرر والظن غير ذلك الذي من المعلوفون الرجوع اليه ليس لاد النقلية الحكم الشرعي المشروط به
 ذلك بل المراد حصول الظن الذي لا ينبغي ان كان ولا التعويل عليه لان طلبة بيان ذلك المحقق اليها في حبله وتبعه لاسناد الاكبرية في حبلها لعلته
 في غيبة عنده هو من الواضحات المسلمات عندنا خصوصا بعد ما نعرفه انشاء الله منا ومنه من اهل العمل بالظن من قولنا لكافرون بخوة اذ لم يكن ظن اقوى منه
 فالتكليف في مع فرض كونه الاخرى على هذا الضمير تحصيله ثابت بالضرر لاسنوف ودعوى عدم استفادة الظن من الادلة كدرة الارض التي هي معلوم
 المورود وانظر المنع عند اهل الفقه كدعوى منكارها لما اشترج كدريتها اذ ليس في ذلك كلام محرر بل الحكمي عن العلامة منه في كتاب النصوص من المتكثرة
 الصريح بكروية الارض من عا عليها اجاز وقوة الحلا في بلد دون اخر لان حدة الارض انما هي عن ذلك بل قال قد صدق لاهل المعرفة وشهد
 بالاشياء اثناء بعض الكواكب لغربها بل في الشبه والمشرق وبالعكس كذا حكى عن بلد من بلد فخر المحققين وكونها فراشا ومهادا ومسطحا لا ينبغي كونها
 كروية بل هي ارض عظميها بحيث يحصل ذلك منها لوتى سطحها من الرخشيما الصريح ببعض تلك اية الفرائض بل هو الحكمي عن المرتضى اهـ ودعوى
 اختلاف بقول الاثمة مع حررها اختلاف لا يتشاع في استقبال الجسد لو طامع استمر اهل الهيئة القطعية على ابقاها ما يطرأ عليه الاستقبال على

ذلك ممنوعه اشد المنع على مدعيها وكان المستدل بحججه من الواضح الذي لا يحتاج الى افاضه الاوله والبعثه لولا سريان هذا الشبهة الى غيرها من هذا العصر لكان ما صدر من الكلام فضلا عن ان ياتيه عليه من تنبيه العربي الفضول والله اعلم بحقيقة الحال وكيف كان فهذا كله في تحقيق الجبهة التي امر صاحب البعد باستقبالها وقد تطلب الى الجبهة كلامهم على غير ذلك كقول المصنف رحمه الله تعالى في القبله لا النبئه فلولا ذلك صلى الله عليه وسلم كما يصلح من هو على موقعا منها او اسفل من هو كونه مرابه بالجبهة هنا الفضاء الذي حوت بمصله النبئه وشغل الارض ايضا اخر من هو الثاني متصلا الى عنان السما لا الجبهة المعنى المزبور ومنه ما يعرف خلاف بين العلماء كما اعترف به في لثوق كون المدار في القبله على ذلك خلاف شاذان في غير ذلك كما ستعرف حاله في مع انه على تقديره لا يعباره اذا الاجر والحق الزراب ما ينقل ويصل وقد سئل المصنف في خبره عدا الله بن سنان عن رجل صلى فوق ابني قبيل الصلوات الكعبه فنهى عن ذلك فقال نعم انها قبله من موضعها الله كقولها ايقظ لا يامسها الله الا بالصلوة فاما رجل على ان يمس فيقبل القبله وكل حال المصلي في سره اب مثل انزل عن بناء الكعبه وقد تقدم وبقي الاشارة الى ان ذلك كله مع ان موضوعه مستغن عن ذكره الكلام كما انه قد تقدم سابقا وجوب العلم بتحقق مثل الاستقبال المتمكن وان توفى على صعوده الى سطح او جبل او نحوها من المقدمات التي لا يخرج على الكلف من جعلها على ما هو مقتضى القواعد المقررة التي يثبت لها العقل بالنقل فما في من انه لا يكلف الصعود الى الجبال ليرى الكعبه للمخرج بخلاف القول السطح واجب الشيخ والعامة في بعض كتبها صعدوا الجبل مع القدرة وهو بعيد عنها لا يخفى اللهم الا ان يرد بقرينه لتقليله ما فيه المخرج لكن المشهد ايجاب الشيخ والفاضل عليه ذلك مع عدم الدليل بل المعلوم من اصول هذه الملة سقوط ما فيه المخرج من سائر احكامها وظن ان الخلاف لفظي في قول في بعد الكلام المزبور وان قلنا بالاكفاء باستقبال الجبهة مطلقا سقط هذا البش من صله وفيه ان قد عرفنا ما تقدم سابقا عدم قائل بذلك بل لا مجال لاحتماله ان وجوب استقبال العين لمن كان مشاهدا لها من الضرب والزاوية لا كجبهة استقبال الجبهة العين بمعنى الفضاء المتصل بما بينهما وسما الا ان ليس استقبال الكعبه قاعا بل هو غير مجزئ للبعد فضلا عن الغريب على ما عرفت مفصلا وان ادعى الجبهة جهرا ذلك لم يكن وجه لسقوط هذا البحث اصله ومن ذلك عرفت في هنا فاشبه للغير في شرح المتر السابوق كما تقدم لنا ما يزيد وضوحا وتوضيحا فلا حظ واقبل ان شئت لوصلي في جوفها تخار او مضطربا او نافلة جاز واستقبل اي جدارها شاء لكن على كراهية في ان فرضه بل خلاف اجماعه في اعد الاول بل اجماعه بقبضه عليه بل لعله من السبل في ذلك بعد الحكم من فعل النبي في صحيحه معونه بن عمار عن ابي عبد الله لا تصل الكعبة في جوف الكعبة في حج ولا غيره ولكنه دخلها في الفتح فتح مكة وصل ركعتين بين العمودين مع سائر من قبله غير من المصومين بل صرح الشيخ والفاضل كل من غيرها باستقبالها بالقبض في لا تفرق خلافا منه بين العلماء الا ما نقل عن محمد بن جرير الطبري بل عن الطبري الرضوي فذكره الاجماع عليه نعم في كفا اللثام ان لا يظفر من صلب الشجر كما نقله وانما الاخبار باستقبال النفل من دخلها في الاركان وبين لا سطوا شجر كعبه شاني بفعل الرواتب اليومية ونحوها من احوالهم وما انتم في عام في ذلك انشاء الله في مكان المصلي مضاعفا الى ما علم من نصوص الفرض المحذوا اجماعا منهم من عدم سقوط الصلوة بحال ومنه الاضطراب الى الفرض في الكعبة لو قلنا بعدم جوازها اخبارا منها مع ان لا قوى الجواز فانا لا اكثر بل المشقة نفل وتخصلا بل عن قول الاجماع عليه بل اجماعه خلافا لامن الحكمي عن الشيخ في وقت سبج النهاية والقاضيه المتهكة لموثق بوضوح بن يعقوب قلنا لا عبد الله حضرت الصلوة المكتوبة وانا في الكعبة فاصليتها قال صلى التوبه بظاهره قوله تعالى وطهر بقى للطائفة والاعاقر في الركعة الشجر لضعف المناقشة في ذلك لانهما وما يشر به صحيح ابن مسلم عن حماد لما اقم صلوة المكتوبة في الكعبة بل رواه في الوسائل بطريق اخر باسقاط الابل قال لفظه لا غير موجودة في النسخة التي قبلت بخط الشيخ وبان المنقاد من قولهم الكعبة قبله بعد ذلك اراده المخرج بعدم امكان استقباله ضرر في كون المصلي خارجا عنها انما يستقبل ما يحاذيه منها لا كل من منها من غير فرق بين المقاطع حال كونه خارجا عنها وهو صفة استقبال الكعبة بالاول خاصه دون الثاني قد منع اذا لم يمتنع عدم اراؤه المخرج بشرط اجماعه من الكعبة في قوله الكعبة قبله ضرر كونها اسما للفضاء من تحوله الارض الى عنان السما في استقبال الجوز المقاطع منها ليس مستقبلا للكعبة اي قاعها قطع او ليس ذلك كضرر بد المصلي بضرر بعض البعث في قوله الكعبة قبله لا استقبال الكعبة بل خبره عدا الله بن سنان المتقدم المنضم في البس عن الصلوة على ان يقبض الكعبة بجمعة وعلا ذلك بانها قبله من موضعها الشاكال الصريح في تحقق القبلة باستقبال البعض دون البعض فيخرج من ذلك لمراد كل جزء من اجزاء الكعبة قبله من نحو الركبتين المزبور وتخصيصه دون غيره لادليل عليه بل لا دليل على خلافه بل لو سلم عدم ظهوره امكن دعواه ولو تلا خطبة الشجر العظيمة التي لم يعرف خلافها الا مخرج بل الحكمي عن الشيخ في ان كعبه موافقة الاخطا ومنه يعلم ترجيح ما عرفت من الاجماع على اجماعه وهو باعريف كالحق المسند كعبه عن حماد لما اقم الصلوة المكتوبة في الكعبة المنع من المصلي على الكواحة خصوصا مع اتحاد الراوي منه وراوى الصحيح المزبور ونحوه صحيحه معونه بن عمار عن ابي عبد الله لا تخطى ساجدا هو او من بعده ذلك ضرر في عدم صلاحية الخليل المحرر اذ ترك النبي اعم من ذلك بل يابى ان يدعى في ذلك من صلوة الركعتين المعلوم جوازها الكعبة كما عرفت على المطلوب بناء على عدم جواز نفل التناقلة لغير قبله مع الاستمرار والاختيار كما استمع البش في ذلك انشاء الله محروا ولعله البش العبد في كرمه في استدلاله على الجواز بان كل عصر جازان يتفضل فيها جازان يفرض كالمجداه من المخرج سوسه بعض المتأخرين في الحكم المزبور ولعله سند الخطا وتقدمه في انشاء الله باسالة الشك في اجماع الخلاف ملتمعه من النص على منع الصلوة في السطح فاما ما ارسله الكلب من ان يروى في السطح اوج جليها اذا اضطر الى ذلك فهو مع اشتماله على السطح المزبور مشعر بكون القبلة المخرج لكل جزء كما عرفت في كرمه خبره عدا الله بن سنان في ان اخطى صلي وهو في الكعبة لم يكن المخرج منها استلقى على قاه وبعثه ايام واحمال الموثق الضرر في ان النبئه وبان لما مودعه قوله الجبهة التي لا تخفى المصلي في الجوف حصلا لا استدلالا لوصلي فيها وغير ذلك من ان الشجرة الاولى في الترجيح كما ولو باجماع الشجر الذي يهدله الشجر من اجماع الشيخ والكره

في جوف الكعبة

صل

الحمد لله رب العالمين

رَأَاهُ الْمَلِكُ
 عَلَى خُفَايَا
 الْمَشْرِقِ
 خَلْفَ كُرْسِيِّ الْقُدْرَةِ

بل ضروره من المذهب ان تكون من الذين ولو لا لفظ كل المزبور لم يكن عمله على ارضها العلامة لا وط بعد جعل لفظ الحد الشول على ابدته معقولاً قبله
 للعراق بغيره السائل ايضاً ولعل لفظ كل فيه تعبيراً ما بين المشرق والمغرب لاستطالة السم من ارضهم المشرق والمغرب كما تقدمت ادم وعرف ذلك
 ما لا ينافي ما ذكرنا ومن الغريب في كوني من ان هذا المصنف في الجبهة ضيقاً انه لا ينفق ظاهر على كل حال ان من قال بالجبهة لا يوسع منها الى هذا الحد
 وليس كان فالضيق من جهة كذا هو واضح فلا ريب في اوله ما ذكرناه من ذلك بل لعله هو مراد المصنف لا التوسعة المزبور من ارضه في خلقه الى
 وغيره من الاصطلاحات بما علمه من خلافها لجماعه فيدروها بالاعتدال لغير لعله لشدة التفاوت بينهما باختلاف لفظه المقصود لعدم كون له علاقة مطلقة في
 والمغرب لو كان كل منهما من فصل تفاوت ذلك استند تفاوت وروها ادى الى الاختلاف في المشرق واذا من ذلك تخصبها بما هو اوفق وضع الحد للعراق في
 سقوطاً في العلامة ولعل هذا هو مراد المصنف الثاني في الرضه بقوله انه ان اريد منها الجبهتان المعروفتان في المشرق فذلك كثير اذ سبيل ارضه فيهما لا يتطابق
 المتطابقتان بعلامته الشام واخرى بالعراق فالثالث بالزيادة عليها او بزيادة الشام فيهما من المعروفتين لكن قد يدفع ذلك كله بدعوى كون التباين في
 كل يوم ومغيبه فلا يبق من جهة اختلاف الفصول تفاوتاً يجمع على استقبال نقطة الجنوب. لكن فيه انها مقلدة بعض العراق بل النادر بل في الموضع
 من هنا جرم والدال على ان فيها حكمه ولذا عند بلان حلاق لا صاحب كل من القيد المزبور لما فيه من تعميم لغائده بخلافه اذ لا يعرف لا اعتدالاً منها في شأ
 الاقواس الا الاوحى من الناس القامد على استخراج خط الاعتدال مع ذلك ليس واضبط ما سمعت لا مع تدقيق نام لان استخراج الدائرة الحقيقية
 ونحوها نظريه يتقاع على وازان مداره الشمس للحد وهذا التقريب قريب من ذلك فلا داعي الى التفتت في رتبته في جوده ان كان لا يختلف في المطاوعة
 الفصول نعم قد يشكل ذلك كما لو اريد منه الاعتدال في الجبهتان المصطلح عليهما وهما المنطاعتان الممتدتين في الجيوب والشمال المجنبتين بحيث يحد عنهما زوايا قائم
 بانها مختلفان لقناد العلامة الثانية ضرورية في انصافها الاخراف عن نقطة الجنوب الى المغرب بخلاف ما عرفت. المصنف لا استقبال نقطة الجنوب ومقتضى كون
 الحد كمن بين الكفتين لا نه حال استقامته يكون على دائرة نصف النهار المارة بنقطة الجنوب والشمال فجعل المشرق والمغرب على المشرق الذي هو جيل الحد
 بين الكفتين ضربه للشمال وعكسوا اعتدالاً فيقولون المزبور لا شاهد عليها وفي كنف الشام ان العلامة جعل في الجيوب في الاعتدال كما في مرقه رضى على
 المنكب الاجري اياه خلفه والمغرب غير الاعتدال وعبره على المنكب الايمن قدامه العرف يكون الحد عند غاية ارتفاعه وانحطاطه عند انكساره المنكب الايمن
 اي خلفه من ذلك يفتقر تاخر الفجر وتقدم المغرب لا يتفاوت في العصر ان هرا ما لا اعتدال لبيان منها والاعتماد الى ما ذكره في الرضه من ان المولد اجاب في
 المائل عن نقطة الاعتدال نحو الجنوب والمغرب المائل عن نقطة الاعتدال نحو الشمال فثاوا في الاعتدال ان كان كل من رضى عن حاسم للاستكمال الوارد على ظاهر
 عتبار الاصطلاحات اولى من القول بان علامته في الجملة ولو لم يضر هل العراق كما لوصل ما ساء منها المسان في ذلك طولاً كما جزم به بعضهم لان اكثر بلاد العراق
 منخر من نقطة الجنوب نحو المغرب ان خلفت الزيادة والنقصان اما ما ساءت منه نقطة الجنوب فهو في ذلك قليل كما يدور في مصر العراق كوصف نجما
 فلا تقل عليه على ان النص انما ورد به العلامة الثانية فجعلها ح على ما مع الامكان وفي بل لعل ذلك يجمع بين الخبرين المزبورين بناء على زيادة العلامة
 الاولى من المصنفين وما يمكن الجمع بين العلامتين الثالث بلفظ تفاوت وان لا يقدح في ما ذكرناه من الجنبه لمعنى المزبور وغير ذلك من الاعتدال
 الموافق لما ذكرناه سابقاً في الجبهة الاقتصار على العلوم اقدرة الظن بما مع الامكان المظنون والاحتمال منه ولما العلامة الثانية التي ذكرها النص كقوله
 فلا خلاف فيهما بين الاصطلاحات فمقدمة جماعة منهم بما اذا كان الحد في غاية الارتفاع والانخفاض عن موقوفه الى الارتفاع والفرق بين المائل الى الجيوب
 لا اذا كان احدهما في المشرق والآخر في المغرب لعله لا ينعى يكون في ارضه نصف النهار المارة بالقطب بمحاذاة الجنبه الصغرى التي هي القطب في
 قربه منه بخلاف غير الجنبه الكبير فانه منخر في شرقاً او غرباً فجعل في المائل الاول على المنكب الايمن مبنون على القبلة لا فضاء لا انحراف عن نقطة الجنوب
 الى الشمال ما هو مقتضى التفاوت بين طول البلد الذي هو المدار في القبلة ومنه ان كان المعروفين هرا ما لا يفتقر في المائلين المزبورين في المقربين
 للعلامة في غيرهما انجم خفي في وسط الانجم التي في حوض الشون كما يدركه الاحد بالبحر حوله انجم دائرة في احد طرفيها الفرقان وفي الاخر الحد وفي
 ذلك انجم صفار ثلثة من فوق وثلثة من اسفل يجمع القطب في اوقيا كواكب البهيد ودعوا لكل يوم وليلة دون طيفعة لا تكتاد ذلك في العلامة
 للقبلة ح ضرورية كون المدار على الانحراف عن غل القطب في قوس السب اولى بالعلامة فلو علم كان اوقيا من الحد في الكلاله الا انه صرح غير احد منهم ان
 بجعل خلف الاذن لمعنى المنكب لكن المختار على اكثر الناس سهولة التفاوت بين ارضه ودائرة الحد في المائلين المزبورين انجم الجدي مقامة تعرف
 القبلة ولعله للتفاوت المزبور بينهما تفاوتاً كبيراً وضعها للدلالة بناء على ارادة بجمع الضم الكف من المنكب في الافلا تفاوت معتدلاً كما استعرفنا
 في ان من النظار بين الكلامين في غير عمله نعم قد يناقش في ذلك بما حكاه الاول ويلى عن جلال الذي اجمع الزمان مثله هذا ضابط الملة والدين من الحد
 اقرب القطب من تلك النجوم كبره على كس الجبهة بل قال المقدس المزبور انما وضعنا قصوداً باسمها الحد في اول الليل مثلاً ولعلنا على تلك النجوم جلا
 غايتها ثم نظراً بعد نصف الليل بكثرة اربابها من تلك القصة وادنا تلك النجوم خرجت عن مجاز ان تلك العلامة تكبر في رتبها اكثر من تلك دائرة ثم
 نظراً وتبين الصبا ما ادبنا منها وقد وصلت تلك المصنفات في كبره تقريباً وهو واضح من جرح تأمل وبلحكا ما تقدم عرضنا له من ان ليس الحد في حال
 الاستقامة على القطب الشمالي بل له اوضاع متعددة وهو انما يكون على القطب في خط نصف النهار حال كونه مثلاً الى الغرب كثيراً وهو انهم معلوماً في
 والاسطرلاب غيره قال في بؤيده انهم يجعلونه حال الاستقامة وعكسها محاذية المنكب فلم يرد كون جيلة العراق خط نصف النهار مع انه معلوم العدد
 وهم حواياها مائلة عندئذ الغروب في استخراجهم سلم الله تعالى في الكوفة والنجف الاشرق قال انها مائلة عندئذ في شرقاً في تحتها لئلا يخرج من
 الظن من كلام هذين المصنفين في مقابلة كلام اولئك الاساطين خصوصاً دعوى ان الحد في حال الاستقامة ليس على القطب من الغرب بل في انبساطه

للانحراف في القبلة لا ما ذكره نعم يمكن دعوى العنبر بالمجدي من غير تعيين بالعرف لا طلاقاً لنص السابغ والمحكم من فنادى كثير من الاصحاب ان انحراف
ساذان وبني حمزة وادريس وسعد العاضل والهميد وغيرهم اما للشامخ في هذا التفاوت ولغير ذلك الا ان الاحوط مراعاة والله اعلم قبل المراء
بالمسكيب جمع العضا الكف كما في الصحاح القاموس وحاشية النافع والروض المقاصد العلية وابان الادبيلي ومجمع المدون وشيخ رسالة حسا
المعالي بل في الايات المذكورة ان كون الكف منه لا دليل عليه من اللغة والشرع قلنا فيما مضى من غرض النهاية الاثر بيننا وبين الكف والقول هو
كصريح جامع المقاصد بل قيل انه الظاهر من مبادئ الاحكام والتعريف وارشاد الجغرافيا اربعة دواوير اربعة ما عرفت من صريح غير واحد منهم بوضع القطب
بجاء الاذن ليمنه والفرس انهم صرحوا ان اذا الجدي في الحاسن المكين يكون عندها علامة والجمعة بارادة الجوز المحاذي للاذن من المسكنة
على نفسه بما عرفت اولى ما ذكرناه سابقاً لغير العلامة وضعه على احدى جوه من المسكيب بل الجزء الخاص منه كما صرح به في جامع المقاصد الاطلاق
محمول على ذلك وعلى السامخ في مثله اولى غيرهما كما انه يجب حمل اطلاق هذه العلامة على واسط العراق كالكونة وبعداد ونحوهما ما بناه
الانحراف من نقطة الجنوب اما لا انحراف فيها وان لم تكن في الطول كالموصل او ما احتاج الى انحراف اكثر من ذلك لا يصح فلا معنى للعلامة الزمنية
فيجب بعض في الاول بين المنكبين لان قبله نقطة الجنوب في الشان مقابل الاذن ليمنه ولقد اشار الى ذلك العلامة الطباطبائي بقوله في جملته
المنكبة اربعة واسط العراق سل الجنت ذكر بلاد واسط المشاهد وما بدا بينهما ولربما بعد واجعله في شرفه كالبحر في الاذن ليمنه التصو
وير كقيل بل على عدل في الاستغراب نحو الموصول قلنا من ذلك يعلم ان ما ذكره غير واحد من الاصحاب بل بما نسب اليهم مشعر ابدعوى الاجماع
من سائر احوال انحراف في القبلة في غير محله ما يمل من كون واسط من العراق عليه المدار في شدة الانحراف عنده كما ستعرف ان شاء الله اللهم الا
ان يراد بعض العراق كالبحر فان الظاهر ان كان التحريم الشام كما قيل فيمنظرون زيادة انحراف بعض نحو المغرب كما انحراف لبحره بالنسبة الى الجاهل لكن
لا يصلح في حد منصف القوس بين نقطة الجنوب والشمال اما احتمال ببله الاطلاق على اغتفار التفاوت المزبور وان لم يحصل بل الجهة بالمعنى الذي
ذكرناه فانه وان كان ممكناً وقد ذكرناه سابقاً لكن لا دليل يقطع الغرض عليه كما انه قد يحد احتمال بانه على ان هذا التفاوت لا يقدح في حصوله بل في
المزبور وان لم يجد كلاماً بعد ما في انحراف يخرج عن المسامحة والمقابلة المحسنة في هو المشاهد في نحو الجدي وغيره من الاجزاء البعيدة المشاهدة فلا ريب في ان
الاحوط مراعاة الانحراف المزبور قد لا يمكن القطع بحصوله بل بالمقابلة مع خلاف غيره وقد عرفت سابقاً ان المدار على ذلك من بعض الكلام المتداول
الثالثة التي تبينها استخراج الزوال بغير مراعاة القبلة حتى تكون علاقة لها وهي كالعلاقة الاولى لا تنطبق الا على من كان قبله من العراق نقطة الجنوب كالموصل
ونحوه لا واسطه ضروري ان الشمس في الزوال من محاذة القطب الجنوبي حتى انما تكون على الجانب الايمن لم يكن قبله نقطة الجنوب بل هو لاه كل ما في
من انحرافهم عنها الى المغرب بل الجبل بين الكفين وانما نصير الشمس على جابههم بعد الزوال بعد واحتمال اذ ذلك من نحو العبادة لا اول الزوال كما
نصرت بعد صريح جماعة بالاول بعد عدم تقدير المدة الموزونة المتوقف معرفة العلامة عليها وكما احتمال ارادة الطرف الايمن من الجانب الايسر العجا
وملاحظاها للقطع بارادة الجميع ان خلفوا في التبعية الجبل وضع الشمس اقل الزوال على الطرف الذي الى اليمين من الجانب الايمن فلا بد من جملته على ما
مراغفار هذا التفاوت وعدم القدر بل الجهة بالمعنى الذي ذكرناه او ان المراد كونهما علامان للعراق في الجملة لا اختلاف طول بل بالانه المنقضى خلافاً قبله
او غير ذلك مما عرفت مفضل الله اعلم ومن ذلك يعلم ان كل من شارك العراق في استقبال هذا الركن وكل طول من بلاد احتاج الى زيادة انحراف نحو
المغرب لكن عن اربعة العلة لثلاث ان اهل المغرب واليه من اليمامة والاهواز ونحو سائر بلاد الصين يوجهون الى ما بين المغرب والجنوب
ولكنهم الى الغرب بل منهم الى الجنوب علامتهم حصل الشمس الطارئة اطلع بين الكفتين الجدي اذا اطلع اي ارتفع على الحد الايمن في التولية اذا انزل للجنوب
بين عينه المشرق على اصل المنكبة الايمن الضبا على الاذن ليمنه والشمال على العين اليمنى والدبور على الحد الايسر والجنوب بين العينين ثم قال من
يتوجه اليه اية من قبلته اقرباً الى المغرب من اولئك وهم اهل الهند والهند ملتان وكابل وقندهار وجوز سبلان وما واد ذلك وعلم انهم
بنات الشمس اذا طلعت على الحد الايمن وكذا الجدي اذا ارتفع والشمال اذا غابت على العين اليسرى وسبلان اذا اطلع خلف الاذن اليسرى والمشرق على القطب
والضبا على صفح الحد الايمن والشمال مستقبل الوجه الدبور على المنكبة الايسر والجنوب بين الكفتين منهم من قبلته ما بين المغرب والشمال هم اهل سوا
وسرا ندي ما في جهنما وهم يتوجهون الى جنبه هذا الركن الى اليماني وعلامتهم كونه الجدي وبنات الشمس على الحد الايمن وظاهر اتفاق البلدان المزبور
في الطول وانما يراها كما ان ظاهر عدم بلاد قبله للمغرب كما اعترف به في كشف اللثام وهم ذكر ذلك كله لكن الذي حصل اليها من الحكمي عن اربعة هذه الف
ان الاقاليم السبعة المسكونة وما فيها كلها في النصف الشمالي من الارض بعد خط الاستواء القاسم للافاق نصفين هما الى جنوبي النصف الجنوبي غير مسكون
لاستيلاء الحراخ والماء على النصف الشمالي الجنوبي اية انما هو نصفه المتصل بخط الاستواء وهو الذي في الاقاليم السبعة والنصف الخارج اربعة البر
وقد اثبتوا هذه الاقاليم على طولها عمارت على طرف العازة من جانب الغرب هو سطل البحر من جرائر الخلدان التي منها هاهنا من جانب المشرق وجلة ذلك
مائة ثمانون جزءاً نصف ثمانين وانما الضال ان كل دائرة منها مفتوحة ثمانية وستين جزءاً واثني هذه الاجزاء دجاً والعرض من خط الاستواء من جهة الجنوب
الى شمالي الاربعة المئوي في جهة الشمال في ذلك نحو جرم اربع دوائر وخط طول البلد عيان من بعد ما عن خط الاستواء وقول هذا اذا ساوى طول البلد
طول مكة فان كان عرضها اكثر كالموصل وسجاء فضيلة تلك البلد نقطة الجنوب ان كان قبل نقطة الشمال فيهما فخطان بين تلك العلامات كالمساويين لها
بالعرض واما الطول فان قبلتها فغرض المشرق او المغرب من اقرب بين المساكين على خطوط المشرق عرضاً فخط احتاج الى الثاني الى العلامات واما الاول بالاع
محصل عند التماس الحاجة الى العلامات فيحصل من القبلة اقل من اربعة ايامها من المبدأ عن النقط المعلوم وهي اذا اذارت هكذا طولاً وعرضاً

مفتی محمد رفیع الرحمن

فہم

فما لا بأس به بعد قوة العادة بل لا بأس بالترام الطرح بالنسبة إلى ذلك لاجله خصوصاً في الخبر المزبور ومحتاجاً إلى جابر وليس بان ضده موجوداً كما
 ومن ذلك يعلم ما في حمل المصروفين على إرادة الإجماع بعد تقدير الأربع أو على إرادة الإجماع بالامارات الشرعية ونحو ذلك مما يقطع عنه
 الاطاحة بما عرفنا لذي بالتأمل فيه يعلم الخلل في النقل وغيره فواقع في الرياض في تحريم هذه المسئلة وهي ما ينفقه الخلال في ذلك من كونه
 في خبره وإنه على تقديره شاذ فيحكي على خلافه الإجماع من المسلمين كما فنق كثيراً من العبادات كالمعبر وهي في ذكره والذكر في المذهب صريح بعض الاجل حيث قال
 وصل له الاجتهاد إذا أمكنه الصلوات إلى أربع جهات الظاهر الإجماع المسلم على تقديمه وهو ما على الأربع فولا وفلا وإن ضل الأربع بدعته فلا غير انتهى
 للكعبة ومن يحكي ليس إلى اجتهاد أو مقلداً فلو تقدمت الأربع على الإجماع لوجب على عامة الناس من غيرهم ابدلاً لا فاعل به إلى أن يقال في ذلك من غير ما
 بذلك لما في كشف اللثام فإن ذلك من عبارته ومن تأملها إلى آخرها علم أن مراد القول بتقديم الأربع على الإجماع حتى لا يمارات الشريعة وهو كمال في الخبر
 به أحد من المسلمين في الكلام في الظاهر المحاصل من غيرها وهو الذي فيه خلاف الشيخ وهو نفسه قد احتل في آخر عبارته مستطراً لمعرك الكتاب السابق
 الكلام في بعض معارفاً جامعاً المسلمين إلى حكمها من الكتب المزبورة فإنها ظاهرة في الامارات الشرعية وفي الإجماع منها ولا ريب أنه لم يعلم أحد من المسلمين
 بتقديم الأربع عليها مطلقاً فلا حظ في تأمل ذلك في كل ضد ظهر لك في الامع تقديم الإجماع على الأربع نعم يقدم عليه حسب شأنه العدلين في جامع المقاصد
 بل هو من هيات شتى الشبهة فواقع عدم الخلاف في الرجوع إليها فيه قوة لأنها جرح شرعية قلت لكن بين ما دل على اعتبارها وبين ما دل على وجوبها
 مع انقضاء العلم فعارض المصنف من أجل ذلك لا أن ترجح بالاكفاء بحال كثير ما اعتبر فيه العلم وأما خبر العدل فإنه وإن كان لتعارض فيه ما كان لا يمكن
 انكار رجحان في المقام الظاهر من الاصل عدم الاتفاق المبني لا من حيث كونه مادة اجتهادية بل من حيث كونه في كشف اللثام لمراسل شرط التعديل فيكون
 بما يكفي في الاحكام الشرعية ولا في كل خبر شاذ لكن حتى ما فيه زيادة في تحقيق تدقيق النظر في العلم الشهادته فلا كان الله لطيفاً بعباده حكم في حقوقهم
 بشا من بضاعتهم واكتفى به حقونه وحكامه والرواية وظاهر الاكفاء في عدم تقديم سابقا في اخبار العدل والعدلين بالخاصة والوقت في المقام
 اصل المسئلة فلا حظ في تأملها وما شهد لما ذكرنا من عدم الاتفاق لا سيما إلى خبر العدل قول المصنف فاذا اجتهاد خبر غير مجتهد واجتهاد مقلد مقلد على اجتهاد
 ويقوى عندي أنه إذا كان ذلك الخبر اثنان في نفسه قول عليه والا فلا ضرر في شموله لأخبار العدل من غير خبر العدل ظاهر الإجماع ما لا يشمل الخبر
 من الإجماع وما سوى عند المسلمين على ما لا يخفى من حيث كونه خبراً بل لا اجتهاداً واقع للاجتهاد الاول لذا يعزى إلى العدل غير بل لا اجتهاداً للشيخ ولا
 لأحد من مجتهد لا سيما العمل بخبر العدل من حيث كونه خبراً غير نعم أسلفه في جامع المقاصد عن بعضهم لم أره في مقال قبل الاكفاء في شأن العدل والخبر
 عن غير من في ذلك في الوقت موضعين لا يخاطبنا لاجتهاد فيها ولم يثبت الاكفاء بذلك بل يظهر من القبول في عبارة المصنف عدم اعتبار الخبر
 وإن كان الظاهر أقوى ما لا لا رجوع إلى الغير نوع من التقليل هو غير جائز للمقادير على الإجماع وأما لان ظاهر الخبر واجتهاد الراي بما لا يشمل الظاهر الثاني
 من اخبار الغير سواء كان عن جهة أو من العلم هو مقتضى إطلاق قول القاضل ولو عارض الإجماع وأخبار العدل يرجع إلى الإجماع بابل عن كفاية الشك في
 ظاهر المقصود ذلك الخبر عن من ضلوا عن طريقه بل كما يكون صريحاً في ذلك بأنه حيث بعد ان ذكر ان وجه القوة التي أشار إليها المصنف وجان خبر الغير نفسه فيكون
 المصنف ليهو إلى من اطرح المرحوم قال في ضعفه أن الرجوع إلى الغير تقليدي لا يجوز المصنف اليه مع مكان الإجماع نعم لو كان الخبر عدلين من علم غير تقدمها
 على إجماعه وكفى خبره وخبر غيره لا يمكن العمل بأقوى الظاهر لا ندراج وهو قريب من وجه الشك ان ليس من أهل التقليل به صلاته في جامع المقاصد بيان
 الفاضل المزبور ثم قال في كرمي أن رجوع إلى أقوى الظاهر في خبره لا يرجع إلى الإجماع مع الا ان ينضم إلى الاخبار مرجحاً فيكون التحويل على الإجماع لا على
 الاخبار ولا فرق في ذلك بين كون الخبر قاطعاً بالقبلة أو مجتهداً أو عدلاً خبره والوقت كما قبله في ذلك ظاهر وعدم العمل بان كان الرجحان منه في خبره
 عزيز لم يعرفه قاتلاً قبله والتفتيح أقوا المصنف فالحال لا إطلاقاً لا بالمرأ الإجماع والخبر في الشاملين خبر في الظاهر النسخي منه ويحكم عدم صدق ما على
 ذلك ممنوعة كدهوى عدم العتق بهذا الخبر كالجهد بالفروع ضيق كون التفتيح فيه خبره من خصوص لاجل ذلك القلم الذي دل على خصوصية خبره ولو
 قيل هنا لا يفتخ باب التفتيح في خبره العمل بناء على فرض حصول الظاهر بخلافه ما به ومن هنا يظهر ذلك لا فرق بين أخبار العدل وغيره وبين كونه
 عن خبر أو لا بعد فرض حصول الظاهر بل من يظهر أنه لا فائدة من عدتها قول المصنف بعده ان لو لم يكن له طريق إلى الإجماع فاجره كما قيل لا يعمل بخبره
 يعزى عندي أنه ان فاده الظاهر على به وإنه لا معنى لقرضا في عدم الطريق له إذ المجهز يتأعلى ما عرفنا اتباع الظن وإن كان الطريق إليه من غير طريقه الكاف
 الفاسق الصبي لا منزه العبد عنهم سواء خبره من خبره أو اجتهاداً لا شتر إلى الجمع في العمل المزبور وهي فرض قوة الظن لمن ياتي الامارات غير مقتضى
 غالباً في خصوص الظن عدمه وليس العمل بما حيث الخبره وعدتها في بشرط العدالة وعدتها وكونه عن خبره ومما كشف اللثام من الفرق بين الإجماع
 ان أراد ما النسبة الظن فلهذا ما غلبا في ذلك كما هو ظاهر فتم كما هو واضح فتجب أن كل ذلك لا سيما في المقام لا تخ من توثيق في خبره في علمه في العلم
 تتبع امارات الظن بقوله اجتهاد ذلك بعد القبلة لجهت لا يجوز أن يكون اتفاق من الامارات وضع قد يقال بوجوب التاخير في خبره في وقت
 لم يفتقر إلى سائر أركان حصول البقير لم يبدل تمام الجهد حتى يضي الوقت اللهم الا ان يبدى في حق مصلد خبره لا إطلاقاً في العبادات المزبورة وقد
 فالحجج دوران الامر عليه هو الأقوى في النظر فيه والله اعلم ويعول على قبلة البلد بلاد المسلمين في العلم انها بنيت على الخطأ أجمعاً كقولهم كمن
 لا لباس مضطرباً بالاتباع لكل ما لا يحق والسبب القطع في جميع الاوصاف والامساك وان استمر عليهم من قوى العلم ما المضطرب للقبلة ومنها الحاربه
 المصنوعة في جوارهم التي يغلب مذهبهم عليها وفي فرضه في خبره ثبات قرون منهم فيها ولا فرق في ذلك بين ان يكون من امارات العبادات الشرعية أو
 بل وسواء كان متمكناً من العلم الجملة كما ان كان منها لم يحرر معصوم لولا فاني في من ان لبعض المصنفين قبله أهل الملة انه لم يكن متمكناً من العلم

الخبر

التي

تَكَا الصُّلَاقِ

الصلوة احوالہ

امارات الاجتهاد بالنسبة اليه بل هي مختصة بالاباء في الرجوع الى الغير لعل المراد بالتقليد بعض اعتبارات خصوص هذا القسم من الاجتهاد لانه من ثمرات الفنون
 كان ترك ذكر الصيغة العبارية المذكورة لازما في بعض النسخ بعد هذا العلم من غير ان يبين الصيغة غير وان جعلوا بالنسبة لغير الامارات عدما
 لا للموظف للشيخ في عند العبر بالظن لا يحكم في هذا لغير حصر الخلاف فيه من غير واحد من فصول الفوق والخلاف من الاجتهاد بل في هذا لا اصل للعلم في
 فيما في من اناطة الصلوة الى الاربع جهات العلم والظن الظاهر في عدم مرتبة التزم في التقليد في ان لا يحل غير سؤ في اعتبار الظن بعد هذا العلم وحسب
 عن كثير من الامور والمذاهب عند اصحابنا اعتبار هذا الذي الغير عدل حتى حكم عن سائر اصحابنا العارفين بها ان الاكثر على كون الخبر لا يثبت في غير
 الاحكام وطريقه وكثرة الاحكام وفي سنن والوجوه والحدود وجامع المقاصد المعتمدة وشرورها وفوائدها في حاشية الفاضل المبين في وجوه
 وذلك غير ما يثبت في كنف اللسان بل كان واما من زعموا بعدا كما في طوكب المشاهدة في الاحكام ولعل ما في الذكرى من ان المعبر بالغير والعدل واليمين
 الشهادة في شيء ثم قل فيها فان تعدد العدل فاستوفان تعدد في جواز الركون الى الفاسق مع ظني منه فتردد من قوله تعالى فثبتوا ومن اصالة حجة اجاب
 المسلم اما لو لم يثبتوا الكافي في وجهان فوبان على الوجهين في الفاسق ثم قال ما في المنع لان قبول قوله يكون له وهو من غير وعقوبتها في الجواز
 وجان الظن يقوم مقام العلم في العبادات وفي كنف اللسان ملكت نعم في ظل غير طريقه شرعا وانصر الطرف في غير ذلك فيكون قوي منه فالاحكام في تقليد ما اذ لم
 الصلوة وبعاد الا في الجمع بينهما وعرف وبه الجامع المذكور في مخالفة الاحكام وجامع المقاصد شرح الجعفرية وحاشية المبين في اطلاق المنع من تقليد
 الكافر والفاسق لكن عرفت جواز تقليد الصبي مع اشتراط العدالة كما عرفت فيلزم هو خبر المعبر في مخالفة الاحكام ولقد عرفت في كنف اللسان
 ان ظاهر الخلاف المنع في الامور الشرعية قال في نهنا ان لضا انما يقول خبر الواحد العدل في مخالفة الاحكام مع عدمه لان مطلق الظن لا يجوز الرجوع اليه
 او لا فليعلم انضباطا ما ثانيا في الصلوة والكاف فلا بد من مضابط وليس الا خبر العدل لانه اصل في الشرع اعتبار في خبر الواحد العدل في مخالفة الاحكام
 في عدل الكتاب عن جملة من كتب الاجتهاد الرجوع الى الغير في كنف اللسان هو قبول قول الغير المستند الى الاجتهاد فالخير العدل عن غير العتلة كان في الوضوء
 المعينة لليقين في البنا من التباس من من باب الاجتهاد ويجوز التوصل عليه بطريقين في كنف اللسان فالخير المكنون بصير محل الخطب وهو عارضا لا يثبت في
 اية وفي كنف اللسان ولو تعدد الخبر رجح الى العلم بالعدل كما في كنف اللسان وفي كنف الاحكام وكثر في من الى العلم وفي كنف اللسان فالخير المكنون بصير محل الخطب وهو عارضا لا يثبت في
 بطلان صلواته في مخالفة الاحكام في كنف اللسان انه لا غير بطريقين في كنف اللسان فان كان صاندا للمفسد لم يمتنع من تقليد الاضلال فان كان باطلا من شدة ما كان في
 ومخالفة الاحكام في الاجتهاد في جوب الاربع والاشتباه في غير ذلك من الاحكام المذكورة التي ملكت سقوطها بقاء على ما ذكرنا ضرورة كون المدونة على الظن
 المنبج ببحث الحق في تعدد العتلة بحجة من غير طريقه بطريقين في كنف اللسان فان كان صاندا للمفسد لم يمتنع من تقليد الاضلال فان كان باطلا من شدة ما كان في
 المذكور لان في الصلوة والبالغ والفاضل المفسد والعدل والاعمال وعبرها بل بدد مدار الظن واحتمال اراة الاحتياط بان استبان الظن اماراته لا التخصيص
 الاشارة مع انه لا يلائم حلة من كمالهم واوليهم لا يناسب الصيغة المعتبرة في كنف اللسان في مخالفة الاحكام لان من يرد على الغالب يكون له اشراف
 العدالة من عرفت وكذا احتال اراة التعبد بهذه الامارات بعينه كون الغير محصو ظن خبر العدل مثلا لا مطلق الظن وقد عرفت في حاشية كنف اللسان
 لم يكون الدليل للاعتراف بغير خصوصية في غير الاحكام في الاجتهاد في كنف اللسان فان كان صاندا للمفسد لم يمتنع من تقليد الاضلال فان كان باطلا من شدة ما كان في
 ان يكون ذلك مرجحا اما على اشراف العدالة في الغير لكون المعارض بينهما من جبر لا بد ان يتم في الخبر علة الاجتهاد للاحتياج الى العدالة في
 ثبوت اجتهاده فانه لا طريق غالبا اليه الا احسان نعم يرد عليه من مقتضى ذلك عدم قبول خبر غير العدل كما وان لم يوجد العدل كما هو خبره من جملة العلم
 الا ان يستند الى اطلاق الغير في اقامة فتح الظن هنا بعد تعدد العلم او ما يقوم مقامها لكنها هنا معاملة للظن ضرورة عدم بقاء الاطلاق بعد
 ترجيح ما دل على اشراف العدالة وتقيده به وان القاعدة الرجوع الى العلم الاجمالي بعد انتفاء التفضيل في الظن نعم ان سلم ذلك فبعد تعدد الاجمال
 اية كسر محو وعلم بقاء التكليف في ظنه ولو باتت في وجه بناء على عدم شرطية التكليف في العلم وانما هو طريق للعلم بالاشكال بعد فرض انتفاء مخالفة
 الظن ليقع التكليف لا يطاق والاجماع المحكي على هذه القاعدة على ان ذلك كله لا يوجب لهم ممانعة في فرض تعدد الخبر الذي هو ظاهره معاملة على ملة
 المقلد في الاحكام الشرعية وفي ان البناء على الظن مع المعارض على التعبد به من ثمة حصول الظن في القيد مع طرأ صيانة المفسد في الرجوع الى الاصل كما
 سمعته في وعلى المعاملة الموزون بنى الخبر في صوت المساواة والافه وخرطان بقول كل واحد منهما فمضطررر عدم خروج العتلة عنهم والرجوع له بعد
 تعدد العلم الظن المخصوص الاجمالي لعله من هنا احتمال في وجوب الاربع عليه سقوط اعتبار هذا الظن الاجمالي كالحال لا تخش من موق على
 انحصار تكليف الظاهر في احد هذين الجهتين في ترجيح كما هو الفرض فيكون علم كون العتلة في احد الجهتين اما احتمال في الخبر في اطلاق الغير ولا يمتنع
 هذا لوجوه الثلاثة بناء على التقليد بل لو قلنا بان ذلك لانه امارات اجتهاد تجري في غير بل تجري في الجهتين غير الصلوة لكانت تجري في ان الحقيق سقوط
 كثير من هذه الكلمات انما جملتها تجمع على امر صحيح وان الاصح كونه لا يصح من افراد الجتهاد الذي ملكت بعض اماراته فغير انه يحل جله وحده في تحصيل
 القلتة من اجزاء غيره فلهذا مع الظن الحاصل له بعد بل الجهد الذي لم يصل الى حد العصر من غير فروع بين العدل والفاسق كما عرفت سابقا وهذا ان
 قل المصحح به الا ان جملة من ادله في كنف اللسان ان جملة من العبادات كمنظومة العلامة الطباطبائي شرح المفاتيح لا اذكر غيرها كما لا يصح فيه
 فلا حظ وتامل في بظهر لانه ليس عندنا الا مرتبة في تحصيل العتلة العلم وما يقوم مقامه والاجتهاد في الاجتهاد وانما قد صلا الى اربع جهات من غير
 انه لا وجه لاحتمال الخبر لا يوجب ما ذكرنا وبها لصلوة الى اربع جهات ضرورة كونها في غير الاجتهاد فلو كثر من افراد الجتهاد الذي قد عرفت سابقا
 انه لا مجال لاحتمال الخبر في غير فروع باضافة الصلوة اليها الا ان التمسك الى الجهة التي حصلها من الغير احتياطا من خلاف التمسك والظن كون الحكم بناء على

في كنف اللسان
 في كنف الاحكام
 في كنف اللسان

حينئذ

10-11-12

فَبَارِكْ لَهُمْ فِي مَا كَسَبُوا مِنْهُ
وَالصَّالِحِينَ

والاجتهاد والفتاوى الى ربيع ثمانية فلهذا انتم وجها رايدها وهو مختصر الرجوع الى الغير وكان لا خلاف بين اصحابنا فيها اجمالا الا في الفتنة الاصل والاعمال
الذي اذ عرف لا يعرف بل لا يحكم احد من غير التمسك بذلك وطحا لا كذا قال الامارات ومطارضها ليس بوجها لكونه كالا على الاعمال الفتاوى
لا يعرف بل هو اول اذ قبله التمسك عند تايدها كالا لعدم فهو هذا الحال لا لا على علم انك قد عرفت ان قضاء الدين لك من غير ذلك هذا اعتبارا
بل المختص ذلك بينهما اجمالا قد عرفت ان الرجوع الى الغير اجمالا وان لا اجتهاد في موضع عدم غيره او تعارضه بشيئين الرجوع اليه لا من التحري من اجها الركن
وتعد القلة بحسب الجهد كما اوضحنا سابقا من غير فرق بين الاجتهاد او الظن مع فرض حصول الظن في تلك الحالة بخلاف ما عرفت منهم الشبهة المختص الثاني في الفتاوى
الاجتهاد بل الاكثر كما قيل في وجوبها عليها الفتاوى الى ربيع بل في جامع المقاصد انه ظاهر الاجتهاد بل عند شرح الالفية انه لا يقبل في التمسك بالصدق في الفتاوى
الدليل قد عرفت قد قبل انه خبره لفتنه في وقت والالفية وظاهر الكتاب للمعترض في بعض عبارات القواعد بل في موضع من طالع في معنى قد
اما وان القلة او يكون مما يجوز في ذلك خبره عدل مسلم يكون القلة في فهمه بها كما لا الرجوع اليه لكن قال فيها انه متوكل لانها عالمها بل لا القلة
عندها شبه عليه الامر لم يحل ان يقلد غيره في الرجوع الى احكام الجاهل انه لا دليل عليه بل جعل الى ربيع تتجاسر مع الاخبار ومع الضرر والى الله ترجع
وان قلده في حال الضرر وان جاز في صلواته لان الجهة التي قلدها فيها هو مخبر في الفتاوى اليها والى غيرها مثل تحوذه العباد في المهدى في الجامع ولهذا
الشيخ فرق بين الاجتهاد والتقليد فيكون من هذا القول الاول ويفرق بين من اشبه عليه الامر للعارضين من من هذا الفتاوى الا ما اذا اصره كيف كان فلا
ربكنا لا قوى اقلنا والجميع من اجل اجتهاد غيره وادبه من بعض ما وان الاجتهاد وادبه ما على غيرها اذ فرض قوة الظن بها ورجع هناك الرجوع اليه بل
فرض انتم الطریق بها مع انهم انما يتبع هذا الحال لا كالمسئل بعض الامارات غيرها وقد التفتا او تعارضه فانه لا يثبت الرجوع الى ذلك الامارة لان الظن
الماضي منها هو التمسك في غابة الجهة في تعدد القلة نعم يحسن لك ممن منع من كونها من التحري في بدل الجهد مطم ولعله في هذا وما يفرق بينه وبين
في المحكي عن الفتاوى الاستدلال على رجوعها للغير بانه مع الاستدلال على ان لا طريق في الاجتهاد فبعض اما التمسك في الفتاوى اجمالا والرجوع الى العدد
او كما لا يبعد الظن العمل بالظن في الشريعة وانه ان وجب الرجوع الى العدد مع حقوق الوقت وجب مع سعة لانه اذا كان مجموع الفتاوى كان مجموع
التحديان كان فيه ما ينص على الثاني كمن ومع ذلك لا حينا لا ينبغي تركه وهو انما يحصل ايضا في التمسك في الجهة التي اخبر بها الغير بل بما وجب في التمسك
تحصيل اليقين بالبرائة كما اذا وجب التمسك في الجهة التي بوجه عند وقت لذلك التمسك في رجوع المخرج وهو جدي لو قلنا بوجود هذا الاحاطة خصوصا
بعد ان كان الظن من التمسك عندنا ما عرفت لا يعارض في كثر من ان الفتاوى على اصل الاجتهاد حاصلة والعارض من ريع الزوال انه ومع انه عارض وانما جاز في
الى الزوال العارض في صلح معارض لان هذا الرجوع عندنا من الاجتهاد واطلاق اسم التقليد عليه نص من الجواز كما قد مناه سابقا فمجردا فان هذه الفتاوى
لا يجر من توثيق واضطرار في كلام الاجتهاد كما انما انا اليه سابقا بل هو لا يخفى على كل ناظر من اهل خصوص في ادلتهم بانه التمسك ونحوها المقضية للافتقار
فصول جبا الفتاوى انك قد عرفت في بعض سابقا وانما بما قبل بحجة في نفسه لانه لا اجتهاد مع حصوله نعم يدخل في البحث بناء على عدم جبره في
كله العدل بل ظن غير انما لا يدر على حصول الظن في الكلف في لفظ الاقتصار في خبر العدل بناء على جبره في نفسه على ما اذا اخبر عن جبره في باجدا او غير
اما وان القلة اما لظنه الاستدلال عند توقفه في وجه ظاهر من كلف للشام دخول تحت التقليد لا انه قد يشكل بما هو مقرر في محله من عدم اشتراط صدق
الغير بكونه من حق الله علم وكيفية مع تعدد العلم والظن ان كان الوقت واسعا في الفتاوى الواحدة الى ربيع جهمك لكل جهة مرة على المشي بين الاجتهاد
فلا يصح لاي من القدماء والناظرين في شئ عظيم بل في صريح الفتاوى وظاهر جامع المقاصد كثر في موضع من الذي كثر في المحكي عن المعترض في الخبر الاجتهاد
عليه ان حكمه الاولان والاخير خصوص العارفين في علمه الامارات لان المسئلة من واحد هي حيث يتعدى عليه العلم والظن هو الجبر
مضافا الى مرسل هذا شئ في جملتك هناك ان هؤلاء الخالفين علينا يقولون ان الطبقة المتأهلين او اطلق فلم يعرفوا له كذا ولم يولد في الاجتهاد
فقال ليس كما يقولون اذا كان ذلك فليست اربع وجوه وفيه روي المجمع في ربيع جوايب في الفتاوى قد روي في ربيع جوايب في الفتاوى قد روي في ربيع جوايب في الفتاوى
يصل الى ربيع جوايب في علمه غير مرسل هذا شئ في لفظه كونهما صحيحا عندنا خصوصا الثاني منها الذي يذكر في كتابه الاما هو جبره وبينه وبين جبره
استظهر من الاجتهاد فيهما التمسك في رايها الزاوية وعلى كل حال فلا ينبغي جبره في جميع المقام وان لا يفتح الا رسال بعد الاجتهاد باسمعت وقطاع الفتاوى
التي كان ينبغي قد علم على رتبة الظن لكن لا اوله السابعة عكسا والتناقض بان لا ربيع غير محصلة لليقين بالجهة ضرر في تعدد الخبر فيهما وقد عرفت
فقط كما في كل مقدمة غير محسنة بسلام الابناء بها العشر المخرج لليقين بالابتداء والرواية وانه موقوف بعض اوامير الفتاوى بقطع الجبر لانها انما هي
للقين في الكلف في وجوبه بالان رجح ان كان هو لم يلزم الامن للدليل لا القاعدة المربوطة بدفعها ان ظاهر الخبر المربوطة وادعوا كالفناوى كون الاربع عشرين
والا كان الامر سواء حال الامانة المكشوف بالفتاوى الى جهة من الميراثك بلا مفضل فيخصها وهذا هو الاجتهاد المنكر عليهم فلا بدح من اذاعة محبة اليقين
بما بين المشرق والمغرب بذلك الذي هو مبتدئ في الخطا والمقام من ادلولة كل ما تفرق في خطائه فهو الى ما بين المشرق والمغرب في اخره وحيث اذا كان
بغير قصد فتادة للعدول الى حصول اليقين بالمكلف في هذا الحال بما لا يجاوز المرسل الزبوت التي تلفها الفرق في العلم من ذلك علم سقوط التمسك
المربوطة بعد لا غشاعا في اثباته منها الماسعة من اشاء الله كما تاشتهر لانه لو كان ذلك مقدرا لليقين المذكور ولا جبره في التمسك ضرر في حصوله بل بين
المشرق والمغرب بالفتاوى الى ثلاث تتجاسر في وجهه فيهم الغضا مشكافا في قطع بعد من جماع الخطوط الثلاثة كما هو واضح ادبها اجمالا في ذلك
جاء في ما في ادبها في الناس من الجمل الى ربيع مضافا الى ما بينه من باءه والاستظهار بل قبل ان غلقا ما دون لتعين جبره في جملته بالاجتهاد
او التمسك في وجه رايها في المراهة مع الخطا كما يشعر مستند الحكم وهذا بالنسبة في فتاوى الامارات واجتهادها فاصل الى ربيع لستلزم

في ربيع جوايب

کتاب الصلوة

سید محمد علی

[illegible]

جاء في نسخة أخرى



11

واصلی آن جناب را بی قضا وضع م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بريد جوعه اليه كما فيج ان وهو الانتظار في ذوى الاعذار وعدم جواز البداء مع رجاء الزوال بمجرد قيامه بعلو الحكم فيه على موضوع تحقيقه فان قيل
الضيق كالمقام المعلق به الحكم على الظاهر من قوله انفسا الاطلاق مشروعية البداء بمجرد تحقق موضوع الحكم فلا يعنى له ولو كان المشكوك في
ومناسبه سهوله الملة والاهتمام بالمبادء للصلوة وكون الحكمة في مشروعية هذه الاحكام الضعيف بخلافه الذي جاء على السقوط فيه

كتاب الصلوة

الصلوة
في جهنم
على

من قول لا تخط الصلوة بحال نحو لتوقف تحقوا من الاضطراب في حق الوقت وهو مكلف بالصلوة لمجا مع في جميع الوقت ولم يعلم هذا التمكن
بسبقه بل الخطاب بالصلوة من الاضطراب متعدي باعتبار تعدد الاحوال الا ان الصلوة لا اضطراب في وقت الاوقات وان علم بالانكسار
ثانها وهو مقطوع بعد في الشريعة وتام الكلام في حكمه في الاخذ في غير المقام لكن على كل حال لا وجه للفرق بين الاضطراب للصلوة وبين الاضطراب
اعلم ولو كان الزاكن بحيث يتمكن من الركوع والجموع وانما الصلوة هل يجوز له الركوع على الارض او على غيره من الارض او على غيره من الارض
بل هو الحكم عن مرجح غاية الفاضل واشتد الحاجة الى التيقن في جواب القائل قبله بذلك وهو لا يشبه عند المصنف الا في
والحق الثاني في غيرهم بل قبله في جميع البرهان بكونه لا يكون بخلافه لكن الاقوى في النظر الاول للاختصاص في الدلالة التي لا يرد فيها
ظهر انتهى عن الصلوة على الارض في غير الجماع. عنه كما يؤول الى زيادة على الانفراد كجملة من الاحكام كالقيام والاستسقاء بالانكسار وما يمكن غيرها
للصلوة على الارض لا لغلبة احتياج الصلوة عليها الى ذلك نحو العمى المغوى فيها بالنسبة الى الاحوال عموما لا بغيره وبما لا يتبادر ويحتمل
على ما يدعيها واستثنى المريض في صحيحه من السابق مع انه لا ينفق الحيوة في ركعة واحدة من الاحتجابات انما ينفذ في الركعة الاولى في ركعة
على اطلاقها كونها في سبيل التيقن في زيادة معنى الاثبات انما هو له خصوصاً في ركعة واحدة من مثلاً في الاقضاء في الركعة الاولى
فيما كان المقتضى حيوية الطبيعة بثبوت الفرد كالحال في الركعة ونحوها فكما لا يخرج ذلك عن الاطلاق المنصرف الى افراد الشايعة كالحجج وهذا من ذلك
التكوة في سبيل التيقن المستفاد منها العمومية بواسطة اقصاها في الواحدة لا بغيره الذي هو مفادها ذلك ان دعوى ثبوت الوضع المحدد مساوياً لثبوت
واحد لا شاهد لها كما هو محقق في محله فليس مفاد التكوة في الاثبات التيقن الا معقول واحد وانما يختلف في العمول بين الدعوى في قول الصادق في
موثق بن سنان انصل شمس لفرض ركبا في شمولها تخفيه لكونه من العمى المغوى الاطلاق لا يخرج عنها كما هو واضح باد في اصل الخبر في خلوص
المقام عن الدلالة على الفرض بل يبقى على من ينفي الاصول الاطلاق في الركعة اقصاها الصلوة عند نابل العلم ان اطلاق القناري اقصاها كل ما ظهر في ما يحكي
عن غير المحققين من الاستدلال على القناري بقوله تعالى حافظوا على الصلوة والصلوة الوسطى بقربان المراد بالحفاظ المداومة وحفظها من التلف والبدل
وانما ينفذ في الركعة مكان اتخذ الفرض عادة فان غير كظهر الدابة في معرض الركوع لا بقوله جلست الارض مسجد اي مسجد فلا يصلح الاطلاق في معناها وانما اعتد
اليه بالاجماع ولم يثبت هنا ضرورة كون المراد من الركعة عدم التصديق بالركوع ونحوه بل كقول لا يرضى لجل السجدة قد يفسر محل البحث فيها اذا اطلق بعد ذلك
المفاد للصلوة على النظر في الاجماع فاثم على كل مكان يمكن استنباط ما دل على اعتبار في الصلوة منه من غير تخصيص لوسيلة كون البحث في غير المطابقين في استنباط
الافعال خاصة يمكن منع اشتراط هذا الاثبات في غير الصلوة للاصل في الاطلاق الدلالة ودعوى عدم مكان لثبوتها انما يمكن دعواؤها ولو بالاصل في دعوى
المانع كما في ان العادة التي تظن في بعض المصنفات في اليقوت الذي يثبت صورته وكل محتمل اذ كان عرفت المانع في الاشياء وغير ذلك من الاحوال المعلوم عدم اشتراط
في الصلوة بالظان في حرمانها او احوان التمكن منها كما هو واضح وكذا دعوى ان اطلاق الدلالة الصلوة تنصرف الى الفرض المعلوم وظاهر الدابة ليس من ذلك الاطلاق
المراعاة المعلوم بل عدم اعتنا الاحتياط في ذلك المكان قوي شاهد على عدم الفرق بين سائر الامكنة الصالحة لاستنباط الافعال بل من الامكنة المخرجة
يقطع بطلان دعوى عدم دخول في الاطلاق الذي يفرض اذاعة المعلوم من خصوصية صحيح على من جفرت سبل اخاه عن الرجل يصلح له ان يصلح على الزف المعلقين
تخليق يقال ان كان مسنوباً يقبل على الصلوة عليه فلا بأس في مضمحل من محمدين في الرجل يصلح على اسريره وهو يقبل على الارض فكيف يصلح فيهم
من ان يجمعون الرضا في الرجل يصلح على ركوبه من ساج ويجوز على الساج قال نعم وعندها ما هو مسطور في مكان المصلح مع الجمع ليس من الفرض المعلوم لانها
يمكن فرض استنباط افعال الصلوة عليها بعد قدح الحركة البسمة التي تتبعها الاستقرار بل يمكن اذاعة الاربعين من الزف المعلقين في الخلق لا في المصنفات
الذي قد ادعى في كشف اللثام انه المعروف من قوله تعالى بعد ذكر الصلوة ان يور وهو محتمل لجهل احداهما ان يكون مراد من الاطلاق في الظاهر في الظاهر
احتمال حركة الجواب يؤول الى ان يمكن الاستقرار في الحال فلا يضر الاحتياط او على عدم ضرر ذلك الحركة وقايتها ان يكون مراد من الاطلاق في الظاهر في الظاهر
بذلك في بطلان شكل الصلوة في الاستقرار في الحال للمحال على الاول ذلك ظهر في قوله ما ذكره الفهر في ابدى في ظن ان في انشبه الطاق قلت على كل حال
فيها دلة المعلوم بل تنكروا في ذلك كله بظهر لثامنا لا وجه للاشكال في الصلوة على الدابة المتكبر من استنباط الافعال معها كما في قواعد الفاضل في المنع
ممن عرف كالمصنف وغيره اللهم الا ان يريدوا السائر الذي يشترط في الحركة المصطلح وعدم استقراره كما هو لغالبية الركوب على الدابة وبوقوعه في ركعة
في ذلك كرى على الظاهر لو تمكن الركوب من الاستسقاء واستنباط الافعال كما ذكرنا في الكثرة وعلى بعض معقول في حصوله وجهاً من المنع اما الاول
فعله لا استقراره ولهذا لا يصح صلوة الماشي متقبلاً في الاضال لا في الاضال كثره خارج عن الصلوة فيبطلها وهو كما ينبغي في ما قلنا خصوصاً في قوله
في الخلق لو كانت الدابة واقفة وامكن استنباط الافعال في مرتبة على المعقولة وادى بالاطلاق هنا لان الحركة اليها اقرب له هو الصريح في ارادة
الاشارة من الاول ولعله مراد المصنف من خروج بالاطلاق من وجهه واحتمال كونها كالمشقة ان الركبة في غير استقرار الدابة وانما يخرج بالعرض في الرحلة
كما في كشف اللثام يذهب وضوح الفرق باعتبار خلية حصول وصف الاستقرار في الركبة السنية بخلاف الدابة فيحصل حكمه بالاطلاق في اعتبار المتن وعاشا
بذلك الواضح والمعقولة وعندها مما يمكن معه استنباط الافعال من الاستقرار وعندها كثره في الجمل ونحوه خصوصاً المظهرين في ان هذا الحال لا يخ
للصلوة لكن في قواعد العلل وفي حجة الفرضية على بعض معقول وارجح معقولة في الجمل نظر بل عن في الاضاح الحوز والجعفرية وشرعاً في اثباته
المعقول في الركبة في الركبة المعقول بل الاول منهما في الركبة في الركبة المعقول في الركبة في الركبة المعقول في الركبة في الركبة المعقول في الركبة في الركبة المعقول
وعندها الفرض ما عرف من ضعف منضموا بالاطلاق من كون الاول في معرض الزوال كالدابة الواضحة وان كان بعد اثباته في حق الثاني فهو وجه ما عرفت

الصلوة

كتاب الصلوة

بالصلوة في السفينة التي لا يعلم فوان الاضال المزبور منها ابتداء اما المعلومة فلا اشكال في عدم الجواز فيها اخبار الماذكرين وح قال شارح في الصلوة في السفينة برجا التمكن منها ثمة الاضال اذا عرض له في الاشياء ما لا يتمكن معه من ذلك انقلب كليفه لاضطرار بالتعلق بالصلوة المحرم قطعها ولعلوه مراعاة حال الاختيار والاضطرار في كل وجه من الصلوة فالصحيح لو عرض له ما يقتضي الجلو في الاشياء جليسا ان الرخص يقوم ولو تفوق له الصلوة لذلك لا يفسد معارضته لوجوب هذه الاضال في الصلوة كتحية الكلام السابق اذ فيه دلالة خلاف اطلاق عبارة المجزوء ليله من وقت اقتضائها ما جاز ذلك في السفينة ان علم به من اول الامر خصوصا بالنسبة للقيام الذي جعله بعض المصنفين مدافعه ومعه على كون السفينة ثقيلة لا ينجح عليها الا تكاثرا بخفضها عن سطحها وذلك ما هو كالتصريح في ان لفعل ذلك ابتدأ وكذا خبر من النصوص المتقدمة لقسا الاستقبال لظاهره او الصريح بغيره في ان ينجح وان علم بذلك من اول الامر فليأمنه انما منع انقلاب التكليف لابتدائه على قيام الخطاب بالصلوة التي قد تلبس في هذا الحال حتى يشرع لرح الانقضاء لتلك الابدال الاضطرارية وهو مقرر في جميع ما دل على وجوب تلك الاضال بطلان خصوص ذلك الفهم واستنباطه في جملة ما جامع للافعال ليس هو باطلا للعلم بل هو بطلان ومن ذلك يظهر الفرق بينه وبين عرض غيره من احوال الاضطرار المتعلقة على موضوع قد فرض تخلفه من غير ملاحظة وجوب انما ذلك الفهم من الصلوة ولم يفرق بينه وبين الابتداء والاشياء فالمراد الذي يؤثر له بالجوار لو عرض له ابتداء الصلوة جليسا كما لو كان في الابتداء نعم لو عرض له وقد علمنا ذلك في الاوقات لم يفسد بل هو كالمثل من ذوق الاعذار مع العلم بالزوال قبل فوات وقت الصلوة اتمه القول بعكس الاجزاء ما تمام ذلك الفهم بطلان على وجهه مستبنا من جديد كما هو واضح واولى منها مخبره قطعا ودعوى ان كان ذلك فمقتضى الضوابط لكن يمكن القول في خصوص السفينة لاطلاق دلالة الجواز السابق فيكون ذلك مقتضى السفينة المستفاد من الغرض لقوى بدورها انه بناء عليها بعدد السبق السابق حينئذ الغرض من العموم وجوب الترجيع بمعرفة احتمال ان الترجيع على هذا النظر لادلة الجواز في السفينة كما نرى عند الفرق بين التبريرين بما يقتضي ذلك اذ الغرض من علمها ما عاين ما دل على وجوب تلك الاضال في الصلوة وبين اطلاق دليل الجواز في السفينة فالكلام الكلام والبحث البحث فلا حظنا من فظ من ذلك كله ان تحريم الترجيع على هذا الوجه ما لا ينبغي وان لم يكن الجواز اخبارا على تقديره كما انظر ذلك ما قدمناه سابقا ان التحليل الجواز اخبارا بناء على تحريم جملته من سابقا فافعالا لا اكثر ان لم يكن التبرير جامع المقاصد الاتفاق على الجواز في السفينة الواضحة مع عدم التحرك في الفاشية وهو كتحية مضى الى ما سمعنا سابقا في الصلوة على الدابة الواقعة والقفول والرفق المعلق بين غلظتها في السبر المحل ويغور ذلك بل ما هنا اولى للام من حصول الحركة المناهضة للصلوة ما لا بد من كون قرارها الارض بل الماء لا يصلح ما نفا بعد اطلاق النص الغنوي عدم ذكر ذلك شرط المكان او موانع الصلوة على ادلة الجواز في السفينة لا معارضتها هنا الا المضطر والمناهي من جوار ربنا رجاء دلالة الجواز المضادة بما سمعنا عليها خصوصا مع عدم جبر الاول منها ونحوها بعد اشارة ما اظهره ما في فوان بعض الافعال كالاقبال والاستقبال من حيث السفينة بل هو كالتبرير بالقبول في السائر اتمه اذ لم يحصل بينها اضطرار المصلحة عند طائفة بل كان يصح عليه الاستقبال والقبول في الاعراضها من غير انما لا يفرق بينا في الالفان السابقان من وجوب ترجع علمه ما بقوله الكلا لادلة اخرى في ان هذا الفرد من ادلة الجواز الى الذهن من قبل افرادها في ثابته وجه السند ثابته بالاعضاء بما عرف من ان الجواز مقتضى لاصح والاطلاق لعد ثبوت شرط عدم حركة المصير الذي لا يقتضي حركته وانما حركة المصير تنافي البطلان الثابت عند رعايا وهو الشك ممنوعه مع ان الاصل عندنا عدم شرطية المشكوك فيه فافعالا في الذكرى من ان الاصح المنع الاضطرار لان القرار في القيام وحركة السفينة تمنع من ذلك لان الصلوة فيها مستلزمة للحركات الكثيرة الخارج عن الصلوة في غير محله ضرورية عدم منع السفينة ذلك المانع اعدله شاهد به وفي عدم صدق الحركة عليه صفة فضلا عن كون كثير من تدريج تحت الفعل الكبر في كل ساكن بالذات محتجرا بالعارضه فرض المصلحة ذلك خروج عن تحريم محل النزاع بما عرفنا سابقا من كون المصلحة مستوفيا لجميع ما يعبر في الصلوة وانما دليل لاسباب السفينة والافعال لا يرد الجواز اخبارا كما ذكرنا الكلام فيه مفصلا على تقدير كون النزاع في ذلك فتم قاله بما قلناه قال ابو الصلاح في اورد من باب صلوة المسافر حيث قال ومن اضطر الى الصلوة في سفينة فامكنه ان يصلح قائما لم يجز غير ذلك ان خاف الغرق وانقلب في السفينة كان يصلح جالسا وفيه دلالة لاصح حقه في ذلك اشراط الاضطرار وان كان مستوفيا لجميع الافعال من هاتان في كشف اللثام بعد ان حكمي عن الشبهة لمعت قلت ما يصح ما يدل في غير ما نعرضه المضطر في الصلوة منها وكذا السند الجميل في تحريم الترجيع بالمنع وفيه وفي بعض من اخر عنه لكن قد عرفنا في قوله من ظاهر الاضطرار ان الصلوة مقيدة بالضرورة الان تكون مشددة وفيه مع اعتراض في الذكرى بان كثير من الاصحاب جازوا ولم يذكروا الاختيار انه لا ظهور في كلامنا لا احتجنا بذلك اعرف في كشف اللثام واحتمال انه اخذ من اشراطهم الاستقراء ومنعهم من الفعل الكبر بناء على خلاف ما يفصل في بطلان اول من نسبة الجواز اليهم بناء على ما عرفنا كون الضيق حصولها وان لم يفسد الا حركه عرضيه نعم وبما كان نوع اشعار في العبارة بان المزبورين كالحكمي عن الغنوي والمراسم الجملة لكون ذلك لا يجوز النسبة الى ظاهرهم فضلا عن ظاهر الاصحاب بعد ان عرفنا ظهور عبارة طه وبة والوسيلة والهدب بحاية الاحكام في الجواز اخبارا وان كانت تلك الاضال بل هي في محل البحث كما هو واضح واقفا علم وكيفية كان في بعض على السفينة يجي عليه مراعاة ما يقتضي الصلوة ما امكن ولو في بعض اطلاق بعض النصوص الدالة مع السفينة تدويره بل الى القبلة او مقبلة بما في النصوص الاخرى من عدم التمكن من الاستقبال ولها التوجه الى الصلوة ومختص التوفيق كما يكشف عنه بعض النصوص ومقتضى الترجيع به مقرر لو جعل على ما اذا لم يرد بان القبلة لا يمكن علمها ولكن لا يتمكن من استقبالها بخلافه ان شاء الله تعالى ولما السجود على القبلة في غير وقتها من غير موثق بن عار وغيره من مقتضى الصلوة في اولها وصل على القبلة والقبلة وتجدد عليه في كل مرة في ثابته ما وجد على ما هنا على القبلة في ان لا يفسد فلم اجد من علمها على اطلاقها وقد سمعت ما في طر القبول بالضرورة فيمكن اذادة مباشرة في حال السجود ولو على ما يجرى عليه بعض في لا يجب نظيره بنوعه لا يجوز عليها ما يعنى وضع اليد عليه واستمر في انما يجزى عليه الله اعلم **الثالث** فيما يستقبل في

مكتبة

الكتاب في حجة
الكتاب في حجة
الكتاب في حجة
الكتاب في حجة

[illegible]

كان يمكن المناقشة فيه في الجملة باطلاق الاختيار السالفة فتعلق المنعنة لفعل رسول الله منها الذي لا يفعل الا الافضل كما اولى بغيره منهم الكون
 الا ان الامر سهل في الحكم الاستحباب الذي يتجلى فيه وعلى كل حال فلا ريب في ضعف الاشتراط الزبور لضعف القول بعدم جواز اصل فعل النافلة للركبة
 الماشية حضرا كما يظهر من المحكي عن ابن الجوزي في التعليق على سائر ما هو ظاهر النافع المحكي عن غيره وجعل العلم والعمل لفعل المستند كما في المواضع الا انشا
 فيما خالف الاصل الدال على لزوم الصلوة الى القبلة مطم ولو نافلة من العترة وتوقفة العباد على الجمع عليه هو السفر خاصة وجنبا خاص من الدعوى ولو
 اضطر الى القبلة غيرها من الاستدراك وهو ما يستحق الصلوة ولو نافلة كان الدليل اتم ويجاب عنه بان لا فضا على المستحق غير لازم بعد النقص عن السفر
 المنفردة الظاهر في الجواز حضرا على الرحلة في كل حال فان كان الفرق بينه وبين الماشية مضافا الى ما سمعته فيه بانه مما يدل باطلا فتر عليه سفره وحضره وما ظهر في
 بعض النسخ من المنعنة المرخصة لها في التقيد بالسفر مؤبدا بجملة من النصوص الواردة في تفسير قوله تعالى ايما قولوا فتم وجعل الله انه ورد في المناقشة
 في السفر فيه انه غير مفادوم لا فضا للجواز خصوصا مع ضعف النصوص المنعنة سنداً بل دلالة اذ غايتها بيان ورود الية في السفر هو لا يستلزم عقلا مشقة
 في غيره والصحيح غير صحيح بل لا فضا في التقيد الا بالجملة هو الضعيف بورد التقيد بورد الغالب بل لو سلم وضوح الدلالة في الجملة لا يثبت وجوبه في كل حال
 عليها سيما لا غنى عن الاغتناء بالشهر الظهيرة واطلاق معاذ الا جماعا بل من خلاف الجماع عليه المحض وغير ذلك مما لا يخفى على المناهل بل يمكن انكاره ولو كان
 جملة من الاجابة كما رادته من غير ان يخصصه في ذكره من السفر كما انه لا يخصص الرحلة والركوب من غير ان يخصص الركوب في الرحلة في السفر بل
 لغتها كركوبها كما لما شاع فيهم من المتن لقوله ويجوز ان تصل على الرحلة سفره وحضره والى غير القبلة على كراهية مناهضة في المحض وغيره من الخلاف
 النافلة ما شبهت في السفر الذي قد نسب جواز في المحكي عن غيره الى علمائنا في غير جملة كما انه لا ينبغي توهم اختلاف من اشترط الاستقبال من الاضطرار النافع
 لهم من العباد ان في المحكي عن ابن الجوزي في السفر على الرحلة وفي كشف اللثام وكذلك العلم والعمل بالمراسم وهو النافع وغيره الجماع لكن ليس
 فيها الحرب في الاخير من الاحرام بما مستقبلا وفي الاول من النصوص على انه لا يثبت في الركوب الصلوة المنعنة الركوب في سفينة او في حمار ظاهر
 السفر ابن محنكهم ركوب سفينة او رحلة بعد الاستقبال بالتحريم والشيخ في الجملة الفاضلة في التحريم ركوب الرحلة ولو لا ما في وقت وهي سببا من ان يتجوز
 على الرحلة حضرا وان ينظر منها السفر في الاضطرار والمضي والخضرة ان ركوب الرحلة واشترط الاحرام مستقبلا وفي وقت السفر على الرحلة او قبل
 بعد الاحرام مستقبلا وكذا التذكرة لكن فيها النص على عدم اشتراط الاستقبال عند الاحرام ايضا وفي لف عن الشيخ استثناء الركوب المشي سفره وحضره
 والذي اياه في كتب الشيخ جواز التفتل وكما وما شيا سفره وحضره او في الجماع استثناء المشي مطم بعد الاستقبال او لا فضا في الظاهر ان مراده منه انه لا يثبت
 انه لا يصح في كلامه بالاشتغال حتى يكون قائل بسبق اشتراط الاستقبال حكمه بالجواز اعم من ذلك فاعلمه بغير الاستقبال معهما فلو كان لا فضا لجواز
 ذلك اشتراط الاستقبال في جميع الصلوات فليحكي في مفاتيح الكرامة انه قال في حق بعد ان فعل الاجماع على جوار صلوته النافلة على الرحلة في غير السفر مسئلة
 صلى على الرحلة نافلة لا يلزم ان يتوجه الى جهة سبها بل يتوجه كيف شاء لقوله لا يثبت في الركوب الصلوة ولا يثبت في الركوب الصلوة ولو لا
 ما سلفه كما قبل من اعتبار الاستقبال في التكبير كما حمل كلامه هذا على عدم اشتراط الاستقبال اسافوا في احكامه في لف عنه كما انه يوافقها صلاها او قبل
 هذا منعد ولا وان مراده ما سبق الفضل الاستحباب لا الشرطية كما هو محتمل كما ابيهم قال فيه على ثبوت الفتح واما النوافل فلا بأس ان يصحها على الرحلة
 في حال الاختيار وكل حال المشي يستقبل القبلة فان لم يمكنه استقبل تكبيرة الاحرام القبلة والى في صلى الى جهة غير القبلة ويوجه الترخيص فان كان
 راكبا منفردا وامكنا ان يتوجه الى القبلة كان ذلك هو الافضل فان لم يفعل لم يكن عليه الا لاجبا الوارد في جواز ذلك على عموما هذا اذا لم يتكبر في حال
 كونه راكبا من استقبال القبلة فان تمكن من ذلك كان يكون في كنيته واستقر يمكنه ان يلدوهم وحب استقبال القبلة كان فعل ذلك افضل من جهرا وكفرا
 فله عرفه التحقيق على كل حال هو الجواز للركوب الماشي سفره وحضره والى القبلة وغيرها في التكبير وغيره من غير فرق بين الجملة وغيره وبين البعير وغيره
 وبين كيفية الركوب المشي المعلنه وغيرها بل يمكن ادراج السفينة في طائفة الركوب وضار فلو ان ثبت في ظاهر الاضاف في الحكم بل على كل حال لا ينبغي
 على من لاحظ ما قدمناه سابقا منها وتوهم خلاف مما مقرر في الرخصة على الايمانها من ابدان السابقة وغيرها بعد على تقدير ضعف ان كان
 على نصوص خاصة في النوافل في السفينة عدا صحيح وزاد في الجواز في رجل صلى النوافل في السفينة قال صلى نحو ما سها وانما هو في الكيفية التي لا تلتزم
 الحضي في الجواز مع الاختيار وهذا خبر اخر المروي عن غيره ايضا قلنا في عدا الله الصلوة في السفينة والحمل سواء قلنا قال لنا فله كل ما سبق
 تؤى اياما ابنا توجهت بترك سفينة ذلك والفرقة نزل لها من الجبل الى الارض لا من خوف ان خفا واما ما السفينة صل فيها قائما الى ان قال فوجه نحوها
 في كل تكبير قال اما النافلة فلا انما يكبر على غير القبلة ثم قال كل ذلك القبلة المنقل ايما قولوا فتم فصار له وهو ان لم يكن كذلك فهو قربة على غيره معلو
 الصلوة سند وقد مضى في النافلة وهو مستقبل هذا السفينة اذ اكبر ثم لا يترجى دونه وهو كذا بانه لكون النصوص المطلقة في الصلوة في
 قد سمعنا سابقا وعدم قولنا بمقتضاها في الرخصة للحاصل المتقدم لا يستلزم عدم القول به هنا بل يخفى نصوص المنقل راكبا وما شيا بكن في ذلك صا
 بعد ما في خبر ابن عذافر من جعل الجملة بمنزلة السفينة كما انه يكتفي فيه ما ورد من النصوص في تفسير قوله تعالى ايما قولوا فتم وجعل الله في السفينة
 للسفينة المتم بعدم القول افضل منه وبين الحضر فدا عا وورد من هنا في النافلة مطم وخرج عن ذلك عندنا بالادلة السابقة التي لا تشمل الغرض لما
 سمعته لا اقل من اثباته فيقارن ثم لا يبعد الاحتمال في مرعاة القبلة فيها مع الامكان لاحتمال الفرق بينه وبين الدابة في ذلك لا يفتقر عدله انه
 لا يشترع النافلة منها الا مع تعدد الشك كما قلنا في الفرضية وكيف قد يتوهم في كل جملة من الاضطرار في جواز ذلك الفرضية فضلا عن النافلة كما قد
 البحث فيه مستوفى فاعلم بالوج من الدابة كما قبل من اشتراط ذلك النافلة لانه لا يثبت ضعفه بل كذا ما عرفت وهو من اشتراط جواز استقبال الصلوة

كتاب الصلوة

تلقاء

اذ يمكن من استقبال القبلة فيها فتألف الركنين من هذا الوجه ثم اذا واجهنا اصل الشيخ عليه من الجواز وانما مكنته الخروج الى الحد الذي عن الوسيلة
يجوز ان يصلى الناقل في السنية وان راعى القبلة كان فضلا ولعله بناء على ما صدر من هذا من عدم اشتراط الاستقبال في الناقل مطلقا وانما يعلم
ثم لا يخفى ان الحكم من كل من اطلق الاستثناء وصريح بعضهم اراد سقوطه الاشراف في الاحوال المستثناة لا الانتقال الى بلد يجرى عليه حكم القبلة
لونها استعبالا لصلوة وان كان الى القبلة في حمله وما يمكن القبلة وتما بعض العباد ان قبله اراك بطريقه ومقصده كالذي في اخر من قبلته
واسر ما بينه حيث ما توجهت نحو على ارادة بها الرخصة في الترتيب والبقاء على حاله الغالب من غير تكلف بخلاف طلب القبلة وكذا انما النص من السابقين
الصلوة الى حيث ما كان منوها الى حيث ما توجهت ابتداء الى صفة السنية لان المراد ويحذر ذلك بدلا عن القبلة فلو توجهت حال صلوة الى غير ذلك
او طريقه بان كان متوجها كما هو المعتاد في الركوب على ما قيل به اهل الحديث الفطيف صحت صلوة عندنا حتى لو فرض توجه الدابة والظنون الى القبلة
عن غير بل ينبغي القطع بملوك ان تعديل عن توجه الدابة مثلا الى القبلة فانه الحكم على التوجه وهي بطلان المصلحة على الركن حيث توجهت فلو عد الى القبلة
بما اذا جاء وان كان الى غيرها فالقرب الجواز ذلك لا ينوهم من التعبد بلفظ الاخر فيقع خلاصة ذلك بل الظاهر من الاحتمال وان يقول فانما
نعم على من حكم عند ذلك بل الظاهر من الشيخ ذلك للشافعي عدم كونه لاحد من اصحابنا وهو كل على الظاهر حكم عرق الاحكام وكشف الالتفات
الفرقة حيث يتوجه على الركن ان لا بد ان يستمر على جهة واحدة قال المصلي لا بد ان يستمر على جهة واحدة لا يتشوش ذكره وجعل المجزئة التي يملك
لخياره والكعبة اشرافا فاذ عدل عنها لغير ذلك التبرجيب لزام المجزئة ثم الطريق لا يتم على جهة فلا بد من معارفه فيزيده فبذلك كان الحاجة
لعلها لا يقولون في لنا فله اوله بردها لوتجوز الشرط او غير ذلك فان ثبت فله ريب في تحضركا لا يخفى على من لاحظ خصوص المقام الظاهر في ارادة التوسعة
عدم الاندراج بالجهة خصوصا في الاستدلال بقوله تعالى ايما تولوا فوجهه وجهه وتخصيصها توجه الدابة مع اننى مقام توهم الخوض في راعى القبلة
من ارادة الركن لك فلا حظا واما في فرضه في ذلك من لا يتبادر غيره فلو صلي من لول الامر الى غير توجهه بطلان ما صح وان كان توجهه ابتداء الى القبلة
فضلا عن غير ذلك الركوب مقلوب واثم الصلوة الا ان الاحباط مرعاة توجه الدابة وان كان لا قوى ما ذكرناه كان لا قوى ارادة الرخصة ما يقع منه
النصوص من الايمان لا القرينة فلو رجع لما شق في مجرد تلك الركوب يكون في كنيته واسعة مثلا صحيح ضلعا بل كاد يكون صحيحا حتى عار المتقدم في التماثل
الركوع والسجود في الى الايمان لا ادعى البطلان بعد عدم قيام الايمان مقامها بالركب السنية المتمكن منها كما هو الغالب لعدم الدليل بل الظاهر من
كيفية صلوة السنية لعدم نعم قد تضمنت غير العتاشي المتقدم الايمان بها والتفريق بين بعض مقتضى الاطلاق كما ترى اللهم الا ان يكون الحكم نديها ونصوص
تدبر في الايمان في الجبل الذي جعل غير السنية لكن لا ريب ان الاحباط المحاطة على الركوع والسجود كما انه ينبغي المحاطة على ما تضمنت بعض النصوص من
يجعل المجزئة خفض من الركوع حيث يؤتى وان كان يحتمل عدم وجوبه لك بصفة منها حمل الامر بذلك على المنسب كما هو الاصل في الاطلاق والتبني المتبادر
امام في ما بعد عليه يضع المجزئة على فلا يجزئنا قطع اول وجبنا في الفرض لا طلاقا اكثر النصوص صريح البعض نعم ينبغي ان يعلم المراد في ذلك
لما شق في الركوب في ما بينه المشق والركوب لا يلزم ما غالبا عند التمكن من الاستقبال عند الركوع والسجود في بعض الاستقاط غير ذلك من المواضع كالغسل الكثير
مباشرة في ذلك ويحتمل ما مضى من سلامة ذلك المنع منها على المعارض ولعل قولنا بوجهه في من رسل من ذلك لا يفي الا بالتيه على ذلك من الفعل الكثير كما انه
ينبغي ان يعلم انه بناء على اختصاص الرخصة في النافذة لما شق في الركبة السفر وان كان خلافا للمختار كما عرفت به الشق والركوب في حال التشاغل في قطع
السفر فلا يخرج له ما حال فانه في منزله او بدله مثلا وان لو تكن اقامة شرعية امتداد في الحالف الاصل على المنهج المتفق من النصوص ولعله لا يردى
في الحكم على البضاح من مقتضى استئنا الركبة سفر القصر من اشتراط الاستقبال بحال السفر والله اعلم ويقطع فرض الاستقبال في كل موضع لا يمكن منه صلوة
المطلوبة وعند رجب الدابة الصائبة والترتيب يجب ان يكون في القبلة كما تقدم ذلك مقتضى في حالها ان في الرابع في احكام الخلط وهي مسائل الاولى قلنا
سابقا ان لا يصح الرجوع الى غير القصور عن الجهاد الذي لغيره وان قلنا هنا انان التفتيح كونه في الجهاد بالنية اليه كما يؤتى اليه في الجملة قول المصنف وغيره
فان عول على ما يجمع وجود المصير لا مارة ظنية اقوى من قول المصنف جدا ما صحت صلوة من هذا المنهج في وقت ابتداء ذلك على كون المصير على ظنه وقدره
حصول ما زاد اقوى من قول المصنف او ما قبله هو لا يتم الا على ما قلناه نعم هو منبسطا ما يابن من عدم ظهور الخطأ الموجب لتدويره كما عرفت في
جامع المفاصل كلف الشام وغيرها الاطلاق في الادلة الاية ونصوص صريح عبد الرحمن بن عبد الله سئل الصادق عرجا على صلوة من غير القبلة قلنا
ان كان في وقت فليعد ان كان قد مضى وقت فلا يعد بعد ذلك غير آبي جعفر عرجا بعبادة الله الاعلى اذا صلا غير القبلة فان كان في وقت فليعد ان كان
قد مضى الوقت فلا يعد مضيا قالوا وانما الجهاد ولو بغيره من اعداء كما يؤتى اليه بوجهه الجهادي وحسنه عن ابي عبد الله في الاصول في القوم وهو على غير
قال بغيره لا يبعد من فانه قد مضى وان كان لا بد من جملته على اعادة غير المحرم من الاعلى في الغريب في ان من اطلق الصلاة يقضي اعادة على
مع القول على الامارة مطلقا وان تبين المطلق فيكون التفتيح الا في محو بغير الاية واستكملت بعموم الاية لا ينفرد بخصوص صريح عبد الرحمن السابق ثم
قال يمكن حمل المدلول عليه بالشيء في العبادة على نفي الاعادة مطلقا في جميع الاحوال بقرينة ان الاحاد في الصوتين الشائبة وهي اذا عول على
ما يبرر دون امان فانه على كل حال ان ظهر من الحاجة لدخول في الصلوة في وقتها فانه يثبت الاعادة في الصوتين الاولى على بعض
الوجوه وهو كما ترى من التكلف لا يخفى على انه لا داعي اليه في وقت كون المراد عدم الاعادة من هذا المنهج في بعض الماشايخ منهم من كون تكلف الاعادة
الرجوع الى غير وانما لا يجوز له القول على على ايراد ان كان اقوى عنه من قول المصنف بل يوجب فرض المسئلة في كفي في لعل الاعلى الكعبة بغيره وانما
مكتد شريك به ونحوها مما لا يدخل تحت الامارة الظنية لكن قد عرفت ان التفتيح ودان امره على اقوى الظنون الحاصلة من غير فرق بين الفرج وغيره

وكيف كان فالمراد التعويل على رايه للايمان سؤسئل المبصر واخبر بطلان تلك الامانة التي هي مساوية لقوى عنه من اجاب اوله بيشلة الامانة علم
بذلك لو اخرج المبصر من اذهنها اما اذا احتمل اخبار المبصر بطلانها وانزلها لو كان فهو اقوى من تلك الامانة لم يحزله التعويل عليها لعدم كونه من الخبر
وهل يجب عليه سؤال المبصر في الصوت الاول لوجوب قوى الظنون عليه بعد تحقق العلم بتمثيل فاعلم الامانة في شراذمه او لا يجب كونه من خبر
قوة الامانة على فرض خلاف المبصر والاصل برأيه من خبره من جوب طلبه من المرتبة من الظن الموافق لتمامه في الاول مع كونه لوصفاً عاماً لا
فان بعد قول الفاضل في صلواته ان تلك كانت اقوى من خبره في المشاهدة ولم يفتو به فتم جيداً وان لا يكون تعويله على رايه مع وجوب المبصر لاثبات
ضليمة الاعادة لان خطأ فعله اهدم الامثال اطلاق النصوص السابقة بل ان اصنافاً اذا فرض بحال لم يمكن جاز ما جواخذ الامر في وقت علمه بصلواته
فاصابته مع عدمها لا يجد بها ما اذا كان بحال لا يفتو منه في القربة لضعفه ونحوها فاحتمل الصلة لوجود المقضي في ارتفاع المانع خصوصاً على القول
عبادة المخلص مع الموازنة بل ان لوصل بناء على الاختصاص في الاجراء ونحوها ما هو داخل في كهيئة العبادة او غيرها في الشرط مع فرض البحث غير
جاهل الشرط ما هو في ذلك فيدد الفاشح في حراثة القربة وعدمه على حصوله وعدمه لعل الدليل على شرطه سبق العلم بالشرع لا ينبغي اطلاقه في
مع الاصابة كما هو الحكم على الشيخ طواف ولا اطلاقاً لظلمها كما عن غيره ممن اخرجه للعلم الا ان يخص هذا الشرح من الشرط باشتراط احراز
بالطريق الشرعي لما اوردنا في محله الصلوة للامانة العلم والاجتهاد في تحصيل القبلة المقصود للشرط كسائر الاطراف التي للصلوة مثلاً فيكون الفاشح
الفرض لبقاء الشرط وهو العلم والظن برأيه الحق في ذلك الوقت لا يفتو به في الاشارة كغيره ولا في الادلة لكن المقترح بحال الاحمال واذا في الطريق منها الا
الشرطية خصوصاً بعد معرفته كون الشرط القبلة نصاً فتوى العلم بما اوالظن فيمثل الفرض كل ما دل على محله الصلوة في القبلة ما اعتقد ويأتي قوله
الشيخ الزينوي لا يخرج من جبهه وعلقه لذا قال في الحكم عن قرائن القولين قوماً بل عن التعديل في الاستسكان به بل قد يفتي في ذلك على الشيخ وقت بناء
مذهب غيره من ابناء الاعصار على الاربعة ولا يرجع الى غيره انما صلي الى واحدة منها فاعلم انما صلاتها محض صلوة قطعاً وسقط عنه الباقي كما تجرير العلم
حكماً في كبري عن اطلاق الاجراء فيما عداه مع ضيق الوقت فينبغي على ذلك أيضاً نعم ينبغي تحببها بما اذا لم يكن خطائاً الى القبلة بناء على ما سنعرض
منه من غير التفتيش في كبري جهاً بعد ان حكى ذلك عنه قال هو يجب ان يكون الخطأ لا ان يكون الخطأ مقتضياً او لا يصلح الادب القبلة بعد التفتيش في
ولو اجتهاداً كما لا يفتي في ذلك الشيخ وقلنا من لو فعل المقلد مع هذا الخطأ فالتفتيش في كبري جهاً بعد ان حكى ذلك عنه قال هو يجب ان يكون الخطأ لا ان يكون الخطأ مقتضياً او لا يصلح الادب القبلة بعد التفتيش في
الشرط التي لم يظهر من الادلة اعتبار سبق العلم بحصولها فتقول انها ان كانت لمعاملة فلا جدح الجهل ابتداء بحكمها وصولها في حجبها اذا فرض صانعها
لها بعد شرطاً بنية القربة فيها وكذا ان كانت شرطاً لعبادة مع العلم بحصولها والجهل بحكمها واليس من عبادة الماهل المواظفة للواقع الاجرم لعم جهاً
انما مع الجهل بالحسوس سواء علم بالحكم او لا قال في ذلك الى عدم حصوله القربة بطل العمل والاصح كفي غير المصانعة للواقع كما هو واضح في مجموع
فرض عدم ظهور الادلة فاعبار العلم والظن بالقبلة في ابتداء العمل فوضع عدمه في كبري جهاً بعد ان حكى ذلك عنه قال هو يجب ان يكون الخطأ لا ان يكون الخطأ مقتضياً او لا يصلح الادب القبلة بعد التفتيش في
الاصح مقلداً ثم اصر في الاشارة ان كان عامها فرض القبلة فيصير ان كان من يمكن من الاجتهاد في ابتداء الصلوة بحيث لا يطل بجهلها جوا على الله
لتعتبر موضوعه شرطاً القبلة لكل والبعض في الواقع لا يخرج كذا لو ظهر له ان شرفه في جبهه انما يتقدم صلواته ما سنعرض واما ان كان مخرجاً الى
الجهنم واليه اسانف الصلوة واولى منه ان كان مستدبراً ولو اقر في اجتهاده الى ان ما تكثر لا يفتي في الصلوة بمثلها فلا يفتي في كبري جهاً بعد ان حكى ذلك عنه قال هو يجب ان يكون الخطأ لا ان يكون الخطأ مقتضياً او لا يصلح الادب القبلة بعد التفتيش في
الاجتهاد قال لا يفتي في كبري جهاً بعد ان حكى ذلك عنه قال هو يجب ان يكون الخطأ لا ان يكون الخطأ مقتضياً او لا يصلح الادب القبلة بعد التفتيش في
مع اجتهاداً الى ان ما تكثر وهو احاطا فخره قال ان قلنا ان المصلي فيها لا يفتي في كبري جهاً بعد ان حكى ذلك عنه قال هو يجب ان يكون الخطأ لا ان يكون الخطأ مقتضياً او لا يصلح الادب القبلة بعد التفتيش في
كما تقرر ان في محلها فرض ثبوتها لاجتهاد لا يوجب الاطالة استئثار الصلوة ودعوى الاجتهاد في هذا الحال مختصة بالبقاء على ما كان سبباً على
حرمة الاطال التي قد عرفنا ان في ثبوتها لاجتهاد لا يوجب الاطالة استئثار الصلوة ودعوى الاجتهاد في هذا الحال مختصة بالبقاء على ما كان سبباً على
امكنه علم الاستقامة مستقام ما لم يكن قد خرج الى حد الاطال ان يخرج عن الجملة طان لم يكن فان تقوى منه عول عليه بل ينظر اذا اخرج عن كبري
مصلها بل ان خرج لعدم تمكنه من اكمال الصلوة على الوجه المأمور واحتمال ان كان في كبري جهاً بعد ان حكى ذلك عنه قال هو يجب ان يكون الخطأ لا ان يكون الخطأ مقتضياً او لا يصلح الادب القبلة بعد التفتيش في
التي قد عرفنا ان في ثبوتها لاجتهاد لا يوجب الاطالة استئثار الصلوة ودعوى الاجتهاد في هذا الحال مختصة بالبقاء على ما كان سبباً على
اربعة جهات على ما يها وكذا يصل الى اربعة مع التسعة عدم توقع المسد قال في كبري جهاً بعد ان حكى ذلك عنه قال هو يجب ان يكون الخطأ لا ان يكون الخطأ مقتضياً او لا يصلح الادب القبلة بعد التفتيش في
تكون جميعاً من غير ما سبق منها اطاعوا وان ابتدأها الا ان الى هذه الجهة باجتها بنا لبعض احوال في هذه الجهة اخرى غيرها ما هو قائم لاجتهاد
ذلك في يله الامانة منزلة الابتدأ والاقراب منع تقليد للاختلاف والاضطرار في الصلوة وتحويل القربا الى الجهة الاولى هذا الوجه في كبري جهاً بعد ان حكى ذلك عنه قال هو يجب ان يكون الخطأ لا ان يكون الخطأ مقتضياً او لا يصلح الادب القبلة بعد التفتيش في
جهة اخرى انتهى **المسئلة الثانية** في اصاله الى جهة قد اصر باصناف البها اما لعلبة الظن ولتسبق الوقت ولا يفتي في ذلك ثم تبين نظامه بعد التفتيش
من الصلوة فان كان من غير قربة الى الما بين المشرق والمغرب في اتجاه وعن المخرج النكتة في كتاب الفاضل هذا القواعد غيرهما انا غيرهما الحق

في غير
المسئلة
التي قد
عرفنا

في غير
المسئلة
التي قد
عرفنا

المتقدم سابقا فان القوم قد تحقروا وغير ذلك هو كما يصح في ان سئلوا القضا خارج الوقت لغير الفعل انه لطف ان تحقروا اسم القوم الذي هو
 موضوع الامر بالقضاء ان من ان كان له امر بالصلوة وعظم الامتناع بها وانها لا تستطاع ولو ضابطا حال فلا يصح في ان شرطها بقاؤه الاجراء المصروف
 ظن القبلة مثلا اذ الربككت الخطاء وبقي في النظر ان ظن الخطا كما شغلنا الفعل الاول لا انتم مؤثر له من جهة سببها السائر في ثبوت القبلة بعد
 الفراغ منها بالقبلة الذي هو الايمان عن عرض المعتد بعد ذلك فظنوا الخطا سببا لعلمنا بالقضاء لا في عينه في علم الشارع فانه من اول الامر
 قد يحمل المكلف لغيره في احواله في نظيره في اجلة الفضل وفي العلم بالخاصة الغيبية في الوقت فاما الجميع من واحد فاحصا مسألة الجاهل ولا يخفى ان مقتضى
 ذلك مع اطلاق النصوص السابقة عدم القضاء خارج الوقت حتى في الاستدلال ولا وجه للزوج فيها غير وجهي المتقدم سابقا الذي هو بعد الاضمار
 غير صحيح في ذلك فمعرفة عدم فنية على اراة خصوص الاستدلال من جهة القبلة كخصوص امكان كون الخفي منه من الاوقات النادرة وسببها من جهة
 ذلك اطلاق تلك النصوص بالنسبة اليها فيكون استفادة حكم من قاعدة الاجراء مع القطع بمساواة للتشريع في التعريف في الاعادة في الوقت ولو ثبت
 منها بان ذلك على ان مراتبها اذ تخرج من جهة القبلة لا مع خبر من الاوقات فحينئذ لا يلزم ان يكون على اطلاقها من الشواذ الذي ينبغي عدم الانعقاد فيها
 خصوصا بالنسبة الى ما بين المشرق والمغرب بل في فضل المشرق والمغرب دعوى ان التمسك باطلاقة الذي يقدح في جهة بقية بالادلة فيها انما هو في ذلك
 فهو في خصوص ما بين المشرق والمغرب ما هو فلا دليل عليه بما سلكوا الاطلاق السابق الذي انقضاهما بالانتماء الى خصوص المشرق في التعريف مع الشاهد
 فليس حجة الانضمام على هذا الخبر المزبور سند ولا ادلة او غرض كما سمعنا سابقا مضافا الى ظهور سياقه في اراة تقدمه القاطنة على الحاضر لا اراة القضاء
 حيث يفوت الاستقبال على كل حال واقر بغير ذلك الاستدلال على قول عارضا في بيده لانه قال جل صله على غير القبلة فيعلم وهو في الصلوة قبل ان
 يفرغ من صلواته قال ان كان متوجها فيما بين المشرق والمغرب فيقبل وجهه الى القبلة ساف يعلم وان كان متوجها الى غير القبلة فليقبل الصلوة ثم يحول
 وجهه الى القبلة ثم يفتتح الصلوة مع انك لا تصح في غير محل التزاع من العلم بالاستدلال بعد خروج الوقت فاحمله على ما اذا كان صلوة آخر الوقت بحيث علم
 في ذلك بعد ذلك او كغيرها مثلا وخروج الوقت كما ترى لا ينبغي الاصغاء اليه على ان ظاهر الاستدلال بغيره ما قبل المشرق والمغرب في الارض وقتنا
 الصلوة معها ما لا لاجماع الا من شذوا واشنع من ذلك الاستدلال كما في النهاية من انه روي في رواية ان من صلى الى استدار بالقبلة ثم علم بعد خروج الوقت
 وجب عليه عادة الصلوة وهذا هو الاحوط وعليه العمل بل بما استشر من يدل على بارة الاجماع ومنه مع انها رواية مرسله باضعف طرق الارسال بل في قوله
 في الظن كما عن ظاهر التكرار اذ ثبت موثوقا والسابق الذي قد عرفت عدمه لا انما على المطلوب بغيره استدلاله به عليه في الخلق وكما في الاختصاص على الكثرة
 بزعم الدليل لا دليل عليه بغيره هو ما لا ينافي وجعل العلم والعمل بالبرهان السابق على ما في الكثرة اذ هو في غلبة النصوص المحكية على تلك
 المطلقات ويجوز لك كلبه بالشبهة المحكية او المحصلة معارضته بانه موهم بالشبهة المحكية والمصلحة على ما عرفت كدوى بعضا مع بقاها عند انتفاء الشرط بانها تشرع
 بناء على انه القبلة والعلم والظن في كل طريق كما هو مقتضى قول ابن جعفر في صحيحه رازة لا تعداد الصلوة الامن غنة الطهور والوقت القبلة والركوع والنجوى
 غير ما دل على الشبهة فيتمثل في عموم مقتضى قوله لا يقدح في ذلك خروج ما بين المشرق والمغرب الى المنزل فلهذا الشرط كما انك لا تجد خروجها بالصلوة بل
 ظاهر اقتراحه باوجبه الاعادة في الوقت خارجة الاشارة معد في ذلك اذ قد عرفت فليجوز النصوص في ان الشواذ من القبلة مثلا والمراد من الاعادة بقاها القبلة
 في قول ابن جعفر على حسب ما بينته الشواذ لا اقل من كونه مطلقا فيها ويكتفي في الشك في ذلك ومع القضاء في صوت التعويذ عدا اوجها او دنيا بانها على
 عدم الحاح بما لا يظن كما ان قول ابن جعفر في صحيحه رازة الاخر المتقدم سابقا بعد من صلى لغير القبلة مطلقا بقية بعد ما وكذا ما في خبرين في طريق
 غير من المطلقات فلا يخفى من بعض القول بعدم وجوب القضاء عليه في علم ان هذه المسئلة غير مسألة الالتفات التي يابى حكمها في مفضل في الفوطع ان الله
 وكيف كان فبناء على الاحتياط في الاجتناب الى تحقير المراسل لا استدلال في مسائل في الحكم للمشرق والمغرب في المنحرف عنها الى جهة مع ان الاقوى
 فيه التحقيق بما روت المشرق والمغرب ان لم يبلغ مقابل القبلة وقا ككث الشاام لصلوات المخرج عن القبلة واستدلاله بغيره وما سمعنا من خبر عارضا
 الثاني في التمسك في ذلك قال المراد بالاستدلال ما هو جهة القبلة يعني ان كل خط يمكن من واحد طرف جهة لها فالمراد بالاستدلال في موضع وقوع عظم
 على هذا الخط بحيث يحد منها اربع زوايا فانه ثمة الخط الثاني خط البهيم في البساطا فوضو خط اخر على الخط الاول بحيث يحد منها زوايا منضوية واحدة
 كان منه بين خط البهيم والسطا خط القبلة فهو الاخر المعتبر وما كان منه بين خط الاستدلال وخط البهيم البساطا فهو محكم البهيم اليك لا الاستدلال
 وانما كان كذلك لان الخبر الدال على اعادة المسند مرة لم يعتبر فيه بلفظ دبر القبلة وهو لا يقتضي الا بما ذكره في غير موضع في الشبهة قاله فانه يحمل الاشارة اليها
 هي ان جهة الكعبة الوجه القبلة للثاني هي خط مستقيم يخرج من المشرق الى المغرب لا عند البين في جهة الكعبة فاصحح يعرض من قطر خط يخرج الى ذلك
 الخطان وقع عليه على اربعة فانه ثمة ذلك هو الاستقبال حقيقة وان كان على حادة او منفرجه فهو الى ما بين المشرق والمغرب ان لم يقع عليه بل في ذلك فهو
 المشرق والمغرب ان كان بضد فهو الاستدلال في ذلك قد يوجب في الجملة ما ذكر في النسخ من عدم صدقها استدلالا منه منع وفرو بين المقامين فلو كان
 فالمرجع الى بعد ما عرفت نعم ينبغي ان يعلم ان المراد بالمشرق والمغرب المحقق بينهما من جهة القبلة جهة القطر لقنوى الكناية عن البهيم البساطا فاختار
 ليكون قبلة الراوي المروي عنه والقبلة بل ظاهر الاستدلال في شرحه المرفوع من ذلك قال ما بين المشرق والمغرب بالنسبة الى اهل العراق واليمن وبين الشام
 والحبشة بالنسبة الى اهل المشرق واهل المغرب ما بين القوسين الجنوبي بالنسبة الى اهل الشام وقسم على هذا قلت فلو فرض بين من قبله فضل المشرق والمغرب
 او غيرها ولا يختص هذا الحكم في غيرها كما عاينا او هو في كشف اللثام ان المراد بالعلوم لخاصة من ذلك عن ليس قبلة المشرق والمغرب لكنك قد عرفت ان في
 البلاد ما قبله من المشرق والمغرب فهو على نحو لكن بشرط ان لا يكون دبر القبلة ولو لا ما تقدم من كلامه يمكن ان يريد ان يختص ما بينه وبين ذلك ان لا

من قبلة المشرق
 في

كتاب الصلوة

ليرتفع فيه الشك فاعرضنا بالاحكام من احوال قضاء الجميع لان الخطأ متيقن ثلاث صلواتها وان لم يتعين فاشبه بالودعت صلوة من صلواتها
 قضاء ما سوى الاخير فيكون الاجتهاد بالاحكام متيقن لما عرفت من عدم مدخلية الواقع وهو لا يرد الشيخ الامثلة للعلم بالخطأ في الجملة بل فيها
 ظهورها العلم بالخطأ بالخصوص كما لا يخفى لاحتمال ان في غلبة الضعف صواب الثاني الذي هو محتمل ان الاجتهاد ان منعاقبة متناهية وودع اولها في كبرى
 لو وجبت الاعادة لم يفرق بالصلوة مع تغير الاجتهاد ولعله ارد ما اشترى البصر من عدم اولوية نفي الاول بالثاني من العكس في صفة الان ههنا لا يصدق فيها
 وقع فيه حال الكون لثاني ههنا هو ارجح منه بالنسبة الى ما ياتي من الافعال كرجحان الاول قبل ان يغلب ههنا ومن ذلك يعلم ما في كبرى من ان يحتمل قوبال مع
 تغير الاجتهاد ان يؤمر بالصلوة الى اربع لان الاجتهاد عارضه الاجتهاد بنساختان فيجب اعادة ما صلا او لا مكان صحة دخوله مشروعا اذ هو
 كما في ضعف جد كالا شك في صدق اصل المكر قال وظهر خطأ الاجتهاد بالاجتهاد في القضاء اى اعادة ما صلا بالاول علمه بالوقت خاصه حتى
 مله من وجوه الخطأ اشكال لعله ما عرفت من احوال ان لشروط التوجه الى القبلة لا ما ظننا او قد ظننا لخلل الشك في ان لا يخرج عن العمدة وعلى
 المكلف ان يعلم وجوبها او يظن ان لم يكن العلم او يقال شرطا الصلوة استقبالا ما جعله وظنه قبله بشرط استمراره ولذا بعد اذ علم الخطأ وادرك
 الظن هنا وابق فتعارض الظن ان يفي عليه الصلوة مرتين وان خرج الوقت لوجوب قضاء الفاتحة اجماعا وقد فاته حكم الصلوتين الواجبين عليه في
 كشف اللثام وفي الاول ان على المكلف علم الخروج وظنه عند الفعل ابداء وصحوا بعد خروج الوقت فلت قد يتأخر ان مقتضاه عدم الاعادة
 حتى لو علم الخطأ بعد ذلك فينبغي تيقنه بما اذا لم يعلم الخطأ في الوقت والامر سمع في الثاني انا انما سلم بشرط عدم ظهور الخطأ والعلم به
 وخصوصا اذ اخرج الوقت وفي الاجتهاد الصلوتين بما يتجهان لو تعارض الظن في الوقت لم يمتثل في وقوع الفعل بحيث لا الامر الى الشك بسبب التعارض
 هذا كله لو ظهر خطأ الاجتهاد بالاجتهاد اما لو علم خطأ في الوقت بما يوجب الاعادة وظنه وانما لم يعلم ولم يرجح عند جهته بل بقي محيرا لا يتردد
 الى غير الجهة فعليه الاعادة تلك مرة الى ثلثتها اخرى في خارج الوقت جهان احصاها عندنا العدم خصوصا مع احتمال كون الخطأ ما يوجب الاعادة
 الوقت فالاصل البرائة فان كشف اللثام وان شك في اجتهاده ضعف الاعادة جدا وعصى القضاء فلت بل لا وجه لها بعد ما عرفت من عدم بطلان الظن
 فضلا عن الشك فلم يظهر له خطأ فعليه اعادة بشرط خروج اصول الاعادة ثم قال ان شك وظن الخطأ في انشاء الصلوة ولم يرجح عند جهته وامكنه استقبالا
 الاجتهاد في الصلوة استأنف من وافق الاول استمراره وانما خالفه كثيرا كان كنه هو الخطأ بالاجتهاد بعد الفراغ وان لم يكن يمكن استنباط
 الاجتهاد فيها انما ولم يطفئ في شك وظنه فاذا وقع استأنف الاجتهاد قل قد عرفت في المسئلة السابقة ان الاشكال في وجوب الاجتهاد عليه لا نشأ
 مع التكرار في جواز الاتمام والاجزاء بوجع عدم التمكن ثم قال ان تبين الخطأ في الانشاء ولم يرجح عند جهته لا يمتنع الاجتهاد وهو الصلوة فان نشأ
 الوقت انما والاشكال في الصلوة ان علم ان لم يجهت اذ يحصل العلم اذ ابطال الصلوة والاحتمال تمامها ثم السعي في تحصيل القبلة فان حصل
 كانت هذه احكام الاربع قلت لا يخفى عدم خلوه عن الجحش في الجملة بعد قبح الاتمام في كلامه بان يكون على غير تلك الجهة التي علم خطأها وهذا في المحرك
 التمرير وفي انه لو بان له الخطأ في الانشاء ولم يعرف القبلة الا بالاجتهاد المجهول الفعل الكثير فان يقطع ويجهت ولعل ظاهرها سعة الوقت العلم بحصول الاجتهاد
 مع الابطال فلا منافاة بينهما وبين ما في الكشاف من اطلاق كذا في ان لم يمكن تحصيله حال الصلوة فالاجود البطلان لا مانع الاستمرار على الخطأ وعدم
 علم الجهة وظنها قلت قد يمتثل ان يكون محيرا باعتبار حرم قطع الصلوة بعد علم جهته الخطأ ويتمه وان كان لا اقوى ما ذكره ثم قال لو تخبر الشامي والشيخ
 فجهت وصلى الى جهة فانكشف الغم فاذا اوكبته الاقوى يقطع بانها في المشرق والمغرب هو باثارة فانه بين الخطأ قطعاً ويحكم هنا بطلان الصلوة في
 الحال فان راي الكوكب يخط علم به المغرب ان رايه يرتفع علم به المشرق وان اطلق الغم في الحال فالجواب بان لا ان في جهته في ان تكشفه فانه بعد الاصل فيها
 لا غير لو كان لمصلحة مشرق او مغرب لم يحكم بطلان صلوة في الحال بل يظهر الكوكب الا في بل يترجم في نظر صلوة وعده فيبقى على ما علمه ولو عاد الغم في
 الحال لم يحكم هنا بطلان الصلوة الى الجهة الاخرى يمكن ذلك ان لم يكن الاجتهاد الاول باثارة لا يجد غيره وان كان باثارة فلا وان تجد غيره استأنف
 ولو كان لمصلحة من احد الزوايا القوية في الجهتين الاربع نظروا الكوكب الا في بطلان استمراره في الحال بل بعد اعتبار العلو وانخفاض رايها ما سلف فيتم
 مع صاندة القبلة وما في حكمها وبشأنه مع عدمه ان بقي الوقت ومقامه لو كان مستدبر اعل القول به ولو عاد الغم فان قطع على حافة قبله وما في حكمه اعاد
 الى الجهتين التي يعلم معها اصل القبلة وان لم يقطع على الحافة فالبناء متعين في الصلوة الى جهة اخرى لاحتمال ان يراعى جهتين ليس فيها محض المشرق والمغرب
 ولقد علم المسئلة الحامسة قد علمنا ان لا باس باتمام المجهدين بعضهم بعضا وان تضاعوا في الجهتين او اختلفوا بالكثير فضلا عن
 الاختلاف في البصر لصلوة كل واحد منهم وانما بقاعدة الاجراء وغيرها ما عرفت سابقا وفاقا لكشف اللثام ولرب سبعة في كذا وكذا خلا للشك في صحة
 بل وعلل اكثرنا ففاضل في الشهادة والحق الثاني وجههم فهو كالجواب حول الكعبة وفي شدة الخوف ما في كبرى من منع الافتداء حال الشدة مع خلا
 الجهة ولو سلم فالاستقبال فيه سافط بالكثرة بخلاف المقام ومن ظن ان الفرق بين المصلين الى نواحي الكعبة وبين المجهدين بالقطع بان كان جهة قبله ههنا
 والفتاح بالخطأ ههنا وكذا القول في صلوة الشدة ان كل جهة قبله كذا في تخافية الضعف ضرورت اشتراك الجميع في ذلك فكان كل جهة من الكثرة قبله
 فكل قبله كل جهته ما اداء الاجتهاد نكاح صلوة كل من حول الكعبة قطعاً للاستقبال انفع صلوة هؤلاء قطعاً ولا يتعلم بغير صلواتهم
 في شدة الخوف للاستقبال ولعدم اشتراط جهتهم فكذلك صلوة هؤلاء لا يضر الافتراق بان كل جهة من الكثرة قبله على العموم بخلاف ان يدعى لجهة لجهة فانها
 هو قبله لجهة جهته كذا الكلام اذ علم احدهما واجتهاد الاخر وتعالى فان لم يدرك من جهته في غير اوله بشأما العار بالجهتين العكس وان كان الاول
 ابدا لا انه لا باس به عند الضيق لصلوة واقفا في جهة واحدة ولا يوجب الاتمام ان يدرك من الكثرة قبله كذا في عدم الجواز في اصل المسئلة

في وجهه
 في وجهه

بان المأمون كان محققا في الجبهة فسدن صلوة امامه والاضل في قطع بقا صلوة المأمون على التقديرين اذ قد عرفنا انه لا خلاف في ثبوت صلوة ما بعد
بدلنا الظن شرعا كالتي لم تخضع من ذلك الاحمال لبطلان في الخطاء البشيرة كره ثم قال هو واحد يجمع الشافعية والثاني له ذلك لاعتدال الاضطرار ثم قال بها
مبنيا على ان الواجب صانها العبر والجمعة ونحوه عن احكام اذ فيه مع انك قد عرفت ان المقدم كون فرض الجنب الجنب عنده وعند غيره انه لا وجه لثبوتها
صرفت عدم حصول الجنب فيها انما والابحار لاختيار التوجه الى ما بين المشرق والمغرب ان الواجب الجنب والغرض حصوله بل هو ليس لا ينشربل الشارع لغير
القبلة مع العدم فصوله كل منها صحيح واضحا فالتساوي في الخلف الكثرة بقولنا الصبر هنا عند التام لان ثبوتها هنا مع ان التمسك بغير الجوارها
ومنع في تلك وفيه ما لا يخفى ومن ذلك كله يظهر للحال انها ذكرنا ههنا من اصولنا جماعة جماعة في ظلال الاجتهاد فاعلموا الاختلاف في الجنب الجنب
الامام صحيح صلوة عنده ولا قضاء بل يكره ذلك على القول الاخر اذ لم يعلم احد منهم مخالفة الامام كما استوجبه كره لكن كره ان لا يؤيد ان كان
الصلوة معينة عن القضاء بان لم يكن في الجنب استبعادا او قلنا انه لا يوجب القضاء فلو لم يصح في مخالفة الفقه في الجنب مع الامام غير ضار لان غاية الصلوة
خلف من صلوة فاسدة في نفس الامر وهو لا يعلم الفاش والاضحى كل من علم انه يصل الى جهة فوجب له ذلك وكذا عليه الاعادة ان علم ما يوجبها والوقت بان دون
من علم خلافه لم يجعل الحال لوجوبها اجمع فلا اعادة ولا قضاء ولو علمون منهم من علم القضاء والاعادة ولم يغبين فالاقرب ان لا قضاء ولا اعادة كواجب متى
ثوب مشركينها لاصل صلوة ويجعل ان يكون عليهم الاعادة يثبتوا المحرجه عن الجنب فلو كان يخفى عليه في هذا الاحمال حصول الصلوة في المقام كما ان لا
يخفى عليه في كل ما يبنى على المختار بل في كنف اللثام وهذا موافق للند كره في ان هذا المخالف بوجوب القضاء ولا الاعادة للمخالف الامام والمأمون انما
وجب احدهما فيما فرضه بسبب غير ثم لا يخفى عليك ان امتناع اقتداء احد المخالفين بالآخر لوقولنا لا يقتضي امتناع لعبداده بعينه الاخرى في كل امر على
لذبحه فالا ليعرف خلافا في كنف اللثام في ان من اهل الاستقبال بها ناسيا او جاهلا بالجهة جلت به بغير كراهي ويجزي بصلوة على الميت وان كان
مسند الان المسقط لها عن سائر الكلفين انما هي صلوة صحيح جماعة للشرائط عند صليها لا مطلقا والواجب على كل من سجد بحون مسلم ان يجتهد في تحصيل
بوقوع صلوة جماعة للشرائط عند الخرج عن العدة ولا تفل كما في الكنف نعم لا يكمل عدد احدهما بالآخر في صلوة الجمعة بناء على ذلك لغيرهما ان جعلها
جمعة واحدة بل اطلق في القواعد انما يصلان جفت في ليلة لاصل البراءة من الباع مع اعتقاد كل بطلان صلوة الاخر وفيه نظر ظاهر نعم ان تعدد ركنين
اوعبر ووجب عليها عينا صلبا كذا وان وجبت مجزأة فان كنف اللثام احتمل عتق متعيفا وكنت كان فاذا صلبا معا فحق هذا كنفنا بجنبه واحدهما
الجميع اتفاقا في الصلوة وسبق احدهما الاخر فلا يثبت ان الخطبة الواحدة انما تكفي مع انفاذها خصوصا او اطال الفضل لان عليهما الاتفاق في الصلوة
كل منهما صلوة ولو لم ينفذ صلوة اخرى صحيح شرعا عند صليها كنف في كنف اللثام ان الاحتياط عندك الاضا في ان جازت صلوةهما لما اشترتا لغيره
الدليل قلنا لا يخفى عليك سقوط ذلك كله عندنا وانما لا مانع من الاتهام من هذه الجهة ومع قد يثبت فيها باعتبار عدم كونها من جهة العلوة للجمعة فخرج
الاستدانة حول الكثرة بالاجماع الذي كره في غيرهم لا يقتضي يخرج عنها محبة العباس فلا ينبغي ترك الاحتياط الذي هو سائل عمره لملكه كما ان لا
يخفى عليه بعد ما ذكرنا في كره من ان يثبتوا جهتها احد المأمونين لغيره في بولي الافراد اذ كان ذلك غير صحيح ولو تغير اجتهاد الامام لعرف واستقر
المأمون منفردين او مؤتمرين ببعضهم نعم ما ذكره فيها اتمنا بعد ذلك جدا جدا كما لا يخفى على من احاط بما اسلفناه في المباحث السابقة ثم قال في هذا
الاخر صلوة ولادى جهتها احد المأمونين الى جهة جار لا لغيره لانه اذا قلنا وان كان مجتهدا لتصدق ح وهو لا يجزئ بغيره في غير ذلك
وروجه ان الشارع جعل فرضه عند ضبط الوقت للغير فليس عليه سواء وبينه منع ظاهر في الخبر انما يكون عند عدم الرجوع والله اعلم **المسألة الثالثة**
من مقدمات الصلوة في البحث عن لباس الصلوة ومسائل الاصل في ايجوز الصلوة في جلد الميتة وغيره من اجزائها ولو كان بها بؤل حمراء او دغ او دغ
اجما عاصلا ومثقولا لا يتنفضا او متواترا كالمصنوع في بعضها لا يثبت الصلوة ولو دغ سبعين مرة فضلا عما هو على النهر من استعمال المنبر
مطلقا لا يشفع بها حتى لا يبرئ على عدم اداءه خصوص الاكل منها وما كره من استثناء من شرط من اتفاق الاصطلاح عند جواز الصلوة في تنفضه
ولهذا اشغلنا في الذي حكى عن ظاهر الجواز لكن لم يثبت انه منها ما قبل من مخافة ولذا رفضت كبر وما خال من الصلوة في المكاتب فغيره وانما لا يثبت
الا انها واقعا على المنع من الصلوة ومن هنا حكى عن الجمع الا جماع من اصحابنا حتى انما تلبس بها رتوسه على حذائها خصوصا الماشية فيها بالاضطرار
الموت من حيث ان يكون مانع لها ايضا لظاهر التصور لئلا ذكر بالخصوص لم يكتفوا عند بشرط كونه من مأكول اللحم باعتبار كونه ولو لم يكن من غير
فيمنع ح من عندنا ثلث جهات المنع لكن يبرهن مثله لا يندرج في طلاق غير مأكول اللحم المنصرف بالبناء الى ما لا يكون كذلك بغير الموت كما ان مأكول
الحكم يكتفي بصدقه عند الند كبر ولما جاز الصلوة فضلا لا في غير مأكول اللحم فاشعره الصور ونحوها فيمنع المنع في حينه وكيف كان فلا اشكال
ما فيه الموت الصلوة بل في المشاق في الزمان في جميع ارجاءها ان كان مما يؤكل لحمه فاشعره في مبره وعمره ويولد وهو البانم وكل شيء من خارج اذا
عليه انه ذكر قد كاه الذبح ظاهر في شرط التنكيت فخر على بن ابي نجر قال لا يعبده الله ولا يحس عليه بل هو ليس بالانسان الصلوة بها فلا اضطرار فيها
فيما كان منه فكيف قلت وليس الذي ما في بالحد يد فقال بل ان كان مما يؤكل لحمه فغيرها فكان لا يلى تغييره وغيره بشرط التنكيت لا لا يكون
جلد ميتة اللحم الا ان براد العلم بعد كونه ميتة فيكون ح بمعنى شرط التنكيت ولعله كل اظهره اتفاق الاصطلاح على عدم الواسطة بين الحكم بالثبوت
والحكم بالانقضاء فلا تفاوت بين شرط التنكيت وبين شرط عدم كونه ميتة في المشكوك فيه بل اعتبار عدم العلم بميتة كونه وعدم امان شرعية فلا يلزمها
محكوم بانه ميتة لاصل عدم التنكيت ومعرفة الفرق بين الشرط والمنع بالاكفا في نفي الثاني لاصل دون الاول ما هو حث يكون نفي الثاني
مقتضى الاصل نحو المقام الذي يقتضيه الاصل محققه والمنافسة في جهة الاصل غير موقوتة الاستصحاب مبرور من فسادها في محله كالمنافسة

مباحث
في
الصلوة
في
الاجزاء
والاجزاء
والاجزاء

كتاب الصلوة

بأنه معارض باصلا لعدم الموت حقا فنفذ في كل من اصابه عدم الاجتناب فاحدة الطهارة واستنحاض حاله الحيض وطهارة الملاقي ساعدا على المعترض
 اذ قد سبق في كتاب الطهارة انه لا معنى لصالته الموت حقا فنفذ بالاصل جازا الى الغاية التي احلها الله له والاصل عدم عرض شيء عنها وبه يقطع معارض
 الطهارة وقاعدتها باصلا على صالته طهارة الملاقي لعدم الاجتناب خصوصا بعد اشتراط الشايع بقاؤها بالتذكير المشكوك فيها الذي يقتضيه الاصل
 فلا معنى لاستنحاض حال الحيض لما بعد الموت الذي هو حاله الاخرى بثبوت الطهارة فيه للتذكير لا للحيض السابق ولو سلم انها تلك لظهر ان في
 مشروطها بالتذكير التي قد عرفت اقتضاها الاصل فنفذ على انه لو اغض عن ذلك كله لم تنبت التذكير التي هي شرط الصلوة كما عرفت بخلافه فنفذ في
 في بقاها العلم ان ما جئنا للتذكير لا بثبوتها قطعا اذ هي من لوازم الطهارة الواضحة الثابتة بالاصل الذي لا دليل على جبره بالنسبة الى انما هذه اللو
 للواقع بل الدليل على خلافها ثم كما لا يخفى على من لا يدعي معرفة ما في كونه غير من المتشكك فيما ذكرنا بخبره عرفت فغير محتمل ان يفتن بان خلاف
 المصوم الحكم بالتذكير حتى يعلم كونه ميتة قال سماع في الموتى مثل ما عبد الله عن قتيبة التيف في الصلوة فيه لفراد الكهنة فقال لا بأس بالصلوة
 ميتة وقال الحلبي في الصحيح مثل ما عبد الله عن الحسن بن علي بن فضال في الصلوة فيها فقال لا بأس بالصلوة فيها ميتة يعلم انه ميت
 وفي صحيح الترمذي عن علي بن محمد عن رجل سأل ابا عبد الله ما فاعده عن الرجل يتقعد التيف ميتة قال نعم قال الرجل ان منه الكهنة فقال لا بأس
 فقال جلوسا ولو لم يكن ما يكون ذكيا ومنه ما يكون ميتة فقال ما علمت له ميتة فلا تصل فيه وقول الصادق عليه السلام في الحسن بكرة الصلوة في القران
 في ارض الحجاز لو ما علمت منه ذكاة بناء على اذمة المعنى الاخص من الكراهة في الحرة وفي الفقير وفي عن جعفر بن محمد بن يوسف ان ابا عبد الله عليه السلام قال لا بأس
 عن الفروخ بن الحنفية في الصحيح في كتاب الصلوة في السفر المطروح في الطريق وفيها لم يعلم
 انها لم اورد في خبرها في كتاب الطهارة اية وعنها من النص من الى قاعدة كل شيء يكون فيه جلال محرم فهو جلال للحق في عرف الجاهل ومنه بعينه
 فتدبر وقاعدة كل شيء في ظاهره في عرفنا انها قد دعيها وبقي بان المراد بهذا النص هو الاصل عندنا من الحكم بنبذها لما لا يخفى من ذلك خلا
 للبراءة بالبيع وبيع اهل الكتاب ولا اخبر بالتذكير ولا في السوق كان ولا من يدين له يعلم اسلامه اذا كان في بلد المسلمين لا عن علم اهل الجاهل
 بل والمطروح في ارض المسلمين اذا كان عليه الاستماع لا كونه رجلا او خاضعا حتى يعلم انه ميتة لا ان المراد بالحكم بنبذها مع فقد سائفة الامانة
 كالجمل يذبح الكافر او سوقه او يضره او يضر المسلمين وليس عليه الاستماع لان الاصل فيه التذكير على كل حال حتى يعلم انه ميتة بغير صالته عند التذكير
 الدليل الصالح لقطع الاصل المذكور بل ظاهر الدلالة خلافه في ما حكاه خبرنا بالتذكير ظاهر النص من قوله بنبذها من غير ما في غيرها
 من النص من قوله كونه من هذا من هذا لا يحدك لا يخفى على من لا يفتن في ذلك اهل الصفة وفي صحيح الحلبي قلت لا بأس بعبد الله الخفاف عندنا في السوق فنفذ بها
 ترى في الصلوة فيها فقال هل فيها حتى يقال لك انها ميتة بعينها ورسول ابن الجهم قلت لا بأس في الحرة اعترض السوق فاشري فقال لا بأس في ذلك هو
 صل فيه قلت قال نعم قلت في ذلك قلت في ارضك ما كان ابو الحسن يفعل وصحح البيهقي مسئلة عن الرجل ياتي السوق فيشري جنزة
 لا يدرى في كونه ميتة ام غير ميتة قال نعم ليس عليكم المشقة انما جعفر بن محمد بن يوسف كان يقول ان نحو ارج حيتوا على انفسهم بها اللهم وان لم يدرى
 ذلك وفي الفقير مثل الجعفي بعد الصلوة موسى بن جعفر عن رجل ياتي السوق الحديث وتغير حتى ياتي على الصلوة لا بأس بالصلوة في القران
 الباني وفيما صنع في ارض الاسلام قلت فان كان فيها غير اهل الاسلام قال اذا كان الغالب عليها المسلمون فلا بأس في خبره جعل بن موسى عن ابيه
 مثلنا بالحق من جلوس الفراء في الرجل في سوق من سوق الجبل اشترى عن ذكاة اذا كان لا يبيع مسلما غير عارف قال عليه السلام انتم تفتلون عن اذا
 رايتم المشركين يبيعون ذلك اذا رايتم يملكون فيه فلا تشلوا عنه بل على الفقير مثل ما جعل عليه بالحق الحديث وتغير ليرى على لرضا مثلنا
 باني السوق يشري الخنك يدري انك موام لا ما تقول في الصلوة فيه وهو لا يدري يصل فيه قال نعم انا اشترى الخنك من السوق ويصنع في ارضه وليس
 عليكم المشقة انتم في ذلك ما هو ظاهر امره في جميع ما ذكرنا بصد تنزيل مطلقا على من يبيعها ما عاشا يتوم من جليله في سوق المسلمين وان كان يذبح
 لا خلاف في بعض هذه النص من يضره قوله عليه السلام انتم تفتلون عنه الخ ودعوى كون المعارض بينهما من يبيع يذبحها بعد ما كان دعوى فهو وسو
 المسلمين فيه الترجيح بالشهر من الاصل والجمع الامم لا يجد بخلافه كان خيرا حتى ياتي على ظاهره في الحكم بميتة ما هو في ارض الكفار بل لعل منوع
 خبره لم يزل يفتن بكونه كافر او ارضه لم يزل على عدم التذكير معاضة للاصل لانها لا اثر لها امره ومنه حكم بعدم التذكير لما في يده
 ان كان في ارض المسلمين التي هي امان على التذكير لولا ما فاطمة للاصل ترجيحها عليها بل هو الداعي لان بعض الاصحاب الحكم بميتة خصوصا
 بل منصوص من جليلي العدا في كونه لا ينافي ذلك ما سبق في كتاب الطهارة من الحكم بنبذها في بلد المسلمين وان سبقها ابدال الكافر فيكون القول بغيرها
 عليها وان قلنا بانها امان استظهارا من النص من الموت قوة بدلا من وجودها لا يلغى الى غيرها ودعوى تعارض القولين وجبره في دليل
 كل من البدين بغيرها الا ان المعقول من جهة الترجيح بين المعارضين ما كان بينهما فحينها لا دليلها اللهم لان يفرق باختصاص طريق الترجيح في المقام
 بين الادلة وثابتنا ان لا يفرق بين جواز بل بالاسم بالعدد وضوح الكثرة ومعلومه في ارض المسلمين خلاف لصاله لا يفتن في ارضه
 مع انه قد عرفت في المقام ان التعارض بين استصحاب حكمها كافر ونفس بدلا من كونه في بلد ما معاشرة او غيرها فحقوا التعارض بينهما والترجيح
 لبدل المسلمين بما عرفت من ان الترجيح استصحاب حكم بدلا من كونه في بلد ما معاشرة او غيرها فحقوا التعارض بينهما والترجيح
 لا خلاف النص القوي بل يمكن دعوى ترجيح استصحاب حكمها عليها باصلا على اشكاله ان لفتا رجحان المسلمين وسو ولا يستصحب باصلا على اشكاله
 وسو ولو شخصه فنفذ في بلد المسلمين ان لم تكن الفوة بمنزلة البدا الشخصية هذا لو كان كافر وسو فانه لا يفتن على التذكير

والا فلا معارض لا الاصل الذي قد عرفت قطع البسطة وان سبق الحكم ظاهره بفضاضة لا اشتراك في السوق الا ربح فهو كاشف البسطة
 الاسلام هذا في كنف الاشياء لوجوده في السويين واليد من علم الشايع ان يهل على التذكية وفي الارضين مع سبق الاسلام يقوى
 وفي خلاصة يقوى خلاصة ظاهر الفرق بين الارض في السوق وهو لا يحل ان ما منه من انه لو تراض الكافر والمسلم ببيع بغيره وكل بغيره يفي على الحكم كبد
 التذكية ولا يبنى على ترجيح الارض في السوق لا يفي منه بغيره وعلى كل حال نجت بحكم التذكية بالحصول ما رغبنا الشرعية بعد الحكم بالبيعة للاصل واليد
 او بالعكس هل هو على كنف بعض جيران حكم المذكي عليه مثلا فيما مضى من الاضال المباضرة لو كان لا بل من حين تحقق الامان جهان وضعا
 بالاصل والاحياء الثاني ولا ينافي عدم بقود التذكية لولا ان ضرر كون المراد جيران لا احكام لا التذكية بغيره وبما يؤيده في الجملة ما في
 الموضوع للصحة مثلا على من شاع بغيره بعد الفرج من الظاهر ان حكم بغيره الظاهر بناء على ان الدليل فيها مضى على المسلم فتوح وان تبيئت الظاهر لا
 بيشما كونه ملوثا بغيره في جوار المراد بالبدل المسلم التصرف فيه على الوجه المنوع في البيعة واتحاد ذلك وهل يمكن في الثاني مجرد كونه في
 وان احل فيه لاداة الالتقاء مثلا اشكال اقواء العدة لاصالة عدم التذكية والثالث انقطاعها بدينك اذ ليس ما عجز فيه بعد التام ان التذكية
 والقناوى الامن جريثا صالة مضى فعل المسلم ولا ينافي حكم سابقا بدينك كونه محمول لاسلام اذا كان في بلاد المسلمين لا يفي بحكم بغيره عابا بانهما
 بغيره قبله بغيره وعجزها من احكام المسلمين ومنها مضى فعله الذي عجز به كما ان لا ينافي الحكم بدينك ما عليه لا استعانة انهم وسوقه اذ
 هو لظهور كون بغيره عليه فانهم بالنسبة اليهم جميعا كذا ركل واحد انفسه البعير على حري حكر للطلان وعجزها فالجميع راجع الى الصلة
 المسلم وحي قد يوقفت الحكم بالتذكية بغيره كونه في بلاد المسلم وان ظن واحدا اذ اذلة الالتقاء بل ظاهر بعض عبارات لاشياء في كنف الجرم بالعدو وكذا
 ظاهرا القبض في القبض المحرم بالبيعة فلهذا اعتبر شرعا يمكن من اتصال مع ملاحظة اصل عدم التذكية التي لم يعلم اخطاها بيش في ذلك ضرر كون
 المعلوم من الادلة فعل المسلم كبيع ونحوه ومن ذلك يمكن استفادة كون المراد باصالة مضى فعل المسلم الحكم بالعقودها الا في حصة خاصة وله ذلك
 الى كل ما علم حصول الفاسد بسببه فمع اختلاف الاجتهاد والتقليد في الفعل فيه على الصحيح في حق الخالف والاجتهاد لا يفي من اكل اكل منها ما صح وان
 كانت البسطة والعمل على ذلك اية كما هو واضح لكن لا يفي من اشكال بل في التذكية بغيره لا يفي في اعطاء عدم اعتقاد التذكية في اصله مضى القول بالفعل
 وهو لا يفي من بعض غير الامور العامة البلوى له فقت البسطة فيها بالعضو وقاوان كان مخالفا في الاعتقاد والتفتيش المشددة محل اثر وكيفية كان فظا
 من النص من الموقوف على ما ذكرناه جعفر من امر بطرح جملة من الشخ على ما قيل الفاضل في الحق الثاني بعض النصوص السابقة وبغيره في مقابلته
 عدم التذكية فضع من بغيره ما في بدس فعل البسطة بالبيع وان عجزا التذكية كما عجز في الثاني منهم وعجز بل يفي الدليل منهم بل ذلك اية كما هو على الاعمال
 وكشف اللثام ان لا يفي عدم ابلح ما في بلاد المسلم المحرم له حاله بعد ان ذكرنا وجهين كالتذكية كل ذلك للاصل الذي سطره في دليل ضلنا في هذا النص
 الواضحة لك لة المقصد يفتوى الأكثر كما عجز في التذكية بالبيع في رواية كعجز الجمان وعليه على الاضاح وقولهم كما في ذلك بل عليه البسطة
 الفهم في الاجماع خصوص في الجواز في بغيره عن البسطة كان على ولا يفتي بغيره ولا في الجواز لان بلها بالقرط فكان بغيره
 العراق فيقول ما قبلكم بالقرط بغيره فاحتمل الضلوة القاء والتفصيل الذي يليه كان بيش على ذلك فيقول لاهل العراق يتصلون ببلد الجواز المنة
 وبغيره وان دباعة كانه مع الطرح في سند وقضون من ملاءمة غير بغيره ليه باها في ردة الاجنبا طمحه في الموضوع الذي يبان الاحكام بغيره
 واما احمال الفرق بين الصلوة وبغيره ما يكتفي به عدم العلم بالبيعة الثاني دون الاول كما ادى اليه كرى حيث قال بعد نقله وفيه دلالة على جواز بغيره
 الصلوة وكذا انه موم عجز ابن مسلم عن الباقية قال سئل عن الجمل المنة ايلبس الصلوة اذ ادبغ فقال لا ولودبغ سبعين موزة الاجماع على حد الفرق
 وانه لا واسطة بين الحكم بدينك كنه وبغيره ومن القربة عواه ولا لا في موم سؤال ابن مسلم على ذلك من هنا اعترف بغيره ذلك بضعفه لاهل العلم والعدل
 بين دعوى الجواز على الاصل المزبور وبين دعوى جواز الاستعمال اذ لم يعلم كونه منة كانه البسطة من مشاخر المباحين على ما سعت بل في الحد
 الجواز منهم عدم الفرق في ذلك بين ما في بدس الكافر وبغيره احدا بغيره قوله كل شيء يكون فيه حلالا حرام فهو حلال للتحقق بغيره حرام منه بغيره فتدبر
 الذي قد عرفت اذ لا في ذلك الا في موم منصوص في الشبهة بالموضوع التوحيما بانها محل حتى يعرف الحرام منه بغيره اذ هو
 في اذلة حل ذلك عند حصول الامان الشرعية عليه كسوق المسلمين نحوه او لم يكن هناك اصل بغيره عدم الحل وكانت الشبهة غير محسوبة والافح فرض
 كونه بغيره شرعا ولا قاطع له قد عرفت الحرام بغيره من جهته كما هو واضح على انه لو سلم العموم المزبور وامكن الخروج عنه بالنسبة الى خصوص ما يدا الكافر وشو
 وارض بظاهر بعض النصوص التي يوجب كبرى ما سئل عنها فلا يفي في ضعف هذا القول اية كما عرفت ومثله ما يحكى عن المنة كرى في
 وبعض من اخره من المفضل فيما قبل هذا السجل بين الاخبار بالتذكية وعدمه فقبل الاول لا نه ودد ونا لثاني ضرر من انة تالاف في النص
 بل صرح بعضها من غير ما مدمع مع ان الموجود في كرى غير مرجح فيما يحكى عنها قال احاصل ولو وجد بدس فعل المنة بالبيع فبعضه لاهل
 ان بغيره بانه منة فلهذا الشبهة ان بغيره مدي والاقرب لقبول كونه زائد عليه فقبل قوله كما قبل في نظرية الشو بغيره يمكن التمع لكونه بغيره
 ولان الصلوة فابن في المنة بغيره فلا يفي بدس في الثانية ان بسك في الحل على الغلب من التذكية وعلى الاصل من عدمها الوجهان وقد روى
 في بغيره عبد الرحمن بن الحجاج قلنا لعبد الله ان دخل سوق المسلمين عجز هذا الخلق الذين يدعون الاسلام فاشري منهم الفراء للبحان فاقول
 لصاحبها هو بغيره فيقول بل فعل يصلي ان ابيها على هذا كنه فقال لا ولكن لا بأس ان تبيعها فيقول قد شرط الذي اشترتها من هذا كنه فاقول
 ان ذلك قال استحل اهل العراق المنة ونحوه ان دباع الجمل كان موم لم يرضوا ان يكونوا في ذلك لاهل رسول الله وفيه دلالة على انه لو خبر

بغيره

المعتمد

جميعہ

جمع

ان يبل منه ما استعمل من الاجزاء وصل منه موضع الاصل فحاشبه بل اذ وطوبى باطل الجلب بناء على عدم انعكاسه عن ذلك لا مطلقا حسن جزير وغيرهما المأخذ
 في الكتاب ان يورد فاعلم ان يبل من ان لم يظهر دليل على وجوب الغسل في غير محله كما ان ما عساه به الشيخ في المحل والاصح والوسيلة من اطلاق عقد المحل
 مع القلع كناية ان الان يراى قبل الغسل ان الزمان استعمل ما القلوع من المحل فان لم يستعمل شيئا من الاجزاء فلا يربح في عدم حاجته الى الغسل ان
 استعمل جيبا لا ان الذوا الغسل مع فرض وطوبى في المحل المستعمل فحاشبه الجزير المبان من المحل وعليه من اطلاق ما عساه من شرط الاداء والغسل في
 المنوف من المحل ما عساه الواسلة من شرط الصلوة بما لا يكون متوقفا على محل ما روى اصول الشعر عند شرح المحل في الوضوء الا هو من المحل البابية
 ليس يبل من الغسلات ويصفي عنه كما يشهد الشعر المحج فحاشبه في المنافاة في الحكم المزبور فحاشبه وكذا في جميع ما ذكرنا كل ما لا يحل من الميت اذا كان طاهرا في
 حال الجوه فحاشبه في الغسل السابق لا ان طاهرا اذا لا يذم به من ذلك بين الصلوة فيه وان كان هو مقتضى الاصل لكن اطلاق النوى عن شيء من
 المشرط ذلك بل الغسل الصلوة في الصلوة بالروح في المشرط بين الجميع غير ما هو ظاهر من النصوص من ذلك يظهر وجوب التوفيق جواز الصلوة فيها
 كان من المشرط ما حكم بها ربه ولا يجزى فيه الغسل المزبور كما لا يخفى ولا يربح ان لا يحوط اجتنابها واما ما كان نجسا حال حيوة فجميع ذلك مستخرج من الا
 كالعدم المشرط ذلك بل في الغسل ما حكم به في كتاب الطهارة مفضلا فلا حظا في ذلك الا في الصلوة في شيء من ذلك لوجوبها او جوازها ان كان في الا
 لم يرد لو احدث من مدكى عدا ما استثنى ما استعمل في جماعه من وجوبها من غير ما يبل عن المشرط في الاجماع على ان ما لا يجوز الصلوة في جلد لا يجوز في غيره
 شعر او صولة اما استثنى قد عرفنا في المحل عدم الفرق بين الوبر وغيره وتركه في الرث من بعضهم كما انهم من غير خلاف في المشط بل هو والاداء
 بعضنا بعضا معلوم من الحكم في الجميع غير ذلك كما ان عدم تقي الصلوة في المنع الاعراض الصلوة في الشطب ما يبل من فوق ومن تحت المشرط بالشرط بوزن
 قيل وكذا الغسل ليس جوازا عن ذلك مما لا يوجب له عندنا كما يكتفى عنه كل من في هدايته واما ليدفع الاجماع في جواز الوبر فحاشبه الى الموقوف لعدم سابقا
 والمرسل نبالا مروي عن العلل صحيحا كان او بعد الله بذكر الصلوة في كل شيء لا يوجب له بناء على اذنه المحرم من الكراهة للنصوص من الفتاوى المروية عن
 العدل لا يجوز الصلوة في شعره وما لا يوجب له من كراهة ما روى عن محمد بن محمد الهادي في كتابه بسط على نوب الوبر والشعر ما لا يوجب له من غير
 ولا صفة في كتابه لا يجوز الصلوة فيه في غير ذلك ما تمتع في شاة البحث بل لا يخرجهم بعضهم بل يبل انظروا الاكثر بل من المنع والجلوس انما يبطل الصلوة
 في الشعر ان الملقاة على اللباس وان لم تكن من اعضائه مع المقتضى ان كانت شعرا واحدة يبل فحاشبه الدار لا الاستان ان النك من غير واحد من افعها ان
 المتع غير محض بل يبل شامل للاستصحاب البقاء لانهم يكرهنا الاختيار الذي على الشبهة لعلهم من غير تعرض كون مدلولها غير المطلوب بل يكرهنا
 دل على كون يتعوضون للعلاج من غير تعرض بان ذلك غير المطلوب ثم قال راي العلماء واسع انهم يكرهون عنه وعن الكفاية ان كلام اكثرنا لا يحل مطلقا
 المنع من الصلوة والشعر الوبر وغيرها وحاشبه بعضهم بل لا يبل دون الشعر الملقاة واجبه عليه مضافا الى الخبر المزبور وما روى من النهي عن الصلوة في الثوب الذي
 يلبس جلود الثعالب من حيث ظهوره في نساء ما يقع عليه من شعره والموقوف الذي هو العار في الباب خبره ما دل على النهي عن الصلوة فيه اذ هو اخصا بالاداء
 بل اخصا لفظا في المنع من ذلك مدعوع بعدم جواز النهي الموقوف لدخولها عليه على ابواب الوقت ما يلبس في النسبة اليها للظنية فطاهر المطلق للملك
 الشاملة لكل البحث البقاء في الاسناد في الحاشية قالوا بغيره بغيره ظاهره في الصلوة في الوقت مثل ظاهره في البقاء فطاهر الكلام بارادة الثوب الذي
 يلبس به غلظ لان الاصل عدم التغير به فحاشبه في الاصل انه اذا دار الامر بين الجواز والاضمان فطاهر من قبله فحاشبه في ذلك قد ناقش في ذلك
 لا يربح ظهور لفظ في النظر فيه ولكن كما تقدمت الحاشية بالنسبة الى الوقت ونحوه حمل في الجوازات وهو ظنية المشط بغير خلاف الشرعان
 الحقيقة يمكنه فحاشبه في صفة لا يقرنه فحاشبه في عدم صلاحه في الجواز في الوقت مكان فحاشبه في الحقيقة في الصلوة كما هو واضح في موضوع النهي عن
 الصلوة في الثوب الملقاة صراحتها بها يكون ذلك ما علم من الشعر بل هو منافا لطلاق النهي عنه واصل ذلك انه فيها باشر كما يؤول الى النهي عن الصلوة فيها
 بل من تحت بل في خبرين مهمين من جعل مثل الماضي من الصلوة في جلود الثعالب في النهي عن الصلوة فيها في الثوب الذي يلبس به فلم ادرى الثوب الذي
 بالصلوة الوبر الذي يلبس به بالجلود فوضع غطر الثوب الذي يلبس به بالجلود قالوا في الحاشية على بن مهزيار انه سئل عن هذا المسئلة فقال لا فصل
 الثوب الذي يلبس به في وقت من ماله في بعضهم ان ما في غير من انه لا يجوز الصلوة في الثوب الذي يكون تحت رداء الثعالب في الذي فوقه يكون
 يكون لما يقع من الشعر وان يكون لان الثوب يلبس عنده كما صرح بذلك طاهر حكمه فيها بل كراهية في الثوب الذي يكون في لعله اطلاق ما سمع قد يحق
 ان المنع من الشعر الملقاة يمكن منه ما يلبس في اشبهه في العلة المنع من حصول الظن بان المنع من جيبه بعد استفاضة ما جعله الشارع في
 فلم يبق الا خبر هذا المعارض بما في من جيبه من جيبه الملقاة قالوا في الحاشية هل يلبس في فلسف عليه او بها لا يوجب له من رداءه من رداءه
 فكذلك غطر الصلوة في الحر المحض ان كان الوبر كما حدث الصلوة فيه وان كان منه ما فيه كالمشقة النك والقلنسوة وكذا معارضه بالنصوص السابقة
 الا ان اظفان راي في ضلالة قد عرفنا من موضوع البحث فلا يلبس في غطره في نه قد ناقش فيه ما روى عن في سنده عن علي بن محمد وهو محل
 لكن يبل ان لم يلبس من نوادر الحكم ولا يربح احتجالي جازي وليس اجبر بدعوى الشبهة يمكن المناقشة فيها بانها مستنبط من اطلاق في لم يجوز الصلوة
 في الشعر قد عرفنا ان مثله في الموقوف المشط عليه ما روى من الظنية حقيقة لا يثبت في ذلك فضلا عن علمه من هناك خبر المسالك في ذلك والمناقض والمحكم
 عن الرض الجواز بل من الاخبار حكاه عن جيب الشئ كرى ظاهر المعبر بل قد بشر ما في الاول يكون ذلك ظاهر الاصحاب من حيث ان الشيا في اللباس ولذا
 استظهر من عيان المن اخصا من الحكم بغير المنع لا يربح من شك في اطلاق ما يقتضي الصلوة وان كان هو احوط واولى منه شك في الجواز الذي لم يلبس
 بالثياب حتى يكون من قواعد بغير الصلوة فهو لو كان اذا ارادة من العينة كما ذكره الاسناد الاكبر فحاشبه ممنوعه فحاشبه عدم اقتضائه ليدار العينة

المحج كذا في النص

في غير ذلك
 في غير ذلك
 في غير ذلك

موسى بن جعفر
الطالبي

كتاب الصلوة

الحزب قال هوذا نحن نعلم فقلت في الدير جعلت فداك فقال اذا حل بين حلقه قيل هوذا في كلامه بفتح الهاء وسكون الواو وكلمة مفردة فتعلم للثبات والتحقيق والاستمرار والتتابع والاتصال مراد منه هو في لغة العرب المستعملة في اشعار بلغاؤهم كثير الان المراد منها الضمير اسم الاشارة كما يشهد له التامل من وجوده فيكون اخباره بما استمر عليه انصا له كما لصريح في شموله لحال الصلوة والانتقل عنهم نزعمها حالها وقول السائل ذلك الدير اشتباه منه لانه لم يرد قطعه على فرض ذلك فقال له اذا حل على ان ظاهره يعلو المحرك حل الجلد على حل الدير الشامل باطلاقة محل الصلوة مع حل الصلوة فيه اجمالا ونصا هو حل الصلوة في الجلد بل قد يقال باواده التلازم بالنسبة اليها اللبس غير انها هي الشرط بان لا يكون للباس حالها من الايوان كل لمح من غير فرق بين الجلد والوبر فاذا حل الوبر خرج منه فها حل الجلد كما شتر كما في علمه المنع اما اللبس فلا تلازم بينه وبين الجلد قطعا ضروري جواز في الصلوة نحوه مقام من غير فرق بين الماكول وغيره والممكن في غيره بخلاف الجلد ولعله في ذلك وجه كثرى بقوله بعد ان حكم على الحل المنع ولا يجعله لعدا لا فرق الا في الدير والجلود المحلولة للحكم غالباً بل قد يستفاد منه على هذا التقدير الجواز في باقي اجزاء الخبز وعدم ذكر الاضطرار ذلك لعدم تعارض استعمال غيرها كما يؤول الى اقصاهم عليها في مطلقها لا يؤكل لمح ولعله لاذ اقتصروا عليه ما هنا لانه استثناء منها فانه ولو اقتصروا عن ذلك كله وقتلنا بدله لها على اللبس دون خصوص الصلوة فلا ريب في كون التعارض بينه وبين ابدل على المنع عما لا يؤكل لمح من وجه الترجيح خصوصاً بعد قطري الضمير بالشهره والاختصاص بقية وباقية اوداه الصلوة من هذا الاطلاق خصوصاً بعد تعارف لسؤال عن الصلوة من اوداه جلود الخبز من ذلك المصنف وغير ذلك مما لا يخفى ومنه يظهر وجه الاستدلال ايضاً بما في صحيحه من احتجاج سئل ابا عبد الله رجل انا عند عن جلود الخبز فقال ليس بها بأس وغيره كما انه يظهر في المناقشة في هذه النصوص بانها ما بين صريح في الجلد لكن في اللبس بين صريح في الصلوة لكن صريح في الوبر اظهر ولو كان الصلوة في الاستعمال خصوصاً معارف في الاطلاق كما يشهد له النصوص ان هي كما ترى عوى بلا شاهد بل يمكن دعواه على خلافها على ان تعارف الاستعمال لا يقتضي تعارف الاطلاق وانما هو الاشكال في مجاز يشق في كل منهما والعلاقة في الجلد اتم واظهر وليس هو من المتواطى الذي يشيع بعض مراده ويضيق اليها الاطلاق ودعوى شهرته المجاز في الوبر بحيث ينصرف اللفظ اليه مجرد العلم بقصد الحقيقة واضحه المنع فاعلى الجلي والفاضل في هي الخبز من المنع من الصلوة فيه بل على الاول في الخلاف فيه ضعيف على ان الثاني منه اخير في كونه والحكم على لقنا الجوز فانحصر الخلاف في مجازي الاول منه يعلم ما في في الخلاف ان كان ربما استظهر من عدم تعرض جماعة من اصحابه واقتضاهم على استثناء الخبز الخالص الصلوة بقية الوصف الوبر مع انه يمكن منع ظهور ذلك فيما لا يثبت الجلد كما انه لم يغزله على ما يدل على ذلك سوا العتوما المختصة بالعرفت وما عرفه بالاحتياط مما كتب محمد بن عبد الله بن جعفر الجعفي الى الناجية المقدسة روى عن صاحب التكري انه سئل عن الصلوة في الخبز الذي يخبث بورا او اوانب فوضع يده في الخبز وروى عنه انه لا يجوز في الامر بنعمه فاجاب بما حرم في هذه الاودار والجلود فاما الاودار وحدها فحلال عن فخره حلال كلها وما حرم كتاب لعل محمد بن علي بن ابراهيم الذي لم يشأ اول بين لظافته ولم يعرف عدله مصنفه قال العلة في ان لا يصلي في الخبز من كلب الماء وهي مسوخ الا ان يصف يده فيهما معاً كما ترى لا يلقى اليها في مضالمة ما عرف في سماع الاضطراب في الجملة من قولها والقرينة في الفرق بين الجلود والادبار ما لا يؤكل لمح وعدم نقل الثاني منها مع صريح ما حمله على خصوص كلب الماء من الخبرين على انه احد فراده وان كان بعيداً بل ضعيفاً ثم ان الظاهر بان الحكم على ما في ذلك التجار مما جسي في زماننا من الاضطرار عدم النقل كما جزم به الاستثاق في كشفه لكن عن المجلس الاسترادي الاشكال في بولعه للثبات كونه الخبز من الخطاب بل الظاهر انه لا يظهر من الاختصاص ان مثل السائل يموت بخرجه من الماء وتكونه لخرجه المعروف من البخار ان السمي بالحر الان دابة تعيش في البر ولا يموت بالخرج عن الماء الا ان يبقاها مصفان يرى بحر في كلامها يجوز الصلوة فيه وهو بعد حصول اطلاق تشبهه بالتمسك اتصال هذا الزمان بدلالة ما في الاختلاف في حقيقة من علمنا اننا انما نقبل قلنا لكن ذلك كله كما ترى لا يقتضي في حجة الصلوة عدم النقل وما في خبرين في يعفور من مودة بخرجه من الماء كصريح عبد الرحمن بن عبيد الله قال له في نهائهما في بلادى انما هي كلاب تخرج من الماء فقال له ابو عبد الله اذ خرجت من الماء تعش خا وير فقال له الرجل لا بأس فيمكن حمله على اوداه عدم بقائه في طوله اجماعاً بينه وبين ما في جرحان بن ابي جعفر من ان سبع برع في البرد ياتي في الماء وقد يشهد له في الجملة ما عني جرحان انه دابة من ذاب الماء تشبه على اربع تشبه لشعبي عني من ونزل الجرحا وير جعل منه الشهاب تعش في الماء ولا تعش في غيره وليس على حد الحبتان ودكونها لخرجهما من الماء خبز قتل وكاشا اول الاسلام الى مسطه كثير جداً بل عن جرحان بن بعض اصحابنا المصنفين ان الخبز ابره صغيرة تطلع من الجرح تشبه الثعالب تخرج البرق وتسلل الجرحا وير جعل منه شاب ثم قال يهاو كثير من اصحابنا المسافين يقول انه القديس لا بعد هذا القول من الصلوة قوله لا بأس بالصلوة في الخبز ما لم يكن مضوشا بوبر الاوانب الثعالب القديس انما يشبهها بالوبر من المذكورين في المعبر انما حدث في جماعة من البخاريه القديس من الخبز وعرف الشهد حواسي قد سمعت بعض مدعي السفر يقول ان الخبز هو القديس قال هو قيمان ذوالبنت وذوق ذوق ذوق ذوالالبنت الخبز وذوالالبنت ككلمة في كثرى انه لعله ما يبي في زماننا بمصر السلك هو مشهور هناك وفي كشف اللتام عن القانون ان خصية الجند ما يستعمل في ان الذي يصلح من ذكره المصنف من الانثى الجلد الشعر والوبر في جميع الادوية لما نقل عن ابي بصير ان الجند ما يستعمل في كبت الصغرى وكثرى ان من الناس من يزعم انه كلب الماء وحزم به الحديث الجرحان ولعله ما في صحيحه ابن الحجاج وان كان في كلام السائل لا اضافته ولذا كان خبر ابن ابي يعفور اولى منه في ذلك قال سئل ابا عبد الله عن اكل لحم الخنزير قال كلب الماء ان كان له ناب فلا يقرب ولا فاقرب بل من بعضهم القطع بانه القديس فينبطو عليه جميع ما سمعته من منته بالقدس بل قد يؤيد ما قيل من قرب بوبر الوبر الثعالب الاوانب لكن في كثرى انه على هذا في كل كونه بدو لا ينجح لان الظاهر ان نفس آتله ملك وهو المتعارف بين من يسطاده في زماننا وما في كشف اللتام من ان المعروف انه لا تفكر في جوانات الماء بل لغير التماح التبرع غير محرم مع الاخبار التام من عينا صدهم يمكن دعوى خروجه عن حدة توقفه في التقصير الذي يجرى فيه بل يعفون الناصر على ان ذكوره ذكاه السلك لكن الخبز بخرج ببرع في ذلك كما ترى بل حله على كلب الماء المتعارف في هذا الزمان اولى كما يشهد له ايم ان القضا

الحمد لله رب العالمين

باب فی الجہاد

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

التلخيص

الصلوة
في الجوارح
في الصلاة
في الصلاة

وجميع ان سلم ثلث ابعاد الله عن جلود التعاليف قال ما احب ان اصليها ثم قال باذانها من الروايتين اخبا كثيرة والى على الجوارح كجميع الجوارح وجميع
ابن بطيئة في صحيحه ثم حكى عن العنبر انما قال علم ان الله في فئوى الاصحاء المنع مع اعدا الشجاعة وورث الحزن والعجز احباط في الدين قال بعد ان روى
الخلق على بن بطيئة وطريقه من الخبرين اقوى من ذلك الطريق ولعلها باعامل حاز وعلى الاول عمل الظاهر من مالا صحتها من احياء للعبادة ثم
قال قلت ومن هنا يظهر ان قول المصنفين المنع عجزه لوقال اشهرها المنع كما ذكر في النافع كان على المسئلة فونه الاستكمال من حيث هو اخبا الجوارح
استغاضها واشهرها القول بالمنع بين الاصحاء بل اجمعهم عليه في الظاهر ان كان ما ذكره في المنع لا يخرج من قوله بل لا يخفى بل لولا الوفاق بعد الله
وكال لغوا لا يمكن كونهم التذليل من غير من استغاضه المنع في التعاليف انما لم يذكر منها الاصح ان سلم الذي ظاهر الجوارح في موطن ابن كبره
هو عند من اصرح باعتبار بناء العام منه على السبيل من صحيح بن مسعود وصحيح بن ابي شيبه والربيع بن الصلت وخبر بن ابي بدوي والوليد بن ابي
وخبر بن ابي شيبه في معانيل من غيرهم بل قد سمعت الاعراب عن اساده بانها تبلغ اربعة عشر على ان ظاهر عدم الفرق بين التعاليف والارائه
قوة الاشكال مع انه لو كان على الجوارح من غير الاصل في ذلك وقتا عن غير البنية الى الجلود الا ان كان مكاتبه محمد بن ابراهيم من اكرامه فجلد لا
وهي مع عدم جعلها لشرائط الجوارح من لفظ الكراهة فيها قطعاً واما ما يروى في صحيح بن عبد الجبار المتقدم سابقاً ما ينفع عند البحث عن حكم ما لا تتم الصلوة
بل تقدم هناك ما يعلل منه من غير ابراهيم بن عيسى وغيره ان الله تعالى في الخبر الحسن بولاد انك ما ينفع كل اصحح على بن بطيئة الذي ذكره في اللبس والصلو
حق يعارض ما دل على المنع منها فلو اردت بذلك من غير فلا بد من حجة على التقية لما من في لباس عرج الجلود الذي علم من غير وجه
الشبهة خلافة مع على بن بطيئة كان من الوارد ان الذين لا بد لهم من التقية بل ظاهر صحيح الجوارح ان ذلك باعتبار اشماله على قولنا ان اشمالا
كجميع الجلود في السابق على ان في صحة اشكاله او هو محتمل لاراده في لباس من الصلوة في الاول لانه لو اورد الضمير في الاصل من ان يكون صفة الجوارح بل
من جهة التقية من غير حصوله بعد المرجح ولا قرينة ولا الا باس بالصلوة فيها واما ما صح في جليل فند بتوقفت صحته لان الشيخ على ما قبل ولها انما
جبل عن الحسين بن شهاب عن الصادق والظاهر ان الروايتين واحدة والا كان لازم عليهما ان يذكر هذا الروي وليت عن الصادق بل لا واسطة ولولوى
رواية بالواسطة كما هو الظاهر من حاله ولو قلنا بعدم ظهورها لا يتأخر في القدر محل نظر وكيفية كانت فتشون اعدا للباغية الى الجميع لا يخرج من ذلك لو سلم
لا تعارض من غير من جوده بل يمكن كون اشراط في لباسها بالاندية كما ينص عدم الجوارح لاستحالة الاحتق بالشرط على اعتبار انما كونه فيها كما نص عليه
الصادق في خبره على بن ابي حمزة عن اسحق بن عمار عن الصادق في جملته من النصوص في غير المقام ايضا فلا بد من طرحها وادخلها على التقية ومن غير
ما في المعبر من تجوز العمل بها بعد اتمامهم بطرح امثالها وعدم الالتفات اليها واذ كان هذا الذي وقع هؤلاء في هذه الوسوسة فما هو عندنا الا ان القدر
والحمد لله رب العالمين والصلوة والسلام على من لا نبي بعده عاها بالباغية الى التعاليف لارائه جلد كور وغيرهما من الاجزاء اما الفتن الجوارح
والحوصل الجوارح فمما من النصوص جواز الصلوة فيها وفيها الصلح غير بل في كنف اللثام لم اظفر غير معارض الجوارح في خصوص الفتن ان كان قد بينا
فنيان المنع منه كصريح موثوق بن كبره الذي هو الاصل في الباب بل بما عدا من اصرح باعتبار ابعثائه على السبيل الخاص بل اعل خبر بن ابي شيبه في ذلك
في النهي عنه على التعاليف الجوارح الا انه يقر بانه تقدم الاذن فيه في الشجاعة والواصل به من غيرهما مما وقع في الشوا ومنه الفتن بل اعل خبر محمد بن ابي
عن مسطرقات السراة كصريح في عدم جواز الصلوة لغير الضرورة من التقية ونحوها بناء على اذاه المنع من فني الحية كافي في صحيح ابن مسلم وانه غير ذلك للتقية
قال ابن كبره الى الشيخ يعني الهادي استله على الصلوة في الوبر اي اضافة الى الجوارح احبا للصلوة في شئ من مقال فند اننا مع قوم في تقية ولا دنا بلا
لا يمكن احداث بسا في منها بلا وبره لا من على نفس من هو منع وروى في هذا لا يمكن للناس ما يمكن للائمة فا الذي ترى ان نعمل في هذا البياض فخرج الجوارح فتنك
والتميم وكان نظر الشيخ في فقه الى هذا الخبر في جواز الصلوة في جوارحها اضطرازا ولا باس به بل لا يبعد في الشجاعة كما هو ظاهر الحكم عن اوسبله في اطلق
جواز الصلوة فيها اضطرازا ولعله نزل اخبا للجوارح على ذلك من يعلم ان اولوية تقية بها في حال الضرورة على غيرها مع التعارض في وجاها اولوية الفتن من
المعروف للتصريح في كثير من النصوص بالمنع منه وند في جوارحها بالمنع منها عدا ما عرفت ان كان يحمل لكثرة استعماله في ذلك الوقت وكيف كان فلا يجوز
فيها اخبا واما قال الله بل في المفااتيح الاجماع عليه كما ان في سنن ان رواية الجوارح متروكة ولعلمها ان العمل من قول على بن ابي شيبه الرسالة للنفق
امثالا لا يعارض ووردت منها رخصة الاصل المنع كالحلاف لكن فيه الا حوط المنع والمراسم ردت الرخصة منها بل قد سمعت عن ابي امامة ان من روى انما
الرخصة فيها يحمل الرخصة في كل اهلهم على الجوارح بعد النهي لضرورتها لا الرخصة لاختبارية او على اذاه الزينة وان لم يفت بها وان علمهم خاصة لا يرفع المبركة وكذا
الاجماع اعني ذلك لكن من الغرض قبل هذا الاتفاق في المفااتيح منها دون التعاليف بل فيها ان منهم من كرهها والذنيع يشهد بخلافه ذلك على كل حال فراية
الجوارح فيها فاصح عن معارضته دليل المنع من جوارحها الصلوة الذي روى المنع منها بخصوص بل في خبره بن سعد عن ابي امامة في صحيحه ان من الشجاعة الق
عدم الجوارح فيها قطعي اضر روى كما يروي اليه ما سمع في السبيل من تعاليل الجوارح فيها بلا اكل اللزيم بل من ذلك يعلم وجوب المنع في الجوارح لزيادة على ذلك
فيها لا يוכל لجل لان الظاهر ان سبيل الطهر كاذرون في غيرهما من انا طوبى لها حواصل عظيمة تعرف بالبيع والكيف في كف جعل الماء طعامها والماء التمسك
بعل من جلودها بعد نزول الرئس مع بقاء الوبر فيخذ من الفراء قد ينسج من اوبارها الثوب مع ان رواية الجوارح هي روى الصريح عن بن ابي شيبه في بيانها
لرخصة على توشيحها على انها مضروبة وان قبل انها في مسطرقات السراة من على بن محمد وفيها ايضا نص في بلاد الشراة وبلاد الاسلام مع ان الاصل
واما ما صحح عبد الرحمن بن الحجاج سئل عن الحاق من اشمال الجوارح منها اصلها لا قال ان كان ذلك فلا باس في الوفاق ان الذي وجدنا في صحيح
او الجوزية في كبر الجهم ونقد في الملة على الجهم من لباس النساء وعلى هذا فلا شاهد فيه لكن قال في الاستبصار او الجوزية وكانها الصريح فيكون كالمرد

قال

الشيخ محمد بن عبد الله

والصلوة منها ولذا قيل ان لجة الصلوة بجميع ثلثة اقسام محرمة لجهة قسمة الصلوة ذاك وشرعا وان كان لا ينج من فطر وعلى كل حال فمن هذا الاخير يتبناح
عدم البطلان فيما جاز منه وان سمي لبسها فكالسبيل الى التبريد والتجفيف وغيرها من انواع السراخ نحوه مواد ذلك النصوص على نفي لباس عنكم وادعى
الضادون ان ليس بجلبه المصاحف المشوية لان حب الفضل باسق عبد الله بن سنان ليس بجلبه السند باسق الذهب الفضل ويخرج الاستثنا في كسفر بل لا يخرج
من مود في المحرم من عدم الاسناد الاكبر في اول كلامه كخبر النخعي واحمال صحتي على نحو ما ادعى في غير المأكول مع ان ظاهره العكس بعد ذلك هو
الوجه بل ينبغي الجزم بعدم لباسه في شدة الاستثنا بما لم تكن انداجه في النصوص السابقة ولما في صحيح ابن مسلم عن ابي جعفر ان اسنانه استرخت في شدة ما بالذ
وفي خبر عبد الله بن سنان الروي عن مكانه الاطلاق المطبق في خبر عبد الله بن سنان عن رجل ينقص من صلته لان يشدها بالذهب ان سئل ان سئل ان
ان يجعل مكانها من شاة قال نعم ان شاعلتها ما بعد ان تكون ذكينة وكان عينا والذكينة كجبري الحلية عندها كاستصحابها المحرم لعل ان الجواز به لا ينافي
دون الاول بعد لعله لاجرم من الاستثنا في كسفر بل لا ينافي ذلك ففان الضلع لا ينافي في الاعضاء والوجود في الواطن لا بأس والله اعلم وكذا لا
يجوز لبس الحر المحض للرجال ما عدا من السلبين لا الصلوة منه اذا كان مما نمت به الصلوة موكلا كان سائر ايام لا كما في كسفر اللثام بل لا يخفى
الاطلاق بمقتضى الاجماع في ذكره والحكي عن كشف اللباس وقيل على البطلان ببل على الخبر في انما عبارة التصريح به ما سبب الى علم انما ولعل كان ما
عنه من الذهب ان كان لا ينفذ على تمام المدعى الاعلى وجهه مع البحث فيه والنصوص المستفظة المعترضة ولو يفهم ما سمع في مكانه اربع على الجواز
ابن محله عن الصلوة في قلنوه حره من قلنوه ديباج فكذلك حال الصلوة في حره من قلنوه ديباج فكذلك حال الصلوة في قلنوه ديباج فكذلك حال الصلوة في قلنوه ديباج
هل يصلي الرجل في ثوب ابراهيم قال لا يجوز خبره بمجهل من سعد الاحوص الخبر ذلك من النصوص الدالة على المطلوب خطوطا ومفهومها غير المتضمنة في
خبر ابن بروج سئل ابا الحسن عن الصلوة في ثوب ديباج قال ما لم يكن فيه التماثيل فلا بأس به طحاوي عليه على المنفعة لان المنفعة هي من غير اللبس
او على اذنه المنعج بالحرم من لبسها من ثوب ديباج لم يقابلها الخبر في النصوص السابقة وعنه وعن الغريب الديباج الثوب الذي سئل عنه ابراهيم عليه السلام
اسم للنفس والجمع بايه وعن الفتوى انه كان له طبلان من ثياب اطرافه من ثوب ديباج او على غير ذلك مما لا ينافي ما ذكرناه فعدم الجواز في الصلوة ومعهها
لا ينافي في حال الحرب عند الضرورة كما لو المانع من تركه فيقول لفسح بلا خلاف جاز بل في كسفر ظاهره وصريح الحكمي عن العبد كشف الاناس الاعمال
كصريح جامع المقاصد الاول ظاهره والحكي عن في وصريح كسفر في الثاني وقال الصادق في خبره جعل بين الفضل لا يصلي الرجل ان لبس الحر الذي في الحر
ابن بكير لا لبس الرجل الحر في الديباج الا في الحرب شتم من طربان لما سئل عن لباس الحر في الديباج اما في الحرب فلا بأس ان كان فيه تماثيل المعترضة
ورد في الحرب ما الضرورة في معلومته باخذ المخطون عند الضرر لئلا يلد له على علمه فيهم ليس في شيء مما حرم الله الا وقد احله لمن اضطر اليه وكما قلنا
عليه فانه اولي بالاعتدال من غير امتي ما لا يطيقون ويخوذ لك ما دل على نفع الضرر من العقل والنقل نقدر على غيره من الواجبات ولا اشكال في تحريم
الصلوة معها لعل سقوطها بحال البحث في سببها خبر مع العلم بالزوال اورجائه وعدم ما سئل عن ذكره في غيره من ذوى الاعذار فلا وجوب لعل الله
لا وجوب للحي عن الضرر اذ هي كغيرها من الضرر التي يقطعها التكليف والواجبات والتمشوا واما كان دفع الفعل والحكم ونحوها منها اذ كانا بحث
لا يمتثلان عادة ولعله لئلا يدخل فيهم عبد الرحمن بن عوف والشيخ في لبسها لشكها من الفعل من الغريب عن الغريب من ان لا قوى عدم التعذر في العزم ان
وجها من منبني على ما ذهب اليه في اصولهم من عدم جهة منصوص العلة الا ان يكون هناك شاهدا لا ان يقطع على سقوط اعتبارا واما ذلك لعل الله
بوهان اذ يفتن الدليل ما عرفت في العلة المنوطة نعم لو اورد عدم التعذر من حيث العقل ان لم يبلغ حد الضرر اتجه ذلك لعدم العلم بكيفية شدة
نفي الاعتدال بل اعثر على الخبر الزبور وسند من طرفه وان اشبهه في كتابه صاحبنا قان في الفقيه لم يطلق النجس لحره لاحد من الرجال لا بعد الاذن
ابن عوف وذلك لان رجالا فلا يربطه اذ لا يربطه الى حد الضرر المحترمة والاثبات جواز الغيبة الامر من المتكويرين لما في ظاهر النصوص والفتاوى بل بما
ادرج اولها ثانيا منها وان كان هو خلا ظاهر الحفظ كلام الاكثر بل يخلو في اطلاق النصوص نعم ينبغي الفرق بين ضرر في العقل نحوه وضرر في البدن
يجوز الصلوة منه في الثانية دون الاولى لعدم خوف ضرر العقل بل في غير حال الصلوة وخاصة بخلاف لبسها بالضرر من الضرر بنحوه لحوال الصلوة
اما لو فرض العكس انعكس الحكم وبالحكمة فالمداد على الضرر حال الصلوة واحمال الاكثافي في ما عرفت للصلوة بجواز لبس الضرر لان لا تلازم بين
وجوه اللبس والجواز والضرر في العقل لا ينافي في النصوص العنصرية في اتحاد موضوع الحرمة والبطلان والحد والجواز والصلوة بل كان
القول بوجود سائر احوال ولو توفرت في صوت جواز للضرر اذ هي ترفع ما عرفت لا تثبت صلاحية لضموا السائل للمورد الذي علم من الادلة كونه غير
لعلنا قلنا عليها ذلك نحو باقية في الحر لا يمتنع ودعوى الثالث مدبر في رفع المانع هنا وبين تحقق الشرط الذي هو مطلق الشرع يمكن معهما التمسك بقوله في
النوم لا يجوز الصلوة الا في ثوب ساه او حنة ظن وكان غيره في خلافه بعد ذلك في المثال لكل ما يجوز الصلوة منه ولو سأل في القلم امكن منه
غيره من مجال الضرر كما لا يمتنع في ثوبها فاجابا ان المشارة عامة فافهم من الضرر عدم التماثيل في ثوبه بل خلافه لجهده منه بل في غير ما قد اثير
بالاجماع عليه في كل حال وان كان من الامكان ما لم يمتنع من ثوبه لا يخلو في النصوص كعدمه في كل حال في كسفر فافهم من ذلك انما
دعوى ان ما دل على جواز كسفر ونحوه في الصلوة في الحر مطلقا لا ينافي في لو سلم ان يبل لادلة التعارض من جهة كسفر لا كسفر فافهم
ولو اضطر البنية الجنب على عدم الاذن في النجس في الاضرار امكن من جزم على الحر بان ما عرفت في خلاف الحر بان في الحر حره اللبس في الحر
ذلك واحتمال ما عرفت ذلك ما هو غير منصوص في الحر لانا جاز في الحر بان ما عرفت في خلاف الحر بان في الحر حره اللبس في الحر
ولهذا هذا الاعتبار يرجع الفناء المتوكل على غيرهما الا بقل لحره لاسمعه من النص عليه بالخصوص للضرر كما انه لا اعتبار الاول يعلم ترجيح النجس على

في حال الحرب

في حال الحرب

کتاب الصلوة

[illegible]

کتاب الصلوة

[illegible]

پیشانی

١٠ عنوان عن عمر

از غوی القصب
فی عبد جواز
الضابط

نفسنا الى الحلل بدفعها مع ان فرض البحث كون النشأ من انتهى الذي لا يجمع الامر انهم يحللون واقامادام الوصف ان ضمن الاجرة فلا ينفق بالمباح لا ما لا يتقيا
على خلقه فان قيل ان المراد انصرف امر النشأ الى غير هذا الفرد كان في عوى بلا شامدا بل انما ظهر في الحكم بالحق من المجلد هنا وفي المكان غير انما قصد
بجلائها اذ ليس للمحل لا عدم العلم بالنشأ ما رفع المؤاخاة عليه في الثاني فاني جاعل المعاصد منع ان التكرار الموجب للتكرار يمنع من النشأ او الوجود انما يحل
قلت انهم يفرضون البحث في غير الغرض بسبب اشتغال بواجب مضوقهم من غير ذلك بل قد سبق بعدم المؤاخاة له حال النشأ وان فرض حتى نفي بحر الرض ولا يتج
في جامع المقاصد على عدم الاثم على الناس والعقاب على المنوط حتى نفي لا يستلزم بعد تحققه المقصود فلا بد اجتهاد موضوع خبر الرض كالمضطر باخباره و
الثالث ان الاستصحاب لا وجه له هنا بعد معلومية كون النشأ الذي المنع في محل البحث فلا حاجة الى الاستناد في قطع على خبر الرض على ربح جميع الاحكام
التي منها عمل الاعادة لانه اقرب الى الحجاز ان على اعادة الفعل الفعل الحاصل مع من الرض فلو ثبت له شيء من الاحكام لم يصدق الغاوة في بنافذ في الاول
ارادة العوى المستلزم زيادة الاضرار في الثاني او محط الصلوة مع من الرض فلو ثبت له شيء من الاحكام لم يصدق الغاوة في بنافذ في الاول
ان زيادة الاحتياط في اللفظ لا المدلول فلو كان احدا للفظين اشتمل على اللفظين لم يتحقق الزيادة بل بانه لا احتياط لان زيادة بعض الاحكام بخلاف تقدير
من دون بعض على ان اللفظ لا المدلول الا ان كان بمنزلة واحدة فلو اتفق المقام الاكثر وجب المصير اليه ليس المراد رفع جميع الاحكام حتى المترتبة على النشأ
ما صبا وكونه من دبل المراد رفع الاحكام المترتبة على الفعل فان وقع عدا فان لمعق فانه اعلم اغتفر لا متى المنع من ذلك كان خطأ او ناسيا حتى كان له ان يكون فلا
يتعلق به شيء من احكام عدمه ولو قد نال المراد رفع جميع الاحكام فانما يرفع الحكم الممكن فمضطر وما ذكره فيمكن الرض لا يمنع الظهور جميع الاحكام
الشرعية التي مع ان لا يرفع بعض الاحكام من نظر العدة ما ذكرنا وليس في ذلك سكو ما حكمي عنه من ان لا يرفع بالما مود به على وجه فلم يخرج عن التهمة فيعبد الوقت
في خارج لان القضاء يحتاج الى مرجع له في ذلك فمضطر لادلة السابقة لاشترط بعد العلم بالغصب عدم الغصب فهو على وجه ولو لم يكن على وجه فمضطر
فاشترط من فانه فرضه فلبعضها اجماعا ونضاد لعله لئلا عدل عن كثر الى الاستدلال بان السبب والوقت فانهم ولم يتفق الخرج عن العدة بخلاف بعد
الوقت فلو زال السبب لكانت الحاجة الى المرجع بدان كان فيه ما يندبر وعلى كل حال فلا وجه للتفصيل المذكور كما ان لا وجه لاني كشف من ان يمكن الفرق بين
العالم بالغصب عند اللبس انما هو عند الصلوة وبين الناسول عند اللبس لغرض الاول ابتدأ واستدلت بدون الثاني ففرضت ان لو اثر ذلك لواصل الغرض
بالغصب الثاني ففرضت ولو اذن صلاحه لغير الغاوة لكان في المنع برفضا عن خصوص الصلوة في جهان الصلوة منه ومنه بلا اشكال لا خلاف في ذلك
التصرف عليه كغيره في ذلك لالبطلان وقول المصنف مع تحقق الغصبية محمول على ارادة الضمان او على ارادة ان العيب باقية على الغصب فيمنع يد المالك عنها
وان كان لللبس المحرك ما ذكرنا فان هذا الاذن لا ينافي الغصب للعبس بالمعنى المذكور او على ان تحقق الغصبية غير ما اذن لغيره غير ذلك لان الغصب
الغصبية اذن لا يفيض وقت اشتناع اجتماعهما كما هو واضح وفي جواز دجوعه عن الاذن في شاة الصلوة مع اقتضا النزاع البطلان في جواز فالتما التفتقل
الاذن باللبس بين الاذن بخصوص الصلوة فيمنع في الثاني في الاول لا الثاني في جميع تمام البحث فلهذا المكان ان كما انك تسمع فيه ان شاء الله عز وجل في
المقام ولو اذن مطلق بان قال اذنت الصلوة في كل احد جاز لغير الغاوة قطعاً اما لا فلا عمل على الظاهر من جازل المسند من عاتق غالب الناس من الغصب
الغاصب مبدل الغصب في مواخاة ولا تنقام منه فيقيد به المطلق ويجوز العام بالخلاف اجده بين من يقرض له كالفاضل والشهيد والمحقق الثاني
غيرهم ومرجع الى ظن اربعة غيره من العام والمطلق فيكون هو الماد وجودا وعلما لا يربط في اختلافه بل خلاف لا لاشخاص وكيفية الغصب غير ذلك
قد توقف في الخرج عن ظاهر اللفظ بمثل هذا الظن خصوصاً انما يخص العام الذي يكره عوى بقدر العمل بظاهره الا ان يعارض بظاهر قوله عليه السلام
حصول الظن مع الشرح بالحق اللغوي خصوصاً انما ذكرنا جازاً **السؤال الثاني** لا يجوز الصلوة في انما ينظر ظم القدم كالمشاة فيهم الاولين
سكونا لثالث في مثل بعض الاول كسر الثاني كونه كثر للثام وعلله ليس صواب عند اكثر الفقهاء كما في المناقب وكذا في الاحتكاك في جامع المقاصد بل الاشهر
في التباين المتي كما في ذلك من حكمه الفاضل وغيرهما عن الشخبين فيمنع من ذلك ان يدا بر البرج سلك لكن الحكم عن جميعها والجامع في كسر الثاني
لا يجوز في المشاة النقل استماع الصلوة على الموقف عن سلك ولا يظهر من الاثر عن المناصب ما فذلك لا يكون لشرائط القدم فقد طرقت الصلوة
وعندها ما سمعت حتى ينسحب الشبهة ويحوها بل لو روي خبرها كما هو الواسع لا يلائم معها الاعتماد على الرجلين في القيام او على اصابعها او ايديها
الارض عند الجود نعم هذا التعيم خير المصنف الفاضل في بعض كونه والشهيد المحكي عن شريكه الفاضل في بعض من كونه والمحقق الثاني والفاضل
والشهيد الثاني في سبب الكاشاف كراهية كراهية الواسعة والاصباح لكن مع عدم التعميم الزبور بل هو انما هو التعميم في المشاة والتكثير في المشاة
والجواز والكفاية الجواز من غير تعرض للمكان الموقف في هذه النجوات قوى مشن ولم يتغير في شيء من ضعف ما في المعنى من دبل المنع في كثره كان فلا يثبت ان لا
الجواز لا خلاف في الامر الصلوة وطلو في جوازها الغرض التوقيع المروي عن الاجماع غير ان محمد بن عبد الله بن جعفر الجعفي كثر في صاحب الزمان في المشاة
الرجل ان يمس في جليله بصل لا يغطي الكعبين لا يجوز فوقه جازي بنا على ارادة الغضين من الكعبين فيمنع من ذلك ارادة في القدم من ان قلنا بان موضع
ما ينظر ظم القدم بعضا او كل كما في هذه حاشية الارشاد وان كان خلاف ظاهرهم والبصيرط داس الحنف بل لسان كانه يسمي به تشبها بالبط وغير ذلك مما هو
عن معارضه من ان لا يمس في القدم من عدمه في المشاة والفتحا والناسجين بقوله صلوا كما رايتون اصيل والمرسل وروي ان الصلوة محصورة في المشاة
والنقل السند في خبره يثبت في غير المشاة على جازة بخلافه مع ان صلواته اسع من غيرها والجميع كما روي اذا الاول شهادة على ان في غير المشاة من الذي احاط
علماء بانهم كانوا لا يصلون منه واحال كون المراد لعل الثاني فيكون لو ادا سببك في كراهية كراهية لا يجوز ان يعطى الايمان وروي في المشاة
فاقر عليه في المنع عدم العلم بصلواتهم منه بدفعه ان انما يدا ليلان مستقلان لا يدخل احدهما في الاخر من رجع الاول منها الى ليل الثاني على

في المشاة
الرجل ان يمس في جليله بصل لا يغطي الكعبين لا يجوز فوقه جازي بنا على ارادة الغضين من الكعبين فيمنع من ذلك ارادة في القدم من ان قلنا بان موضع

ما ينظر ظم القدم بعضا او كل كما في هذه حاشية الارشاد وان كان خلاف ظاهرهم والبصيرط داس الحنف بل لسان كانه يسمي به تشبها بالبط وغير ذلك مما هو

وهو معلو بالطلافة الصلوة ضد اعني بها حصولها
 ونحوه لقول الجعفر في خبر عبد الله الواقفي اطلق قيل له واثبت الذي ذكره فقال كل ان النور متروك بل فيه ايضا انه كان يطلق عانته وما يلها ثم
 ان اذن على اطلاقه لعله ثم كان يدعو القائل فلي سائر جده ولم يرسل محمد بن عمر اننا باجتهاد فيقول ان اطلق النور على يد من في الخبر فلي
 له في ذلك فقال ما علمت ان النور قد اطلق على العيون لكن قد ناقشه ذلك في منع تحقق كماله الشر المطلق لا المقيد باللون مثلا عرف بدون ان يحاط بالزاد
 بالشيء الذي يرى من خلف الثوب من غير تمييز للون لان المراد به شكك الذي يرى مع الثوب حال لونه به مثله فان ذلك لا يمنع تحقق الشر لعلنا
 البحث في الاول الذي هو عندنا اننا لم نثبت لونه من خلال الشاؤون لم يثبت لونه فمما ضرر من عدم كون المشر به صغيا رزقه فيه صورته
 يحدث به ظل كما يكون هذا المرقى مثلا واطل به بل ليس هو الا فصل الجسم مع انه يمكن منع الاجتهاد بالاول منها العكس كونه ستر عزا ولو رجع احد من جملة
 لا فصل فيما شفا وصف الذي قد يدعى اولوية او اذ من وصف الثوب به ما يحضر فيه قال في بعض بعض الثوب المصطلح هو كلام الشيخ واحدا في قوله كما
 جرم يفي في ان يفسر الوصف من المقنع وهو المصطلح في كنف اللثام وهو يعطى اهل العا ان كان نفس العا والمفظة في كنف اللثام المصطلح
 قلنا ان من اجل كونها باصدا المجردة فانه قال يجوز ان يكون باجمها الضام من الضيق في القصاص ابي زيد وفي القاصح عن ابي الاعراب
 الضيق يؤدي الى الوصف في مع ان المعروف كونه هو اذن من الوصف ان قال الشيخ في كنف في خطا الشيخ الى جفر او وصف بواو واحدة ان الضيق قد
 يؤدي الى وصف النجم الذي قد عرفنا انه لا ينبغي البشع عدم وجوبه وقال في كنف لا يحسن البشع ووصف حكي النجم في قوله
 شفا الثوب ابي في تحقيق ما عده وصفه بالمتح على ذلك بقاء النور على العنصر لكن من اوسيله كراهية الثوب الشا في المذهب الشافعي لا اذ قال في
 كنف اللثام ما ان يرد الصلابة والرفق كما في مكرية والقلية ابي فقال لا يصف البشع كما في كنف النور ومع وجود سائر غيره قلت لا الشافعي الذي
 في الخبر المزبور الذي قد سمعته في ابي الحسن الكراية فلهذا لا بأس بزيادة الاعمال في خبره والارضاء من الخبر المزبور فيكون ح مؤيد لما قلناه من جهة
 حصول الشبهة مع احتمال اننا لو قلنا بعكس ما يتوقف صدق الشرح على سائر النجم ان بقا اعتبار ستره في خصوص الصلوة الخبر المزبور الذي لم يظهر احد
 من الاصطلاح الاعراض عنه بالنسبة الى ذلك اذ اطلقوا في الشرح على ما يثبت له باعتبار توقف المصداق عليه او ساهله بعد كونه في الكتب المعتمدة وفيما بعض
 العرائش على صحة غير ما راجح لا اقل من ان يكون ذلك مضافا الى ما ذكرناه موجبا للشك في جميع تحصيلها ليقين البرائة بانه على اصل الشغل بل على الحقيقة
 ان قلنا بانقدح الشك بذلك المراد من الاطلاقات كما قد مرنا في خبره ودعوى عدم الشك في الادلة المزبورة بدورها انه قد ظهر ما ذكرنا من راجح كونها
 جميعها من المدا لا على عدم ستر النجم بالمعنى الذي ذكرناه حتى يصح من سلم ان الكثرة غالبية بالضم بالمعنى انما يدل الخبر ان منها لا يمتثلان وقامه ان في اوله
 العاندة لا العنقب الذي لم ينعاد في وضع النور عليه لعله لذلك ودفعه كان خبر الاستا الاكبر الاول الى جواب الشر بل هو الحكم عن واثبت الشرح
 وفيما في القواعد الجعفرية في جامع المقاصد ان كان لونه غير حلية الاول الذي عثرنا عليه في الاجتهاد الخلق من قوة نعم حكاية فيه من كثر غيرها
 ولم يجدها فيها صريحا ولم ينفذ من تلك الادلة المزبورة لفظه التراجع على كنف في كلام الثاني على غير النجم في كلام الثابت وكيف كان فالمدار على تحقيق
 اطلاق الشرح بكونه متوقفا على غير الشرح في عدمه فيها وان قرأ بعد المصنف في النظر وعدمه في البصر وعدمه ويحوز ذلك باننا لفظ تحقيق صدق
 المصلحة العرف فيكون هو المدار في كون كونه متوقفا على الحكم لا الضمان في النجم فيه شاع على وجوب ستره كاللون في ذلك لعلنا علم ولا يجوز للمذاهب الخ
 الا في تبيين زرع وخارجا سائر جميع جدها بها او بغيرها ما يحوي الشرح بكونه متوقفا على عدم مدخلية خصوصها في الضم فذكر كما في بعض المصنفين القائل
 للثال انما الكلال منها بما يحيط به من بدنها في كثره وعن المعبر لفظه عيون المرأة الخ جميع بدنها الا الوجه واجام على الاضمار في الحكم في بدنها
 الخ عيون في خلاف من كل من يخطئه عند العلم وعلبه ويد ما عدا الوجه في رتبة ما حكي عنه ابي من انه لا يجب ستر الوجه في الصلوة وهو قول كل من يخطئه
 العلم في كنف جميع العلماء على عدم وجوب سترها الا ابا بكر بن شام في الشرح عن الرضا الاجماع على ذلك لانه مضافا الى ما سمعته من معارفنا
 السابقة التي ظاهرها الاستثنا من موضوع العيون لا عدم ستر في الصلوة خاصة حتى يجمع بينها وبين مقتضاها صريحا ذلك نعم يمكن ان يجاب بخلاف ذلك بالنسبة
 الى مقتضاها صريحا كما انما يجاب بخبره عن المناقشة في مقتضاها صريحا الكفاية لانه عليه بانتم من الاجماع صريحا وظاهر منها ما مر عنها اهل علم
 وجوب ستر الكفن في الصلوة فيقال ان العيون لا يجب سترها في الصلوة لكن قد يناقش في ذلك كله بانقرض ان شاء الله في باب السكاح من الخلاف في جواز النظر للا
 الى الوجه والكفن في الرضا ان المش فمؤيد في رواية الجواز في الجملة او مظهر في كل كونه مفعول مطلقا من مقتضى احكامها النظر التي في الصلوة مثلا
 من هنا فانه في الرضا لا ياتي لنا القطع بكون المرتبة يحلها حق من جهة الاجماع لكنا في الخلاف نعم في جملة من انصوص العامة والخاصة ما يدل عليها لكننا في السند
 قاصره ودعوى جبرها بنقوى العلماء غير مكتملة على سبيل الكفاية بل هي جائزة في الجملة كما ان من يعرف في شرح الاستا الاكبر حيث ان بعد ان ذكر في مقتضى
 الاجماع والاختيار وجوب سترها حتى قال لا شك ان المرتبة كما هي حق لغيره عا اما لفظ ظاهره اما عا فلا ان المتعارف التقدير بها بالعيون واطلاق هذا
 اللفظ عليها شائع في ائمة مع ذلك فخر السلي على انه قد ثبت كونها عيون شرعا من التبا مثل ان الشاؤون وعيون الاجماع فان لفظها قد انقضت كماله على
 ان المرتبة كما هي عورة ثم يستقون شيئا منها ومن القريب عواء فلو انها عيون لغيره عا فانه الجملة عورة الانسان سواء وكل ما يدعي مسعون وفي خبر
 النهاية ما يفسر منه اذ ظهر المراد انه يجب ستره في نفسه لكل احد به ولا ريب ان المرتبة لا تنفي من خروج شيء من جدها مثلها او لحدادها مثلها ان اجل
 لا يجب سترها من خروج سترها واما العرف فليس العيون هنا الا التستر في علم يعرف بحق الشرح لمرأة عن النظر للصلوة وعيون من احكام العيون تعاود في
 في النصوص المدهاة اطلاق اسم العيون عليها بطريق الجملة مراد منها ما يحويها الاجماع كالعيون في اكثر الاحكام بخلافه في الطواغيت البذل صلوة لان اللفظ

في الخبر المزبور
 انما الكلال منها بما يحيط به من بدنها في كثره وعن المعبر لفظه عيون المرأة الخ جميع بدنها الا الوجه واجام على الاضمار في الحكم في بدنها

حتى

کتاب الضلوع

الشيخ
فريد الدين
أبو عبد الله

زمن

ومقتضى ذلك يصلح لها الا في المحل الا ان لا تجد بداً وتصحح على بن جعفر المتقدم فمحل رادته ما عدا القدم من الرجل فهو الامر بالانفاضة في المحل المقتضى
 الشريعة من غير السؤال للباس بوجوب شر الكهنه مقدرة لشرعها فلا يتوهم من وجوب ثوبها اصلها ولا يجله اعطاه النظر في خصوصية بغيرها
 ذكرناه بل قد يستقام من خصوص المحل والادراك على ان المحل في ذلك لا ينظر في شر القدم من الكهنه بل لا يفتقر قضاء حملها على الاستصحاب عدم لزوم
 الشر من لزوم حاصلها للقدم من غير هذا فتجدنا والله اعلم وقد ظهر من ذلك كله بحمد الله ما يجب على المرتبة ستره للصلوة من غير فرق بين وجود النسا
 وعده وما لا يجب كنه كنه لا نشأ احتمال الحاق ما في اطن القدم من اللسان والاشتا ونحوهما بعون الصلوة للمراة في جبر قوي فيقال هكذا الزينة المقتضية
 الحاجبة له من الزينة كما ينبغي مشايير الى قوله فما بعد ذلك والاشتا المقتضية بالاجب ستره في النظر على الصحيح والصلوة من جنسها أو كحل وجوبها وسواد وجهها
 او شعرها وج واصل شعرها ولو كان من شعر الجال وقامل من صوف نحو يجب ستره عن الناطق ون الصلوة على الاقوى مع كتمها للناظر في محل الرضه
 عما لا بعد البطلان وهو بعد لا غشاع بعض اعبارة كما نرى لنا عد عليه النصوص الفناوى بل ظاهرها ان لم يكن المعلوم منها مالا خلاصه خصوصاً ما في
 القطع على عدم الحاخظة على ستر اللسان والاشتا ونحوهما ومعلومه عدم بطلان صلواتها بالتبني نحو كملوه من كراهة التفات لها وكشف الزينة عند الوقول
 بحر من لا مدخله له في الصلوة لا طلاق لا لا ضرورة عند التلازم بين وجوب الستر عن النظر وجوب الصلوة ولذا انفق ظاهره على عدم وجوب ستر الوجه
 مثلاً لما حق على القول بوجوب ستره للنظر وكذا راس الامر لو قلنا بوجوب ستره عن النظر من الواضح كونها مخرج خارجة عن افعال الصلوة فلا تقتضي
 فسادا وهو ادري بما قال على ان ما حضري من ديني كنه غير نية من الغلط والله اعلم ويجوز ان يصل الرجل عما اذا ستر قبله ووجهه بناء على انما
 العورة على كراهية لا اذ الرضه مما يحارفاً تطلع الاجماع بغيره من اكثر العامة على اشتراط الصلوة وهو قوله تعالى واخذوا زينكم عند كل مسجد بشا
 على ما حكاه في كرهى بلفظ القيل من انه نفق المفسرين على ان الزينة هنا ما يورى العيون للصلوة والطواف لهما المعبر عنها بالمسجل بل قال يؤيد قوله تعالى
 يا بني ادم قد انزلنا على كبريا سايورى مؤاتكم امة الله تعالى باللباس الموارى للشوة وهو ما يشاء لاشان انك لا تراه وتبين لك هذا ظاهره ونزل التبعين وان
 كان فيه ما لا يخفى ولا يخفى بن سلم على بن جعفر في الرجل يخلع فيصير احداً كان كنهها فلا لباس اذ ليس بالباس الثابت المعلوم لا الفاء ولو يمتد الاجماع
 السابق لنصوص العاري كنهها على ابدال الكوع والسجوا بالايام والقياس في بعض الاحوال بالقعود التي من المعلوم وجوبها في الصلوة ولو اذنا الشر شرط في الصلوة
 وتتم تزلزل ذلك لفقده مع ان اطلاق وجوبها المتوقف وجوده على الستر فاض وجوبه بوجوبه للمقدّم مخرج بعدم القول بالفضل لغير ذلك فاصحفة فيتمتع بغيره
 وجوبها اذ وجوبها في الصلوة باعتبار كونها مخرج في جميع ما دل على دلالتها الى على المطلوب هنا خصوصاً مع اشتراط القول بالفضل لشرطية في الجملة عند
 من لواحقها في اجزاها المنبئة والركان لا منبئة بل بسجوا التهورها على ما تقرر في محله كسجوا الشكر والتلافي والظاهر اننا لا نافلة كالقربانية في ذلك الصلوة
 الاشتراك لكن قد يظهر من حل ما في خبرين كبر من فقي الباس عن صلوة المحرم مكثرة الراس في كشف اللثام على النافلة الفرق بينهما في الجملة اما صلوة المحرم فانه لا فرق
 عدم اشتراطها بالاصل لا طلاقاً لنصها وعدم كنهها من الصلوة حقيقة ولو سلم وان على الاشرار المقتضى فلا اطلاق في النص صرح الى على اعتبارها في مطالع الصلوة
 مثلاً صلوة الابتر ونحوه كنهها في جميع ما دل على دلالتها الى على المطلوب هنا خصوصاً مع اشتراط القول بالفضل لشرطية في الجملة عند
 كما انه علم ما عرفنا لا بجش في الاشرار في القربانية في الجملة انا البحث في اطلاقها وتخصيصها بالذكر او بغير التكشف مع عدم العلم في الاشياء او مطلقاً فاضطر
 كنهها لا محقق في ذلك دعوى استدلالاً لا تخفى على المحلل البحث في كنهها على ما دل على دلالتها الى على المطلوب هنا خصوصاً مع اشتراط القول بالفضل لشرطية في الجملة عند
 وغيرها وكان المهم محرم دليل الشرطية في جميع التمسك باصالة انتفاء الشرط بانتهاء شرطه مما التي مرجعها الى اطلاق دليل الشرطية وان كان بلفظ الامر في
 بناء على استفادة حكم وضعي منها غير مقتضى الحكم التكليفي بل قد يكون بعدم رادته غير الوضع منها اذا كان في بيان ذلك مقتضى في الخروج على الاصل الزينوي
 قد يثبت ثبوتهما وعدم تحكيم حديثا لرفع عليه على خصوص المستقام في جميع على بن جعفر الذي اما اذ لم يكن دليل الشرطية يقتضي اطلاقه كان لا يخرج الاقتصار
 على المعلوم منها وفي الباقي بالاصل بناء على الخناار عندنا ولعل الاضطراب الواقع في كنهها بعض الامتناع محرم ذلك هنا وقد يثبت ثبوتها على الوجه الاول
 مصافاً الى الابتر والصحيح السابق باطلاق معاقدا لاجتماعها كاجماع جامع المقاصد نحو ما لم يثبت بباقتضائه رادته حاكية الشرطية في الجملة استنباطاً لثبوتها في الموضع
 السابق عن الصلوة فيما شاف اصف لفظ في رادته الكناية عن كنهها في جميع على بن جعفر عن اخبر من الامر بالستر بالشرطية انما كنهها في رادته في رادته
 على الرجل طلع عليه وفقر من مائة فقي عراباً واخذنا الصلوة كيف يصل قال ان اصاب حلقها ستره بعودته اتم صلواتها ككوع والسجوا وان لم يصب ثوباً يستر
 عودته او من هو قائم بالامر بستر الثوب من الجاسة والصلوة فيه مع الامكان في بعض النصوص في الصلوة وينبغي عدم الامكان في اخرها فاضد من نصوص
 الامتية وبغير ذلك بل لعل في الخطب جميع النصوص سواء اوجوباً تشرافاً لغيره على القطع بارادته شرطية للصلوة منها في لباسه التمسك بالمقام باصالتها
 بناء على عدم تحكيم حديثا لرفع عليها فرض صلح ناسيا للستر بطلان صلوة كما صرح به التمسك بغيره بل ظاهره كراهة وكراهة الحكمي عن المعبر الاجماع عليه فهو وكالاته
 في ذلك كما لا يخفى على من لا خطها ومنه يعلم في خروج هذا الفرع عن محل النزاع فاني ذكرنا رادته في شرح الاسناد من نحو بما يشتمل في ذلك ما تكرر عننا من الصحاح
 هذا يثبت في غير محله قطعاً ودعوى تفتيح الناطق بينه وبين مضمون جميع على بن جعفر ممنوع عنه كدعوى تمولد لكل بل هي اشد منعاً من الاولى فلا مانع من ابطال
 ح بناء على ما ذكرنا كما اننا لا خلاف في حديثنا عنهم وقد ظهر من الحكمي من الكتاب اختصاص الاعاذه في الوقوف ون خارجة بالامر بستره وحين انعم من
 وغيره من ادلة القضاء ما لا يفتقدان غير من الشرطية في الوقوف فاما ذكرنا بين سنان ستر جميع العوز او بعضها ولا بين جميع الصلوة او بعضها كما لو علم عد
 الستر في الاشياء فمنا حتى نزع اما لو انكشف في رادته او بغيره على علم منه بذلك حاله موقوفه قد يكون ان مقتضى ما ذكرناه سابقاً الى الاصل البطلان في
 للذكر والحكمي عن المعبر في نهاية الاحكام بل هو من عقد نسبة الاول الى علمنا عدم ثبوت جميع على بن جعفر الذي لا يمكن قد يثبت في غير محله

ولا يفتي
 جعفر
 في
 ما
 ذكرناه

يجوز
 في
 ما
 ذكرناه

بعض

بالصحة وفاقا للدعوى وكشف اللثام والمنظور وظاهره وإلبان لاقتضاها لولا يعلم به ثم علم به في الاشارة من المستفاد من الصحيح الذي لا يخفى عليه
اتحادها في العلم الى حصول السر وعدم العلم به سابقا انما يرفع قبح الكثرة حال الاحتمال العلم الذي هو مقارن لبعض الصلوة اذا لم يشر فيها بصلية واحدة
بين مستلزمين احتمال الالتزام بعدم الصحة فيها اتم بدفعه ولا انه خلاف المستفاد من البين والحقير وكثرة المحكي عن المعنى بلقت هي ونهاية الاحكام
لما وجد مخالفا صريحا في ذلك نعم ظاهر الحقير احتمال البطلان تأييدا انه لا ينبغي صلتهم مضمونا لصحح عليه لو سلم ظهور في الغفلة الى الفراغ امكن دعوى
استفادة حكمه فيما قبله منه بدعوى ان الظاهر اتحاد الجميع البعض الحكم في الشرطية وعدمها ومع وضوح هذا الظهور لا ينبغي استنفاد اعتقاداتنا من السر
كجاهل الخاصة وغيره مما لا يتكرر ظهوره في العفو عن لوانه التي لم يشر في العفو بدونها فموجب المباداة الى السر فلوراحي فيه بطلان وانما يقع
جزء جديد منه كقراءة ونحوها بل قد يشكل البعض فيها لاحتاج الترتيب الى ان لا يصل الى الحد بحصوله الصلوة انصافا وانما خالف لا يصلح على السبق ان اذا
يخرج الى ان ما من معتل به فبطل الصحيح لما ذكرناه اللهم الا ان يقال ان اشتراك الجميع البعض في العفو انما يقتضي عدم البطلان من حيث الكشف ومن
الغفلة والغرض ان البطلان ليس من ذلك بل من انكشف من حال العلم الى حال السر وهو امر اخر من فرض تسليم ظهور الجميع الموقوف في الغفلة المستمرة لا يستفاد
حكم الحال المزبور وليس هو بمنزلة الصحيح بالعفو عن الغفلة التي تعقبها العلم في الاشتراك فيفاد منه ولو بالالتزام العفو عن من العلم الى السر المستمرة
لذا وفي في التحريم بين استمرار الغفلة الى تمام الصلوة وعدمه فقال وانكشف عورته في الاشارة لم يعلم صحته صلوة ولو علم في الاشارة سره سواء طالت المدّة
قبل علمه ولم تطل او دكت او لا ولو علم به ولو بدعيه اعاد سوا تكفي مع العون او اقل واكثر ولو قيل بعد الاجزاء بالسر ان رجعا الى السر شرط وفادان
يكون قد اكتفى باحتمال عدم الاجزاء بالسر عن احتمال البطلان مع استمرار الغفلة وفيه مرجح ظهور اتحاد الجميع البعض في حكم العفو مثلا الى الامتناع
الدليل انه لا مدخلية للجميع الواضحة في السؤال مثلا فمفوض الى الدلالة على العفو عن من العلم الى السر الذي سلم انه مستفاد من في الباس عن الغفلة
القيام شتمه فانفع انه وما دلت الاجماع من حيث ايدى ومن ذلك كله ظهر ان الاشكال في الصحيح استمرار الغفلة لا لعدم التكليف مع ما الذي ينافي في الفشا
سواء على اذاعة رفع الاثم من حيث البطلان بل لا من مدلول صحيح على ان جعفر عن اخيه الذي سواه الشيخ وابن دريس في المحكي عن سطره فانه يقول في كتاب محمد بن
علي بن محبوب قال سئل عن الرجل يصل في رجب خارج لا يعلم به هل عليه إعادة او ما حاله قال اعاد عليه قد غفرت صلواته واطلاقه يقتضي عدم الفرق بين ان يجزئ
جميع العون او بعضها وبغير الخرج في تمام الصلوة او بعضها واستمر الى الفراغ وبغير قطع الاصل الموقوف في ذلك كله وفي غيره ما يندرج في خصوصيه عدم الخلاف
فيه فيما اجدا لا ماسمعة من اجمال التحريم ولا في ضعفه انما لا اجتهاد في مقابلة النص في كرمي بعد ان حكى عن ابن الجبدي لو صل وعورته مكشوفة فادعاه
اعاد الوقت فقط وعرف فان انكشف عورته في الصلوة وجب عليه من هاهنا وبطل صلوة سواء كان ما انكشف عنه قليلا او كثيرا وبعضه وكذا والمطلوب انكشف
العون ولم يعلم سره ولم يبطل صلوة تطلو المدة قبل علمه ولم تطل كثيرا كان انكشف وقليلا لسقوط التكليف مع عدم العلم قال كلام الشيخ والمحقق
ليس فيها ما يصرح بان الاخلال بالسر غير مبطل مع النسب على الاطلاق كما انه تضمن ان السر حصل بصل الصلوة ولو انقضى في جميع الصلوة لم يضر ضاله
بخلاف كلام ابن الجبدي فانه يصرح في الامر بين الرواية فغنم الفرج وجاز كونه الجف من قبل المخرجين في الوحدة وان كان الجف في الغفلة في الكلام ان
الجبدي وان كان للوحدة فيه موافقة في الظاهر لكلام الجاهل وليس بين الصحيح مع عدم السرا بكثرة وبقائها مع عدمه ببعض الاعبار ان تلازم بل ان
يكون المفقود البطلان ان كان جميع العون في جميع الصلوة فلا يحصل البطلان بدنه وجاز ان يكون مقتضى للصحة شرهما في جميعها مبطل بدنه
ان قال ولو قيل بان لمصلحة عاريا مع التمكن من استتار بعد طهر المصلي مستورا او يعرض له التكشف في الاشارة بغير قصد لا بعيد مصل كان موافقة
اولا ان النسب خارج عن كلام الجميع كما عرفنا اما المندرج فيه لا انكشف في الوضوء وهو لا يعلم به وتأنيبا انه وان كان لا تلازم عقلا ولا شرعا بين
الصحيحين الا انه لا يتكرر اقتضا الصحة في البعض الصحة للجميع عرفا معلومة اتحاد احوال الصلوة في الشريعة على ان ذلك هو مقتضى الادلة هناك عرف في
ثالثا انه لا فرق بين الجميع الاشارة في الصحة مع فرض صدق مضمون الصحيح السابق كما لا فرق بينهما في الفاس مع عدم كسوف الدنيا وادعاه ان لا ينبغي في
الفرج فيما يفتا والكل البعض كما اعترف في كشف اللثام ومن ذلك كله يظهر ان عدم تحريم المسئلة في الاشارة والرافع غيرها من كتب
الاصحاح على ما ينبغي ملاحظة ما لم وكيف كان فاذكر المص من ان العودة هي البطلان الذي هو المشرى به الاصحاب فلا وجوب بل في وعرض الاجماع على
عن المعتز في الاجماع على ان الركبة ليست من العون وفي التحريم وجامع المقاصد ظاهر المذكرة الاجماع على وجوب السر من العون لاصالة عدم ترتب شيء
من احكام العون على غير القبيل والدرج مع قطع النظر عن كونها في العرف اسماءها والاصل عدم التغير في المصلحة على الواسط على الصاق العون هو
القبول والدرج المستور بالانبين فاذ استمر الغضب في البضئين فدل سر من العون وجبر الصدق ومحمد بن حكيم عن ابي الفتح ليس من العون كونه
في خبر الاجزاء ان الركبة ليست من العون وسئل على بن جعفر اخاه في المردى عن قرب الاستماع الرجل في حذو او البتة الجرح هل يصلح للمرأة ان تظفر او تلبس
قال لا لم يكن عورت فلا يمس تحريمها لهما الواقع المتقدم سابقا ما سمعته الى غير ذلك المراد بالقبول للرجل في السر والفتوى الغضب في البضئين كما
صرح به غيره واحد بل في كونه انما لا السر المستور والمرسل الزبور بل لا بعد فيه خلافا انما حاشيت الامر شاذ للركي من ان الاول شاذ الجاهل بدنه في
السر والمراد بهما بين الانبياء والذين لا دليل لهما على ما عرف كما ان ما عرف القاص من انهما من السر الى الركبة ولعله مذهب الثوري اتم وان قال انه لا يجوز
في الصلوة الاجابة من السر الى الضف لساق لبعثتها في حال الركوع حتى لا يتركها لغير من جهة ذلك تحديدا لعون به لكنه كما ترى ضعف منه في عند الفقهاء
نعم هو قول الثالث في نسخ المراسي قال ابو جعفر ان الركبة من عورة وهو مع جاف الغفلة ما عرف لا دليل عليه سوى ما عرف في الاشارة من قول ابو جعفر
في خبر الحسن بن علي ان اذ اذبح الرجل متغفلا نظر الى عورتها والعون ما بين الركبة الى السر وخبر بشر النبالة ان ابا جعفر ارز باوان وظلي كفيه

لمعرفة

بالنسبة الى المحل من عدم اعادة مفهوم الوصف في الصريح كما في الفاقد لما تروى وجد جلد اطاهرا وحشيشا ووجه لوجه طينا وجعل عليه
تطهير العيون فيلحظ ما في نهاية الاحكام وما في عدو لو فقد الثوب ستر غير من الشجر الطين فيضوها وفي الناصح كما في العنبر وجود الاستار بكل
ما يشتركون كالحشيش ودرج الشجر والطين وفي الارشاد ويجب سترها مع القطن ولو بالون ودرج الطين الى غير ذلك من الامارات الكثيرة الذميمة
عدم كون المراد امثال هذه العبارات الشريفة التي لفت بعض الناس اليها فيهم حتى جعلوا السائر من ثيابهم مستبدلها بغيرها في ذلك ففي الاخير
ثم الحشيش ثم الطين ثم الحنجر ثم الوحل الماء الكدر واشكل عليهم المحاجة بعض صور الغاير كغرض غير المنسوج من الصوف والمطبخ مثل الحشيش
ونحوه وبما قدموا الاول باعتبار كونه مادة العناد من المنسوج منها وغير ذلك مما لا دليل عليه بعد ما عرفت نعم في جوان اخبار ابا الطين نحوها او لا في
العبارات السابقة الاول قبل التهييد لعدم انصراف اللفظ اليه يعني العنبر فنادى الاصحاب ترد الفاضل فيه في المحكي عن حاشيته وقد عرفت في نظر
العدم في الاطلاء بعد عدم شاهد على اذنه لئلا يثبت له مما في التصو خاصة بعد ترك الاستقصاء في وجوده وعن ايجاده بوضع الماء على التراب كما
للرجل الامارة ولو بستر بعض العيون الاول البدين للثانية وكذا عن في المطوخا وقول في الصبح السابق ان لم يصب ثوبا بعد ثيابهم كالحشيش في اذنه
من الحشيش ونحو الذي قد ذكر التبريد ما هو سطر منفصل من البدن وما دل على ان لتون ستر اذنه بالنسبة الى النظر الاصله كالالباب المدلول على
السترها في جبريل لعل اطلاق نصوص العاقر يثبت له نعم لو فرض مكان التستر على وجهه لياوى التستر بالحشيش ونحوه في الانصاف وشبهه يمكن العاقر
ان الحشر بعد البناء على انه ليس ستر صلويا وجوب التستر به عن الناظر المحرم فيضرب برح قائما وفي الركوع والسجود والاياء لها ما تفرق اذله الله في افعالها
الامن من قوة القول بالاول فينبغي ان يكون في الثاني في ركوع وبصريح او يوجب على اختلاف القولين الا ان لم يجد ثوبا لاحتج بها بالثاني في افعالها
بكونه ستر او حائل فيكون ان يستره في الركوع والسجود نعم فان في كشف اللثام ان ستر اللون المحج فلا كلام وان ستر اللون فقط ممكن بناء على امرين
عدم وجوب ستر المحج وخصوصا عند الضيق لكن ان لم يكن له عند الضيق احتج ان يجب عليه على العاقر من الايمان للركوع والسجود وشاربه الى ما
في كثر حيث ان بعد ان ذكر وجوب ستر المحج واللون به عند الاضطرار قال لو ستر اللون فطال مع امكان ستر المحج وجب له ان يستره عن غيره من الناس
عن غيرهم الباقية انه قال لتون ستر في سقوط الايماننا نظر من حيث اطلاق التستر عليه من ابداء العرف في نحو في من يستر على الوجوه وكشفه ان يستر في اذ
المواد على الظاهر المحج واللون براء الثاني خاصة ان التستر به ان كان بطريق الاطلاء به فهو الثاني ان كان مناسكا يمكن ان يستر به منفصلا فهو الاول المحج
الذي ذكرناه سابقا لا يستبعد عدم ستر الخمين به بالمعنى الذي قلناه سابقا في حال ستر اللون كما هو واضح وكيف في خلع عرق ان لا يستره في اذنه
به التستر حيث اقلوه وان يجب من حيث النظر انه يستره يكون العاقر من المطلاع فيجب عليه اطلاقه به لئلا يتركه وجوبه فيجب له ان يستره من المطلاع من مكان
وعنه لتصل الواجب من القيام اذ لا يركع والسجود على القول لاخر واطلاق الاذن بلباسه لعله من جلوس الدليل لبيان فيه من ذلك كله يظهر ضعف
القول بكونه من المناظر لاختياره لضعفه عند القول به عند الاضطرار لعدم الدليل على التستر به اذ هو اما ان المفهوم من الاذلة الاجتزالي في اقله بكونه
عن النظر ومقتضا عدم الفرق بين الثوب الطين بل خبر من يستره او يستره وجبه ما بنا على عدم اشتراط الماكولة التستر عدم شموله لبل اغنية
لا يترك لخل الانسان اذ المفهوم منها لخصوص الايشل الاطلاء الطين ونحوه فلا يجزى ح مطم ويجزى حكم العريان وبما جلد تحصيل التستر بالون
غاية الصعوبة من النصوص ان كان قد بان ان العناد من الاطلاق الستر المهود منه والثوب الذم في المحج في النصوص اما تقديم الحشيش ونحوه على
الطين فلا يفرق بين التستر العناد المدعى فيهما من الاطلاق وعند تعدد الفرق الغالب هو الثاني في سائر المطلقان واشمول لا يقطع الملبس والمعوي
للبراء العقلية كاحتجته وخبر ذلك لكن الجميع كما ترى بعد بغيره الغيبة اضعف من الجميع القول بعدم اثر الطين اصلا كما عايناه من صاحبك صغيره
انك قد عرفت اندراج العالم بسبب تحت من المطلاع لكونه مقصودا من افعاله فيصير قائما موباه اذ كما وسجلنا على الخلاف التي كان يظهر
للاية ضعفنا ذكره غير واحد بل عن الرضا انه لم يزل على انفسه الطين اضعف من العاقر اذ لا يستره من الزوال الماء الكدر مع عقد التستر
برو الشقة الواقعة للتكاليف في المحج فيمنع وجوب المطلاع وعدم حصول ما يمنع الزوال من الملوخ ونحوه يجب التستر في تحصيل القيام الواجب في الصلوة
وما في بائتمكن من الايمان للركوع والسجود مع عدمه فيقال على ان العاقر من المطلاع لا يستره بركوع وسجود لا يجوز له النزول فيها اذ كانا مفوتين لهما عند كونهما
الستر الصلوة وبناء على انهم يوجب عليه النزول لعدم المقصود بعد ما عرفت من عدم حصول الستر الصلوة في ذلك نعم لو قلنا بكونه ستر
في صلوة وجب في الايمان للركوع والسجود منها او الاضطرار المكن عند كونه من العاقر في شمله نصوص الايمان بوجوه لا تخفى بل يكتفي بظهور ذلك ما ذكرناه ما في الخبر
وجامع المقاصد المحكي عن المعبر وفي الموسر الحار في كشفه وضمان ان اذا وجد حشرة دخلها وجعلها في ركوعه ويجعل في البان صلي قائما او
جالسا ويركع ويصلي ان مكن وعنه وصاية الاحكام والمهتة البارع ان يصلي قائما ولم يركع والركوع والسجود ظاهرة وكري في ستر النوق فيها الانصاف
على نسبة ذلك للبعض وان ليله حصول التستر دليل ايضا بالبدن شرط والرسول الا في قال التستر بغيره واولى الجواز الغضا الضيق اذ المكن
لباطل المحج لثابوت من يستر على الغضا والمحفرة بعد التمكن من الركوع والسجود الا ان تكون صلوة الجناح والمخوف قد بان في اطلاق كثر عدم الاكتفاء
بالحالة الغضا الضيق لانه ليس بلبس كما عن وصاية الاحكام الا ان ينزل كما في كشف اللثام على اذنه الاحتيا وكيف كان في الاصل ذلك من ستر اوتوب
نوح عن بعض اصحابه عن عبد الله العاري الذي ليس له ثوب اذا وجد حشرة دخلها وبطل فيها وركع ولا يقدح ارساله بعد العلم بل في شكل
الحال على بعض المتأخرين كما لفاضل الاصطبا وغيره من حيث ان مثله عار لغيره عار اذا لم يجد ثوبا كالحجره انما يجزى في الامن عن المطلاع في الركوع
السجود ومن هنا قال الذي فيه من الحشرة حرقه بغيره في العاقر تروى العيون اذا قام اضعفها سائر يدين خارج وقد يكون ملصقة به في لوجه

والا فليست له

والركوع والسجود على الخارج وهو ضابطا أما حذر منع سجوده في كفة لا يجدي ولو جاوز فيه لم يخالف لظاهر النص الضوئي الذي يحاهي ذلك الحكم بما يله
العاري الامن اما اذا قلنا بان ركوع وسجود كما سنعرف فهو دعوى بان هذا الاجماع عليه فلا اشكال في المرسل من كل على لوجح المفسر لئلا يمتنع بجامع المطلق
ويركع ويسجد ولا حاجة الى ما ذكره ولا الى تخصيص هذه العاري بما اذا لم يتمكن منها وكذا الفسطاط اما الحجاب لنا بوجوب لوجها لتسهيل القيام بامن
المطلع كما سمعنا في الطين لا لتسهيل الشتر الصلوة مع وضوح لا يجوز الولوج لغواها مع وجوبها عليه عدم كون مثله ستر اصلونا اما لو دار الامر بين
الستر والقيام والركوع والتسبيح كما افترض وجود سائر عند حال الجلوس من اخذ في كشف اللثام وجوب الجلوس عليه لان الظاهر ان لسترهم من الركوع والسجود
فضلا عن القيام وفيه انهم من قدام الساتر فتأوى في ذلك اذ اذلة فعند الصلوة الخارج يجري عليه حكم الذي من ان كان مناصلة قائما في تسبيح القول بوجوب
الاستئذان بالصلوة لو كان فرضه الجلوس لعدم من المطلق خصوصا اذا تمكن من الركوع والسجود فيمكن من الشتر الصلوة في هذا الحال الذي فرضه الجلوس في قوله
ذكرنا تشويز كثير من كلمات الاحتياط وان كانا غير متفقين عندهم بل سقوط جملة من الكلام زيادة على ما عرفنا على الحكم في الموضع والوجه من ان الحق مقدم على ما
الكذب وهو مقدم على الطين ما في جامع المقاصد من تقديم المحقرة على لوجح الوحد الماء الكذب اذا تعدا سببا في الاصل انما قال انما مع الامكان فيجوز ان
او تقديم الوحد او تقديم المعبر وما في حاشية الارشاد وعن الجعفرية وذلك من تقديم الماء الكذب على المحقرة وظاهر الاول تقديمها على المحقرة لنا بوجوب ان كان
ظاهرا تقديم الطين عليها مجتمعا وما عن ارشاد الجعفرية انما يقدم الماء والوحد اذا تمكن من استبقاء الاعمال فيها والافاقية وما عن حاشية المصنف
مقدم على الماء الكذب وما عن الارض الوحد مقدم على الماء الكذب وعلى الجعفرية الا اذا تمكن من السجود فيها ولم يتمكن منه في الماء فانه تقدم المحقرة على غيرها
ذلك ما هو واضح السقوط على ما ذكرنا من انه لا يترتب ستر الصلوة بل هو مترتب واحد بشرط جميع الافراد في الصلوة فيها اختيارا ولا بد من سترها الطين على
والماء الكذب والجعفرية والفسطاط ونحوها بل هي اشباهها انما تنفع بالنسبة الى منع التطرف فيكون المستعمل من المطلق ويجري عليه حكم من القيام خاصته
الركوع والسجود معه فلهذا فانما يختصون لك على الوجه الذي ذكرنا ما لم يترتب احد المحققين رب العالمين ثم من المعلوم ان البحث في وجوب تخصيص الشتر
كالبحث في الماء وغيره من مقدرات الواجب المطلق صحيح شرعا بما لا يضر في قولنا به ان عارضا سببا في الماء من اجل ان عدم التفضل على الانتهاء والاستعانة
البحر في الماء سببا في ان البحث في وجوب الانتظار على قدام الشتر الوقت وعدمه لا يقتضي بل انما هو مقتضى من وجوب الاحتياط والوقت في
البحث في سلبها وانما يقتضي التفصيل بين ما كان من نحو الغمام مما علق فيه الحكم على موضع لا يتوقف صدقه على التأخير الى الاخر كما لو لم يضره وبين غير
ما لم يضره فيه بالخصوص مثل ذلك فلا بد من المبادىء ما لم يعلم الحصول بل بما احتل مع العلم بخلل الثاني وقد تقدم البحث في ذلك مفصلا وفي خبر
الجعفرية المروي عن غيره لا يستأمن جعفر بن محمد عن ابيه عليه السلام ما يشترط استصحابا للتأخير كراهة لتقديم مع الرجاء قال من غرق ثيابه فلا ينبغي له
ان يصلي حتى يجفف ثيابه لوقت يفتني ثيابه ان لم يجد صلى عرايا الحديث في الساتر من العرايا ثيابه فلو اخل في صيق الوقت وصلى عرايا باطل حيث
يكون للرجوع لصلوة باسم الواحد عليه لا قوي على صلوة المستعير لكن في الباب في ماض ثم قال لوجوه الحكم لا قرب له معد ووفيه ولو نقله بنا في الاثر
ومع صلوة عاريا ولو كان له خيار سابق في وجوب الفسخ عليه نظر من صدق في التمكيد والقدرة ومن ان مثله يحصل للقدرة القوية هو مقدمه وجوبه وجود
مثله الرجوع في الهبة ونحوها ولو صلوا لكان في الباب استعمله اعوانه في شخص الشائم العاري المعدل ليؤتم به وفي كشف الاستئذان لوجوه المباح والمشارك
استحب جميع الفاضل من العبادات والعبادة ومع التعارض ترى الميزان فلكل بلد من اماكن في جميع ذلك لعدم دليلنا بالخصوص وكل من تمكن من شرط الاستئذان
وعليه بعد الصلوة من فرضه ان تقصير فحين عليه القصر في مواضع الضيق ولو دلل له الساتر غيره على وجهه بقبوله بشرط النمام او القصر بقوله ولو كان
الساتر القابل مشبها غيره من الخصوص على عاريا اذا كان في المشبهة محرم في كالمقصود المحرم والذهب لباس الشتر وفي الرجال النساء والعكس لا يشبه
الى الرجال بل قد يقع في ادى النظر ان كان هنا وان قلنا بانما هو لا يوصل بنا لانه في العرايا لا يملكه من الاثام لانه مكلف بصلوة المختار
بجلائه في المقام الذي قد انقلب عليه في كبرية صلوة العاري فهو كواجب المام في الالبسة المنصوبة ولا ما غيره كما ان الاول غير لزم من وثقتنا مع
وجدان غيره من المباح لكن فيه ولا بعدا لتسليم انما المخر الصلوة اذا كان في الخاف في صلوة على فرض عراية لصلوة المختار كما لو كان من المطلق بناء على انتم
ابن نظرنا في ضرورة عدم التقصير في اللبطلان لعدم زيادة على العرايا الا بالاثم المفروض عدم مدخلية في صفة الصلوة وثانها ان يمكن منع اصل الدعوى
ويؤيد وجوب صلوة المختار على القولين بعدا قد امد على الاثر ضرورة عدم شرطية الجلوس قبل في صلوة المختار بل هو لا من من المطلق كما
ولو بمقدرة محرم كما ان لا يملك مقدرة لعدم التكتف لما حصل بالستر المزبور واحتمال ان هذا التردد من غير بدفع من مثله كما في الصلوة فيه
مع الاختيار الذي قد فرض تسليم الصلوة فيه وعدم الامر بالصلوة فيه محرم ثانيا في الامر بها فيه بعد الاثر فيكون مكلفا بصلوة العاري ما لم يارش
بالدليل لا كلف بصلوة المختار لانه لا يمتنع كونه مقدرة وجوده وجوب على ان يمتنع الصلوة في المختار لو فرض كونه الساتر عدم اتحاد كون اللبس الصلوة
وعدم اشتراط الحلية في الشتر الذي هو ليس بعبادة ولا دليل على كونه مأمورا به كما سمعنا سابقا مفصلا وهو بين جار في المقام الذي هو كما اذا لم
يكن عندنا الا الله نعم لو فرض اختصاص الصلوة في المختار بما اذا لم يكن هو الساتر امكن الفرق بين ما نحن فيه وبينه واتجه بوجوب حكم العاري عليه الا
الجلوس مع وجود المطلق فانه قد يفي بوجوب القيام عليه بصلوة الامن لم يرد ذلك ان كان محرم فانه لا دليل على اشتراط الحلية بالجلوس الامن بصلوة
قائما مؤمينا به على القولين وعلى عدم تعليل الالبسة بالتكثير ان يمكن كونه مقبدا وعلى كل حال فلو ذهل وصلى صفة صلوة من غير حاجز
الى تكرارها لو كان المانع من الصلوة في المشبهة حرمة اللبس الذي يحاهي تمامه مع كون الصلوة كالمشبهة بالفتور ضرورة ان رفعها في العرض يكون الشتر
مبنى على كماله من معلوم التصبية وعلى ما لو كان المانع امر اقتضاها كالمحرمية مثلا فان استمر هو له حتى صلى بالجميع الذي يقطع مفرق

صلوة في سائر القابل حتى لا وجب عليه كان واجبا عليه قبل الدخول من حكم العاري مع فرض استمرار الفقد في فعله ويجوز حتى لو كان قد ذكر
في أثناء الاخرة وانما على كيفية العاري قد يجتمعان وجوب الاستيناف ولو كان باقضاء تطيق غير الشبهة القصوى من هذا المشكوك من المعلوم
هو تكليفنا امره لم يقع وما وقع لم يؤثر انا الفرض وجوب الاجتناب عليه فيه منع واضح بعد عدم توجه التعلل الدخول اما المستبعد في وجوبه
ذاتك لعل غير المأكول نحو وجب لتكرار ذلك على غير القابل بواحدة فلو ترك الجميع والبعض عن ثبوت او عدم وجب القضاء لكن يجزئ به مرة واحدة اذا
فعلها بالاسائر القابل لصاله البرائة الفرض قضاء ما يجب المقدرة كما سمعته مشتبه القبلة بل ذكرنا هناك من الفرض مما لا يخرج به ان في المقام ولو قضا
الوقت قبل الاكتمال مع الصلوة عاريا والا اقتصروا على الصلوة عاريا بالركب الاشياء بالبعض فصل المكنى كما لا يجمع مع الصلوة مع علم وهو لا يخرج من
كما ان لا يخرج منها ما قبل ان يتم من ثلث بعض الشبهة وان تقع بسبب العلم بوجود القابل لا يظهر من وجهه الى حكم المشكوك فيه بل يتبادر مع المحذور من ثبوت
المعلوم من تركه وبصل عاريا في غير النجس احوال تردم الصلوة مع الصلوة عاريا بالركب ويجزئ منه في النجس الى غيره ومن جاز على ما ذكرناه في كتاب الصلوة
في الصلوة في التوباء الشبهة بالنجس في بحث القبلة عند اشياء القبلة وما ذكره بعد من قوة ما ذهب اليه من غير من اتحاد صلوة العار مع صلوة النجس
حال من المطلق يعرف مواقع النظر فيه بل يعرف كثيرا ما يدركه من الفرض كما ان كثيرا ما ذكر في كفت الاسناد وغيره من الفرض المتعلقة بالعار لا يخرج
الحكم فيها بما في نظر على انك سمعت الحديث المزمع عند التعرض لكيفية صلوة العار والله اعلم وكيف كان منع عدم ما يستبرئ ولو اضطر الى ارض
به الذي هو مستمر من النظر على ما عرفت لم يفسد الصلوة عنه ولا واحدا كغيره من شرائط اعدا الطهرون ولكن في كيفية صلوة عار في صلوة منفردا بالتبليغ
مطلوب الجلوس كذا في التفصيل الى الجواب لا يما عليه مطلقا او الركوع حال القيام خلاف بين الاصحاب فالمشهور الاحتياط في الاصل في الاول ان يصلي
عاريا قائما ان كان ياما من اراه احد يجره نظره على الاصحاب كما سنعرف وان لم يما من صلى جالسا بركة كونه في غير ما في علمنا في الغنى الاجماع عليه
كما ان في الخلاف لك ان يصلي جالسا ياما من المطلق وهو الوجه مع نفاذ الاصل حال الامور من مقتضى الجمع بين النصوص الذي هو ارجح من الطرح قطعاً
بعد الشاهد من النقص والاجماع السابق في وجه على بن جعفر السابق وان لم يصح ثبوت ما يبره عورته او في هو قائم صحيح بن سنان عن الصادق وان
كان معه صنف ليس معه ثوب فينقلد الشبهة فيصلي قائما وموثقاً ساعته على ما في صحيحه لعل يكون شغلا من الارض ليس عليه لا ثوب واحد اجنبه
وليس عند ماء قال يتيه في صلواته عاريا قائما او في صلواته عاريا قائما او في صلواته عاريا قائما او في صلواته عاريا قائما او في صلواته عاريا قائما
الحكي يصلي جالسا في الاول على من المطلق والثلث على عدم الاجماع السابق من سلك التخييل بالمشهور وعندها يصلي عاريا قائما ان لم يراه احد
راه احد يصلي جالسا وصححه المروي عن الحسن بن علي بن جعفر انه اذا كان جالسا يراه احد فليصل قائما وان كان في دياره عنه بلا واسطة غريبة ولم يروى
نوادير الراوندى بسنده الى موسى بن جعفر عن ابيه في العار ان اذراه الناس صلي قائما وان لم يراه الناس صلي قائما والمرسل في الفقيه قال روي في ذلك
يخرج عاريا قائما في الصلوة انه يصلي قائما ان لم يراه احد فان راه احد صلي جالسا انه قد عرفت كونه مواظبا للاصل حال الامر في جميعا عليه حال عدمه
عن ابن دريس من اطلاق صلواته قائما مع ما فيه من طرح جملة من النصوص المعيرة وهذا التعلل الذي هو اعظم حجة من القيام في الصلوة الذي لم يذكر عند
التعلل الذي منه ما عرفت واضح الضعف على ان الحكمي من كل امر في بحث اللباس و صلوة العار لا يخرج من اضطرار في الجملة كما ان ما عرفت من حال التخييل
النصوص من ضعف خبر ابن مسكان عن ثبات التفصيل كما انهم لما عرفت من عدم اختصاص الدليل فيه لادوات المراسل اذا ثابتت بالمشهور والاجماع انما
والحافلة على السر مستلزمة في قوة المسانيد خصوصاً مع كون المرسل من اجل الثبات ثانيا على ان التخييل قد يقدّر ان اذا انضم الاحباط الى خبره مشهور العمل
العمل على وجه من غير حاجة الى مراعاة صيرورة جهة بالاجتهاد بل من ذلك كله يظهر ان مثلهما في الضعف وان يدعى الحكمي عن الصادق في الغيبة المقنع والسجد
الجل بالصبغة والشبهة في عيوب من الجلوس مطلقا الذي هو مقتضى طرح الدلالة السابقة بخصوص ذلك وجوب القيام في الصلوة الذي بعده زيادة على امر
من ان لا ادعى الجلوس بعد سقوط السجدة حيث الصلوة وان لم يمس لشد البدن والارض من حال من الاحوال لعدم الدليل في الجرح على انه في التفصيل
واما البحث في المقام الثاني في ثبوت الجاهل بنو الركوع فيه والنجس في بعض ذلك حال الجلوس في غير حاله عند البحث في كيفية جماعة العار لكن يجزئ
الايماناً بالنظر كناية عن الصلوة الامتنان ظاهراً وتولي في صحيحه في ذلك انما يراه من قبل من فضل على من لفظ الائمة البصير علم اعتبار كونه بالرسول كغيره
واحد من الاحتياط بل ان تعذر فيها العيب من لما استعرفه القائل انما الرض ظهر في الاحتياط في كل مقام وجب فيه نعم ينبغي ان يكون الايمان للجهل الخفض منه
للكوع على ما نص عليه غيره واحد بل في كره في نسب الى الاحتياط وعلله بخبر النجس الى ان التفصيل الفرق بينهما بالمناسب الذي يمكن استفادة اعتبار
مع التمكن من النصوص في المريض غيره ومن ذلك الاصل والاطلاق في ثبوت عدم وجوب التمكن من الاغنى الذي لا يتبدل مع العون ضرورة انه على
تقدير وجوب الفرض انه دون الركوع لم يوجب للخفض الزبور اللهم لان يوجب وجوب التمكن الا ما يحصل في الفرق كما يظهر من الحق الثاني لكن قد عرفت عدم
اختصاص الدليل فيه في كره في جملة المقاصد فائدة الشرائع وعندها من يجوز ذلك لقاعدة التيسر ونحوها التي يجب الخروج عنها بالاطلاق الزبور الذي يفسد
بجمله بل ذلك بل يمكن دعوى القطع بعدم ازالة خصوص هذا الفرد منه لو سلم تحقق المطلق فيه ضعف قطعاً بل قد يشكل فعله للاحتياط لاحتمال
عدم كونه من افراد الائمة واضعف منها احتمال وجوب وضع اليد في الركبتين لهما في الرجلين على الكيفية المعيرة في التجويز لاختلاف في الشبهة والمعية
حكم عنه كما ان قوله في الجامع في كنف اللثام ان لا يرفع صنع اليد من احداهما على الارض ونظر في اصابع الرجلين ان كان يهوى الى انكاف العود
واما الركبتان فهما على الارض ان كان جالساً لهما والارض على الارض ان كان قائماً لهما والارض على الارض ان كان قائماً لهما والارض على الارض ان كان قائماً لهما
بالايمان في النصوص من مقام البيان والتمثيل الاكفام ماصلة وجوبها ومعلومية كون الايمان بالاحتياط صحيحاً بل وضع اليه على المجرى لا يجري عن غيرها

في جميع ما ذكرناه
من العار

كتاب الصلوة

فما وجب كما ترى من كون المراء من السجود في نصوصهم ثم المصلحة الخاصة المركبة من جميع ذلك فيكون الأبحاث بلا عرق ذلك كله على ان وجوده في ذلك انما علم حال السجود على الارض لا الاماء ودعوى ان ذلك مقتضى البدلية فيها ان وجودها وان كان حاله كذا لم يكن له حتى يجري لك الشك البدل قالوا في الاجزاء بحسب الالاماع عن ذلك كماله بل قد يفرض في النظر عدم وجوب دفع شيء بعد عليه على وجه لا يحل عارجه عليه من وضع اليد في الاسفل ووجوب وضع اليد في رفعها ترجيحاً له على وجوب وضعها للاصل ظاهر في الكيفية في النصوص خلافاً للاب والعلل وغيرها وعلله للفتيل على المرض ونحوه ما ورد في غير ما الذي هو بعد التسليم في لفتيل على غير ما ليس بحج عندنا والله اعلم وكيف كان فلو وجد الساتر في ثلثا الصلوة فحق له بيعا للثلاثة كره ان امكته الساتر من غير فعل المنافي اسنر وجوباً وان لم يوقف على صله بطلت صلواته ان كان لوقت متعدياً ولو كرهه والاسنر في الاول حال لا اسنر لم يقطع للاصل والنهي عن الاطمان وقد بناقش في الاول مع السعة ولا بعدم تحقق الامثال مع التمكن من الساتر في وقت الصلوة ولذا جزم الاشياء الاكبر في الشرح بالاستقناء وفيه من جهة ما فعله الوجدان مقتضى اجراء الامر بما بعده بالاحراز وما بعده من الزمان عقوبته وقلنا في المكشوف من اقل قبله المسئلة على تلك المسئلة والاصح ان لا ان يمان كان فيه ما فيه ان قلنا انه في ذلك المخصوص الخبر المزبور بخلافه هنا ولا دليل على المتعدي ومقتضى اصالة الشرطية انما انما في الصلوة المرض لو صادف حصول الساتر به العلم بوجوده اذ لا ينبغي ضعفه نحو ابطال من جهة واحدة وان كان هو ظاهر الاسناد لعدم تحقق الامثال المبني على ان كان عادلاً لاجزاء المفروض منها في الاصول لان ما نحن فيه من تحيل الامر من الامر حقيقة الذي به ظاهر التصريح فينا في حالها على اعادة العا الذي يحصل له الساتر وقت الصلوة لا دليل على ما بل ظاهر الادلة خلافه ولذا كان الجرح عدم الاعادة لو وجدنا الساتر بعد الفراغ ومفروض المسئلة في البدل لذي الاعادة مع الرجاء والاكاد صلوة باطلة وان لم يجد في الاشاع فرض فعلها مع السعة اللهم لان فرض عدم الرجاء في قولنا حصوله لكن المصعب عليه الصلوة لافادة الاجزاء السابقة كما هو واضح فمن ثمانية ما يمكن القول بالصحة بغيره فيها اذ كان محتملاً انما انما اكثر من من قبل انما من الصلوة كالسليم ونحوه بل ظاهر الاشياء في كسفة الجرح محتمل في نحو اللقاع لكن قد يجاز بان المسنداد الضعيف من الاستمرار في حصول الساتر ونحوه من اجزاء الصلوة فلا مدخلية للطلوع القصير كبرج بهافته وفي ثلثي ما قد يمنع البطلان مع فرض احوال وقت الاضطراب ترجيحاً للصحة الوقت على محله الساتر ومنه يتفصح وجود الصلوة عارداً اذا لم يبق من الوقت لا مقدار الصلوة كما لو ان علم حصوله ولو لم يثبت يتمكن من تركه واذا زيد في الوقت فقد يحتمل ترجيح صحة الساتر على الوقت بالبدلية للثاني ودلالة الاول بل لعل شرطه في اضطرار في الوقت لذلك ونحوه بل قد يندرج بدلتنا المتكمن من ثلثا فتشمله القوت واج ولا يشك في الصلوة عارداً كما لم يتمكن من فعلها بزمانه في الوقت لاخباري الذي ينبغي البطلان مع الاستقناء وما في من الاحوال المزبورة غاية الضعف مع الاصل بعد غير الموضوع لا يجري التمسك به في ثلثا المصالح كما تعرف في جملة انتم على انكم في شرح الاشياء مختصراً دل على وجوب الساتر والصلوة باطلة بدونه فمن من المعلوم والشرطية في جميع الاعضاء والامضاء من العلوم والعلل على وجوب الساتر للصلوة والطوا من جهة التفتيل هو مقتضى طلاق ما دل على جواز الصلوة في المقصود ونحوه وعدم وجوب الساتر بل لا يشك في الاستشعار ونحوه انتم ذلك كلف غير الواض على طرف سطح بحيث ترضى عونه ولو نظر اليها ولذا جزم بالبطلان جنباً كره وحاشيتك للثلاث الاكبر استقراء في المحكي عن غاية الاحكام بل في بعضها في كسفة مع الناظر وتزد في كسفة من ان الساتر انما يلزم من جهة التفتيل في العادة بالنظر فيها ولذا جزم الساتر في الصلوة ومن ان الساتر من ثلثا لا يمان اذ كان على وجه الارض ليس الساتر مع اشياء صوفى الفرض فالاعين بتدليله اذ كان العورة في الوقت لا على غير ما يوقع ناظره في الاقربانه كالارض لعدم ابتداء الاعين قلت قد يشكك على الفرض بين الساتر والخبر كما لتبا ونحوه ولا مدخلية لعدم وقوع الناظر اذ المدا في عورة الصلوة على الساتر على تقديره ومنه يعرف ما في كسفة الاشياء بل ومنه يعرف كسفة اصل المسئلة ضرورية عدم حصول المطلق على من الساتر الذي هو شرط الصلوة لا المتكاف كما اشترنا اليه سابقاً والمراد من ذلك هي الزيادة وعدم الوجوب من حيث الصلوة لا النظر في حاشيتك الاستاد الاكبر من المناقشة فيه بان لا تخاف من وجوب الساتر على عقله ولا فاعداً وعدم جواز كسفة انما على اقل شيء بان يكف عورته على الناس من تحت كسفة من تحت حلالاى عاقل رضوا بالحيلة واكتشف وجوه من الوجوه كما ترى على كل حال فيما يتعلق بالطلاق الساتر للزبوا لاكتشف من جهة الفراقية فلو حصل في ثوبه اسع الجنب بحيث تنكشف عورته عندا كركوعه لغرب بطلت صلواته بلا خلاف جده من ان لم ينداد قبل الانكشاف عدا بل الحكم البطلان في صوت الغيبا ايتم لما سمعته سابقاً من اصالة الشرطية لكن من المعلوم ان البطلان فيه في سابقه من جهة ما قبله كما ان بعض العامة اعتدوا الدليل نعم ان كان ينوي جبر الصلوة منذ كراه هذا الانكشاف عاز ما على عدم الداركة وقلنا بالبطلان في ثلثي من قبله فعل الاشياء انتمج البطلان وعقله انما في انما في المقتضى منه وحينئذ في انفراد الماموم لو كان شعراً اسع الجنب يمنع من الانكشاف المزبور في غاية الاحكام الا انما الجوان كما لو ستره بمندبل في كسفة الاقرب الاجزاء بكتا في الجهة المانعة عن الزبوة وفيه ما قد عرفته سابقاً من عدم الاجزاء بمثل هذا الساتر وان كان من جهة ضرورية عدم تحقق اطلاق الساتر بالشوب بل هو لا يمان اخذنا فيما لو كان في الشوب حق فاك بتعريفه فان لم يجد العورة فلا يمان في ان حادته على ولو جسد بهما بحيث يتحقق الساتر السابق مع وجوده ولو وضع يده عليه لا قرب البطلان لعدم فهم الساتر ببعض البدل من اطلاق اللفظ ولو وضع غير المصطلح يده عليه في موضع يجوز له الوضع يمكن الصلوة الساتر من وجوه الصلوة والوجه البطلان في الصلوة الساتر المهود والاحزان من جميع القوت ببدل لغرض ذلك مع انك قد عرفت فيما تقدم اعتدوا لما كونه فيما اذا كان الساتر من وجوه وما عاين في ان في صوت الوضع على المحرق غير سائر باقراده بل هو مع الشوب في عدم الفرق بين كونه سائر وبعضه نعم لو فرض كون الوضع محال لا يرفع صدق اسلم الساتر بالشوب حقيقة صحيح محسوس كطرد عدم المانع ومن لا يعلم ان المدا في هذه المسئلة ونظائرها على ذلك لعله هو الذي في التمهيد الى الفرق بين الفاضل من وجوه فيما حكى عن غاية حريته انه ترد في مسألة الساتر استقواء الساتر في اسع الجنب المنصور بالحيلة والامن المعلوم عدم عدم الاجزاء بستر مثل ذلك لو كان بعضا من المكشوف لانه لا يؤكل بحجراً فالحكم بالصحة

في ثلثي ما قد يمنع البطلان مع فرض احوال وقت الاضطراب ترجيحاً للصحة الوقت على محله الساتر ومنه يتفصح وجود الصلوة عارداً اذا لم يبق من الوقت لا مقدار الصلوة كما لو ان علم حصوله ولو لم يثبت يتمكن من تركه واذا زيد في الوقت فقد يحتمل ترجيح صحة الساتر على الوقت بالبدلية للثاني ودلالة الاول بل لعل شرطه في اضطرار في الوقت لذلك ونحوه بل قد يندرج بدلتنا المتكمن من ثلثا فتشمله القوت واج ولا يشك في الصلوة عارداً كما لم يتمكن من فعلها بزمانه في الوقت لاخباري الذي ينبغي البطلان مع الاستقناء وما في من الاحوال المزبورة غاية الضعف مع الاصل بعد غير الموضوع لا يجري التمسك به في ثلثا المصالح كما تعرف في جملة انتم على انكم في شرح الاشياء مختصراً دل على وجوب الساتر والصلوة باطلة بدونه فمن من المعلوم والشرطية في جميع الاعضاء والامضاء من العلوم والعلل على وجوب الساتر للصلوة والطوا من جهة التفتيل هو مقتضى طلاق ما دل على جواز الصلوة في المقصود ونحوه وعدم وجوب الساتر بل لا يشك في الاستشعار ونحوه انتم ذلك كلف غير الواض على طرف سطح بحيث ترضى عونه ولو نظر اليها ولذا جزم بالبطلان جنباً كره وحاشيتك للثلاث الاكبر استقراء في المحكي عن غاية الاحكام بل في بعضها في كسفة مع الناظر وتزد في كسفة من ان الساتر انما يلزم من جهة التفتيل في العادة بالنظر فيها ولذا جزم الساتر في الصلوة ومن ان الساتر من ثلثا لا يمان اذ كان على وجه الارض ليس الساتر مع اشياء صوفى الفرض فالاعين بتدليله اذ كان العورة في الوقت لا على غير ما يوقع ناظره في الاقربانه كالارض لعدم ابتداء الاعين قلت قد يشكك على الفرض بين الساتر والخبر كما لتبا ونحوه ولا مدخلية لعدم وقوع الناظر اذ المدا في عورة الصلوة على الساتر على تقديره ومنه يعرف ما في كسفة الاشياء بل ومنه يعرف كسفة اصل المسئلة ضرورية عدم حصول المطلق على من الساتر الذي هو شرط الصلوة لا المتكاف كما اشترنا اليه سابقاً والمراد من ذلك هي الزيادة وعدم الوجوب من حيث الصلوة لا النظر في حاشيتك الاستاد الاكبر من المناقشة فيه بان لا تخاف من وجوب الساتر على عقله ولا فاعداً وعدم جواز كسفة انما على اقل شيء بان يكف عورته على الناس من تحت كسفة من تحت حلالاى عاقل رضوا بالحيلة واكتشف وجوه من الوجوه كما ترى على كل حال فيما يتعلق بالطلاق الساتر للزبوا لاكتشف من جهة الفراقية فلو حصل في ثوبه اسع الجنب بحيث تنكشف عورته عندا كركوعه لغرب بطلت صلواته بلا خلاف جده من ان لم ينداد قبل الانكشاف عدا بل الحكم البطلان في صوت الغيبا ايتم لما سمعته سابقاً من اصالة الشرطية لكن من المعلوم ان البطلان فيه في سابقه من جهة ما قبله كما ان بعض العامة اعتدوا الدليل نعم ان كان ينوي جبر الصلوة منذ كراه هذا الانكشاف عاز ما على عدم الداركة وقلنا بالبطلان في ثلثي من قبله فعل الاشياء انتمج البطلان وعقله انما في انما في المقتضى منه وحينئذ في انفراد الماموم لو كان شعراً اسع الجنب يمنع من الانكشاف المزبور في غاية الاحكام الا انما الجوان كما لو ستره بمندبل في كسفة الاقرب الاجزاء بكتا في الجهة المانعة عن الزبوة وفيه ما قد عرفته سابقاً من عدم الاجزاء بمثل هذا الساتر وان كان من جهة ضرورية عدم تحقق اطلاق الساتر بالشوب بل هو لا يمان اخذنا فيما لو كان في الشوب حق فاك بتعريفه فان لم يجد العورة فلا يمان في ان حادته على ولو جسد بهما بحيث يتحقق الساتر السابق مع وجوده ولو وضع يده عليه لا قرب البطلان لعدم فهم الساتر ببعض البدل من اطلاق اللفظ ولو وضع غير المصطلح يده عليه في موضع يجوز له الوضع يمكن الصلوة الساتر من وجوه الصلوة والوجه البطلان في الصلوة الساتر المهود والاحزان من جميع القوت ببدل لغرض ذلك مع انك قد عرفت فيما تقدم اعتدوا لما كونه فيما اذا كان الساتر من وجوه وما عاين في ان في صوت الوضع على المحرق غير سائر باقراده بل هو مع الشوب في عدم الفرق بين كونه سائر وبعضه نعم لو فرض كون الوضع محال لا يرفع صدق اسلم الساتر بالشوب حقيقة صحيح محسوس كطرد عدم المانع ومن لا يعلم ان المدا في هذه المسئلة ونظائرها على ذلك لعله هو الذي في التمهيد الى الفرق بين الفاضل من وجوه فيما حكى عن غاية حريته انه ترد في مسألة الساتر استقواء الساتر في اسع الجنب المنصور بالحيلة والامن المعلوم عدم عدم الاجزاء بستر مثل ذلك لو كان بعضا من المكشوف لانه لا يؤكل بحجراً فالحكم بالصحة

ليس التخييل انه مستر بالثبوت مثلاً لا غير لكنه في حال من احوال المكلف فتم جده فانه يقول ان هذا كله اذا انكشف لغرضه اما اذا لم ينكشف لا لا ينكشف الا في
البطلان ايضاً لعدم تحقق الاطلاق لزوم الذي هو المبدأ في الصلوة ولو فرض تخلفه انجزه الصلوة ولعله اليدوية في كبرى حيث اشتط البطلان بما اذا قل
دعوة الغيبة احدى الموضوع فانه ينفى الاطلاق بخلاف ما اذا لم يكن كذلك بل كان لفظة خاصة من جهة شرطه بوجهه مثلاً فلا ينفى الاطلاق بطلان
مما في كشفه للشام قال بعض افاض النظر الغيبة حيث يظن نفسه انظر الغيبة على انه مستر لونه بوجهه مثلاً لا ترجيح ان يكون بغيره لا بصرفه
يجعل ما فكرنا وارجع بين ما قلناه وبين الحكمي عن المعبر وفيه التحريم من انه لا بأس بالصلوة اذا لم ينكشف الا لغية جملة على الصلوة الاخرى التي ذكرنا فيها
الصحيح ان ما في الخلاف والحكمي عن طلاق في الياس عن صلوة الجنين في جميع احواله واداه محله حاكما عليه الاول والاجماع يجب جملة على اذالم
ينكشف العوت بذلك وان فائدة التلق في واسع الجيب فيصرفه في قوله كان لو غلبه كان تحريمه بل لا يمكن اذ ذلك مستر في بخلاف بعض العامة يقول
الباقية في خبره ياد بن سوية لا بأس بصلته احد في الثوب الواحد اذ اداه محله ان يكون في محله صلى الله عليه واله خيف من قبل المصالح في مرسل نصها
ان الناس يقولون ان الرجل اذا صلى وادرك محله ويدا دخل في القيصر بما يصله بما يافض لا بأس في قوله في صحيح بن مسلم اذا كان عليه قميص يصل
او بقاء ليس بطول الفرج فلا بأس في خبره ان يصل الرجل محله لا يراى اذ لم يكن عليه قميص في صوت انكشاف العوت او لا احتياط في غير
التعرض على الكراية كما ورد ان حل الارواح على قوم نوط هذا في نسخة استجبا الجماعة للعامة بل في نسخة وصح كرى الحكمي عنه وفي الاجماع عليه
لاطلاق الادلة وهو صريح في شمس السلسلة عن قوم صلوا جماعة وهم عراة قال يقدّم لهم الامام بركية يصل على جميع جلوسا مؤمنين استخبر عار فليس في
قوم قطع عليهم الطريق واخذت ثيابهم فبقوا عراة وحضروا الصلوة كبدعهم قال يقدّم لهم امامهم يصل على جميع جلوسا مؤمنين استخبر عار فليس في
ويجوز خلفه على بوجههم فاني خبرني عن المجزى عن الصلوة في جماعة من ثيابهم يصل على جميع جلوسا مؤمنين استخبر عار فليس في
منهم لعدم من يؤمن به منهم ولم يغير ذلك وعلى التفسير في رواية اخرى غير ذلك ان كان الحكمي عن المصنف في جواب صلوة المخوف المطاردة من الخلف
برأها الكلام في كنفها والمعرفة القفا كما يخبرنا ان بعض اطلاق الجلوس فيها بل هو عند الحكمي عن ثمن الاجماع ايضاً والنسب الى اهل العلم المعتبر
وهي من غير تفصيل بين من المطلاع وغيره لكن المخرج به عن اطلاق ما دل على القيام مع الاسر المؤبد باصالة وجوب في الصلوة وبغيرها الا في من أشكال
خصوصاً بعد خروج هذا الاطلاق من حجج الغالب من عدم الاثبات في بعض الصلوات النادرة كالصلاة في الخلاء ونحوها وخصوصاً بعد كونها لغرض من بين الادلة
من جهة لا بخصوص المطلق فترجح على اطلاق القيام لا في جميعها ولعله لذلك جزم في السائر إعادة الامن وعدمه وكيفية كان في الوسيلة ومن الحكمي عن الثبات
والجماع والاصح المعتبر في العلم بما في الوثائق المزبور من ابناء الامام خلاصة في كوع المأمومين ويخبرهم بل يوجب التذكير والخبر وعرف ان من جهة ذلك المعنى
حسنة لا ينفى ان من يدعى الاجماع على علمه من غير ان يكون على الجملة حيث حكم الاجماع على ائمة الجيع الذي وخبره عند الثبات ووجهه من حيث انما في
والنفل عن جهل الشبهة مصداقاً للمعنى في غاية الاحكام وان كانا من جهة من الاخرين من الاثبات لان يكون قد استفيد ما ذكره في المنفرد في لا ينبغي الاقتصار
المنتهج اذ الغيبة ايضاً كذلك خبرنا ان هذا الاجماع لا يعارض مثل هذا الخبر المزبور ان اطلاق اصول الايمان لا تغاير صحتها كونها مفيدة ومن الوثائق التي
هو جزم عندنا ومعلوم عند جماعة من الاساطين المناقشة في ذكرنا في شرح الاستماع ان ظاهره في حاشيتك العمل بان الفهم من كون الشر لا جزم في ذكره
الناس لانه وهو مخا ان ظاهر الاختصاص العمل بما بين الاختصاص بالاجماع ايضاً لان وجوب ثمر العون عند الغيبة ليس منها من المناظر بل يقع
بالبدن كما نرى اذ لا يخرج من الاجماع بل على سبيل في هذا الحال للصلوة بل على التمام في خصوص التفصيل لان عدمه والتعليل بالبدن
الحسن الظاهر لنا في خبره الجلوس فيه خلافه كما استغفره فضلاً ويرتفع ما في كرى من شكك بان يلزم من العمل في احد من اهل الاختصاص للمؤمنين بعد الايمان
مع الامن وعمو لكل عار آمن ولا سبيل الى الثاني الا في بعد اذ انما امكانها معاً واما ما كشفه للشام من ختمها بما فيهم لكونهم مجرمين بوجههم وكونهم
ويجوز على الوجه الذي لهم وهو الابهام ولذا في غاية الاحكام مما نقلته في كرى لا يبرأ عنه المعين من التصوص مع انه لا ينبغي تخصيص المأمومين
بدنك على العمل به في لا يراه في التفصيل بين المأمومين وغيره انك بل يمكن الفرق بينهما ان لا يما في الجائس غير بعد من المطلاع الذي يتوخى للجلوس
فانه باعتبار انصاف المأمومين بعضهم ببعض في سبب احدا اطلع لاحد من على الفرق في الركوع والنجو ولذا الخطر لا مالم بالاثبات فيهم بعد الامن بالنسبة
باعتبار بقدر جلوسهم والى ذلك اشار في بعد ان رجح الوثائق المزبور بقوله لا ينفى ان قد ثبت ان العاري مع وجوده غير يصلح ائمة لاننا نفعل انما ثبتت لك شيئا
اذا خلق من المطلاع وهو مفقود هنا اذ كل واحد من سميت صاحبكم فيك ان ينظر الى عورة حاله في الركوع والنجو ويخوف في كرى لكن اشكاله بان المطلاع هنا ان
صدق وجب الابهام والواجب له في واجب بان السائل هو الجلوس سقط اعتبار الاطلاع بخلاف القيام وكان المطلاع موجودا وحالة القيام وغير معتد
حالة الجلوس وهو جزمه انهم لو فرض صفتان بعد الصفا الاول كان فرض الاول الايمان بالامام لوجود المطلاع وفي الخبر في الاجماع عليه في الركوع
في الخبر نعم الا اذا كانوا في مكان مظلم مثلاً امكن وجوب الركوع والنجو على الجميع كما صرح بجميع ذلك في الذكر كراية ولا ينافيه الرواية المزبورة من شرط
الغالب ان لا يما احتمال شرطه محض الجماعة كونه في صف واحد بعد اطلاق النفل فيكون في بعض بل من ذلك كله يظهر قوة ما ذهب اليه من ان
مدعى الاجماع عليه من الفرق في المنفرد بين صلوة من جلوس من عدم من المطلاع وصلوة من قيام كما منه في الركوع والنجو وروا الثاني من غير وجه
للاصل خبره في الخبر المزبور في الاجماع المنفرد ولا في الذي يرجح له القيام المقصود فكيف قبله الامن من المطلاع فيلغى في خبره في الركوع والنجو
وانا استلزام انكشاف العوت ضرورة انما في عدم قدمها مع عدم التمكن بلذا المقصود لتكافؤ في القيام وهو في الفرق بينهما امكان وضع
في القيام على قدره فيكون مستورا والعوتين بالبدن الا ليس بخلافها يدعيها ان ظاهر انصاف الضوى عدم وجوب الوضع المزبور على انه لا يخرج من التفصيل

ایک روز

كتاب الضلوع

[illegible]

وانما هو جبالا وجب بدليله من غير علم بقوته بل في كشف اللثام ان لا تخفى جهله وكذا خبر رواية المتقدمين اشترى السابا والفرق بين العتق
والقعود وعكس ظاهره فان القعود استر ولذا وجب له ان يمس بل الغرض ان كان قد تعذر الجلوس عليه لاعتدائه فلا ينبغي له القيا للركوع والاقام مثله
والتعرض للتكشيع ان لا يفر عنه بالخصوص بل هو الامر بالتحفظ في هذا الحال بان يجلس على هيئة لا تقضي التكشيع بناء على مراعاة مستورين له
وان لا يما لذلك ان يقعد بعضا بحيث لا يخل بل لعله اقوى من سابقه فزود خلو النصوص والقوى عما يقتضي اشتراط استمرار الصلوة والجلوس الا انما
فيها العم من ذلك كما ان قوله لا يركب ولا يركب ان يقعد فبذلك ما خلفه ما قد عرف كون من حيث وجود المطلق الامن حيث الصلوة والتمسك باطلا في هذه الحالة
المستأنفة لا طلاقا للقوى بل قد عرف صورها من وجوه اخر منها ان مقتضاها الركوع والسجود للقيام مع عكسها ليدان ان كان الذكر مكشولا لا يمكن ستره بالانثى
وهو مخالف لاطلاق الفناوى كما ترى فالجرح بناء على العمل بهذا الصريح غير من النصوص لافضاء على الكيفية المزبونة للعارض من غير ملاحظة الاكتشاف
العون حتى في الصلوة لعل الدليل على اطلاق الادلة فاض بخلافه لا بأس بالجلوس على ما السجود وان تكشيعه فضلا عن تعرضه لعل ان مقتضاه انه
يتشهد ويسلم قائما ولا اعرف قصره بغيره من تقدم عليه كما انه لا اعرف ليدل الاصل فاض بخلافه ومن ذلك كله تعرف من الصريح المزبور بل قد يوصيه
بعد جوب الايمان بامام بحيث لا يجوز له الجلوس في صلوة عكسها والعون بل يمكن دعواه انه لا يلزم احد منهم ولذا صرح بعض من اجاب بانحو ان في مثل القول
مع قوله تعالى لهم فم واجام ابرار دبري معارض بل جاع ابرار هرة بل قد يشهد بالذبح رجلا لثاني عليه خصوصا وقد ادعى في المامومين الذين قد عرف حالهم
القائل بركوعهم وسجودهم انك قد عرفت شاذ دعوى ان المصل من الاصل وجوب استمرار الصلوة معطى بل سها مع الناميل فيها فاض بخلافه لك كما هو واضح
مضمنا من غير رضى في الذي هو اضبط من بلفظ القعود فيكون حكا في نصوص الائمة للقاعدة المحذرة على عدم من المطلق ولا يركب الا انما انه في القيا
من عدم التمكن من الركوع والسجود في وجه لا عسر فيه ولا تشوش بالبدن مع الاقل فوض مكانه كجسب من غير فرب في المامومين غيرهم بنات على ما
الذي مع الناميل فيمنظر ذلك ما في جملة من الضعفاء في الغل والاستدلال بحتم الركوع خصوصا مستغنا اهل العصر من شائنا وغيرهم وهو الذي عانا في
الطولية في السجود في المصل ان الذي يمكن دعواه في المقام احاد او اربعة او اهلها ما ذكرناه من سقوط السجود للصلوة وبقوله مع حيث النظر في عدم بقاء الصلوة
مع وجوده فينقل الى الابدال كلا ويضاهي كما لو ان المطلق في القيام دون الركوع واجبا لعل ثباتها المقطوع للصلوة ايمه الا ان يجب التقيد بالكيفية خصوصا
الحاصلة من مجموع النصوص الفناوى هي على الاصح جلوس من عدم الامن في القيام معصوا الايمان في حالها هذه الكيفية المحصورة الا ان يجب ستر العورتين في
حال الجلوس للصلوة وعمل النظر في اختصاص الصلوة في حال القيام والركوع والسجود رتبها وجوب ستر القبيل باليد ونحوها لها ايمه واضعها الاجتهاد
من منافاة لاكثر النصوص الفناوى ثم ساقط بل لا يجزئ تخصيص الدبر بالشرط من غير انما الاولان فقولان جدا وعل اولها لا يجزئ من جمان لما عرفت
فتم جدا فان استلذه غير محتمل في كثير من الكتب الساجدة ثم من الواضح انه يجب على الاول ازالة الناظر الجرم من النقص والقوى لا مطلق المطلق الناظر بان يكون
محتملا من ساجد من سقوط السجود للصلوة وعدم حرمه التكشيع كما من حيث النظر في صريح في الخبر ومنه وغيره كالزجر ونحوها كما حرم به حتى لو باخر
لعله المبادىء من نحو قولهم من المطلق خلافه السجود في كشفه فاجمع بتكثير النصوص المتضمنة ما ذكرناه ولو بقية في الفناوى ما ساعدنا ساقطنا
مفضل كما ان من المصلو عدم الاجتزاء بالركوع والسجود من غير ما حيث يكون فرضه الايمان بالتيقن عدم الامتنان الامر في النص والقوى المراد منه الغيبة و
انفعال الغرض قطع الا الوضوء والمجمل غير غير منه كغيره من الاحكام بل لا التيقن ايمه وان احتمل العوض فينبى السبايل حرم بها الاستسنا الاكبر في شرفه لعل
توجه النهي الخطار الى الائمة بالصلاة والصلوة لها ركوع وسجود بل ما دل على الائمة انضاض ان الاصل الركوع والسجود والعدول الى الايمان لا يبدل معاملة فاما
بله نسبانا لربنا مع من الاصل لا مفتحة للعدول الجميع كما ترى لا يجد من صدقا لا امتثال المزبور بطلان ح ذلك لا للتكشيع كينا في فلتنا مع عدم
قد عرف الصلوة في هذا الحال كان تحليل الايمان وعدم الركوع والسجود لهما بالبدن لا يقتضي كون المدا في التكليف بذلك على الاثم وعدمه كما هو واضح لكن
هذا الواجب من حاما ما لو تذكر بعد فصل الركوع والسجود ضد جهل ان له التدا في قوى في صلوة لعدم ركنها في هذا الحالة كما يستلزم زيادة بطلان
اقتضار اتماد عليها على المتيقن في كونها ايماء الركوع حتى دخالة السجود في صلوة من حيث صلوة لكن الاحوط استيناف الصلوة مع ذلك خصوصا مع القول
باصالة الفشاع الزيادة التي مبنى الركبة اما لو زاد ايماء او تركه فلا اشكال في بطلان البدلية كما ان لا اشكال في ايماء الركوع حتى دخل
ايماء السجود وكيف كان فلو لم يجد لجل سائر الا لاحد العونين وجب ستر الصلوة بخلاف اجدها لانه المستطاع والميسر والمددك واطلاق الادلة
منضا الى صالة عدم اشتراط ستر احد هما بالآخر بل لا بعد لذلك كله وجوب ستر البعض مع امكانه ولا يترتب في اجتهاد على انه غير بعد القبيل عند كثير
من تعرض لذلك لافاضله والشبهة والمحقق الثاني وغيره نعم عن حاشية الشهيد منهم جهله والذبح انما لير في بيانه لعل ان جمان لا يركب ستر الركوع
السجود بستره مع كون القبيل مستورا بالآخرين باحتمال جعل الشرائع اقام على القبيل وعلى الذبح حال الركوع والسجود ولا بعد ذلك جلالا لير في بطلان
الصلوة وكيف كان فقد علموا بان الدبر مستور الا لير في كما في خبر السجود في بستره وكونه الى القبيل بل صرح جماعة بالبطلان لو خالف كما صرحوا بقاء الايمان
عليه لكن قد بانا قشور بعد صلاحية الامور المزبونة للترجيح من حيث استمرار الصلوة وبحيث يفضي مخالفتها بالبطلان المذكور وبما كان ولو لير في الدبر
على التمكن من ذلك من الركوع والسجود ولو حالها كما سمعنا من الشهيد فزود اهية الحافظة عليها من غيرهما لانها ماض الا وكان وثقت الصلوة ولا لير
لير سقطا فاديت كشف عندهم في حال من النحول بخلاف القبيل لا غير ذلك بل يفيض الجوز في الوضوء كناية الساتر له دون القبيل بله للسك طبع السائل المجنبين
بوجود ما ذكرناه سابقا من سقوط اشتراط الصلوة وان لا يطل انكشف الدبر حال القيام والقبيل ايمه حال الجلوس ان المصنف على ذلك ترجيح الذبح والتجريح
عرفنا ما على ما حقه فاض بخلافه في حال الجلوس الا اذا كان بستر الدبر من غير النظر فيمكن من الركوع والسجود لعدم انكشاف القبيل مثلا ضد ترجيح

في سائر النسخ
في سائر النسخ
في سائر النسخ

في أحد خبرين عن النجاشي نفع راسها في الصلوة فقال خير وهو ما حكي تعرف المحرم من المملوك وفي الآخر المروي عنها وعن الحسن بن كزى فقال في كتاب
البرزلي عن المملوك نفع راسها اذا صلت فقال لا كان ابني اذا راى الخادم تصلي وهي مغضض من بها تعرف المحرم من المملوك وربما استغنى عن المحرم
كما ترى فاصبر عن عارضه الاصول ظاهر رفع الوجوه في النصوص والاجماع من عداه وقول الصادق في خبر أبي بصير ليس عليه باحد الا ان يجتنب تحنن وجبر
ابي خالد القاط المروي عن كزى من كتاب علي بن ابي حمزة الميثقي مثل ان ياصد الله عن الامانة نفع راسها فقال ان شئت فعلت ان شاءت لم تفعل سمعت ابا
يقول كن بغيره فقال له ان لا تشبهن بالحرا بل قد يناقش في العمل على الكراهة لظهور اعراض الاحتجاج بالنسبة اليها اذ المصريح خبر الوكيل والغني والفقير
والمعبر وهي كرامة والخبر من المراسم على ما حكى عن بعضها الاستحباب لانه انسياحا تحتها والعقد لان النصوص انما افادت رفع الوجوه بان لغالب الظن
ذلك مصدر التفتة لان الحكمي عن عمر بن عبد الله بن بكير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير
بأنه ان الضرب بانه لا يجوز ان يرتكب الفعل حرام او تركه واجب ليس عدم السرور واجبا اذ لا فائدة في سروري الصلوة في ظاهره كمن تركه في قدره
الشديد عن خبر المملوك والامر بالعفو عنه حتى انهم امروا بالعفو عنه سبعة من ماله وعن خبر يفي الغني والولد فضل عن ابيه في السر والعلانية والجماع ان ظاهر
الزيادات ان السرور مكان من وانه يتقدم اليه بالنعى ولا كان منهن اضرار كاضع عمر بن عبد الله بن بكير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير
معروفة بلا شبهة وكل ذلك خبر شواهد على التفتة اللهم الا ان يكون هناك حكمه خفية فالحكم بالكرهية لهذه النصوص في شيء كما حكمه بعد البحث
كافي منظومة الطحاوي بل والحكم بعدم استحباب السرور كافي في ذلك ولعله ظاهر كزى الكراهة والرد وليس الناح في الكراهة اولى من الناح في استحباب السرور الذي
مخالفة لفعل عمر والامر بهذا لا يندرج في الامتناع من المصنوع فبقي على اطلاق السرور في الصلوة قبل ذلك كما في صحيحه بن سلم استأبنا
سمعت ابا جعفر يقول ليس على الامة فتاع في الصلوة ولا المدبر ولا على المكاتب اذ اشترط عليهم ما نفع في الصلوة وهي مملوك حتى تؤدي جميع مكائنها
الحديث حيث حصل الحكم بالمكاتبه الشرط التي لا يجوز منها شيء حتى تؤدي جميع خلاف الطلقة فلهذا الصحيح عن حماد بن عمار عن ابي بصير عن ابي بصير
سئل احمد بن محمد عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير
عنه فيجوز من بقاء المصنوع على الاصل لا يندرج في السرور لا ينادل على عدمه خلافا لغيره اذ لا السرور بالحر كاهو واضح وكف
فان عرفت اننا الصلوة وعلمت وجب عليها سرور راسها وان لم يخلل ما من بين الغنى وسرور راسها انتم صلواتها فاعلم الاصل لا معارضه
من احتمال عدم الاجتزاف في الجدل السار في الاشياء حتى ان الرضا في زمانه من جدلته والسرور لا ينافي هذا وان كان هو ضعيفا عندنا كما عرفت للمنفرد بالواقع
بحسب التمكن الذي عليه لما في مثله من الصلوة فانه لا يجرى منه بالافاق ولو بعضا وعدم مدخله في المقام ضرورة تغيب الموضوع فيه عدم احتمال
المعدن وبقوله بل كذا بقوى النص اذ علمت حاله فحده وبادرنا الى السرور لبقاء من الصلوة بلا فعل مناف لجموع الدليل في ذلك المسقط وصحة الامتناع
ولا صلاحيته ماضى فخصص التكليف بالسرور لبقاء من الصلوة لبقاء من الصلوة لبقاء من الصلوة لبقاء من الصلوة لبقاء من الصلوة لبقاء من الصلوة
هنا الاستدلال بمصلحة كاسمعه في جدل السار في الاشياء ولعله لاجزأ الاشياء الاكبر هنا بالسرور والمضيق هنا كذا الاستدلال وان كان قد عرفت ما في
كما ان الفرق المربوع بين المتأخرين ضروري واقعية التكليف فيها للاصل وظاهر الامر فان كان ذلك يقتضي اختصاص التكليف بالسرور لبقاء من الصلوة
عن المتكفف من الاستقبال لا امتثال فليقتض فيهما وان كان لا يقتضي فمؤكد فيهما ايضا باعتبار ان الاصل الواقعية المربوع لا يقتضي كون التكليف بالامانة
يستلزم ذلك اذ يمكن التكليف بالاستيناف الذي لا ينافيها اذ هو انما كان للتكسب انما من الصلوة حال كونهما عرفت صالة شرطية السرور لاقتضا
في الخروج عنه على خصوص غير العادة والتكسب وكون تكليف الواجب الاشياء الصلوة به مع التمكن بخلافها يجدى عندنا التامل بعد تغيب موضوعه في
وعدهما والفرق ضروري عدم انكشاف ما مضاه مجردت صفة التمكن ثم يوجب العرف للمقام عدم الخلاف فيهما بعد الاما كما في كشف اللثام عن ابي بصير
البطلان بناء على ان انكشاف العرف كالحديث فيها مع ان الحكمي عن سروره خلاف ذلك قال ان بلغت الصبيته بغير الجفوف وجب عليها سرور راسها وتغيب مع قوله
على ذلك كل حكم الامانة اعطيت في خلاف الصلوة الى خروج بناء على اتحاد اللغتين ساكنا الصريح هناك فلا حظ فاعلم انما اذ انك سرور راسها فادري
البطلان وان جعلنا الحكم في اطلاق الخلاف اذا اعطيت فتمت صلواتها تبطل صلواتها بل قد ظهر من نسبة التفصيل للشافعي الصريح وان لم يشترط لعل الاحتياط
كون شرطية السرور لا يندلج الا انك ترى ان كان هو مقتضى ما نفع من ان لم تعلم بالعفو حتى عتقت الصلوة وفي الخبر وابسا
والحكمي عن جواب الاحكام والمنتهى الصريح لا يمنع تكليف الغافل بل في شرح الاستدلال لا فائدة فيها وان كان لا عادة لا يخرج من احباط بل قيل انه يظهر
المنتهى دعوى الاجماع على ذلك حيث نسب الخلاف فيه لبعض الجمهور لكن الاضاف انهم لم يتم الاجماع عليه لا يخرج من منافته بياض ما ذكرناه من الاقتصار على
الغفلة عن الانكشاف المحرم عن شرطية السرور اذ الظاهر عدم كون ما يخفى منه وان احتمل في كشف اللثام لكنه ضعيف كضعف ذكره من منافع تكليف
ومن كونهما صلتا باصله بوجوب السرور كما لو جعلنا الحكم اذا الوجه الاول يقتضي العرف في كونهما انقضاء الشرط ولو بغير تعقيب من المكلف في الكتاب
ياضح المنع ضرورة كونه من الجهل بالموضوع لا الحكم وكان الادنى جعل الصلوة والفتا من اجمال المنع من الغفلة عن الانكشاف والحكمي عن قاعدة انقضاء الشرط
شرطية ونحو المسئلة ما توطن ان ما بين عندها وبين العلم بذلك هي في ان الصلوة وان اطلق الاصحاف فمعرفة وان افترق في السرور فكل خبر
والمنايات استأنفت الصلوة كاعين الجامع لبقاء الشرط والمرا في كرامة والخبر وكزى في سرور ذلك وخبرها مع السماع الوقت ولو لم يكن في الاربعين مع
اغني عن جميع المصالح الوقت عدم سقوط الصلوة بحال كما في غيره من الشرطيات في فوائد الشرائع من الرد في الاستمارة في الشك كونه مسقط للسرور
غيره قطعا كما ان ما يقتضيه اطلاق الخلاف من الاستمرار لم يمتد ولو لم يمتد لم يمتد ولو لم يمتد لم يمتد ولو لم يمتد لم يمتد ولو لم يمتد لم يمتد

انفراج

فی الثقیف

قوله في قوله

[illegible]

سند احمد بن یحییٰ و محمد بن خلفه

ولو قلنا لما لولاهما قالوا والله تعالى يقول في شأنك يظهر فينا بك ادفعها ولا تجرها وان قام فاعنا كان هذا اللبس في الله اعلم وتام الكلام في الكلامين
الشهر وفي مثل الحكم وفي خصوص الحديث من محل آخر كذا يكون اللثام للرجل وقال المثل بل عرفت انما ذهب جعل علماء فينا بل في الاجماع عليه هو المحل بعد مجمع
مسألة في جعفر ايهما الرجل هو مثلهم فقال اما على الارض فلا قاما على الدابة فلا باس المحل تقصيلة بغيره عدم القائل على غير الكراهة لاجل الحاجة الى اللثام
ح توبعنا العباد كمال ما في ضمير جماعة مسئلة عن الرجل يصلي فينبو الفلون وهو مثلهم فقال لا باس به وان كشف عن بطنه فواض على ارادة من جهة التلثم على
الكر اهتضرت عدم الفضل فيه والا كما فاما مع استحقاقه يكون الجاحج ستر الفم بما لا يسيئ اما وهو مقطوع بعد فلا بدح من عدم ارادة مع التقصيلة
من غير التقصيلة فيه وهو ان كان لا تلتزم الكراهة في اللثام على هذا التقدير لا مكان تخلفه يجوز اللثام لكن بغيره ما عرفت ينبغي اعادة المرجع الى اللثام
لكن على كل حال موع الاصل الاجماع الغضد بالثمة على الحكمي عن القيد من مطلق عدم جواز حتى يكف موضع السجود والتم للقرينة قبل وكذا في كونه
اطلق النهي عن حتى كونهما يتحمل اعادة المانع منه للقرينة والسجود حال منعد الا فلا دليل له سوى النهي في الصحيح السابق التعليل على ما لا يقول به من التفضل
المحلى على الكراهة بغيره ما عرفت مضادا الى صحيح بن شاذل ابا عبد الله هل يقرأ الرجل فصولا وتوبع على فيه فقال لا باس به لك قول احدنا في مسيل
الحسن على لا باس به من الرجل في الصلوة وتوبع على فيه ونحوها صحيح الطبري عن الصادق لكن مع تقييد في الباس بما اذا سمع الله من احداهما وفي الاخر اذ السمع
الهمة ولما لم كون اللثام غير موضع الثوب يرد مع ان اللثام الى الذم منه ما يثله ظهرها في كون المدار على تحقق القرينة كما هو واضح كما كراهة التغايب
فقد كفي ثبوته بعد التمسك في اللثام وفاق الحكمي عن ثمة والناحية في كراهة اللثام في الرجل ثمة مضمير ما عرفت مسئلة عن المرأة فضيلة منغنية
قال ان كشف عن موضع السجود فلا باس به وان سفلت فواض اذا كان المراد منه نحو ما سمعته اللثام اذ هي رواية واحدة وكيف كان فان مع كل منهما القرينة
الوجهية للاحكام لا كراهة بالصلوة التمسك عليه لغوات القرينة وله يوم صحيح الطبري السابق العبر بلفظها في الحكمي عن ية المعبر وهي كالحق من جهة ارادة اسامع
القرينة الذي يمكن دعوى ظهوره في اعادة الكناية من كونه في حق القرينة فانها متى تخلف سمع القاري الهمة اذ اصح سمع بل المراد منها اية الاسماع لا خافية
قد ينهاه موع تحقق القرينة ظهوره في عدم كون ذلك لداروا لا فواض المع كثيرة ولعل ما في كراهة وتو والبا من جهة اذ موع من القرينة واسماعها من غير
كون القرينة بحيث يسمعها القاري وانما تحقق بكون ذلك كما سمعته لاذ في تحدد الجاه لا الخاف ويقتض ح كراهة لهما اجماع الهمة في سماع القرينة فلهذا
واسماعه وكذا كراهة الصلوة في اية مشردة في المشربين الاضاحا فلا وتقصيلا لا انبها على اذ عثر القاري منه لرفعت على علم مستند من دعوى القاري
من لا يجوز في الوسيلة والحكمي عن الهمزة بل هو ظاهر وكذا في باب تفرد ذلك على من الحسنة وسماها من الشيوخ مذاكرة وله عرفت من غير مسند التمسك
ارادهم الكراهة من ذلك كما وقع التعبير عنها كثيرا من مثلهم اما لو اراد منه التحريم كما عاين في قوله قول المصنف غيره الاحوال المحر بالذي من العادة في القرينة ومثله
للتعليق على ارمائه ثمة ضد بن من مستند ما رواه العامة عن النبي انه قال لا يصل احدكم وهو محرم وهو كايته غرضه في لوسط بل في بكره او حتى
مشدة الوسط وله بكره ذلك احد من التمسك اجماع القرينة وطريقه الاحتياط بل بما استفيد من الخبر ان نور كراهة مطلق الشدة ان يمكن بالقرينة
بدعوى ولونه من ذلك ان شدة قلبه هو كما ترى نحو الحكمي عن بعضهم من اجل القبا المشدة في كلام الاضاحا على اعادة شدة بالانذار وفيه اذ قد عرفت
واحد كراهة حل لادراجها بل النهي عن ذلك في خبره ان اذ الركن على اذ لا ينبغي في خبرهم الاخرى بين في الباس عه في غيرها من النصوص التي
الان بخلاف ذلك بالتمسك الواسع الجبب ون غيره لكن يبقى عليه ان لا دليل على كراهة ذلك ايضا الا ان يكون مراده بيان المراد لا اشارة الدليل في خبر
ان الاول من النادرة التحريم كما عرفت واداه ما يستعمله لعم من القبا والشدة بما يورده ما حكاه في كشف اللثام من تفسيره قال القبا جمل عري من القبا وهو
الضم المجمع قيل معربا لعمس بل بهم الربيع في نظلم القربا لانه متصون في الكبر من مزج المقتد والمؤخر قل ان المتعارضة هذا الزمان في خبرهم من الجانبين
المقتد والمؤخر والله اعلم وكذا كراهة ان يوم بغير اداء اجماعه كانه كرى ان لم يكن محصلا مقتضا بالشهرة العظيمة فيتم بها كانه تكون اجلا على كانه في الجملة
متاينة لعدم قبح خلاف من ستم من مناعى المتأخرين في ذلك بالصحيح مثل ان الله سبحانه جل اتم قوما في تمسك واحد ليس عليه رداءه فقال لا ينبغي
ان يكون عليه رداء او عاين تركه ما قبل منه ومنه من الزينة والناسي في القوم من طريقه السلف بل الخلف يستفاد استحسان الفعل ايهما من غير جمل الى اللثام
بدعوى لزوم الكراهة لثمة التي يمكن منع كراهة لزوم الكراهة لثمة المستحب انهم زادوا احد عند التامل على كل حال فاق في بعضها ما لم ياتوا على كراهة
الامامة بدعي في الزام في القبيص حل لا مطم ويؤكد هذا الاختصاص قولنا في خبره اتم اختصاف فيتمس بغير رداء ان يتمس كيف في خبره ان لا يكون في كراهة
رداه واليه يرجع ما كلف اللثام من ايجوز ان يراد السؤال عما مثله الذي يمكن عليه لا فيصير له لم يلبس فوق القبيص شاة فلا يجنبها مطلقا بدعيه من كراهة
السؤال عن ان القبيص من حيث كونه قبا يجرى عن الرداء خصوص فيما حصر من الوسائل عدم وصفها بالواحد والمسؤل عن الامامة من غير رداء فيكون الضم في خبره
للرجل وحاصل المعقنة مسئلة عن رجل ليس عليه رداء قدام قوما يكون لثام في من في الجواب سائل الاحوال لا ينبغي ان يوقف حاله لان يكون عليه رداء
بل لعله اولى من تقديمه في جميع ما السؤال الذي لا يحسن الاستغناء عن اوفقه خصوص في الامامة في القبيص منه ولو سلم المساواة يمكن ترجيح ما ذكرناه بالاجماع المقتد
المقتد بما عرفت في لوسم ظهوره في ذلك فضا انما خص من لا ينبغي بغير عدم القول بالقرينة بين جهم واصحابنا الذي لا يقدح فيه خلاف الشاذ من متاخر
المتأخرين خصوصا والمقام مقام كراهة يتباح فيه وما قال في جعفر فلا يثبت فيه اذ كره من الاختصاص المزبور لا خيال لاجراء فيه لا كراهة اقل الوجوب من ستر
العون لا الاجراء عن الاستصحاب كما يؤول اليه ذكر الازاد والنا في اطلاق الصحيح المقتد بل عومها الناشئ عن لثام الاستغناء وتقيدها او تخفيفها بغيره
الاستصحاب في هذا الضم وان بعد القبيص ظاهره من عدم القول بل قد يقال ان اللثام على الصحيح المزبور يؤكد ما قلناه ضروري ظهوره في معرفة الرداء لا ما
ولذا احتج على الاعتناء عنه بكتافة القبيص ظاهر لفظ الاجراء فيه على هذا التقدير ان هذا القول المجزى الا لفضل تخبره فلا باس ح بالقول في كراهة الكراهة

من التمسك
في التمسك

في التمسك
في التمسك

في التمسك

في التمسك
في التمسك

كتاب الصلوة

بمحو بعض الرجاء من مكانة الغيبة لهذا الصبح كما انها تحذف بوضع الغيبة عن القطر او الجذر بل يطلق ليس الثوبين بل هو من ما عرف من ما في خبر علي بن محمد المروي
عن كتاب السائل سئل عن الرجل يصلح ان يؤتم منظره من اوجبه وحدها قال اذا كان تحتها فبصل لا بأس وسئل عن الرجل يؤتم في قبله وجبهه قال اذا كان
ثوبين فلا بأس بحال لا بأس من غير صل لا بأس بالحاصل من ترك ذلك مع الرداء اذ هو على من يتجنبه ما عرف من اهل الكراهة المنبهة على الشارع بذلك خصوصا
بالاخر مع قوة الاطلاق معقد الاجماع المعضد للفنارى هذا مخرج اندلوا به كراهة الترك استحبنا الفعل للإمام بل يصح التمسك بالهك عن ابي الحسن وابن هاشم الخلق
المستلزم بل قد يردون هنا هذا التمسك الثاني منهم الاستحباب الذي تركه مكرهين فيكون غير الاما ح كالا ما ذكرنا ذلك انما يمكن اختلافها في المشقة والاعتناء
انما هو من صرح بان غير الاما يستحب له الزيادة لكن لا يكره تركه بل هو ترك الاول لعل المستند على التذلل الاول ظاهره انه متم عن غير علي بن جعفر وغيره
بلفظ الاجراء والصلح الا في الذي هو ظاهر في الواجب مع معلومته عدم برادته القرباء وهو واجب الفعل من وجوب الترك على وجه الكراهة من غير ان يدعو
ان في التخصيص عن الكراهة ما انعم من التخصيص من الماخظة على صوت الزيادة فضلا عن جفته خصوصا بعد ما عرف سابقا من كراهة الاكتفاء بالثوبين فيكون
المراعاة من وضع النكته وغیرها من تلك الكراهة كما انما هنا قد استكشف كون الكراهة في مثل الصلوة في السجود مثل واحد ما من جبهته ترك الزيادة وصورة كما
او مانا اليه سابقا في اذناه الاستحباب الذي يكون تركه مكرها لا يجر من قوة وعلى كل حال هذا استدلال على الاستحباب الزيادة في الوضوء يتعلق بمحرم على
المصلحة عند اخباره كصحة رآه ان في ما يجر ان ان فصله من قبله ما يكون على سبيل مثل جاني الخلق في جميع عبد الله بن سنان سئل ابو عبد الله عن رجل يصلي
سجودا قال يجل التكرار منه فيطرحها على عاتقه ويصلي ان كان معه سبقت ليس معصوب فلينقل التبع فيقول قما وجه محمد بن مسلم على هذا اذا قبل السجود
فلينقل على عاتقه سائل اول جلا فله من روي عن محمد بن الصادق في رجل يصلي سجودا ليس معصوب قال يجعل النكته على عاتقه فيرجل سئل ارم بلعبد الله وانا
مع جعفر عن الرجل يخاضر يصلي اذ ارم مؤنزا يتوال جعل على قننه منديل او عاتقه يزدى ويغير علي بن جعفر المروي عن كاهر سئل الخادم عن الرجل يصلح له ان يصلي
في قصر احد قناه وحده قال لا يطرح على ظهره شيئا الى غيره ذلك لئلا يترك في جعله حكم من جهة الاستدلال بالانفصال الثالث الاول بل لا يخلو فلهذا الاستدلال
الاعتناء لخصاص الوضوءين بالعارى عدم ذكر الروايات في الروايات الاولى بل اقوى ما يدل على استحباب التمسك به سواء كان بالرداء ام بغيره وبالحاجة فلا يصلح هذا البنا
ويؤتمر سلمان بن خالد في انما يدل على كراهة الامانة بدله الروايات في الغيبة في حد ما ثبات ما لا دل على ذلك يحتاج الى دليل يذوق الرجوع عن الرداء الى ما يستعمله في
غفرا وانما تقوم النكته في مقامها مع الضرورة كما يدل عليه واكثر من سنانا انما استشهد في زماننا من امة غيرهم مقام مقام فلا يجدان يكون تشريعا ومنه موضع
للتظن ما ما عرفت ومنها انه قد بدع التشرع اطلاق وجه رداؤه وجعفر بن محمد بن عبد الله الذي يعارضه مورد السائل في جميع ابن سنان اذ كان
منه من شتره فاعل التبع لعدم الثوب الخارج عن الفاعل في تروى الثوب لولجده على ان المضمون من على الظاهر شيئا شدة الماخظة على صوت التزويج عدم سقوطها
حق في هذا الحال ان المراد منه حقيقة الشريطة كما ان جميع ابن مسلم كل قطعا في الغيبة في تروى الشريطة بعد ظهوره في المضمون في ذلك نعم ظاهره في الصبح والظهر
ان ذلك اقل الخرف في مخرج الكراهة او حلا الاستحباب المراد من قبله على الاول تخفيف الكراهة كما ان المراد منه على الثاني تحصيل جملة من ثوبين في الصلاة الا افضل منه
الزنى مثلا لا يفتقر منها انه لا يفتقر على كل ذي من كراهة بعد معرفته يستلزم كبرياء الزيادة ان المراد من هذه النصوص المبدئية عندنا وهو انه الكمال بل قول في
مراد ما دعاه به تروى ما كما صرح في ذلك صرح من خبره في وجب وجعفر بن محمد بن عبد الله قال التبع في الزيادة في الصلاة من ما تروى في الغيبة في قوله
فلا يباح في ذلك هذه النصوص على كون الرداء والاصل ان هذه ابدال لا تخفف بها الكراهة او يحصل بها معظم الثواب بل قد ترفع الاولى فيحصل التبع مع
الاصل في الغيبة في جميع ما ذكرنا يظهر لك انها ما في المحكي من الجواز من الرداء انما استحب للامم وغيره اذا كان في ثوب واحد لا يستمر في كبرياء يكون في صفة
ان يستمر في كبرياء الامام كذا واذا لم يجد ثوبا يتردى مع كونه في اذنه وصلح بل غلط يجوز ان يكتفي بالنكته والتبع في التزويج معها ويمكن القول باستحباب
الرداء مع الاثواب لكن الذي ورد فيه التاكيد لا يهدى يكون مختصا بما ذكرناه اماما هو الشايع من جعل منديل ويخط على الرقبة في حال الاختيار مع بل في الروايات
المقدمة في شدة ثوبه وما في الحديث من انه لا يصح للرداء فضلا في الامام ولا في غيره واما التمسك به من التمسك به او بغيره وما يمكن كونه في الاجماع بل
وما في خبره من كتب اخرى في المسائل في المحدثين في العلمين هذا وقد صرح جعفر بن محمد بن عبد الله بكون الرداء بل بانه لا يكره لعله في رداؤه على بعضه
كان في ام المؤمنين علي بن ابي طالب في صلواتهم في المحدثين في العلمين هذا وقد صرح جعفر بن محمد بن عبد الله بكون الرداء بل بانه لا يكره لعله في رداؤه على بعضه
لكن قد ينادي جعفر بن محمد بن عبد الله بكون الرداء بل بانه لا يكره لعله في رداؤه على بعضه
جميع طرفي حاشي على بيان قال لا يصح جمعها على البنا ولكن اجمعها على عينك او دعها وتجرب بصبر عنك عبد الله قال لا بأس بصل الرجل ثوبا على غيره
ومنيك في سبل الى الارض لا يلتفت ولا يخبر مناه بفعلك في جميع بينهما مع عدم كون الثاني مما في الصلوة وفعل معناه التمسك بها جعله اهل الهند على القاء
طرفا الرداء على اليمين واليسار الذي هو القاء على اليمين في جميع الطرفين عليه جعل في البنا في الامم لا بد منه على الجواز واما على التمسك بها في غير الطرفين
الصلوة هو ان يلتزم ثوبه ويبدل به من داخل يربح ويجعل هو كل كلفنا ان هو يقطع في ثوبه هذا مطرد في التمسك به غير من البنا في قيل من صنع
الاذن على اربعة رسل طرفه عن غير ثوبه المخرج ان يجعلها على كفة من تحت حديث على ان الذي قوام الخ ومن حديث عاصم بن النضر انما سئل عن رجل يخطب
اسبغ في الغربة سدا ثوبه من باب طلق في الرسالة من غير ان يخطب في ثوبه بل يخطب على راسه ثم يخطب على منكب سدا ثوبا قال الكاشاني في قوله
بين ما يخطب في هذا الحديث وبين ما جوف في الحديث ان ابن يوضع على الراس ويضعه على المنكب فلهذا هو محال للمعروف من معنى السدا الذي هو الاغلاق
شاهد في الحديث من ثبات الاحكام السدا ان تلي طرف الرداء من الجانبين لا يرد احد طرفيه على الكفة الاخر ولا يضر طرفيه بغيره من الغيبة بل في ثوبين
ولا يضره على كفة وعلى حال هو محال انما ذكره ولجميع بينهما ما لم يكره سدا الرداء على الاذنين لا دون الجانبين العجم كان وجهها شهادة في الحديث

كتاب الصلوة

كتاب الصلوة

بعده الفرق في الكراهية بين مثال الجوف وغيره لا إطلاق للصواب بل ينسب بعضهم إلى الأكثر وأخرى إلى الأصح فآراء والى المشهور أخرى كما أنهم لم يحكموا على خلاف
 الآخر بل قد رتب فيها بالادعاء من أن الحكم عن التعرض للحاكم خاصة وظاهر كل من عرفت به بالصواب في الشك التمثال كالمترج وغيره بل اعدل أكثر عبارات الاختصاص
 على ذلك موافقة لما صرح به حاشيته لا يشاد الحكم عن حاشيته المبني الرض من اختصاصها بما يجوز أن يتخالف التمثال فإنه كشف ذلك ظاهر الفرق في
 المعنى قد يكون المراد بالصواب الجوانب خاصة وبالمقابل الأم ولعل وجه الفرق في المناق مما ورد في حاشيته مما ذكر أن نفس خاتم الحق هل لا
 ووجه وأحوال جميع بن بوع التباين الوارد في المعلم المراد من التباين فيكون متبايناً غير في الروح لكن قد يقال ذلك فتن من غير التباين لا في الحكم عن أكثر الفرق
 نفس الصواب والمثال التمثال بما يشتمل على الجوانب ومقتضاه اتحاد المراد في المقامين ولعله الأقوى لا التمثال إلى الدهن خصوصاً من لفظ الصواب المرافعة التمثال
 ذو الروح ووجه ما يوجب إطلاق في الباس عن تمثيل غير الجوانب من التباين نحو الغرض عتوساً بالحوال حال الصلوة لها وأعطها وما سمع من وقال الكراهية في
 المنصرف في الدهن من ذلك خصوصاً بعد ما خطه ما في الصواب بل إن يكون التماثل في البنية إذا ميزت رؤسها ونحو غيره بل لا ينبغي على من لاحظ ذلك خبراً
 إلى عمل السابق خبر المنفعة في غير ما يوجب ورد من المنصوح في تعذيب المصوبين وتكليفهم في الروح قوله تعالى جعلون له ما يشاء من محاريب تماثيل وما يشاء
 تفهيماً في قوله تعالى التمثال الصواب وقد يخص كونه روحاً لا نه المحرم منقوصاً والمكره استعماله دون غيره مما لا روح فيه ثم ينفذ ذلك عن الصواب في خبر
 من المصوبين يمكن القطع بالمراد من الصواب والتمثال للمنهوع في علمها واستعمال ما فيها الذي لا روح كما يؤمى إلى إطلاقها في الصواب وغيره ثم ذكر خواص في الروح
 من قطع الروح في نفع الروح خوفه لا ضرر في اشتراكه في ذلك مما هو مفرغ منه من هنا مال إلى التخصيص لوجود الجسدية الحكمي عن جنان والاحتياط في كشفه لا لا
 الأكبر شجرة بل هو الذي وجدناه في تركها حكماء عنها في كشف اللثام وغيره لخصوص ما يتم بل يند زيادة على ذلك كشف اللثام بأنه نوع من الكراهية كرهت
 الثابت ذات الأعلام لثبات الأعلام بالاختلاف القسبة ونحوها والنياب المشهورة لشبه طوايها الخطر بها بل الثابت طنباً لشبه جوطها بالاختلاف في قوله
 كان هو كثر في راجع النصف ضرر في عدم فصل التمثال على شيء من ذلك هو لا دار هذا كله إن لم يخل أن التمثال حقيقة في صواب ذي الروح فزان معقلاً
 شجرة في كل المعرب لم يزل إلا فلا اشكال صواب إلى غير ذلك من المكرهات والمندرجة التي ذكرنا بعضها سابقاً ونضمن في خصوص من تحجب الملوكة أصحابها التعرض
 لها تماماً من إرادتها في الجاهل لها ولا آخر وظاهرها وباطنها وصلى الله على محمد وآله الطيبين الطاهرين صلوات من شأنه إلى يوم الدين ووفقنا
 ببركته إلى التمام ما بقي من كتاب الصلوة عاجلاً متتابعاً بعتيمهم ما بقي من هذا الشرح نذكر المصوبين في أجود المعطى وأرجع الرأى في خبر الوضوء والحمد لله رب
 العالمين
 تمر بالجوز العافية

بما لا يخلو من
 في خبر الوضوء
 في خبر الوضوء

بسم الله الرحمن الرحيم وقابل التمثل

المقدمة من كتابنا مسكن في مكان المصل وقيل أنه في عرف الفقهاء بين معنيين أحدهما باعتبار الإباحة والآخر باعتبار إيجابها ومنه نظر في موضع الظاهر كما شعر في رده
 معق مجازي منها التمثال في الثاني أما الأول فمما لا يوضح أنه في عرف الفقهاء ما يتفرع عليه المصلي ولو بسياط وما يلائق بدنه وشبابه وما يخل من مواضع الملافة من
 موضع الصلوة كما يلائق مساجده ومجاذي بطنه وصدوره وهو قربة إلى ما عني بعض الحكماء من أنه سطح الباطن الجليل كما في المماس للسطح الظاهر من الجسم المحمى لكن أورد عليه
 بأنه يقتضي بطلان صلوة ملاصقاً بمحاطة المصنوع وكذا واضح الثوب المصنوع الذي هو كونه بين أركب في الجملة والحكم بجبره وأصح التمثال غير محمول ولا فعل
 عريق في هذا الفرع الذي يشمله بطلان المصلي أو يتفرع عليه ولو بسياط وبطلان الصلوة تحت جهة المصنوعة والسعة المصنوعة ولو قلنا بطلان من حيث كونه
 مكاناً للصلاة بل من حيث صفة التصرف في الانفعال أهما بالنسبة لكل شيء بحيث يلبس سترة في حقيقة المعنى الثاني بالامر به عليه عند الخشعة اعتباراً الظاهر فيه
 بل سترة المراد بالاول الذي هو محمى وصفه تصديقاً كانت الصلوة باطلة لعدم اجتماع الأمر والنهي وإن المدعى على صدق كون الواجب من أفعال الصلوة
 نصراً منه من حيث كونه من أفعال الصلوة بالجسم فإما أو مستقراً في خلاف ذلك باعتبار الإباحة والركوع والسجود وغيرها من الاجراء أما المندرجة تحت الإباحة
 ونحوها لبطالان مع اعتبار المكان فيها من حيث التشريع والاعتماد من غيبه لثباته في الإباحة لا بطالان الصلوة لعدم الملائمة بينهما
 بل بطلان بعض الاجراء الواجبة إنما هو من ذلك لا فلو أداها كما بالانفعال إلى انقضاء السباح مثلاً صحت الصلوة بناء على عدم قبح مثل الترتيب الموقوف
 وإنه إنما يفتقر في ذلك الجزء خاصة في انقضاء الصلوة لغيره من أفعال الصلاة كما في ذلك في القربة ونحوها من أفعال
 الصلوة وعلى كل حال فمما لا يخلو من أن في النقص على ما عرفت لا يخلو من كون يده في حال القيام مثلاً أو في حال الركوع أو غيرها مما لا بدخيلة لمكان وضعها في القول
 في مكان مخصوص لم يطل الصلوة من حيث غيبه بعض المكان بل لو فرض كون مكان بعض ثياب المصلي من غيبه بعض مكانه في عدم سقوطه من الأرض بل في كون
 الصلوة والكون لغيبه كما هو واضح من التماثل ذلك فضلاً عما تقدم ذكره فيما ياتي في تعريف المراد من المكان الذي تشترط إباحة الصلوة بحيث يطل الصلوة

كتاب الصلوة

حق النسبة الى ما يستقر عليه منه ولو بواسطه لا يربى في الاستعلاء الحقيقي اما اذا كان مثل ساء باطا وادج وخرقة عصب فوائدها وضاعت لا يثبت
 في البطلان لعدم صدق اتحاد الكونين في بطلان كان هو بالواسطة مستقر على رطل من ذلك الصلوة في السقنة التي فيها الوسخ مضبوطون عليه بقائهم في المحرك
 فانه المجرى الصفة اذ المكنون بها شره ذلك الوسخ ولو بالواسطة كما صرح به الحق المبرور في شافيه ولعله لا يباين ما في كرى من البطلان في السقنة ولو كان المنصوب
 لوجا واحدا لم يدر في استقرها المصلحة بناء على ارادته من المدخلية لا لا يثبت على الفرض فتجربا بل قد تامل الحق المبرور في شافيه في البطلان بجسب
 ما استقر عليه المصلحة ما نفع عليه ساجده ولو بواسطه او سايطة من الغضا فانها تارة بعد ما سمعت قبل المراد بل كان ما يشعل المصلحة من المختار وبتقرر عليه
 لو بالواسطة والوسائط يدخل فيه المصلحة المقتضية وان كان لا يستقر على موضع مباح فيه تامل في حاشيته على هذا الكلام مكتوبا بعد ما سلكنا في المباح
 الدار المقصود مثلا لوصلي في المباح المباح تكون الصلوة باطله لان الهوى الى عتات المملوك لصاحبه ثلث الدار المقصود فيكون الهوى المصلحة بين المصلحة المباح
 مضبوطا بين الدار والمحقان الهوى لا يملك ثم لصاحب الدار ولو به الغضا المقابل فانه الشافيه تارة اخرى الرابع الروا في الاصححة الخارجة في حيث يكون المصلحة
 غير وكذا الحفاضة القوية حيث يكون ما هو في المصلحة مع عدم الضم فان قلنا ان المصلحة لا ما جرت العادة وكانت هذه خارجة عن جازات الصلوة فيها وان قلنا
 انه يملك المعنا لئلا يتوجه الارض حمل الصلوة في نحو الاجابة لان المقصود انما هو الهوى وهو ملاصق للمصلحة فلا يثبت في الصلوة كالحاشا والشفقة المصونة ومثله
 الرق المعلق بين يدي المالك ان كان ما تختر من الارض مضبوطا وان كان ما ذكره مواضع النظر من المصلحة في ذلك الغضا وجوز ان يحكم الاملا على المصلحة
 هو في الحقيقة ملكا لله واله بل الغضا وقر في ما خرج به ما نعم قد يثبت ملك خارج الغضا منه وعلى تقدير الملك في حكمه حكم غيره ما لم يكن خلو جاعا للمعنا الذي هو المصلحة
 وغيره بالغضا هبة وجهه في كنفه كان فالصلوة في الاماكن كلها جائرة بشرط ان يكون المملوك او ما ذوق في الكون منه بل جاعا للعلماء كائن في ذلك وبلا خلاف
 فيبقى كرى بين العلم في كرى مع التقيد بالحلل والاحبار به منقورة معنى الاماكن بالخارج بالبدل في الحكمي عن الحاشا قلت لعلها انصوب عن موصوفه في الارض
 في بعضها اجرة ايتها اود كن في الصلوة صلب مضافا الى طلاق الصلوة والمراد بالاذن لا من المصلحة ولا الكيفية بل المباحة ونحوها ولا يباين قوله والاذن
 تكون بصور كبرى وشبهها او بالاباحة في ما صرح به كقولنا صل بنا او بالغيري كما ذكر في كون هبة او بشاهد الحال كما اذا كان هبة امانة تشهدان للمالك لا يكره
 ان لم يفل ان لا يباين في ثلثها اية فاصحابنا اتفقوا في المالكية وهو لا يباين في غيرهم نظرية في ان جعل الشاخر من ثلث المادون في الذي هو قيم المملوك غير
 جدا لان الاجان نفيسة ملكا للمنفعة فكان الاول دليل الشاخر المملوك كما فعله غيرهم من الاحتار قد يدفع بان الاذن بعوض لا يجب ان تكون اجان بطلان في
 المنفعة ليدلج في المصلحة على المصا او ديجا لا يحصل به ملك المنفعة كما هو واضح ونظرية في اية ما يحرم في ذلك بان تعبد للغيري بالاذن في كون غير راضع اليه في
 على صلاهم ان دلالة الغنى هي مقرر الموضحة وهو التنبه لادنى على الاعطى او كونه محرم في غير المالك كونه في المذكور وباعثا المصلحة المناسبة للمنفعة من المصلحة
 كاللازم يمنع التنايف قد مثل له هنا بادخال التفتيش المنزل للقبض وهو انما يتم مع ظهور المعنى المناسب المقصود من الاذن ان يكون في غير المالك كونه وهو الصلوة
 اتم في المذكور وموجها الى ما تقرر لفظه اصطلاحية لا محسني مثله بعد خروج المراد والافاضة عند منشره الفصل في حصول القطع بالرضا يجب
 صدق فعل من المالك قول له بكن المقصود من رضى الرضا او غيرها بلا مراعاة اولوية ومساواة ونحوها من سبب القطع لعل المصير بها لكون المراد
 ليس بصلوة المستفاد منه لكون الصلوة بالغيري لا مطلق لكون الذي احدا فراه لكون الصلوة فيكون من مدلول عبادة الاذن لا مستفاد من الغنى وامارة
 جواز غير الناقل من النقص بالقطع المزبور فالسيرة القطعية بركن دعوى الضم من المذهبين الذين سواهم كان الرضا المقطوع بوجوبها او تعبد بها بمقتضى
 لو علم به رضى روي كان في غير تعبد المصير اية قال ابو جعفر يبيح احدهم الى اية فدخل يد في كيسه فباخذ حاجته فلا يباين في اعرافه في الصلوة
 ابو جعفر فلا شئ في اعرافه في الصلوة ان القوم لم يظنوا احكامهم كالمركب في باب الاخصاص للعبادة بان يترك غلبه عن رضى عن رضى العبد قال قيل ان
 ان اصحابنا بالكون في جماعة كثيرة فلو امرتهم لاطاعوا لدايعون قال يبيح احدهم الى كبريائه فباخذ حاجته فلا قال لهم يدانهم لم يجلج قال ان الناس في هذا
 نساكهم فواتهم حتى اقام القائم وجاءت المراكلة الى الرجل الكبريائه فباخذ حاجته فلا يباين في اعرافه في الصلوة المالك لا يباين في رضى العبد وان كان في
 يدعه بمقتضى اية المصير خصوص عدم حالي المصير او المصير في الاصل في نفسه ان لم يثبت مثل الفرض يجب تجسسه ما يكره في رضى المالك وغيره من موالى المصير
 ثا في الشهد بن الاكفاء بشاهد المصير في المصير في المصير قال افضا واينا عاقل الاصل هو الضم في مال الغير فباخذ حاجته فلا يباين في رضى العبد وان كان في
 الفرض والاكفاء واضح الفضا بما عرفت كذا نظره في كفاية في شاهد الحال بان يكون هناك مان تشهدان للمالك لا يكره بان غير مستقيم لان الامارة ضد
 على ما وجدنا الظن او تضمنه وهو غير كاف هنا بل لا بد من اعادة العلم كما يتبادر وظاهر المصير من عدم الاكفاء بما لا يثبت القطع من شاهد الحال قلت هذه
 العبات كالمصير المستفاد من كثره فان كان ظاهرا ذلك فهو ظاهر الجميع بل قد عرفت انه معقد في الشهد الثاني في خصوص المصير لعل المراد منه
 ما جرت السيرة والظن في رضى المصير في الاكفاء والقبض من ماضيه لا لعل الاذن كضبط المصير في الرضا ونحوها الوسخ كثر من الحوال الى المصير
 العلم بالرضا مع ما بل ولا النظر المصير بل يثبت بظاهر ما وقع منه مثلا ما هو منصوص للادنى لعل الاذن من فعله ما لم يعلم الكراهة وعلل هذا الظاهر من
 الاذن او غيرها كظاهر الاقوال الى المصير المستفاد من كثره في صفة ما مثاله لان المراد بشاهد الحال ان الكتاب من خصوص الظن مكره ان لم يكن بسبب كفاية
 التعويل عليه مثلا من الكفاية في المصير بعد المنع عنه ونحو ذلك فلا يباين في رضى العبد بل يبيح في رضى العبد من رضى العبد في مال الغير يباين في رضى العبد
 بخلاف الاول الذي قامت عليه السيرة المزبورة التي لا يقللها المصير عن ظاهر ذلك لا يبيح للغير هنا قطعاً فاعل المصير وغيره من غير شاهد الحال بل يبيح في رضى العبد
 شئ غير مستقر حتى يباح الى الشهد بل على اداء ما جرت السيرة كما وقع من بعض متأخري المتأخرين بل يبيح في رضى العبد العباد وعلل المراد بما
 حكمي عن الجار والكفاية من حوال الصلوة في كل موضع لم يثبت للمالك بالكون فيه جرت العادة بعدم المصير في مثاله وان فرضنا عدم العلم بفضائل

في ذلك

الوف

الواضح به ان ارتفاع حال الصلوة وبين كون الصلوة فيها مقترفا منها عند الغرض الاول ان لا يكون من المحركات في الشك في القضا المطلق بخلافها
الارتفاع حالها المخرج هو امر خارج عن تلك الاكوان لانها افراة ضرورية عند طول الارتفاع في باطل الكلي في افراة كما هو واضح بانها في قاض في قاض في قاض
المقصود ما يبرهن ذلك بوضوح وبما اشبهه بحال على بعض الاعمال في كمالها في تلك الاشياء حتى ينفذ الى البحر الواحد جابط الدار في رتبة ذلك ما يحكم
اهل البحر من بطلان الصلوة مع عصب الجبل بل ارجو في المكان بتقريبه ما احاط به الجبل ان محطه وان كان جديان سود البلاء في بعض الكمان انما
يجب ان يتوجه اليه منع الضرر في الارتفاع بوجه من الوجوه في ارض افضا او فرائض او غيره وهو اوطأ من جبال الارتفاع وانما داخل في سحره ووطأ
او حله او نعله او باقى ما اتصل به وبعضها مع الدعوى في الارتفاع انقل او صفت جدد او بعض منها او يخرج واحد بالحق البت مع احاطة جدد بالمقصود
لان لا يخرج من حكم المصنوع بخلاف صور البلد هو كما ترى ان خالف الحكم على اهل البحر بان شئنا صور البلد كذا بقية لا يوافق ما سمعنا وما كانا شئنا
للسوء صدق الارتفاع لان الغضب مثل الحوى وهو ما يغيره في كمال الاراضى المتسعة التي يشق على الناس التحرك عنها ولا يحتاج مثل هذا الغضب
به الى امر عاذا ان المالك الصوري لا فرق بين الغاصب غيره او غير ذلك مما لا حاجة اليه بعد ما عرف من اشرار الجمع العظمى انما هو مورد النقي الامر
شوق في ذلك ان من الواضح الفرق بين الارتفاع بالشيء حال الصلوة وبين كون الصلوة نفسها استعما لا يقتضي في الشئ نعم لا ينفذ في الشئ في كفاية
مغضلة وما عرف في كفاية الشئ الكراحي من الغضب في وجه الغاصب استعما بالما كانت الحال تشهد به من الاذن في نفسه لا ينفذ في ذلك قطع على انه
باطل في الواضح الفاضل في اختلاف المالك والاصل المصلح في الارتفاع في منع الغضب استعما الاذن الذي شهد به بحال الا في الواضح الاكفا
بمثلي في الضرر في مال الغرض في المقام بعد تسليم ضرره بان ينفذ في ذلك بين القول باننا الجواز لثباده الحال باننا المالك الصوري والمالك الجاني
للحق ضرر في كون الغرض في الجمل خارجا عن موضع الجواز على كل حال فينتج على اصاله المخرج كما هو واضح وان الغاصب بالتصرف كعدمها ولذا في كفاية
عقوبة في مكان من مصدع لاخباره بصلوة غيره فيكون هو الغاصب غيره ممن لا يملك الصلوة في نفسه ان كان اصله مضطرا
بغير الصلوة فيمكن ان ينفذ في نفسه من اذنه ان المالك الغاصب ينفذ في كفاية بان لا يملك الصلوة في نفسه ان كان اصله مضطرا
يطابق الحكم كما ان ينفذ في نفسه من اذنه ان المالك الغاصب ينفذ في كفاية بان لا يملك الصلوة في نفسه ان كان اصله مضطرا
المالك لما لم يكن متحكما في تصرفه في نفسه من اذنه ان المالك الغاصب ينفذ في كفاية بان لا يملك الصلوة في نفسه ان كان اصله مضطرا
على التسليم في وجه البيع عند من ينفذ في نفسه من اذنه ان المالك الغاصب ينفذ في كفاية بان لا يملك الصلوة في نفسه ان كان اصله مضطرا
الصلوة التي اذن المالك فيها مع ان الحق في خلافه انما هو اسم الغاصب عليه وكونه انما باسما المالك لا يقتضي حرمة في نفسه من كان الصلوة موكفا بها في نفسه
الاذن فيها كي يظل الصلوة بذلك وهذا في كفاية بان لا يملك الصلوة في نفسه ان كان اصله مضطرا
استصحب كما صرح به بل في كفاية بان لا يملك الصلوة في نفسه ان كان اصله مضطرا
معرف الحكم على ما يراه في كفاية بان لا يملك الصلوة في نفسه ان كان اصله مضطرا
لعدم النفي المقتضى لبطالان ضرر في كفاية بان لا يملك الصلوة في نفسه ان كان اصله مضطرا
فنا لا نجد انما الناس في كفاية بان لا يملك الصلوة في نفسه ان كان اصله مضطرا
منزل الناس في كفاية بان لا يملك الصلوة في نفسه ان كان اصله مضطرا
بان هذه الاصل انما فعلت فيما لا يريد الشارح فعلها منه فمفكره وان كان فيها مثل ما عرف من الشارح انما انكرها في معلوم الغضب كما تقدم الكلام فيه
مقتضاه ان كان لا يملك الصلوة في نفسه ان كان اصله مضطرا
الصلوة في كفاية بان لا يملك الصلوة في نفسه ان كان اصله مضطرا
اشم عليه في كفاية بان لا يملك الصلوة في نفسه ان كان اصله مضطرا
و الشارح وان لم يشر ان كان غافلا كما ترى ان كان قد شهد له اطلاق الفتاوى بطلان عبادة الجاهل لا ينبغي تنزيهه على غير الفرض ان مدار البطلان على
في المقام على كفاية بان لا يملك الصلوة في نفسه ان كان اصله مضطرا
ان كان قد اذنه ببدء الكون واستند الى المخرج اما هو فلا ريب في اطلاع عدم النفي عنه والاكوان تكلفا بما لا يطابق وبما ظهر من المحقق في الاجماع
كما استمعنا في كفاية بان لا يملك الصلوة في نفسه ان كان اصله مضطرا
سواء سبق الوقت لا يملك في كفاية بان لا يملك الصلوة في نفسه ان كان اصله مضطرا
لا من تقدم على الغضب في كفاية بان لا يملك الصلوة في نفسه ان كان اصله مضطرا
بعد الخط في كفاية بان لا يملك الصلوة في نفسه ان كان اصله مضطرا
قول في هاشم بغير الصلوة نعم تدعي ان كون حال نشا على المخرج ليس هو نيا في نفسه من فساد هابل الصلوة ليل الى البتة والاقوال بناء على انما يلبس
من لتصرف في كفاية بان لا يملك الصلوة في نفسه ان كان اصله مضطرا
بصلو الفتاوى لقاعدة الاخبار لا يصلح الخطأ بالبدل مع الاكوان جعاب من العوض والعوض من هاشم في نفسه على ما قبل في نفسه الصلوة
كما استمعنا البتة في كفاية بان لا يملك الصلوة في نفسه ان كان اصله مضطرا

الالفاظ

كتاب الصلوة

ومثله لا ينفي الخطاب بالبدل خفيفة ولا يناقش بعكثون بل يلهي هذا الغرض ضرورة انه يحكي فيه قاعدة المبسو وما لا بد من عدم سقوط الصلوة على
 في الشائفة وكذا قد يشكل بان مقتضى ذلك لو صلح هذه الصلوة من غير اشتغال بالخروج تصح صلوة وان ثم ينزل التشاغل في حق المصلي ولو صلح ولم يتأخر
 بالخروج لوضع صلوة في غير محله الا ان يراد الصلوة المشتملة على الركوع والسجود مثلا ولا يقدرون ان مقتضى ما ذكرنا من ان الصلوة من الصلوة وان لم يرد
 بل مقتضى هذه الصلوة جالسا مثلا ولو فرض ما اوردته الفتا في المباداة بالخروج من المصلي ضرورة عدم مدخلية الهام وغيره من لا يكون في الصلوة على الفرض
 المزبور وينبغي بان لا مانع من انهم ذلك كله ان لم يقدروا على الخروج ولو حصل ذلك غير ما ذكرنا ثم امر بالخروج قبل التلحين بما جزم به بعد قطع الصلوة
 وجب عليه ذلك خوفا من التمكن ما لم يعلم الاذن في الشرائع فان صلح والحال هذه والوقت متع كانا باطلا قطعاً صلواتها مشغولة بالخروج مستقرة كما هو
 واضح مثله في صلواتها ما ذكرنا ما عدا ما يرد على ما هو خارج لكان الوقت متعاً بها حتى لا يفي على حق الله تعالى مع عدم سقوط الصلوة بحال المبسو المصلي
 ويحق ذلك بنوع الركوع والتسبيح والتهليل في الاشارة من الاستقبال نحو بقاء المكن من الايمان مع مراعاة الخروج على حال الجناح فاعتبره من انه لا اعتبار بالنية
 منزل على ذلك كما ان ما عدا نهاية الاحكام من ان من عكس من المقتضى فيجب ان يفتك عن ارباب بعد ان تبين هذه الصلوة الى القبل مشغول بنوع توجهها
 مثله العلامة الطباطبائي في منظومته ولعله اعلم ما يدل على صحها بل قد يدعي وجود الدليل على العكس باعتبار معلومية اعتبار الاستقرار الركوع والسجود في حق
 ولم يعلم سقوطها من الامر بالخروج بعد الاذن في الكون وصلى الوقت متعاً للحال بان الصلوة غير محله وكما لو اذن في الصلوة وقد شرع فيها وكان لو
 صلياً ما استغرق عدم الاشكال في اتمام صلوة فالمتبع عدم الالتفات الى امره بعد فرض كونه عند صلو الوقت الذي هو محل الامر بصلوة المحتاج الى الخروج
 امره بالالتفات الى التعلق فلا يرد في الجرح بينهما بما سمعت بل يصح صلوة للخروج مقتضى كونه على الواجب مباداة في اتمامها على حسب التمكن لكن لاجل ما لا بد من ذلك في كل
 احد حمله من فرض المسئلة كالشيخ والفاضل في التهليل وغيرهم ولعله لان الاذن في الكون ليس في نافي الصلوة كي يكون الامر بالخروج رجوعاً عما اذن فلا يسمع بعد
 تعلق الامر بالصلاة عند صلو الوقت ومشرع هذه الصلوة كما هو المفروض لعلها من جهة الاذن في الكون مع عدم المنع عن اتمامها من جهة الامر بالخروج
 وجوب على الاذن في الصلوة قطعاً حتى يخرج ما سمعت ثم حيناً وان كان امره بالخروج بعد التلحين في الصلوة مع الشاع الوقت في قطع الخروج مصلياً وجوب الوقت
 اصغفها الاخير بل لا يعرف في الفاضلة الارشاد كما اني لم اعرف في جهات سوى ان جميعه من اشتال الشيء عن الاطال في التفرقة ما ان الغرض هو كما نرى في تبينه
 الصلوة من غير ضرورة في الاشاع فهو الحقيقة سقوطاً حتى لا يجمع بينه وبين في الاذن في حصة القطع ان فرض تخلفاً فليس في الا الوجه الاول الذي هو التمسك
 في كونه البان والاشكال الاكبر هو الا انما مستقر بالاستصحاب وان الصلوة على ما انتهت في المانع الشرعي كالقطع مع ان المالك ان علم ببليلة فهو لم يتركها
 بفقد امره لان الفرض خوله بالمرشع لان المالك باق في الكون واللبس مثلاً قد علم على احتمال اشتغالها بالامانة قطعاً كمال القتل والضرر العظيم او نحو ذلك
 وان لم تكن متخذة بل لا يمانع قطع الصلوة كالحديث ونحوه ما لم يتكلم مع من الانام فليس في الا الوجه الثاني الذي اخبر جماعة عن رجوعاً حتى لا يفي على جميع احواله
 صلوة الاجل التي لم يثبت التكليف فيها في هذا الحال بل التكليف بها وهو مقتضى الادلة فلا يحسب عن ابطال المشغول بها وتخليصها الى الغير استيناف
 صلوة جديدة لفرض الانشاع والاذن في اللبس ليس في نافي الصلوة ولا من خلوا العبادة من المعاشاة القسوة في ملكا للغير بغيره في نوافه اللهم لان في ترجيح
 نفي الابطال باعتبار سبق تعلقه بفرض الذوق الشرعي من المصلي فهو في الحقيقة كالعادية الا انما بالعارض بل ما عرفت من ذلك ضرورة رجوع الاذن في الكون
 او اللبس مثلاً الى الاذن في الصلوة ولو باعناً كونهما من فرد المطلق لما دون في الفرض ان انتهى عن اللبس رجوعاً عن الاذن الاول كما كشف لاداه في هذا القول
 من المطلق ومثله الاذن في النصف بالمثل في هذه ودفع فيه منها او غير ذلك مما هو لازم شرعاً وبما يندفع من ذلك التفضل بل لكشف في البداية يقطع في الاول
 لعدم الاذن في نفي قبيلها بسوء التقدير الا ان يذهب حرمته ما لا يخبر خلاف الثاني الذي فرق عند التمسك بغيره من الاذن بحضور صلوة اذ الفرض على الا
 بالمطلق الشامل انتهى بسوء لاكتفاء اول منه بذلك العكس في الماذن في فروع جرح بعد التلحين في الصلوة التلغاة الشاع عن قطعها في غير محله ولا يؤثر اثره
 عن ان يعارض في المالك الاصل ويحق نقباً انتهى عن الابطال بما اذ امر يرجع المالك بحكم محض بل لعل للزوم المقام من تسلط الناس على اموالها ضرورة
 اقتضائه ترتيباً بحكام كل ما اذوا فيه من بيع او هبة او جارة او دفن ميتاً او غير ذلك مما ثبت الشارع عليه حكماً فلا يخارجه بين في الابطال خاصة التسلط
 سلم فثبت ان هذه تسلط الناس على اموالها بغير المقام ويحق اول من وجوب خصوصاً بعد ان دفع رجوعاً في الصلوة التي لا يرد في وجوب اتمامها عليها
 كما صرح به جماعة بل لاجل هذا افني بغير مضائق لوقت اتمام الشاع لما عرفت من ان الاذن في اللان شرعاً يفضي الى اللزوم الا ان كان في الركن في قول البتة نعم
 احتمال الوجهان الاخران في كونه من الاصل والمكان الجمع بين الحقين بل في الحكم عرج البرهان لا يبعد ان يكون المالك في حق تقديم الاذن للصلاة في البيع
 للاستصحاب والناس مسلطون على اموالهم واللزوم في بعض الافراد لدليل مثل اللزوم باذن في الركن الذي هو في الاذن في الصلوة فانه لا
 بضره المنع ولا يلزم من هذا الاصل اذ لا يفعله هو ما لا يجرى بالجل ولا يقطع مع عكازة وواجب حرام وفيه ما لا يخفى بعد الاطالة بما ذكرنا في المراتب
 الاقام عليه مع هذا الفرض ما لو فرض حصول الضرر العظيم على المالك مثلاً بالانتهاء فذا الامر ان يخرج عما عرفت به ولعلنا نقول بالابطال في الاشاع
 والتشاغل به خارجاً الضيق ترجيحاً لقاعدة التسلط بسبب اعتنائها بقاعدة نفي الضرر وتقدم حق الادعي ونحو ذلك البروق في الحق الثاني في الحكمي من جهة
 الاشارة حيث فيها الانام هنا بما اذ لم يحصل ضرر على المالك في الاضاح قطعاً على كل حال بما ذكرنا ظاهره في المالك في اكثره من المسئلة وان لم يصح بما عرفت
 بل منه بطلان التنازل في محله من غير الاضاح حتى ما في كونه جوده فان حصول المسئلة من خل او غير ذلك فلا يخفى اما ان يكون جرح الاذن في الصلوة او لا يكون
 او بالضرورة في هذا الحال ويجوز ان يكون بطلان المصنوع جازماً بالنفس في علمه على الغالب في المصلحة فلا يخفى اما ان يكون الرجوع في الاذن والنهي والعلم بالنفس
 الشرع في الصلوة او بعد مع ستة الوقت خفيفة مضروبة اربعة في خمسة عشر والاجود في حكمها ان مع الاذن في الصلوة ثم الرجوع بعد التلحين في الصلوة

الانام

كتاب الصلاة

عن الصادق عليه السلام ان الرجل يتقرب الى الله بعبادة غيره اكثر من عشرين سنة وان كان من عبادة غيره عشرين سنة
 بعبادته مثل ذلك ان كان يتقرب الى الله بعبادته باس وان كانت عبادة غيره عشرين سنة وان كان من عبادة غيره عشرين سنة
 لغناه موسى عن امام كان في الظاهر ضاملا لغيره في الصلاة على القوم وما حال المرأة في صلواتهم وقد كانت صلتهم
 فان لا يفتي ذلك لان يكون بينهما ستر فان كان بينهما ستر لغيره وان سلكوا لغيره لغيره وان سلكوا لغيره لغيره
 فالا يفتي ذلك لان يكون بينهما ستر فان كان بينهما ستر لغيره وان سلكوا لغيره لغيره وان سلكوا لغيره لغيره
 وهي صلتهم لان لا يكون بينهما ستر فان كان بينهما ستر لغيره وان سلكوا لغيره لغيره وان سلكوا لغيره لغيره
 بعد ذلك الاول من صلواته بل ان ذلك كله يظهر اذ اذاعه المنع من الباس من غير عبد الله او غير الله او غير الله
 الادلة على المطلوب بل ان ذلك كله يظهر اذ اذاعه المنع من الباس من غير عبد الله او غير الله او غير الله
 عنه واكثر المناظر في مناظرهم هذا التنازع في الفاضل الكافي عن نفي الحديث الجاني في حديثه ذلك كونه وهو الاستدلال في ذلك
 مصداق في قول الصادق عليه السلام ان يتصل بالمرأة بعد الصلاة هو صلتها فان لم يتصل بها لم يتصل بها
 رجلها فقلت جلها حتى يصير في صلاة عن غير رجلها عن الصادق عليه السلام ان يتصل بالمرأة بعد الصلاة هو صلتها فان لم يتصل بها لم يتصل بها
 خصوصاً فيهم من اجل الالفاظ في كالتباعد بينه وبين غيره فادع على ان المظنون في هذا الخبر مع الصلوات السابقة وان اختلفت في التاخير في الصلاة على المصطفى
 باس في الالفاظ في كالتباعد بينه وبين غيره فادع على ان المظنون في هذا الخبر مع الصلوات السابقة وان اختلفت في التاخير في الصلاة على المصطفى
 يدع وهو ايضا في الاول الجواز حال صلواته بالمرأة في ذلك لا يفتي في عدم التفتل من المصطفى في ذلك لا يفتي في عدم التفتل من المصطفى في ذلك لا يفتي في عدم التفتل من المصطفى
 مشددا في النصوص في الوثوق في كنهها واصل الفضل المروي عن الصادق عليه السلام ان يتصل بالمرأة بعد الصلاة هو صلتها فان لم يتصل بها لم يتصل بها
 وعن الصادق عليه السلام ان يتصل بالمرأة بعد الصلاة هو صلتها فان لم يتصل بها لم يتصل بها
 في ظهوره في ذلك خصوصاً بعد غلبة التعبد بعبادته الحرة بغيره على ان يمكن الاستدلال بالنص على المنع عن التاخير في الصلاة على المصطفى
 لارادة المصطفى من لفظ الكراهة والخبر عن عبد الله افي سئل الصادق عليه السلام عن امرأة صلت مع الرجال خلفها ما مضى وقدمها مشقوقة فالتفت اليها فقلت يا رسول الله
 على احد لا يفتي في ذلك الا في المصنوع في تعبد المرأة في سئل الصادق عليه السلام عن امرأة صلت مع الرجال خلفها ما مضى وقدمها مشقوقة فالتفت اليها فقلت يا رسول الله
 المرأة صلتها بغير رجلها في الصلاة على المصطفى في ذلك لا يفتي في عدم التفتل من المصطفى في ذلك لا يفتي في عدم التفتل من المصطفى في ذلك لا يفتي في عدم التفتل من المصطفى
 عليه السلام في ذلك لا يفتي في عدم التفتل من المصطفى في ذلك لا يفتي في عدم التفتل من المصطفى في ذلك لا يفتي في عدم التفتل من المصطفى في ذلك لا يفتي في عدم التفتل من المصطفى
 قد روي عن الصادق عليه السلام ان يتصل بالمرأة بعد الصلاة هو صلتها فان لم يتصل بها لم يتصل بها
 وعنه ما روي عن الصادق عليه السلام ان يتصل بالمرأة بعد الصلاة هو صلتها فان لم يتصل بها لم يتصل بها
 الرجل اذا تم المني كانت خلفه عن غيره في الصلاة على المصطفى في ذلك لا يفتي في عدم التفتل من المصطفى في ذلك لا يفتي في عدم التفتل من المصطفى في ذلك لا يفتي في عدم التفتل من المصطفى
 بصدق في المني عن رجله عن الصادق عليه السلام ان يتصل بالمرأة بعد الصلاة هو صلتها فان لم يتصل بها لم يتصل بها
 السر في ذلك ان كتابه عن زيادة من في جعفر الى ان قال قلت له المصطفى في الصلاة على المصطفى في ذلك لا يفتي في عدم التفتل من المصطفى في ذلك لا يفتي في عدم التفتل من المصطفى
 ضاعدا الى غير ذلك من النصوص في ذلك لا يفتي في عدم التفتل من المصطفى في ذلك لا يفتي في عدم التفتل من المصطفى في ذلك لا يفتي في عدم التفتل من المصطفى
 لا يفتي في ذلك لا يفتي في عدم التفتل من المصطفى في ذلك لا يفتي في عدم التفتل من المصطفى في ذلك لا يفتي في عدم التفتل من المصطفى في ذلك لا يفتي في عدم التفتل من المصطفى
 فاذ انتفى ذلك ثبت الجواز في الصلاة على المصطفى في ذلك لا يفتي في عدم التفتل من المصطفى في ذلك لا يفتي في عدم التفتل من المصطفى في ذلك لا يفتي في عدم التفتل من المصطفى
 خلافاً لما ذهبوا اليه من القول بالتحريم في المني من مؤذنين بدعيي الاجماع على في القول بالتحريم في المني من مؤذنين بدعيي الاجماع على في القول بالتحريم في المني من مؤذنين بدعيي الاجماع
 على الكراهة وما روي في ذلك لا يفتي في عدم التفتل من المصطفى في ذلك لا يفتي في عدم التفتل من المصطفى في ذلك لا يفتي في عدم التفتل من المصطفى في ذلك لا يفتي في عدم التفتل من المصطفى
 مقتضى لغيره من ذلك لا يفتي في عدم التفتل من المصطفى في ذلك لا يفتي في عدم التفتل من المصطفى في ذلك لا يفتي في عدم التفتل من المصطفى في ذلك لا يفتي في عدم التفتل من المصطفى
 بالتحريم في الصلاة على المصطفى في ذلك لا يفتي في عدم التفتل من المصطفى في ذلك لا يفتي في عدم التفتل من المصطفى في ذلك لا يفتي في عدم التفتل من المصطفى في ذلك لا يفتي في عدم التفتل من المصطفى
 بناء على العمل بما يفتي في ذلك لا يفتي في عدم التفتل من المصطفى في ذلك لا يفتي في عدم التفتل من المصطفى في ذلك لا يفتي في عدم التفتل من المصطفى في ذلك لا يفتي في عدم التفتل من المصطفى
 اذا لا دلالة في ذلك لا يفتي في عدم التفتل من المصطفى في ذلك لا يفتي في عدم التفتل من المصطفى في ذلك لا يفتي في عدم التفتل من المصطفى في ذلك لا يفتي في عدم التفتل من المصطفى
 الاصح كما سنعينه في ذلك لا يفتي في عدم التفتل من المصطفى في ذلك لا يفتي في عدم التفتل من المصطفى في ذلك لا يفتي في عدم التفتل من المصطفى في ذلك لا يفتي في عدم التفتل من المصطفى
 اقتصاراً على ان في النفي ان في المني من مؤذنين بدعيي الاجماع على في القول بالتحريم في المني من مؤذنين بدعيي الاجماع على في القول بالتحريم في المني من مؤذنين بدعيي الاجماع
 على مقتضى لغيره من ذلك لا يفتي في عدم التفتل من المصطفى في ذلك لا يفتي في عدم التفتل من المصطفى في ذلك لا يفتي في عدم التفتل من المصطفى في ذلك لا يفتي في عدم التفتل من المصطفى
 العبادات في ذلك لا يفتي في عدم التفتل من المصطفى في ذلك لا يفتي في عدم التفتل من المصطفى في ذلك لا يفتي في عدم التفتل من المصطفى في ذلك لا يفتي في عدم التفتل من المصطفى
 الاستقامة الذي ان لم يكن شرعاً الكراهة فلا يفتي في عدم التفتل من المصطفى في ذلك لا يفتي في عدم التفتل من المصطفى في ذلك لا يفتي في عدم التفتل من المصطفى في ذلك لا يفتي في عدم التفتل من المصطفى
 واما اثبات الباس في ذلك لا يفتي في عدم التفتل من المصطفى في ذلك لا يفتي في عدم التفتل من المصطفى في ذلك لا يفتي في عدم التفتل من المصطفى في ذلك لا يفتي في عدم التفتل من المصطفى

نظام

[illegible]

از حق آفرین

عبدالحق خان صاحب

از جمله کتابها

كتاب الصلوة

وقال عند كرموتها من هنا وقع الشك في التوفيق والخصبة قلنا من اخصاص شرط البعد الجاهات الثلاث من اخصاص في الباس في الخلف في دفع الغلو
 قال عند قول الباقية لا تصل المزدحم بالرجل الا ان يكون قد اقام ولو صدر منه ان ينظر من فوق المذبح من الجنبين فذلك لا يمنع عليه ولو افترق في محالها
 في ان المانع للحادة والتفقد لان الشرط كونها خلفه بل الظاهر ان بعض المصنفين لذلك لا يمتنع في حقها الى الوقوف والخصبة فالرجوع الى بعض طوائفها كان من
 الرجوع الى ما علم عدم لادته من الاطلاق على ذلك فعرفت لندافع في المفهوم منها وهو ان المسامحة من جهة الوقوف او الخلف او من الحادة والتقدم بالمتن ضروري
 فتقدم المكان من جملتها لا اشاهد ما تليق بالاطلاق في دفعه فتقضي الضرر واخصاص لما ينظر فيها ومن هنا جزم بذلك الفاضل الاجتهاد والاستنباط
 الاكبر والشهد الثاني في الحكم على وضوءه ما لا يلزمه الطائفة في مظهره لا ان ينظر في ان يعلم كون المراد بالوقوف الخلف ما لا يصح وصفه لعمدة الحكم
 وان كان قد هو كلام البعض بل هو صريح اخر احوال السقوط منه انما لا ينبغي في ضعف ضروري تناول دلة المتن لمراد الارتفاع والمطلوب لا مدخل له في الحكم
 في اعتبار العشر في شكل في الحكم على ارضها لو كانت في احد الجاهات التي تعلو بها الحكم وكانت على مرتفع بحيث يبلغ من فوقه الى اساس السطح الذي يقع
 ادفع ولو قد ادى الى موقعه اما مع الخطا مثلا او ضلع المثلث الخارج من موقعه الى موقعها بل هي في اعتبارها نظرا بغيره كذا لكن قال في محتمل فربما سقوط المتن
 مع عدم التاكيد في الموقف في كنف اللثام ان كانت على مرتفع اما غير كون ضلع المثلث الذي ساقاه من موقعه الى الضلع الذي عليه من البناء وعلى صلبه في موقعها
 عشر او كذا اذا كانت في جبهة وكان حدها كذا كانت الرواية التي هي من الشاؤم الارض من ثمرها حادة ومنفرة واجعل سقوط المتن ح بناء على ان لا يبدأ من الامام للحادة
 ونحوها فالتعريف في ان يحصل التقدم والامام والجنب اليمين واليسار لا يمكن الا ان يكون في صدق وان المراد الجنب من العشر في التقدم ضلع المثلث من اللثام في
 ذاهوا ولا بعد صفة بينهما حقيقة لا بد لك احتمال لاداة الجنب في حق التقدم فلا يعتبر الزاوية الا شاهد بل هو خلاف المعنى الحقيقي للفظ بينهما وكذا الظاهر
 عدم اعتبار فضل الجايد نحوه من الموضع ضروري ظهور اداة البعد والاشارة لا يخفى بغيرها تبليغ ذلك وان كان الذي بينهما او لا يخفى ذراعهما مع
 لكن الاقوى الاول من ذلك كله يعلم ما يحمل الشيخ والمصنف المتقدم سابقا من الاجزاء بتقديم الرجل اليسرى ويحتمل بل يجوز من غيرهما من ناخري المناخير من
 يزوال المتن بالتقدم بالصدر وضوءه لصلب الصدق كذا اذ ان مضى الى المصنوع لسبقه وديا ووافقه الجمل قول المصنف لو كانت رتبة بغير ما يكون وضع يمينها
 حاذيا لغير سقط المتن كالمنديل وبل قول المصنف في صلبه يكون يمينها بغيره قد ينظر من الحكم على كونها من الجنب على جبهة بعد ان حكم اليها
 على صحتها ولو بها مع السكائل والاذرع وكذا لو كانت مشفرة عند ولو بشرق او غرب سقط البعد بل قد يروى كلام بعضهم ان ثمة النافع في ابدال الشرايع وحاشية الارشاد
 من الشد بغير سقط البعد يرجع اليه لخصه بغيره من الناخري اما وفيه منع واضع ظاهره ما هو في تلك الشرايع ان المراد بغيره ما عدا ما يجب لا يحاذي جزء منها جزء
 بل لعل عبارة المتعقبات في المعنى رايتها في كنف اللثام بحال الحادة منها على قرب الجاهات وتحت ذلك لا يمتنع ان ناخريها ما كما هو صريح الشهد الثاني
 والحكم على اليسرى لعل لوقوعها في السابق صدق اليه والجنب نحوها على غير الناخري تاما ولا يباينها من اصول الشد بعد ان عرفت حالها في اوضاعها كذا في اداة
 الكفاية من ناخريها ما كما في كنف اللثام وما في الصفة الشايفين من اداة كان نحوها مع كونه ودكتة فلا بأس بغير منضم المعنى في الجنب بغيره في الصفة
 خصوصاً عند تعاقبها في التصحيح من البعد المصنوعها من غير اعتبار العيان المزبور ضروري الزاوية على حادة موضع اليد في التقدم من اليسرى في الصفة من غير
 قد جعلت انما من الشد والصنف المعبر في خصوص الشد تبعها الفاضل في حق بعض ناخري المناخير كصاحب الذخير في الحديث في خروج محمد ذلك مما يقتضيه الجواب
 وغيره من كنف من شكلها في اوضاعها لفظ الخلف لورده في اعتبار ان لا يتجاوز مقتدا اجماع الخلاف في ضرورة ظهورها في اعتبار ذلك في الصفة ودعوى ان التقدم
 بالاشارة لصدقها بصلب لده مصلف وان اليه في البنا والجنب في هذا العرف بخلافه فانهم يمكن دعوى ذلك في نحو ما لو حاذي نحوها القدمين لعل لاداة في التقدم
 واللمعة بالعرفت هو لا يخفى من جبهه فكون لدار على صدق ذلك ان حصل مع حادة ان البعض ان القول بناء على المختار ان الكراهية بالمرتب المقام كما لا يخفى من
 فترفع اصلا لا تخلف لا يجب لا يحاذي جزء منها جوهرا منه وتحت بدون ذلك ان يحصل الحادة في جبهة فثبتت الكراهية تاما والله اعلم ولو حصل في موضع لا يمكن
 من اقبال عدولا من الناخري اراض الى ان كان لو كانت ساعرتين في فعل الصلوة وجوبا واستحبابا ولا يتعين تقدم الرجل الاصل الاطلاق في ذلك في جميع احواله بغض
 السابق لان تقدمه هي امانته الذي لا ينبغي ظهوره ولو لا اطلاق يجوز تقدم المرأة ولا ينافي في الظهور احتمال كون المراد به عدم ارتفاع النبي لا بد لك ولو حال
 اتفاق تقدم صلواتها المتكررة الرجل ولعل عليها اداة الصلوة او باعكم بالسئلة او انها عشت لعلها في ضرورة ضرورة ان مثله في بناء النص في الظهور مع ان
 منع خروج التقدم لها ببعض الزجوان كما ان يمكن منع الصلوة في صوت الصلوات كما بطاها لمر لا كذا في جميع بن مسلم وخبري يصح لها جبهه صلب الرجل الا في اذرع صلب
 المرأة الا ان يجزى على التنبه بناء على المختار بل على غيرهما بين وبين ما سمع من قول الصبي السابق للفتنة الاصل الاطلاق بقوة احتمال ان المراد من جميع بن مسلم
 عدم الاجتماع واستبقا وجوبه للخصص على اداة الاشراف في الصلوة مع ان المكان قد يكون ملائمة وقلة جريد الرجل الصلوة في الوقت المصنوع لعل لاداة
 منه عكس المرأة التي يفرض وجود الغنص لها بل قد يفرض كون على جهة الزم وبغير ذلك مما لا يخفى استبقا الزاوية كل شرط في فعله كلف فعله كلفه لا بد
 تحت قوله الاول بل من في الاجماع على صفة صلواتها لو عشت المرأة فصلت ولا فله في الشيخ وابنا عن ابي بكر بن عبد الله في صفة لعلها في قوله لفظ الجمع
 المزبور فيمكن حمله على التنبه برفع الخلاف كما في عدم القيل بعض من هو مظنة ذلك عند الظاهر فيقول خطاب لندب لهما معنى في ذلك لعل التقدم في المرأة
 تقدمه في ناخريها حتى لو كان مكان ملكها اذ الامر بان يصل الرجل الى في الصلوة السابق لا يخص بغيره ان لو تقدمت المرأة عليه ما ترك سجيها عند خطابها
 بل المراد من كل ما وقع صلوة الرجل ولا والامرأة ثانيا فتجدا فانه بما رقت وكذا في وقت خيمه سقط الوجوه والندب كما صرح به جاعل في بيان نسبة
 الاكثر بل في الاصل لكن اشكاه الكون بلها صلا في الحاذي ان كان مانعا من الصلوة مطلقا على الاطلاق في موضع دون موضع اذ الصلوة في موضع
 صح في المرأة ان كان مكان احدهما انخصر ولا يجوز اشارة الاخره وان كان لهما او استوبا فيمكن القول في ضرورة بغيره من جرح اسمه بغيره الاخره في ان

القولين

قال

تفصيل

نظرا

كتاب الصلوة

من الصلوة فيها والاول منها التعدية فاصرون عن معارضة ما عرف من وجوه وان اذ يقولون في الصلوة والوجه المثل الا واداه العذاب الحبيب بان وجوب تعدد
 النجاسة تكونها مواضع الصلوة الذي يمكن بعد ثبوتها احتمال اذاد مواضع النجاسة الى الجنب ان يكون العلة منه صلاحها للنجاسة على اي موضع ان يكون
 وبان النجاسة من الصلوة في الجنب والنجاسة والحاصلات فيكون العلة لها لانها مواطن النجاسة الذي يمكن بعد اذاد الكراهة من النجاسة استعرف ان يكون العلة فيه
 ما فيها من فساد الاستحباب والاستعداد الدال على ما لا يفسد من حيث غيرها فلا يلزم من منع الصلوة فيها المنع في غيرها ما لا يمتنع في الاستعداد الى جدها
 ذلك كما لا يخفى من بعض خصوصيات الحكم الا بغيره وما لا يخفى من ضيقه مقابل ما عرف من عدم كون النجاسة متعددة الى ثوبه وبغيره وهو ما لا يتغير الصلوة
 طهارته بل لا خلاف فيه على الاجماع فيتم على تركه ان موثق به ان النجاسة في بعض ثوبها لا يفسد من غير ما اشترط الصلوة فيه بل يخاف ظاهره وصريحه في
 ان المناسق من الجميع الفناء في خصوص ما بعد ذلك من استدلوا به عليه في ثوبه شرط التوبة لبدن الصلوة لا ان من شرط المكان ح وخصوصا بعد ما
 عند شرط اخر والنصوص معاقدا لاجتماعها بعد احوال كون المنع منها لغوا في ثوبها لا دلالة فيها اذا العام لا يدل على الخاص من غير الاستلزام
 فيجوز اعتبار عدم تعدد ما لا يخفى عنه من النجاسة الى ما لا يخفى عنه من النجاسة في ثوبها لا دلالة فيها اذا العام لا يدل على الخاص من غير الاستلزام
 المكان بل على ما يظهر من دعوى الاجماع على عدم صحة الصلوة في التعدد وان كان معفو عنها فيها بل بما ايد بظاهر العبادات هنا الحكم على بعضها
 الاجماع بل هو كما نص عنه من بعضهم كالتدريج عنها لكن قد عرفنا المناسق الى ذلك من خصوص ما لا يخفى من النجاسة في ثوبها لا دلالة فيها اذا العام لا يدل على الخاص من غير الاستلزام
 هنا على عدم اشتراط التعدد مع اذاد الى ما ذكرنا من شرط طهارة الثوب لبدن الصلوة لعلنا انما نلزم من المناسق الى ذلك من خصوص ما لا يخفى من النجاسة في ثوبها لا دلالة فيها اذا العام لا يدل على الخاص من غير الاستلزام
 لاحكامه من اليهود والنصارى والجملة من العفو عنها وما اذاد الى الا واداه التفسير من المصداق الذي قد تعدد حكمه لا ان من شرط المكان على انه
 قديم بما اشر الى ان النجاسة في جميع الاحكام بغض عن ثوبها في ثوبها لا يفسد من غير ما اشترط الصلوة فيه بل يخاف ظاهره وصريحه في
 الدائم وما يستلزمه فانه انما هو على ما هو عليه المصلحة على قول المرتضى لو كان على المكان في بعضه عنده لزم ما لا يفسد من غير ما اشترط الصلوة فيه بل يخاف ظاهره وصريحه في
 ويمكن لبطال النجاسة في ثوبها وان كان قد بناه على ان لا يفسد من غير ما اشترط الصلوة فيه بل يخاف ظاهره وصريحه في
 نقول با اشتراط الطهارة في ثوبها لكان كحل النجاسة في ثوبها لا يفسد من غير ما اشترط الصلوة فيه بل يخاف ظاهره وصريحه في
 جئنا الى الثاني من مطالب الدليل في الاول ثانيا بما عرف من عدم كون ذلك من شرط المكان حتى في حال النجاسة فلا يخفى من غير ما اشترط الصلوة فيه بل يخاف ظاهره وصريحه في
 على ما هو على المصلحة ثم قال على قول المرتضى ان لا يشترط طهارة كل ما تحتها ولو كان المكان بخلافه في ثوبها لا يفسد من غير ما اشترط الصلوة فيه بل يخاف ظاهره وصريحه في
 قد ختمت احكام المساجد على من هو في الصلاة في ثوبها لا يفسد من غير ما اشترط الصلوة فيه بل يخاف ظاهره وصريحه في
 فلا بأس بتجاسد ما تحتها من ثوبها لا يفسد من غير ما اشترط الصلوة فيه بل يخاف ظاهره وصريحه في
 يكون في ثوبها لا يفسد من غير ما اشترط الصلوة فيه بل يخاف ظاهره وصريحه في
 في استثنائه على غير مسئلة الضميمة قال في الشبهة لو سقطت ثوبها لا يفسد من غير ما اشترط الصلوة فيه بل يخاف ظاهره وصريحه في
 قبل ذلك قبله من ان لا يفسد من غير ما اشترط الصلوة فيه بل يخاف ظاهره وصريحه في
 عن الاصطلاح في ثوبها لا يفسد من غير ما اشترط الصلوة فيه بل يخاف ظاهره وصريحه في
 الفرض من ان الصلوة لا يفسد من غير ما اشترط الصلوة فيه بل يخاف ظاهره وصريحه في
 لا يفسد من غير ما اشترط الصلوة فيه بل يخاف ظاهره وصريحه في
 فلا يفسد من غير ما اشترط الصلوة فيه بل يخاف ظاهره وصريحه في
 ولعله لا يفسد من غير ما اشترط الصلوة فيه بل يخاف ظاهره وصريحه في
 ثوبها لا يفسد من غير ما اشترط الصلوة فيه بل يخاف ظاهره وصريحه في
 قال في ثوبها لا يفسد من غير ما اشترط الصلوة فيه بل يخاف ظاهره وصريحه في
 الشيخ الثالث في ثوبها لا يفسد من غير ما اشترط الصلوة فيه بل يخاف ظاهره وصريحه في
 ان الصلوة لا يفسد من غير ما اشترط الصلوة فيه بل يخاف ظاهره وصريحه في
 في جامع المقاصد هو كما نص في خلاف ما ذكرنا هنا كما ان الرابع لا يفسد من غير ما اشترط الصلوة فيه بل يخاف ظاهره وصريحه في
 المصلحة يلزم بطلان الصلوة بها على القول با اشتراط طهارة المكان ولا يعلم من ذلك يمكن ان يكون من شرط موضع الصلوة المذكور في التعريف ما يرجع الى
 قلناه لا مطلقا لئلا يكون قد يناقش في بعض هذه التفسيرات لكان ضروريه ابتناء على ما يجبره ثوبه من الصلوة لا ان من ثوبها لا يفسد من غير ما اشترط الصلوة فيه بل يخاف ظاهره وصريحه في
 اعضا الجوف خاصة قطعها ان لا يفسد من غير ما اشترط الصلوة فيه بل يخاف ظاهره وصريحه في
 هذه التفسيرات الشريفة في ثوبها لا يفسد من غير ما اشترط الصلوة فيه بل يخاف ظاهره وصريحه في
 يظهر ما في الحكم على الاصطلاح وجه الفائدة لغيره المكان من ان ثوبها لا يفسد من غير ما اشترط الصلوة فيه بل يخاف ظاهره وصريحه في
 الجواز الا في الجوف من جهة واحدة في الصلوة فانها تجل عندنا واما عند من شرط طهارة المكان فخاصة جرم المكان مع ملازمة جرمه من البدن او الثوب
 مبطلة وان لم تعد لهذا الفرق صاحب الفقيه لم يفتوا في ثوبها لا يفسد من غير ما اشترط الصلوة فيه بل يخاف ظاهره وصريحه في

وهو

الكون في
على قوله

فالمعنى على تقدير كونه شرطاً للكان أو لعدم بطلان صلواته ان قصد ذلك من اول الصلوة هو ان يقصد شيئاً الا ان قصد الصلوة من غير ان يقصد شيئاً
 في وجهه فغيره في بحث الله كما ان السجل على التقديرين بطلان الصلوة لان قصدت ان تكون في سجدة واحدة لا تقصد ان تكون في سجدة واحدة فغيره في وجهه فغيره في وجهه فغيره في وجهه
 المسجد والجهة بل في ما يكفي للصلوة من غير ان يقصد شيئاً الا ان قصدت ان تكون في سجدة واحدة لا تقصد ان تكون في سجدة واحدة فغيره في وجهه فغيره في وجهه فغيره في وجهه
 من وضع الوجه عليها وقد بان في اطلاق معناه الا ان قصدت ان تكون في سجدة واحدة لا تقصد ان تكون في سجدة واحدة فغيره في وجهه فغيره في وجهه فغيره في وجهه
 ما يصح السجود عليه ما لا يصح فانه لا يترك في العظم مع وضعه في مقدار الواجب بها وان كان غير ذلك فغيره في وجهه فغيره في وجهه فغيره في وجهه
 وانحصر الامر في الغرض في كنف الاستدانة السجود بمقتضى ما ينافي به السجود ولا يلزم الاصلية ولا يكتفي بمجرى الاجراء على الاصول ولو امكن دفع سبب السجود
 فلت يمكن القول بوجوب الاصلية على تحصيل كمال السجود لوقوعه في طهره الطهارة في الغرض لو كان بدنه من جهة وغيره من جهة متلوفاً بالاجزاء في
 كنف الاستدانة المستندة وغيره في الجوز في سجدة واحدة فغيره في وجهه فغيره في وجهه فغيره في وجهه فغيره في وجهه فغيره في وجهه
 هو التبديل من غير فعل من اتم والاطاع سعة الوقت مع ضيقه في ركعتيه واما الله تعالى في سجدة واحدة فغيره في وجهه فغيره في وجهه فغيره في وجهه
 فتسرع في سجدة واحدة فغيره في وجهه فغيره في وجهه فغيره في وجهه فغيره في وجهه فغيره في وجهه فغيره في وجهه فغيره في وجهه
 الاجماع عليه انتهى عنها المحل عليها في سر على عبد الله بن الفضل ارجع في سجدة واحدة فغيره في وجهه فغيره في وجهه فغيره في وجهه فغيره في وجهه
 الا بل ويجري الماء السجدة والسجدة المستندة من قبيل الاطلاقات ومعارضة الحكم من الاجماعين بموقوف على سبب الصلوة في سبب الحكم قال اذا
 كان الموضع نظيفاً فلا بأس بحل على اداء المسح بغيره ما في صحيح على بن جعفر سئل عن رجل سجد في بيت الحرام قال اذا كان الموضع نظيفاً فلا بأس
 المسح انهم مثله جازين في كل محل على اداءه بان الجواز فيهم على بن جعفر في خصوص الخطأ بل هو في كل حال لا يفتي له من الخطأ
 الا ترى ان محل صحيح على بن جعفر في ما فهمه هو دعوى جهة مثله بعد فعل اللفظ طهره ولو كان تفسيره ناد الا ان لا يمكن منعها على ان الذي من غير واحد
 كون التفسير من الصلوة في الامس على بن جعفر لكن الجهة على ذلك شمول الكراهة للمسح ضرورة كونه من جهة وملاحظة مبدأ الاشتقاق منه من ان لا يعرف للصلوة
 التسمية الذي لا يعتد بمراده وان كان في الاصل كماله فغيره في وجهه فغيره في وجهه فغيره في وجهه فغيره في وجهه فغيره في وجهه فغيره في وجهه
 لكن صحيح الفاضل بعض من اخرج عن ذلك في وجهه فغيره في وجهه فغيره في وجهه فغيره في وجهه فغيره في وجهه فغيره في وجهه فغيره في وجهه
 بل لعله لكثرت العيون والمشغولية بورد التماس صدقهم بل في التفسير لا يفتي له في كل حال لا يفتي له في كل حال لا يفتي له في كل حال لا يفتي له في كل حال
 الحكم مدله الا يجرى في غير ذلك من جهة كراهية وان كان ظاهراً الا ان الظاهر فيها انما يظهر من بعض ما خشي المتأخرين من زعمهم
 ذلك وعدم كراهية من نظرهم باس ان الصلوة على سطحه قطعاً لا يصلح للصلوة على كل حال فلا اشكال في عدم كراهية من حيث التمام وما في صحيح
 لا يصلح للصلوة في الوقت في معاطل الا ان من جهة البطلان والصلوة في بعض الغرض في وقت الزيادة من مخرج الانعام والحج ما في صحيح البطلان في وقت
 المصروف ولما في فناء هذا الحال نظرنا في الضغينة صالحة ذكر من النظر في الفاضل في هذا الاشكال منه بناء على المحرر كما هو واضح والله اعلم وكما
 تكرر الصلوة في وقت الغائط وقا لا يفتي له في كل حال لا يفتي له في كل حال لا يفتي له في كل حال لا يفتي له في كل حال لا يفتي له في كل حال لا يفتي له في كل حال
 من الاجماع فيها على الزيادة في وجهه فغيره في وجهه فغيره في وجهه فغيره في وجهه فغيره في وجهه فغيره في وجهه فغيره في وجهه
 الا بل في وجهه فغيره في وجهه فغيره في وجهه فغيره في وجهه فغيره في وجهه فغيره في وجهه فغيره في وجهه فغيره في وجهه
 بالوعود والوعود الى عتق وتوضو من عدم دخول المشرك بها بناء على انما في وجهه فغيره في وجهه فغيره في وجهه فغيره في وجهه فغيره في وجهه فغيره في وجهه
 السطح بسبب الوكيل بالصلوة في ذلك الموضع فقال ان كان تصليته في كل حال لا يفتي له في كل حال لا يفتي له في كل حال لا يفتي له في كل حال لا يفتي له في كل حال
 كالحكم من الغرض من الجهر بهم الجواز والنية في وجهه فغيره في وجهه فغيره في وجهه فغيره في وجهه فغيره في وجهه فغيره في وجهه فغيره في وجهه
 ارادته ما يثبتون لغايط من الزيادة في وجهه فغيره في وجهه فغيره في وجهه فغيره في وجهه فغيره في وجهه فغيره في وجهه فغيره في وجهه
 في التغير لعلها كان لغرض من كان لغرض من التغير في الزيادة في وجهه فغيره في وجهه فغيره في وجهه فغيره في وجهه فغيره في وجهه فغيره في وجهه
 العقباء جعلوا المعاطل هي المباركة التي لا يولى لها الا بل في وجهه فغيره في وجهه فغيره في وجهه فغيره في وجهه فغيره في وجهه فغيره في وجهه
 الا في اهل كل اهل المباركة في في الوجهين في وجهه فغيره في وجهه فغيره في وجهه فغيره في وجهه فغيره في وجهه فغيره في وجهه فغيره في وجهه
 الكراهة عليه مع انه حكمه كنف للشام على وجهه فغيره في وجهه فغيره في وجهه فغيره في وجهه فغيره في وجهه فغيره في وجهه فغيره في وجهه
 للناس قبل اعلان الا بل لا تكون الا على المعاطل ما ركه في التربة في المادى المراح وظاهره حيث نسب الخبر الى الفضل اخبار الاول عن ابن عباس
 العبد الطاهر والنون اصل صحيح احده على انه في وجهه فغيره في وجهه فغيره في وجهه فغيره في وجهه فغيره في وجهه فغيره في وجهه فغيره في وجهه
 المامق نظمتها انما بطعن من جهة العلم في كل منزل يكون ما في الاصل في المعطى في ذلك الموضع ولا تكلف في وجهه فغيره في وجهه فغيره في وجهه فغيره في وجهه فغيره في وجهه
 لا تكون غطان الا بل الا على المله فاما ما ركه في التربة او عند الحى في المادى المراح هذا البت الذي كره في معطى الموضع بل على ان المعطى يكون حيث يحل
 في بطلانها ان كانت حيث لبس يد على القول الاخر والامر في وجهه فغيره في وجهه فغيره في وجهه فغيره في وجهه فغيره في وجهه فغيره في وجهه فغيره في وجهه
 الاسلام عن النبي صلى الله عليه وسلم عن الصلوة في المعاطل في وجهه فغيره في وجهه فغيره في وجهه فغيره في وجهه فغيره في وجهه فغيره في وجهه فغيره في وجهه
 فانها من جنس خلف الاثرها اذا نظر فيها في وجهه فغيره في وجهه فغيره في وجهه فغيره في وجهه فغيره في وجهه فغيره في وجهه فغيره في وجهه

الصلوة على كل حال

في وجهه فغيره في وجهه فغيره في وجهه فغيره في وجهه فغيره في وجهه فغيره في وجهه فغيره في وجهه

کتاب الصلوة

لكنهم

[illegible]

[illegible]

كُلُّ الصَّلَاةِ

اسرار فی المناقب

كتاب الصلوة

بمعنى الصلوة قلت فعل المصطفح للمفسر البيا كما في المطر في الصلوة به لا اندعي اختصاصا بالناس بل في الروح في الصلوة قال التمام المصنف في
شبهها خلق الله من في الروح وقال قوله لا تدخل الملائكة فيها فيه تماثيل ورتبوا وكان يشك من الروح قال ما قولكم يكونوا الصور والتمثيل في الصلوة
واما تماثيل الشجر فما زان صحيح وان كان لا يجزئ بعض كلامه من النظر خصوصا دعاء الصلوة بل في اول من التماسه دعوى الاختصاص كما ان التماسا في دعوى
العموم منها كما هو بديهة ذلك اطلاق الصوت مراد بها ان الروح اخبار كثيرة على وجه ان لم يظهر منه كونها حقيقة في ذلك فلا بد من ظهور في انه المراد عند اللغاة
منها ما ورد في عذاب المصوتين وانهم يكلمون بنسخ الروح فيها مع اطلاق التماثيل مراد بها غير ذي الروح في نحو قوله تعالى يعلمون لربنا من محاربي تماثيل
عن اهل البيت انها كانتا مثال الشجر بل بؤبؤ اية مبدء الاشتقاق قال التمام لجل الشاة هو عم من كونها في الروح وغيره والتصوير كما في الصلوة
حقيقة في ذي الروح او هو لفظ مراد هانم قديم هنا باختصاص اكرهت في الروح وان اختلفت النصوص في التعبير بخلق في العبادات السابقة للاصل وكثيرا
سمعت في الناس لا يبرح جعل الشجر اداة الاذان الذين يحكي عنهم عبادته صود ذلك لا ورايح لقول جليل في خبر محمد بن وان اما معاشرة الملائكة لا تدخل في
كلية لا تماثيل جنة اداة وغيره من نصوص المقام اطلاق في الباس من مثال غيره الشامل لحال الصلوة التي اهم الاحوال في غير ذلك ما تقدم ذكره هناك
منه لنصوص المنقضة لهذا الباس في اكان التماسا في غير واحدة قبل فانها في نصوص المطلوب منها مرسل ان في عمه عن عبد الله في التماسا يكون في الباس ارفع
عينك عليه انت فصل قال ان كان بعين احد فلا باس وان كان لها عين فلا بد من ان يستل ابو عبد الله اي فعل التماثيل يكون في الباس ايتها وانت فصل
فقال ان كان لها عين واحدة فلا باس وان كان لها عين واحدة وانت فصل فلا بد في المرسل عند اية لا باس بالصلوة وانت نظر في التماسا اذا كانت بعين واحدة ونحو المرسل
الاختلاف لا باس بالصلوة والتماثيل بنظر البؤبؤ اكانت بعين واحدة ولها صرح بعض الاختصاص في الكراية وتخصيف ما ينقص الصوت بذلك بل تعدى من العبد الى ما في
الاعتناء ايضاً بل الحق لم يصبر به وكان لا في التماسا من نصوص الفتاوى الكاملة من الصوت التي هي متعلق الحكم وبالنسبة لذلك الى نفع المحرم عن علم الجعية
لكن الجمع كما ترى ضروري عدم سلبهم الصوت عرفا بذلك دعوى انه لا ينافي في المقام خاصة لنصوص السابقة التي يمكن كون المراد بها
ان بعد نصوص بعضها الكتابية عن استقبال الصوت وعدم بعين ان كانت لبعين المصلحة لها اي مشغولة بالنظر اليها من غير ان يخرجها عن كونها يدلة فالصلوة مكره
بخلاف ما اذا كانت بعين واحدة لانها لا تكون في الاعمال البهيمية الشمال كما هو بديهة وقوع السواك بعضها عن نظر المصلحة القابل لهذا التخصيص قوله في خبره وانت فصل
على ان الواقع في ثوابه فرض العبد بل بؤبؤ اية فليست بعين في صوت غير الانسان المنقوشة على جدار ونحوه لهذا المتكمن من حكاية الصلوة ما بل ان
ايضا فانه لا يمكن ما خلافة ان انش نقاش مع اطلاق النقص عن الصلوة الى التماثيل وطرف في الجدران والبسط وغيرها وان ذلك فلا تكون شاهدا لنقص العبد
عن غيره بل قد بؤبؤ اية ظهر صحيح على جعفر في الحسن في عدم ذهاب صوتي بقطع الراس في الصلوة على العبد قال شاذ عن الدوا وبجرة فيها التماثيل ايضاً
فقال لا فصل منها وبها شئ يستقبلك الا ان لا يحد بدا فمقطع رؤسها والا فلا فصل منها والا لم يعلقه على عدم وجودها بد فوجع حل في الباس في نصوص
كروا في نيلها في غير الاخر المروي عن قربا استنا وغيره على حال الضرر وتختصفا لكرهه قال شاذ عن موصي جعفر عن محمد بن يكون فيه نصوصا وبرق
بصلية منه فقال تكسر رؤس التماثيل وتقطع رؤس النصار وتصل من غير ولا باس في مسئلة تارة اخرى عن البيت في صوت سكر اوطر ايشه بها بعين اهل البيت
تصل الصلوة منه فقال لا حتى يقطع راسه منه هندوان كان قد صلى فليس عليه عادة نعم لو غير تغير اخر جعفر عن اسم الصوت ان الروح وكان كهيئة الشجر
لم يكن به باس لعدم الموضوع والبروى الصافي في المروي عن كرام الاخلاق قال قد اهدى الى طيف من الشام فيها تماثيل طائر فاعرف به بغيره راسه
كهيئة الشجر الحديث بل عليه هو المراد من الاعتناء في الخبر المتقدم وكيف كان فلا بد من كراهة الاستقبال للصوت حل في نصوص صحيح على جعفر السابق
مسلم في كتاب جعفر اصلي والتماثيل قدامي انا انظر اليها قال لا وعن نسخة الا باس طرح عليها ثوبا ولا باس فيها اذا كانت عن عيبك شمالك او خلفك او تحت جاك
او فوق راسك وان كان في القبلة فاق عليها ثوبا وصل غيرها عليها لاجتماع الحكمي المتعدد بظاهرها وبالشعر العظيمة التي لا باس بدعوى لاجتماع معها وبالاطلاق
والعموم ما مرفوع لهذا التوقع المتقدم صحيح على جعفر المتقدم انما الذي لا يخلو عدم الاعادة منه على الجهل والذل وبغير ذلك مما لا يخفى على من
اد في نظر مناع كما في اية الصلوة عن عدم حملها على البسط والبيوت للصوت وان في فسادها نظر مع انه ليس خلاف في صور استقبال الصوت اذ يمكن ان يكون
بالجلود فيها اذا لم تكن في ساطو بيت لا بد في ضعفه ان كان شعرة في شهاد بعض النصوص كما انه لا يخفى عليه انها معاد من النصوص المنقضة على نفي
عنها اذا لم تكن في القبلة عليه مضافا الى ما ذكرناه سابقا في الغريب عاين بظهر من كشف اللثام من نفع مبل البيرة فانه بعد ان حكى الشرح على الكراهة قال في
الهي كثيرة الى ان قال في معتمد كلام الحلبي بؤبؤ اية طواهر الاخبار وانما يعارضها للرفع المتقدم وبؤبؤ اية الفاتحة توجه النهي فيها الى الصلوة ثم حل صحيح على جعفر المتقدم
على الجهل في الغيب وانت جبر بما فيه لا يحتاج الى اطناب ثم ان طاهر النصوص والفتاوى ومعاقلة الاجتماعات الفرق بين المجتهد من التماثيل عن غيرها خلاصا
سلك فيها بالاول للاصل واحتمال اختصاص النصوص بها لانها المشاهدة للاصنام والاشغال لا اشتقاق من التماثيل بل في الغيبا وودود الموضع المتقدم المتكلم في
الباس بلفظ الصوت والتعبير بالقطع واكثره خبري على جعفر السابق وهما ناسيا الباطن لظهوره في كشف اللثام ولا ينافي ذلك جمل البسط والوصا في
مجته لكن الجمع كما ترى في الاصل مطلق ظاهر ما عرفنا كانه في احتمال الاختصاص بربقة ولعل المشاهدة المربوبة مع الحكم والاشغال لا اشتقاق معارضا لا قريبا
هو الظاهر في الاشتقاق من المثلثة المرفوعة السابق قد عرفنا اداة بيان لحوال من حيث عدم التجزئ لفظ القطع واكثره نحوها في الفاظ باعتبار الحكمي من
ذي الصوت على ان مثله لا يرفع به البديهة فيضع الادلة السابقة فلا بد في ضعف القول بالاختصاص ان حمل انه مذهب المعتز في المفع اية قال الفصل قد امكن
تماثيل في بيت فيه تماثيل ثم قال لا باس ان يصلي الرجل النار والشرع والصوت بين يديه لان الذي يصلي لا يقر من الذي بين يديه مع انه يمكن ان يكون هذا
التفصيل منه بناء على ما سمعته من المطر في من الغريب من التماسا في الصوت ويكون مع مواضع التماسا في نصوص الباس في الروح والظاهر من ذلك كراهة

جاءه في سنة ١٢٨٠ هـ

كتاب الصلوة

کتابخانه
مکتبہ
الاسلامیہ

کتاب الصلوة

الأحوال

ظہور

بما ذكرنا من ان اطلاق المأكول الملبوس على اكل وليس بالقوة القهرية من الفعل قد صحت عن عرفه والا لم يجز العرف اطلاق
 اسم المأكول على الخبز قبل المنع والازداد على ان الموجود اكثر النصوص الاما اكل وليس لعلمه في المشقة لا مكان هو عدم الاشكال فصد على ما يقتضيه
 اكله ولو بالاعلاج بل يمكن عوى صفة على الحاج اكله في البقاء مدة في شمل سائر الثمار قبل ان اكلها وقد يوجب اعتبارها على التمر في المرسل السابق فجز
 ابن مسلم عن جعفر لا بأس بالصلوة على البوريات والخضرة وكل نبات الا الثمر ويصح قوله السابق فانه قد يدعي صفة ما عليه قبل الوصول الى اوان اكله بل
 يكفي منها تحقق المبدأ فطلع الفل وغيره الذي يؤكل في الثمر لا يجوز الجوز عليه بل قد يصدقها على القشر وما فيه الثمرة وما بها من منع ح البور على فتور الرضا
 ونوى الثمر نحو حال انصافها بركا لو كشف من الثمرة حتى خرجت النواة وهي باقية ما كان في قلبه جميع هضم شهادة على بعض ذلك بل قد يدعي عدم الجواز
 مع الانكشاف لبعض الثمر ومعلوم ان الثمر على الجوز والبقرة وابعاضها من البهي عنها خصوص مع فائدة الشغل ونحوها لكن الانصاف عند خلوص الثمر من قوته للثقل
 شمل المستثنى لانه في غير مستدج في المستثنى منه كان الاضاف ان المأكول من الثمر خصوص مع ملاحظة التعليق فلا يشمل المأكول منها كثر التناول المظلل
 ونحوها من النباتات ولذا اقتصر الاصطلاح على استثناء المأكول الا في السابق من استثنى فيه المأكول من النصوص ما استثنى فيه الثمرة الا بالعموم والخصوص المطلق
 فلو لا سابق ما ذكرنا من الثمر لكان الثمر استثناءها لا خصوص المأكول منها بل الظاهر ان ذلك الى الذين يجمع التعليق ان المراد ما اكله بل لا يشارة الى ما في يده
 الناس من المأكول والملايسر ان المراد التعليق على الاعضاء او عدم كمالها والموزون في غيره على هذا التفسير لحد الوجه الثلاثة الذي هو اختلافها في
 الانتماء والامكنة والاحوال حتى لو فرض تعارض كل نبات مدة من ازمان ثم تعارضت سببها الجوز وعدم في ذلك لو كان في قطر دون الاخر جاز في اكله
 دون الاخر ولو فرض اتفاق مراد اهل احدهما بالآخر في كون المدة على الارض والشجر جاز حتى لو فرض عباد كاهل القطر في اكله عدم مراد غير الثمر
 الاحكام التي لا يخفى على من اراد في رتبة الفقه فسادها في كثر لو كان معناه عدم قوم دون اخرين عم الخبز وجامع المقاصد للرد بالماكل ما صدق عليه
 عرفا لكون الغالب كاهل ولو في بعض الاقطار الى ان قال لو اكل شاة في قطر دون غيره فهو مأكول على الظاهر لا يطرأ عليه كل شيء فجميع الاقطار لا يطرأ
 لا توكل في بعض البلاد الا نادوا ونحوه في فوائد التراجع وذلك في غيرها مع احتمال اختصاص كل قطر بصفة خاصة في الاختراع المحكي عن مقاصده وجميع
 ان ادعيه ما ذكرنا من جاز بالوافق والاكاذب للنظر في مجال المحكي عن السيد محمد الذين من ان المراد بالعادة العادة العامة فلو كان معناه في بلد دون اخر
 ففيه جازان جازها جواز الجوز والا لبلاد الواحدة غير بما قطعنا ولذا فرض موضوع المسئلة القطر في كلام من عرفه ان كان الخلفو عدم العبرة بكل
 فان المأكول لا يوقف على شيء منها فان الخلق لا لاكل حلوة لسائر الناس بل ضرب طباعهم على معرفتها واتفاق عدم استعمال جملة من الناس كجملة منها استغنا
 منهم بعضها ما هو اوطب منها لا يرفع وصف سعدا لاكلها لانهما مما خلق الله تعالى لاكلها من الناس بل بعض النباتات في من اربع او غيره لا يصح
 منها لعل من اكل اصول البردي عند السقي والحاصل المأكول لا يعلل في الصحيح عدم الجوز عليها بان بناء الدنيا عيبا با يكون معلومة معرفة لا تدوم مدا
 المختلفة في الازمنة والامكنة والاحوال عدم وليس منها عاقل الادوية قطعها لا ما وكل عند الخصم وما اكتشف للشام من ان فيها ما وكل دواء خاصه اشكال
 في غير عمله اذا حال صفا عباد الاكل في حال الاحتياج الى الدواء كما نرى بل لعل ما صرح به غير واحد من الاصحاب ان ما لجاننا في اكلها هو اكل في الاخرى
 كقشر اللوز وجاز الفل جاز الجوز الثانية دون الاولى لا يخفى من نظرها فختنا ذلك من الخلق لا لاكل المعدلة الذي يطلق عليه ما اكل اهل الدنيا كما نرى
 تشمل المأكولة بشراب لنبات قطعنا اما شرب لغيره فلا يخفى من جهة بقوى خلاف بناء على ما عرفه مصداق النبات معلوم لكن قد يشكك بعض على
 وجه الله ما لا اصل له في الارض قد سبق في لا بد من اجراء ارض في منبذ بل لعل المراد صنف نبات الارض ما من شأنه ان يبيت فيها فتدريج في الخلق فجز
 ثابتا في غير الارض وغير ثابت صلا والله اعلم هذا وكان المصنف عن شرط عدم الملبوس في النبات التي هي كالمأكولة في الاشراط فنفى بل عرف
 الاحكام وكشف الناس في النبات على انصاف وفي الغنية والروض المقاصد العلية الاجماع على ان لا مال الى ان من ربي الامامة والكهانة لا خلاف فيه
 بقول في القطر والكنان ونباتات شهرها المنع لعدم ملبوسه غيرهما من النباتات عادة فلا اشكال في جواز الجوز عليه لوجود الغرض وارتفاع المنع ونبات
 اتخاذ الغلة في ذلك الزمان من الخلق لا يصبره بذلك ملبوسا عادة ولذا يسجد النبي والائمة والعصابة والنابون وقابوا النابون على الخبز من الخوص كما نرى
 لتخذ من في هذا الزمان ثوبا جاز الجوز عليه حتى لو عتد بناء على ما سمعته في المأكول لكن عن غير اهل صلح الجوز على ما يكون من نبات الارض لعل ثوبا
 وان لم يكن تجري عادة ملبوسه في رداءه الجوز قبل جزم بما قد يفتي في مكره ثم قال لو مزج المتعاد بغيره ففي الجوز عليه اشكال فذلك لا ينبغي الاشكال في الجوز
 اذا كان محل الجبهة ما يعبر الجوز عن المتعاد وفي اعتكاد الملبوس كماله هو واضح لخال ان المزج لم يدخل في المنع المحكي عن فقهاء رضاء من انتهى عن الجوز على
 المدينة لان سبوا من جلوده وتغيرت اربابا قال كني بعض اصحابنا بديرهم بن عتبة الجوز جعفر فيسئل عن الصلوة على الخبز المدينة فقال صل فيها كان مع
 بخير ولا صل على ما كان معموله لیسون المحدث في غاية الضعف مع عدم جبهة الاول منها بما يجمع بينهما من النصوص المستفظة لادان الجوز الجوز في غيره
 بانافة المطبق السليبي لا تكون مستوفى في الخوص بل كانت ظاهرة مجتبه لا يحصل الواجب من الجوز معها ويخرج كوي قال لو علمت الجوز من جبن ابي جعفر عليه
 فلا اشكال لو علمت بسبوت فان كانت مظنة مجتبه نفع الجبهة على الخوص صل الجوز فيه ولو وقع على الجوز لم يجز وعليه ذلك وابنه ابن ارباب والخلق في الجوز
 الجوز على المطبق الجوز فان كان الظاهر لونه الفصل المزبور وفي الحدائق لعل به الفرق فغير ان اربابا على ان ما يصلح للجوز الجوز منه مستوفى استغنا
 ما يصلح بالسبوت فانما يظهر من السقف فغسل على السقف فلا يمنع الجوز على السقف بالكلية فيكون انتهى على التحريم لو لا يحصل الجزاء لاكله صلى الكراهة في
 الى ما ذكرنا ايمه والظن ان الجزاء مجادة صغيرة دون اكله فعمل من السقف الله اعلم وكذا لا ينبغي التردد في الثوب المتخذ من نبات الارض لا يكون مجزعا
 والا وجب ان يصفى للنبات اذ ليس له ما يشي النقص الفئوي الشخص من جاز الجوز على قرب السقف الخبز ونحوها والا لا يمنع الجوز على

[illegible]

مرکز امور

عن ذلك بل يقتصر على ما تمكّن منه من فاق ما ينبغي السجود حتى يضع الجبهة ويحكها على شيء مما لا يصح السجود من ثوب يد ويد جلد جوف ظاهر وغيرهما احتسب لا يمنع الواجب الذي لم يكن وجوبه مشروطا بصحاح السجود عليه إنما هو واجب على من لم يستعفف في ثياب السجود إن شاء الله عدم توقف شخص السجود على ذلك إلا الإبقاء ذكرها وعبر به لا يجد من خلاصه صريحاً بغيرهم أنه لا يجد على ثوبه فان لم يكن يغلي كغداي ظهره كما في الخبر يحصل الجمع بين السجود وعلى كل حال فظاهر ما به بدلا منطرا في اعتباري الصريح كما لا يخفى على لعله لصحاح القاسم بن الفضيل قلت للوضاحت جعلت فداك الرجل يجرد على قميصه من اذى المحرود قال لا بأس بخبر أبي بصير قلت لا يخفى اني اكون في السفر فحضر الصلوة واخاف ان مضططر على وجهي كذا صنع قال فتجرد على بعض ثوبك قلت ليس على ثوبه يمكن ان يجرد على طرفه ولا ذيله قال لا يجرد على ظهره كذا فانها احكام المساجد خيرة الاخر الروي عن العادل قلت لا في عبد الله جعلت فداك الرجل يكون في السفر فيقطع عليه الطريق فيبقى عاريا في سطره بل لا يجرد ما يجرد عليه بخلاف السجود على الزمنا احرق وجهه قال يجرد على ظهره كغداي ظهره انما احكام المساجد خيرة الاخر سئل ابا عبد الله عن الرجل يصلي في حر شديد يخاف على جملته الارض ان يضع ثوبه تحت جملته فيجرب عليه سباع النمل قلت لا في عبد الله ادخل في المصلي اليوم الشدة المحرقة وان صلت على الحجر فابسط ثوبك فاجعل عليه قال نعم ليس يرأسه فيخلو جرد من عمره سئلت ابا الحسن عن الرجل يجرد على قميصه من اذى المحرود اذ صلا ودائه اذا كان تحت مسمع وعبرهما لا يسجد عليه فقال لا بأس به وخبر محمد بن القاسم بن الفضيل بن يساف قال كتب جليله ابي الحسن هل يسجد الرجل على الثوب تحت بهرجة من المحرود ومن الشيء كبر السجود عليه فقال نعم لا بأس به صحيح بن منصور بن طرم عن عمار بن احد من أصحابنا قلت لا في جعفر انا نكون بارض ردة يكون منها الثلج انفسج عليه قال لا ولكن اجعل بينك وبينه شيئا فظنا او كفا نا وخبر علي بن جعفر المروي عن قريب لا سئلت اخاه عن الرجل يؤذي حر الارض هو في الصلوة ولا يفتد على السجود هل يصلي لان يضع ثوبه اذا كان ظنا او كفا نا قال اذا كان مضطرا فليفعل لكن قد يناقش في ذلك لا ما عدا الاخرين على البدل المروي عن اما الاول منع احتاله اذ اذعه وضع شيء ما يسجد عليه من السجود عليه بقرينة إطلاق الثوب ترك الاستقصاء عن التمكن مما يسجد عليه الذي مر المنداد فرض تحذره بل من المستبعد مكان وقوفه ووضع يديه دون جملته التي تحتاج الى ان ما ان قصر من الوقوف بمزاج بل من المستبعد فقد تحصل شيء من النبات ان تبريد شيء من الارض لو وضع ثوبا او موضع شيء منها في ثوبه مع انتظار مدة او نحو ذلك ليس فيه الاغنى لباسا للحد من الظفر اذ اذعه فغيره بعد فعله الواجب عليه لان احدا ما يحصل بالاستقرار الجبهة ووضعها لانه بدل نفسه الصلوة بعد في هذا الحان كما لا يخفى في خبر أبي بصير مع انه سنده على ابي حمزة البطائني الكذاب الباطل الذي هو واضح اشياء الجمل والجلش تبره فخر بن مزهر من حديثه املاك منها فخره فخره او احكامه لا يسمع اوله في الخبر الاول يمكن كون المراد منه الكفا لة على بعض افراد ما يتوفى بها عن حر الرضا يحصل منها استقرار الجبهة كما ان المراد وجوب خصوص الثوب على جملته البدلية الاضطرارية التقليل باحد المساجد من ان منها احد ما يحصل استقرار الجبهة فيكون حقا ظاهرا فيما ذكرناه لا منافيا ومثله خبر الاخر المروي عن العادل بعد الاغتصا سنده وعرفنا في المصلي في خبره الثالث وكان فهم هذا المعنى من هذه العبارة ونحوها ما باسعد عليه تعرف ضرورت ظهوره في المراد التعليم وجوب الاستقرار ولا ينبغي ان لا يتفعل في الايام اجرت الارض برودة ونحوها فان لطريقا بان يضع ثوبه ونحوه ما يحصل معه القرار الذي لا يقطع بتعبه بالاداء هناك لم يفعل ان المراد منه وضع ما يسجد عليه على ثوبه كما سنعنه سابقا بل يعلم هو الظاهر من خبره بقرينة انه كان في البلاد وول المستبعد بل المقطوع بخلاف عدم امكان شيء يسجد عليه منها من جملته او غير ذلك اقل من ان يصلي في موضع ذي ظلال وعلى يديها او حصرها ونحوها على ان مجرد كراهية الصلح صدرها هو مراد منه ما ذكرنا او نحو ذلك لا غرض في السؤال عن ذلك على الاول لعله لم يكن متعارفا في ذلك الزمان وضع شيء من الارض السجود عليه بل قد يدعى ان المنصرف من السجود على الارض خلافه وخبر محمد بن عمر الذي سنده ما فيه احتمال لبعض ما سنده في بعض الاغنى الباسل الذي لا دلالة في فعله البدلية المروي بل هو على عدمه اذ لا يخبر محمد بن القاسم بل لعل عباس الله وغيرها ما تقرض فيها لهذا الحكم لا يبردها منها البدلية المذكورة التي هي كبدلية التيمم عن وضوءه قد ظهر من مرسل منصور بن حازم وخبر علي بن جعفر بدلية خصوص القطر في الكنان في حال الضرر ولعلها لانها من النبات لا يمنع السجود عليها ما اخبرنا في المنصوص في سابقه المتضمن اعتبار عدم الملبوق في جامع بينه ما بالاضطرار وصدقه في مادة الخبر بل يروى فيمكن قد يحل الثوب في النقص الفتوى عليها لا ما اذا كان من صوفية شرع ونحوها ومن هناك في الارض بعد ان حكى عن جماعة الترتيب بل في ثوب الكف انه لم يقبل فيه خلاف بما يشعر به الخبران اي خبر ابي بصير المروي احدهما عن العادل المتقدم ان لا دلالة فيها على الترتيب بل لا اشعار بذكر كل اشارة بها على القاعدة ايضا اذا كان الثوب من غير القطر في الكنان نحو الشعر الصول بعد الفرق بينهما وبين الكف في عدم جواز السجود عليها اخبارا واشراك الضرر في السجود عليها اضطرارا نعم لو كان من القطر في الكنان لم يكن القول الاول وقرينة ثوبها على اليد بناء على الفرق بينهما وبين ما في جال الاختيار بالاجماع على الكف فيها فتوى فقهية بما عليها لعله في ذلك قد يناقش عدم اشعار اولها بالترتيب ضرورت ظهور قوله في السجود على بعض ثوبك بالسجود البهني المقتضى عدم ثبوت ضرورة لمقتضى هذا المرشد والامر بالسجود على ظهر جواب من امتناعه في خبر العادل بان فائدة لا يقتضي بثوب لا اجزاء في تلك الحال بل هو جامع للترتيب في الخبر وهو التعيين من الاول لا معاذلة كما انه لا حاجة الى تقريره على فرض كونه ظنا او كفا نا بما سنده بعد ظهوره من مرسل منصور بن حازم بل في خبره على بن جعفر بناء على تركيب الجواب مع السؤال عنه لعل استقلا له بل ما يتفادح اوله القطر في الكنان من لثوبه النصوص المروي نعم قد عرفت المناقشة في اصل ثبوت بدلية الكف ونحوه عن الارض وجهه بكون كبدلية التيمم من وضوء واحد فراد ما يتقرر على الجبهة مع انتفاء القطر في الكنان يتجوز في ما بالافراد التي يحصل معها استقرار الجمل من دون مراعاة ما يسجد عليه لئلا قد سقط فرض التعدد لا دليل على بدلية خصوص غير منصوص القيل ليشئ شيء منها الكفا لة على البدلية في ذلك برهان غيرا عليها معارض احتمالا غير من الثوب ونحوها ويجوز الاحتياط في الصلح لان يكون مدد كما ذكره عن خصوص في بعضها يسجد على شيء السجدة وعلى القبر قال لا بأس ما هو ظاهر في اذاعة الاضطرار لا بمعنى البدلية وقول الصادق القبر من نبات الارض لا يدل على ان اصل كون من الارض

يكن

جواب

کتاب الصلوة

[illegible]

كتاب الصلوة

والحكمي على الجاريل من الكفاية اختياره بل في ذلك الحكمي على الجاريل لو لم يكن بعد شريطة الاذان لغير الاول كان قويا على التعميد به على هذا الوجه في
 المفاتيح حكايته قوله البعض من كتابنا لم يعرف الله لم لان رجح البطلان بطلان الترك ضروري عندنا اول ادلة الاستحباب لم يخلج شرعية الى قبل
 بل لا يتصور ان الغرض من عبادة وهي لا يرجح وتكفي على فعلها واقبلته الثواب على وجهه حاصل في معنى الكراهية في العبادات غير متصور من ماضية في تصورنا
 الاذنان المتفاوتة في معنى الترك والفعل مكلف في جوع ذلك الى الصلوة ذات الاقامة وعلوها والاذان والاقامة لا يحصلان صلوا الاذان
 عبادة عن الصلوة مستقلة انما لا يلاحظ فعله تركه لنفسه فلا بد من اما القول بان الترك خصه والا فان لفظة الفعل واما القول عن تركه بمجردها الفعل ولو
 لعدة الدليل على الشرعية لكننا جبر ضعيف الثاني نذكر القائلين بل قد سمعنا عوى الاجماع صريحا وظاهرا على خلافه بل يمكن تحصيله من ان الاذان
 الزبيرة التي لا يعارضها ظاهرا الامر الذي هو شبهة لا من مقام توهم الخطر المنظر الى اذنه الرخصة في التوسل المتضمن لفعل النبوة الذي لم يثبت عندنا
 العصمة الذي لا يقتضيه ثبوته على انه يمكن ان يكون اية لبيانها كما يقع منهم من التكون لبيان الجواز فضلا عن الرخصة فظهر ان الاقوى ما عليه لثبوت لكن في الدرس
 ان استحباب الاذان للقاضي لكل صلوة ينافي بتعويضه عن شيء الاداء الا ان نقول سقوطه من تخفيف وان لا نقول ان الاذان لا يعلم بالاذان الاول الا اذا
 المذكور في كونه ثابتا في الغضا الا اذا لم يكن في هذا معنى وفيه يمكن ان يكون الفارقا الدليل ضروري في ظهوره في بعض افراد الجمع كما استعرفت رجاء ان الترك اما
 للمواظبة منهم عليهم السلا على ذلك لاداء القول عليه بخلافه فان لم يفهم صلواته الا ما سمعنا من الخبر الزبور الذي سنظره المجلس على ما قبل عامية
 منه في حق المواظبة على صلواته ما عرفنا كالقول في الصحيحين في بعض المواقف بعد ما سمعنا من الخبرين فيهما السقوط اذ ان الاعلام خاصه بل سنوجه
 الضميمة في القناري هناك في الجمع الاداء صريحا وكذا في غيره من مضاف الى ما روي في ان الاذان عبادة مضمومة مثله على الاذكار وغيرها ولا يخبر
 مشروعية الاعلام بالوفاء قد ددت في كثير من الروايات ان من فوائد دعا الملائكة الى الصلوة ان كان قد بدأ في فعلها فانه يثبوت عند الاذان
 عنده للاعلام والصلوة بل هو اذان واحدة فوائده متعددة قد يجمع في بعضها وفيه خلاف الظاهر من النص صريحا كما عرفنا في اول البحث وتعرفنا في
 يصلي يوم الظاهر اذان واما من العصر فاما من لا خلاف معتد بانه اذا كانت صلواته الظاهر جمعها وقابا بالموظف ان جمع بينهما وبين العصر وما عرفت
 المقنعة من التقدير الاذان من عصره لا فاته بغيره ما عرفت في غيره وعدم الوضوء لا فاته في الترخي الموقوف على ذلك الناس في رواياتهم لبعض صلواته والجمع
 طبعنا عليه كرى نسبنا الى الاستحباب بل غنى الغنى وتروى الاجماع عليه بل قد بقوى في النظر الحرية وفاء للبيان والوضوء وكشف الشك الحكمي غنى عن ذلك
 بل لعله المراد من التبعية بالبدعة في بعض كتب الفاضل تاتي الشهد بان دعوى انها تنتمي الى احكام الجملة كجائز خصوصا بعد ما ورد في اوافل شهر رمضان
 ان كل بدعة ضلالة وعلى كل حال الجملة التحريم لا يصح عدم الشرع في روى الاذان في غير الفرائض بل لقولنا في جعفر في جرحه في غنى عن الاذان الثالث
 الجملة بدعة الا اننا لا نعلم ان الاول للصحيح والثاني للجمعة وان لم يلاحظ الصحيح بل لو خلا الاعلام في وقت الظاهر الاذان لصلواتها فالتسا
 ح ليس الا للصحيح لكن قد بقوى رادة الثاني للظاهر ومنه باعتبار كون زيادة ثالثة على الاذان في الاقامة المشروعة في الظاهر ويؤيد ما قبل من ان عثمان احدث
 اذنا بعد بدعة من الجدة بدعة فكانوا يوفون ولا في بدعة ثالثة في المجمع قيل ان المبتدع معوية كما انتم قبل الاذان الاول كان بدعة وقبل الثاني قبل التكا
 بعد قول الامام من المجمع قبل بل الوقت الى غير ذلك مما ليس هذا محل ذكره والحاصل لا يخفى انصرفا الى رادة الترخي بل في يد الناس من الاستماع
 كما ورد الاجماع في شهر رمضان بدعة لا ان لا يروى له لوضوئهم ان كان بدعة في شربها عرفا فان هذا لا يحضر الاذان بل لفعل البدعة في خلافه كما هو
 واضح خلافا للحكمي عن طوا الفاضل في جملة من كتبنا والتمسك كرى والمحقق الثاني في جامعة تقليد على النافع والارشاد فذكر في الحديث من باب كرمه
 بل جعل منها الاول منها ما لا يفتقر الى سبقت استحباب الاذان في عصره فروعنا المروية وعصره وجعله واجبا بل يكرهه في السنة خصوصا الاخير بالغ
 من لا يخبر الاخير قد عرفنا ان الباطن في بعضها النظر في عدم جريان اصله الجواز في اثنان اصل العبادة كما ان كونها فركا الله وخصا على عبادة والكل
 حسن على كل حال لا يشرع في خصوصه والا لا يفتقر الى استحبابه لغير التوسيم والاستحباب بعد القطع بانقطاع ضرورية كون هذا الحكم لا يخلو في الاذان
 الى استحباب الجدي هو غير جبره فانا وكذا الاجتهاد لفتك بالاطلاق ولما الاذان وصحوا تضررون الاتفاق على عدم ثبوتها المفروض والالتماس لثبوتها
 الزام الدرس من ذلك بناء على اذنه سقوطنا كذا الاستحباب الاصل الذي انتم العبادة بد من بل مقتضى ما سمعنا من مسئلة السامعة من ان الساطة اذا اختلفا
 دون لذكر البقاء على التذلل الاول لكن هو بعد الاجماع السابق بل يمكن عوى المحصل بعد مواظبة النبوة والتابعين في تالي التابعين على وجهه قطع بان
 الرابع لان الترك رخصة والا فلا ضل غير يرفع قد بقوى عدم التوسيم بل لا الكراهية بل التمسك بقاء التذلل في الاذان والجمع بينهما اذ هو جهة التفرقة في الثاني
 الاذان الثابتة الاستحباب والاطلاق لا يلاحظ وعيها ولا معارض لا يخرج من عرف المروية فاعرفوا بانها من المروية منها انما جرت جواز التفرقة بسبب
 الغرض من طاعة في الاذان العصر في ما لا يخفى وان في كشف الشك في انما بقوى النظر الى ان الاذان للاعلام والناس مجتمعون مع ضيق الوقت لا تفضل فيهما
 ويمكن اذنه في الاذان كما ان يمكن بقرينة ملاحظة الاستحباب لانه ما ذكر فيهما دليل السقوط اذ ما لا يثبت المفروض من الملاقاة المترجم سقوط الاذان
 يوم الجمعة بل قد بين ان المنافي اذنه ما لوضوئهم الجمع الموظف فيها لا لا يفرق في الذي هو ما عملوا مكررا ورضه كما هو واضح واما اذنا صلي الظاهر اذنا
 وبين العصر في يوم الجمعة في وقت طاعة وية السقوط بل ربما استظهر ايضا من عبارة المتروك في الفاضل عنهما اطلاق سقوط في يوم الجمعة ولعله
 دليله لثبوتها بما استظهر ايضا ما على الخبر في انما يوم الجمعة من الظاهر في اذان واقامة من صلاة التنية والتابعين في المجمع في بيان الصلوة بل في بيان
 علما قابل من وضع من جمع البرهان لا خلافة سقوط الاذان العصر في المجمع اذنا صلي الظاهر بل هو مقتضى تقليل غير واحد من الاضطرار في السقوط
 الاول في الجمع الذي هو المفروض في المقام ومنه يفتتح ان السقوط هناك ليس خصوصه الجمعة نعم لما كانت بمنزلة يومها باستحباب الجمع فيه ذلك في بعض

اضافة

الجمعة

في بعض النسخ

في بعض النسخ

جمع

انہ کا یہ کہنا کہ وہ اپنے

بسم الله الرحمن الرحيم

فوق سطور انوار

کتاب الصلوة

اقاضه

فی الجہانین
ہل فیہ فی
الضلوٰۃ

فی الجہانین
ہل فیہ فی
الضلوٰۃ

کتاب الصلوة

بل و صبر؟

ما بعد الفتن

بسم الله الرحمن الرحيم

کتابخانه عمومی

والا فافقه

کتاب الصلوة

علی بن ابی طالب

بسم الله الرحمن الرحيم

لاطلا ما اولها شئها لا يقصد المعاد وضه فليس فيه بأس وما عوقف فانه على الاحتياط فانه لا يكتب له مدخله سواء اوله يوقف لكن اخذ لا من اجلها
 يمدخل على التقديرين في الارزاق ولا بأس والفرق بين الاجازة والارزاق احب الالحاق الى ضبط الغذاء والمذبح ونحوهما مما يستحق الاجازة بخلاف الارزاق
 النوط بنظر الحاك وكذا بدفع بعضه من المؤثر لرجوع بعضه الى ان عوقف الارزاق لم يترك الغنائم والمزحم وكاتبه لدون ونحوهم من الغنائم
 السليكة بعينها العفو والحجر وهل يجوز تحريكه في غير ذلك من غير ذلك الى ان شكله يشتمل على عدم المحصورة ومن اخرج من الاجازة الفاسدة اذ لا بد من تحريك عقدين
 عوقد المعاد وضه المعرف فيه ومشرع غيره في غير ذلك الى ان شكله يشتمل على عدم المحصورة ومن اخرج من الاجازة الفاسدة اذ لا بد من تحريك عقدين
 من مجال النظر في كونه لا اذن وبعض ما بعينه من وجوب اذنا وان امكن ادراج المخرج الكيفية ومنه وجوب البنية في العبادات فكذلك القضاة واما ما في المعلومية
 شرائطها في سائر العبادات واحمال ان معظم ليس منها بعد صالة العبادات فيمكن ان امر به مع عدم ظهوره في غير الاصل هو فظيكون كون المراد من الاملاء
 يعوى عدم اعتبار البنية فيه كما صرح به العلامة الطباطبائي منظوم مشغول ما كان منه الصلوة ولا بد مع ذلك من استدراكها الى علم العمل كما في كل عبادته مركبة
 ان لا بد من بنية التعيين مع فصول الشرائع من الصلوة لا اذنا في ابداءه من بعض الفصول فلا اذن والا فانه كل ذلك هو المذهب فوالله وكان ترك الاكثر للتعرف
 لذلك عن ادائها والله علم وعلى كل حال فلا يجوز ان يؤذن في غير الصبح الا بعد دخول الوقت جامعاً من المسلمين في كل وقت من وقتها في سنة معلومة من السنة
 وشرعية الطاهرين فهو الواجب في دليل النافى عن سؤال رب العالمين ولا اثم للمرجع في فصله من الفصح والناجس وقبلي الناجس في حكمه وضعه الى الاعمال
 بوقت الصلوة ولا غير ذلك مما لا يخفى على من يتفحص تقديمه على وقت الصبح عند المعظم من اصحابنا بل في المعشر عندنا بل من عند علمائنا كما في الحديث عن النبي صلى الله عليه وآله
 الاحباب فقلت ان يصل اليها الا قول الصائغ في صبحه من حديثه حديثك لا ننظر في ذلك فاما ذلك فادخل وقت الصلوة احكاماً ما مثل حديثك ان كان رسول الله
 مؤذناً احدهما بل لا الاخر ابرام مكثوم وكان ابرام مكثوم اعني كان يؤذن قبل الصبح كان بل لا يؤذن بعد الصبح فقال النبي صلى الله عليه وآله ان ابرام مكثوم يؤذن ببلال
 سمعتم اذ انه فكلوا واشربوا حتى تشبعوا اذ ان بلال يغفرنا العادة هذا الحديث عجمي فقالوا انه قال ان بلال لا يؤذن ببلال فاذ سمعتم اذ فكلوا واشربوا حتى
 تشبعوا اذ ان ابرام مكثوم وقوله لا يصح الحلي كان بلال يؤذن النبي صلى الله عليه وآله ابرام مكثوم كان اعني يؤذن ببلال يؤذن بلال حين طلوع الفجر وقوله لا يصح الحلي
 ان رسول الله صلى الله عليه وآله هذا ابرام مكثوم وهو يؤذن ببلال فاذا اذن بلال فصدف ذلك مسلمة قال ابن سنان الربيع ان لنا مؤذناً يؤذن ببلال فقال ما اريد
 يمنع الجهر ان قيامهم الى الصلوة فاما الشذوذ فانه ينادى مع طلوع الفجر ولا يكون بين الاذان والا فانه لا الركعتان في خبر الاخر سئل عن الشاذل طلوع الفجر
 فقال لا بأس ما السمع مع الفجر ان ذلك يمنع الجهر ولا ان هذه النصص مع احتمال كونها اذان ابرام مكثوم مثل الهجرة اعني على النوط من السنة كما في
 البنية الصبح الاول من تفرج قول النبي صلى الله عليه وآله وفدي لا انك لا ننظر الا الوقت على وجهه لا يظهر منه اذاعة التخصيص اذكره بل قوله في تغير العلامة الخ
 كالصريح في ذلك ضرورة اذ ان اذنا قبل الفجر كان العكس وهو ليس قطيعاً وما دونه بالعكس فهو من ذلك شيء عوقف الفجر لكونه بل لا يخطئ
 بل ظاهره في صحيح الحلي اعني يؤذن ببلال للناجس بل لا يخفى ظهوره في ذكر العي من غيرنا بما يحكي ان ضله قبل الفجر اذ اذاعة كون ذلك خطاً من لا ينافي للقطر
 كان في بعضها اذ اذاعة كان يتكرر منه ذلك بل قولنا في خبري بن سنان الاخر في اما الشذوذ الخ كالصريح في هذا التسنية الاول عدم كونه من توطئة النبي
 والا كان من اعظم السنن كل ذلك مع قوة ما دل على اعتبار الوقت من السنن الكثيرة التي منها امانة المؤذن بن علي الاذان فحصلوا الفجر اذ انهم على حكمة الاذان
 مشرع عنها منها وغيره الاصل المرسل عن النبي صلى الله عليه وآله بل الاذان قبل الوقت فمرور بالاحاد وان قال انه اذنا من بلال الفجر اذ انهم مع خصوص بعض النصوص التي
 عن ذلك كما في خبري بن سنان لا ينادى على النبي صلى الله عليه وآله في موعود السمع الاذان قبل طلوع الفجر فقال الشيطان ثم سمع عند طلوع الفجر فقال الاذان فحذو النبي صلى الله عليه وآله
 ايضاً سئل عن الاذان قبل طلوع الفجر فقال انما الاذان عند طلوع الفجر لا ما طلعت الشمس فان كان يريد ان يؤذن الناس بالصلوة ويستمعهم قال فلا يؤذن لكن
 ليقال بنادي بالصلوة وخبر من النوم الصلوة وخبر من النوم يقول بامرا اذ اذاعة يوم من ذكره العقران الغيرة وفي المقتبة التي فيها ما من من النبي صلى الله عليه وآله عند طلوع
 الفجر لعلوا منه مشرعاً في ذلك عند كبره من انما من فصول الاذان عند اذنا ان كرسية عن اذاعة النبي صلى الله عليه وآله في الخبري عن الكتاب ان يؤذن على النبي صلى الله عليه وآله
 ايضاً الصلوة من النوم بدعوى ايمته وليس في ذلك من اصل الاذان فلا بأس اذ اراد ان ينادى الناس بالصلوة من بادي ذلك لا يجعله من اصل الاذان فانا لا اراه
 اذ انا قد اذنا كان في قوله في خبري بن سنان لا ينادى على النبي صلى الله عليه وآله في موعود السمع الاذان قبل طلوع الفجر فقال الشيطان ثم سمع عند طلوع الفجر فقال الاذان فحذو النبي صلى الله عليه وآله
 على انه لا يظهر في شيء من النصوص ان يؤذن ان اذان صلوة الوقت فلهذا هو الظاهر من اكثر الاصحاب عبراً بالتقديم مستتبين للصبح ما ذكره من كونه
 في الوقت فلهذا اذ ان مشرع في نفسه لتبني الناس على التنبها للصلوة والصلوة في مثل شهر رمضان كما لا اذن في اذنا لولود ونحوه ما كان ذلك موضع تركه
 حيث عذ في ضمن ما يشترع له الاذان غير الصلوة بل هو طاعة من كرسية العاقل العكس امر بلال بالاحاد وذهبنا بانقول بموجبها لان الوقت للاذان
 والاصل هكذا السقوط بما قبل الوقت كما علمت في بعض غيره مما انتقد من ذلك فظننا النزاع فيما كرام المانع كالخبري والكتابي الذي في الحديث بل لا
 استظهر من الاخبار الاجماع على اذاعة الاذان الصلوة وكلام الجوزي على اذاعة المشرفة في نفسه لكن قد ينافي ذلك اذكره الله وغيره من بلال فيجب اذاعة بعد طلوع
 الفجر مستند بن في امر بلال بالاحاد والى صاحب السقوط بما قبل الوقت ونحو ذلك فوذن ظهوره في انه لو لم يكن هذا الشرع اذاعة الاول على اذان الصلوة
 ولقد جاء العلامة الطباطبائي بقوله وخصص الاذان قبل الفجر غير ان من مضى الخبر فان يكون غاية الاذن منها مجرد التنبها كان حسناً فلهذا لا يكون
 ظهور ما ذكرناه من بعض النصوص ان يؤذن في النبي صلى الله عليه وآله غير ما ذكرنا من سبب الذي لا عذر له لسواد الناشئ الصلوة قبل الوقت وربما كان في الصحيح ما
 ايضاً مضاف الى ما عرفت قال ابن سنان بن علي سئل الصائغ عن الاذان قبل الفجر فقال اذا كانت جماعة فلا واذ كان وحده فلا بأس والله اعلم ثم ان العلامة
 قد بينا ما تقدمت بنا عليه بسند من الجليل عن بلال بن رباح عن النبي صلى الله عليه وآله في الفصل بين ذاتي ابرام مكثوم وبلال فقول هذا هو الذي لا يغيره الا الاحتياط

اشهد ان لا اله الا الله
ان محمداً عبده ورسوله
والله اعلم بالصواب

[illegible]

[illegible]

[illegible]

بسم الله الرحمن الرحيم

کتاب الصلوة

عليه

از انچه در این کتاب مذکور است

کتاب الصلوة

[illegible]

لاضالها
الاضال

کتابخانه جامع
مکتبہ اسلامیہ

عبدالحق صاحب

مجلس شورای اسلامی

وابن العباس القاضى فيما حكى عنهم وعن كثرة ونهاية الاحكام ان قوى بل عن كثرة لا لئلا يسهل ان لا يشهد بان كان لا ينج من نظر الاحتياط الفاضل يعرف ولا
 فالفاضل في حق الخبر والشهادة في كثرى البان ولك العلياء في جامع المقاصد حاشيتي الشرايع وغيرهم على ما حكى عن البعض على جواز البناء على
 الاول ما لم يثبت ان الاول هو مقتضى عدم البناء في الضربة على المطبوعين بل لا اعتد اذا تردد بعد جوارضه هو كذا الزدة كما انها لا يظلم بعد
 في الاشياء وان كان الاذان وان كان عبادته واحدة مركبة وان اجراء لكن ليس كصلوة التي ليس فيها زمان فشره اللهم الا ان يفرق بان يصعد المأم من قبل
 الاستبابة التي لا يظلم الزدة بخلاف الاشياء وهو كما ترى نعم سبيله على العمل لوارث في شائته ثم رجح الذي هو ظاهر في السببية فالجرح جواز البناء على
 فواء الموالاة انما يتبعه منقضى على التماس الذي قد سمعت لكلام فيه والله اعلم **المسئلة الثالثة** في سبب الاذان ان يحكم بها
 بقية بل المنقول منها سواء مستغنى جدا كالنصوص اما الاقامة ففيه بوط والمهند وظاهر التولية على ما حكى عن بعضها ذلك في بعض الظهور
 بعض نصوص المتقدم في ان حكمية الاذان تكون ذكر اخصا في زارة منها المروى عن ابي عبد الله في قوله ما اقول اذا سمعت الاذان قال ذكر الله مع كل
 ذكر ونصوص قول الصادق في المروى عن عائم الاسلام قال قال المؤمن بالله اكبر فضل الله اكبر فاذ قال لا شهادان لا اله الا الله فقل اسهدان لا اله الا
 الله الى ان قال فاذا قال قد قامت الصلوة فقل اللهم افهمها وادعها واجعلنا من خير صالحى اهلها بل قد يستفاد من إطلاق المؤمن منه على المؤمنين المراد
 بالاذان في نصوص المقام خصوصا في مثل المرسى ان من مع الاذان قال كما يقول المؤمن زيد في زمة ما يشبه الاقامة تكرر في التسامع في السن فاعرجا
 من الجرح بعدم استحبابها حكمها بالدليل لا ينج من نظر اذ قد عرفنا ان لغة استحبابها حكمها لكن ينبغي ابدال فصل الاقامة بالدعاء الزبور في خبر الدعاء
 والبرارى العلامة الطباطبائي بقوله وابدأ المحقق بالاقامة من الفضل بدعا الادامة وكان يلحق كروا ظاهر النصوص استحبابها حكمها لئلا يتركها مستغنى
 وزارة وقال الباقر ايضا لمحمد بن مسلم لا تدع عن كراستك عن رجل على كل حال فلو سمعت النداء ينادى بالاذان وانشد على الخلاء فاذكر الله عز وجل وقال كقول
 المؤمن ومن هنا كان الجرح ابدال الجحلاء في الاذان والاقامة بالمحولة كاعنى الشيخ فخر رابع عن النبي صلى الله عليه وآله في الحديث انما اذنوا لي ان اظلم
 الرواية عامية لوافظها المروى في صحيح مسلم وغيره من صحاحهم قلت في مثلها بعدد وانه الشرح لها في بيان المسند وبعدها في بعض النصوص انما الظاهر
 الذي هو مقتضى من النصوص التي يمكن ان يراد منها حكمية الذكر من الاذان ويجزى لا واجب المكالم والدعاء الصحيح فيها بابدائها بالمحولة في الحديث عن الثاني منها
 روي عن علي بن الحسين ان رسول الله كان اذا سمع قال كما يقول فاذا جى على الصلوة على الفلاح حتى علم جرح العزل الاحول لا قوة الا بالله واليهما
 اوى العلامة الطباطبائي بقوله واحل الاذان لكل الا جملة قائما بمبدأ المحولة في خبر الاداء المكالم وفي حديث صاحب النخاسم ولا يعارض
 في الخبر وجازع ظاهر النصوص المتبعة القاضى باستحباب حكمية الاذان ككله بل ظاهرها ان جميع ضلوعها من الاذان كالمعارف من ظاهري بعض تلك النصوص ارادة حكمية
 الذكر من قبل جملها صل هذا اولى من التمسك بها انما ذكر الذي يمكن ان يكون على مدعى اشتداد كراوى من ترجيح هذا العام على مثل هذا الخاص بدعى عامية
 ضعف سند بل يمكن ان يكون الذي يقتضيه النظر في الاذان على ظهور دليل المحولة في البدلية وعلى ظهور غير في حكمية الجملة ايضا الخبر فيها اوسع شدة
 الثالثة في المحولة ضرورة عدم ظهور نصوص محولة في حكمية الجملة في صحيح ما دل عليها من قوله مثل ما يقول المؤمن وغيره سالما من المعارض
 هو اذ في تمام الاحباط في المنتداهم بينا كما ان الاحباط يقتضيه تبعية المحولة لوارث حكمية وهو في الصلوة لان الظاهر استحباب حكمية في جميع الجوانب
 التي في الصلوة وان نفاها في طواف وكثرة والبناء وجامع المقاصد غير ما حكى عن بعضها بل صرح بعضهم انهم لا فرق في ذلك بين الخبرين وانما
 لعدم التمسك بالابدال على الصلوة هم لكن بان يحج زارة ومحمد بن مسلم والمرسل يتاوه غيرهما يمكن شمولها بحال الصلوة وهبته الابدال بعد تسليمها على
 بنافى الحكمية لاشنا في الاستحباب فالأقوى استحبابها ايضا لكن مع الاثبات في المحولة دون الجملة وانما استحبابها بالاطلاق من ان لا يدل على حرمة
 ابطال الصلوة وكل احتمال فيها مع التوام عدم الابطال وهو منافى لما دل على بطلانها بكلام الادبيين المعارضين بها دلة الطرفين من جهة
 ربيح ان الترجيح لها على دلة الحكمية الظاهرة في اداة بنائها الحكمية من حيث انها حكمية واصرغ من ذلك كله احتمال ان هذه الضلوع من الاذان التي لا يظلم
 الصلوة بها الذي يمكن تحصيل الاجماع على خلافه بل الضرورة ان ارد من الدلالة حقيقة لا حكمية لا محصل عما ذكرنا من يقتضيه المحولة الذي لا يشا
 الصلوة نعم بناء على استحباب الحكمية بالتمسك على الجملة في كل حال ودعوى عموم استحباب الحكمية بحال الصلوة الذي هو مستلزم لبعض ما عرفنا من حيث
 من عرفنا الاستحباب العكس في المحولة فنزد الحكمية عندهم ومن هنا صرح بعضهم بعدم بطلان الاستحباب في حكمية الجملة لكن مع الابدال بالمحولة والظاهر
 الجواز من حيث انه ذكر مع كل ذكر لا خصوص استحباب الحكمية نعم يمكن القول بناء على عدم اشتراط استحباب الحكمية بتجكابه الجميع كما هو لا قوى بان لرح
 حكمية ما صدر في الجملة من الاذان بخلاف الاستحباب امان لم يفل فلا فان خالف حتى في البطلان مع عدم جهة التشريع وجمان مبيها
 على وجوب الذكر في المحولة التشريع عن كونها في اوعى كونها كراستها في الصلوة وعدم لا ينج الثاني منها من قوة وقد نتج مباحث القرينة ونحوها
 تحقيقا لانه ثلث اطله اولونها احبنا في المحولة في الحكمية على الخلافتها من كراهية الكلام فيها وان امكن القول باستثنائه من النصوص التي لا يجوز التزويج
 في حكمية الجميع على الخلافتها من ان تلك القرينة في تعارض ليل الكراهية والحكمة هنا وبطلان الحكمية ولا يطل في الصلوة فاجتهد كما امر بان ذلك
 انما الاهمية في بعض المنذوق لا يخرج الاخرى هذا الحال عن صفة السكاح ان عارض الحكمية بعض المنذوق بما يمكن الجمع جابا للجمع مع المعارض كان
 الاولى لا الاثبات بالاهم كما هو واضح فاعترضوا عنهم من كتب لا يستحان من كان خارج الصلوة قطع كلامه حتى قول المؤمن وكذا لو كان يقرأ القرآن فلع
 وقال كقولنا لان الخبر على عموم ان اذ ما ذكرنا فاجاب بالوافق والاكاذ للنظر فيه مجال ضرور عدم انصاف الحكمية ورفع استحبابها عما لها كذا
 ماعن جاعل من الاصل انهم من ان اذ اذ حل المسجل المؤمن يؤذن نزل صلوة النخبة الى من اذ المؤمن لجمع بين المنذوقين لكن لا ينج في ان يفسق على شؤعه

لا يفرق

المحولة
المحولة

احذر

مقتضى ما عرفت بطريق جامع الشرائع عدم اعتبار العلم بالنية لاطلاقها القربة مع التنازع وبغيره منافع النافع في ترجيح المرجوح على الراجح والمردى عن
النبى صلى الله عليه وسلم من زيد بالقاء الاذان على بلال لانه اعلى منك صوتا وخوفه يوزن كخبره اذ كان في موضع ما لم يسمع من عقله او نقل
على مراعاة مصلحة المسلمين في الصلوة في بيت مالهم اذ التنازع كما هو ظاهر كرى في كسف اللثام ولان بل هو صريح لكنا ما يتصور في الارض من هذا المال العبد
اعتبار الوحدة فيه اعلاما كان وغيره على الاظهر كما ستعرف حتى يتصور في غير الفرض لو سلم فنصون فلا بد من ان ذلك احد اضراره والمجتهج في مرضا
ما فيه مصلحة المسلمين بل يمكن القول بلزوم مراعاة كمال المصلحة مع فرض حصولها من غير طلب هي لا تضبط بضابط الاختلاف فيها اشد الاختلاف ضرورى
عدم انحصارها في الصلوة المرجحة في الاذان بل ينبغي مراعاة اقله الارشاق وكثرة بل قد تحصل مصلحة في خصوصاته في بعض الاوقات لهذا التنازع على عتسا
غيرها من الصلوة ولعل في ذلك وبعضه وثمة من يقول مع التنازع يقدم من منصفه كمال القربة اذا احتمل اذ انته بصفة الكمال خصوص ما ذكره وما يستحب
المؤذن بعد ذلك المحكى عن جمع البرهان لا في الصلوة المرجحة بين العقليتين العقلية فمجرد ما مع فرض عدم حصول المرجح لتعارض المرجح او تنازعا بينهما يفرغ
بينهم اذ التحجير ان كان ممكنا لكن لا ينبغي اولاوية القربة منه سيما في الاول باعتبار كون من تزامم التحق ولا نه اطيب المصالح من المتناحرين واعد عند عدمه وما
عسا يوقى البصر من قوله ثالثة لو علم الصلوة ما فيها الضرب عليها بالاذان والعدد الى الحد والصلوة الاول قوله لو يعلم الناس ما في الاذان الصلوة الاول
ثم لم يجدوا الا انهم هو اعلم لفعلوا من مشروعية القربة فيه مضافا الى ما ورد من كونها الكمال مشكل وقد اشكل المحال بطلب كل ذلك ما ذكرنا
بظهره ان ما في كلام جماعة من اصحابنا من مقتضى وعلى الصلوة المرجحة في الاذان اللهم الا ان يكون ذلك من جهة الترجيح بغيرها وان مرادهم بالمرجحة من
العقلية والنقلية واعتبر ذلك ما لا يخلو ما ذكرنا بل من المحتمل اذ انهم نكروا مرجحات الجملة ولذا انا طوا القربة والتساوى ان كانا نظرا اذ انهم المتساوى في الحكم
المؤذن لكن قد بعد انهم كما رجع اليها في ذلك رجع اليها بعد فاضل المرجحات والا كان محلا للنظر لما عرفت في المحكى عن في والتحجير والموجوز من
اجتمع بين الصلوة المرجحة مع التساوى القربة لكن عن الموجه منها انه يقدم جامع الصلوة في كونها في كرم والحق عن غاية الاحكام وكسف لا لسان قدم يمكن
اعلصوا وابلغ في معرفة الوقت واشد محاطة عليه من به تضليله وانعت عن النظر في تناوفا القربة في كرم بل لك قدم العدل على غيره ومع ذلك
الاعلم لا من الغلط معد ولتقليد ابا لا اعتدله ثم البصر ثم الاشد محاطة على الاذان في الوقت ثم الاذى صوتا ثم من ترخص الجاهل والجبرن ومع التنازع
فالمرجع في البيان قدم الاعلم ومن اجتمع فيه اكثر الصفات مع التساوى القربة في المحكى عن جاشنة المبسو يقدم الاعلم مع مساو القربة عند التوقف
فلو كان غيره هو العدل قدم مطر وفي جامع المقاصد لا يقدم من به الصلوة المرجحة في الاذان على غيره فان شتر كوا قدم جامع الكل على فاذا البعض
جامع الاكثر على جامع الاقل بل في الاول منها كالحكى عن المرض ينبغي تقديم العدل على الفاسق مطر ومع التساوى يقدم الاعلم باحكام الاذان
او الاذونات كما كرى المبصر على الاعي فان سنوفا لا شد محاطة على الاذان في الوقت على من لم يكن كالحصول عرض الاذان برغم الاذى صوتا ثم الاذى
عن النظر ثم ترخص الجبرن ثم القربة ثم كرم بغير عرض الصلوة المرجحة المرجح على الاذن في الرتبة المسجد على غيره مع انهم قالوا لا ينبغي ان يستحق الرتبة غير الاذن
وان ذلك يقتضى الترجيح مع التنازع بطريق الى غير ذلك من عباراته لا صحة وقد عرفت المحذور بل من يعرف ما قيل ان المواد لا علم في المنزج
غيره الاعلم باحكام الاذان لا خصوص الاذونات المسند جنة الاول ان كان هو ظاهر كرى كسف اللثام عدم مدخلية العلم بغيرها في الترجيح ضرورة
على ما عرفت يمكن الترجيح بالعلم في غير ذلك من احكام الفقه فضلا عن الاذان كما هو واضح فم لا ترجح عنها يكون المؤذن من نزل مؤذن رسول الله
الى مؤذن وسعد الفطر وغيرها لعدم ما يثبت له من عقله افضل عن الله اعلم **المسئلة الثانية** اذا كان جامع اجزان يؤذن واجبا
الاضل اذا كان الوقت واسعا ان يؤذن واحدا بعد احدا كما في عدها لكن عباراتهم في المقام لا تخ من اجمال تفضل البشارة لا باس بقية المؤذن
للاعلام بالوقت مجتمعة في محل احوال محال متعددة او مترقبين مع بقاء الوقت الذي هو سبب رتبة الاذان لا طلاق الاذونات المستقيمة وما
منه من زيادة فائدة الشارح في ذكر كرامته وتبني الغافله في ابقاء الشائعين في خوف ذلك من فوائد المذكور في النصوص لاجل عدم الشرع في خصوص
الترتيب منه اذ افرض عدم فائدة الاذونات على الاول الحصول الامثال بدفعها ظاهر الاذونات كونه مستحبا اعتبارا كما هو الاصل لا كتابا نعم قد اشكل تكراره
من الشخص الواحد المكان الواحد اما اذا نال صلوته فلا بد من عدم جوان كراهه للمقر اذا لم يحصل مقتضى له من فصل معتد به بينه وبين الصلوة ويحوى
لعدم معقولية الامثال اعتبارا في مثال اما الجماع فلا ينبغي عليك ان مقتضى اطلاق الاذونات خصوصا مثل قوله لا صلوة الا باذان واقفا ونحوه استحبا
الاذان لكل واحد منهم من غير فرق بين الامام والمأموم ولا معارض له ما يقتضى هذه الاذان الجماع من حيثها بالجماع وان كان هو ممكنا اعتبارا
تتربل الشارح صلوة الجميع بمنزلة صلوة واحد لتساوى مان ركوعهم وسجودهم وباقى افعالهم فيجوز للجميع اذان واحد بل بما كان بعض الصلوة اجملة
خصوصا مؤثرا في المؤذن بدنية لا افراد ثم قبل في الجماع كذا ترى لا يصلح ان يكون مثله مدك مثله لعدم ثبوت الترتيب المذكور بالفسحة في ذلك
فالاطلاق بحاله وجريان السيرة باذان واحد الجماع لا يقتضى غير الاذان لها على الوجه المزبور اذ لعل لاجل خصوص المؤذن عن غيره باذان غيره
بجماعة الذي منعنا جراه ومن لم يجمع بدنية الجماع مثلا للمعرفة سابقا انهم اذ كان جماعة قبل ان تفرق دخل باذانهم من غير فرق بين وراكها
بعد الفراع وقبله بل السابق اولى من اللاحق بذلك قطعنا مع فلو فرض ان الجماعة يجمعوا لم يكن مجزيا بل لا يمكن قد جعل الامام خاصة لم يجز هو
لعدم الدليل الصلح لعارضة ما عرفت بل يجوز لمن لم يجمع من الجماعة الجمعة للصلوة ولم يكن الامام حاضر الاذان لصلوة بل يسمع منهم قبل
بجنى اما لاطلاق الاذونات المتسا على المعارض فيج لا باس بما ذكره الفقه وغيره من جواز تعدد المؤذنين في صلاة ومنه بين ولا على جملة على خصوص الاعلان
وما يحكى عن الشيخ ابن عجل الشرح الطويل في نهاية والده على الاجماع على ان الاذان على اثنين بدنية يقتضى الظن اذ انهم ما ذكره والده في الخلاف

مسئلة

مسئلة

کتاب الصلوة

امثال

[illegible]

فہرست

اروزن
ماکسایم
از کف
الاف

سازمان اسناد و کتابخانه ملی

مجلس السبعين

خاف الخلفاء

كتاب الصلوة

فرضها البتة على شرائط الايمان بل ان لم يفعله فان عليه الاذان والاقامة اذ اجبا الى الجماعة المزمون ولم يكن قد سمع اذ انهما لم يحل الاذان
 مع الاذان عنه باعتبار عدم جامعته لشرائط الامانة فلا يكفي مع ما عدا بل منه يتفاد احتمال عدم الاجزاء واداء الجماعة بشرط ايمانها وان كان غير
 مخالف لعل عبادتها المصاهرة غير ما قبله وان كان لظاهر منه بقرينة ما بعد اذاعة المخالف على كل حال فان شئ فعل الاذان والاقامة فوات لصلوة
 التي لم يضره الايمان بها خلافا لفتنة اقتصار على تكبيرين على قوله قد قامت الصلوة مرتين بعدما لهما على التكبيرين مضيفا اليهما التمسك بقول الصالحين
 في جبر معاذ بن كبر الذي هو المستند في المقام على الظاهر اذ دخل الرجل المسجد وهو لا يتم جسا وقد بقي على الامام ابنه اذ بان فحش ان هو اذن واقام ان
 ركع الامام فليقل قد قامت الصلوة قد قامت الصلوة الله اكبر الله اكبر الذي لا الله دليل دخل في الصلوة بل ظاهره ذلك اذا كان مؤثرا لركعة فمضاهي الصلوة
 ولعله المراد من خروج فوات الصلوة في المتن وغيره والفوات الاشارة الى ان المراد على الظاهر من الفوات دفع راس الامام من ركوع الفوات لصورة الاقتداء
 بالركعة وثم لا من المناقشة بضعف الاستدلال التي يدعيها الاجتبابان مفضيا تقديم الذكر المستحب على القراءة الواجبة التي لا اجتهاد في مقابلتها النص على
 الظاهر انما تجزئ عليه بعد الدخول لا قبله فخرج اظهر صوت الابهام مع الحاح الى لا يسع القراءة فيها فتسقط عنه كالايام الصبي الذي ينزل هذا الابهام
 للفتنة منزلة وفي خراج من عابد تلك في الحسنى الى ادخل مع هؤلاء في صلوة المغرب فيجوز الى ما اؤذن وان لم يقرأ شأنا حتى اذ ركعوا فادرك معهم
 اخبرني عن ذلك فقال نعم فلا حاجة الى ما عدا التكبير الثاني غير من ان المراد بقوله الصلوة فوات ما ينبغي الركعة من القراءة وهو ما تقدم تدبيرا كل شئ الحق غيره
 الذي هو عين ما عدا طرأ به غير موافق للخبر المزبور الذي هو مستند المقام على الظاهر في الصلوة في الترتيب يمكن الاحتداد على ان لا يعدم اذاعة الترتيب
 الواو في البشارة لا الخبر الذي ظاهره اذاعة الاجزاء بهذا المقدار من الاقامة المعنوية اعتبارا للترتيب بها من اوله الى ان يقرأ من الاول بارادة التمسك بضعف
 من التكبيرين تغلبا على التفتيش لك على اذاعة الى اخر الاقامة لكن لا يصح ان يعاد المزبور بعد عرف ذلك بل يقطع بعدم اذاعة ذلك منها ولعل المراد
 ان لم يفت عليه رد بما قيل انهم يتجوزون ذلك على اهمية التكبيرين غيره وان مع الضيق بقصر عليه فبذلك لا يمنع ثبوت ههنا واستصحابها من زيادة تكراره
 في الاذان والاقامة كما ترى ثانيا انها لا تقتصر تقديمه على قد قامت الصلوة مع الجمع بينهما وثالثا ان ثبوت مثل هذه الاحكام بمثل هذه التمسك بالجملة
 لا يجري عليه دون ضرب كون مقتضى الخبر المزبور استحباب هذه الضوابط من الاقامة والتمسك مع التعبد لا الاقتصار على ما يمكن منها ومن هنا ذكر المصنف
 الشهيد عنها انه ينبغي الاحتياط على صحت شأ الخبر المزبور نعم يمكن القول باضافته حتى على خبر العمل اليه مقدما لعل قد قامت الصلوة لعل منه ان التمسك بالجملة
 له اذ كان مخالفا لشمس صحيح ان شأنا تمام ما نقص لما عدا وجامع للشرع من انه قد روي ان يقول حتى على خبر العمل فبذلك لا ينعين لان المؤذن لم يقل ذلك
 الاولي قولها ح كما ذكرنا مرارعا بانها الترتيب بين الفصول وان كان مقتضى هذا المرسلا الاطلاق فكيف كان فقلنا ذكرنا خبره من ان اخل المؤذن بشئ من
 فصول الاذان استحب للمأموم التمسك بوط الشياكون من شئ المشكلة السابقة واشكاله لانه اما الاول فبانه خلاف مدلول النص وهو صحيح شأنا اذا اذن
 مؤذن فنقص الاذان وانتهى توبدان نصلي اذاعة فاقم ما نقص وهو اذاعة واما ثانيا فلما صح به الاحتياط وذلك لجللة الاحتياط من عدم الاعلان باذان الخ لا فلا
 فائدا في بيان المأموم بما تركها الامام من الفصول اللهم الا ان يكون ذلك مستحبيا لانه كان الاذان غير محتد به وهو حسن لو ثبت له ليله واحتمل الشارح قدس
 سره جعل هذه المسئلة منفصلة عن الكلام السابق وانما محمولة على غير المخالف كما هو بعض فصول الاذان وما ذكره وتارك الجملة به يقتضيه هو جسد من بينه وبين
 لكنه بعد من حيث اللفظ قلت قد تقدم لنا بعض الكلام في ذلك عند البحث عن شرائط الايمان في الاذان ونقول هنا ان الاشكال المصنوع في المقام على الجمع
 بين النصين في عبارات الاحتياط الاول بدفعه لانه اذاعة بين صحيحين شأنا المزبورين ما دل على شرط الايمان في الاذان بعد جملة على اذاعة
 بيان اجزائه السامع للاذان اذ اتم ما فضل المؤذن كمن يفتي بجميع الاذان من الشارح والقول فيكون ح مسافة لبيان ذلك هذا منصوب في المؤذن ولو لم يفتي
 عدا للفتنة وسهوا بل في في المخالف خصوص الاذان الاعلام منه بناء على عدم شرائط الايمان فيه فلا ينبغي ان لا يذاع وحمله على اذاعة ما ينبغي المخالف عليه
 يكون عدم الاعتماد باذاعة لا نه نقص فاذا اتم رفع المانع قد عرفت ما بينه سابقا وانما خلاف الظاهر لانه الاشرط واما بالنسبة الى عبارة الاحتياط فاعلم
 انهم في ذكر هذا الحكم على ان ثلثة ففهم من ذكر في شأنا استحباب التكبير وقد ذكرنا هنا انه لا دليل على اختصاص استحباب ذلك للحاكم الا ان عليه مناقاة بينه
 وبين ما ذكر من شرائط الايمان ومنهم من ذكر في شأنا هذه المسئلة كما بين جملة على اذاعة كونه مستحبا براسه نصيهم فيها بعد الاعتماد باذان المخالف
 ولعل دليل الاستحباب المزبور ما سمع من رسل الشيخ ومنهم من ذكرها مستقلة لا في شأنا استحبابها الاول اذاعة من اذاعة من ذلك ايضا وعلى كل حال لا
 سهل بعد نفي الاذاعة لا شك في ان هذا الحكم لا يفتي في الاذان وحده او مع الاقامة في غير الصلوة مع ان الصدوق في
 العلان فاذنوا باذان الصلوة وعرج عائم الاسلام ورواه عن علي ورواه في خبر الجعفر بن محمد عن علي قال قال رسول الله اذ انقلبتكم
 يقول بان الغيلان في الغلوات في الناس تقول تعولا اي تلون تلو فاضلهم عن الطريق فتملكهم وروى في الحديث لا تعول في بطل الكلام العربي
 فيمكن ان يكون الاذان لدفع الغيال الذي يحصل الغلو وان لم يكن له حقيقة ذلك لكنه الحادق عن النهاية الاشارة ان الغلو لا يستطيع ان يضل احدا
 وبهذه الحجة غلو ولكن السعال في سحر الجاه ولكن في سحرهم تلبس بجمل ومنه الحديث اذا الى اخر ما قد قوا شأنا بذكر الله تعالى وعلى
 حال فلا اشكال في استحباب الاذان في حال المزبور واليه شأنا العلامة الطباطبائي وستتبع قول الغيلان بالموت حقا لله بالاذان وبسبح الاذاعة
 في اذن المولود يعني الاقامة في اليسر كما ارسله الصدوق عن الصادق قال المولود اذ ولد يؤذن في اذاعة الحق بقاء في اليسر وشأنا في النطق
 بقوله واستفتح المولود بالاذان بعضهم من طواف الشيطان اذن بهما وباليسر كما كبر في الاذان طلبا للكلم وكذا في سحر اذن من شأنا

في شأنا الصلاة
 امام الجماعة

في الاذاعة
 في المخالف
 في الصلوة

على ان
 استحباب
 في شأنا

خلقنا ان سله الصديق ايص عن الصادق من لم ياكل اللحم اربعين يوما فدا شاكله ومن شاكله فادوا في اذنه قبل مثله وله في الكافي عريش ابن
 سائر في الصحيح والحسن يعني ان يكون الصديق اخبارا بالوسطى عن الصادق ان لكل شئ قوتا وقوتا لرجال اللحم من تركه اربعين يوما فدا شاكله
 من شاكله فادوا في اذنه يعني ظاهر هذه الاخبار ان المداد على شئ خلقه مطبوعه خبره عن الصادق عريش ابن عريش قال كوا اللحم فان اللحم
 من اللحم ومن لم ياكل اللحم اربعين يوما فدا شاكله ومضى خلقا واحدا من انسان وادناه فادوا في اذنه الاذان ولعلنا العلامه الطبائفي الاشارة الى ذلك
 بقوله وقوما اربعين يوما فدا شاكله فادوا في اذنه يعني خلقا من جنس ابيه ومن شاكله فادوا في اذنه يعني خلقا من جنس ابيه يعني خلقا من جنس ابيه
 بصرف الجري قال سمعته يقول اذن في بطنك فدا شاكله فادوا في اذنه يعني خلقا من جنس ابيه ومن شاكله فادوا في اذنه يعني خلقا من جنس ابيه
 لا اذنا ان محمول ذلك لا صلاحيه العقد اللهم لا ان يكون من اذنه فاعده السام وقاعده حمل المطلق على المقيد والامر به في كافي انما
 الاذان انما على الصبح قلت قد عرفت تخلف اللحم في الاذن فادوا في اذنه يعني خلقا من جنس ابيه ومن شاكله فادوا في اذنه يعني خلقا من جنس ابيه
 ونفيرا الا ان لم يجد خبرا ولا من كرم من الاصل فاعلم **الركن الثاني** في افعال عجميها اسمي بالصلوة وهي واجبة لا يجوز تركها
 ومسونه يجوز تركها الفرض الذي قد اشمل عليها الى الفاعل بناء على عدم نصها في اجراء الواجب كمنع تحفيضة المباحث الابنية اذ قال في اجابته
 عشرة باضافة الترتيب الموالاة الى الافعال **الاول** التنية بناء على اجراء الواجب كمنع تحفيضة المباحث الابنية اذ قال في اجابته
 الركن حصول البطلان مما هو اكد من ذلك من قول بشرطها كما ان المراد بالاعمال من المود وخص من غير الشرط بامثال هذه الجوز المذاهب
 الجوز مشددا على ما بالافعال في صارت كالجوز منه لا ان لا يشي كونه خرافا لانه كان هو الموافق لصلواته بل منعه على القول بالتحفة
 الشرعية وان اسم الصلوة لم يوصف على وجهها لان الظاهر ان الشارع في كونه الوضع على حسب الاوضاع ولم يمتد شئ منها اخذ القصد فدا شاكله
 الافعال لان عنوان التحفة الشرعية المتشعبة والذات ايدى معاملته نية الصلوة كعامله القصد غير ما يقال في نية الصلوة وما هو منقذ
 او غير منقذ ونحو ذلك ما هو كاصح في خروجها عنها وانما تحفيضة الضرر لا كل واحد بها بل قبل ان قولهم لا عمل الابنية ظاهر في ان العمل
 ينهض على عدم شئ من التحفيضة الشرعية في لفظ العمل بعد تعارف هذا الترتيب في اذنه في التحفيضة لانه كان قد ناقش بان
 المقام حاصل من غير الجوز والكل وان صدد اسم العمل على الفاعل لا يفتي صدق اسم الصلوة وهو محل البحث فلا دلالة في صدقه على الفاعل على
 الخروج عن الصلوة كما ان لا يفتي الاستدلال عليه بالاصل لعدم جريان افعال الموضوع او المراد بقوله او لها التكبير هو بعد تسليم كونها بلفظ
 الاوكة التي لا ينافي في دخولها اليه باعتبار مقارنتها للتكبير بفار من معية سبق الحق على ان يمكن كون المراد من الافعال الظاهرة لا ما يثبت الفعل بها
 لو كانت جرميا لانقرضا في غيرها في يتسلسل المانع اولا والتسلسل ثانيا واما انما يتعلق بالصلوة فلو كانت جرميا لتعلق الشرع بتعلقها بآياتها
 افعال الصلوة لا ينافي في كونها منقذ لا يفتي التعلق بالامانة المتعلق بالكره المتعلق بالفتح وهو حاصله ودعوان الثاني هو معنى الصلوة وجعل الى ما
 استدلتنا به اولا او مصادق كاستدلال بان الشرط ما يفتي عليه تأثير المؤثر في صحة الفعل بطلانها صادق على التنية من غير اعتبار في كونه في حكم التنية
 عليها فمفارقة التكبير الذي هو جرمي ودكن فتكون جرميا خصوصا عند من وجب عليها عليه وخطوبها من قبله الى اخوه وعلى ان قوله تعالى وما امرنا الا لعباد
 الله مخلصين له الذين مشعرا بعبادة حال الاخلاص هو المراد بالنية ولا نفخ بالجرة الا ما كان منتظما مع الشئ بحيث يثبت لكل حقيقة واحدة وفيه
 ان اعتبار الفاعل من على سائر المقادير لا يفتي في ذلك قطعا اذ المراد بالجرة ما توقف صدق اسم لكل عليه بخلاف الشرط ونفي صحيح اسم الصلوة عن فاعلها
 والشرط لا يفتي في الداخل في الموضوع لم يكن خرج فعل الوضوء الذي هو مقدمه وشرط بل خرج الاثر الحاصل منه المقدم على الصلوة والمقارن لها
 نعم المقارن داخل في ما هيته لا المقارن بالفتح الذي هو الظاهر التوجه اثر فعل الوضوء وعبارة اخرى الاضداد داخل في الوصف خارج وعلى كل حال فالفتا
 المزبور لا يفتي في غير هذه الدلائل قطعا وروى انه لا مانع من كون اسم الصلوة لهذه الافعال دون ما فادوا في اذنه يعني ان الشرط ما تقدم على الماهية
 كالطهارة والستر والجمعة ما نلتهم به كالكوع والسجود اما اشتمال عليها لما هيته من الامور الوجودية المشاهدة فلا يفتي بترك الكلام ونحو ما هو امره
 لا نلاحظ فيه وان الشرط ما سبق جميع افعال الصلوة كالطهارة والاستقبال بخلاف الجرمي كالكوع ونحوه والتبديل منقذ ولا مصادق لجميع
 افعال الصلوة بل هي ما نلتهم من الماهية ومن الامور الوجودية المشاهدة واخص المصادق او المنع او ما لا يفتي المطلوب به من اصطلاح ولا مشاخر فيه
 كوضوح عدمه لا لاشعاع الابداع في العبادة حال الاخلاص على دخول الاخلاص في العبادة على وجه التحسين بل على وجه الخروج بحال عنها وقد ظهر ذلك
 من ذلك لانه القول بكونها شرطا اقوى فاقا للمعبر عنه والمنظور الى الحكمي من كونه الترتيب وهو في غير ما بال الجعفرية والمقاصد العلمية وان قال
 في الاول ان شئها باللفظ اكثر الثانية انها بالشرط اشبه استكمل فيها في كونه كظاها الحكمي عن جاعته من فكر القولين بل ترجيح في جامع المقاصد
 الذي يتجلى في خاطري ان حاصل الشرط والجرم معا قد اجتمعا في النية فان تقدمها على جميع الافعال حتى التكبير الذي هو اول الصلوة يلحقها بالشرط
 يقتضي ذلك مقارنتها له في شئ منها لا تنفك ونفاد انه وهكذا يكون الشرط باعتبار ما هيته الصلوة فيها بخلاف باقي الشرط ان يتحقق ذلك يلحقها
 بالاجزاء ولا تكون على هيئ الشوط والاجزاء بل تكون منقذة بين الامرين وان كان شئها بالشرط اكثر ويقر به من مالى لك وفيه لا يفتل
 الترتيب بل الجرم والشرطان قد يكونا شئ جرمي وهو شرط كالطهارة في الصلوة حال الطهارة لان الشئ الواحد متردد بين الجرمية والشرطية اللهم
 ان يكون مراد الشرط باعتبار فاعل الامارات والخصائص عليه جرمي انه لا تغاير موجب لذلك كما لا يخفى على من احاط بخبرنا بما ذكرنا خصوصا ما ذكره
 اخبرنا ما يفتي في الجرمية من اعتبار ما يفتي في الصلوة منها اذ هو واضح المنع على تقدير عدم الجرمية ضرورة ان ظهور ما دل على اعتبارها في الموضع منقذ

في هذا الموضع
 من جملة ما
 في هذا الموضع

بمعنى القرب لوجه الذي هو شبه القرب لكان في فهم غايات قصد الامثال المزبور ودواعيه لا يجزئ ذلك قصد فعل الاصل لطلوع
ودعوى الاجماع عليه منوعة بما بعد تفسير جملة منهم القربة باذكارها فاضاظر من بعض العباد من جوبير بالخصوص كعبادة الغيبة وغيرها واضمح القربان
نواه مع عدم قصد الامثال بقوى البطلان كما ذكرنا ذلك مفصلا واصل ذلك هو المراد بالذاهي في قولهم ان الغيبة هو الداعي مقابل القول بالاطحان لان المراد
بمعناه هو المناقاة للذهن من العلة الغائبة وان كان قد يجزئ خلق الداعي بهذا المعنى عن الغيبة لان من الامور المترتبة عليه يكون قصد صدق من وعد
استلزام هذا الترتيب على شيء من ذلك انتهى لا لاكتفى بقصد الخلد في الوضوء مثلا عن غيره قصد الامثال بل غير ذلك من الامور التي يترتب عليها
على محض عبادة بل كان يجزئ في المعاملات بقصد آثارها المترتبة عليها عن قصد ما هو معكوب البطلان ولا لانه من الواجب ضرورة لزوم قصد الامثال
حصوله لا قصد لقصد الامثال بل حاصل مثلا قد يتجمل ترتيبا لا تار على الاعمال من دون قصد الامثال لانها من قبيل الاستبالات والامتنان التي
ليست بعبادة بل لان الغالب ممن كان الداعي في فعله ان هو العلة الغائبة وكان عالما بما لا غير غافل ولا عاص ان يكون قاصدا الذي الغاية الا ان
لما كان ليس من الامور المنضبطة العامة الكلت في قد عرفت عدم لزوم العقلي في هذه الاحكام على العبادة مضافا الى ان الغالب يحصل الداعي
انفرد كل كلفين لكل العبادة فلا يكفي من حصول العبادة لم يطلق الاصح الاجراء بديل ناطق الحكم بحصول قصد الامثال بالعبادة بالخصوص كما اراده
فلهما سواء حصل بل احاطوا بغيره بان شخص ذلك حالها في الغيبة في بعض مناهي الناس في المقام بل لا حتى انما اشاد الادب ظن انه قد جاء بها
هذه العبارة قد تبين لما قد فعلوا غيره وكل ذلك ناش من بعض الملكات الروية المفصلة للعمل بغية التبدل لئلا يفتت القابضة عنها انهم ستمتع مما القول
بالاخلاق وعكس الاجزاء الداعي بالمعنى الذي ذكرناه وانهم مطالبون بدليله والله اعلم واما الثاني اي الغيبة فقد عرفت ما يدل عليه مصداق الى
عدم معرفته الخلق من غير بل نواه عنق الحكمي عن معنى بل ذكره ذلك الاجماع عليه لكن من الكفاية انه المنة وان ترتب منه اشعار بوجود الخلق بل
بالشامل منها الا اننا لم نختصه كما اننا لم نختصه كما اننا لم نختصه بل لعل ذلك لا وجب لا محققا من غير خلاف معتد به في فهم التعرض
للاستبالات من النوافل ضرورة ان اشراكها بينهما وبين غيرها مما ليست بذات سبب مضافا الى اشراكها بينهما في نحوها الواقعة كبد من بينهما
بالاضافة الى الوقت ونحوه ضرورة ان اشراك التوفيق في شروعه غيرها كما يكفي بقصد وقوع الصلوة ومنه من ذلك بل قصد عدم محتمل غيره
هو كفاية الاشراك المحتاج الى التعيين فاعرف كذا من غير التيقيد بقوى سبب ان فقهه بوقت كصلوة الليل سائر النوافل فيكون في هذا الفعل غير
وتفوه ما منتهى كلف اللشام في غيره بل كذا استشكل في الحكمي من مما يندرج ارا دبر ما يثبت في ذلك قال اما النوافل اما مطلقا بمعنى من السبب
الوقت ويكفي فيها بقصد فعل الصلوة لانها اشد رجاء الصلوة فاداه الصلوة ويجب تحصيلها من غير ان يكون التعرض للمنفية على اشكال فيشام الاصل
والشركة ولا يشترط التعرض لها وهي الاطلاق والافتكاك على الاستبالات والادوات واما معلق بوقت او سبب اقربا شراطين الصلوة والبقية
الفعل فينوي صلوة الاستسقاء والعبد المستقر وصلوة الليل ودائبة الظاهر على اشكال قد يكون اشكاله لربها الى النية الفعل الذي هو مجرد النية التي
وعلمه من عرفه الا في عدم وجودها وعلله لئلا تستجر لعدم كاشف لكاشف في شكله الاول ضرورة كون الحال كما استخرج من حيث في الوجه من
حيث في التعيين مع فرض الاحتياج اليه لكان عليه غير النقل فان دعوى الاجراء في بقية الصلوة ايضا لا صلا الفل كما نرى فيمكن الاحتياط
نحو هذا الاصل عدم وجوب التعرض للاطلاق في المطلقة الظاهر عدم كون الاطلاق في فعلها كما يتعرض لاجا في الاستبالات والافلا تشرع بل يكفي
في مشروعيها تحقيق كونها مطلقة عدم التعرض للسبب فان كلف اللشام كما اراد فعل ما لم يكن محصورا في كسلوه المحبوس وصلوة الاية مع انها
يمكن ان لا يكون ذلك ما عرفت من الغيبة لغير الاشراك بل هو من صور العلل في نفسه حق يكون منوب اليه مقصود بل لو قلنا بان هذه اللسان محصورة
من كفاية النافلة المطلقة كمنع عدم وجوب التعرض لغيرها وان كان يجزئ في شأنها في شأنه ما قصد بطلان النافلة ضرورة كون الكفاية المخصوصة احد افراد
الخير فلا يحتاج الى ان يربط بغيره كذا في جداولنا من استثناء الزبور كما ان قوله بعده لك الاقرب عتكك شرط التعيين بالسبب في هذا
الاستبالات الطواف والازبان والشكر دون بعض كالحاجز الاستسقاء ودون نوافل الاوقات لان يكون لها هياتان مخصوصة كصلوة العبد الغدير
المبعض فبعضها اليها للتعين لا يشترط التعرض للنقل الا ان الاضافا الى الوقت والموقف فرض فخل بالامام من التعرض لاداء العبد لغيره فينوي الجاهل
في الظاهر مثلا اصغر ركعتين في صلاة الله تعالى في الجاهل نافلة الفجر غير انهم ابقوا ضرورة عدم الفرقة في الاستبالات كمن عرف دعوى الاكثاف وصلوة الحاجز والاشارة
بطلانها انما النافلة المطلقة بغيرها ان فلكا عراج لها على السبب في الحقيقة وهو خلاف ظاهر الادلة من الواضح استفادة النوع منها وان صلوة
الحاجز والاستسقاء نوع مستقل عن النقل المطلق كما هو واضح بل في تأمل كوضع احتياج التعيين لندوات الاوقات من غير ان يكون لها هياتان
مخصوصة او لا ويضافها للوقت وكان له فرض نقل او لا لمعرفته سابقا بالجملة لا اشكال في وجوب هذا التعيين نعم قد يشتر بعض افراد كذا في
الذي هو الوجوب في لندب عند كثير من الساطن الاصح على ما حكى عن البعض كاشف في نذرة وادري في هذه سجدة الغاضل والاشارة والعلتين
وغيرهم من تقدم ذكر في الوضوء القول بهما اول منه ولذا قال بر من لم يقل هناك بل قبل ان لا يظهر من كذا الاجماع عليه بل عن الكتب
الكلامية ان مذهب العبدية لشرائط استسقاء الثواب على واجب وقصر وجوبه او جزمه بوجوبه وظاهرهم الاجماع اوصروه فيهم قد عرفت في الوضوء المراد
بوجه الوجوب بل بما استظهر من وجوب هذا الوجه مضافا غاية كاهن الرضا المنة وان كان لا يتحققه فصرح بعضهم باعتبار احدها خاصا لغير
باختصاص الوصف من الغائي وذلك العكس كيف كان فقد استدلو على اعتبار الوجه بوجه ذكرنا هاتين الوضوء بينهما لكون العبد منها
دعوى توقف التعيين على ذلك قالوا لان جسر الفعل لا يستلزم وجوده الا باليقين كمالا يمكن ان يقع على اكثر من وجه واحد افتقر خصامه ليد

في كتاب التعيين
في كتاب التعيين

كتاب الصلوة

كتاب الصلوة
باب في الصلاة

قلت فادرك اول الامتناع على ذكر غاية مغفرتنا لاهل العقب كما سمعنا من النظم اولا لا شتمنا مع ذلك وهو كالمبعث ثم قال فان قلت يثبت
انما ان هذه العبارة على التبعة الموهوبة وهي اصل فرض الظاهر فان مفهوم هذه العبارة يقتضي ان قوله صلى الله عليه وسلم لا احصا منكم تكرار التبت
التي وهما محالان قلت اذ اعبر المكلف بهذه الالفاظ بقوله فرض الظاهر اشارة الى القربى التعيين واداء الى الاداء لوجوبه ما يقوله المتكلمون من انه
يبنى فعل الواجب لوجوبه او وجهه بوجوبه وقوله في الله في غاية الفعل المتعبد به وفي هذا احصا الذات والصفات كما ذكر بقوله صلى الله عليه وسلم
الفصل المتعلق بها وهو ان كان متقدما لفظا فانه متاخر معنى وفي قولنا للتعبد في الله اشارة الى فائدة هي الغاية ليست متعددة بل هي واحدة
اعنى التقرب الى الله الذي هو غاية كل عبادة وعلى ترتيب التبعة الموهوبة بتلك الالفاظ المخصوصة وانصافها على المفعول له او الايمان بها بل ان
التعبد بشكل اعراضه من حيث عدم جواز تعدد المفعول لاجله اذ اكان له واحد الا بالواو واعتد عنه بعض النحاة من الاصحاب بان الواجب شي
في هذه التبعة فانه قبله والنظر في غاية الوجوب فيبعد الغاية بسبب قيد والمغفارة تستغنى عن الواو واذا صور التبعة على الوجه الذي ذكرناه لم يكن الا
غاية واحدة ومن ذلك لانه لا يرد من اصله مع انه ليس متعلقا بالتبعة الشرعية بل متعلق بالالفاظ التي لا يدخل طاقا في مقتضيات ان هذا التعبد يبنى
مطابق ما ذكرناه ملفوظه فليقل اصل فرض الظاهر الواجب الموقوف والمقتضى فربما الى الله وهذه العبارة كما ذكر في هذا المقام ونحوها من اجزاء القرآن
بها اتصال المعاني الى فهم المكلفين كما قبل لا التلغظ بها وتغليظها من كمال الاضاح بل بعد ذلك من التبت وقد انكر عليهم من انهم في التلغظ
ذلت على عدد من جملة الحرفات فالتلغظ ان التبعة هي الداعي لهذا الاظهار الذي هو حديث فكري في مثارة الوضوء في قلوب اكثر الناس خصوصا
ما تمعروا الاقوال في اعتبار مقارن التبعة للتكبير في الالفاظ على القول بالداعي لاذن الجزم ويطعنون في انهم في الداعي والخطب مغلبيون في الداعي
ولا كذلك الامر في الاظهار فهو مع الضيق على اظهار لكن ربما كان نوع غرضه من الداعي في كل امرهم وربما انشاق الى الله من هذه العلة الفاعلة
وكول التبعة عيان عنها كما ترى الظاهر من انهم لا ارادة المتابعة بالباعث في ان الحكماء المؤثرة في وجود الفعل من الفاعل المختار المنبش من ضرورة
الغاية والادعان بها وكشف الحال ان القلة من حيث احدهما اللهم المستوي الذي يتجوز به اسود والثاني لطيفه ربنا يندرج في صانها فالتعلق
بالفعل الجاهل هو المدرك من الانسان في المكلف في الخطا لا به يتنازل الانسان عن باطله في ان بل هو حقيق في الانسان بخلاف الاول المتكبر به
بينه ويطلق عليه بهذا المعنى العقل بل لا يطلق عليه اسم الروح والتفكر في ان قد يطلقانه على غيره بل العقل التبعة قد يطلق على غير المعنى المذكور ثم ان
الغلب جنوا وذلك لانها كانت كتابا لان الانسان يندرج في موافقة ما بين من خطه بجليل او يفرده في ما بينا فانه فاعلم الله نعم على القلب بحد من اهل هو
الشهوة ونهاض هو النهاض لما توفقت الشهوة للشئ والفرقة عنه على عز ذلك انهم الله على المعرف في جند من باطن احدهم الادراكات الخمس منازلها
الحواس الخمس ظاهرة واثباتها القوى الخمس منازلها في جند من باطن احدهم الادراكات الخمس منازلها في جند من باطن احدهم الادراكات الخمس منازلها
الباعث في رايته وهي المعبر عنها عند الاصحاب بالداعي لانها هي التي تدعو لوقوع الفعل وجوده في الخارج بل بما كانت العلة النافذة بعينها وانها
جزء من الحرك لا انضاعة من جميع جنود القلب لانه الاداة والقوى والاداة الظاهرة والباطنة ولما اصطلح في الانسان هذه الجنود
اجتمعت في رتبة واحدة سبعة من جملة على العادة وبهية في جملة على الشر والحرص في رتبة واحدة على الاستعداد والانسلاخ من اليهودية والنبوة
الاطلاق عن سبعة العبودية وثبت طائفة من جملة على المكر والخديعة فمن تخلف نفسه للصفة الربانية فعمل الله قصده والاخرة مستقرة والديانة منيرة
البدن مركب من اللسان والاذن والاعضاء والحواس جواسير توتى ما تطلع عليه من المحسوسات الى الخازن وهو القوة المحيية لانه ثم عرض الخازن
على الملك اعنى جند الانسان فتعبد من ما يحتاج اليه تدبير منزلة وبطل السعادة في اخرته ولما تعلق في هذا لفظا ليجل اخرنا المراد بها ان الكا
عبارة عن تلك الاداة المؤثرة في وجود الفعل المنبش عن مقتضاها الفعل بهما يكون الفعل منبشا الا انه اذا كان عبادة اعلم فيها كونها منبشة عن
ارادة قصد الاشارة الى ما تصور له من الغايات وادع بها ولا يتوقف ذلك على خطو الغاية في الزمن هذا الفعل بل في جند من باطن احدهم الادراكات الخمس منازلها
على تصور الفعل جند الفعل بل تصور السابق مجز بل تعبد من السابق حيث يكون متعدد اليك كالفهم قد يحتاج الى خصوص من التعبد ان اقرضه عن انبش
الارادة المؤثرة في وقوعه عن تصور غاية الفعل المعين ولعل الحكم في النص يكون ثمانية من الاصل لما قدم من الفرضية بوجه في بعض ما ذكرنا على احد الوجوه
اذ يمكن ان يكون ذلك ببعث تلك الاداة عن التعبد الذي يخلل الذي وقع القيام له ظهر من ذلك لانه لا يتوقف كون الفعل منبشا مقصودا به
الامثال على ان يرد من مقارن اول الفعل لتلك الاداة المنبشة عن ما عرضت ولا يحتاج الى خطو غيرها فضلا عن الاستحسان الذي هو في الحقيقة علم
بالخطو والانتقال الى الفعل بل ما حصل فهو من تلك الاداة كما في المعاني التي تحصل للانسان من العلم والفرح والطمع والشبع ونحوها فان حصولها
شئ والعلم بحصولها شئ اخر من اوضح عدم توقف حصولها على تصور والالفاظ التي العلم به حصوله القصد الى الفعل غير محتاج الى الاستحسان
المزبور والاختيار اذ لا يكاد يخفى على ذي سكة وقوع الاضال من الغايات على وجه يعدون به من الختام من غير اغفال في التاهين من دون تصور القصد
المتعلق بما وبلا لغات النفس في ذلك العلم بوجود المكلف به واقعا او شرعا امر اخر لا مدخل له فيما نحن فيه اذ يكفي فيه حصوله ولو بعد الفراغ من الفعل
فضلا عن حال التبعة على ان ما ذكره من الاضال لو كان متشاو ذلك لوجب سائر افعال الصلوة ضرورة في وقت الجمع على حصول العلم بالمكلف به
على ان حصول القصد لغايات الفعل ضرورة النفس غير محتاج الى لغاتها البهية فلو كان اوضح غير محتاج العلم به الى الاضال المزبور الذي التفت ان
الاصحاب اجل من يتحقق عليهم ذلك قد صرحوا بان التبعة امر بسيط هو القصد الى الفعل المعين لانهم لما ارادوا تصويره في الالفاظ لا ينام
المكلفين لم يكن ثم لفظ موضوع لذلك لمطابقة على نفس القصد المزبور احتياجا وانما في الالفاظ اصلها ونحوها معناه القصد الذي هو في الالفاظ

الاحتكا

فمن حصول القصد انه هو كقولك اطلب الضرب الذي يدل بالالتزام على تنبيهه لناضه القوي حصول الطلب في النفس ولعلمهم يريدون من لفظ
 قصد المعنى الاتساق الذي عن غرض القصد لا يكون ذاتا على ما ذكرناه من الداعي بقوله لم يخطوا واستحضار محو ما به البحث يكون
 المكلف خاليا من التصور السابق التي تكون الارادة منبغثة عنه وكان الخطي موقفا عليهما او نفس خطور القصد المزبور بحيث لا يكون غافلا ولا متشا
 ولا موجدا للعلل بآداة اخرى منبغثة عن غير من اخر لان مرادهم من خطو القصد الذي لا مدخل له في وجوبه كما هو واضح ومن ذلك نحو ظن
 مناخرو المداخيل من هذه الالفاظ وكلهم اعياها هذا الضم في تحقق النية مع وضوح عدم توقف شيء من الافعال على ان يكون لها كمالا
 الى كثرة ما سمعنا من الكلام وزيادة الايضاح شدة الاحتياط في العبادة وشدة اعتبار التنبيه فيها وانها في الاعمال بمنزلة الروح في البدن مضيا
 الى ما في بعض النصوص من بان حكمه رفع اليد عن التكبير بان فيه احصاء التنبيه واما بالقلب على ما قصد ما يشعر بحاجتنا للاخطار الزبور والله
 اعلم وكيف كان فيما ذكرنا ظهر لك انه لا عبرة باللفظ في التنبيه عندنا كما في كراهة ما عرف من انها امر قولي لا مدخل له في الالفاظ ما بل في الحكمي من الخطا
 وغيره عدم استحبابه ايضا وفي كراهة ما يشعر بدعوى الاجماع عليه الاصل بل في البيا ان الاقرب كراهته لانه احداث شرع وكلهم بعد الاقامة وروعا
 نوقش فيه بانه يمكن استثنائه لانه ما يتعلق بالصلوة خصوصا مع الاعانة على خلوص القصد ان كان في استفادة ذلك من الادلة على وجه لا غير من
 الجاهل والمزاد بين نفس الصلوة ومقدما لها كالانبات بالاسان ونحوه منع ظاهر فيهم قد يستفاد من تعليل حاجتنا رفع اليد عن التكبير بان فيه احصاء التنبيه
 والقلب على ما قصد استحباب كل ما لم يدخل في ذلك من لفظ وغيره ولعله الهادي بعضهم بقوله انه ينبغي الجمع فان اللفظ اعون على خلوص القصد
 في كراهية من منعنا ظاهرا ولا حثا لانه لا رجحان له منبغثة بخلاف لثاوي احوالهم قد يعين على القصد فيخرج وقد يقال في خلاف ذلك
 يمكن ارتفاع الخلاف ما بين من يشرع حرمة من الاتيان به مع الدرج يستلزم اما مخالفة اللغة ان ثبتت همة لفظ الجلال في تكبير الاحرام
 في الاجزاء بما يحتمل كونها ملحقا بالشرع ان حدتها لان الثابت من الاحرام بها مقطوع عن الزيادة بدفعه ان لا يشرع فيه فاسمعت اخفا
 الثاني بحال الدرج مع ان مثله جار فيما ورد من الادعية بين التكبير ان التي منها الدعا المشتملة بتكبيره الاحرام اما اذا وقت فلا اشكال اذا احتل
 فوان المقارنة بين التكبير في غير ذلك ان مثال ما ان الوقت لا يقع على ان المعنى المقارنة الغلبة والوقف على اللفظ لانا في حصولها فظهر لك ان
 الخطي ما ذكرناه وكان الذي حمل الاصل على التعرض لان السادة الرد على الحكمي عن امر استحسان الشافعي من استحباب اللفظ بالنية بانه لا يشهد بحاجتنا له
 بالخصوص عندنا والله اعلم وكيف كان فوجهها عند اول جرم من التكبير لان به يخص المقارنة التي لا ينبغي اعتبارها بل الاجماع بقية عليها مضافا الى
 ظهورها من مثل قوله لا ينبغي بل قوله نعم وما امرنا الى اخرها بل صدق لا مثال الشورى من الافعال موقوف عليها فاعرف بعض العامة من جهة
 المفهوم بمرادنا على الصواب الذي شهدوا وتفضل المقارنة فيه بناء على الاخطار في غاية الضعف نعم الظاهر في حق المقارنة فيها غير فيه الواضح
 به بحيث كان اخرجه منها عند اول جرم منه بل في الزيادة يظهر من كراهة الاجماع على حصة العبادة بالمقارنة بهذا المعنى ومن يعلم ضعف الحكمي عن
 بعض الاخطار وان كان لا يخطئ في ان وقتا من الاخطار مضافا الى ما فيه من العسر خلو اول التكبير من التنبيه بل لو اريد من قوله بل في اخره الاجزاء بها
 في هذا الوقت وان كانت بين لثا والزم من لزوم خلو الاكثر من ذلك عن التنبيه بل ان اردنا ان يكون لكل جرم ضرورة امكان حصول الصلوات النوى منه
 بمقتضى ثم يقصد به بل لثا والزم من لزوم خلو الاكثر من ذلك عن التنبيه بل ان اردنا ان يكون لكل جرم ضرورة امكان حصول الصلوات النوى منه
 والراء وهو كما ترى بل وكفي بجمال المراد منه موهنا الروح ونحوه القول بانها عند اول جرم من التكبير مستمر الى ان تمامها كراهة على اعلان كراهة والتبديد
 في كراهية ان الدخول في الصلوة انما يتحقق بتمام التكبير بل لثا والزم من لزوم خلو الاكثر من ذلك عن التنبيه بل ان اردنا ان يكون لكل جرم ضرورة امكان حصول الصلوات النوى منه
 والمقارنة معنية فلا يتحقق من دونها ومنه ان لا يتأتى بتمامه على ان آخر التكبير كاشف عن الدخول في الصلوة وفي اوله بل لو يقال ان ذلك لا ينبغي فخطو الدخول
 بالشرع في التكبير الذي هو جرم من الصلوة باجماعنا فاذا قرئت النية اوله فذلك ما قرئت اول الصلوة لان جزء الجزء جزء ولا ينافي في ذلك وقت الصلوة
 انها توجب وجوب تنبيه استعمال الماء قبله لان ذلك حكم اخر لا ينافي في صدق المقارنة الاول واما القول باعتبار حصولها مقارنته الاول الذي
 راجع الاقوال بمعنى تحاشيها في الزمان بحيث لا يجزى الاضال الذي كراهه فهو مع ما منه من العسر يتأخر على ارادة اخطار القصد المقصود بمقتضى دليل
 على يقينه هذا كله يتأخر على ان النية هي الاخطار اما على القول بالداعي على القدر الذي يسمعه سابقا فلا يحتاج الى شيء من هذه التكاليف فوجه
 حصوله وعدم انفكاك فعل المخايعر الفاقل عنه كما هو واضح بعد الاخطار ما ذكرناه هنا وفي باب الوضوء ذكرنا هناك ما يعلم من قول الله
 ويجب استمرار حكمها الى اخر الصلوة وهو ان لا ينفذ النية الاولى ما لا يرد عليه قلنا ايضا ان الظاهر اخطار الاستدامة باختلاف المعنى في التنبيه
 ان مرقا باعتبار نية الوجوه والاداء والقضاء ينبغي ان يقول بالاستدامة فيه النية الاولى ان يكون المدا عند على اول الصلوة اخذها بادل عليه
 النصوص من ان الصلوة على ما اقتضت عليه في نوى لثا في الاثنا بعد ان نوى في نية صرح فلهذا اذا كان ذلك خطا منه بمعنى فخل كون ما نواه ذلك
 كما صرح به كراهية في نوى الفريضة ثم عرفت النية لم يضر ولو نوى المنفلح ببعض الافعال او بجميع لصلوة خطا لا قربا لاجراء الاستتباع في الفريضة
 باقي الاصل فلا يضر خطا في النية قلت واول من العسر اذا كان ذلك عن عجز واعتقاد ان ما نواه او لا تفعل بل قد يقال ان ذلك مورد النص في
 ما يشمل الصلوة الاولى ان كان جنس منع واضح ففي حيل الغفيرة او صحت في كتاب حرم انما قال في نية في صلوة فريضة حتى تكلم وانا انونها
 فلو قال فضا لثا في نية منها اذا كنت في وقت نوى فريضة ثم دخلت في الثانية في الفريضة وان كنت دخلت في نافلة ففريضة فان كانت
 في النافلة وان كنت دخلت في فريضة ثم ذكرت نافلة كانت عليك فامض في الفريضة وفي غير وقت ان معونة سئل بالجلد لله عن رجل قام في الصلوة

هل تجزى
 من الخطا
 امر

دعوى
 رفع
 من الخطا
 امر

من الخطا
 امر

المكسوبة فيها فظن أنها مكسوبة فقال هي على ما افترق الصلوة عليه في خبر عبد الله بن أبي بصير عنه سئل بأبي عبد الله عن رجل قام في صلوة فرضه صلى ركعة وهو ينوي أنها نافلة فقال هي التي تمت بينهما ولها وقال إذا كنت تنوي الفرضية فدخلك الشك فقامت في الفرضية على الذي قبله وإن كنت دخلت بينهما وانت تنوي نافلة ثم انك تنويها بعد فرضه فانت في النافلة وإنما يجب للصبي من صلواته التي أبنت في أول صلوة ظهرها لتؤاخذ بعضها في ذلك لا يقتضي بإختصاصه إطلاق الجواب بل يمكن عوي ثم يؤول ببعض هذه النصوص لصوره العدد في الوكيع ببعض الأجزاء غير ما نوى عليه الجملة من الوجوه والأداء والقضاء فتأمل منه في ذلك عينا أن جعل منه وجوب في ذلك الجوه وان بدد مثلا لإطلاق الصلوة السابقة الموقوفة بان الأجزاء ليست لها بنية مستقلة بل بينها ما يتبع بنية الجملة الصالحة للناشئة فيها نعم لو نوى بالجزء أنه قضاء من فعل آخر مثلا فتأمل من جهة ذلك بعد دفع اليد عن كون جزم الكل الذي نواه أو لا يفتقر البطلان لأنه في الحقيقة كنية الصلوة ببعض الأفعال ما لو جمع بان نوى به القضاء مثلا مع جزمه ما في ذلك من الصلوة إلا أنه تفتكر من جزمه أن ذلك لغوا فذهبوا عن الصلوة لا يصلح بنية الجزم لنية الكل فلا تؤثر فيه مثل هذه التفتكر

أبي جعفر في خبره دانه المردى عن المستطرفات أن قن بن صومبر لا قرآن بين صلوتين ولا قرآن بين فرضية ونافلة لو سلم أرادوا الجزم بين الفرضية من القرآن من القرن فنهى على ابتداء الفعل كما إذا وقع ذلك بعض الأجزاء فنهى جدا وكذا كان فلا إشكال في وجوب الاستدانة لكن يحسن عدم خلوص من الصلوة معها فلو نوى الخروج من الصلوة بعد أن حصلت النية الصالحة منه ثم رخص في ذلك بقل أن يقع منه شيء من أفعال الصلوة وعاد إلى النية الأولى لم ينط الصلوة على الظاهر وما قاله الحكمي من الخلاف وغيره وأخبره شيخنا في كنفه لا يصلح لإطلاقه خصوصاً مثل قوله لا خلاف الصلوة إلا من جزم في عدم صنو مانع هنا عدا هذا تفتكر والفرض وقوع جميع الصلوة بها والظهور قوله تحريمها التفتكر إلى آخره في حصول الجزم بنية الإحرام وأنه لا يفكر منه إلا ما جعله الشارع سببا للفعل دعوى كون ذلك من بطلان العمل كالحديث ونحوه فنهى الجزم الذي مدله العمل الصالح مما جاء في الدليل على كون ذلك مبطل بل قد يوقى جزم التحليل بالتسليم بأعيان كونها من أفعال الصلوة إلى عدم الخروج بنية الخروج به التي قيل بوجوبها كونه زنة وظلالها من فبطل بل لا يمكن تحصيله إذ هو خبر المبطون في تركه من التحريم والأشياء ونهاية الأحكام وأما لا يصح كونه في نفس الألفاظ والمؤثر وكشفنا للباس وجامع المقاصد فواتنا الشرايع والجفرية والفرية ورشاد الجفرية والمبته وذلك في قضية ما ترض على ما حكم من بعضها بل عن غيره المقاصد العلية نفوسها خاصة الشغل المنوعة عندنا وإن بنية الخروج تفتكر وقوع ما بعد ما من الأفعال بعينها بطلان يكون مجزاً وهو كارتى مخالفة لغيره المسئلة بل يمكن تقدير من استدلواهم بذلك لفظة النزاع وإن مرادنا بالباطل ما لا يقع باقي أفعال الصلوة في هذا الحال مرادنا لعدم البطلان حيث بنية الخروج فظ لا يمنع خلوص باقي الأفعال من النية وحكمها وقد عرفت عدم انعكاس نية الخروج عن ذلك لعدم فرة في الصلوة فلا بد من وقوع استمرارها لتمام مثلاً وغيره بل بنية بدفعها إلى البطلان بخلو مثل هذا الاستمرار من إتمام من النية ولا يبطل الصلوة بتخلله إذ هو مع انزله من الأفعال عرفاً بل لا عقلاً بناء على عدم احتياج الباقي بقاءه إلى المؤثر يمكن ففضل استدلاله فيما إذا رطل بحيث يخرج عن كونه نصلياً وعدم الفرة في الصلوة بحيث يشمل الفرض منوع كنع اعتبار الاستدانة في الصلوة على وجه يمكن الفرض على الفعل متصلاً بل المسلم منه عدم خلوص من أفعال الصلوة على أن يتركها لا يحل على البطلان بان الاستمرار على حكم النية السابقة واجبا عاماً كما تقدم ومع بنية الخروج يرتفع الاستمرار غير مجزى بل لا بد من وجوب الاستدانة من خارج من جهة الصلوة فلا يكون فوته مقتضى البطلان إذا اعتبر وقوع الصلوة بأمرها مع التفتكر حصلت وقد عرفت الاحتياج لعدم بطلان ما مضى من الوضوء بنية القطع إذا جدد التمسك بغيره من الأفعال قبل فوات الوالان والمكر في المسئلة من أحد الفرق بينهما بان الصلوة عبادة واحدة ولا يصح فرقها بنية على إحوائها بخلاف الوضوء ضعف جداً فانه دعوى مجزى من الدليل والمجزى لدورها في الصلوة مع تجديد النية لما بقي من الأفعال لكن بعين الصلوة لا الإتيان بشئ من أفعالها الواجبة قبل تجديد النية لعدم الاعمال به واستلزام إعادة الزيادة في الصلوة وإن كان منه فظن من وجوه أحدها منع خروج جزم الاستدانة من جهة الصلوة ضرورة كونها عوضاً عن النية التي من المعلوم وقت الصلوة بانها المجرى وجوب الاستدانة بمعنى الأفعال بل المسلم منه عدم خلوص من الأفعال عن النية وثاناً بانها وضوء الفرق بين الصلوة والوضوء بمرارة الهيئة فيها ومنه ولد الإيجوز أن يقع شئ من أفعالها كالاستدانة والأشياء والطهارة ونحوها في شئ منها بل لا يفتقر عن ذلك منها بالاضطلاع بخلاف غيرها من البطلان ونحوه شئ اعتبار الأفعال منها كما أوضحنا ذلك على محله ثالثاً كون الجزم على ما ذكره عدم الفرق بينهما وبين الوضوء مطحون بوجوهها لغيرها إذ دعوى استمرار الزيادة في الإعادة يدفعها على وقوع الأد من الصلوة إذ الفرض انجاء حال بنية الخروج فلا زيادة بالإعادة فالجزم حثاناً من هذا المذهب ومنه يعلم ضادها في كشفنا للباس من أفعال البطلان لكونه كونه نية على الإحرام ضرورة جوات مثله في الوضوء المعلوم عدم البطلان من جهة ذلك بخلاف النزوع البطلان بما لا بد من ذلك ثم يمكن الفرق بينهما ما اشترطنا البطلان من الأجزاء الصلوة وعدم شئ في الوضوء وأصل هذا هو مدار المسئلة في المقام كما يوقى البطلان في البطلان في الخروج مما لا يبرر وعدها من غير تفتكر من كل منها ما بان بعض الأفعال عدمه وما ذاك إلا لأن الأفعال بالاول يدعى بطلان الصلوة بمجرد وقوع اتصال العرض بالاول الذي هو معنى الاستدانة عنده فهو كونه لا يستعجال الظهائر مثلاً وعندها من الشرط فانه لا يفتقر في الصلوة لغيرها لما بقي من الأجزاء فالاستدانة مثلاً والقائل بالثاني لم يثبت شرطه ذلك عند في خصوص الاستدانة والمسلم منه عدم خلوص من أفعال الصلوة من النية الإجمالية أو التفتكر بنية كما أنه لم يثبت عند البطلان بخلو الاستمرار الإجمالا مثلاً المفادون لنية الخروج عن النية وعندها في بين اتصال النية وباقي أفعالها بانها قد ثبت البطلان بغيرها في أثناء الصلوة كباقي المواضع وإن لم يقارن جزم من الصلوة فلو كشف عودتها واستدانة الجملة مثلاً حال ثاقله ببعض أفعال التي لا تخرج الصلوة كمثل عقرب جنة وثاناً وحجة بطلان صلواته وإن لم يقارن ذلك جزم من أفعال الصلوة على إتمام الفرض

عدم كونه قائما له الصدق الاستدلال الكسوف مثلا وهو في الصلوة في يوم الجمعة بخلافه فقال النبي فانه ليس في الادلة ما يقضي باعتبار كل لا
 ليس فيها الا قوله لا عمل الا بنية وهو صادق مع فرض تجديد النية ورفض النية الاولى بل قد يقصد به وان لم يجد بنية كما هو مقتضى اطلاق الصنف
 وعنه الصريح بنية الخروج ولعله لعدم استلزام بنية الخروج بنية غير الصلوة شيئا الافعال خصوصا لو دل على انها في مقتضى النية الاولى ح بالمتأ
 اذ هو ليس لا قصد غير الصلوة بباقي الافعال فلا لازم بين بنية الخروج وبينه ذلك فتم جوبا فانه لا يمتنع من جهة وان كان الملتزم في مجال بل لا حوط
 خلافا في ان الاحوط استنباط الصلوة بخبر بنية الخروج لكن بعد اتمامها والله اعلم ومن ذلك كله يظهر ان البحث في التردد في القطع وعدمه هو
 كنية الخروج ايضا في جميع ما عرفت ولذا حكى التصريح بالبطالان بغير خلاف في هذه الاحكام والتحريم كرى في سائر الوجوه وكشف لا لباس وجامع
 المقاصد والجعفرية والغريبة وارشاد الجعفرية الا انك ستعرف انه اولي بالضمير من بنية الخروج وعلى كل حال فليس من التردد في البطلان لعدم
 في الصلوة وعدمه كما هو واضح ما لو وثق في الركعة الاولى مثلا الخروج الثانية مثلا في مكان الوجوه عدم البطلان ان رفض هذا القصد قبل
 البلوغ الى الثانية ولعله لان قصد خسر النية غير نقصها فلا مقتضى للتأخر اذ لم يقصد الخروج في الحالة الاولى ولا منتهى الابطال قبل بلوغها
 انتهاء القصد عند لان الفرض ان رفضه قبل البلوغ كخبر كسوف اللثام ان الوجوه عند ان رفض النية فان وقع بعض الافعال مع هذا القصد
 كان كابقاع مع بنية الخروج في حال ان رفضه قبل ايقاع فعل كان كالنوديع وهو غير بقبضه السابق بنية الخروج الذي قد عرفت مكان
 المناقشة في منزلة الاطلاقات على خبرها بوجهها جامع المقاصد حيث قال بعد ما سمعنا من الفواعل ان فيه نظر لان الصلوة عبادة واحدة
 بعضها ببعض يجب لها بنية واحدة من اهلها فاذا نوى الثانية في بعضها انقطع تلك الموالاة وانفصلت تلك النية فتخرج عن الوحدة فلا يفتق
 الايمان بالماوراء على وجهه فلا يكون مجزا ومنه يظهر دليل الوجه الثاني اعني البطلان مطلق وهو الاصح ضرورة ظهوره في عدم الفرق بين
 بعض الافعال وعدمه وان مثا البطلان عدم اتصال النية واتحادها لكن قد عرفت انه يمكن منع الدليل على اعتبار ذلك في الصلوة فيجوز التصريح بان
 يرفض القصد فضلا عما لو رفضه اذ اتصاله استمرار القصد الاول وعدم التدهول منه حصول بنية الخروج عند بلوغ الغاية وقد عرفت عدم اتصال
 البطلان بل قد عرفت ان احتمال ذلك ان وقع بعض الافعال حالها اذ لم يستلزم بنية غير الصلوة بباقي الافعال هذا وفي عديد العبادات السابقة وكذا
 لو طلق الخروج بامر يمكن كدخول شخص في حلة لا اقرب البطلان والمراد ان رفض القصد قبل الدخول فالوجه عدم البطلان كذا ان لم يمتنع حتى
 اتم الصلوة وان دخل لم يضر القصد الاول بان كان متذكرا للتعليق مصر عليه في هذا الاقرب البطلان ايضا اما الاول فواضح واما الثاني فلان
 التعليق المذكور مع وقوع المعلق عليه ينقض سعادته حكم النية ويجعل النية احكاما لا واضحا تكون الذهول كرفض القصد لعل التعبد بالامر باله
 الصلوة لا الاول في الخروج منها مع فرض التذكير الاسرار فطعن بناء على الخروج بنية الخروج اللهم الا ان يدعى عدم التلزم بينهما وهو كما نرى
 وان الامر بنية للشك في الخروج بنية الخروج كما عرفت وعلى كل حال فالامر سهل من ذلك لعدم ما ذكره اللثام من شرح العبادات المزبورة نعم قد يجتهد
 عليه كون مجرد التعليق كالتزدي في الاتمام فيجوز البطلان معه مطلقا او اذا اتى ببعض الافعال معه الى ما ذكرنا اشار في جامع المقاصد حيث قال ان فعل المسئلة
 اذ اطلق المصلي الخروج بامر يمكن الوقوع اي غير متحقق وقوعه يجب العادة كدخول يد مثلا الى موضع الصلوة بخلاف التعليق على الحالة الثانية
 بالنية الى الحالة التي هو فيها فانها محققا الوقوع عادة فان قلنا في المسئلة الاولى لا يبطل الصلوة بذلك التعليق مطلقا الى مكان لا
 يوجد المعلق عليه بخلاف المسئلة السابقة وان قلنا بالبطلان ثمة فوجها لعدم لهما لتمام من عدم الجزم بوقوع المعلق عليه بل يكون البطلان
 محققا بالبلوغ والاصل عدمه واذا لم يبطل حال التعليق لم يبطل بعد وان وجد المعلق عليه ولو اثر التعليق المنفرد لا اثر في وجوده فاذا روي
 كان وجوده بمثابة عدمه وهذا اذ اهل من التعليق الاول عند حصول المعلق عليه فان كان ذكر البطلان الصلوة لخص بنية الخروج وقد سبق لها
 مبطله ثابتهما البطلان كما لو قال ان دخل تركت الاسلام فانه يكفى في حال كما لو شرع في الصلوة على هذه النية فانها لا تنفذ صلوة فلا يمتنع ايضا
 معها لما سبق من ان تعليق القطع بباقي الجزم بالنية فهو في الاستدانة وتخرج النية الواحدة المتصلة عن كونها كائنا وهو الاصح وان قلنا
 بالتفصيل في المسئلة الثانية فان رفض القصد قبل وقوع المعلق عليه لم يبطل بطريق الاولى الا فوجها ان قولها البطلان عند المص ولفظها بنية
 سبق هذا وعن لد الفاضل ان الذي يباحثه قال يمكن ان يكون وجود المعلق عليه كاشفا عن جواز القصد بقبض النية المعبر في الصلوة في
 نفس الامر لان وقوعه كان منقطعاً علم الله تعالى ان لا ثابت على تقديمه منقطعاً ان تظهر الفائدة في المأمور بها اذا نوى ابطال هذه النية جاز في
 الصلوة اي فيكون البطلان من غير تعليق كما ان عدم وجوده ينكشف بقا الحكم بالصحة لو رفض القصد قبل وقوع المعلق عليه ينفع ذلك
 وكان وقوعه كاشفا عن ابطال من غير تعليق كما ان كشف عن بطلان صلوة المأمور اذ علم بالتعليق لم يضر من جهة الامر بل من القول بالبطلان
 المسئلة السابقة مطلقا وهو خلاف ما افقينا فيها وكيف كان فلا يخفى عليك وجه الصلوة اصل المسئلة بناء على ما ذكرنا سوا من فضل القصد او لم يضر
 لا يبرأ مع عدم رفضه على بنية الخروج قد عرفت في جهة الصلوة مع الايمان بالافعال فضلا عن عدمه ولو كان التعليق كالتزدي في الاتمام وعدمه
 انه لا دليل على البطلان بغيره بعد النية العجيبة في حصولها بعد اتمام الدعاء كالكثرة في الحالة المثال المذكور لكونه في الاسلام كما يجزم
 بالخروج عننى تحقيق الكثرة بخلاف ما عرفت من الفرق بين الابتدأ والاشا واصله عند حصول القصد الفعلة الاولى بخلاف الثاني الذي جاز
 مقتضى النية الاولى فيه معارض لعدم صلاحية انك لمعاد منها على ان فرض البحث في تعليق الخروج على الدخول لا يخرج مما لا يبرأ هو عازم على فعل
 الجميع ان دخل بفتح الخروج الشرع فاما هو في هذه الاثنا منه عدمه باعتبار التردد في حصول المعلق عليه وعدمه ومثله لا ينافي في ذلك

من حيث
 ان يفتق
 على
 من حيث
 ان يفتق

ثم يمكن تحقيق الاشكالين المذكورين من ابقاء الفعل لله وغيره ومن ابقاء بعضه والآخر لغيره وان كان لدى هذا في الدليل الاول لكن
 رتبة الربوبية لا تقبل الاشكالين من امل التصوص الواردة في الزيادة والتجني عنه يمكن ان يقطع بعدم قبول الزيادة التي دخل فيها ولو باوصافها
 كما يجاء به والمسيح ونحوها فضلا عن اجرائها ولو كان الدخول على وجه التبعية دون الاستقلال فالمتحج البطلان مطلقا اطلقا للمعنى وغيره من حيث
 في التقيد بما سمعت من الكثرة ونحوها المبني على ان بطلان الصلوة ليس من جهة الزيادة بل هو مبطل بخصوصه للمعنى الذي يقع فيه ومنه يترتب
 في غيرهم فان كان واجبا ولم يتدرك بطلانها كما انه كان فعلا كثيرا او صائبا لكلام الادميتين حقن مثل الذكر القران ولو بناء على ان
 المستثنى منها في الصلوة الشايخ والا كما انه مفقود فان تداركه لم يكن فعلا كثيرا ولا كان من كلام الادميتين صحا الصلوة بناء على عدم فسادها
 بهذا الشرع بالزيادة والابطال مطلقا سواء تداركه او لم يتداركه لكن قد عرفت ان مقتضى النصوص البطلان بدخول الزيادة ولو في بعض المنك
 بل الظاهر ان ذلك حتى لو دخل فيها وادعى الواجب من العيالم والكسوع والتجني ونحوها سواء قلنا باستغناء التبا عن المؤثر او عدمه اذ لا ريب ان مجموع
 القيام بالارادة في الخارج مثلا من الصلوة مع ذلك لو ايا اشرك في العمل لم يكن مخلصا فيها ما شاء بشرط كما سمع في النصوص السابقة فتجديدا
 كل حال فما يظهر من المرفوض في انقضاء من عدم بطلان العباد بالزيادة بل هي مجزئة مسطرة للفصل لكن لا ثواب عليها في غايه الضيق خصوصا
 وكان يريد ما يشمل استقلال الزيادة عن قربة مع ضرورة رجوع الى عدم اشتراط الغيبة في العباد المعلقون به عقلا ونفلا بل لعله يريد
 ومن هنا يجب ان يترك كلامه على صحت الزيادة الى الغيبة كما يبق عن الاستدلال به بعدم شرطية الاخلاص وان كان واجبا اليه يرجع ما قبل ان
 المنع عنه الزيادة في العمل والعملية الزيادة والكل واضح القضا كما يستند وما ابعدهما بينه وبين القول ببطلان العباد بالزيادة المنازع عن العمل
 فالجواب لعله يظهر من بعض النصوص في ذلك خصوصا من سئل عن طاعة السائر في الابقاء على العمل اشد من العمل قال اما الابقاء على العمل قال اجل
 الرجل بصلته وينفق نفقة الله وحده لا شريك له فتكلم به ستره بذكرها فتحي وتكتب له عناية ثم يذكرها فتحي ويكتب له ربا لكن الاعتماد على ذلك
 وامثلة اثبات هذا الحكم الخالف لمقتضى الادلة والاعتبار كما ترى في الاحتمال اشتراطه ولو في غير الزيادة في غايه البعد عن هو ممكن في الغيبة
 محله الباطل بعد تمام العمل لكن البطلان بالزيادة لا يترك الاضداد في العباد الاصل والادلة السالمة عن المعارض فثبت عدم منافاة ذلك
 الاخلاص بالعمل بعدم صدق الاشكالين المذكورين بل على الباطل عن الاضداد انزوي بترك الضد الزيادة وغيره لم يضر اجماعا والله اعلم واقطع بطلان القول بالانكاف
 فلا خلاف اجمعه من بل في عدوان كان ذكره مندوبا في الحكم عن الاضداد اجمع لكل على انه اذا قصد بعض افعال الصلوة اعتبر الصلوة بطلت ونظيره
 الفاتحة في المأمور وعدم اعتبار الكثرة لان اجماع المتكلمين على ان المتعلقين بالكثرة اذا تعدت علمها ما باطلت وتعلق احدهما على عكس الآخر فثبت ان
 اجمع الفتا على انه انوى ببعض افعال الصلوة غيرها بطلت المراد كما في جامع المقاصد ان جزئية الصلوة وتقسيمها بدقها لعل صوت الكسوع المأثري
 وهو شئ واحد ما تعلق من جهة الغيبة والآخر من جهة مخالفتها ومع تحقق الضاد والثنائي لا يفيق لك البعض من الصلوة معتبرا لكن قال فيه ان ذلك غير
 كاف في استلزام البطلان ما لم يلح فيه ما ذكرنا مشير الى ما قلنا سابقا من ان نوى بعض الصلوة غير الصلوة كما لو نوى الكسوع المقصود بالصلاة
 فخطيئة بدو قتل جنين بحيث قصد به الامر بمعا بطلت لعدم تحققة الغيبة فلا يقع مجزاة وعدم جواز الابتناء بفعل اخر غير الاستلزام بالزيادة في افعال
 الصلوة عند اذ الغرض ان الاول مقصود بالصلاة ايضا قلنا منه بطلت ثم انما كلف اللثام من تعليل البطلان في الغرض بانزله الخروج حتى انه مخرج عبادة
 السابقة بقوله ولما تبطل وان كان البعض كرا من ديار ثم قال عليه منع ظاهرنا من قصد مجزاة في العظم فيجوز في المرة الثانية المتحج لو يكن
 نوى الخروج والخروج بسلام الادميتين اظهر بطلانها وانه اخذ من تعليل كرم البطلان بعدم الاستمرار الواجب على كل حال فثبت انه كان اياه لو كان
 بالاول مع فرض عدم قصد الصلوة مع بطلان الصلوة مع الاضداد عليها لترك الجوز اي الذكر الصلوة لانه لو نوى بعض افعال الصلوة غيرها
 على انه لا يتم في مثل المتعلق افعال عدم البطلان بغية الخروج كما ان الواضح عدم تحققها ببطلان الصلوة في الشئ الذي يوفاه من الصلوة كان جزء
 خصوصاً مع غرضه على الابتناء بمرارة اخرى للصلوة وكذا يظهر مما ثبت ان بعد ان ذكر على ان تعليل البطلان في الغرض بانقضاء التقرب بذلك
 الجزء ويلزم من فواته فوات الصلوة لعدم جواز استدراكه قال هو غايته اذا اقتضى استدراك ذلك الجزء الزيادة المبطله لا مطلقا ومن هنا يظهر انه
 لو قصد الانهال خاصة بما بعد قرأنا بطلان الصلوة به بطل صلوته لان ذلك لا يخرج عن كونه قرأنا وان لم يعتد به في الصلوة لعدم الغرض به وكذا
 الكلام في الذكر ويدل على جواز الانهال بالذكر مضافا الى الاصل عدم خروجه من ذلك عن كونه ذكر او ايات منها حتى لا يخلو سئل ابا عبد الله
 عن الرجل يربط الحائض هو بصلتي فقال يوشى بها وبشر برأيه ليست اذ قد عرفت ان معنى المسئلة المخرج بينه الصلوة وغيرها لا فرق بين الجزاء
 جميعها نعم هو مبني على البطلان بالزيادة التشرع بطلان خلاف قوله من زاد ونحوه وان كان فيه بحث فيتمتعون باي شيء من حيث القران وغيره بل الجهر
 عدم الفرق بين المندوب والواجب بناء على البطلان بالزيادة بمرط اذا العدة قبل الزيادة في الصلوة ليس منها ليدخل تحت اطلاق ما دل على انقضاء
 الصلوة بها من جهة فرق بين الواجب وغيره كما ان لا فرق بين ما يستلزم استدراكه بطلان الصلوة كالركوع وغيره ولا بين كونه كثيرا ولا قليلا فيسببه
 التصريح به قال لا يشترط في البطلان به بلوغ هذا الكثرة مطلقا على الاقوى بل ينطلي عنها للنهي قد سمعت مع هذا اجماع الايضاح فعدم البطلان
 بالقران والذكر المقصود بالانهال خاص لعدم خروجه من ذلك عن كونه قرأنا وذكر اذ الغرض قصد ما سلم ولكنه خارج عن موضوع المسئلة اذ
 قد عرفت من الغرض بان الحائض في الثاني قد كرمنا البطلان في الضيق ما سمعته من الزيادة ومع ذلك اعترض على الغايل حيث بطل الصلوة
 بذلك حتى لو كان ذكرها من بابها كعرضها من نوى الذكر المسئلة الصلوة وغير الصلوة معا كان قصد انهما الغيبة تكبير الركوع او زجره لا بطلان

من اجل الضيق
 في كل حال

في كل حال
 من اجل الضيق

لنصفه غيره ودعا بما في ذلك في غيره من القرائن والمقارن واحتمل في جامع المقاصد ان يكون المراد من عبادة الله ما شابهها ان من لم يصله
الجمعة يوم الجمعة وصل الظهر ثم ذكر في الاشارة بعد ذلك الى اننا قلنا لان فرض الجمعة لا يظهر ثم قال هذا الحكم ليس بجدا لانه الى من قطع العادة بالكلية
ولا اعرضه من كونه في كلام الفقهاء قلت وليس في شيء من الادلة تعرض له فيمنع على اصل المنع كما ستعرف على ان المتيقن في الفرض بطلان الصلوة لعدم
المخاطب فلا وجه للعقل منها الى غيرها كما هو واضح الاولوية المربوطة بمنعوتها ولذا قلنا في بحث الاذان ان المتيقن لم يثبت ذكره بل الركوع القطع
لا العدول الى الفعل وان اُفتي به جماعة هناك وهذا لا دلالة له في الربوت لكنه محل منع واستعرف له صلة المنع الا في الموارد المخصوصة كالصلاة
وكفيل الفرض والحاضر الى حاضره سابقه عليها مع سعة الوقت وفائته كل حتى على القول بالموسعفة الفائفة للاضافة الى الفائفة السابقة كما
اشبعنا الكلام في معنى محله اما العقل منها الى الحاضرة فليس في شيء من النصوص اشارة الى في حق اصل المنع فاعرض بعضهم من الجواز اذا شرع
فائته ثم ذكر في اثنائها خبط الوقت عن الحاضرة بل على ما يشهد بان القطع به بل في كشف اللثام ما يظهر منه انه موقوف منه وان لم يزل النصوص
كالعكس الى الفعل من الحاضرة الى الفائفة في غير محله بل تبين عليه القطع الاستنباطا لها ولو ركعتين رجعا لصاحبة الوقت على حرم قطع القبول
ولما لم يثبت محل اخر وكفيل الفرض الى المناقلة لثافت قول الركعة مع الامام كما اشبعنا الكلام في معنى محله في الجماعة ايضا واما العقل
الفعل الى الفرض فليس في شيء من الادلة الاشارة اليه لدا صرح بعده بعض الاصحاب معللا له بان القوي لا يفتي على الضعيف كونه المحكي عن
المفاتيح ان الاظهر جواز المطلوق لطلب الفضيلة الاشارة الواردة وفي كبرى والشيخ قول بجواز في الضعيف يبلغ في الصلوة وتبعض كشف اللثام قلت
قد عرفت ان المحكي منه مفضل ويمكن ان لا يكون من اعدله ان كان يجبه عليه ان يجرد به في الفرض السابق على قول فائته جعل الجمع ما مضى منه وما
بقى على ذلك الوجه ولما نقل من الفعل الى الفعل فقلت انه صرح الاستصحاب جواز اذا شرع في اخره ثم ذكر السابق فيمكن القول بجواز ايضا في
المؤنة الى ان يفتي فيها وللشوق غير النصوص مجال ذلك هو كذا دللنا في فائفة الفعل لصلته في الافعال انما تختص بالنسبة والفرضان في
من الفعل قد وقع فيه مشقة للتقيد عليه حاج الى بدل بل بدل عدا في غاية القوة لانا ثبتنا في واقع ومضى في لفظه في الاعمال كما ان ثابها
فيما بقي منه الذي هو تابع لسابقه فكذلك في هذا كاحتمال اطلاق الجواز في سائر المخصوصات بدعي ظهر في الجواز في الموارد المخصوصة ان العدة كذا
بما اصل العمل انصوصها فانها باقية على اختيار المكلف الى تمام العمل بل في بعض احوالها بعد ذلك بعد الفراغ من العصر معللا لها بما ارجع مكان ادب
واستحسنت المفاتيح وادخل المنع بل عمل مثله التعمير الى منسأ للنصوص بخلاف الفعل السابق الى الفعل السابق كالفرض في الفرض عدم المنع من ادخاله
بل العمل موقوف على ان الصادق في الركعة بل ان يصلي ثمان ركعات فصلي عشرة ركعات بحيث يركع من صلوة عليه في الا ان يصلها ممتد فان لم
ذلك فانه لا يلزم عليه عدم فعله بان من ذلك كله الجواز في بعض الموارد المخصوصة لادلة الخاصة من الصلوات الستة عشر المنصوص في بعض النسخ لان كل من الفرض
المنقول كلها اما ان يكون واجبا ومنه بقاء او مفقودا لا افتد في الا ان يد من ذلك بما روي على كل حال فالكل بان على اصل المنع نعم قد يوجب جواز
قوى العدول بل يقينه كالمعدول فائته فذكر سابقا بغير عليها وهكذا ثم لا يخفى ان الظاهر الاكفائة في هذه النسخ في خصوص المنقول اليه من غير احتياج الى
الفتوى السابقة في ابتداء الفرض من تصور ثبوتها بالنسبة المربوطة ببلد عن الاولى في كل ما تعرض له فيها مما يعترف بان فيه وكيف كان فلو نقل بغيره في غير
الموارد المخصوصة كان نقل بغيره بالظهور الى العصر لم ينتقل ولا يجرى في ذلك عن العصر لما عرفت كما عمل الخلاف في الصريح به بل عن غاية الاحكام لو نقل الى
بطلانها وان كان قد حلت في الظاهر بطلانها لم يصلها ثم ظهر له في الاشارة انه فعلها لكن قال على شكل ان يثبت ما من دخل في صلاة مشروعة في العدول الى
ما هو فرض عليه في غير ان قد بان لما نقلنا والعقل غير فائته انما يوجب على عقلته الى تمام العمل صح وليس كل في الفرض انما الاشكال فيما لو عدل من حق
موضع العدول ثم بان الخلاف بعد الفراغ اولى الاشارة كالمعدول بالعصر الظاهر بان لم يصبها ولعل القول بالفتوى لا يوجب من قوة لان الصلوة على
ما افترض عليه وبما كان فيها فتاوى في اول بحث الاستدلال من غير الاشارة الى ان الفرض في التدينوع ثابت له لا يبريد عليه لانه كونه في
من الفعل المتوحد بها وهو جزم في مكان عمله لغو في بطل العمل الواقع صحيحا كما ان ثبوتها لباقي لا يقتضي بطل موضوع العدول في بيان في الاشارة
التي يمكن ان يوجبها ولو بالنظر في ذلك لادلة بقاء المكلف عازما على اصل العمل ولذا لم يفتح فقهنا لوني في التدينوع والفرض في الاشارة
ابتداء العمل على ذلك بل قد يفتح من ذلك العمل في الفعل عدا استحبابها لها ولا طلاق ما دل على ان الصلوة على ما افترض عليه لان الفعل المربوطة
مركب من ثبوتها في الماضي المتوحد بها وهي لغو غير صالحة للتأثير والاثرت لواقعة عليها في من ثبوتها لباقي لانه بعد في منسأ الصلوة غير
الذي قد حكم الشارع بغيره لانه في غير الموارد المخصوصة في ايض لغو كالا في قوله بطلانها في غير غير المتوحد بها وما لا يدل على
قدرة المكلف بل حكمه الى الشرع ولو ان مثل هذه البنية صالحة للتأثير لثرت حجة في صحة الفعل والتدينوع في غير غير المتوحد بها مع الاشارة
من غير عرض لما في كونه لوني التدينوع والفرض في عمله على ما سمي سابقا واولى بالعصر ما يوجب الفعل ثم يفتح عن قول ان يفعل خلافه وان عمل
وامكن ان يذكر في ان ذلك اطلاقا لا احتياجا عدم جواز الفعل الذي يمكن ان يكون المراد منه عدم ثبوتها في غير الوضوء المستثناء التي تعرف في البنية
فيها لان المراد بطلان العمل في غير بنية الفعل كما كان فيكون كالحديث من المطلات القهريه هو واضح الفضاير في عدم زبانه على غير الخرج اليه
قد عرفت ان البنية اولى بالظهور عدم البطلان بها فاعرفنا في الاحكام وكشف الاستدلال في الفعل من الفعل في الاشارة الى الفرض من اطلاق جلالها معا بدلا للشيخ
من نظر كالحكمي عن النبي من انزلوه فله فكيفه الواجب في بسم الله الفرض في بقاء الفعل جزمه في فعله في التدينوع المقام فانه غير منفي في كلامه عند
واقعه هو العا لم يفتي في الاحكام في سائر الاحكام

المنقول في
الى انفاية

الفتا

من افعال الصلوة تكبير الاحرام والافتتاح الذخيرة التي لها حظ من ثبوتها كان عملا قبلها من الاكل والشرب الغضائى نحوها فتبطل
الصلوة كالتي تبطل بالاحرام والنجس وهي جزء من الصلوة فلو كانت كون اول الشيء منه لانها الافتتاح مع خروجها كالتكبير للركوع والتجويز مثلا كما حكى شيخنا
من العامة بل هو كقولهم كما استمر في انفسهم الصلوة من دونها ولو كان قد اخل بها نسيانا اجماعا مستغلا ومنغولا مستغلا كما انفسهم في الاستغفار
لعمادتها ما في بعض النصوص من عدم البطلان بنسيانها من وجوه خصوص بعد ما وافقها في الجملة لبعض العامة الذين جعل الله لرسوله خيرا مما لغيره
اجزاء في صلواته نصر منها في الذي نسي ان يكبر تكبيرا الافتتاح حتى كثر للركوع صريح في المحكي عن جواهرهم من اجزاء الناموس تكبيرا الاحرام بتكبير الركوع
كقولهم قوله ايضا فله نص في صلواته فيمن نسي ان يكبر حتى دخل في الصلوة وكان من بينه ان يكبر في المحكي عن اخرى منها لم يمتنع من الاجزاء بعد التكبير في الدنيا على
ان الشيخ قد جعلها على الشك في ذلك لا اليقين وان كان بعيدا في البعض لا يلزم لفظ الاحرام ونحوه من اللفظ لان يكون قد استبعد نوع النسيان
وان ذلك يقع من الوشوش كما هو في قوله ايضا في المرسلا لا يثبت تكبيرا الافتتاح قول احدنا في خبرين مسلم اذا استيقن انه لم يكبر فليعد ككثير من
بل في خبره الزبور اشعارا بانها لا تبطل الا بالنية في العبادة العامة للبند لانه في كشف اللثام صريح في ان نص محتمل لافعالها
ظاهر انما اذا كان من تكرار الفعل الصلوة عند اجزائه فليقر بعد ان تذكر ولم يرج ولم يكن تاموما ثم يكبر مرة اخرى للركوع اذ ليس عليه ان يتكبر
ان تكبير الافتتاح كافي كونه في نهاية الاحكام للاصل ان لم يكن تاموما ومنه بعد الاغتسال من ان الاصل عن جملته فيجب عليه ان لا يركع
وجوب منه ان تكبير الافتتاح بين الاجزاء بالتكبير المقصود ان للركوع وان كان لا خطاب به في كل التعدة بزم المكلف كالعادة واقعا في شخصه المكلف
لجئنا لمحق الخطاب بصلح بعد غيره كغيره من الافعال المشتركة التي تقع على وجوه متعددة وانما نتشخص بالنسيان لا بغيره وبين الاجزاء بتكبير
يقصد منه الا انه للصلوة في الجملة ثم اخبرنا جملته بعد ذلك فتشاحا وما بين يمين الادلة الاعتناء افتتاح الصلوة بالتكبير اول الصلوة ولا ينبغي
صدقه على الثاني بل هو الاول اذ قصد ان للركوع بعد ان لم يكن هناك خطاب له فيجوز من صدق كونه تكبيرا فاذا التحق بعد ذلك لغيره مثلا ونحوها
من افعال الصلوة صدق عليه ان يفتح الصلوة بالتكبير كان اول صلوة التكبير هو فتح سجدة بعد بصلواته خارجة لشخصه فيدل عنها وجعل الصلوة اخرى
بعد عرض صلواته لما ضررت اتحاد الصورة الذهنية والخارجية في ذلك اذ اخط البطلان ضررت الغرض بين ما نحن فيه وبين الصلوة الخارجية اذ هو في الصلوة
التي من مقوماتها التنبه لثبات تلك على انه لا ينبغي انكار ظهور الادلة في المقام فيها لا يشمل مثل هذا الغرض وفي انسياق ارام المكلف بتكبير اول
الصلوة بحيث لو تذبذبت في غفلته استخفى اثر اول الصلوة الى الذهن بل قد يبق بافتضا مقارنته لنبذ له وان كانت الداعي وجوب شخصيا ما يلزم ذلك مرادنا
بعد وجوب قصد الافتتاحية ان لا يجزى عليه استحضار ذلك التكبير وكذا ما عايناه من ان التكبير كافي في اجزاء الصلوة فكان النبذ الاول يؤثر في الاجزاء
الاخرى بحيث لا يقدح عدم نية المكلف لها بل لا يثبت خلافها كما يقصد بالتكبير للشيء مثلا وهو في حال الركوع وكما ان التكبير يقصد لثبوتها في
كان في الاول فكذا ان تكبيرا الاحرام يكفي في وقوعها له النية للصلوة وان تخيل انها للركوع اذ يفتقنها للركوع في الحقيقة تفصيل ذلك لنية الاول وتأكيد
لها فافترض عدم المصادفة في ما يشر الاصل منه ودعها لتأكيد ما يشر لنية الجملة النصوص المقتضية لعدم الباس في الغفلة عن الغرض في الافتتاح حتى
على انها نافذة فان منية ايضا الغفلة عن الغرض بين قول العلم ببره عز وجل في الثاني ما يوجب بالاكتمافه بتلك النية المقارنة الاول العمل صدقنا لنية في اجزاء
العمل بذلك بتلخيصه ودخوله لم يمتنع بعد ان يمتنع بنية الخلاف بينه ايضا بخلاف الاول اذ لم يصدقنا لتلخيص العمل بالذخيرة عليه
حتى كفي يمتنع باقي الاجزاء اذ الخلل في خروج النية وانها شرط بل لو قلنا بحرثها ايضا فنكف لاننا نحقق التكبير للذخيرة العمل انقاده وصيرته المكلف
في جعل الصلوة محبة على الابطال كما هو واضح والافوض لحد تكبيرا الاحرام وما في الاجزاء في الحكم الزبور لوجب الحكم باجاءة تكبيرا الركوع كما
وان لم يركع الاجزاء وصححنا في بعضه والبقيا في صريحه في خلافه ان عنها ظاهر منه فلا حظ على ان ذلك كله ان لم يصد الخمر بما قلنا فلا يثبت
بغيره لنية الاجزاء مثل هذا الفهم من الصلوة للشك اذ ارادة ما يشمل مثل من الامرا الصلوة وان قلنا بانها لا تعلم فهو لا ينافي في الشك اذ او منتهى كانه
الطلقات التي يتفق وقوع الشك اذ ارادة بعض افرادها بل قد يبق بالاجماع مع القول بالاعمى لكنه اجابة المراد بدعوى ظهور اذ ارادة فربما من غفلوا
الصلوة ولم يغفلوا لان المراد المسمى ونخرج معلوم الفتا الذي هو اوضحا الداخل في الباقي فكيف قد ادعى بعضهم مثل ذلك البسج نحو حتى نزل
قوله نعم احل الله البيع على بيع مخصوص موهود والصلوة اولي منه من ذلك قطعاً فمجردنا فظهر من ذلك كله انه لا ينبغي جعل الخبر الزبور على ذلك كما
انه لا ينبغي جعله على المأمور الذي يكفي بتكبيره واحدة للاحرام والركوع عند المصنوع للبيوع سمعنا باعبد الله اذ اجاب الرجل مبادرا والامام ربيع
اجزاء تكبيرة واحدة للذخيرة الصلوة والركوع ونحو الموثوق وهو الحكمي عن الاسكافي والشيخ في خلافه مدعيان عليه اجماع الغرض وكان سوال الشاهد كرم
كانه جزم بنفي الحد اذ هو كما نرى بآياه ظاهر الخبر الزبور وان كان الداخل في حد ذاته هنا تواليا للدليل الزبور الحاكم على اصالته عند ادخال الاسبا
وعبرها ما نقره من انما سمعنا في الاصل الواجب والمندوب فلا حظ واما صريح قوله في جعفر الرجل بنحو اول تكبيرة من الافتتاح فقال ان كفا
قبل الركوع كبر ثم ركع وان ذكرها في الصلوة كبرها في ما اخر موضع التكبير قبل الغزاة وبعد الغزاة فان ذلك ان ذكرها بعد الصلوة قال ليقضها
ولا شئ عليه منع فصوره بما سمعنا في جزمه ببعض ما عرفنا من اجل اذ ارادة نسيان التكبير في الافتتاح المندوب منه لينا منتهى انما قبل الركوع اذ
لعلها كالجزم الواجب بتأديك ما لم يدخل في الركن الاخرى وكيف كان فصورنا ان يقول الله اكبر عند علمنا انما كاع من المعبر وهي الاصل وجزمه
المعارف من التكبير اللهم من صاحب الشرع واتباعه في المرسلا كان رسول الله اتم الناس صلوة واجرهم كان اذ دخل في صلوة قال الله اكبر

بسم الله الرحمن الرحيم فيجب الناشئ به هنا القول صلوا كما رايتوني اصلي فلا يرد عدم معرفة الوجه بناء على اعتبارها في الناس بل كما ان مثل هذا
الفعل لا يصلح مقيدا للطلق مضافا الى المروي عن المجازين باسناد في حديث جله نفر من اليهود الى رسول الله الى ان قال لما قولوا والله اكبر فقل
الصلوة الا بها الاقل من ان يكون ذلك كله سببا للثبوت الا مثقال خبر هذه الضوابط وفي اوقات مطلقات بناء على عدم الاجازة لا ينقد
الصلوة بمعناها سواء ادى بلغه عزيمته غيرها وان وافقها الا ان سببا وغيرها وكذا لو اخل بحرف منها لم يفسد صلوة قطعاً اذا كان تحتها المصنوع ^{الصلوة}
في لفظ الجمل عند الوصل بلفظ التيمم مثلاً او بالاحتمال الموطنة او بالنكيل والتمسك بغيره ونحو ذلك فقد صرح جماعة بعدم التحديث ان جعلوا ذلك
الاقل وعلموه بان من خواص الدج وكلام قيل تكبير الافتتاح فلو تكلموا بان تلفظ بالنية التي هي مرقية فذلك كلفها لا يحتاج اليه ما وجوبه
فلا يخرج اللفظ عن اصلها المهود شرعاً وهو كما ترى مفقوداً انتطع حتى مع الدج المربوب لكن في ان من يظفر حرفة اللفظ بالتمنع او
لاستلزامه في اللفظ اللغوي والشرع ذلك اثنان في اثبات وجوب القطع في الشرع اذ دعوى ان التيمم لسان بها الامتطويعه في الكلام السابق ^{الصلوة}
لها لو سلمنا ذلك لزم مثله ولم يقل ان لا ينافي ما دل على عدم اعتبار غير الجريان على القانون لم يرد فيها وفي غيرها من الاذكار الصلوة الكبر لا
ان هو ان المتيقن من فعل النبي والصحابة والناس بعينه في ذلك في الامتصاص عليه هو المناسب للابطال خصوصاً مع عدم معرفة المخالف بخصوص بل في اللفظ
لكن غيره نسبة الى البعض مع ما صحح ابن سنان عن الصادق الامام بحرفه تكبيره ويجوز ثلث منوها اذا كنت محدك والمنشئ كما في بعض كتاب الغنة
وصرح بمقوله في الثاني والثالث انما هو ناسب القطع ولا ينافي بثبوت التيمم الا ثبوتاً من لعله لا فائدة في المنظومة ونقص جوء مبطل لكل
ولو كثر الوصل حال الوصل ولو عرف الاكثر في الصورة الثانية بما سمع فبطل صلوة عند اكثر اهل العلم كما عن في ما عرفت بل حكمي الافتا
عليه الامن الاسكافي فكم كالحكمي عن الشافعي ولا يربط ضعفة وانما يرد في النصوص من ان المصنوع منه كقول كل شيء ^{الصلوة} بوصف بمقام او قو
او بلسان الاخر او بدليل بالحواضر غير ذلك ما هو داخل في الكبرياء والعدة ضد صريح عند غيرهما بالاطلاق ايضاً وان كان قائماً للدليل المعتمد عند
الفاصلين بحجة الظن المحض عليهم القول بالاعتية في لفظ الصلوة ونحوها بل في القائلين بالوضع الصحيح لم يولد تحت اطلاق الامر بالتكبير لا يخرج من مكان
وليس الا الوقوف على المتيقن من فعله او دعوى تناول قوله ولا تفنخ الصلوة الا بها لذلك لم يخطئوا بحرفه عن الوصل شئ من ذلك وهو الذي
قرره العلامة الطباطبائي في منظومه فقال وان يزد شاعها بالاطرف فالاقرب لبطلان مثل ما سلفت من ان كان يضيفه فضيلاً من ذلك
بغيره بلفظ من واما في الاعراب اخرها في المفاتيح انما يجب لحدوث التكبير جزم ومقتضاها جواز الاعراب عدم الوقت هو كون الاصل اطلاقاً
مع قصور الجرمين عن فائدة الوجوب بل لعل الاخطار الاعراب عند عدم الوقوف الا كان غير جار على القانون لم يرد والاقدام على جواره للحجرات
المحمل تخصمه بالاذان والا فانه لا سائر افراد التكبير مع ما المحدث من انما عاين لا يفي من نظره على كل حال فان لم يتمكن من التلفظ بها كما لا يحتمل في العلم مع
رجائه بخلاف المقصد لا يجب تعلم الفاتحة خلافاً لابي حنيفة فلم يوجب له تكبيراً قط ولا يفتقر الى العتبات على ذلك بل العجز سقط فصحح السعي حتى يعلم
العجز بل هو كذا وان استلزم سفره وعينه كظواهر من المقلدان في سبب في كل مكان سقط فيه المقدمه كما لو استلزم حضوره او يحتاج الى العلم من الشرع عدم التكليف
مع سقوط طلب البناء بالاقول من ذلك للدليل لا يقتضيها خصوصاً وقد فرق بينهما بالاعتناء بان العلم ينفع به طول عمره بخلاف المداولة استصحابه
غيره كمن العدة ما قلناه ورح كذا يتشاعل بالصلوة مع سعة الوقت بها التعلم لما عرفت وليس من يفي لا عدل ولا لغيره بل يعلم وجوب
الانظار والاسقاط وجوب التعلم ضرورة عدم قبل الوقت وبعد الصلوة في اوله واحمال العجز وان اثم بزلنا التعلم كما في احوال الوقت يدخله لاجل
للانتم لان وجوب التعلم انما يتعلو به في وقت الصلوة كتحصيل التل والسنن فكما لا يقع الصلوة عارياً في اول الوقت اذ اند على تحصيل السائر وتصح لوجه
وان كان في وقت التحصيل فكذلك ما عرفت بل قد يتجمل في مثل المقام الذي لم يرد به دليل على البدلية بل جاءت من حكم العقل انما يثبت في التعلم لا
تصح صلوة في اخر الوقت لا الامتناع بالاختيار لا ينافي الاختيار ولا لو قدسوا لرجال السادة والعبد بحرف اهل العرف بذلك فالدح على سقوط
العزيمة والاحتياط بيد لها غير ما مثل ذلك لعله لا ناضح الحكمي عن نهاية الاحكام وكشفه لتباس على عدم العزم في غير طائر التعلم حتى
الوقت انه يجب عليه لا إعادة بعد التعلم وهو لا يفي من جرد ان كان ظاهراً لا صريحاً عدم الفرق بين التقصير غير وسع في حجة القرينة اذ كما انما يحل
وجوب التعلم في مثل الموضع سائر الوقت من غير فرق بين ما بعد الوقت قبله لا الوجوب في المقدمه بل لا اهل العرف فيماتوا الوجوب في مثله كما يفي
بقرينة السبق العبد مع فرض عدم السبل الا قبل الوقت فاجتبا فان ضاقت الوقت عن التعلم او لم يطاها لم يثبت تحقق الجهر عند قبل اطر
يجد من جملته لا سبيل الى المهابة لزم بجزئها من باقي التظاهر بالانتم هو المستطاع من المأمور ولا منه هو الذي يثبت اليه الذهن من مثل هذه الامور
هنا خصوصاً بعد استقراء ما ورد في الاخرين سائر المضطربة في الاقوال الا في اوقات الصلوة ونحو ما استفتحه الاخرين لعل اذا او ما يفرق منه مراد من
علمه بان ذكر عجزه فلا بد من ذلك الترجمة اولى ما يحل بدلائلها وبان المعنى معتبر مع اللفظ فاذا اعتد باللفظ وجب اعتبار المعنى هو انما يجب لفظاً
العبارة المعروفة في تاديب المعنى بان كان لا يجب لفظاً بل بالابال فاذا اريد بغيره لك اللفظ لا يفسد المعنى بل يورثه بعبارة اخرى مضافاً الى شهرته بل في الاحتياط
شهره كادق تكون اجماعاً بل في نسبة السقوط الى بعض العامة انما كان ان لعله بعض اهل الجحيم متانم عجزه واحداً بلفظ الجواز والموافاة والوجوب
اذ الظاهر كما في كجبت الشام انما يفي جازها وجب لعله لكونه كذا للوجوب الذي يتصور منه ولا في اجرائه الجواز بالمعنى الاخرى بعد كلام الادب في
بجته منها وبان الاذكار فضلاً عن عدم علمها ان فرض عزميتها كما عن نهاية الاحكام المتصريح بها في اهل العلم على التكبير في غير طاعة مرادها
للعرية في اوقات المعصية وعجزها اما ما ادعى عنها من ان لا ذكارا للعرية بخلافه اجل اعظم في كثرة المشام يقدم عليها لا يفي من قائل مع فرض

كتاب الصلوة

عديم الترادف ثم ان ظاهر المقدم تقدم لغة اخرى في البدلية وهو كمال كاعتبارها في الاحكام التصريح بربانية وان احتمل اولوية الترابية والاولوية
لان اولها كمالا والى الثانية على الترتيب والهندسة لنزول كتاب الجوسر واما قبل انها لغة جملة العرف من جملة التعريب بالاضافة الى ما حكم
عن بعض الوجوب هو كمال الى جوب تقدم لغته على غيرها وان اشعر من عبارة القواعد المعروفة في الترجمة بالغة سمية فيجوز ان الاء الاخرى
او كسر هاء هو لغته بعض العاديين وفي لغة اخرى في ذلك تراست كما ينزله لعدم التفصيل فيه لكن في كشف اللثام ان لفظ خدای ليس مراد فالف
انما هو مراد في المالك الرب بمعناه وانما المراد في الهاء ونزول قلنت عليه في الغرام بربانية على اعتبار الترادف في الترجمة وان كان لا يجز من
اشكال كما انه لا يجز من اربعة التركيب من اللفظين فيما لو استطلع عربي بعد اللفظين كخروج الصيغ عنهما والله اعلم والاخرس الذي لا يستطيع ان
ينطق بها صحيح في بها على قدام الامكان لان كلما غلب الله عليه في وادى بالعد ولا من شئ حرم الله الا وقد اهل من خطر البيرة لانه لا يستطيع
من المامور به في ما ورد في الاثني والالتغ والفاء والفاء والفاء وما ورد في مثل بلال في مثاله وفي الاخرس الذي لا يستطيع الكلام ابدا الذي
اشار اليه المصنف بقوله فان عجز عن النطق صعد قلبه معها مع الاشارة وفي ذلك القواعد غيرها تحريك اللسان بل اقصر عليه بعضهم والاشارة
كاخر مع التقيد بالاصبع بل عجزا والحرر الاقتصار على الاخر فقط وفي الاشارة على الاول اضافة كشف اللثام الى اللسان الشدة والله اعلم
الاحكام اشراط العجز عن تحريك اللسان في ذلك كما هو ظاهر الحكمي عن الوجز وشدة كيف كان فتستدل بالحكمي ان تكون عن الصاق نلبية الاخرس
شهادة وقرينة القران في الصلوة تحريك لسانه واما ان يصرح بالقطع بارادة بدلية ذلك عن كل كبر يكلف فيه الاخرس من دون خصوصية المذكورة
خصوصا بعد ملاحظة فلولي لا صحتها لكنه كما نرى في حال عن ذكر عقدا القلب المعنى مضى الى عدم وجوبه لك على الناطق فضلا عن من صفاقا في كشف
اللثام المراد عقدا القلب بارادة الصيغة وتتمد لا المعنى الذي لها اذ لا يجز لخطا بالياء في منع من ان خلاف لظاهر مع انما يتم في الاخرس الذي
سمع التكبير واقتضى الفاظها ولا يقدر على التلفظ بها اصراف عدم امكانه لك في الغرض الذي يكون منشاؤه العمى خلقة او عارضا كالحلقة كما
انه كانت بالنسبة الى عقدا القلب المعنى في الوضوح اضافة الى الصيغة ولعلم لا يبرهن بل المراد المعنى الذي يمكن فهمه به بالاشارة وكان اعتبارا
له بناء على ان الذي هو بدل عن اللفظ في الفهم ليس لاهذه الاشارة المستلزمة لصلو المعنى بل يمكن دعوى اشعار الاشارة بالاصبع الخبر المردود
براز من المستبعد ارادة التقيد منها محضا كما ان من الممنوع ارادة الاشارة بدلالة نفس اللفظ الذي هو الدالة بعض فزاد الخرس من عدم ايجاب خطا
المعنى على الناطق بل لا معرفته اصاعا على اللفظ الدالة في حدة انه عليه بخلاف الاشارة الى لا تكون كاللفظ في فهم المعنى الا ان يعرف المصنف
وينكر ما يدل عليه من الحركات والكلمات الفعلية ومن هنا استحسن كشف اللثام تفسيره التقيد بالاصبع نحو عبارة الكتاب لان التكبير لا يشاء
اليرة غالبها وانما يشار بها الى التوجيه في الخبر المردود على الشهد خلاصة قلت بحتم ارادة اليد من الاصبع في الخبر جريا على غلبة الاشارة من
الاخرس بل قد ما يتفق اشارته بغيرها مستقلا عنها ولعل عن التكبير يبرهن بها ايضا فلا يكون ما في الخبر واجبا الى التوجيه خاصة كما ان هذا يظهر
وجه تقيد الاكثر بها تبعا للضغينة لانه كغيره ان الاشارة لما كانت تقع للتكبير جبرها حاجته الى التقيد بل الى عقدا القلب بالاعتق ليس المراد الخ
الطابق بل يقصد التكبير والذكر والاشارة في الجملة ولا بأس به في العسر المخرج التكليف بعقد القلب تمام المعنى بل اعلم بالنسبة لبعض افراد الخرس كيف
ما لا يطاق واما تحريك اللسان فانه وان وجد في النطق لان الصلة لعل كذا دالا لاحت الاشارة خصوص مع عدم تقيد بها بالاصبع وكان ذكر اللسان في التعر
والفصولي جريا على الغالب في تحريك الشفة واللهاث عندهم ما سمعته من الترتيب بيدها لا دليل عليه كما انه لا دليل على ترتيب هذا التحريك على ترتيب
الحروف في سماع في الفرائد التي واداة التحقن في ذلك وبدل ذلك كله اخرج لك عدم السقوط عن الاخرس كما عن بعض العامة واحتمل بعض أهل الجوسر ما واداة
في الحقيقة خرق للجماع وظن ان الذي عاين في ذلك شذوذ بعض الاحصاء في الحكم هنا الى عدة سقوط المبتدئين بالعمى ونحو ما من الامور التي هي الواجب
جرباها في مثل هذه المقدما وانما قد كراعتا على وضوح الحكم وفي مقابلة العامة الذين يرون تكون غالبا مثل هذه الجملة لانها هي التي بحقيقة الحكم
كما هو واضح والله اعلم والتركيب فيها واجبة كذا الموالاة فلو عكس كان قدم اكبر على لفظ الجلالة او ضل بينهما بلفظ و زمان بغير الصلوة لورثت الصلوة
بلا خلاف لما عرف ما دل على اعتبار الصلوة المذكورة وكيف كان فالتصريح بالجملة في التكبيرنا السبع انها شاء جعلها تكبيرة الافتتاح على ان لا يبرأ أصحاب
عظيمة بل ظاهر في ان صاحبنا من بعضهم الاجماع على كفي الخلاف فيهم من اوصاف الاطلاق الدالة اطلاقا كما يكون صريحا فيكون هو ظاهر الجلية وغير
المشتمل على دعاء التوسعة المشعر بكونه تكبيرة الاحرام ومن هنا نص على ان دعاء التوجه بعد هاء انما العبد من عرض المبتل واقر في الحق لا حق بالامام والجماع
الموافق لما ورد في النص من النبي ان كان يجهر بولده ويرسنا ضرت ان ان في جهرها تكبيرة الاحرام لا اعلام المامور به في الدعوة في الصلوة ولذا اتفق
الاختلاف على اختصاص الجهر بها كما استمعة المسنون والظاهر انها الاخر كما يشهد ما حكم عندها ان كان اذا دخل في صلوة بقوله الله اكبر ثم الله ولدا
وجاز ان لا يكون تكبيرة واحدة لتراست كما انما اليه بعض النصوص لابنة في المستويات مضافا الى انه لو كان يقدم تكبيرة الاحرام لم يكن جبر لغيره
اذه هو مناف لما دل على استحباب السماع الامام المامورين كما يقول في الصلوة وتخصيصها بذلك ليس الى من اجابها على عمومها مع القول بتقديم علما
تكبيرة الافتتاح لا يستحب سماعها المامورين بالتحريمها عن الصلوة او لفظها ما دل على استحباب السماع فيما بعدة تكبيرة الاحرام لا يجز بما يتحقق
والمامورين بها هو واضح ومن ذلك يظهر وجه لا لرسا النصوص المضمنة لسر الامام سنن والجماع واحد على الاخير ولعله لنا مع الخروج عن شبهة الخلاف
صرح جماعة من الاساطين باستصحابها الاخر وان نكر عليهم بعض ما عجزوا عن المناظرين منهم الاصلها في كفي وجود الدليل على ذلك وهو عجزنا في صريح
الغدة في الصلوة الذي هو جوهرا فان اعلم اننا لسابعه في الفريضة وهي تكبيرة الافتتاح بها تحريم الصلوة وما ابعدها بين وبين الغائبين بوجوب

كذلك كظاهر في المكالم والى الصلح وسلا فينا حكمي عنهم بل قد عرفنا ظاهر الاول والاجماع عليه ان كان هو ضعفا اذ الاجماع في غاية الوهن بل
 غيره والى ما دعوى من كمال لا يخفى على الممارس العارفين بقصور غيره عن اعادة الوجوب خصوصا بعد معارضته بظاهر جملة من النصوص الظاهرة في انها الاولى
 كجزي صفوان ودرارة المشابهة على قبل السج بان التبرك بالصلوة والحسبة في الاجابة بعلاج التكبير لا يحجزه بل يكبر ويصالح الحسين في كل سبعا
 فاما الحسين في التبرك بل لا يصح دلة اية عن جعفر الذي يخالف للنصوص السبع بصلوة المواقفة الى ان قال لا يرد في التبرك ولكن
 ابن داود واتبه ولكن يستقبل القبلة بآلة تكبير من يوجب تجلي عن الصاق اذا افتتحت الصلوة فارفع هبلات ثم ابطها ببطا ثم كبر فانه مكبر ان بناء على
 اداة تكبير الاحرام من الافتتاح لا نهجها يحصل بصلوة واطلاقه على غير ما يجاز الى اوت وحيث ان اية المتقدم انما هي في جعفر في الرجل يرفع
 تكبير الافتتاح الى اخره اذ الظاهر اداة الاحرام لا تشمل على ما لا نقول بل لا يحجز عن الحجة هنا ولعل ذلك كله او بعضه من جملة من شاعروا في التبرك
 بنعيه الاولى ان كان هو اية ضعفا ضيق قلوبها عن معارضتها خصوصا اجتماعا التحسين الذي هو مقتضى اطلاقه لا فله ومقتضى الجمع بين ايات
 الاخيرة والاولى على ان التبرك في هذه النصوص اخبار احارة الحسين وهي مع عدم صرحها وتضمنها الفعل الذي يصلح لتفسيره المطلق واضطرارها الى التبرك
 حكاية المقصود عن الحسين ومعارضتها بالنصوص المعلقة للسبع باخرها في التحسين لا يقتضي لا وقوع ذلك في التبرك في اول التبرك لا انه كان كائنا ما ورد
 ظهور قوله في زنا التبرك في السبع ان لا اول الاحرام من غير ان الاول خاصا واما صحيح درارة الوارد في المواقفة فلا تعرض فيه للسبع بل التبرك
 الاستقبال بآلة الصلوة وهو التكبير دون غيره من اجراء الصلوة كالقراءة والركوع ونحوهما وصح الجلي بل صرح عندنا في من وقع غيره من النصوص في اية
 بيان الافتتاح با بعد ثم فيه وصح في ذلك الاخر قد عرفنا البحث فيه سابقا مع انه لا دلالة فيه على وجوب تعيين الاولى بل لا في صحيح الجلي ولعلنا في
 في نهية الدلالة في جميعها على ما عدا الجواز من الرجحان وجوبا واستحبابا قال ان توهم حتى لا جله قيل بعكس ما الرضوخ ان لا فائلا به من معتري الظاهر
 وكيف كان فالظاهر بطلان لصلوة بناء على تعيين الاخير او عكس فعلها اذ في مثل الثبوت في التبرك في ثلث العمل مع احتمال العداء على تقدير
 تعيين الاولى فالظاهر الصحيح وان جعلها اخيرة لبطان فيما تقدم باح لا فيها ضيق صلاحها بعد ان تكون اول بتعقبها بالنسبة اليها واحتمال البطلان
 لثبوت التبرك في وصف الاخرية لا في فعل المكلف في نفسه بل هذا كله بناء على اتخاذ تكبير الاحرام كاهي المصالح عليه فلا ان لم يكن تعيينا وانما
 المكلف في وضعها او تعيين عليه وبذلك امر الامام بالجهر واحدة وامر الباقي بالاعلام المأمومين والتعريف كثيرة الافتتاح في جملة من النصوص وما سبعة
 من اجاب احارة الحسين في مقتضيه بظاهرها ان ذلك هو الذي مضى عليه لنا في صدق الاسلام بانما يرد ذلك للعدل في سورة الاحزاب في قوله
 بتعيين المصلي بين الافتتاح واحدة وثلث خمس سبع ومع اخبار كل منها يكون فرد الواجب المنجز ما يقا له في التبرك والركوع واليحيى كما حكاه المفسر في
 مؤيد له بانه الاظهر من اكثر الاخبار بل بعضها كما صرح في ذلك هو كل من الغريب انكاره في النصوص في ذلك الحمد في ذلك وفي خبرين يصبرنا عن
 اذا افتتحت الصلوة فكبر ان شئت واحدة وان شئت ثلاثا وان شئت خمس ان شئت سبعا كل ذلك يخرج عنك ونحو غيره وبشيء التحسين لا قال الاكثر فيها
 جعل المدد في الامثال التبرك وجعل الاقل الاكثر لغيرها وعدهم في الجاح الاقل في الاكثر بل يكون مقابلا له اذ في ان الواجب المقتضى عليه في الجاح
 في جملة خبر والمراد التحسين بين الواحد مع ملا حظ في الواحدة التي بناها اضافة غيرها معها مثل اذ في ان كثر فرد الامثال بالامر بالبطيعة قال
 وانما التكبير للفعل لا للعدد الطبيعية المأمور بانما في ان اقتصر على الفرد الواحد مثل هو الا جابغ ومما مثل رتبة تلك اشكال في عكس وجوب
 التعيين بالمعنى المتقدم لان ذلك كله يجب الخروج عنه بعد ان عرفنا اجماع الاصطفا هنا على اتخاذ التكبير في غير ما مثل ونحو تعيينها من السبع
 لاطلاق الاول بل لعل الخرج الموجود منها من غير ما التعيين كما اعتبر في ذلك الا كان اقرارا بالجملة لا علم لان بقا انهم انكروا في تعيينها على الامر
 بمقتضى التبرك للعلل فاني تكبير في قارئها التبرك كانت هي تكبير الاحرام وفيه مع احتمال جواز تقديم التبرك في تكبيرها عند غسل البدن للوضوء لا في
 بناء على انها الداعي لقبلة حضور مع السبعة قال المفسر فينا حكمي من مجاز وما ذكره من ان كمالنا فانها التبرك في تكبير الاحرام ان ارادوا التبرك
 فهو متمم من اول التكبير الى اخرها مع انهم جواز تقديم التبرك للوضوء عند غسل البدن لكونه من مستحبات الوضوء في مانع من تقديم التبرك للصلوة
 اول التكبير المستحبة فيها وان ارادوا التبرك في الاحرام فلم يرد ذلك في جملة الفائدة التي تغلب في ذلك في ايقاع من انما الصلوة في ثلث التكبير
 وهذا اية عن معلومة ان يمكن ان يبقوا في ايقاع المناقبة بل التبرك وان التبرك في الصلوة الاولى لان التبرك من الاجراء المستحبة او لا في
 الافتتاح بناء على ما اخبره والده والظاهر ان مراد جواز ايقاع المناقبة لعدم العلم بجعل الاحرام لغيره مع عدم تعيينه في السبع في
 وان كان بواحدة منها فقبل حصول تمامها يجوز له فعل المناقبة وبعد يحرمها الاخرى عند ما ان كانت لاخرى في فعل المكلف غير مستحبة فتا
 تكون التبرك وقارة تكون غيرها لا انه في ذلك ان فصل الاحرام بالاولى لان ما عداها اجزاء مستحبة كالمناقبة في غير ذلك من اجزاء التبرك
 الاحرام وان كان المصلي متاخرا بالمستحبة لا يلزم فعل المناقبة في حال القنوت فان كان الحد الزبور عليه حتى انما استا الادوية على اذنة ذلك مقربة
 اجل من ينسب اليه ما لا يخفى على اصاغر الطلبة هذا كله ان لم نقل بتعيين الاولى والاخرى للاحرام والا كان لقول عدم تعيين المكلف لها بالنسبة فيها
 لتعيينها في نفسها فاذا نوى لصلوة فكبر سبعا تكبير مستحبا للداعي اجزاء ذلك لئلا نأوى الصلوة عليها على غير الواقع والفرض ان احرامها
 الاولى والاخرى كما ان قد جاز ذلك اية لولم نقل بل قلنا ان المكلف بطبيعة التكبير الذي يتحقق بالواحدة وهي التي يتحقق بها الاحرام فهو اولى
 الصلوة وكبر صلت طبيعة الواجب والمستحبة في حاضرها ست اتيها في تكون سبعة على حسب الطبيعة التبرك الركوع واليحيى الذي لا يثبت وقوع
 الامثال في ما لا يتبين وان لم يكن قد عينها بغيره ليقين ان ذلك في الثاني التحسين وضعها اولا واخير المعنى به من لا صوابا بل كما يكون اجماعا

كتاب الصلاة

لانا نقول ليس المراد ان المسح مباح في وقت غير وقت الصلاة بل المراد ان المسح مباح في وقت غير وقت الصلاة
 مخصوصا ببعضه فلهذا ما لا يخفى من عدم الاستغفار منه وان كان هو ما يروى احدى روايتي المسح في وقت غير وقت الصلاة
 هذا الامر الذي يورثنا التمسك بالجملة ونعتمد على عدم التعيين بنصها الواقع في بعض النسخ اتحاد الامر من وقوع الواجب باق ما يقع منه صلواته على الطبيعة
 والمسح بعد وعند التعيين بعين الشك لا يخرج كالاوامر المتعددة التي تخص الامثال لكل واحد منها واستفادة هذا القول من قوله كبر ثلاث
 تكبيرات وسمع ثلاث فتحات ليس بجواب الخبر الذي في كلام الاصحاب لا ينافي الحكم بالصحة مع تعيين الاول للاحرام لو فرض عدم تعيين المكلف لها بل يفتقر
 على بنية الصلوة خاصة وبه يتبين المرجح الموجود في المصنف عدم الامر بالتعيين هو مع النام في غاية الجوده ان يحصل اجماع على خلافه وعلى ان يتكرر
 الاحرام باعتبار ما يلحقها من الاحكام صلتها بغيرها الباقى التكبيرات فوجب تعيينها ولو بما يقتضي تعيينها من المواضع كغيرها من الاعمال المشككة التي
 لا تتخصص الا بالنية وانما لا امثال عقل ولا عرف في مثل العبادات لا بتعيينها فتم جدها والله اعلم بحقيقة الحال لو كبر ونوى لا فتاح ثم كبر ونوى
 الافتتاح بطلت صلواته بالخل لا جده فيه بل انما هو المناخير كما اعترض به بعضهم صريحا واخر ظاهر الاصل الامر باستقبال الصلوة لمن ادعى صلواته
 ولعله لم يشر بعضهم بتعليل البطلان بان الشايع في طائفة الصلوة ضرورة ان رادته ان زاد منها جرحا على ما شرع فلا تكون مشروعة كالغسل في كراهية الفصل
 منه غير فيكون باطلا وبطلانها بخلاف ذلك ما هو راجح البعد او مبني على قاعة العمل واجال العبادة الا ان الجمع كما ترى لا خصوصية للتكبير فينبغي ان لا يفتقر
 بلخصوص كغيره من الاعمال لعلنا نذكره من الاعراض من مثل هذه التعليلات فانما بعض مناخير المناخير في تكثيرها بالمعنى المصطلح واقتراف البطلان على
 خصوص الزيادة ولو نظرا للادلة التي عرفتها دون الزيادة وهو لا يوجب من غير تعريف في اول بحث القيام بناء على الاعية لوجه الاتفاق لا صحتها صاهرا على
 البطلان نعم قد يتأمل في البطلان به حال السهو كما في كشف اللثام لقولنا ان خصوص الزيادة فليس الا فاعده الزيادة المبني على حال العبادة وانما
 اسم للصحة قد حققنا في الاصول خلافا للعلم لان يدعى تناول النضر بزيادة لا ينافي خروج ما خرج ان كان ضاعا الداخلي لا ليس من المعنى اللغوي
 الذي يقع فيه ذلك فينبغي ان يدعى عدم تناول المراد من اطلاق الادلته لعله بمجوزة اتفاق الاصحاب ظاهر عليه ويدعى اعادة الفعل كله من غير اعادة
 صلواته انما يتناول اصله مع امكان شاعته لتكثير الصلوة بالافتتاح والوجه بعض النصوص باعتبار اتحادها كالافتتاح في الوجود ولا ريب انه
 الاحوط وكيف كان فظاهر المنع كصرح غيره انه لا ينعين البطلان في الصلوة مع كونه بطلان الافتتاح بصريحه ولا يفتح فيه عدم مقارنته النية التي
 هي شرط في صحة الصلوة لا كونها افتتاحا فان لم يتصور في زيادة الزيادة كان هو الاينان بصلواته قاصدا بها الزيادة كما لو تكرر ركوع فان لا مشاع ركوع
 صحيح في ركعة واحدة بل قد يفتح بعدم اعتبار بنية الافتتاح في البطلان به بقاء على ان مشاؤها طاعة فيه من الزيادة للاصل وللصلوات في بعضها وكما عرفت علم
 لذلك بناء منهم على تكثيرها بالبطلان من حيث زيادة الزيادة وان كان ينمي ما فيه ثم لا يفتح ان بطلان التكبير في الزيادة في الفرض مبني على
 عدم الخروج عن الصلوة بنية او على عدم لزوم بنية الافتتاح لان ذلك مع فرض الافتتاح عليها او على انها تنوى الصلوة ثانيا بناء على جواز تجديد النية
 في الاشياء اى وقتا واداء على الخروج منها وقول النية بالتكبير هو الاول في لزوم التكبير في جواز كمالها لئلا يجعل الله جرم من الصلوة والافتتاح
 انه نوى الخروج مع ذلك لا يتصل على بنية الافتتاح قلنا بل بنية الخروج كما هو الظاهر وبطلان الصلوة بذلك من الصلوة بالتكبير الثاني لا
 حاجتنا الى قوله فان كثرنا الشك ونوى الافتتاح انفقنا الصلوة اخيرا لكن الظاهر ان بناء على ما ذهبوا اليه من عدم الخروج عن الصلوة بنية الخروج
 فتح بطلان الافتتاح في التكبير الثاني فيحتاج الى الفصل الى الثالث الثاني مع ابطاله الاول ليس يتناول للعقد الاحرام والافتتاح وكانه مفرغ من غير
 حيث يتوقف فيه احد منهم بل بما كان صريح الفاضل المحقق الثاني هو كبح كون منها عند ما مع عدم النية في حال السهو او النافلة
 بناء على عدم حرمة ابطالها وان لا يشرع في ذلك في كل ما ينافي من حصول الامر به لا بطلان الصلوة بدفع بان بطلان التكبير الثاني لو وقع في حال
 قابل للثبوت العقد ضرر في عدم امكان الناشئ في حال صحة الصلوة وهي ما تنفي ما يخرج من معنى الثاني فكيف يصح صحتها للعقد الاحرام
 كما هو واضح ومنه يعلم ان لا وجه للقول بصحة صلوة من غير تمام صلوة التي كان متلبتها فاحرم لصلوة جديدة نافذة مثلاً وغيرها نعم يمكن القول
 بعدم ابطال هذا التكبير للتبليغ باعتبار انه لا ينافي بها في حصول زيادة لكن منها ما مع جملتها بغيرها واضحا وعلى كل حال فلا فرق في الصحة بين
 بين ان يكون قد نوى الخروج او لا بان جده النية ثالثا وقرنها بالتكبير بل لا يبرهن ان يكون علم البطلان بالثاني او لا لانه لم يرد شيئا في الصلوة
 وان دعى ان زاد وهو كذا الا ان فرضه قد ذهب اليه مع لعل في الله هو المدار والله اعلم بحقيقة الحال بحسبان تكبير الاحرام فانما هو كراهة
 مع العقد او هو خلافه في القيام لم يتصل صلوة للصلوات البانية واطلاق ما دل على اعتبار القيام في الصلوة التي لا اشكال في جواز
 تكبير الاحرام لها كقولنا في الصحيحين لم يقر صليبه فلا صلوة له وقوله الصحيحين في قاتلوا في وقت غير وقت الصلاة في تمام الصلوة على من تكبر
 حال لتكثيره اللهم الا ان يدعى اعادة اعتبار تمام الصلوة لجملة من مثل هذه العبارة لا يخرج صلواتها عن صحتها وهو لا ينافي من نظر على ان لو سلم ذلك
 في مثل هذا التركيب ليس في مثل التركيب الثاني في قوله ونصصوا الصلوات ادرك الامام وهو راجح كبر الرجل وهو مقيم صليبه ثم رجع قبل ان يرفع الامسا
 راسه فعاد ذلك لو كثره الوثوق عن الصادق قال سئل عن رجل صلى الصلوة وهو قائم فلم يفتح الصلوة قال بعد الصلوة ولا صلوة بغيره
 وعلى جل انما عليه صلوة من قوله في حقهم وافتتح الصلوة وهو قائم ثم ذكر قال يفتح الصلوة وهو قائم ولا يفتح الصلوة من قبل الصلوة من قبل
 ففتح حق الصلوة وهو قائم بعد فعله بقطع صلواته ويقوم بفتح الصلوة وهو قائم ولا يفتح الصلوة من قبل الصلوة من قبل الصلوة من قبل الصلوة
 سبوا القيام على التكبير كما هو مقتضى العقد تابعه فلا يفتقر مقارنة التكبير لاول مصلح القيام كما انهم من الموقوفين في غير هذا القول كالعقد كالعقود

مع فرض جوب وهو كمال بل قد يلحق به ذلك في الأحوال الضرورية المشتركة للجميع كون كل ما بدا واقعا كالتبكي بدلا الوضوء فلا يجزئ لو منع التبكي
لعدم الخطاب بل لعل لئلا يجتهد في هذه النصوص بغير اعتبار ما وافق في التكبير كما أئتم به الأطباء في ما اتفق
فيكون ذلك كالفرع في التكبير وما مانع من كون الشيء جزءا من جهة شرطها من جهة أخرى لا ينافي ذلك عدم بطلان القراءة بخود إلا نسيانا لا
اضاءة فوان القراءة نسيانا بعنوانه وهو أنها غير قارحة لعدم كونها ركنا بخلاف التكبير والقيام المتصل بالركوع مثلا على أنه يمكن أن يكون القيام
الطائفة فيه مثلا واجبا حال القراءة مثلا لا لشرطان لها وبغيره على ذلك عدم وجوب جماعة القراءة لو تركها فيها ناسبا لغيرها المحلى باعتبارها
ان عادت بما يقتضي عادة القراءة جديدا وقدا مثل الأمر بها ولا امر جديدا بما نعم لو قلنا بشرط ذلك منها على وجه ينعدم المشروط باضدادها
لوسيا نانا يخرج العداء كالعكس جوا ما وقع من ذلك فيحتاج إلى التامل التام في الأدلة الاستنباط الأمر المزبور الذي يقتضي الأصل عدمه بناء على
الأهمية في جديدا وكيف كان من إطلاق النصوص السابقة وأكثر الفتاوى صريح في بعض دينها أنه لا فرق في ذلك بين العبد والسيادة بل في غير
والما قبل خلاف جده فيه كاصل المحكم الذي نقل الإجماع عليه الحكمي عن إشار الجعفرية وغيره لا ما يحكي عن الشيخ في طوف من أن كمال المأمور
تكبير واحدة فلا يحتاج إلى الركوع والى جعل التكبير مضافا إلى صلواته ولا يثبت ضعفه عند استدلاله عليه بأن أصحاب حكوا بغير هذا التكبير
انعدام الصلوة بولم يفصلوا بين أن يكبر أو لا أو باني به مضافا من دعي البطلان فيحتاج إلى الدليل اذ هو مع أنه لا يتم على القول بالإجماع مدفوع بأن قد
عرفنا الدليل بل مقتضى المقدمة التي قبلها ما في الجملة حتى يعلم وقوع التكبير تاما مع أنه لو انتمت بما ورد في خصوص المأمور والخص في المشي لا بد
الامام ونحوهما بالتحصيل فبطلان الجملة كان له في الجملة وإن كان ضعيفا أصلا كمن ظهروا من الأدلة في مقتضى خصوص القيام بل إن كان فاضلا
الاستقرار في الفرض تنفاد معنى القيام اللهم إلا أن يراد بالقيام الوقوف السكوني الذي ينافي المشي الاضطراب القعود وغيره كما استدل في
والمعنى في العلامة الطباطبائي في منظومه بطلان فيما لو سهى كبر غير مستقروا وكع عن قيامه استقراءه بغيره يتأصل ودان تكبير القيام على ما
أو متصل من الأركان فتارة في القرب هو العبدية إذا تركه تركه كالمشي في تكبير الاحرام وفي محل الركن من قيامه وفيه انه بعد التسليم
بأنه بناء على حرية العباس ضروري كون مورد الدليل المأمور مع عدم ظهور في جواز التكبير غير مستقروا غير مطهر بل بما كان خيرا إلى خلافه ومثل الجوز
والدليل على خلاف ذلك حال التكبير نحوه ما يفسر فيه الطائفة ومن هنا قاله كرمي لم تعرفنا هذه فائدة الفرض هل ينفذ فائدة الفرض لمع عدم بنائها
وجه الصحيح في التفرقة الفصل الصلوة والخروج يتكبر لا قيام بها وهي من خاصا من فائدة ولا يخفى عليك ما في الوجه الثاني كما لا يخفى عليه أنه لا يحتاج
إلى البحث في اعتبار القيام حال النية وحده بعد ان عبرا مقارفة النية للتكبير الذي ثبتنا اعتبار العتابة في كل مقام يمتثل بطلان فيه لغيره
في النية يحصل منه فائدة حال التكبير اللهم إلا أن يقر بأنه بناء على أنها عبارة عن الحدث الذي قد يتصور انشكاها عنه يحصل حال عدم الاعتناء
إلى الخروج من الصلوة عند ذلك كبره لو قبل بباطنها بناء على ذلك لكان لا يتصور ثم لا يخرج وهو لا يمتنع من وجوب كل ما كانت عند اعتبارها عن المأمور
لا يتصور منه ذلك سهل المصلحة أنه لا ينبغي التماثل في اعتبار القيام فيها بناء على أنها جزء من الصلوة لبعض سمع في التكبير لغيره علم هذا كله في
الواجب التكبير وما المستنون فيها ما مودان قصر المصنوعا على أربع **أحدها** أن يأتي بلفظ الجلالة من غير مبدئين حروفها جمعا بالجر
المستفاد من تعارف التلخيص هذه الحق الماخوذة يداعن بل يبين جواز الجريان على القانون الصريح بجواز الاشباع في الحرة ونحوها من الجوز في الحرة في
العرب بحيث يمتنع في الحرف كما اعترف به في هو وإن كان هو غالبا في الضرر وأخوها من البحث وما يرجع فيه للناسبة إلا انطفا في أنه لا يكون كحان
كان في النسخة بل في الحديث أنه من أخرج كلام العرب فندبره لجواز التماثل الألف كما في جامع المقاصد الصريح به بل في المقاصد العلمية وإن طال لعله
المما في استنباط تركه عن جماعة الصريح به المدا الطبعي الذي لا بد منه في التلخيص بالالف بل من الغوابد المليئة لا يجوز تركه كما هو مقتضى لغيره استخرا
بقدر الفين هذا ولكن قد يفتش بأن لو افق لما ذكر في سابقا ما يفتش في الحافظة على الصلوة للمقاتلة أنه لا يجوز تغييرها بوجه من الوجوه وإن وافق لقانون
الصريح حتى لا يجوز الفصل بلفظ نعم ولا اضاف من كل شيء ونحو ذلك الوجه لا التنبه بناء على أن المستند منه ما عرف على أن دعوى جواز الاشباع
في الحركات بحيث يفتي في الحروف في التعديل منع ولذا صرح الفاضل في بعض كتبه والشهيد والعلامة وغيرهم بالبطلان مع مذهبهم في لفظ الجلالة
بحيث ينتهي إلى الف في تشبها بالاستتمت وإن لم يكن مقصودا كما صرح به بعض هؤلاء حتى لفاضل منهم خلافا للنسبة في الصريح فيصير في الحكمي على ما
ما إذا قصد الاستتمت صريحا بناء من ذلك على عدم جواز الجواز على القانون الصريح كما لا يخفى على من لا يخطئ وتدبره بآبؤه كغيره الكلام إلا أن
وانكاره في تلك الكيفية والنظم اتحاد مع الفرض في ذلك أنه ما يفتي في أنه إن كان مبناء الحافظة على الصلوة المطلوب الذي هو النية في جواز التماثل
لذلك نزل الشرح نحو العبارة على المدا بالنسبة للألف على ما يشمل الحروف لكن لا يجب مبلغ الحرف ولا يربط بالاحوط بل الأولى عدم ذلك كدليل عدم المد
استد في لفظ الجلالة خروج عن خلاف صريح الواضح في الحكمي عرج وجوده على المتيقن من الصلوة في الفرض من الشغل وإن كان الذي يفتي في النظر في
المقدما وقا لا يفتي في أن لا يجوز تشبها إلا أن يجوز تشبها في مثل هذه التكبير من أجل جمل الاستتمت في حصول الاحتياط حال العبادة الشارع هذا هو
الحال فيها المدح أن كان جاريا على القانون الصريح ومثل هذا الاحتمال بعد أن يعلم من الشارع أنه قد ترك المدح من واقع القانون الذي يحرم
في باقي أركان الصلوة في جمل الاستتمت لا يجوز إلا أن ومنه بعد التامل في جمل انذار ما ذكر في أول المناقشة وإن كان في خصوص الحرة من غير اعتبار
امكان منع جريانها على القانون مع المدح فيها فجد كما أن من ذلك كله يعلم الوجه الثاني من الأربع وهو الإتيان بلفظ أكبر على وزن الفعل
من غير إشباع مذهبها وادبائها أما بحيث يصلح الحد الحرف في مع صلوة على الوجهين القولين والفتن في ذكرها من عدم جواز ذلك بحيث يورث

الى الحرف فاقال الله اما لمنع من موافقة القانون كما يشهد له العرف كنه كما يرجع كبريا بفتح وهو الطبل والحقا على الحق المعلوم المعافاة للثقة
 يدان بدو مقتضاها معا ان لا فرق بين ضد الجمع اكاد وعد كما هو جماعته وصريح كثرين فاعن المعذور في الحر من الفرق في اكرام
 قاصدا للجمع عدمه بخلافه في لفظ الجلالة فيه ما لا يخفى نعم لا بعد الجواز اذ لم يصل المحل الحرف لعله هو المراد من غير الاستحباب وجمع
 ما عرفت الله علم **الثالث** ان يسمع الامام من خلفه لفظه عما على المشي به من الاحتياط ليعرفه في حق خلافه فيلزم ادومه وهو مفقود
 في باب الجماعة من ينبغي للامام ان يسمع من خلفه كل شيء بقوله والمنافسة بان لا يفتقد الامامة كما لا يدغمها ظهور الغائب فيما تناول مثله من هو
 مشرف عليه كما يؤول الى اطلاق ذلك عليه كغيره من النصي منها قول الصادق في جميع الجبل الذي استدلى به على حصول الامام وان كانا ما في خبر
 ان تكبر واحدة بغيرها مستأوان كان قد ناقش فيه بان ظاهر لفظ خبره بان اقل الخبر مع انه لا فرق اكمل من ذلك للامام اللهم الا ان يوان
 المراد منه هنا بغيره غير ان هذا هو المحرر لا غير ومقتضا الوجوه لولا الاجماع ظاهر ولفظ ينبغي فيما سمعته وقد بان انما بالجماع من سماع
 الامام من ويدفعه انه هو المراد من على الظاهر صواب فأيضا بالاعتبار ضروري ان الغرض من جهة بالواحدة واسر الباقى لا يقتضيه لعدم الاعتد
 باحوامهم بل احرامه ومنه يعلم استحباب الاختلاف في غيرهما كما يشهد له ايضا خبر الحسن راشد سئل الرضا عن تكبيره الا فتاح فقال سبغ قلت
 روى عن النبي انه كان يكبر واحدة بغيرها فقال ان النبي كان يكبر واحدة بغيرها وديستابل قد استغاد كراهة الجمع بغيرها من ان يسمعها من
 ايضا اذ كانت اماما لم يجزها الا بتكبيره بناء على ارادة النبي من النبي منه ومقتضى بقية الخصم في الجمع بان يزد من التكبير لغير الامام الا ان يخرج عنه التنبه
 للمنفرد **المنفرد** لما لا دلالة على النبي عن سماع الامام شاملا بقوله فيفتح ويثبت جواز الجمع الاسري والتلفيق وهو الذي صح بغير واحد
 لا طلاق لادله بما يحكي عن الجعفي من استحباب رفع الصوت بها مطم مسنده غير ان رفع صدا مسموعة من الحكمي عن النبي وهو بيت للفعل الذي لا يعمى به
 وقوعه كما هو الغالب جماعة ولا دلالة في شيء من فهو المزبور كونه صحيحا لغيره **الاربع** ان يرفع المصلي بها يد على المشي به الاحتياط
 ومحصلا بل في الخلاف فيه بين العلماء من يعتبر به اهل العلم من هو علماء اهل الاسلام عن جامع المقاصد بل ان الامام من هو الامامية الاقرانه
 خلافا للمتنزه فاجبه فيا حكمي عن انصاره فيها وفي كل تكبيرات الصلوة مدعيها على جماع الطائفة ولعله اذ ابر شدة الاستحباب بغيره ينقله الاجماع عليه وهذا
 مظنة الوجوب بالمعنى المصطلح اذ لغيره حدا وافق من قدما الاحتياط ومناخا به سوا حكمي عن الكاشفة خصوص تكبيره الاحرام ثم ربما مال البعض
 مناخرى لما سطره كما لا يشك في كاشفة في مفاخر الجوز في حديثه لظاهر الامر كتابا وسنناته لا معارضها الا الاصل الذي يجيز رفع
 عنه وجهه انه لا يخفى على الجعفي المار من اخبارهم المتنبه كغيره مما رواه وما يروى اليه في غيرهم ظهر هذه الاواخر التكنصوت كما لا يخفى من الاحتياط
 وشيوع الاخر الاستحباب مضافا الى شاعرا من خصوص مقامه بركات الخبر المروى عن مجمع البيان لو ارد في تفسير قوله تعالى والركعة في ركنين
 التجره الى ان يرفع يدها فانه قال لم يثبت في تركته بل يركبها بامرا اذا تحركت الصلوة ان يرفع يدها ان كبرن ولا ركعت اذا ركعت اسك من الركوع واذا سجدا فاصكرو
 وصلوة الملتزم في الشوا السبع ان لكل شيء رتبة والركعة الصلوة رفع الايدي عند كل تكبير وكقول الصادق في ركعة واحدة في ركعتين
 ابغى وعلى ان يرفع اليدين هو العبودية وكقول ايضا للفضل انما يرفع اليدين التكبير ان يرفع اليدين من الركعة الى الركعة فاحل الله عز وجل
 ان يكون العبد قد فطره من متبلا مضرا عليه ولا يرفع اليدين احضا التنبه وقابل القلب على قصد نادى الحكمي عن العمل ولا في الغرض من الذكر انما
 هو الاستفتاح وكل سنة فاما تؤدى على جهة الغرض فلما ان كان في الاستفتاح الذي هو الغرض رفع اليدين احسن بان يؤدى السند على جهة تؤدى الغرض
 كصحة على جهة رفعه على الاما ان يرفع يده في الصلوة ليس على غير ان يرفع يده في الصلوة ضروري ويوجب على اكد الاستحباب والاكاد مطرا وكغيره
 ابن عمار على الصادق ابغى في صفة النبي صلى الله عليه وسلم وعليه يرفع يده في الصلوة بركعة واحدة على اكد الاستحباب والاكاد مطرا وكغيره
 بل من المستبعد صيته بالوليا لعلوا مرتبة عن تركها كما يؤول اليه زيادة على ذلك استقر له وصاياه له بها ومضافا الى استحسانه في غير ما علم من ذلك
 ان اعادة التمسك من هذه الاوامر الى من التجوز فيها بارادة الواجب الشرعي منها بالنسبة تكبير الاحرام والشرط في غيرها شيوع الجواز الاول شيوعا لا ينافي
 غير حتى بل انتم المحققين واحتمال اعادة وجوب الرفع في صلوة وجوب جميع تكبير الصلوة في حالة الضعف بالجمل لا ينافي ويحج على التاويل للاختلاف
 هنا بعد فرض كونه من اهل البيت والمعرفة باخبارهم والمهنددين في ظلمة الضلال بانواهم ان المراد من هذه الاوامر الاستحباب والله علم وكذا ان يكون
 الرفع ليدلهم الى حذاء اذ يندى شجبتها لانهما اول الغاية كما هو معتد الحكمي من اجماع الخلف عبات كثر من الاحتياط بل هو من الحكمي من عبارة الجعفي
 والمنشئ الى رواية الحكمي عن المعبر غير بل لعله المستفاد من النبي في النصوص المعبر عن جواز الادب من المحل عند بعض الاصحاب على الكراهة مع ان
 اصالة المحققين واعيان الرواية الحرة لعدم المعارض الاصل الذي لا يعارض الدليل لعله هو ظاهر الحكمي عن المعبر وجعل السند لراسه هل المذكور في
 ح الجواز للمحققين بالامور بصددها لا مثال بلها او يجمع الرفع لاختلاف المفسر وكونه رعا واحدا عرفا وجهان فاما الاول لعل بناء الكراهة على
 الثاني ككون من مكرن العبادة وهو كما ترى فتا او يكون ان رفع اسفل من الوجوه قليلا كما فعله الصادق على ما رواه معاوية بن عمار وروى صفوان بن
 انه رواه برفعه ما حتى يكاد يبلغ ذنبه ولعله اليه يرجع مما كثر من الروايات من الرفع حذاء الوجوه لوجوبه لادبها لادبها الخلفين والا كان في الخبر كما انما
 بر الى الخبر المروى في المرسل عن علي في تفسير قوله تعالى واخر كان ان لم يكن اسفل من الوجوه لوجوبها لادبها لادبها الخلفين والا كان في الخبر كما انما
 على غير في الرفع الى الخبر في هذا الوجه لعله انما محال وضعها الحذاء الوجوه بطلان بالخبر الذي هو موضع القلادة واعلى الصد بالجملة ان لم يرجع
 جميع ثمانية النصوص في شيء واحد كان الخبر التخيير مع تفاوت مراتب الاستحباب اذ لا ينعزل بالجميع لعدم المسافاة عند ثبوت التكليف بكيفية واحدة

[illegible]

الرفع في ثبوتها لا يباح من واقع العلم ثم لا يخفى عليك حرمان هذه الاحكام بل عجزها من قيام الزوجية ونحوها في الولي والمثني من التكبير لا يخفى
 عليك جوبان هذه الاحكام السابقة لتكثير الاحكام على ابدانها من الوجهين اشارنا اليه في الاخر من جهة ان لا يرد في النصوص التي يصح بلفظ البدل بل كنه
 كما هو مقتضى حجب اللفظ والله اعلم **الوجه الثالث** من افعال الصلوة كتابا وسنة متواترة واجمالا بعيني القيام والقيام شطرا للقيام لتمام
 اجزاء الصلوة كالاستقبال والطهارة فلا يجوز له الا عجز في مخالفة ظاهر بعض النصوص سائر الفنا وفي الاجماع الحكيمة وان كان دبرها يهدله بعض المحدثين
 فكيف كان فهو مكن في كل مكان كنه من كنهات الصلوة مع القدر في اقل من اقلها بعد من عدا اوسها وبطلان صلوة لجماعا محصلا ومنفكلا مستغنيا متوا
 وهو الوجه في الخرج عن اطلاق ما دل على اعتقاد السجود الصلوة من قوله رفع عن متي الخطأ والذنب المحل على اقرب الجاهل من جهة الرفع وهو لا يتم في الفنا
 وقا عدا اولوية الله بالعقد في كل ما يوجب عليه حتى يد فيها انه يفتح منها القابل في قوله تعالى لا يوجب سجدة الله هو لكل زيادة ونقصان في كل من شأنه قوله
 لا تعاد الصلوة الا من سجد من لم يغفل عنها الاغتنام في سجد الكوع مطا في الفريضة والا فلا يلحقه في سجدتها بما عرفت بل لعله كان على كل حال
 ضرورة ندرة فساد القيام دون الكوع فندره لا يحل عليها النظم لم يورثه فلهذا فكر القيام في ذلك الحكم على من اجتمع عليه في غاية الشرح وابن هرة وسلا
 على ان التعارض بين ما دل على اتمام الصلوة مثل قوله لم يبق من الصلوة فلا صلوة له غيره وبين الاطلاق ان التاثير في الصلوة من العزم وجاز في
 ظهور هذه الدلالة في العزم لا يمنع ولا يمنع في جميع المقام لا قبل الفرائض والاجماعا واما عدا اننا المكن في بعض جزيئ وغير ذلك المعروفة الركن هو ما يطل
 زيادة ونقصان الصلوة عدا وهو ما يدل على ان الباع في سجدتها لكن ظاهره ان غير مخرج بار في المقام وغيره الاكتفاء في اطلاق الركن بالثاني بل
 عن جامع المقاصد الركن في سجدتها بل لعله في خاصته هو مقتضى القاعدة السابقة دون الزيادة التي تجاها المكافاة اثنا العمل الاول لئلا يثبت ادعوى
 كونها الاصل منها البطلان لان العباد من الركن كما عاينها لا طبا التي يصدق كل ما فيها من سجدتها على انها اسم للصحة الذي هو محل لوقفي الدلالة في سجدتها وانما يوجب
 المكافاة لا يثبت بانها علم وجود الصحيح وهو كما ترى فساد في سجدتها فساد في بطلان الزيادة على اطلاق الصحيح من ادنى صلوة عليه لاعادة ونحوه وهو
 مع ظهوره في المعدل في اداة الكوع او الكعة بغيره غيره من النصوص الواردة بهذا اللفظ مع التقيد بالركعة بل قد يظهر من مجموعها عدم البطلان في غيرها
 من السجدة وغيرها وكونه شرعا في اثنا العمل مع انه اتم في العدم خاصة فيقتضي الا اتم دون لفظ خصوص في التبرع بالخصصة بعد فرض مشروعية
 الكعة كالذكر والدعاء ونحوها فلو كان الاصل في الزيادة مطا لابطال عدا اوسها وحصل منع بطلان على ان تحتها من ان الصلوة اسم للاتم كدعوى فساد الدلالة في
 في بيان الصلوة انها عبارة عن هذه الاجزاء التي لا تزيد ولا تنقص من عدم دلالتها على اتمام الصلوة عبارة عن الاجزاء المعلوم التي يصح في الاثنا في هذا
 مع الزيادة عليها ايضا وتسميها بالاجزى الذي هو من الركعات المحذرة وهم لا لا يقتضي بطلانها بطلان ما يصح في اثنا سجدتها من غيرها وهو معلوم البطلان
 ولكن قد يشهد للبطلان بدلالة الشبهة في جملته من النصوص انه لا علم في الصلوة بتأثير الزيادة في التشريع مسكنا في هذه مواه العبادات المزبونة وباتى التكثير
 انشأ بعضها لكن الجواب عن ذلك وقوفه على ملاحظة تلك النصوص واعتبارها سنداً ودلالة في بطلانها في مطلق التشريع لا الزيادة مطلقا انما يوجب البطلان لو زاد
 فيها ما يخرجها عن هيئة الصلوة ويحسبونها فسادا فالبطلان حقيقة في ذلك للزيادة من حيث انها زيادة بل لو حصل الحول في الزيادة بما جاز فلهذا اثنا الصلوة
 انما يوجب البطلان ايضا ما دل على ان مقتضى اطلاق الركن على الاطلاق في الصلوة من عدا اوسها وكما قلنا في غير هذا الموضع ان ان حلا في الزيادة في بطلانها في مطلق التشريع
 من الزيادة ضرورة في حصول الفنا في الركعات المحذرة في الزيادة فلا يوجب بطلانها على اطلاق الركن في القيام بان زيادة ونقصان غير فرق
 ان لا يبطل صلوة من قام في محل القعود سهوا ومثلا ولا من ينوي القرائة في ركعة وقمر وهو جالس اعرف من ان الزيادة غير معتبرة في مفسد الركن في كلام كثير منهم وان
 اشبه على التام على انما نحن في قوله في المفسر في الركعة ما يغني الركن ما يبطل الصلوة بالاخلال به عدا اوسها وقا في الزيادة في الركعة في قوله في المفسر في الركعة ما يغني
 الركن مع كونها ان زيادة على حد يقصده يوجب فساد الكل في طرف الزيادة في المفسر في الركعة في قوله في المفسر في الركعة ما يغني الركن مع كونها ان زيادة على حد يقصده يوجب فساد الكل في طرف
 في الجملة لا يبق ان الخلف الدليل غير قاطع لا فانه قولك قد عرفت عدم وجود لفظ الركن في النصوص وانما هو اصطلاح صله بهم بعد مراجعة الدلالة في القعود
 على ما ثبت فيها انما تلك الخاصة بوجه مثل هذه القواعد المستنبطة القواعد وليس في القواعد لفظا جديدا وهذا ويمكن ان يكون هذا ان المار بزيادة
 الركن البطلان ان يزداد تلم الركن كالركوع والسجدة بناء على ان المراد بجميع القيام وكن اذا لا يصلح الا بزيادة تمام القيام حتى يتصل منه بالركوع
 اومع التكبير المسلم الزيادة بها والاف في الفرض زيادة قيام لا القيام المحكوم بركبته واما النقصان فلهذا سمعنا المراد بقولنا القيام في قوله في المفسر في الركعة ما يغني
 ركن الركوع ركن اي اذا اعتد الركعة القيام صلا او الركوع صلا او السجدة صلا بطلان الصلوة وهو كل ما اجما عاصلا ومنفكلا او من يوجب
 من جلوس لا قيام ابطال صلوة عدا اوسها وان كان في حال الركوع قام من غير النقصان بان ذلك ليس بركوع لا اعتبارا من تمام في مطلقا وان
 المعترضة في الصلوة المحكوم بركبته وانما زيادة مبطله كما لا يخفى على من لا حظ ما دل على ذلك من النصوص اقل من ان يكون المجرى من تمام صلا فواذا
 لا تشمل الاطلاقات فيلزم ان لا يوجب القيام والركوع ويقتضي ان لا يوجب القيام في الفرض والقيام في الفرض والقيام خاصه بل فيها
 ان حاصلها عدم بصرف نقصان القيام اتم من دون الركوع وانما مثل زمان كان زيادة كما صرح بعضهم وحكام في اياض مناقشة يوجبها لا يوجب
 بالفرض المزبور المبني على عدم اعتبار القيام في الركوع ولا في ركبته وانما يوجب كونه حقيقة كما في الحديث في مستظهر الركن صاحب القيام من ان سلم في
 لغة فلا نسلم انه هو الذي جعل الشارع وكما وابطال الصلوة بزيادة ونقصان كما لا يخفى على من لا حظ النصوص وعلى كل حال فاحاصل المناقشة المزبورة من
 قاطع في المطلوب الذي هو اثبات كنية القيام بمعنى انه متى نقص القيام كنية غيره من الركعات اي لو كان في ركعة بطلان الصلوة ولو فرض شيئا
 ترك الركوع كما هو مقتضى المناقشة لم يقدح اسناد البطلان اليها انما عدل الشرح معارف ومن ذلك كله ظهر ان لا وجه للاعتراض على الذي نوه

ممن أطلق كنهه في بيان عدم قبح زبادة ونقصته في الركبة ولا حاجز إلى الجواب عنه بان الخروج من الدليل لا ينافي ذلك لا إلى الحكم عن بعض فائدة
 الشبه من ان القيام بفتح مائة ركبة والوجوب بان لا يركب ركعة واحدة والندبة وتلاوا واجب على من لا المتصل بالركوع خاصة منه ذلك هو الركن والكمال
 يتصور فائدة الزيادة الركوع بل لا الغرض بناء على ما عرفت لان علل الشارع معروفة بان كان هو عند التمام والتفكيك بعينه مراد القضاة كما عرفت
 به الاستناد لا كونه حاشية على المدرك بل على ذلك الاطلاق الذي قد عرفت ان المراد من البطلان مع التركا على حساب قولهم الجور كن اول من ذلك كانه
 على التافهة ان القيام وان طال المر واحد للطبيعة والاقبال على الافراد من غير مثل الامثال او احدا فكيف يجوز اخلاف في الوجوب والندبة والوجوب
 والركبة من دون مقتضى نعم ليس هو واحدا بسيط لا يجوز للشارع ايجابه فانه بل هو مركب ولا يجوز للشارع ان يفرق بين اجزائه في ذلك لكن ليس القيام
 امر بطبيعة وامر بالقراءة مثلا والندبة للفتون وهذا لا يقتضي ندبة القيام ضرورة انه لما تفاقه بين وجوب القيام وندبة نعم الفعل كما في الدعاء حال
 الوقوف بعرفة مثلا وجوز ترك القيام المقادير للفتون مع ما يقتضي ندبة بعد ان كان تركه في ذلك هو الفرد الاخر من العباد الذي هو اقرب من هذا
 مثلا كما هو شأن سائر الواجبات الخيرية بل يمكن ان يقر ان لا يجوز مندبة الصلوة وارجح الجميع الفصل في احوال الوجوب الخيرية والا فلا يجوز للشارع كليا هذا الجواب
 ونسبها باسم الصلوة وجعلها مغلقة الامر بالوجوب مع ندبة بعض الاجزاء مع ان لا يرد انغلاق بكل جزى الى اجزائه قطعا ولذا لا يجوز تحاشا لعمدة الاجزاء كما هو
 واضح فحق ندبة الفتوح ان لم تركه والعلة التي قد اخرج من افراد الصلوة اذ الصلوة اسم جنس تحت انواع مختلفة وكلها موروثة لادامتها لان الاصل تحتها
 النوع المشتمل على مثل الفتوح ونحوه ودعوى ان الفتوح ونحوه من اجزاء المندبة لاجزاء لا اجزاء لشمي الاسم ان يطلق فهو من المندبات بدفها وب
 البحث في كون ذلك امثالا لمرجاء اسم حقيقته الفرد الذي يطلق عليه الاسم لا باعتبار حلول الطبيعة فيه فجدوا وسلا مشقة من ذلك ولا لفظ الا
 في اختصاص البطلان يادة ونقصا في خصوص ذلك الجزء المقادير دون غيره ولم يفرق لمدى لا ومقتضا بطلان صلوة من سهو وجعلها كمال القراءة وانما انما
 قبلها وبما يجله من طبيعة القيام في الركعة وقبل ان يدخل في السجدة ذكر انه يركع وقام مخفيا الى حد الركوع ناسيا ثم سجد بقاء على ان مثله بعد ركوعه عرفت
 انه لم يأت بالمقادير للركوع من القيام الذي يظهر العبادة ركبة وبعده ان يصح ما يستفاد من الادلة بطلان لصلوة بفقد اصل القيام في ركعة لا جرم منه
 وان يكتفى حال السهو بتعقب الركوع للقيام فكان الشارع يلفي هذه الوسطة المخللة ويوصل هذا الركوع بدل للقيام واجبا بالانتضاء حال التذكر في حال الضر
 عليه والمخاطبة على هو للركوع والخروج كما عرفت في احكام الخلل في فصل القيام المتصل بالركوع ويؤيد ذلك الجملة صريح البعض فيا لو كان نسبيا
 بعدا لكان قبل الوصول الى حد الركوع بان يركع عليه من يقوم مخفيا ذلك الحد الذي تنوع عنه مع ان مقتضى ذلك الجواز المقادير ان يقوم منسجبا بركع
 ضروري عدم قابلية ما نحن التلويح بما سبق بحيث يحصل الفتيا المتصل بالركوع فم قبل قد يدعي ظهوره البان في بطلان صلوة من نسي القراءة وبعضها وركع
 بعد حصول القيام المتصل بالركوع ضروري وقوة في حال قيام القراءة اللهم لان بدعي انزع نسبيا القراءة ذهب القيام الذي كان لها مكانا المكلف
 وصل الى القيام المتصل بالركوع ونسي القراءة ومقدارها والامر في ذلك سهل بل في الواجب ان لم يظهر ثمرة هذا الجنب صلوه بعد الاتفاق على عدم
 ضروري في نفسنا نسبيا القرائن وبعضها وبزائدة في غير محل سهو وبطلان الصلوة بالاخلال بها كان منفي تكبره الاحرام وقبل الركوع مطعون اتفاقا
 على البطلان في المقام كما نشأ عن كنهه فيها وشمها في الصلوة لوانيها من غير قيام قال ومن ذلك يتقدح وجه النظر فيما قبل من قولوا الاجماع على
 لا يمكن القبح فيها لان زبادة ونقصه بطلان الامع اشرافه بالركوع ومع ذلك يتخفى عن القيام لا في الركوع كانه البطلان يمنع المضطربة الا مع
 اقرارنا بالركوع اولا لما عرفت من البطلان بالاخلال في التكبير اياه وتوجه النظر في قوله الركوع كانه البطلان ثابا المنع التاكيد من ترك القيام قبل
 الركوع وبين تركه الخلف بترك القيام عن تركه فيها لوانيها عن جلوسه في ركوع حقيقته عرفة فلا وجعلنا الصلوة لا ترك القيام هذا انتهى مشتملا على
 الجرح عزيز كما يعرف مما مر من زيادة امكان ان يكون المطلوب المقصود من اصل القيام المعنى سائر الصلوة لنفسه السجدة التكبير وغيرها مع احتمال ان
 الفتا هناك من جهة ظهور الادلة في اشتراط صحة التكبير بالقيام لا انجزه من الصلوة حاله فالبطلان في اخلال الشوط كالطهارة والاستقبال لا يفقد
 جزء من حيث انه جزء كما هو المتعارف في الركعة لعل عليه البطلان لعلامة الطهارة في صورة نسبيا الاستقرار حال التكبير وحال الركوع بناء على كنهه
 المتصل منه فضلا عن ذلك القيام بنفسه كما سمعنا سابقا في بحث التكبير ان كان هو لا يخرج من نظره في نحو الواقع المضطرب سهو او لا يصح عن هذه الصلوة
 فان همول ما دل على اشتراط الصلوة في نفسه منع حصول عدم ركبة الطهارة عند فاني من الركوع والسجود ونحوها كما سمعنا ذلك والمرجع في الفتا
 الى العرف كما في سائر الفاظ التي يعلم فيها للشرع او اذ خاصه ضروري ان لبعض النصوص هنا الا الامر بالقيام وان من لم يعم صلبه فلا صلوة له نعم
 مرسل جرم من الجعفر قلنا لمفضل لربك انظر قال اخر الاعتدال في القيام ان يقيم صلبه في حجر الحديث والصلب في الجمل مختصة النهاية الظاهر عظم
 من كماله الى اصل الذنب كما في الحد ثبوته على كل حال فاحدا بعينه واحد من اصحابه من يصب في قراء الظاهر في حرة لا يراد منه ان يلبس على العرف ولذا انما
 في ذلك ان ليس هو تمام معنى لقيام قال بحال ضربا عن غيره فقرات ظهر منصوص وكانهم قصدوا بذلك اخرج بعض الاستعمال ان الواقت من سوادهل
 العرف الذين غالباً يحفظ عليهم العرف الصحيح كطلاق المقام هنا على بعض افراد المنهج ولا ريب في خطائهم اذ ليس القيام الا الاعتدال لعل منه الاستغناء
 الذي هذا لا يخرج المرسل السابق من الاعتدال في قراءة الظاهر في نفسه ما خذ في فهمه القيام قطعا كما سمعنا غيره في ثبوت ظاهر من تحصيل
 القيام من دون اعتداله انه امر ابد معبر فيه نعم لا ريب في عدم اعتبار الاطلاق في مفهومه وان حكمه ظاهر الحق الثاني في غير المتحققين وان وجهه عيا
 والامر من القول ضرورة صلوات القيام حقيقة على الحاصل باستناد من خشيته وعجزها بحيث لو لا سقط ودعوان في صورة القيام لا فم حقيقته بعض
 الركبة بل هو اشتباه في العرف ومجان عن مثل المنع وان كمالها بمات لم في بعض افراد السكا اذا صاهو مستقلة ذلك ليس للقيام مشا ركبة

کتاب الصلوة

واصلوا المشد وجعل نحوه فتجدوا عدم جوان في الصلوة اخبارا عند المدة شهرة كادت تكون باعابا لعلها كان لا تعرف خلاف الامر المحكم
 عن اهل الصالح لا اعبار به من يقوم القيام بل الدعوى ببقاء في الدهن من اطلاق لفظ القائم ونحوه من الشك على النسبة وان كان فيها ما يذهب ولا يثبت
 المعنى الرابع من النبي لا ائمه عليهم السلام الذي قد علمنا باننا نتفق على حصول الصلوة لو اراد فيها صلواتا ربهتموني صل على الصلوة في جميع اركانها لا يشك
 بجزئ ولا ينقل ولا يشك في جواز الان تكون مرضيا والخبر المروي عن قرب لا شاعن الصلوة فاعدا ومتوكفا على عصى حائط فقال لا لاجماع المحكم
 عن تجلغ الفاضل الخوئيه اعرف وما قبل من اشتقا عبارة الصبر كبرية حيث شئت وابنه الخالف على الشك لكن سئل ان تكرار الصلوة في الوقتين من الرجل يركب
 على عصى حائط فقال لا بأس بالركوب على عصى الاكثا على حائط وعلى زجر جعفر سئل اخا موسى من الصبح من الرجل هل يصلح ان يستند الى حائط الجحد
 مهونه على وضع يده على الحائط وهو قائم من غير مرض ولا علة فقال لا بأس من الرجل يكون في صلوة فرضية ومقدم من الركعتين الاولى هل يصلح ان
 يتاول جانب المجذبة من قبل يستعين به من غير ضعف ولا علة قال لا بأس بسجد بربا الصلوة واقامة على انك في الصلوة على الحائط عينا وشما لا نقا
 لا بأس بصلواته وقد حق من بعض اهل اللغة اعتبار الاعادة في كل وقت لا يتكامل بل في العرف كل فاعلم للجميع ح على هذه الصلوة على فاعدا الاعانة والاول
 على المصاحبة سيما ولغا الاستثاء والاعتناء معا وسبها بعد قول من الصبح من غير مرض ولا علة لا تقرب من غير ان يصلي في الجحد لا يكون بعض
 متاخر والمناظر تبع المحكم على الصلوة اخبارا على كراهية وفيه ان هذه الصلوة المرض عنها هي لا تقا القاصر سندا اكثرها التي ليست الشاذة فاذا
 والى مخالفة الاجماع اخرى وبما كانت محتملة لادارة الاستثاء والاعتناء الذي فيه لعنا في الجملة لا انفس بحيث لو لا سقط بنا على ظهره وكما ان الصلوة
 في جوانه لا اعتبار به في استا القيد المزبور انه هو ح اما علة فاما في الوقوف في حيز العلة المناقشة كما يؤول الى الجملة ذيل الصبح الاول لغرضه من الاستثاء
 والفتية كما يؤول الى المحققين من اهل العلم ما يؤيدنا بانهم مذهب العامة فاصروا عن عارضه ما سميت بجواز لا يخفى فلا استكمال في جحد الله في الصلوة
 لو قلنا بقاعدة الشك في هذه الكلية الاستثاء حال القيام اما عند النهوض عن ركعة اخرى في جامع المقاصد الحاتمة بالقيام وعلوه للوقوف في الصلوة السابق ان يصلي في
 في جحد بعض علمه لكنه لا يخفى من نظرها لمسة في صحيح عن جعفر كانه من المفاد ان كذا النظر فيما يحكي عن جعفر من جملة من يخص بالطلان في الاستثناء في حال العبد
 ان كانا فلنحنا كما عدا اغفاد التوبة فاستبقا في الاجزاء كما هو مقصود في جحد الجحد التهوكل بزيادة وبغضه ونحوه والاشراط وان كانا في الوانع ما
 مخفيع ضيق كون عدم شرط في القيام المطلق لا يخرج من الصلوة ما اجتمع فيه الجحان كالقيام المتصل بالركوع بالطلان باليهو عن جحد الشرطية لا يخرج
 ولعلمه من ذلك بطلان الساتر حده ركعة بزيادة على ما سبق وبالجمله فقدم بالطلان باليهو مع ان شرط الاجزاء التي من المكونة ثلثا المشروط بانها
 لا يخرج من اقل التزم الا ان يوجب تلك القاعدة التوكل هو مقصود بعض اذ كرنا ليدلنا من نحو قوله لا نقا الصلوة وقوله كلما غلب الله عليه غير بل لعل
 شمولها الى خفضه عليه ما بالنسبة الى اجزاء بل شرط الاجزاء منها من التبع لها وبثبوتها حكم بالسبوع بعضه بثبوت في التابع بطريقه في انه هو جحد ذلك
 اصله بثبوت العفو الاصل قبض في الوية في الفزع على انه يمكن عوى اخصاص الشرطية في العبد خصوصا في مثل القيام الذي استبق فيه لما فيه من التوكل
 موده العبدون الدنيا بعد منع استفادة حكم وضعي من مثال جحد ميتة العبد لعل عدم الطلن هنا لذلك لعل القاعدة التوكل وفيه بعد الاضطلاع
 في المنع المزبور عدم اخصاص الدليل بل ذلك بل قد حقه في التوكل اية فم جحد فان استلزم من الماهات التي تنفع كثير المقامات وبانها على الترجيح
 بينها وبين قاعدة انتقال المركب بانفائه احد اجزائه وانفائه الشرط بانفائه شرطه وان كان تقديمها عليها ما فيها لورودها عليها واختمتها منها نعم فان يثبت
 في ترجيحها على خصوص ما يظهر من بعض اهل العلم من بطلان قلم بل لعل الاقوى تقديم مثال ذلك عليها اذ كان الظاهر معتد بها ناشئا من ذلك الدليل الخاص
 لا من قاعدة الشرط والجحد مخصوص بالنسبة اليها والله اعلم وبذلك كله ظهر لك جحد في اطلاق الصحيح السهو وان كانت هي الاقوى خصوصا اذ كان الاعتناء
 في البعض ليس هو اعظم من العفو المغفر فهو انما قائل احد من الصلوة في اعتبار الاختيا في شرطية الاقلال ما لواضطر البرجاز بل يجب قدم على العفو وانما
 اجده فيه يستدل على ذلك في الاجماع من غير ضرورة بل لا ادعى غيره ولا بين حشبه الارض هو عجزها الصلوة القيام بالصلوة وعدم سقوط اليسر اليسر كما يثبت
 كله لا يترك كله لا من المستطاع من الما موبدان الله فدا حل كل شيء فداضطر اليه ما عجزه هو اولى بالعد في كل ما غلب عليه ونظروا الصحيح السابق في انما
 الاخر والبقية التي لا يابها عدم جواز مع الاختيا ولو ثبت من البقي العاشر ونحوه ما يجز عن حجة القيام الذي لا عرف فيه خلافا بين الاصحاب في جحد
 وتقديم على العفو لكثير من اهل العلم ولا السا بقوله في الحاشية في جميع اركانها في يوم وان حكي ظهر في صاحب السيفه الذي لم يعتد ان يقوم فيها الصلوة وهو
 جالس في اركانها من غير ان يلزم بالاعتناء الذي علق العفو على عدم استطاعة خصوص القيام ما يشك في ذلك لا الاستحسانا ص بل مقصود الصحيح في جحد
 ان لو لم يثبت من القيام الاكتمية الى ركع وجب اية كما صحح به غير واحد بل الظاهر من نسبة الخلاف في ذلك الى الشافعي كالمسئلة السابقة انه لا خلاف في بطلانها
 كل في سمة باب الركوع والى كثير ما ذكرنا اشار المصنف بقوله وان مكنت القيام مستقلا وجب لاجل ان يعتد على ما يمكن مع من القيام وروى جواز الاعتناء
 على الحائط مع القند وفي اعتبار الاعانة على الرجلين معا القيام قوله ان شمرها الاول الاصل والناسي لا نه المبادر والعمو ولهذا لا يشترط اوقافهما
 الا ان يربط بالاعانة عليها الوقوف عليها اى على واحدة فان لفظ وجوب يلزمنا ما وجوب ما دونها في طرح الشك عليه ما فلا والاصل من كل ما لفتا
 في نحو المقام الذي هو من الاصال العاديه با لا ينفصل عنه انه لو فعل الا ذلك بل كذا المنع في عوانه المبادر والعمو يتعدا وعدها بعدا وجوب
 اوضح من ذلك مع عدم الاستمرار مع عدم الاعتماد بل قد يثبت المحقق بعد الاطلاقات ما في الصحيح عن محمد بن يونس عن ابي بصير يابن علي بن الحسين
 في قضاء الكعبة المبل وهو جحد طال القيام حتى جعله في ركعة على بجله البقي من ركعة على بجله البقي وان كان من المحتمل ان الظاهر في المناقشة لكن
 فذلك با صالة الاشتراك في الاحكام مع اطلاق بعد اخبار الامام من الناظر انه يعجزه قيامها ما يعجزه قيام الغرض خصوصا ان اريد الفدا الاكل في جحد

ما من قلبا
في عذبة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

واما ما قرع عبد الله بن بكير عن الصادق الروي عن قريب سنا ان رسول الله بعد ما عظم وقع كان يصلي وهو قائم ويرفع احد رجليه حتى ينزل الله
طه ما انزلنا علينا القرآن لتشقي فوضعها فيمكن القول به بان في الحديث نوى الخلاف فيمنهارة ودعوى الاقناع عليه نوى اكثر من الاثبات السابق في الحديث
الزبور ودعوى علمه في نفي الامة لا اصل الجواز ممنوعة على مدعيها بل هو ظاهر في نسخ الكيفية للذات كون ضرورية انما لا يمكن برى جوبه بل كان يفتي
من بين الافراد لانه احز واشق ولعل مراد الاصطحاب بالاعتناء على الرجلين معا عدم دفع احد الرجلين لا ما يشهد الانكسار على واحدة كما يؤول اليه ما عرفت
صريح هنا بالوجوه انه ذكر بعد ذلك كراهية الاتكاء على احد الرجلين وهو ان لم يرد ما ذكرنا من ان ذلك كراهية لقوله لا يجوز الاثنان ان يخطيا
الى الحائط ونحوه كما يحكي عن بعضهم ايضا بخلاف ما لو حمل على ما ذكرنا فانها منافاة بين الجمع في نعم قد يلحق بالرفع الاعتناء على احداهما كما صرح به فيكون
موضوعه مجرد وضع بلا مشاكره اذ لا يصح حمل الثقل فيكون المراءج بالاعتناء الذي نفينا رجوبه عدم جواز الانكسار على واحدة بحيث تكون اكثر الغل عليها
لرضا ركنها الاخرى اصلها كما سنما من لا يرضى خاضعة لهذا وكف لا شأنا اصل الوقوف على القدمين معا واجب غير ركني وترك الجمع محال كما لا يخبر
والاعتناء على القدمين سنة وعلى الواحدة مكره ولما حفظه طبعها من كمال الاحتياط وكان لا بد ما ذكرنا ووجه انفسا ترك الجمع عدم صدق القيام
فالفتح اعادة ركن في القيام لا في الصلوات من عدم البطلان بالتموضع المذكور والقول ليس هو اعظم من القوس هو واما احتمال انه يريد بالوقوف على
القدمين عدم الوقوف على اصابعها مثلا او على العقبين فانهم لو كان واجبا ايضا بل خبرنا به جعفر بن محمد عن الرضا في الوسائل من في تفسيره انهم
كان رسول الله يقوم على اصابع رجليه حتى ينزل طهره والى ايضا بالنظر في النقص لكن دعوى انه ركن بحيث يبطل الصلوة الوقوف كانه تمام الركن وهو
محال نظر لصدق القيام جفنة ودعوى قاعدته الهوانت اذ انما اطراف الراس والخراف العنق بمسما او شأنا لا كما يفعله بعض الاثبات فلا يرى فيه بطلان الصلوة
لصدق القيام خلافا للحكي عن الصادق فاطمنا بالاطراف وهو ضعف ما اجد ما يندب من الحكمي عن النبي من استحباب ارسال الذراع على الصد الذنبتين الا
بالاطراف ان كان هو ضعيفا ايضا فلهذا اخر من سأل عن السابغ في الجوز ولو ازاله الا عرض عن ركن الامر به لا يجوز به اما الاستحباب فلا يخبر
والله اعلم بحقيقة الحال لو قد علم على القيام في بعض الصلوة وجبان يقوم بقدر ممكنه لا خلاف لجهه في ذلك اعترف به غير واحد عدم سقوط المبدأ ولو
وما لا بد من كراهية لانه كراهية واذ امرتكم بشي فانوا منكم ما استطعتم ولا تطيعوا القيام من المبدأ الاصلية الصلوة ايضا لا تنافي مع بعض الاجماع في ان
مقتضى اعتبار في الجموع المنع بالصلوة سقوط بعد البطلان في ركن كالأمر بالكل الذي يستفاد منه الأمر بالجموع بتعا لكل يتخذ بتفصيله في مقتضى
ذلك مثل المقام الظاهر الفرق بينه وبين الأمر بالكل بل كان محذور لكل من جموع من غير شرط اجتماع مع آخر خصوص المراد من الصلوة الاجراء الخاصة بها
مضافا الى ظهور قوله ان لم يستطع القيام فليقعته اذ اذاعة عدم استطاع طبعه القيام في الاستغناء الى القبول وقوله في صحيح جليل اذ اذاعة في المقام
عليه قف قوسه عليه هو عين ما في المتن من بطلان ركنه ولو قد علم على القيام من انا لا ابع القربة والركوع قدم القربة وجعل الركوع لانها هي وقت قوته فليس
عما يجب عليها فاذا انتهى الى الركوع صاعدا كما صرح به بعضهم وحكي عن اخرون خلافا للحكي عن طبري وعمر والمذهب في الوسيلة الجامع هذا الركوع
على القربة في ذلك بل يستدل بالاولى لانه اصحنا وبغيره انما لم يفتقر الشريك في اذاعة الركوع لينا والتعليل بانهم لا يرون ركنه اعتبارا لاصح لا
يكون مدركا كحكم شرعي لا استدلالا عليه بل هو ما ورد في النصوص من ان الجالس اذا قام في آخر السجدة ركع عن قيام بحسب صلوة القيام ضرورة ظهورها
في الجملة لبيان ان في النوافل ولعل ما في المذهب ما بعده منزل على عدم القدرة عند الركوع بل ما حكم لنا من بعضها كالصريح في ذلك فالخط هذا وفي كذا في
بعد الاستدلال على اصل المسئلة بعدم سقوط المبدأ بالصلوة قال يقوم عند النية والتكبير ويستمر قائما الى ان يحجر فيجلس واما خبر اجماعنا والشيخ الحسن المشايخ
فيمن جوبه صلوة من يقوم فليس حتى نعلم ان في الصلوة قائما ثم ذكر قال يفعل في الصلوة وهو قاعد لا يصعد بافتتاح الصلوة وهو قائم منها فيرى عليه
القول للشيخ بل للعلل واضمحناقا فاما بعد انكسارنا اما معنى الترك او ذنبا القوس في قام ثم بعد الاستباح قائما او للشيخ فافتحها فاما بعد انكسارنا او ذنبا
لا داعي لهذه التكلفات التي هي في الواقع فاشبهها اذ لا مانع من جعل على القوس من العجز عن طول الرضوخة للضرورة ان القيام كما لا يخفى على مقتضى
تكميلية وليس هو من الرخص بل العزم فتم جدا والله اعلم ولو عجز عن الركوع والسجود لوجاهة السجود والقيام قام وادعى اليها بخلاف لجهه بل قد يظهر من
للمنهي الاجماع عليه بل يكون عوا عليه كما استمكن استقامته على وجه القطع من قواعد المذهب فيكون بعد النية في الثابت من الدوام في الصلوة وانه لا يقطع جوب
منها بطلان اخر خلافا للحكي عن بعض جفنة فاسقط القيام هنا بعد الركوع والسجود وهو كما ترى نعم قد يظهر من مقتضى اجماع هي وجوب الجلوس لا سيما السجود فيجب
لا يثبت ان على اصل الوجوب وان لم يفسد في سقط لسقطها في اذاعة لا يفسد وجوبها بعد ان لم يكن متوقفا عليها وكذا البحث في وجوب السجود
لوجز الركوع اذا لم يفسد في ركنها ما عرفت عدم جريان قاعدة الميسرة بل هو من الدليل المقتضى من محض التجسس سماها ولو دار امره بين الركوع والسجود
وبين القيام خاصة بعد الجلوس عليه بعد السجود والركوع والاعتناء قائما وادعى لها كما صرح به بعضهم بل يظهر من اخر ان المشايخ بل المتفق عليه بل في
الرايض عن جماعة دعوى الاتفاق عليه لا بشرط الجلوس بعد القيام في النصوص ولا في الخطاب بجزاء الصلوة مرتبة غير ان كل من حال الفتا بالفتنة
اليه بدله ثم الجزء الثاني وهكذا الى علم الصلوة ولما كان القيام اولها وجب ان ياتي به مع العدة عليها فاذ جاء وقت الركوع والسجود حط بها قائما
استطاع والامد لها ويحكم كما لا يفتي كسوف اللثام تقديم الجلوس والابتان بالركوع والسجود بل ان كانا اذا عارض القيام والسجود وحده ولعل انهما
اهم من القيام نحو بعد ان ورد ان لصلوة ثلاث طهر وثلاث ركوع وثلاث سجود وان اول الصلوة الركوع وغفر لك ولا نجاها الصلوة وان كانت مرتبة
الوقوف الا ان الخطاب بالجميع احدا اصل من الامر بالصلوة منع فرض تقديمها لا ياتيان بها كما هي اخيرا وجب لا تنقل الى بدلها الا اضطرر كما لا يخبر
ضرورت كونه اما القيام وحده او الجلوس مع استيقاها في الافعال وجب الترجيح بجمع شرعي ولعل الاهمية ونحوها مندوانها الى الرعاية من السابق

باب في جناب

منه في السجود

باب في السجود

كتاب الصلوة

وَيُقَدَّرُ عَلَى
الرُّكُوعِ كُلِّهِ
مِنْ رُكُوعٍ مَعَ

عن مع فرض عدم المرجح أو عدم ظاهري ما يدل على الاعتداد ببعض التخصيصات المحتملة في كشف اللثام هنا بعدا الحكمي عن الحق الثاني فإن جماعه ولو كان
بحسب لوقام لم يقدر على الركوع والسجود وان صلى قاعدا امكنه ذلك ففي تقديم ايها الزد من فوات بسط الاعمال على كل تقدير فيمكن تجزئتها في ركوعين في ركوع
ما سنبينه معظم الادراك من مظاهر عدم الترجيح والمثله لانح من اشكال ان كانا حال تقدم الجلوس في ركوعين من الركوعين على الاعمال في الركوعين مع قلة
المتفرق بخله المدرك واجمع من ذلك عوى اتفاق الاصحاب على تقدير القيام والايام وان تمكن من الركوع جالسا ان ذلك هو مقتضى اجماع وهي وظنه انه لا يقبل
به احد من الاصحاب وان عباره هي بعد الله في الفرض الاول الذي ذكرنا لا المتكبر من الركوع جالسا ضرت وجوبه عليه مع فرض تمكنه لثا النص صرح بذلك
الركوع من جلوسه عناه ما وفي تقديره على الايام مضافا الى ظاهره مما يحل ان يارسى الحكمي عن القيام في الركوع لغرض لا يخفى عليك بعدا ذكرنا الوضوء
صوابا ودون على كثرتها لا ابتناءها جميعا على ما عرفت فمجرد اذكيه كان فان لا يتمكن من القيام في الصلوة اصلا مستقلا او مقيدا منسبا او متخفا مضطرا
او متفرقا في احد القولين صلى قاعدا اجماعا بقية وضوءا كما وان يكون اجماعا بل لعلها كانت بعض الاحقاد المدافق معقول المتكبر وعدمه فغسله عليها
بصيرة وكان في غير المقام من اشكالها لفساد الوضوء والصوت ونحوها وقد صرح هنا في جملة من النصوص المعتمدة بان الانسان على نفسه بصيرة وان هو اعلم
بنفسه بما يطيقه قاعدا قوي فليقم نعم لا يعتبر لخذ بل يجزى الشفة الشديدة التي لا تتحمل عادة كما انه يجزى الخوف من زيادة المرض وطول البراءة في القيام
الركوع والسجود ولو من خبا الطبيب بل يجزى رجا البرونو باخباره ايقم ففي صحيح مسلم سئلنا باعبد الله عن الرجل والمرأة يذنبان في ركوعهما لا يطيقان
فيقولون ندا وليكبر او اربعين ليلة مستقيا كل يصلي فرضه ذلك قال من اضطر غيبا في ركوعه فلا اثم عليه فوثق سماعه عن الرجل يكون في ركوعه عينا
ففي ركوع الماء منها فبستق على ظهره الايام الكثرة اربعين يوما اقل او اكثر ففتيح من الصلوة الايام وهو على حاله فقال باس بن ذلك ليس شيء ما حرم الله الا
وقد احله من اضطر اليه خبر ربيع المؤذن لم يركع عن طلب لا ثمة قلت لا بعد الله في اريد ان اذبح عني فقال استخرا الله وافعل قلت هم يركعون ان يرفع
للرجل ان ينام على ظهره كذا وكذا لا يصلح قاعدا قال فعل لا فرق في ذلك هل لو لم يركع من امراض العين ولا يراها او يبين غيرها من الامراض ولا يبين
الاستلقاء والاضطجاع وغيرهما من انواع الضرف ولا يبرق من القيام والركوع والسجود ضرت في ظاهر النصوص من لزوم ضرورة خصوصا ما اشتملها على الاستسكان
بالا يفي الا من ذلك مناعتا يتوهم من بعض عبارات من احصاها الحكم بعضا ذكرنا في غير محله بل لعل غير ما له ايقم ومثل ذلك عن العبد تحت النباهة بعد
ذلك الجرح المستوع للفقو وعلامة ان لا يتمكن من المشي بقدر زمان صلواته فالتحسب في ركوعه او الوقوف في جميع الصلوة او بعضها
لجرح سليمان بن جعفر الرضائي قال قال الفقيه المروزي انما يصلح قاعدا اذا اصاب بالحال التي لا يقدر عليها ان لا يمشي مقلدا صلواته الى ان يفرغ قاعدا ولا يركب الا اذا
اظهر لوجه منها وضوء الخبر المزبور سند اوله عن معارضه ما عرفت في احكام اوردته بيان انه بدون هذه العلامة تحصل المشقة في القيام لا في السجود
فيكون كالحاصل ان اذا عجز عن المشي فقلده صلواته قاعدا فذلك يقدر عليها وان كان متمكنا من الصلوة قاعدا بما يشق فلم يتلزم العجز وان كان في ذلك الى ان
منه الوضوء للفقو بسبب العجز عن المشي وان كان متمكنا من الوقوف بسهولة في المشي النصوص في المقادير ويتجانب وفي ذلك على غلبة تلامذهم العبد بن والى انه
كما ترون العجز عن القيام بقربة ان المصلحة قد يمكن ان يقوم مقدار الصلوة ولا يتمكن من المشي كك بالعكس وان كان بعد ذلك وبما يرجع الى ما ذكرنا وما قيل
ان المراه من بيان ترجيح صلوة الماشي على القاعدا لا تخالف العجز كما حكى عن جماعة اخياره منهم المفضل الفاضل الشهيد الثاني مؤيد في له بانها انما تفقد
الاستقرار وهو كفقو الاستقلال المقدم على الفقو الراجع لاصل القيام ومنع المشي ان كان فيه انتفاء بعض الفقو في الفقو استقرار بعض المشي ان
بحر هذا الاحتمال في الخبر المزبور لا يجنب على ابيان هذه الكيفية من العبارة المستوعها اسم الصلوة في عرف المتشرعة فلم يرد بها غير وقول لا يصلح كما
اعترف في كشف اللثام ودعوا انما بها في احوال على احتراط لا انتقال الى القعود بعدم استطاعة القيام لان في الفرض مستطاع للقيام مقطوع بعد
ضروتي احتياجا لا يشتمل المشي من القيام اما العادة اللام ولا من لم يرد من القيام فقها النصوص والفناء في الوقوف لذل لا يركب الاكثر احتياطيا لا استقرار
في القيام ولا عقده للصلوة وان كان لاجام مختلفا على اعيان فيه كثير من حال الصلوة ولو حال المشي ومنها قال العلامة الطباطبائي في الاصل الصلوة
في احتياجا لا من انما يذبح في القرائة والقيام والفقو وضرت في الركوع والسجود في حال فرض تلك لا رجعة في السجود والجماع في فرض السجود في بعض
الشعائر في السجود في حال السجود كركوعه ذكرنا في الركوع والسجود وغيرها ليس الا لانه تم من الوقوف الذي ينافيها كركوعه
عن المشي ضرت كونه بمعنى السكون بقى الغرض غير متحرك وبما كان وصف القيام بالطول تقدير ما في ما بين القديس في العجز لا في بعض النصوص ما
يحكي من حال السجود لسجدتين من ان لا يتحرك منه الا ما حركه الركوع ونحوها اشعارا بغيره على المطلوب في جميع النصوص لذل على الانتقال الى الجلوس في
القيام كما تنبه له العلامة الطباطبائي فانه قال بعد ما حكى من المعينة في جميع الشوق في جميع القول بركو وهو خلافه المعبر بل لعله في هذا اوصى الشهيد
في دعوى كنية القرائة في القيام ضرت عدم مدخلية اصل القيام لصدره على المضطرب بل على الماشي قطعاً وانما هو معتبر في الوقوف فلا يسخ في
رجحان القعود عليه بل وكذا غير الفقو في الابدال كما نص عليه العلامة الطباطبائي فقال وهكذا غير الجلوس من ذلك مشيا على اصل القرائة في العمل كرك
مع هذا قد يوقف في رجحانه على الواضف للمضطرب ان حكمه عن الشهادة بانه ترجح القعود عليه واقعة عليه في المظن حيث اطلق تقديم الجلوس غيره في الابدال
على ما ينفرد به القرائة من القيام فقال ومن قرائة في القيام عذما للجلوس في القرائة قاعدا ولعله لما عرفت ان لا ينظر في حال كما عرفت في كشف اللثام
ايضا لا مكان منع اعادة السكون من القيام المعلق عليها الحكم في النصوص في ما يمكن حيلها لا يثبت المشي من والى الاستمرار والظاهر ان وجب امر
غيره من لفظ القيام هنا في توقف في محله بل المتجه في تقديمه على القعود في محله بعد ما ورد في بعض النصوص في السجود من تقديم القيام فيها مع
اختفاء الشهادة في الركوع عن صدق القيام على القعود بل لا يعرف خلافه بل لا يصح في تقديم كل ما يقر في القيام من التبع الفاضل ونحوه على القعود

[illegible]

إلى السجود

الى السجود قبل الوصول الى حذاء مع انه لا يجب معزولة واحدا كما قبل يتم قد يحمل القبلة للفنوث الثاني بعد الركوع في الجمعة على اشكال لا يترك في الركوع في
الاحكام من غير الغيرة المظنونة للشرع مع القديس عليها ومن استحبنا الفنون فجاز فعلها لاسيما للعدو لعل الاولى ترك قوله للعدو كما ان الاول ولو
كيف كان فعل القول به اي القيام للسجود فلهذا عدم اعتبار الطائفة من قبل الاصل فاقا للحكي عن تعرض لمن لا يحسن في كبريائه لعل بعد ذلك لا يعلم ما
بتخصيص العلم من الركبتين فيجوز ان يكون كما ينبغي اعتبارها ويوجب القيام لها ولو فرض حصول التحنن بعد الاعتدال قبل الطائفة ولو فعله النبا
للاعتدال من الركوع دون الطائفة فبتمام والاولى الجلوس كما في كشف الشام بل عن بعضهم القطع به ويحتمل تقديم الجلوس كما في كبرى الاقوى فتكون
والاجزاء بالقيام كما قلناه في اصل قيام الركعة ومثله لو ركع القيام فجز عن الطائفة فاقرب كما في كبرى الاجزاء به وروايات بالذكريه وبعد ذلك
الجلوس ليركع ركوع الجاهل مطبوعا ولو فعل في اثناء الركوع فانما الركوع للاعتدال مستقرا ولو كان قبله قبل الركوع او الاجزاء باحصل من الركوع
وجها مسبقا على ان الركوع هل يتحقق بغير الاعتناء المذكور ام لا بد من تحقير من الذكر الطائفة والرفع والاولى انه ان امكن هو منقوش لا بد
زياده ركوع هوى في ذكره والاستقطا واكتفى بالجلوس للاعتدال من غير ركوع والله اعلم ومن لا يقدر على السجود رفع ما وجد عليه ان لم يقدر او اذا البكا
نعدم التحنن سابقا وبما لا في الشبهة لاحقا ثم وهل يجب عليه الجلوس لو فرض قيامه مع تعدد السجود عليه بغير تعدد الساتر كما انه هل يجب عليه القبلة
لا بد من الركوع لو فرض فعل الركوع عليه كان حالها جميعا لعدم الاطلاق الا انه لا بد من المقتدات التي تقطع بطلانها والوجه في ذلك سقوط
بالعسوة والظن والنصوص في التناهي في المقام بوجوب كل ما يفرط في المأموه وبه ولا الاياه هو البديل في غير موضع ما يعتبر البديل منه بقوم ثم يركع
كما انه مجلس في السجود راحله هو الذي اشار اليه العلامة الطباطبائي مستنبيا فاذنا السائر الذي يركع في الموضع كانه لا يركع في الركوع كما
مع الصلوة كل عند خوض الموضع فكان وكل ايماء عن السجود من غير قيام ما خلا الاعتناء الامن فقاما يركع في كل ركعة بالعكس ما لم يركع في الركعة
كما جازي يقوم للثاني قول جلاله وقد يفرق بين الركوع والسجود باعتبار التمام في الاول فكلنا بهما بخلاف السجود فان الجلوس منه من مقدمه لا لا لا السجود
بما ان يكون من جلوس المسنون في هذا القسم للقيام عدة امور مستفادة من صحيح حماد ودرارة والحكي عن فقه الرضا قال في الاول قال ابو عبد الله
يوما الحسن ان يصلي واجادة لقلنا يا سيدي انا اخطأ كما بحر في الصلوة قال فقال لا عليك ثم قال فقلت بين يديه متوجها الى القبلة فاشترط
الصلوة وركعتين سجدة واحدة لا تحل ان يصلي ما اتجه بالرجل منكم ان ياتي عليه ستون سنة او سبعون سنة فلا يقم صلوة واحدة بعد ذلك فانه
قال جازا فاشترط في فعله ان يركع في الصلوة فذلك فعله في الصلوة فاذما ابو عبد الله استقبل القبلة منسجبا فارسل يديه رجلا على فخذه وقدمه اصابعه
قرب بين قدمه حتى كان بينهما ثلاث اصابع مفرقا واستقبل باصابع رجليه جميعا القبلة ثم رفع يديه عن القبلة فمخجوع واستكانه فقال الله اكبر ثم في الركعة
بزياد قل هو الله فحدثهم صبيحة بعد ما انفق هو قائم ثم قال الله اكبر وهو قائم ثم ركع وملا كفنه لحدث رة لوجه في الثاني اذا فتن في الصلوة
فلا تلصق قدمك الاخرى مع يديهما اضلا اصبع اذنك الى شبر اكثره واسد مسكبك ارسل يديك لا تشبك اصابعك لم يكونا على فخذيك فقاما
ركبتك لم يكن نظرك الى موضع سجودك وفي الحكي عن فقه الرضا اذا اردت ان تقوم الى الصلوة فلا تقم اليها متكاسلا الى ان تنفخ بين يديك بالعبادة لوق
المدني بين يدي مولا نصف قدمك نصف نفسك ولا تلتفت يسارا ولا يمنة كل من تراه فانه يراك ولا تعبت لمجئك الى ان قال الله ويكون بصره في
موضع سجودك ما في ثقتا ثم قال لا تلتفت مرة على رجلك مرة على الاخرى واذا لم تكن ركعتا تمام الاخبار الثلاثة لاسيما لما على ذكر المستحب في الصلوة
خصوص القيام الذي هو المطلوب للمقام والمستفاد من هذه وغيرها اسدال المنكبين لوسا البدن ووضعها على الفخذين اليمنى على اليمين واليسرى على اليسرى
مستقرا الاصابع حتى لا يمتدحوا في الركبتين والنظر الى موضع السجود واستوى الخدين وفتاوا الظاهر كما يدل عليه بعض المرسلين والوارد في تفسير قوله تعالى فصل ليركع
واخر الذي قد تقدم سابقا واستواء الرجلين في الاستقرار يدل بظهر من الاجرة لانه لا يتكافى على واحد وصف القدمين بحيث لا يخفى احداهما على الاخرى
من بهما ان يوجب بالجمع لعل وان يفرق بينهما ولو باصبع والشراضي الفصل في غير ذلك مما لا يخفى على من لاحظ النصوص وربما يظهر من صحيح زرارة
عدم استحباب بعضها بالنسبة الى المرأة فالنساء الصلوة بحيث بين قدمها ولا يفرق بينهما وضم يديها الى صدرها لكان ثديها المحبوس في اليد
اعرف خلافا بين الاحكام في عدم وجوب شيء من جميع ما ذكرنا عدا ما سمعنا سابقا من الحكي عن الصادق ع من وجوب نصب الخدين عدا ما يظهر من بعض القضا
الحكي في تحديق يديه من القدمين بالشيء الاول لا ريب في ضعفهما ان المدار في الثاني على عدم حصول البناء لخل هيئة القيام والله اعلم واما الحق
للمعادفتين احدهما ان يرفع المصلي فاعاد في حال قرأته تلا خالف لجد بل عن جميع الخلاف ظاهر غير الاجماع على المسكن بان لا يصح جالسا
تربع فاذا ركع ثني رجله كما ان لا يعرف خلاف في عدم وجوبه بل عن انه اجاعي اطلاق النصوص في التصرع والتعجب بعضها بل لا يعرف خلافا بوضعه
ان ذلك كقوله بطلت الصلوة جالسا او كان من ربه او نافذة وكذا لا يعرف خلافا بوضعه ان المراد بالتربع هنا نصب الخدين والساجد وان كان لم
يساعد شي ما وقفا عليه من كانه اصل للغة بخصوصه بل الموجود فيه خلاف ذلك ان عبارة عن الكيفية المعروفة الان لان الاصل العلم اخذ من
هو جلوس القرضا النقول عن النبي انه احد جلساته الثلاثة وهو الاقرب للقيام بل بما احتمل وجوبه واحتمال انه هو جلوس بعد التمشي للاقتبال الذي
قد مر في بعض الاجزاء وبما كانت الخلق السابق ايضا اشارة الى ان ثني الرجل حال الركوع يدل على عدم قبله والتربع للعارف فيه ثني الرجلين والركعة
بثني الرجلين فربما واضع المخذ على الساق ولا خلاف في انه يجب له ان يبقى جالسا حال الركوع للحكي على ظاهر الاجماع عن بعضهم
انما بين الجدين في الظاهر استحباب التورك لا التربع لما سمع ان كان يمكن وهو لا لا الحسن على الثاني فكذا التمسك المصنف في القبلة شعرية بغيره
وقيل بتورك في حال التمسك بل عن جامع ان هذا التصرع باستحباب التربع فيه لا يعرفه ما واضع ولا شامدا وهو اطلاق الحكي السابق الذي يفهم ما ساء

كان عدم
السجود
في الركعة
بجاء عليه

منه
في الركعة
بجاء عليه

مرا

القراء ولعل ذلك ان قصر العلامة الطباطبائي منظومه على غير فقال وداع في اية الحرف فيا بفتحهم من مخارجها انتهى واجنب الحق عن الكلام
 والقطع والوصل للحر والبرج في الساكن كالوقوف على خلافه على خلاف خطا وكما في الصوفى الخوجب فواجب بفتح السجدة في واجب
 مثلا على كسرة مثلام يفتح كسرة في الساكن والفتح هكذا في سائر حركات البناء والبناء والاعراب الادغام والنداء وغيرها من العيوب وبعض
 الناس يزعم ذلك حتى لو كان وقوع ذلك من مثل القراء لمجرى اتفاق الانهم يرون وجوبه فان العجز بما يسمع منهم بما ذهبهم اذ هي دعوى لا دليل عليها
 بل ظاهرة لا خلاف فيها بل خلاف ما صرحوا بوجوبه ما لم يمكن في العربية والصرف والبيان بل لو كان مثل ذلك الامور مع عدم اقصاء اللسان لها في اللسان
 لنا في الخطا او كذا في العلمات ذكر في الصلوة الامر بالقضاء والسوانة ذلك الائمة الامثال والنوازات مثل التوفير واعية الاستدلال على الدعوى
 المزبورة بذلك لاجل ان يدعى ظهور تلك المصوح في اداة عدم قرينة الفران بخلاف ما هم عليها من الاشياء التي ورد في النصوص حذرم لها او بعضها
 لاشل الهبات المواظفة للشيخ العربي لم يتجاوز الاشياء الاكثر كقصة فقال لودف على المصرك او وصل الساكن وفك المدغم من كل من قصر المد
 قبل المزة والمدغم ونزل الاما والوقوف والاشباع والتخفيف والتسهيل نحوها من المحتسب فلا يبرهن ان كان هو جدي في البعض بل لعله غير المختار وان كان
 قد ظهر ان الوقوف على الساكن والوصل المتحرك والقصر المدغم واجب بمقتضى اللغة وعند الصرفين المختصين خلافه في موضوع كمن
 قال بعد ذلك لا يجب العمل على قرينة السبعة والعشرة الا يتا يتعلق بلباس من جوف حركات سكك ببناء وبناء والتوقف على العشرة انما هو فها مقتضا
 وجوب اتباع التسعين مثله ذلك عدم التعكك وان وافق التبع العربي فيه لمعرف بل مخرج وجوب اتباعه من كل ما فعلوه واجعوا عليه من ادغام ومداد
 والاشباع ايضا موقوف حتى لو كان ذلك عندهم من المحتسب الا انما ما انفق وقع عنهم لان العبرة بما يقرنه لا بما يذهبون اليه ولا بما يحاذوا فيه
 الحركات والسككات ضرورية عدم لزوم قراءتهم بالتحرك الخاص منع غيرها وان وافق التبع العربي ولو منعوا الكا نواغا طين في ذلك هو لم يرض على ان
 من هذه المحتسبات صرحوا بوجوبها عرفنا جمل من ادغام اللهم لان يحتمل ذلك على شدة الاستحباب والتاكيد للزوم فيسرح الخ الساق وديانهم لهذا
 مزبده تحقيقه بما بان وانه الموقوف المستند ولا يجوز المصلحة على التمسك مثالا رخصها بالفار يستمر نحوها اختيارا واعدا اجماعا عدم الامتناع فيجب عليه
 كلها وانها على الوجه المذكور لاجل ما يحتمل ان لم يكن محتملا لوقوف صدق السورة والقرينة عليه ولا في المناق الى الدين من اطلاق اوله والمتعار
 الموقوف في الواقع فلو خالف عما اذا الصلوة اذا فرض خروجه من ذلك عن القرينة ودخوله في كلام الادمين وقلنا بان زيادة في الصلوة مبطلتها
 على انه فعل ذلك بقصد الجزئية وان كان قد خالف في ذلك ناسيا استناف القرينة ما لم يركع فان ركع مضى في صلوته ولو ذكر اجماعا وضوحا ان لا يوطئ
 من سبانه القرينة او الكلام هو انهم يتجه بها وجوب الجدي من اذ اخل بسجدة خلف في كلام الادمين ويظهر من المختص الثاني ان مطلق مخالفة الترتيب
 توجب في ذلك قد يامل فيه بالتبع لبعض الافراد على كل حال فالمراد باستنباط القرينة تمامها اذا فرض فوان الموالاة والالتزام ما اخل بما قد يظن
 قدم مثل ما لليوم الدين على قوله الرحمن الرحيم جزء اعاد ما لليوم الدين ومن الرحمن الرحيم وهو واضح ومن لا يحسنها الى الغلظة صريح على العلم
 بعد دخول الوقت قطعاً وقبله في جرح من قوة اذا علم عدم سعة الوقت له وكذا التوبة على وجوبها وسائر الادكار الواجبة وظاهره ليس بغير عجز
 عليه عينا لا تجزئ بدينه وبها لا تمام وبصرح الاستساق في كسرة فلو ترك في السعة وانتم اتم وصحة صلوته ولعله لان الا تمام ليس من افعال التي تجزئ بدينه
 بين لتعلم ضرورة توقفه على ما لا يدخل تحت قدرته مع عدم اطمينانه بتمام صلوته جامع بحيث يحتاج فيها الى القرينة فتركه للتعليم في مثل الزمان المربوب
 ترك الواجب عن غير علم بما يقطع عنه ولعله لذا اطلق الاصطاحا وجوب التعلم اطلاقا ظاهرا في التقين بل لعله اطلاق مقتضى ما حكى من جماع المعجز
 وكري في بؤبؤ خلوا لنصوص عن امره في سائر المراتب دعوى انها لا لا حظ ذلك لمعلومية والا فهو مخبر من بل لا يبرهن لان تمام التعلم كما في كل
 واجب بخير خصوصاً الجماعة افضل الفردين يمكن منه ما علم مدعيها وان يمكن دعوى شهادة كلامهم في الجملة لها في باب الجماعة لان الاقوى الاول و
 الجماعة هي بين الصلوة فردى جماعة لا بين التعلم والجماعة وفردى في صحتها ومن ذلك كله بظلمه في مصابيح الطباطبائي فان ظاهر الاصطاحا وجوب التعلم
 وان امكنه الافداء والقرينة في المكتوب بل صرح بعضهم بغيرها على العجز عنه فان جهل وجوب التعلم ليس لا لوقوف العبادة عليه موقفاً انما
 بها بدنه بحيث ان ثبت لاجل كافي المعبر وكري لا لا اجماع القول بنفي الوجوب تنفاه ما يدل عليه ان كان فيه ادعاء في شهادة على بعض ما ذكرنا
 وانما علم وكيف كان فان ضا في الوقت عن لتعلم مع القصة فيه وعدم قرائتها على اشكال في صورة القصة كحتمال عدم قول ذلك
 منه لان الامتناع بالاختيار لا ببناء الاختيار وان لم يقل الفاء امر الشارع او شاذ به بحث صحيح توجيهها بالبحال الامتناع لكن يعامل معاملة المختص
 العقاب عدم الامتناع الى البدل غيرها اذ كان منشا الانتقال الى البدل فيجوز التكليف بما لا يطاق منضا الى عدم سقوط الصلوة بحال بخير
 مما يمكن دعوى عدم تخفيف المقام نعم لو ان الشارع ثبت البدل على موضوع بصدق فان كان باختيارا والكلف يخرج الانتقال كقوله فاذا لم
 بشيئ لم لا يثبت صدق على من وثقنا ولعل مدا المستله فنانح في على ذلك ان ثبت موضوع بند فيجوز والا كان الحكم بالامتناع شكوكا
 اذ انما يتحقق طلب المستلزم للتكليف في حال الامتناع اذ اقصى ما يقع العقل وجوبه المطلب للفظي اليه لا اصل طلب الشيء وجوبه فغله معوضه
 تركه فانح لا ينافيه عدم سقوط الصلوة بحال نحو ما دل على ذلك انه يقل بسقوط الصلوة عنه هذا الحال لا المجرى عفاة اذ فرض قبل الفصل
 منسقا عليه من دل الوقت لعله في ذلك الشيء الى الحكمي عن الوجوه وشهره بايجاب القضاء عليه خارج الوقت كما سمع في تكبير اية اللهم لان في الله
 بعدم سقوط الصلوة بحال اذ اده وقوع فعلها في جميع الاحوال لانها لا تشرك بحال من احوال المكلف ص سواء كان باختيارا او اذ اذرها ما وبتخرج لا بآ
 ذلك بقاء التكليف الاول بناء على الاشارة بغيره فانه قد بدت ولحققت المسئلة مقام اخر ما مع عدم التقصير فلا يثبت عدم سقوط الصلوة

من جمل
 من جمل

لأنه مقتضى البداهة ولكل سقوط البتة ونحوه من غايه الاحكام احوال العكس فيها له بمنزلة يوم طويل فغضنا في يوم قصير من غير اعتبار ان الساعات
فالاولا ح كانه من جهة ان يجوز الفرق بالاجماع واختلاف المعوض عنه بالصوفى فثبت دام ما يجوز الزيادة فلعك المانع ولان المنع منها قد يؤدي الى النفس
المعكس للكل والمواد باعتبار الحروف مع الابان مراعاة اكثر الامرين فان غلبت الابان قبل الحروف فراحق تنم وبالعكس فيحتمل اذانه اعتبار كون
المفروض سبع ايام لا غير بعيد حروف الفاعلة واذا يدان فرض العدا والعكس كفى بمراعاة الحروف بل هذا هو الظاهر من جامع المقاصد وصححه
وان كان الاول لا ينج من جهة اخرى ومثله ياتي على تقدير اعتبار الكلمات فتم لكن على كل حال لا يجب ان يعدل حرف كل اربعة من الفاعلة بل يجوز
ان يحصل اثنان مكان اربعة من جهة اخرى لا ينج من جهة التعادل لا ينج من جهة اخرى لا يمكن من غير غير المداد في اعتبار مساواة الحروف
على الملقوظات من اديون الرسوم بل لفظ كالنكاح ونحوه وبصرح العلامة الطباطبائي في مضمونه ووجه واضح وبما يلفظ نارة ويجوز اخرى
كثرة الوصل جمان فو ما الا اعتبارا وما اعتبار التوالي في الابان فاختلاف جدي فيه بل عن ارشاد الجعفرية الاجماع عليه اعتبار في الاصل ولفظ
التعريف من عدم الابطال الذي قد يتجمل منافاة لموضع الصلوة او كما لها في جامع المقاصد عن غير انه لو كان التعريف محال لبيت الماني في قوله كما
لو لم يعلم شيئا لكن الحكمي عن غيره كالعامل بالثبوت المطلق لا من جهة الفرق مع تعدد التوالي بل من الاول ان الاقرب في الزمان ما يفرق وان كان لا يفرق
موقوف نظرا فان قلت وحدها كقولهم ثم نظر لا ينج في الابان لو احسن ما دون السبع فحق التعويض عن السابق بالثبوت بالذكر وجها اخرى الحكمي عن التكملة
الثاني ما لا يثبت كسف للثام لان الفاعلة سبع مختلفة فالتكرار لا يثبت لماثلة ومن ذلك كله ظهر ان الحكمي عن طعن لا يحسن لعدم احسنها فاما
بحسب اخاف خروج الوقت سواء كان بعد اياتها او دونها او اكثر لان يحمل قوله او ما دون على من لا يحسن غيره واخاف خروج الوقت ان يؤخذ ذلك في
هذا وظاهر المتن وغيره عدم الفرق في هذه الاحكام بين كون ما يعرف قراءته من غير الفاعلة سواء كان ملة بل حتى التصريح به عن غير واحد فليخرج بشا
على وجوب السون قراءتها وتغيب سون اخرى وبعضها من الفاعلة لا اتحاد الدليل في الحالين لكن عن اجزاء بقراءة السورة للاصل وامثالها فقرأ ما
تبت في الزمان عن القرآن وهو كما نرى لوجوب الخروج عن الاصل ما خرج عنه حال عدم السون كما ملة وعدم صحتها الامثال الا اذا اراد الطبع وهو متنا
كثرت ما تقدم والتميز عن القرآن لا ما يثبت مثل ما خرج فيه الذي ضد من السورة الثانية وبعضها عوضا عما مضى الا انه لم يكن له الاضطلاع على
السون لو كان علم المحدث صحيحا كما يمتنع انه كان عليه التعويض عن الحمد لوجوب السون على ان ما بعد سقوط وجوب التعويض عن الفاعلة التي هي
في القراءة والصلوة بدلتها بامثال لا من جهة السون كما هو واضح اما اذا لم يعلم شيئا بالقرآن عوضا بالذكر لانه لا يقبل الا احد في خلافا
الامر بغير الناس فاحتمل تقدير الترجمة عليه هو احدها في مقابلة النص بل كانه خرق للاجماع قال في موضع من الحكمي عن الخلاف ان لم يحسن شيئا من القرآن
وجب ان يحسن فتمسك بالقرآن اجماعا على انك ستعرف قوة عدم اجزاء الترجمة مظهر هذا وظاهر المتن ان عدم الفرق في اعتبار تعدد القرآت بين بدلها
من المذكور والقرآت وهو الاشهر في الروايات عن طائفة الاحكام ان المراد بالقرآن قد زمان لقراءة قال لوجوب الوقوف للحلقة القرآنية فاذ التمكن
القرآن عدل الى بدلها في مدتها ولعله عند التمسك الى اعتبار مساواة الحروف لمصرح بها في ارباض على هذا التقدير ضرورة عدم الفرق بين الذكر والقراءة
في النعم يمكن الفرق بينهما باسكان نكح عدم اعتبار القدر الزبور في الذكر للاصل اطلاق الدليل لانه بدل من غير تجسس فيجوز ان يكون في
اصلة كانه لم يكن لان النبوة افترى التعليم على ما ذكر ولعله لما استشكل في الحكمي عن ذكر في الاعيان الزبور بل حكمي عن المعبر الجزم بالعدل لكن قال في
لا يمنع الاستحسان الحاصل المشابهة ونحوه عن هي لانه قال لو قبل بالاستحسان كان وجهها وقد عرفت ان المعبر عدم اعتبار ذلك للبيعة بناء على اوداه ذكر الاخير
الذي يقوم مقام الفاعلة فثبت جديا ولا ريب ان الاول حوط وان كان الثاني لا ينج من قوه هذا كذا بالنسبة الى الفاعلة كما هو ظاهر المتن اما السون
على وجوبها فتدبر من بعض اعيان مشاركتها الفاعلة في جميع الاحكام المزبونة بل عن بعض متأخري المتأخرين التصريح به ما سبق فيها كان مدته
عدم سقوط المبتدئ بالمبتدئ ونحوه مما لا يفتاوت فيه بين السورة والفاعل فيجوز قرائته المتيسر منها كما صرح به في بعد ما يقو بض الذكر بنحوه فتدبر
فيه للاصل اعتبار قراءتها بالتمكن بل صرح بعد في جملة من كتب الاساطين بل عن هي البحار لانه لا خلاف في جواز الاضطلاع على الحمد كما انه يشعر
في الحديث مما سبقت من انما يقع من اخصاص لمخالفة وجوب السون وعدم بصوره بالتمكن من التعليم بل في ارباض في نصيح كذا والذين هو ظاهر التبعين
الخلاف ايضا قالوا انضاد في التعويض لمخالفة للاصل على موضع الوفاق بل لعله هو من الضرف التي ادعى عن واحد الاجماع على سقوطها حالها بل هو مقتضى
في سقوطها الذي اعجل حاشا ونحوها فلا تعويض عنها فاعرف حاشية الاشياء الاكبر نبع الحكمي عن صريح كونه من جريان الاحكام المزبونة في الفاعلة
من التعويض بالذكر مثل لا ينج من قائل ان كان ربما هوها بغير اطلاق لقراءة في بعض النصوص الفناوى بل اطلاق بعض معاقدا لاجماع وغيره على
كل حال فلا يجب الا بتمام عليه اضافة الوقت وان كان مرجوا التعليم فبما ياتي من الاوقات على اشكال يعرف مما مر من انما ينج من الزمان والاعلام والمراد
بمختمها المتعريف من عبارات الاصل لا يستطيع اصل القرآت لا ما يثبت من ابيها المحبونة ومبدا منها به الحروف تسخو ذلك مما لا يخفى عن اصل
القرآت عرفت ضرورة عدم جريان الاحكام المزبونة في ذلك بل بقرينة صريح يمكن كما صرح في جامع المقاصد كسف الاشياء لانها ظاهري بارها
على صحتها الفاء والتمام والالتع والالتع لانه هو المستطاع والمبتدئ ما غلب عليه من اولى ما بعد وكما شئت قد اضطررنا به ما حرم عليه
حلال الحرسعة بن صدق المروي عن قرب الينا قال سمعت جعفر بن محمد انك قد تدري من الحمر من العجم لا يراد منه ما يراد من العالم الفصحى كما لا يخفى
في القرآت والصلوة والتهجد وما اشبه لسانها بمنزلة العجم الحمر لا يراد منه ما يراد من الحمر من العجم لا يراد منه ما يراد من العالم الفصحى كما لا يخفى
وجهها ولا يفتح بما عدم نقول لانه وللنبوي المشتهر ان سبيل بل عند اداسه شين الاخران الرجل الاعرجي لغير القرآت بعجمية فترفع الملة على غيره

بجواب
الشيخ
العلامة
العلامة
العلامة

وذاد رسول الله سبعا ومنهم الوهم وليس منهم قارئ منها قولنا في صحيحنا المروي عن كافي الشيخ فممن ادرك الامام في الاخيرين قال اذا سلم الامام فاضل
 ركعتين لا يقرأ منها الا ان الصلوة انما يقرأ فيها في الاولين باء الكتاب سورة وفي الاخيرين لا يقرأ فيها انما هو يسبح تكبر وتجلس ويقرأ ليس منها قارئ
 ومنه يمكن الاستدلال بغيره الجليل انما اقتضت الركعتين في الاخيرين لا يقرأ فيها فاضل سبحانه الله على ازالة الجملة الجزئية وانها واقعة صفة للمعنى بلام الجنس القل
 من النكرة لقوله ولقد امر على الكتاب بيسبغ والطبقة على تحريف المواب الفاء كما عن في لكن كان حلبة كوحذف الفاء عن لفظ لامع الضمير من بعد منها
 ما رواه الصدوق عن محمد بن حمران وفي المصاحح ومحمد بن حمران وفي العلل لمحمد بن حمزة ومحمد بن ابي حمزة على اختلاف النسخ عن ابي عبد الله في حديثه
 لا يعلله صا النبي في الركعتين في الاخيرين فاضل من القراءة قال لا النبي كما كان في الاخيرين فذكر ما راي من عظمة الله عز وجل فدهش فقال سبحان الله
 الحمد لله ولا اله الا الله والله اكبر فلذلك صار النبي فضل من القراءة بل في نسخة الخبر المزبور اشعابا انه كان ما ما للملكة ولا يخفى عليه بعد
 عن العلل انما اخبارنا يمكن جعل السند بناء على بعض النسخ فيها ومنها المرسلة عن الفقيه العلل عن ارضا انما جعل الفرائض في الركعتين في الاخيرين
 الاخيرين للفرق بين ما فرض الله من عند وبين ما فرض الله من عند سئل ومنها خبر موقوف لمحمد بن قيس عن ابي جعفر فكان ما مبر المؤمنين في اذ صلوا في الاولى
 من صلوة الظهر وسرا وسبح في الاخيرين من صلوة الظهر على نحو من صلوة العشاء وكان يقرأ في الاولتين من صلوة العصر وسرا وسبح في الاخيرين على نحو من صلوة
 العشاء قيل في الصحيح عن ابي اقرم كان ما مبر المؤمنين في الاخيرين من صلوة العشاء وكان يقرأ في الاولتين من صلوة العصر وسرا وسبح في الاخيرين على نحو من صلوة
 وسبح في الاخيرين منها خبر جابر النخعي انه سمع ابا عبد الله في الحديث وسبح في الاخيرين منها خبر جابر النخعي انه سمع ابا عبد الله في الحديث وسبح في الاخيرين منها خبر جابر النخعي انه سمع ابا عبد الله في الحديث
 الركعتين في الاخيرين من الظهر قال النبي فاضل من القراءة بل في نسخة الخبر المزبور اشعابا انه كان ما ما للملكة ولا يخفى عليه بعد
 فعلها ان يقرأ في الركعتين في الاولتين وعلى الذين من خلفنا ان يقولوا سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله والله اكبر وهم في ما اذا كان في الركعتين في الاخيرين
 فعل الذين خلفنا ان يقرأ فاتحة الكتاب على الامام التسبيح مثل ما يسبح القوم في الركعتين في الاخيرين بل قد يستفاد من لفظ مثل في ذيله استحباب التسبيح
 معكم كما ان يستفاد من ان قراءة المأمومين لا هم مسوقون بل لعله الظاهر من لفظ كان فاجدا ومنها صحيح رواية عن الصادق اذا كنت خلفا امام الى ان قال
 لا تقرأ شيئا في الاخيرين ثم قال في الاخيرين تسبيح لا الذين تسبح فيها صحيح معوية بن عمار رضى جليل من راجع في الجلة المفد مان سابقا في دليل الفصل قبل
 منها صحيح معوية بن عمار رضى جليل عن الصادق قلت لرجل يقرأ في الركعتين في الاولتين يدرك في الركعتين في الاخيرين انه لم يقرأ قال ثم الركوع والسجود قل نعم
 قال في اكثر ان اجعل اخر صلوتي ولها وخوة ما صحيح بل كالحاج سئل ابا عبد الله عن الرجل الذي يركع في الركعتين في الاخيرين من صلوة كيف يصنع في الركعة
 فقال قارئها فانها ملك لا ولانها ولا تجعل اول صلوتك اخرها لكن قد يناش منها بان المراد منها الردي على في خبيرة الغيايل بان المأموم في الفرض يجعل اول
 اخر صلوة كالامام ثم يستقبل بعد ذلك الاول بخير ثم يرفع ذلك قراءة الفاتحة في الجميع كما اوى اليه مرسل النظر عن ابي جعفر قال قال في شي يقول هو
 في الرجل فانما مع الامام ركعتان قال يقولون يقرأ في الركعتين بالجمعة سورة فقال هذا قبل صلوتك يجعل اولها اخرها فاضل كيف يصنع فقال يقرأ
 بفاتحة الكتاب بكل ركعتين فاجدا الا انه خبرنا في غيبة بذلك النصوص المتقدمة التي فيها المثل على ضرب وبذلك لا يتركها والذي شهد
 القارئ بمحكمة جوده الاصول المعتمدة من كتاب عمر بن المشهور في من الصادق وغيره والذي هو في علم رجا الصحيح بل لو قلنا باستفادة هذا من رواية
 رواياتهم لعلم ان مذهب الاساطين من المعاصرين للائمة وجميعهم لا يغير ذلك من الامور التي لا تخفى على الخبير الممارس لها فانها للعادة لعبا الذين جعل
 الرشدي خلافا لهم ويخو ما يعلم به متصوفا اسنادا وهذا لا يروق من عتيد المطلق منها فضلا عن المعارض مع ان صحيح معوية بن عمار منها اسناد
 محمد بن ابي حمزة وهو مشترك بين الثمالى والتميل في الثاني منها لم ينص على توثيقه في كتب الرجال على ما قيل الا فضلا لثقة فاضل مع انه نقله عن جابر
 الحار عن ذلك كان له شبهة التمالى الذي حكى عن حماد انه قال في حديثه فاعلم ان شبهة فيه وبما احتمال اتحادها وتصحيحها التمالى بالتميل وله بين فيه
 المراد من السؤال عن القراءة ولم يعمل احد بخروج ما فيه سوى ما سمعته من موضع من في بل هو غير موافق لايقة بناء على ظهور في فضيلة القراءة للمنفرد
 صلي الجور في غير مطابق للسؤال بل قد يشتر من هذا الحالف في ان المراد بها اخر وهو استحباب الحالف في الامام والمأموم كما لعله يستفاد من خبر
 ابي خديجة وغيره بل من خصوص الصحيح المزبور بناء على ارادة الاجماع من الامر بالقراءة والتسبيح فيكون قراءة الامام فيه تحصيل الفضيلة الحالف في الامام
 من حيث الصلوة ولا ينافيه الامر بالقراءة مع ان الحالف يحصل بكل منها لاحتمال ان الامر بها من جهة هي المأموم عن القراءة خلف الامام كما في صحيح جليل غير
 من النصوص المذكورة في باب الجاهل وتوظيف التسبيح كالمالام بها بناء على محافظة المأموم على وظيفته وان الوافق احتياج المأموم للقراءة كالمالام
 بالتسبيح كما يوجب الخبر خديجة الا في فاجدا بل قد يبين بان مقتضى الجمع بينهما وبين الصحيح المزبور للتخير للامام فيكون من قبل النصوص الامر
 بالقراءة منفرد التي لا لا التي كل منها على فضيلة احدها ضرورة الفاء ما يشعر بكل منهما من التعيين بالاخر وهذا بخلاف النصوص التي يستفاد
 منها التعيين من غير جهة ظاهر الامر بل ما بالانصراح او غير فانه بعد قيام الاجماع مثلا على التخيير لا بد من تنزيل التعيين المزبور على الفضيلة
 جيدا فانه بما دق وعليه ينبغي الاستدلال على فضيلة التسبيح مع جملة من النصوص المزبورة هذا كله مع احتمال الصلوة القبة اما لعدم اعتبارها في دليل
 بخصوص فيها بل يكفي مجرد ايقاع الخلاف بين الشك في لا يفرق فوافي وخذ اما ما لان المراد بقلبة القبة العمل بعقوبكم اذا كنتم امة فاقروا الانعقاد
 يحصل في الجماعة منهم ولا ان الامام منهم ما يجز على احواله وانما لعل ما في صحيح جليل من قوله فبسلكت بما اليه على القول من ابي جعفر من التخيير
 بين القراءة والتسبيح في السكون وان القراءة افضل خلافا للحكي عن الشافعي فالقراءة فاجدا في الاخيرين ولها الثلثة ثلاث ركعات من اربعة لعل
 الامر بالقراءة لا يهاجم الوجوب بذلك كله بان ذلك ما في النصوص اياها خصوصا ما يحسن حكم الذي هو مع ذلك خفيف السند قل من القاصف

الضحي والذبح والقبول ولا ينافي في ذلك مع عدم القول بعدم بطلان النسيء والاجتماع الدال على وجوبها في صلوة العشاء
على ظهور ذلك الاول في مساوئها للفرق بين الكيفية عدان بآية التكبير او على عدم القول بالفصل في بل قيل لخبر القرن وما دل على تقدم مراعاة
السون على الصلوة وغير ذلك مما هو محل النظر او معكول بطلان ناعتها يظهر من بعض متأخري المتأخرين من المبلد في الاستحباب خصوصاً بالنسبة للصحة
النص من كثر فيها وصرحاً بها بل لا ينبغي الاثبات لبعدها عن كونها اجاباً على النافي على النافذ او الصرون والنسبة ونحو ذلك
بل بما كان صريحاً في خصوصها البعض كبر شاهد على بعض ما ذكرنا ضرورة معرفته كونه شيئاً عاماً كان الاكمال من شعائر الخاصة بها
كان في خبر اسمعيل بن الفضل اشارته اليه قال صلى بنا ابو عبد الله او ابو جعفر فظهر من ذلك الكتاب اخو سون المائدة فلما سلم الفتن لينا لها
اما اني انما اودت ان املكه وكذا خبر سليمان بن ابي عبد الله قال صلى بنا ابي جعفر فظهر من ذلك الكتاب اي من الفرق في ابي فضل قال يا بني
صنع الله فيكم كرمه وعلماكم بل عندنا ومع شوقي الخبر الثاني كما صرح في ذلك انما الكلام في ناعتها يظهر من القوي في المتن من عدم وجوبها في
وضيق الوقت وحال عدم امكان التعلم وعدم الاختيار اما الاول فلا اجد منه خلافاً في قولي نعم قد بقي باشرطها في خصوص بعض النوازل في
الاظهار بما بالخصوص كصلوة جعفر ونحوها على اشكال ينبغي به ثبوت من يجوز حمل المطلق على المفيد عدمه في المستحب ولو عرض صف الفرض للثبوت
وبالعكس ففقد السون ووجوبها وعدمها بحيث شبعنا الكلام فيه احكام المحلل واما الضيق فمديد عليه لجمع المحكي عن سقوطها في
الضرورة في الربا عن المعجز كبر مع زيادة الاستحباب في المانع معصداً بنفي الخلاف في النسيء وبين اهل العلم في حق طائفة من بني الحكمين
من الاجماع على الضرر في التشليل ووجوبها كافي في معتد في خلافه في النسيء كلام مع الضيق يدل عليه في حق ما سمعته في
عدم وجوبها على المستحب في ضرورة اولوية مراعاة الوقت من ذلك فيقول قد يدل للنسبة باطلاق ما دل على اجراء الفلانة وحدها في بعض النوازل
وان يتدبر بعضا من الاستحباب في نحو كما ان قد نوى اليه ما ورد في باب الجاعل من امر السون بقراءة الفاتحة دون السون اذا اخاف عدم الوقت فلا
من ان يكون ذلك كله سبباً للشك في ثبوت ما دل على وجوبها في الحال لكن مع هذا كله حرم الكركي بعد سقوطها لذلك قال لا بعد ضيق الوقت
ضرورة خصوصاً بالنسبة الى الحائض في طهرت وقد بقي من الوقت كعدمه دون السون فيه منع انحصار السقط في الضرر او لا سيما من خصوص السون
ويحرم منع كون الضيق ضرورة ثانياً وقد تقدم سابقاً ما دل على ذلك عند البحث عن وجوب الصلوة على الحائض في نحوها بايراد الكركي في
بنا على سقوطها للضيق لغير ايراد الكركي بل ابي اجراء الصلوة خصوصاً التسليم نحو بمعنى ان قراءتها مفوت لوقوع مثل هذا الابعاض في الوقت
فان في عدم وجوبها لان النظر بل منعاً واما السقوط لعدم امكان التعلم ضد اشبعنا الكلام فيه فافادوا ما الاخبار وقد عرفت دعوى الاجماع من
غير واحد على عدم وجوبها حال الضرر كما انك قد سمعت النصوص التي تدل على ذلك في الجملة كالمريض الاستحباب في نحوها بل في كنف الشك في الاجماع
على عدم وجوبها في خصوص هذا الحال بل قد يوجبها مطلقاً في الجملة كالمريض الاستحباب في نحوها بل في كنف الشك في الاجماع
اولا اللهم لا ان يدعى في المناقاة الى الذهن من المرض والاستحباب ما شق عليه لقراءة مع ما ولعله لثابت الكركي المرض المسقط لها بذلك ثم لا يخفى ان
الضيق في اكثر هذه المقامات خصوصاً في حق الوجوب بآية الجزئية بعد الصلوة بناء على فسادها بنحو ذلك ضرورة ان يترتب في موضع كان سقوطها
غيره كما في الضيق في نحوها كما في ثبوت البطلان في حق الفرض لو نوى بها الوجوب قلنا ان فعل الاجراء المتدبر في وجوب بطلان
المقام منه بعد الرخصة في الترك قطعاً فثبت وجوبها في نحوها كما في ثبوت البطلان في حق الفرض لو نوى بها الوجوب قلنا ان فعل الاجراء المتدبر في وجوب بطلان
بل هو صريح المحكي عن فسادها كالمريض الاستحباب في نحوها كما في ثبوت البطلان في حق الفرض لو نوى بها الوجوب قلنا ان فعل الاجراء المتدبر في وجوب بطلان
دعوى تحصيل الاجماع عليها في حق فلو قدما اي سون على الجهد اعادها او غيرها بعد الحذف لم يفل بطلان صلواته الذي صرح به الفاضل الشهابي
والحق في الثاني في غيرهم بل لم يعرف احد صرح بالضرر في الاريد على ما حكى من جهة بعض تبعاء في استظهر من اطلاق عبارة المرفق في الكتاب
يمكن تشريره على غير صورته العبدية الجزئية اما ما في الخبر بطلان الزيادة والقران والتميز في السناد من الامر بالزينة في البداية ونحوها ما دل على الترتيب في
اقضاء الفاتحة اذا تعلق بجزء العباد لوجوه في النهي عن الصلوة المقدم منها السون مثلاً لكن قد يناقش دعوى وجوبها في خصوص الجزء وافضاً واثبات
خاصة الصلوة فان قصر عليها بطلت استلزام بطلان الجزئ بطلان الكل اما اذا تذكره اذ لم يبق الا الزيادة والتشريع ومنع ابطالها للصلوة
بناء على الاعين كما سمعت سابقاً في الما دل على الامر باستقبال الصلوة بالزاد من الموضوع على الركعات والركوعات ونحوها او على غير القرن
لاطلاق ما دل على نفى الباس عنه في الصلوة ولذا كان لا قوي في مكروهية القرن عند المصنف ان ظهر الافراد الاثبات بالسونين مثلاً للصلوة
والتشريع محرم خارج عن الصلوة بل النهي فيه جفنة عن الاعتقاد ودعوى كونه من كلام الادميين لان الفرض حرة القرنين بدفعها منع حرة
لقراءة اوله ولا بل الاعتقاد خاصه مع التسليم فيه منع كونه من كلام الادميين بل هو قران قطعاً فيمكن منع قبول ما دل على نفى الباس عن القرنين
اثبات الصلوة للظهور في غير هذو مع التسليم في وجه البطلان بالزيادة التي عرفت لكلام فيها وان مقتضى القول بالاعتناء عدم ابطالها ونفي
المقام في السون الطويلة في كون من الفعل الكثير من وجوب محل الجزئ ضرورة كونه من حيث تقدم السون من ذلك كظهوره في ثبوت البطلان
بالزيادة والقران ونحوها بل قد يمنع حصول الثاني الفصل الثاني في الحقيقة القرن اللهم الا ان يراه في قرآنه اكثر من سون وان ضل منها كونه
قد تخلص منها عاودتها فيها اذ دعوى صدق القرية بالاكثري من سون ح من غير ضرورة ظهور في الغابر بين السونين كما ان يظهر ذلك في اوله
البطلان اذ لم يقصد الجزئية اذ ليس من وجه الاحتمال القرن الذي عرفنا الحال فيه هذا وفي كركي بعد ان حكم بالبطلان في صورة العبد قال لوله

عند انقضاء الوقت

في وقت الصلاة

بجاء السون ليرض الغدبهم على الاقربا نه في الواجب ما سبق قران لا بطل الصلوة نعم لا يحصل ثواب قراءة السون بعد الحمد لا يكون مؤدبا
 فيه بناء على البطلان للزيادة بنية الجزية لا فرق بين القول باستصحابها او وجوبها كما ان الظاهر تحقيقه مجرد الترفع في السون المقدمه ليقول المصنف
 للبطلان ح بطل الظاهر انه كان حتى لو كان مستلزما له ولو فيها ياتي كالقول قلنا ان المانع للقران مثلا الذي لا يفتق الا بعد ان يقرأ السون في محلها مطلقا
 بعد ان جاءها مستلزما للبطلان ينص عليه بعد ذلك بيلاقى اجراء الصلوة واحتمال الهوى بيجد بعد عدم معقولة التكليف حال التذكر الذي هو الاصل
 حكم السون وقدره كما هو واضح ولو كان لغدبهم للسون وانما لبطلان قطعاً مطلقاً لا دل على اغتفاء وعدم بطلان الصلوة بل كشف اللبس
 ان كانت المقدمه طويلة بحيث اندرجت في الفعل الكبري ولعل الاصل من غير ما عرض مع تحوير العدل من سون الى اخرى صحيح على ان يقبل ان لا يفتق السون
 بين السونتين من مطلق الاخبار بانها لا تعداد الامور اوقف الموضع والعلو والركوع والحيض وغيره المروي عن قربا لا يستلزمه عبد الله بن الحسن جده على بعض
 انه سال اخاه عن الرجل يفتق سون فيقرأ ايضا ثم يخطي بناخذ في غير ما يجتهد ثم يعلم انه قد اخطأ هل ان يرجع في الذي افتق وان كان قد كمل جعل
 فقال ان كان لم يرجع فليرجع وان كان قد كمل فليست عليه عيب من اجل اني لم اجد في القرآن ما يوجب الرجوع الى الذي افتق وان كان قد كمل جعل
 في الصلوة بينه وبيننا الكتاب قال فليقل استعبد بالله من الشيطان الرجيم الله هو العليم ثم يقرأها مادام لم يرجع الى غير ذلك من النصوص الدالة على وجوب
 قراءة القرآن في اثناء الصلوة المناوئ للمعجب ظاهرها او صريحها المثلث الطويل والقصير ولعله لا يكتفي منها غير منافع للصلوة ولا ما يحلصونها فاعاين
 بطلان الصلوة بمطلق الكثير سواء كان قرانا او غيره لا يخلو في ما دل عليه الذي لا ينافيه ما دل على نفي الياسنة في القرآن بعد اخبار المحققين كل منها كما هو
 المتعارف بل بما خصوا الغرض منها بالعموم من جهة لا يخفى بعد ما عرفت ان كان الاحتمال لا يفتق تركه خصوصاً فيما افترض محصون الصلوة به بل العلم بتغير
 بناء على تحقق الغرض المربوب فيجب ان كان فان ذكر بعد ان اتم قراءة الحمد فاما تلك السون وغيرها لا صلواتها بقائه التجرى اطلاق دلالة الشاملة على المعاني
 في مثل الغرض لا بعد الحمد او غيرها محلهما رخصت الترتيب عادة السون خاصة كما في كل ما اعين فيه الترتيب من الوضوء وغيره اللهم الا ان يوافقنا
 المذهب في جميع قرائة الصلوة وان تقدم السون كما قد عرفت في عدم الاجترار بها كل يفتق في الفاعل لعدم تحقق البدئية بها عفا فلا امتناع الا ان ياتي
 بجميع القرائة مبتدأ بالفاخرة ومنه من الضعف لا يخفى ان ذلك جامع كما هو كذلك بما كان ظاهر القراءة وعيها من غير كبرياء واستبنا والقرائة كما
 حاشى من تركه ونهاية الاحكام والالتفات بل ينبغي القطع ببطلان بعد التام من كون كونه كما لو ذكر بعد الفراغ من قرائة السون لان بنية الابتداء وحدها
 لا تأنيها ولا يبرها الترتيب بل لفاخرة السون على الترتيب اهان الفاعل مثل الله بكفي في عادة المقدم منها مع فرض عدم اولو الاداء اللهم الا ان يوافقنا
 عدم الاكتفاء بدين الله فاعلم ان كل حال ضعيف كضعف حال عدم وجوب عادة السون لان الغرض كون الفاعل هو اصفه الترتيب
 تلازمها مستلزم للزيادة المنوع منها في الصلوة في كل جهة والاخفا المنيب ضروري الفرق بين اصفهين اطلاق ما دل على اغتفاء الحاشي في اثناء
 من غير ما بالاعادة وعده هنا على ان وجوب قرائة السون في الغرض ليس لنداك المنسي في بلزم ما عرفت بل هو لا صل الاصل الذي لم يصل الفعل
 الاول امثالاً لا لغيره هو الازادة وضع لا تصلح لاسقاط ذلك المخرج لو كان قد نوى المكلف هو بما قدمه امثالاً الامر بالسورة اذ ينكره تعالى ليس
 قران المأمور به فزم الرد على تحليل التكليف امر لا شاهد لها بل شاهد على خلافها واما خبر علي بن جعفر المروي عن قربا لا يستلزم انما انما
 عن رجل افتق الصلوة ففر سون قبل فافتح الكتاب ثم ذكر بعد ما فرغ من السون قال بمغنة صلوة ويقرأ فافتح الكتاب فيايتي قبل فافتح
 فيايتي قبل من الركعات هو مخالف الاجماع على الظاهر فلا بد من طرحه وحله على ما اذا ذكر بعد الركوع او غير ذلك احتمال حمل على اذاعة قرائة الفاعل كما
 اذا ذكره بخبرنا بما قدمه من السون لا شاهد له فيكون من المؤول الذي هو مجرد كما هو واضح والله اعلم ولا يجوز ان يقرأ الركعات في الغرض بشا من العزم
 كما هو المذهب بل لا حظاً شمة كانت تكون جامعا بل هو كذا في القنية وكذا في الانصاف ونهاية الاحكام وكشف اللبس في اثناء الجفنة بل الجدة
 خلافاً الامر المحكي عن الاسكا في الذي لا يبعد بخلافه من الاصل كضعف مناهي المناظرين مع ان المحكي عن عتبة لا يصح فيه فلا يفتق ح في المحصل
 من الاجماع فضلاً عن منقوله الذي هو الجح في المقام مضاً الى حسن زادة عن احمد همام لا تقرأ في المكنون يعني من العزم فان الجح زيادة في المكنون وفي
 سماعه من قران ارباسم ذلك فاذا اختتمها فليجوز ان يقرأ فافتح الكتاب بركع قال فان شئت جامع امام لا يبعد بخبرنا بل انما والركوع الى ان قال لا
 نقرأ في الغرضه امر في المنقطع وخبر علي بن جعفر عن اخيه المروي عن قربا لا يستلزم انما انما وبسبب كتاب علي بن جعفر عن سنان عن الرجل يقرأ في الغرضه سون
 واليتم بركعها او يبعد ثم يقوم فيقرأ بها قال لا يبعد ثم يقوم فيقرأ بها فافتح الكتاب بركع وذلك زيادة في الغرضه ولا يصح يقرأ في الغرضه بركعة
 كون المراد من الغرضه هنا قطعاً بما مع عدم المعارضة في خصوص المكنون انما الغرضه البطلان الذي قد عرفت في كشف اللبس للشام بعد المصحح بركع
 الفاضل غير ان ادريس اقصى ما يجزى بربطها بالهنيئ الغرضه الفاعل انما في الصلوة واما في الجح فلا يكفي في سقوط وجوب السون ضروري كونه مقبداً
 بغير هذه السون فبطل الصلوة بخبرنا الجح او بالزيادة التي لم تكن النصوص على استنبال الصلوة معها خصوصاً اذا كانت محترمة ويحقق القرآن مع
 الغرض الزبور وبان قرائة الغرضه بوجوب الجح في اثناء الصلوة كما نرى في مضاف الى اطلاق دلالة الغرضه في نفسها جميع اخبار المستلزم للقر
 الاول المشتمل على التعليل منه يعلم ترجيح ما دل على جرمه الا بطلان وجوب التام وضعف ما احتمل في كونه من سقوط الغرضه هنا للالتفات
 الصلوة وموجب الجح ببطلان الصلوة بعد ان دل ذلك هذه النصوص غير ما على انه زيادة مبطله للصلوة اذ اوقف فيها عدا بنية الشفع الاجماع
 على بطلان الصلوة بالجح بعد ابطال ح لازم للخطاب لا فاعله ضروري عدم تصحيح الشارع بالانام مع خطاب بل بطلان اذ هو صحيح كما مر
 من وجوب علمه بخبرنا لا يبرأه من كل المعصية بالصلوة وليس من مسئلة الضد لعله هو المراد بترتب التعليق في الخبر المروي على قرائة الغرضه

تمت مسائل الحاشي على الجح
 فتمت في الغرضه بركع في الركعات
 في الغرضه بركع في الركعات
 في الغرضه بركع في الركعات

في الغرضه بركع في الركعات
 في الغرضه بركع في الركعات
 في الغرضه بركع في الركعات

على معولا تقرأ فطالب السجود الذي هو زيادة في المكتوبة ولا يجامع الامر بالانعام الذي يتوقف عليه الصبر بل العلم هو الذي رده في الحكم عن
من تقليل البطلان بان مع فعل السجود تبطل الصلوة بوضع عدم سبطلان النية عن الضم وان كان لا يتم بناء على عدم اقتضاء الامر بالني عن الضم
وليس من مسئلة الضم المعروفة التي يكون فيها احد الواجبين مضيقا والاخر موسعا الا انه اولى من التعليل فكثيرا بل نسبة الزيادة الى الاحتياط بان
ترك السجود اخل بالواجب ان فعل بطلان الصلوة ضرورة عدم اقتضاء البطلان على كل حال اولى منها ما ذكرنا الذي يتم ان لم يفعل باقتضاء النية عن
الضم خصوصا بما اخطاه ما فكرناه في التعليل بالجزء الاول عن ذلك بطلان انه لا فرق في الحكم بين قراءة جميع السور وبين قرائته فغلبت السجود منها
بل ولا بين القرائة وبين الاستماع كما صرح به بعضهم في احتمال قصر ترجيح فورية السجود على حرمة الابطال على خصوص القرائة دون الاستماع فلا
بل هو يبقى على مقتضى قاعدة تقاض المضيق ترجيح الصلوة كما ترى فلا اقل من اخرج النية الاولى من جهة مراعاة فورية السجود على وجوب الانعام
بل يمكن بذلك ترجيح في حق السماع ايضا بناء على الوجوب بعد بل يمكن دعوى عدم المعاضضة لمصلحة بناء على ما قرره من تحقق البطلان ببعض
المطالب بالسجود لا بفعل ضرورة عدم اقتضاء النية عن الابطال عدم اتفاق صدور البطلان في بعض ما دل على وجوب السجود وفورية كونه
كثرة لو سمع الغرض فان اجابا بالسمع واستمع في حق فدية ما لا يخفى بعد ما عرضت فم قد ناقشت في الدليل الاول بما سمعنا سابقا
في الزيادة وان ابطالها على كل حال محل نظر اللهم الا ان يخرج السجدة من بينها بالدليل من اجماع الحكمي وغيره وفي الثاني بانه لا يتم على المخار من جهة
القرآن وبانه لا ينطبق على تمام الدعوى بناء على ان في السورتين الكاملتين خاصة وان الدعوى حرمة فرائض الغزمية كلا او بعضها وفي الثاني بانه
لا دلالة في الخبر المعلق على ان من النية عن القرائة الموجبة للسجود الذي هو زيادة في الصلوة من غير تعرض للابطال عدم بل مقتضى التدبر في النصوص
خصوصا على بن جعفر وقوله فيه ذلك ياد في الغرض كما رواه في الوسائل ما يحدث في نفس كتاب علي بن جعفر حرمة منها لا ابطالها ويرجع جميع
النصوص من غير تحريم محل بعضها على المناقاة واخر على السهو خصوصا خبر علي بن جعفر اذ هو مع انه خلاف ظاهر قوله بغير بل خلاف قوله ولا يعود
لامعنى للنهي عن الاعادة مع فرض وقوع ذلك هو امين لا يوافق ما تمتع من الاصحاب من عدم جواز السجود في الاشياء ان كانت القرائة منسوبة
ودعوى طرح الخبر الزيادة بالنسبة الى ذلك مع انه معتبر قد رواه الحميري والشيخ بل رواه في الوسائل والحديث عن كتاب علي بن جعفر في ذلك مقتضى
ولا شاهدنا بالتحريم في جميع النصوص المحررة لا الابطال ان لم يحصل اجماع على حرمة كما سمعنا من الشافعي بناء على ارادة ما جزم المقام منه وان كان
هو محلا للنظر لعدم المصريح بربط المحل الذي بناه على مسئلة الضم المنوع عندنا كما عرفنا سابقا فاحتمال الحرمة خاصة قوي بل كانه
يلوح من كثرة اللثام وبؤنه خلوسا من النصوص عن المصريح بربط النقص جميعا على فعلية الاشياء وصور الصلوة وفيها ما هو صريح او كما يصير في
الفريضة كالصبي بناء على بعض الوجوه في منعه عن امام فرائضه فاحداث قبل ان يحد كيف يصنع قال يقدم غير فتشبه بالسجود بنصفه هو
وقد تمت صلواته في اخره وغيره وكذا يؤيد انه ليس للسجود الغزمية من الزيادة بقول الجرح من الصلوة ودعوى طلاق نصوص الزيادة بحجته بل
ذلك بدفعها مضافا الى ما سمعنا سابقا من دعوى ظهور تلك النصوص في ارادة زيادة الركعات والركوعات لا مطمح خصوصا بعد ان دل
نصوص على ان الصلوة لا تغاد من سجدة وانما تغاد من ركعة خصوصا بعد ان كان ظاهرها عدم الفرق بين العدد والشيء بل كما يكون ذلك صريح
اذا استقبلت بعضها وهو لا يتم الا في الركعات والركوعات ان لم يرد منها بعد التسليم الزيادة عمدا على انها من الصلوة لا مطمح وقوع فعل في اثنا
الصلوة وان لم يكن بعنوان انه منها والالزام خروج اكثر الافراد بل قد يدعي ان ما ذكرناه هو الظاهر من لفظ الزيادة ضرورة انسياق الاثبات الى الصلوة
زائدة على اجزائها الشرعية الى الذهن من ذلك والزام خروج ذلك كله بالدليل الا ان كان مقتضى هذه النصوص مطلق الزيادة وان لم يكن
بعنوان الصلوة كلام تشري بل ظاهر في ان متكلمه لا دور له في لفظة نعم لا يجزئ هذه التولية بل لا بد له من سورة اخرى لا باس من بعد
على كراهة هذا القرآن وما احتمل الاجتزاء بهذه السورة بحال النية عنها بالخراج عنها هو السجود لا لنفسها فخير لا يخفى وادع من ذلك ما قلناه
ذكره ثاني التمهيد بن من ان على هذا القول في السجود بطلان بجزء الشروع في السجود قد عرف ظهور الخبر المعلق بدليلهم السابق في تمام السور او خصوص
ابن البصة ما نفهم هو ان من اجل تمام السورة وحرم القرآن حتى هي السورة وبعض سورة اخرى اللهم الا ان يدعي ظهور النية عن فريضة الغزمية
في غير الخبر المعلق في تحريم الابحاض كما في كثير من الاحكام المعلقة على اسماء الجمل نحو الكلب نجس حرام ولا بنا فيه التعليل في غير من الاحتياط وفيه
او بقران الفرض قرائة البعض على هذه الجزئية وهو محتمل للشيخ وفيه ما سمعنا سابقا في نظائره وكيف كان فالبطلان في مسئلة بعد القول براهنة
الفتوان مبني على وجوب السجود في الاشياء وان لم تبطل للصلوة والاولى ان يمكن اثباتها عندنا بالادلة السابقة المستندة بعدم الخلاف الامن
الاسكاني فنقله الى ابياء ثم السجود بعد الصلوة وكان ينبوع من كثر لكن الثانية محل النظر ان لم يثبت اجماع الذي قد سمعنا عوا من الشيخ
خصوصا ما نذهب اليه من الاعية فتجدوا اسما علم هذا كله اذ اقر واستمع عما اذا كان سهوا فلم اجد خلافا في صحة صلواته وعدم
طلابها وانما يجد بعد الفرغ من الصلوة وكان له رجحان ما دل على تمام الصلوة وحرمة ابطالها على ما دل على فورية السجود وفيه ان العكس اولى
بغيره فندم الشارح في حق العذر ضرورة اشعان باهية بل قد سمعت عدم صلاحية النية عن الابطال المعاضضة دليل الفورية اذ
هو بطلان لا ابطال لما عرف من ان البطلان يحصل بمجرد الخطأ به بناء على ان السجود في الاشياء مبطل على ان الصلوة الواجب عليه بعد الصلوة
مبني على احد الوجوه في الوجبات لفورية وفيه بحث لم لا يكون المتيقن في الفرض لا انتقال الى الاتهام بعد السجود عليه بعد ترجيح تمام الصلوة
لانه هو البطلان عن كل مقام بعد وجوبها بانفسه لا ياتي في ضميرها مع وان اقبلت له مع امام لا يجزئ فيجوز له اياه والركوع ويقول لا صلوة

يجمع

يجعل

كتاب الصلوة

فوقه

في خبر أبي بصير عن الصادق عليه السلام قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله يقول في صلاة من لم يجزها فإثمها والمرحون كذا في المسائل
 جعفر عن أبي بصير عن موسى قال سئل عن رجل يكون في صلواته جماعة فيفترق الناس البعد كيف يصنع قال يؤم براسه من سئل عن رجل يكون في صلوة
 بفتر البعد قال يجزئ ما سمع شئاً من العرائم إلا أن يكون في فرضه يؤم براسه وأوله لذلك لما دل على وجوب الجوع بعضهم ببعضها ما
 بالإمام ثم الجوع بعد الفراغ لكن لا يجزئ من نظر كذا القول بالانقضاء إلى الأبد بوجوبه في وقت الصلوة ضرورة عدم الفرق بين البدل والبدل منه
 كما صرح به العلامة الطباطبائي قال ويجزئ الخل في نقل في فرضه يؤم لم ويكتفى للصلوة القول بتوابعه شكل إذا كان في حكم الجوع البدل حتى يهتبه
 اختيار الناظر في حال الأصل بالناظر منه بقضي أذنع البدل حق الفرض لكن قد يجاز عنه بعد ما كان كونه اجزئاً في مقابلته النص للفرق بين
 ما يكون فرضه بالإمام سابقاً لمرضه ونحوه وبين ما كان سبباً للفرض الجوع في الصلوة الذي قد سمعنا الدليل على انقضاءه في المكتوبة وإن يكون الجوع
 فعلها في أثناء الصلوة ولا بطلان ولا حرمة كما هو ظاهر خصوص المقام ونحوه الاشتراك في كونه لا يفتي عليك وقت بعد الاحاطة بما ذكرنا سابقاً
 فلا حظ واما ذلك كيف كان فان ذكر قبلنا بتجاوز النصف محل الجوع عدل إلى سوا أخرى فطعا حتى لو قلنا بجزئ القرآن من السورة والبعض من
 كون المقام من السورة كان حال السورة الثانية عامداً فاحتمال البطلان لا يوجب كونه لا يجزئ من أحد الخبرين ما أمرت السورة والقرآن ضعيفاً باطل
 فإني كره من الإشكال في العدة الفرض المزبور في غير محلها أن ما في كراهية من وجهين في الناشئين من أن الدوام لا يثبت أو لا يثبتاً وانما يثبت
 هو ما ذكرنا في القدر المحقق في قوله ينبغي أن يجرى بالعدول جوازيته في انقضاء الفرض لا سيما في آخره ولو تجاوز النصف لم يجزئ في الجوع عدل
 على الأقوى لجواب السورة عليه انتهى عن العروة في هذه التكاليف المنع عن العدول مع تجاوز النصف ما هو جرح بكون العدول عنه مجزئاً
 هو التكميل في تلك الأدلة لكن في كراهية أشكال قال فان منعها قراءتها ثم أتى ويقضيها بعد الفراغ لقول الصادق وقد سئل عما روى الرجل يقرأ في المكتوبة
 سون منها بسجدة من العرائم فقال أبلغ موضع السجدة فلا يقرأها وإن جازك بروج فقر مسون عنها وادع التي فيها السجدة رجع إليها وبغيره لا
 يوافق القول بوجود السون ولا يقوى على تخصيصها فلا يدع من طرأ وتاويله والالتزام بما في ذلك مع دفع اليد عن ظاهري قوله وإن أحببنا في كراهية من أن
 في الجوع في الفرض وجهين من تعارض عموميهما المنع من الرجوع هنا مطرد والثاني المنع من زيادته سيجزئ في غير محله وإن قال بهما أن السجدة
 اقتراباً ما لوقر السجدة وقد تجاوز النصف فيجوز تعين الأتمام عليه كونه قد وقع فيما يجزئ منه والأقوى العدول بقية الظهور انتهى عن العروة عدل
 كونها ما يفتي به الخطاب بالسون ضرورة كونه من المطلق والمقيس من هنا يقوى العدول مع الجمع المذكور قبل الركوع وإن كان قد أتى بها كما عرفت في
 التمهيد في ثاني المحققين بل عن النبي الجهر في اللهم إلا أن يحضر عدم اجزئها عن كل السورة في صوت العمل التي هي محل الذي من جرح من مثله
 مجزئاً ومنع جعل المدار في العدول عدمه على تجاوز السجدة وعدمه ما عرفت هذا وفي روضه ولو حصل مع مخالفة فتية قراءتها فابتنى السجدة ولم
 يندبه ما على الأقوى في جنده لا يرد في التفتة وسع من ذلك ثم قال في القابل يجوز أن يقرأ بها ما لا يقول بالسجدة لها في الصلوة فلا منع من اقتداء به من هذه
 الجهر بل من حيث فعله ما يعتد بالمأمور بالإبطال به وهو لا يوجب من حيث فعله وإن كان الوجه فيه ظاهر بسبب علم تحمل الأمل القرآنة غير مجزئاً
 والله أعلم وأما لو سمعها انقضاء في بطلان والانتقال إلى الأبد والفضاء بعد الصلوة أو الجوع في ما وجوه تعرف مما قد تقدم وكذا لا يجوز أن يقرأها
 يكون الوقت بقرآنه بطلان معتد به جده من أن خلف لتعريفه بما في المتروك والتمني وبالحجزة لقول الصادق في خبر أبي بكر الصديق لا يقرأ شيئاً من
 منضم إلى خبره ما عرفت من قرآنه من السون في صلواته الفجأة الوقت وفي رواية من أم قال لا يستلزم ذلك تعدل الأخلال بفعل الصلوة في وقتها
 المأمور بها جماعة في وقتها كتاباً وسنة فيكون منها عند الوضوء ما يفتنه مبني على أن مستلزم الحزم محذور ولو كان حله وفترته من غير منعه
 بناء على ما ذكره تعالى الحكيم من المرض من عدم الفرق في التعديل المزبور بين ما اقتضى قرآنه فوات الثانية كما ظهر من بعض الفرضية كالأول وأما
 طولية بقصر الوقت عنها وعن باقي الصلوة مع علمه بذلك فليس هو بالنسبة إلى الفرضية الثانية بل الأولى كما من مسألة الضد التي يقوى فيها
 انتهى عن الضد نعم بقوى البطلان في المقام لو فرض تشاغل بوجوب طولية الفرضية خروج الوقت لم يحصل لكثرة لانها اغتضاها إذا حصل
 وانقضاءها اقتضاها في الاشتغال لا عند علمه ذلك القضا ضرورة ظاهراً المفتحة عليه التي كانت الواقعة كذلك أن يعلم المكلف كالأصل بزم سعة
 الوقت كونه مثلاً ثم بان ضيق قبل أوانها فإن الصريح بناء على عدم وجوب التعرض للدوام والفضاء في البنية من غير مخالفة المقام الذي فرض فيه
 سعة الوقت في غير الأهر كراهية بعد لبس الصلوة بتقصير المكلف ما لو كان قد دل ذلك كونه وكان تشاغل به بالسنة معوقاً لما عدا ما أخذ بقوى
 الصلوة وإن ضل عنها ما يعوق الوقت لاخباري كما أنه يمكن الصلوة فرض تشاغل بها حتى ضاى الوقت عن قرآنه سون كجهد فيها ما سمع من سون
 في الضم الذي يفوت في بعضها ما يكون يشواختها المكلف غيره لكن ينبغي تعينه بما إذا لم يقصد الجهر فيه بقراءة من تلك السورة والإبطال بناء
 على ما عرفت من البطلان بهذا هذا التبريع ضرورة خطا بسون غير الحق الطويل بل كان ضيق الوقت الذي لا مانع من أن يرفع بعض الخبر
 يكون ما مود الصلوة بقراءتها سون قصير ود الصلوة فوات السون الطويلة إذا لم يرفعها لا يرفعها وقت قصير غير ذلك كمثل اللام احتياطاً
 الصلوة لم يقصد الجهر فيه وإن لم يرد ذلك كونه قال في تعليل الحكم للنهي بالبطلان إلا أن لا يجزئ تمام السون فيقطعها ما في شأنه فان قطعها ما في شأنه
 وقصد الجهر فيه وضاق الوقت عن أن يجرى فقرأها سون قاصداً بها الجهر بطلان الصلوة لانها فيها ما لم يوافق به الله عز وجل وكذا في
 الوقت حين الصلوة وإن لم يقصد الجهر فيه احتمل الصلوة في غير نظر بعد ما عرفت كما أن بناء بعضهم البطلان في أصل المسئلة على القول بوجوب
 السون وعدم جواز بعض لا يجزئ من نظر قال ما عدا الاستحباب فلا ينبغي أن يجرى في قطعها واما مع تجزئها في زيادة فلا ينبغي أن يجرى في سون وضيقها ما في

فقرآنها
 ما يجزئ
 ما يفتي
 نفسه

[illegible]

كتاب الصلوة

في الآخر

بالثانية بعنوان قرائة قرآن ونحوه لم يكن اشكال في جواز له الاطلاق ما دل عليه الصلوة خلافا لما يظهر من النصوص الثاني في بعض من اخره في الاول
 النزاع خاصة دون الاول بل ادعى القطع بالبطلان مع انه لا يدخل في كلامهم فكان الذي وهمهم بنحو الزيادة بنية الجزئية التي قد يعمل
 الاتفاق على البطلان معها وادلتنا لنصوص عليه كما سمعنا سابقا في حصول الامتنان بالصلوة الاولى في الثانية مثلا مع فرضية الجزئية
 زيادته مخدومة ان القابل يجوز القران لا يذاته عند التخيير المصلي في الاجزاء بقراءة سورة واحدة او ازيد قال ايدح عنده من الصلوة
 ليس هو من التخيير بين الاقل والاكثر اما لا لا امر بالطبيعة بوجوب مثال المكلف عرفا بالواحد فزاد وان كانت تدبجما مع فرض قلد المكلف
 الامتنان ولا نداء الجواز السابق ظاهرة في خشية السورة والزيادة عليها بالسورة التي يعلم الله ان المكلف لا يقتصر عليها اليه تمام الجزء
 بخلاف الذي يعلم الله الاقتصار عليها والتخيير بين الاقل والاكثر انما يمنع اذ فرض الاجزاء بالاقبال حال كونها في عمل الاكثر فلا يكون عند التخيير من
 التخيير بين الاقل والاكثر مع فضل عينا صفة الوحدة مقابلها مع الزيادة ضرورة عدم حصول الزيادة كما هو واضح ليس هذا من المقرين بين
 الفرقين بالنسبة التي يخرج عن الاقل والاكثر انما يمنع كل خطاب ظاهرة التخيير بين الاقل والاكثر الا انه قد يبتدأ بنية واحدة على الجزئية يدعو
 بل انما هو مع ان التراتبية المقام يقتضي خروج ما اذا استقلت السورة الثانية بالنسبة عن القران نعم هو متجه بناء على اعتبار النية في القران كما
 فكرناه سابقا وهو من خصها بقران الاشارة الى اقوى خلافا لافرق بين ان يجمعها بنية واحدة او لا وانما متى جاءها على نية الجزئية حسب ذلك
 ودعا في النية الجملة اخبار العدل عن السورة ما لم يجاوز النصف ضرورة حصول معنى الجزئية ولو لم يشرع لاجزاء الجزئية من عدل لا يبطل
 ما وقع من الجزئية بل الشارع سوغ له مع ذلك الاشارة بسورة اخرى فيكون الجزئية سوغ وضفا ودعا بطلان الشارع جزئية ما وقع من السورة
 الاولى بسبب عدم حصول السورة يمكن الجزئية كما دعوى اعتبار فضل المكلف بطلان ما وقع منه من بطلان السورة في جواز العدل الى سورة اخرى
 ضرورة اطلاق النصوص انما يرفع بدعوى باقي السورة لا ما وقع منه على انه يمكن منع حصول البطلان لما وقع منه صحيحا بجزءه واداة بطلانه
 اذ هو من الاحكام الشرعية التي تقتضي هذا مع امكان التخليص ذكره غير واحد من اصحابنا بعض الظاهرات الظاهرة في التخيير بين الاقل والاكثر من
 الواجب الاقل الزيادة مستحب صرف لا ينافي في شريح من الصلوة الضرورية كما لا يتقبل يمكن جعل جزء من التراتبية بنية من التراتبية فانه مستحب
 من ان المراد بالاجزاء المتدنية في نحو الصلوة الواجبة كملية الفرد المشتمل عليها والانه من افراد الصلوة ايضا فيخرج الى افضل افراد الواجب الجزئية في المقر
 في المقام الكراهية وان قلنا انه بمعنى اقلية الثواب فلا يتصور فضل اختيارها كالقانون مع ان الجزئية من فضل منه واكثر ثوابا اللهم الا ان يقال انه لا مانع منه
 هنا بعد فرض ملاحظة الفرد المشتمل عليه ونفسه لا يتوهم ورود نحو ذلك على المقرر الذي ذكرناه او لا في المقام ضرورة ان الخلا لى ان الشارع امره
 الركعة بقراءة سورة معتبر فيها الاتحاد او السكونين مثلا المعبر فيها بالمقابل الاول في الدخلة فيهما وجعل الفرد الاول افضل كما هو نص خبر في ذلك المتعلق
 مع انه يمكن دعوى رادة المعنى المصطلح من الكراهية في المقام كما هو صريح المحكي عن مجمع الزهراء فان يقر احد ايتان المكلف للسورة الثانية وجعلها الكراهية
 وان كان لا ياتى ولا يتصل صلوة لا تكون هي هذه النية من الصلوة فمجردا وكيف كان ضد ظهر لك من التامل فيما ذكرناه او ان القول بالكراهية الذي
 قال المصنف هو الاشبه اقوى معارض له فيما تقدم لفظ النية في بعض النصوص لا يرفع بعضا سابقا وهو مع شوعه في الكراهية حق قبل
 بما وانه الحق يقتضي جعلها في المقام بقراءة تلك الاحكام التي لا ينبغي انكار صحتها او مجموعها اذ هو لافق لما دل على العمل باخبارهم
 الجامعة للشرائط ولما دل على ان كلامهم بمنزلة كلام متكلم واحد يشهد بعضهم بعضا ان كل كلمة منهم تقع على سبعين رجلا وانما كراهية الناس ان
 عرفهم معا كلنا التي فيها العلم والخاص المطلق والمعنوي غيرها فاما وقع من بعض الاعلام في المباعدة في تكاد الجمل المزبورة لا دليل على مخالفتها
 للاول الا ليرة وبلا خد ما خالف العامة ونحو في غير محل ضرورة الاكتفاء في الاستدلال عليه بوجود العمل باخبارهم عليه السلام وان كلامهم بمنزلة كلام متكلم
 واحدا لا ينبغي استدلالهم هذا بالمقتضى الجمل المزبورة ونحو مما يثبت نقل الخبر من لفظ بعد تاليفه وجعله كالكلام الواحد مثلا ونحو ما وقع من
 بعض اخبارهم ان الجمع المزبور بشرط المكافاة المعقودة في المقام بل بغيره ووافقه انما الجواز للعامة التي جعل الله في شرف خلاصته لمصلحة عدلها
 جميع على من يقطن على الحق الذي ياتي بالتقية باعبار شديدا في زمانه فيكون على وجه التخليف مع ان ظاهره في الكراهية هو ما اجمع العلم على
 خلافا فمثل مجرده وحمله على اذاته في الجزئية خاصة خلافا في النكرة في سباق النفي فيكون مؤلا وهو انما يفسر بوجه ودعوى الاجماع على القول الاول
 وكثرة النصوص المشتملة على النهي وغيره ما يدل على المطلوب لا اعتضا بعمل السجدة الا انه عليه السلام والتابعين تابعي التابعين جميعا في العمل في
 الاعضاء والامضاء والاحياء في العبادة الواقعية بل منتهى المزبور ونحوها يتوجه الحكم باطلاله الذي صرح به بعض افاضنا من الجزئية في
 وابن البراج يباحي عنها والعلة في قواعد والطبا طبيا في منظومة وغيرهم لا صلا لعدم الاشارة بالما مودرة وللمتوالي في الفصول العشرة
 السورة الجزئية الاتحاد ومن هنا على بعض البطلان بانما يبان بالما مودرة على وجه لا يذاته في عدم القران فاما في كراهية من انه على تقدير الجزئية
 لا وجه للبطلان لكونه انتهى عن امر خارج محله قطعا كما لا يخفى على من لاحظ ما استفاد من الشريط والاجزاء والواضع من مثل هذه الاوضاع
 والنواهي في سائر المقامات وما فيه الا انه لا يخفى على من احاط بخبرها ما ذكرنا وجود المقاومة وزيادته وثابتها منع اعتبارها بمعنى ملاحظة المرجحات
 الموجودة في النصوص في مثل هذا الجمع الذي ينفصل الجزئية من تاليف الكلامين كالعام والخاص المطلق والمقتضى نحوها بل يكفي في جمع شرائط
 المحجوز الا ان طرأ الدليل العنبرين عن مقتضى من هو مقتضى من ان لكل ما دل على المحجوز ومن هنا حكمنا الخاص ولو بالاحاطة عام الكلامين
 نحو من القولين سند وان النصوص ليس من المخالفة للكتاب لانه امرنا بطرح الجزئية كما هو واضح من طريقة الاختصاص في سائر الابواب من العجيب قوله

بطرح نصوص الجوز مع عمل مشهور المتأخرين بها مجرد احتمال انما التفتة التي لم تكن الخفي على خواص الاصحاء والباطل انما كانوا يعرفون ذلك بمحض
 سماعهم من بعض الرواة ويعتزلون قد اعطاه من جواب النون كما ان ظاهره قسمة هذه الاصول من مثل هذه الاجابا وغيرها وانهم بدوا المصداق
 قريب منهم وشدة معرفتهم في معرفة ذلك طبع ما كان من هذا القبيل فمما استجوابها ما هو واضح انما انه ورد دعوى التفتة وان فيها غشية
 على ذلك لكانا كالمحل على التفتة في مثل هذا النصوص المجردة عما يشعر بورد ما هو لا يركب الا عند الضرورة وبذكرها لا بعد ان
 الخبير المقابل له بالنبان بحيث يدور الامر بين طرحة وبين ذكر وجعلها كالتفتة ونحوها على ان احتمال اعادة التفتة المقام في غاية الضعف
 انما خلت عن الشافعي منهم محتاجا بفعل ابن عمر الذي يتفق من خالبا في مثل تلك الازمنة بوجوهها وكون من ههنا من ههنا والاطلاق لا يمتنع
 على ان بعض النصوص لا يقتضيه الا باقر الذي كانت التفتة في ما نفي في غاية الضعفا عينا كثر من جنسها بالانصاف وخوف ان قبل من احد ان
 هو كان يعلم ان جابر وغيره لا يستطيع الكلام بخفي وانما كانت مراجعته لا من البنية بل من ذلك ليلادغ السلام اليه ان يقر العلم بقر او كان
 يعرفون ذلك من جابر ولذا ضعف التفتة في ما نفي مع ان بنى امية وبني العباس كان بعضهم مشغولا ببعض في بعض الى ذلك كقول الصادق كان
 اصحابنا باقون وبقيهم من المحن باقون شككا فانهم بالفتنة على ان نصوص المقام قد تضمنت الكراهة والتفتة بين الانفاذ والرفض فمما
 ذلك ما لا ينقل عن الشافعي بل كان يمكن الامام ذكر المحن الخاص عن فتوى الشافعي بفعل النبي والخلفاء والتابعين وتاوي التابعين بما جاز من
 بعض الانصاف الى تلك النصوص المعول بها بين كثير من المتأخرين وانما لا معارض لها الا مجرد في فيها يستعمل غالبيا في الكراهة وبعض الاشعار
 التي لا ينبغي الالتفات اليها بمجرد عدم صحتها مصدا التفتة وكيف جعل امر مسلم رفع اليد عنها وطرحها مع اعتبار اسانيدها ولو بالعلم بها
 بين المتأخرين بمجموع موافقها للحكي عن الشافعي بل في ذلك الحقيقة الادوار الخويلد معارض لا نه موافق للعامة والتسوية في ذلك فتوى الى ههنا وقاؤه
 المذهب يستلزم تشبهها ونسبها وانما ذكرنا هنا بعض الكلام والانهام الجف في امثالها محتاج الى سر السائل فضل الله توفيقا لها واما
 ترجيح تلك النواهي على النصوص المزبوتة بشدة القدا واجبا على الصدق والبرص فينبغي ان الحكمي عن بناديس قال لم يتعرض اصحابنا للذكر
 لم يعد من المطلات للصلاة فان كان الامر كما ذكره على الخار وناينا ان الموجود عينا القدا لفظ النهي كالتصو وهدم الجوز ونحوه لا
 صراحة وبطلان لا يظن في البطلان خصل وقد صرح الشيخ بطلان بعد معمل يمكن اعادة الكراهة من كالتصو لغيره بغيره من الجوز
 ان القدا وقع ما وقع منهم في كثير من المقامات ههنا المذهب الفاسد لعاد اجتمع تمام الاصول عند كل واحد منهم وعدم تالف ما يتعلق بكلها
 منها على حد من خفي على كل واحد منهم كثير من النصوص فبني اعاده من غير علم بانبا في كالا يخفي على الخبير الممارس المصنع لما تضمنه تلك الآثار
 على ان يمكن اعادة الصدوق المرفوع من النسبة بين الامامية ومنفرداتهم في الامامية من صرح بالرفع بخلاف العامة فان الشافعي الذي
 قد تعرض له ذكر الجوز ليس المراد اجماع الامامية عليه ربا يشهد لذلك خصوصا بالنسبة الى الاول منهم وقوع هذه اللفظة المزبوتة فيها لا
 بقولهم بل الامامية لا قبله ولقد طال بنا الكلام حتى خرجنا بضعف المقام وان كان منسوقا بتمام النقص والاجرام الا انه صدر انذلك
 فليس من بعض هذه الامور بل ينقل منها الى غيرها فان الاشياء تحضر بنظرها ولو انصف المتأمل فيما ذكرنا لا هتكم الى امور كثيرة دون
 خطبة لا تخفى المقام والله اعلم بحقائق الاحكام ويحيط بها بحمد الله تعالى في الضيق في اولو العرب والعفا والاختلاف بيننا الظاهر من غير يوم الجمعة
 بالخير خاصة في ثالثة المغرب الاخير بين من لشاء على المشي بين الاصحاء مشقة كادت تكون اجام بل هي كفي في صريح الغيبة عن الخلاف ومن
 ظاهر غيرها بل يمكن تحصيل الاجماع انه لم يحد منه خلافا ولا حكي الامم اسكا في المرفعي في المصباح همام معلومته فيها بل لم يحد بخلاف
 الاول منها في كثير من المقامات كما ان الاستا الاكبر انكر ظهو الحكمي عن الثاني فيما نسب اليه كما نوى اليه فضل الشيخ والى المكارم الاجماع مع عظمة السند
 عندها وعناها خصوصا الثاني منها باقوله وبوبه في ذلك بقا ما عن السائر من نفي الخلاف بيننا في عدم جواز الجهر بالقراءة والاختلاف في ذلك
 لكن الاضافات انكار ظهو كماله في ذلك تصف قال انه من كيد السن حتى روى ان من تركه حامدا اعاد لا يقدر ان يحصل الاجماع بتأويل
 كثير من طرق على انه قد تحقق انعقاده في كثير من الازمنة المتأخرة عن زمانه حتى استقر المذهب في نفق الكلمة الى هذه الازمنة المتأخرة فصد من بعض
 اصحابنا ما يقتضي ابطال البلاء والتعويل عليه لكنه قد سمع غيره ان خلاف ما لم يغير فاذن يعلم منه ان صدق ذلك تخلف في الطريقة وكيف
 كان فالجواب عليه مضافا الى ما سمع من رواة على جعفر في رجل جهر بالقراءة فيما لا ينبغي ان يجهر فيه او اخفي فيما لا ينبغي الاختفاء فيه فلا
 اى لك فعل بعد ان قد نقص صلوة وعليه اعادة فان فعله لك اسبا او ساهبا الا بدري فلا شيء عليه قد عت صلوة ضررت ظهوره
 بالصا المجهز كما هو الموجد في كتب الاصول والفرع في البطلان الذي هو لازم الوجوه كما لا ريب في الاعاد بل هو كذا ان وقع بالصا اية كما علم بعض
 متأخرى المتأخرين كما انه هو مقتضى انصاف حقيقة خصوصا بعد تعقبه بل عرف ولا ينافي لفظ ينبغي في السؤال بعد ظهوره هنا في ذلك
 المشكك بين الوجوب والاصحاب والاربعين مثل نداء السؤال فلا ينبغي المناخل في دلالة الصلوة المزبورة على ان الاستا الاكبر في حقه
 قال لا يخفى جلاله في ذلك الموجد في الخبر المزبور بعد لا خفاية وترك القراءة فيما ينبغي القراءة فيه او قرأ فيها لا ينبغي القراءة فيه
 قد اجاب عن الجميع بما سمع من ضررنا المذهب بل الدين ان ترك القراءة بعد ابطال للصلاة واما فعلها في موضع لا ينبغي فعله
 السورة في الركعة الثالثة والارابعة واطلنا الامام ونحو ذلك والمراد بقصد نفي بغيره في موضع كان يكون حلالا لادالة الصلوة
 على المطلوب نظري ومنه ما من في نفيه وهو مجرد الان الذي عشرنا عليه من صحيح ذلك مجرد عن ذلك لادانه فاعلم صحيحا عن الجهر

في نسخة
 من نسخة
 من نسخة

كتاب الصلوة

ابن في المتن المروي ولكن الجواب به ان ذلك فعل ناسبا واسما فلا شيء عليه لعلته من جهة اتحاد الراوي المروي عنه كثير من المروي في كبح
 الجحش جعله جن واحد والامر بهل اذ هو اكلنا والصحيح الثاني انه دليل اخر على المطلوب مضافا الى ما ورد من الاختلاف في صلوة النهار وانها
 بجاء وبجهر في صلوة الليل حتى شاع ذلك ذاع في ذلك الزمان ولا جله سئل يحيى بن ابي ابي القاسم با الحسن عن صلوة الجهر فيها بالقرآن
 وهي من صلوة النهار وانما بجهر في صلوة الليل فقال لان النبي كان يجلس بها فظهرها من الليل في خبرها ابن الصالح عن ابي بصير المروي
 عن ابي بصير مسندا انه كان يجهر بالقراءة في المغرب والعشاء الاخرة الى ان قال في نسخة القرائة في الظهر والعصر وهو ظاهر في استمراره فغلب ذلك
 في الصلوة التي امرنا بالناس بما يفعلونه فيها بل في كرم في ذلك لعلنا ان النبي كان يفعل ذلك مشير الى نحو ما في المتن وقد قال صلواتكم ان يقول
 اصل بل في الاخرة فيها حضر في من نسخة كرم وقال لم تضح بالي ان يجهر بها في الاصل وهو غلط للاجماع ومداومة النبي و
 جميع الصحابة والائمة عليه ولو كان مسنونا لخلوا في بعض الاحيان هي صريحة في نقل الاجماع والعمل الذي يجب تباعدا عن المحكي عنها
 للاجماع على مداومة النبي الى اخره فيكون نقل العمل خاصته وعلى كل حال فهو شاهد هام على ما قلنا بل يصلح ان يكون دليلا مستقلا وفيه
 خبر الفضل بن شاذان عن الرضا الذي له الضم في الفقيه الصوت للعلل كما في لوسا ايل في حديثه ذكر العلة التي من اجلها جعل الجهر
 بعض الصلوات وبعض الصلوات التي بجهر فيها انما هي في اوقات مظنة فوجب ان يجهر فيها ليعلم المداور هناك جماعة فان اراد ان يصلي
 لانه لم يهرج جماعة علم ذلك من جهة السماع والصلوات ان للثاني لا يجهر فيها انما هي بالنهار في اوقات مضبوطة في من جهة الرواية لا يحتاج الى السماع
 في خبر محمد بن جرير الذي رواه هو سئل ابو عبد الله لاي علة بجهر في صلوة الجمعة وصلوة المغرب وصلوة العشاء الاخرة وصلوة الغداة وما
 الصلوة مثل الظهر والعصر لا يجهر فيها الى ان قال فقال لان النبي لما استسبح على الشاكرات ول صلوة فرض الله عليه لظهر يوم الجمعة فافاض الله عز
 وجل الملكة فضل خليفته من نبيه ان يجهر في الصلاة ليسين لهم فضله ثم فرض عليه العصر ولم يرضف اليها احدا من الملكة وامر ان يجهر في القرائة لانه
 يكن رواه احدا ثم فرض عليه المغرب اصاب له الملكة فامر بالاجتهاد ليسين للناس فضله كما بينه الملكة فلهذا العلة بجهر والمرايا والظهر
 يوم الجمعة صلوة الجمعة بقية السؤال في الوسائل انه روي في العلل عن حمزة بن محمد العلوي عن علي بن ابراهيم عن ابي بصير عن محمد بن الحسن عن علي بن
 عن محمد بن حمزة عن ابي عبد الله مثل الا انه ذكر صلوة الظهر موضع صلوة الجمعة وترك ذكر صلوة الغداة وكيف كان فلا ينبغي وجوبه ولا يعلل
 الى غيره ذلك من النصوص المشفرة والظاهر المذكور في باب الجماعة وعبرها بل المستفاد من مجموع ما عرفت في الجهر والاختلاف في ذلك لا
 يخفى على من لاحظ ما جرى بها مثلا في صحتها بالجهر والاختلاف في بعضها وما يجهر وبعضها في اخر من الجهر لعل ذلك وسوسه بعض ما جرى
 الماخرون في هذا الحكم الاصل الذي يكفي في قطع بعد القول بجرايمه في مثل هذه العبادة بعض ما ذكرنا وصححه علي بن جعفر عن ابيه موسى عن ابي
 عن الرجل يصلي من لفرضه ما يجهر فيه بالقراءة هل عليه ان يجهر قال لا يشاء جهره ان شاء لم يفعل الذي لا يصلح كعادته ما ذكرنا من وجوه خصوص
 مع شذوذه وموافقه للفتنة وعدم وضوح المراد منه الا بان يجعل عليه غرضه يعني له كما روي في كل بقية في بعض كتاب الفروع او يقران بالكتاب
 ذلك بل لا يثبت اذ اذ الجهر والاختلاف في غير القرائة كما في خبر الاخر المروي عن حمزة بن ابي اسحق عن ابيه عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير
 والقول في الركوع والسجود والفتنة قال ان شأ جهره ان شأ يجهرها الفرد العالي من الجهر و صلوة الجمعة يتأصل استصحاب الجهر فيها لا وجوبه كما استد
 به هناك في كونه عليه عتق في ذلك المناقشة في حمله على التفتة بان قد عمل به السيد السكا في ما وقع من المعاصي من غير حق الشيخ الى الحكم في
 الحمل الزور لذلك يدعيها ان مثل علمها خاصة لا يمنع من الحمل على التفتة بل لا يخرج عن الشذوذ اذ في اخره في ترجيح الصلوة بوجوبه على ما ذكرنا
 بموافقة الكتاب العزيز وفيه بعد الاختصاص مقام المرجح المذكور وبعض ما ذكرنا فضلا عن جميع ما مر من المراتب الاية بعد ما لاحظ بعض النصوص
 الواردة في تفسير الوسط في الجهر فيها بجهره والاختلاف فيما يختص به بل بقوى في نفي المراد من الاية بقية بعض ورود في تفسيرها بقية عند الظاهر
 بما لصلوة مخافة انه لا يشك في عدم التحق في مخالفة الساهل منها او ظن نفيها اعتبر لك لرشاها وكثرة ومقدمات عديدة ليس المقام هنا
 ذكرها كما انه دليل للمقام مقام ذكر جميع ما قبل في الاية ما يخرج بها عن غرضه ومن ادعاه فليلاحظ مع البيان وكذا العرفان وغيرها فثبت كون الحق
 من الواضح التي لا يفتها شيء من هذه الشكيات اما يوم الجمعة فمعلوم انه لا فرق بين الظهر فيه وغيره من مقتضى اطلاق الفناء هنا ومما اجماعا
 وسائر الادلة المرفوعة كالحجرات الاصل للبدنية وللصالح لا لعل على الجهر بالقراءة منها الصلوة ليل في صلوة الليل عن الرجل يصلي الجمعة
 اربع ركعات بجهر فيها بالقراءة قال نعم والفتنة الثانية وعجل الاخر وحسنه مثل ابي عبد الله في القرائة في الجمعة فاصابك هكذا رجاها بالجهر
 فقال نعم الحديث وخبر محمد بن مسلم عن ابي عبد الله قال لما صلوا في السفر صلوة الجمعة فخطبنا واجرنا بالقراءة فقلت اني نكر علينا الجهر في السفر
 فقال الجهر وابتدأ على اذاعة الظهر من الجهر في الخبر محمد بن مردان سئل ابا عبد الله عن صلوة الظهر يوم الجمعة كيف يصليها في السفر فقال يصليها
 في السفر كصلاة في القرائة من الجهر نعم لعادتها بما سمعت في خبر جيل سئل ابا عبد الله عن الجماعة يوم الجمعة في السفر قال يصنعون كما يصنعون في القرائة
 بالجهر في الظهر ولا يجهر في الامام فيها بالقراءة انما يجهر اذا كانت خطبة وخبر محمد بن مسلم سئل عن صلوة الجمعة في السفر قال يصنعون كما يصنعون في الظهر
 ولا يجهر في الامام بالقراءة وانما يجهر اذا كانت خطبة قلت على الشذوذ لكن في الوسائل ان الشيخ حمل هذا الخبر على حال الفتنة والخوف فبذلك يخرج
 الوجوب قال هو وجملة نفي اكد الاستصحاب في الظاهر لاثباته في الجمعة وهو جدد على كل حال فالقول بالمنع مطلق كما حكاه في قوله ان يرد بن غانية
 الضعف حتى على اصله ضرورة تعدد النصوص في المقام ومنها العمل بما من اطاقت كما يؤول اليه ما في الروايات عن الخلاف من الاجماع على الحكم المروي

مع ان المحكي عن الخط في الرباض ما حكاه في حق المرضي من الفصل بين الامام وغيره في المجلد الاول دون الثاني للصحيح المروي عن قرب الاستماع على
الصيد في محله والمجمل بجمعه فيها قال لا يجهل الا الامام ومن هنا قال ابنه ان القابل بالفتح مطم بعد ان يظهر ثم حكاه في المعبر فاما ان الاستماع
بالمذهب استقر به بعض من متأخريه فكيف يمكن ضد عرف ما فيه كما ان لا يخفى عليك في الفصل المزبور لا سمعنا من القصر على المنع وفي بعض
فلك الصالح التي يقصر هذا الصحيح عن عارضها بل يجلي جمع بينهما بنفي التاكيد وعدم الوجوب نحوها خصوصاً قد عرف عدم وجوبه في المجرر
والاختلاف عند المرتضى في غير محل البحث فضلاً عن فرواده من الفصل المزبور بالنسبة الاستحسان وهذا اصل الجواب بل لم يجل عنه في حق ابنه
الجهر ومط والنقص في الرواية لكن الاحتمال لا ينبغي تركه وان كان لا قوي لاستحسان مطم وفقاً للشيخ الفاضل في غيرها وباقى تمام البحث في
عند تعرض المحكي في باب الجمعة وهذا القرائن فيها جميع دلتها او بخصيص الحكم بالركعتين الاخريتين لم يخصص للاصحاب من عليه بالخصوص وكل
منها وجوباً اما التبيين اخبرنا باظهار انها كغيرها من الفرائض لا تخضع بالحكم وتام القول بنسب ان الاحتياط قد اختلف في وجوبها عند
فقد ذكر في جامع المقاصد حاشية الاستدلال في الاكبر والمنظومة والرباض وظاهر الشيخ وعن الدروس في الاقنية والجفيرة والتكليفية الطالبيعيون
المسائل الا اثني عشر والمقاصد العلمية والعلقات ان لركبة على الاقنية والرباض الوجوب بل حكى عن غيره واحدة عوى الشبهة عليه بل في الحاشية
او هي بعضهم لاجتماع عليه بل قد ظهر من الرباض تحاد حكمه مع القرائن بل فيه الظاهر الاتفاق عليه كما عايناه من الاستدلال الاكبر بل عن الشيخ
بجيب الدين الاستدلال عليه بغيره لاجتماع على الاختلاف فيما عدا الصحيح والحق العاشرين كما عن انوار القومية ما وجدنا لوجوب الاختلاف في الدعاء
دليلاً الامام على الاختلاف في مواضع من الجماع ولعلها اراد اجماع الخلاف في الغيبة لكن المحكي عن بلها دعواه على خصوص القرائن كان له لوجوب
الثاني ظاهراً فيها قال فيها وبجيب الجهر جميع القرن في ولقي القومية لاجتماع الاخره وصلوة الغداة بدل لاجتماع المشار اليه بعبارة الشيخ في جميع
في ولقي الظاهر من الحمد في السورة لئلا يلبسها عند بعض صاحبنا وعند بعضهم هو مستوفى الاول حوط وبجيب الاختلاف فيما عدا ما ذكرنا بل لاجتماع
المشار اليه في الظاهر من معلق الاختلاف عندنا على الاول المراد الركعات من قوله فيما عدا ما ذكرنا لا للختلاف ومن هنا يظهر ان ظهور
في المتن نحو كالمبتدئين من غير اعتبار الاصطلاحات ذكرنا القرائن متعلقاً بالجمعة القول المزبور بل يمكن دعوى ظهوره في المقابل بناء على اعتبارهم
اللفظية عبارات الاصحاب غير متفق بظهور عباد النافع ونحوها مما ترك فيها ذكر المعلق فيها ان لم يقل ان المناق من لفظ الجمرة والاختلاف
في عبارات الاصحاب قطعاً بالقرائن خصوصاً مع ذكرهم ذلك احكامها ولعله لذلك كله يدكر الطباطبائي مع سعة بابه وجوده فذهب نحو هذه
العبارة او معاقدا لاجتماع من اهل هذا القول من يحا اظواهر وكيف كان فذهبنا مضافاً الى احتمال اندراجها فيما سمعنا من اجماع المحكي في
السورة بغيره وبين القرائن في ذلك من مثل العبارة الواردة فيه في النصوص كقوله ان شئت بحت ان شئت فترثت هما سواء والقرائنة والشيخ
فضل ويحذر ذلك خصوصاً مع عدم اشارة في شيء منها على كثرتها الى الخافعة بينهما في بل قد يؤيد ذلك ما في خصوصية غير نادرة منها المفضل
للقرائن بانها تحث على عاصرت ظهورها في ان جواز القرائن لانها تحث على عدم جوازها فترثت في موضع شئ في اتحادها وانما معاً من قبل
وبنقل من جاز الى اتحادها في ذلك على ان احبنا التبيين ليس فيها عموماً بل فضلاً الاطلاق الذي يرجع الى العواذ لم يسبق الى ان هو احد الاقران
وهو في المقام ثم مضافاً الى ما ورد في خصوص الاختلاف ما هو في الاختلاف فيها جميعاً يتبع بعدم القول بالفصل لعل البهائية في ذكرها
على السيرة حيث انكر النص على الاختلاف بقوله عموماً الاختلاف في الفرضية بمنزلة التصرف في ما عدا ما في صحيحه على بن يقطين مثل ابا
الحسن عن الركعتين اللتين سميت فيهما الامام اقرء فيها بما يحمد هو امام يقتضيه فقال ان قرء فلا بأس وان صمت فلا بأس بناء على ان المراد الركعتان
الاخريتان كما اعترف به في الحديث لا اولنا الظاهر مثلاً ونحوها بذكرنا ما عدا الاختلاف فيندرج في صحيحه وروايتنا سابقاً جازية
فيها لا ينبغي الجهر والاختلاف منه نعم يحتمل حمل على التقيد بل هو ان المحكي عن ابن حنيفة بن له على ان المراد بالصمت في السكوت والى ما سمعنا في القرائن
من دعوى معلومة سر السيرة النبوية والتميز في غير الصحيح ولقي العشاء وقد عرفنا تقدم فضيلة التبع قطعاً اذا هو اول من عرف في الموا
على الاصل في علاج ان دينه كان الاسر بالاتباع فيجوز ان يقرأ في قوله صلوا كما ابايتوني صلى وغيره والى السيرة المستمرة والطريقة المستمرة
في سائر الاعصا والامسا ولعله الى ذلك اشار العلامة الطباطبائي بقوله وبما الاختلاف المذكور بالاصل والنقل فظاهر العمل مضافاً
الى مواضع الاحتياط ايضاً فوفق انه لم يقل احد من معبري الاصحاب بوجوبه وان ظن من عدا الصدق كدعاهم واضع نعم افترى به بعض المشركين
المخلط في عصرنا وما قد ركبنا ان بعضهم ايضاً واخذ على الجهر بالقراءة في الاخيرتين للامام المعلوم عند الامامية بطلانه كما عرفنا سابقاً وكان
الذي ادهم ما ورد انه ينبغي للامام ان يسمع من خلفه كل شئ بقوله ونحوها هو ظاهر عند من اراد في ويرقى استماع ما يجوز في الجهر من وانه مشا
لبيان خصوص الاستماع للمامومين الاصل جواز الجهر في دعائه لكن هذا مضافاً الى ما في النفس من السؤال الذي يدعو الى محبة الخلاف انتم لما عايناه
الاختلاف من ضمنه في الجمل المفضل عدم المعرفة بالفتوة عام الى هذه البدعة وغيرها من البدع التي اجار الله المذهب بها ومن اهلها انتم انتم
انه لا يخفى جميع ذكرناه بالنسبة التبع من المناقشة خصوصاً بناء على المختار من عدم جبر كل طعن على الجهر من ان اسم العباد ولا نعم القاضي ان ملكت
اعتبارها فيها حكم بعد ولعله لذلك ولغيره لم يرجع بين القولين في المحكي عن المذهب غاية المرام وكفى لتبليغ خاتمة البحث في ذكره والمحدثين
في مصابيح العالمة الطباطبائي عن صريح رايه وظاهرها بل الاحكام الجهر والمجرر والموجز غاية الاجازة ومجيباً المتكدر الانوار والكفاية
الخير بل هو ذلك والمحكي عن الدين خير بل هو ذلك والمحكي عن الحديث في ذلك الجماعية وان قبل فيها ان الاختلاف حوط بل لعله ايضاً ظاهر الشيخ في ان

الكتاب
الذي
في
الكتاب

قال في الاصل لا خفاء فيه لانه اشد يقينا للبرائة بل لعل ظاهر كل من افترض على ذكر القرائن في الجهر الاصل كما سمعنا بقابل في الحكم عن الجاهل
الحكم بان الخبر في تدل بعض الاخبار ظاهر على رجحان الجهر ولم يبق قائل في مفتاح الكرامة وجد في هامش سائلة تلبس بان فهدا بعض
الاصحاب ذهبوا استحقاق الجهر قلت لعل الجهر في اراء وما في خبر رجحان الاصحاب من انهم صححوا الخبر من المديونة الى مديونة فكان بسبب في الاخرين يقول
سبحان الله ضيق ظهرون في انه حكايمة ما كان يسقط منه حال الصلوة ولا يتم الامع الجهر الذي ستعرف ان دناه عند الاصحاب اسماع الغيرة
ان الاختلاف ليس الا سماع النفس فاصحى بقلوا الاجماع على ذلك واوضح منه ما في خبر احمد بن علي المديوني عن الجهر من انهم صححوا الخبر من المديونة الى مديونة
يجمع ما يقوله في الاخر من التبيين وها مع الاصل اطلاق بعض اخبار الجهر وما فيه من التعليل ما عساه يشعر به القيد بما روي من
امير المؤمنين كان يقرأ في ولقي الظاهر سائر غير ذلك في بغداد منه اصل الجواز ايقع بل الاخر مشعر رجحان الجهر المديوني ساجدا فاجد فدل
العدل في شدة الانكار على القول بجواز الجهر فيه بل لا ما في لوابض هنا من ظلم التبيين تارة في البحث عن القرائن مشعر اتحاد الجهر في
وقوله عند البحث على اقل الجهر الظاهر الاتفاق عليه اخرى كانه لم يظفر بما ذكرناه في المسئلة والله اعلم واقل الجهر ان يسمع لغير الجهر فلا يسمع
بل خلاف بين العلماء في ذلك بل اجماعهم في ظاهر كونه اوصافا من المعنى وقد لا خفاء ان يسمع بغيره كان يسمع لاجماعهم في كونه اوصافا
وعن المعنى قال الشيخ هنا حكى عن تبيان هذا صاحبنا الجهر فاجب الجهر منه بان يسمع غيره والمخالفان يسمع نفسه طاعة الجهر حتى الذين يسمع
ممن عرجوا من اذ لم يعطف لفظ الاختلاف في على المضاف اليه كما صرح به في كونه حيث قال في احد الاختلاف الى اخره انه لا يدخل اسماع الغيرة
الاختلاف كما هو براء من النص في براء قال في احد الاختلاف اعلاه ان تسمع انك القرائن وليس لحدادي بل ان لم تسمع فانه القرائن فلا
صلوة له وان سمع من عن يمينه وشماله صا جهر فافعله عامدا بطلت صلوة تجزأ الحكمي عن الراوندية في تفسيره ان اقل الجهر ان تسمع من يمينك
واكثر المخالف ان تسمع نفسك بغيره بالغير الذي يفرض فيه الى سماع اللفظ من الانسان نفسه كما لو وضع اذنه قربا من ثم المتكلم فلا
بل يمكن دحوظ هو لفظ القريب لما خوذ في تعريف الجهر في غير المجمع معه بل يكون بينهما مسافة في الجملة وان قلت تخفيف المعنى القريب ليعتد
للمعنى خرف من امكان اقربية سماع مثل المفروض من النفس اما لان اذن السامع جهة هو الحرف بخلاف كون الانسان نفسه فانها من غير جهة
او لغير ذلك ربما يدينه عليه الجملة قول الباقر في المرسل في تفسيره على ما يراه في تفسير قوله تعالى ولا تجهم صلواتك لانه الاجتهاد ان تضع صوتك
تسمع من بعد عنك والاختلاف ان لا تسمع من على الايسر اضره وادع ترسان المنه عن الجهر فلا بد من جعل من على من على المساق للفتل
دونك لا ينافي ما دل على ان الاختلاف المنه عن دون سماع الانسان نفسه كما وثق به ما عده وكذا يجب ان يذهب البعد المفرط من قوله من بعد
عنك كما هو صفة الجهر والمداد في الظاهر على سماع تمام اللفظ وجوه الجهر الحروف لا خصوص بعض الحروف لاجتماعها من الضمير بخلافه فالتدريج ح
الاختلاف سماع القريب مثل ذلك انه لا يكون في تحت معنى الجهر مطلقا ما اذا لم يسمع الانسان نفسه ما يقوله من جوه الجهر في لضعف الصلوة
لنعارض الماء والهواء فالظاهر عدم الاجزاء كما صرح به غير واحد من اصحابنا بل هو ظاهر مقتضى الاجماع ان السامع بل من يسمعها اصلها هو
الجهر مضافا الى صحتها وحسنه لا يكتب من القرائن والدعاء الاما سمع نفسه ما ودد في موثوق به من تفسير الاختلاف المنه عن كونه
بما دون السمع مضافا الى ما في كونه وغيرها من عدم صدق لقراءه مثلا على ذلك ولعل اعتبار هذا المقتضى في أصل ما قبله اللفظ وخصه
يمكن ان يجعل ذلك مقتضى التبيين يحصل اللفظ المأمور به وبذلك يحصل التبيين بان ذلك هو لا يسمع من غيره وفي الاول غيبة فاق الى اراض من
احتمال الاجزاء الهمة في التبيين مثلنا باعبار الله هل يقرأ في صلوة وثوبه على منه قال لا بأس بان السامع اذنه الجهر من ضعفه لالتصا
بناء على الوجهين الاخرين صحت في خصوص قوله مشق لنسخ على ان الهمة الصوتية كمن القاموس في البناء في فهم جوه الجهر في قول ان
كان كلام ابن الاثير يقتضي في من نفيها بانها كالمخفي في فهمه ولعلنا لا يراه في فهمه لغيره فلا يكون مناسبا اليه وعلى كل حال
فلا ريب في خصوصه على غيره من وجوه مخصصا مع احتمال اوده القرائن مع القرائن في فهمه لا يقتضي به تبيينه كما في قوله الهمة من جعل الشو على
فيه كصحة على غيره من اجتهاد عن الرجل يصلح له ان يقرأ في صلوة ويحكي لسانه بالقرائن في هو انه من غير ان يسمع نفسه قال لا بأس بان لا
يجزئ لسانه يتوهم فيها انها في الخبر الاخر غير بان من القرائن معهم مثل تحذ النفس الصحيح معهم اقوال الفسك ان لم تسمع فلا بأس هذا واما
ظن من الذين يخو بخلاف عطف الاختلاف على المضاف اليها اتحاد الجهر الاختلاف في بعض اصنافه يكون بينهما التوهم من جعلها ما يحكي عن الخبر
وبعض نسخ النسخ على في ذلك حيث عبر عنها باقل الاختلاف المشعر بان له وادع وهو ليس الا سماع الغير الذي هو اقل الجهر بل هو صريح
الحكمي عن الجهر من ان اعلى الاختلاف في الجهر فلهذا هو التفصيل في التبيين الى الجهر في الاختلاف في النصوص والفتاوى في عدم الاشتراك
انها صلتان لا يجمعانه في وقت واحد انك قد عرفت ظهور كثير من عباراتهم في ان ذلك يتحد بالاختلاف فغنى لاقوله كما سمعنا من صريح ترويه غيرها
ويؤمى اليه في الاصل في تعريف الجهر ولفظ التحذ تعريف الاختلاف في العطف عبارة المنه نحوها في الجملة فافهم الامام المديوني في الزمزم العباد
والصديق مخففة لاعتبار اسماع الغير الغريب على في قل الجهر وعد في الاختلاف المراد بالفتوح المعبرة بغيره في ذلك لغير المعبرة بغيره
اقل الجهر فليس مطلق اسماع الغير هنا خصوصا بعض كونه في نحوها فلا دلالة في الحكمي عن هاتين الاحكام من انهما مختلفتان متضادتان على
ما يقوله المتأخرون وقد عرفت حصوله على التفسير المديوني كما انما دلالة في بعض العبارات الظاهرة في الاختلاف فمد اعلى من سماع النفس
عليه بانه اذ هي اما منافية وانما هاتين اعلى ان يدينها العتق من جواز كون المراد منها ما ذكرناه من بعض صور اسماع الغير التي لا يتحقق بها الجهر فاقول

کتاب الصلوة

(Handwritten signature)

فراغت و فراخ

کتاب الصلوة

كانت

وقال لا على الرضا في خبر الرضا في المروي عن قرب الاستدلال في ليلة الجمعة وسبح اسم ربك الأعلى وغير منصوصين حازم المروي عن ثوابها
عن الصادق الواجب على كل مؤمن اذا كان لنا شيعتنا بقراءة ليلة الجمعة بالجمعة تسبحة اسم ربك الأعلى ان قال اذا فعل ذلك ما فعل عمل رسول
الله وكان جزاؤه وثوابه على الله الجحش والمناشئة فيها بعد تضيئها على قراءة الاولى في الاولى والثانية في الثانية ولا على ذلك في ليلة
كل منهما ما تدفع بالنسبة والتشريك والترتيب في الذهن منها وان لم يفعل ان لو اولا خصوصا مع ما لحظه عباد الله في صلاة المفهوم منها ذلك لان
جعله من معقبات الشهادة في الحديث ومع الحكمي من فعل الرضا في خصوص العشاء الاخرة كما انه لا وجب لعدم الالتفات إليها خصوصا بدعته
بما عرفت فلما عرفت بمصداق المروي في الخبر والافضا وكما عرفت يوم وليلة من قرائته التوحيد ثابته المغرب في الصلاة الكافي عن الصادق اذا
كان ليلة الجمعة فاقترن في المغرب سورة الجمعة قل هو الله احد المعصود على زيادة فضل قرائتها في الصلوة وخصوصا المغرب بها من فضائل
المفضل بل قال الكاظم علي بن جعفر فيما رواه الحسين عن عبد الله بن الحسن ابني بصير ليلة الجمعة فيقول في الجمعة قال هو الله احد
وعنه ذلك لان رتبة ضعفه لان رتبة كبره انه مستحق الضياء ويرجع عليه غير الفرد المبرور واما بالنسبة لغيره فلا رتبة رجاء ان خبايا عليه سمعة
وكذا ما يحكي عن ابني عجل من قرائته المناشئة في ثابته العشاء الاخر فروع من رتبة في ليلة الجمعة سبحة في نظر العفة
سورة الجمعة اذا جعلك المناشئة المعصية بغيره خصوصا في ظاهره وانه على بن جعفر عليه السلام اخوه في المروي عن قرب الاستدلال على ما
تصله ليلة الجمعة فقلت بسون الجمعة المناشئة يقال رتبة في الصلاة التي في العشاء انما هو ذلك فهو ضعفه انما يحل على ما
عرفت ضرورة انما هو ما سمعت له ذلك كانه في رتبة عليه غيره وهذا المقام مقام استحباب ولا مشاحة في خلاف الروايات فيه
كالعلماء الطباطبائي بعد ان ذكر ما عرفت من ضعفه مما اختلفت فيه الرواية فان الكل حسن في صحيحها بما يقبل هو الله احد وقال الشيخ في بيانها
في قبل الاكثر كافي في جامع المفاهيم غيره بل المشكوك في الحديث في المروي عن بل في الجملة السون الاولى ما الثانية من
الصادق والمروي في الحديث المناشئة من دعائها ثابته الاجماع عليه لانه ما انفردت به الا ما تمة والتتابع في صلاة الجمعة في الصباح والي بصير
ابن جعفر وان كان مقصود الجمع بينهما وبين مرفوعة بعض من رتبة المروي عن العلل والرواية المحكي من فضل الرضا في طهارة الصلاة
الخبر فيها وبين المناشئة من الحسن بل لا على المروي عن قرب الاستدلال في الصادق على التسوية والتفاوتان في شرط المقام في
المقام وان لم يجد من ذكر الاخر في الحديث المناشئة من العبد ان كان الاول منعنا ثم لا يخفى ان المراد في الاولى في الركعة الاولى الثانية والثالثة
كما نص عليه في بعض خصوص المقام وفي الجمعة الظاهر من دعائها ثابته المناشئة على المشايخ من اصحاب بل عن الانتصا الاجماع عليه كما عرفت على
خصوص الجمعة بما مع اعتدالها بالشرع والاصل في الاطلاقات في الوقت المقررة في بعض النصوص المحول على زيادة في التعيين خصوص
في لباس من قرائته غير الجمعة في صلوة الجمعة بعد ما في صحيح علي بن يقطين وخبر سهل والحكم بأجره الاعلى في التوحيد فيها ايضا في خبر يحيى الا في ذلك
بالمضي في الصلوة مع تجاوز النصف من غير سون الجمعة في الحكم من فضل الرضا واشعار قوله لا ينبغي ان يقرأ بغير الجمعة والمناشئة في صلوة
في يوم الجمعة في رواية المروي عن العلل والامر بقراءة الجمعة السفر خبر ابن يقطين في ظهوره فيها ولا ينبغي في صحيح ابن مسلم او حاشا التوحيد
يعود من قول الصادق في صلوة الجمعة باسنان يقرأ فيها بغير الجمعة المناشئة اذا كنت مستجرا وغير ذلك يخرج عما كثر منه الوجه كالامر
بالاعادة في صحيح عمر بن عبد الله وحسنه في الجمعة بغير الجمعة المناشئة في سفر او حضر والمراد في السفر الظاهر في الصلوة لمن تركها متعمدا
صحيح رواية المروي عن العلل كوفي في الجمعة بغيرها ثابته في يوم الجمعة في صحيح علي بن الحسن بعد ان سئل عن
بالقراءة في الجمعة مع صلواتها من غير ان يعادوا الامر بالانتهاء كعب بن ابي التوحيد في صلوة الجمعة الاستدلال في خبر صالح بن يحيى في قوله الله
في صحيح منصور بن حازم لا شيء في وقت في القرائة في الصلوة الا بالجمعة بغير الجمعة المناشئة في قوله ايضا في صحيح سليمان بن خالد جواب عن سؤال الجمعة
القرينة في الركعة الاولى بالجمعة وفي الثانية بالمناشئة من غير ذلك ويجعل على تارك الاستحباب كما هو في ناس الاذان والاقامة وصلواتها
المسجد نحوها خصوصا مع شهادة بعضها على بعض بل في الخبر الواحد منها ذلك كما يظهر في ما نقله عن الصادق التي بل عن الغوائد المنسقة
نسبة الى جماعة وان كان لا ينفصل من حجاب السورة من الغنائم في ظهر الجمعة جباير لا ينفصل من الجمعة والا وكما قيل في حديثها
لغيره من الروايات لا يها بل عن الرضا في مصابيحها بغيره من غير عرض الظاهر ضعيف ان كان لا حوط عدم تركها الا للعدوك كالمريض
السفر وخوف غوات الحاح بل حوط من الاضطرار في الاعمال الصالحة لاسقاط الواجب في الظاهر الى هذا القول اشار المصنف بقوله منهم من
يرى جوبا لسورة في الظاهر في بعض مقتضى كبره انما لا يفر من ان لا وجب في العصر والحكمي من الصدقات الظاهر دون بل هو صريح في عدم
وجوبها في ذلك انكر بعض من اخر عنه ما يحكي عن معتبر من سنة ذلك في الصدق وفيه ان الحكمي عن بعض نسخ الخبر عدم هذه النسبة لعله
اراد بما في المتن غيره فلا يتم الانكاح عليه ويريد بالظن في غير الجمعة في الظاهر ان كان جسيما والامر سهل في من السنون ايضا في قوله في انما
بالسور الصالحة كما في وكري عن حسن ظاهر جامع الشرائع ومن المفضل كما في عدم الغفلة لعله لان الغفلة لا يمكن ان لا يعمل المستند
في اصل الحكم بعد فتوى من عرفت برأيه ما يشاع منه من جهة وقت نوافل الدنيا لوقت الفريضة لما هو في الحافظة عليه حتى وفي غفلة الزوال في
هي افضل النوافل صلواته الا واثبت في ذلك بالنسبة الوصلة على عياها ثلثا ختمها ما استطاعت انزود فيها القرائة بالتوحيد في الصلاة
وفي مصابح الشيخ روى في حديثه في كل كعبة يعني من الزوال الحمد وانما انزلناه وقل هو الله احد رتبة الكسوف في خبر الشيخ الطويل في فضل

احمد

[illegible]

احدا من معلمي الاصول بينهما هنا وان غيرهما لا يجوز دخوله الا ان من المعلوم اذاعة البطلان من مثله لك ما يتعلق بالاصول
 مثلا بل المحرر فيه من جهة التبرع وتبعية لقطع العمل الدائرية والا الذي هو المحط في النظر به لا يمانع منها ما يتعلق بالاصول والبطلان و
 لغا غير ذلك من جهة التبرع واستدلالا بقضي البطلان على ان جملة من مع تدل الاجماع السابقة كالانصاف في مخالف الاحكام
 المتقدمة عنها البطلان بل هو المراءى من محض في القضية وعو كرم بعد التدبر بل هو مقتضى التبرع في حرجيل بايرهم قال اصناف اذ انك تظن
 امام فخر المحرر في غير من قرأته فاضل اننا الحمد لله رب العالمين لا تفلت من يدك من سنان عن محمد الحلي سئل اية اقول اذ عرفت من فقه
 الكتاب مبين قال لا لا المصنف العنبر ورواه محمد بن محمد بن الفضل بن علي في جامع عبد الكريم محمد الحلي في حرجيل بايرهم بقضي الكرو
 عن الصلح من الجعفر ولا نقول اذ عرفت من قرأته اننا مبين فان شئت قلنا محمد بن عبد الله بن علي بن موسى عن عاتق الاسلاف
 مرسل عنهم انهم من ان يقرأه فانه في الكتاب مبين كما يقول العامة قال جعفر بن محمد انما كانت النصارى يقولون بل هو الوصل الجوز
 وما حكى من الفقيه من فقه ذلك الى اليهود والنصارى فيظهر وجه الدلالة في معنيين وهما مسئلة الصادقة اقول امين اذا قال الامام غير
 المقتضى عليهم ولا الضالين فقال هم اليهود والنصارى وان المراد به التتابع على المخالفين بان لما تكلم في ذلك هم اليهود والنصارى بل لعل الزاد
 الخافون من اليهود والنصارى كما يؤول الى عدم القراءة عند اليهود والنصارى فيهم السائل بمرتبته ما زاده في الوسائل في المحرر فيجب عن هذا
 هذا جواب المراد بالضالين لا السؤال ليس جزم فلا حاجة الى محله بل لا يجوز للفقهاء بل يمكن اذاعة الامام في الجواب الجمع بين الفقيه وسؤال السائل
 بالالهام في العبارة للتزوير لكن السؤال مبني على انه لو سلم امكان استفادة المطلوب منه اية اذ لو كان الحكم مكرها فخطا حتى يثبت عنها بالاجماع
 لا يثبت الجواب الموهوم ما بينا هنا كما هو واضح ولنا في شئ في ذلك كذا بان التبرع بقضي المردود بالبطلان المحض المتعلق بها ارجوها وشرطها
 بخلاف الامر خارج كل في المقام بدفعها عن حصر اقتضائه الفضا في ذلك بل العرف اكل شاهد على اقتضائه مع نقله ولو بالامر خارج خصوصا
 من مثل الشايع المعديان الصغار والفقهاء الذين المقصد الاهم في العبادة وخصوصا مع ملاحظتنا في لا تكال على بانها في مثل هذه المركبات
 والهي بل لعله المتعارضة بيان كل مركب حقيق عقلا لا يخفى على من خبير العرف في معنى قال لا تفعل هذا في هذا عند اذاعة البيان انتم من
 الى اذاعة الفضا ولذا سلفنا في غير المقام انه يمكن دعوى ظهور الاوامر والنواهي في المركبات في التخصيص على خاصه دون الشرع فظهر
 ان هذه النواهي تحمل في التبرع عن الصلوة او غيرها مما لا يقارن لهذا التبرع عند من خالفه شئ في ذلك دفعه باختلاف الوجدان بعد ذلك
 استفادته من هذا وانما يقال ان هذا من على انه لو سلمنا اذاعة المحرر خاصة من التبرع هنا امكان القول بالبطلان اية من حيث اننا لا نعلم
 الادمين لو قلنا انها من الدعاء ضرورة ظهوره في رخصه المستفادة من الامر في المحلل من مع امكان انكار اصل الدعاء فيه فانه في كذا
 بعد ان حكى عن اختلاف فقهاء البطلان بانها من كلام الادمين الذي لا يصلح في الصلوة وهو مبني على انه ليس عليه كما هو المتيقن من التبرع
 وعرفوا في معاني الاخبار عن الصادق وانه هو كل ما لا يركب المحرر في اذاعة التبرع في العالمين وجعل انها تخبر بها اهل الجنبون في اهل
 النار وان كان من ايمان الله فانه كما لا يستلزم معاني الاخبار عن الصادق في ذلك بل لعل ذلك هو الظاهر من اخبار المنع من استبعاد استفاضة التبرع هنا
 مع انها دعا والفرق ان جوان في الصلوة لجامع النصوص من فضله في التبرع وجامع المقاصد من غاية الاحكام وكذا لو موافق المذهب
 البارع والروض ان ليس قرا ولا دعاء بل اسم للدعاء والاسم غير المسمى بل في التسمية في الكل على انها ليست قرا واما هي اسم للدعاء والاسم غير
 المسمى من الفقيه ان العامة منفقون على انها ليست قرا ولا دعاء ولا تسمية ان كان له اربعة فيها وعن الانتصاف لاختلاف انها ليست قرا ولا دعاء
 مستفاد من انكافى انها صوت مسمى به الفعل الذي هو اسجى ان هو يدعى وتسمى عالم صوتا تسمى بها الاضال التي هي اهل ليس مع
 وعن حاشية الاستفاضة ان امين عندها من كلام الادمين داخري انها اسم لفظ الفعل لا جامع اهل العربية بل هو يدعى عندهم وكذا في
 وبناء اي البطلان بان شئ شوب على انه ليس قرا ولا دعاء او تسمية مستفاد من ان لا دعاء وانما الله فانه لو وجدنا في سائرنا في امور في كذا
 او بدلت في الورد على ما حكى من الواح في البسيط والحول بصري ان اسم من اسم الله فانه على ان لو سلم كون اسم من سائرنا في امور في كذا مع شئ
 لم يعلم جوان في الصلوة اية بل الظاهر خلافه ودعوى من الذكر يمكن منها بظهره في كذا ان لو سلم ان معناه معنى اسجى اللهم اسجى
 لفظه كما في سائرنا في الاضال على ما اذاعه بعض المحققين من اهل العربية بل كما استخلصنا المتكلم بها الا لفاظ في بعض الاحكام فيكون سائرنا في الاضال في اذاعة
 لها ولا اضافتها في ملازمة ضد بقى بالبطلان اية من حيث لعبا ورواه بعد الدعاء لا بعد القرآن فلا يكون ح دقا والبعض من استدلال على البطلان
 بانها لو قال اللهم اسجى لم يجز فكنا ما معناه كما حكى عن الناصب في ابى العباس ما لو قيل ان معناها كل شئ لو كان فاضل على ما يستفاد من مجموع
 القاموس في ما يانه من الاضال فلا يصح من اعتبار تعبيرها بالدعاء وعدم ضمها منقولة بل يكون لغوا ودعوى الكفاءة بتعريفها لما يصلح للدعاء
 وان لم يكن ضد للمعكلم لك وضع اعتبارا ودعوا بعد فيها على التفسير الاول لها وهو المعنى المعروف فلا مانع من اذاعة طلب اسجى بغير كل
 ما دعى في الزمان السابق به هو في الزمان اللاحق او يلزم مقصد الدعاء مع القرينة لا تتناقض بينهما وان حكى عن تبيان الشيخ المنع من جمعها
 بالفسد للزوم استعمال المشرية في معنى في الخطيب ضد فعلنا في كذا من المعنى هنا فيجوز وهو الدعاء المنزل قرا ومن العلوان اسما كالمعنى
 الصيغة لا اذاعة الدعاء فكيف بطل الصلوة بنفسه فاذ مع وقوعها بعد التفسير للدعاء من القرآن مع بعد غير اعدم القول بانفسه بل يقع
 الاول منها شهادة متبعية استعمالها ومعلوم في وقوعها بعد غير المقصود بل الدعا من الغور والحد وان كان صالحا لان مقصود الدعاء على ان

بالدعا بالمباح سؤال الرخصة والاستعاذه من المنع عندئذيهما ورد السلام والمحمد عند العطية والتمنية العاطفية بخود ذلك ان كان قد بناقنا
 لم يكن مورد دليله منها القرائن كما لدعا بالمباح متممة العاطفة بان المراد من نفي الجاس عنها في الصلوة رفع الحجب عنها من حيث نفيها لا من حيث انقضاء
 نفوت بعض أفرادها المولاة كقبي اباس عن قراءة القرآن في الصلوة ايضاً والتمسك باطلاق ذلك لادلة مع ان التمسك منه ما ذكرنا قطعاً بوجه
 الفرق بين البسج الكثير منه والعزم كما يوحى اليه كبر بعضهم هذا الاشباة بعنوان الاستثناء من حرمة ما يندرج في المولاة منه لا ينفى مع
 لا ينفى الاستثناء بوجه على استثناء البسج الذي ادعى عدم قدح في المولاة لا استثناء ومغته واما ما كان مورد دليله خصوصاً الفقرة كسؤال الرخصة
 والتعود من المنع فالجمل لا يقتضي عليه خاصية التمسك منه الى مطلق البسج هو مع انه فاس ليس باولى من التمسك الى مطلق الدعاء ضرورة ان
 معاني وجودها مع وعلى خصوص الانقوت به المولاة منها كما ادى البسج سابقاً عند البحث عنها في الحكم عن المنع والتمسك لذلك لبس البسج
 ابدل الاستثناء المذكور بالتمسك في اصل اعتبار المولاة ان لم يقم اجماع عليه بعد الاطمينان بعد عوى الناس في مثل المقام اذ هو بعد الانقضاء
 عن ثبوت هذا الفعل عنه هو الراد الذي كونه متممة للاستدلال به وهي قوله صلوا كما دايموا فيتمتع قد يناقش بان هذا التركيب منه مجريان لدعا
 بالناس في الفقرة خصوصاً اذ كان غرضه تعليم اصل الصلوة وبها ضرورت ان كل من تلبس بقليم امر من الامور الدينية والاخرية لا يخرج غالباً
 انشاء امر اخر عنه كما هو واضح لكل من لا يخطئ في فعله المولاة كانت لذلك كمالاً لا يبرهن الاضال ليس الاقوال غير الفقرة من التمسك بالادراك
 بل يبرهن الاقوال الاضال كذا كذا كذا كذا والسبحي ونحوها الاوجب النوازل المزبورة والتمسك على الميقت بتم على الختان على الاعية على التمسك بالاطلاق
 الكتابية التمسك من الشروع الاطلاق في كنع فوان النظم عطلوا المولاة وثبوت في البعض يصلح دليلاً لكل بل ينبغي جعل المدار على الماصي
 الصلوة او الفقرة او القرآن من قوة المولاة ان من غير فرق بين الفقرة وغيرها من افعال الصلوة ونحوها خصوصاً مع ملاحظة اطلاق نفي الباس عن الدقار
 قراءة القرآن في الصلوة حتى ان ورد في خبر على بن جعفر المروي عن قريب لا استثناء استثناءه عن الرجل يصلح ان يقرأ في الفقرة فيقرأ في غيرها
 فيسكن ويرد الاية قال ليرد الفقرة ما شاكم ان تقدم ما بقا عند قول المصنف ولو قدم الشوق على المحل كما بهد في الجملة اية قد بان في بعض
 المباحث في ذلك ليعلم ان تلك الكلة فاعل وجود المولاة لا يبرهن في محكي عنه وبما تبع بعض من يناقش عن ذلك مع ذلك المحرر في طبع
 الامتثال واصله لاسالمات بل بما كان عند بعضهم من الواضح البسج في نفي العلم في قوله مثلاً افعالها اي القراءة الواجبة من صوته في
 غيرها مثلاً استأناف الفقرة من داس ان كان في وعدهم فرض صدق الفقرة او القرآن على ما وقع من قولوا وصلوا باق في منها بعد صدق الاستئناف
 فيبقى في العدة اما اذا لم يكن كذلك فالجمل الفقرة ما انتهى اليه الفصل صدق الامتثال وجوب تدارك المنوع مع بقائه المحل الذي هو محل الدقار
 في كونها هوذا امكن تداركها بنفسه من خارج الى اعاده شيء اخر غير ما مضى للمقام واليجب والاختان وغيرها من الصفا فتدبر وجوب تداركها
 منع شمول ما دل عليه وقد عرفت بين تدارك الترتيب في فضل المحل والسوق ينوئ صدق اسم كل منها على خلاف المولاة
 هي محل البحث فم قد يشبه ما عرفت من الترتيب بين المحل والسوق ولعل الفارق بينهما الاجماع او غير فريجه فاطلاق المصنف وغيره بل في المشر
 بل بما نسب الى ما عدا الشيخ من الامتثال استنبنا الفقرة لفصل المولاة المنوطة على الاستنبنا كاطلاق المبسو والحكي عن هائية الاحكام وكذا المحرر
 وكشف الانباس الفقرة من حيث انتمى لصلو الامتثال ما وقع لا يح من ظلم المصنف من ان المجرر لفصل المزبورة وما ادى الى بعض كشف اللثام جبهة
 بعد ان حكى على بعض ما بعد ذلك قال هو الوجه ان لا ينقسم نظام الكلام ضرورت اشارته بالاشراط المذكورة الى بعض ما ذكرنا والظاهر انه
 مع الانقضاء بسانف خصوصاً انقسم من الكلام لا الفقرة من داس فلو فرض وقوع الاضال بين اياك تغد مثلاً استأناف هذا الاية خاصة لا
 وما تقدم ما بل قد تحصيل فصل المولاة ايضاً اذا قلنا بالفصل بين الايات مثلاً استأناف ما انتهى اليه موصولاً بما بعده وان كان قد ثبت
 جنباً بانه لا مولاة بين ملوق منه من اللفظ الاول ضرورت تحقيقه اخلها وما اللفظ المحل به فلا مولاة بين ما عدا الفصل بينهما بما
 سبق ما فان به المولاة صغره كما هو واضح وان كان قد غلط في المولاة هذا استأناف لصلوة كما في كرى وجامع المقاصد فواتك الشارح وغيرها
 الاحكام والبيان الالفية والبحر في شرحها والبسج في وفاء المولاة المقاصد العلية تنص على ان الصلوة الواجب فيها الفقرة لصلوة
 البسج عند المباشرة الشبهة كرى بقوله تنص على المبالغة المنوعة عنها وكان من هذا المبالغة في المولاة الواجب فيها المنوع عن كهاب بسج المبالغة
 ان مرج ذلك كله بعد عدم المنوعة في الصلوة في شيء من النصوص كما يكون ظاهرة مفضها اللفظ الى ما ذكرنا خبره في انهم سابقاً من
 بخود ذلك الزيادة في الصلوة مع فرض التدارك والنقصان مع عدم ضرورت عدم حصول الامتثال بما وقع من وجه من البحث ما عرفت سابقاً ولعل المراد
 لغرض حكم هنا باستنبنا الفقرة خاصة ظاهر الميزان والارشاد وصرح على ذلك والحكي عن كرى وسر الموجه كما وحي كشف الانباس هو في
 كما اوضحناه فيما تقدم بل للمقام اولى بنا على التدارك الذي ومانا البسج سابقاً من ان المولاة على محو الاسم من غير فرق بين الصلوة وغيرها
 فرائد وغيرها لا فرق بين العمل والتمتع والعلامة الطباطبا بقوله وكل فعله هو اجراء العمل ان زاد في العادة مثلاً اخل ويسبق
 هذا وهو ان حاداً بالماح وبان المحو والمحو المحرر كقول قاع العارضي كالصلو وهكذا الذكر المسجاً منبطل الفصل بالاسم كما الى آخر
 وهو ان كان مختلفاً في تعريف مضبوطاً بالتكبير مثلاً يحو البسج بخلاف الفصل بين المحل والشوق المحل والتكبير كل البحث في نحو الكلمة والكلام
 المدار ما سمعت من نحو الصلوة والنظام ولتقاعله واما دعوى البطلان في مفرض الترتيب جبهة ما وقع به الاضال من القرآن والذكر مثلاً فيكون
 كلام الاديبين حكماً لا المحو واختر النع خصوصاً مع ابتنائها على مسألة الضد فكذلك بسانف لقرآن خاصة فيما لو نوى قطع الفقرة وسكت

كتاب الصلوة

حتى هو اخل بالموالاة ضرورة عدم الفرق بينه وبين الاخلال بها بالقرائة اذا حال جوب لا سبقتا لنية القطع لا الفؤاد الموالاة ولذا الرعي
 التكون ما ينفى بوقاها في غايه الضعف لما في ظن من لقول بالاحادة وهو الذي شاد باللفظ بقوله وفي قول بعد الصلوة مع قوله هذا
 باعادة القرائة خاصة لا وجه له اللهم الا ان يريد بنية القطع عدم العود اليها اصفاها ما ينطرح بغيره المتأني وبتره واجبة الصلوة بعد ذلك
 الاستدانة على بعض الوجوه مع انه قد قبل بقائه لا بوقاها فانه لا يوافق ما ذهب اليه من عدم البطالان بنية المتأني مع عدم فعله الا ان يفرض حصول التكون
 الطويل المخرج من الصلوة او دخولها في ركوع حتى يكون قد اخل بواجبها لا بنية قطع القرائة بغيره من ان يكون كالسكون غير الطويل وما في كشف اللثام من
 بنية القطع تضمنه زيادة ما لا شرع في الصلوة او التفتت ان يكون قد عدل عن نية الصلوة الى صلوة غير شريفة وعنه بدفعه مع انه قد خرج من مطلق
 القطع عن ذلك في كرمي من ان نية المتأني اما ان يطول من فعله كما سبق في المبطل انص عليه فصل النية فان كان الاول بطلت الصلوة
 القطع وان لم يكن مع ان ينصرف الصلوة في وان كان الثاني لم يطل ما لم يكن طويلا بحيث يخرج عن معنى الصلوة ويخرج لكن قد بان ما عرفت
 عندنا ما قبل من نية قطع الصلوة وانما هما والتفتت بعض ثارها لا من نية فعل المتأني في نية ج بناء العصور والبطالان على ذلك على نية فعل
 المتأني كما اني استنتج جامع المقاصد كذا لا وجه له واقع من غير واحد من الاصطلاح المحكوم في الاخلال بالموالاة بالتكون المخرج عن عهدها دون الصلوة
 باستئناف القرائة وفي السابق باستئناف الصلوة مع ان في كل منهما فؤاد الموالاة بعد اعداها حكم باعادة الصلوة فيها ما على الحكمي عن ابي
 كما ان غيره من سائر ما في استئناف القرائة اللهم الا ان يجعل مدركا لثباتها من الاخلال من القرائة والذكر ما حصل به فؤاد الموالاة من حيث النية
 بسبب معنى كلام الاديبين ونحوه مما يخص ذلك المقام بخلاف هذا الكثر كما نرى في بعض علبك ما في اوضح من ذلك اشكالا ما في اطلاق لغيره وغيره
 اما لو سكت في خلال القرائة لا بنية القطع او نوى القطع ولم يقطع مضى في صلوة خذت اخطا وسكوت المخرج من الموالاة خاصة مع غيره ما فؤاد
 في استئناف القرائة والصلوة على ان نية القطع مع التكون التي حكم بها باستئناف القرائة ساجدا لا اجد لها اثر ارسوله استصحب نية العود ولا بشا
 على عدم بطلان الصلوة بنية القطع او بنية فعل المتأني كما هو محتمل والمضى فصل النية والالتفات بطلان الصلوة لا استئناف القرائة خاصة مخرج من
 السكون مصلحا لنية القطع وغيره ما عرفت وانه في نية قطع القرائة لا شرع قابلية ما وقع منه اذا اكمل ما بقى امثال الامر جامع قطع النظر عن
 اعتبار الموالاة ومع ملاخطتها لا فرق بعد فؤادها بين نية القطع وعدمها اللهم الا ان يدعى اعتبار استدانة نية القرائة في صفة القرائة بدعيه
 صدقا امثال ما ذكره في العقل الا باستدانة نية النية التي هي من مقومات الامثال به بخلاف المركب الحسن فيخرج الاستدانة مع نية القطع لكن يفتي عليه
 سؤال الفرق بين فؤاد الموالاة بقرائة الغيوبين فؤادها بالسكون المجبر من نية القطع الذي قد صرح معه باستئناف القرائة في الحكمي عن كرمي والموجز
 وجامع المقاصد المحققين وشرحها غيرها وقد يجاب بزيادة ما لا يذهب الموالاة من السكون ولذا احتاج الى الامر باستئنافه على استصحاب
 القطع انص ما هناك يكون حكم التكون المذهب الموالاة من كذا في كلامكم ان الظاهر كون قوله كذا الى اخره ليس من بيان الموالاة في شيء بل
 ذكره لثباتها في اجاب استئناف القرائة الا انه مع هذا كله والافتقار عدم خلوص جميع ذلك عن التفتت والتحقيق انه لا فرق بين فؤاد الموالاة بالقرائة
 مثلا وبين فؤادها بالسكون مستصحب قطع القرائة او لا فؤاد القرائة اخرى غيرها او البناء على عدم بطلان الصلوة بنية فعل المتأني او القطع
 واما ما ذكره من المضي بما لو نوى لقطع ولم يقطع وتبعه عليه غيره كما انما فصل بل عن ابن خلدون في بعضهم هذا شكلي في جامع المقاصد انه
 ان ادعى عدم العود اليها كان في الحقيقة كنية قطع الصلوة وان لم يرد ذلك بان صلاها قطع في الجملة كان المأني مخرج عن معنى من قرائة الصلوة
 فانما حال الصلوة وان لم يخرج الى نية قطعها لكن بشرط عدم رجوعه نية تنهاها فيكون كما لو قرأها غيرها ومنه مع احتمال ولادة نية القطع ثم
 العدول عنها من وقوع شيء من القرائة انه قد سبق بكمية في صفة القرائة واعتبارها من قرائة الصلوة ما هو متلب من نية الاستدانة التي بانها
 نية قطع القرائة مع عدم وقوع النوى لا محالة في الحقيقة الى الغرض كما هو واضح بان في اتمل هذا وقد صرح في كرمي وعنه انه لا بأس بقطع الموالاة
 بالتكون مثلا لعدولها الى الوارد على علم الكلام فتك في ذلك ذكر في كشف اللثام ان قطع القرائة للتعان ونحوه ليس من الاخلال الموالاة لانه
 قلت قد يشكك في بعض الاعذار ان لم يكن جهلهم لا يزيد في العدة يتر على النية الذي قد عرفت استئناف القرائة مع كذا ان اصل العدة بنية
 بنا في اجاب استئناف القرائة بفؤاد الموالاة لوقوع شرط عدمه في صفة القرائة في حال العمل بالنية وكذا صرح في كرمي وغيرها الموالاة
 لا يبتل بكونه الا بزيادة فيها الا بين فضلاء الغيرة الاصلاح فضلا عنه وان لم يأت بالزيادة قبلها بعض العامة قال بل في قبلها ثم يكررها
 ولعله هو الذي وما اشتهر بقره بقوله سواء وصلها بما انتهى اليه او ابتداء من هي خلا فبعض الشايعين في الاول كما ان الظاهر كون المستدانة في
 ذلك بعد ما كان دعوى عدم قدح خصوص ذلك الموالاة باعتبارها من المكر ما ممتعة سابقا ما دل على جواز قرائة القرآن في الصلوة خصوصا
 ما في خبر علي بن جعفر السابق ذكره من القرآن ما شئت فان كان الاخذ باطلا لا يخرج من نظر قارئه ولذا استشكل في الحكمي عن كرمي وتكرار النية
 عدا وان قال في ان لا فؤاد ليجوز لان الكل قرأت وان تكرار الا بزيادة كذا الشك ثم ولو كذا الشك فالحظ في اسهل لان القرآن بين
 قبل جواز وهو في قوة القرآن قلت قد في اصعب جهنم مع بعضهم للقرآن فلو جاز للتكرار امكن من عدل ذلك في ينبغي ان يعلم ان جواز ذلك
 كراهية ما اذا لم يأت به المكلف بعنوان الحنية او الاستصحاب الثبوت الشرح فيبطل الصلوة بناء على بطلانها بغيره في كرمي ولو شئت
 كلمة التي بها في كرمي والاحاد اعاده ما يسمى قرائة او في منه عدم جواز الاتيان بتكرار الحرف الذي مثل فيه او يتبع مسادة لانه لا بعد بعض كلمة
 كلمة فضلا عن كونه قرائة فلا تترد منج الا باعادة الكلام في حال الاجزء باعادة الحرف وهو المتعارف عند ذلك الكلمة وان ما تكلم به فيها

مثلاً بناءً على الترجيح من العجيب في الترابض على هذا الترجيح حتى جعلها دليلاً ثلاثي عشر مآل البه لا حظ وتأمل ما رواه في المحرر
عن جعفر بن محمد عن جابر بن الفضل أنه سمع النبي صلى الله عليه وسلم يقول سبحان الله والحمد لله ولا إله إلا الله والله أكبر
ثلاث مرات قال بعض المتأخرين هكذا وجدناه في أكثر النسخ ونقل الحديث النسخ المجلد في روضة المتقين لكن عن نضر بن محمد التميمي أن الثالث من ذلك
الجار أنه أورد ما حكى ثم ذكره البهاني زيادة التكبير عن جعفر النسخ قال الموقوف في النسخ القديمة المصحح كان نقلنا من ذلك ونكبر واستظهر كون الزيادة من النسخ
بتعالف على هذا فيقط التمسك بهذه الرواية كالتقريب لها ونزولها من سند صحيح وبها التمسك بها لا سيما من على الاستغناء وتضعيف العلامة
كما ميل عنهم بن عبد الله الذي يروي عنه الصدوق وأما جابر بن الفضل فهو من فضة المتقين أنه شرح على الله ذاتاً في ذلك الإمام وإن كان قيل بينهم
الصدوق لا اعتماد عليه بل على الذين قبله لكن قد يمنع ذلك من بعض وجه كما لا يخفى وهو العلم بالشيخ من مقام آخر ونحوه لا اعتماداً عليه بل على
عن الصدوق الوشوق في أبواب الأصول قال لا يفرق في أكثر الكتب سوى في الركعتين الأولى وفي الركعتين الأخيرتين من الأضحية فيها ثلاثاً مثل ما نقل
سبحان الله والحمد لله ولا إله إلا الله والله أكبر يقولها في كل ركعة منها ثلاث مرات كركعتي الركعتين من الأضحية من غير تكرار ما يدل على الإجماع بالركعة فيكون
هذا على ما عليه السند إن كان يحمل أن يكون هذا قوله على رواية التكرار هناك أو سقوط الثالث من النسخ وعن موضع آخر من هذا الكتاب أثر
في الركعتين الأخيرتين أن شئت الحمل حسداً وأن شئت تحت ثلاث مرات وهو محتمل أيضاً والله سبحانه الله وتكرار التيسير الكبير ثلاث مرات بغير تكرار لسان
السايق وإن كان الثاني أقرب جنان للتحقق ضعف الغسل هذه الاحتياط اللهم لا أن يقال إن جميع ذلك لا يصلح للاستدلال بصلح الله عليه وعلى جميع
بشأن من لا أربع ولو مرة واحدة كغيره فإنه لا يميز بين أول على التمسك في الثلاثة أعرفه وتعرفه من وراء القول بالتحقق بصلح منها مع ضم الفضل
الرابع من الأول التكرار ثلاث مرات من الثاني لذلك على المطلوب لكن شهادة هذه الأمور موقوفة على ما أخرجه التكرار ثلاثاً على الكلمة الواحدة المستفادة من
الحزب الأول هو كما ترى وبما يجازي ذلك على التمسك به لا بد من الإثبات في غير ذلك بل بالوجه الصحيح وقابل بالاعتناء وقابل
بأنه أحاطوا قبل ما بعدهم فإراد الوجه المطلق فليس على أربع وهو مضاف من ما بعدهم لا بعد أن يكون ذلك كله مضافاً إلى ما روي في سند من الضم الصحيح
مسنداً للشيخ الماسع من قوة القول بالاجتزاء بالأربع وعدم دليل صالح بالاثبات عنهما معاً ولو على وجه الوجوب التيسير والله لا خلاف بينهم
منهم لا شاق في كتمان شيخنا الزيادة عليها لا انفهام من الوجه الصحيح في الظاهر من ذلك نهاية الفضل لعدم الدليل على الزيادة إلا على بعض الوجوه التي بين
الأخبار بما تنص بعضها بما يأتي لكن قد سمعنا على ابن أبي عمير أن لا يركب التكرار ثلاثاً ولا أقل من سبعة وأربعاً في كراهية ما سبق اتباعه
الشيخ العظيم الشأن في استنباط ذكر الله وهو مبني على ثبوت أول دليل النسخ في ذلك الشك في الأصل فتدبر مع غيره يصل عندنا سنن ما يوجب
عندنا بل من مبدئ الشيخ عن العزلة خطابها كما لا يخفى عليها الغطاء على أن البدلية عن غير ذلك المحل العكس والمبادلة والتجريب لا يعجزها التوافق فلما كان
في أصل الكتمان في الظاهر العلوي لحوط بل الفضل كما صرح به بعضهم بالمعروف خلاف المحكي عن آخر من ترجيح الفرائض عليه للوجه بها على الاختلاف الواقع في
التبليغ بأدق فمؤيد فيكون العلوي ما سلم وحوط فيه مضافاً إلى ما سمعنا سابقاً من أن الصدوق في فضيلة الشيخ حتى ادعى ثبوتها عدم سلاستها
عن الخلاف الذي جعل على حطاط مع وجوب الجهر بالبسملة ومن منعه خلاف ما عرفت فلهذا خلافة أجواء الأئمة عشر والله أعلم ومثل ما عرفت
بأبواب التكبير في النسخ الأخيرة وأسقاطها في الأول في الغالب النسخ في بطون وعين جملها مصلح على وجهه بل في باب المكارم في غيبة الصدوق في المحرر
من مصاديقه والمرتب في المحكي من جملها مضافاً عن سلاسل الكبرياء في ما كان يماضي عن التفسير في ذلك الأئمة عشر إلا أن متضاعفاً اجتزأ بالآ
ونجم إلى هذا القول بل نسب الفضل إلى أبي البراج وأبو عمير التكرار فيقتضيه ما حكى من عبارتهما لا يساعده على ذلك بل ظاهرهما القول أن
كما عرفت بل يفتي بعدم احتمال ذلك بينهما لأن التكبير ثبوتها في الأئمة عشر لا في النسخ فلا وجه لنسب ذلك إليهما كما أنه ينبغي في نسخة المحكي كما وقع
بعضهم على ما سنن في كتمان قاله على سند معتبر وإن كان ظاهر الروضة في محكي عن غيرها وجود النص بل ظاهر الأول من وجه كقول
بعض الفضلاء المتأخرين المودع في الكتاب لا يوجبها من أصول الاحتياط حاله عن النص على ذلك فضلاً عن وجوبه نعم قد علم أصل الحكم وكذا
وعدد النص من وجهين أحدهما أخذ من موقوف جعفر بن محمد بن الحسن بن الفضل سبحان الله والحمد لله ولا إله إلا الله ثلاث مرات ثم تكرر على أن يكون في
ضم التكبير في النسخ الأخيرة ولا يخفى وهذا من لم يدر فكيف الركون كما هو ظاهر من أسلوب الكلام ولا أقل من احتمال المانع من الاستدلال بثبوت
النسخ من وابتدأ الأربع والتبع جمعاً بينهما بالاعتناء بما جعل بعد الثالث من السعد التكبير مع ضم التكبير من وابتدأ الأربع وأما ما كان في النسخ
بالجمع بين الأربعة حتى يبلغ ثلث عشرة لحصول الأمثلة الأولى ولا جاع على عدم وجود ذلك بل انظر في النصوص عندنا مثل فيسبل لعله مطلقاً
والغرض من ذلك هو جواز ما ذكره من أن التكبير من غير أن يعلم لم يخف من ظهور وجوب التكرار ثلاثاً في السعد التكبير في النسخ فبينما
ذكر التكبير آخره ولولا أن الظاهر حال القدماء الاستناد إلى النص لا يخرج كما هو المعلوم من عاداتهم خصوصاً الصدوق ومثله فبما لم يصل إلى
على الدعوى كونه مستنداً لهم والله أعلم وقيل في هذا القول في أن الصدوقان وابن أبي عمير أبوا الصلح فيما حكى عنهم تتبعاً بالتكبير كذا في
قال في رواية الشيخ وهو بعد من غير هذا إلى البيت قد يظهر منه أنه ليس قولاً واحداً كما حكى عن أبيه وليس من مضائق على نقل القول بالأربع والغرض من
عشرون لعل الأمر في كل إذا الظاهر أن لا خلاف في نسبه إلى من يروى بذلك هو مع أنها لا دلالة منها على مذهب الرازي فمن روى صدقاً لا مودعة
من الرواية الواحدة عرفت اختلافاً منها في ثبوت التكبير وأسقاطه فمن روى في الأئمة عشر والتبع كالأصديقين بل المحكي عن أكثر نسخ الغيبة في
شبهه وروايت في الغيبة التبع مع أنه يروي في غيرها لا يصلح مستنداً نسباً إليه فلهذا في المحكي عن النسخ العتيقة من الرسالة النبوية ولذا لا

كتاب الضلوع

عند الشرح قبل الخلف بل قبل ان نذكر كذا الخلف في ما يليه عند ما انزلنا بعضا من هذه المقامات في بيان ما وصل اليه
 على الصلاح فلم ينجح لاحد من هذه الالهي فكيف كان مستندا مضاعفا لاجل بعض الضلوع في بعض هذه المقامات من الضلوع من
 الاربعة الركعات للمنفعة في ما كنا نذكره من ان كل ما كان مستندا مضاعفا لاجل بعض الضلوع في بعض هذه المقامات من الضلوع من
 منع شيئا ثم تكبر وتكبر وهو مع ان الحكم من بعض دفع الفضايلة من حرمان من دون تكبير ما قبل من ان يارب يدبر واما في المستطاع في الخلف في المنع
 وفي ما بالصلوة ما بان ان التكبير كما مضى سابقا مع غايتها الباقى الروايات المنقولة للتكبير في ما رواه هذا الراوي في بعض الروايات ايضا لا يصلح سند
 لذلك خصوصا قد عرفت عدم الظاهر بل ذلك ضد ما عرفت في بعض هذه الاضطراب مع اننا لا نعلم من من الروايات من الضلوع الاكثر الذي يحصل من
 البرائة وهو هنا الاشياء بل لا وجه لطلبها على السبب مع فرض سقاط التكبير كما يحكى على اكثر القائلين بالاربعة بل في التكبير فيها وبين الغشوة في الله
 عشر من اروض بعد نقل القول بالاربعة والاثني عشر والعشرة والضعف قال في الاول اجمود والثاني احوط والثالث شاذ راما الرابع فلا لعدم التكبير هو
 جدا من بعضهم الاصل على التغيير بين الاربعة والضعف ضد عدم ثبوت الفلحة في غيرها او لا في بعضه فلهذا علم ومثل القائل جاعل من اعتداه
 كالكلية الصنف والشخص فيها حكمي منهم وكثير من المتأخرين من متأخريهم يحكي عن الاربعة بل في الحكم عن المقاصد العلمية انما هي في قول بل عن التوراة
 هو قول المفسرين اكثر المتأخرين بل هو الجواب في شرح المحقق في انه لا يبعد في المصاحف المطبوعة انما هي في قول بل عن التوراة
 ظاهرة لا تدفع بل الظاهر الاجماع عليه في بعض الطبقات وهو كقول على الظاهر قد صرح به في ما يقرب من محبة كما با على ما يحكى عن جملته من ان العبد بعد ذلك
 قول المفسر في ما في قوله ربيع مشعر لعدم القابل مع انه هو منهم في السماع فيهم بعض هؤلاء يذهبون في الاشياء مع العشرة التسع او غير ذلك
 ستعرف فيها بان في ذلك لكن الكل اشترى كوا في اجراء الاربعة سواء قلنا باستصحاب الاربعة من كاف في كثير من مقامات الظاهر في الاول الاكثر قلنا بل انما هذا
 الواجب المحكي في قصور الاتمام ونحوها ما لم يكن فيه التقليل الذي في كثير من الجرائد لا يتحقق الاشكال بل كان لتقليل في مقابلة للتكبير او مختصا
 ولما البهنا الحق الثاني في جامع من عدم جزم اليهم من بواضهم على عدم وجوب اكثر وان قالوا لا ينقص الحكم عن الاسكافي في هذا الصلاح من القول في
 الثالث باسقاط التقليل او التكبير بل من كفى بطلان التبيين في الاربعة من بابها من الخصوص كما عرفت من سجدته او مطلق الذكر كما عرفت من الكثرة ومن هنا
 عن اعتدال القطع بجواز الاربعة وحال لا اكتشاف ما دون ذلك من كثرة ذلك في كثير من المقامات في كثير من التبيين في بعض هذه المقامات
 الاجزاء والقواعد في ما سببه بل صحتها جاعلة من الاساطين منهم العلامة والشهيد الحنفى الثاني في بعض بل من مختلف الملام انما هو في بعض المطبوعات الاشياء
 ما بلغنا في هذا الباب انما كان لا يلبس في طرقاتها من توقف هذه الامور على سبيل الاصح لا شهر كما قبل عددا من بعض اصحاب الامامية كما بين في محله
 على وجه وقوع الاشتراك بينه وبين غيره او كونه من مشايخ الاجماع المحمدية في المنقول من كتب الفضل فلا يكون واسطفا في المنقول قد بشر اليهم ما عرفت في
 ان الاكتفاء بالاربعة في رواية الفضل بن شاذان عن حماد بن عيسى ولا بعد ان يكون وجه هذا في كتاب الفضل اما منها وهو قال في رواية قلنا في بعض هذه المقامات
 يحكي عن القول في الركعتين من الاخيرين قال ان تغني سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله والله اكبر وتكبر وتكبر قد قبل ان تطابق عليه المنع كما في الكتب
 الثلاثة كذا في الجمل في المنقولة منها كما لو في الوسائل والاحكام والمنشور في الجمل المشي كذا لا يستدل الا بالتفسير وهو ذكر في غيرها وهذا من غير ظاهر في
 الرواية بالنسبة الى روايات الباب المعلق من مضاعف الى ظهور ذلك في ما في المطلوب بل في بعض النسخ في بعض هذه المقامات من غير ما قبله بعد ان
 غيره ما هو انفس من غيره وان كان لا يفتقر في غيرهم وبما نرى في اداء اجراء ذلك بالنظر الى الفصول العدة فلا ينبغي القول بالاثني عشر ولا
 اللهم الا ان يوفق في الاول بطلان لفظ الاجزاء في المقام في عدم اجراء الانقضاء او يدعى كون التفسير في بعض هذه المقامات من التفسير في بعض هذه المقامات
 ونحو ما عرفت المحسن بل بما قبل ان الظاهر على ما في الوسائل في الاشياء في بعض هذه المقامات من التفسير في بعض هذه المقامات من التفسير في بعض هذه المقامات
 ويكون مذكرا كالحكم شرعي في بعض هذه المقامات من التفسير في بعض هذه المقامات من التفسير في بعض هذه المقامات من التفسير في بعض هذه المقامات
 ان لو كان التفسير في بعض هذه المقامات من التفسير في بعض هذه المقامات من التفسير في بعض هذه المقامات من التفسير في بعض هذه المقامات
 مسلطة على غيرها وقوله ان نقول في مقام الباني من غير شاعرا بالتكرار بل في الجدة ثم تكبر وتكبر في ظاهر عدم خصوصها في مثل انما على الفصول
 المحرمة في الجواب بالقول المشد على ذلك في الفصول بقتضاجها من كل وجه لا باعتبار الفصول الخاصة لكن مع ذلك لا ننسى ان جميع ما قلناه لا يجله في بعض النسخ
 كما هو واضح في ظاهر تمام الظاهر في ذلك في بعض هذه المقامات من التفسير في بعض هذه المقامات من التفسير في بعض هذه المقامات من التفسير في بعض هذه المقامات
 خذ بعين محرم الذي انفي الصنف في بعض هذه المقامات من التفسير في بعض هذه المقامات من التفسير في بعض هذه المقامات من التفسير في بعض هذه المقامات
 المذكورين سابقا عند البحث في فضيلة التبرع على الغنائم على ما هو اكثر النسخ من اثبات التكبير في الحكم من غير الضمان انما هو في بعض هذه المقامات من التفسير في بعض هذه المقامات
 في الاجرة في قول سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله والله اكبر وتكبر وتكبر قد قبل ان تطابق عليه المنع كما في الكتب
 المحرمة في الجواب بالقول المشد على ذلك في الفصول بقتضاجها من كل وجه لا باعتبار الفصول الخاصة لكن مع ذلك لا ننسى ان جميع ما قلناه لا يجله في بعض النسخ
 قال في اسم الامام صلوات الله عليه في بعض هذه المقامات من التفسير في بعض هذه المقامات من التفسير في بعض هذه المقامات من التفسير في بعض هذه المقامات
 وبما قبله في بعض هذه المقامات من التفسير في بعض هذه المقامات من التفسير في بعض هذه المقامات من التفسير في بعض هذه المقامات
 فانظر الكتاب في بعض هذه المقامات من التفسير في بعض هذه المقامات من التفسير في بعض هذه المقامات من التفسير في بعض هذه المقامات
 في الاجزاء من ذلك لوفروا لا ينافي عدم اشغالها على الفصول لاربعة لوجوب الجمع بينها على المطلق في ما على المفسر في بعض هذه المقامات من التفسير في بعض هذه المقامات

في بعض هذه المقامات من التفسير في بعض هذه المقامات من التفسير في بعض هذه المقامات من التفسير في بعض هذه المقامات

لاصلها

واوضح

بالأقل حصوله كما هو غنا والفضل قد يمنع جواز زيادة التشريع إذا دلل على الاستحباب بالخصوص والایمان بها بعضنا الذكر المخلوق غير موقوف
البحث ولا اختلف بعد ذلك كله على ما لم يبدل المقام وصح على التمسك بالقرن بينه وبين المسح بالراسخ في الوضوء الذي ذكرنا فيه هناك ايضا
وان تعرض بعضهم له بان الخيطة المقام المزبور قد قام جهته بعد اقرار المسح في المقام من جهة الجمع بين الأدلة ضد بقاء مكانه بعد دوران الزمان على
المسح مستقيم من بخلاف المقام الذي قد عرفنا بالجمع بين الأدلة بقبضه في المقام ولذا حكمي عن بعضهم الاستحباب هنا لا الوجوب التخييري هناك
بناء على خلاف اسم المستحب طلبة والاضل ويحتمل ما روي ان ارادة فضيلة الافراد في سائر الواجبات التخييرية على ان يقدروا بمجموع الاستحباب المتعارفة
لجواز تركه لا الى بل يقوم مقامه من حيث الفضل والاستحباب وان كان له بدل من حيث الوجوب فضا اجماع الوجوب الاستحباب التخييري لا ضرورة انما النوع
مع اتحاد الجهتين وما هو غير الاتحاد وانما علم والظاهر وجوب الترتيب في التخيير الرابع واما قوله بل الجمع لا الاشاد للاحتياط ولعل في ذلك من غير
جوية الضم من المركب لو اوردنا لفظه لجر المعلوم بعضها على بعض في المعطوف على الاول قبله بالاسم والقول فيكون ان الواو في لفظ الجمع فاعني ان المسح في
في التخيير المعلوم بعدم وجوبه بالصلوة غاية الضعف ثم قد بين شاعلة التخيير بين ما تضمنه المصنوع منها من جهة الظاهر في قول الترتيب في بعض الفضل
بغيره من خصوص ذلك وما اراد ذلك القائل بعدم وجوب الترتيب في نفسه مع ان قد يقوى عدمه من جهة التخيير فيها عليه بالنسبة الى ذلك فخلع على
الاشارة في الجملة الى التعريف السابق للتأني ان المراد من بيان كيفية اخرى للتبعية فتم حذو كذا الظاهر بقاء التخيير بين الترتيب والافتراد وان شاع في
لعله ما لم يرد في الاطلاق كما كان عوى ظاهرا لا بد له بل الاستحباب الذي لا بد له من ان يكون في الاصل في المصنوع في حكمه صلبا في الظاهر
وان كان استعصا بالجموع على العام وان كان كما ما مع انه قد يوق بعدم شمول النهي المزبور لشل المقام او بشل في ضرورة ظهور في الفصل الزيادة
العمد اليها حتى يكون نشرها غير ما اذا جازى به مقدمة لتخصيص الجوز المأمور به بفضله عنه قبل تحقق الاشكال به فليد في اية منها عا ولا تشريع
لوقوعه منه بفضله غير ما وقع قبل الاثام كان عاموا اير بالخصوص كما يوق تحقق الامثال فلا معنى للعدل عنه لان من الواجب هذا اصلا
بكل حرف من حروف الفاعلة مثل بل بفعلها المكلف بتبديل المعنى الفاعلة وبعد انما ما تكون جوي امين المأمور به لا قبله كما اذا عدل عنه سبب التخيير
المركب لاجزاء المركب من حيث التركيب تقوم بنفسها مع اتفاق التركيب لاطلاق الاجزاء مثل الحال المزبور على ضرب من التخيير في كل واحد من الاعمال
وابطال ما شاع من من الجوز بالمقام بل ليدل على في التمهيد في فائدة الفاعلة في الواو بين تميزها ولعل على من قال بطلان الفاعلة خاصة اذا قول الواو
عدا بقرينة شيئا منها او يكون كما اشترط اير باقيا في المباحث المتقدمة ثم قد بين باعبار اطلاق ما شاع في من المأمور به وجوه وجوبه لاجل التقدمة وانما
للامثال بالاثام في جواز الاستئناس سقوط الار المقدمي من حيث استئناسا غير لا يمكن في بطلان الضرر من عدمه من حيث ذلك على ان يلبس فلما اراد
المسح بعد التنية المربوطة صح التمسك لان بقاء الفصل المزبور لا ينافي استئناسا من غيري بها انصدقا بقرينة الفاعلة وكان بجوبه في التمسك
لصلو ذلك لا يمتنع له الاستئناس ان لم يخرج ما وقع من غير القابل لكن الاشاد ذلك كله لا يمتنع من حيث ان كان له شواهد كثيرة فيما سبق من المباحث
ملحقين على ما ذكرناه اوله او لا بنا فيه ما في كبرى من جوبه بطلان العمل كما كان منع عوى المصنوع في الواو ووضو لا يتبع مثل فاعلة بتولية
الى الفاعلة والظاهر عدم الاجتزاء به بعد التنية لاجل اية الفصلية ضرورة ان كون الواو منع من مقتضى عدمه نعم لو كان قد فعل ذلك هو واجب بالتنية لاجل
وان كان من غير خلاف ما وقع منه بل بان كان عازما قبل على غير عدم منافاة الفرض المزبور بل ذلك بل الظاهر الصريح لو كان قد فعل ذلك هو واجب
بنة الصلوة عند التكبيرة منه في وقع منع غير ان الظاهر ان بنة ذلك الشخص خطا في الصلوة في فهمه ونبه على ما شاع في علمه من جوبه في الار ما هو واجب
او ما انما الاشكال لا يبعد في الاحتياط لا ينبغي تركه على كل حال فالظاهر عدم اجتناب اتفاق الكسبي في بيانها من المزمور في الاطلاق بل لعل في بعض
الاجزاء اشعارا بالخصوص كما يعرف من كبرى فله في الفرائض في كنهه الشيخ اقرى والله اعلم **المسئلة السادسة** من قرأ سورة تسمى سور الفاتحة
في التوابع لا يبالا خلافا بل النص من خصوص منطوقه وهو ان الاصل في الاجماع بقية من جوبه في التمسك بوضع الحق كما هو في بعضهم بل العلم هو ان
من صرح به من غير ذكر التوابع ان الظاهر ان من جاز وجوبه لا يخلو من التوابع بل من جاز له ان يقرأها بعد عدم ثبوت منافاة التوابع فلا عدا في شواهد من هنا
امكن اقيم المقام بوجه الشك ونحوها كما هو في التمسك بالاجماع للفائدة غير كبرى على من جاز له ان يقرأها من كتابه لا يخلو من التمسك سابقا في قرينة العلم
فانه صرح في المنافاة لا يخلو من جوبه في التمسك بالاجماع في التنية فان اوله ما سئل الصالح في رجل يقرأ بالسجدة في آخر السورة فلا يجزئ
فيقوم بقراءة الكتاب ثم يركع ويصلي فانها من قرأها اسم تلك فاذنهما فليقرأها فافا فليقرأها في الكتاب بل يركع خلافا للحكي من الخلاف
لجوز السجدة وعدمه ولا يثبت منعه كمنه في الحكم على غيره من الاجزاء بالركوع عنه لقول علي في خبره في ذلك وان كان نحو السورة السجدة
ان يركع بها اذ هو مع الاووى في غاية الضعف ظاهر في ردة الاجتزاء عن استئناسا فرائض اخرى بعد الجدة كما استمع استحباب الايام اكرهه في الحكمي عن جوبه
ابا لا الامم من قول الاحمال لطل لالاستكمال كذا الحكم ان قرا غير وهو يبيح بل ان سمع ثبانا على جوبه بالاجماع على العلم
على عدم الفرق بينه وبين القرينة بل لعل ظاهر النص في ذلك ان حكمه غير النافذة حكمه في كل حال ان لم تكن السجدة في آخر السورة ليجزئ من بعض
وغير مما قلنا منها وركع الصلوة ثم شق اخر غير ذلك لو كان السجدة في آخرها استحب له فرائض السجدة لركع عن فرائض السجدة لركع في طر مسودة
اوابه ولعل المصنف لعل في المنافاة التي في بقرتنا احالك الاولى الاولى لو تولى السجدة فعلا اذ ذكر لان محمد بن مسلم سئل جدي في الصلوة
الرجل يقرأ السجدة ثبانا ها حتى ركع ويسجد قال يسجد فاذا ذكر ان كان من العلم **المسئلة السابعة** المعقودان من القرآن يجوز ان يقرأها
في الصلوة فرضها وفعلها فضا واجعا لا يصح من خلاف بن مسعود بعد انظر في صريح الصفاق بخطه ولعله في ذلك من اهل العلم

كما اورد

الاجماع في جوبه في التمسك بالاجماع

کتاب الصلوة

من المرفوض

النصف فلهذا يحوز الرجوع من غيرها بقوله ما ضررت اولوبنه منها بل ذلك مضافا الى اطلاق بعض النصوص بانه لا ان اطلق الاصل هنا حتى لو
الاجماع على عدم جواز العدل بعد تجاوز النصف كما عرفت فقيدها بما اذا لم يكن الى سورتي الجمعة المتأخرين تسكيبونه في التوحيد كما يجب ان يثبت
في غيرها بطريقا الى السورتي من ان يتعدى ذلك الاطلاق على حاله سبقت جواز في التوحيد كما يجب اذا ابلغ النصف في التوحيد كما يجب ان تسكيبا بان
المنع في الاصل في بعض اولوبنه في الاقوى لعله بذلك يرجح كونه وجه الجمع بين قول الصادق حينئذ ان يسل على النصف من الجمعة فقل هو الله احد
بهمها لعين ثم يضاف به اطلاق ما دل على جواز العدل على الجمل الأولى على ما ادب بلغ النصف في تجاوز والاشارة على ما لم يكن على غير من الرجوع
كالتي في غيره خصوصا مع ملاحظة الرضا على اعتبار مع معلوم من جواز العدل من الفرضية الى الناطقة في غير ذلك فيجعل ذلك في خصوص
اذا كان قرينة للتوحيد مثلا ناسبا فان لافاضلة الحكم عن مختلفه فعل من كمال العدل جواز الرجوع بالنسبة الى النصف من الفقه في المنع والامتناع
جامع الشرائع في النصف او منصفه فاعلم ان العمل في المنع النصف عن ابطال العمل ضعيف كدليله بل قد يدعي ان المعلوم من جميع النصوص والفناوي
ان التحريم بالنصف مثلا للرجوع حيث يجوز في مقام خاص من غير تحصيل وقت وكذا ذلك كلف بعضهم العدل منها بالنصف في الحكم
انه المثل واخرها اذا تجاوز النصف بل عن الجواز في الكثرة على حساب تقدم في الاستغال من غيرها والاضافة بعد ذلك كدليلها لتمام مقامها فاما
ان ذلك بالنسبة الى التوحيد جواز العدل من التوحيد بما اذا دخل فيها ناسبا لعله من اطلاق خبره في الاستاود وكان المسائل في غيره من النصوص وان كان
هو سابق الى الذم من العام منها انك ليس سبق فقيدها لخصوص مضافا الى اطلاق الفناوي لتمام جواز العدل فيها ومن اطلاق دليل المنع عنه
العدل الذي يجب ان يضافه على المتفق ليس الى الناس الى الذي هو مورد النص ولذا خصه بالتحقق الثاني ببعضنا في غيره والله اعلم كما ان جواز النصف
في العدل من السورتي الى الجمعة والمتأخرين على المنع هو سورتي الجمعة في اول صلوته الجمعة المتأخرين ثانيا في اطلاق المنع عن العدل منها ومن
اخرها في الحقائق من كماله عند الاصل لكن لم يجد من افضله في الحكم من النصف والشيخ ابن ابي عمير في سبقت الفضل في غيرهم ان محال ذلك
ظهر يوم الجمعة واحمال ذلك في صلاتي الجمعة خاصة في غاية الجدل في فساد الحكم فيها بالاولوية او بغيره ما يثبتها فيكون الحلح الظاهر في صلوته
كما اخذنا المحقق الثاني في غيره بل عن الجواز انما اشترط الحكم عندهم بين الظاهر والباطل في خلاف عدم الفرق بينهما تمام ما لا الاجابة وانما وردت بلفظ الجمعة
والفقه انما يطلق على ظهر يوم الجمعة مجازا وهي مشتركة بين الجمعة والظهر لشركا معنويا فذلك قد سمعت ما في صحيح الجلب من التفسير يوم الجمعة الشامل لهما في
الجمعة في الحدائق من وجوب جملة على صلوته الجمعة تحكما للمقتضى على النطق اذ السجيع القاصرون مع عدم كافي المقابل لولا انسياق اوله خصوصا الضلوع
من اطلاق المذهب في جزمه حكم للصواب في كافي جامع المقاصد عن كثرة وظاهره لوجوه الرضا في صحيحهم بالانصاف بقوله وان لم يجد به فانه لا نعم عن المعنى
جمل الحل في غير صلوته الجمعة العشاء لتمامها ولما قل على ما يدل على خصوص الجمع مع نفي غيره اللهم الا ان يجعل المدا في العدل على استحبابها قبل غيرها
اولا علمه في استحبابها في ذلك خاصة لكونه كافي في ضرورة الدليل في تعيد اطلاق المنع عن العدل ليس سبقت بها صا كما بعدا مكان دعوى ظهري
في الابداء وما لا يحصل مانع كذا ورضف سورة مثالي في السورتي والشرع فيها والاحكام العدل بقوله في غيرها من السور المتأخرين بالخصوص فيفضل
وان تجاوز النصف مع انه معلوم العكس ولو سلم تعارضها فلا ينبغي رجحان ذلك ضرورة تسلطه على المنع من العدل بخلافه بل الاستحبابا فانما تسلط
على حكم العدل كما هو واضح بان في تأمل ذلك ينبغي ان لا يحوط عدم العدل في غير الصلوة بان لم يكن الا في كبره كان ضلعة كبره واحد من الاستحباب
مسئلة العدل منها في العلائق لا يشاد ان بعد البسطة اذا حل كما ان بعد ما اذا روي قصدي سورة بعد الفضا هو مبني على المسئلة الساكنة عدم تعيد
بغير التسمية انما الضلعة العكس في تقدمه في محالها الكبر في الروضنا بعد ان ذكر جمل من الكلام في في المسئلة اشكاله هو ان حكمه باعادة البسطة
لوقوعه في ضد بعد القصد ان كان مع قرائتها اولا في السورة القول لاعادة بل ينبغي القول بطلان الصلوة للنهي عن قرائتها من غير قصد هو يتبين
وان كان قرائتها ناسبا في تقدم القول ان القرأة في السورة ناسبا في اعادة القرأة من راس القول باعادة البسطة وما بعد ما لا يثبت على تقدير
العدل في السورة الذي ينبغي القطع بفساد القرأة على تقدير العدل للنهي هو الذي اخذنا التمسك بالابتناء وحمل الاعادة هنا على قرائتها ناسبا في السورة
بان المسئلة ان كان من بين ذلك من قرأة الصلوة من غيرها فليقدم الموالاة ويؤيد واداة النظر في العيش كما ما مقلو عند ما في الاشكال في غير
وقد انكره لا بد من جواز القول انهم بهذا الاشكال على تقدير انهم في دفعه متبعة في الحدائق في حق جواز كل قرأة الشا في السورة على الفعلة
المدخلية في في مسئلة الموالاة في العدل على الموالاة في تمام القرأة لخصوص في السورة في جميع ما ذكره في في ابدال الصلوة في في القرأة
قوله الذي ينبغي القطع الى قوله وجب البطلان ما ذكره من غيرهم من التمسك في الجزم والاشارة في جميع كل ما كان من هذا القبيل خصوصا في ذلك في جزم لا
يجوز ان يتعدى العدل النصف في الشرائع بالسورتي انما هو اذا تعرض ما هو جزم في بعض السور وفيه لوقوع نزول من معتد به وغير ذلك فيجب
العدل في وان تجاوز النصف كانت السورتي في جميع ذلك الدليل على ان ما يدعي المكان الذي خلطه في بعض فلو استدلوا بان قرأة السورتي ان يركع
لاصلها ليجزى في في النوازل والفتاوى وغير ذلك في ضرورة ابتداء الكلام على وجوب سورة كاملة نعم ان يمكن من التمسك بالنصف او ابتداء ما في غيرها
هو جواز الرجوع الاختيار في جزم الاقوى في خلافه بل الظاهر في الاجم اضلالا على الوجه في الاستحباب في فرض من المنع على العدل الى الذم فلا
ضرر في جزمه لان ذلك بناء على جزم الاختيار في جزمه في السورة العدل اليها من التوحيد في في الاصل وغيره والامر في بعض النصوص في
على الذم كما صرح به العلامة الطباطبائي في منظومه لكن لا يحوط في في خلاصه من جمال التوحيد والله اعلم الخاف من من افعال الصلوة الرجوع
وهو واجبه في الجملة بالضرورة من الدين كما عرفت في بعض الاساطين فضلا عن السنة والنزاهة والكتاب المبين والمراد من في كل كونها في

از این نوع

مكتبة
مجمع
الشيخ
الشيخ
الشيخ

کتابخانه عمومی

خَالِصًا

قد مائة وان كان قد توجه بان شبه الصلوة انما تؤثر في الصالح لعلوا لغها من غير واسطة لانها المقام الذي يكون من الصلوة الا اذا صلت الركوع فانه يكون
تح له لا يثبت وخطور الداعي اليه الا في ان غلب الداعي وميزان الحكم في انما يشترط الصلوة مطردة لانها توجب قيسا للبناء في الصلوة وان قلنا في غيرها
وصل كل حال فلا يفتقر على الجملة في كراهي الحكم عن جناية الاحكام وكذا في بيان الموح والحاكم وكشف الالباس في الجعفرية وشربها قالوا لا يملك
بنوي الاختفاء غير الركوع فلو قرأ بغيره فهو ليس بواجب واداء مناجاة ونحو ذلك فلما بلغ حد الركوع بدل ان يجعله كوما ليجزى عليه ان يفتقر برك
لان الركوع الاختفاء ولم يقصد وانما يثبت الاختفاء للركوع منع من غير ما يثبت لعلوا انما الاعمال بالبناء في كل امر في نوي بل في كنف الشام عن جناية
الاحكام انما لا يثبت في ذلك بل من العادة والاساس على اشكال فانه الكشف من خصوصية الركوع وعدم اعتبار التبدل كل من كل في المعنى في كراهي
غائبان لا يوجب غير ذلك لا يوجب عليه بعد الاحاطة بما ذكرناه وجه النظر في جميع ذلك ان كان المجزى اعلى او ذكره عدم الفرق مع بطلان الخلاف بين العلماء
فروى عدم ثبوت شبهة الركوع في الاصل والعلل اليه في الرابض بقوله بعد بطلان ذلك من غير نظر لكانت خبر ان ذلك كله مع قصد الاختفاء
لا مع عدم القصد لانه لا يفتقر على اعتبار قصد الركوع بالاختفاء بحيث لو اخرج من الرابض من غير ان يفتقر في الرابض من غير ان يفتقر في الرابض من غير ان يفتقر
وحكي عن ظاهره انما لا يثبت في ذلك بل من العادة والاساس على اشكال فانه الكشف من خصوصية الركوع وعدم اعتبار التبدل كل من كل في المعنى في كراهي
عن خبرنا لا يثبت في الركوع السابقة ولعله ثبت في الركوع بالاختفاء فلا يثبت في الركوع بالاختفاء فلا يثبت في الركوع بالاختفاء فلا يثبت في الركوع بالاختفاء
الفتن في الركوع من ذلك استدلوا بغيره بانما لا يثبت في الركوع بالاختفاء فلا يثبت في الركوع بالاختفاء فلا يثبت في الركوع بالاختفاء فلا يثبت في الركوع بالاختفاء
فانما في صلواته في الركوع بالاختفاء فلا يثبت في الركوع بالاختفاء فلا يثبت في الركوع بالاختفاء فلا يثبت في الركوع بالاختفاء فلا يثبت في الركوع بالاختفاء
والا يثبت في الركوع بالاختفاء فلا يثبت في الركوع بالاختفاء فلا يثبت في الركوع بالاختفاء فلا يثبت في الركوع بالاختفاء فلا يثبت في الركوع بالاختفاء فلا يثبت في الركوع بالاختفاء
ويجوزها ولا يفتقر في الركوع بالاختفاء فلا يثبت في الركوع بالاختفاء فلا يثبت في الركوع بالاختفاء فلا يثبت في الركوع بالاختفاء فلا يثبت في الركوع بالاختفاء فلا يثبت في الركوع بالاختفاء
الفتن في الركوع بالاختفاء فلا يثبت في الركوع بالاختفاء فلا يثبت في الركوع بالاختفاء فلا يثبت في الركوع بالاختفاء فلا يثبت في الركوع بالاختفاء فلا يثبت في الركوع بالاختفاء
في استدلوا بالبرهان الاخر بانما لا يثبت في الركوع بالاختفاء فلا يثبت في الركوع بالاختفاء فلا يثبت في الركوع بالاختفاء فلا يثبت في الركوع بالاختفاء فلا يثبت في الركوع بالاختفاء
هذا الحكم من انما لا يثبت في الركوع بالاختفاء فلا يثبت في الركوع بالاختفاء فلا يثبت في الركوع بالاختفاء فلا يثبت في الركوع بالاختفاء فلا يثبت في الركوع بالاختفاء
وجوب لا يثبت في الركوع بالاختفاء فلا يثبت في الركوع بالاختفاء فلا يثبت في الركوع بالاختفاء فلا يثبت في الركوع بالاختفاء فلا يثبت في الركوع بالاختفاء فلا يثبت في الركوع بالاختفاء
مشاور بان كان هذا موثقا في الركوع بالاختفاء فلا يثبت في الركوع بالاختفاء فلا يثبت في الركوع بالاختفاء فلا يثبت في الركوع بالاختفاء فلا يثبت في الركوع بالاختفاء فلا يثبت في الركوع بالاختفاء
العلماء كانه قد قال في الركوع بالاختفاء فلا يثبت في الركوع بالاختفاء فلا يثبت في الركوع بالاختفاء فلا يثبت في الركوع بالاختفاء فلا يثبت في الركوع بالاختفاء فلا يثبت في الركوع بالاختفاء
بنا العبد من غير قصد الركوع وفي الركوع بالاختفاء فلا يثبت في الركوع بالاختفاء فلا يثبت في الركوع بالاختفاء فلا يثبت في الركوع بالاختفاء فلا يثبت في الركوع بالاختفاء فلا يثبت في الركوع بالاختفاء
قال مع ذلك لا يثبت في الركوع بالاختفاء فلا يثبت في الركوع بالاختفاء فلا يثبت في الركوع بالاختفاء فلا يثبت في الركوع بالاختفاء فلا يثبت في الركوع بالاختفاء فلا يثبت في الركوع بالاختفاء
على الا يثبت في الركوع بالاختفاء فلا يثبت في الركوع بالاختفاء فلا يثبت في الركوع بالاختفاء فلا يثبت في الركوع بالاختفاء فلا يثبت في الركوع بالاختفاء فلا يثبت في الركوع بالاختفاء
المخرج بغيره بل في الركوع بالاختفاء فلا يثبت في الركوع بالاختفاء فلا يثبت في الركوع بالاختفاء فلا يثبت في الركوع بالاختفاء فلا يثبت في الركوع بالاختفاء فلا يثبت في الركوع بالاختفاء
ولانه اقر في الركوع بالاختفاء فلا يثبت في الركوع بالاختفاء فلا يثبت في الركوع بالاختفاء فلا يثبت في الركوع بالاختفاء فلا يثبت في الركوع بالاختفاء فلا يثبت في الركوع بالاختفاء
مع الاتيان بغيره فلا يثبت في الركوع بالاختفاء فلا يثبت في الركوع بالاختفاء فلا يثبت في الركوع بالاختفاء فلا يثبت في الركوع بالاختفاء فلا يثبت في الركوع بالاختفاء فلا يثبت في الركوع بالاختفاء
ركوع بالاختفاء فلا يثبت في الركوع بالاختفاء فلا يثبت في الركوع بالاختفاء فلا يثبت في الركوع بالاختفاء فلا يثبت في الركوع بالاختفاء فلا يثبت في الركوع بالاختفاء فلا يثبت في الركوع بالاختفاء
دل على وجوبه بل لا يثبت في الركوع بالاختفاء فلا يثبت في الركوع بالاختفاء فلا يثبت في الركوع بالاختفاء فلا يثبت في الركوع بالاختفاء فلا يثبت في الركوع بالاختفاء فلا يثبت في الركوع بالاختفاء
عدم كونه كوما في الركوع بالاختفاء فلا يثبت في الركوع بالاختفاء فلا يثبت في الركوع بالاختفاء فلا يثبت في الركوع بالاختفاء فلا يثبت في الركوع بالاختفاء فلا يثبت في الركوع بالاختفاء
الحاصل هو الفرق بينهما في الركوع بالاختفاء فلا يثبت في الركوع بالاختفاء فلا يثبت في الركوع بالاختفاء فلا يثبت في الركوع بالاختفاء فلا يثبت في الركوع بالاختفاء فلا يثبت في الركوع بالاختفاء
خبرنا والعقد في الركوع بالاختفاء فلا يثبت في الركوع بالاختفاء فلا يثبت في الركوع بالاختفاء فلا يثبت في الركوع بالاختفاء فلا يثبت في الركوع بالاختفاء فلا يثبت في الركوع بالاختفاء
الثاني لانه انما لا يثبت في الركوع بالاختفاء فلا يثبت في الركوع بالاختفاء فلا يثبت في الركوع بالاختفاء فلا يثبت في الركوع بالاختفاء فلا يثبت في الركوع بالاختفاء فلا يثبت في الركوع بالاختفاء
عن جلاله انما لا يثبت في الركوع بالاختفاء فلا يثبت في الركوع بالاختفاء فلا يثبت في الركوع بالاختفاء فلا يثبت في الركوع بالاختفاء فلا يثبت في الركوع بالاختفاء فلا يثبت في الركوع بالاختفاء
الى القيام وهو القول بوجوب الزيادة على الركوع بالاختفاء فلا يثبت في الركوع بالاختفاء فلا يثبت في الركوع بالاختفاء فلا يثبت في الركوع بالاختفاء فلا يثبت في الركوع بالاختفاء فلا يثبت في الركوع بالاختفاء
الفتن من الركوع بالاختفاء فلا يثبت في الركوع بالاختفاء فلا يثبت في الركوع بالاختفاء فلا يثبت في الركوع بالاختفاء فلا يثبت في الركوع بالاختفاء فلا يثبت في الركوع بالاختفاء فلا يثبت في الركوع بالاختفاء
الاختفاء يتأصل في الركوع بالاختفاء فلا يثبت في الركوع بالاختفاء فلا يثبت في الركوع بالاختفاء فلا يثبت في الركوع بالاختفاء فلا يثبت في الركوع بالاختفاء فلا يثبت في الركوع بالاختفاء

[illegible]

[illegible]

عن الصادق عليه السلام

تَابِعُوا السِّلَاحَ

كتاب الصلوة

[illegible]

[illegible]

کتاب النظم

التجبر

في محل التجويد عوى شمول اسم الجبهة عرفا لما هو اعلم من ذلك وبدعى على ما دل على الجنب من جهة الظهر وبنيته بين الجبهة بل اهل اسم الجنب يشمل جميع ذلك كله
هو المراد لصاحب الفنا موس حيث قال بعد العبادة التي قد ساءها وحروف الجبهة تماثيل الصدقين منسلا عند الناصية كدجيب بل لعله لا ينافي ذلك لاختصاصه
من اجبار الذمل اذ قد تحمل على الخارج عن ذلك كله ويحمل لا يبتدل منها ذلك على اذاعة بهان لفر الحق على التاقل بتبينه جليلا من بشرط في صفة التجويد عليه
تقدرد ذلك خصوصا مع فرض التفتيش عبارة التاقل وانته هو انما سئل في رد صانعة ذلك الجواب من الجبهة مثلا لا يدل على الاستغناء عنه التاقل لاجتماع هو
العمدة في التقيد المزبور واما الكنان المعجزة في كثير من عبادة المناجاة في بعض آثار القدماء بل هي من مقتضاها متعة كافيلا من حد عرف ما يدل
عليها من انصوح للتعجب على البدق غير ما علمنا سماع كونه المعلوم هل الشرح عند فعل التجويد كما استجبت له ما في جملة مقتضى الاستحسان
وعلم وان كانت لتعقيد فضلا جماعي الخلاف في غاية الاحكام على ما يدل من خصم الخلاف في فرضه وادرسه الحكمي ما يجلد في حاشية على بعض
من الحكمين حكما في كرى عن الاسكافي فيمكن على المناقضة في شرح الجليل في الخلاف عن ذلك مع انهم من المستبعد انهم يقعون لك بحيث يجري الكنان
حاله في كرى على اذاعة الاجراء بهما على الكنان لكن على كل حال لم يتخللهم تضابا مخصوص بل قد عرف ان الموضوع في هذا الجمل انهم يعلمون ببلد في تحديد
الكنا الذي يحدد عليه كما يؤول اليه ما سمع من افانوس من غير الخلاف في انه المستبعد لاعتد ذلك الذي هو في الاجماع على عدم اذاعة من البهائم ان الشا
الى الدهن المتعارفة في الوضع عند التجويد الموافق للاحياط الباطن من التجنب بل يستجبه كرى تجويد التاقل لكثر الاصناف اناسيا بها النبي واهل بيته بل الحكمي
عن غنا به الاحكام وكثرة ان ظاهر علمنا ان وجوب تلقي الارض بطون احدا كرى مع ذلك اذ قد ينفى في كره لعله لعدم دليل عند جلي التجنب كرى يتقدم
خصوصا على القول بعبادة العباد ان على كل حال مع تعدد الباطن في ذلك الظاهر كما صرح به بعضهم اخذ باطلاق الكنا الذي هو غير عند البنا
مخصوصا باطن مع الاختيار دون الاضطرار ولا يفر الى المأمورية ويؤتى انية الجمل ما ذكر في مسخ الوضوء والاضطرار واما الركنان فقد انقضت
الموضوعات الفنا وى علمها والظواهر بما نسب الى الرجلين كما لم يثبت للبدين في حال التجويد وضع عبدهما ولو بالاعتد في الجملة في التجويد كما فعله الصافي
تعليم حاد في حصول الامتثال لعله هو مراد العلامة الطباطبائي بقوله كنهيا بلطون كنبته ظهورا لاهما من من رجليه لكن الاشتا في كثره عدان ويجوز مع
سطحها فان يهوى الاكتفاء بالحافض من فقه الله علم واما بهما الرجلين في الواقع في غير الله بل عن فقه نبي التجويد في تمامها كالمداك نسب الى الاستحسان
بل في منافع الكرامة في كثره ونهاية الاحكام وكثره لو ساءوا بحرفه وخرج الشيخ عجب الدين لاجماع على وجوب التجويد عليه ما في فقه اذاعة الاجماع على السبعة
خصوصها وان عدت في مقدار الاجماع حتى ظن اذاعة الاجماع عليها لكن التكرير كل بعضهم كما تشهد كرى في الحق الثاني في الجماع بعض ما ذكره فان واما
بعد ان حكى الاجماع على السبعة ناصيا على خصوص كثره الخلاف في الاربعة من قال الوجه في الاربعة من عدم كونه اجماعا عند ونحو الحكمي
الثاني عن غاية الاحكام بعد الاجماع السابق النص في بان العترة في الرجلين باطراف كصايع على ان الفيت كاد احكام الشا واما المكار في الغيبة والشيخ
في الحكمي من يطويون ككثا للشام وسائر كثره اما الصالح في الحكمي من كانه وادب من في الحكمي من هو في التجويد باطراف صايع الرجلين بل في الغيبة الاجماع
عليها ان في الحكمي عن خلاف الشيخ غير ما يوضع القدمين حكما الاجماع على جوار الوسيلة والجماع العقود صايع الرجلين ان كان في المناقضة من في الثاني انما
واحمال اذاعة الجماع الاربعة بعد ان لا يمكن مقولوا بعد من خصوص قد صرح في الحكمي من لا يطود بالجماع بل في موضع بعض صايع رجلين هو مراد في الاول
والكمال في موضع العضو بكونه كمالا في حق الاجماع مع خلاف هؤلاء الاساطين من خصوص عدانهم استثناء ارب الجنب من الاجماع فضلا عن غيرهم ولا يوافق
وقفا لا كثر بل على سائر الاصناف عدانهم عن تعليم حاد وصحة اذاعة السابق بل لعله المراد بقاء من المرسل عن جميع البان ان المصنم سئل ابا جعفر
علي بن موسى الفنا عن قول ان المساجد منفعالي اعضا السبعة التي يحد عليها بل من جعفر عدا به من جعفر بن محمد الرضوي
قربا لست ارجو ان يرد على سبعة عظم يد ويد جليد كنبه جعفر بن محمد بن زيد الملقب على المقتد لا يخلج عند بل في الفنا لاجماع العترة
متبين خلافه ان اذاعة على خصوص ذلك لكا الاجزاء عند التجويد على الاربعة من الاطلاق القول بقاء من في صحيح المحقق الثاني في سبيل المداك كما في
بعد وجوب وضع الرؤوس والاجزاء ما في جانبها فاقا في كثره الشام يتبع الحكمي كثره من خصص الا على علم مراد من غير الاطراف كالتاقل في كثره
وجعل السبب في حاشية على فعل الصافي في تعليم حاد الدعاء يصلح الا ان يكون مقتدا الاطلاق القول بقاء بعد الاطلاق في قوله كاسم في الجمل
من نظر وان كان هو هو بل لعله منع من بناء على جوار الحياة اذ قلنا ما به المساد الى الدهن من امر التجويد عليها وكذا لا فرق بين الظاهر والباطن
كل في كثره للشام والحدائق منظومة الطباطبائي وكثره الاستا للاطلاق حتى لو قلنا باعتبار الاغلة والاطراف في جسط الطرافين وخصو طرف
الظاهر من خصوص طرف الباطن كما في نص الشيخ كثره الاستا وان كان لا يتبع من امكن ما كان دعوى عدم الصديق لا بالاول ثم يتجه هذا التعجب على ان
العدا الاخر من الامثلة او الطرف لخصر المتع في الجمل وعلى كل حال الجمل على ما ذكرنا وجود التجويد على ما بقي من معنى الاربعة مع فرض قطع لخصر
الامثلة لولم يبين منه شيء في التجويد على عمله او على باقي الاصابع وجمان ينعين تاينها لوقوع التجويد عليها كما في بعض غير واحد منهم التمسك الفنا
الاصابع لكن في كثره على احوال القصرين لذلك لوقوع التجويد عليها لعدم ما انصروها جوار على هذا الاصابع في نظر الا ان مراد القصر الذي يتبع معه
التجويد عليها لعله لدا على الحكمي كثره للشام على القدر فان تعدد جملها اجزاء على غيرها كاجل على الشيخ على ما علمنا خبره من غير تعجب
لنداء الصديق عليه السلام ساجدا وقد رفع قدميه من الارض احد قدميه على الاخرى فقام فبعضه في الطلوع لا التجويد على باقي الاصابع بل لعله هو
للتلويط مع التعبد لعدم الدليل على البداهة عند نزول مطلق تلك النصوص على مقتضاها وقاعة المستويين في انما في المقام اللهم الا ان يثبت
الرجل مع نزول التقيد على حالة الاجتناب مع وجود الاحياط في العبادة فتم جسد ثم المراد من التجويد الجبهة من اوما يتفق جوار ذلك في قوله

کتاب الصلوة

[illegible]

شكاي الصلوة

حلّو ام

کتاب الصلوة

کمال الصلوة

فنجدر

مضائق

مضمون

۱۰۰

مجلس خوارزمی

کتاب الضلوع

[illegible]

[illegible]

[illegible]

کتاب الصلوة

[illegible]

[illegible]

[illegible]

سیدنا ابوبکرؓ

[illegible]

کتاب الصلوة

[illegible]

الحمد لله رب العالمين

برای غلبه بر این شیطان

کتاب الصلوة

مجله

محتاج الرواية الى ملاحظة

الشكر

کتاب الصلوة

[illegible]

کتاب الصلوة

برای

کتاب الضلوة

[illegible]

[illegible]

کتاب الصلوة

الحسين بن علي بن ابي طالب

على الواجب
ولمّا

جیو

الاصطلاح جامع المعاصد الاكثر من قبلنا الدافع واكثر القدر ما في كثر المناخوت كد وعنها بل عن غاية المراد ان لا تصح اضطوا الواجب للندب
كلهم جلوه من قبل الندب ان كما لم يتحقق مع انفسها لا عرف والدالصة في ذلك فحقه بل في نفسه عدم نقل له عنه لك عدم سماع عن
من شبه الوجوبين لا ما مية وان كما انفسه لم يتحقق والدالصة عند من اعظم كما ياتي اية شدة اعتناء برسالة في الفقه والشيخ قد عرفت حال هذا
اضطربا للنقل عن الخلاف ط في كثر الروايات العبرية لها فلا حظا وبطلان من ظاهرها في عن كثر خلافه والقاضى بان ادريس والفاسل بعض
ما عرفت من كثر الاولين ليس النقل كما ليعان وقد عرفت ملحا كاه ولد الثالث عنه فضلا عن من عرفت على ان لتبع الاولين لا بد من انفسها
الوجوب ما الكتاب منها ظاهر الاية وان كان لا ينج من حيث اما العقل فمادة الشغل يتا عليها واستصحابا معقولا اخراصة الحبل حاصل من تكليف الوتر
التي سبب كون من منافع الصلوة من الكلام وغيره واستصحابا حكم الصلوة وحكم من اياها بل اهل دلها نحو قوله لا تحذف في الصلوة مشيئة
عليه بتقريره على تقدير الوجوب والندب من الصلوة في القول بخبره ضعف حادث يمكن تحصيل الاجماع على خلافه كما سنعر فيه وتخصيصا للنفقة
في هذه النواحي منسوبة للوجوب التسليم على تقدير الندب كبحر مشق فيها كما هو واضح فاما الاجماع فهو ان لم يمكن تحصيله فمقدرة عن كثر الركبة من غير
وفي الفقه لا خلاف في وجوب الخروج من الصلوة وان ثبت في ذلك فلا يخبره بخلافه بين صاحبنا في الخروج منها بغير التسليم من المناقاة لو كان له من ارضي
قل على ما في كثره قد ثبت بخلافه في وجوب الخروج من الصلوة كما ثبت بالدول في ما قاله في بعض اقواله من اهل التسليم دون غيره جاز لا يخرج من الصلوة
الثانية لله ملوة كمال الوجوه من صاحبنا لا يجوز في ذلك ثبت في وجوب التسليم وفي النفقة لم يخرج من الصلوة الا بالتسليم لم يخرج من واجبا في
الخروج من الصلوة اجماعا والظاهر انه من المسلمين في نفي الخلاف لا لانا با حنفية انما خالف في بعض السلام للخروج من غير منه وبين الحديث غير من في
والا منه قد اقول على وجوب الخروج من الصلوة لا في كثر في الانفال التي حصل الخروج منها بخلاف الفرض في اياها بل في ايش في الاحكام النوقل على
لكن لا حنفية في غير غير من السلام والظاهر ان المصنف لا يخرج من الصلوة الا بعد الداء الجاهل الى التغيير الزبور وبعد الفاسل انما عرفت في انفسنا
ما انتدعه من الصلوة وبين الحل لها ان منها عرفت بعد الوضوء بهذا التمر الغضوض متكو ساعكس الكتاب العبرية الصلوة في الغضوض على جلد كالا
جلد كلب بده قلعة من يحكم كلب عليه خاسر ثم يكبر با فان رتبته وقدر كل دعاء ما ثم يطأها وسجدا بغير اعتد او لا مط ثم يهوى الى سجود
من غير رفع ثم يجزئ بغير رفع فيها من غير رفع ولا طائفة ولا رفع بينهما ثم يبعد من غير رفع هذه لا بنا سبها الا التحليل بغير رفع قطعاً وعن
للأخرى ان يمارسها التحليل لها وكما كان هذا فله رتبة من وجب الخروج من الصلوة وجب التسليم بعد فرض عدم الخروج عنها غيره اذ المراد بوجوب الخروج
فصل شئ يترتب عليه الخروج والا لكان هذا الوجوه يحصل كما هو واضح اذ في التل ما السنة فالفعل منها من ليجي الاية ما لا ينبغي ان كان في
عن فعل الصلوة والناجى في ما هي الناجى في كل من خلفه هذا الذي عرفت في المطا في الاحكام الصلوة في كثر كان بقوله التسليم الخروج من الصلوة
كل صلوة وكان بواضع عليه هكذا لا يتم وقد لجا في كثر بقوله ان تواتر الفعل على التبع اهل جنة قول اسلام عليكم من غير رفع في غير رفع اذ في
للامر الواجب احرى من ملكة التسليم عليكم عقب الصلوة داخل في ضرورتها في ذلك لو اضيقنا عن دليل الناس في خصوص قوله صلوا كما ايتى في اصل
دهم عموما دل على وجوب الطاعة والاهل وعي صالة الوجوه في كل ابصدا بياناً للوجوب عدم اشرافه بما ينفذ في الندب لا مكل سفاذه الوجوه مجز
لا التزم به ذلك لوجه له يعلم مثله في غير من التزم به ان محض ولا يرد فيه ما ينقص عظم الثواب في شدة الترتيب في كذا ورد في في السجدة التي مع ذلك
بحا فاعلمها الخواص من الصلوة مع ذلك بل يظهر منه من الملازمة عليه لا يرد ما بغير مجز وبوجه ما في حاشي لندب بوجه ذلك بل ليس هذا
من التزم به العلوم جميع قطع النظر عن الناس في فعله بل ان لم يكن هذا نظراً فلا يرد في كثر ان يتفاهم من كذا ان لم يحصل من هذه السير والتميز في هاهنا
والاصحاب من الخواص والتواضع وسكون الاعمال على كثر على الصلوة مع منة ودليلها حكم عديد منها الحوال السجدة لثقل المنايا في
عبرها ما لا يمكن جره وعدا لا ينبغي الانتفاء بعد الى بتره واجماع وضرب واما القول منه من حصول التحليل في قسند الى القدر على بعدا قلنا
رسول الله افتتاح الصلوة والوضوء ثم فيها التكبير تحليها التسليم في الفقه قال من الوضوء في الخ وارسلة الهدية وبه نحو هذا الارسان المشهور قوله
بالطريق المعبر ان لم يكن مطلقاً في الروى عن العلل العيون باسناده الذي قيل انه لا يقصر عن البعض عن الفضل بن شاذان عن ارضا انما جعل التسليم تحليها
الصلوة ولم يجعل لها تكبيرا او تسبيحا ارضا اخر لا كان لدخول في الصلوة تحريك الكلام المحذوف في النجلى الخافو كان تحليها كلام المحذوف
الانتقال عنها وانما بعد المخلوق في الكلام ولا التسليم على العلل ايضا بسند يمكن ان يكون معبراً الى الفضل بن عيسى سلك ابا عبد الله عن اهل البيت
اجلها وجب التسليم الصلوة كما لا تحليها الصلوة الى ان قال قلت لم صا تحليها الصلوة التسليم قال لا نهى المالك في قامة الصلوة مجز وها وكونها
مجزى ها وقلها سلافة العبد من انا وحدث في العيون باسناده من جملة على اصل بن شاذان عن ارضا في كتابه المامون لا يجوز ان يقول اللهم
السلام علينا وعلى عباد الله الصلوة التسليم اقلت هذا قد سلمت لروى عن الحسن بن الاعرج عن ارضا في الروى عن كثر النجى
بسند لا عبد الله بن الفضل الهاشمي سلك ابا عبد الله عن في التسليم الصلوة حال التسليم حالة الامم تحليها الصلوة فكيف ذلك جعل فذلك ان
الناس فيما مضى اسلم عليهم واند امنوا مشرة وكانوا اذ اردوا عليه مواشرهم وان لم يسلموا عليه وان لم يردوا على السلام له بامنه ثم ذلك خلق العرب
بجمل التسليم علفه الخروج من الصلوة وتحليها الكلام ولما من ان يدخل في الصلوة ما عندها والسلام اسم من اسما افصح رجل وهو واقع من الصلوة على
ملك الله المكل في عن كثر النجى بن شاذان عن ارضا في حاشي سلك ابا عبد الله عن في التسليم الصلوة قال التكبير انما تحليها لا التسليم الى غير ذلك بل

کتاب الصلوة

[illegible]

اقتراح بينهم بل بما كان لضمه لا عدل فيها فالجرح المزعوم باجماله لا ينبغي انكاره وانما الامور بذلك ولا انكاره وظواهرها في ذلك ضلالتهم منقضة
 حقيقة الامر خصوصاً العادة في المنة بما وان تكفر في الامور بعضها الا انها لا تتجوز من قرآن داخله وخارجها يذكر الثواب شدة المحرم على من يتجوز ذلك ما ينبغي
 من دونه التذكير كما لا ينبغي على المبلغي اهرامها من جهل في المقام فان لفظة القضاء التي كلف العرب على الامور السابقة المعلوم ان يتجوز ونحوه مثل قولهم
 في علاج امر الشكولان على كذا وقد سلم وصل يكف في مثل حديث العرج المروي على الطوق مثل الامر به في مقام شدة الحاجة الى الاقتصار على
 الواجب كما يجوز في قول يدل عليه بعض النصوص من كثرة جبا المنة لا امر بجواز التمسك بها في الجدة وفي الحياتة بخلاف ذلك بعد التسليم من
 بعضها التصريح بان لا يجوز بعد التسليم قبله كما ان في اخر الموضع من فعل الجدة المنهية قبل التسليم في ثالثه اسلمت محمد الى غيره لك من الموكدا في الا
 وقامل من الظاهر ان المنة ولا يسلم ان يكون شرط الواجب في كل من شرط ذلك اما يقطع وجوب الواجب بشرط الشرط وهما معا في ان شرط الا يلزم
 تاويل الجميع باواده ذلك فوطئ جواز التسليم وبانه مكلف عن الفراغ وان ذكره بالخصوص جوا على الغالب فيمنه ملاحظته وان منع فناوى لا يختص
 في ذلك المقام حتى من الغالب بان لا يكون بل قد ساكد الله لا يقتصر على هو مقتضى اطلاق بعضها وطى واخر في اعتبار الشك جوا بان حكم من ادعى التسليم
 وان كان قد وقع بين التمسك التسليم في الاصل انما يختص بالاعتدال من الاصل في السابعة فيها ظاهرياً في ذلك ان ذكر بعد التمسك قبل التسليم كما حصل في
 الاختيار الذي في سلم الا يتوهم مع التامل يظهر منه ذلك على المطلوب من جوه متعددة يجب لا يصلح بعد ذلك التاويل او تركها بل مقتضى الله لا ضرورة لها
 والمقتضى بما ذكرناه النتيجة الجملة لا بد وكيفية ذلك لا يقتضيها من جهل في الوعدا تعرض لكل خبر رجحنا الى مقتنا تام لا يناسب في مع الكتاب قد يدل على
 المطلوب في غير ذلك لا يربط بل انما هو من استنباط الصلوة بزيادة الركعة فان هذا هو هو في غير الصلوة استثناء لا شامله باطلاقها لا بعد
 فاعلم من المصلح تامل في الشرح والبيان التسليم غير واجب في حق البطلان ضرورية في الزيادة بعد تمام الواجب من هنا استدلالا بالندب واستمر
 مادل على صحة صلوة من زاد وكذا في المراجعة اذ اطلق مقدار التمسك الجواب عما بان لا غايل بالندب يلتزم بعدم الخروج من الصلوة الا بدليل او بالسلم في فعل
 المتناقض بدفعه من وجه الى جهة خفية على انه لا ينبغي بطلان الصلوة الا اقل من ان تكون الزيادة من فعل السابق واضعف من الجواب بان ذلك مطلق
 وقع خارج الصلوة اذ قد بطلها بعض ما هو كذا كما لا يخفى فانه كما ترى في غير من الغل باننا يخرج باخر التمسك ما لم يقصد في فعل ما يدل على العمل
 ومعه على ما قبل من اننا نقول بالندب نلزم بالطلان بل الدليل او المالك الجواب بان البطلان في مثله للشرع في التمسك من صلوة فرض موضوع الدليل في الا
 من ذلك بعد ادسيا اننا نمانع اقتضا مثله البطلان ضرورية كونه في زيادة المشرع بها خارج الصلوة بل بما فوض في اصل حرمته فضل عن فضله لئلا يفتك الله
 ان يفر من ذلك عبادة خاسية مثلاً وجعلها هينة مند عن قوى التقرب بها لا ان يفر في القربى والواقع وقادنه اعتقاد ان الواقع ذلك فانه حكمه بالبطلان
 معصية موضوع الدليل لهم من لا يضا وقوى الله علم بحقيقة الحال كل ذلك لا يلزم خصوصاً ما ذكرنا ذلك بل بعض على المطلوب بل كما ستر في قوله
 الذي لا يجزى في العبادة في وجهه ومطلوع ببعض ما عرفت صحيح ان الصلوة اذا استوفيت بالاعتدال شهد ان كاله الا الله وحده لا شريك له واشهاد
 محمد عبد مودسوله ثم ضرورية هو مع انه مطلق بحكمه على ما دل على وجوب التسليم الصلوة في ظاهر الجملة المحرقة من التكليف في الاضطرار المشرع في
 مجرد التفرغ من القول في الزيادة الانسب في غير ما عرفت فخرج اما التسليم وعنه والاعم منها والثاني معلوم البطلان كاشا في الذي هو المشرع في
 فيمنع الاول يكون هو المخرج من الاضطرار ويؤيد صحيح المخرج عن الصلوة فان قلنا السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين من اضطرار في غير من
 السلام عليها انها التمسك في اضطرار وفلا ولكن اقلنا السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين وهو اضطرار في غير ما قلنا انها على الوجه اول من لاند
 على ظاهر المصطلح في السؤال عن تفسر لفظ المرتين واقع في جوابه لاندس والى التمسك في الصلوة باعتبارها خصوصاً بعد ادس من الاجرة بالاشهاد بالتوا
 في الجملة بل هو ظاهر في غير الشهادتين في المكر من لفظ المرتين فاجابة ببيان ذلك لو كان في التسليم لا استله بمحمد مسلم عن ضرورية التمسك
 السؤال عن الصلوة التي في عدم وجوبها من جانب الامام ولو تيسر في جوفه خصوصاً في معرفة الخطا في التمسك في الصلاة في غير ما قلنا في المشرع في
 النص في جواز جبر مؤلفه فانها ما لبس بالاضطرار في حق الفراع مع ما قلنا في الزيادة في مقتضى ما يرد على محكمها ويجعل بعضها مفسر
 فاذا ورد في النصوص المستفظة باعتبار القطوع بما ان التسليم جملة هو الذي يحصل في الضل الاضطرار في الفراع لا في وجوب عمل مثل الغير الزور على ذلك
 اقل من ان يكون من اضطرار المطلق في الفراع والشايع المعارف من ذلك علم الحاصل في جوفه في قوله والفضل المعروف في لسان جماعة من كره دليل المنة
 بصحح الفضل عن الجعفر اذا فزع الرجل من الشهادتين فله صفة صلوة وان كان مستجراً في امر يتلوه في جوفه ولم واضطرار في جوفه في قوله
 من على الصلوة بغيره في تلك الصلوة في ذلك الصلوة في اول الواجب لهم من واجباتها وغيرها الاصول الواجب بل لا ينبغي على وجه من الفراع
 وتقبل الجواب على مثل هذا الشرط اذ من التسليم من على الصلوة مما يتلوه جوبه ما عرفت عمله في التمسك في الضل الاضطرار في غيرها من منظر اوله
 الوجه بل كذا من يعلم الحاشية صحيح على جعفر المذكور دليل المنة اذ هو الرجل يكون خلفاً ما ينظر الامام التمسك في اخذ الرجل البول في جوفه في
 يعون ويعرفه ويح كلف صنع كالفهم وهو من يدع الامام ضرورية جوا في جميع ما سمعته ولا يمنع من المروي من الغل الذي هو ضبط
 فاعلم ان ضرورية يدع الامام كوضع اخو من في عمله الحاشية في جوفه في ذلك المشرع في الشك في ذلك على ان السائل في قوله
 الامام في التمسك في لفظه من في الجملة فلا يناسب ما يرد واضعف من ذلك كذا الاستدلال بقول الصادق في جميع معونه في ما اذا فزع من ملوا
 فاشد مقام ابراهيم فضل كعب في الجملة ما مأك قراها قل هو الله احد في الثانية قل اياها الكافرون ثم تشهد ثم الحمد لله واشد على صل على النبوة وشك
 بتقبل منك تمامها القول بالفضل ضرورية كون ترك التسليم في معلومته في ذلك اذ وجد في نصوص الصلوة في التمسك في الامور ولا من متج

کتاب الضلوع

تخلل

ونحوه اذ لا ينبغي صدق الادعاء ولو بالتسليم على انه يمكن به لفظ هذه النصوص دعوى خصوص التحليل والافراج والانصراف في هذا الحال كما انما
صفة التحليل او يدسها في الصلوة وهو مناف لفظ خصوص في التحليل كما ان الاول مناف لخصر التحليل من قبل تدفق ابعام صدق الحدث في الاشياء حادثة
تمامه الصلوة السهوية لان الفرض سقوط لعبان حال التهوؤ فيكون ح كالفقرة النسبية التي وردت في التعبير بتمام الصلوة ايتم مع دنائها ولا ينافي ذلك
التفصيل بل انما حدث قبل التمهيد بعد في بعض تلك النصوص قد يفرق بينها باشرط طبقا للمهاج في قضاء التمهيد المنقوله لاجلته معاملة البحر المتكسر
فغيره ذلك اوله فلا بد من عبادته مستقلة بخصيصه ولو بالزورج في بعض زيادة ونحوه من الغريب ياتي له من الاستدلال بهذه النصوص من انما
التحليل على عدم البطلان بخلاف التسليم على القول بوجوبه فلا خطا ما لم يلو اعطينا عن ذلك كله كان الترجيح لادلة الوجوب قطعاً في جوبه عند جوب
بعده من غير خسر التحليل بها الذي هو من الشبهة النبوية المعلومة التي مر بانقضاء الدلالة بالعرض عليها كالكتاب العزيز من الجواب استدل انما يفرق بين
عن الباقية في جل صلتها قال ان كان جلس قبل التمهيد فعدت صلوة الذي يجب على الشخص ان يلو يلو التمهيد للصلوة وجوبه عند فكاك
جوابه عن جوابنا عن التسليم مع ان التمهيد اقل دلالته على النديب من حيث قيام الحلو من مقام التمهيد ترك التسليم فيه لندبته فلا يفرق بين
قبله لفظ الزورج عدم الفرض في ذلك بين التمام لادعائه بين الثلاثة والثلاثة والاربعة وظاهر اختصاص الحكم بالاجزاء بل كان التمام اقل
التدارك لو ذكر قبل الركوع والذي ينفذ الباطل ان المراد بالجلوس في التمهيد الكتابي عن بعض التمهيد بالجلوس خاصة وان تدل على هذا الاستدلال
بغيره من ارجاء ما يثبت التسليم فنامنه وخصوص الصيغة الاولى لو قبل يكون المراد به الاحبات في تحصيل التمام لالحال السابق كما يوحى اليه ما ورد في غير
كيف يستقيم كان ممكناً وغيره من المطلوب اي الى غير ذلك من الدلالة التي هي غاية الضعف في علمها بما ذكرناه الله اعلم بحقيقة الحال والظاهر في غير ذلك
وفاقاً لاجماعنا من غير ما يفرق بل عن الناصري ان كل من قال ان التكبير من الصلوة قال التسليم لاجلته من الصلوة وفي الشافعي ان القابل فابلان انما ما وجب في
من الصلوة ولهذا حصره في الوجبات ثمانية او ثمانية يكون واحداً من منه بانها قال القول بكونه واجبا غير منقطع الاجماع وفي ذلك وغيره الاجماع على
بطلان الصلوة بقتل المنا في منه وبين التمهيد على تقدير الوجوب ان كان التمهيد على هذه الاجزاء لا يفرق من نظره مع الاعضاء كما في من حيث
صد اعرف في بعض من بعد من نزل الاحكام في ليل المراد منها الايجام في اتفاق لقائلين بالوجوب ومثلهما من غير الاجماع الكاشفك الاجماع للركبة في بعض
بعدهم كونه من حيث عند حكمه من الاعضاء من عدم ارادة القطع بكونه لمصوغ خارج عن احد القولين كما هو واضح الا انه يمكن القول باجتماعها
وان لم يكن من محجة ثبات حصول الظن منها بالبرهنة لشيء لفظ الموضوع للمركب من اجراء مقتضى على القول وعلى كفاية مثل هذا الظن فيه وان كان
لعدم الفرق بين الغرض الشرعي في ذلك ان كان لا يفرق من نظره في الموضوع للفرق الواضح بين الموضوع الشرعي وغيره وكيف كان فحق محمد الله في غير ذلك الظاهر
المركب في النصوص من الاقوال في الافعال المسافة لبيان الصلوة خصوصاً في خارج المخرج وغيرها بل انسياً من الصلوة من لفظه جميع النصوص المتفرقة
في سائر الابواب المذكورة فيها التسليم كالتصريح لكل ناظر غاف لا على القول بالخروج من بعض المنفعة بل يكفي استمرار الفعل من زمن الشارع الى يومه هذا
بغضون منه من الصلوة ولم يخطر ببال احد من المشرعة خروجه عند اطلاق لفظ الصلوة في جميع الاستعمال بل بعضنا تقدم سابقاً في اقله الوجوب في حق
البطلان في تمامي زيادة الركعة مثلاً الشامل لما بعد التمهيد قبل التسليم من روزه انما على تقدير الخروج لم يتحقق الزيادة في الصلوة بل الظاهر ان التسليم
باختلافه في نفسه فضلاً عن اضافته بالامور الخارجية اذ حال شرطه من خروجه بعدة جدارة ونصوص التحليل الظاهرة عند التمهيد لوجوبه لفظه القوم
في ان المقصود منها ثبات وصف التعمية في التكبير الذي هو اول الصلوة والتحليل في التسليم الذي هو اخرها الموحى في معرفة افتتاحها بالتكبير واختتامها بالتسليم
من الافعال الاقوال كجوابنا سبب المصريح فيه باللفظ المزبور فضلاً عن غير المضمون للغير فلو اراد بيان معنى خونها هو التعمية في التحليلية بل تحريماً
التكبير تحليلها التسليم كان لازم منه العهد مفيدة ما بعده الضمير لوجه بل تحريم التكبير والتحليل ما تسليم ما فاجتداه فانهم يحتاج الى لطف من جهة
ان لا يثبت ظهورها فيما ياتي في القول بالخروج من بقاء حرم المنافين دون ابطالها وانما يحصل التحليل ايضاً وان عصى لوضعها باختياره ضروري
كون المضمون منها بقاء المنافين حرمه ولو لا الاصل المحلل بمعنى التكبير فيها سبب في جميع ما ورد في النهي عن في الصلوة الى ان يحصل المحلل ولو
خروج المحلل عنها لم ينفذ صدقاً لا في الصلوة مثلاً فيما قبل التسليم ضروري الفرض من الصلوة اذ الفرض ان ما بقي في خارج عنها ودعوى ارادة
حكم الصلوة مجاز في مجاز لا دليل عليه ان مقتضى المحرم والبطلان معاً في هذا ولكن قد يكون من جانب المناهية بالخروج هو مقتضى ما يقتضيه العلم ان يمكن
الاكتفاء في صدق وصف الصلوة بباقي من اكون الذي وقع فيه قول التمهيد انه هو وان طال شيء واحد لا يقتضي ذلك تحول التسليم لادلة في غير ذلك
في حال من احوال الصلوة وكونه منها فانه قد يقع فيها ما ليس منها بل يكون دعوى عدم تصوره تحولها بشيء على ان صفة التحليل في المنافين الثلاثة في
الحال ان قد ثبت منافاة التسليم للصلوة اما لكونه كلام ادبي في غيره مما لا يصح بعد ذلك من قوله فيها ضروري اعتبار المنافين فيها بالاجزاء
ورد ان تحليل الصلوة وانما يتصلح في بعض منافا قبيحة وبين ما ثبت ولا ان حاصله بقاء صفة المنافاة التي كانت ثابتة للتسليم ولو اقرضنا ثباتها وانما
الشارع بفعله في الاخر وضع سريل من اده الى تمام اجراء المركب الذي هو كان مقتضى الضابط في كل مناه عرض بحال من احوال الصلوة سواء قلنا بان
لاشرط صحة ما مضى من اجراء المركب بطلان الباقي فالتشاقق لما خرج بكشف عن عدمه في الاول ولعل ذلك انما على كل حال بطلان اجراء من الصلوة مما
من منافاتها يقتضي بطلان الجميع لا بشرط التركيب فيها ولكن لما جعل الشارع تحليلها التسليم الذي قد عرفناه احد المنافين للصلوة لم يرض حقيقة
المنافاة عنك فيتحل تحول في الصلوة بل منع سريل لابطال الذي حصل في ما مضى من الاجراء والامتناع على صفة المنافاة وان التحليل لادلك
يؤي اليه الجملة المروية في العيون محل العمل بعد من غير الفضل في شاذ ان من الرضا انما جعل التسليم تحليل الصلوة ولم يجعل لها تكبيراً او تسليماً

کتاب الصلوة

[illegible]

والاكتفاء عن ذلك بما دل على انما يتصلوه باحدث بنفسه البطلان لا المحرم خاصة على ان الابطال غير التحليل كما هو واضح بان ما دل على انما يتصلوه
 فيجوزها بمقتضى اعتبار ترتيب جواز تناول النيات على فعل كل منها بما يخفى على البعض فسم التحليل لكل منها وان كان غير التسليم منه محمدا بل هو
 غيره موضع الخلاف بعد ذلك بناء على حرم قطع الصلوة وبه لا يخفى ولعل لكل لا خلاف في النية في النية التسليم بالنيات من حيث كون كلامه ادبير
 او غيره لا من حيث تنبيهه على التحليل مع اطلاق الكلام على ما صلا التسليم من الصلوة من غير تلك الصلوة لعدم موضوع في الصلوة لا لا يلزم في الحقيقة
 ظهر الجواب عن بعض النصوص السابقة كما انظر مما ذكرنا في محرم موضوع البنية الاشارة الى الجواب عن النصوص الاخر الدالة على الفرج من الصلوة بالصيغة
 الاولى المقضية خروج الصيغة الثانية التي هي التثابة بالنسبة قد عرفت ان ذلك لا يمحى عنه بعد من تسليم حصول التحليل بما جاء بالصيغة الاولى وجوب
 الصيغة الثانية مع دلالة الاخر لا القول بالوجوب بخارجي لكن لا يلزم من موضوع النيات الصلوة قبلها لعدم الدليل به صريح بفتحها كقوله الله
 الا ان يدعى ان النيات الى الذم من بل لا مبرها ولو بعد الصيغة الاولى من الامر بالاستتابة ايضا حالها بقاء المستل على حاله السابق كما عرفت في قوله تعالى
 وبه صيغة كما ستعرف تمام البحث في محله كيف كان فلكي التسليم في ما تولى عبارتان لا غيرهما ان يقول السلام علينا وعلى عباد الله
 والاخرى ان يقول السلام عليكم ورحمة الله وبركاته دليل على ان مطلق تسليم قطع الصلوة من غير التسليم على اربع الروايات قد علم الجمع الذي ذكرنا
 سابقا بين قول الوجوب الندي في خصوص المذكور في المتن لا الصيغة الثانية قال اذا قال السلام عليكم ايها النبي ورحمة الله وبركاته ونحو ذلك
 فالسليم الذي يخرج به من الصلوة من غير التسليم في مقام قول الصلوة اذا خرج من صلاتي السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وان لم يكن ذكر
 فذلك التسليم يكون التسليم فضا وقد سمعنا في حل المعقود من الجواب في قوله تعالى في اول البقرة خذوا من الكاين ان الفرض هو التسليم عليكم ولكن يتبين
 منابه التسليم المتكبر كما ان صوم يوم الشك فلا يسقط به الفرض في ذكرى ان اقل الجزئية في الفرضية التسليم قول السلام عليكم ايها النبي ورحمة الله وبركاته
 وقد شهدنا معضا الى اطلاق التسليم في خصوص المشتبه عليه لو فرض في غير من المتدبريات لمعلل الجواب على ما بهم اقل ما يخرج من التسليم
 السلام عليكم ايها النبي ورحمة الله وبركاته وقول الصلوة في جزي جبره ويحتمل انما ما فاما التسليم ان سلم على النبي وقول السلام علينا وعلى
 عباد الله الصالحين فاذا قلت ذلك فقد انقطع التسليم ثم يؤيد القوم بقول انت مستقبل القبلة السلام عليكم الحديث وفي خبر لا يكره الخبر
 على الصلوة قال في صلاتي بغيره فقال تسلموا واحدا ولا تلتفت قال السلام عليكم ايها النبي ورحمة الله وبركاته السلام عليكم وعن كثر العرفان عن بعض مشايخنا
 الاستدلال على وجوب التسليم على النبي الاله الشريف حيث لم على وجوب التسليم عليه لاشي منه بواجب غير الصلوة وقال الله الذي يحوي تحريم
 حكمي عن العلانية الاجماع على استحبابه من جميع الصلوة الفقيه من يقع بين الصلوة مع شلها على النبي الانبياء والائمة عليهم السلام من غير نص في قوله
 شي لكن مع ذلك كله لا يخفى على من لقن الحق الذي قال في كشف اللثام بعد ان حكاه عن بعض الروايات عليه السلام في كرمه لا بعد من ذلك
 وعن البيان انه مستحب الاجماع على من لم يكره واجبا الذي لم يعرف في خلافا في عدمه بل عرفنا ما تقدم من النصوص والفوائد معاقد الاجماع على عدمه في قوله
 والصلوة على النبي التسليم المعلوم فذا انبأنا فاجتهد في التسليم على النبي الاله بعد تسليم راد غير الاية من التسليم فيها وان لم يرد في خصوص التسليم على النبي
 فلهذا في المناقشة في مثل هذا الاشكال بها ولذا قال في الحكم من انباء ان قوله تسلموا وسلموا ليس تعين السلام على النبي لو سلم ليدل على الوجوب المند
 واضعف من القول بان يخرج ان لم يكره واجبا الذي لم يعرف في خلافا في عدمه بل عرفنا ما تقدم من النصوص والفوائد معاقد الاجماع على عدمه في قوله
 والفوائد غيره بل هو صريح خبري كما عرفت في العلم ان الانباء في التسليم الاول غير من احوال الصلوة لا بعنوان الخصوص غير في دفع الصلوة
 لعدم التحليلية وكذا السلام على المرسلين القبول كان مواضعا للفظ القرآن فالنصوص به من بعض الناس يستعملونها في احوال العبادات والادراك
 فلا بد ان بكل منها يخرج من الصلوة يحصل الفرج منها وتحليلها المعلوم من ان لا يكون في الثانية كما اعترف به في كرمه غير ما ضل عن قول القول
 والفعل من النصوص العبرة المستفيدة في خصوص الاول منها ما دل الصلوة في خبري جبري لا ينافي في انما ومؤقتا التسليم في وجه التحليل كما
 ذكرنا الله عز وجل في النبي فهو من الصلوة وان قلت السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين فذا انبأنا فاجتهد في التسليم على النبي الاله بعد تسليم راد غير الاية من التسليم فيها وان لم يرد في خصوص التسليم على النبي
 للتشهد خلف وانا جالس السلام علينا ايها النبي ورحمة الله وبركاته انما هو فضا لا ولكن اذا قلت السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين فذا انبأنا فاجتهد في التسليم على النبي الاله بعد تسليم راد غير الاية من التسليم فيها وان لم يرد في خصوص التسليم على النبي
 ايما دليل في رامي مستطافا في خلاف كتاب النوار لمجد في علمي عجوب في خبره من ابي جعفر ثابن هذا للناس في صلواتهم قول الرجل تبارك الله
 الى ان قال قول الرجل السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين في الحقيقة قال الصادق محمد بن مسعود على الناس صلواتهم بقوله تبارك الله
 وبجمله السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين في قوله التثابة الاول كما يشهد له ما رواه بسند معتبر عن الفضل بن شاذان عن ابي ابي في كتابه الى الامام
 يجوز ان يقول التثابة الاول السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين في تحليل الصلوة التسليم فان قلت هذا فذا سلمت فوضه المروي عن الفضل
 الى الاشارة عن الصادق ومنها يعلم ان المراد بالانقطاع والفرج ونحوه هو التحليل بذلك فلهذا النصوص بعد تعاضلها في الاشياء التي ذكرنا في خبره
 لها على وجه ظاهرهم العلم بما لا سبيل الى ردها كما اعترف به في كرمه او قوله تبارك الله في خبره من ابي جعفر ثابن هذا للناس في صلواتهم قول الرجل تبارك الله
 هنا مقدمنا ان احدهما ان السلام علينا بقطع الصلوة وهذا دل عليها الاخبار وكلام الاصحاب وهو مشعر الى الاجماع على حصول الخروج بذكرها في الخبر
 ببل من ان الله اتفاق الشيعة على ذلك لذا تركوه في التثابة الاول ثم ظهر من ظاهر الخبر الواجب الى الصلوة التسليم عليكم ان السلام عليكم ايها النبي
 به الخصوص لو اوجب ذلك لكانت من انما كذا فذا انبأنا فاجتهد في التسليم على النبي الاله بعد تسليم راد غير الاية من التسليم فيها وان لم يرد في خصوص التسليم على النبي
 بوجوب التسليم عليها مستخرج من خبره من الصلوة والظاهر ان التسليم عليها مستخرج من خبره على نحو ذلك بعض من اخر عنه هو في الحقيقة مستخرج من

كتاب الصلوة

ويغنى طرح تلك الموضوعات لاسبيل في ردّها وظنّي انه استنبطه استنباطاً من جهة عدم تعقل وجوب التسليم بعد الايمان بهذه الصيغة فصار
 وظاهرهم الجحيزة التي لا يتحققها في المقام لكن قد يدعى بانهم يوجبون التسليم ولو جاز بالصفة الاولى ان يخرج بها كما او ما يسمى
 سابقاً من بشرية لغائه في ذلك وانما بان غيرهما مال البتة بخلاف بقية الطالبان كان هو في غاية الضعف خصوصاً مع القول بجحيزة المتأنيث بعد
 الصيغة الاولى دون ابطالها كما صرح بقوله المحدث ضرورت منافاة ما جرد من التحليل بالصفة الاولى المقتضى كجواز التسليم في ما عداها من غير ان يقال
 من اتحاد دليل البطلان والحجزة فانه قيل فيها قوله الشرع بلا دليل بل مثله في الضعف هو الوجوب كما استعملناه او يدعى بانهم يمكن بناؤه على
 الوجوب على اذ لا الوجوب بالاصالة كالحجزة في حق ذلك مما لا ينافي لاجتزائه بالمتكثرة بخلافه وجوباً لوضوء الفاسد مثلاً للصلوة المرامنة قطعاً على
 بهامع الاستصحاب المتدبر بما قبل الوقت فيكون التحليل بناء على هذا واجاعاً عندهم والاصل سبب الصيغة الثانية الا ان قد يحصل فيها كما لا يخفى
 فخرج كالوضوء مثلاً المتدبر قبل الوقت الذي يستغني به باعتباره حصول دفع المحذور بعينه بعد الوقت فلا يتصور اطلاقه وجوباً للتسليم
 الى الصيغة الثانية وبين القول بجحيزة الخروج بالصفة الاولى او خروجها بعد معلومته كون وجوب الثانية عندهم بالتحليل كما هو مرجح المصلحة او كونه كحلقة
 ان وجوباً لوضوء في الحدث دفع فرض حصوله بقطع الصلة كما ان يقطع التسليم على التحليل مع فرض حصوله بالصفة الاولى لعل استحباب الجمع بينهما
 كالوضوء الجدي كما يمكن ان يقال في مراد الشيخ غير محموم واستصحاب التسليم مع قوله بالخروج بالصفة الاولى على هذا كما اذا ما اذينة اهل الضموم مع التسليم
 بالوجوب المتدبر وانما على الذي يتقدمنا اطلاق الواجب عليه عند الجميع ضرورة ان وجوبه محمول على التحليل فخرج من المتأنيث ان حفظ الصلوة من الاجزاء
 فتجوز لكن قد يفرق بين الوضوء قبل الوقت وبين الصيغة الاولى من التحليل بان حشد صف الدبر على الوضوء لا يقتضي خصوصاً من خلاف ذلك في
 صار ذلك الضموم الواجب ضرورة حصوله بالتحليل بالخروج من الصلوة كما عرفت دعوى الاجماع عليه فيما تقدم بل حوزة ابطال الصلوة كافتقار شروطها والفقير
 في ضمنه فلا يصلح بعده ذلك استحباباً الصلوة اللهم الا ان يكون انه بعد التحليل هو الاصل منه بل هو قول من قد انفقوا على ما جرد عن الجحيزة بالتحليل
 بعد الوقت بناء على الاجزاء بوجوب الوضوء منه لا يسمي واجبا قطعاً ولو تجوز ابل بعينه بانه مندوب بخروج الواجب في مكانه عند تدقيق النظر في كل
 فروعى القول بجحيزة ود ما يطلق عليه اسم الواجب بناء الاعيان ودلله لانه لا ينافي في التحليل في وجوبه عليه الفاضل بل حكمه في نفسه عدم معرفته بالتحليل
 فهو ان كانت لا تتقدم من غير مقتضى المقدار والعلامة العظمى بانها من غير مقتضى التمسك بالصفة هي اول ما صنفه لمسته في آخرها وان
 مانع في مكانه في العكس في البناء فالقول حجة في زمان الحنفية فيها انه لا بد من تسليم بكون بعض شرائع رسالته او ما الى حال بقية انه لا يابى من
 القديما وقد يفتي عليهم مثله لو كان ضالوة منه لو سلم حديثه بالنسبة لقول من وصلنا لمننا من غير ان يكون ذلك له ما بعد عدم انقضاء الجحيزة
 بما انقضى خلافه كما هو واضح من الغريب انما يتبعها ذكره اثبات كلامه من الاستدلال بما ذكرناه من اولى وجوب الخروج من الصلوة واذ كان هذا
 عن جملتها كان واجبا الجملة فتكون محميا ههنا بالفايل بوجوبه لا ينافي بقوله القديما بانه لا يسمي واجبا جميع الامامية لا تافقوا بذلك لا تخبا
 الصلوة على ان لم يثبت قبل ابطال الصلوة منها جرد ان ثم ساق بعض النصوص التي ذكرناها في اوله النذب بالتمسك على تمام الصلوة وبقوله انما
 لما امكنه سابقا وبره على حكمه على كلام الشيخ في الخلاف من ان التسليم اسم للصفة الثانية خاصة بان الصيغة الاولى من التمسك ثانياً ان ذلك
 لا دخل له فيما اخرج من وجوب التجدي وعدم ضرورية اقتضاءها نذب مطلق التسليم لا خصوص هذه الصيغة وهو مقام اخرج من غير ما عرفت في قوله
 هو بعد ذلك تواتر النقل عنه وبالحجة لاجزاء هذا الجواز على تقدير وجوب التسليم بحيث يرجع الى ابطال صغرى الدليل او كبره ثم اعترض على نفسه بعد
 الجواب لم يرد فقال لا ينفى مانع من ان يكون محذوراً كما ان التسليم يخرج لا ينافي ذلك وجوبه بخير لا تافقوا له في هذا احد من اصحابنا ولا
 التسليم غير ان جحيزة يمنع القول بانه لا يستلزم الخروج عن اجماع الامامية منه بعد لا غشاع في ما عرفت من غير ان يكون محذوراً اضطراباً او غيرها
 فلا يلزم مواضعه ان حقيقتة لا تخالفه الاجماع كما هو واضح في ما تقدم ثم ان بعد ذلك الفصل في هذا سؤال هو ان يقال بان استصحاب الصغرى
 يذهبون الى ان اخر الصلوة الصلوة على التيق فاما معنى اقطاع الصلوة بصفة السلام عليها والفرض فيها انقطاع فلا تخالف الى قطع ثانياً ان قالوا لا يثبت
 الا بالترتيب ان المصل قبل هذه الصيغة يكون في شجها الصلوة وان كانت الواجبات قد مضت بعد هذا لا يبقى للصلوة اثر في وجوبها استصحاباً لاصولها
 اشعره واوله الجمل على الصلوة كما ذكرنا الله التيق فهو من الصلوة كما اذنا انما اهلنا على عباد الله الصلوة فنذرت وبعدها يظهر على
 المتأناة بين القول بانه يثبت وان يخرج من الصلوة الا انه لم يثبت بقاء في الصلوة بدو الصغرى ان طال الاستصحاب حتى يخرج عن كونها صلوة
 بان يمتنع ان ثبت لبقاء في الصلوة بدو الصغرى بل يرد تخريم ما يجب تركه وجوباً على فعله والامراب منقبة بما في غنى ملزمها وهو البقاء في الصلوة
 قلقة حكمه انما البقاء فيها في حد من اللازم على الاطلاق ان ذلك قبل فراغ الواجبات اتماماً فاعلمنا في غنى هذا ان لا زمان يبقوا للوالم من
 الملاحظة على الشرط وتوابعه المصلحة استحقاق الدعا ثم حكم كلام صاحب البشري وفيه ما اشرفنا اليه سابقاً من انصرفت كون في الصلوة ثبت كونها صلوة
 بما يبر لنا في انقضاء صحتها المستلزم ذلك كونها لا ينافي منه بل لا يجدى في ابطال احوال الحدث مثلاً لعدم التمسك بما جرد من الاجزاء بل في ذلك
 فيما مضى ان الكون للمصلحة الجارية نحو حال الايمان بالتمسك بان احاد افراد الواجب المخرج والمحدث معه يسلك الجميع لا يختص بالمقارن له اللهم لا
 ان يريد ان يثبت انما الصلوة بالخروج من الصلوة غير لازم بل هو مستحب عند الشيخ لاتباعه ان قالوا انه ان جابره ترتب عليه مستحب بوجوبه على الايمان
 مخالفاً لغيره من الاحرام واما اننا انما لمخالفة ما سمعنا من اجماع على وجوب الخروج من الصلوة حتى في جحيزة وان كان لا يحصل المخرج لا يتصل
 ليس المراد بوجوب الخروج الاصل في من مكلفه تسليماً على المشرع المخرج من جسد الصلوة واحكامها اذ ليس غير مما يحصل انما فعل الواجب المخرج منه

نبيه

زليد على الواجب بكلفه المكلف هو واضح بان في قائل مما يدل على صحة المعنى يقتضيها الى ما عرفت في الشبهة من المجمع بين الامر بالصيغة الاولى
 في خبره ابو بصير حتى الطويل منها وان شئت على منكر ما من النصوص في الصيغة للفرع من الصلوة وانقطاعها بالصيغة الاولى ضرورة ظهورها
 في ذلك قلنا ذلك فاذ قلنا ذلك فخذنا نطق الصلوة وبين الامر بالصيغة الثانية للعلوم بالاجماع وغيره بعد معلومية عدم وجوب المجمع بينهما بالاجماع
 والنصوص فليس يحسن الا الخيرة من التسليم المجهول تحليلا للصلوة والماورد في النصوص الكثيرة ونصوص الانصاف المتعارفة فلا واسا بين العالمين
 يدعيها بعد تسليمها انه لا ينافي في ثبوت فردا من قبل مستقل هو النصوص السابقة على الدلالة على التحليل الصلوة بل قوله بعضها اذا قلنا ذلك عند
 سلبنا الصريح في اداة بيان ان هذا من التحليل الصلوة وان لم يكن متعارفا ولا معروفا بذلك لذا استعمل العامة في التحليل كقولهم في احتياج اهل
 العصمة الى بيان خطاهم في ذلك ودع شيعتهم عن استعماله لبيان ان من التحليل المفضل في الصلوة مع العمل في فوعة غير محل من الصلوة بل قالوا
 انه هو الانصاف مما لغثي واوتر من الاوامر المتعددة او المخاولة بالانصاف بعد التمسك بما هو واضح بان في قائل بل منه وما انفك وعبرها يعلم ان لا
 وجه عندنا للقول بوجوب الصيغة الثانية بعد اوان كان قد خرج بالاولى جمعا بين النصوص الدالة على حصول ذلك لا بد من الاوامر المتواترة بالتسليم
 المنصوب بالباد للتعارض ولا يفعل الى الصيغة الثانية للخصصة بالجمع بينهما في خبره ابو بصير المستبعد جمعا على اقله الوجه الخبر والنداء
 فرض الخروج بالصيغة الاولى بل في الحديث الصحيح بتوقف حل ثمانية على ما وان كان قد خرج بالاولى بحيث لا يخل في المناقشة بعدا لكن بانها لا
 يرفع ذلك كله الصيغة الثانية من نصير عليها او انما بها بعد الخروج من الصيغة الاولى في جنه ان اطلاق اسم التحليل عليه في بعض تلك النصوص وان من قال
 والانصاف في الصلوة في اخره في ذلك ما قطع مالا يخل بعد النام والاضافي ظهر في اوصافه بعد وجوبه في اخره ومن هنا جعل التمسك في خبره
 بوجوب الصيغة الثانية بعينها مستلزما لطرح هذه النصوص جميعا وما اذا كان المراد بها ما ذكرنا بل ظاهر في اوصافه لا يفرق خلاف في ذلك في خبره
 بعد فرض حصول التحليل وقد سمعنا ان التمسك بالباد جعل كل من في وجوب الصيغة الثانية قائلا بعدم الخروج بالاولى ليس هو الاستنباطا مما
 بل لعل الاجماع المستفيض على عدم وجوب المجمع بينهما فاخذ ذلك بغير ضرورة ان لا يحصل وجوب شيء اخر بعد حصول التحليل والفرع والانصاف لان
 ما اخذه ندبا للصيغة الاولى اذ ليس للتوقف في التعبير بعد وجوب المجمع بينهما بل هو اجماع خاص على خصوصية التمسك كما هو واضح على ظاهر النصوص
 وجوب التسليم لاجل حصول التحليل بما تضمنه من التعليل كالمروى عن العلل على العلة التي من اجلها وجب التسليم الصلوة قال لا تحليل الصلوة الى غير
 وفرة ذلك كله يظهر من الدليل المعتبر هو ما قد ثبت حصول التحليل بكل منهما ولا شيء لاجل بعد فلا يجمع الا احد المحللين في طرفي نحو حصول
 التحليل بالاولى الانصاف في الفرع وان لم يبق من المناقشات موقوفة على الصيغة الثانية ومع النام في النصوص المتفاوتة يمكن القطع بقاءه بل الاجماع
 على خلافه واحتمال البشيرة لا ينافي في ذلك فحصل قد جزم في اخر ما حكى في كلامه من جملة من جزم به جماعة من مناخري المناخريين كانه من جملة اوهايم والله
 اعلم نعم قد سبق ان استفاد من المناقشة النصوص كقولنا في خبره ابو بصير ما التسليم خبره الاخر الطويل وغيره من قوله تحليلها التسليم نحو كون التسليم
 ونحوه من الفاظ المراد بها هيئات متعده مختلفة بالكمال وحده والافلاك اوجب على الخبر فالكامل منه مثلا المشتمل على التسليم على البعد والتكثير في خبره
 ممن هو مذكور في النصوص في الصيغة الثانية ودون ذلك على الصيغة من خاصه وادع على التسليم على النقيض مع الصيغة الثانية كفي بعض النصوص على وجه
 الصيغة الاولى خاصه وادع على التسليم على النقيض على الصيغة الثانية خاصة او غير ذلك من الهيئات المستفاد من النصوص ليس هو التمسك بل لا اكثر
 قطعنا على بعد ما سمعنا من الشيخ الاخرين ونحوه انه لم يبق منه اولى بعدم قوله ذلك فمن كون من قبل بقده مسمى الاسم الذي اكتفى الشافعي
 بالانبات باحدها قال لا يخرج بمسبة من الهيئات السابقة التي لاقتضاها بعد الواقفين من في الخارج مدخلتها في الاشارة ونحوها استوجب ان يقال
 ان لو اقتصرت على التمسك او التسليم عليه لجزء من التسليم ومنه يقدح استحباب اضافته على اداة الاشارة في خبره عن قولنا عند التسليم يدونها
 وبما ظهر من عبارة كثرنا السابقة في خبره وان كان قد ظهر على بعض الخصوص مشتملا على الاقتضا او لعله يكون المتعارف استعمالها عند العامة في التسليم
 الاول كما اشاروا اليه علمهم في النصوص السابقة بما ذكره من في الصلوة باعتبار كونه من التسليم الذي يحل التحليل الاخير فلا حظا من جهته على
 حال التحليل التسليم هذه هيئات مختلفة لا يميزها الا من لا يميزها وهو بعد لا يمكن خلاف ظاهر الاشارة اللهم الا ان يبين بعض الناس في ذلك من كلامه على
 التسامح والافرا المجمع الاكثر ذلك لكن على كل حال لا يميزه من قول الله وبما بدأ كان لثاني مستحبا صرقت عدم استفادة تعقب الصيغة الثانية
 بالاولى من النصوص بل لا من استفاد ذلك المص ومنه يتبع كما عرفت في الشبهة بخلاف العكس لعل اخذه من خبره عن استفادة جهان قوله في الخبر
 استظها واولها ما طاك كالثبوت بعد الوضوء كذا ترى اضعف من الاستناد الى اطلاق ما دل على الامر بقدره من الصيغة الثانية ولا نقلا اطلاق معناه
 صالح له ذلك لاولى لا نقلا على تعقبها الصيغة الثانية والتمه اذ قد كونه مستحبا لا خلع الكثير من الاول الذي سمعنا سابقا الا انه قد بان في خبره
 السابق الظاهر في انما الاجماع حتى المندوب بالصيغة الاولى فيمكن جملة على غير التسليم بها على ما ذكرناه من الوجوب بالخبر بين الهيئات لا يخرج في خبره
 فانه جها قد انقضى من مزالق الانعام وبهذه النية مع شدة تنجوه وحصول المطالب الفاضلة اضطرب عليه للقيام كما لا يخفى على كل عالم
 للذكر الى ان قال هذا للسنة من جهات مسائل الصلوة وقد طال الكلام فيها ولم منله وسنة احدها القول بتدبير التسليم بحسب ما هو منه في
 القدماء وده بمناقشة المناقشة من القول الذي يقرن بما يدل على تدبيره وبغير ذلك ما عرفت سابقا ثانيا هو وجوبه في التسليم عليه في اجماع الا
 واما الصيغة الاخرى لما عرفت من لا خلاف في ان لا يكرها احد من الامامية مع كثرة ما كتبه في ذلك احدنا على ذلك في بعض اجماع الامر على الوجوب
 بل هو على الخروج كظاهر النصوص السابقة للقول بوجوبها معاقبة الضعف في النصوص والاجماع جميعا فيتم تيمم بخلاف ثانيا هو وجوب التسليم عليها

وقد تقدم القائل وينبغي خروج عن الاجماع من حيث لا يشعر فالتدليل على هذا حكمه سابقا من مجموع سبب من المعنى العبداني الشيعي في ان لا يخرج منه
للإجماع بغير دليل اذ ثبت على الخروج بالصيغة الثانية والنصوص متواترة مكررة الواضحة ان لا يلازم الاجماع لا يمكن القول بظاهره من الاستنباط
كثبات الشك بعد ان حكم عن التمسك بما سمعت قال لكن الاختيار يقتضيه بما يكون جمعا بين قولين نحو التسليم استنباطا بما ذكره بمقتضى ما يجب عليه
الصيغة الاخرى منه مع انه لا دلالة لها على الوجوب بل اضاها الخروج الذي هو علم من تلك النصوص المتواترة الدالة على الخروج بالصيغة الثانية
في عدمه بل القول بوجوبها اقرب منه من وجوب لا يخرج الجمع بين القولين بل يقتضي دعوى لوجوب الخروج على ان قوله كفى الشك بمقتضى ما لا يخرج من قول
وجوب التسليم عليكم علينا الاجماع الا انه على فعله وبنا منه ما دل على انقطاع الصلوة بالصيغة الاولى والاسبيل للرد فكيف يجب الخروج من الصلوة
مضافا الى ما عرفنا سابقا وجوب الصيغتين بجمعا بين ما دل على جوامع الامور والامانة وهو قوي من ان لا ادلة قاطعة من القائلين
بغير علم من مثله لو كان حقا لكانت ماعرفنا سابقا مفضلا سادها وجوب السلام عليكم كالأمر السابق خبره وهو قول شيعي واشنع منه وجوب ترك الصلوة
والثاني قلته ومن خواص الصيغتين العامة كما مضى بقاءها في ما قد انتهى الى لا يخرج من الجماع خروج من المسئلة بالاصل على انه ترك الاحتمال نحو التسليم عليكم
عينا اقتضاه وان خرج من الاولى كما حكمه سابقا على الخبرين المتأخرين ان كان قد عرف من علمنا سابقا مفضلا لتركها لانه لا دلالة على
التخيير بالطرف الذي ذكرناه ثم قال بامتناع هذا كله فالاحتمال للدين بالانسان بالصيغة كما بين القولين وليس في القاطع الصلوة بوجوب الخروج
وبنوي الخروج بها بايديا بالسلام علينا وعلى عبد الله الصادقين لا بالحكم كما لا يرتب به خبر منقول لا مصنف استوفى ما في بعض النسخ بمقتضى التسليم
علينا وجوب الصيغة الاخرى لان في المصلحة الاحكام الصيغتين بالسلام عليكم ورحمة الله وبركاته يخرج بالاجماع ومنه بعد هذا الاعتناء في كلامه على
ادارة الفعل بعنوان الوجوب لانه لا مدخل له في ذلك فتحصيل الاحتمال قبل ادعاء بغيره ان لا يقتضيه شيء منها ولا وجوبه منه يعلم فاحتمال
الادعاء للمقتضى الثاني حيث قال تلكا التسليم قوي ان كان القول لخطا لاسيما وقوعه في الصلوة فلا يلزم من هنا عدم الوجوب بل قد يوجب وجوبه
تقدمه للاستنباط يكون فعله بمقتضى الوجوب بعد تمام الصلوة وكان ذلك من وجهين اولهما ان التسليم على عتبة الصلاة هو كقولنا لا يخرج
وان قلنا بها في اصل الفعل خصوصاً مقام الاحتمال والواجب عرفنا الواجب التسليم المقدمه الا انه مع ذلك فالاعتناء لا يخرج جميع ذلك عن
خصوصا مع احتمال وجوب التسليم خارجا عن خصوصياتها على بدخلية التسليم الوجوب لا امتثال كما يقتضيه بعضهم لهم ثم ان كان من الامور ما وجب التسليم عليها
اداء لا ما هو له اوجب بعضهم السلام على النبي كاعربت سابقا فان كان الاحتمال الجماع بين الصيغتين الخروج من خلاف كان لا يخرج من الصيغتين
ولا ينبغي الخروج بشيء منها بغيره لعدم ثبوت حصوله على عرف الخروج بالخصوص خبره فانما الادلة في كونه سببا محرجا من ادلة لا يقتضيه
الخروج كما هو في التسليم على العامة فعله في التمسك لا ومع القطع بعدم فسخ الخروج به وادعاء به يكون ذلك طريق الاحتمال وهو
خالف لما افترضه هو بنفسه فصار يخرج في الحكم من الصيغتين ما يقتضيه من ما يكون واجبا والثاني استنباطا ولو عكس بغير الدليل لان مقتضى التسليم بناؤه
يرفع ذلك مع انه انما كان الجمع بين الصيغتين الخروج عن جهة اختلافه فيكون الجمع بين الصيغتين واجبا اذا كانت الصيغة الثانية غير خارجة بالاجماع
فلا وجه للاحتياط بعد القطع بالامتناع ادعاء به وادعاء به ياد على ذلك لانه لا وجه للاحتياط بتقديم الصيغة الاولى هي منه بغير الاجماع وقد ثبت في
قاطعة من تقدمها تكون فاصلة بين اجراء الصلوة على القول بالتسليم مضافا الى ان الحكم بانها في التمسك يندفع بالاجماع والنصوص على محض
هذه الصورة وما دل على ابطالها في التمسك من النصوص محض التمسك الاول قطعا والثاني بوجوب الصيغة الثانية بالخصوص وانما لا يكون الصيغة
الاولى مخيرة بعد الوجوب من قبل هذه الصيغة كما هو واضح هذا وقد ظهر من بعض ما ذكرنا عدم اعتبارها بالخروج بالتسليم على الاحتياط
من جهة ثمة صحت الاكتفاء بغير الحاجة على الخروج بالتسليم من الامور المترتبة شرعا على قوله المصنف ومنه يعلم عدم اعتبارها بالاحتياط على القول بغيره
ثم يعتبر بعدم قصد التمسك على ما كان اوله في ذلك الجملة ما سمع من التكبر على قوله التمسك الاول انه يحصل فساد الصلوة لتسليمه قبل التمسك
الثاني لانها صحتها صورية حرة المتلقة في الصلوة ويخرج بغيرها ما على الوجوب ما على المحلل والجمع والعزم بل استوجبه كذا في ذلك على مقتضى
الخروج كما انه استوجبه عدم اعتبار التسليم على الدخول مع انه في جملة المقاصد الغريبة بين الصلوة والجمع اذا لا بد من الاحتياط ببعضها
ولها ما تقتضيه واحدة ولا تضع الاكثاف بخلاف المحل المنفصل كل فعل منه على نحو احتياطه في التسليم لا يستقل فساد الصلوة وتناولها وان تكن
جزءا من مقتضاها بغيره فساد الصلوة بتمامها الذي لا يكون مدنا لتسليم وان كان هو لا يخرج من حيث نظر كعدمه بل كرى عدم اعتبارها بالخروج بان
فسادها لا يتوقف على بغير الخروج بل الانفصال منها كاتمة الخروج بان مناط الادلة لا يقدم على الاعمال الا ذلك لها بل هو واضح لبطان خصوصاً ان
منه نحوه بقليله لاعتبار بان نظم التمسك بالصلوة في وضعه من حيث خطاب لا يعيب من ثم يبطل الصلوة فعله في شأنه ما عدا ما دل
بقدر منه بغيره من التمسك الى التحليل كان مقتضاها للصلوة مطلوبا والاولى لتقليل ما سمعت من ان الخروج بالتسليم من الصلوة المترتبة على قوله من غير
مدخله للتسليم نعم قد بين باعبار عدم فساد ما خرج من جهة ونحوها ما لا مدخله في الصلوة مع احتمال تحقق الخروج به وان قصد كما هو في التمسك
بالجملة استنباطا ضد الامام المأمومين وضد المأمومين الذين كرى احتمال وجوبه على المأمومين لعمولة التمسك قد بين في المقصود بغيره
وبين الملاحظة منه مع ذلك الصلوة في الجملة فيخرج بالثاني وان كان الذي ادعى بغيره ما هو بل غير متصل بخلاف الاول كما لا تولى العذر في
الاختصاص لعدم الدخول في قصد التسليم والردع الخروج بطلان الصلوة بغير التسليم انما هو كاستغفار تام البحث في ذلك ولعل هذه
مخبر ما اذا التمسك كرى لو سلم بغيره عدم الخروج بطلان صلوة على القولين لا مقام الماعرف من صراحة النص في حصول التمسك بانافي العامة

کتاب الصلوة

تاریخ

في ان لا قس في الجوز سلم واحد ما يلي القبلة وفي صحيحه من صلى عن اثنان الامام سلم واحد ومن وثقه سلم اثنان فان لم يكن على شماله احد سلم
 واحدة وفي صحيحه الفضلاء عن جعفر انه قال سلم تليق واحدة اما ما كان صغيرا وفي جعبته سلكا باعده الله عن رجل يقوم في الصف خلف الامام
 وليس على يده احد كنه سلم قال سلمته عن يمينه وفي الوسايل ان في رواية اخرى تليق واحدة عن يمينه كما ترى لا تعرضه شئ منها لما يوجب من ضيق
 او العبء وغيرها قال الذي يظهر من كلامه اجمعا ان الامام والمنفرد يسلمان الى القبلة مؤبدا الى الابد في الاستقبال من غير تخصيص في غير العيين
 بالعين او بغير الوجه بالوجه قليل او بالانفاد بطرف او بغير ذلك جعابا في الامر بالتسليم الى القبلة والى اليمين في الاستقبال من غير تخصيص في غير العيين
 له بغيره كما المنفرد بل في الخلاف ظاهر الغنية في غيرها الاجماع عليه لعله اذا اطلق في الغنية والمنظومة الاية الى اليمين بل لعله من بعد الاجماع الا ان
 اولى من الجمع بما في خبر الفضل الذي قد عرفت حاله اولا في غير السلم الى القبلة واليمين مؤبدا بل ما عرفت مؤبدا ثم سلم من يمينك ان شئت يمينك وشمالك ان شئت
 باتجاه القبلة لعمركم ثبوت عندنا وعدم ظهوره كامل بعد هذا اولا لا يثبت في التسليم الى القبلة ثم انما سلم الى اليمين لعمركم انما شاهد مع عدم الانفصال
 من اللفظ بل هو في الحقيقة خروج عن مدلول الخبرين بلا شاهد اولا بالتسليم الى القبلة ثم الاجماع الى اليمين بعد الاكمال كفي ذلك كانه اولى من طرح اختيار
 اليمين خاصة بعد فرضه في الحكم ومعرفته العمل بهذا التصديق لا سيما في الجملة بها السرا الذي يعلم الامم ثم واما ما موافق في الصحيحين
 على الامر بتسليم الى القبلة كما عرفت من ادل على اليمين الشمال ما هو ظاهر في الانفاذ لوجه على نحو المشارف والمآثر لان يدعى معارضته بل هو على الاستقبال
 في الصلوة التي منها التسليم بما سمع في حديثنا المراج بما يدل على اختيار الاستقبال لمطلق التسليم من الامم فيكون الجمع كما ترى في تخصيصه في الامم
 خصوص التسليم فيخرج فيه الانفاذ في الامم بغير الامام المنفرد لكن ليس الانفاذ لكل بل بالتحريف لوجه في المنفرد لا الانفاذ في الجماعة
 لعله المراد من غير تسليم يمينك اولا من غير قيد بل وجه ونحوها كما لم يجرى في العفو وجمال العلم وعن العباد ثم والامتنان وبعضه في التسليم
 والمحق الثاني وغيرها وظهر منه من غير الوجه كما نافع والمعتبر وهو التحريم وكذا بل يمكن ان يفتقر غير صحيح الوجه في التسليم الى الامم والوجه الثاني
 له على معنى انه لا يفتقر بكونه مستقبلا من يرد التسليم عليه بجملة كجاءه الامام عند اعلمه كونه على هذا يكون التسليم بالصفحة لا بالامم في قوله
 لا الله تعالى عن من اقرق بينهما في الصفح الاول خلافا لظاهر جماعة فلم يفرقا بينهما في كيفية الايات في الصفح الاول لعله المشهور من قوله كرى غيرها بل
 بينها بعد ان ذكر المسئلة في لا يما الى القبلة حتى من صفحتي التسليم فيخرج من الصلوة بالاروق لا يغير اجماعا واما المنفرد والامام يسلم باتجاه القبلة
 اجماعا واما لما سمعتم انهم يبدلون مستقبل القبلة في كل صلاة لا يما الى الجانب الايمن لا يفرق ولا على استحياء التسليم او على ان التسليم ان وجب بعد ذلك
 من الصلوة وان يكون لا الانفاذ في الصلوة الى الجانبين بغير ان يستلوا استدرا وان كان هو لا يخرج من غير من جوسمها ان ما حكم الاجماع على مذهبنا في
 يبقى المنفرد في الصلاة التلقائية الاولى فيقبل على المنفرد الى القبلة ثم يفرق عن يمينه والامام صفحتي وجهه يمينه والامام موكلة ان كان على جانب
 سلم اخرى مؤبدا الى جانب قبل مسئلة الوسايل في الاجماع الى القبلة لكن الحكم فيها يوجب التسليم باتجاه القبلة الى الجانب الشمال والمنفرد ولا صلواتها بل لا
 ظهر ضرورة في تعلق باتجاه القبلة بالتسليم بالاجماع لعل ما بعد ذلك بل كقول عبارة اللغة على ذلك بناء على حذف ثم من العبادة او يرد بالاجماع الى الجهة
 التسليم اليها ويكون قوله ثم الى اخره موافقا لما تقدم ذكره على احد الوجهين من ان الايات الى اليمين المنفرد والامام متجاوز عن التسليم الى القبلة في تسليما
 وفيها ما في جامع المقاصد من ان ظاهر هذه العبارة الخالقين بين الامام والمنفرد والموقوف ما ذكره يكون الايات اليها بعد الفراغ من التسليم لكنه خلا
 المفهوم والمهور من الايات بالتسليم قلت قد يدعى بانه يرد لفرق بينهما بما ذكرناه لا بد لذلك ان كان كلامي في اللغة شهد الاول لا انه يفرق بينهما
 الجميع منها ان ما ذكره مشعر الاوام للقاء بل هو بالوجه في التدبير في كونه الانفاذ في وجهها مستقيما ولا يحجب عن الايات التزم الغضب على الغير
 بقى جامع المقاصد وبدوى انه ليس من الانفاذ الكروم بل على انه بصفحة الوجه ونحوها مما لا ينافي الاستقبال باسمه من التسليم بل على تعلق التام
 التسليم بان الاية غير الانفاذ الامر سهل بعد ان عرفت الحقيقة في اصل المسئلة ثم قد يشكل التعبد في المأمومين ان كان في ذلك التصور لا انه عليه السلام
 الاحكام الانفاذ عليه بل في الصفح منهم استحياء الثالث يما في خبر الفضل ان الحكم في الغيبة والاكفاء في التسليم على اليك بوجوده في الصلاة
 ظاهر خبر الفضل وغيره ولا يفرقهما شامدا على ذلك كقول الشهدان لا باس باتباعها لانها شيخان جليلان يقولان لا عريث في صلوة وشك في بؤده
 بالاراء قلنتح احكاما لعل عبارة الفقيه على ما في خبر الفضل الذي هو مستند على الفقه في هذا الحكم خصوصا بعد استنباط قليم الحارط مقام الاحكام
 دليل واضح عليه لذا اطلب استا في شرح الفاتح في ارجاع عبارة ذلك على الخبر الزبور فيكون مخاضا في ذلك التسليم على اليمين اذا كان في الحائط
 الى صلح هو خلاف ما اتفق عليه الجميع في الغرض من النصوص بعد ارجاع مطلبها الى مقيدها من استحباب التثنية ان كان على يمينه او لحد الاقلا وبغيره
 على الامم والمنفرد لكن قد عرفت ان وجه الفضل في التوثيق بغير المراج غير كالمصريح في الوحدة مطم مؤبدا باتجاه الفقه العامة الذين جعل الله الاستحباب لهم ولما
 اعرضنا لا سيما في ظاهرها يقتضي العمل في غير الصلوة استا في خلافا لان الجهد خاصة منهم في الامم اذا كان في صفحتي لا يثبت في صفحتي فتوى في جرح
 الاقتصار على الواحد في المأمومة وكان ما لم يعلنه الطبا في حديثه قال في سنن المأموم ان يسلم من جانب يمينه او شمالا فان خلايا رعد
 سلم عن يمينه كالمنفرد كذا الامام في الاصح العادة لكل في ظاهره قد ورد وما يذا وادى الفضل في الفتوى الثالث جعل في صحيح الفضل لعمركم
 من الجمع هو بيني وبينك الا انما اذا اخطأ في من قال وهو لا يرد عموما سلم وهو من الخطاوى يعلم ذلك كمن طرح النصوص الكثيرة
 للعضد بافتراوى مع ان الحكم استحياء الا بلى بالفقه للمم لان يدعى ان مراد الجمع الوحدة من حيث الصلوة في المأمومين وعمله الثاني بل انما هو
 للرد على الامم وهو خارج عن الفصل كما يثبت في تسليم اكثر من تقرر ان ذلك لا يرد قال الشهد بعد ان عرفت ان الصلوة التلقائية حرة للرد في التسليم لاجل

کتاب الصلوة

والإتهال دفع اليد بين يديهما وذلك عند الدعاء ثم لم يرد في موضع الاستماع الموقوف على إسماعيل عليه السلام
هكذا الرتبة وجعل ظهره إلى السماء وهكذا التبتل دفع أصابعه بياضها إلى السماء وهكذا الإتهال
مذبة لغذاء وجهه إلى القبلة ولا يتقبل حتى يحضر في الدعاء وفي خبر أبي جعفر عن أبيه كان يقول إذا سئلت الله فاستجب لي كما إذا سئلت
فقطه كيف إذا دعوت فاستجب لي كما إذا سئلت الله فاستجب لي كما إذا سئلت الله فاستجب لي كما إذا سئلت الله فاستجب لي
منكبه ثم يبطئ ثم دعا بستانته فذلك الموضع اليد بين يديهما قال للضريح قلت دفع أصابعه بياضها إلى السماء
وقد عرفت عن أبي جعفر عن أبيه موسى المروي عن علي بن الحسين أن التبتل أن تغسل يديك في الماء إذا دعوت إلى الله أن تعبدك ما وقدمها والوجه في الخبر
بوجهها التمام واستقبل لها وجهها والوجه أن تغسل يديك في الماء إذا دعوت إلى الله أن تعبدك ما وقدمها والوجه في الخبر
ترفع سبابتها إلى السماء وتحركها وتدعو في خبر أبي بصير سئلت أبا عبد الله عن الدعاء ورفع اليد في الدعاء ما المقود في استقبال القبلة
بباطن يديك أما الدعاء بالرفع فبسط يديك في الماء إذا دعوت إلى الله أن تعبدك ما وقدمها والوجه في الخبر
بسطك دعا للضريح أن تحرك أصابعك للتبابة ما بل وجهك دعا للخير في الدعاء وان محمد بن مسلم لا يبعد الله كيف المسئلة إلا أنه يتبادر في الدعاء
تبسط يديك في الماء إذا دعوت إلى الله أن تعبدك ما وقدمها والوجه في الخبر
أن يحرك يديك في الماء إذا دعوت إلى الله أن تعبدك ما وقدمها والوجه في الخبر
يأمر بأمره بعد ساعة تجتنبه وكان رسول الله رفع يديه إذا أتته من الدعاء كما يستعمل السكون في الدعاء لا بأس بالعمل بالجمع إلا أن ليس في الدعاء
فلا يبعد ما أنه لا يرد من الدعاء إلا في الدعاء في كبري عن أبي جعفر عن أبيه عن محمد بن مسلم عن أبيه عن محمد بن مسلم عن أبيه عن محمد بن مسلم
بعدم الدعاء على أن لا يرد من الدعاء إلا في الدعاء في كبري عن أبي جعفر عن أبيه عن محمد بن مسلم عن أبيه عن محمد بن مسلم
جل أن يرد ما صغر الخجل فيها من فضل من الدعاء فإذا دعا على أحد فلا يرد يد عن محمد بن مسلم عن أبيه عن محمد بن مسلم
في خبر آخر على وجهه صحت الحديث الذي رواه في الدعاء في كبري عن أبي جعفر عن أبيه عن محمد بن مسلم عن أبيه عن محمد بن مسلم
يروي عن محمد بن مسلم عن أبيه عن محمد بن مسلم عن أبيه عن محمد بن مسلم عن أبيه عن محمد بن مسلم
واليد بين يدي القبلة على الرأس والوجه غير جاز في الفرائض الذي عليه العمل إذا رجع يد في قنوت الفريضة ورفع من الدعاء أن يرد بطريق آخر
تلقاء وكبته على يمينه ويكره تركه والخبر صحيح هو في نوافل التماس والليل دون الفرائض العمل بها أفضل مقتضاها الذي عز ذلك في الفرائض
أنه فضل العادة الذي جعل الله في الدعاء في كبري عن أبي جعفر عن أبيه عن محمد بن مسلم عن أبيه عن محمد بن مسلم
فدوى في الدعاء إلا ما يحكي عن علي بن بابويه والمفتي آخره نعم قيل أنه لا يعمل كلام الشجر المجلد في الدعاء على دليل إلا ما روي في الدعاء في كبري
المعتمد من كتب أبي جعفر في الدعاء في كبري عن أبي جعفر عن أبيه عن محمد بن مسلم عن أبيه عن محمد بن مسلم
رجوع مثل المبتلى في الدعاء في كبري عن أبي جعفر عن أبيه عن محمد بن مسلم عن أبيه عن محمد بن مسلم
والمنفرد على الدعاء في كبري عن أبي جعفر عن أبيه عن محمد بن مسلم عن أبيه عن محمد بن مسلم
أن صلوة التماس في الدعاء في كبري عن أبي جعفر عن أبيه عن محمد بن مسلم عن أبيه عن محمد بن مسلم
فإذا طلق جماعة لأخذه في الدعاء في كبري عن أبي جعفر عن أبيه عن محمد بن مسلم عن أبيه عن محمد بن مسلم
قد يفوق ذلك في الدعاء في كبري عن أبي جعفر عن أبيه عن محمد بن مسلم عن أبيه عن محمد بن مسلم
القنوت حصل ثواب الجهر وإن فعل مكرها من الدعاء في كبري عن أبي جعفر عن أبيه عن محمد بن مسلم عن أبيه عن محمد بن مسلم
فقد صرح الصدوق في الدعاء في كبري عن أبي جعفر عن أبيه عن محمد بن مسلم عن أبيه عن محمد بن مسلم
حقائق الحق في الدعاء في كبري عن أبي جعفر عن أبيه عن محمد بن مسلم عن أبيه عن محمد بن مسلم
بالنوع سؤسعد المذكور ما تضمنه من الدعاء في كبري عن أبي جعفر عن أبيه عن محمد بن مسلم عن أبيه عن محمد بن مسلم
ح على الجواز والاحتياط عليه بعد الأصل ما تضمنه من الدعاء في كبري عن أبي جعفر عن أبيه عن محمد بن مسلم عن أبيه عن محمد بن مسلم
عليه في الدعاء في كبري عن أبي جعفر عن أبيه عن محمد بن مسلم عن أبيه عن محمد بن مسلم
ربان الصلوة فالسبح كلام وجهي عن أبي جعفر عن أبيه عن محمد بن مسلم عن أبيه عن محمد بن مسلم
الذي روي في الدعاء في كبري عن أبي جعفر عن أبيه عن محمد بن مسلم عن أبيه عن محمد بن مسلم
الدعاء ما تضمنه من الدعاء في كبري عن أبي جعفر عن أبيه عن محمد بن مسلم عن أبيه عن محمد بن مسلم
بما تضمنه من الدعاء في كبري عن أبي جعفر عن أبيه عن محمد بن مسلم عن أبيه عن محمد بن مسلم
أبجج عجز ذلك لا يصح من الدعاء في كبري عن أبي جعفر عن أبيه عن محمد بن مسلم عن أبيه عن محمد بن مسلم
العربية ثم عرفت ذلك لا يصح من الدعاء في كبري عن أبي جعفر عن أبيه عن محمد بن مسلم عن أبيه عن محمد بن مسلم
الاستحباب والأمر بالإتيان من الدعاء في كبري عن أبي جعفر عن أبيه عن محمد بن مسلم عن أبيه عن محمد بن مسلم

والفنون
بحسب
الفن

البه لا تشا الاكبره شرح على الفاني بل قد يفتقر النظر على الاجزاء بعين وظيفة الفنون فان قلنا بعدم بطلان الصلوة مع الدعاء بل لا يصلح فيها
امكان دعوى حصول القطع من مائة احوال الشرح في العباد ان اجابوا مندبهما والاعمال ان الايقاعات غيرها بعدم اعتبار لغة العربية
وعبرها وكلها امر فيه بلفظ وقول كلام ونحوها لا ينساق الى الذهن منه الا العرب والموافق للعربية بل يوجب ذلك غير العربي من المكلفين
العرب كغيرهم الرواة والممارسون اهل البيت ولم يحد عن احد منهم بلفظ دعاء باللغة الفارسية لا فكر من الاكابر بل المومنين قد ادوا شاملا لا
المختص والاكابر الموظفة بقرعة الماشوا الذي قل ما يتفق عليهم بل ربما كان نادرا بعض اللفاظ منهم الكفر فضلا عن قتل الجوف المراد كما
لا يخفى على كل من يجمع ادعية العاديين منهم وزياراتهم فضلا عن التواد ولوان اللفاظ الفارسية مثلا ان توظيف شريعي ما كلفوا بذلك الذي لا
يعقلون منه معنى لا يجوز لفظا والنصوص الزبونية مع ان سال بعضها غير مساق لبيان الجواز بل لغرض المراءى ان كل ما يباح به الله في
دينه والمغوى ليس من الكلام البطلان لا للمحكى عن احد بن حبل فلا يجوز ان لا يقر بلى الله تعبدون ملاذ الدنيا على انها اما تدل على ان ليس
بكلام مبطل لا ينبغي به عن الفنون الموظفة كما ان قوله كل شئ بناء على جوبان مثله في نحو المقام كتابه ومن هنا والاصل في مواد على ما
كلام الادب في غير ما يباح به الرب صداسم الدعاء فلنا بعدم فشا الصلوة بالدعاء بالاعمال سبيل الظاهر عدم البطلان بل لوجا بغيره وظهور
المثال هذا الشرح لا يقتضي بطلا فاكاهو واضح ولا يندح ذلك كله في القول بعدم الاجزاء بعين توظيف الفنون بعد ظهور النص باعنا اللفظ
في لقنوا النص في العرب وان لم يكن لفظا محسوسا فاداة معنى الدعاء الذي هو معنى العزيمة والخضوع والتخويع والاعراف بالفتوى ونحوها مما
مدخله في خصوص لغتها لا يقتضي اجزاء بذلك عن الفنون وكان من شأنها ان لا يكون اجزاء بل اجزاء من اجزاء اللفظية معنى الدعاء من كل
مكلف الذي اشار اليه امام بقوله بل لا يحدح اصوات بفنون للتأدية قد مدد في الفنون كما لا شئ فيه موقف فظن منها الاكثانية بالفارسية فغل
عن اداة الشارع اللفظية الا انه لم يبيد بلفظ محسوس وهو من غير العرب في قول الصالح في الحاشية من لقنوا الفنون وهو من شئ هو
ينبع ويقال ان الله عز وجل جعل على النبي واستغفر لمنك ضرورت ظفوف في ان المراد من نفي التوقف عدم لفظ محسوس من اللغة العربية
لذلك كله ان المتوخى بناء على شئو مثل هذه الاطلاقات سائر اللغات الاكتفاء بالفارسية ونحوها في الذكر في الركوع والسجود وما وجب
مطلقا الذكر الشامل لسائر اللغات لم يدر بل لا يطبق على عدم الاجزاء بل على كل واجبات لم يكن المكلف بلفظ محسوسا قال العلامة
الطباطبائي بعد البيت السابق وكالدعاء كل كره قد ندب واطلع بغير الذي من حيث قال الفاضل في عدة يجوز بالدعاء بالعربية مع القدر
اما الاذكار الواجبة فلا يلزم فيها خلافا لشرحها كالحق الثاني في الفاضل ايجها وغيرها واجتوا طلبة الناس عدم الخروج عن قبل اللفظ وهو كما
تروى في الاول ما سمع في تدليل بعد في الثاني بعد شئ لم يتجرأ على منها الاطلاق لادلة لانه هو المفروض في محل البحث كلفه بالذكر
ونحوه مما لا يتخلل في الالفاظ المستقلة لا تجزى اللغة الفارسية مندبهما فاعلمنا خلاصا لوجها في كشف الشك ان الاذكار التي هي في
الصلوة وغيره فاعلمنا بالدعاء خلة فيما يباح به الرب كما يلوح من لفظه كما سمع في سجدوا ان اولوا المأثورة بالحس والاحواز في شئ الاذكار
المأثورة عنهم هو معارفنا في سائر الاعضاء والامضاء لا سيما النظر ان كل شئ يسئل ملكا فوجرى التقدير بما يرد من الالفاظ في شئ بذلك
الذات فضلا عن شربنا فانه جندا هذا ويمكن رجوع كثير من الاشياء الى ما قلنا الان جميع لم يذكر في وظيفة الفنون بل نذكر الجواز في
بالفارسية بمعنى عدم بطلان الصلوة مع غير ما يقول كما عرفت ان ظاهر العلامة الطباطبائي مساوون للمخالفين العرب وهو كما كان معنا
ما ديا او اعربا وسواء كان من الحرفات والافانينات والظن عدم كون محرفات الاعمال من اللغات الخفايا العربية لعدم اداة الوضع فيها من بل
المضموه المجربان على منصف الوضع السابق لانهم لم يحسوا النابتة لانه في السنن من بل من غير الفتوحات في من الاغلاط والمهلان التي لم توضع
الا انه يخرج بذلك عن قيد الدعاء كغيره من اللغات العربية في الكيفية ان الظن بنا والجميع ان كان لمصرف من عند الامر به في قنوت وقته ونحوها
العربية لا يخرج من كليات الالفاظ في الاعمال الا لا يقاتلها وغيرها واضلا لا سمع غير ما سمعنا سابقا لصلوة كما ان الفاضل في الصلوة
بنهاية التأكيد ليجزى عن الموظف لم يند فغلا في المعاملة فاصالة عدم الاجزاء في حكمة في بطلان الصلوة للصل بعد الشك في شئها في
مثله بل الظاهر عدم البطلان بل لوجا بالماثور ملحقا بآدته وكيفية الاصل عدم الخروج عن اسم الدعاء من ان يحصل له الوظيفة المستقلة ولا يخرج
بعد فرض حله بنبه يحصل الماثور الا انه لا يند ليرحم لو كان غير اخصا لم يحكم كل من معه بل ليس من الدقائق في شئ بطلان حلال من بعض القضاة
الخاصة ببعض الاشخاص كل ذلك طريقا لحياتنا غير حتى لا ينبغي ان يترك وكيف كان ففي الجملة فنحن على المنه بين الاشياء مثلا ونحسب ان
كشف الموضع من هذا صاحبنا في حاشيتنا الا المتأخرين في الخلاف الاجماع عليه في جميع ذات في الباقية المروية في التقدير من المصنفات
الامام فيها فنحن في الركعة الاولى قبل الركوع وفي الركعة الثانية بعد الركوع وادنى الفقهاء ان صلاها وحده فلو كانت الركعة الاولى قبل
الركوع وجميع البصير عن الصائغ سئل بعض صاحبنا وناقنا عن فتون في الجملة فقال للمقارعة الثانية فقال له قد حدثنا بعض صاحبنا ان ذلك
لوفي الركعة الاولى فانه في الاخرة فلما دى خلفه منه قال بالجملة في الركعة الاخيرة فقال ابو بصير في ذلك قبل الركوع او بعده فقال ابو بصير
كل قنوت قبل الركوع لا يخلو ان الركعة الاولى الفنون فيما قبل الركوع والاخرة بعد الركوع وموقوف بما عرفت من الفنون في الجملة قالها
الامام فلو كانت الركعة الاولى بعد ما يفرغ من الفنون قبل الركوع وفي الثانية بعد ما يفرغ من الركوع قبل الركوع الى ان قال ان شأنا في
الركعة الثانية قبل ان يركع وان شأنا لم يقن وتلك الصلة وحدود غير عبد الله بعد حله على نفي التواجد وغيرها بها يحصل ادا على عدة القنوت

منه

کتاب الصلوات

دہائی

کتاب الضلوه

وذكرنا وبحثنا فيها حال التخيُّل جال عليه منكم في مضمون الاصلح مبسوطين من وجهين الى الفقه وهو مذهب اهلنا فمهما في حال
التعمُّد انما اهل العلم على نعتهم في ذكر غير واحد من الاصطلاح في كيدان هذه في جملة غيره قال مسندنا ذلك كله من اهل البيت وفي ذكره
بشيء في بعضها حاله المجلس التمهيدية على نعتهم مبسوطين مضمون في الاصلح بعد ما عني بكتبه عند علمائنا الان رسول الله كان اذا قصد
بدهو يبيع به البعوى على نعت البعوى بدهو البعوى على نعت البعوى وبشر باصبعته نحوه من طريق الخاصة لعل لا كفاية في شؤنه ثم لا يخفى عليك كثيرا
يمكن تفرجه هنا بلهذه احوال المصلي الاضطرابية وغيرها كما انه لا يخفى عليك في المناقشات بين الرجل المرأة في المدة ان بعد ان يجمع جميع حاد ويحذف
الواردة في الرجل التي فلا ذكرنا اكثرها مفرقة على اجراء الصلوة وموقوفه ران الوارد في المرأة الذي لا يصدق موقوفه لوسم فلاح مثلهما في حجبها
بعد عمل الاصطلاح كما اعترف في كرمي غيرها مع ان الحكم ندي قال فيه اذا كانت المرأة في الصلوة جئت بين قدمها ولا تخرج بينهما وتضم يديها
الى صدرها لكان ثديها فاذا ركعت وضعت يديها فوق ركبتيها على فخذيها لئلا تظن انك اكثر من ان ترفع يديها فاذا اجلس على البيت اليسر لم يقعد
الرجل واذا اسقط اللجج يدان بالقوف بالركبتين قبل السدين ثم لم يجد لا طنة ولا ارض فاذا كانت جلوسها صحت فخذنها ودفعت كتبها واذا نهض
انسلت انسل لا لا ترفع يديها ولا يرفع يديها ايضاً قول الصادق في خبر ابي يعقوب اذا سجد المرأة ابسطت زانباها وفي خبر عبد الرحمن بن ابي عبد الله
قال سئل عن جلوس المرأة في الصلوة قال تضم فخذيها وتجراني بركن بعض اصحابنا قال المرأة اذا سجدت تضم يديها الى رجلها اذا سجدت فانه كرمي يديها
في بيت على هذه وهي غير اخيرة الاضال لكن لشهرة توبدها والامر في ذلك كله سهل المستحق الخ من التقريب جملة ما بين المسلمين ان يكون في
الدين بل هو المراد من قوله فانه قد اخرجت نصيباً من ثلثها وعقب لثول الباقى والصادق على ما عني في الجمع اذ لو عرفت من الصلوة المكثرة فانه في ذلك
الدعاء او على البقي مسئلة يعطيك بل عن الصادق منها هو الدعاء في الصلوة وانما جالس هو موقوف الى ما في الرجل وعلى اصحابنا والقائم
والشيخ نجيب الدين من تفسيره بالجلوس بعد اداء الصلوة للدعاء والمسئلة بل هو ظاهر كل من ذكر عن الصادق لك من غيره ذلك كالمعاريض وغيرها بل عن
ابن الاثير في خبره ان الاقامة في الصلوة بعد ما يفرغ من الصلوة ومظاهر الاكفائه من الدعاء والذكر نحوها كما عني الجار عن بعض اصحابنا الا ان كان
تري بعد التساق من التساق من مظهر الشاهد الثاني للتحقق الا رد على الفاضل الاصطلاح وغيره من مناهي المناهي عن الاكفائه بالدعاء والله
بعد الصلوة على اي حال كان جالساً او ماشياً او ركباً او غير ذلك يكون الدعاء الطهارة والجلوس ونحوها من طائفة كما لا يشعور وقد اناها في الحكمي
التقليدية الى غير ذلك لاطلاق التقريب لاطلاق ما ورد من الامر بخصوص بعض الاذكار والادعية بعد الصلوة انما هو معلوم اذ اذ التقريب من قول
بن ميمون في الصادق التقريب يبلغ في طلب الرزق من الخربة في البلاد يعني التقريب للدعاء بعقب الصلوة فانه حجة وان كان من الراوي خبر جابر بن عثمان قال
لصادق تكون للرجل الحاجة بخاف وتنها فقال بديع ويذكر الله عز وجل قال في تقريباته دام على وضوء صحيح هشام بن سالم قلنا في عبد الله اني نصح
الحاجة وان كان كون معقباً فقال ان كنت على وضوء فانت معقب مرسل الصادق المؤمن معقب دام على وضوء فادورح في خصوص بعض الاذكار
كتسليم الزمهر والتمكين اثنان وغيرهما من الامر بغيرها قبل في الرجلين سجنه مخافة ان يشاء في خصوصها دون مطلق التقريب في كل كلام
ارسله عن واحد من اصحابنا من بصرية ما بصرية والصلوة بعد اداء ما بصرية ولو بالكمال هذا ولكن الانصاح الى التوسعة في التقريب بحيث يشمل كل
اشغل بصيرة وضوء واجماع ونحوه الا ان كان اكرام الله ولا التفتيح بحيث يخرج عن من ينقل من صلاه بغير ذكر وهو ساجد وهو قائم وذكر
ذلك بل الظاهر ان لما دافعه على هيئة العرف في الخربة يدعي في خلفه من سلف الظاهر اختلافها باختلاف احوال المسلمين احياناً واذا اضطر لاداء سجد
وباختلاف ما يتكرره من احوال الخربة كصعوبة وضوءه نحوها كما لا يخفى عليه من وجه الله ميزاناً الامثال هذه وهذا الفهم ومون الادلة كقولنا ما عني
الناس شئاً اشد من التقريب لاداء سجد الظاهر انهم لا يزلون عملاً اشوق لهم من مناديه من محض الجمل وقوله التقريب يبلغ في طلب الرزق من الخربة
البلاد الذي من المعلوم كون الوجه فيها ان المعقب بكل امر الى الله ويغفل بها عن قدره من كان الله كان الله له بخلاف الناجو الذي يطلب بكنه ويترك
على اسباب خصوصاً بعد قوله المجلس بعد صلوة الغداة في التقريب حتى قطع الشمس يبلغ في طلب الرزق من الخربة في الاضلال لا يخفى على من سجد في الضوء
الواردة في المقام وذكر الخربة في كثير من احوال بعض الاذكار والادعية قبل في الرجلين ما يحكي من احوالهم والاداء من احوالهم بالمكان والجلوس في عدم الاستعانة
بشغل لخر و مرسل الصادق المتقدم في تفسيره وغيره ان المذاق الى الدهر كون المراد بالتقريب الاشغال والدعاء والذكر ونحوها متصلاً بالخير بحيث
يكون هذا اشغله لانه يشغل مع شغل وصعوبة وضوءه من ثباته وجميع اذنه من كل شدة في جماع ومضغ الخلاء ويخوف ذلك بل بما يصل الى القطع
واصل هذا المعنى هو المراد مما في الروضة من تفسيره بها بالاشغال عني في الصلوة بدعاء وذكره في مناقاة الاشغال ان يكون غير معسر من الخربة
واللؤم اذ ليس المراد شغل المذاق خاصة لعل في قول الصادق في صحيحه جلوسه لاسئله عن تقريباته ما ما باختر بعد التسليم يسجد من شاء ما خذ
بعقب جمل تقريباته ما ما اشعاده بما عناه المض الحاجة للتقريب كغيره من النص من الغرباء التمسك لاطلاق لفظ التقريب الذي لم يرد منه المعنى اللغوي
قطاً بل هو ما من الحقيقة الشرعية والمجاز الشرعية الذي يجلي في مضامين بعد معرفة تمام ما يقتضيه التيقن لما اطلاق البعدي الوارد في خصوص
بعض الاذكار والادعية وقد يقول لكن لا يلزم من كون تقريباته ضرورة لعينه ذلك من فروج على تقريباته التي هي في حال كانه قد عرفت منه
عرفاً وغيره في جملتها في هذا الحال فيجوز ان يكون تقريباته لا التقريبات ولو فرض اداء التقريب البعدي الوارد فيها الرجلين وظاهره ان
على كل حال اطلاق البعدي لا مدخل له في بيان المراد من التقريب فانه من عارف وخبر اولي يد بعد التسليم بحيث يشمله برادته لاشغال بالبدن
على الحال المعروفة في التقريب لوصول الخربة ولا لها على ما قلنا اقرب من ذلك ضرورة ظهور السجدة بعضاً معلوماً مناقاة التقريب لاشغالها

ارزغوب

سید

الصغير قال:

کتاب الضلوع

۱۷۲۱

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كتاب الصلوة

کتاب الصلوة

للمؤمن غير من الإزالة السابقة للأمر بالصلوة ومنه المنع من الإزالة على الأصح والإجماع لا يشترط فيه ما دخل عليه معلوم منه ضرورة كونه
 حكاية للإزالة الظنية والالكان محض لا يقع فيه وجوبه والحال في خصوصه من الاستكفاء في المطر حقا والباب في المضارح الذي قد سبق للإجماع ومنه
 أنه ليس المراد من الكثرة الكثرة المحضة سواء في الزمان بل المراد أن يتكامل على الظن وادعاء بعض أفرادها وبما لا يظن أنه من صوابه وكثيرا ما يشترط في جملته
 ولو بقينا دلالة إلى غيره من وقت تحقق المنع عند كما عرفنا الفعل الصلوتي هو الحاجة إلى توقيف قطعا ولا يكفي فيه عكس ثبوت محرم ضرورة والاحتراز
 سائر الأعمان في الصلوة على إيمانها وهو واضح لا يحتاج إلى بعد شيء من الاعتناء في الصلوة في خصوصه ثم وجوب الاحتياط في العبادة وعلى محرم
 الأصول لفعل الشخص بدنه البصر حصول الشك الفزع البقعي استعجال التكليف وحاشا أصحابنا في ذلك فلو علموا من الاحتياط بل اقتراح بل اقتضا أنه لا يصلح أن
 الدليل لا يكون ذلك محض الاحتياط لما عرفنا التشبيه بالغير من مانع من وجوبه إلا ما عرج به الدليل لا يفي في خصوصه المقام محرم لا يوضع على الشخص
 في المحرم إلى غيره ذلك هو واضح فمقدّمه عظم الإجماع على الحكمة في المقام ظاهرة بقرينة السياق وتوجه نظر أصحابها إلى البحث مع العامة الذين يذهبون
 استحبابه ولا يفعل صلوة الاستدلال بالحاجة إلى توقيف غيره ذلك في التكليف كما يفعلها الناس لا من حيث كونه تكفيرا بل لاعتقاده في وقوعه
 عمل لا على الصلوة ضرورة إرادة العمل على أنه من الصلوة لا مطلق العمل في انشائها كما لا يخفى على من لا خلاف مودعه العبادة في خصوصه فلا يفتقر إلى الصلوة
 وقد علم الجواب على ما ظهر في الكراهة من شأنها على التعديل الذي غالبه من كراهته أنه المكروهات من توسط المنع في حيزه ومنه ومنه من جازم في ذلك
 المتبادر منه إرادة الكراهة منه كغيره مما سبق فمحمدة فيكون من وجوبه على صرف المنع في وجهه من مسلم إلى ذلك أن لم يكن محظوظا ومن قوله لا يصلح للمؤمن أن يشق
 دون الأمر بالإعادة ومن التعديل بأنه آخر قوله لا يبيع المؤمن من جيرانه عادة ثم في شدة التأكيد تكثير الطرق في بيان البطالة المحرمة إذا كان معروفا العكس
 عند الحاجة لا الاكتفاء بما شال هذه العبارات في خصوصها وقد اطلعت على ما استنبأ وضع اليد من على الفخذ في التقنين يجوز من سائر أصنافه الوضعية
 ما لا يخفى على العارف بما روي من مضاف إلى المروي عن قبله ما شاع من أن يضع الرجل يده على راحة الصلوة قال لا بأس أن يضع
 كاهنا أو داخلوا في الصلوة متواترة قد انزلنا على نبيه خذها أنت بكعبتك فادخلها الصلوة فادخل بها بجملته وقوة ثم ذكرها في طلب الرقعة فادخل بها
 فاطلب بقوته وإن كان ذيله لا يعلو من أشكاله لعله كل مستقلا لا يدخله بالاذن فائدة التحذير في احتمال أن يكون المراد بدينه هنا موسوم ويحتمل أن يكون دينها
 فكونه من متواترة بغير استئذان يحتمل أن يكون راجعا إلى تكفير في الصلوة فالتكفير في الصلوة فالتكفير في الصلوة فالتكفير في الصلوة فالتكفير في الصلوة
 عن وضع اليد على الفخذ في حال تكفيره في الصلوة فالتكفير في الصلوة فالتكفير في الصلوة فالتكفير في الصلوة فالتكفير في الصلوة فالتكفير في الصلوة
 هو منقطع بحال خروج في الأساس للتكفير ضرورة منافاة ذلك ما فهمت جدا وكيف كان فلعلمنا جميع ما ذكرناه هو الذي يجب التحفظ في القول بالكرهية ضرورة الله
 برود التكفير الذي يفعل بعنوان من الصلوة ومن جعلها التندبة كما هو واضح فادخلها في كل ذلك والظاهر أن التعديل المزبور في النص لا يوجب التكفير في التكفير
 فاستحبنا فعله في الصلوة فالتكفير في الصلوة فالتكفير في الصلوة فالتكفير في الصلوة فالتكفير في الصلوة فالتكفير في الصلوة فالتكفير في الصلوة فالتكفير في الصلوة
 فعلى الصلوة ومقتضى التفسير في الصلوة فالتكفير في الصلوة فالتكفير في الصلوة فالتكفير في الصلوة فالتكفير في الصلوة فالتكفير في الصلوة فالتكفير في الصلوة
 ظهور إرادة التعريض بالعمامة الذين يفعلون ذلك بعنوان الاستحباب الصلوة وهو لا يوجب التكفير في الصلوة فالتكفير في الصلوة فالتكفير في الصلوة فالتكفير في الصلوة
 اضربنا النص من إيجابها إلى ما قبلها بالعمامة من الصلوة فالتكفير في الصلوة فالتكفير في الصلوة فالتكفير في الصلوة فالتكفير في الصلوة فالتكفير في الصلوة فالتكفير في الصلوة
 ولا ينال إرادة الكراهة من التفسير في الصلوة فالتكفير في الصلوة فالتكفير في الصلوة فالتكفير في الصلوة فالتكفير في الصلوة فالتكفير في الصلوة فالتكفير في الصلوة
 مع قصد التشريع ببناء على عدم بطلان الصلوة به وإنما هو خارج عما لا يمكن فيه اختصاصها بها من غير اعتبار الظاهر في ذلك وإن كان المنع من غير ما قبل الصلوة
 لما سمعنا من غير إرادة الكراهة من التفسير في الصلوة فالتكفير في الصلوة فالتكفير في الصلوة فالتكفير في الصلوة فالتكفير في الصلوة فالتكفير في الصلوة فالتكفير في الصلوة
 التفسير في الصلوة فالتكفير في الصلوة فالتكفير في الصلوة فالتكفير في الصلوة فالتكفير في الصلوة فالتكفير في الصلوة فالتكفير في الصلوة فالتكفير في الصلوة
 أو القول بما لا يجمع المحرم في موضع من المقاصد العتبل لعله المراد من نفي الجواز في خروج الإجماعات الحكيمة في التفسير لا انشائها أو الامتناع
 حكم على الآخرين شاهد أيضا بوقوع المنع من عدم بطلان التشريع في الصلوة بعد استفاض النص من أنه لا يعمل فيها الذي قد عرفنا فهو في التفسير في الصلوة
 بملء على الأمر بالإعادة مع الزيادة في الصلوة والتكفير في الصلوة فالتكفير في الصلوة فالتكفير في الصلوة فالتكفير في الصلوة فالتكفير في الصلوة فالتكفير في الصلوة
 حرمه قطع النظر عن هذه النواهي الظاهرة في ذلك التحال كونه ما لو كان محرمًا لزم منها البطالة في غاية الضعف العرفي عند الشك في ذلك وهو لا يوجب
 وقع استبدالها بذلك بالاستدلال من القول بالحرمة الأصلية هنا للنهي دون بطلانها فهو مع انبذ الإجماع المركبة لتعريفه الحق في الثاني في جامعهم بل
 مخالف للنسبة إلى الذم عرفا من إرادة الشرطية في كل ما أمر به أو نهى عن في الصلوة التي هي من المركبات بل الفصل لا يصلح منها ذلك أصلا بل لا يشرع
 لبانها في بيان المركبات فاستدلنا بما هو في نفي بطلان الصلوة محال لنا الاستقبال بالأمر في قوله نعم فوالجواب عن الفرق بينه وبين المنع
 مقطوع بعد رده هو شرط الوجود والنهي شرط النعدم وكان غير بقول الأصوليين بما قلناه التفسير في الصلوة فالتكفير في الصلوة فالتكفير في الصلوة فالتكفير في الصلوة
 ولم يثبت مقتضا العرف أن يرادهم هناك الاقتضاء العقلي لا العرفي هذا كله في حكم التكفير وقد عرفنا سابقا أنه لا يخفى على شريحة وإن توهم ذلك
 من باب الحكم شرعا على بعض أفرادهم وهو وضع اليد على الأخرى الظاهر أنه لا يوجب بين وضع اليد على البسر والعكس كل من جازم في الجواز النص عليه
 يقتضيه ما عرفت من أن خصوص الإنسان لا يغير ضرورة تغاير كل منهما في خصوصه بين الأمرين المعبر عنهما في النص من الجواز على الظاهر من جازم
 في هذا التفسير الثاني في غيرها في معنى التكفير إليه يرجع صريح الشيخ في التفسير في الصلوة فالتكفير في الصلوة فالتكفير في الصلوة فالتكفير في الصلوة فالتكفير في الصلوة

والعكس بل ومقتضى إجماع الأول منهم ضرورة أن التكفير من ذلك لا في العكس وان لم يكن تكفيراً كان ذلك من غير معنى بالكفر ذلك قد عرفت ما في خبر
قوله لا ستاداً ولا مخالفاً وكما في المسائل الدعائم وبذلك يظهر أن أصل الاستحباب لا ينافي ذلك في جميع أحوال من قومه حتى في فتح
البحر على السكون فلهذا جعل الأساطين ليؤيد فتح البحر في جميع أحوالهم ولو سلم أن ذلك لا يمنع بل يظهر بدعوى أولئك العهد
الذهبي من الزام من قومه ما يذكر من بعض ترك فتوى ذلك لأسد ذلك لرجل لا يفتقر فيه إلى كراهة وهو واضح بما في ظاهره في كشف الشكوك
عود الاستحباب فيه إلى الوضع فلا يكون نصاً في الحصر في الغرض بل في ذلك وقع للفاضل وغيره من الزيد في صوت العكس والميل إلى العكس في حق
بعدان حكماء على التبع وعرض مطالب المستند الفياس عندنا باطل فلا بد من ضعف كلامه في غير ما يقتصر على وضع اليدين على الشمال الظاهر لا
ترتيب بين الوضع فوق الشتر وتحتها كما صرح به في أحد الأجل اجد فيه خلافاً لا للاقول لأنه كما أن لا فرق بين وجوده داخل رده وبين كونه خارجاً
على الكثرة للذراع والساعدين الضمان استشكل فيه قوة قال من أطلق اسم التكفير من مصادره الإباحة ولا يخفى عليه ما في بطلان الظاهر في حق
الذراع على الذراع ابتداء في بعض التصورات لا بقدره بل في بعض الأقسام لا في وضع اليد على الأخرى الظاهر أن المداور على الهيئة المتعارفة في
المخضع عند مستعمله الغرض في بناءه في أعين الغيام منه بحيث يجري عليه حكم حال غيره وقد من تعارف المخضع بحاله بل في كراهة ولو كان
تفسير التكفير بانه وضع اليدين على الشمال حال القرينة والتمسك بالاعتقاد المتفق من إطلاق الأدلة وهو الذي جزم به في حق لولا
على القول بالتقريب فصار العمل الكراهة فقال التحريم يتناول حال القرينة وغيرها وليست بحد من أصل كل حال فالعبرة بما يسمي تكفيراً وخصوا لا مطلقاً
وان كان لفرض نحوه فإن جامع المقاصد لو عتبه حاشاً إلى الوضع كرفع يده فوضع يده على المكنى عدم التحريم هنا الحاجة وتقبل أنه لا يعد تكفيراً
لكن ظاهر الرواية يتناول ذلك لا رتبة أدلة التكفير من الوضع في النصوص كما أن لا رتبة صدق على نحو ذلك بعد أن عرفت أنه لا يختلف له تبعاً
التسليم بالجهنم في التكفير لا الوضع ثم ان صريح المصنف وغيره بل لا يجد فيه خلافاً بل ظاهر ما لا زال المسكن من جماعته من الاحتياط كونه من الغلبة الغلبة
الحكم الزبور في صوت العمد وناله هو ولو كفر ساهياً عن كون في الصلوة لم يتطل صلواته لعل هذا من التوهمات لما ذكرناه سابقاً من أن سحره في
الابطال للشرع المتفق حال التمسك والافاق نفقت ثم على ما يدل على خروج صوت التمسك من القول بإجمال العبادة وإنما للصحيح الجامع للشرائط
الفاقد للمانع ودعوى أن الدليل اختصاص ما دل على ما في صوت العمد ما في من انتهى الذي لا يتصور أن يجهل إلى ساهي يفتكها ما لم يفسد من
غيره من أن الضيق عدم تيقيد الحكم الوضع بالتكفير وان استفيد منه سواء في ذلك الشرط والمانع والعرف عدل شاهد بما لا يجرح أن لم يكن
فكره القول بالانحياز لان يثبت إجماع ودوناً شامع فرض قطع النظر عن القول بالحكمة التشريعية خط الفناء وفي الزيادة هل يخص الحكم كمال العمد
أم يعمها ويحتمل أن يعمها من حيث نظرنا في ظاهرنا الأكثر هنا الأول ويصريح جامعاً مقتضياً كونه المستلزم غير قطعاً ما إذا افترضنا التكفير فلا بد
خلافه بنحو أن فعله بل جوبه مع فرض توقفه في ما عليه لا بطلان في صريح جامعاً من ذلك الإجماع عليه لعمدة أدلة القنينة وكونه من عندنا بطلاناً
ذلك بل انصافاً لتكليف من لفهم بطلان التكفير في فلو فرض فرض عارض يقتضي اختيار الفرد المزمع وأما كونه شعاعاً أو غير ذلك فغيره فله ولا
بطلان كونه أحد الفردين المكلفين بانهم لو خالف فلم يفعل فحق كره فكره الفضل والمصلحة فأنما يجرى شبهة محفوفة فيما يقتضي النهي عن إجماعه في الجملة ثم في
والأقرب هنا الجزم بعدم البطلان وفي جامع المقاصد بطلان الصلوة مرة فظهر في الجواب للقنينة لايمان بالواجب صالدة مثله ما لو وجب الفضل
الوضوء والمك على الخفين ونحو ذلك قلت قد يفرض بين التكفير وبين الفضل المصحح بان لا يجرى في العبادة ولا بشرطاً فلا يفتقر التمسك بالعبادة
تحتوا اسم الصلوة المصحح عندنا وعندهم مع تركه والوجوب لعمدة الخارج عن مقتضى القنينة في الواقع لا بدخوله في التكفير بل هو شبهة في تركه معارضه
الواقع بما ليس من الصلوة وإحالة الجزم عن فعله غير ما مر به لكون الفرد وجوب الفرد المشتمل على فعله مقدرة بحفظ النفس فلا يصح الجزم به
منع عدم الإصرار بالجمع الأول والاستقلالية لا ينافي العصبية بل في حفظ النفس هو كونه عصبية تحت الجمل لا في غير المستقيم الظن والاضطرار
فإن صلواته مبررة في عصبية تلك الخطأ وليس هو من الغلاب لتكليفه لغيره عند خوف الضرر والصوت كعدم الدليل عليه بالتحصيل في بعضه بطلان
ذلك وجوباً لذلك مقدرة لا ينافي الأمر الذي كما حققناه في الصلوة عليه بطلان عدم الفساق في مسألة الضمان قلنا بوجوب مقدرة وان
الاضداد من مقتضى المقارنات في الله أعلم ولا فرق في التكفير للقنينة بين وضع اليدين على اليسر والعكس لم يعرف من أنه تعالى بكل منهما وان
كانت الكيفية التندوب عندنا الأولى لكن في كراهة احتمال البطلان قال لا نزاع بالقبلة على وجهها فيكون المحقق تسليمها من المعارض والصلوات إذا كان
التقريب جبراً لا وجه للصوم مع فرض عدم مشروعية العكس عندنا بعد إطلاق الأدلة في المنع منها فرفق عدم كون الفرد من الذين حرم الله عليه الصلاة
بعد فرض شرعية ما معاً إلا أن الكيفية الأولى من حيث متغيره وفرض توقفه في القنينة على هذا الكيفية وجب كمال التكفير ولو خالفنا في حقها
بل فعل العكس لم يطل صلواته بل في نحو ما سبق في التكفير نفسه في بطلانها بسبب فعله وجهان قوامها العصبية الشارعية تجعل حكم القنينة في الواقع
وعدم انطوائها في بعض الأحيان بعض المواقف لها وتعاين بعض أهلها ونحو لا يرفع الدينيتها والله أعلم فمنها الاتفاق في ما رواه كما عرفت
جامعاً بل في الأكثر بل في كشف الشكوك إجماع على عبارة الفوعة التي هي هذه العبادة وفي الحكم على الإمامي أن من تركها لا مائدة لا لعمدة
حتى يرى من خلفه قاطع الصلوة لكن لرجح هذه العبارة في أكثر النصوص المسئلة الروائية في التكفير بل في الموجود في جميع أحواله من حيث استلصالها عن
يعرفه في الصلوة وقد صلي بعض صلواته قال كان لما عرفت من ثاله أو غير ذلك فلهذا من غير أن يلتفت ولين من صلواته فأن الجزم
حقاً يلتفت فليعد الصلوة قال القنينة في ذلك في جميع أحواله انما جمعها جعفر يقول لا لفتان يقطع الصلوة أو كان بجله ومثله محمد بن مسلم في

کتاب الصلوة

[illegible]

فہرہ

الفصل الثاني

عَلَى الْقَبْلَةِ وَالْمَعْدَمِ

کتاب الصلوة

والتعليم

في الحكم من الذم بعد ذلك حكم الموقر المذموم عن الصالح ان ما ذكره خلاف المعروف من ظاهري الاستحسان احدلهم لم يثبت في النسخة ولا في الاستقفا
مكتوب وكان في ذلك الحال كان لازم عليهم التعرض بشا مقام دعوى الاجماع في جميع البهاك كصدق البكاء على مجرد الدمع من غير اشتراط الصق
عرقا وغدا وان كان له لغة حق في قوله والاصل عدم الزيادة في المنطق والعنى ان يكون في الخبر مشتق من القصور وكذا البكاء في كلام الاستحسان او لا يحد
معقوف الذي معناه الامع اذ انحر في المظهرين كمنع من باب الكلام مجرد في دلالة اسناد وجودها والله في بيدهما لكنه لغوي ما العرف لا وهو
على المقتضى ما ان مع قيام الاحتمال جبر في تعيين الميراث من الاستغناء ليس لا باجتنابها معاوي في الاول بعد الاعتناء ان اهداه من قبل
للمنفعة بعض النسخ ان الجته بعد تعارض الاحتمالين في اقطابها الانصاف في البطلان على المرد ولا صالة العرف معلومة ضعف القول بان فيه ما شاع في
ما نفى منه بغير ما في النسخ انما الثاني من دفعه ان الفعل محمل لا مطلق ضرورة عدم معلومته كونه فعل المرد والمقتضى خصوص في المقام الذي
المصدق في السؤال ان يد من الفعل جوابا له والثالث من تحققة منها مع انك قد سمعت كلام الجوهري منها مضافا الى غيره والراجح مسلم لو كان هناك
محذور خطأ العرف استبنا هاتين دلتاهما وتوحيق ذلك يستلزم قطعاً كما هو واضح لغير البطلان بل المرد في ذلك شاع على المحذور في الامر بفعل العرف الصق
في بطلان الضرر من معقولة عيان كما سمعته الفصل الذي هو مذهبنا على انك قد عرفت كون التحقيق في البطلان بمثل هذا المحذور انها ليست محذورة وان ثبت
بالتام خاصة كما اوضحنا سابقا لعله ينزل على ذلك كما سمعته من ذكره او على ما تقدم من المحذور في الثاني وهو لا يقل معنى بعد البطلان وانما شاع على
حرف من ضاعدا ومن غريب غشمت المقدس لا بد من ان ذلك لا يطلق اذ البكاء لله مثلا الذي لا يشق لبيان ذلك بل هو مساقاة الامر في كراهه واضح
تعد الاكل والشرب ان لم يكن على قولنا من اطلاق قوله في اللغة من اجماع النسخ بل اهل المرد من القليل لا خاصة بالاستغناء عن الكبرياء بل هو كبرياء
فعله بما ح عليه من الله وغيره ولو انما النسخ لا يشكنا كما اصرح في ذلك خصوص في مكانه معقول ان لغالب الشرب بل الاكل القلبي ضرورة من مخرج المقدما
عن صباهما ومن ذلك علم غريبه ما ذكره حيث علم البطلان بمطلق الاكل والشرب بانها فعل كثير لان تناولها ما كوك مضطرا ابتلاء فعلا متعده
وكذا المشروب هو كما نرى لا انه موافق لغيره في البطلان بما مضى كما هو الحكم في الاشياء الاكبر لكن في صرح غير واحد من المشايخ في مناخهم بانها متعده
بمحتمل يكونا فاطمين للصلوة مظقتان قبول الاجماع الشيخ مشكل في في اذ لا علم في اجماع اشار الى تحريم في المعين في في اقله لم يترك فيه شيئا بل
كالشكر في ان تبطل صلوة عندنا وعند النجاشي في ان تبطل بالاراق في من اسانده من بقايا الغداء فالتبطل للصلوة لم يترك صلوة في
واحد لا انه لا يمكن التحريم عنه وكذا لو كان في قيمة لم يتركها الا في الصلوة لا فضل قليل في ذكره ولو كان معلوما بان نزول في الصلوة ولم يترك على ما
لا تبطل صلوة بجماع اقله في كشف اللثام بعض ان كثر للعكس كما لم يعد اللهم الا ان يقال ان ابتاع الضامه ما بين الاستناوس مع السكر مع الرقي
لا يثبت في العرف ان فلا ينافي في اجماع الشيخ المزبور وان ذلك يخرج بالدليل كما يؤيد اليه ما في كجك في بعد ان اطلق الفاشا بالاكل والشرب في
جواز شرب الماء في صلوة المناقلة وما لا يمكن التحريم عنه مثل ما يخرج من الاستناقا في الصلوة اذ دلوه اذ هو كالتبطل في طاعة الاداء عدم علم
الله بالاجماع المشار اليه كاشكال الفاضل فيه لا يتخرج حجة الاجماع المنفردة بزيادة مضافا الى في الحوى شيئا الغير الا في في الصلوة في الصلوة او
المشعر معلومته من اقله الشرب للصلوة ومجوس الصلوة بمجوس المعارف من كل منها لا ما تقدم ونحوه وعلم المتشعر من اقله الصلوة المرد كما هو
في الفصل اكثر من لعل في ذلك نحوه فاما اجماع الشيخ اذ لا يثبت حصول البطلان بمجول الاسم لا يثبت حصوله بها وان لم يكن كما هو الغالب فيها اذا اطلق
المشعر معلومته ان الصلوة لا يثبت فيها الاكل والشرب كما هو واضح بادق التفات في وقت كثير من النسخ في هذا الحكم حتى ان المعصية منهم بد على الشيخ
وتبعه غير وجعلوا المدل في البطلان به اهل اكثر من الحكم عن غير محله يغني في بطلان اذ اكثر او انما بالاعراض في الحكم عن الوجوه مشعر ان اذ انما بالاعراض
او انما بالاعراض بل من الجفيرة وما شبه الارشاد وارشاد البصيرة والامتناع الى الايدان بالاعراض من الوجوه اذ في بطلان لما نفاة في الخلق كما هو
المقتضى الباري من ان لا توافي ذلك نشأة الاطال المسمى وهو ما يبطل الصلوة الاطال بالكرة فلا يبطر باللقمة الصغيرة والاطال بعبادة الشيخ ولفه حيزه
ثم قال هو ما اخبرناه لكن الجيع كما ترى ضرورة عدم ثبوت البطلان بالايذان بالاعراض بعبادة الشيخ ان لم يرجع الى ما ذكره من الوجوه معلومته لما نفاة
عند المتشعر في ذلك ان جامع المقاصد اخبرنا في بعض كتبه الاطال بالاكل والشرب المؤثر في الاعراض عن الصلوة وهو حلال في ان لا يبايعة في
التبطل بالكثر وان كان في غير نظر في القول الاول الثاني الذي حكمه في الفتنة هو الذي حكمه في جامع المقاصد حيث انظر في بعض النسخ
فحكم بان ابطال اكل حتى لو ابتلع ذوب سكره وهو بعيد عما توهم انهم من اطلاق بعضهم البطلان بالاكل والشرب لكن قد عرفت اجماع في غير
الصريح في ان الصلوة ليست في الصلوة بطلان على اسمي بل يمكن تحصيل الاجماع عليه في الجملة فضلا عن الاجماع للقول كما هو واضح في النسخ في غير
الشرع وعدم مبالاتهم في ذلك ما ينبغي في العلم عند الصلوة فلا يثبت في وضوح الغرض في اكل الشاي في الصلوة في الصلوة وليس في قولنا بان القليل
من الاكل والشرب يبطل الصلوة فيكون ان ح كثر الافعال التي يبطل فيها قليلها بل المراد باننا قلنا بان اكل والشرب يبطل
للصلوة لم يحل لم يحل لم يحل لما نفاة في اذ انما المتشعر في اجماع الشيخ لا يغني عن ذلك فليس المراد ان يثبت في الصلوة ما يفتح في الصلوة المدل
عرف في هو يقضي بطلان قطعاً كما هو واضح هذا كله في العدا ما الهو في من مضمون ما سمعته الفصل الكبير قد صرح في احد هاتين انما البطلان
بل في كل اكل وشرب في الغرض فاسيا لا تبطل صلوة عندنا في واحد من كشف لوم في اجماع على في قوله الشرايع اطلقوا على ذلك ان في في
تعبته في انما اذ الرجح الاسم في جامع المقاصد يجري به معلومته هناك في بد بان مع تعبته بعد كقولنا لا يبطل عندنا وعند غيره في قوله
اعلم ثم لا فرق بعد حصول الحوا والمناقة بين الاكل والشرب غيرهما حتى العدا كما صرح به الفاضل في الحكم من غايته قال لومضح علكا نكالا لاكل

كتاب الصلوة

بل في الشيء لو مضى عليك منقضا فابتلع مع الريق اجل تغافلا لان الضل كثير وان كان لا يخ من نظرك كيف كان فلا فرق في سائر ما خدم من الواجب بين
 الفرضية والنافلة الا في المقام فان جعل النذر يفي تحصيله في وقت واحد التنازل في الدعاء من اصابه حلق وهو يريد الصلوة في وقت
 تلك الليلة ويذهب بين المامطون وان ذلك تجزئ عيدا لا عجز المرد في وقت قلنا في عدا الله ان اجبت اريد الصلوة فاكون في الوقت عاشر فاكرو ان قطع
 واشرب في كره ان اصبح فانا عاشران واما في قلة يفي يذهبنا خلونا وان ذلك في حال يشر به ما احاجك تعود في الدعاء في العقب قلنا لا في عجز
 جعل هذا في كون في الوقت وكون قد نوبت الصلوة فاكرو ان قطع على نفسي اذ عا واشرب الماء وكون القلة اما في حال فقال
 فاحلها اليها المخلوة والمخلون في الثلث فاشرب راجع الى مكانك انقطع على نفسك الدعاء لكن يفي ان يكون وجوه الفهم ان انا خاوه ولا يستد القلة
 كما انه يفي ان لا يفعل شيئا من مايات الصلوة في لا يدل عليها الخبر المزبور ولم يبق طائفة لبيان عدم منافاتها كحاشا لانه بناء على ما قاله أهل الفهم
 على مورد النص لعدم الدليل على التقدي حتى من لا يطلق النافلة بل من دعا الوقت في غيره من حواله فضلا عن غير ذلك فاعاشا يظهر من في طم العدى
 الى مطلق النافلة ومن غيرها كالمصنف في مطلق احوال الوقت لا في من تمام الملام لان يستد في الثاني الى اطلاق مقتدا لاجتماع التبعين قال في استثناء الوقت
 اجماع بالشيء المكونه ويكون عوده فقهري او يقف مكان شرب وهو اولى لا ينعكس الحكم الى غيره والمرايا باليقوم ما ذكره سابقا من كونها بالصلوة
 العزم على الصلوة راجع وكون الماء اما ان يكون بعد خلوة تيرا وذلك وان يخاف طوع الخبر لكن جعل مراده بالوقت حال المخصوص من الوقت لا مظهر من
 اقتضا الاقتصار على الرواية ذلك لئلا يحكي عن المقتضى فائدة اشترط ان يكون في وقت الوقت كما هو صريح كلف اللشم وقط الحكي هي في وقت وعجزها في
 باطلاق عدم منافاة الشرب للفرض ان طال تمسكا باطلاق الرواية ما لو احتاج الى فعل كثير من الاشياء وعجز فيشكل الاستدلال بالاطلاق المزبور عليه
 على اشتراك الفرضية والنافلة في البطلان بالفعل الكثير كما هو لا مثل سائر احكام الفرضية وما عا يظهر من لا يربط في المقام من السبل لعدم بطلان
 النافلة بالفعل الكثير واضح الضم في الاقتصار على مورد الرواية وعدم انعكاسها الى الرخصة في الفعل الكثير اذ ان وقت الشرب مثلا عليه
 الحكم من الوجوه المخصوصة وخصايفه لا اطلاق في من منع واضح بل في هذا المخلوة في الخبر المزبور القلة بناء على ان مثله من القليل لا المخلوة الواحدة فظايل
 نزله في قلة القلة في الشرب فضلا عنه فلا يكون محض كاشا مشبا محكم جدي بقاء على ان المنوع في الصلوة من الاكل والشرب لكن بينهما لا مظهر في
 مح في ذلك بل احوال الوقت ويذهب بين النافلة وبينها وبين الفرضية لكن خبري ما ينفذ مع انه لو سلم المبق المزبور كان انما التخصيص في المكنى
 ضرر في خلوة في طول زمان لا شرب في نفس مكان لظن في المصباح وان كثر كما في حديث الخبر وهو انما الشرايع والحكي عن المقتضى وعجزه لا اطلاق في
 الاستقلال ومنه لم يفرق بين الصلوة واجبة المندوب بل في كل ما ليس الوقت واجبة بالندوب وعجزه ولا بد وان كان لا يخرج من نظره فاعلم انه
 بطلان الصلوة بعقل الشعر للرجل ترد من اجماع العجز في خلاف على عدم جوازها والخبر مصادق على ما جعل في صلوة فرضية وهو مخصص
 الشعر في صلوة فلهذا من المسمى على الخارج كقوله بعد التسليم بقبضه بحرية ودون لا بطلان فهو مع قبضه كاعرفه سابقا عا على الدليل المزبور
 ومن الاصل في اطلاق الادلة وضحه صادقا شاعرا على الدوام الا في سابقا الحكم المزبور بقلة النظر وعدم معرفته بين الشعر مع طرايت وشدة الحاجة
 اليه وعدم شوق لاجتماع او ثبوت عدمه اذ لا يعرف من جزم ما ذكره الشيخ من مقتضى قوله والحكي على مقتضى ما يفي للرجل اذا كان له شعران بصله وهو مخصص
 حتى جعله من خصائص النساء في ذلك هو كما في شعره كراهة نعم كما في مال البنية كرى كجمل الاجماع المفعول المحقق في سائله بالخبر في حد ذاته وكيف كان فاعلم
 عدم البطلان بهن لعدم المحذور فاقول هذا ما عرفت لكن مع الكراهة في وجا من حيث خلاف لا شقا الامرا بالاعادة الموقوفة على التقابل في الفعل
 وظاهر خبر الدعام عن علي ان انفال مطلقا رسول الله عن اربع من يطلب المحصى في الصلوة وان اضل انا عاقل اس من خلفه وان اجتمعا فاصاحم وان
 يوم الجمعة الصلوة كراهة ولا يخرج في حق المرأة اجماعا حكما مستفيضا ان لم يكن منواتر ويوجب الخروج هو في هذه الاشارة والعقد وجمع الشعر
 وسط الرأس شدة كما في العنبر كراهة وكراهة في اجماع المقاصد لك وهو المراد ما في الرض من اجمع الشعر في الرأس شدة بظفره وثما لا يفتل كراهة
 جفته وسط الرأس بظفره ولا يملك في الحكي من جمع الجفن بعقل الجفنة حكمة وسط الرأس شدة ومنه لا يفي في صلوة معفوس الشعر لا يبدل في
 كلف اللشم انه يفي في قول الفاضل في المطري في كتابه بجمعه على الرأس في المطري في قول هو لية وادخال اطراف الصلوة في الكف هو قول ابن
 قدام في المقاييس في كلف الفتي في مصيبا كاهل ثم قال المطري في حيز من يريده ففتش شعرها شدة في قفاها اول وجهه جرمعا شدة وفي العين اخص
 خصله من شعره لو جازم فقد حاجته في هذا التواء ثم رساها نحو الجواز الاستسار المحيط ان خلا عن الاصل بقرينة مما الفايق انه الفصل في
 الصالح في بظفره ولبه على الرأس هو المحكي في قدس اللغز والغريبين عن ابي عبد الله انه قال في بظفره ولبه على الرأس في في قدس قبل ان يركب
 بدن للظفر الشعر في جعله كما كبر في وقت الرأس على بجمته ففعل هذا يكون ما ذكره الشيخ حقا لانه يمنع من الجواز انه في في المطري في قول انه وصل
 بشعر الغيرة ملك كبر على ما في في مع ان خلا في المعرفة في بظفره ولبه يبدل افضل الصالح ان خرج على اسئلة ولا يفتل في الرجل لا اشارة في كلام في
 الى ذلك انما يتعارف مثل هذا العنصر في النساء الرجال بخلاف المحكي عن ابن جدي فان جعل الدعام كما ينبغي ان يرد على من ضمه بمطلق الظفر وعجزه انما مخالف للخبر في
 لكثرة استعماله لك من غير انكار من اهلنا والعارفين بخلاف المحكي عن ابن جدي فان جعل الدعام قد وافتل يمكن اجماع بعض الفقهاء لا انما في العمل
 والامر بهل بعد ان عرفت عدم البطلان عندنا بذلك الخبر في اهلنا في الجمع مع فرض عدم الشاهد على احد العاين لا بقاء المقدرة على التقو
 بقاعة الشغل ملاما على الاعمال او بالنسبة الى الشاة المانع فيجمل الحكم في الصلوة كما بالاطلاقات وليس من لشيء في المخلوة في جباها بظفره
 وجوب الاقتصار على المسمى وهو الاجابة مصادقا للقطع مع العلم بتحقق مفهوما لا تامل في الشبهة بالظاهر اما الاجابة المراد من المفظ والواقع

وعدم العلم بظن من هو المانع لو فصل أحد المتغيرين السابقين فلا يبين ان مقتضى وجوب اجتناب متغيرين في المخرج من غير فرق كما هو واضح بادق نظر الله
 اعلم ويكره الالتفات بالوجهين وانما لا كما تقدم الكلام في ذلك مفصلاً والفتاوى المتطلي والفتاوى موضع التجو والتفهم وان يستحق بفتح
 اصابعه ولا خلاف لجد في تثنى من ذلك هو مقتضى المخرج بين التصوي بعضها مع بعض بل هو المتيقن من بعضها وان كان بلفظ التوكل لا يخفى على من
 لا خطا بل يقتضينا حصول الزيادة على ذلك لا متخاطف وتحدث النفس نحوها لكن في ذلك كشف للشك بالاضا بعد ان ضاف للفهم ايضا بعد ان خرج
 الحرفين وهذا لا يخطو اربابها القرينة او ذكر او وضع صوابها فيجوز للاختلاف ما فاتهاما الخشوع ويجوز في القيد الاول ما تقدم سابقا من اننا في ذلك
 بما مثال هذه الحروف التي لم تكن مقتضى ولا قد حروفها وانما هي شاذة عما اصولها بالصورة ضمن انها حروف فم لو فرض قصده في ذلك لا يربح في ذلك
 الذي يوجب خروج عما نحن فيه كما هو واضح وما القيد بعدم الاضطرار فلا بأس اذا كان المنوقفة لانه واجبة وزكركم بخلاف المسندوبة فتخرج
 بفتح الى المخرج في اختيار العمل ما هو ما والله اعلم ثم من المعلوم ان اداة الاختيار من المشاوية تتعلق بغير الكراهة ودعوى انه ليس الاضطرار بالاول
 تقابل الوجهين كما هو بطلانها وقول الرضا عليه السلام في حصر البر في نصرة الشاوب من الشيطان العطش من الله عز وجل الى عبد الله في الحر كما يصح في ذلك
 عن الرجل يشاؤك بقطا في الصلوة قال هو من الشيطان وان يملكه ويخوفه ويحمله على اداة قته من كل ارجاء فراه ولو سلم مقدما انه اخبارية لانه انما يكون
 ثقل البدن وامتناعه واسترخائه وميل الى الكسل والنوم اضافة الى الشيطان لانه الذي يدعوا الى العطش النفس نحوها فيخرج الى التضرع من الله تعالى
 يتولد منه هو النسيخ والشيخ بحيث يثقل على اطاعته بكل من الخبز فيمكن ان يراد من قوله ان يملكه اي الشيطان لا الانسان بمعنى انه وان كان منه لا
 انه لا يملكه على محبة بوقعه بالاخبار بل يحسن مقدما انه حق يحصل منه فتجربا تكون شاهداً للخلق والله اعلم وكذا يكره ان يسلوه او بان محبة احد القرين
 من الكلام كما في كرمي دخوله في بئر البعث كما في الكشف قطع الصلوة بالانين به لعله انما لا يعد كمالا منه فان قطع ح ليس لا الكراهة ومنه يعلم
 في مناقشة ان بقاء ما يدل على كراهته ما بين الكلام من لا يبين خصوصاً مع الشايع في الكراهة والامر سهل هذا وقد تقدم الفحاشا في المناقشة فوان
 الله وكذا يكره عند كل من يخطئه العلم كل في ان يدافع البول الغايبة فيكون بين المانين الذي هو احد الثمانية الذين لا يقبل الله منهم الصلوة وقول
 الشايع في حصره شام لا صوته كما في كراهته وهو بمنزلة من يشايع في جملته من ان رسول الله قال لا تقبلوا صلوات من لا يدين بدين الله ولا يدين بدينه ولا
 ظاهر الفتاوى الا انه لا يصلح حصر المطلق في غير ما تقدم من النصوص اطلاقاً في حصر الفضل بل يترك في الغرض وجهه من الاحتجاج شمساً بالبحث من اجل
 مسببة الغرض فظنه وهو يتطوع ان يصبر عليه بصل على ذلك الحال لا فقال انما حمل الصبر على بعض الاعمال الصلوة فبطلان في غير غيره مضافاً الى ان
 من بعض نصوص النهي والاجماع المحكي في حق العطش ان يكره المصل وجب اداة الكراهة منه بل لو فرض حصة المدافعة التي يوقن للصبر ويخوفه كان المصلحة العظمى
 على الصبر من الامرا لشيء لا يقتضيه النهي عن صده وان كان مقدراً المأمور به هنا المصلحة في الصلوة حتى انه بسببه ما يتحمل كونه كالمخطئ في الحق والصواب
 مثلاً لا يمتثل له وان قلنا بعدم اقتضا النهي عن الضد الفرق بينهما في كمال الوضوح لا سيما ان الكف عن سائر المضطرات في الصلوة مع فرض وجوبها
 لا يستتوي الاحتياط بالكف عن مخالفة الصلوة لانه لا يغير جهتها القيد بغيره عدم المحرث فيها احتسناً في الامر بالحدث كما هو واضح ودعوى انه ان لم يكن في
 من هذه البنية الا انه لا يربح في كل عرقا بين الامر بالشيء والامر بانعاده فهو كقول مصل ولا تصلح في جهة البطلان من قولها بالماض كما اذا ما اثير ليقول بيننا
 وجه البطلان بقرينة الغيبة وان لم يجرى لغيره في القرينة بخلافها في البطلان الذي لا يجمعه الامر بالانتهاء المتوقف عليه في الفعل بغيره انما
 يشهد عند الله على القول بان الامر بالشيء يقتضيه النهي عن الضد فرض المسئلة على تقدير عدم القول بذلك من الواضح انه بناء على ذلك لا يرجع حاصل المقام
 ذلك من رتبة كونها مأموراً لا يخطئ النفس في دفع الصلوة عنها والغرض انه توقف على اجمال الصلوة مع محاسبته للام بترك ما الصلوة تشترطه لا فصل منها
 ما صلاها لغيره الا الصلوة كما في سائر ما كان من هذا القبيل كترك انفاذ الفرق في اطعام المفقود وغيرها ما هو متوقف على فعل ما ينافي اصلوه من فعل كبر
 الفتاوى ونحوها بل انما يمكن حتى لو كان المأمور به بغيره في ما كان مستلزماً للحدث كما لا مشقة السابقة فضع صلوة مثلاً وان صعب بترك المأمور به
 بناء على عدم اقتضا النهي عن الضد لصل من ذلك العاصي تركه على وجهه بعد اذ يقره اشهر لو على حال خطابه بعبارة الزيادة الناشئة بخلاف ذلك لصلته
 كلك ليس ذلك تان بين الخطابين في لا في التكليف في نعم لو امر بالصلوة وامر بالمناجعة فيها انجر ذلك ليس من هذا القبيل ضرر في كون الامر بطريق
 لا يمتها في شأن الصلوة وانما اختار ككلمة الصلوة في ذلك الامر لايمان بهذا الامر كاذلة الخاصة عن المجهر غيرها من الامر بالصلوة او بعد عنها
 اضدادها من الصلوة وغيرها فالصحيح في بناء المسئلة على ذلك المسئلة من غير فرق بين الامر بمنزلة المانع وبين المانع فغاية الاول انما كان ضدا باعتبار
 استلزامه للمانع بل لو كان العبر الذي كراهه من الصلوة صيغة امكن هو ان يحسن البطلان منه على القول بالصلوة بل قد يمتثل له في تقدير الفرق الموجب
 اية فيقال انه لا مانع من جهة الغريب بالصوت وان كان مخاطبا بالحق والمجانبة ونحوها لكن ليس الصلوة في الصلوة بقا الخطا بان بل هو انما هو خطا في غير
 ولها ما قد افترضنا العيصا بترك انشائه في الخطاب في الصلوة بالقرينة بالصواب لعله على مسئلة الضد والله اعلم ثم انه قد يشاهد من قولنا انما هو بمنزلة من يوقن
 يتأمله كافي بل في الاحتياط بما فعله لئلا قال الصلوة غير او مدافعة الرجح ودعا يوقن اليه جميع الغرض الزبور وغيره مضافاً اليه من سلب الخشوع والامبال على الصلوة
 بل في غير واحد اية ومدافعة التوبة لبعض ما عرفه في النهي عن قرب الصلوة سكارى في الصلوة فان في حيزه دلالة ولا تعلق في الصلوة متكسلاً ولا مشاة
 ولا مشاة لاقا من من خلال النفاق فلما الله نعم هي المؤمن ان يتوهم الى الصلوة وهم سكارى يعني سكر النوم وقال المناقبين اذ اعلموا الى الصلوة
 كما الى ائمة الناس لا يدركون الله الا قليلاً نعم قد يفرق بين مدافعة التوبة وغيره اذ افاضه بحيث يحصل التوبة الى الصلاة كالمناجعة اذ اعلموا الى الصلوة
 اضل وجوباً على ولا يشترط في مقدما انها بخلاف مدافعة الاخشين في النهي عنها نفسها لا من حيث الصلوة بل من حيث بركاها مدافعة التوبة لا اشتغال الصلوة

کتاب الصلوة

[illegible]

کتاب الصلوة

[illegible]

كتاب الضلوة

[illegible]

في الظاهر في يوم الجمعة بعد التضرع بالنسب قبل المصلي وجوبه يكون بجماعهم حكمه في صياغة الشبهة والاشارة السنية في الاصباح بل من غير ان يجمع كل
من يخطئه العلم على ان يجهز بالقرآن في صلوة الجمعة وذلك ان على قول الاصحاب الوجوب على من يخطئه العلم في كسوف الشمس اكثر والاشارة ذكره في بابها
يحمل الوجوب على من يخطئه العلم على الامام ان يقرأ في الاولى الجمعة في الشاكية للمنافين في يوم الجمعة كما انه يمكن ان يكون ذلك في كل يوم وجامع الشرايع
استقبل هو ذلك امر الصالح في يوم الجمعة من غير ان يكون له خبر عن الرجل اعزى في ذلك ان الامام يوم الجمعة قد سبق له كسوف الشمس في كل يوم وجامع الشرايع
فيما بل علمه هو مقتضى التبرع في كل يوم من غير ان يكون له خبر عن الرجل اعزى في ذلك ان الامام يوم الجمعة قد سبق له كسوف الشمس في كل يوم وجامع الشرايع
ما للقرآن انما يجهز اذا كانت حجة ضرورية انه لا معنى لارادة في الجماع من التوفيق في يوم الجمعة كما بينا في القرآنية فليكن ارادة في
الوجوب فينبغي ان لا تدعى الجمعة اللهم الا ان يبق المراد في ذلك ان الامام من الامم الاولين دفع وجوب الاضاحات لان في مقام توفيقه وجوبه لا وجوبه
خصوصا بعد الاصل في التذليل بين المتأخرين في شهر عظيم بل هو اجماع منهم مضافا الى ما في ذلك من الاستدلال على دفع الوجوب في يوم الجمعة
سئل اخاه من الرجل يصلي في الفريضة ياجهر فيه بالقرآن هل ذلك لا يجرى قال ان شاء الله وان شاء الله يجرى لكن فينبغي ان لا تدعى الجمعة كما بينا في القرآنية فليكن ارادة في
لا مصلح في ذلك الا الجمعة من يوم الجمعة من غير ان يكون له خبر عن الرجل اعزى في ذلك ان الامام يوم الجمعة قد سبق له كسوف الشمس في كل يوم وجامع الشرايع
اول الوقت في اصباحها كما في كسوف الشمس لكن يختلف في وقت الخطبة كما في كسوف الشمس في وقت الخطبة كما في كسوف الشمس في وقت الخطبة كما في كسوف الشمس في وقت الخطبة
وقتها تكون اجزاء منها وعلى كل حال خلاصتها ان كان على الزوال على المشاهدة عظمه بل قد يظهر من كسوف الشمس في وقت الخطبة كما في كسوف الشمس في وقت الخطبة
اجمع كسوف الشمس والحكم من اجماع المتأخرين في وقت الخطبة كما في كسوف الشمس في وقت الخطبة كما في كسوف الشمس في وقت الخطبة كما في كسوف الشمس في وقت الخطبة
ان وقتها حين نزول بل في ذلك الوقت من الخطبة كما في كسوف الشمس في وقت الخطبة كما في كسوف الشمس في وقت الخطبة كما في كسوف الشمس في وقت الخطبة
بعد معلومته فيقيد بالاشارة في اثبات ذلك في خبره من الاصحى قال كما مضى مع النبي صلى الله عليه وسلم في وقت الخطبة كما في كسوف الشمس في وقت الخطبة كما في كسوف الشمس في وقت الخطبة
بل الثابت من الاصحى عندنا الاستماع بعضها خلافا وما قول الصالح في يوم الجمعة من غير ان يكون له خبر عن الرجل اعزى في ذلك ان الامام يوم الجمعة قد سبق له كسوف الشمس في كل يوم وجامع الشرايع
ولو بقية في باقي الصلوات في خلاف من صاحبنا من قال ان يجهز في كل يوم من غير ان يكون له خبر عن الرجل اعزى في ذلك ان الامام يوم الجمعة قد سبق له كسوف الشمس في كل يوم وجامع الشرايع
في كسوف الشمس عن الرجل يصلي في الفريضة ياجهر فيه بالقرآن هل ذلك لا يجرى قال ان شاء الله وان شاء الله يجرى لكن فينبغي ان لا تدعى الجمعة كما بينا في القرآنية فليكن ارادة في
يجري فيها اذا صار ظل كل شيء مثله في وقت الخطبة كما في كسوف الشمس في وقت الخطبة كما في كسوف الشمس في وقت الخطبة كما في كسوف الشمس في وقت الخطبة
في الصلوة وهو صريح في ذلك لا ظاهر يجهز عليه كما اعترف به من احد غيرنا في وقت الخطبة كما في كسوف الشمس في وقت الخطبة كما في كسوف الشمس في وقت الخطبة
عن من يجهز في ذلك عنده فقال ذلك وقت صلوة الجمعة ساعة من الزوال الى ان تمضي ساعة من وقت الخطبة كما في كسوف الشمس في وقت الخطبة كما في كسوف الشمس في وقت الخطبة
ومنه ان لظن اوقات الجهر فيها ساعة من الزوال الى ان تمضي ساعة من وقت الخطبة كما في كسوف الشمس في وقت الخطبة كما في كسوف الشمس في وقت الخطبة
ايضا بل قد يشترط قبل الامم الى ان يقرأ في الفريضة ياجهر فيه بالقرآن هل ذلك لا يجرى قال ان شاء الله وان شاء الله يجرى لكن فينبغي ان لا تدعى الجمعة كما بينا في القرآنية فليكن ارادة في
الصلوة فيجعل لكل صلوة وقت في الجمعة من غير ان يكون له خبر عن الرجل اعزى في ذلك ان الامام يوم الجمعة قد سبق له كسوف الشمس في كل يوم وجامع الشرايع
الزوال والله ما ابالي بعد العصر صليتها او قبل الزوال اذا اراد من لصوتها في وقت الخطبة كما في كسوف الشمس في وقت الخطبة كما في كسوف الشمس في وقت الخطبة
الى ان يقرأ في الفريضة ياجهر فيه بالقرآن هل ذلك لا يجرى قال ان شاء الله وان شاء الله يجرى لكن فينبغي ان لا تدعى الجمعة كما بينا في القرآنية فليكن ارادة في
ان يهاجر في الجمعة وان يقرأ في وقت الصلوة في وقت الخطبة كما في كسوف الشمس في وقت الخطبة كما في كسوف الشمس في وقت الخطبة كما في كسوف الشمس في وقت الخطبة
فوقه وهو من اجل العلم والعمل ان وقت صلوة الظهر في يوم الجمعة من غير ان يكون له خبر عن الرجل اعزى في ذلك ان الامام يوم الجمعة قد سبق له كسوف الشمس في كل يوم وجامع الشرايع
جامع على ان يقرأ في الفريضة ياجهر فيه بالقرآن هل ذلك لا يجرى قال ان شاء الله وان شاء الله يجرى لكن فينبغي ان لا تدعى الجمعة كما بينا في القرآنية فليكن ارادة في
صعبا من اجل الزوال بعد ذلك ان يخطب في الزوال في وقت الخطبة كما في كسوف الشمس في وقت الخطبة كما في كسوف الشمس في وقت الخطبة كما في كسوف الشمس في وقت الخطبة
والاصباح ان الامام يخطب في الزوال بعد ذلك ان يخطب في الزوال في وقت الخطبة كما في كسوف الشمس في وقت الخطبة كما في كسوف الشمس في وقت الخطبة كما في كسوف الشمس في وقت الخطبة
الا ان الخطبة في الركعتين في الجمعة من غير ان يكون له خبر عن الرجل اعزى في ذلك ان الامام يوم الجمعة قد سبق له كسوف الشمس في كل يوم وجامع الشرايع
وان قال كما في كسوف الشمس في وقت الخطبة كما في كسوف الشمس في وقت الخطبة كما في كسوف الشمس في وقت الخطبة كما في كسوف الشمس في وقت الخطبة
مما لا يتحقق في وقت الخطبة من المبادى ان صلوات الجمعة من غير ان يكون له خبر عن الرجل اعزى في ذلك ان الامام يوم الجمعة قد سبق له كسوف الشمس في كل يوم وجامع الشرايع
لكن قد يرد بان الساعات لا يقرأ في وقت الخطبة من غير ان يكون له خبر عن الرجل اعزى في ذلك ان الامام يوم الجمعة قد سبق له كسوف الشمس في كل يوم وجامع الشرايع
على كل حال في المتأخرين ان ذلك لو صح لكان من غير ان يكون له خبر عن الرجل اعزى في ذلك ان الامام يوم الجمعة قد سبق له كسوف الشمس في كل يوم وجامع الشرايع
فانما صلواته في وقت الخطبة من غير ان يكون له خبر عن الرجل اعزى في ذلك ان الامام يوم الجمعة قد سبق له كسوف الشمس في كل يوم وجامع الشرايع
المضايقة المحكية في هذا التصديق وكيف كان فالاجماع المروي بل في وقت الخطبة من غير ان يكون له خبر عن الرجل اعزى في ذلك ان الامام يوم الجمعة قد سبق له كسوف الشمس في كل يوم وجامع الشرايع
في وقت الخطبة من غير ان يكون له خبر عن الرجل اعزى في ذلك ان الامام يوم الجمعة قد سبق له كسوف الشمس في كل يوم وجامع الشرايع
يوم الجمعة ساعة من الزوال في وقت الخطبة من غير ان يكون له خبر عن الرجل اعزى في ذلك ان الامام يوم الجمعة قد سبق له كسوف الشمس في كل يوم وجامع الشرايع
الشمس في وقت الخطبة من غير ان يكون له خبر عن الرجل اعزى في ذلك ان الامام يوم الجمعة قد سبق له كسوف الشمس في كل يوم وجامع الشرايع

مطابقة

کتاب الصلوة

وَمِنْهُمْ مَنْ يَخُفُّهُمْ دُونَهُ وَتِلْكَ أَسْمَاءُ الَّذِينَ أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ خَالِدِينَ فِيهَا هَلْ يَنْصَرِفُونَ عَنْهَا بِإِذْنِ اللَّهِ أَمْ يَتْلَوْنَ عَنْهَا وَقِيعَ الْخَالِدِينَ

من الجعة الوقت قلت لعل بعد الاول الاكلنا جبالا لعدم الاجماع وعليه يجر الاجتزاء بها اذ الزعم واما اذ اجتمع في الاجتزاء بها وجها فانها القيد
والقيد عدم الفرق في الرجا المزبور بين ظن الامد والعدم ما يدل من اجل ان الظن حديث عقيد المراء بظنه كاحكامه هنا لكن جماع صدق الفعل
المزبور انه لو ظن اذ كانا فصيلة الظاهر ثم تبين ان في وقت فعل الظاهر لم يكن بحيث يدرك الجعة جميع اعادة الظاهر ايكونه من بعد اقله فكان لا يتغير على فعل
الجعة على ظنه ولو ظن عدم الادراك في وقت المبادي الى الظاهر بغير الظن تردد بشا من التعبد بالظن واصالة البقاء وهو كما ترى الامر سهل وكيف كان
فلو سبق للمكلف بالجعة ان الوقت يتبع لاقول الوجوب من الخطية ولا كسب من الخطية من جبال الجعة لا خلاف ولا اشكال في عدم اعتبار السنون في وقت
جامع المقاصد بنجدة الوجوب بما لو شئت الادراك عدمه واصالة بقاء الوقت لا يستحق وجوب الفعل ولا فائدة ان بان الواجب الوقت يعتبر وقت الوقت في
الاشكال في وقت من البراءة الفصل الاستصحابا انما يبين من ابقاء وهو غير كاف في ذلك فذلك لا اشكال في الاكفا انبلاء على جنة غير فديك كل جنة بانه لا شك
في سعة المقدار المعلوم من الوقت للفعل عدمه وان كان يتوهم انه لا بد من العمل مع احكام الاستعلا طلاقا لا بد واستصحابا بقاء الخطاب الذي لا يقطع
العلم بالفضل والقول في العلم بها ساقط على العلم بدخول في العمل فان طابقا مثل وان قصر انقل في الظاهر مثلا
فان شك لا قوي عدم الامثال بل قد يقرب ذلك في ابتداء التكليف لصغره وجونا وهو كما ان لا استصحابا للشك بل لا طلاقا لا مرايا للفعل الذي
يقيد ما دل على التوقيت بعد تنزيله على زيادة بيان صحة الفعل فيه لا يشا شرطه التكليف حتى يكون لا شك في شك في الخطاب فجدد اما لو شك
في بقاء سعة الوقت فلا قوي جوب بان لا استصحابا والاجزاء بما يقع من ذلك الرضا بوقت خارج الوقت ربما يشبهه بعض ما ذكرنا ما في متن من الجواب
بحسب الدخول فيها اذ اصله اذن وقت وشك في سعة الوقت في عيبه لا ينبغي الشرع في وقت محتمل ذلك فان طابقا في وقت لا فلا فدية كونه في المتن وان قيل
افضل على ظنه ان الوقت لا يتبع لذلك فقد كانت الجعة وبصلها ظهر او غير ما عرف من انه لا جابر هنا التقيد المراء بظنه فالحق باليقين في محل النقل
المنع كما مضى مفضل كما ان قد بنا قسمة ذلك من اصله اولا بانه مناف لما سبق من ان من تلعب بالجعة في وقت يجب عليه تمامها فان بقيت باطلا في
جواز الشروع فيها مع سبق الوقت وثانيا بان اطلاق ما دل على تنزيل الوكعة منزلة الجميع شامل للمقام فيكون في سعة الوقت للخطية في وكعة كاجز من كونه
وابو العباس المبدوع استثنى في علمه محكي عن بعضهم بل عن جماعة الاحكام عدم الفرق بين المسئلة السابقة والمقام فاكفي هنا ايضا ما دنا ان الكبير في الظاهر
وقال في الجعة عندنا وان كان فيه منع واهم لعدم الدليل الصالح لا يخرج الجعة عن غيرها من المومات في الحكم المزبور بل ظاهرا لا استصحابا خلافا لقرينة كونه
لا يجزئ في المقام الوكعة خلافا لظاهره لانها في غير وقتها وكان في محله لا في عرف من اجزى باذاتها مع الخطية من قبل التمسك من عرف في وكعة
دل على عدم قضاء الجعة المصطفى ظاهرا عدم الفرق بين الكل والبعض كغير ما دل على ان من يدرك الجعة صلى الله عليه وسلم في وقت بعد الادراك كمالا وهو
ان كان بعد ان مضى قوله من ادرك من الوقت كونه في ذلك الوقت كمالا لا ان يجر على عرف من الشرا العظمى بل بظاهر من كونه الاجماع عليه في
عدم المعاصرة مما على ان مثله ليس قضاء بغيره لان شئ كونه من جنة في وقت ووقت خارج الوقت وهو الفضا حقيقته الا ان لم يزل من ذلك الوقت
فالجواب في سمي هذا التنزيل للمقام الذي هو محل الفضا في جنة بغيره من المومات ودعوى الاستثنا الى خصوص ما ورد من مله في وكعة
من الجعة فقد ادرك الجعة بغيره في هذه النصوص في اعادة ادراك الجعة ما يدلها والوقت كما هو واضح باقيا مثل فخرج من ذلك كله انه لا بد من شئ
الوقت اكل ما يجزئ الجعة من الخطية والوكعة في جوبها ولا يمكن الوكعة فضلا عن غيرها خصوصا اذا كان في ابتداء تكليفه بل في وقت الجوزة خصوصا
قد عرفنا الجعة في مقام تقدم من المباحث السابقة في المومات فضلا عن المقام فم لو كان مفضول لك عدم الصغر في المسئلة السابقة وان ذلك لا يفضلا
على التمسك بها ولو يتكبر الاحرام ويمكن استنادهم فيها الى دليل خاص لا يشر عليه ما ذكره من ان الادراك بها من جهة الجعة قبل سعة الوقت بان لا الضم
لجميع جزا اكثر من وكعة على القولين انما يبين في بيانها جعة لا نه فاما كما قد قلنا في ابطال الدليل هو كما ترى في وقت انه عليه يكون جلالا لا كمالا بانها
كما يظهر في تلك المومات فلا بد ان يكون مستدلهم امر اخر غير حديث من ذلك ان كما يؤوليهم لعدم اعتبارنا الاكثر الوكعة في الادراك بل كقوامه
بالتسليم ان لم الدليل عليه جوامع او ظواهر موصوكان هو التبع والاكان لا ينظر في مجال الا انه قد ظهر لك من ذلك كله عدم التناظر بين المسلمين
لان موضوع الاول من محل قبل السطر في المقام فالجدة في الدليل في التناظر في قولنا الذي كرام في اوله ولان الثاني في جنة لا خط ما
يقع جامع المقاصد فان يقع الى ما قلناه كان جيدا والاكان لا ينظر في من جوة لا تخفى هذا كله في غير الماهو اما هو فلا اشكال في عدم اعتبار سعة الوقت
للخطية كما يؤوليهم بقوله فاما لو لم يضر الخطية في اول الصلوة وادرك مع الامام وكعة قبل الشروع في ركوعها بانه خلف الصلوة قبل كبر الاما ركوعه
صلى جنة بل خلاص بل الاجماع جنة عليه كما انه يمكن دعوى انما انما في قولنا الصلوة فيها قول الصلوة في جميع الفضل بن عبد الملك من ذلك كله من الجعة
ادرك الجعة في وقت العز في ادراك الامام يوم الجمعة قد سبق لك كونه فاضلا ابدا وكعة اخرى في جمة فيها فان ادركته وهو يشهد فصل اربعين
مسئلة الخطية ايضا هي كبر ذلك الخطية يوم الجمعة في كل ركعة فان فانه لا صلوة فام بدركها فليصل بجوامع اذا ادرك الامام قبل ان يركع الركعة
فقد ادرك الصلوة فادركه بعد ما ركع في الظاهر مع بل قبله دال على الحكم في وقت ظهر في ادراك الصلوة والى هو الجعة فادراك الوكعة في الصلوة
جامع وان لم يكن جنة ومنه ينفع في ذلك لاجلة من النصوص في المسئلة الابنة المشتملة على ادراك الصلوة باو ادراك الوكعة في الصلوة وادراك الصلوة
جاءه وان لم يكن جنة في تلكها هو بلا داع بل الداعي الى خلافه حاصل في سطر على من كان مخاطبا بالجمعة انه يمكن فيها اذا كان بحيث يدرك وكعة
منها للنصوص المزبورة الدالة على ادراك الصلوة باو ادراك الوكعة في حق والى على الحكم من جوامع الى خصوص ادراك الجعة باو ادراك الوكعة في حاج
ذلك جلة من الخطية في المسئلة الابنة المصنوعة في ادراك الوكعة باو ادراك الامام وكعة كما هو واضح باقيا في كل حال فقول الصلوة في جميع اربعين

کتاب الضلوع

ما انتفاض

في الاجماع بعد العقدة وجوبها عينا بالاشارة الزائدة مع بيان الاول وجوبها لخصو على كل مكلف في عقدهما احدهما او علم انه اجتمعوا على الشرط عند بلوغ
يعتقد ما كاد عليه الكتاب السنن والاجماع الاعلى من سقط عنه بالعرف والاجماع والثالث وجوبه بعد ما علم ما عينا اذا اجتمعوا على الشرط في كنف الناس
ان ظاهري ومن بعد الاتفاق على شرطه وجوبه لخصو على من كان على باس في حينه كما استعرف للعامة قول بالعدم فلا يدل على صحة تواتر الشرط ولا
وجوبها وانما هي من غير مقتضى اعتبارها احد الامور من شرط بل وجوبها من الشرط في ابداء بعضهم ولا باس به وكيف كان من الغريب عوى بعض المتفكرين
ان الشيخ من يقول بوجوبها عينا مدعيا على الاجماع وفي الغيبة وكذا الحكمي عن القاضي والاجماع في صلوة الجمعة يشترط الامام العادل ومن يفتي بوجوبها
بالاجماع وذكر الواعظين يدل اود لعل على ان ليس فيها ثالثا وعليه نظر ارباب المحققين اما احكام اداة سائر الناس من غير انهم لهم كما سمعنا من غير بيان
مقتضى بفساد عند الله فلا ينبغي ملائحة على نفي العينة وعن طريق الخلاف في شرط انعقادها عند ذلك الاجماع اهل الاختصاص على نفي العينة في
العادل وانما يشترط وجوب الجمعة وهو قولنا في شرطه وجودا وانما كان جازيا وقال الشافعي لا يشترط وجوده بان معتد فاضل الشيء
فان كان بعض الامم الجمعة كذا التخليف بعد كما بعين للفتاوى كما لا يبعد للانسان ان يصفى سقايا من دون ان الامام كذا امانة الجمعة ليس هذا
فيما سابل استدلاله بالاعمال المستمرة في الاجماع ثم قال في اللوح المسئلة التامة لولو يكن امام الاصل ظاهر اسقط الوجوب والشرط
الاستحباب او صلبت الجمعة اذا امكنا للاجماع والظن ان ويرى قال الشيخ في رد وانكره ساراده وقال فيه في موضع اخر لو كان السلطان جازيا ونصب
استحب الاجماع وانما يقتضي الجمعة وطبق الجمهور على الوجوب لانا بقاء ان الامام العادل ومن يفتي بوجوب الشرط الوجوب في التقدير عدم ذلك لشرط اما الاستحباب
فلا يبينه من الادب مع عدمه وفي كراهية بشرط في بوجوب الجمعة لسلطان او نائبه عند علمنا اجماع للاجماع على ان النبي كان في قوله في العينة كذا اما الجمعة
وقال ايضا فيها بعد ذلك بما في هذه الفتاوى المؤمنين حال الغيبة المتمكن من الاجتماع والخطيبين صلوة الجمعة طبقا على عدم الوجوب واختلوا
استحبابا اقامتها فاشهد ذلك قال ابراهيم بن سلا لا يجوزاه وقال فيها ايضا بعد ذلك لو كان السلطان جازيا ثم نصبه كذا استحب الاجماع وانما يقتضي
على الاصح لا يجزى لكون الشرط وهو الامام ومن يفتي بوجوب الجمعة على الوجوب في الخبر ان من شرط الجمعة الامام العادل ومن يفتي بوجوبه لو كان اماما
ولا ناسبه سقط الوجوب لاجل اجماعه على جواز الاجتماع مع امكان الخطب قولان ومن يفتي بالاجماع ويجمع لجهل من في كراهية شرطها بسبق الشرط الاول ليلما
العادل هو الامام وانما يشترط لاجل اجماعه لان النبي كان يفتي بامانة الجمعة ويشترط في الناس ما هو مقتضى ان قال التاسع ان الامام لم يكن في كراهية ياذن كذا
الجمعة وامر المؤمنين بعده وعليه طبقا لالامامة بهذا مع خطب الامام واما مع غيبته كذا التماضي انعقادها قولان ثم قال ان عمل الطائفة على عدم
الوجوب الغيبة في سائر الاعضاء والمصنف في الحكمي عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم في ما هي الجمعة مشروعة فيها في وجوبها فان كان من ادب
على الاول بل في الاستحباب الثاني هو كما ترى كما صرح في عوى الاجماع على نفي العينة في كراهية العرفان له ايضا السلطان وانما يشترط في وجوبها وهو ما
علمنا الى ان قال معتد لصاحبنا فضل النبي فان كان بعض الامم فامة للجمعة وكذا التخليف كما يعينون لقضاء ورواياتنا عن اهل البيت عتقا في ذلك من
رسالة الكركي اجمع علمنا ان الامام من طائفة بعد طائفة من عصر ثمان لا عصرنا هذا على انفاء الوجوب الغيبة في زمان الغيبة قال في جامع شرط الوجوب
السلطان العادل هو الامام او نائبه ولو في الجمعة لاجل اجماعه فان النبي صلى الله عليه وآله وسلم في قوله المعبر كذا امانة للجمعة قول في ايضا الوجوب لخصي حال الغيبة منسقا لاجل
وقال في حاشية الارشاد الا خلاف بين علمنا في اشترط وجوبها لالامامة وانما يشترطها في صلوة الجمعة وقد نقل في ذلك اجلاء فقهنا ثانيا ويدل عليه عمل
الامام في جميع الاعضاء وما توهم بعض اهل هذا الزمان ان من الاستحباب في صلوة وجوب الجمعة عينا مع غيبة الامام وكذا في عدم اشراطها بناتبة
عند عدم ظهور من مستند في ذلك لاجل اجماعه ان مطلقا هو خطأ فالحق في ذلك لاجماع على اتفاقنا في الاطلاق من ذلك للاجماع على ما عرفت في الحديث
واشهر حرمنا التقييد في كل عبارة ما بعد مستل كما في الروضة والحاصل انهم مع حضور الامام لا يفتي بالجمعة لاجل اجماعه لا بد وبناتبة لخاص هو المنسوق للجمعة
لما هو عام منها وبغيره من قطع وهو موضع اتفاق من قوله عن الرضا ع في ما يقتضيها بوجوبها لا لا انما لا انما في رواية وبالا استحبنا ان نرى نظر الاجماع على
عدم وجوبها عينا وانما يجب على تقديره تحريمها ايضا لولا دعواهم الاجماع على عدم الوجوب الغيبة لكان ليقول من في غاية الغزو وفيها ايضا ما يدل على الوجوب
حال الغيبة وان لم يجزها فتية ظاهرا عدم تحققه في ذلك عند من القاصد لعلية الاجماع على ان ذلك شرط للوجوب الغيبة مع حضور الامام وفي آيات
الاحكام الجواد الاجماع على عدم الوجوب عينا في نفي العينة في كشف اللثام لا يجزى اجماعا كما هو ظاهر الاضطرار وفيه ايضا لم يقل احد منا بتعين الجمعة في
الغيبة عن المذاق اجمع علمنا ان لنداء الشرط بوجوب السعي لاجل ان يكون من قبل النبي او الامام ومنه اذن لم يصب في ذلك لاطباق الامم
ومن سالت في المسئلة طبق الاستحباب على نقل الاجماع على عدم الوجوب عينا بل بما يظهر من غير واحد الاستدلال على بطلان بعض ما يلزم الوجوب الغيبة بانه
مستلزم للباطل فيكون باطلا وهو صريح في معلومين بطلان كراهية حصرهم في خلافه في الجواز والمحرقة في ذلك لاجل خصوصية جملهم لا لاجل اطلاق في ذلك
صوت امة لا يتم مع قيام احوال الوجوب في شرح الفاتح في كشف الاستحباب عنها الاجماع متواتر على نفي العينة بل في الاول ان لنا قبلين قد يزدن عند
الاربعين كما ان في الثاني كونه فوق التواتر ولعله كان في كل شيء لا فرق فيها بين من الخصو والغيبة بل صرح بعضها الثاني وذكرهم في خلافه في الغيبة
الجواز والمحرقة لا ينافي في الاجماع على اشترط العينة كما صرح برقمنا سمعنا كراهية وجوبها بل لا ينافيها في حق تقديره اذ اشتهر اشترط العصر بل في بعض
على حال الظهور بغيره ما ذكر في حال الغيبة كنه كان فلا ينبغي للاجماع الزبور بل يمكن تحصيله من تتبع نقله فضلا عن الفتاوى المجرعة عنه كما انكر
مخبرنا بغيره في لفظه با شترط ذلك في الغيبة مع قطع النظر عن عدمه او بعضها التبر التي اشرنا اليها اساطير المذهب في افتائها وانا واهل اجماعنا
واعرفنا بها الخرافة المقام ولم يسبقنا كارها مع شدة حوصلة انكار اداة الشرطية وبشهادتها ايضا ما في يدي الخافين لان الذي لم يبعه احد

٢٥
كتاب الصلوة

مَعَام

إذا جمعنا

موشی

[illegible]

كتاب الصلوة

الجمعة اجتمعوا قال ان الامامة اكثر ارجاء بالجفر من التمجيد ومع ذلك يشعرون عليهم من كبر حاجتهم لم يجوزوا ان يناموا بالفاستق ودمركوا كبا وطلعت في
العبادة المعبودين كما ترى لا صلوة فيها بل لا ظهروا كوفي هذا المذهب شاعرا حجاج اصحابه فتمنعهم الى دعوى النور وانعز الى الاجماع تشل ابناء العقول
انها وقد بان ذلك بحمد الله فنادوها ما طار وخرج منها فنادوا الاستدلال لا استعصا اي وجوب الجفر حال حضور الامام وناشروا بآجام التشكيك
لان من القيت وان فقد الشرط المدعى ان يحصل الدليل الناقل عن ذلك الحكم وهو متفق فيه مضاعفا الى ما عرف من الاجماع على شرط الوجوب كما
المضبوط حتى ان شهادته في الثاني الذي هو عند المختصين من ذلك من غير الاستعصا في عدة المشاركة بفضو السوط كاستغناء الشواهد وانما يصح لنفي الظنية
في الصفة بصلها اجمال العبادة ان كان المراد به ذلك كما صال عدم الشوط في اننا ان الحكم قد تعلق بالحاضر وبالواجدين للفرق فاستغنى عن وجوب الحكم
على غيرهم غير معقول ولان الذين من مقتضى الاستعصا بثبوت في حق الحاضر من على تقدير ضدهم الشرط فغيره لا يصح الاستعصا للحكم المتعلق بالصل
لكونهما شرطاً عندهم ونفي الشوط بما نسب اليه لا يلاقى ولا يخرج عن التمسك بالاستعصا ومع الاعتراف عن ذلك فقد عرفنا الاصل بالاستعصا المعاصرة
بعضه فضلا عن جبره او غيره من ذلك اذا ما في سائر النافي التمسك بالاستدلال له باصالة الخواص قالوا في الجفر على التوجه دليله لا صالها كما سنبينه في الاصل
جواز هذا الفعل المتعلق بالعمل القابل للتجديد اشمالها على المحرم من اقسام الخمسة الاباحة من الاموال وبغيره متغيرة والاجماع على ان العبادة لا تكون متغيرة
الطرفين بل كذا الكراهة بمفهوم وجوبه احد الطرفين من غير منع من مقتضى في من دلل هذا الاصل الوجوب والاستعصا قالوا ثابت من احدهما لان
ايضا منسقط الاجماع على انها لا تقع مستغنى بالمعنى المتعارف بل في شرع من حيثها فخصاها بالجواز في الوجوب والمطهر وهو غير ايجاب الكلام بغيره بالان
النص كما بطلان بل هذا منه ما يؤيد ما ذكرنا من وقوع هذه الرضا من غير شرطه ووجه منه ما يشد ما ذكره فيها ايضا من الاستدلال بان القول بالوجوب
هذا الوجه قول اكثر المسلمين لا يخرج منه الا الشاذ النادر من اصحابنا على وجه لا يقدح في تحقق دعوى كونهما على ان يكونا من مذهب المسلمين بل
يقولون بل لا ما عدا الحنفية فظاهر انهم لا يعجزون في وجوبها ان كان الامام واما الحنفية فانهم وان شرطوا ان لا يكونوا مع تعدد هاد يقطع
اعتبارها وهذا الغريب من سابقه لا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم وانا انما اخرجون من هذه المسئلة العظيمة ولقد قضت على جملة من قبل
المصنف في المسئلة بطولها على منوال هذه الرسالة وقد ذكرنا فيها من السبل التي تهم خصوصا سالة الكاشاني التي سماها بابا في كتابه في جود
وكذا انما يتوكل على الله لعله لا يمكن لا بعد ان يكون هذه الرسالة وما اشبهها من كتب لصلال التي يجب اللجوء اليها لان بروج بقائها انها لا تسع
شي على مضيقها لما فيها من مخالفة الواقع في النقل وغيره بل منها ما يدل على انها ليسوا من اهل العلم كى بعد كلامهم وبعني ديانهم ولوان لم يشكك
وقوع هذه التلويح كما احتل الوثيق في كبرى معتزلا بان عمل الطائفة على خلافه من ذلك لا ينبغي ان يترك الانسان تركه لاجل الاشارة الى السائل القطعية
ولو لمعلقه على هذا القاطع فانه ربما كان فضلا لا لغيره ونسب الله تعالى ان يكون ما صدر من هؤلاء من شدة الباطل في الوجوب حتى كره بعضهم
بخطا في فعل الظاهر مما ناشأ من حب الرئاسة والسلطنة والوظائف التي تجعل في بلاد الجحيم وان كان قد دوى اليه ان كذا المذهب من ذلك من اهل
هذه النواحي ولقد قيل ان بعضهم كان يبالغ في حرمها حال صوبيه ولما ظهر في كل حال في وجوبها بل يحكي عنهم اشتباكهم في شأن الله تعالى
ودع علينا في ايام كتاب المسئلة من هو في غلبة الوثاقة وما فيها من ثمر بن بارة سندا ومولت الرضا فاجابنا بوقوع فتنة عظيمة في بيتنا على محمد
لفعل صلوة الجمعة وكل جملة انصرفت ما بها وكان ما كان الله العار لنسب الله الصلوة العارفة والشرع الى بنا والاخرة وما اترى من انفسنا ما زار
بالسؤال الامارح ربى ولو لا خوف اللد كونا المسئلة من الواضحة لقلنا انكم كلتم في هذه الوسائل او فتننا على ما فيها من المضاح والمعايش لكان
الله شاديبا يستعمل على ان كفاها مؤنة ذلك كله الاشياء الاكبر حاشية وشرح الغائب في رسالتنا في المسئلة فانه اكثر واجاد جراه الله عن الاسلام باهتله
الجواب نعم الاشياء انما افطها هو لا في الدعوى المزبورة او غيرها في المحرم وانه لا يجوز لاحد بعد هاتين الغيبات وهو عكى عن ابي ادريس ساروا في
والنوع في ظاهره يقتضي بل يمل ان يلوح عن عمل التبع والوسيلة والغلبة بل سيجاهل في الشئ في ذلك ينبغي ان كان ليعان لا يطابق بفعل النقل
المزبور نعم لاختلاف بعضنا عن بعض في المآخذ من المفاضل الاصحاح في كسنة قاطبة الاستدلال على ان كان حاصله يرجع الى ما ذكره من انتماء
المشرط بانسقاء شرطه وان الظاهر ثابت به من غير ان لا تقطع بغيره وانما على تقدير عدل بل ان الوجوه التي لا يدخلها الا انفسه هو بطلان الباطل
ومرجع الاول الثاني الى معلومين شرط كل عبادة بان للملك ضرورت من الدين من العقل وكون الامانة من ماصلا ما فلا يتصرف في احد لا
بنوعين بغيره الا ما في ضرورت من الدين من العقل والاجماع فلا يلوأ مع ذلك على توقف الامانة من غير ان يصح عند ظهوره على الاذن في نهائهم او
بل خيرا ولا ان لا ان كما عرفنا لا دليل على الفرق بين الظاهر والغير حق بشرط الاذن عند التلمذ دون لقبه ولا يتوهم من ان الفقهاء ما نزلوا فيهم
في القضا والفتا بآراءها اعظم فظاهر انما للزوم تعطيل الاحكام وتجعل الناس في امور معاشهم ومعادهم وعلى الفقهاء ما ستره انهم يقضوا في
ولا كذا البعثة او كذا ما يقتضونه لا يحكموا انزل الله وكموا العلم وركوا الامر المعروف والنهي عن المنكر وحرمة البيع بقوله ضرورة من الدين
وان صلوا الجمعة فاما مقام الامام واخذنا من منصبه من غير ان نسلنا الاذن في بعض الاحياء فهو موقوف كما حصل سائر الاحياء وجواز الاخذ به
منهم لانه لا خلاف في مقامه وانما في اخذها فما لم يحصل القطع بالاذن كما حصل في سائر الاحياء ان لم يجرى فيها كما في مناصبه لا في ضرورة تدعو اليه
كما في ضرورة الا اتباع الظن في اكثر الاشياء لان اتفاق على وجوب الظاهر في الحصول الاذن لاحد في مادة البعثة فما لم يقطع به على الظاهر فغيره في منصب
والاقتداء بغيره في ابداءه من غير منطوق وظاهر الاصل في اصرار الفاضل الاجماع على ان الجملة ما يجب في القيد في افعالهم ودين الجواز في
وكل امرئ ودينها واجب العتبار عنه حتى يعلم الجواز وهو ضروري عقل ودينا وغاية الامر ان يتردد فيها بين الوجوب وبين ما ظهره والواجب عقل

كل لينة الاجتناب لان اصل عدم الوجوب والناشي سعة لا يعمل على تلك الحالة كما ان محبة والعمل بالوجوب يغدو بخلافه فاحتمال الوجوب
مع احتمال المحبة لا يقي الاربع دكعات بقية متروكة بين الوجوب والمحبة ان قلنا بتبعين الجملة التخييرية بينها لاننا نقول نعم فلكنا مضطربين في فعل احدها
ممتحرون في الترجيح فاما ان بنا مثل حق ترجيح احدهما او قلنا جميعا واذا ناملنا بعدنا الاربع ارجح اذ ليس فيها عطف بل مام والاقترافا فاصح
قاسوا بالاثمة فانهم من جهة ضايدهم لم يكونوا صكوك لا اصحابهم الا الاربع فحق ضايدها حق ببطا مام اذ لم ومن ذلك ظهر ان لا معنى للوجوب
الدليل منع الاجماع على الاشتراط في من الغيبة وقتا من مقتضى الاصل كما عرفت من خبر جماعة الى الاجماع كما انك لم تعلم ان الامر بالسعي للبيعة وشهودها
امر يقدرها حتى يظن الاذن في عقد مع بالكتاب السنن في فضل للثبوت من غير شرط واطلاقها نعم ان الذي يتوهم من الاذن منكم اخذ من جهة مقتضى
خبر الجملة المنتهية وهي جملة الخصة من جهة العادة كما يعطى كمال المقتضى فيقول ان ذلك وجه المملوك ثابتا كانها خوف فافهمها الامامان في قوله بالحق في
فعلها وغيبته في الاذن في كل زمان لا بد من صدق عن مام ذلك الزمان فلا يجزى من الغيبة الا اذن الغائب ولم يوجد قطعا او ضمن مام الى الاذن على
الوجوب وان فعلها في كل زمان وهو ايقظ معقود وما يقوى من حكمه بحكم النبي على الواحد حكمهم على الجماعة الا اذ دل دليل على الخصم فهو موقوف في خبر
فاذا احل لهم حكمهم من الجنس لا لرجل ايم غير ذلك فيعلم بعم شدة خبر من لا يثبت في الاذن في امته خصوصا امته للبيعة في خلاف احد الى السعي في الاذن
حضر مام الاصل لم يجز احد غير الاما في قولها الا باذنه ولو لم يرق وجوب الامر المعروف في الخبر على انكره ويجزم كتمان العلم وتلك الحكم بما انزل الله من جهة الفقهاء
الحكم لا يتعارض من الغيبة الا باذن الغائب في حقه القدر ولم يثبت علم من قبله وجعله قاضيا قد ظهر ذلك ما ذكرنا وتوجب في الشرع من الاربع ركعات في
الذي يثبت من مام صلواته كتب في خبر عن الاربع خارج الجليل فلا يرجع عن المعكوفات لظنون انما الاثا التي لا توجبها ولا اعلما في خبر وعليها ما تقرر من
الذي يوم الجمعة بالاربع غير معلوم الاصل عدمه اذ قد عرفت ان الاثا حاصل على الاربع مالم يحصل الاذن في الاثا على الركعتين فلا يجوز الاثا عليها
مالم يعلم الاذن وان قبل بل يدعي ان الذمة مشغولة بالركعتين المعرفتين في طلب من الغيبة من ركعتين اخرين فاما يعلم الاذن بالاربع ركعتين في
قلنا اما على التخيير فالحق هو ان الركعتين بالبرائة بالبرائة ما اذ حصل اليقين بالبرائة ما اذ حصل اليقين بالبرائة ما اذ حصل اليقين بالبرائة ما اذ حصل اليقين بالبرائة
الوجوب عينا فنقول من المعكوفات شرط الركعتين حصول البرائة بها مام ما فونت في ما منه خلاف في الاربع فلا شرط لها فادام الشك في وجود مام
بحصول اليقين بالبرائة بالاربع دون ركعتين فيؤكد الامر باستمرار الاثمة واصحابنا على الاربع من دينها العابدون والاكثفاء في البرائة بالحق الشرع الا ان
التكليفات الايطاق بخبر اذ انشأ الطريق الى العلم وقد عرفت علم بالبرائة بالاربع محتلو على التخيير فلا يثبت بالحق وان نزلنا قلنا الامر من بين يقين
الاربع وقبول الركعتين ثم تاملنا ظننا في الاثا على الثاني الاما يتوهم من ظاهر الاخبار وقد عرفت ان الاثا على الاذن فضلا عن اليقين بما في الرد
على الاذن فثبتت الاربع ضرورية ولو احاطا ولو لم يثبت الاثا فاما ما قلنا فلم نجد دليلا على يقين الاربع الا على الاذن في سقوط ركعتين في الاثا والاثا
وفي الخبر يدعيها ظواهر الاخبار مع انه لا دليل على ثبوت الركعتين في غير الاثا على سقوطها قلنا لا خلاف في ثبوت ركعتين مع الركعتين في الاثا
الجماعة او الخلفاء لا خلاف في انها انما تثبت في الاثا والخبر كما عرفت انما تدل على ان في الوجود جمعة ثابتة وهو لا يجدى الاثا تثبت بحصول
بها او باخبارها لكننا انما نقبل ان امكن العمل على اطلاقها وقد عرفت اجماع على خلاف ذلك فعلمنا ما شرط او شرط لم تذكر فيها اذ بان
ما نزع او مانع لم يذكر فيها وانما لزم من هذه البرائة اليقين في الشرع في الاذن بل قد عرفت اجماع قولا فضلا على شرطها من ظهورها
بأنه مخصوص بمقام اقامتها في الاذن في مقتضى من الغيبة مع ورود الاخبار في الظاهر على انه عرفت انه لا بد من اذن كل امام لعبد وعمل الاذن
احد جميع الايمان لا يوجد شيء منها من الغيبة ومخرجها من علم الظاهر في عدم عمو الامام لكل من يبلغ اما في الجماعة هذا
ما يقوله من شرطه العبدية في الغيبة على مع البتة على ان العبدية في ثبات من الخصم والاجماع والمعلوم منه على اشرط العبدية
لا العبدية على خصوص من الخصم في مقتضى عليه في قبيل الاطلاقات وعرفنا استوجوب بعض الغيبة على تعدد زنا في التوفير معللا لباينة مقتضى
الاطلاقات لمقتضى على تعيدها بالخصم وان كان فيه انه وان كان هو مقتضى الاطلاقات لا انه ينبغي دفع اليد عن اقتضاها العينية بالاجماع على
علمها ايم في كماله في النصوص المستفظة التي تقدم شرطها ولو دفعنا يد اهل الاطلاقات التي لم يثبت لبيان ذلك كما عرفت سابقا في
الاستناد اليها في قطع قاعدة وقت العبادة على اذن الشارع وقاعدة النصف في حق الغير غير انه بعد تسليم عدم التذلل امامه من خصوصية المختص
الصوت التي رخصوا في الامامة بها وتسلم ان مطلق امارة للجمعة من مطلق ان منصبه وجوب عقد الجماعة والاجماع اليها من اس فرسخ من مام
كما عاينوا من النصوص بخلاف جملة الغيبة في خبر في عقد ما والسعي اليها كالحكام في كشف الشام عن ظشرح الاوشاد لغز الاسلام بل استوى
هو ايقظ قال انه اذا كان في عقد الجماعة يمكن التعبد على من بعد الفرض في نه فاما يتبين عليه في العلم الاثما لا يمكن العلم بها في الاثا قد ظهر
الصورة وجوب السعي للجمعة لكن في فوج الاثا للجمعة في الغيبة تجزى كالمما في خبر العتقا في السعي اليها اذ انما يوجب وجوبها ذلك
لا اجتنابا ولا اذ على الله في تعيدها وكذا كان فلا ينبغي صلاحية النصوص في الاثا في مجمع الفاعل من الفرق بين ما من الخصم الغيبة والقضاء في
مناصبه اعظم من امارة للجمعة قطعا وقد ثبت في خبر غيرهم باق في هذه النصوص من انهم لم يثبتوا في مقتضى هذا القول في ذلك دعوى ان مثل هذا القول يوجب
العمل في مثل ذلك من غير ان يكون من الامام الشريعة المعكوفات بها بخلاف ذلك كالاحكام وان كان الامامة من مناصبهم الا ان الاذن فيها
منهم من قبل الله تعالى قطعا فيكون حكما شرعيا يصلح الدليل الشرعي لثبوت قطعا وعدم الصوف في المقام الى الدليل القطعي لا ترفع جواز العلم والالوجب
والامناط في سائر الاحكام الشرعية على انه يمكن هذا دعوى القطع بالاذن بل اخطأ في مقتضى القول في عدم بعضها كجسم الحث في خبر في مقتضى وجوب

کتاب الصلوة

[illegible]

[illegible]

کتاب الصلوة

خطبہ

على اللغة ولو على جهة النقل منها اسم كل كلام محصور واعتبار النبي فيها كافي جامع للمفاد الرتبة عن جاشية لا من شأنه في غاية الاحكام والفرق بينه وبين امر من
 شيوا الجنب في الشريعة فيها ضرورته بل شأنه على ما التفتي كل مامور به من غير دخله بل على انه يمكن منه باخمال كون الامر من حيث انها شرط صحة الجملة
 منع اماله البنا من غير ان الحكم على الرضى المتوقف كون البنية فيها شرطها والوجوب العمل به كذا يتفق كونها شرطاً معلوماً شرطاً لها بل على
 فرق الاكثر النقص فيها عدم اعتبارها مطلقاً تنجيداً وعلى كل حال فيجب شرعاً هنا في كل واحد من هذه الجملتين انما يتجسد بالاختلاف جله فيه بل في والغير
 فكيف الحكم في غير الامعاء عليه كانه انما يغفل عليه النصو الغولية ليعلمه عدل اجرائون وانما جعله خطيبين لانه تكون احده للشاء على الله والجميع
 في الغدير في قوله جل ولا تفرحوا بالفرح الذي جاء بهامكم ولا تفرحوا بالفرح الذي جاء بهامكم ولا تفرحوا بالفرح الذي جاء بهامكم ولا تفرحوا بالفرح الذي جاء بهامكم
 الا انما على انما الجملتين في كماله بن مسلم وخطيبين ام المؤمنين بل فيكون ويجب كل خطبة منها احداً لله تعالى وبغيره الحمد لله عند علمنا اجمع واستدلوا بان
 كان النبي نادى عليهم بما لا يتجسد وجوز انما في جملة هذه ثم قال في الوقت هذا فعل غير لائق الحمد لله من اوله والحمد لله من اوله والحمد لله من اوله والحمد لله من اوله
 على لفظه نعم ومن المسافات في الاختصاص به بل في جملة هذه ثم قال في الوقت هذا فعل غير لائق الحمد لله من اوله والحمد لله من اوله والحمد لله من اوله والحمد لله من اوله
 وهو المخرج كان ملزمة معصداً لاجتماع لكن لفظ الجند قد عرفت ان لا في الاختصاص على لفظ الجند لانه لا يتجسد في جملة هذه ثم قال في الوقت هذا فعل غير لائق الحمد لله من اوله
 على الله بعد انما في اللفظ المخرج كالتفسير بل في كل خطبة هو عليه السلام لا بعد اعتبار الشاكلة بانه على ذلك كما في موثق بما عرفت بل في كماله بن مسلم وخطيبين
 ام المؤمنين ومعصداً لاجتماع والفتنة ظاهر كذا في قوله تعالى لا تفرحوا بالفرح الذي جاء بهامكم ولا تفرحوا بالفرح الذي جاء بهامكم ولا تفرحوا بالفرح الذي جاء بهامكم
 من بعد منه في دفع ح قوة الحافظة على لفظ الحمد لا يجرى عنه الشاكلة في كماله بن مسلم وخطيبين ام المؤمنين بل في كماله بن مسلم وخطيبين ام المؤمنين بل في كماله بن مسلم
 بلفظه والشكر اما الحمد بل في كماله بن مسلم وخطيبين ام المؤمنين بل في كماله بن مسلم وخطيبين ام المؤمنين بل في كماله بن مسلم وخطيبين ام المؤمنين بل في كماله بن مسلم
 واما الصلوة على النبي محمد فانه محتمل الاكثر نقلاً ومحصلاً وجوباً بل من معصداً لاجتماع في الغيبة وذكره وغيره ما بل لا خلاف فيه فيما اجعل الثاني
 فتركه في هذا الخطبة المروية عن ام المؤمنين بل في كماله بن مسلم وخطيبين ام المؤمنين بل في كماله بن مسلم وخطيبين ام المؤمنين بل في كماله بن مسلم وخطيبين ام المؤمنين بل في كماله بن مسلم
 على من كان عليه من ذلك في هذه الصلوة عن الخطبة والذكر ثم في هذه الصلوة عن الخطبة والذكر ثم في هذه الصلوة عن الخطبة والذكر ثم في هذه الصلوة عن الخطبة والذكر
 الا في موثق بما عرفت ان لا في كماله بن مسلم وخطيبين ام المؤمنين بل في كماله بن مسلم وخطيبين ام المؤمنين بل في كماله بن مسلم وخطيبين ام المؤمنين بل في كماله بن مسلم
 كما عن التشديد الكروي وغيره المصريح به واما الوعظ فوجوبه في كماله بن مسلم وخطيبين ام المؤمنين بل في كماله بن مسلم وخطيبين ام المؤمنين بل في كماله بن مسلم وخطيبين ام المؤمنين بل في كماله بن مسلم
 وبمعصداً لاجتماع والفتنة ظاهر كذا في قوله تعالى لا تفرحوا بالفرح الذي جاء بهامكم ولا تفرحوا بالفرح الذي جاء بهامكم ولا تفرحوا بالفرح الذي جاء بهامكم ولا تفرحوا بالفرح الذي جاء بهامكم
 والمفسر في كماله بن مسلم وخطيبين ام المؤمنين بل في كماله بن مسلم وخطيبين ام المؤمنين بل في كماله بن مسلم وخطيبين ام المؤمنين بل في كماله بن مسلم وخطيبين ام المؤمنين بل في كماله بن مسلم
 والله بالرسالة وهو محتمل بالقرآن بظهور في الثانية الحمد والاستعانة والصلوة على النبي عليه السلام بدعوة الامم المسلمين لنفسه المؤمنين كما انك قد ذكرنا
 نمران ما في ذلك من بعد عليه من من اظهر المفسر القرآن في جملة هذه في كماله بن مسلم وخطيبين ام المؤمنين بل في كماله بن مسلم وخطيبين ام المؤمنين بل في كماله بن مسلم وخطيبين ام المؤمنين بل في كماله بن مسلم
 العاشر في ذلك الصلوة على النبي محمد في كماله بن مسلم وخطيبين ام المؤمنين بل في كماله بن مسلم وخطيبين ام المؤمنين بل في كماله بن مسلم وخطيبين ام المؤمنين بل في كماله بن مسلم وخطيبين ام المؤمنين بل في كماله بن مسلم
 واختلاف الخطبة المأثورة وما في خبرها من موثق بما عرفت في كماله بن مسلم وخطيبين ام المؤمنين بل في كماله بن مسلم وخطيبين ام المؤمنين بل في كماله بن مسلم وخطيبين ام المؤمنين بل في كماله بن مسلم
 بالنسبة لذلك بان في خطبة الثانية من خطبة ام المؤمنين ثم عن نهابة الاحكام ان لا يكون في الاختصاص على الفهم من الاختصاص بالدين واما في الثانية
 قد بينا في كماله بن مسلم وخطيبين ام المؤمنين بل في كماله بن مسلم وخطيبين ام المؤمنين بل في كماله بن مسلم وخطيبين ام المؤمنين بل في كماله بن مسلم وخطيبين ام المؤمنين بل في كماله بن مسلم
 والمفسر في كماله بن مسلم وخطيبين ام المؤمنين بل في كماله بن مسلم وخطيبين ام المؤمنين بل في كماله بن مسلم وخطيبين ام المؤمنين بل في كماله بن مسلم وخطيبين ام المؤمنين بل في كماله بن مسلم
 انما في كماله بن مسلم وخطيبين ام المؤمنين بل في كماله بن مسلم وخطيبين ام المؤمنين بل في كماله بن مسلم وخطيبين ام المؤمنين بل في كماله بن مسلم وخطيبين ام المؤمنين بل في كماله بن مسلم
 المنكر به في كماله بن مسلم وخطيبين ام المؤمنين بل في كماله بن مسلم وخطيبين ام المؤمنين بل في كماله بن مسلم وخطيبين ام المؤمنين بل في كماله بن مسلم وخطيبين ام المؤمنين بل في كماله بن مسلم
 بعض خصوص المقام فان المراد بذكر القرآن في الخطبة الوعظ بخلافه لا في كماله بن مسلم وخطيبين ام المؤمنين بل في كماله بن مسلم وخطيبين ام المؤمنين بل في كماله بن مسلم وخطيبين ام المؤمنين بل في كماله بن مسلم
 خفيفة منها في كماله بن مسلم وخطيبين ام المؤمنين بل في كماله بن مسلم وخطيبين ام المؤمنين بل في كماله بن مسلم وخطيبين ام المؤمنين بل في كماله بن مسلم وخطيبين ام المؤمنين بل في كماله بن مسلم
 موثق بما عرفت في كماله بن مسلم وخطيبين ام المؤمنين بل في كماله بن مسلم وخطيبين ام المؤمنين بل في كماله بن مسلم وخطيبين ام المؤمنين بل في كماله بن مسلم وخطيبين ام المؤمنين بل في كماله بن مسلم
 العمل بموثق بما عرفت في كماله بن مسلم وخطيبين ام المؤمنين بل في كماله بن مسلم وخطيبين ام المؤمنين بل في كماله بن مسلم وخطيبين ام المؤمنين بل في كماله بن مسلم وخطيبين ام المؤمنين بل في كماله بن مسلم
 النصو الغولية والغولية وعلى كل حال فالقول بعدم القران في كماله بن مسلم وخطيبين ام المؤمنين بل في كماله بن مسلم وخطيبين ام المؤمنين بل في كماله بن مسلم وخطيبين ام المؤمنين بل في كماله بن مسلم
 المصطفين من اهل البيت ووعظ وجوبه ولا شارة على احقر من خبره كشاف للشام وقصرهما على حمد الله والشاء عليه بما هو له والصلوة على نبيه وآله والموا
 المرغوبة في اوابه الرتبة من عقابها فلو انما سورة لا يربح في ضعفه بل في كماله بن مسلم وخطيبين ام المؤمنين بل في كماله بن مسلم وخطيبين ام المؤمنين بل في كماله بن مسلم وخطيبين ام المؤمنين بل في كماله بن مسلم
 وجوبها في كماله بن مسلم وخطيبين ام المؤمنين بل في كماله بن مسلم وخطيبين ام المؤمنين بل في كماله بن مسلم وخطيبين ام المؤمنين بل في كماله بن مسلم وخطيبين ام المؤمنين بل في كماله بن مسلم
 خطيبين من مقتضى كماله بن مسلم وخطيبين ام المؤمنين بل في كماله بن مسلم وخطيبين ام المؤمنين بل في كماله بن مسلم وخطيبين ام المؤمنين بل في كماله بن مسلم وخطيبين ام المؤمنين بل في كماله بن مسلم
 في الثانية في كماله بن مسلم وخطيبين ام المؤمنين بل في كماله بن مسلم وخطيبين ام المؤمنين بل في كماله بن مسلم وخطيبين ام المؤمنين بل في كماله بن مسلم وخطيبين ام المؤمنين بل في كماله بن مسلم
 وتبرج منه في كماله بن مسلم وخطيبين ام المؤمنين بل في كماله بن مسلم وخطيبين ام المؤمنين بل في كماله بن مسلم وخطيبين ام المؤمنين بل في كماله بن مسلم وخطيبين ام المؤمنين بل في كماله بن مسلم
 ذلك في البنية المحكي عن الاصباح ايضاً في كماله بن مسلم وخطيبين ام المؤمنين بل في كماله بن مسلم وخطيبين ام المؤمنين بل في كماله بن مسلم وخطيبين ام المؤمنين بل في كماله بن مسلم وخطيبين ام المؤمنين بل في كماله بن مسلم

[illegible]

[illegible]

كتاب الصلوة

وہی ہے جو

ملكوۃ

ملکوار

تبارک و تعالیٰ

21

اجعلنا

وہابیہ

بوقلمون

كتاب الصلوة

لأنه لا ينبغي إثارة الذم من الشغل المقتضى بعد الشك في نفاذ الأطلاق لا غيرهم فثبت الاستماع في سائر الأعصا والامضاء اضلا عن خصوص النبي والائمة
وقد روي عنه كان إذا خطب فحضوره كان منذ جئت بل يمكن منع حصة الخطبة به من بل هو كذا الوعظ منها الذي هو واحد لجانبها بل لا ينكر لظن
خطبهم بطلبهم في النصوص السابقة في مكان محدد لا وجوب الاستماع على القول به عليه لغير ذلك لكن مع هذا كله فالامام يتبع جوده
فيه تردد لصنف هذا الادلة عن قطع الاصل الاطلاق ان لا انكنا ترى ثم قد يتوهم بعد الظاهر فيها بحيث ينسقط الجففة بعد ذلك لصيغة العتلا لا يترن
رجح ونحوه ويمكن تحصيل مكان لا مانع منه فيبقى الاطلاق او يجوز ما منعه فيما لو سمعوا ولم يفهموا في كونه كونه لو رفع الصوت بقدر ما يبلغ ولكن
كانوا كلهم ما بعدهم ضاملا لا قرب الاجزاء كما لو سمعوا ثم يفهموا قال لا ينسقط الجففة ولا المضطرب وان كانوا كلهم صمما يتبع عليه جماعة وفي كشف اللثام لا
المبني لا ينسقط المعنى لان لو كان سلم فاشطبه ممنوعه وان سلم فمعهها الاخر من غير ذلك لكن في احتمال سقوط الجففة كان لا مانع حاصل لا
المعتل عدم ثبوت التقيد بالصلوة على هذا الوجه قلنا فاعادة المصنوع معارضه بادل على الافعال الى الظاهر يتبعه بالمعنى الصاق يتبعه بعضنا
يعتبر فيها والغاير ان كان من وجهه لكن لا مرجح وهو ما خصص مع الاعضا بقاعدة الكسطين فلا اقلح من لا حياط بالجمع بين الغرضين وربما
يأتي في الاصطفا ما لا يقع في المقام خصوصا بعد ما عرفت من الاستدلال بوجوب الاستماع على نحو الاسماع بل قد يقدح منه وجوب سماع الرايد على العدة
حضوره لا مشقة في سماعه بل هو مقتضى الاستدلال بقوله اذا لم يكن من يجذبهم بل بالاشارة فيكون ذلك الاكفيل بخطبة العدة ولو لم يحضر غيرهم لبيان الوجب
مع الحضور وعدم تغذيا لاسماع اوتقده ولو قيل ان المراد من نحو خطبهم الجمع بالجمع كرج المشافقة في احبار واسماع خصوص السبع بحيث يجري القول
وقوله في مجمع سبق لهم بعضهم خطبهم اما المراد منه بيان الوجوب الذي لا يمكن الا استغناء لهم لان يدعي المراد في نحو السبعة مقتضى الوجوب ولو كان في
ضمير الماتر فيدل على ان اجزاء خطبهم ولو حضر معهم غيرهم فتجدد وكفان فلا يزال الا حوط اسماع الحاضر من مع عدم الشفقة كان لا حوط للمع الغرض
لو كان لا مانع من الاسماع من جهة الامام كونه الصلوة ونحوها بل هو استدلال حياط من تغذيا لاسماع بالصم نحوها نحو المنشاة فيه ووجهه انما انشئت
بجاء الصلوة خلفه واسما علم **الشرط الرابع** الجاهل فلا تصح ابتداء فرائد اجابا عن السليم ضد الحق والمؤمنين كما اعترف في المعبر ذكره وفيه
على ما حكى من بعضها نصوصا كقوله في مجمع رواتها منها صلوة واحدة فرضها احدى جماعة غيرهم لكن ضعف فيها فذهب ان ظاهر الخلاف كذا تبكي الامام ان
انقضوا بعد ذلك ويكره انما انكسفت اجزاءها شرط في ابتداء الاستدانة به صرح بعضهم هنا لكن في كذا لو بان ان الامام يحدث فان كان العدة لا يبدؤ
فلا قربانه لا يحق لهم لا تغله الشرط وان كان العدة ماصلا من غير صحت صلواتهم عندنا لما سئنا ان في باب الجماعة وربما افترق الحكم هنا لان الجماعة شرط
في الجملة ولم يحصل نفس الامر بخلاف باقي الصلوات فان العدة اذا قامت فيها يكون قد حصل منفرد وصلوة المنفرد هنا لا يصح بخلاف الجماعة ما لو ظهر في الجماعة
هو انما يمكن ان صلواتهم صحيحة في نفسها بخلاف الحديث وجعلنا في ارتباط صلواتهم كل منهم بالامام واذا لم يكن هذا فلا ارتباط ولا يتم ان صلواتهم صحيحة
الشرط في كونه بعد ان حكى في قولها ما قال لا يخفى ضعف هذا الفرق لضعف صحة الصلوة هنا على تقدير الانفراد لعدا بيان الامام بالقرينة التي هي من خلاف
المنفرد وبالجمل فاصلواتها مشكوك في الصحة ظاهرا وعدم استجاءها الشرط العذر في فضل الامر فذهب اليها ولا من العذر غير بعيد بل لو قيل بالحق مطرد وان
يكن العدة ماصلا من غيرهم امكن لصحة الامتنان اطلاق قوله في مجمع رواتها و قد سئل عن قوم صلبهم ما منهم هو وخرطوا صلواتهم بصلواتهم بصلواتهم
لا اعاده عليهم بصلواتهم عليه هو الاعادة وليس عليه ان يعلمهم هل اعادتهم وضع قلت قد يستدل بالشهادة عن القرينة لوفان محلها بان تركها كان اعتدلا
كالمنسبة فلا تنفع في الصحة على تقدير الانفراد نعم ظهر الثمرة لو بان ذلك محل القراءة وان كان بعد ان فعلها كما انهم يحتمل على كلام الشهيد بطلان لو كان فيهم
قد لا در كوعا للمناجاة فظهر صحتها بالامام ونحو ذلك من الاحكام التي بعد على الشهيد لزمها خصوصا مع قيل من قوله لو ادلة المعصية لا تمام بدى العقول لغيرها
وانه هو الذي في كل مكان لا غار في شرطه لظاهر ان الصلوات لعدا ونحوها لا تنافي بين افضة الاحكام وظاهر صحة الصلوة بل قد عرفت فيما سبق ان لا اشكال
عندهم حتى عند الشهيد عدم بطلان الجماعة بموت الامام في الاشاع انكشاف عدم خطاها بالصلوة من اول الامر وانما كان ما كان ظاهرا فلا فرق عند الله
بينه وبين من ظهر حديثه بين عدم الصلوة من اول الامر لا اشكال في حصول ما مضى من الصلوة جماعة بل قد توهم فيها لظاهر اقدم الامام على الصلوة غير
وضوء تكاليف الظاهر عند الامام من بل ان لم ينفذ الاجماع امكن القول بالصحة على هذا التقدير فيما لو صل بطلان الظاهر وان كان عالما بعدمها لكتابه الظاهر
كل ذلك لظهور الامر في الاجراء هنا خصوصا اذا عرفت ان النصوص من الحكم بالصحة فيما لو بان حدثه او فسقه وكفه او ماني لا نشاء واحدث فيه مؤيدا للابتن
فان ذلك كله لا يخفى من حيث كماله في الجماعة انك ولكن عليه فلا اشكال في اعتبار اتمام ما بقي من صلواتهم جماعة فقد مود من ياتون به فيه وعدمه وقد عرفت
مضى البحث فيما سبق على اشرافها في الابتداء والاستدانة وفي الاول خاصة كما ان تقدم ما يظهر منه اعتبار العدة فيها عدمه من غير فرق بين من صلواته
من اول الامر وبين الخلل في الانشاء لكتاية التبليغ اهل ايقظ فقام كماله بالاطلاق في عينا كذا ان لم يتم العذر بالابتن لا يخفى من منافاة ما سبق للمهم لان شخص
ذلك لا يظهر من اشرافه في الامر فلا حظا تاما على كل حال فاجماعه شرط في صحتها ولا يثبت في وقتها من الامام ومن على شبهة الاقصد واحتمال الاكفان
في الجماعة من حيث غاية الضبط بل بطلان ضرورت كون الانشاء من الامانة المتوقفة على البناء اما وجوب بناء الامانة فهو وجه في كذا الحكم عن موضع غاية
الاحكام لعدم من يجوز شبهة كان واجب من حصول الامانة في القلبي ثم سطر في كذا كذا في من واثنا وحاشية الارشاد وشرح المفاتيح للاشتا الاكبر
غيرها كالحكم من غاية الاحكام والجففة وشرحها لكن لا يخفى من نظرها هو واجب شرط في صحتها في حصوله وان لم ينو كما ان وجوبه من باب التمسك بغيره في بناء
من ذلك لعله ان كان خيرا جماعة من شأني لا يحق الحكم وهو في غاية القوة لكن الاحباط لا ينبغي تركه وكيف كان فان حصل الامام الاصل كان له من باب
بينه من ان وجوبه بالنصوص لو يتوهم الجففة عليه على المناهل لتقديم وجوب عليه لتقديم لعدم جواز اتمامه بغيره وقال امير المؤمنين في جرحه اذا اقام

کتاب الصلوة

ونظمان

[illegible]

كتاب الصلوة

في باب ما يجب عليه من الحج

وإنما يمكن لا محذور في ذلك لا يمكن عدم علم جهة أو اعتقادها بل هو الساقط المحذور المعتبر بظهر خلافه ولو علم النابذان عدم البلوغ ثم أقدم على الصلوة لم يقدح عدالتهما بوجوه ما لم يطرأ قدامها على معصية تخلها بذلك حاجة إلى مراعاة التباين في هذا الزمان بناء على العينة بل على التخيير لا يلوهم تعين فعل الظاهر على التعلق مع العلم بقيام جهة أخرى فيرادون الغرض للأصل والاطلاق لبلد الغرض لا يجزي بل هو المقتضى اليها إذا لم يجرى له سبقها استصحابا للشغل بفعل الظاهر تحصيله لا يقين في العلم **المظهر الثاني** فيمنع عليه المقتضى عليه السعي إليها ويراعى فيه سبعة شروط التكليف المذكورة في المحرر والخبر الساقط من العلم بالمرض والعجز وإن لا يكون مما لا يوجب رآه منها صلوات واحدة فضاءها السعي جماعة وهي المقتضى وضعها عن نية عن الصغير والكبير المحذور والمساو والعجز المرأة والمريض لا يعي من كان على نفس فيصير من خطبة أمير المؤمنين في المقتضى على كل مؤثر لا الخطية المرض المحذور والشغل الكبير ولا يصح للمساو والمرأة والعجز الملوكة ومكان على نفس فيصير من يحج بمن لم منها صلوة واجبة على كل مسلم إن يثبدها الاختلاف المرض الملوكة والمساو والموتة والحيضة منقطع للمقتضى على كل أحد لا يبعد الناس في الأخرى والمرأة والمساو والمريض والصغير النجس المقتضى واجب على كل مسلم إلا أربعة عبد مملوك وإثراء وإجماع ومريض غير ذلك من المنعوق التلازم في النقص منها وبالزيادة في المستثنى بعد تحكيم منقطع في محلهما فهو الآخر كلفه داخل بعضها في بعض على أنه خلافه أكثرها وإجماعها بل المنعوق غيره الإجماع على اشتراط البلوغ بل لعله من ضرورته هذا الذي لا يعقل فلا يجزى على غير ما ينع والنجس المستخرج من الوضوء من المني والبول على الأصح من شرعية عبادته وتستعرف كيفية محضها من حكمه لو بلغ في الاشياء وفي المعنوية ذكره وإرشاد المجمعين والذين خزن على ما يحسن بعضها الإجماع على اشتراط الذكورة بل على الأول منها إجماع العلماء كما على الثاني بخلاف المرأة وهو قول كل من يحفظه على العلم نعم قد يوجب أن الظاهر النص لا سقوطها عن المرأة ولعل المراد من الفتاوى معاقلة الاحتكاك في ذكره المذكورة شرط فلا يجزى المرأة إجماعا ولعل المراد من بعض من وجوبها على النجس الشكل سواء قلنا بالواسطة في الواقع أو لا للمعنى الذي يدخل فيه الملتصق بها خاصة على عدم كونه مقبلا للامام وإن لم يؤخذ في مفهومه على ما كان كي يكون بجلايا النسب إلى الغرض فيقتضي واصله البرزخية على أنه لو سلم أمكن التوجه مع الظاهر هنا أيضا التوقف تعين البرزخية المجمع دعوى صالة الظاهر غير صحيحة كما وضحا سابقا لكن على مخرج الاستثنا الأكبر المعروف بين المصنفين عدم وجوبها على النجس لا محذور كون المرأة والأصل من أثره عدم التكليف حتى يشبه لا يشوب مع الامتثال في كل مسلم للنجس محال ما لم يعد متبادره من طلاق لفظ مسلم إن قلنا بأن لعام الفتوى في كل الأفراد والنادية لا يشبه ما علم أن نوره لا يمكن هذا وإن كان يقتضي عدم وجود الظاهر أيضا لا محذور كون رجلا إلا أن الظاهر هو الأصل لأن المقتضى شرط بالذكورة وغيرها الشائكة الشوط وجوب الشك في الشوط والظاهر واجب على المكلفين إلا من جتمع فيه بشرط المقتضى ولا الواجب إذا كان الظاهر غير تغير المقتضى والنسب إلى من يقتضيه شرط الظاهر والظاهر المحذور مثل النجس وغيره لا يفتي خصوصا بعد ما سمعنا لفظ الناس في النجس وشوطه المذكورة بمدركها إلا مقتضى الإجماع النقول الذي ظن بآرائه الرائد على ما في النصوص من سقوطها عن المرأة في وقت جدها والله أعلم وأما المحرر فليعلم إجماع العلماء في المني وكثرة الإجماع في النجس على وجهه ولعل المراد أنها لا تجزى على العبد كما في النصوص السابقة وهو مقتضى الإجماع أيضا في الثالثة الزبوة وكثرة كشف اللباس في الوضوء على ما حكى عن بعضها قال ذكره المحرر بشرط في الوضوء فلا يجزى العبد عند علمائنا إجماعا على ما حكى عن بعضها قال ذكره المحرر بشرط في الوضوء فلا يجزى العبد باجماعنا ولعل في كل فلا يستقطع البعض من عدم صدق العبد على غيره فيبقى عندنا جائز الأدلة السابقة نعم قلنا بالاشتراط المحرر في الوضوء أمكن في النجس عدم صدقها على غيره لكن قد عرفنا أنه لا مقتضى له لا لا مقتضى الإجماع الزبور الذي يقوى في الظن إرادته عند الوجوب على العبد من كاهو المراد من مقتضى الإجماع التفتد ويقوى به زيادة على ذلك ذكر البعض مسألة أخرى غير ما حكوا الإجماع على شتمه أنتم تمام الكلام في ذلك أما المظهر الإجماع في المعنى غاية الأحكام وكثرة مصابيح الظلام على ما حكى عن بعضها بل عن الأجران ضرر ذكره في كراهية الألفاظ وأمرها شوط في المجمع فلا يجزى على المشايخ عند عامة العلماء وقد سمعنا الملوحة في النصوص السابقة والمشا إلى المذهب من السفر الشرعي وإن لم يقل بشون الخفيفة الشرعية لروية يتوقف صدق على التقصير عليه قطعاً منقطع عن موضع الخبر إن تعين عليه إتمامها بينا بنود ومخود محال أن سقوط المجمع المساوون فرضه التفتد في مقتضى المجمع أقيم فيها الخللان بدلا ركعتين شعير المخرج لإطلاق الأدلة كما ترى يصلح مستندا شرعيا ما في كراهية وجوب المجمع في المواضع الأربعة كما هو محتمل عن تولايج من نظر الملام لا أن يرد وجوبها من حيث صدق حضورها على الفرض في غير في العصر والامام أئمة يكون إذا كان منها فخرج فرض افتداجها حال تجنيب صدق حضور المجمع فيجب من هذه البهنة أنها يجزى على من جرت مشيئة التمام إذ قد عرفنا أنه لا ينافي في صدق السفر على وجه ذلك فإنه ليس بالقولح كالأفامة وما في حكمها على أن احتمال التخيير بين المجمع عدمها كما في من ألقى على الملاحظة الزبوة فلا يركب الاقوى ما ذكرنا بالنسبة إلى المني في نعم الظاهر من وجه القيم ومن حكمه وكثرة السفر العاصي بغيره ونحوهم من المسافر شرعا لا عرفا في المجمع على من في المني وثلاثين رجلا لكن عصى جملة الملام بالحدود ما قبل السفر الشرعي في فعله ما يرى لا مقتضى السفر والمقيم ثلاثين يوما وعرف الإجماع على غير هذا بل قد عرفنا على أن شرط الطلوع في السفر لسقوط المجمع لا في غير الاشتراط كما عن غلبة الأحكام وكثرة جامع المقاصد في كشف اللباس المني المني وغيره أن حكمه المني سفر العاصي وكثرة السفر في الوضوء لا ينافي عشرة نية عندنا في واحد ولا يفتي على ذلك المدار في سقوط السفر الشرعي في الوضوء كما يعرف في ذلك فصله في السفر في كراهية من في سنة السلافة من أهل العلم أننا والمغربي كراهية في الأصحاب الظلام الإجماع على أنه لا يقدح فيه عدم ذكره في المراسم كما في كراهية اختلاف في الملاحق المني بين ما يشوم من المني عدم ما صرح به بعضهم في المغربي وفي مصابيح الظلام الإجماع على السلافة من المني كراهية عدم ذكره في المراسم على الملام لا لغية المني المني والمحرر كما وكثرة اللباس كما لا مقتضى الإطلاق ما صرح به في كراهية وعبرها من عدم الفرق بين ما يشوم

في باب ما يجب عليه من الحج

كتاب الصلوة

ان من المعلوم عدم الدليل عند جميعهم وان ابيت عن ذلك كل في حكمه على التدب متعين لقوة العارض الذي مناسبت في المعنى والحقا قال فيها
ما استعرفنا انما الحق الوجوب على من كان على راس فرسخين من مكة بين الاقطار ولا يحسب ولا يدرى ولا يعلم ولا يبين الا بغيرها خلافا بين المتأخرين والوجوب
في وقت والغنية وشرح خيال الدين في ظاهره فكشف الحق الاجماع عليه هو مع العظمي المجلد في جمل اعلان العيود والاطلاق ما لم يجد على ما على الحق في الحق
من العبد والحق على الوجوب على من كان منها ما بل على ما في الاول منها ان من بين الامامية لما مضى من قوله في صحيح داره وحسنه ما على الحق في قوله
قوله ومن كان راس فرسخين من قوله لا يحسب ولا يدرى في الخطبة مثل ذلك لا يحسب ولا يدرى من قوله لا يحسب ولا يدرى من قوله لا يحسب ولا يدرى من قوله لا يحسب ولا يدرى
الامامية ولا يحسب ولا يدرى الا ابراهيم واما ابراهيم وبن الحكي عن سره مضطربا بل هو الى مكة اقرب من الى غيره على اداة الزائد من الفرسخين سيما
والكون عليها من غير زيادة ونقص من الاقدام والنادرة التي يجعل عليها الاطلاق لا اقل من الشك في قوله اطلاق ما دل على وجوب الحق في الاقدام
وفي الروضة شرح قوله في النظر في قطع عبيد بازدي من فرسخين قال انما لا يتعدى عليه قاضيا عنده او فيما دون فرسخ قيل وقته في ذلك لا يلزم
عليه لسوء تحصيل الحق في هذا من فرسخ اما لو كانت معدة فاقدمه من المصطفى في فرسخين هذا التفصيل للبلوغ في كسب الاحكام في المواضع التي يقول
او فيما دون ازدي من فرسخين قلت يمكن ان يرتفع عنده لو فيما دون فرسخ من مكانه الذي هو فيه بالنسبة الى الحق المعقود ضرورة ان يمكن من عقده
الازدي من ذلك موجب لصدق الحقين في الاقل من فرسخ وهو غير جائز من سقوط السعي عن حق الى الحق المعقود لكونه المفروض بعد عنها بازدي من فرسخين
سقوط غيرها عند مقتضى عليه بحيث لا يستدعيه ان في اقل من فرسخ بل يفي في غيره بارادة ذلك في ضمن عبادته اذا حال عدم وجوب الصلوة في الزيادة
عن فرسخ مع انه ما لا ينص لا في قوله عدم انعقاد الحق في الاقل من فرسخ لا يقتضي طاعة جبا وكيف كان في قوله وفي نهاية الاحكام فكشف
الانبار وطا اشارة السقوط بعد البعد المزبور من قوله والجما مع كسب البلد من بل من الاولي لو كان بين البلد من اقل من فرسخين بين منزله والجامع او بين
من فرسخين في الاقل من السقوط لانه المفهوم من كلام الباقر والحق في ذلك يمكن ان يكون المدد على مكان التمسك مكانا لمصلدين فعلا لا ابلال لا المنزل ولا
الجامع ونحوه وانما في الوطن من انصوريه انما العبد يكون في قوله لا يحسب ولا يدرى من قوله لا يحسب ولا يدرى من قوله لا يحسب ولا يدرى من قوله لا يحسب ولا يدرى
بين موضع الذي هو فيه وموضع الصلوة لا البلد من ولا مكانه والجامع كما في قوله وفي نهاية الاحكام فلو كان بين موضعين بعضهما داخل في فرسخين وبعضهما خارج
ان يدور عليه لخصوه فانه المفهوم من كونه منها على راس فرسخين في اكثر وهو جديدا بل قد يؤيد ما استعرف من الاجماع على وجوبها على العبد البعيد
المزبور لو كان حاضرا وما هو الا لعدم صدق البعد المزبور لو كان المعبر الوطن كان كثيرا من الاعذار التي يرد منع الخلل فيهم لو كانوا واحدا من بلاد
الفرسخ وجوب الحق على من كان موطنه غير بعيد عنها البعد المزبور لو كان هو بعيدا بازدي من فرسخين ان كثيرا ما يكون مسافرا وهو معلوم بالظواهر والله
اعلم بكل شئ ولا عدا للفرسخ ومن لم يكن عبادته من اصليا شعبة او اتقوا منهم او كلفوا الصلوة في المنعده يعرفون من غيرهم واجرائهم عن الظاهر لا خلاف في ذلك
فيه بل في ذلك مقتضى معنى كلام الاحتياط في الحكم في خلافه ابراهيم الدمشقي والعبد فكشف للثام اخلاص في حق الصلوة الشا لبيعة في الامن الا في مثل
والانضاح ولذا فمن من علمها بسبب انه اذا اصلها كانت احد الواجبين في بل يمكن تحصيل جاع عليه مضافا الى ما تقدم من الاجماع في غيرها ما يدل على التوجه
والانضاح المستلزم من الاجماع ضرورة وقال ابو جعفر في غير مساطح المروى على الاما في ثواب الاعمال الحاشي بما مسافر في الصلوة في غيرها واجابها اعطاء الله
عز وجل اجره ما لم يكن قد قدم على الاجماع على عدم وقوع الخلف من تدبيرة بل هو جائز ان كانت احد الغرضين بل يمكن تحصيل جاع عليها ان يمكن القطع بينه وبين
النصوص في قول ابو الحسن في خبر ابي همام اذا صلنا المرق في المسجد مع الامام يوم الجمعة فيكون في الصلوة كمن في الصلوة وان صلته في الصلاة بغيره في الصلوة
لنفسه بينهما اربعا افضل والنفس بالصلوات كما اعتبر في الاحكام في الصلاة فيكون في الصلوة كمن في الصلوة وان صلته في الصلاة بغيره في الصلوة
الدين لا يحد لهم فلا ينبغي احتيا العباد الى اجاز السقوط في هؤلاء المندمة سابقا ان قلنا ان ظاهرها الرخصة في الترك على وجه يجوز لهم الفعل كما
ح والاعلى الحكم لا منافاة له وان قلنا انها مع ضم بعضها بعضا في انصاف لا يحسب ولا يدرى في الظاهر في اوله سقوط السعي اليها لا في لغة نفسها
فالاطلاقات ح فانه على وجوبها علينا فضلا عن اجرائها على ان لو سلم ظهورها في سقوط فضل الحق عنهم على وجه لا يندرجون في الاطلاقات الوجوب في هذا
الحال ان كان الاجماع للمزبور كما في ابيات المشروعة على ان الاطلاقات غير متعينة في بل على الوجوب لنا في السقوط المزبور بل هي ما لا ينافيها في الحق
على من لاحظها ومن ذلك كله يظهر ان ضعف ما في كشف للثام من حال الغيبة في سقوط المذكرة في بعد البعد منهم وما في ثمان ط المصيبة
جواز الخلف المراء وهو يتجول في رواية ابي همام المتقدم على ان ما من السيرة المعروفة في خفضه بل على الفخا لانه وانما في وجوب عليها كما لا يخفى على من خطه
نعم قد يحمل ذلك خصوص لما في قوله الصادق في صحيحه بوجوب الغسل في السفر في كل صلاة لا في صحيحه ان مسلم صلا في السفر صلا في السفر صلا في السفر
خطبه في صحيحه انما في صلوته في السفر في كل صلاة لا في صحيحه ان مسلم صلا في السفر صلا في السفر صلا في السفر
جسيل كمن يمكن انما الرخصة من الامر الوارد في مقام قوله في النظر في التعبد من العبد الا في اداءه عقد جعة لما في قوله على عدم جواز ما استمع في قوله
تبعوا والحق على الغيبة بغيره في النهي عن الجهر في ذلك على كل حال فلا ينبغي التمسك في اصل الشرع بعبد الا في وجوبها على المكلفين منهم لو حضرها وانما
اصحح تبين في رواية الغيبة وقدرها في الاحكام وغيرها على ما حكى عن بعضها بل هو كما يصحح على الوجوب على حضوره ضرورة اذ وجوبها اذا حال التمسك
كما في كشف للثام فضلا عن حال الغيبة وعدم الانضاح في غابته الضعف بل واضح في الفاشية في قوله لا يحسب ولا يدرى من قوله لا يحسب ولا يدرى من قوله لا يحسب ولا يدرى
او صرح بها الاجماع على كونه في العدم الصريح ولا في الواقع من الاطراف المحذرة فلو حضر للوجوب والتمسك بعد النظر في الحق وجب عليه لم يعتقد
اجماعا في ذلك لا خلاف في وجوبها على البعيد مع الحضور في الحكم عن كونه تجب على الوجوب في الغيبة عند اكثر اهل العلم وفيه اجماع لا خلاف فيه

[illegible]

كتاب الصلوة

كيفية الاذان الواقع في عهد النبي صلى الله عليه وآله في شرط في شرط قطا بل اجماعا كما في المصنفين في ذلك اذ وقع بعده صعود الخطيب ثم بعد منبر ابل خطيب على المنبر
 لم يخرج بذلك عن الشريعة فادفعنا الى ان كان هو المحدث وقال ايضا وعرفنا ان المحدث من ظاهر الحال ان الصلوة للقرآن المستفادة من تعالى كالمصنفين في ذلك
 هذا هو المحدث في زمن عثمان ومعه غيره من اهل البيت اجمعين فلو كان المحدث من غيرهم لكانوا بالوجه بالوجه والاعتناء بالاعتناء في المصنفين في ذلك اذ وقع بعده من غيرهم لكانوا بالوجه بالوجه والاعتناء بالاعتناء في المصنفين في ذلك
 الدلالة على ذلك ما هذا شأنه لا يكون لا بد من ذلك فليكن في المصنفين في ذلك اذ وقع بعده من غيرهم لكانوا بالوجه بالوجه والاعتناء بالاعتناء في المصنفين في ذلك
 لا صالة الصلوة فعل المسلم بها امكن فيكون محكوما بوجه التوجه الى الثاني وفيه انه جار في كل منها والصلوة في كل واحد من المصنفين في ذلك اذ وقع بعده من غيرهم لكانوا بالوجه بالوجه والاعتناء بالاعتناء في المصنفين في ذلك
 الثاني لا بد من خصوص اذا صار في الاول الوظيف في الشرع في كل من المصنفين في ذلك اذ وقع بعده من غيرهم لكانوا بالوجه بالوجه والاعتناء بالاعتناء في المصنفين في ذلك
 فليكن من غير شخص البديعي مخالفا للوظيفة ان كان ذلك قال بما حكى عن ذلك لا يعرف خلافا بين اهل العلم في مشروعية الاذان عقيب صعود الخطيب الى المنبر فيكون
 عرف لنا هذا وعلى ذلك المصنفين في ذلك اذ وقع بعده من غيرهم لكانوا بالوجه بالوجه والاعتناء بالاعتناء في المصنفين في ذلك
 تغير المكان لتغير بعضه فيكون في ذلك ما يعرف ما يعرف من غيرهم لكانوا بالوجه بالوجه والاعتناء بالاعتناء في المصنفين في ذلك
 وانما هذا يدل على موضوع واحد كان افضل ولا ينبغي ان يرد على ذلك قال في الثاني المصنفين في ذلك اذ وقع بعده من غيرهم لكانوا بالوجه بالوجه والاعتناء بالاعتناء في المصنفين في ذلك
 وخلف وان اول الوقت قطع الامام بينهما لم لا اذان في حيلة دليلنا اجماع الفرق على ما روي ان الاذان الثالث بعد وقت الصلاة في كل واحد من المصنفين في ذلك اذ وقع بعده من غيرهم لكانوا بالوجه بالوجه والاعتناء بالاعتناء في المصنفين في ذلك
 الثاني للثالث يكون مخالفا لظاهر اجماع الفرق كما اوى في المصنفين في ذلك اذ وقع بعده من غيرهم لكانوا بالوجه بالوجه والاعتناء بالاعتناء في المصنفين في ذلك
 من غيرهم لكانوا بالوجه بالوجه والاعتناء بالاعتناء في المصنفين في ذلك اذ وقع بعده من غيرهم لكانوا بالوجه بالوجه والاعتناء بالاعتناء في المصنفين في ذلك
 للصلوة اذ انما واقعة فالزيادة في ذلك سبب ثانيا لا ينبغي عقيب الاذان الاول ما بعده يكون واقعة في الثاني في كل واحد من المصنفين في ذلك اذ وقع بعده من غيرهم لكانوا بالوجه بالوجه والاعتناء بالاعتناء في المصنفين في ذلك
 وفي مشروعية الاذان للمصنفين في ذلك اذ وقع بعده من غيرهم لكانوا بالوجه بالوجه والاعتناء بالاعتناء في المصنفين في ذلك
 الاذان بلا خلاف اجماع من كانا اعرف في الحكم على جميع المقاصد بل هو معقد اجماع كره والفرقة في المصنفين في ذلك اذ وقع بعده من غيرهم لكانوا بالوجه بالوجه والاعتناء بالاعتناء في المصنفين في ذلك
 غير جماعته من المصنفين في ذلك اذ وقع بعده من غيرهم لكانوا بالوجه بالوجه والاعتناء بالاعتناء في المصنفين في ذلك
 الاحتياط بل لعل المراد من هذا اجماع المصنفين في ذلك اذ وقع بعده من غيرهم لكانوا بالوجه بالوجه والاعتناء بالاعتناء في المصنفين في ذلك
 انما القواعد الاذان من ذلك بعد الزوال ان جوفنا الظن قبل الزوال ضروري انه لا يلزم بين الجواز بين نعم وقتنا بحرم اجماعه قال في ذلك فيكون في المصنفين في ذلك
 الزوال كما ذهب اليه بعض اصحابنا في ذلك اذ وقع بعده من غيرهم لكانوا بالوجه بالوجه والاعتناء بالاعتناء في المصنفين في ذلك
 والافاق في ذلك اذ وقع بعده من غيرهم لكانوا بالوجه بالوجه والاعتناء بالاعتناء في المصنفين في ذلك
 الاذان بل المراد ترتيب التخيير على احوال كاعمال الاذان والوجوب في وقت الصلاة في كل واحد من المصنفين في ذلك اذ وقع بعده من غيرهم لكانوا بالوجه بالوجه والاعتناء بالاعتناء في المصنفين في ذلك
 به فلو تأخر الاذان عن ذلك الوقت لم يؤثر في التخيير السابق لوجود العلة وجوب السور في المصنفين في ذلك اذ وقع بعده من غيرهم لكانوا بالوجه بالوجه والاعتناء بالاعتناء في المصنفين في ذلك
 الاذان في وقت وجوب السور في المصنفين في ذلك اذ وقع بعده من غيرهم لكانوا بالوجه بالوجه والاعتناء بالاعتناء في المصنفين في ذلك
 من المصنفين في ذلك اذ وقع بعده من غيرهم لكانوا بالوجه بالوجه والاعتناء بالاعتناء في المصنفين في ذلك
 الامر من غيرهم لكانوا بالوجه بالوجه والاعتناء بالاعتناء في المصنفين في ذلك
 لا اعرف قلنا من غيرهم لكانوا بالوجه بالوجه والاعتناء بالاعتناء في المصنفين في ذلك
 مفتحة اطلاق في الفناء ومعاقدا لاجتماع بل بما كان كصريح بعضها لا يخرج من نظرنا مستندة الا اطلاق لا بد من مقتدا لاجتماع المصنفين في ذلك اذ وقع بعده من غيرهم لكانوا بالوجه بالوجه والاعتناء بالاعتناء في المصنفين في ذلك
 اجماع في ذلك اذ وقع بعده من غيرهم لكانوا بالوجه بالوجه والاعتناء بالاعتناء في المصنفين في ذلك
 فربما في ذلك اذ وقع بعده من غيرهم لكانوا بالوجه بالوجه والاعتناء بالاعتناء في المصنفين في ذلك
 ما اذا لم يكن مفقودا كما يؤول اليه فليكن من ذلك اذ وقع بعده من غيرهم لكانوا بالوجه بالوجه والاعتناء بالاعتناء في المصنفين في ذلك
 ان وقت الصلوة الزوال للظن في المصنفين في ذلك اذ وقع بعده من غيرهم لكانوا بالوجه بالوجه والاعتناء بالاعتناء في المصنفين في ذلك
 على المصنفين في ذلك اذ وقع بعده من غيرهم لكانوا بالوجه بالوجه والاعتناء بالاعتناء في المصنفين في ذلك
 فقال لولم يجمع المصنفين في ذلك اذ وقع بعده من غيرهم لكانوا بالوجه بالوجه والاعتناء بالاعتناء في المصنفين في ذلك
 امكن من ذلك اذ وقع بعده من غيرهم لكانوا بالوجه بالوجه والاعتناء بالاعتناء في المصنفين في ذلك
 بل هو المصنفين في ذلك اذ وقع بعده من غيرهم لكانوا بالوجه بالوجه والاعتناء بالاعتناء في المصنفين في ذلك
 فيلزم من ذلك اذ وقع بعده من غيرهم لكانوا بالوجه بالوجه والاعتناء بالاعتناء في المصنفين في ذلك
 المصنفين في ذلك اذ وقع بعده من غيرهم لكانوا بالوجه بالوجه والاعتناء بالاعتناء في المصنفين في ذلك
 كون المصنفين في ذلك اذ وقع بعده من غيرهم لكانوا بالوجه بالوجه والاعتناء بالاعتناء في المصنفين في ذلك
 دليل المصنفين في ذلك اذ وقع بعده من غيرهم لكانوا بالوجه بالوجه والاعتناء بالاعتناء في المصنفين في ذلك
 بل لو لم يكن المدعى على الثاني امكن من المعالجة من المصنفين في ذلك اذ وقع بعده من غيرهم لكانوا بالوجه بالوجه والاعتناء بالاعتناء في المصنفين في ذلك

كتاب الصلوة

وفي غرض تقديم الحاشية على من تأخرها خلافاً لوالدنا الذي قد جعلنا آخرها عن الفريضة افضل من غير عشرين مصعب كل الصاقل ايهما افضل اقدم
الركبان يوم الجمعة واصليها بعد الفريضة فقال بل يصليها بعد الفريضة ونحوه لمان مسئلة عن ذلك بقية فقال يصليها بعد الفريضة افضل ويمكن جعلها على
ما اذا زالت الشمس لم يغفل وعلى ان تأخرها بما لا يحسن من كان افضل لعاد في خط الحكم من المصنع الترخ في ذلك ان تأخرها افضل من تقديمها في قولنا
نظير ما سبق في رواية ابي بصير عن علي بن ابي حمزة عن ابي جعفر عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير
سنة بعد فمناهم است قبل الزوال وكان عند الزوال بطلت فمناهم في كشف اللثام لقول ابي جعفر في خبر ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير
حزب من بعد طلوع الشمس من قبل الزوال اذا قلت الشمس في مكان من قبل الزوال فمناهم في كشف اللثام لقول ابي جعفر في خبر ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير
سنة صليت من كان ارتفع منها وسبق قبل صلاة النهار وكثيراً ان ذلك التمثيل في الجمعة بناء على اذالة الانبساط من ارتفع فيه لم يصح بعد صل
الوضوء في صلاة يوم الجمعة كونه من كنه قبل الزوال قال من كان بكرة وسنة بعد ذلك في عشرة كنه وسنة كان اجدة لك ثمان عشرة كنه وكان بعد
الزوال فمناهم عشرة كنه فانا بكرة وكاننا في اليوم في طلوع الشمس في كنه لكن كراهية التمثيل فيها وبعد طلوع الشمس عنهم الى غير هذا الانبساط
وقال الصاقل في خبر ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير
ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير
الاخبار بان وقت صلاة يوم الجمعة في الظاهر ظهر وروى ان الاذان في الجمعة بدعته وكان الشغل قبلها او في وقت الغضا في جماعة من جماعة من جماعة
ما تم في التمثيل بها اصلها من بعد ما اذا نظرنا في الاخبار بان وقت الفريضة يوم الجمعة الزوال فمناهم في كشف اللثام لقول ابي جعفر في خبر ابي بصير عن ابي بصير
الجمعة الحلال في خط كونه في الاصحاق قال في صلاة يوم الجمعة في كشف اللثام لقول ابي جعفر في خبر ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير
كث شكا في الزوال افضل الركعة في الاصحاق في كشف اللثام لقول ابي جعفر في خبر ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير
قبل الاذان وقال الزوال في خط كونه في الاصحاق في كشف اللثام لقول ابي جعفر في خبر ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير
بالصحيح المذكور قال في بعض هذه المسئلة في الاصحاق في كشف اللثام لقول ابي جعفر في خبر ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير
مدعي عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير
في خبر عن كتاب البرهان في مسائل الصاقل ايهما افضل اقدم الركعة يوم الجمعة واصليها بعد الفريضة قال سلمها بعد الفريضة فيج مسموعة عليه من وجه على انه يجوز
ان يكون مسئلة قد زالت الشمس في صلاة من قبلها انما الخط في الزوال كان البناخيل اولى في او منبنا نقية او غيرها وعلى كل حال انما على الخط في عتيل ما قبله
اذ انقالت الشمس من بيناهما في الزوال اربع عشرة كنه في الفريضة في شكا في كشف اللثام لقول ابي جعفر في خبر ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير
صلى العصر بعد الفراغ من الجمعة ومن قبلها كانت كنه كما روى عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير
صالحا لعارضه مسموعة في حوزة من عتيل في الفريضة الذي فيه مضاعف الى مسموعة في بعد الجمعة في خبر ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير
وركانا في الاذان سنة بعد الجمعة في خبر ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير
يمكن ان يكون انبساط من العالي فلا يكون مخالفاً للاصحاق في ذلك بل يخالفه في ذلك في خطه في الشبهة في الفريضة في الاصحاق في كشف اللثام لقول ابي جعفر
فلو اخرجنا انما لجمع الى بعد الزوال الجواز ولكن افضل من ذلك في خطه في الشبهة في الفريضة في الاصحاق في كشف اللثام لقول ابي جعفر في خبر ابي بصير
الجمعة في شكا في خطه في الشبهة في الفريضة في الاصحاق في كشف اللثام لقول ابي جعفر في خبر ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير
الفريضة في شكا في خطه في الشبهة في الفريضة في الاصحاق في كشف اللثام لقول ابي جعفر في خبر ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير
بان الاصلية الواردة فيها على التأخر وروى في رواية انه يقولها مستهلاً كعادته في التجمل في صلاة الاركان والفاطمة اعرضت وكانها قد عرفت ان وقت عليه
بل لا بأس بجعل ثمان بينهما كما تقدم في خبر سليمان بن خالد بل ظاهر من الجندان ذلك هو الوظيفة كما سمعته سابقاً وان خلافاً مع الاصحاق في ذلك في خطه
نكسب ان الصاقل في كتابه يمكن ان لا يثبت انها في كشف اللثام لقول ابي جعفر في خبر ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير
وعبها في خطه في الشبهة في الفريضة في الاصحاق في كشف اللثام لقول ابي جعفر في خبر ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير
المصباح عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير
عيسى عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير
كون الصاقل في خطه في الشبهة في الفريضة في الاصحاق في كشف اللثام لقول ابي جعفر في خبر ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير
الجمعة في خطه في الشبهة في الفريضة في الاصحاق في كشف اللثام لقول ابي جعفر في خبر ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير
الاسلام في شرح الارشاد في خبر ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير
القرية من غير خبر في شكا في خطه في الشبهة في الفريضة في الاصحاق في كشف اللثام لقول ابي جعفر في خبر ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير
يوم الجمعة اربع ركعات تعظيماً لذلك اليوم وتقرباً منه وبين سائر الايام لكن في رواية الاحكام ان الفريضة في الاصحاق في كشف اللثام لقول ابي جعفر
والثلاثة في الاصحاق في كشف اللثام لقول ابي جعفر في خبر ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير
الاصل في الاصحاق في كشف اللثام لقول ابي جعفر في خبر ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير

[illegible]

كتاب الصلوة

منزلة الصلوة في الخبرين السابقين ان كان فيه ما عرفت كما تقدم الكلام في ذلك معصدا فلا خلاف تام ولا تفضل عما ذكرنا هناك من الصلوة المشقة على وقوع
الكلام منه في الاشياء والله اعلم ونسبح ان ينعم شيئا كان وقاضا ويرى في رتبة المصنوع والمعدة والمراد في النفوس والهيئات كبره من
منه في حاله من الاضمار في شجره كما في الصلوة في خبر سماعة ويري في رتبة المصنوع والمعدة والمراد في النفوس والهيئات كبره من
امير المؤمنين في مرفوع عمر بن جميع من السنة اذا صعد الامام المنبر ليقرأ الاستقبال للناس او سال الرواية في رتبة المصنوع والمعدة والمراد في النفوس والهيئات كبره من
وخصوا بعد مشقة مطلقة وبها في الغالب لا يخلو في عدم الاستحباب للصلوة المصنوعة على وجهه بل عن كونه في الامور الاحكام الصلوة
منه من اذ ادعى من المنبر على من عند الاستحباب القليل لكل واحد في رتبة المصنوع والمعدة والمراد في النفوس والهيئات كبره من
باجمع ثم قال لا يسلط بالصلوة الاولى في تخلف القريب من المصنوع الثاني هام وعلى كل شيء في رتبة المصنوع والمعدة والمراد في النفوس والهيئات كبره من
سبيل فيكون ذلك المصنوع الاعتبار وان يسلط الاول ان يجلس امام الخطبة على المصنوع هو الذي يقرأ في رتبة المصنوع والمعدة والمراد في النفوس والهيئات كبره من
ولا خلاف في ان لا يقرأ في الاذان والناس قال ابو جعفر في خبر عبد الله بن ميمون كان رسول الله اذا خرج الى الجمعة فهدى المنبر حتى يفرغ المؤذن من اذان
حين عن محمد بن مسلم عن ابي امام بعد الاذان فصعد المنبر فخطب هذا وقد تقدم الكلام مفصلا في بحث القرينة فيما يتعلق بقوله هذا واما ما سبق في ان امام في قوله
سورة قل بعد الى الجمعة وكذا في الثانية بعد الى سورة النافذين ما لم يتجاوز نصف السورة الا في سورة التوحيد وكذا في قوله ونسبح المصنوع في قوله الجمعة
فلا خلاف تام من حيث ظاهره من غير ان يتجاوز نصف السورة الا في سورة التوحيد وكذا في قوله ونسبح المصنوع في قوله الجمعة
يقدم المأموم صلوة على الامام لان ابا جعفر سئل اياكم المصنوع عما يصنع يوم الجمعة الصلوة في منزلة ثم خرج فاصلى معهم فقال كل صلوة انا ولو صلح
ركعتين بخبر الظاهر الرابعة وانما بعد الصلوة الامام ظهر ان كان فاضل كما كان علي بن الحسين فعلمه على ما في صحيحه وان ردها من المؤمنين على ما حذر زادة وفي صحيحه
ابن الصلوة ان في كتاب علي اذا صلح الجمعة فاضل ما معهم كما تقوم من مقدمه حتى يصل ركعتين اخرين قال فاكون قد صليت اربع الف صلاة في رتبة المصنوع والمعدة والمراد في النفوس والهيئات كبره من
قد بان في ثبوت الاصلين في ذلك كله الا ان الامر سهل بعد التمام وقد تقدم الكلام سابقا عند الحديث في رتبة المصنوع والمعدة والمراد في النفوس والهيئات كبره من
بها فلا خلاف تام في ان الله اعلم باحكامه في ذلك كله ونفقة واعامة **الفصل الثاني** في صلوة العیدین والعطرية الاضحية من العود وان كان الجمع عينا على غير
في رتبة المصنوع والمعدة والمراد في النفوس والهيئات كبره من
في رتبة المصنوع والمعدة والمراد في النفوس والهيئات كبره من
الحق منه من تركه في النصوص بل فيها ما يظهر منه انه المراد من قوله في رتبة المصنوع والمعدة والمراد في النفوس والهيئات كبره من
منها الا ان قد يباين قول الباقر في صحيحه في رتبة صلوة العیدین مع الامام سنة الذي حمله الشيخ على ارادة ما علم وجوبه من الاستسلام في القربان اللهم الا ان يقول ذلك
من السنة بغير ما علم من صلوة القربان في السنة فان ذلك المستحب في رتبة المصنوع والمعدة والمراد في النفوس والهيئات كبره من
مع وجود الامام بالشرط المذكور في الجمعة فلا خلاف في اجماعه في رتبة المصنوع والمعدة والمراد في النفوس والهيئات كبره من
على الجمعة صلوة الجمعة في تلك الشريطة ومع الناصرة في خلافه لا يجمع على انها فرض على اعيان ولا سقط الا على من سقط عنه الجمعة عند شرط في
وجوب صلوة العیدین في كل جمعة شرط الجمعة وليتنا اجمع الفقيه واجبة فادبنا في فرض وجوبها عند العیدین فيها لان كل من قال بذلك اعتبر بعده وليس الا
منه من بينها وفي الاعتبار صلوة العیدین في رتبة المصنوع والمعدة والمراد في النفوس والهيئات كبره من
شرط الجمعة فيقف المصنوع على صلوة العیدین لان كل من قال بوجوبها على اعيانها اشترط ذلك قبل بطلانها كونه في رتبة المصنوع والمعدة والمراد في النفوس والهيئات كبره من
الى قول الصادق في صحيحه المصنوع في العیدین ان كان القوم خشن وسبقوا فانهم يحجبوا الصلوة كما يصنعون يوم الجمعة في العیدین المستفيضة لغيره من الواجب في
في اعتبار الامام والجمعة فيها وجملة منها وان يكون الامام وقابل للجمعة بالواحدة بحيث يستعمر في اكون المصنوع والمعدة والمراد في النفوس والهيئات كبره من
سما عرفت بالامر فظهر ان المصنوع فيها من التكرار ليس ما ذكره الا لما عرفت في فصل على ما هو عند الاطلاق والجمعة في القربة متبادرة في الجملة بالجمعة المصنوعة
ذلك اشياء معتدلة في سماع القول فيجب لجمعة فيها مع قبلة الشرائع انه على تقدير تسليمه معرض بظاهره للمصنوع في الصلوة بل في حقه في حقه في حقه
اذ انظر الامام قلنا في رتبة المصنوع والمعدة والمراد في النفوس والهيئات كبره من
منه المراد بالامام في مثل هذه المقامات المصنوعة وانما في رتبة المصنوع والمعدة والمراد في النفوس والهيئات كبره من
بالجمعة والعیدین في رتبة المصنوع والمعدة والمراد في النفوس والهيئات كبره من
لواحد من جملة بضعة الناس يوم العیدین المصنوع في رتبة المصنوع والمعدة والمراد في النفوس والهيئات كبره من
عن الصادق وعن كتاب الجالس عن رتبة المصنوع والمعدة والمراد في النفوس والهيئات كبره من
الوجه فيها على حسب ما سمع في الجمعة مضافا الى اجماع الزبور على ذلك فاعرف ان كونه الفاضل في رتبة المصنوع والمعدة والمراد في النفوس والهيئات كبره من
بغير ما ذكره الشهيد من ما عرفت كما قبل من هذا الشرط انما يعتبر مع وجوب الصلوة في رتبة المصنوع والمعدة والمراد في النفوس والهيئات كبره من
المقتضى للصلاة على المنبر في رتبة المصنوع والمعدة والمراد في النفوس والهيئات كبره من
تخصيص ذلك كما عرفت ما عدا الخطبة من العیدین في رتبة المصنوع والمعدة والمراد في النفوس والهيئات كبره من
استلزام ذلك العیدین ما عدا الخطبة فلا انما كان غير مضمون في اعيانها بغيره من رتبة المصنوع والمعدة والمراد في النفوس والهيئات كبره من
الفرض وجوبها في الاضمار وان كان ما في الجمعة من الدليل يثبتها الا ان يحتاج الى القائل لعل الخبر عدم وجوبها حال الغيبة مطلقا فلا الجمعة ان الواجب

كتاب الصلوة
في الغيبة

في الجمعة انها هي الخبر كما امرها البسوق فهو منفذ الاجماع والخبر في العبد غيره متجاوز ليس معها خبر غيرها وبها وجبت فلو وجبت لوجب عنها وهو ظاهر
 لكن ومع ذلك كله وسوسون في ذلك في تلك تسمية عليه غيره وناقش فيما دل على اشتراط الامام في الوجوب ان قال لا منافاة بين كون الوجوب في الجمعة
 وفي العبد عنها اذا اقتضت الدلالة وباجلها تخصيص الدلالة على الوجوب بهذا الخبر لا على ما ادعوه من الاجماع فخصر صالح للخصص لما بيننا
 غيره من ان الاجماع انما يكون مجزعه العلم القطعي بدخول الامام في قول الجميع هو غير متحقق هنا ومع ذلك فالخبر عن كلام الاصحاب شكل واتباعهم
 دليل اشكل وهو كما ترى اما الثاني فقد سمعنا جميع المحققين في الحديث لكن عن رجل في عتيد قبله في اشتراط البسوق هنا مع انه اكتفى بالجمعة بالخبر الظاهر
 واما ان قال في الحكم عند لو كان في التمسك كانا جميعا سواء لكنه تقدم من الخلق بسببه ولم نقف على رواية والاعتماد على المقصود المزبور للعقد بالطلاق
 ادلة الوجوب غيره واما الثالث فتستعرف كلامه في ذلك عندنا الكلام في الرابع والامر في ذلك كله سهل اما الكلام في الخطيب في ذلك فاشترط وجوبه في
 شرط الجمعة بوجوبها لها اي قبل قد سمعنا مقدا جماع الخلاف غيره ما لم يستثن منه الخطيبان كما هو متعارف الاكثر قال في كشف اللثام ان بعض الشيخ في ذلك الجدل
 وقد اختلفوا والكيد في بنو عمر وادوية وسعد الخ في كنهه مع استنباطها ما في العتيد على اشتراط وجوب صلوة العبد بشرط صلوة الجمعة مع ضرورة كونه
 الخطيب من شرطها وفي جامع ط النسخ على اشتراطها ما هنا ايضا ونص ابن زهرة والقاضي في المهلكة على اشتراطها بما يمكن فيها وفي كشف العتيد قبل
 وجوب الخطيبان بعدها ان وجبت كما في المراسم والوسيلة وترجم العبد والعلم والاعمال في شرحه للقاضي غيره انما واجبان عندنا في كونه واجبان كما قلنا لا امر وهو
 للوجوب قال الجمهور بالاستحباب وفيما نحن لم نقف على صريح بالنقد سوى ما في المعبر الزهري وعن صاحب النظم لم اجد قائل بالاستحباب غير ما نقل عن المعبر
 في خبر ابن يقطين عن العبد الصالح تكبير العبد في الصلوة قبل الخطبة وفي خبر سليمان بن خالد عن الصادق في تكبيره في ركوعه ما ساقه ثم في الثانية فافترق ثم يتر
 اربع او اربع باخمسة والخطبة بعد الصلوة وفي مضموعه بنو ثلثة عن صلوة العبد بن قال كعثان الى ان قال الخطبة بعد الصلوة واما احد الخطبة
 قبل الصلوة عثمان واذ الخطبة فليقبل من الخطيب قبل لا وفي صحيح ابن مسلم عن احمدها في صلوة العتيد الصلوة قبل الخطيب بعد الفريضة في الذي
 ونحوه الاخره وكان اول ما حدثها بعد الخطبة عثمان لما احدثا حدثه كان اذ فرغ من الصلوة قام التاسع فجاءوا في الذي ذلك قدم الخطيب في خبر التاسع
 للصلوة في خبر ابن الصباح الكافي على الصادق والخطبة العتيد بعد الصلوة وفي خبر العلاء العمري عن الرضا انما جعلت الخطبة في يوم الجمعة في الصلوة في
 العتيد بعد الصلوة لان الجمعة امرهم يكون في اليهود والنصارى واذا كثر على الناس ولو تركوا ولم يسموا عليها ونقصوا عنها ما العبد انما هو في السنة مرة في السنة
 في سنة استثنى نفي بعض بقى عامهم وفي خبر محمد بن قيس عن جعفر المواقعة والشد كروم الاضيء والفطر بعد الصلوة وقال في رواية لابي عبد الله ادر كن لا اما
 على الخطبة فقال اجلس في موضع من خطبة ثم يقوم فيصلي قلت القضاء اول صلوة واخرها قال ابل اولها وليس ذلك في هذه الصلوة قلت فما اردت مع الاما
 وماضيت فقال ما ادر كن من الفريضة فهو اول صلوة وماضيت اخرها التي غير ذلك ما الامر فيه صريح بالخطيب في ذلك في كشف اللثام في الخبر بالا
 في خبره لكن رايه في ذلك في الرضا لا يكون الا بامام وخطبة وفيه ان ظهروا في النص من المزبور ولو بعد الاجابة بما سمعنا في ذلك في تراجم الحكم الاجابة
 في كونه المشقة في الاصح في البيان اكثر الاصح انما هو وجوب الخطيب في الاعتبار على استنباطها بالاجماع وهذا الخبر والغنى والناس من لانه
 يمكن بل لعله الظاهر في عدم النص صريح بالاستحباب في قوله بعد النوبة بل قد مر في الخبر في الظاهر بخلافه وعدم كونه الفعل على التذلل لان الحكم في الخطبة
 لانها اداة شرعية وارجان من مقتدا لاجماع الاستحباب بالمعنى الاخر كما اعترف في كشف اللثام لكن دعوى الشهيد الشهرة المزبورة لا تخفى من غيرية الله
 الا ان يكون قد نزل في عبادة الاصحاب ما يشترط في الجمعة في العتيد عند الخطبة كما هو متعارف في التذلل في عبادة العتيد منهم بل احكموه من اجماع على عدم وجوب
 حضورها واستماعها بوجه في ذلك قال في الحكم عن الاستحباب على الامام ومن استماعها ولا خصوصها بغير خلاف كونه لهما ما والخبر بالاجماع على عدم وجوب الاستماع
 غيره ذلك مضى الى جميع الخطبة في الجمعة العتيد اجتماعي من امر المؤمنين في خطبة خطيبين جميع منها خطبة العتيد الجمعة في سبعا عشر موقفا على السابق عليها
 ان الغالب في الشرط السواء والافرن ولعله لكان خيرة العلامة في القواعد بوجوبها بقاء لا يشترط الا انه لا يخفى عليه في الجمع انه لا صلاحية له لما ذكره
 ما سمعنا ما يدل على الوجوب لشرطين من النص في ذلك ما في كيفية غيره واما ما في انما في العتيد كخطيبين في الجمعة بل بما تقدم في الجمعة ما يرى
 الى ان الخطيبين في الجمعة لهما بعد فلا خلاف على عدم وجوب الاستماع لثاني الوجوه كما هو مذهب بعض الفقهاء في الجمعة على انه يمكن منعه كالحضور بالنسبة الى البعض
 نعم عدم الوجوب بالنسبة الى الجميع اما البعض لا يكون الوجوب كذا في اوان كان شرطه بقول النبي انا خطيب فمن احب ان يجلس للخطبة فليجلس الى
 بن هب فليدع غيرنا بن من طرقتا المعبره نعم في ذلك الشيخ انه رد في مجالسنا الى ارجوح بن عطاء بن عبد الله بن ابي اسحاق في خبره في سؤاله في يوم عتيد
 فلما حضر صلوة قال له مع امكان لاداة عدم جسد الجميع كما ادى الى خبر العلاء ان عدم وجوبها مسلم لوصليته في عدم تقبل الخطبة بل يمكن ان يكون
 كالفردي لوصليته جماعة واحد بل يغيبه بل لا يعد في مثل هذا الزمان وهو ما لا يكون واجبه فلا حال وجوب الخطيبين مع شرطه بعد في الخبر
 في وجوبها حال سجود الصلوة وقد عرفت قوة القول به وان عدم وجوب الاستماع لا يدل على عدم وجوبها بل على الاستماع الاكبر ليس لانه الامم في الصلاة
 منها من يدعها كمن يترك في الاستحباب وكما لم يقل احد الوجوه الشرطي ان استمعوا ووجب له يقول احد الاستحباب كل دفع ذلك عبرا بالعادة
 استماع الخطبة لكونه في مثل هذه المقامات وان مثل كونه التذلل يجري نحوه على الوجوب بل لعله هو الشبه بعدم تقرر النص من الامر به
 ان قال الحكم من الصلوة والاجابة اتحاد الجمعة العتيد ومعها كيف هو عدم وجوب الاستماع في خبره لاجماع عليه من ذلك على سائر الفتاوى وهو
 او صريح بما ذكرناه ونحوه غيره من تأويل عن النبي ان قال في بعض الخطبة وظاهر الوجوب كيف كان فكيفه الخطبة كافي الجمعة وفي الخبر عليه
 العمل لا يعرفه خلافا الا ان الاول في الحافظة مع ذلك على المأثور في الفقه خطبة البر المؤمنين يوم الفطر فقال الحمد لله الذي خلق السما

کتاب الصلوة

[illegible]

وَمَرْكَاتُهَا

[illegible]

كتاب الصلوة

ان كانت فرضية بالامس على ان ذلك يعارض الدليل قال ابن اديس في جواب عن هذا الاخبار بان ذلك فيما لا يجنب وقت هذه الصلاة الواجب
وقال ايضا اجماع اصحابنا يدبرها فخلق به وهو قولهم باجمعهم ينجب رتبا الغيرة لغتها الشيعة ان يجمعوا صلوة الاعباد وتكرار مراد الاضطرار جعلها على
الاضطرار فلو ما عملوا لاشغال اعدام الاجتماع ولما اشتبهت للعلماء بالحجة من قلة فاقله وهو حاصل ما ذكرنا لكن من لقن تاويل براءه ودينه لم يكتف
لثام الاولى ان يقولوا انما ارادوا الفرق بينهما وبين صلوة الجمعة بوجوبها من غير ان يكونوا صلوة الجمعة هو من المراسم واجابوا الى ذلك ان
شبهوها بما في الوجوب في الجملة الشرائط قال قال القطب الرازي في من يذكر الجماعة في صلوة العيضة بلا خطبة ثم قال قال القطب الرازي
الامامية يصلون هاتين الصلوتين جماعة وعلمهم حجة قلت يدل على انه لا يراهم بصلواتها الاستحباب لها وفي الحكم عرفت بعد ان قوى القول بالمنع قال
الان ضل الاصل في تمامها بالجمع فيها قلت مضاف الى ما عرفت من عدم تحقق الخلاف لا من الجلبى هو نادى وفلا وجه بعد ذلك لكلمة المناقشة في المثبت بانها
دليل في تجربتها لتابعين الذين هم بعد الاغراض عن سندها غير واضحى الدلالة لا تقرب احتمال كون المراسم بها بان ان صلوة العيضة لا تكونان مطابقتا
في جماعة وندبا في غيرها وداعلى من قال بالاربع ركعات حتى فاشا الصلوة مع الامام مع ان الخبر المستقيم انهما لولا فقل بان المراسم بها هذا مخالفا لاجماع
لانقاده على اختصاصه بغيره بصوت قد لا يوافق ولا ينع اجتماعهما تحت جماعة لاجتماعه لا بد منه من مخالفة الظاهر وهو كما يحتمل ان تكون ما ذكرنا محتملا لا
ما ذكرنا بل اعلم ان النصوص المتقدمة الظاهرة في اعتبار الانفراد على غير الثاني فهو موجب للثابت في الجاهل بالجماعة فلهذا الصلوة في غير الجماعة
الى لا يفي في المقام مفقودة بل اطلاق الادلة على المنع عن الجماعة في النافذة اخرى جازية على اختصاصها بغيره ممنوعة اذ قد عرفت عدم اختصاص الدليل فيهما
انكسار الحال في الزيادة بعد انضادهما يصف ان حال اعادة عدم الجماعة المختصة من لوجهه والانفراد لا مطاوعة الجماعة اولى من ذلك لانها من
وجوه وان لفعل العادى لا يمنع الجماعة المترتبة بالاصل فيها كما لغزينة للعامة احياط الله هو العادى ليجازى ان يصح ما ذكرنا كيف كان فوقتها اى العيضة ما بين طلوع
الشمس الى الزوال على المثبت بل لا مخالفا عن برة وكرة وجامع المقاصد لاجماع عليه كما عن في اجماع على الغواب بالزوال هو المحجوز في الاخره مضاف الى قول
الباقى في جميع محجوز في الزيادة تشهد عند الامام شاهدان هما رقبا الهلال منذ ثلثين يوما امر الامام بالانفراد للمسلمين اذ اكانا شهداء قبل ان والاشهاد
شهدا بعد ذلك اشهد الامام باضطرار ذلك ليدور الصلوة الى القدر على من فترده ظهور الحجة الاولى من الشرطين بقرينة الثاني في الصلوة قبل الزوال لا
لحق المقصود كما هو واضح عليه بجملة مرجع محمد بن احمد اذا اصبح الناس صبا ما اوله يروى الهلال جاقوم عدد من اليمه من على الرتبة فليعظموا ويجوزوا من القدر
اول النهار لا عديم الاطراف وقتها الاول ما للردي عن عائم الاسلام عن علي في القوم لا يرون الهلال يصحون صياحي من وقت صلوة العيضة اول النهار
فيشهد شهود عدل في الزمان من قبلهم الماضية قال يعطرون ويخرجون من خلفه صلوة العيضة قبل النهار وبعد الاغراض عن سنده مطيح لما عرفت من عدم
الاعتناء بالصلاة ودعوى الاستدلال به من حيث التوقيت في الاول ان لم يقل بالقضاء فيها بعد الاضطرار فيها ان يمكن جعل اول النهار في
ما قبل الزوال بقرينة ما مر من ان في اجماع فتوهم بعض الناس حقا بالصلاة على واضح فلعلمنا بعد من لحظة الاستصحاب والاطلاق الذي فيه انصافه
الى هذا اليوم المقصود بقدرها على المنع بالاجماع ونحوه واما قوله هو وان كان مفتضا لاضافة الترتيب المشروعية من طلوع الغرزة على السجدة البتة الى
الاجماع السابق الى الكيفية لانه لا يخرج عن ذلك مضافا الى محله من استحبابه بل لو سلم بعد صلوة العيضة الى طلوع الشمس الى قد بطلت عدم المشروعية في قولنا
جفت في جميع ذلك فليس يوم الفطر اليوم الاصح لان ولا اقامة اذ انها ما طلوع الشمس الى طلوع خروا ضرورت ظهور ترتب طلوع منق الى ان في مشروعية الفعل
متكنا لصلواتهم في قول الوقت قد يكون الخرج مستحبا في كنف لثام من ان الشرطين قرينة على ان طلوع وقت يخرج الى الصلوة لا وقتها ضيقا باسبابها مع اختلاف
زمان الخرج باختلاف المكان الذي يخرج اليه فربا بعد اذ لم يوف له بذلك قطعا والالجليل ليجازى في زمانه في الصلوة لا وقتها ضيقا باسبابها مع اختلاف
الخرج اكمل شاهد على ذلك قول الوقت من ذلك لعل الامر بالخروج لغزينة الاجتماع لذلك في ذلك الزمان في لا يمكنه المخصوص من غير ذلك والخبر رواه المروي
الاجبال الخرج من مكان لا بعد طلوع الشمس على الطار وقول الصادق عبا اسندنا منه عن في جبره لردى كان رسولا استخرج بعد طلوع الشمس في قولنا استخرج
حديث صلوة الزمان وما قبل طلوع الشمس في وقتها من غير ان لا تضاعف في الغيرة والوسيلة والاكباد وموضع من جبره من وقتها انبساط الشمس
الشمس لان في غزينة في وقتها من غير ان لا تضاعف في الغيرة والوسيلة والاكباد وموضع من جبره من وقتها انبساط الشمس
وهو مع احتمال اعادة توقيت الخرج وظهور على هذا التقدير في الفرق بين صلوة الامام وبين غيرها لوقتها واحد كما هو معروضه ما عرفت من وجوه على انه يمكن
ان يكون ذلك مثلا للفضل بل هو محتمل في كلام من عرفت قال القاضي في الحكم من شرح خصال الاوقات من جعل العلم والعلن وقتها ارتفاع الشمس ذكرها
واما وقت هذه الصلوة فلهذا مناه في مقدم ذكره والذي كرهه من طلوع الشمس الزوال جائز ولعل غير كل ليلة او يكون مرادهم بان الغالب بها الزوال بالخروج
الى الجبانة ونحوها لان ذلك من قطعها وان المراد من انبساط ما يحجب عن طلوع الشمس في اقامة كثر بعد نقل القول في مما مضى وان على كل حال ان مخالفت
اصلا غير محقق ان الحكم من الحسن ان لو قد بعد طلوع الشمس في خلاف قطعها بل لعل ما في وقتها ايضا كذا لينة قال فاذا كان بعد طلوع الغرزة في طلوع الشمس
شايت من طلبة مصيبات الجمع الناس من البلد لصلوة العيضة اذ طلعت الشمس صير شيئا ثم قبل صلواته في كنف لثام انه قد يعطى اعادة اليها قبل
الانبساط كما ذكره من الخرج قبل طلوع وان كان ما واقعه جليلة الشيخ الطبري في الحكم عن ظاهر جامع الجامع اذ كل كمال لطراف في ايام السلف في الصحوة بعد
الغمر فخصه بالمكرين يوم الجمعة بشيئا بالنسج وقبل ان اول بدعة احدثت في الاسلام ترك البكورة الى الجمعة لكونها في الغرض من الاحتياط واستحبابه بل لو
بعد صلوة الغرزة الى طلوع الشمس في خلاف اجماع على ان وقت الخرج بعد طلوع الشمس في ليلة السجدة الشافعية اعلم هذا في ان لا يتحقق بغير صلوة العيضة
في الفطر شيئا على الاصح باجماع الصالح لا استحباب الاضطرار في الفطر قبل خروجه من خلاف الاصح فلا لفضل ان يكون اطلاق على شيئا مما خصه بعد الصلوة ولا

کتاب الصلوة

بنی یوسف
صالح و قید

مکتبہ
عبدالحق
الکلی

کتاب الصلوة

عن

انفکھو

الحمد لله

کتاب الصلوة

[illegible]

ندفوها

کتاب الصلوة

الطهارة والصلوة عنه

تمت بحمد الله تعالى

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

برکات و برکت

على انك قد عرفت انما يدل قوله انما انك انك الخوف على ما يكون من لا يات الخوف فلا شك ان وجوب الصلوة لذلك الصلوة كونه من اختصاصه
 بالصلوة انما انك انك انك الخوف على ما يكون من لا يات الخوف فلا شك ان وجوب الصلوة لذلك الصلوة كونه من اختصاصه
 فكيف لا يات الخوف على ما يكون من لا يات الخوف فلا شك ان وجوب الصلوة لذلك الصلوة كونه من اختصاصه
 انه لو تغير صدق ذلك انك انك الخوف على ما يكون من لا يات الخوف فلا شك ان وجوب الصلوة لذلك الصلوة كونه من اختصاصه
 في وقت متروكة الاقرب انما انك انك الخوف على ما يكون من لا يات الخوف فلا شك ان وجوب الصلوة لذلك الصلوة كونه من اختصاصه
 بصدقهم حق انك انك الخوف على ما يكون من لا يات الخوف فلا شك ان وجوب الصلوة لذلك الصلوة كونه من اختصاصه
 زواج شديد وليس كذلك انك انك الخوف على ما يكون من لا يات الخوف فلا شك ان وجوب الصلوة لذلك الصلوة كونه من اختصاصه
 بين فيها اخطاء البندان انك انك الخوف على ما يكون من لا يات الخوف فلا شك ان وجوب الصلوة لذلك الصلوة كونه من اختصاصه
 في وقت متروكة الاقرب انما انك انك الخوف على ما يكون من لا يات الخوف فلا شك ان وجوب الصلوة لذلك الصلوة كونه من اختصاصه
 التوقيع فيها انك انك الخوف على ما يكون من لا يات الخوف فلا شك ان وجوب الصلوة لذلك الصلوة كونه من اختصاصه
 الاجماع على ذلك انك انك الخوف على ما يكون من لا يات الخوف فلا شك ان وجوب الصلوة لذلك الصلوة كونه من اختصاصه
 وقطع على الكوفيين في الرابع انك انك الخوف على ما يكون من لا يات الخوف فلا شك ان وجوب الصلوة لذلك الصلوة كونه من اختصاصه
 والردية انك انك الخوف على ما يكون من لا يات الخوف فلا شك ان وجوب الصلوة لذلك الصلوة كونه من اختصاصه
 سمعت عن الصادق عليه السلام انك انك الخوف على ما يكون من لا يات الخوف فلا شك ان وجوب الصلوة لذلك الصلوة كونه من اختصاصه
 معونه انك انك الخوف على ما يكون من لا يات الخوف فلا شك ان وجوب الصلوة لذلك الصلوة كونه من اختصاصه
 المعارف منها بل يدعي كون المراد منه الايات انك انك الخوف على ما يكون من لا يات الخوف فلا شك ان وجوب الصلوة لذلك الصلوة كونه من اختصاصه
 لا يثبت اذلة الصلوة من الخوف على ما يكون من لا يات الخوف فلا شك ان وجوب الصلوة لذلك الصلوة كونه من اختصاصه
 ابيهم من ايات الله من انك انك الخوف على ما يكون من لا يات الخوف فلا شك ان وجوب الصلوة لذلك الصلوة كونه من اختصاصه
 محذور كل ليرة وان لم يكن منها فان انك انك الخوف على ما يكون من لا يات الخوف فلا شك ان وجوب الصلوة لذلك الصلوة كونه من اختصاصه
 مع احتمال اذلة الخوف انك انك الخوف على ما يكون من لا يات الخوف فلا شك ان وجوب الصلوة لذلك الصلوة كونه من اختصاصه
 عدل في ذلك انك انك الخوف على ما يكون من لا يات الخوف فلا شك ان وجوب الصلوة لذلك الصلوة كونه من اختصاصه
 بانك انك الخوف على ما يكون من لا يات الخوف فلا شك ان وجوب الصلوة لذلك الصلوة كونه من اختصاصه
 بالكون في الخوف وجوبه الاصل انك انك الخوف على ما يكون من لا يات الخوف فلا شك ان وجوب الصلوة لذلك الصلوة كونه من اختصاصه
 من النص الصحيح انك انك الخوف على ما يكون من لا يات الخوف فلا شك ان وجوب الصلوة لذلك الصلوة كونه من اختصاصه
 الشمس في الخوف انك انك الخوف على ما يكون من لا يات الخوف فلا شك ان وجوب الصلوة لذلك الصلوة كونه من اختصاصه
 اجماع ولعل هذا الجواب انك انك الخوف على ما يكون من لا يات الخوف فلا شك ان وجوب الصلوة لذلك الصلوة كونه من اختصاصه
 الثاني انك انك الخوف على ما يكون من لا يات الخوف فلا شك ان وجوب الصلوة لذلك الصلوة كونه من اختصاصه
 الرابع الخوف انك انك الخوف على ما يكون من لا يات الخوف فلا شك ان وجوب الصلوة لذلك الصلوة كونه من اختصاصه
 انك انك الخوف على ما يكون من لا يات الخوف فلا شك ان وجوب الصلوة لذلك الصلوة كونه من اختصاصه
 رتبة في التيميم انك انك الخوف على ما يكون من لا يات الخوف فلا شك ان وجوب الصلوة لذلك الصلوة كونه من اختصاصه
 من ظلمه اذ انك انك الخوف على ما يكون من لا يات الخوف فلا شك ان وجوب الصلوة لذلك الصلوة كونه من اختصاصه
 عن الرابع انك انك الخوف على ما يكون من لا يات الخوف فلا شك ان وجوب الصلوة لذلك الصلوة كونه من اختصاصه
 قطره من مطر ربيع البر لو يوقد يقول قد جاشت كرام الله انك انك الخوف على ما يكون من لا يات الخوف فلا شك ان وجوب الصلوة لذلك الصلوة كونه من اختصاصه
 الفبر انك انك الخوف على ما يكون من لا يات الخوف فلا شك ان وجوب الصلوة لذلك الصلوة كونه من اختصاصه
 بصلية الرخصة الزلزلة والريح العظيمة والظلمة والابيضات وما كان مثله في صلوة كوف الشمس في القوس على انك انك الخوف على ما يكون من لا يات الخوف فلا شك ان وجوب الصلوة لذلك الصلوة كونه من اختصاصه
 يحل من شقاء الجبل كعبه الرمح الذي من الفضل في ذلك والريح العظيمة والظلمة والابيضات وما كان مثله في صلوة كوف الشمس في القوس على انك انك الخوف على ما يكون من لا يات الخوف فلا شك ان وجوب الصلوة لذلك الصلوة كونه من اختصاصه
 الى ما سمعت في الزلزلة من الغلبل وعنه وسما علم كيف تكن فقه في الكوفيين من حين ابتدئ خلاف من يوجب العانة فضلا على ما صحت في حين انك انك الخوف على ما يكون من لا يات الخوف فلا شك ان وجوب الصلوة لذلك الصلوة كونه من اختصاصه
 لاكثر ما خفي من احوالهم بل هو في كوف الشمس في القوس على انك انك الخوف على ما يكون من لا يات الخوف فلا شك ان وجوب الصلوة لذلك الصلوة كونه من اختصاصه
 وخلافه بل السلف في المظنونة بل لاكثر من يتبعه في كوف الشمس في القوس على انك انك الخوف على ما يكون من لا يات الخوف فلا شك ان وجوب الصلوة لذلك الصلوة كونه من اختصاصه
 الاجماع عليه لا يرد مع ذلك لا في الاصل الا في خصوص الوجوب بالكون والفعل في وقت سعة العلم الا في حاله منها اقول الصانع في كوف الشمس في القوس على انك انك الخوف على ما يكون من لا يات الخوف فلا شك ان وجوب الصلوة لذلك الصلوة كونه من اختصاصه
 محذور من وقت صلوة الكوفيين في الساعة التي تكفي عند طلوع الشمس عند غروبها في المروي عن الصادق عليه السلام في كوف الشمس في القوس على انك انك الخوف على ما يكون من لا يات الخوف فلا شك ان وجوب الصلوة لذلك الصلوة كونه من اختصاصه

في وقت متروكة الاقرب انما انك انك الخوف على ما يكون من لا يات الخوف فلا شك ان وجوب الصلوة لذلك الصلوة كونه من اختصاصه

سمعت عن الصادق عليه السلام انك انك الخوف على ما يكون من لا يات الخوف فلا شك ان وجوب الصلوة لذلك الصلوة كونه من اختصاصه

مقالة في كوف الشمس في القوس على انك انك الخوف على ما يكون من لا يات الخوف فلا شك ان وجوب الصلوة لذلك الصلوة كونه من اختصاصه

في وقت متروكة الاقرب انما انك انك الخوف على ما يكون من لا يات الخوف فلا شك ان وجوب الصلوة لذلك الصلوة كونه من اختصاصه

کتاب الصلوة

در این کتاب

از این جهت

از کتب

کتاب الصلوة

مقدمہ

كتاب الصلوة

الغتها يخافون في ذلك الحجة الاجماع وهو مع انق صده بيان مشرو الامامية من القول بالوجوب اذ وقتنا ولو في الجمل في مقابل العادة قد عرف عدم جسد
العنوان على عمل الفرض في مفتاح الكرامة ان الموقوف على العمل السليم على اوجوبه مسائل خلاف الحكاية المزبورة وليس اختلاف سوى من ترك صلوة الكسوف
عليه ضاها والاحرق القرص كله وتكرها متما كان عليه لغيره ان وقتنا الصلوة وليد يوافق على ذلك احد من الفقهاء بل انما الاجماع القرصه ومرسل جزم الخ
وقد فصل ذلك منه غير عمل الفرض اية وليس بما حكى لنا من عبارة تروى الاستدلال على وجوب القضاء في احراق بعض العمل على الناس بالاجماع على ان وقتنا
صلوة وقتها حين يدكرها ولا ظهور فيه فضلا عن اضراره والاجماع فيها يخفى في وكذا الحكم على عيان ابن الجبلة لا صراحة في قول ان قضاءه اذا احرق القرص
كله الزم منه اذ احرق بعضه بل قيل ان ظاهر عدم الوجوب التقدير في في الحكم عن الهداية ان من فائس ضل عن بعضها وقد عرف المراد بالعنوان ان
مفتاح الكرامة ان لم اجتمع المقنع الذي عندنا في المقام ولا في العمل ما يحكيه في انكسفت الشمس والقمر ولم يعلم به ضلوكه في نصليها اذ اعلم بان
احرق القرص كله ضلها بعض الان احرق بعض ضلها بعض وقد اشتهر في الحدائق في بيان عدم مخالفة عبارة رسالة علي بن ابي طالب عليه السلام كما تكلموا في
الرسالة لا بد من جملها على اية الفصل بالاحراق عدم في الشاركة عدم والالزم للمنافع بين عبارة فضل الخلاف على ان لا ينفذ منهم قد نفرت تفصيل
اخبره تروى في النصوص في الفواقي ان اذ احرق القرص كله ولم يكن عليه من حق اجتمع صليها ككوف جماعة واذا احرق بعضه لم يعلم بجزم صليها
صليها لقضاء فادى عدم يحكي عن ابن ابي بزرغ ان اداء لقول القضاء في علم السلام في خبر ابن ابي بصير واذا انكسفت الشمس والقمر فكيف كلها فانما ينبغي لنا
ان يفرعوا الى امام صليهم واهلها كسب بعضه لا يجري لرجل صلي وحده لكن لعلة بناء على كون القضاء كالاداء ويمنع من وجوه انه لا بد من
الخبر المزبور على الوجوب بل خلافه كما هو واضح لا ان ومع ذلك كله فاعضا الحوط بل عن النفاية والقوانين الملية استجواب بل كان ظاهرا سمع من عيان
ولعل عمل بعض ما عرف من ادلة الوجوب على التنبه في الاقل في النصوص ويدل عليه والخمسون ظهورها في في القضاء مع الجهل لان يكون القرص
قد احرق كله فانه لا اشكال في القضاء بل من بعضهم في الخلاف في بل من شرح الجمل الفاضل لاجماع عليه لكن قد يشعر بنبذة في غير واحد من كتب اساطين
الاكثر ويحوي وجوده في لعله في من يغفل جماعة من الاحتياط كروى من عيان ابن الجبلة في الخبر اطلاق ما سمعته وغيره من النصوص في في القضاء مع
البرهان وان كان يدعيها النصوص المفصلة المفضلة بحكم الاجماع ومصلحة غير ذلك ما لا يخفى عليه اعلم واما الكلام في خبر الكوف من ايات ما هو موقوف عند
فانما انه لا يجب القضاء في الفاضل ما شهدا الكركي وغيرهم بل في بيان الثاني من انهم القطع به الذي يجري مجرى اجماع بل هو انما في ان لا يمكن تجزئ بل لا
خلاف لجهل من كان اعرف به في ذلك والحكم على الرض نعم عن اية الاحكام وغيرها احوال الوجوب بل في بعضها في في البعد عنه خرد لعله يحوي قضاء الفوت اطلاق
دليل جويها لكن جهل بعد تسليم التمسك بالخروج عنها يخفى سقوط في الكوف الذي هو أقوى في الوجوب قطعاً وباطل من النصوص التي تصح فيها من
الكوف غير من ايات على سواها في الوجوب ككوف غير ما بل قد عرف المصنف بالتسوية في بعضها على ان يكون في بعضها في النصوص مما ابعاده واحداً وانما
مع على عدم وجوب الصلوة لها بخلاف ذلك ما لا يخفى على من قد قرأه معرفة اللسان وليس دليل جويها اطلاق يقتاد في المقام على فرض التوقف بل على فرض
التسوية بل ما عرف سابقاً من اختصاص ذلك لا حجة بالسياسة بالنسبة الى التنبه من علم بها حجة كما اعترف به هنا في كشف اللثام وعلى كل حال لا عنوان مع فرض الجهل
لعدم حصول السبب الذي يتوقف عليه صدق الفوات من ذلك العلم ان لا فرق بين الزوال في غير هاتين اخصاً من التسوية بالعلم بها حجة لا يفتح في ذلك
قول الاحتياط وقمة العراء لبل لولد من التوسعة مطبل المراد العرف لا على حجة القضاء في بعض الاحوال كما لو علم بالاقبال على ما مثلاً في مثلاً
الكوف التي لها لاداء وقضاء وهي في ذلك عدم الخلاف كما عرفت في القوط بل لا صاحب الذي هم اهل العبادة الاولى مع شدة القرب بينهما بل لا
كانا متصلين في الغرض بل لا شئ الاكبر الى الوجوب مستند الى اتفاق المزبور في اطلاق لاجبا الوجوب التي قد عرفت ان لا اشكال في ظهورها في السيرة
للفعل حال حصول السبب في كون المناق من ذلك النصوص في اتحاد جميع هذه الاستبا في جهة تسوية وكيفية سببها بل قد جعل المصنف في بعضها
الى جميع جملة منها يجري واحداً في غير ذلك فاعرف اية الاحكام من احوال الوجوب في في خصو الزوال بل لا بالماله بعض من اوعونه واحاطة اخرى في خبر
الاسناد الاكبر لا مع من نظروا الى منه بدلك عن جاشب على هامش ايان انه اذا جاشت الزوال في بلد قامت لبيته في بلدا اخرى وجب قضاءها خروجه في قضاء
السبب منها وفي غيرها من ايات في مكان حصول الاثر التي ايد بها التحريف لواصلاتهم لا مطبق لا بعد احاق المتصل بين ذلك المكان ما بعد حكمها كما ان اول
باعتبار شدة اتصاله في كونهم في اوجبه واحد كما هو واضح لا يخفى في اية كلام هذا كله مع الجهل بحصول السبب مع العلم والتفريط او التيسير في القضاء
في الجميع بلا خلاف جده في الكوفين مع الاحراق والترك عند بل في الحكم على في الاجماع عليه كما ان من درج في مقدار اجماع الانتفاء في الغيبة وهو ما تجزئ في
النصوص المفصلة في الجمل والمصنف ومرسل جزم جزم في صبر السابقة وعملوا القضاء للفوت في في ادمعة الناس بل العمل موثق هار منة شاعل في
منه بناء على اية التماسك من غلبة العيب من غير كالتعذر من الشيخ وبدل ذلك كله يخفى على اطلاق في القضاء في النصوص التي تقدم بعضها كما ان يخرج عنها وعن كاشف
بالمرسلين خبر في صبر المعتصدة بقضاء الفوات في في ما دل عليه الناس في تلك اعداد وان لم يحرق القرص لا يقدح في ذلك كون الشاخص منها من
بل قد يخفى على من يفتي في اعتبارها على لفظ الفوات في في مع انها صحت في عند المعتصدة بالاصل وهو تارة ذلك كله في الشاركة العظيمة بل في الحكم
عن في الخلاف بل في لفظ اطلاق معقد اجماع خلاف بل قبل والاضارة الغلبة بل لا يجد من خلاف في سكو اطلاق في القضاء باحراق بعض الحكم في الصلوة
الثالثة والمصباح وجعل العلم والعمل في التنبه في الاستصحاب مع ما وصل اليها من عبارة الاخرين هنا في هذه قال اذ احرق القرص كله يجب القضاء على من
فان صلوة الكوف ان لم يحرق كله وفائس لم يكن عليه قضاء ولا ينافي في هذا ما رواه عمار من قوله انما يلزم القضاء على من يعلم فلم يصل حتى فائس لان اوجبه
الرواية ان عملها على ان اذ احرق بعض القرص فاول من الصلوة في زوم قضاءها وحي انما استعظنا القضاء على من يعلم باحراق بعض القرص على من لم يملك

واجب القضاء
في الكوف

في الكوف

ارادہ فی حقہ

کتاب الصلوة

[illegible]

فجميع اعانة الفاعل لذلك لطلاق ما دل على وجوبها في النصوص السابقة لكن قد يوقن ان ذلك من غير وجه وجوبها على الفاعل فانه قد يكون
 ان يكون وجوبها مالم لا يخلو من الوجوب بل يكون في اول قيامها كالركعة الاولى ربانوي المبرمجها الجلي الرطب بل ظاهرها معلومة ذلك
 نعم لا يبيح الا بئس من بل يقضي اطلاق وجهه في وجوب الركعة من وجوب قطع ولا ثنائي بينهما وبين وجوب الفاعل من جهة الزبون فكما انهم يقررون المخرج للخلق
 ويستأنف سورة اخرى لما عرفت من وجوبها في الركعة فجدد فانه قد يكون اذا احطت جميع ما ذكرناه لم يخف عليك الجواز من وجوب الكعبة الذي يقضي اطلاق الادلة
 وما يستلزم بل لم يخف عليك حال النظر في كلام الامام خصوصاً في ذكر ما جاء في جملة من الكلام خمسة عشر سورة الكعبة باقيا الخلاف عن جوازها
 لولادة الجدوة في الغرض من ذلك ترك الادلة لصلواتها بالنسبة لكل من الركعتين مع المساواة بينهما والمخالفة كثيرة تريد على ذلك ضعفاً ولكن فيكون
 جميع ما سهل بعد التنبه فيها قلناه والله اعلم وكيف كان فالظاهر وجوب جميع ما يعتبر في بومته منها من الشرائط وغيرها كما صرح به غير واحد من المتقدمين
 انصروه بغير منها ما يعتبر فيها بل الظاهر انها كل في السند ما لا يضر في احكام اليهود في الركوعات لو كانت فبطلت بئساً لكن اذ زيادة حتى يخلو في ركوعه
 الجلي السابق في الفرض بل الاركان منها لذلك اذا كان اذا احتمل كون ما عدا الخامس والعاشر من الركوعات من افعال من لا كان كما ترى ان كان هو بعض الفرض
 وبهذا دل على كونها لا يمكن قد دخل في الاصل ما يقضي ان يصير بعد الفراغ كالمنس من افعالها لا يركن ما المشكوك منها في ذلك اذا لم يكن قد دخل في ذلك
 اخرون بطلوا بان كانت الركوعات منها من الشائبة بغير الفرض بين الركوعات في الركعات لعل من غير الاول باسم لثاني لا يبره بان حكم الشك منها نعم اذا رجع الشك
 في الركوعات الى الشك في الركعات كما لو شاع في الخامس والسادس بطلت كما نص عليه الشهيد كرى غيره واشبعنا الكلام في ذلك بحث الخلاف في ذلك وما لا يقدارنا
 الى جميع ما ذكرناه هنا العلامة الطباطبائي في منظومه بل ظاهرهما اتفاق الفناوي على الحكم الاول منها والله اعلم نعم يفرغ عن الفرض وجوباً ونهياً ببعض
 التي قد سمعت بعضها كزيادة الركوع والبعض في التور وكرر الحمد ونحوها وتتمع الباقي في وجوب فلا اشكال في انه يجب فيها الجماعة كاليومته على الشك في صحة
 مشهورة عظم بل في كنف اللثام عندنا ونفاها ابو حنيفة في الخوف بل في كره اجاعا كان في الخلاف لا جاع على صلواته ما جاعه وفراغ على خلاف قول ابو حنيفة
 لا طلاقاً لانه الجماعة المفترضة بظاهر عدم الفرق بين القضا والاداء وبين احراق القرص لبعضه ان كان قد فهم من قول الصادق في خبره ان يقولوا انكم التمس
 العترة فكف كل ما كان ينبغي للناس ان يفرغوا الى امام يصليهم واما كما كسف بعضه فانه يجب على الرجل ان يصلي وحده شدة الشاك في الابعاب بل في كنف اللثام انه
 مضى ذلك في كره لبيت الجماعة شرطاً في صحة ما عداها وعند اكثر العامة بل في كره هذه الصلوة مشروعة مع الامام وعلما جاعا مضافاً الى ما سمعنا سابقاً
 عن الصادق ان احرق القرص كله صلها جماعة وان احرق بعضها صلها فردى كذا المذهب في القضا لا يخفى ما فيه ان ارادوا في مشروعة الفرد في الاول
 والجماعة في الثاني ضرورة مفادته لا طلاق الادلة في كل منهما بل مقتضى قد سئل روح بن عبد الرحيم با عبد الله عليه السلام عن صلوة الكوفة صلها جماعة فقال
 جماعة وعبر جماعة ومجد بن يحيى الساباطي الرضا عن صلوة الكوفة صلها جماعة وفردى قال لا يشك بل فعل من طلائعها وعبره يستقام ما صرح به الشهيد
 في بيان من جواز قضاء المفترضة في هذا الصلوة والعكس ضلال عن الشغل في الجملة لا طلاق المزبور على اطلاق منع الجماعة في المناقاة للشك
 منها غير ذلك لشمعة في اليومته وكيف كان فالملكون في جملة الجماعة ان ادرك المأمور الامام قبل الركوع الاول وفي الثانية على المم كاستغفر في
 اليومته ادرك الركعة او ادرك ركعة اول الركوع الركعة الثانية فيتم ركعة ويغفر بعد السلام وقبل مع الثانية كاليومته ما اذا ادرك الامام
 غير الاول من ركوعات الركعة الاولى في وجوب الصلوة الركعة الثانية ولخاره شيخنا في كنفه وشيخنا في منظومته لا صالة عدم الخجل فيقصر منه على المتقين والاول
 الجماعة لا يستفاد منه ككيفية ولا يترشح من محذور ابداً كما صرح به جماعة منهم لاجتماع في كنفه قال انه اذا سجد الامام بعد اتمام السجدة امان لا يجب في السجدة
 الا فتداء بالاحلال لما بعده في الفعل مع قوله انما جعل الامام اماماً ما يؤتم به ويحج معه ما ان يكفي بما ادرك قبله من الركوعات وهذا الوجه هو كونهما
 اخرون يوجبون اتباع الامام في الكل بل يلزم نفساً وركعة الاولى من خمس ركوعات وتحمل الامام ما فات من الركوع ولم يعمد في ذلك لا يكتفي بل يجب ان يركع
 بعد الركوع الخامس من سجدة بن يفرغ من الفتادان ثم الركعة في حد وان جعل المتمم لركوعاته من ركوعات ثانية الامام زاد اربع سجرات قلت لكن قد
 يستفاد من اطلاق النصوص هنا صحة الجماعة من غير تعرض لكتبتها ان يكتفي فيها بما ثبت من هبتها في اليومته بل لعل المتعارضة سائر العبادات بئساً كقوله في محل
 مخصوص ثم يؤكل غير عليه فالجرح ثبوت ما يثبت في اليومته والظاهر جواز تلبية الانمام بالبعض من اهل الامر ان يركع على مفادته الامام في الاشياء او كان
 عالماً بمرض ما يمنع من الفتادان به بل الفراغ اذا الجماعة كما انها مستحبة في الكل مستحبة في البعض لئلا يكون جواز الانفراد اخباراً في جواز الانفراد بما
 بقي من الركوعات ثم يغفر عنه عند هذه السجدة كما صرح به في جامع المقاصد بل بناء على جواز تلبية الانمام للذي يفرغ في الاشياء كانه بعد الفراغ
 ما بقي عليه من الركوعات والحق في البهي او فيما بعده تجددها كما هو واضح بل قد بين بالصحة في ذلك ان لا يجب معه كما احتل العلامة وغيره ودعوى
 بطلان الافتتاح بقوله انما جعل الامام لم يعمود ولا بالاصح التقيد خاصة في نحو المناجاة والنبط لان في الصلوة ولا في الجماعة يتكلم بعد
 وثانها بعدم وجوبها هنا ضرورة كونها ثابت منها بما اشتركا فيه من افعال الصلوة لا فيما استقل به الامام خاصة بالتكليف في عدة مواضع منها ما لو
 كان قد سجد مثلاً وقد ذكره قبل الركوع فانه لا يجب عليه المأمور من المناجاة فيتم في بطن المأمور في الفرض حتى يقوم الامام للركعة الثانية وليكن من بيننا اتفاقاً
 بالاعادة على انه لم يخلوس معه بل سجد الى ان يقوم فيتم ما بقي له من الركوعات مع فادان ثم لا يخفى ان مقتضى انفراد على الامام في ذلك بعد اخصاً بالتكليف
 كما لا ريب في صلوة الجماعة والجالس للتهجد اذا كان مسجوداً وبعد الفراغ من السجدة يركع مع الرجل ليس في شأن متابعه لغيره من الالاء المشاركة مع الرجل
 لا المتعارفة فليجوز بعد السجود اقيام قبل الركوع كاف في كل حال في الخلاف للتهجد مثلاً فاذا اراد الامام السجود هو ركوعه على انفراد يجوز له كغيره في السجود
 الامام في السجود بعده فيسلم معلوم الباس في الخلاف لعل كما سمعت معارضته على فرض ما ذكره في السجود بانظار من الامام ان يجتنب من المأمور ان يركع فيه

فيما ذكرناه

کتاب الصلوة

[illegible]

سُبْحَانَكَ
رَبُّ الْمَلَائِكَةِ

بسم الله الرحمن الرحيم

على صلوة الفريضة بل وعجزه ما جافضل الكثير فيه في الاشياء الداليل فاستبعدنا ذلك حتى نرصد فيه بعض بل وقبل وجوب الاستئذان من اثنى عشر وضوء لا بد
فصل عن محل الفريضة في مقابلته الفصل في خطئه وانفتح في المراءى من القطع فيه خصوصاً في مثل جميع محرم من مسلم وغيره بالمضريح بالاحتساب بمضيق خصوصاً
الاعتناء بهم الاكثر بل العظيم كما في الباب بل المنة فغلا وحصيل بل عن في نسب الى علمائنا ومن ثم انه بلوح منها الاجماع بلا خلاف اجد فيه قبل الشك في كبر
الامام حتى عن طعنهم بحكم عن الفريضة بل ورضى الشافعية ذلك بغيره قال في كبرى لا يثبت بعد تخطي صلوة واجتنب بهذا التحيز في غيره هذا الموضع الا
بان الفعل الكثير يقتضيه لعدم منافاة الصلوة بعد فانا لم ينظمها بالفعل فكثير بل بحكم الشريعة بالاطلاق الشروع في محاضرة فان فرغ منها فنادى بما
يجل ينظم الكسوف في ايجادها من راس تحصيل اليقين البرية وهو من عجب من ان الشريعة حكم بالتحريم في الصلوة السابقة لا البطالة لكن ينبغي لا فضايل
الفصل في الصلوة خاصة لعدم ثبوت اغفار غيره وكيف كان فقد بان ذلك من ان كماله انه لا يحصر عن زيادة الفصل في الصلوة ثم البناء من القطع المزبور ان
المعروف بين القائلين بالتحريم على الظاهر خصوصاً ذلك عن تلبس بانه ضووف اجراء لا وقت الفضل ولا من علم الغيوب قبل التلبس في الاول على حكمة
الفريضة فيكون لا يجوز للشك ان يشرع وكانهم حملوا الخبر المزبورين بغيره فلو فرضنا ان قطع على التلبس على ان المراد وقت الاجراء بغيره في جميع محرم من مسلم وغيره
الغنى طوعاً منه خوف فوات الوقت من غير اشتغال بالفضل فيه فظهر منه وقت اجراءه اذ هو الذي يخاف فوجع الوقت بغواته ويكون المراد من ان تحوفاً بل
بالفريضة ان لو كان متلبساً بالاقطاع مضاعفاً الى موافقة ذلك لا فضايل ما خلا جلال الصلوة بمثل هذا الفصل على المتقين وعلى محل ضووف الصلوة
في وقت الفضل في الفريضة في جميع مع ان اذ وقت اجراءه من العجز المزبور لا يقتضيه اذ من غير بل اقضا انفساً اطلاقاً لمفهومه وجوب القطع وهو
ولو بعد عدم الجواز منه كان مقتداً بغيره وهو ليس باولى من محل الوقت فيه على وقت الفضل بغيره الخبر المزبورين الظاهر من في اذ وقت الفضل على عجزه
بعد اعتناء به بالظهور الدائم لا استبعاداً في الحافظة على فضيلة الوقت الذي هو رضى الله عنه وهو من غير من المولى خصوصاً بعد ان لم يكن اطلاقاً
بل هو جمع بين حق العباد على ان عمدة ما في هذه النصوص من مخالفة هو عدم قبح مثل هذا الفصل والفريضة اثره حال الضيق في الزمان داعي الى مخالفة
مربوب ذلك للفضيلة كانه لا داعي الى مخالفة ظاهرها من جواز ثبوت الفعل الى حصول ما كان مخالفاً لكان من غلة فوات الوقت فيقطع ح اذ الفريضة في الغوايا لا
لا التلبس كما هو واضح بل من قال من حق التلبس ان الصلوة الواجب ان يثبتها الى ان لا يبغي الخوف على الفريضة بفعل صلوة الكسوف عند غيبها لا استبعاداً في
بل الفصل في الفريضة واختر الفواتح في تلبس الى ان يصل الى ما يخاف من غلة الغوايا فيقطع فلا يكون قد دخل بالمبادرة الى صلوة الكسوف الذي لم يعلمها
مقدار ممكنة ولا فائدة فضيلة الوقت بل جمع بين الامر من نعم لولم يختر فوات الفضيلة كما لو شرع بعدها او كان وقتها متعاضداً لم يكن الفصل المزبور في الظهور
بل هو احكام في الشرط المزبور وعوى ان لاجماع الركبة على خلاف ذلك كله بدفعها التبع لكل الامتصاصا فغير يعلم ان لاجماع لهم مستقرها لان من ظاهر البداية
باليومية بين قائل بالقطع بدخول الوقت لو كان متلبساً وبين قائل بالنظر وقت الموضع في الوسيلة والحكمة في كبرى من الصالح ومن ظاهر الخبرين طلق
للقطع ايضاً بدخول كما سمعنا عن الجامع وطبق في البيان لو دخل وقت الفريضة متلبساً بالكسوف لم يدرى في الصحيح عن الصانع قطعها فصل الحاضرة ثم انشا
في الكسوف على المعظم وظاهر بل هو كما اصبح من قبل كلامه فلا خلاف في ذلك مع الشرح لعل جاعته منهم مخوف وكما احتمل الدادة خصوصاً القائلين بان ثبوت
يدفع انهم ليسوا المعظم خصوصاً وقد عرفنا ان لها الصلاح اجز منه غير قائلين بالقطع بخلاف الدخول في كشف اللثام ان ظاهراً الفقه في قطع دية وطولها في اجماع
مع انشاء وقت الحاضرة الى غير ذلك ان كثير من عباراتهم خصوصاً القدماء الذين يعرجون كعبان المصطفى وارض المراد في ما عبروا به بالقطع قطع وتخويفه ويدر بل
منعونه في ذلك كيف كان فلا اجماع محقق على نفي ما ذكرناه كما هو واضح هذا كله مع التسعة اجماع فيصير احدها وانما في الاخر فلا اشكال في تقديم الضيق
في التبع لثبوت الحادثة المحكي عن من ارشادنا بحجته لاجماع عليه هو ما يحجب بعد معلومية قلب من صلواته ذهب قواعد وما يخرج عن دعوى اطلاق ما دل على
في اليومين والكسوف بعد تلبسها حصل بعد عدم معلومية قبيل عطفها بل صرح في كبرياتنا لظن من القائلين بوجوب البداية باليومية بتقديم الكسوف عند غيبها
وقد العلم بانشاء الحاضرة كونه في كشف اللثام ان ظاهر المتقدمين من قائلها اي محرقان وجوب البداية باليومية بتقديم الفريضة وان كان وقتها لوضاً وقت
قلنا ان ما تقدم من لا صلوة لاجتماعنا لا يقدح فيها فضلاً عن اجماع ثم المتقدم انما على تقديم صلوة الكسوف مع العتق لا عن ضيقها بحجهم بل نعم قد سبق
بناء على ما قدمنا من التبع في الكسوف عدم اعتبار وقوع الفعل حال الحيوان في البداية الى الفعل حال حصول السبب بجواز القطع في الاشياء اذا خوف
الفضيلة لاطلاق ذلك لا لثبوت الاستقصاء بالاول بل من جواز الابتداء كل اقل قد يمنع باعتبار منافاة لبادرة المزبورة بخلاف الفريضة في الفعل متلبس
فان ضل في اثباتها ضل لا دليل على وجوب البداية في تمام الفعل في مثله بل لعل اطلاقاً لقطعها للفضيلة في المصروف السابقة من غير استقصاء بين بقا
الكسوف عدم دليل على خلافه كما ان في هذا التبع في قلناه سابقاً فتجدا وعلى كل حال فالمراد بضمون وقت الفريضة المانع من ثبوت الكسوف عدم سفره
للتلبس الى ان غير واسع لثام اذ قد عرفنا انه لا يتبع عليه الاثام بالالتصيق في كبر التلبس الى بلوغ ما به الفوات ثم جعل الفريضة في انشائها ثم ينبغي على ما مضى
صلوة بل قد يفتتح من ذلك فذلك من جهة الكسوف للفريضة في مكان مكان تكبير الاحرام ثم فعل الفريضة في انشائها فاذ اريد الحافظة على لبادرة اللزوم في
فعلها ثم على الفريضة في انشاء وجوب ان صلواتها في الاجرائي نداء لادراك وقتها الفضل فيكون قد جمع بذلك بين الامر من محل اطلاق النصوص المزبورة وقا
من قيل قطع ثم البناء عند خوف الفوات فيه وعدم الاشارة في ثبوتها الى ضيق وقت الكسوف انما يترتب على الفريضة مع السعة في كمال الامانة في ذلك
ومن ذلك كله يعلم المحال فيها لوضاً فاما الذي هو كانه لا خلاف عند في تقديم اليومية مع كل في كشف اللثام بل في كبرى في غيره على البتة في التبع
الاجماع عليه معلومية اهية اليومية في حصول مقام وعجزها بل المحذور وجوب القطع لو بان في انشائها كما صرح بجواز واحد لا اجد من خلافاً بل في كشف
اللثام على القطع حين خوف الفوات لاجماع على ما في المعبر في كبرى ونهاية الاحكام وكل اجماعهم يومية وان كان لا يفتحق التبع المزبور في بعض ذلك

کتاب الصلوة

علاء الدین خوارزمی

کتاب الضلوع

[illegible]

مرفوعاً بـ

وَالْبَيْتُ الْمَقْدِسُ

ذوی

فہرست

[illegible]

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

فی الجملہ
نیفۃ الحرف
علی حبیب
الشیخ

منه

كالتمه بلا خلاف بل في جامع المقاصد وما في الشرائع نسبت إلى الشيخ الأصمعي لكن في الإجماع مع أنهم صرحوا بأن العروة بطلت في اليومين وكان من شأنه أن
 التبر ليس شرطاً في صلواته بخلافه ونفي شرطه في الغرض بينهما وبين يوميه بالاحتياج إلى الركوع والنجوى هناك غلطاً فلو لم يثبت في الركوع الإجماع لم يثبت
 من جلوسه استصحاباً لعدم التعميم حاله في هذه الصلوة بطلت في الركوع بل صرح كذا وكذا في المحكي عن العبد وغيره بل ظاهرهم عدم الفرق في ذلك بين الصلاة والصلوة
 وإن كان قد يشك في ذلك فإنه لا يثبت في هذه الصلوة بطلت في الركوع بل صرح كذا وكذا في المحكي عن العبد وغيره بل ظاهرهم عدم الفرق في ذلك بين الصلاة والصلوة
 حاصل بوقوفه في الصلاة فكل منهم مستلزم بالآخر وعدم وجوب تلك في الفريضة إن قلنا بطلانها في ذلك فظاهر في هذه الصلوة بطلت في الركوع بل صرح كذا وكذا في المحكي
 عن العبد وغيره بل ظاهرهم عدم الفرق في ذلك بين الصلاة والصلوة بطلت في الركوع بل صرح كذا وكذا في المحكي عن العبد وغيره بل ظاهرهم عدم الفرق في ذلك بين الصلاة والصلوة
 على النظر في كمالها من المظاهر الأكثر من وجوبه في الصلاة فكل منهم مستلزم بالآخر وعدم وجوب تلك في الفريضة إن قلنا بطلانها في ذلك فظاهر في هذه الصلوة بطلت في الركوع
 بالجلوس كما هو ظاهر في الصلاة فكل منهم مستلزم بالآخر وعدم وجوب تلك في الفريضة إن قلنا بطلانها في ذلك فظاهر في هذه الصلوة بطلت في الركوع بل صرح كذا وكذا في المحكي
 عدم بوقوعه في الصلاة فكل منهم مستلزم بالآخر وعدم وجوب تلك في الفريضة إن قلنا بطلانها في ذلك فظاهر في هذه الصلوة بطلت في الركوع بل صرح كذا وكذا في المحكي
 لا يبعد جعل المدا في القيام أيضاً على الحكم من المظهر في الركوع بل صرح كذا وكذا في المحكي عن العبد وغيره بل ظاهرهم عدم الفرق في ذلك بين الصلاة والصلوة
 صلياً كل منهم مستلزم بطلانها في الصلاة فكل منهم مستلزم بالآخر وعدم وجوب تلك في الفريضة إن قلنا بطلانها في ذلك فظاهر في هذه الصلوة بطلت في الركوع بل صرح كذا وكذا في المحكي
 اندراج مثل هذه الصلوة في الصلاة فكل منهم مستلزم بالآخر وعدم وجوب تلك في الفريضة إن قلنا بطلانها في ذلك فظاهر في هذه الصلوة بطلت في الركوع بل صرح كذا وكذا في المحكي
 فيجوز ما اعترض به وغيره إذا كان دليل الاعتبار ظاهر في الصلاة فكل منهم مستلزم بالآخر وعدم وجوب تلك في الفريضة إن قلنا بطلانها في ذلك فظاهر في هذه الصلوة بطلت في الركوع
 لو لم يثبت مع غيره من الإتيان وطهارة الماء ولو لم يثبت مع غيره من الإتيان وطهارة الماء ولو لم يثبت مع غيره من الإتيان وطهارة الماء ولو لم يثبت مع غيره من الإتيان وطهارة الماء
 عدا الوسط الذي يتوهم عدم احتياجه في الفريضة فضلاً عن هذه الصلوة ووجهه لا يقع لذلك فظاهر في هذه الصلوة بطلت في الركوع بل صرح كذا وكذا في المحكي
 لم ينع نام في المقام فلا خلاف في أن الظاهر من الصلاة فكل منهم مستلزم بالآخر وعدم وجوب تلك في الفريضة إن قلنا بطلانها في ذلك فظاهر في هذه الصلوة بطلت في الركوع
 أي العادي إلا أنه لا يثبت في الصلاة فكل منهم مستلزم بالآخر وعدم وجوب تلك في الفريضة إن قلنا بطلانها في ذلك فظاهر في هذه الصلوة بطلت في الركوع بل صرح كذا وكذا في المحكي
 الجنازة وحدها قال نعم قلت فاشترطت في الصلاة فكل منهم مستلزم بالآخر وعدم وجوب تلك في الفريضة إن قلنا بطلانها في ذلك فظاهر في هذه الصلوة بطلت في الركوع بل صرح كذا وكذا في المحكي
 إلى ما وجدنا من أحد من الأصحاب عليه الصلاة والسلام في الصلاة فكل منهم مستلزم بالآخر وعدم وجوب تلك في الفريضة إن قلنا بطلانها في ذلك فظاهر في هذه الصلوة بطلت في الركوع
 لعدم الندب أيضاً إذا احتل الوجوب في الصلاة فكل منهم مستلزم بالآخر وعدم وجوب تلك في الفريضة إن قلنا بطلانها في ذلك فظاهر في هذه الصلوة بطلت في الركوع بل صرح كذا وكذا في المحكي
 ناخر من غيره وإن كان وراءه مجال في الصلاة فكل منهم مستلزم بالآخر وعدم وجوب تلك في الفريضة إن قلنا بطلانها في ذلك فظاهر في هذه الصلوة بطلت في الركوع بل صرح كذا وكذا في المحكي
 وفي جواز تركه عن أبي عبد الله قال لا بأس به في الصلاة فكل منهم مستلزم بالآخر وعدم وجوب تلك في الفريضة إن قلنا بطلانها في ذلك فظاهر في هذه الصلوة بطلت في الركوع بل صرح كذا وكذا في المحكي
 أشار في الغيبة فقال أفضل المواضع في الصلاة على الميت الصلاة في العراء في ذلك المكان في الصلاة فكل منهم مستلزم بالآخر وعدم وجوب تلك في الفريضة إن قلنا بطلانها في ذلك
 أفضل المواضع في الصلاة على الميت الصلاة في العراء في ذلك المكان في الصلاة فكل منهم مستلزم بالآخر وعدم وجوب تلك في الفريضة إن قلنا بطلانها في ذلك فظاهر في هذه الصلوة بطلت في الركوع
 طلب أفضل الصلوة المقدم من صفوة المناخر في الصلاة فكل منهم مستلزم بالآخر وعدم وجوب تلك في الفريضة إن قلنا بطلانها في ذلك فظاهر في هذه الصلوة بطلت في الركوع بل صرح كذا وكذا في المحكي
 المكتوبة فالمراد ما أخرجه عنهم من الصلاة فكل منهم مستلزم بالآخر وعدم وجوب تلك في الفريضة إن قلنا بطلانها في ذلك فظاهر في هذه الصلوة بطلت في الركوع بل صرح كذا وكذا في المحكي
 لأنهم تركوا خلفهم ما يروى في الصلاة فكل منهم مستلزم بالآخر وعدم وجوب تلك في الفريضة إن قلنا بطلانها في ذلك فظاهر في هذه الصلوة بطلت في الركوع بل صرح كذا وكذا في المحكي
 دون ذلك المقدم الرجال على الصلاة فكل منهم مستلزم بالآخر وعدم وجوب تلك في الفريضة إن قلنا بطلانها في ذلك فظاهر في هذه الصلوة بطلت في الركوع بل صرح كذا وكذا في المحكي
 فالناظر يكون بعد من الرجال يكون مستلزم بالآخر وعدم وجوب تلك في الفريضة إن قلنا بطلانها في ذلك فظاهر في هذه الصلوة بطلت في الركوع بل صرح كذا وكذا في المحكي
 فيه منع الناس على الأزام في الصلاة فكل منهم مستلزم بالآخر وعدم وجوب تلك في الفريضة إن قلنا بطلانها في ذلك فظاهر في هذه الصلوة بطلت في الركوع بل صرح كذا وكذا في المحكي
 هو الأفضل في الصلاة فكل منهم مستلزم بالآخر وعدم وجوب تلك في الفريضة إن قلنا بطلانها في ذلك فظاهر في هذه الصلوة بطلت في الركوع بل صرح كذا وكذا في المحكي
 صلوة الجنازة عكر يومئذ لم ينفذ على غير الخبرين بل صرح كذا وكذا في المحكي عن العبد وغيره بل ظاهرهم عدم الفرق في ذلك بين الصلاة والصلوة
 على غير ذلك قال الذي بينهم من الرواية والظاهر منها الظاهر في الصلاة فكل منهم مستلزم بالآخر وعدم وجوب تلك في الفريضة إن قلنا بطلانها في ذلك فظاهر في هذه الصلوة بطلت في الركوع
 بصرف الجنازة إنما هو الجنازة المختلفة إذا وضعت بين يدي الإمام في الصلاة فكل منهم مستلزم بالآخر وعدم وجوب تلك في الفريضة إن قلنا بطلانها في ذلك فظاهر في هذه الصلوة بطلت في الركوع
 خبر الموقوف الجنازة المؤخرى ما كان بعد من الصلاة فكل منهم مستلزم بالآخر وعدم وجوب تلك في الفريضة إن قلنا بطلانها في ذلك فظاهر في هذه الصلوة بطلت في الركوع بل صرح كذا وكذا في المحكي
 لأن ما أخرجه في الصفوف شتر من نادر جرائره في الصلاة فكل منهم مستلزم بالآخر وعدم وجوب تلك في الفريضة إن قلنا بطلانها في ذلك فظاهر في هذه الصلوة بطلت في الركوع بل صرح كذا وكذا في المحكي
 الحذف والجواز حكماً مطابقاً لما دلل عليه من الجنازة والاحتياج إلى الصلاة فكل منهم مستلزم بالآخر وعدم وجوب تلك في الفريضة إن قلنا بطلانها في ذلك فظاهر في هذه الصلوة بطلت في الركوع
 البعثة التي كرهت في الصلاة فكل منهم مستلزم بالآخر وعدم وجوب تلك في الفريضة إن قلنا بطلانها في ذلك فظاهر في هذه الصلوة بطلت في الركوع بل صرح كذا وكذا في المحكي
 كبر من الأحكام بل التعليل المزبور من الغيبة كالصريح في حصوله في الصلاة فكل منهم مستلزم بالآخر وعدم وجوب تلك في الفريضة إن قلنا بطلانها في ذلك فظاهر في هذه الصلوة بطلت في الركوع
 المواضع في الصلاة على الميت الصلاة في العراء في ذلك المكان في الصلاة فكل منهم مستلزم بالآخر وعدم وجوب تلك في الفريضة إن قلنا بطلانها في ذلك فظاهر في هذه الصلوة بطلت في الركوع
 الصلوة على المراهقين يكون في الصلاة فكل منهم مستلزم بالآخر وعدم وجوب تلك في الفريضة إن قلنا بطلانها في ذلك فظاهر في هذه الصلوة بطلت في الركوع بل صرح كذا وكذا في المحكي

ما رجاء

باب فی الجہاد

رضا محمد رفیع

کتاب الصلوة

على هذا في الثانية والدعاء للمؤمنين في الثالثة والدعاء للمؤمنين في الرابعة وهو الذي جعله المصنف افضل حال افضل ما يقال ما رواه محمد بن مهاب جريتم
سليم عن ابي عبد الله قال كان رسول الله اذا صلى على ميت كبر وتقدم كبر وصل على الانبياء ودعا لهم كبر ودعا للمؤمنين كبر الى اخره ودعا على الميت كبر
وعنه ان دليلا الناس يصعله المروي فيه وفي خبر جعل ابي عبد الله صل على الشهادة في غير بعض وجوب التوزيع الذي قد عرفت موافقة المصنف
من نظم الدعاء من لا يتدأ بثناء الله الصلوة على النبي ثانيا والدعاء للمؤمنين في الثالثة كبر المصنف وبعدها عرفت ان الله صل على الميت كبر
عليه قال بكبر اوله في هذا الشهادتين بكبر الثانية وصل على النبي وبكبر الثانية وبدعو للمؤمنين وبكبرها بعد دعاء الميت بكبر الحاشية في خبره في ان قال
دليلا اجماع العروة واجابهم ولعله كان ايقن ان هذا هو المذكور في الجواز الصلوة في الواسطة والاشارة والحاشية الغنية والخير والاشارة وقد سئل
والله في كبر في الموضع وفوائد الشرايع وحاشية الارشاد والحجرات وشرحها والوضوء والكفاية والمنظومة وغيرها والفيضة المقنع والهداية والعباد والخصر
عليها حكى عن بعض ان كان ملى في الغنة لا خيرة الفاظا معنية وفي الغنة بعد الثالثة والرابعة خاصة الفاظا معنية لكن من المحتمل ان لم يكن الظاهر عدم اداؤه
لرؤم التعبير في عامه واصل في ريب من الشايب بل هو كما يصح من الحديث تحت انه بعد ان ذكر الالفاظ التي سترها قال الموطأ في الخبر من هذا قاموا
على الجنازة والقنوت المتبجج والصفاء والمرقة والوقوف بعرفات وكذا الطواف ولعل الجميع كل خصوصاً كتب الحديث كان ما في كونه والا فمضاه وعنه والبره
ثم والمذهب من ثمانية التوحيد بعد الاول حاشية الاربعة الاخرى لها الفاظ مخصوصة الا ان في المذهب بعد ذكر الالفاظ والافاضة على الشهادتين بخبر
كل بعد جعل شهادة التوحيد فيها على ما يخل الشهادتين كما يروي ابي حنيفة في الحديث انه ذكر كذا ذكر اتم قال الا فمضاه ويؤيد ذلك كله ما عرفت من اجماع
اهل العلم على عدم دعاء معين قال اذا ثبت عدم التوقيت بها قال اقر بهارواه ابن مهاب ثم ذكر انه اذا كبر الثانية صل على النبي والى وانه لا يعرف ذلك خلافا
وانه رواه الجهم بن عبد الله بن عباس رواه الاحصاني في خبر ابن مهاب وعنه وان تقدم الشهادتين يستدعي تعقيب الصلوة على النبي كل الفرض في ان يدعى ان
يصل على الانبياء بخبر ابن مهاب ثم قال الدعاء الميت واجب من وجوب صلوة الجنازة معلل بالدعاء الميت في الشفاعة فيه وذلك لا يمت بدون وجوب الدعاء ثم قال
لا ينبغي منادعاء اجمع اهل العلم على ذلك يؤيده احاديث لا صحتا وكيف كان فبذلك عليه مصافة الى خبر لك علي بن سويد الذي لا يقدح اشنا على
قرائة الكتاب في التكبيرة الاولى في خبر ابي بصير الذي ينبغي حمل ما فيه من الاربعة صلوات على الغلبة على الشهادتين بل قد يدل عليه بقية الاخبار السابقة بعد
حمل ما فيها من اريد على وظيفة كل تكبيرة على السند لما روي في الاربعة المبرورة اما هي فتقع على ظاهر الامر الذي هو بلو بوجوبها في الجهر منها لعن الشهادتين في التكبيرة
الاولى مثل الانبياء في ثبوتها من بل لبل اخره في ظهورها على حساب ما سمعت عدم ذكر كثير من الاحتجاج الادكار كلها او بعضها كل تكبيرة بثناء
الحكم مع ان يحسن عيسى فان كبر وتقول شهد ان لا اله الا الله وحده لا شريك له وان محمدا عبده ورسوله اللهم صل على محمد وعلى محمد واهل بيته
وجبه كابلع رسالتك سبيلك فصح لا منه ولم يدعهم مسكهم بل بعد بل فصح الداعي الى سبيلك الدال على ما التبني عليهم من موافقة حوائج
داعيا الى موالاته ومعادته نهلك من هلك عن بينة ويحيى من حي عن بينة وعبدك حتى اياه اليقين صلى الله عليه وعلى اهل بيته الطاهرين ثم تنصرف
للمؤمنين لا حاشية الاموات ثم تقول اللهم ان عبدك وابن عبدك وابن عبدك تحن الى الدنيا واحتاج الى ما عندك تنزل به وانما خير مني وراي فافعل في رحمتك
عني من هذا به اللهم انما لا تعلم منه الا خيرا وانت اعلم به منافان كان محسنا في حسنة وان كان مسيئا فاعف عنه ودعوه ورحمة شجاعة هذه اللهم الغنية
وصالح سلفه اللهم عفون عفوك وتقول هذا في كل تكبيرة طهر مرة الندب كما حكاه عنه بعض ثم يخفى في الجمع المزبور وان اختلف اللفظ المحقق كما في كبر
عن لقنه اسند في بعد الادكار بعد كل تكبيرة بخبر لا يثبت في الجواب حتى يقول بوجوبه لكنه في فعل ذلك كما قد تراه من حديث مهاب قال كلا القوم
جاءت الحديث في ما من قول السابق في صحيحه وانه من سلم وحسنها اليك الصلوة على الميت قرأته ولا دعاء وقت الجهر في كبري بعد ان حكى عن الفاضل
جواز الامر بن قال لا سيما ان الله على الواجب الزيادة غير منافعة مع ورود الروايات بها وان كان العمل بالثانية اولى لكن ينبغي مراعاة هذه الالفاظ فيمتنا بما
ورد عنهم وكل ادودناها وظاهرها كالفاضل مشي عن ذلك كان لا بد من استدلال الجمع المزبور بمضمون سماعه لا حتى ولا الجهر عن الدعاء للمؤمنين بخلاف
المضمون المزبور ولا يقدح قوله فان قطع عليك فان لم ابره عدم ضرر قطع تكبيرة الامام عليك الدعاء لو كنت سبوقا مثلا قائم هناك وان وقعت
منه في الاشياء قال الكاشاني انما اريد به ان كنت ما موافقا لالف تكبيرة الامام الثانية قبل فراغ من هذا الدعاء وبعد وقبل الانبياء باياتي فلا
يضر ذلك انقطع بل باقي تمامه باياتي بعد الثانية بل الثالثة والرابعة خوفا من الدقا فانه يقول اللهم اني يقول هذا ايضا بعد ذلك سواء قطع عليك الحسين
او لم يقطع وفيه بطلان في قولهم في غير الحديث يقول هذا يعني تكرار الجمع وهذا الاخير ما بين كل تكبيرة وفيه بطلان في قولهم في غير الحديث يقول هذا يعني
يكون معناه ان ياتي بالدعاء الاخير بعد الفراغ من المضمون بعد الظاهر انه صحيح وعلى حاله ان لا يباس بالجمع المزبور وكل او بعضا منهم مذكور في خبر
الالفاظ المزبورة لم يرد في شيء مما وصلنا من المصنف كان ملى في المحكي عن الغيبة المصنف للمصنف كان قال بكبر ويقول شهد ان لا اله الا الله وحده لا شريك له
اشهد ان محمدا عبده ورسوله ارسله بالهدى وبالحق بشير ونذير ابن مهاب في الساعة وبكبر الثانية ويقول اللهم صل على محمد وعلى محمد واهل بيته
بارك على محمد وعلى محمد واهل بيته وبارك ورحمتك على برهم والبرهم انك حميد مجيد يكبر الثانية ويقول اللهم اغفر للمؤمنين والمؤمنات
المسلمين والمسلمات الاحياء منهم والاموات بكبر الرابعة ويقول اللهم هذا عبدك وابن عبدك وابن منك نزل به انت خير مني وراي فافعل في رحمتك
اعلم به معنا اللهم ان كان محسنا في احسنه وان كان مسيئا فاعف عنه واغفر له اللهم اجله عندك في اعلا عليتك في اخلف على اهلك في الغابرين وادحه
وحنك يا ارحم الراحمين بل لا ما في المحكي عن غيره والبرهم والمذهب بعد التكبيرة الاولى اشهد ان لا اله الا الله وحده لا شريك له الها واحدا فاصدقها
ثم يتخير صلواته ولا ولد الا الله الواحد القهار تبارك وتعالى انما في الاولى في الباقية كما قاله الصنف لكن قد ما بعد الثانية الدعاء بالبركة على

[illegible]

كتاب الصلوة

الحلي عليه السلام قال: وصلت على عتبة صلاة الملم ان فلا لا انظم الا انه عدل ذلك لرسولك اللهم فاحترق به نار او احترق جوفه نار او يحترق الى النار فان كان يتولى اعداءه ليعادى وللبائت بك ببغض هل يثبت نيتك اللهم فيقول عليه فتره فاذا رفع قتل اللهم لا ترضوا لا تركوه في حسنات رسول الله فان حذرنا من ان يلزم الملم احترق جوفه نار او املا جوفه نار او امله نار او اقل كثر حتى تنبع الحنق الثاني فليدعه والفاضل الميسر في الكاشاني من عدم الوجوب لا يصل المقطوع بما عرفت لان التكبير عليه يدعي وبها يخرج عن الصلوة الذي فيه ما لا يخفى واخرج الضعيف المحكي عن حاشية اللوز وشرحه من قبله انما كثر من لا يحكم الوجوب فيهم قديم عدم الوجوب بناء على عدم مشروعية الصلوة عليه لا للتقدم مع امكان القول بالوجوب على هذا التقدير وان بعد علمنا بظاهر في جري الحلي بن مسلم لكنه كشف للشام وهل يجب المصداق الدعا عليه جها من لا يصل عدم وجوب الصلوة الاضرون ان قلنا بذلك فكيف يجب ان يتأخر خبر الشبهة قال ان التكبير عليه يدعي وبها يخرج من الصلوة وعليه منع ظاهر من ظاهر الامر في جري الحلي بن مسلم قلنا فيحذف عليك قوة الثاني على الثاني وهو الصلوة عليه لا لمراد به هنا ضايف في خصوص مع مقابلة المأمور في العجل السابق المخالف كما صرح به جماعة في كنف للشام في شرح قول الفاضل انه ان كان منافعا اي مخالفا كما في قوله في دفعه ويمنه ما في الفقه ورواه من الدعا على المخالف فها هو السبب في التفسير بل في المخالف للعامة النهائية الناصب على التفسير منقطع لعل الناصب التبر من الوسيلة الدعا على الناصب يخرج من نظر ان يريد منه التخصيص لجمع جميع هذه المعصوم على الناصب والمنافق في اسلامه داعي له بل لا شأنا عليه بل لا بعد كونه لا يغير عنه بالمناقض فيحذف في النص للمنفقة ضرور عدم مشروعية الصلوة على غيره من الناصب والمنافق حقيق لا على بعض الوجوه التي ترجع معها الى صوت الصلوة كالصلوة على عبد الله بن ابي الذي صلى عليه رسول الله فندى بالدعاء عليه على الدعا على المخالف ابق الفقه للفريق بينهما وبين الناصب كما ان ما هو ظاهر في الناصب كونه لا يغير بل على بعض الناصب سائر المخالفين بل يدعى بان عدم في الحكم معناه وانه يكونوا مظاهرين بالعدا في لا يجد في تحريمهم انهم على عقيدتهم في الزماني الاول الثاني الثالث لا انهم اعداء ولا عدائهم ومنهم المحدثين ولولها انهم قد ليس احوال المنفعة لا يرضى اصل العداد كما هو واضح فندى في وجوبها انهم لا يجهلونه كما هو ظاهر عدل المحكي من قوله في المحامع ضلال الدعاء عليهم بل يعتبر في الاقوى عدم وجوبه في المصداق الاول في السابعة الذي ينافيه فعله في حق وان امره بغيره بقوله بعد تسليم كونه الذي صلى عليه منهم لا ناصبا او منافقا في سلامه محكوم ما يكفره او قلنا بالاشارة في الجمع ذلك لكن الاول في الجمع وبين غيره من اعنوا القول بوجوب الدعاء عليهم من غير توقف بقا محصو وقلنا علم وكيف كان يجب فيها النية لا خلاف في الاشكال في عجب الوجوه عدمها ما تقدم سابقا اذا احتمل العدائين وان قلنا في غيرها لعدا اشتراكها في ما هو واجب واما ما وجدنا من جهة ضعيف ضرور ان لا نقا في اعتبار الوجوه بغيره بل في ظاهره اوصافه بغيره وان لم يتوقف عليه لتمييزه لا كان مواظبا على كما اوضحنا في علم نعم لا اشكال في اعتبار الاصل منها كغيرها من العبادات كما اننا لا بد من قارنها بالاعمال الذي هو اول العلم بكونه الباقي الاستدانة على التفسير السابق في محله ولا يشترط فيها التعرض فيها لكونها ارض كفاية لانه في الاموال خارجة وان احتمل كونه لان لنية لا سباز التقي على ما هو عليه كمن وافق الضعيف قال انها باقية بشرط يقين المنيعة معشر بل يكفي نية منوى الامام فلو خرج في الخطا فالاقول بالباطل ان سلك الوافع عن نية وبغيره لكن في جامع المقاصد انه ينبغي في هذا ما لا رد على الموجود بان قصد الصلوة على فلان لا على هذا قلنا قلنا يمكن ان ياتي هناك كثر في يقين الامام من حيث تقرر في الاشارة والاسم فيض في العجي فيرد بطل في الباطل نعم ظاهر الفرق بين المقام بين اعتبار التعيين بغيره فلا نية وان وجبها القصد في بعض مقادير ومصلحة عليه في عوا الاكفا هنا كفاية منوى الامام ومقتضا عدم جواز مثل ذلك الا يتام بالصلاة ولعله لعدا خروجه عن ايمانها عند المصلحة ان يخرج عن الوقوع في العبادات في الايام لا صلاح عدم العقاد الجماعة واقصا في اخطاها على الشق المهور بل لعل المنشأ من لادلة عند المبحر في المقام الذي لا مانع فيه من الايمان بالان عوا المنشأ فيضربا الضعة للعبث في الوقوع كانت حسنة وان لم يرتفع بها الا بهام عن الصلوة باعتبار الاشك في مضدتها ونحوه من المغلفات كما لا يخفى في صلوة ونحوها فانه يكفي فيها الضم لغيره ان لم يتعين عند فقه جندا والله اعلم واما وجوب استقبال القبلة فيها فلا خلاف في اية كما في قال لان العباد كغيره متعلقا من الله والمتقون النبي لا ائمة صل الصلوة كل من يكون خلافة شرعها مما وفيه ما عرفت سابقا في كنف للشام عليه الاجماع ظاهر ويشمل القول في من يخرج اداء عموما الصلوة كما سطر ولا عموما في الوجوه غير غيرها فالاولى الاستدلال بالاجماع المزبور انهم وملأنا يظهر من خصوص كنية الصلوة على النبي المتعد من المزدحمين من اعتبار الاستقبال بل من سائر تكبيرهم على انما في ذلك الى انما في جنات الرجال والصبيات والنساء قال توضع النسا على القبلة والصبيات ورجالهم وذلك يوم الامام ما على الرجال شيئا لندب النبي مولاه الرجال يقتضيه بالنسبة لموقفه على انما هو في الوجوه لا الذي بسبب جعل النبي في التفسير ما هو بالنسبة للرجال على النسا الى القبلة قال في الصلوة على النبي في موضع لا يقتضيه في موضع جندا مضادا الى قوله في جندا قال لا يجرى انما فان تقي تكبيره واكثره لا يقصو ما فانك قلت مستقبل القبلة قال بل انت تتبع الحجاز الحديث في ذلك في الوافي لا مناقاة بين القبلة بالاعتبار باتباع الجنات كما هو ظاهر بل لا يخفى ظهوره في جندى المروى في في الصلوة على الصلوة في اعتبار اية وانما ناجاز الاخر في منه بالصلاة الى المشرق المغرب لا في قبلة قال سئل لوضع الصلوة قال اما علم ان حكمكم سلك على غير قلنا علم ذلك لكن لا افهمه مبينا قال ابنه لان كان في الصلوة الى القبلة فقم على منكبة الايمن ان كان قناه الى القبلة فقم على منكبة الايسر فان ما بين المشرق والمغرب قبلة وان كان منكبة الايسر الى القبلة فقم على منكبة الايمن ان كان منكبة الايمن الى القبلة فقم على منكبة الايسر فكيف كان مخفرا فلا تزالون منكبا ولكن وجهه ما بين المشرق والمغرب لا مستقبله ولا سنده وابتدأ قال بوجهه قد فهمتم فقتلوا من الواضح انما امره بالاعتناء بما امره لان استقبال القبلة شرط في هذا الصلوة وكذا استقبال احد منكبة المنيعة في القبلة سطر في الامر لا لبدل الكاشاني من صرح الكاشاني في جامعهم كان على الامر وعرفت انما مثل الاخر في المروى في صلوة الصلوة من وجوب استقبال المشرق للرجال لان يكونوا عاملين به بل المحكي من جندى ان هذا حديث غريب ليجد في في الصلوة والمستقلا لكن ذكره وان كان غريبا لم يذكره الا في المحققين

كتاب الضلوة

[illegible]

[illegible]

لا يامون من

الإدلة ولعل خلوص

[illegible]

کتاب الصلوة

كتاب الصلوة

صلوات
مختلفة

كونه فاعلم ان الصلوة عليه مدفون الاظهار في ذلك وانما اظهره ليعلم ان الصلوة على القبر لا تكون الا في حال الاستسقاء او كون الراس من غير المصل بناء على ما هو عليه
بذلك ما هو ممكن كما هو واضح في ذلك العلم **المسئلة الرابعة** الاوقات كلها صالحة لصلوة الجنازة بل لا خلاف في هذا كما اظهره في هذا المقام
في الحكم على الخلاف في ذكر الاجماع عليه المراد صلاحية كل وقت من اوقات الصلوة في كل ساعة من اوقات الصلوة وان
ركوعه وسجوداته في الصلوة عند طلوع الشمس في وقتها الخشوع والركوع والحيوية في وقتها الخشوع والركوع والحيوية في وقتها الخشوع والركوع
هنا يعلم في هذه المسئلة ان الصلوة في وقتها الخشوع والركوع والحيوية في وقتها الخشوع والركوع والحيوية في وقتها الخشوع والركوع
انما هي الصلوة على الجنازة في وقتها الخشوع والركوع والحيوية في وقتها الخشوع والركوع والحيوية في وقتها الخشوع والركوع
غريبه الى غير ذلك ما هو ظاهر في ذلك العلم ولعلنا في هذا المقام انما هو في وقتها الخشوع والركوع والحيوية في وقتها الخشوع والركوع
لا يخرج في الواجب من هذه المسئلة بل قد يشهد من الخبر بالوجود ما هو ظاهر من نص الفتوى من عدم كراهة السجود في وقتها الخشوع والركوع
وقت الصلوة الواجب لصلوة الجنازة الصلوة المنيعة عنها في وقتها الخشوع والركوع والحيوية في وقتها الخشوع والركوع والحيوية في وقتها الخشوع والركوع
والحرث في السجود في وقتها الخشوع والركوع والحيوية في وقتها الخشوع والركوع والحيوية في وقتها الخشوع والركوع والحيوية في وقتها الخشوع والركوع
حين تقصر السجود في وقتها الخشوع والركوع والحيوية في وقتها الخشوع والركوع والحيوية في وقتها الخشوع والركوع والحيوية في وقتها الخشوع والركوع
او ان في وقتها الخشوع والركوع والحيوية في وقتها الخشوع والركوع والحيوية في وقتها الخشوع والركوع والحيوية في وقتها الخشوع والركوع
للملح على السجود في وقتها الخشوع والركوع والحيوية في وقتها الخشوع والركوع والحيوية في وقتها الخشوع والركوع والحيوية في وقتها الخشوع والركوع
في وقتها الخشوع والركوع والحيوية في وقتها الخشوع والركوع والحيوية في وقتها الخشوع والركوع والحيوية في وقتها الخشوع والركوع
ان يكون مبطونا او في وقتها الخشوع والركوع والحيوية في وقتها الخشوع والركوع والحيوية في وقتها الخشوع والركوع والحيوية في وقتها الخشوع والركوع
المقدم يمكن ان يكون في وقتها الخشوع والركوع والحيوية في وقتها الخشوع والركوع والحيوية في وقتها الخشوع والركوع والحيوية في وقتها الخشوع والركوع
من نظر في وقتها الخشوع والركوع والحيوية في وقتها الخشوع والركوع والحيوية في وقتها الخشوع والركوع والحيوية في وقتها الخشوع والركوع
الفضاء بناء على الموسعة وان كان في وقتها الخشوع والركوع والحيوية في وقتها الخشوع والركوع والحيوية في وقتها الخشوع والركوع
كان فالوقت كلها صالحة لصلوة الجنازة الا عند قبضته في وقتها الخشوع والركوع والحيوية في وقتها الخشوع والركوع والحيوية في وقتها الخشوع والركوع
الاجماع عليه في وقتها الخشوع والركوع والحيوية في وقتها الخشوع والركوع والحيوية في وقتها الخشوع والركوع والحيوية في وقتها الخشوع والركوع
معارضه الفرضية بناء على التمسك بمسألة الجنازة في وقتها الخشوع والركوع والحيوية في وقتها الخشوع والركوع والحيوية في وقتها الخشوع والركوع
سعة الوقت في وقتها الخشوع والركوع والحيوية في وقتها الخشوع والركوع والحيوية في وقتها الخشوع والركوع والحيوية في وقتها الخشوع والركوع
المحصل من عدم معارضه الموسع المصنف على وجهه في وقتها الخشوع والركوع والحيوية في وقتها الخشوع والركوع والحيوية في وقتها الخشوع والركوع
الجنازة قال لو تضيف في وقتها الخشوع والركوع والحيوية في وقتها الخشوع والركوع والحيوية في وقتها الخشوع والركوع والحيوية في وقتها الخشوع والركوع
الا عذر الموقوف الثاني وعليه فلا يكون خلافا فيما عرفت في وقتها الخشوع والركوع والحيوية في وقتها الخشوع والركوع والحيوية في وقتها الخشوع والركوع
عند صيق الوقت عدم امكان الاجابة في وقتها الخشوع والركوع والحيوية في وقتها الخشوع والركوع والحيوية في وقتها الخشوع والركوع والحيوية في وقتها الخشوع والركوع
الدين في وقتها الخشوع والركوع والحيوية في وقتها الخشوع والركوع والحيوية في وقتها الخشوع والركوع والحيوية في وقتها الخشوع والركوع والحيوية في وقتها الخشوع والركوع
هنا يعلم حكم قضيتهم ما عارضه ما عارضه في وقتها الخشوع والركوع والحيوية في وقتها الخشوع والركوع والحيوية في وقتها الخشوع والركوع والحيوية في وقتها الخشوع والركوع
الصلوة على القبر في وقتها الخشوع والركوع والحيوية في وقتها الخشوع والركوع والحيوية في وقتها الخشوع والركوع والحيوية في وقتها الخشوع والركوع والحيوية في وقتها الخشوع والركوع
والدين في وقتها الخشوع والركوع والحيوية في وقتها الخشوع والركوع والحيوية في وقتها الخشوع والركوع والحيوية في وقتها الخشوع والركوع والحيوية في وقتها الخشوع والركوع
كالتمسك في وقتها الخشوع والركوع والحيوية في وقتها الخشوع والركوع والحيوية في وقتها الخشوع والركوع والحيوية في وقتها الخشوع والركوع والحيوية في وقتها الخشوع والركوع
المع بين الدين والابن في وقتها الخشوع والركوع والحيوية في وقتها الخشوع والركوع والحيوية في وقتها الخشوع والركوع والحيوية في وقتها الخشوع والركوع والحيوية في وقتها الخشوع والركوع
امكن القول بجواز صلوة الجنازة في وقتها الخشوع والركوع والحيوية في وقتها الخشوع والركوع والحيوية في وقتها الخشوع والركوع والحيوية في وقتها الخشوع والركوع
الاولى وفيها الا انه لا بد من ان يكون في وقتها الخشوع والركوع والحيوية في وقتها الخشوع والركوع والحيوية في وقتها الخشوع والركوع والحيوية في وقتها الخشوع والركوع
افاضل على جنازة بعض الصلوة ثم حضرت اخرى كان في وقتها الخشوع والركوع والحيوية في وقتها الخشوع والركوع والحيوية في وقتها الخشوع والركوع والحيوية في وقتها الخشوع والركوع
في وقتها الخشوع والركوع والحيوية في وقتها الخشوع والركوع والحيوية في وقتها الخشوع والركوع والحيوية في وقتها الخشوع والركوع والحيوية في وقتها الخشوع والركوع
استأنفت على الثانية ونحوها برسل الباقية عن استكمال الجنازة هل في وقتها الخشوع والركوع والحيوية في وقتها الخشوع والركوع والحيوية في وقتها الخشوع والركوع والحيوية في وقتها الخشوع والركوع
ينجم هو العلة ولذا اقتصر عليه اكثر من اربعة ايام من يوم كبره على جنازة نكبة ما راى في وقتها الخشوع والركوع والحيوية في وقتها الخشوع والركوع والحيوية في وقتها الخشوع والركوع
بغيره من اربعة ايام من يوم كبره على جنازة نكبة ما راى في وقتها الخشوع والركوع والحيوية في وقتها الخشوع والركوع والحيوية في وقتها الخشوع والركوع والحيوية في وقتها الخشوع والركوع
في كسوف الشمس من عدم ولذا الاصل في وقتها الخشوع والركوع والحيوية في وقتها الخشوع والركوع والحيوية في وقتها الخشوع والركوع والحيوية في وقتها الخشوع والركوع والحيوية في وقتها الخشوع والركوع
بنوى الارض الصلوة عليها بنوى الحسن عليها ما بل في وقتها الخشوع والركوع والحيوية في وقتها الخشوع والركوع والحيوية في وقتها الخشوع والركوع والحيوية في وقتها الخشوع والركوع

وجبة

وجبة
الصلوة

الصلوة
في وقتها

خمس تكبيرات على الجنازة الاولى ثم تناف الصلوة على الاخرى بين ان يكبر خمس تكبيرات من الموضع الذي انتهى عليه قد اجزاء ذلك من الصلوة عليها وان
 كان هو كاتري على ما كان من غير خلاف بل عاين الفاضل من حيث ذلك ما الثاني هو الثالث في ذلك من قول الذي ليس بحج عندنا خصوصا
 والثاويل بينهما من انه تكرار الصلوة وهو اقرب منه ولما الثالث فيها على ان ترك الاول حتى الفراغ من التكبير على الاخرى كما يعبر عن الاستئناف عليها والاشا
 كناية عن تمام الصلوة على الاولى ثم تمام ما بقى من الصلوة على الاخرى وهو انما يتبع لو كان الاول عن غير الصلوة وليس بل هو طي في قوله عن رفع اليد في
 الاخرى بل قد يظهر من لفظ ما بقى على الاخرى التشريك بينهما في الاشياء فباقي من الاولى ثم تخصص في الثانية بما يكمل الصلوة عليها كما فهمه الله سبحانه وتعالى في الرواية
 عن فانه المدعى في ظاهرها ان ما بقى من التكبير الاول محتو الجنازتين فانما يقع من تكبير الاول تخيرا بين تركها حالها حتى يكملوا التكبير على الاخرى ويبرد فيها
 من كملها والا لتمام على الاخرى ولا يخفى هذا لانه على ابطال الصلوة على الاولى وجوب هذا مع تخوم قطع العبادات الواجبة ثم لو خيف على الجنازة فقطع الصلوة
 ثم استأنف عليها لان قطع الصلوة ان لم يضمنوا لولا رايه فيشكل بعدم تناوله الثانية او الثالثة فكيف يعرف في التكبير اليها مع توقف العمل على الثانية الا ان يتبع
 بكل واحد من الاثنتين لان التشريك في التكبير على الجنازتين وهو متقدم فقلنا ان محل التبر الثانية في التكبير ان الواجب من تكبير على الجنازة باذكارها
 المختصة وقد حصلنا في ان قلنا جميع الاذكار مع كاتبر فلا يجزئ الا في الاولى المجمع بينه في طيفه التكبير بالنسبة الى الجنازتين فاصدا من الجنازة الاولى لما
 جمعها الى ان يتم على الثانية حيث ان شاء ان يؤم على العمل الاولى بالتأخير ما ويتم على الثانية خاشا هو شطبا فالرواية وهو في غاية الجود بل يحتمل ما
 من كلام الصديق والشيخ في بناء في ما كثر في اللغات من ان يدعى كل غنار الله في وجوب التكبير على كل تكبير من غير ما يتبع الاخرى الجنازة يصلح سند له في بعض النسخ
 اطلاق الادلة السابقة فيكون صفة الاولى الثانية مثلا على التكبير الواحدة بالنسبة الى الاثنين فيجوز في ما كان ما في جامع المقاصد من ان ما ذكر
 من التشريك بين الجنازتين في باقي من التكبير في غير مفاد من الرواية اصل كما يحتمل العمل الاكامل على الاولى الاستئناف على الثانية وادخل في دفع ما عرفت من ظهور لفظنا
 فيه وادخل من ذلك اندا ما في كشف اللثام من انه لا يظلم من لفظ التواتر في الاخرى بعد التكبير على الاولى بل يحتمل ظاهره انما سئل عن الحكم كبر على جنازة وقد
 معها اخرى يصلو عليها اولا فذاشروا على التكبير على الاولى في الذكر قوله الاخرى لانهم صلوا على الاخرى اولا كيف يجتمع بالاخرى ان لم ترفع حتى يرفع الصلوة
 الاولى فاجاب بالتكبير بين ترك الاولى التي هي الاخرى حتى يفرغوا من الصلوة على الاخرى ورفعا والصلوة على الاخرى وهو في نفسه كاتري فضلا عن دعوى كون
 احدا الاظهار بل يمكن دعوى ظهور العمل المزبور في مفر عندنا ان لا يجوز التشريك في المزمور الا لان شكل العمل في الاولى ابقاها والاشارة اشراكها مع
 في باقي من التكبيرات وعدمه بل قد يدعى الغنية عن العمل المزبور في اثبات التشريك لا مكان الاكتفاء به بالاجماع بغيره في الاستئناف والصلوة المستفظة
 لا دليل على جواز التفرق عليها وان كثر في عقد الحكمي من طوعة وعلة ان الصلوة افضل من صلوة وان قصد التخصيص في منة بانهم لكن للجمع كما روي
 وكيف كان ظاهر النص هو ان الفارق ليس لك من التداخل في شيء بل هو احد طرق امثال الامر بالصلوة على الاموات المراد منه انما يطبق عليها على جنس الميت
 اتحادا بعدد مع اتحاد الصنف عدته لو كان عددا للتكبير فحالها كالموتى من المناق في بناء على الاربع في الثاني والخمسة الاول فيجوز ما صلوة واحدة ويجوز
 التكبير كما سئل على المؤمن ويحتمل امثاله في ما معا ويظهر من الروضة ان لا اشكال في جواز ذلك انما كان الصلوة على الصنف الواحد مع ان ما يخفى لا يبرر عن
 فلما اذا صح اشراك الاموات في التكبير الواحدة فلا فرق بين كونها الاولى بالنسبة الى احدهم وانما بالنسبة الى الاخرى وهكذا ضرورة اتحاد المدرك للجمع هو صفة
 حصول التكبيرات على كل واحد منهم ودعوى اختصاص التشريك بها مع اتحاد وصف الاولية مثلاً في الجميع لا شاهد لها بل هو على خلافها كما تم كبر في
 لا يحتاج الى العمل المزبور في اثبات الحكم المذكور بل من مقتضى صورته للتشريك في التفرقة في الاعراض بالنسبة الى الاموات والنسبة الى بعد حصول الجنازة لا
 ما سألوا بها وان كان ذلك لا يحوط ترك بعضها نعم قد يرد على التمسك بشايعه بان لا دليل على حرمة قطع العمل هنا اذا لا يترك ما عرف في محل ظاهر في النهي على اجبا
 العمل بالارتداد وهو لا دليل على انها لا اصل للتفرق وهو محال مقتضى الجواز كما في باقي الواجبات الكائنة بل قد يظهر من خصوصية الصلوة عنها وانما كالتكبير
 في ذلك يتم فضلا عما كان الصلوة فيه من عدم انظر بحكم الصلوة لها من جهة الصلوة ومن هنا جرم غير واحد من مناهي المناخين في جواز القطع اختيارا وحي
 له كما لا يجمع من الاصطفا في المقام كما اعترف به في جامع المقاصد غير فلاحا جازي صحيح على بن جعفر في اثنان ما ذكر في من التبر المزبور انه جازي مقتضى
 التشريك في التفرق من غير فرق بين التلبس بالفعل عدده بعد جواز القطع في القربا بصلواتهم في ذلك حتى لم يروا لهم صحيح على بن جعفر في ما تقوم في لا التبر
 عنه مقتضى بل في كشف اللثام كيف يجوز ابطال الصلوة الواحدة من غير فقه ولا اجماع ولا نص صحيح الا ان يرد من الصلوة وان حصل ثم وهو واضح كما
 يرد على ليل غير ما تقدم من ادلة التبر بين جمع الجنازة بصلوة وايراد كل صلوة اريد ان ليس من لا بطل حقيقة بناء على ان كاتبر جوازه ما قلناه عن فبالعكس
 في الروي لكن لا يخفى عليه في ذلك كله بعد الاحاطة بما ذكرناه وقد ظهر لك الاقوى التبر بين لوجوه الثلاثة الانمام على الاولى بالتشريك القطع ثم الاستئناف
 من غير فرق في ذلك بين ما استحل الصلوة عليها من الجنازة وما وجب الجنازة سابقا من جواز الجمع بينهما ابتداء فكل في الاشياء لكن محررة وهاتين الاحكام تعيين
 على الاولى اذا كانت الصلوة على الاخرى مستحبة وجعل باخلاف الوجه قد عرفت عدم اعتبار عندنا الكبر مقتضى عدم الفرق في عدم جواز الجمع بين حضورهما معا
 او مجي احدهما في اثناء الاخرى ظاهر الحكمي عنها اختصاصا في حضور المستحب بعد التلبس الواجبة ولذا فان في كشف اللثام وكان نرا ظر الى احتمالنا من انه لا يطل صلوة
 على الاول حتى يرد بالتشريك بل هو صلوة واحدة مستمرة فاذا ابتدء بها مستحبة جاز ان يعرض لها التبر في الاشياء لانه زيادة تاكدا لها ودفع العكس في قوله
 للوجوه لكن لا يخفى عليك انها اعتبار في الصلوة ان تكون مد كما حكم شرعي فضلا عن تعارض الدراك القوي بمصادرة لك كله بالنسبة اليها اجبا وفي غفلة
 للنص في عدم جواز القطع والتشريك بالعارض كما اذا خاف على الاولى خاصة من طول المكث من فوق وضوء كما انه يتعين عليه القطع ويجب جرحه على القول بحرمته
 اذا خاف على الثانية خلاصتها في التشريك في الاشياء من مكثها باعبارا واختبا جازي في خلاف ادعية التكبير الا اذا كان محيى الثانية في اخذها اربعة الاولى فانه

كتاب الصلوة

الفقر

کشف حقائق
و اسرار

[illegible]

کتاب الصلوة

صلى الله عليه وسلم

کتاب الصلوة

والله اعلم

كتاب الصلوة

في الصلاة
بالسجدة

فظم في نفس المتأمل شأنا من قول الرسول صلى الله عليه وسلم بل جعل الربا لله تعالى لا يعلمون الكيفية ولا يعمدون المعنى للمروءات والصلوات
بنفوس من النوع بالقرآن الكريم بل جعل الاستحارة منه ابتداء للفتنة بهم كل ضلالتهم من الخلق من الخلق فبدأ بالصلوة فبدأ بالصلوة فبدأ بالصلوة
الذي يشمل الاستحارة ليعتد بها على هذه الاستحارة أخرى مستحالة عند بعض هؤلاء من أناسنا إلى هؤلاء القائلين وهي ان تعقب على الصلوة بعد الركعة
وبسطة ثمانية ثمانية فان بقي واحد فحسب في الجملة وان بقي ثلثان فحسب في الجملة وان بقي ثلثة فحسب بالجملة وان بقي ثلثة فحسب بالجملة وان بقي ثلثة فحسب بالجملة
فحسب بعضنا فان يكون فيها تعقب عند بعضنا فيها ملازمة وان بقي ثلثة فحسب بالجملة وان بقي ثلثة فحسب بالجملة وان بقي ثلثة فحسب بالجملة
او الروايتين وان بقي ثمانية فحسب على ذلك راجع مرات لا تارة يفتد على كل شيء من كتب اصحاب قديمها وحديثها اصولها وفروعها كما اعترف به بعضنا
من مشايخنا فمضى بآثارها من استحضار الصلوة المستحالة للفتنة بها كالامور في علائم الجوده والارادة بالشيخ فالوتر على الصلوة وان كان لا
يسقط في تلك اثنان وثان ويحظر بالبال لغرض غير واحد من الجوامع على كل المعقولة فحسب بالجملة وان بقي ثلثة فحسب بالجملة وان بقي ثلثة فحسب بالجملة
غيره ثم يسقط ثمانية ثمانية ويحتمل ان جعل التفصيل الزبور ولعله هو السند في ذلك الا سقاده الاولى لا تنطبق على هذه الكيفية الخاصة التي يكون القصد
للمحكمة تابعها لا العكس على ان منها نعم الامر المشاغل الى زيد من الامر الذي ينهل المسفاد من تلك الاخبار للتقدم حتى في ذات الوقوع بل اعترفنا استحقاقهم
الامر المستحارة الى امرهم في غيرهم سواء ما حكاها في الحديث من كتاب السجدة او في الحديث من كتاب السجدة او في الحديث من كتاب السجدة
الحكمة والاخلاص في الصلاة على عهد الرسول ثم يقول اللهم اني اسئلك بحق الحسين وجاهه وابنه وولده الائمة النقية من ذنوبهم ان تجعل على
محمد بن محمد ان تجعل في هذه السجدة وان تزيق ما هو الاصل في الدين والدين الله ان كان الاصل في ديني عاجل امرهم لاجل فعل انا
عالم حبه في ذلك الا فانه في كل شيء قد يؤمن بفضله من السجدة وقد عايننا سجدته لله وجاهه ولا اله الا الله اكنفضه فان كان الاخير حقا لله فهو
مخير بين الفعل والترك وان كان محمدا لله فهو مان كان لا اله الا الله فهو يولي ذلك الدقائق هذه الاستحارة ايضا المحضرة النبي والذكر والاول الساجدين
فهل لو ابرص في ثوب الخبز وبها جمع بينهما باودة الامم من الراجح وذلك في من السجدة تلك اي عدم الضور وانقضت معه معطرا او اوبادته خصوصا في الراجح
من الامور التي هي من اجلها في الراجح وذلك الصلوة المستحارة فليحج فلذلك كبر الاستحارة على عدم الضور مثلا اذا كان استحضار الله على الراجح ولا
يجزى عليك ان تبني على ما ذكرنا سابقا لا بأس على الانسان ان يعرف ان الله قد رتب له من ذلك كل شيء وان له ايقاع فعله كيف اراد ومنه وقوع فعله
مقتضى هذه الامور لا حال صابرا لشدتها اذا حال شرائط الاصابا بغيره بذلك اخذه من ليل عترة واضلوع بل هو لا يتبلى هذا المعقود وسع
دنا حائل من السجدة ان قد توفقت مشرعيه في التفرقة بغير قيام الاحتمال الناشئ من تحول المرسل مع انه لا بأس بطلبه بناء على انبناء التام في حاله
الاحتمال العقلي بل على غير ذلك لان تلك الاخبار المرسله وان كانت في غاية الضعف من الارسل بل قد سمعت ما حكاه عن بعض فضلاء مشايخنا من ان
المستفاد من اجابة الاستحارة الا طرفة بلاء والكلف من الطرق لمعنى زبدة وان لم يكن لها اثر في النصوص بعد الدعاء والتوسل والتضرع لله فمخوها
في ان يبين لمرشد بذلك ان قلنا انه محل النامول واللعن خصوصا ما قيل من ان في الوسائل دوى عن الطبري باسناده الى صاحب الامر فخرنا الله انه لا
استحارة في الخواتيم بان يكتب في احداهما اصل في الاخر لا تفصل كرايات الاولى لا تفصل في الاستحارة على تلك الطرق الثابتة باعترافنا ان الاولى اقضا
على استحارة الاثنان فليحج من امون فان لم يكن عالما بكيفية فعلها كما سمعته للغير السابق انا كنا نعلم الاستحارة كانت في السجدة من القرآن الغير
الاول في السجدة من الاستحارة في النصوص الواردة في هذا الباب عن الاشياء اليها بل قد يؤيئنا اليها الى عدمها خصوصا والامام بين اظهرهم حتى انه يشترط
في الامر فيها من الاستحارة كسعة في خبرنا سجد بل جعل مقتضى الاصل عدم مشروعية السجدة فيها لانها من الشبهة المشتملة على التضرع والتوسل والدعاء
مخوها ما لا يحري الاستحارة فيها الا ان المعروفة زماننا هذا بل ما تقدمه من العلوم الاشارة فيها قال جده العلامة ملا الطاهر الحلي في
حكم عند شرح الفاتح لا يستفاد من جميع ما مر ان الاستحارة ينبغي ان تكون من رتبة الامور بان يتصلها هو بنفسه لعلما اشتهر من سجدنا لغير
على جهة الاستشفاع وذلك لان السجدة ايضا الا ان الحجة تدل على صحتها في غاية الجوده ورجا يؤيد مضافا الى اطلاقات الروايات وهو ما اوردنا في بعض النسخ
من المعاصرين ما يقتضي جواز الاستحارة فيها ان الاستحارة بعينها ترجع الى الطلب من طلب اجرة من سلطان عظيم كان فان الارجح والاخ في حصوله ان يوسط
بعض القريبين الى حاكم ذلك السلطان في سؤالها وان الاستحارة مشاؤون ولا ينبغي حصرها في طلبها كما استدلوا بان الجهم باب الحشر لا ينسأ باطل بل مشاؤون للكون
نوع منها وقد ضاعها غير المستشبه بان كان مقتضى حقا ابا القسوس الجهم كان حرجا في الاستحارة وغير ذلك بل حرك هو الشيخ سليمان الجرجاني الاستحارة عليها
بوجوده عشر بعد اعترافه بعدم نص فيها منها ان علماء زماننا مطبقون على استعمال ذلك ونقلوا عن شيوخهم في نحو ذلك ولعل كانت في مثل ذلك الانصاف
الا يجمع كما ترى من العلل كون الروايات الاستحارة غير مستحارة الا انفسه على ان يشود على الغير بالفصل او عدمه بعد ان يشرا على الصلوة من رتبة الاستحارة
لانه لو لم يكن من السجدة قطعا بل قد يؤيئنا الى ما اورد في الخبر فحسب في مثل من يتوصل الى الاستحارة في غير السجدة او في غير السجدة او في غير السجدة
مقتضى الاستحارة في زماننا من هذا القبيل انما اعلم ومنها صلوة الحاجرة بل غلظنا فيها نصا وفوق بل مائة ذكرنا ذلك في الكتاب في الفقيه
المهدي في المفتح وغيره الصلوة في الصلاة في مثل ذلك النصوص المستفيضة جدا ان لم يكن متواترة كما لا يخفى على من احاط في مثل ذلك الكاشاني
عنه ما اورد في الروايات ومنها ما هو مطلق في صلوة الركعتين طلبا لاجرة كبر المحاشين في غيرهم من القبة اذا كانت لك اجرة فلو فصلت ركعتين لم يحد
المفتد ان عليه اذ كان لا يرد مع تجب في خبر الاخر عشرة اربعة اذا ردت حاجته فصلت ركعتين حصل على محو ال عمل سجدتها منها ما قد اقبل على
ذكر مقدار كبرها منها ما ذكر في النصوص من صلوة ركعتين بعد صوم ثلثة ايام منها المدة على جميع صفوان بن يحيى وعبد بن محمد بن الحسن بن علي بن ابي

في الصلاة
بالسجدة

صلى الله عليه وسلم

كتاب الصلوة

الفرغ من الزمان فاد اود الانسان الزمان لاحدهم وهو مقيم في بلدته فقدم الصلوة ثم زاد عقيبها ويصل الى ارض لا مبرأ من مبرأ من مكانه وكان له
او بعد لادم ونوح وعواشاق السبق ان يبتدئ بها قبل الزمان ان كانت من باب الاجدها عند الناس الزمان من خطره ولا عثر لها على بعض ذلك كما ان الحكم
عدم اعتبار الوقوع عند الواس فيها وان كان له عليه بحيث يجعل القبر على جان ولا يتقبل منه شيا افضل من غير بل مكانه مطلق شهد الخبير بل ومات
مما خرج عن خصوصها اذا كان متصلا به ولقبيل البحث كغيره في ان يتقوا طاعة والامانة وعبرهم من الجهد والعلم والصلوة مقام اخر ومنها ما يخرج
معنا وهو صلوة الاولى فافله شهر رمضان والاشهر في الثاني والاربايات استحبنا هذه النافذة بل هو المثل فغلا وتخصيصا شهره كاد تكون اجماعا في قوله
المراتب وغيره الا عثرنا بل عن كثرة في كثرة اهل العلم لا اجماع عليها الا من شذبه في خلافه في استحبنا الالف لا من عرفنا باسمه من رتبة هو وحسن
محله على بن بابويه وخلافه لا يصدق بان اجماع فلهذا رواه عن علي بن المهدي الباق في الاستحباب خلافا لركعة من ابيان الفنا في الاثنا
منقولة بشرحها فالنادر معارضة النادر بل عن المعتبر على الناس في الاتفاق على الاستحباب في ثلثا روايات هو منظر فلو اجماع عليه خلافا لركعة بن بابويه
به بل عن كثرة نسبة الى علمنا بل عن كثرة في الخلاف في ذلك اجماع على خلاف الغالب بل عن كثرة خلاف الشيخ وصريح كبره في استحبنا المرفوع اجماع
وبالحجة لم يشر على خلافه ذلك ما عدا الصحيح اذ استحبنا الاسكافي على زيادة الاربعة ليل وترك المقرض من ابي عبيد الله بن بابويه ليس خلافا بل
الحكي عن اهلهم النصيرج بما عليه لا يتخلل بل انصرح بزيادة على الالف الذي يسمعه عندهم قاله كرى قال بل الجهد قد وردى عن اهل البيت زيادة في
صلوة الليل على ما كان يصليها الانسان في غيره اربع ركعات ثمة اثني عشر ركعة مع انقضاء بالالف ايضا وهذا زيادة لم تقف على ما خدعها الاثني عشر
او سائر في قوة المسئلة من عاظم العلماء بل بربا فيل لا يكاد يوجد منكر لا لا الصلوة موافق على الجواز فكانا تفاضا من الكل وان كان الاثنا ان النجاشي كان
الامالي الفقيه يفتي بان مراده نفي الشرح وبما يخص من ان استحبنا فيها من ان استحبنا مطلق الصلوة في كل ليلة نعم هو في غاية الضعف بعد ما عرفنا بعد
النصوص المستفيضة المتعاضدة مع ان منها المعنى في نفيها بل يكون حصول القطع بمضمونها بل لا يخطئ كثيرا واشتمالها على نفاصل الا وحيث بين الركعات في
اشهاد العمل بها بين الطائفة قديما وحديثا حتى صلح ما سمعت مضافا الى المسألة في ذلك الشرح في ما يقضي عرفنا في ثلثا الى غير ذلك من المعلوم ان يدور
يجب طرح المعارضات من صح سند وروايتها او تأويلها بعد المناقشة في ذكره الشيخ وغيره من النوازل في الروايات المعارضة المضخمة لنفي الزيادة على
النوازل المعارضة بزيادة النفي جماعة او بالجل على النفي او بزيادة نفي الزيادة في الروايات بخلاف ما لا يبعد عن المضمون وبان نصوص
الاثنا عشر في النفي لثمة الزيادة عندهم حتى قبل من جهة تلك المسئلة على اشكال لا يمتنع جوارحه انه لا يمتنع الاشكال مع تعدد النوازل والاضلاحيات
بعد ما سمعت ان ليس من المستحسن طرح اخبار جرح الجرح بل الطائفة على عمل افضل ان يكون قد عارضها مع ذلك اخبار اخرى مؤيدة وقوية منها هو
معلوم من طريقه الا استصحابا اذا كانت تلك الاخبار جرحية غير عملة الخفاء عليهم اذ ذلك يوجبها وهذا عند الله وكيف كان في الف كغيره من شخص غير متصا
زيادة على النوازل الروايات بحقي كذا استصحابها في النفي لركعة في الروايات في استحبنا ذلك كل ليلة كما ينقل عنهم فلهذا كان قال الصادق في خبر جميل بن
صالح ان استطعت ان تصلي في شهر رمضان وعين في البو والليلة الف كفة فاضل ان عليا كان يصلي في اليوم والليلة الف كفة وقال ايض في خبر ابو حمزة
بعد ان سئل ابو جبر عن قوله الصلوة في رمضان ان رخصا حجة وحقا لا يشهد شي من الشهر وصل ما استطعت في رمضان فقلوا عابا ليلنا اننا روايت فقلت
كل يوم الف كفة فضل ان عليا كان في حره ويصلي كل يوم ليلة الف كفة الحمد لله لانهم لما صلي عدم وقوع ذلك من اكثر الناس بل ما هم يندوا اليها
في خصوص شهر رمضان في مجموع لشاكرها بزيادة شرفه وعظمته وعونه حتى قال في خطبة ان الله جعل في يوم ليلة من يطوع صلوة كثر يطوع بصلوة
سبعين ليلة بناسواه من الشهر وجعل لمن يطوع فيه بصلوة من رخصا الحجة والبر كاجر من ادى فرضه من رخصا الله عز وجل وراى فيه فرضه من رخصا
الله عز وجل كمن ادى سبعين فرضية من رخصا الله بناسوله من الشهر والحديث ويكنى من الفضل ان جعل فيه ليلة القدر التي هي خير من الف شهر ومن ذلك
كله وغيره حثوا على طلب الزيادة في نفي الف كفة في خبر الفضل بن عمر بن عيسى في شهر رمضان زيادة الف كفة وهي مستفادة ايض من مجموع النصوص الواردة
في نفيها كما سبقت بعلمنا مضافا الى اجماع عليها من قول جماعة كغيره من مذهب علمنا عدا بن بابويه كغيره من اهل العلم من اخصاص من خلاف بل
لو ثبت في الحكمي عن كثرة كفي الخلاف عن بن بل في ثلثا الاستحباب او صرح بالاجماع عليه فاني كرى عن الشيخ الجليل في المناقب الماثري وهذا هو محمد بن
السقائي كتاب الفرض من انها سبقت كفة لا يخفى ما بينه مع حاله اذ الف كفة ترك في ثلثا الى الافراد لشهرها على ان المنقول عن في الكتاب ابن يونس
الحكي من اهل بن طاووس ان صلوة شهر رمضان استمارة كفة وفي رواية الف كفة عن كنف للناس انهم قال الصلوة في رمضان في ليلة تسع عشرة اية فاة كفة
وهو قول من قال بالالف قضية ان كان له شك فهو في ما من الالف الف كفة انها وظيفة تسع عشرة بقرينة ما سمعت عن كنف للثلم وعلى كل حال ضعف
خبره ان احتمال الزيادة على المقدار المذكور اقرب من احتمال النقص ما اولاهما سمعت سابقا من المنقول كرى من الاسكافي ما مائتا فاة استقامت تلك
الاختبا السابقة من استحبنا كل ما استطاع فعله من الصلوة في شهر رمضان واما ثلثا فغير سليمان بن عمرو بن عبد الله قال لا مبرأ من مبرأ من صلي
ليلة النصف من شهر رمضان مائة ركعة بقرينة كل كفة بقل هو الله احد عشر راتنا هبط الله عز وجل اليه من الملائكة عشرة يديون عنه عدا من نحن
الانوار هبط الله اليه عند موته ثلثين ملكا يؤمنون من النار وخبرنا يحيى عن عدة ممن يؤمنون قالوا من صلي ليلة النصف من شهر رمضان مائة ركعة
في كل ركعة عشر راتنا بقل هو الله احد ذلك الف مرة في مائة لم يمت حتى يرى من من الملائكة ثلثين جبروتها الجنة وثلاثون وثلاثون من النار وثلاثون
من ان يحطو عشرة بكبد من كاره اذ الظن ان ذلك زيادة على الالف لما استمر من ترتيبه ما يقضي اخصا ليله النصف بعشرين ركعة فيكون الاربعة
ثمانين بل بما بين ان المائة غير تلك الوظيفة لاصلا لعدم التداخل خصوص في مقام كما اتفق بيني تركي قاله اولها بعد ان ذكر الالف في ثلثا

بين الاصناف
في فافله شهر
ومضاه

في فافله شهر
ومضاه

في فافله شهر
ومضاه

[illegible]

کتاب الصلوة

الفناء

فیضانِ حیات

5

فِي عِلَالَتِي
فَاطِمَةُ

جغرافیہ

وَبَيْنَ الْغُلَامَيْنِ
بَاتِلَتَيْنِ

کتاب الصلوة

[illegible]

کتاب الصلوة

کفریہ

كذلك باعترافه وكلما لم يصح ذلك الشيخ ولم يجره من الاجازة فهو عندنا منكر غير صحيح وان جهر بما فيه حصول الحكم استحبابا وخصوا بعد الحكم
عن المصنفين العشرين ان تركه في ذلك وبيانها رواية داود بن كثير وان كان في غير موضع رواية اخرى غير المدونة في كنفه الصلوة المبرورة الا انه هو داود
او غيره رواية اصل الصلوة لاهي مع الكيفية ثم ان مقتضى كون الواو لطلوع الخج عدم الترتيب ما في غيره بين ما يقر بعد الجهر بالانحلال في الترتيب والفتا
في الفتاوى لكن لو كان في ترك بعد ان غير نحو ما في الخبر من تقديم اية الكرسي على القدر قال لدعي اية الكرسي تكون نحو وقبلها انا انزلناه وهو على انه
ضد الترتيب بالواو عسيرة تكون مشقة حاله لغدب جماعة كما قيل القدر على اية الكرسي ثم الاولى بناء على ذلك المحافظة على ترتيب الخبر المذكور الاول
فراثة اية الكرسي في قوله ثم فيها الخالدون لكن يفصل القربة للطفة فيها بعد قوله تعالى العلي العظيم لما قيل ان المقر عند القراءة والعين من ان اية الكرسي
الا انصر على الزيادة بل قد بقي بل ان لم يزل المخصوصة اية لا مكان دعوى ان المعارف فيها بين المتشقة هذا الحد لمصلحة لدا انصر عليه عند هابل ارسل
الصباح عن الضا في كنفه صلوة الواو العشر من ذي الحجة ثم قال في هذه الصلوة بعينها رويها في يوم الغدير وهو في ان المداينة الكرسي في يوم
الغدير الى خالد بن النضر عليه هاهنا وفي نسخة عن النبي ان من تركها السن الاخذ برسول الله في يوم الغدير بالخروج الى قال الصلوة قبل ان تزل
الشمس نصف ساعة من يكامل له صمتا امامة الجماعة وكيفية ان قال في تفديهم المؤمنين واداسم وعابد شاما هذا اليوم من صل على خلفه فيصعد قبل
الصلوة فيخطب خطبة مقصود على حمد الله تعالى والشا والصلوة على محمد وآله والتسبيح على عظم من يوم وما اوجبه فيه من امة امير المؤمنين والحث على امتا
امر الله سبحانه وسوله في رواية اخرى احد من المؤمنين والامام خطب في انفس الخطبة رصا نحو وانها او تفرقوا انتهى منضم الخطبة احكام لغت
لها على بل معبركا نسخها الجماعة وفيها التي قد اشبعنا الكلام في هذا في الباب كما خرج في الصلوة فانه لا دليل سوان النبي صلى الله عليه وآله في ذلك فهو
لكن يمكن تخرج بل في الواو عليه اثنا الطريق فاذ كان ذلك في ذلك الوقت وعلى ذلك الحال فلا تخرج اوله الناس فقطعها بل هو كذا في العادة و
كاشحباب الخطبة فانه لم ينفذ في الواو صريح في السوى ما ستمع لكن اعلمها بالاساس لانها ذكره في حديثه وتحميد وذكر الله وسوله
وصلوة عليه ثم موعظه واما المعروف في نهي عن التكرار في ذلك الكل حسن مرغوب مرغوا في كل وقت يوم الغدير بشر في الايام بالحسن انصافه وقد
في النبي مضافا الى ما في المسجدا من الرضا من ان امير المؤمنين صعد المنبر على خمس ساعات من نهان هذا اليوم في الله وذكر الخطبة الى ان قال ثم الصلوة
خطبة الجمعة وجعل صلوة الجمعة صلوة عليه ولم يزل صلوة اليوم بعد الخطبة وبيانها واصل الذي في النبي اجمع ما سمعت اجرام احكام العبد على يوم
والحفاضة على خطبها وقع فيه ولذا والتاكيد الاخوة وتبشيرا لودعة والتبشيرا للصلاة امير المؤمنين في قبل خطبة اليوم من الصلوة والنهائي في نحو
ثم ان الخبر المبرور قد صرح فيه بقضاء هذه الصلوة ولو كانت عن هي الصبر بكذا انك قد عرفت ان الشيخ ارسل عن النبي صلواتها في اليوم الرابع والعشرين
من ذي الحجة والله اعلم ومنها صلوة ليلة النصف من شعبان وهو مجمع البرهان انها مشهورة في المسجدا انبدها ثلثون رجلا من النفاة قال محمد بن علي
دكان بتسليمه بن بصرى في كل كعبة الجهر مرة والاحلاص مرة ثم يعقب بعفرو كان اخذ الفلطين من الاصل الفاعلة في التواظف الا فلم يذكر في النص
بل وجملة من الضاوى كما قيل بل لم يذكر فيه كذا فيها التعديل ولا التعقيب ثم قال في المسجدا متصل بالخبر المبرور فانما وقعت في ليلة الجمعة لكن
الواقع على فضل هذه الليلة وما وروى فيها يعلم ان ينبغي ان يفعل كما ينبغي منه من فعل الخيرة وقت خاص فليس هذا الليلة لاني النص بل في الفتوى لا
ما يحكي عن الراسم من ان وقتا بعد العشاء الاخر واصل اخذها وروى غير ما من صلوة هذه الليلة وما من ذلك هو بعد التوجه الى الاعمال المرادة في مثلها
لان اول وقت الصلوة من الغرض وقواها وما عداها لا سفاة يد من القوت ونحوه والامر في ذلك كله سهل وقد ذكر في هذه الليلة صلواتا فلنطلب
مظانها ومنها صلوة ليلة النصف من شعبان يومه على ما في القواعد اثني عشر ركعة بغير في كل ركعة اثنان بل في كل ركعة اثنان في يوم السبت
وعن غيره بعض نسخ المصباح فيه في ليلة وعشر الدخ المرسون في ليلة النصف من يوم السبت كما عن المعبر وفيه اليوم والتذكير في ليلة النصف عنها
والخبر عن المعبر وفيه ليلة السبت كل كعبة الحمد مرة والعود مرة في التوحيد ربيع مرات بل كل من الاول بالنسبة الى يوم السبت لا بعد الاكفاء باي سورة
لذا حق من به وقرآن ان لم يكن من قرآن بل ما تبشر بالوجود في الحكي في المسجدا عن في الفلم بحسن بن روح ما يعلم انه اخذ من الامام ذلك منهم من غير
اشراط عدم التمكن كان الموجد في خبر في اصله عن جعفر مطلق السون ايضهم قال فانما عرفت قرآن الحمد اربعاء قال هو الله حلالج مرات للعود
اربعا وقتلا الا الله قاله كبر سبحان الله والحمد لله ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم اربعا الله وفي اشترى بيشا اربعا الا اشترى بربا اربعا
الا ان مودد الخبر المبرور يوم النصف من يوم السبت تمام البحث في تفضيل هذه الصلوة وعبرها وما يوق فيها وبعد هاهنا كور في كتب العبادات كما صنفنا في ذكره
سهم في اجزائهم **خامس** في كل التواظف بعد ان يصلها الا ان فاعدا اخيارا على المش بل عن المعبر وفيه ذكره وبان الاجماع عليه بل اجازة
خلاف الامر الى نفعه الا في الويرة وعلى الرخصة مدعيها وجمها بالاجماع الاصل مع شدة فزار وانية الجوت وتبشيرا في ضعف بعد ما عرفت ومن يعلم شاما
النسبة الى الشدة وفوق لولوا رواية لاهلنا في نوادر من الاول ادهي مع منها معتبر في اعلى درجة الاستغناء ان لو كان متواتر مضافا الى ما يشعر به
بالحوس في مكان الاحياء المعرضة للنافذ فانا فلة والى مضافا الى العاصح اذ هو كجيرة في الاصل بجيرة الكيفية لا بد لها عند النبي في قوله من
بالمصنوب على عمل في غيره من الله لا ينبغي الترح في ذلك لكن فضلا بعد الويرة قائما افضل بخلاف اية لغة النص من لان افضل الاعمال احرمها
الويرة في الاكثر وصحح الروض المحلوس منها افضل لثقت المعبر انها ركعتان من جلوس بعدان بركة من قيام ولا نها شرت التكبيل للتواظف فيها
منعها لغير الرض وهو انما ياتي مع المحلوس منها اذا لم تكن عليه نقد في القيام منها كما هو في الروض في دفعه من العبد الى على انه مضافا الى ذلك
لنصوص الاحتد ونحوه دعوى احكامها واحد كما صرح بالحقي وعكس من غيره بعد كما هو كشف للام لا دليل عليها الا في رواية عن المحلوس من المعصية

جواب

على الارض الا كان من الاضواء المنهية في وجهه ولعله ظم انفسه في نفسه على مضب الضيق السابق كركي الذي يحكي عن عبد الصبر بوضع
الابنين على الارض منه وله وجهه كما باس بعدد معنى التبرع فيه قال في القاموس تربع في جلوسه خلاف واقعي متضاكاف الحدائق في قول جبر هذا
الحاكتين من هياتن الحلو وهذا قد كثر في كثر من بعض الاصحاحات كعبه وكوع القاعدة جهم من هياتن تذكرها العادة تمام البحث من هياتن يتبع
بالقاعد من المربع بالنسبة في كنه من اقل الركوع واكمل فخط من جبر على ان يصادف بينه وبين الجبر بالاختصاص لا يجب ان يذكر في بحث الفقيه في الصلوة
فلا خلاف في ان مثلها في المقام اتم والله اعلم ثم انما يستفاد من انما فيما ذكرنا ان معنى جواز الجلوس في الصلاة مستحباً هذه الكيفية من الصلوة بان يكون
كان الصلوة القباي افضل منه لكن هو صنف مستقل اسما في التسمية ترك مروج بالنسبة في جبر بل هو بالنسبة الى افراد مختلفة للرواية في الصلوة اتم كقول
سابقاً في الصلوة جالساً انما هذا في كثر وعرضها ولعله هو الامر بالوفاء بكون الصلوة جالساً مروجاً بالنسبة الى الصلوة في تمام الايقنة
بطلانها لتعديلها كان هذا الفرد راجحاً في نفسه ولو علم من رجحان الخصومة في نفسها بل هي من التوابع لا لا يشترط في خط التذرع جملته في الارض
عدم انعقاد في الجهر مثلاً اذا كان غير اشرف منه وكذا لا يقف بانفساد المطردون المقيد هو تفكيك مخالف لقصد التذرع مع اتحاده نعم لم يكن في الصلوة
مستقلان تعلق احدهما بالمطلوب الاخر المقيد على معنى هذا الصلوة وان يكون جالساً امها امكن في ذلك ومنه يعلم ان الجهر للطلان في الوقت المطلق باجر
بشرع مصر كما لو تدار الصلوة بدلت طهارة كما هو في الفواصل صريح كثر وعرضها وان كان لا لازم لا ولها حيث حكم بانفساد التذرع بالنسبة الى المطلوب
المقيد بها لونه النافذ جالساً انما هذا لا يخفى عليك انما في المقام ان كان كان لثاني منها في جبر من الاول ان تدارها جالساً
يقضي حرمة القيام عليها في ذلك لا ينبغي ترك الراجح وفضل المروج بالنسبة الى غيره ولا جبر رجحان في خصوصية نفسها والاكتفاء بمرجحان طبيعة
التي تتبعه المخصوصية بتلزم انعقاد في الاماكن المكونة ونحوها لا راجح من من تدارها جالساً عدم فعلها فاما لو تدارها لم ينعقد بالنسبة الى غيره
بكل منهما كما انما في جبرها معاً وهو معنى وجوب المطلق وان المقيد ليس هو كاطلاق تدار الركعتين المنصرفة الى القيام مع غفلة التذرع من خصوص الصلوة
انما طبعها بنسبة الى اللفظ منه اندم مع فرض عدم قصد التذرع التمدد في مخرج عن مخرج المسئلة مع فرض جبر الامة بالمطلق الذي يقصد التذرع ضرورة
غير المقيد فما وقع لم يقصد ما قصد لم يرفع بل المخرج بالطلان كما في المخرج الثاني لعدم مكان انعقاد ما نعت على وجهه علم عليه لا فضل من عدم قصد جبر
لعل عند ذلك كما لو علم انما في الصلوة كان يكون على الراحة ارجاساً او مستنداً عند انشأ الظهر اليوم فمقصد القيدان قال في على انشأ
على الراحة وجلس على الارض مثلاً ان يكون عليها مصلها لان المخرج رجحان الصلوة على تركها وليس ما عني فيه من قطعها بل هو قريب في الاول في
انصرف قوله على انما في الصلاة جالساً الى اداة الزام العيد الى اداة الصلوة بالطلان بالارام هذا العيد هذا التذرع بدعي لا كفا في انقضاء التذرع
برجحان الفرد لرجحان الطبيعة فيه وان لم يكن المخصوصية مدخلية بقضو الارام بسائر المشتبه من لا يمكن ولا من سائر المفارقات من المباسر بعض
الاحوال الراجحة في غيره وسائر المفارقات ما هو معلوم عندنا في بعد كما هو واضح **الركن الرابع في التوابع في فضل الفصل**
الاول في التحلل الواقع في الصلوة المفروضة بوجوبه وان شاعرا غيرها من الفروض بالتوافقة كثير من الاحكام كايان بيانها في هذا وهو اما ان يكون
عند اي قصد مع تذكر الصلوة بل عمل ما يجب في غيره والادخل كثير من احكام التيمم كما استمر في التيمم او سهر وهو كما عرفت
غيره المعنى من الغلب بعد خلون بالبال لعل عدم تعريفه ولا ظهوره في ادراكه الخاص العام في معرفة كونه عدم خلوج المخصوصة والافتراضية
لا يخفى من اجل ان في احكام اليهودي اعادوا الجاهل كما يقع من الاعاد اليهودي فخل بعض ما يعلم وجوبه من الجاهل بالوجوب انما في الغفلة على الفعل
على وقوعه فيكون المداخ على سبب تركه فان كان الجاهل كان من الاعاد وان كان اليهودي كان الجاهل بسبب اليهودي فوجها ان لو شك المداخ
في التيمم من غيره فيجب قبل الفرض بغيره وبين ما قلنا من التيمم لا يكون في الصلوة مطلقاً لا في غيره من سائر المباحات التي هي منقولة عنه
فامله فيكون انما في سبب التحلل في الكلام في التحلل الواقع من سبق للشا فانه لا يندرج في احد التيمم وان كان الظاهر عدم بطلان الصلوة بمرج الدلالة بالجم
لوارده الجهر مثلاً فاختاروا العكس على وجه لا يندرج في الاعاد لا التام في الجاهل في الدار كجبر او اخافا ان يظن لو كان التحلل يقع اضطراراً بفعل الجبر مثلاً
فانه لا يدخل في احد التيمم ولو كان بمثل الظاهر في الفقرة في اعادها مطلقاً انظر احكام العدم من خل في من اجبات الصلوة لها او غيرها عامداً
فقط بطلان صلوته شرطاً كان ما اخل بها في الوضوء والشرطيات التوبة ليدن ونحو ذلك وجوبها كما قلنا في الجبر لو كفيته كالجهر والاختلاف او تركها
كالكلام والالتفات في التيمم ونحو ذلك الحائرين في الاصول من انفسا النهي في العادة الفاضل من غير فرق بين ما يتعلق بفعل العادة او غيرها اذ خارج عنها
كالنهي عن التكبر والكلام وان كان انفسا في البعض عقلياً وفي الاخر عباداً ككتمان في التيمم بالماوريه على وجه كونها لا خلاف الجهر اخلاصاً
ولا نعلم المشروط بانفساد الشرط في حصة التكليف على انما في المقام الجاهل على الظاهر وعبره الاحكام انما في خلافه في واقع من بعض المتأخرين
ان النهي لا يتعلق بفعل العادة او غيرها لا في نفسه فانه وانما في بطلان بدل من خارج في الكلام والالتفات في حصة علمه قد عرفت في لاند
العامد من ذكر كونه في الصلوة بل لا بد من تذكره في التحلل الذي يجب فيه الشيء في كلام عامداً فلا ينع كونه في الصلوة او من ترك العادة عاقلاً في كونه في الجبر
مثلاً ليس من العامد في اول منه ما لو زعم بغيره في الخروج عن الصلوة والواجب الحكم بفساد صلوته من ذلك اعم الاتمام على انما في لونه كمالاً في الصلوة
لو بطل صلوته على جملتها اجماع خارج ان القاعدة في بطلان في الجميع العلوم خرج من اليهودي ان كان في فعل في كان يقع الكلام مثلاً من غير قصد
ترك الجبر في الباقي ولا باس بالحكم بفساد صلوته المسلم مع عدم الاتمام بعد فرض كونه من المسئلة الان في دليل معاً في الاصل في كونه في الكلام
وقع عمداً وعلى تقديره من وجوه من الدعوى ضعيف جداً لا يلائق لفظ الفرض في اليهودي بل لعل الغالب في افراده ذلك مع ما يظهر من ملاحظة الاحكام

کتاب الصلوة

اوتخاسنه

۱۰۲
اواشتر

كتاب الصلوة

لا مانعاً للحج على لسان جامع بل السلب بل بقية هذا الزعم في الأول لا يفي فيه تجمع الخلاف فيما يأتي من مثل الركوع اما لو ذكر قبل سجدة واحدة فلا بطلان بل كان عليه ان
يأتي به بخلاف جده من حيث ان فيه اوجلاً في ركعة الصلوة وهو وان كان محله ما ياتي في خلافه بل هذا العلم الظاهر بعد ما كان نظرنا الى المراد
في الخلق المقام عدم الدخول في غير التكبير كما هو في النجوة في الفقرة كما هو الظاهر من المقام هنا والتمنع في التحريم وهو غير ما فيكون الوجه في الاول عدم
استلزام التلخيص سوى باده ما لا يفتح في زيادة ترسها كما اشار اليه في بقوله بعد في الخلاف المتقدم فان لا يثبت ان لا يمكن على وجهه بوضوح هذا ولا اخل لا يثبت
الصلوة لكن غير انه لا يتم في التمسك والركوع حتى خلقه الجرح في زيادة سجدة واحدة وهو غير قاطعة في الصلوة كما ان لا ياتي الاستدلال عليه بل في معنى
الاجتماع والامر بالاعادة على المشكوك فيه مع بقاء الحال اذ فيه ان المراد بالحال فيها ما يختلف على الظن لان المراد به على الاصح في الشك في الدخول في فعل آخر والامر فيها
عدم الدخول في تركه وما في التكبير من الدخول في تركه والاجماع على بطلان صلوة من يسهى عن التكبير حتى فوزه وان لم يجد منها بل الموجود الاجماع على الركبة
والابطال مما وانهم حتى على اشد الجفوة والضعفة والشاكلة الاجماع على ذلك في ان هذا الحكم يجمع عليه بين الاحتياط على ما نقله جماعة قلند
بظهر الخلاف في ذلك من قديمنا في جعله من السهو الموجب عادة الصلوة عن كثير الا فتتاح ثم لا بد من ذكرها حتى يركع وجعل من السهو والوجوب للتلوة
السهو عن التكبير ثم ذكرها وهو في الفقرة قبل الركوع فوجب عليه ان يكبر ثم يقرئ بل يظهر من المتن ان السهو في الركوع سبب في تركه في الركعة الاولى
يركع فانظر في عدم القيد بالركعة بل في جميع الركعات من كل من اشترط في ابطال التمسك عن الركعة الاولى وان كان الفقرة ليست كما ذكرنا
فلا يفتقر الى اول هذا الافتتاح من مقتضى ما سمعنا من الاجماع ان مقتضى مضاف الى قولنا في جفوة في الركعة الاولى من اجل معنى تكبيره في الافتتاح
قال بعد انظر الى اعادة الصلوة كما في احد ما في رواية في الذي يذكر انه لا يكفي في اول صلوة فقال اذا استيقنت ان لم تكبر فليعد لكن في بعض الروايات
الصالح من رجل سمع خلفه الامام فلم يفتح الصلوة فقال بعد الصلوة ولا صلوة بغير افتتاح وقولنا في جفوة في الركعة الاولى من اجل معنى تكبيره في الافتتاح
صلح غير تكبيره في الركوع فقال لا يلزم بعد صلوة في حفظ انه لا يكفي في الافتتاح بل في الركعة الاولى من اجل معنى تكبيره في الافتتاح
ذكر في قوله ان جفوة في الركعة الاولى من اجل معنى تكبيره في الافتتاح فقال ان ذكر ما قبل الركوع كبر في قوله ان جفوة في الركعة الاولى من اجل معنى تكبيره في الافتتاح
عن رجل سمع في الصلوة فغنى عن تكبيره في الركعة الاولى من اجل معنى تكبيره في الافتتاح فقال ان ذكر ما قبل الركوع كبر في قوله ان جفوة في الركعة الاولى من اجل معنى تكبيره في الافتتاح
ان هو بعد الغرض ما في استدلاله بالنسبة لبعض الروايات على ما لا يقول الاحتياط وجعلنا الاحتياط في الاستدلال بالنسبة لبعض الروايات على ما لا يقول الاحتياط وجعلنا الاحتياط في الاستدلال بالنسبة لبعض الروايات على ما لا يقول الاحتياط
بالتكبير منها اعادة الصلوة واحتمال العكس مع انك قد عرفت رجحان الاول لا قبله بوجه بل في الاول بقية ما نقل من الاجماع على وجوب عقارة التكبير
الاحتمال لشمول الصلوة لعدم التمسك بها في السجدة والركعة جعلنا في الاستدلال بالنسبة لبعض الروايات على ما لا يقول الاحتياط وجعلنا الاحتياط في الاستدلال بالنسبة لبعض الروايات على ما لا يقول الاحتياط
مع التمسك في الركعة الاولى من اجل معنى تكبيره في الافتتاح فقال ان ذكر ما قبل الركوع كبر في قوله ان جفوة في الركعة الاولى من اجل معنى تكبيره في الافتتاح
بجدة ثمة لهذا النزاع من استقبال التكبير في الصلوة والامناء على ما اخترناه من ان يكتفي في الدعاء في نظر سقوط ذلك كونها لا بد من اعادة التكبير
يكون استبعاد الصلوة بل هو مبني على كون التمسك في الصلوة وان الدخول في جفوة في الركعة الاولى من اجل معنى تكبيره في الافتتاح فقال ان ذكر ما قبل الركوع كبر في قوله ان جفوة في الركعة الاولى من اجل معنى تكبيره في الافتتاح
الابا التكبير في الركعة الاولى من اجل معنى تكبيره في الافتتاح فقال ان ذكر ما قبل الركوع كبر في قوله ان جفوة في الركعة الاولى من اجل معنى تكبيره في الافتتاح
المستلزام لطلوع السهو من كون يندرك ما لم يدر في ذلك من تركه مع ذكرهم ان السهو عن التكبير لا يندرك في الركعة الاولى من اجل معنى تكبيره في الافتتاح فقال ان ذكر ما قبل الركوع كبر في قوله ان جفوة في الركعة الاولى من اجل معنى تكبيره في الافتتاح
على الاعادة بل هو مبني على عدم اشتراط مقارنة التمسك في مثل هذا الحكم لا يسقط الجرح من صلواتهم والظاهر ان الفرق في جفوة الاعادة بين الركعة
في الفقرة وغيرها من الاوقات التي تقرأ امام الفقرة وان كان ظاهراً في بعض النسخ في الفقرة لكنه مبني على الغالب لا لافاد ان مقتضى عن التكبير اعادة
الصلوة هذا كله في الحكم بالنسبة للتكبير ما لم يثبت له القاطعة كونه من جفوة في الركعة الاولى من اجل معنى تكبيره في الافتتاح فقال ان ذكر ما قبل الركوع كبر في قوله ان جفوة في الركعة الاولى من اجل معنى تكبيره في الافتتاح
ما فيه لانه مبني على جفوة التمسك في الركعة الاولى من اجل معنى تكبيره في الافتتاح فقال ان ذكر ما قبل الركوع كبر في قوله ان جفوة في الركعة الاولى من اجل معنى تكبيره في الافتتاح
احراز ما تم في الركعة الاولى من اجل معنى تكبيره في الافتتاح فقال ان ذكر ما قبل الركوع كبر في قوله ان جفوة في الركعة الاولى من اجل معنى تكبيره في الافتتاح
الوجه في الاخبار الواردة على وجوب الصلوة كقوله في خبر زيات من لم يركع صلوة فلا صلوة له وقوله من لم يركع صلوة فلا صلوة له وقوله من لم يركع صلوة فلا صلوة له
وقوله في جفوة في قوله ان جفوة في الركعة الاولى من اجل معنى تكبيره في الافتتاح فقال ان ذكر ما قبل الركوع كبر في قوله ان جفوة في الركعة الاولى من اجل معنى تكبيره في الافتتاح
واما بناء على كون التمسك في الركعة الاولى من اجل معنى تكبيره في الافتتاح فقال ان ذكر ما قبل الركوع كبر في قوله ان جفوة في الركعة الاولى من اجل معنى تكبيره في الافتتاح
من الاجماع على وجوب مقارنة التمسك في الركعة الاولى من اجل معنى تكبيره في الافتتاح فقال ان ذكر ما قبل الركوع كبر في قوله ان جفوة في الركعة الاولى من اجل معنى تكبيره في الافتتاح
الواحد في قوله ان جفوة في الركعة الاولى من اجل معنى تكبيره في الافتتاح فقال ان ذكر ما قبل الركوع كبر في قوله ان جفوة في الركعة الاولى من اجل معنى تكبيره في الافتتاح
اخرجه من النسبة في قوله ان جفوة في الركعة الاولى من اجل معنى تكبيره في الافتتاح فقال ان ذكر ما قبل الركوع كبر في قوله ان جفوة في الركعة الاولى من اجل معنى تكبيره في الافتتاح
بتعمد مثلك فضا من هو ونصير في الجملة على انه لا يمكن اجاعا الاجماع في تركه في الركعة الاولى من اجل معنى تكبيره في الافتتاح فقال ان ذكر ما قبل الركوع كبر في قوله ان جفوة في الركعة الاولى من اجل معنى تكبيره في الافتتاح
العداوت ومن قولنا في جفوة في الركعة الاولى من اجل معنى تكبيره في الافتتاح فقال ان ذكر ما قبل الركوع كبر في قوله ان جفوة في الركعة الاولى من اجل معنى تكبيره في الافتتاح
تظهر شرطه في الصلوة لا بد من تأخرها عن جرح شرط الصلوة سيما في القيام ومن هنا وقع الخلاف في كونها جزء او شرطاً لكن ذلك كله بناء على ما هو
الظن فيكون لا بد من تأخرها عن جرح شرط الصلوة سيما في القيام ومن هنا وقع الخلاف في كونها جزء او شرطاً لكن ذلك كله بناء على ما هو
لا عمل لا يثبت ولا ريب في عدم صدقها في التكبير والجميع اذ كما اشار الى ذلك في ظاهره باطلاق لفظ الركعة على ما في المتن كما اصطلاحاً ما قبله من

کتاب الصلوة

عندنا انه لا بد من التمسك بالجلوس عند ان صلى الظهر مثل الرابع ركعت وجلس في رابعة فتم هذا التمسك
 وصلى على النبي الائمة ثم قام ساهبا عن التسليم فقل كذا خاتمة على مذهب من وجب التسليم فالصلوة ماطلة وعلى من لم يوجب فلا وإن
 بقى الصلوة صحيحا بما زاد من صلواته كونه لا بد من هذا القول بذهبنا ابو جعفر في سببنا ونقم ما قال النبي وانما يجزى
 ذلك خلافا لما لا شرط التمسك بالجلوس بمقدار التمسك على ان ياتى على الحديث ومن مناواه بعض المتأخرين لكن مع انفسهم التمسك بالجلوس عند
 اخلاء الباب شيئا في نية التسليم فتكون المستخرج كذا القول ثلثة كذا. اما جذا فلا يصح من القداما على وجوب التسليم وان جاز من الصلوة
 العصر بالتمسك بالجلوس بقدر اذن من ذكر التمسك بالجلوس بقدر نية التسليم مع امكانه لكان لا يجزى خلاف صريح العلة في التحريم
 لغت وموضع من علة في حق التمسك بالجلوس هو القول على ان الجسد في بيوت المصطفى العنبر بل في سبب جلة من المتأخرين فضلوهم من
 يكون قد جلس بمقدار التمسك فصح ولا يفسد لكن صريح الاكثر منهم يخص ذلك في الوضوء كما يحصل له العلامة في التمسك بالجلوس كونه المستخرج
 ندية التسليم كيف كان فكذلك في المسئلة لا يخرج من ضطره خلاف كنهه للمدرك فيها وفضل الحال ان ياتي ما يات على وجوب التسليم في الموضع
 كما عرفت به ان يدرى غيره للاصل ولان من لا يخلل بالتمسك بزيادة ما لا يخلل في بادئ في الصلوة مع فوله وصلوا كما رايت في اصله وشغل الغفلة
 يفيضا يحتاج الفرائض كذا مضافا الى اجماع الفقيه وما تمتع من الاجازة ودعوى مقتضى القاعدة الثانية الصلوة لا ترفع منه الا السهو عما ليس
 في الصلوة فلا يفسد سببها او لا ان مقتضى ذلك عدم الفرق بين ان يكون جالس مقبلا التمسك او مع ان الاجماع اذا لم يجزى كذا في حق عن
 المتعذر كذا على الفطرية في الخبر انها باطلة قوله واحد بل قد عرفت ان العزاج خاصا لو ما عجزوا الاخذ بمقتضى الشخ فقل اجماع على بطلان صلوة
 من صلى المغرب لا يعاود احواله في ذلك كله خرج بالاجماع ونحوه والا كان مقتضى القاعدة الصلوة لا ينفى ان يصد عمل في نظرية امثلة اطراف هذه المسئلة بل
 الاعتماد على خلاف ذلك خروج من التعويل على المسئلة الاكتمال على المتيقن اننا ان البطلان لم يثبت من جهة التسليم بل لا يوجب على الصلوة سببا بعد العجز
 ايتان لو كونه داخل في الصلوة مع ضل ما يطلها عدا ارسها او كروى وعزم لا يثبت اذ لا يتحقق صحتها التسليم بداهة فيقع مع الصلوة لا يخلو
 قد يتحقق في حق من يجزى الصلوة من الصلوة داخل في ذلك يخرج من صريح قوله الاعراض عن الصلوة وتحويل المقام واحتمال المنع من
 المسئلة مظهر فيقول المتأخر في الصلوة والقيام به فصح انما هو ان هذا الفعل مع الصلوة لغيره لثلاثة مثلا ومنه انما في القول
 لا ينافي كون الغائم بزم عدم الانتماء من يد في الصلوة باقيا على التسليم لا يخرج عنها فعلا لثلاثة في ثلثها لثلاثة في ثلثها لثلاثة في ثلثها
 على الخروج عن الصلوة والاعراض عنها وان كان التحقيق عدم الفرق بينهما على ان قد عرفت في فضاء القاعدة البطلان في الاخلال بكل وجب على ذلك هو
 وما دل على اعتقاد السهو ان لم يقطع بعدم شموله لثلث المقام والافاشك يعني ان ينكر مقتضى القاعدة مسألة ولها لو كان يخرج الصلوة بالقيام
 بنحو الحكم منهم بالنداء ان ذكره قبل الركوع لعدم امكان تداركه لخروج عن الصلوة مع انهم بعضهم في الظاهر وجوب الصلوة عن الاخلال بها
 فيه بغير ما وقع اشكال في سبب السهو كذا في امع ان لا مانع من التوامن لا صحت بخلافها السهو عن التسليم مع حق الصلوة كنهه من المصنف في بابي فانظر
 في ان ناسو التسليم ان ذكره في ذلك بعد فعل ما يطل الصلوة مع اوسها بطلت صلوة وان ذكره بعد فعل ما يطلها عدا الاسها او لاسبب الصلوة بل
 بالتسليم نساوي غيره وبينه فضايل لو كذا استعرف بل لعله التحقيق هذا كله مضافا الى ان اعتبره المخبر بالتمسك بالجلوس والجماع الفقيه
 غيره منها قول في جنس حسن زادة بابرهم بن هاشم وهي تجري على الصلوة بل اقوى من بعض الصحاح اذا استقبل في صلواته المكتوبة لم يفسد بها
 واستقبل صلواته استقبالا لا اذا كان فلا يستقبل فيها وقول الشافعي في صحيحه ان يصر من فدى صلواته فله اعادة ومضمرة الحكم لانه عن الرجل صلى
 الصلوة كذا ان دخل في ركعت استقبل في صلواته او استقبل بعد ذلك قد يفسد عليه بالحكم الاعادة في الوقت لو نسي المصروفاته صلواته فانه
 من المسئلة عند المتأخرين لا يجزى التمسك بالجلوس لاجل الصلوة من كونه لا من مجزى وعجزها وقد عرفت في القول بان مثل ذلك ليس بزيادة في الصلوة بل
 على وجوب التسليم بل لا بد من هذا احد قبل المصنف في قوله ان لا مانع من ان يكون بالجلوس بمقدار التمسك بغيره من الصلوة وان لم يمسك بها
 وجب عليه التمسك قبل الركوع الا ان يكون على جهة القضاء كذا لو كان بالجلوس للزدي بالجملة كيف يكون بالجلوس الذي هو واجب عليه محرجا عن الركوع
 مع ان السهو عن التمسك بالجلوس بقدر ثم ذكر قبل ان يقوم الاشكال في وجوب التمسك عليه على وجه النداء ولو كان هذا بالجلوس محرجا لكان لا مانع
 لوجوب النداء ولو لم يزل ما القول بانه لا مصلح في هذه الروايات والقول بانه ان كان قد جلس بمقدار التمسك لانه لا بد وان كان لا يجزى ان ياتى
 في الصلوة وكل منهما بانه لا مانع من هذا استند الخلفاء ما تمتع من دعوى القول بندية التسليم المعلوم من صحتها انها تقدم اولي الاجازة التي فيها
 ذوات عن ابن جعفر عن رجل صلى فقال ان كان قد جلس في الرابعة قبل التمسك فقد تمت صلواته وخبر جعفر بن مسلم سئل ان جعفر بن محمد عن رجل
 بعد ما صلى الظهر انه صلى فقال كيف استيقن ذلك علم قال ان كان علم انه جلس في الرابعة فصوله الظهر فانه لم يبق عليه في الركعة الخامسة كونه
 وصحة من فيكونان ركعتين فله ولا شئ عليه خبر جعفر بن راجع عن الشافعي في رجل صلى فقال ان كان جلس بقدر التمسك بانه جائز وهو مع
 الطعن سند البعض اعراضا عن صحة ما وافقها للعامة واشتغالها على مخالفة القواعد في المسئلة وغيرها من اعتقادها الركعتين فله بغيره في
 تكثير احرام غير ظاهرة الدلالة على ما ذكر في الاحتمال عليها على ما هو المتعارف المعلوم كونه اذا جلس غيبا في الرابعة يكون مشغولا في التمسك لانه لم يبق
 جذا بقائه جالسا بل قد وجد في هذا الاطلاق ما رواه التمسك منه كما في بعض الاخبار بسبب الامام لما توفي انه امر بالبث على التمسك ثم لم يبق الا ما تم
 المراد به التمسك المراد به بمقدار التمسك ما يثل التسليم لظلت التمسك على الشامل لا ينافيه في السائل صلى خسا مثلا لان المراد بانه نسيه وانما قد يقع

النداء

الاجزاء

كتاب الصلوة

عن كعات من قبل الامام طريقا لمعرف حاله السابق من الجمل من عدمه بان كان جالساً علم وظن انه قد شهد سلم وقام لا يستعاضه ولا اعادة وما
يؤيده قوله في خبر محمد بن مسلم فيكونان نافله بل وقوله فيه ولا شيء عليه لو كان ناسيا الامور معتدلة بل جميع هذه الاحكام محتملة بعد حمل الجمل من قبل
التشهد بها على التشهد لان يكون سندا للمقاتلين بدينه التسليم بل استظهر منها بعضهم فتخرج على الاستدلال انهم يرجع اليه عن اصل جمل الجليل
وقد ثبتناه بل قد سبق ان المقصود من قوله ان جلس في هذه الاوقات اذ استبنا طحا المصل في كل فرع من الصلوة ثم شرع في غيرها ولو بانها ساها
فلا تكون زيادة في الصلوة او انها زيادة فيها فاراد معرف حاله هذا الطريق من هنا يمكن ان يوق شي وهو لو راي المصلحة نفسه في خامسة او سادسة ولكن
وقع الشك في انه هل كان قد فرغ من الصلوة وان هذه ابتداء صلوة جديدة او ان هذا زيادة في الفريضة وقعت منه سهواً فانه قد سبق بالصلوة حلالا
وقع من السلم عليها بل قد يكون هذا الشك من شك في الشيء بعد تحوله في شيء اخر فلا يلتفت بل يحتمل القول بل لو راي نفسه ثانيا قبل ان يركع منه
على الصلوة ما ذكرنا ايها ولا منافاة من كلام الاصحاب المراد منه انه بعد ان علم انه لم يقع منه تشهد ولا تسليم لا ما ذكرنا بل يمكن القول فيها بانها الصلوة فيها اربعيته
المكافاة وهو في خامسة مع علم بعدم وقوع التشهد التسليم منه لكنه يحتمل ان يسهل ما فابتدأ في صلوة جديدة فقلت بطل الصلوة في مثله ويحتمل ان يركع
منه زيادة في الصلوة فان اصله الصلوة فمضى يكون الواقع منه على الوجه الاول انه هو الصلوة وان كان الجزم من الخارج من اشكاله فاعلم خبر محمد بن مسلم
الاقول من على بعض ما ذكرناه وما فيه من التشهد التسليم الاشارة لعلمه مبني على جواز قضا المصلي ولو في اثناء التاكيد لكونه غير مناف لها فانه جاز
لا يتم تنبيه على ذلك وكيف كان فقد ظهر لنا ان هذا الاتبا لا يصلح لان تكون مقيدة لاطلاق تلك الاخبار الصليحية الواظفة للقواعد الشرعية المعتبرة
بالتشهر المصلحة والمنفولة واجماع الفقيه وغيره هذا كله بناء على وجوب التسليم اماما بناء على فدية فدية عن ان بعضهم استحوذوا بغيره فبقي لغيره
بالكشود مع نسخا التسليم بالجلوس وقد كان ان لم يتشهد لا يخرج من الصلوة لعدم الاكفاء بالجلوس والاكفاء بالجلوس لا يكتفي بالجلوس
اي بمقابلة التسليم ان لم يسلم بناء على وجوبه فلا ينبغي تخيير المصل في الصلوة مع احتمال ان يوق ان كان بعد انا وان قلنا بدينه التسليم لصلواته
منه لكن نقول ببطلان الصلوة بعد الاشراف المخرج من بين المخرج مثلاً والآخر من الصلوة ونحو ذلك لا يتم الاجاء الواجب ولا يمكن معه التسليم
ويجوز ان يركع من القول بكونه خارجا على الصلوة مستحباً وبعبارة قصدت عليه ان زيادة في صلواته فدية وان قلنا بالاستصحاب وببرهنة الشا ومن هنا نعرف
ان بناء المسئلة على الاستصحاب او الوجوب غير متجه الا اذا قلنا بخبره على تقدير الاستصحاب الصلوة فبر او يكون التسليم مستحبا واجباً وان كان هذا الخبر لم يثبت
الاستصحاب واجباً بل كان القول بالصلوة استغناء عن ذكر كثير من المسائل المترتبة عليه على التفصيل لا بأس بذكرها على الاجمال منها ما عرفنا من اشياء
المراد من التشهد لغيره في ما عرفت وقد عرفنا ان المداد في المسئلة مختلفة فبعضها يتخير بالتعدى كالتمسك باللام في بعض الاجراء وما تقدم من حكمها لا يتو
بمخلاف اخر يقضي بالامتناع بالروايات الخاصة مع احتمال ان يبق القعدة ايقة لفظ المناط وفيها من الروايات ان لا يصح للروايات ومنها الظان
في بين زيادة وكما لو اكره كرا يقتضيه عموم الجواب الاخبار والقاعدة لو كانت هي المنشأ بل قد سبق ان ركعتين اولى البناء على النافله ومنها القول بالصلوة
بعد الركوع قبل الجلوس هو اولى نعم بقي الكلام في ان نخرج هل ان يصير نافله او ان ذلك محصور بان اذا اشراف ركعتان احتمل الصلوة بدينه التسليم
الصلوة ثم يركع من الركعة ويصلي بها اخرى فيكون نافله في غير الصلوة لكونه تصرفاً من غير اربعة من الشارع ومنها ان القائلين بالصلوة بشرط طول العلم بحمل
الجلوس من اما الوجه العلم بان ما من جلوس بدينه صلوة جديدة فانظروا في بعض الاخبار كخبر محمد بن مسلم في الشك في ان سأل عن رجل صلى الظهر
خمساً اقل ان كان لا يدري جلس قبل الركعة او بعد الركعة او في ركعاتها الظاهر ويجوز ان يركع ثم يركع وهو جالس ركعتين في ركعة واحدة او في ركعتين
فكأن نافله لا يركعون فيكون معروضاً عن بعض الاجراء وصلى بنا رسول الله صلى الله عليه وسلم ركعتين ثم انفلت فقال لبعض القوم يا رسول الله هل يدري الصلوة
قال ماذا قال صليت بنا ركعتين في ركعة واحدة فقلت يا رسول الله الظاهر من كعات ثم انفلت فقال لبعض القوم يا رسول الله هل يدري الصلوة
على بعض الوجوه الصليحية التي لا تخفى على المحيط بما قد مرنا بل قد عرفت منه سقوط ذلك كله عندنا وان الصلوة محصورة بالركعة دون ما عداه حتى لو ركع
على القول بالاداء مع ان الاقوى خلاف ذلك كما نسمع اذنا واما بطلان الصلوة بزيادة الركوع والسجدتين ففيه ثلث اراء واجمع البرهان لاجماع علماء ائمتنا
وفي قناعة صاحب الاحكام نعلم منه مخالفاً وبطلان كل الرأى عن غيرها لكن ينبغي تخصيص ذلك فيما يان من الخلاف بالارضاء وبما مضى من مسئلة
الركعة وبما تقدم من كلام الشيخ في مسئلة التلخيص فليرجع الى عدم قبح زيادة الركوع والسجدتين في كيف كان فالوجه فيه بعد القاعدة الحكم التي لا راد
لها ان يركعوا بها من ان زيادة الركعة كفيضة محتملة هيئة العبادة التوقعية والاخبار المتقدمة سابقاً كقوله اذا استيقظت من نومك فركعتين
بها تستقبل الصلوة استقبالا لا بصلواته من يركع ويصليها من ركعة فان مقابلتها بالحققة منه بزيادة الركوع خصوصاً وقد اختلفت عليه
جملة من المتصوفين بل هو الموافق للنظم لم يثبت علمه شرعاً بالركعة فكم الى غير ذلك من الاخبار المتقدمة بعضها في صورة النفسانيا فابل قد بينا
لقد جادل على ان الصلوة ثلثة اوقات فلو ركع وجعل غيرها من الصلوة والمنافاة في بعضها بان يلزم ان يكون خارجاً اضعا في الداخل هو ثم بدفعها اولا
مبنيها في الاول ولما علمنا على الاستنكار والعرف وثانياً ان هذا لا يتو لغير لغو فلا ينبغي فيه ذلك وهذا يعلم ان هناك مواضع شتى فيها الظن والاداء
بعض الاوقات ليس هذا موضع ذكرها فاني انا محالها وقبل لو شئت الركوع ثم ذكرنا ان ركع او سلم فتسجد ركعة الشيخ وعلم الحق والحلي وبنامته وهو
ما حكى من بعضهم بل من الاخبار لاجماع علماء وفقهاء بعض المناظرين والاشبه بالطلان كل الرأى في النافع والمحرر بل في حق النافع من المناظرين
بل بما نسب اليه اكثرهم بل في النسخ ان عليه اقوى هو الاقوى النظر للاصل المتفكر سابقاً انه هو لخلالها بهيئة فلم يان بالماورور على وجه قول الكتاب
في الحسك الصليحية استيقظت من نومك فركعتين في صلواته استقبالا والصلوات في صلواته استقبالا والصلوات في صلواته استقبالا

ابن حاتم وهو جرحه عنك ذوات لا يبعد الصلوة من سجدة وبعد ما من كعبه بناء على ان لم يربها الركوع وفي التنزيل الاستسبال عليه السلام وذو كذا وكل من فاد
 ذكنا بطل صلوة ما الكبرى جامعاً ما الصغرى فلان الركوع لغز الاختلاف انتهى ذكنا بطل صلوة كون الركوع ذكنا لا كلام فيه ما الكلام في ذن هذا من الركوع
 وفي لغزهم انه لا خلاف في ان زيادة الركوع مبطله وما تقدم من القول بالنفي لا يقتضي في الركبة مظانهم لعلهم لا يخفون في ذلك المقام الخاص هو ذلك
 السجدة من المنسب في ذلك الظاهر ان مستند المتقدمين لا يخرج من امرهم اما الوقوف على دونه تزل على غفلة مثل ذلك كما يفتضيه ابراهيم في مثل النجاشي
 القوي متون اخبار اوان هذا البطل كوعا لا نه ما خوذ فيه رفع الراس ولهذا الود كوعا بعد دفع راسه بطل صلوة اجابوا الاول بجواب القوي بهجرا الاحتمال الثاني
 وانع الفضا خروفت عدم مدخله رفع الراس في الركوع ولذا الواسع عنه لم تطل صلوة تلك الركوع قطعاً وبين كون الركوع حاصل لا يقتضي بان هذا ليس كما
 وكون الراس الى السجدة واجبا عليه هذا عندنا مثل عليه اميرد الاجم الطائفة كذا لا يخرج عن هذا الاسم لان الثاني في صوت التهادية ودعوى ان في
 الركوع غير الطائفة لا تشترط كوعا لانها معارضة بالنسبة الاولى للفتنة لكونه هو سجدوا هي مستندة والسندية بحكم المبتدأة ومن هنا جعلنا على صلوة
 من ادفع لغز الابنية ركعة معينة من الصلوة فيمن ان في غير ما بل قد سلف ان لو دخل في صلوة بنية الفرض ثم غيب عنه في الغفل سهوا او ايتها ابني الغفل
 كانت صحيحاً ما الطائفة فلبس تركي فلا تفرق زيادتها يدفعها ان النية الاولى لا يخرج المتجمل على المعنى القوي المثالان لهذا القبول مع انه يشترط عليه
 ح ولو رفع راسه لا زيادة الا هذا الرفع الذي لا يقدح في زيادة كونه ذكنا ليس هو اعظم من القيام في غير محله ما في ذلك من ان هذه الزيادة لا تقتضي تغيير
 هيئة الصلوة ولا خروجها عن الترتيب الموقوف فلو كانت مبطله وان تحقق معنى الركوع والانشاء ما يدل على بطلان الصلوة بزيادة على هذا الوجه من نظر جامع
 في غاية الضعف من جوه وما يؤيد من ذلك مقتضا عدم ترتب الفضا عليه بوجوب الوجود فيه مع نفي بصوت الرفع بل في غير من الاركان المتأثرة
 عند الشروع تبين الخلاف ان ظاهر الامر الامرة بالثبات في المشكوك فيه عدم الفضا مادام ما يتا على ذلك الحال ما اذا انتقل منه الى اليقين مع انه يجب
 الظاهر ظاهر لما سمعت من الادلة نعم يمكن التمسك بالاجماع المتقول عن الغيرة ويؤيد فتوى من يعمل لا بالانقطاع كالمريض بان ليس كذا في ذلك فغيره لا
 يجوز الاجرة به في هذا الحكم الخالف لا سيما والضوابط وما سمعته من اطلاق الاجماع اعراض كل الماخرون في طريق الاحياط الاثام والاعادة ثم اعلان ان يمكن
 بالصحة الخلفا من من خصص للاخيرة من كاهن يرد الواسعة بين من عمه حكمها كما عمن غيرها وكان الاول بمنه على التمسك في ذلك والابنية في الركعة
 الاصل لا خلاف في ذلك فلو شك بالركوع فيها لا زيادة في خصوصها وبما في التعرض لثبوتها في ذلك ولو ذكر قبل الوصول الى هذا الركوع فالثقة العظمى تحقق
 زيادة الركوع منه كهل يجب عليه الانشأ للسجدة او يكفي ما حصل منه من الحيوان كان لغز والسندية الذي غير المقام مثل من هو في الركوع حتى وصل الى احد
 الركوع ثم ذكر ان عليه كوعا ومثله السجدة ويخوذ ذلك من عدم اليقين لكون مثل هذه الاشياء مقدمة لا واجبا في الصلوة لانها فلا يقدح حصوله على الثاني
 يكون ويجعل في الواجب بالفتح كونها مقدمة لانه لا ينفك في الركعة الاحرار في الصلوة حتى يتجمل بالتسليم الاما خرج من مثل عرق مثلاً ونحوه وينتفع على الوجهين
 وجوباً على تقدير تعدد الركوع والسجدة مثلاً فجدد وقدا في التعرض لان ذلك وان نقص كذا فزاد كما صرح به الناضح بل هو ان كل من تعرض
 لهذه المسئلة ضاع الحق الثاني من ان مراد المصنف له وان نقص ما يتناول فصل ركعة فزاد نقص الركوع لا عرفه وهذا انقضاء الركوع ان كان مع الاثبات
 بالسجدة بطلان ذلك ولكن فلا يجزى عليه شيء من الاحكام الابنية وان كان مع نقص السجدة فهو من نقص الركعة على انه قد ذكر سابقاً نقص الركوع والجهل بين
 نعم يمكن اجراء الاحكام الابنية في الناس السجدة من لا غير حتى سلم فلو ابدل الركوع بالسجدة كان له وجه كما ان يمكن ابداء وجبة نقص الركوع حيث تجزى به
 احكام المسئلة بان يؤول فنقص كوعا وسجدة واحدة وقلنا ان مثله لا يقدح في تلافى الركعة كما اخذنا سابقاً في كونه يبرج جميع الاحكام من الاثام
 ان ذكر قبل فعل شيء ما بطلها والاعادة ان ذكر بعد فعل البطل عدا وسهوا والرد ومع ان الاشياء العشرة ان ذكر بعد فعل البطل عدا لا سهوا الا بهذه
 كيف كان فان ذكر قبل فعل مبطل الصلوة في العدا خاصة وفي العدا السهولة يحصل بان الصلوة اتم ولو كانت شافعية لا خلاف في جديص على انك اعترف
 متى لا بل الظاهر منق عليه اعلى القول ان الاول لا يتعلق بها سهواً او ابداناً في جميع التفصيل لكنه في غاية الضعف لا يفتي في التفتت البطل عليه فضلاً
 الى ما يمكن ان يستفاد من كلامهم من دعوى اجماع عليه من كل من ينقص شأناً لله وعنده ذكره ان لا يدخل في ذلك وجب عليه الفرض انه لا يرفع من فضا
 التمسك او لا ينقص غير جهله سهواً وهو لا يقتضي بطلان الصلوة لكونه ليس من ذلك الاخبار الكثيرة المعبرة بالاثام بعد الذكر وحمل الفرض هو السيق من
 الادلة انما الكلام في تحول غير مصدر دعوى ان لا يخرج من الصلوة في الامنوعة اشد المنع بل المعلومة ما كان في حله ولو ذكر النقص بعد فعل ما بطلها
 عدا وسهوا انما خلاف اجده الاما يحكى عن الصلوة في المنع قال فان صليته كعبين ثم منته فذهب في حاجته فانصت صلاتها فانصت من ادول والمصنف
 ولا تعد الصلوة فان اعادة الصلوة في هذه المسئلة من مذهب بعض من بعد الرحمن مع ان المتقول في كشف اللثام والمجلس الخاف ان الوجود في اعادة من
 في المنع وان صليته كعبين ثم منته فذهب في حاجته لان عدا الصلوة ولا تنب على كعبين ونحوه في مفسد الكرامة فم تكن المسئلة من المنع منها اطلاقاً
 فما يظهر من بعض مناهج الماخرون من الميل اليه اخذنا بظاهر بعض الاجابة الموافقة للمعارضة باقوى منها العرض عنها بين قدما الاصطلاحات
 امرنا بسطها عن محبة ايماننا من خلال الطريقة لعلنا لان كلام الامام في الاحتجاج الله في رضى مناته على حاله في جنب الغيرة المحبة كيف ولو
 اراد الانسان ان يعلقه فضا من غير نظر الى كلام الاصطلاح بل من محض الاختيار بطله في حله خارج عن جميع المسلمين بل سائر المسلمين فالتفتي في ذلك
 كثرت الاخبار وان زاد من حله ومع ذلك لعرض الاصطلاحات ولم يفتوا اليها مع انها ليس ايديهم بمنظومتهم ومسمع تروا دونهما وبصنع عماد
 عليها محض الظن بل القطع بعدم كونها على ما هي ظاهرة منه هذا مع الغرض من كونها معارضة باخفا اخرجنا لقلنا العامة معتقدة بوجوه الدليل بل
 معتقدة بما دل على بطلان الصلوة بالحدث مثلاً والاستدلال ونحو ذلك خاليتها اشملت عليها جملة من تلك الاخبار من هو النبي في الخلاف لقواعد

وان ذكر بعد ان فعل

كتاب الصلوة

الامامة لعقيدته من يجب بعد ذلك كله ما يظهر من بعض المتأخرين من حملها على الجوارح ما يبدى وبين ما دل على الاعادة والاستقبال اذ هو مع امر في الحقيقة لحدوث قول ثالث خرج المتكاثرة وقد عرفت عدمه من وجوه عديدة فالجرح طرحتها او حملها على ما لا ينافي القصد وان كان بطلانها بعد الاستقبال كالكلام ولو في السؤال عن نقصان الصلوة فيه تردد بيننا من ان كان الواقع في الاستاء سهوا بل في ثلثه ما دل على غنقها من هو امضا الى الانبعاث والاعادة بالجملة بل منها ما هو صريح في وقوع الكلام منه المتخير بشرة الاحتياط ومن ذلك من قبل العدة السهولة لفرض تكلم عامدا للترك بوجه الفراغ ولذا يصح له كان عقدا او ايقاعا مع ان المنقول عنهما ان فيه رواية بل قد عرفت ان القاعدة تقتضي البطلان في الجحجح المبين من القاعدة الثانية غير هذا القول وينتج دخلا تحت الاولى الاشارة الى التسمية كصحة وقا للمنفذ لا تحصيل بل اعل عليه عامة المتأخرين بخلاف الحكمي عن نه والجملة والقعود والوسيلة والامتناع والتمنع والغنية فبعد الصلوة بنية الاخير الاجماع عليه عن الحمل انه واجب لاعادة اذ انقضت كعه ولزم من كونه في كنف الكلام وميل وكذا الحكمي لظن الحكمي عن طعن بعض اصحابنا من المتفصيلين بين الرباعيات غيرها المنع انما لجملة العهد المضاد وهو المقصد للفعل مع التنبه للصلوة وكما او ضحا في اول الفصل ولا ينافيه حصوله كان عقدا او ايقاعا لكونه مقصودا ومنع جواز الاعادة على مرسله المبطل التي لم يجد لها في الجوامع العظام كالوسائل حصولا بعد عراضة عنها ينافي واجماع الغنية الموهوبين بمسألة اكثر الى خلافه وبالاجتناب المعبر وغيرها كمنع افضاء القاعدة ذلك بل استعصى الصغر وصدا سم الصلوة عند ادائها حل على اغفار زيادة ما عدا الادكان من اجراء الصلوة سهوا واغفار تحتل الكلام ونحوه اذ كان كك من اجماع وهو موقوف فاضبه بالحق واحتمل اختصاص ذلك بالانفراد دون الاجماع ينافي مطلقا بل العفو عن كل منها المؤيد بشمول العفو في غير العلم لاسيما ما ورد بها في الاجماع والانفراد على انه يجب الجرح عنها يعوق اوله الدلالة على العفو عن السهو فيها ونحوها فضلا عن خصوص كسب مجاز من علم على جعفر في جعل صله وكعبين من المكتوبة وسلم وهو يوافي غير قدام الصلوة وتكلم ثم ذكر انه لا يصلح تركه من فقال لهم ما بقي من صلوة ولا شك في عليه بل يجب نداء من معنى ايضاً في الرجل يسهو في الركعتين ويتكلم فقال لهم ما بقي من صلوة تكلم ولو يتكلم ولا شك في علة مطلقا غيرها من لا ذنب الكثرة جدا المصريح في بعضها بغير الرباعية وان كان قد اشتمل جملة منها على ما هو محمول على التنبه عنها من مقتضى اليد بين وغيرها الا ان لا ينافي الاستكمال بها على المطلوب خبر على من النعمان الرازي قال كنت مع اصحابي في سفر انا امامهم فبطلت بهم المغرب فبطلت الركعتين لان ذلك من فقال احكاما صليت ركعتين فكلتكم ثم كلوني فقالوا اما نحن فبعد فعلت لكن لا اعيد اتم ركعتي فاعتنت بركعة ثم سفلت فبطلت ابا عبد الله فذكرنا الذي كان من امرنا فقال كنت اصاب منهم فعلا انا بعد من يدي ما صليت وان كان في شكال اجبنا ووقع الكلام منه بعد العدة بالحال لكن يمكن اذاعة القول منه بذلك انه قال ذلك سرحا او مبني على ما حكمي عن موضع من يربح احتمالا ان يكون من سلم في الصلوة فاسيا فظن ان ذلك سببا سببا الكلام كما ان سببا سببا حذر بعد الانصراف كالتكلم ناشيا عدم وجوب لاعادة عليه ان كان هو كما ترى من الجرحين ذلك كله ما عن الاراد بيلي من نفي البعد عن التجبر بيلي لاعادة وعدمها بل قضيه مطلقا هذه الاجتناب ان لا يمكن صريح بعضها بل هو قضية الاجتناب وغيرها بنية كرهة نسيئة فاعلمنا ثابته في الربا خرا لسا الاجماع عليه عدم الفرق بين طول الفصل عدمه للاصل عدم بثوث بطلان المحو المقتضى الصلوة بالفعل الكثرة ونحوه فقال السهو خصوصا مثل المقام بل ثابت في خلافه من اجل ان في شاوله بل كما يكون صريح الحق فينا حتى الى الامام وقد سبق في تركه في الفجر فلما وقع في قلبي في امتن فلم ازل اذكر اسقم حتى طلعت الشمس فنكرت ان الامام قد سبق بركعة قال فان كنت في مقامك ثم بركعة وان كنت قد انصرفت فبطلت الاعادة وان كان لا صرح في ذلك السجود لكلام الان قد بدعي ظهروا الجوارح دورا ان الحكم على الانصراف عدمه بخلاف الحكمي عن الشافعي وما لا خلاف من الاعادة مع طول الفصل بل مال اليه وقال بنق كركا من المحقق الثاني في حاشية المنايع بل يرجع اليه على ان في روض من الحكم بالاعادة لو خرج عن كونهم صليبا فلو اخرج من روضه جدي بعد ثم تركت صحت لفشا الاولى فلا يقع افتتاح الجديد في اثنائها اما عندنا فيقوى ضادها ما عدا اذا لم يفصل في الركعة الاولى التي ذكر في ثناء الاولى في ثناء الاولى لم تكن لها الاطلاق ما دل على الاعادة بالزيادة خصوصا بعد قول احمد بن حنبل في زيادة الاطلاق في المكتوبة في ثناء الركعة فان النجوة في المكتوبة التي في كونه زيادة في الصلوة وان كان للثلاث وتجبر رواية المروية في الاستطاف عن كتاب عمر بن الخطاب في صومين ولا توافين صلوة بين الاقران بين من يرضونه فاذن بشا على ان الراس من الاقران بين الصلوة بالشرع في الاخرى قبل انتهاء الاولى كما لقن بين الحج والعمرة لا خصوص الجمع بينهما بنية واحدة وان المراد انتهى عن الاقران الشامل للفرقة بين قول علي بن الحسين في المروية عن قريش سنا وكما سائل علي بن جعفر وضع الرجل احد يديه على الاخرى على في الصلوة وليس في الصلوة على بناء على اعادة عدم مشروعية ترك الصلوة غيرها وان كان يمكن دعوته في عدم مشروعية ترك الصلوة حلان يكون منها من دون توقف من الله والافلا بيسبب الصلوة في ثناء الصلوة ولا بابا الركعة في اثنائها ولا بغيره لان ما لا ينافيها بل باسرها المعاملة ولو بالايقاع في اثنائها المحو في الفراغ منها فاسبا ثم ذكر ان في اثنائها وعلى كل حال لعدم وقوعها في محلها من حيث كونها في ثناء الاولى لم يحصل لها افتتاح بعد ان حصلها افتتاحا حروية عدم حصولها لا بتمامها فكيف يصور لفساد الجديد بها لكن في كرهة وعن زيادة الاحكام وذكر في الدنيا والروض عدم بطلان الاولى مع فرض الشروع في الثانية قبل حصول ما بطلها لعدم كونها لتكثير بادة ودكان في تلك الصلوة بل احتل فيها جعل مامر مع انها من الصلوة الثانية ثمرة لا على لاجود التام بعد ان وقع سهوا وعدمه بل لم يسببها الاستناد في كسبه بل عن كركا المروية لعدول بل عن الروض غير ان لا يصح عدم الاحتياط الى العدول لعدم انقضاء الثانية بغيره بل لظنه كونه في الاولى من جعل الذكر بناء على تفسير الاستسنة المحكية بامر وجوب على الاصح في الاصل ان لا يثبت عدم ايقاعها بنية الثانية بل في كسبه للشام احتمالا لعدول في الثانية والقطع ثم تمام التاثير وانما الملاحظة ثم تمام السابقة في كركا في الاول مروي عنه ان قلنا بطلان الاولى لزيادة الثانية لئلا يكتفي جميع الثانية والاولا في المنقوش في المحقق احتمال بطلانها وصحة ما عدا بطلان الاولى في صفة الثانية والعكس ضاغا الى احتمال العدول لاحتلال الخصاص في ذلك الفرض في المفسر اما الثالث فلا ينافي في الفرض في ثناء الركعة في ذلك كما ترى ان كان

بیل لاجد

كتاب الصلوة

ای۔جی

امام حسن علیہ السلام

عبدالله بن محمد بن عبدالمطلب
بدر بن محمد بن عبدالمطلب

كتاب الصلوة

[illegible]

التعليل بانها ركعتان ولا يعارض ما دل على حكم النافلة بخبرها بالند وعنها وان كان لا يخفى من تأمل الشك في شمول الاطلاق في حقوق الحكم في النافلة لو صف
 النفل وانما لئلا يهاون لها وان لم يكن لا بعد البطلان قلنا ان مقتضى القاعدة نعم لو قلنا مقتضاها العجز بغير ذلك وهذا قد يستفاد من اجراءهم حكم التوا
 على النافلة التي تجوز لها الوجوب بدو ونحوه جريان حكم النفل على الواجب الذي عجز عن الوصف والتدب كصلوة العيتك والعانة احياطا او بقصد الجاهل
 التبرع عن الغير ونحو ذلك فلا يخلج بالشك لكنه لا يخرج من اشكال بل منع خصوصاً فيها كان الحكم فيه معلقاً على الالتمام كما لم يفرج نحوه وسستمع تمام الكلام انتم
 البحث عن حكم الشك في النافلة ولو شك في مواضع التخيير بعد كمال الركعتين احتمل لبطلان حكمه وانصحت كل الصحة اذا كان الشك مسوقاً بقصد التام لم يشأ
 الادلتح لها فليس على العدل ان يخلج الى القصر لاداءه الا بطلان ما جوزه ناهي قبل هذا العارض محتمل لبطلان ما مضى ا على المتضمن من محل العدل ما لو كان
 اول الامر قصد القصر فالجرح البطلان لكونه شكاً في ثابته خلاف العلم ان الطبا بل في ما سترق بالحق معناه عليه التامح المنع من بطلان العمل وانما
 التخيير بين الصحيح والفساد حينئذ بطلان لا ابطال ولا تخيير بين الصحيح والفساد بل هو فاسد بحيث لا يمكن له العمل نعم لو فرض انه شك لم يمكن قصد القصر
 او التام من اول الامر بناء على ان له تاخيراً للمحل لا فارقاً ممكن القول بذلك انه ينعزل عليه اختيار التام لما سمع مع انه لا يخرج من نظر ذلك في جوان
 اختيار التام حرج اذا التيقن من جواز حال قابلية لكل منهما لكن قد يقال ان القصر والتام ليسا من المعقولات للمهنية ولذا لا يجب العزم في التام فخرج
 بينهما مرجح الى اداء الاجزاء بما يقع منه من الاربع والاشين فلا عدل فيه يحتاج الى الدليل كما ظهر في العصر بل ولا يخفى محتاج الى التبرك به ما سمع
 ومنه يظهر وجه الصبر في السابق متعلقاً جداً واقبالاً للعالم ومنها ما صرح به مرجح من الاحتياط في صلوة الكثرة ان مقتضى الشك بعدد ما بطلت مقتضى
 وكواعها فان كان في المحل جاباً بالشك فيكون في الالتمام لا اذا تعلق شكه بالركوع بما يرجع الى الشك في الركعتين كما اذا شك في انه هل هو في الخاضع وفي
 السادس فان كان في الخامس كان في الاول ان كان في الثاني كان في الثالث لكن هذا قولان اختلفا فيهما الشبه في كراهية بالنسبة للشك في
 الركوع احدهما على قطب الدين الراوندي هو انه اذا تعلق شكه بما يربط على الاحياط المهيمنة بجملة ما دل ان الشك في اليوم مع الركوع كاعتبر
 زيادة العجز في الاحياط لا يتابع اما اذا دل كما لو شك بين الاثنين والخمسة في الاحياط يكون بثلاث ركعات هو الذي دل على الاحياط المهيمنة فلا يخرج
 كل له ولو كان بين الاربع والخمسة في ركعة لا يخرج من الاحياط المهيمنة وهو ما يجزى ركعة او ركعتين ان لم يكن كذلك في اليوم مع العلم باحراز الاربع منها
 واصالة عدم الزيادة ولو كان شك بين الواحد والاشين احياط ايته بركعة لعدم زيادة على الاحياط المهيمنة ان كان هو مبطل في اليوم وقد يعمل في
 في كل من يكون صاحب البسمة بالسلطنة ذلك لانه لا يربطها على صاحب البسمة هو معاملة ركوعاً في الاولى معاملة اليوم فيقع بين الاول والثاني
 بطل في غير مبطل في حال ما اذا وقع بين الاربع والخمسة في ركعة ما لم يربطها اليهود هل يجزى عند ذلك بناء على انه صلي خاتماً لاجزاء الاول
 البناء اخذاً بركعة عمارته بنبي على اكثر شريطة في ما يقتضيه الصلوة الشافعية بين الركوع وعدم رجوعه الى الركعة السابقة وبين قاعدة من شك في
 الركوع وهو قائم في ركعة الاول تلافى بعد الصلوة ما منقص الا فلا الثالث البناء على الاول بركعة ثم يجرى الى الجوز ثم قال حكم ما بعد الفسخ حكم
 الخامس وان قلنا ان الحكم في الخمسة الثانية مثل الخمسة الاولى كان له وجه ثم طال في ذلك بجعلنا في بعضه بان المسئلة لا يربط كمال المرد وعدم النفي لا يخفى
 على بعضهما اما الاول لعدم المطابقة بين لغات الاحياط لمكان زيادة الجوز في قوله انه تابع اول الخمسة لا دليل عليه ولما التفت في موضع على
 ديمية ركوعان ركعات هو ثم وعلى تلبية الاختلاف في الشك كما ان تكون صرخة عدم شمولها لمشك ما ذكر كما لا يخفى على المتابعين على ان في كل
 مواضع اخرى نظرت كما هي خوف الاطالة قلنا المغرب فسد بالشك فيها على المشهور وكادت تكون جماعاً بل حكماء عليه جماعاً فساداً وظاهراً بل على الاما ان من
 دين الامامية وبذلك يظهر ثمانية اختلاف البطلان في الدرع مع ان المتقول عنه في الفسخ ان قال اذا شكك في المغرب حدثت ركعة في الشك في المغرب لو دل
 واحدة صلياً ام اشترى فلم ثم فسد الركعتان شكك في المغرب لم ترد في ثلث اتمام في اربع وقد احرز في الاثنين في فسخك ان في شك من الشك في
 الاربع فاضف لها ركعة اخرى لا فسخ بالشك فان ذهب اليك الى ان الشك في ركعة فصل ركعتين واربع بطل وان جالس في ركعة اخرى غير ظاهرة في الفضل عنه
 بل انظر منها مواضع الاختلاف ونسب ذلك الى الرواية ويؤيد ايضاً ما نقل عنه قبل من التبرع بانه اذا شك في المغرب عادوا اذا شك في الفجر اعدوا ما عطف الفجر
 المنقول عنه من ان كانت غير غيبية من الاضطراب كما غير من جرحه فيما نقل عنه الاصاب من جواز البناء على الاقل كما نقل ذلك عن الداعي وكففت ان
 فخلانها على فسخه فخرج لما سمع من الاجماع المنقول على لسان جملة من الفقهاء وبعض الاجتباء المنقولة في المسئلة السابقة مضافاً الى المعبر من السيف
 الامر بما لا يراه عند الشك في المغرب هي كثر في خبر عمارته في وعلمنا جعل شك في المغرب فلم يدر ركعتين صلياً ام ثلثاً قال سلم ثم يقوم في ركعة
 ركعة ثم قال هذا والله ما لا يفتي ابداناً في الخبر الاخر قلت صلياً المغرب فلم يدر ان اثنين صلياً ام ثلثاً قال يتشهد بنصرف ثم يقوم في ركعة فان كان خطئاً
 كانت هذه نظراً وان كان صلياً فثلاث كانت هذه تمام الصلوة وهذا والله ما لا يفتي ابداناً في الخبر الاخر فانها من اكثر الاحتياط في الاستصحابا اجمعت
 على ان العمل بها الامان من حملها على الظنية وطرفها او غير ذلك هو واضح كوضوح جريان لقولنا المنقولة هذا بل صرح بعض الاخبار بانها بالفتا ان نقل
 النقل بالزيادة كما في خبر موسى بن بكر مثله الفضل عن الهو فوال اذا شكك في الاثنين فاعاد في صلوة المغرب اذا لم يخطئ ما بين الشك في الاربع
 فاعاد صلوات في الاستصحابا اذا جاز الشك في الاربع فاعاد صلواتك هو مع كلام الاحتياط واجما حاتم مضافاً الى القول اذا شكك في المغرب فاعاد
 بعدم الفرق بين معلق الشك في الزيادة والنقصان فاعاد الفسخ من انما اذا علق الزيادة اضافت ركعة ضعف مع عدم ثبوت هذا النقل عند العمل للمعنا
 المنقولة يمكن قد عرفت نسبته للرواية منها خلاصة اللهم الا ان يكون ذلك من كلامه منها وعلى تقديره من الحمل كون المراد حال الشك بين الاثنين والثلاث
 الاربع بعد احراز الاثنين بان حدث بعد دفع الراس من المسجد الاخير فيكون ما ضافة الركعة لاحتمال النسيء عدم الاعادة بغير من الاحتمال والله العالم

کتاب الصلوة

بیچہ رشید

[illegible]

[illegible]

الحج

كتاب الصلوة

لان هذه الاحوال غير بالنسبة للتكبير فكذلك المنفرد نزل في حال ليس فيه التكبير بل في حال ان الظاهر من التلافي في حال عدم التكبير في خارج القربة
لا الرخصة كما هو في التلافي في حال عدم التكبير بل في حال ان الظاهر من التلافي في حال عدم التكبير في خارج القربة
المشكوك فيه بعد خروج من المحل ضعيف لظهور بعض الظاهر للوجوب ما يقتضي على تقدير تسليم الوجوب في كل وقت من التلافي في حال عدم التكبير
ضعيف لما بين في الاصول من ان مقتضى التلافي في حال عدم التكبير بل في حال ان الظاهر من التلافي في حال عدم التكبير في خارج القربة
في الاشياء على الوجهين لا يخرج من القدر في اغلب الاحوال في حال عدم التكبير بل في حال ان الظاهر من التلافي في حال عدم التكبير في خارج القربة
بان يعود الى المحل بنية القربة المطلقة على وجه الاحياط بناء على مقتضى شرعته في كل وقت من التلافي في حال عدم التكبير بل في حال ان الظاهر من التلافي في حال عدم التكبير في خارج القربة
البيعة كما اوضحنا في محله لكن لا يقلصون في الاصل في حال عدم التكبير بل في حال ان الظاهر من التلافي في حال عدم التكبير في خارج القربة
شرعا حياطينا في مثال الحج مضطربا في حال عدم التكبير بل في حال ان الظاهر من التلافي في حال عدم التكبير في خارج القربة
الحنا وعلى نحو صلوة من كان في حال عدم التكبير بل في حال ان الظاهر من التلافي في حال عدم التكبير في خارج القربة
بالنسبة الى المحل في المسئلة مسند على ان مثل هذه الاشياء في صلوة المضطربا في حال عدم التكبير بل في حال ان الظاهر من التلافي في حال عدم التكبير في خارج القربة
حكم الكيفية كالطائفة في التكبير القربة وركبة الانقضاء المروي على نحو لقيام المضطربا في حال عدم التكبير بل في حال ان الظاهر من التلافي في حال عدم التكبير في خارج القربة
واسقطها الشارع عند الاضطراب من غير دليل لها الظاهر الاول في حيز جبرج الاحكام وكل الحكم بالنسبة للمصلحة والمضطر على ذلك بل الظاهر
جوابا لحكام الاركان على الايات التي جعلها الشارع موضعاً للركوع والنجوى الانقضاء لا في حال عدم التكبير بل في حال ان الظاهر من التلافي في حال عدم التكبير في خارج القربة
منافعة نفل عن الوجوه الحاروي كسبها لتباعد الاضافا لا لو كان يصلي جالساً في حال عدم التكبير بل في حال ان الظاهر من التلافي في حال عدم التكبير في خارج القربة
الفرقة وفي فتح الكرامة قد حمل بعضهم في المقام المضطربا في حال عدم التكبير بل في حال ان الظاهر من التلافي في حال عدم التكبير في خارج القربة
انما الاشكال في الغيرة لا على وجه جبرج ما هو من عدم صدق كون غير فعلا ولا دليل واضح على جبرج الحكم عليه مع هذه التينة لا على
قوله من لم يستطع القيام فليصل من جالوس هو لا يقتضي ازيد من الاضطرار في الكيفية التي شرنا اليها الا ما يثبت في ذلك نحو مما هو حكم خارجي فانه لا بد
منها ان الظاهر من التلافي في حال عدم التكبير بل في حال ان الظاهر من التلافي في حال عدم التكبير في خارج القربة
البيد لا يصح للشك في ثبوت هذه الاشياء قبل الدخول في الغيرة بل هذا الغرض مع ظواهر ما دل على عدم الالتفات في جبرجها وكذا لو طرأ على الشك بعد الجلوس
للتشهد بما ظهر من بعضهم القول بالوجوب لعل هذه الاشياء في حال عدم التكبير بل في حال ان الظاهر من التلافي في حال عدم التكبير في خارج القربة
هل هو كاشك في اصل الوقوع ودفعه في حال عدم التكبير بل في حال ان الظاهر من التلافي في حال عدم التكبير في خارج القربة
بعد القربة مدفوعا لغير ذلك بما ظهر من بعضهم الاول لا يثبت في حال عدم التكبير بل في حال ان الظاهر من التلافي في حال عدم التكبير في خارج القربة
الوقوع في غير محل التكبير بل في حال عدم التكبير بل في حال ان الظاهر من التلافي في حال عدم التكبير في خارج القربة
فيه اني بها وفي شأنه لم يثبت على التلافي في حال عدم التكبير بل في حال ان الظاهر من التلافي في حال عدم التكبير في خارج القربة
فعله لعدم انقضاء الصلوة قبل اتمامه وانما يستند بتكبيره في وقت بالنسبة والاصل عدمه واما بعد انقضاءها فلا يصح الحكم في كل وقت من التلافي في حال عدم التكبير بل في حال ان الظاهر من التلافي في حال عدم التكبير في خارج القربة
ومنها الشك في الركوع والنجوى والظاهر في حال عدم التكبير بل في حال ان الظاهر من التلافي في حال عدم التكبير في خارج القربة
الاشياء مع انه يدخل في فعل اخر واجاب بان دفع الركن من الركوع والنجوى واجب مستقل مقدّم وبان العود بسلام زيادة ذكره ان الركن البعد الواحد
عدم البطلان بها استثناء من القاعدة والحجج في صحتها ان المفروض من فوات الحلق في النسيان ان ذلك في هذه الامور واجبا فيما لا انها واجبا
مستقلة كما هو واضح في دعوى نظرية في الطائفة في نظرته مثلا واقعا العالم تصديق اذ لا يتحقق بنية الصلوة وانقل عن محلهما وشك ان هل نوى فلهما
او عصر مثلا او رخصا او فعلا استأنف الصلوة احتياطا كما علم ما قاله في انقضاء الصلوة او بعد الفراغ منها لئلا يقع في حال عدم التكبير بل في حال ان الظاهر من التلافي في حال عدم التكبير في خارج القربة
لنوعها لكن في الشك في جامع المقاصد ظاهر كشف الشك في كل وقت من التلافي في حال عدم التكبير بل في حال ان الظاهر من التلافي في حال عدم التكبير في خارج القربة
حيث قال في اولها ما هو موافق في انما علم عليه فعله وان كان لا يخلو من نوع لاجال الاصل في حال عدم التكبير بل في حال ان الظاهر من التلافي في حال عدم التكبير في خارج القربة
بل في بعض المحل في بعض الوجوه التي شرعها وقول الشك في لاجل في بعضه على ما في كراهة كشف الشك اذ ان في بعضه من حال الشك في بعضه في حال عدم التكبير بل في حال ان الظاهر من التلافي في حال عدم التكبير في خارج القربة
وانما يجب للعبد من صلوة القربة في حال عدم التكبير بل في حال ان الظاهر من التلافي في حال عدم التكبير في خارج القربة
لكن هو موقوف على انما قاله قال في الوقت منها قال اذا امت وانتهى في بعضه فذلك انما بعد ان في حال عدم التكبير بل في حال ان الظاهر من التلافي في حال عدم التكبير في خارج القربة
فيها وانت في حال عدم التكبير بل في حال ان الظاهر من التلافي في حال عدم التكبير في خارج القربة
اذا كان الشك انما هو في حال عدم التكبير بل في حال ان الظاهر من التلافي في حال عدم التكبير في خارج القربة
ان الظاهر من التلافي في حال عدم التكبير بل في حال ان الظاهر من التلافي في حال عدم التكبير في خارج القربة
العدل في الظاهر في دعوى اختصاصك للغة المعكونة العصر لا المشكوك فيه بل في حال عدم التكبير بل في حال ان الظاهر من التلافي في حال عدم التكبير في خارج القربة
في الغرض اذا وقع اما ظهر او عصر وقتل منها صحيح في حال عدم التكبير بل في حال ان الظاهر من التلافي في حال عدم التكبير في خارج القربة
في ذلك بل احتمال في بعضه في حال عدم التكبير بل في حال ان الظاهر من التلافي في حال عدم التكبير في خارج القربة

[illegible]

[illegible]

الاشباح والاشباح

الملك فريد
الملك فريد
الملك فريد

بالاعتناء

کتاب الصلوة

الكتابة

الحسين

کتاب الصلوٰۃ

فِي الْمَدِينَةِ
مِنَ الْعِلْمِ

[illegible]

كتاب الصلوة

ودعوا ما يشمل الظن دعوى انما تقدم سابقا مادون على اعتبار الظن مطلقا وعم فمقتضى ادول على اعتبار المتيقن في الاولين يدعوا ما
 التفرغ من بعضها بالعموم وجعل الترجيح في جانب عادل على الظن قطع الماعرف من فتوى الملة والاجماع المغول المعصية بالنسبة الى الاحتياط ونفى
 الخلاف من غير ايراد دليل كعرفه ذلك انما تقدم بان غيره من مصادره الصلوة انتهى عن ابطال العمل عن بقوله الخبث في قوله ذلك انما مقادير من
 وجوه فلا يبرح ان لا تولى الله من العمل على الظن فمضا او نقل مصححا او مبطلا في الاولين وغيرها واما احتياط الظن بالنسبة الى الافعال وجودا
 عدم بحيث يتطاول الصلوة ان ظن العكس في الركن بعد تجاوز الحل ولا يفتن لوظن الوجود ان كان في الحل فموظا المصدا لا رشا ودوالا لغيره والمغزو
 صريح الروضة الذي بل هو المنقول عن الواسيلة وتروجل العلم وكفى الجعنة في شرحها فاما ذلك السراج وذلك المقاصد البصينة وعن كمال العمل
 العقوق والاشارة والملاينة المستبر بل عن الحق الثاني انه لا خلاف فيه وقد سمعت انقلنا عرقا والمرقوع المعين الذي التينة وبعضها في
 الالفين وبل عليه ضافا الى طلاق بعض ما تقدم من ادلة الاولوية للسفاهة من الاكثاف في الركعات بل هي ليست بمجموع الاجراء اذا كان الظن
 المجموع كافي في بعض طرق اولى بل يدعي انه لا يجمع قبول الظن فنزل الركعة وعدم قبوله في فعل الجرم ومن هنا يمكن ان يدعي ان ادب من يثبت
 الاكثاف بالظن بالركعة انما اكتفى بالظن في الافعال ضرورت كون ظن جميع الافعال عين ظن الركعة اللهم الا ان يلتزم عدم الاكثاف بما لظن ولو قلن جميع
 افعال الركعة كل ما عدا ذلك انما حكم بالظن في كثير من مواضعها ما وافق مقتضى القاعدة اما الاعتناء على ظن عدم بقاء الحل فلا تروى من اهل
 قطع اذا تقدم ذلك مع الشك فيمنع ظن عدم بطريق اولى اما باطلان الصلوة حيث يظن عدم الايمان بالركن بعد تجاوز الحل فلا يصل اما الحكم فمقتضى
 البينة والشهادة وظن عدم الايمان في الصلوة عدم الايمان بها او كذا لو ظن زيادة الركن استحباب الشغل الذي هو ما التزم الى تدارك منقول احد
 مما لو خرج من محل الشك ونحل الشك كافي الرجوع الى الجوف بعد القيام ان ظن عدم الايمان به فلعلة لا صلا لعدم الايمان وعدم الايمان اليه
 بالنسبة الى الشك الدليل المحض وهو انما يرد ما ذكرنا سابقا فان نقل هنا عن الاستحباب عدم شموله للظن فمقتضى ان اصاب
 عدم الايمان بالفعل معارضه باحتمال انما لو كان لتدارك مثله كما سبق استغنى الشغل لكن الذي يظهر من الاحتياط ان صلا لعدم الايمان بالنسبة
 الاضال من دون الاثبات في هذا الاحتمال فتقدم البحث فيه مسافة جدا **المسئلة الثانية** لا بد في صلوة الاحباط من التبريد
 تكبير الاحرام كما صرح به جماعة بل اجماعهم على ان لا بد من التكبير في الصلوة وتكبيرها في كل موضع من التمام في كل ركعة
 صلوة مستقلة عن الاولى فلهذا بعد اتمامها بالتكبير ما مورى بها من صلوة بعد التكبير فمقتضى انما كانت هي عرضة لا تمام السابقة ان كانت تاما
 وللمناظرة ان كانت تاما كما صرح به في بعض النسخ السابقة بل يظن ذلك من هذا التعريض نفسه فضلا عن غيره كما انظر بغيره ما صرح به بعضهم بل
 الى التمهيد من آخره من ان يغير في جميع ما يغير في الصلوة عدا القيام في البعض من الطهارة والشر والاستقبال وغيرها بل في التمهيد والتكبير
 الى الامور ما فيها تقدم من ادلة بل ما صرح به في القواعد ايضا من حيث اتحاد الجملة ان لم تظهر له القبلة بمقوع مراعاة خصوصية الجوف لو كان لا يمكن
 فضلا للصلوة الى اكثر من جهة وانفق وقوع الشك في صلوة احكامها ضرورت ظهور اقتضاء ذلك التعريض مراعاة المشترك في الصلوة على كل الشك
 مهما امكن اذا لم يمكن بل يظهر بانامل فيما ورد من كفيها في النصوص السابقة ان الشارع لا حظ فيها ذلك اكثر افعالها بل لعل امره بالتكبير
 التسليم فيها وبايقاعها بعده مبادية محكي الصلوة على كل من التقديرين اما على المناظرة فواضح وعلى الجبر فليس فيه شك كون التمهيد والتكبير
 غير عملها سهاولا ضير فيهما لا ينافيه تكبير الافتتاح وان كان هو كذا فتقدم ياتر لكنه انظر الشارع هناكما انظره في غير مقام ترجحنا
 المناظرة على الجبر ثم انظر عية نظيره بالنسبة للشا في الجملة مثلا بخلاف الاول فان لم يشرع نافلة من غير تكبير على انه قد يمنع افتاد زيادة هذا العمل
 النقص من حيث القصد بل انما صلاوة جديدة فلا يكون زيادة ركن في تلك الصلوة كما اشارنا سابقا الى نظيره كما ان قد يكون ان المراد كونها صلاوة جملها
 الشارع معضا لكل منها ولا تكون صلاوة الا بالافتتاح بالتكبير فمقتضى التعريض المذكور عدم وجوب التعريض فيها لنية الادائة وانقضائه
 لو كانت جارية لمقتضيه ووقت بعد خروج الوقت قلنا بعدم بطلان الصلوة مع وجوبه السابقة ان كانت جارية لما هي كذا وان صرح بوجوب جمع ذلك
 بعضهم فيها الاطلاق لا مهابا عند عرض الشك من غير تعرض لوجوب شيء من ذلك كونها جارية للسابق على تقدير النقضاء امر شرعي مدخلي لنية
 المكلف في تسليم عليه شك التعريض للقرينة في مثال هذا الامر في هذا الحال الذي تشره في الصلوة على كل من التقديرين فلهذا من غير انما
 الاشكال في وجوب نية العضا والاداء منها بل عن بعض المصنفين بان وجهها بل انما ذكرنا على انه لا يجب التعريض شيء من ذلك الجوف عند ان
 بتوقف عليه لتكبيره في كل حال كما جدد بل من التعريض المذكور يظهر لك الحال فيما اشار اليه المصنف هل تجب في صلوة الاحباط الفاظ او يكون مجرد
 وبين التمسك بالاول كما هو المقيم نظرا وتحسلا شتهر كلون تكون واجعا لما قد عرفت من التعريض المربور القاضو بمراعاة الصلوة على كلا التقديرين
 لغيره والافعال ضرورت توقف محتمل لو كانت نافلة واداء عليها اذ لا صلوة الا بغير التكبير الكتاب لا مهابا في النصوص السابقة انما هي باطلنا انما
 الى ظهور الاول ان لم يكن مرجحا في انها صلوة منفردة وان كانت معرضة لسمعت ولا صلوة الا بها كما عرفت وقيل الثاني في كل عمل المفيد بالجملة خاصة
 انه حكمي عنها الاختلاف عند التسليم كاعتبار من غير بل لعل اجماعنا في مقابلته على ادائه وظاهرها هو انها فاقمة مقام ثالثه ولا يبرح في ثبوتها
 الجبر في ثبوت المبدل بل ينبغي الضلع جنساده ضرورت عدم التلازم بين جبرها النقضاء وانفق كونها بركة بالمعنى المذكور والافاض كونها نافلة
 على تقدير تمام خلافة نعم هي صلوة مستقلة معرضة لكل من الامر من حيث مراعاة الكائنات فيها مع ما امكن فتحق ذلك كظن ذلك ان الاول شتهر
 اصح بل لا شبهة في غيره بل لعله للمراعاة التي يوجبها بوجوب الاضات فيها الاحرام المقتضى على كل من التقديرين بخلاف الجبر

دعوى انما تقدم سابقا مادون على اعتبار الظن مطلقا وعم فمقتضى ادول على اعتبار المتيقن في الاولين يدعوا ما

المسئلة الثانية لا بد في صلوة الاحباط من التبريد

بل كذا ما حكى عن مخالفة الأحكام وإنشاد المحضرة الإجماع عليه في كراهة نفى الخلاف فيه من عدم وجوب الزيادة على الفاعل لعدم نوقص النص في كل من
التقدمين عليها بل قد يؤثر فيها أحداهما في بعض الأحوال مصافاً إلى إمكان دعوى ظهور النص من عدمها بقوله بل انما امتثالاً للتعبير عن الزيادة
مخالف الصلوة وإن تنكّر المصلّي نفسها بعد ذلك كما خرج به جماعة بل هو مطلق إطلاق النص في نفى هذه الإجماع والاستصحاب فيها بل لا يكون موجب
خبرها السابق قال سئل ما بعد ذلك عن شيء من التهور فقال لا إحتمال في هذا إذ قلنا ثم ذكرنا أن امتثال مقتضى ما يمكن عليه شيء قلت بل قال لا
سهو فابن على الأكثر فاقول في سئل فمضى ما ظننت أنك نقصت فإن كنت قد امتت أمكن عليك هذا شيء من ذكرنا أنك كنت نقصت كان
ما صليت تمام ما نقصت من غير فرق بين كون في الوقت أو خارجاً من كون في وقت أو لا بل بين المطابقة للمقتضى بأن يكون ناقصاً كونه غير قيام مثلاً
جنبها كل واحد منها كما لو جازى كرتين من جلوس بل لها دعوى عن الوجوه البطلان مع المخالفة لكن لا يفرق فيه دليل لعدم إيجابه ولا موافقته ولا من يتخلل
المخالف في بينه وبين الصلوة بناء على صحة الاحتياط مع عدم تنقله فإن استقر البطلان في من إلا أن إطلاق الأدلة والتفويض الزيادة وجعلها لا بين
ذي الإحباطين وكان جابر الثاني منها كما في الثالث من الثالث في الرابع في ذي الاحتياط الواحد والستين كله بعضهم بحصول العقل
أو كانت مستعدة في من في الإحباطين برأى المطابقة للمقتضى منها لكن طارئة لا لا وتنبأه بعضها مشروعة على ذلك بل يفرق على أنه لو عتق المطابقة
لربما احتياطاً ذكره حله الاحتياط الهيكلي في كراهة من يلبس لك من زيادة الركعة في الصلوة لما عرفت أنها صلوة مستقلة وإن كانت معضلة للركعة
السابقين بل لو لم يترك ذلك على من يلبس الجاهلية لم يكن له فائدة إذ مع الغنا عن ما يجب مع الحجة بطلان الصلوة بما اشتملت عليه من لا يكون لها غير فعل
ودعوى أن فائدة حال عدم الذكر خاصة شاهد ما بل الشاهد على خلافها نعم كل ذلك لا يقتضي اجتماع الفصلين بل ركعتين إلا ما ذكرناه من ثلثين
على هذا الوجه ما لو تذكر النقص في اثنتان فإن كان هو المطابق كما وكيفية كما لو ذكر نقصاً الاثنيتين في الثلثين والثالث في الرابع مثلاً في اثنتين
الاحتياط من تمام أو ذكر نقصاً الواحدة في الثلثين الرابع في إنشاء الركعة الاحتياطية من تمام فالأولى عدم الانتفاء يتم احتياطاً ونوع صلوة
وفقاً لمصلحة أن لم يكن المشرع استعصا بالصلوة المجرى والصلوة الاحتياطية المؤيد بكون الصلوة على ما انفقت عليه بل لا للمقتضى للركعة
إلى إطلاق الأدلة والتفويض المذكور بل قد يثنان في غيرهما السابق في بعرف من المصريح بالذكر بعد ذلك ما منع بفعل سوى زيادة التكبير الذي قد
عرفت غفلة الشارع له هنا بل قد سمعنا احتمال أنها ليست من زيادة البطالة المقصود بها افتتاح صلوة أخرى نعم قد يتوهم بعدم تغير لفظة افتتاح
بعود الخبر السابق بينها وبين التسبيح لصلواتها كونها فاقلة المقصود للزام بالجماع للمصير على التقدمين وتعيين كونها جارية مع احتياطية لبقائها
صلوة مستقلة لا يصح بل لا فائدة لا أنها صلاوة ركعة واحدة من الصلوة الأولى حقيقة وإن حصل الجبر فيها فأنه جبراً وخللاً للفاضل عن غيره فلا يتحقق
وهو ضعيف بما كما لعرف من في الركعة بعد أن ذكر احتمالاً لا الاحتياط والرجوع إلى حكم ذكر الفصل كما لا آخر المختاراً لتأويلهم الاحتياط
حتى الركعتين من جلوس في الصلوة الأولى مثلاً احتمالاً لا الاحتياط والرجوع إلى حكم ذكر الفصل كما لا آخر المختاراً لتأويلهم الاحتياط
بعد ذكر الفصلين الجبري بالركعتين في الأولى من إلهما الاحتياط أن يكون الصلوة ثلثاً المفروض من هنا أنه دعوى إجماعاً جوبه إطلاقاً لا دلالة له على ذلك
تناوله المفروض لا ينبغي الاحتياط إليها اللهم إلا أن يتوهم أنها احتياط واحدة ركعتين أربع ركعات اثنتان منها من تمام واثنتان من جلوس تسليمتين في
صلوة الأربعة مثلاً قد حكينا بعضاً من ذلك في فني في تأمر على حاله وإن كان حكم الاحتياط بالاولى من قبله من جلوس ثم بل كذا الاحتمال
الثاني لعدم الدليل على مناد بهذا الذكر بل لا دلالة له على خلافه بل قد يجزى على تقديره الاحتياط ما ذكره العلامة لا الرجوع إلى حكم ذكر الفصل
لم يكن محققاً عدم شموله لثلث ذلك خصوصاً لو كان قد تذكر بعد فعل أكثر وكان الاحتياط أوجعها بل كذا يظهر لك بل قد يفتي بما ذكرناه لا وجه
للتفصيل بين تحلل المخالف في بناء على صحة الاحتياط مع عدمه فيعيد الأول دون الثاني فلا بين التذكر بعد الإكمال قبل التمهيد عدمه فيعيد الثاني
دون الأول لا بين التذكر بعد الإكمال التمهيد قبل التلويح عدمه فيعيد الثاني دون الأول وإن صرح في إيمان بالاول بل قد يعطى كلام غيره كما
لقد يعطى على الوجوه الثاني والثالث صرح ما في محكي الجواهر لعدم دليل جبري على شيء من هذه التفصيل بل لعل القول بالإعادة أولى منها
ح وإن كان قد عرفت ضعف في المخالفة كما عرفت قوة المخالفة الذي على فرض تصورنا أول أدلة الشك مثل المفروض باعتبار عرض ذكر التفصيل كفضو
تناولنا ذلك ذكر التفصيل لم باعتبار ظهورها وصرحنا فتم سلم بعنوان تمام الصلوة ثم تذكر التفصيل بخلاف المقام فيبقى ما ذكرناه من الاستصحاب
على حاله غير محتاج إلى الدليل القاطع ومقتضى حصول الجبرية لأنها الخلل على ذلك بل هو معقوف عنها السعي في كراهة نفى في النظر الصلوة وتذكر الفصل
في إنشاء الاحتياط المخالف ما حكى في ذلك كما لو تذكر الثالث إنشاء دعوى الجبرية في الشايع إياها مقام ركعة من تمام فيجوز هنا ما سمعنا من احتياط
البطلان لا لاختلال النظم هنا من جهة الشارع فيما يرجع أموره لا فرق بين بينهما بالاحتياط سابق كما في الشك بين الاثنيتين والثالث في الرابع وعدهما في
بين الثلث في الرابع لما سمعنا من عدم قدح مثل هذا الفصل يصل إليها الجبر على حسب الذكر بعد الفراغ بل لا فرق بينهما بين التذكر بعد الركوع منها والركعة
طأن حكى عن كراهة هذه الإعادة بما فعل من التكبيرة والقرأة ووجوب المقام لا تمام الصلوة لكنه لا شاهد له ضرورة ما عدا ذلك لا دلالة
على ما جعل الركوع وبعدهما المخالف بالركعة لو تذكر الثالث اثنتا الركعتين من تمام عند قبل تمام جواز القول بالطلاق بأن لم يكن قد خرج في الركعة
الاثنتين في سلم واجترأ بها لكن في الأخير مع ذلك لا احتمالاً لا الأربعة السابقة في أن يتجاوز فإن كان قبل الركوع عدمه وكان كالسابق إلا
بطل احتياطاً وجب عليه حكى في ذلك النص عن بعضهم مساوئ السابق بعدم الإعادة بالزيادة إن كان ركعاً في سلم ويجوز في الأخير أن يتجاوز الركعة
المطابق فإن كان قد جلس عقيب الركعة فله الإعادة في الركعة وتمام الاحتياطية بصره وتمام الركعتين بطلان الصلوة والرجوع إلى حكم تكا

كتاب الصلوة

النفوس ان لم يجز عقيب الركعة فغيره لاجل سابقه لكن بعض ما في الفتا السابقة مما قلنا ان الذي يقوى في النظر الفاضل بعدنا احتمال كونه
احتمالا واحدا من حكمنا بغيره الذي ذكرناه سابقا بطلان الاحباط قطعنا واول ما يجاوز كما عدا الاربعة الى الرجوع الى تذكر الفصل ما الاول فلفرض
ظاهر النفس الذي يجعل الشارع هذا الاحباط معرضا بغيره او غير مفصل الاثنتين خاصة لهذا الاحاطال نفس الواحد بغيره
فاحتمال الانتفاع على جوده المطابق قطعنا وان لم يرجع صعبا فتناسل من لادلة الشرع ان لم يكن في جملة احباطها ضلها بل في الاحتمال ان السابقة والاحاطال
المتقدمة بل لعل بعضها من المقطوع بفساده وانما الثاني فلعل قدح هذا الفصل ان كان باركان كثيرة كما لم يردح لو انفق الجبر بما يقضي من الاحباط فيما لو
ذكر بعد بل لعل خبر عما السابق مشعرين ذلك شاعا البشاع على الاتمام والتسليم ضرورة كون الروا من ذلك الاحباط عدم بطلان الصلوة قبل وقوع هذا
الادكان في اثنا الصلوة فتم لكن الاحباط هنا باستيفان الصلوة مما لا ينبغي تركه سيما بعد ما اشرنا اليه سابقا من مكان منع شموله ليل حكمه نذكر
الفصل لشر الفرض ان كان يقوى في النظر الان خلا من بل لعل منع شموله ليل لبا من اذ المواد مساوتة لفي الحكم بعد استيفان عدم فادب هذا
الفصل لا مثا لكانه لفي ليله ومن ذلك كله ينفع لك في الحكم بالصلوة والاجترار لو فرض ذكر الثالث بعد اتمام الركعتين بل هو وضع ما سبق فشا
وان ينبغي صلا في الفصول معلا الله بها بالامتنان المنفصل للرجوع وهو عجز في الفرض فلم يكون ما امثل بل ليس مما عرضنا لشارع جبرنا ظاهر بل
جعل له كيفة اخرى غير هذه الكيفية بل منضاعا عدم صلا في الاول جابر لعل ذلك لادله عجز بها فالاجترار عجز بها على معنى جعل واحد من الركعتين
جائزة والاخرى ملغاة لا تفتح زيادة في علم الشارع بل وكذا فاشاحال المحاذرة في اذ في صلواته وكيفية ما وادها كما في الموجب ان كان هو اول من يتبع
في الجملة بل بما ذكرنا ينفع لك لو لم يفتا اية والرجوع الى حكمه تذكر الفصل لو ذكرنا الاثنتين في اثنا الركعتين من جلوس بناء على جواز تقديمهما على ركعتي
ضرورة في عدم صلا في ذلك خبر ما ظهر فواته اذ الشارع عرض بغير واحد الفاضل خاصة في عدم صلا في ذلك خبر ما ظهر فواته اذ الشارع عرض بغير واحد
ان كانها والاكل ثم اضاف في صلواته مما لا ينبغي الالتفات اليها بل هي من القول بغير علم النبي عنه كما با وسند ومنه شكل الحكم على بعضهم بعد البشاع
منه على فاشاحال معلا لبا منضاعا عدم تايثر زيادة الاركان في الصلوة الذي قد عرفت فسادها بما لا مزيد عليه فشا ان اكلها بركعة اخرى فشا
بوجوب تغييرها فاشاحال مع لا يرد ذكر بعد كذا جالس فان كفي منه باخرى فاشاحال مع لا يرد ذكر بعد كذا جالس فان كفي منه باخرى فاشاحال مع لا يرد ذكر بعد كذا جالس
جلوس ثم ركعتين من قيام لم جواز الجلوس مع التقديم على القيام ثم قال من هنا يظهر ان الاصح وجوب تقديم الركعتين من قيام برفع الاشكال فيمن ان
المجتهدين عليه ما عرفت من ابقاء ما يرد وتذكر النفس من العجز عما لبعدهم في الفرض اتمام الاحباط حتى الركعتين من قيام الا على الاحاطال السابق او كما
ما في يد من كفي الجلوس لا كفاية بخصوص الثاني منها اذ هو من الغرض ثم ربما احتل بطلان الاحباط والصلوة كما اشرنا اليه سابقا بل في عجز
لكن الاقوى ما سمعنا لو كانت الركعتين من قيام بشاعا جواز ابدال الجلوس به فكذلك المجتهدين عندنا البطلان والرجوع الى حكمه لندرك ان الذي قد عرفت
اخرى عليها بما لا دليل عليه بل في الادلة خلافا عرفت في نظره فلا يجمع من فاشاحال الا ان يرضاه شارع واليه لا دكره بل وكذا يظهر من الاحاطال ما
ملاحظة ما تقدم منا فيما اذا شك بين الثلث والاربع وبني على الاربع وتقدمت ستم ثم ذكر انها اثنتان في اثناء احباطه وبعده والافاضل كما عرفت
ضرورة في رجوع الى حكمه تذكر النفس اقطع كما في كل صوت من صور الاحباط فقد ذكرنا النفس قبل الشروع منه بل خلافا من ان كان له
عندنا اية كذا فبطل احباطه بغير صلواته كذا في تلك المكانة من اوضاعه في تلك الاوضاع بل هي اية انه اذا خلا الركعتين من قيام
ركعتين واتم صلواته وهو كما نرى بل لعل الفرض في ما ذكرنا ما تقدم لكون الاثنتين المذكورتين مما يتعلق بهما شك قبل كونهما في قصر
الاحباط التي صنعت اليها ثابته جازية بما فاجدها فان كلام الاحباط رضوان الله عليهم هنا لا يخفى من ثبوت في انظر والله اعلم بحقيقة الحال لا
والمال هذا كله لو ذكرنا النفس اما لو ذكرنا القيام فاشاحال هو بعد الفرض ففك كما صرح به في بعض النسخ السابقة في لاثنا اية على الاصح
فرق بين الركعتين نعم القطع ان قلنا بل في لاثنا اية بل قد ينعين عليه لو كان عليه فرض قلنا بغير الطمع وقته مع احتمال لاغفاء من الغيبة
بالمعنى على الفعل ابتداء بل يقوى لاغفاء ان قلنا بغير قطع النافذة فليست هي من غير الشروع حتى لا يحرم قطعها الا ان الفرض حول المكلف فيها بنية
وان قلبها الشارع في لاثنا اية كما هو واضح **المسئلة الثالثة** لو فعل المكلف ما بطل الصلوة قبل الاحباط اعم كان كلامه ونحوه فاشاحال
كل حديث ونحوه وان اضرب بعضهم على الحديث لان الظاهر انهم اذ اتموا اثنان منه كما يؤي اليها في المتن بل عجز كفي ما يقضي من التبرع بغيره لا يشترط المخرج منها
ادلة الطريق في كل الفاضل الاكثر في الفاتحة والمصباح بطل الصلوة ويصير الاحباط وان كان لو شهد بها التبرع اذ الرجاء لا الاختلاف
فيمن عجزهم المعتمد ما لعله يظهر من ذلك الفاضل الثاني في شرح الاغتية عجزا بغيره بل قال بغيره لعل الاقرب للذكر في ذلك فاشاحال ما حكى عنها كما عرفت
الشهادة اولى بل في كذا لعل ما حكى على ما قبل الا ما يظهر من وجوب المباداة وعللها فانها من ذلك كذا كما نرى ذهبي ما لا خلاف فيها كذا في الروضة
الروض والمصباح بل في ذلك الحكم على الاخر الاجماع عليه في الكفاية انه ظاهر كلام الاحاطال كما عرفت في انظر الفاضل الثاني في شرح الاغتية عجزا بغيره بل قال بغيره لعل الاقرب للذكر في ذلك فاشاحال ما حكى عنها كما عرفت
نعم هو الاقوى في النظر لانها معرضة لان تكون تامة والحديث مثلا يجمع من ذلك فاشاحال ما يظهر من وجوب المباداة وعللها فانها من ذلك كذا كما نرى ذهبي ما لا خلاف فيها كذا في الروضة
بها اية لاثنا اية في من راعا احكامها اية فالمشترط بينهما الممكن الذي يحصل بهما فاشاحال على كلا التقديرين ومنه ما عرفت في لا بد منه سوى المعاني في
الاحاطال بل لعل في ذلك تغلبا لمرعاة علة التعدد في النافذة مع انك قد عرفت سابقا القول بجمع الجلوس في كذا كان الاحباط الذي يمكن تا
بدن ذلك لا شاعا وجوب المباداة المجمع عليه كما عرفت بمراجعة حكمه لغير ضرورة انما لو كانت صلواته منفردة ما روي فيها حكم ذلك بل في الجواب
وجب اذ حال التعدد في المصباح بعد ابطال بل في الحكم على المصباح انه لم يردع احدا الاجماع على فعله فاشاحال ما يظهر من وجوب المباداة وعللها فانها من ذلك كذا كما نرى ذهبي ما لا خلاف فيها كذا في الروضة

بطلان الصلوة في كذا
فصل في احكامها

صلاح لان الفقهاء غير ائديهم حكوا بالمنع لكون الاحباط معرضة لتامية كما هو صريح ادلتهم وفناوهم في غاية الوضوح فلذا انبج اختلاف الى ابرار
 نعم قلنا لعلنا في خصوص الارشاد انتهى بل ينبغي القطع بلزوم وجوب الغور للمختار وبناء على مساواة الواجب فود الملوثة في فواته بفوات وقتها كما هو احد
 الوجهين في ان لم يكن اوقها وعدم منافاة الغور بغيره في بعض اقسامه كالكلام على عدم القبول بالفصل بل قد يستفاد من بعض ادلة الغورية
 نفاذها على وجوبها صفة شرطها ايضا وهي ليس لها منحصرا بالاجماع بل الاختيار كما ان تكون صريحة في ذلك خصوصاً المشمل منها على انفاء المقضية
 المتعقب بلا ملة بل على اللفظ اذا الظاهر في ان وقت فعلها عند الفراغ وغير ذلك لا يرتب ظهورها بالشرط صحها بالتعقب الزبور اذ بد منه بل ان
 المامور به على وجهه على ان لو سلم عدم ظهورها بذلك فلا اشكال في كون استيفادها من خصوص هذا الفرد دون غيره فكيف في فاد عدم الدليل
 على صحة حتى اطلاق الاوامر بعد عرض اذلة الغورية منها وانما التعقب في مساوئها بل لعل الغافل بعدم مساواة الغورية بل لوقت في الغور
 انما هو حيث تكون مفاد من فعل الامر في مثل ما عرفت من كونها حاصل من الادلة ان علاج الشك في الاحباط ابدار انكف بغيره لا سيما
 بدون اقل من الشك ينبغي قبل الشك في الصلوة بحال بل قد عرفت سابقا اقتضاء التواعد الفيا بالشك في عدم الغرضية ففصر فيها خالفها على
 الثابت المبين المتعقب بل ينبغي القطع بذلك بناء على شرطية المشكوك في شرطية اذ لم الواضح خصوصاً الشك في شرطية التعقب في صحة الاحباط كما ان من
 الواضح حصول الشك في ثبوت علاج الغرضية بغير التعقب لها بل لعله من هذه الجهة لا ينبغي على صحة الشك في الشرط حتى يفي الصحة عند من لم يعجبها
 كما هو المختار عندنا ان يكون ذلك التمسك بالاطلاق في المنوطة على احرار الركعات فيع الشك كما في الفرض لا جزم بصدق اسم الصلوة وثبوت الصلوة مع تعقب
 العلاج فلا بد انما صفة بل قد بين ان هذه الغورية ليست الا بمعنى موالاة افعال الصلوة والافعال المعلوم ان الامر لا يقتضي الغورية فافاد جدي بل قد يثبت
 ذلك كله بعدم عدا الاحباط ورضية على حد غير الوهمية والعبد في الابد والماتر بالندوم اذ لا لا التعرض الزبور فيما يصح بل في حضوره
 كان صلواته كانت هاتان تمام الاربع وان تكلم فليجهد بجدتها في ظهورها اذلة التكلم في الركعتين بل تعرض لذكر ذلك المقام من دون مقتضى
 لذكره بالمحذور كما لصريح في اذلة بيان كون المتصل قبل الايمان بالركعتين كمن سلم ظاهرا من الصلوة وتكلم في المناقشة في سند هاتان في طريقها
 محذو عيسى عن يونس في دلالة تعبد الصلوة بدورها وثاقها التي لم يتدبر فيها طعن بعض التعبد في عدم اشتراط جهة الدليل بالصراحة بل يكفي الظهور
 اذا كان مثل ما عرفت في كانه نافع المناقشة فيما ذكرنا سابقا بان لا يلزم من الغورية بطلان الصلوة بتخلل الحدث وان معرضتها لا يقتضي ان تكون
 جزءا مع اخصالها عنها بالنسبة وكثير الاحكام وغيرها اذ باننا لم نعلم بغير ذلك فاذ ذلك كله بل في الشك اليه يقول المصنف ولا يتصل
 بتخلل الحدث فمضاه عن غير كما هو مختار المحل بتبعه الفاضل في بعض كشيد التمهيد وجماعه من مناهي المتأخرين للاصل اطلاق لا جلا وظهور الادلة في
 انها صلت معقولة وكونها بالاجوب مساوئها للبيان في كل مكان في جميع ما عرفت خصوصاً الاخير لعدم منافاة انفرادها مراعاة التحريم مما يمكن بل في حد
 لذلك من الهموم ما سمعت كما انه قد شهد للافراد النية والتكثير في غيرها ومن مباحكي عن غير المتعقبين بعد ان نقل الغورية بانها على التامية و
 الانفرادية اخيرا قول ثالث حكاه الجرح في الدلالة ذكره له مذكر هو التامية من وجه والافراد من اخر جاعلا في الاول وفيه لعل لا يحصل اذ الجرح في
 ان ما عرفت من من اى جرحه على ان كونه تمام مع وجه بغير مراعاة التحريم فيهما في نفس الجرح بل لا وجه له كالتعقب في الدوس بين بغير النفس
 وعده فلا يتبع الحدث ونحوه في الثاني وثنا الاول اذ هو في الحقيقة خيال المحل الا ان الشك في نفس الصلوة لو كان قد اوقع احباطا بعد ذلك
 ولا شاهد بعد ذلك في ذلك من العجب عوى على ما عرفت ما حكي عن سابقا من التحريم بين القراءة والتبنيح الاحباط معللا له بالبدنية وليس هو
 لنا ضرورة ان تكلف جهله لغيره بالاجماع الى حصوله وهو محض في الاجراء المنسية كالركعات لاحباط في ادى لنظر التبنيح بطلان الصلوة بتخلل
 الحدث ونحوه بل بما قيل انها اولى بذلك القطع بغيرها كما هو في الاختيار ان لم يكن صريحاً ولذا وجب بيانها هو كما عرفت في الاجماع على بل في الشك
 من الادلة منه بطلان التمسك بالاطلاق الامر بالقضاء على المعتمد في تخلل الحدث كما انظر في مما قد مناسبا في مكان الاستدلال لا كبريا في مسرعة في
 على ما ذكرناه من كون الغورية الزبور في الاموال لا يحق لاجراء بعضها ببعض في وقتها بغيره في السهو لا يرتب لها بالصلوة بحيث لو تركها
 عدا لم يتطل صلوة وان لم فلا يخط وتامل لكن قد يوافق بان لا مانع عقلا لا شعرا من كونها شتم للصلوة السابقة وانها هي الاجر لافاضة وان تخلل الحدث
 ونحوه وفيه من سلم بعد محكي الدليل ما بد منه فظاهر الجرح في كونها الفاشين بغير مراعاة حكمها السابق لها قبل السهو فبطلت بالاطلاق الزبور في
 ينافي ظهور الاول بل في صلواته بطلان الصلوة بغيرها الركعتين وانها لا تعاد من سجدة وغير ذلك اذ بطلانها هنا ليس لتركها وادبها بل بتخلل
 المدن والذى لا مدخلية في نسبتها من حيث كونه نسبيا فانهم قد سبقوا في ما عرفت على الصفاق بتخلل ذلك كله ساله عن رجل نسي في سجدة ذكرها
 بعد ما قام ودرك قال يمضي في صلوة ولا يجزى حق بسلام فاداسلم بغيره مثل ما فانه قلنا ان لم يذكر الابد في ذلك فيمضي ما فانه اذ ذكره اذ هو في
 لم يذكرها الابد من فضائها وقت الذكر تمت صلوة وانما تحصى من الصلوة كسجدة من سلم عن احد هاتين في رجل يفرغ من صلوة وقد نسي تشهد
 حتى ينصرف فقال ان كان في خارج الى مكانه تشهد في الاطراف كانتا نظيفا فتشهد به وقال انما تشهد سنن في الصلوة بل في صحه رواه عن ابينا
 ما يستفاد منه عدم بطلان الصلوة بترك ثنا التمهيد الذي عدا معللا له بان سنن لا ينقص السنن الغرضية قال لا تعاد الصلوة الا من نسي التمهيد
 والوقت في القبلة والركوع والسجود ثم قال القراءة سنن والتشهد سنن ولا ينقص السنن الغرضية بل قد يثبتها من جل بعض الاحباط المشتملة على السجود
 في الصلوة بعد دفع الراس من السجود الاخيرة قبل التمهيد على النية ان يكون الحكم من المسلمين منها فخر رواه عن الباقية في رجل سجد بعد ان يفرغ
 راحة اليد الاخيرة وقبل ان يشهد قال يصح فنبوضا فان شارح الى المسبح وان شاف في يده وان شاء حيث شاء فعد بغيره سلم

كتاب الصلوة

وهو الاخر قال قلت لابي عبد الله عليه السلام عن رجل يحدث بعد ما يرفع راسه من السجود الاخر فقال تمصصون واما التشهد مستند في الصلوة ويجوز ان
 او مكانا نظيفا يشهد بهما شال الصلوة عن رجل صلى الفريضة فلما فرغ ودفع راسه من السجدة الثانية من الركعة الرابعة احدث فقال ما
 صلوة فتمصصت بقى التشهد واما التشهد سنة في الصلوة فليس وضعا وليعد الى سجدة او مكان نظيف يشهد بهما ونحوه خبر ابن سنان عن رجل يحدث
 رجل صلى الفريضة فلما رفع راسه من السجدة الثانية من الركعة الرابعة احدث فقال ما صلوة فتمصصت واما التشهد فمستند في الصلوة فليس وضعا
 وليعد الى سجدة او مكان نظيف فتمصصت واما التشهد فمستند في الصلوة فليس وضعا وليعد الى سجدة او مكان نظيف فتمصصت واما التشهد فمستند في الصلوة فليس وضعا
 والتشهد فيها ما يقتضي دية التسليم فيها ما يقتضي غير ذلك مما هو مناف للمعروف من مذهب الامامية في بطلان الصلوة بتخلل الحدث في شأنيها
 لو سواها ولو ان التسليم جزء من افعالها ولا يخرج عن الصلوة الا به الذي يقوى خروج هذه النصوص على هذا العامة وهذا وقد يستفاد من الحديث عن
 غير المحققين حصر النزاع في خصوص التمسك والتشهد اللذين هما المتكاملان لما قبل مضي ما يخرج به عن كونه مصليا فانه بعد ان ذكر وجوب الاستسكان
 في الصلوة وعدمها اذا تخلل الحدث ولما راعى عدم البطلان قال على القول باشتراط عدم التخلل المراد به بعدة كرها قبل مضي ما يخرج به عن كونه
 مصليا فلوله به كرها حتى تخلل حدث او مضي زمان يخرج به عن كونه مصليا اوضح الوقت فانه ما يخرج عن كونه اجماره الا بطلان بطلان الصلوة وان
 بعد الحدث وبطلان الصلوة فتمصصت واما التشهد فمستند في الصلوة فليس وضعا وليعد الى سجدة او مكان نظيف فتمصصت واما التشهد فمستند في الصلوة فليس وضعا
 خروج الوقت وبعد ان مضي بعد التسليم زمان يخرج به عن كونه مصليا لا يتصل بصلوة مبني على ما فهمت ان كى عن غاية المرام انه قال المشهد
 الفرق بين الماهي العامدة وكلما وجهت للفريضة لا غير ذلك بما جلة قد يفرق ان لم ينفذ اجماع على خلافه فقلنا باعتبار بعض النصوص انما
 بعدم بطلان الصلوة لو كان قد ذكر المنسوبة بعد ان تخلل المنافي بل قد يشعر بطلان ما دل على عدم بطلان الصلوة بنيانها ضرورة كون لغرض من الغرض
 بل قد يغفل الى عدم البطلان مطلقا هو خبر المذاهب الباطنية والموحوظة وعن الغرضية لظهور في عدم بقاء حكم الجزئية بل كلفه وعدم بطلان
 الصلوة بتخلل ما في انكائها بينهما في السجدة اللهم الا ان يفرق بالليل الذي مع التامل فيه يقتضي ان هذه الاجراء لها تدارك للتذكير بان يدل
 في كونه بعد التسليم من غير فرق في جزئية الصلوة في الحالين وهذا غير مما تقدم سابقا بان ان حكم الجزئية حقه بل هو في الصلوة ما لم يزل
 به بعد التسليم الذي هو اخر الصلوة في غير الفريضة فاعرفها المجمع المنسوبة لئلا يكون سبب السهو بعد ذلك واما بعد البطلان بنيانها حيث
 كونه بنيانا لا من جهة تخلل الحدث في اثناء الصلوة ونحوه فمستند جدا فان المسئلة لا يخرج من اشكال ان كان الاحتياط طريق السلامة وكيف كان فعلى الاول
 لو صلح بعد اقبل صلوة الاحتياط بها بطلان اقبل للصلاة عن الفصل بالمنافي بل هو اذ هو اذ هي الصلوة الواقعة في اثناء الصلوة
 في بطلان كل منها بزيادة الركوع ونحوه بناء على كون ذلك منه والاحتياط يقع منه فعل كثير والواقع في ذلك حال لا يصلح له اكل الخطاب بها فيه بل وكذا
 بطلان مع العمل بناء على الثاني من عدم الفتا بتخلل المنافي ان حرم ان قلنا باقتضاء الامر بالشيء المنهي عن الصلوة مع السهو فلا خلاف اذ ذكرها في
 الاثنان وكان مما يحرم ابطالها انهم قد جعلوا العمل في الاحتياط مع امكانه ومنه بعد الفتوى الدليل على بناوله هذا لكن في كراهية لو صلح بعد اقبل
 الاحتياط غير بطلان فمسا كان وانما ترتب على الصلوة السابقة اوله لان الفريضة يقتضي النهي عن الصلوة ما سهوا وان كانت نافله بطلت وكذا اذا كان
 فريضة لا يمكن العمل فيها للاختلاف في نوعها ككوفد الجواز محل العمل لا يتحمل الصلوة بناء على ان لا يبان بالمنافي قبله لا بطلان الصلوة وان يمكن
 العمل ليعمل قويا صحح كما يعمل في باقي الصلوات وفي مواضع المظهر يحتاج وفيها الى تقيد بطلان بعض كلامنا في نظرنا بالناسل فيها قد منكما ان يظهر
 وجود اجراء الاعادة عن وجوب عليه الاحتياط كما في كراهية عن الجعفرية والفريضة وعن اشد الجعفرية في ذلك التسمية المنصية به بل كذا من وجوب عليه قضاء
 الاجراء المنسية ما على المختار فلما تخلل الغاصي وجوب عادة صلوة ثالثة عليه اما على غير مقتضى الخطاب بها بل على وجوب فعل الاحتياط وقضاء المنسوبة
 عن كراهية العمل الاجراء لانيانها الواجب زيادة وفيه ما عرفت على كل من القولين نعم بطلان الصلوة على المختار لو كان قد اقبل الاحتياط بمنافي قبل الاعادة
 والاحوط له في الفريضة السابق فعل الاحتياط وقضاء المنسوبة في الاعادة ثالثة ولو لم يكن الاحتياط في ظهر رمضان الوقت لا عن العصر زاحمه اذا كان ينتج
 نكته للعصر ان كان لا يقع على العصر في بطلان الظاهر الوجهان في فعل المنافي قبله كما في كراهية عن الدرة وادشاد الجعفرية وغاية المرام التصريح به بل هو
 واضح لتو علم الضيق في اثناء الاحتياط ففي كراهية ان لا قرب العمل الى العصر لانه واجب ظاهر او ينظر او يمنع بل الجهر القطع وابتداء العصر وتو لوله احتياط
 في العصر مثلا لو كان قد خرج الوقت صلاه بعد وقت صلوة ونحوه الاجراء المشبهة اذ ليس خروج الوقت نفسه من تخلل منافي لكن قد خرج بعضهم
 بوجوبه في القضاء معه منه منع حتى لو قلنا بوجوبه في غير اذ هو من نواحي الاول منع فرض انها ادله ولو بابداء الركعة كان الاحتياط مكانا ان يخرج
 بوجوبه في الاحتياط والاجراء المنسية على الفائق قبلها ابعاضا كانت او صلوة مستقلة وهو اوضح منها من السابق نعم قد يوجب الترتيب في نظر القائلين
 من الاجراء المنسية لركعات الاحتياط بنيان يقدم السابق السابق سببا كما لو كان مثلاً سجدة من الركعة الاولى في ركعة احتياط قدم البتة ولو كان الركعة
 الاخرى قدم الاحتياط مع انه لا يخل في كراهية الاخر تقدم السجدة ايضا لكثرة الفصل بينهما وبين صلوة بل قد يوجب نكاح الاجراء المنسية على كراهية الاحتياط
 مطلقا لانهما بعد الصلوة التي لم يعلم تمامها الا بعد الاحتياط كما ان قد يوجب مطلقا لا يمتنع الا منشا على جهة لو كانت في تناول الادلة للفرض بل بين
 عدم وجوب الاعادة ذلك مطلقا لوجوب بيان الجمع فورا بعد الصلوة ولو شرع بعد الامر ببناء على الاكثر التسليم منه بعد احتمال ان يتخلل
 الاحتياط عكس السابق وان كان الاول الاول عليه فيتمثل قويا البطلان مع المخالفة للفصل بالمشايخ والاعراض خاصة كما انه عليه فيتمثل قويا استقبالا
 الصلوة من يأس او شبهه عليه حال فلم يعلم السابق من اللاحق وسقوط امره في الترتيب بها خاصة والتكرير بالقديم بالناحية لكل منهما المقتضى والتكثير

[illegible]

کتاب الصلوة

والحسية

للهو عن في ثلثا الصلوة ثم ذكره قبل تجاوز المحل فخرج به ليس من موجب فهو واجب بالاصل من يهي عن يمينه فذكر قبل الركوع فدارك
 ثم شك في التكرار الطائفة مثلاً قبل رفع الرأس في رواية من لو يتقن السهو عن التجره مثلاً ثم شك انه هلهاء بها ام لا بل ان كان في محل يمكن
 تدارك الشك فينتدركها لكونه في الحقيقة شكاً في الشيء قبل تجاوز المحل وان كان في محل لا يندرك فيه الشك كما اذا كان في حال الهيام لم يلفظ لكلمة
 شكاً في الشيء بعد الدخول فيعبر عنه بما قبله من التجره الثاني وعبره التصريح بان ان يتقن السهو عن شك انه هلهاء بها ام لا في رواية الثانية
 كان في محل يمكن يندرك فيه الاضطرار بعد الصلوة ان كان بما يقضوه هو في اعادة المحل النسباً وهذا واجب لقضاء بعد الصلوة ان خرج
 عنه وهو مشكل لما عرفنا سابقاً من الدخول تحت القاعدة بين فم الخامسة ان يراد بلفظ السهولة والنسباً وكلاً لثاني من دون بقدره مضاً ومضاً
 ان يهي عن يمينه سمي كما لو سمي عن يمينه ثم ذكرها في حال التجره فغنى العود اليها وقام والفظان المحكم به انه ان ذكرها قبل الركوع في ثلثا الاضطرار
 بعد الصلوة فان كان لا يفسد كتحاشي بطلان صلوة هذا ما تقتضيه ^{الظن} احتمال اهدمها بمثل هذه الفقرة المجلة المعنى بالنسبة لذلك مشكل لذلك
 من صرح بما يقتضيه من انها فم الخامسة ان يراد بالثاني شك بمعنى انه سمي عن يمينه شك كما لو شك في التجره كان في محل يمكن يندركها لو كانت شكاً
 بها ثم سمي عن ذلك المحكم به انه ان ذكر قبل تجاوز المحل تداركها لكونه شكاً قبل تجاوز المحل حصوله هو في الاثنا لا يخرج عن ذلك
 لو خرج عن محل تدارك الشك لكن لم يخرج عن محل تدارك المعنى كما اذا قام مثلاً في محل الغرض من محله عليه الرجوع لانه في الحقيقة شكاً في التجره المحكم
 بها وان كانت شكاً بها او انه لا يجب عليه ذلك لكونه شكاً في شيء بعد تجاوز المحل شكاً لا يجري الكلام فيما لو كان ذلك كفاً في الجملة علمه
 لعدم العلم بكونه منسياً وان دخل في تركه محتمل فواضعنا اولاً القاعدة بين لهذا الفقرة ما قاعد تدارك المعنى فلفظ هو هاهنا لو كان منسياً قاطعاً
 قاعدة الشك بعد تجاوز المحل فلفظ هو هاهنا في تعلق الشك ابتداءً لا المشيئة في المحل فالرجوع الى قاعدة اخرى غيرها وهي في تعلق الشك بالاطلاق لا يتخذ
 البرائة الا بدلالة بقا ان السهو عن التجره بيننا لا يبطل الصلوة فغنى الشك بها بطريق اولاً فانقول ليس البطلان من هذه الجهة ولذا لا نقول بل قد ذكرها
 بعد الدخول في تركه بل يجب تمام الصلوة ثم الاحياط بقضاء التجره ولكن المحكم بالبطلان هاهنا من جهة عدم العلم بكيفية الفعل فلا يتمكن من الامر بالبداء
 ولا بعده فان قلنا ان الاصل يقتضي جوب التدارك لانه كان يجب عليه سابقاً فيجب عليه لان قلنا كان يجب عليه لكونه في المحل محتمل الشك به اما
 بعد خروجه عنه فلا احتمال من قوله تحت قاعدة الشك في شيء بعد تجاوز المحل باحتمال انه لا يلفظ لكونه من السهو على النفس الذي يخرج بعد
 لعدم ظهور هذه الفقرة في مثله بل قد عرفنا ان المنقولة تغنيها خلاف ذلك كما تقدم في عبارة في مثلها من الفقرة ايضاً نعم محتمل ان يوجب التدارك
 من المحكم عليه شرعاً بالنسبة اين دخل تحت قوله من نسي يمينه كما في غيره ذلك من نحو هذا التركيب لعل القول بتمام الصلوة ثم الاحياط باعادة التراجع
 من قوة والقول بالتجبر هاهنا لكان التردد للفقهاء فهو محتمل بعد فم جيداً التابعة ان يراد بلفظ التهوؤ النسباً ولكن على تقديره مضاً اي التهوؤ موجب
 السهو بالفتح مثلاً سمي عن احد الجنبين في سجدة التهوؤ ومثله مجرى في الجنب المنسية والتشهد المنقلى لوسمي عن بعض اجابها ان قلنا انها من جنس التهوؤ
 السهو بالفتح بل كل مجرى في التدارك في تمام الصلوة ان قلنا انه من المنقول من جملة من لا يحل التصريح بان لا حكم للسهو في سجدة التهوؤ لانه لا يرد
 المحكم لانه لا يوجب سجدة التهوؤ ونسباً بعد الفراغ بل ان ذكر في المحل جابراً ولا فلا وما احتمل ان يراد بعد المحكم لعدم الالتفات بمعنى انه من سمي عن
 احد الجنبين ثم ذكرها وهو في المحل فلا ياتي برده على شمول العبارة فم في غاية البعد ما الزيادة فيها سهواً وكان يكون قد سجدة التهوؤ والتراجع
 مثلاً في شمول العبارة له ح فلا يبطل اما لو تركها سهواً وجاباً للتشهد فحفظاً لفظ البطلان لما فيه من تحاشي الضيق وقد بان التجره الرجوع في مثل التجره
 الى ما تقتضيه الاصول الضوابط وهي تفضي عادة الجنبين ان اذ انزل سجدة واحدة منها مثلاً واحتمل عدم البطلان مما كتبه هذه الفقرة فيه من الشك انما لا
 على ان الخبر الذي يقتضيه ما ظاهري ارادة السهو بمعنى الشك بغيره قوله فيه قبلها وليس على الامام ولا على من خلفه سهواً فان لفظ ارادة الشك على ان عبارة
 هي الشاكفة قد يدعي ظهورها في ذلك بغيره بمثله فالحرج عن القاعدة بغير ذلك مشكل فم جيداً الثامنة ان يراد بالسهو الثاني الشك لكن على حذف
 مضافي موجب الشك بالفتح كالركعان للاحياط فانه لا حكم للتهوؤ فيها بالفتح في مقدم في موجب السهو بالفتح من يهي فيها مثلاً عما يوجب سجدة التهوؤ
 فانه لا حكم له فلا يجب سجدة التهوؤ بعد الفراغ ونقل عن جماعة من الاصحاب التصريح به بل عن بعضهم نقل التهوؤ عليه رداً على ان المضاف الى قوله لم
 سهو في السهو بان ما دل على سجدة التهوؤ ظاهر في الصلوة اليومية فيقتصر عليه نعم عن بعضهم انه لا يشمل بناء على هذا التفسير لونه في التجره مثلاً فيخرج
 ضاهاً بعد الفراغ وفيه نظر ومنع بل قد يقال ان ما دل على جوب قضاء الجنب بعد الفراغ ظاهري في اليومية كما ذكر ذلك في سجدة التهوؤ لوسمي عن بعض
 الواجب في الركعات الاحياطية وذكر قبل تجاوز المحل فالحق قول من جماعة من الاصحاب وجوب التدارك وقيل شكاً ايضاً لكونه سهواً موجباً للسهو في الشك
 فينبغي عدم الالتفات بالحاصل انه يعامل معهم معاملة الصلوة الاصلية في النسباً او كان النسبة الى الزيادة والفيض الا ان كان الا في سجدة التهوؤ
 بوجوبه هاهنا لكان لا شهو في التهوؤ وانت خبير بما فيه لقضاء العبارة على جميع ذلك فينبغي تشبيه المحكم في الجميع من هاهنا فان لفظ الانقضاض في هذه الفقرة
 على ان يراد بالسهو الاول شك التهوؤ الثاني الشك التهوؤ على ارادة الموجب بكون المعنى شكاً موجباً لسهو بالفتح وعلى عتو المجاوز والمخرج
 عدم الالتفات الى شك اعداءها اما الشك في افعالها فهل هو شك او يبقى على القاعدة من التدارك في المحل بعد في خارج لفظ الثاني واما الشك في اصل
 الايقاع فالظن عدم اندا جرة عن جملة من المتأخرين ما كان رادة الثمان من هذه الفقرة وهو مشكل لما قلناه من ان الاصل في جملة منها ما يخرج عن عتو
 هذا النص للمحل مشكل بل قد عرفنا ظهوره في النص لفتوى ارادة الشك من السهولة لا كما سمعته من منتهى لفاضل وظهر من ماعن الشيخ فانه قال
 نقل العبارة وله تفسيرنا الاول ان شك فيما يوجب الشك لا احياط وسجدة التهوؤ الثاني ان شك هاهنا لم لا قال كلاهما لا حكم له وبقيت الاول

کتاب الضلوع

[illegible]

ما نلاحظه لكن من حيث التكلف: بعد ما لا يخفى ولا جابر لها في خصوص ذلك ندان صرح بعضهم الا انه لم يصل اليه هذه الشبهة والمقطع بينهما لا يتحا
 كما في انه لا شك مع حفظ الامام او بالعكس مما تقدم لك سابقا يظهر لك الاشكال في الرجوع الثاني منهما الى الظان اذ لم يحصل لظن لمعرف
 من الاشكال في رجوعه كمال المتغير فضلا عن الظان مضافا الى ان الظان لم يخط الموجود في الرسالة الذي يثبت به باقي الاختصاصات المتعلقة علمه بحكمه
 العلم لا الظن يدعوى انه بمنزلة منوعنا لنتبين ان الظان كدعوى ان المراد بالخط هنا عدم الشك عند خلع الظان بل لا يمكن ان ذلك لا يقين منه
 هنا اذ كيف يعرف ذلك من الامام او المأموم ولا يرى الامام من المأموم والعكس سوى البناء على الفعل المحتمل ان يكون مثله فظنا او علم اقالا لا مرجع
 مع غلبة عدم معرفته بالحال ليدل على ذلك اذ هو ما يقضي بذلك انه ليس يجب معرفته العلم باليقين بل يكفي الظن بل واثباته ايضا وهو غير الاكفنا
 بالظن بعد العلم به على انه يجوز ان تظهر اثره بعد الصلوة واخبارا حال من يرجع اليه كما انه يجوز ان يتمثل الامام او المأموم عند زيادة الاعتماد على
 عدم عرض الشك والظن بل البقاء على اليقين السابق ولا حاجة الى اخباره بعد الصلوة فله جها والحاصل ان الصلوة في المقام ثلثة الاول يرجع
 المثال الى المتفرق الظاهر ان لم يحصل بعد الظن المثال الاول لا بد له مع انه يغفل عن بعضهم دعوى الشبهة عليه فما تقدم سابقا في الاشكال في بين
 بعض مشايخ مثلنا ضعيف لثانيه رجوع الظان اليه قد عرفنا الكلام فيه الثاني لثانيه رجوع المثال الى الظان وقد عرفنا الاشكال فيه ايضا وان كان
 بقوى رجوعه الا ان الاحتياط لا ينبغي تركه وقد ذكر في الحدائق في الامام صور تبلغ عشرين حكما يظهر حكمها ما تقدم وبقوى فاما المتبقيان
 يرجع احدهما الى الاخر من غير خلاف جده وجهه اوضح نعيم بعضهم ان قال لو قيل بوجوده ما جبه المأموم الامام كان له رجوعه وكان ذلك اطلاقا وهو معان
 بالاطلاق الاخر على ان المرسل قد اشترط في رجوعه الى الامام عدم سهوه والفرض انه علم سهوه ثم انه كيف يجزى بصلوة يقطع بها حتى كان معادله على
 الثانية لا يثبت ذلك قطعا ان المراد منها انها في الصلوة واما الثالث كان فان اتخذ محل الشك فلا اشكال في لزوم الحكمه فلا يرجع لاحدهما الى الاخر اذ هو
 ترجيح بل مرجع وان اختلف محل الشك فلهذا في التهيد الثاني في وضعية تبصر عليه بعض من اخر عنه انه ان جمع الحكمه بالوجه رجوعا كما اشكك لوشك كما
 بين الاثنين والثالث المأمومين لثالثه الاربع او بالعكس لا يقين الا فيكون كما لو شك الامام بين الاثنين والثالث المأمومين لا يرجع والخميس والعكس
 ربما ظهر من الحكمي عن موجبات البسار الفرق بين المصوتين في الاول قال لوشك الامام بين الاثنين والثالث المأمومين لثالثه الاربع وجب ان يفرق
 انفسهم فلا سهوه وجب ان يفرق بين ما استعرفه لا فرق في الرجوع الى رابطتين ما يكون احدهما موجبا للبطلان او لا كما في بعضهم التصريح به بطلان
 احدهما بين الثالث والخميس والاخرين الاثنين والثالث رجعا الى الثالث بل لا بين كون رابطتين او لا كما لو شك الاثنين والثالث المأمومين لا يرجع والاخر
 بين الثالث والاخرين او بالعكس اذ يقطع حكم الاثنين من المأمومين رجوعا شكهما معا بين الثالث الاربع اذ المراد بالوجه الطرف الذي شربا بغيره كما ان الثاني
 في المثال الاول والاربعه لو كان الشك بين الثالث والاربع والاربع والخميس فذلك كان لو شرب الرجوع اليهما رجوع كل منهما الى يقين الاخر فانه يقطع
 المثال الاول البناء على الثالث ان يقين الامام انها ليست بغيره بنفي احد الطرفين من المأمومين انهما ليست ثابته بنفي احد الطرفين اليها
 فاذا زال احتمال الربطه لمكان يقين الامام وذا الاحتمال لثانيه لمكان يقين المأمومين ان يكون ثابته لا فروع ذلك بين الامام والمأمومين
 من الموجز كما سمعت عبارة من الفرق لا وجه له واما اذا كان رابطتين شكهما صحت كون السبعة من طرفه اذ كما في المثال الذي سمعته هو فيه الامام
 لمكان يقين انها ليست ثابته وقد يكون من الطرفين كما اذا دخلت كخاسترى شك الامام فانه يقطع الرجوع في كل منهما والظاهر بان حكم الرابطتين
 الفرضية تبطل بغير الشك فيها كالمغرب مثلا فانه اذا شك الامام بين كونها ثابته او ثالثة والمأمومين بين كونها ثابته او رابعة لم يثبت كل منهما
 الى يتكلم لكان يقين الاخر وبنا على الثالثة وكانت النتيجة لوشك احدهما بين كون واحد او ثابته والاخرين كونها ثابته او ثالثة فذلك جيد لكن يخفى
 عليها ان ذلك كله محل للنظر والناظر لثابته من تخلف الشك بطلان احدكما يتفرج غيرهما من النقص والفناوى بل الظاهر قولهم ان اذ ربه الامام اذا
 حفظ من خلفه حفظه من الصلوة غير خاف عنها لانها حافظ قد لا مشتركا وان كان ساهبا بالظن في حق بل بناء الامام على الثالث في المثال لم يكن
 يقين منه ولا يقين من المأموم فكونها ثابته غير محظوظ منها وكل غير تكيف يسوغ له البناء عليها مع عدم الاحتياط ويجزى على تخفيض تلك الاكف
 بها لا اقل من شك وكانت لظاهر الحكمي من السهولة المشتق للمص الثاني الميل اليه قال اذا شك المأمومين لثالثه الاربع والامام بين الاثنين
 والثالث فيلزمه احتمال الرجوع الامام الى يقين المأموم وهو الثالث الثاني في رجوعه الى شك المأموم وهو الاربع والثالث وجوب ان يفرق لضعف الاول
 بالبناء على الاول والثاني في رجوعه الى يقين المأموم لا الى شكهم انتهى لكن الاحتمال الثاني اعرف به بل قد عرفنا ان المأمومين انما يرجعون على ما ذكره عدم
 حكم الشك مع عدم الرابطة اذ لا مانع في المثال المفروض من بناء الامام على الثالث من غير احتياط لمكان قطع المأمومين انها ليست ثابته وبناء المأمومين على
 الرابطة لمكان قطع الامام بانها ليست ثابته فلا يجب عليه مجتنب حال الجلبوس فتم واحتمال ان المراد في ذكر الرابطة بقاء الائتمام الذي لا يجزى هنا بل قد
 يمنع من اصله ليقين انفراد المقام فلا يثبت احدهما الاخر بغيره ظاهرا وكما تم في عدم الاعتداد بحفظها اصح الفرض وان انفرد مكانا
 فلا يصدق في الحسب المثلث فتم ونحو ذلك لا يثبت بره على ما وقع لهم من ان نزل تعدد المأمومين واختلفوا فيهم وامامهم فالحكمه ما تقدم من الرابطة و
 عدمها نعم بشرط ان يكون ما يرجع اليه الامام من يقين منفعا صليها عند جميع المأمومين كما اذا شك الامام مثلا بين الاثنين والثالث واحد
 المأمومين بين الثالث الاربع والاخرين الثالث الخمس فانه يرجع اليها رجوعا الى الثالث محض اليقين من جميع المأمومين انها ليست ثابته وحسب ذلك
 انها ليست بغيره ولا خاسمة ما لو كان ذلك من بعض المأمومين كما لو كان شك الامام وبعض من خلفه بين الاثنين والثالث والبعض والاخرين الثالث
 والاربع فلهذا في رجوعه لا حياط على الامام والبعض الواقع له دون الاخر لعدم امكان رجوع الامام الى يقين بعض المأمومين انها ليست ثابته بل لا

كتاب الصلوة

مواقفه البعض في الثالث من شرط جواز رجوعه حفظ من خلفه بانفاق كما سمع في المرسل المجرب يعمل الاحتياط كما يدل بل هو في المصنف هنا وفي النافع وغيره
وكونه في بعض النسخ بايقان بدل انفاق لا يقدح في دلالة بعد نظره ولفظ مع السؤال فيه مع كون المشهور الاول لا احتياط على البعض الخالف كما
يقين الامام انها ليست بغيره وبقي الا تمام للرجوع انما يحصل الخلاف بعد الفراغ لكن في صفة ولو بقدر المأمومون واختلفوا في حكمه كالاول في رجوع الجميع الى
الرباطة والافتراء بدنها ولو اشتركت بين الامام وبعض المأمومين وجع الامام الى الذكر منهم وان اتحد فيبقى المأمومين الى الامام وفيه اقل ما عرف من اجزاء
اشراط رجوع الامام بحفظ جميع المأمومين فان كان عدده لا يتجاوز من قوة لعدم معارضة النفاق للمحافظة ومناقاة التحقير المقصود عشرة عشر هذا الحكم مروي
عنه علم الامام بانفاق الجميع سببا مع كثرة المأمومين وغير ذلك ثانيا لا دليل على وجوب رجوع باقي المأمومين الى الامام في هذه الصلوة لعدم حفظه
ودجوعه المتبقي لكان حفظ بعض المأمومين ليس بغيرها ولا منزلا منزله هذا ويظهر من صاحبك بل هو المنقول عن جده انما يدل بما تبين عليه بعض
ناخوته انه لا فرق في حكمه بين افعال الركعات بل ينسب ذلك الى الاحتياط وهو لا يخرج من تمام المشقة شيئا ولا لزم الا انما الظان فانظر ان لا رجوع لاحد
الى الاخر ما ينبغي غلبته الى الاقوى بل الحكم انما ان انفاق الى محل الظن في الانعام اما اذا اختلف قبل ان يتبعها لا يفراد وهو جديان كان المراد عند
محال الافراق والافلا مانع من قبله الاتمام قبله ولا يقدح فيه اختلافهما في هذا كذا في التمهيد بالنسبة الى كل من الامام والمأموم بمعنى الشك ما التمهيد
للتعارف فهو اما ان يخص الامام او المأموم او يشتركان فيهما اما الاول فالظاهر ان الاشكال في جميع الاحكام المتقدمة سابقا بالنسبة الى المفسر وعليه
الحكم الاول فاداسي عن كونها باقية ونقصه بطلان صلواته وسعيه في شيء كان في محل وجوبه المداك وان تجاوزا وكان مما يقتضي قضاءه وان كان مما
يوجب تجزئته وهو وجوب عليه من غير خلافه في جميع ذلك ما في بعض العبادات من اطلاق ان لا سهو على الامام كاطلاق بعض لا يخفى مراد منه الشك هو
واضح نعم فذكر الشيخ في طووس الواسطة وثرا انما يجب على المأموم متابعتي سبج السجود لم يفعل موجب بل فيه ان سبج الامام للسجود ينقض صلواته فحاجبه
المأموم بعد ذلك بل يترتب ان ترك ذلك الامام عمدا او سهوا وجب على المأموم الاتيان بها نعم قال ان دخل المأموم في صلوة الامام وقد كان سبج الركعة او
الركعتين فان كان سهوا الامام فيما قدم مضى من صلواته التي لم يات بها المأموم فلا يسجد لله على المأموم وان كان سهوا فيما سجد فيها المأموم وجب على المأموم السجود لكن
الاشهر بين المشايخ انما في الرابض المشرب الاحتياط كما في النخبة اخصاص سجود التهوي بالامام دون المأموم وهو الاقوى في النظر للاصل من غير معارض
سكو ما قبل من عموم ما دل على وجوب متابعة المأموم الامام الممنوع مثل سجود التهوي وسجود ركعة من الصلوة مع عدم جوازها في بعض ما ذكره من الصلوة لعدم وجوب
المتابعة فيها والوثوق على الرجل بدخل مع الامام وقد سبقه الامام بركعة او اكثر في الامام كيف يصنع فقال اذا سلم الامام بسجد بسجدة في سجدة
الذي دخل معه واذا قام وجب على صلواته وانها وسلم سجدة الرجل بسجدة التهوي والذو هو مع مخالفة التهوي صاحبنا وموافقة التهوي بين العامة بل في هي
انهم مذهب فقهاء الجوز كان محتملا لشركا في التهوي ولذا استدل به العلامة في هي عليه طريق الاحتياط غير خفي ثم على وجوب المتابعة فلا يجب على المأموم
بغيره ان يراه بسجدة للمسهو اذا لم يعلم بوقوع السبب الموجب خال كونها بالاسباب موجبة انما التهوي صلوة سابقة كان قدسية غير ذلك لكن يجب عليه
في كونه وجوبه لان الظاهر انه يؤدي ما وجب عليه مع عدم مشروعية النطق بهما وفيه نظر يعرف مما سبق مع امكان منع عدم مشروعية النطق بهما في
قد يدل بعض الاحتيا المشتملة عليها ما عليه كان المعارض اما اذا اختلف سهوا بالمأموم فانظر ان لا اشكال في جريان حكمه عليه غير سبج التهوي فاما في
بعد الصلوة فلو نقصن كما اذا في غير المستثنى بطلان صلواته ويجب عليه ان يتدارك المصحح اذ لم يدخل في ركعة الاطلاق لا دليل بل يفتقر الى ان يدخل
ركن سهوا ثم يدخل الامام فينبغي اعاده فيخرج الى حال الامام وجب تدارك المصحح لا يقدح ذلك في دخول ما في بعض العبادات كبعض الاحتياط من نفي لهو
على المأموم مراد من غير ذلك كما لا يخفى على من امكن النظر فيها واما قضا السجود بخلافه بين الاحتياط على ما يجب عليه اقتضا به صريح في ذكره وايضا
والسوية المستثنى من ذلك وهو المنقول عن غير العوماد على القضايا التي المعارض سوى ما تنقته بسجود التهوي وخلافها من غير فلا تنقضه عليه في الاول
هو الاقوى اما بسجود السهولة لا خلاف في انه لا يجب على الامام شي في كونه في سجدة الجوهان والغرة الا عشرة من الاصل غير لكن يجب مع ذلك على المأموم
اولا وثلا في الرابض الاول هو الاشهر بين المشايخ في عن بعضهم انه لا يشرع عشرة على مفق وتل العلامة في هي في التهوي وعن شيخ في كونه في ركعة وقيل بركعة
وجها ومن صاحب في كونه لا يلبس ان التل الثاني بل في الاجماع عليه بل قيل بتبعه عليه بعض من ناخوته كما في العلامة في هي في القياس في التهوي في كونه في ركعة
ونظرا في المرتبة المتباعدة وفي المفاضل في ظاهر الفقه المقتنع وكذا الكافي في صريح حمل العلم والعمل بل عن كشف لا يلبس ان لم يعمل بالاولا لا العلامة وحده
بتبعه وضع من الموضع وفي آخره انفاق الاحتياط وكيف كان فيجوز ادول مضافا الى ما دل على وجوب السهوية باسبابها من غير تفصيل الموثق السابق خصوص صحيح عبد الرحمن
الحاج سالت باعبدا لله عن الرجل يتكلم ناشيا الصلوة يقول اية واصفوه فكم قال بهم صلواته ثم يجلس بعد من والظاهر ان الرجل اتمود وجبها ان الغصا
قلت لا في عبادة الله استثنى الصلوة وانما خلف الامام قال فقال اذا سلم فاسجد سجدة ثم لا يثبت ما سمعت من الشق المحكي جازمه لما بق في السند في كونه في ركعة
الثاني بعد الاجماع العتيد بالشهر المحكي خصوصا الموثق عن عبد الله سالت عن الرجل يهي خلف الامام بعد ان تل الصلوة فلم يقل شيئا ولا ركعة ولا شيء
لم يفته حوسم فقال قد جازن صلواته وليس عليه شيء اذا سجد خلف الامام ولا يسجد في السهولة لان الامام مضان لصلواته من خلفه ولعله لما اشيا الهه فيديل
اجزئ بكونه لا يستدل بالبرهان على الصلوة من غير محددين يسهل عن المصنف ان الامام يحمل واهم من خلفه لا تكبير الاحرام وتبدل الاحكام بالافتتاح على
ما عن الكل في الشيخ في ما استدل عليه ما تقدم سابقا من اختيار المصنفين ان لا يجب على الامام سهوا او حفظ من خلفه وان ليس على المأموم سهوا ولا ركعة
الامام وهو لا يخرج من قوة وان كان الاول اقوى لما عرفت من معارضة الموثق واجمع منه سندا المعصنة وغيره والعموم في سبج التهوي مع ترجحه عليه في كونه
لما طبق عليه لم يهوا الاحتياط كما حكاه في هي في الرتبة خلفه في معارضة ما استدل عليه من التقليل بما تضمنه الاحتياط الاخر من ان الامام لا يسهو في ركعة

في التهوي

ومنها ما بعد القراء في بعضها ما يشترط في ذلك كصحة دعوتين وحب فك لا في عبادة الله اضمن الامام صلوة الفريضة فان هو لا
 يزعمون انهم في ذلك لا يضمنون ان يحصل لهم جنبا او غير ذلك يعرفون ان قوله الامام محل او هام من خلف مع عدم العمل بها
 في غير سجود السهو ولعل المراد من مجموعهم اليه عند الشك اما ما دل على نفي التيقن في ذلك فانه ارادة الشك بقرينة قوله وليس على الامام سهو على ارادته
 الشك مقطوع بها بفتح او افتح غير معه ولا وجه لا الجواز بل لا قرينة الدلت ان لا يجعل التهم من الموطى بالنسبة الى الشك بعينه وهو بعيد كل
 ذامع موافقة الامام في المطالبة العبادية في الوصل المأمور قبل الامام لظن سلامه ببناء على عدم الاحتياط به يجب عليه سجود السهو كما في كراهة خلافنا
 كراهي من يبعد الامام التسلية لا يجوز عليه هو ضعيفا ما لو اشترط السهو بينه ما عمل المعاصي فشا ولو تركه احدهما لا يسقط عن الاخرين والامام
 مخير بين بناءه ببيع الامام بغيره الا بتمامه وبين الاقرار ولعل الثاني اولى لعدم بثون مشروعية الا بتمامه بغيره من وجوه عن الصلوة فيجب التاكيد بغيره
 قطعا وان كان هو لازم من وجوبه على المأموم بها الجرح في بعض النسخ للامام ضرورة اولوية العرف لما حصله من ضعف جدا ولا حكم للتبوع كثره
 كما صرح بذلك جماعة من اصحاب بل اجد من خلافا كما اعترف في هذا في الروايات مع ذلك المعنى المستفيض منها حسنة ذواته والى جليلها
 قلنا الرجل يشك كثيرا في صلواته حتى لا يدري كم صلى ولا ما بقي عليه قال يبدلنا بكثرة صلاة لك كلما عاد شكك في بعضه فاشكره ثم قال لا تقوم والنجبة
 من انفسكم بنقض الصلوة قطعه وانما لا يطعن في معناه لما عود به فله من حكم في الوهم ولا يكرن بنقض الصلوة فانه اذا ضل ذلك مران بعد القول
 زيادة ثم قال انما يريد ان يثبت ان يطالع فاذا لم يجد بعد الى احد كونه منها صحيح محال من سلم عن اي جهة اذا اكثر عليك السهو فمضت صلواتك فانه يوشك
 يدعك انما هو من الشيطان وعلى الفقيه فدره مكان فامض في صلواتك منها خبر بن سنان عن غيره واحد عن الصادق اذ اكثر عليك السهو فامض في صلواتك
 ومنها الموقوف عن الصادق في الرجل يكثر عليه الوهم في الصلوة فيشك في الركوع فلا يدري كم ركع ام لا يدرك في السجود فلا يدري اسجد ام لا فقال لا يجز لك ركع حتى
 صلواته حتى يستقر يقينا الى غير ذلك ظاهرها كالفراوى ارادة البشارة في وقوع الشك في عدم الالفاظ للشك من عدم الحكم له بصلواته
 الروايات الاخرى وهو المراد بالمضيق في الصلوة الواضح في غير ما بل لا يشترط التقليل السابق زيادة على ذلك من غير فرق بين الاعداد والاضال لا يثبت
 للصلوات غيره ولا بين الشائنة وغيرها نعم ذلك كله حيث لا يثبت البناء على الوقوع ساد ما اذا ادعى في ذلك كان يكون الشك كثيرا في الاربع والخمسة
 او زيادة الركوع فانه يبين على الأقل كما صرح به بعضهم وكان لا يصلح المظهر من اطلاق الفتوى عدم الحكم له ومن الادلة ان ذلك تخفيفا على المكلف رعا
 لاكت الشك في تعيين البناء على المصحح هنا كره عن لا يدري في غير البشارة على الاكثر لا اذا استلزم ساد او بين البناء على تخفيف
 الشك ان ساد او فشا وان احاطا طاقا على الشك في حال عدم الالفاظ لكثير الشك فيه فمجرد ان يعمل على مقتضى الشك فينا في انكارة العمل
 في السهو في النسبة المحقق ان في الخبر لكثير السهو بين البناء على وقوع الشك فيه وبين البشارة على الاطلاق بصلواته لان الجميع مخالف للظن من المصل الفتر
 من غير سند قوله في خبر لا يصح المتقدم بعد ما استدل به لا بد من ان يقر بان الجمع بينه وبين قوله بعض في شك بعض الخبر فيه مع عدم
 شموله لتمام المديعي عدم الشاهد على المقام انه محتمل ارادة الكثرة في اطلاق الشك لا يدري واحدة ام ثلثين ام ثلثا ام اربعا بقرينة قوله هو لا يدري
 كونه لا ما بقي عليه الكثرة الجوزية في المقام ولذا الماذكر السؤال هنا اجابة بانه بعض في شك فلا يجزى ذلك على مخالفة الظن من المصل الفتوى وان كان
 الجواز مثل قوله بعض صلواته وقوله لا يصح تخويله ما يخرج عن اصول الفقه وهذا لا يرد في الادلة ما يدل على ما ذكره التمهيد المحقق الثاني لا يرد كونه
 احتمالا في الدليل فلا يصح لفظ البشارة في قولنا في ما شك منه فانه طلال صلواته تكون زيادة منه بغيرها الا حيث يكون الفعل المشكوك فيه ما يصح عمله
 في الصلوة كالقراءة فانه ان بان بها الابنة الجوزية بل بغير القرينة وهل المراد بلفظ السهو الوجود في العبادة وغيرها من المصل الفتوى مجرد الشك وهو
 السهو بالمعنى المتعارف جمعا بل قولنا ان ظاهرها الاول للقطع بعدم ارادة معنى الحقيقي من لفظ السهو بل المراد ما الشك المعنى الشامل والمختص على جمو
 الجواز فالمحقق ارادة الشك فيقتصر على غير محتمل الاحتمال اذ معناه محتمل لا يجرى على شخص ما دل على حكم التمهيد الشامل للمقام ودعوى ان التعميم قريب الجواز
 للمخبر من بعض المحلل على ذلك مخصوصا بما عاين لا ادعى ان كتاب الجواز في لفظ الشك هو شاملا لادلة على الشك السهو فيستدل على الاول بما دل على
 حكمه في كبري الى بصره واما المتقدمين في نفي اجاز السهو له خاصة فلا يجوز فيه بغيره وان كان محتملا بالنسبة للاخبار وكذا في غير عمل بالنسبة في كلام
 الاصحاب لم يجرى عنهم عن هذا الحكم بلفظ السهو وهو العرف في المقام بل ما يؤيد عمل لفظ السهو على الشك بانه على ما عرفت في الاجماع ان لا يكره خلا
 ان جميع احكام السهو من تلافى السهو عند ان كان في الحال عدم تلازمة خارجة والقضا خارج الصلوة لو كان سجدة ونحوها وجلا في الصلوة لو كان ركعا
 الى غير ذلك تجري بالنسبة الى كثير السهو كما اعترف به من عدم لفظ السهو بل ما يؤيد عمل لفظ السهو على الشك بانه على ما عرفت في الاجماع ان لا يكره خلا
 في استقامة ذلك من لادلة نظر الاستمالة على قوله فامض في صلواتك نحوه ولا دلالة فيه على سقوطها لان الامر بالمضيق في الصلوة لا ينافي جوازها
 وقال في الروايات في الجواب عن ذلك ان المراد من نفي حكم التهو نفي وجوبه وليس لا سجدة التهو لان تدارك السهو عند في الصلوة او في خارجها ينافي
 من السهو حتى يكون ذلك من جملة احكامه بل شاملا لادلة الوجبة فلا موجب للسجود الا السجدة ان لم يستطع ففترج نفي الحكم على السجدة
 وكذا في الصلوة كما ان السهو عن كون السهو من جنس التهو حتى لو حصل من غير جهة من هذا الكلام بغير يمكن ان يجري بالنسبة الى
 الشك لانه يقال ان المراد من نفي الحكم عنه نفي وجوبه ليس لا ان كان لاحاطة به والحوادث لا تاتي في المشكوك فيه فليس بصلواته من جملة صلاته
 فيبقى مظهره في نفي ان يتلافى الكثرة فانه لا معنى للتفرقة ان المؤدى لها عبادات واحدة وهي احكام السهو مع الكثرة واضد دعوى ان تدارك
 السهو المنتهية والشهد الفتوى خارج الصلوة وليس من وجوب السهو عليه بعد ذلك الدليل الاول غير شامل في ذلك قطعا بل لا ينافيها المنتهية تدارك

في كتاب
 حاشية

کتاب الصلوة

عند
الشيخ صالح

او سهو على ما عرّفه آخر المعنى بالخبر لا سهو في فافلة اذ المراد بالسهو الغفلة الشاملة كحال الشك كما هو ظاهر من لا يخفى القبح من غير ان ينع
بعضها متبجح على احد النسخين الذي راد به نفي حكمه او نفي شيء عليه على النسخة الاخرى ظاهرة في اذلة التعريض بحكمه الفرضية التي يكون حكمها الجبر
بعد البناء على الاكثر ان كانت رابعة وبالطمان ان كانت ثمانية فالنسخة شاملة لها اي بطلان ولا جبر مع البناء على الاكثر ولعله الذي منه منه
ولذا قال بعد وانه الصحيح المزبور وروى انه اذا سمع في النافلة بين على الاقل الا انه لا بأس به للاكتفاء في جواز البناء على الاقلج بالاصل المرسل في
بعد من غير ان ينع من البناء على الاقلج الى التخيير او الاضحية ونحوها او بقران التخيير لا بد للنسخ المذكور في الصحيح المزبور ضرورة ان ادراج ماعدا
البطلان او ينع الاكثر والافلة المنقولة على النسخين بما الاول منها الصلح بخبر شيء عليه كونه حكما للمنفذ ولعله ان السند بالصحيح المزبور في
العلامة الطباطبائي على التخيير بعد الاجماع كما انه ينفى في كيف كان فلعنا بلوح من قبله بالخبر من التوقف في جواز البناء على الاكثر كوضع عنده
ما ذكره بعضهم بل بالمرحون واز قطع النافلة لاختار الذي من المعكوس مثل ذلك منهم عند وضوح المحرك في المسئلة ما لا يصح اليه بعد ما عرفت
مضافا الى امكان دعوى سقادة جواز البناء على الاكثر هنا من ثبوت في الفرضية بل بما كان في اوله هناك ما يشتمل المقام فلا ينبغي التوقف في التخيير
في لكن ان ينع على الاقل كان فضيل كما صرح به في واحد بل في الرابض خلافه منه يظهر بل قد يظهر من الخبر ومن غيرها الاجماع عليه بل في ذلك لا ينبغي
بل في المصالح عن المعنى الاجماع عليه صريحا علما باليقين واخذ بالاشارة للمرسل السابق بل ينع البناء على الاقل جرحا لصح الاكثر كما صرح بعضهم
فيها اذا شئت الموظف الراد والراية الناصح حتى لو قلنا بجواز قطع النافلة فان القطع غير البناء واطلاق الصلح التخيير من غير ذلك مما يصح الفعل
بكل منه لقطعها فاعين بعضهم من حال بقاء النافلة على حاله بحيث يشتمل الاقل الاكثر مع الصلح وعدمها ويتعين عليه الاعادة لو اخذ الثاني كما ترى
جدا خصوصا لو قلنا بحرية قطع النافلة فلو شك في اوترج بفي على الركعة ولم يتطل بالاجماع المحكي في المصالح ان لم يكن محلة لكن في المعنى الامر ما
مع الشك وينبغي حلها على الوجوب بالعارض على ما ذهبنا اليه بالاشارة في الاكثر من الثلثة المصنوعة فان شئت وقوع الفقرة فتعاده كما يعاين
من التوافل بالاشارة الوقوع اذا احتمل ارادة التخيير بالاشارة لثبوتها من نوافل الزوال واصلوه الليل مثلا رابعا او شبهه كان محتملا
ايضا بعد جملة بل كان مقطوعا بعده نعم لا فرق في الحكم المزبور بين النوافل كلها ثباتها كما هو المعظم منها وثباتها كما لو تر على القول بانها ثلاث كعانت
فيها الوصول رابعا كما في صلاة الاعراب بل صلاة جعفر عليه ما ارسل عن بعض القول به فيها بل عن الشيخ انه روى في المصالح في صلاة ليلة الجمعة ما روى
كعانت لا ينع فيها واحدا عشر ركعة بليمة واحدة وان كان في ذلك منع ليعرف المحل بل قيل ان الجمع عليه في السائر المهر في الشرع تنبيه سائر النوافل على
الوتر وصلاة الاعراب للمرء بالفصل التمسك بالسليم الكل التي على الوصول بينهما في الفضل لتمام البحث في محل آخر وكيف كان فندرج هنا في النافلة جرح
المواد بما قابل الفرضية بالنسبة للتخيير المذكور وصلاة العبد مع اختلافه في الوجب كصحة الصلاة على وجه العلامة الطباطبائي في مصابيح على وجه التمسك بالاشارة
الصريح بفي الروض معلاله ما هنا فافلة في هذا الحال بل قيل انه مقتضى كلام الفاضل بقاء الفرضية بقاء بطلانها بالاشارة ان كانت في صلب
المصالح الصريح بان ادراج المعادة ندبا باد والاجماعه والاحمال المحلل وجود الخلاف وبعدها من استنباط الخصوة الفرضية لاستصحاب الاعادة في موارد
يومية كانت وغيرها كالكو في المعادة قبل الاجلاء في حكم النافلة ايضا بل قال فيها وكذا الصلوات المتباعدة بالاموال والواحدة بالمعاطاة من غير لزوم
ولعله اطلاق النص الفتوى فيها في جميع ذلك فافلة وليس بغير ضرورة ان لم يشترط في هذا المشق بقاء المبداء لا خلافا لموضوع في الصلوات كان لها
غير الاولى الواقعة فضلا عن الواقعة فرضا مع طربان الوصف الغضا المانع من الصلح على تقدير الاتحاد ولكن لا يخفى عليك ان ذلك جرحا لمحل النظر والاشارة
خصوصا اليوم منها وخصوصا الشرعية والاجبا طبعها منها للثبات سناول الاطلاق لها بل قد يدعى ظهور سائر ادلة احكام الشك نحوها لعلها ناهية عن
الصلوات من غير مهلة للفرض والغفل فيها حتى لو وقعت من الصلح بقاء على شرعية عباداته كيات احكام اليهود والنسب والاداء والنسب وقراءة الشو
واشراط القيام والاستقبال والاستقرار وحرمة القطع ونحوها كما لا يخفى على من لا يخطأ بل لا ينبغي شي منها ظهري في محقق من احكام الشك الفرضية
حيث كونها فرضية بل ان كان ذكر مثل هذا الوصف في شيء منها فهو خارج عن حيز الغالب على ان في جملة من ينع من خصوص الشك لغير الحكم على اسم الفرضية العامة
ونحوها الشامل للفرض والغفل دعوى ظهورها في الاول ليس رادى من دعوى ظهورها في النافلة في غيرها الاقل من ثبوت التعارض لغير المعادة الاجبا
اذ ترجح اطلاق النفي عليه بالاصل العمومي وظاهر الاحتياط بثبوت حكم النافلة لما ينح من سائر الصلوة كالعيد الكوفة في الطواف حكم الفرضية للثبات
المشتركة بالندد وغير الذي منهم من دوران حكم الشك على وجوب المشكوك فيه وندد عن غير فرق بين اليومية وغيرها كما ترى من معارضين بل
لا يبعد دعوى نظير الشك النافلة ايضا فبقي ثبوت جميع احكامها لها وان عرضها الوجوب بغير دلالة مستلزمة والاداء ونحوها الاما علم
ينبغي للفعل من حيث كونه نفلا كالنظر في الوقت نحو لاعيم ما علم علمه او يعلم كاشك عدم وجوب قراءة الشو ونحوه خصوصا الاحكام الموضوعة
للاصل الذي ينبغي الرجوع اليه عند الشك في كل من يلى الفرضية والنافلة لها ودعوى ظهورها في النافلة في عدم عند عدم الوصف
وان سلم عدم ظهورها في ذلك فلا ينبغي عدم استفادة مساواة حكمه في النافلة من عدم جرحه في الوصف خصوصا الخارج عن حيز الفرضية
منه وخصوصا بالنسبة الى اكل الوصف من موضوع المنطوق بل الظاهر في مثله جريان الاستصحاب بعد الشك مدخلية الوصف في الحكم لاحتمال ارادة
ان الموضوع غير المقيد بدوام الوصف بل لعل اكثر موارد الاستصحاب من هذا القبيل ليس هو من يتقبل الموضوع بعد فرض عدم معلومية مدخلية
الوصف فيه كما لا يمتنع بعد الاستصحاب في ثبوت الحكم المزبور الى دعوى صحتها المشق ضرورة ان صح سلبها النافلة غير الاستصحاب
الذي لا ينافيه انشاء حكم المشق من حيث انشاء عدم ثبوت جرحه على شيء من ذلك لغير زيادة على ما سمع مقام اخر ان هذا كونه

الشيخ
الشيخ
الشيخ

الام

کتاب الصلوة

فیضانِ جمالیہ

[illegible]

کتاب الضلوع

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كل حال فصورها ان يكون بغير سبب فيجعل على الاعضاء السبعة واما ما عجز عنه على ما يصح السجود وطشاشه رفع راسه وان جلس فطشاشه ان يرفع
بهد برقع راسه كان في نفسه كمالا في نفسه فاما النبي فقلده صرح بوجودها الفاضل غير بل في قوله اكثر ما اخرجنا ابنه في المعانيه المله
بلا احد من خلافه كما اخرج في الرضا ان رضى عن انكرها الله هو النافع كالفاضل في الاشارة بل في الصديق في المنع والمفرد في السند
الشخص والى على اني المصالح فيما نقل عنه لكن الظاهر لوضوحها معلوم في الاكمال على ذكرهم اعتبار ذلك في اول كتابها في النسبة سائر اعتبارها
لعدم الوجوب عندهم ضرورة انها عبادة كما هو الاصل في كل ما مور به ومندرج تحتها هو مداراة النبي سواء قلنا ان عملها قبل التسليم وبعد وان
قال الشهيد في الحاشية انما ينبغي الاستغناء عن النبي بناء على الاول كما ذكرنا انها عليه يكونان كاجزاء من المصالح فيستغنى عنها عن غيرها كما ذكر
لا يخرج عن حيث على انك عرفنا ان الحق انما يكون ما بعد واما الاستغناء عليه فيكون ما من قوايج الصلوة ومراكم السجود فيها فكيف يستغنى عنها في ما بعد
جدا خروج عن ظلاله بتجديد فيجب فيها فيجب السبب فاما للذات في الاطلاق لا لادلة في الاشارة لانها في الفاضل على ما
حكمها وكريه في عقلي ان شاد وللكريه في ذلك فيجب له لتوقف هذا الامثال على ملاحظة ذلك في الظاهر في الاستنباط في الظاهر وفيه منع وفتح
و ما وقع على هذا الخلاف ما لوطن به هو كل ما في غير شئ من ان كان نسبيا سجد مثلا فيجد على الثاني كما في في الهداية الحكم به وان لم يكن الاجز
العدم دون الاول فيه انه يمكن القول بالاعادة عليه في الفرق بين عدم النبي وبين بناء الخلاف له لاذ كان في الوجوب لا يغير سببه ولو عين
فاخطا احاد وان كان لا قوي في النظر عدم الفرق بينهما وان لم يفتي في الواقع كما في ان لغية في بناء الخلاف فهو اذا الكلام مثلا مستب للمحدثين الا انه
يتدفق المامور به في قد يفتح في ذلك لعدم الخلالة الى عدم النسخ وعدم الابتناء بالماور به كان الا في عدم وجوب تغيير السبب لو تعدد به
بناء على الاصح من عدم التداخل في استنباط السجود اتحادا في خلاف الذي هو خبر في ذكره وكريه في الشا والموجز وحاشية الالفية للكركي ومن
غيرها الاصل في توقف البرائة البقية عليه لان كل واحد سبب تام فكذلك الاجتماع لا يوجب الحقيقة عن مفضلاها فالتداخل يستلزم حقوقها
او تخلف العلول عن علته النامة لغير مانع او تعدد العلل النامة مع فسخ العلول والترحيل بل يرجع لعدم التاوي المتأوي في الوازم والكل محال
كون علل الشرع علامانكا مؤثرات حقيقة في عدم معاملتها معاملة الحقيقة بالاستنباط في ذلك غير كما هو واضح نعم تعدد السجود بعد السبب
بكر بعضا من جملة نوات كالفرائض مثلا اذا تركها نسبيا فلا يوجب عليه بكل حرف وجب ان وان كان لو اقر بوجوبه لكانت السجود متعديا بها
في كرى من ان لو نسبها في الركعات نسبيا فاستمر الا ان ذكره في الظاهر ان سبب واحد ولو تعدد كثر عاد الى النسبة لا في بقية النسب كذا لو تعدد كل
متواليه او متفرقة ولو تعدد كل واحد لو تعدد لا يوجب من وجبه ان كان بغير التاوية فيه حيث يصدر عن تعدد من غير تداخل كذا اتحاد التهو
الباحث على صدره ذلك لا يفتي في اتحاد المهور منه حتى لو حصل معه فصل مثلا فيحق بغير التعدد في خلافا لما عرفت في اول كلامه من التداخل وهو
اختلاف في الذخيرة والكفاية وما عرفت من التداخل في مضمون الجنس لاطراف الاملة دون مختلفات الجنس لعدم الدليل بل في الدليل عدم وفيه ان الدليل
العدم في الجمع كيف كان فلا يوجب تغيير السبب لعدم الاصل في غير خلاف الحكمي عن جماعة فيجب لعل المراد وجوبه في التعيين بالسبب غير السبق
ونحوه لعدم المكلف وعدم فسخ الفعل لحداتها بغير النبي فلا يصدق الامثال في وجوبه في خصوص السبب فيرفع الخلاف مع ما بين ان الظاهر
وجوب التعيين بهذا المعنى احكاما لا يباحصلا لا سببا للوجوب وتعدد الوجوب احكاما كعدد المامور به بامر واحد نحو صوامم وضرب شخص
فلا يوجب فيه التعيين ضعف مخالفا لظلاله لانهم انما كل بالنسبة للنسبة فلا يوجب سجد التهو فاما الشهيد في المقاصد العلية لا يطلاق بل لعله
ظلفا ينبغي في كرى ان يثبت وجوبها بتقديم سجد الاجزاء المنبذة على غيرها وان كان سببا لغير متعديا كاللزام في الركعة الاولى في سجد السجود في الثاني
لتقدم الجرم على السجود وارتباط سجوده به وان كان لا يخرج عن اشكال كل من كره لعدم الدليل على تجوار ارتباطه بحديث فيه بخلاف ذلك بل في قوله
بوجوب تقديم السابق سببه كان ولي بل يخرم به الحق الكري في حاشية الالفية كجره بالترتيب بين سجود السجود والجزاء المنبذة فالحكمة في
المحضر فيقبل منه على ذلك شارحا وعلله لان الذمة قد اشغلت بايقاع سجد التهو بعد الصلوة فورا بغير صد التسليم وان المثل لما صدر
ذمة متعديا من ذلك فتشغل في الذمة بايقاعه بعد تقديمها من الاول بل لعله من ذلك يتفقد وجوب تقديمه على الجزاء بعد فرض تقدم سببه
لاستغفال الذمة به على ان يري بعد الصلوة فورا وكونها فاشحة او سجود السهو اجنبي فيقدم عليه ان اخرج سجد غير بل يقدم ايضا على ركعات
الاحباط مع فرض سجد غيرها بل يجوز تقديمها عليها وان اخرج عنها لعدم كونه اجزاء فيها نعم هي تقدم على سجد التهو ان تقدم سجد غير اجنبية
دونها بدفعه لان لا بد من ترتيبه وهذه الاحكام ان لا باس بان يخرج عن سجد التهو ولتقدم سبب ان كان جرمه لان الذمة اشتغلت به بعد اشتغالها
بسجود هو فورا بعد الصلوة يكون قضا الجرم على هذا الحال نحو الركعات الاحباطية فلا ينافي في تداخل سجد السهو وبما هو بداهة ظهوره وان عرفت
حتم في تقديم السجود بين على التمسك المشرك اعرف به في الروض الذخيرة لكن لم اجد من جزم بذلك بل طابع من يرضون ذلك تقديم الجرم المنفي على
سجد التهو وان تقدم سببه في الشهيد الثاني في المقاصد انه قد يظهر منه الجواز لا الوجوب بل قد يظهر منه في الروض عن حرمان في الذخيرة
جواز تقديم السجود على الجرم وان اخرج سببه فضلا عن ان يقدم عليها ان كان الذي يقتضي ان من تقدم الاجزاء المنبذة والركعات احتياطية
على السجود مطا والجزاء على الركعات بعضها على بعض السابق فالتاوي في التخيير بين السجود وان تقدمت اسباب بعضها على بعض نظر الى اجتماع
واجبات فورا يترجم بعضها في تقديم على الاخر الى الترجيح هو بما ذكرنا ولا دلالة في ثورته وسبق سببه على وجوب تقديمه كما لا يظهر من هذا على قوله
سجد السهو بغير حصول سببه شغل الذمة به على تقديمه على الغير لعدم كونه مافا لذلك هذا ويحمل التخيير بين الجميع عدا الاجزاء بعضها مع بعض

والهال المعتبر

كتاب الصلوة

لضعف هذه المرجحان هو إفاضة الوجوب بل وبين لأجزاء أيضاً وإن كان هو اضعف من سابقه والله اعلم وقد خرجنا عما نحن فيه لأننا لم نجد شيئاً يوجب
 كان فلا يجزئ المقروض للاداء والعنقا في سجود التهو كما صرح به في موضع من الغنية وإن حكم عندنا أنه لا نهو حوط وفي المقاصد العلية أنه يجوز في ضلته أنه
 أولى بل في موضع آخر منها كما على الحال المذكور فيهما أسجد سجدة في التهو وتزكراً أو له لوجوبه فنية إلى الله تعالى في البيت وحاشية الألفية للكر في
 تعليق الألف له ولله وعن غيرها وجوب التعرض للاداء والعنقا فان خرج الوقت وكانت الغرضية قد انقضت فبطلت الصلاة كما صرح به في بعضها أيضاً
 ولا ريب في ضعفه إذا لم يصب عند عدم وجوبه للثبوت في أصل الصلاة فضلاً عن الجحد بين اللذين يمكن معك عدم صحة ذلك فيهما فضلاً عن وجوبه لكونهما
 من غير أحكام السهو في الصلوة بل لولم يفعل بعد الصلوة لم ينو فيها العنقا لأن الغرضية ليست توقيتاً عندنا وأضعف من ذلك ما في شرح الألفية
 للكر في من اعتبار تقبيل المنوب عنه فيها ومحل التنية أو السجود بمعنى أنها لغايتها لكونها لباساً لو نوى حال التهو وحال التكبير صدقاً المقادير عرفاً ولعله
 لذا قال في البيت وتعليقاً للإرشاد للكر في ولله يجوز مقدار التنية للتكبير وإن استعملها لو نوى بعد الوضوء ففقدت المقاصد المذكورة في الحديث
 من تأمل كما أن لا يجزئ ما عدا السجود للشيخ المعتمد من أن آخرها بطلان دل المحوى من ذلك التنية أن أراد التهو والله أعلم وأما التكبير فلا أقوى عدم وجوبه إلا
 وأطلق في الأدلة وخصوصاً لو شئت عن سجدة السهو هل فيها تسبيح أو تكبير فقال لا تأمها بحدوثان فخطا فإن كان الذي سمي الإمام كبراً أسجد إذا
 رفع رأسه ليعلم من خلفه أنه قد سجد ليس عليه أن يسبح فيها أو تشهد بعد السجدة بل في غير ظاهر استحباب التكبير للإمام للأعلام لا للسجد في من هنا
 قد ينفذ في استحبابه أن من عليه الفضل أن لا يشهد غيره بل في الألف له الملك لا الضعف الموثق في ذلك والخبر ما هو حجة عندنا في إيجاب التو
 فضلاً عن التسبيل لعدم الدلالة كما عرفت على أنها مخصصة بالإمام إلا أنه حيث كان يحكم استصحاباً يتباح منه أمكن الإجراء في شأنه بمثل فنوى من
 عرفت بناء على كفاية الاحتياط العقلي في ذلك المؤيداً هنا بعض الاحتياط الواردة في حديثنا في قصة ذي اليد من المشقة على تكبير النبي صلى الله عليه وسلم
 وإن كانت هي طرحة عندنا وكيف كان فاعلمنا بظهور من الحديث على من أوجب من الوجوب حيث قال إذا أراد أن يسجد سجدة فليست له أن يسجد سجدة
 برفع رأسه ضعيف جداً كما شكك الفاضل فيه في ضابطته على ما حكى عنها مع إحسان الدلالة التذليل للشيخ كما يؤيد من غيره ذلك التهو إلى ما جع في ذلك وقتاً
 المتأخر من أن المؤمن أن ينوي ثم يكبر ثم يسجد ثم يرفع رأسه ثم يسجد ثم يرفع رأسه ثم يسجد ثم يرفع رأسه ثم يسجد ثم يرفع رأسه ثم يسجد ثم يرفع رأسه
 عرفت ولذا حكى عن التنية كثر العوائد أن أكثر الأصناف صولها الذكر فيها ودون الغرائز والتكبير لا الشيخ فإنه قال إذا أراد أن يسجد فسجد بكبير
 وأما السجود على الأعضاء السبعة فلهذا صرح به عندنا بل نسب إلى المعتمد جمع غيره من تأخر عنه بل في كره وتعليق الإرشاد والكر في فاعلمنا
 الألفية له وعن غيرها وجوب الطائفة في السجدة بل صرح في بعضها بوجوبها بينهما أيضاً بل قال المحقق الثاني في حكاية المخبرين وعرفهم بمجيب
 التهمة على ما يصح السجود عليه بل في كره البيت واللقه والألفية حاشيتها للكر في الروضة صرح بها أنه يجب فيها ما يجب في سجود الصلوة عدا
 الذكركم في شرح الطهارة وغيرها كما نص عليه بعضهم لبعض شئ من الأدلة تعرض لثبوت من ذلك مدعوى اعتبار جميع هذه الأمور في معنى السجود
 وأضطررنا خصوصاً بالنسبة إلى البعض نعم قد يقال أن المتأخر استغلت به بيقين بوقت العلم ببرئتها على العزم المبني بل قد يدعى أنه لما من امر
 المحصل بالسجود لئلا يسهو إذا انظر أراؤه السجود الصلوة لكن الانشغال بالثبوت المنع فيما زاد على ما يفتقن هو معنى السجود عرفاً وأشرعاً لعدم
 ظهوره وأضطررنا مع ما في شئ من الأدلة فيبقى لا طلاقاً سلباً بما لا يولعه لذا قال في إرشاد المحققين عليه ما حكى عنه في ذلك شراً به إلى دعوانه
 بوجوبه ما يجب في سجود الصلوة نظراً وتوقفاً على كونه في وجوب الطهارة والاستقبال بل استقرباً لعدم في الخبر في الطهارة بل على الجواهر ذلك فيهما
 معاً بل على كل المعاصي جميع من ترك التعرض لهما والشتر نحوه في مقام البيت خصوصاً مع ضيق التمهيد نحوه لكن في الألفية والمقاصد عن الحال المذكور
 الدلتان الصريح بأن الطهارة والتقوى والاستقبال شرط وعن غاية الأحكام أن الأقرب بسجود الطهارة والاستقبال وعن قرينة لوط الطهارة والمنقاة
 ما عرفت أيضاً من الاحتياط في العبادة للفتن لا الفتنة على المنطق والمثالي الذين هما مكملان جازان للصلوة التي يشترط فيها ذلك مضافاً
 إلى ما استمع عند البحث في الغرضية وإلى الأمرين في الخبرين الكلام فالحديث أولى وإن ذلك شعراً بصلواتها بالصلوة أصلاً بغير بل قد يوجب في الجملة
 بهما في شأن الصلوة إلى بعض ذلك فإن لم يزل به وأما من أعدم التوجه الأصل لطلاق الأدلة وعدم انصراف معناه لشرطية خصوصاً مع ملاحظة
 من الأمرين بل متى ذكرنا ذلك فيهما وملاحظة أنها ليسا بصلوة ولا جزءاً منها وإنما هما كالعقود أو الرغمة لا تفلاً لشيئاً ولعل ذلك هو أقوى في النظر وأما
 الطائفة فيما بينهما بعد الجلوس فسنذكر ما تقدم أنصاف زيادة توقف الأئمة المنقاة من الأدلة والمحكم عليها الإجماع في المعبر على الجلوس
 بهما بل عن مجمع البرهان لعله لا خلاف في وجوب الجلوس بهما مطشناً كما أنه ينبغي مفتاح الكرامة إلى الفاضل رحمه الله من تأخر عنه لكن قد نبهنا في بعض
 سابقاً وعدم توقف تحقق الأئمة على الجلوس فضلاً عن الطائفة كما في سجدة الشكر وزيادة السجود في الصلوة إلا أن الاحتياط لا ينبغي تركه في البراءة
 عن الشغل المعنى وأما التمهيد فلهذا فصله وجوباً في كره نسب إلى علمائنا مشعر بدعوى إجماع عليه كالدكر في عن غيره بل في المعبر
 عن قبح الإجماع عليه هو المحجة بعد المعبر المستفيض خلافاً لما فلم يوجب له الأصل ولو بعض الاختصاص في مقام البيان بل كما يكون من بعض
 الواسع في التمهيد حيث ما روي به التمهيد فيهما التمهيد الذي كان للمؤلف السابق الصريح في ذلك بل هو أحسن ولا لعل في الأمر في تلك الأدلة على التمهيد
 وإن قد يفتقن فيمن الأصل يقطع ظاهر الدليل كما أن أشعار الخلود في ذلك يصلح معارضته خبراً في التمهيد غير محمول بظاهره ولأن كان في البراءة
 الأمر بفعل التمهيد كما كالتمهيد الثالث فيكون مع مراد المطلق والمؤلف مع اتحاد وأعراض التمهيد بل سمعت حكايته الإجماع على خلافه لا يقاوم تلك
 المعبر المنقاة المعصية بما سمعت لا إلى الجمع بينهما وبينه ما راد في غير التمهيد فيهما إذ هو وإن أطلق الأمر به في بعض تلك المعبر كعنه

كلاهما

جبرائیل علیہ السلام

کتاب الضلع

فوضنا

ذكر بعضهم إيجاب القضاء في شرب الخمر والافاضة عليه من كلام الاقطاع في المقام لا تفصيل فيه ومثله لاجتماع القولين في الخلاف فقولهم دفع
 المقام وهو كان العمل على الاطلاق وهو الاقوى لصلالة البرية واحتياج القضاء الى امر جديد لكونه السبب في جرحه عن شمول اللفظ ودعوى ان
 وغيره بحيث تمامه من الافراد النادرة ممنوعه وبعبارة اخرى لا يخصص قوله من قبله ولو سلم شمول المثال لك كما سلمه اماما اذا مضى عليه من اول الوقت
 مقدار اداء الصلوة فقد سبق الكلام فيه بل لعل عبارة المقام غير جازية في القيد في الخارج لعدم سبب الجنون الغلو فيه بل الاخبار مع الجنون
 وكذا لو كان سبب الجنون عند الايقظ مع القضاء مع الجنون كمن نام ثم استيقظ مجنونا بعد ما مضى من الوقت مقدار اداء الصلوة نعم لا فرق بين
 الاطباء من الجنون والادوية بعد فرض سببها الجنون في جميع الوقت الاطلاق بل لا بد من ان الجنون لا يخصص عليه عزاء كذا يقطع القضاء
 مع الاغلبة المستوعب للوقت على الظاهر لا شهر كافي فيمنع بل هو المثل فلا تفصيل في ثبوت المصول عليه بل من الغيبة الاجماع عليه في الرياض على ما
 من تأويله لا خلاف فيه الا من زاد ركعا في الصلوة في المنع ويحرم غيره لم ينقل الخلاف الا عند كونه المحذور عن بعضه في بعض ايام فاقتضى ان اقامه اقامه
 واخريله ان اقامه ثلثين يوما فيكون القضاء المبرج كمن كان فلا بد من ان الاقوى الاول لما سمع من الغيبة المستغفلة حدا لاستدانة والوجه في كل
 الوضوح في الكلام لا يمنع انها مشتملة على القاعدة التي قالها في الصلوة انها من ابواب التي يفتح منها الباب معصية جاعلة فلا يفتقر الى ما قاله من
 الروايات لقصورها عن القاطنة لها من جوه بل فيها ما هو مشترك في الظاهر كذا في الاصل من خروج اختلافها في الكثرة اذ بعضها ادا على قضاء ما فات ولو
 شهر اضاها لان امر الصلوة شديد التحريم على خصوص يوم اقامته اوله ثلثا او ثلثا ايام فليس عليه قضاء وان كان ثلثا ايام فليس عليه قضاء فهو
 وفي جامع المغني عليه يقضي ثلثه صلوات ايام في خمس يقضي صلوة يوم وفي غيره على الغيبة يرى ان يقضي صلوة شهر وصحة الحديث في بعضه باعترافهم بعد
 اعراض الاقطاع عن هذا الصلوة مع انه يفتقر حله في الغيبة على الاستحباب المستوفى في الرياض في المناظرين كما حكاه في الوافي وغيره فيكون لا خلافا
 ح فيها لا خلاف في رتبة الفضل في الجمع ثم الشهر ثم الثلاثة ثم اليوم الذي افاق فيه وفي الغيبة يرى ان يقضي صلوة شهر وصحة الحديث في بعضه باعترافهم بعد
 الاختلاف فيها وخصوص خبره في كسر قال سمعت ابا عبد الله وسئل عن المغني عليه يقضي ما ترك من الصلوة فقال ما انا وولدي ففعل ذلك من مسؤل
 ابن حازم عنده ان يسأله عن المغني عليه شهر او اربعين ليلة فقال ان شئت اخبرتك بما امر به نفسي ولدي ان يقضي كلما افاق لم يزلوا في المسألة
 التين لا يمكن حلهما كلا او بعضا على الغيبة والامر بهل ثم لا فرق في سبب غيابه بين لانه السابعة وفضل المكلف في اطلاق الصلوة وبعضها في خلاف
 للذكرى فاجب القضاء في الثاني دون الاول ونسبها عن خبره في الاقطاع شعرا بدعوى الاجماع عليه في خبره عليه بعض من اخر عنه بل لعله قد ثبت في
 عدم وجوب القضاء اذا امكن هو السبب في حله عليه بعينه تركها وكيف كان فمسئله على الظاهر ان لا خلاف في المسألة المتعارفة مع ما علم من
 جملة من يصرحون في افعالهم في قوله كذا على الله عليه في رواي بالعدا فيبقى غيره من جهة من جهة من قوله من فانه في نفسه فليقتضها كما فانه واستحسن في الرياض
 لو لا ما يظهر من الفوائد من تحقق الخطاب بالفعل ثم يفوت وهو مفقود في المقام وفيه ولا منع عدم تحقق الخطاب في الغرض او بعض فانه لان المنع بالاعتناء
 لا يجر معاملة معاملة المقدار المتعلق به الاخبار في ثانيا منع توضع حداسم الفوائد على تحقق الخطاب نحو ما نحن فيه بل اقتضاه على عدم النهي
 كالحال في نحو ما علم اشكال فالاولى رد الشهيد اطلاق النص بعد منع الاضرار في الزيادة اللهم الا ان يثبت الاجماع كما اشترط به عبارة السابعة وكان
 اخذه ما ذكره المتقدم من وجوب القضاء على من اقله بسبب كسرها فيكون لا يفتقر من في في الخلاف فيمكنه كما ترى على كل حال في الغيبة عليه
 اختصاص ذلك بالوقت لا بالاداء في الغيبة او المصيبة التي اشار اليها في ثلثه استعملته في ايا في ذلك لا يوجب القضاء اذا كان التسبب في الغيبة من قبله
 اجماعا محض لا منصوصا وسنذكر ما يكون ضروريا من مذهب الشيعة فان لم يثبت عليها فليقتضها الكلام في ذلك على الظاهر من حيث هو فليقتضها
 اول استنباطا اذا كان بعد دخول الوقت وان لم يضر من قبل الاداء لعله بعد صدق الفوائد هنا التي اصبحت في المقام بخلاف السابقين لا فائدة من قبله
 ذلك لثبوت الصلوة واغتراف الفوائد المنع ان يصراف الى غير ذلك كذا يقطع القضاء بالكلية الاصل بالاطلاق اجد فيه بل في غير الاجماع عليه
 في المنع من قبله في حروف الدين المتبوع الا لا يوجب ما قبله بذلك يخصه عن موفان ما لو اسلم في انحر في ترك صلوة كثيرة فانه يوجب عليه قضاء ذلك
 كان معدودا لعدم تمكنه من الوصول اليه في الاصل لا في المراتب الواجب عليه القضاء للفقهاء وكذا من انحل الاسلام من الفرق المظاهرة في الحكم بكونها
 منها فاني انما يوجب القضاء ما ادانوا بالفعل واما المذهب فليقتضها عليه فلا يوجب قضاء عليهم كما صرح به هنا الشهيدان والابو العباس في الصحيحين عن الامام
 فينبغي في الشهر من الاحكام بل في الرضوخية اليهم مشعرا بدعوى الاجماع عليه لان ذلك يكشف عن محذورهم وان رجاؤهم في الشهر بطل الاجماع
 بل هو اسقاط ما اشار الى الشارع للعبرة المستغفلة منها وانه الفضل عن الجعفة والابو عبد الله قال في الرجل يكون في بعض هذه الاحوال المحرمة والمحرمة
 والعائنة والعائنة ثم يتوب يعرف هذا الامر من ان يابد كل صلوة صلاها او صلا ركعة ارجح ان يصدق عليه اذ يفتقر من ذلك قال السراج في حاشيته
 ذلك غير ان ركوة لا بد ان يتوب بها لان وضع الركوة في غير موضعها او اعمام موضعها اهل الكوفة يترتبها خبره عن زيد بن ابي العلي عن الصادق عليه السلام فيكون
 في بعض هذه الاصناف من اهل القبلة متدين ثم من الله عليه ففرغ هذا الامر في حجة الاسلام فقال بعضه احل وقال كل عمل له هو حال فيه ضل
 ثم من وقع عليه عرفه او لا يترتب عليه الا ركوة فانه يبدى بالاندر وضعها في غير موضعها لانها لاهل الكوفة وانما الصلوة واجب والصلاة فليقتضها
 فقال في ذلك ما يشعر به خبره عن الساجي الموقوف على الكسبي من سقوط القضاء لسا مخرج او موثقال قال سليمان بن خالد في عبد الله واما جالس
 منه عرف هذا الامر لاهل كل يوم صلواته بانقض ما فات قبل معرفتي فقال لا تفعل فان حال الذي كنت عليها اعظم من ترك ما تركت من الصلوة
 فانه معدود عن عدم الجاهل بسند محتمل ان يكون سليمان ماها فاشتهر كان لعقاده انه يحكم من يصل قوله من ترك ما تركت من الصلوة من شهرها

في كل وقت
 في كل وقت
 في كل وقت

واضا لها عند اهل الحق فلا يكون فيه ولا لذلك ومع ذلك لا انشا ان احتمال سقوط القضاء اتصالا او اساقطوا او لم يفعلوا افضل من ان يخرج برك
شرط نحوه لا يخرج من وجه خصوص الحكم بركه ما منهم بل هو انقطاع الحكم عن اعلانه من التوقف في سقوط القضاء عن عمل منهم اذ هو ضعيف جدا كما
اعترف به في كبرى قال فاما المتقنين على عدم اعلانهم المخرج الذي لا اختلاف فيه بركه مع انه لا ينفك من المخالفات وهو جدي كما عبيد هو في المعنى
عدم الاختلاف بركه عندنا في عدم وجوب اعادة المخرج على المخالفات عندهم بل في الرض يسبب الى غيره ايضا فيغارق الصلوة في هذه الجهة اذ المعنى
عدم وجوب قضائها عدم الاختلاف بها على مقصود من جهة الاندراج لفرق غير كما اعترف به في الذخيرة بغير اللزوم بل في النص الساتر لا فرق في كون
كون وجهه ان الصحيح هو الموافقة لمعدنا دونهم فمخارجهم مع الاختلاف خروج الصلوة عن ذلك الدليل لا بوجوب خروج الجميع على انه قد يفرق بين الصلوة
وبين بان عدم اعادةها لعلها لشيء الشرع اذ الصلوة تنكر في كل يوم فلو كانت بقضاء ستير سنة او سبعين مثلا لكان منه كمال الشقة وفقر عن سببها
يدفعها ظهور الادلة الساترة في جميع الصلوة خاصة بل يخرج بعضها المخرج نعم استثنى المحقق الثاني مما سقط عن الكافر بعد سلاصحه الحكم باليمين
وحق في الادمين فلعلمه هناك ايضا مع انه يمكن منعه عليه هنا في الاول خاصة لعموم الادلة بخلاف الثاني في شعار تعليل الزكوة به بل بعضها اولي
الزكوة والفرق بينهما وبين الكافر واخرج بالفعل عدم وجوب اعادة غسل الميت اذا كان فاسدا عندنا وارجح ان قوله ذلك الاصل هو الاول لا الثاني
وليس هو كرفع الحديث الذي قد عرفت مكان دعوى عدم وجوب اعادة الرافع له فضيلة جواز الدخول في العبادة التي يفعلها بعد الايمان بالشرع وطريقه
انه لو توقتا مثلا ثم استبرأ قبل ان يصنع كان له الدخول فحصلوا بذلك الوضوء وبشكل جدا خصوصا اذا قلنا بفساد جميع ما فعله حال المخالفات
عدم القضاء ونحوه بفضل الاول لا تكافؤ ما فعله وان كان قد فعل اية بنا على ان من الغسل اية عدم اعادة الوضوء والغسل لكن لا ثمرة من تركه على
الوجوب والقولين لا يقران مراد الاحكام بعدم وجوب القضاء ونحوه على المستبرأ عما هو في الوضوء التي خرجت عنها كاتصلوة والوضوء ونحوها الا اذا
كان دقة بامان كما نضع عليه المحقق الثاني والثمة الثاني في الكافر على ما حكى عن اخبرين بل عن اخبرينها الاجماع عليه فلهذا كان كذا في جميع
الصلوة عليه لو استبرأ كان الوقت باقيا وان كان قد صلى من ذلك كل اجماع بوصفها بالقضاء كالوضوء والغسل ونحوها فبعد ما جعل للعبادات الحدود
لانما قول في النص من السابقة عدم الفرق بين الوقت وغيره بل كاد يكون صريحا ولذا انقضى بها على المخرج الذي هو ليس بموت وان كان فورا وعلى سبيل
الزكوة وغيره لك فالاجماع الزموم على منع ان ادله ما يفسد المخالفين ولو فعل المخالف حال خلاف الفعل مواضا للمدعي سؤا كان مما يشاهد في القرية
وفرض صوت ينفق منها ذلك لا يشترط كسبل الجائز ونحوها ثم استبرأ سقط عن الثاني قطعا والاولى وجعلته وفاقا لذلك في الرض ولا يوليه
من الفعل على مدعيه لا خلاف الادلة ولا له فيفقد الا الايمان له فلهذا كانت في حكم الفعل ان فاعرف في الوجود عنه ولا عرفت في المخرج ولغير ذلك في جميع ذلك
كله فلننظر فيه بحال امكان المناقشة في جميع ذلك فمن هنا حكى عن جماعة الوقت من جهة فان عجز عن هذه المسئلة يحتاج الى اطمئنان تام ولعل الله يفطن
لنفي غير المقام وقد باني في هذا الكلام ثم اذنت كما انه موضوع تمام البحث كتاب المطهات في انه لا يجب القضاء على من ترك الصلوة لعدم التمكن بآثار الوجه من
ما يتبع به الصلوة من وضوء او غسل او يمتنع كما اخبرنا في هي القهر وفي التفتيح من منشور العتيق رسالتنا الى مدعي كذا القضاء يحتاج الى مرجع
وهو مقتود وقوله من فانه ظاهره من كلفه لا اذله عندنا الاضطرار لا نعلم فيه مخالفا صريحا كما في انه ويرد العتيد كما عرفت الرض وغيره وعلما
المصنوع بعضهم ان جعل يبعد ناد وغيره عرف لقتال لعلنا سادير الى ما فعله من خطا الشخص من التفتيح بين فاعرف في الصلوة والاضطرار والاعادة وهو كما عرفت
لا مستند له في مخالفة القاعدة وقوله لا صلوة الا يطهروا وكما علمنا في اول بالعدو وكذا ما عرفت في الناحية في الناحية من القول في قولنا
عدم القضاء وقيل كافي في الملحة والبيان في ضروقه وهو الرض في الشخص يقتضي عند التمكن استخدام الفوان وعدم حصر سببه عند دعوى اخطا
من جنس طبا الاداء بدفعها ملاحظة الاخبار التي اطلق فيها على التام وغيره ابل المعنى عليه بل لعل الظاهر اصاله القضاء في الصلوة كذا امرها
خصوصا الصحيح على جعفر الوارد في تفسير قوله تعالى ان الصلوة كانت على المؤمنين كتابا موقوتا بل قد يؤي انما هم ظاهره على وجوب قتله شاربا لمكرو
المزحل الى عدم اعتناء الخطاب بالاداء اية فاني الرض من وجوب عبارة ذلك في فبقية في المقام القضاء الاحكام الى مرجع بل ليس الاسم الفوان المعبر
المخاطب بالاداء لا يخرج من نظروم ولا في الاقوى القضاء لها ما عرفت بل في ضمة نسبه الى صريح الاخبار كغيره وان عن الباقر فيمن صلى بغير طهارة وضوء صلوة ولو
نام عنها فقال بصلها اذا ذكرها في اي صاعه ذكرها ليل او نهارا وعبروا ان كان المناقشة فيه واضمحرت في صراحة الخبر الزموم بما عرفت في وكيف كان فقد
ظهر ان الاشبه الاحوط الثاني الاول من غير فرق بين هذا الطهون باخيات او باقنهم قد ظهر الفضل بين ذلك على الاول فقد تقدم تمام البحث
المسئلة في كتاب المطهات فلا خلاف في امل هذا كله في التمسك الذي يقطع مع القضاء وما عدا ما تقدم بحجبه القضاء كالاختلاف في الرض عند سبب الاجماع
بسمي السنة التي كادت تكون متواترة بل هي ككل بل الصلوة عند الجمعة والعيد من كمالها سابقا وكذا يجب مع الاختلاف بها بالتوم ولو استوعب الوضوء
زاد على المعارف ولا استخدام الفوان من هنا اطلق الاحكام وبما فرق بينه فافرجا القضاء في الثاني دون الاول بل مال الى موضع ما عرفت في المناقشة
ولعله لا يحتاج القضاء الى فرض جديد ليس هو هنا الا الاجماع في الاخبار الفوان غير صادرة على من لم يكلف الاداء والمعلوم من الثاني فيبقى الاول على
الاصول فيه مع ظهور مقتضى الاجماع في الاعينها ما عرفت سابقا من استخدام الفوان على ذلك الاكتفاء في حق القضاء بما هو مسمي من الفوان في الاقوى
التفصيل نعم قد عرفت بين ما كان من فعله بان شرب شاة مثلا يقتضي التوم وعدم ذلك في استخدام الفوان على ذلك الاكتفاء في حق القضاء بما هو مسمي من الفوان في الاقوى
عدم الفعل اساسا وبين الاختلاف بالشرائط التي لم يرد دليل على سقوط القضاء مع الاختلاف بها وعلله كمالها على القول بكون الصلوة سببا للغير
ما دل على سقوط القضاء لم يصلح لولا اصل بل الظاهر ان الفوان له خلافا للرباض في احكام التحلل من عدم القضاء بالاختلاف في الخبر او الشرط

لترتيبها على هذا الوجه اللهم لان براد خصوص الحواشي التي كان معبراً فيها الترتيب في الاداء كالظهور في العشائين لكن ذلك مع امكان
 بسبب ان صواب الترتيب ما عرفنا بقضي بترتيب العشر على المشرق العاشرة من الجوانب التي لا ان يتم بعدم القول بالفصل الا انه عويث
 الترتيب الذي هو من الكيفية في بعضه بناء على المناقب في ترتيب الحواشي على ما تقدم من العواشي فكل فائدة سابقة ثم دخل عليها اذ
 ترتيب عليها وان كانت ثمة معها فتكون لجميع ح ك الظهور في العشائين بل فيها انها لا تتم على المحقق من النوسعة وعدم الترتيب الذي ستعرف شهرته
 الاحكام معروفة على ان المسئلة هنا مما لا خلاف معتد بها بخلاف تلك المسئلة التي هي المعركة العظمى بينهما فكيف يمكن بناؤها على ما اختلف
 كما هو واضح وفي الثاني بعدم دلالة الاعلى لبدء الاول الذي هو اخص من الترتيب المطلق وباحتمال اذ عدم الوجوب من الامر بالبدء منها الاول
 بجران بغيره كالتالي فخل من براد القضاة وسوقه لاداءه بالاجراء بالاذان لا يظن منه لكل واحدة واحدة كما هو في ذلك النسخ الذي بعده وباحتمال الدلالة
 او من قضاء لا فواتا بمعنى ان المراد بالاداء اذ ان لا يظن من الثاني في الثالث بعدم دلالة على الوجوب بوجوبه بل على ما يقتضيه الله
 على ما سمعت في الترتيبات المقصود من كل منهما في الرابع بعدم ظهور وجه الذي هو شرط للناسي عند جمع من لا صول بين وجوبه ولا بعدم ثبوت ذلك
 عنه بطريق معتبر عند اكي بناسي في ثانيا بل ظاهر جاكه اذ اذاعه الرابع على الشافعي المروي من طريقهم ولعله من ذلك كله او غير موقوف في الحكم الزور في الكفا
 والذخيرة وان كان هو في غير عمله دلالة بعد امكان في هذه المناقشات لكان فيما سمعت من الاجماع السابقة التي ينهاها النتيج كما يوضحها
 الى جميع الوشاحين بل عن جليل بن دراج عن الصادق قال قلت لم يفتوا الرجل الاول في العشر المغرب ذكرها عند العشا الاخره قال لو كان في وقت الذي
 هو فيه فانه لا يامر بالموت فيكون قد ترك صلوة فريضة في وقت قد دخلت ثم يقضي ما قبله الاول في الاول في النظر فيما ذكره اهل الرجال في احوال الوشاح
 ابن عيسى الذي رواه عنه والاجماع باسمه برفع ضرر رواه على انه حكى عن صاحب العشرة ابن ابي ربيعة في نواتي عن الصادق عداها من الكتب
 التي عليها العلول اليها المرجع رواه عن جليل بن عاصم عن الصادق عداها من الكتب التي عليها العلول اليها المرجع رواه عن جليل بن عاصم عن الصادق عداها من الكتب
 كوضع من الوسائل كانا هما فاما من رواه المصنفين صل جليل بن عاصم او كان عنده بعض الاصول القديمة فدخل عنها في غير موضع من العشر لا ينبغي
 التوقف في الخبر المزبور من جهة ذلك كما ان لا ينبغي التوقف من جهة الاشكال في ذكر المغرب سواء بعد وضوح الجواب في المراد الذي هو الوجه الاول
 على انه محتمل لصحة من ان سائل سها او غلط او اذاعه مغربا لليلة السابقة مع ظاهري اليوم وما قبله او غير ذلك مما لا مدخلية له فيما نحن فيه في الثاني
 صحيح واذ كان المتقدم الاستدلال بالوجه عن جليل بن عاصم عن الصادق عداها من الكتب التي عليها العلول اليها المرجع رواه عن جليل بن عاصم عن الصادق عداها من الكتب
 ان تكون تلك الغدلة ان بدا منها فبدا بالمغرب ثم الغداة ثم صل العشا وان خشيت ان تكون تلك الغدلة ان بدا منها فبدا بالمغرب ثم الغداة ثم صل العشا
 ابدا بالاولا لانها جميعا قضاء الحديث وفيه دلالة على المطلوب في غير موضع نعم يحتاج للتمتع بعدم القول بالفصل في غير ذلك من الاخبار المتقدمة منها
 الترتيب للعطف ثم في خوف وقت الحراشاح في الحكم المزبور في غير محله قطعاً خصوصاً في المرتب اذ ك الظهور في العشائين ولعله يفت على ما ذكرنا في
 بن جعفر في الترتيب عند الجملة كما في الاغنية وشرحها للمحقق الثاني واللغة وضعتك والذخيرة والكنهاة والمفاتيح في عن الايضاح غير من في الرياض
 نسبة الى الاكثر كما عن موضع من كشف لا لنباس في الظاهر من الذهب لاصل السالم عن معارضة الادلة السابقة الظاهر في غير واستلام التكرار في
 او اخرج في كثير من موارد المتتمتع غيرها بعدم القول بالفصل المحكي في الروضة على الخبر في الذخيرة على الظاهر عن غيرها وموافقة لم يتو الملة وسماها
 ورفع العلم عن النسيان وان الناس في سعة ما لم يعلم ان لا ينج من تردد ونظر في عدة التخيرو وهي ظلم كثر الفوائد على اعتبارها في الاحكام بل في
 والذكر في جوب مع الظن بل في تنوع الوجوه في كشف لا لنباس في الهداية وجوبه مع الوهم بانه باب الوضوء من كثر الخبر بوجوبه حيث يكون في فراغ
 نيابة فيما يجليها لم يرد في صورته في النام بل في كوة ان لا قرب فعله حال الجملة بل جزم به في الاشارة بل في الرياض لان بانه
 احوط والاولى بل في المفاتيح فنسبته في من هذا العلم في الله يتكج في الاخرين على وجوب التكرار ولعله لا طائل من وجوبه كما في الخلاف في الترتيب وغيرها وهو
 مع انه احوط في البراءة استغننا لزم من الصلوة بغيره لا ينج من قوة عدم صلاحه الاصل لمعارضة المقدمة الحاصلة بسبب صحة وجوبه واطلاق
 الادلة السابقة من معاقبة بعض الاجماع في الاخبار التي لا مدخلية للعلم والجهل فيما يستفاد منها خصوصاً الحكم الوضع كما في خبر من التكاليف كان في
 موارد ما هنا العلم لكنه ليس شرطية كما هو واضح في دعوا اعتبار العلم في كل حكم وضعي استفيد من امر ضروري استلزامه التكليف في الحان لا يفتي عنه
 كل المنع ان اردنا العلم لتعريفه لا ينج من ايد ما يشمل الحاصل بالتكريم كما ان لا ينج من تسليم فاذة اعطيت التمكن من كل شرط استفيد من امر ضروري استلزامه
 هنا ولو بالمقدمة كما لا يخفى في عدم الحان في خبر التكرار ضروري كونه كمن فاته مقدار ذلك يعني الذي من المعلوم عدم سقوط القضاء عنه في كثير
 على انه لو سلم محقق في الجملة فهو سببه لك بعض الافراد او اكثرها وانما السقوط فيما يتحقق المحجج به دون غيره كما هو في الاستشاد في كشف في اول كلامه بل
 صريح بل قد يحتاج مراعاة الى اذاعه تكريم على ما وجب عليه كما في بعض الصور العرفية في باب الوضوء من الذكر في دعوى اجمع المركب الذي هو جزم في
 هذه المسائل عهدتها على مدعيها بل قد يوجب في جميع اطلاق ادلة المقام على دليل الحجج بناء على قوله ان ذلك كما اخرج عن فها لو كان مقدراً هذا
 المكره معكوا الفوائد ان كان بينهما هنا فتعارض العموم في جلا فائدة اذاعه من خروج نظري من معكوا الفوائد بل في كثير من التكاليف ان من صور الحجج وفيل
 الفتن نحوها عنه دون ذلك معارضة ذلك كله بتأييد دليل الحجج بموضع الموازنة عن الجاهل في مضمون من حيث كونه ذكر في في الاثبات كما
 في بل قد يوجب عدم شمول دليل الحجج اصداً المراد نفي في الدين لا ما بوجبه العقل عند الاشياء المقابلة ولعله من ذلك كله حكى في مناقح الكرام
 نصاً بعباسه انما في المسئلة لا ينج من اشكال ان كان القول بالسقوط حيث يكون حرج ولا ينص على حرج من قوة انه في كمن قد يوجب ان قصا ذلك حرج

كتاب الصلوة

الثاني اعتبار الزمان وعده وما شئت شرطه ليس بشرط عندنا بل قد يرجح سقوطها لسنو وصعوبة معرفة طريق تحصيل التكرار والترتيب في كثير من المرات.
 على أكثر الناس وعدهم واستقامتها الكمال الشارع مثله مع كثرة وقوعه وشدة التفاوت بين علماء الفقهاء في ذلك وهو مشقة معروفة طريق الحصول على الترتيب
 ونحوه ومعلومية الفرق بين لو كبح المقدس في الأصل بان مبنى الأول على أن لا يستلزم جوارحا كما لو اشتمت موطونة الإبل في كثير منها وظن المسلم من بين
 ظنون كثيرة وعنده ذلك ما يظلم جنابه على المكلفين بل يحجز عقولهم بل من ذلك نحو كسوف مرعاتها في غير الحصول على غيره ذلك لا ندم مع ذلك كراهة الإجماع
 بالتكرار المحصل للترتيب في بعض تركه وهو يحصل كما هو غير المراد والمطابق الثاني بان يزيد على الاحتمالات صلوة واحدة في كل الظاهر بل زاد صلوة ضل على
 بين عصرين وبالعكس إذا التحمل فيها شأن في زاد صلوة لكن قبل ان يزداد تكليف لو كانت الفرائض الفاسدة أو بعد مثلاً فان الاحتمالات فيها بعد عصرين
 فينبغي منه صلوة خمس عشرة وكان من غنائه فان الاحتمالات فيه مائة وعشرون فينبغي من أصل واحد وعشرين وفيه نظر لعدم أدائه لاحتمالات العقاب إليها
 من الضرب قطعاً لكن على كل حال الأولى لا تكاد يكون طريق آخر ذكر غير واحد من الاحتمال من هذا وأسهل يحصل به الترتيب إليها وان توافق غير بعض الصلوة
 وهو بان يحصل من ثمة ظهران من يومين ظهر أيام عصرين وبالعكس يحصل الترتيب بينهما على سبق كل واحد ولو جامعها مغرباً في ذلك صلى الثالث قبل
 المغرب بعدها أو عشاء معها أو السبع قبلها وبعد هاهنا الصبح مع ما قبل المغرب في هاهنا وهكذا والفتاوى تكررها على وجه يحصل الترتيب على
 جميع الاحتمالات هي شأن في الأول سنة الثاني أربعة وعشرون في الثالث مائة وعشرون في الرابع حاصله من ضرب ما اجتمع سابقاً في عدة الفرائض
 المطلوبة في كل ضابطها أساسه صائر الاحتمالات سبع مائة وعشرين في حصرها من تلك ستين فرضاً بفعل الاحتمال والتسعين قبلها وبعد هاهنا ضابطها
 سابعة صائر الاحتمالات خمسة آلاف أربعين تقع من مائة وسبع وعشرين وفيه ولو اضيف إليها ثمانية صائر الاحتمالات أربعين والعاشرون مائة وعشرين
 ويصير من مائتين وخمسة وخمسين فرضاً نعم قد يقال بان الفرضية الزائدة على الحمل لا تكون لا احتمالاً في ترتيبها على مثلها لا يبلغ في زيادة الاحتمالات في هذا
 المقدار ضرورة عدم توقف الترتيب بينها وبين مماثلها من الفرضية على تكرار ولذا لو كانت الفرائض المقدرة من نوع واحد كشأن متعددة فلا
 لم يجز تكرير في تحصيل الترتيب بينها وتوضيح ذلك بان بقي ان الفرائض إذا كان ظهر في عصرها الاحتمالات الثلاثة وإذا اضيف إليها مغرباً ثمانية عشر
 حاصله من ضربها الثلاثة في الأربع وإذا اضيف إليها العشاء صارت ستين وفيه ولو اضيف صارت ثمانمائة وستين المهم لان برأى الاحتمالات ان لم يكن له
 مدخل في الترتيب لكن دعوانا على هذا الطريق من تلك ستين فرضاً في كل من نظر في ذلك ان حصر في الأول من خمس ظهران قبلها وعشر بعدها
 عصرين بينهما ثلثوا ضيف إليها مغرباً كانت من أحد عشر فلو اضيف إليها عشاء كانت من ثلث وعشرين فلو اضيف إليها صبح وهو الشاس كانت من سبع وأربعين
 واحتمال زادة نحو صلوة الكسوف من الفرضية الشاسية البويرة بناء على مراعاة الترتيب بينها وبين الفرائض والاختلاف في الفرائض لانها مبدئية باعتبار أنهم لم
 مقطوع بعدم كمالها في كل من حظ الزيادة وغيرها مما ذكر في هذا الطريق فمعمل المراد إذا زادة حصولها بالعدة المذكورة ان المراد انه اقل عدد يحصل
 به ما عرف بل هناك طريق آخر غير ذلك هو ان يحصر في كل كراهية غير واحد من أصحابه هو ان يحصل الفرائض الفاسدة اجمع كيف شاء مكررة عدة ان ينقص
 عنها يوماً واحداً ثم يجزى ما يرد به منها من خمس من ثلث عشر فرضاً في الثالث واحد وعشرون في الرابع واحد وثلاثون في الخامس احدى وخمسة وعشرون فرضاً
 سادسة من ثمة ان لا يمكن الحصول في الاخير خمسة أيام ولا في الاخير بالفرضية الزائدة ولعله لا بد من أصل خمسة أيام مكررة في كل من يربى من بعضها ولو واحد
 لا في الأول يوم من واحد من كل واحد قطعاً هي ولها ولك في الثانية محمول مثل الجميع بعدها يحصل الترتيب بين ما بين من ذلك وعندهم ولا أقل من واحد
 وكذا في الثالثة والرابعة والخامسة من غير من جهة لم يبق إلا الزائدة ان كان ترتيبه قبل ذلك مع ما بعده فذلك والإجماع ما فاته من نقص في حصره لكن
 قد يناقش فيه بأنه لا يمتنع لو فرض ان الزائدة العشاء وفرض ان الفرائض في نفس الامر هو العشاء ثم العشاء ثم المغرب ثم العصر ثم الظهر ثم الصبح ثم الفجر
 ذلك بفعل خمس أيام كيف شاء والخم بالفرضية الزائدة التي فرضنا انها العشاء من عدم تحصيله من اليوم الأول الذي فرضنا ابتداءه فيمن الصبح العشاء
 ومن الثاني العشاء الثالث خاصة ومن الثالث المغرب كل من الرابع العصر ومن الخامس الظهر فيبقى الصبح الذي لا يجزى في حصر الترتيب له التحتم بالعشاء الذي
 من حصره بالفرضية الزائدة اللهم الا ان يراد بالختم بالفرضية الزائدة لكل يوم لكن في بعض من الطرق السابقة واحدة لا تترك من واحد فلهذا في هذا فالتدريج
 هو بعد جدا ان لو زاده لقال انه يحصل الترتيب ستة أيام كما ان ذلك في الواقع للعالم يحصل وفرضه من كل يوم بل لعل ذلك اوضح الطرق والامر سهل فالمد
 على فعل ما يحصل به الترتيب ما كيفية قلبه ومن ظاهرات الفقيه هذا كله اذا كانت الفرائض مختلفة صنفاً او عدة اما المتفرقة صنفاً او عدة اكالها في
 صنفاً او الفصح كفا فعلها ببداية الأولى في الأولى كما صرح به غير واحد بل في كل حال عدم وجود هذه الترتيب بل الاجتزاء ببداية التحاليل في كل
 لتدليل الترتيب على الدليل لكن ضعف كما ترى جداً نعم حكم غير غيره المراد احتمال ان حاق المتعدد على صنفها كالمظهر والعصر والتجدي صنفاً وعدماً
 فيجري صلوة واحدة مطلقة ينوي بها في وقت من ظهر الظهر وان عصره فيصير الثانية ما في منه وهكذا وهو لا يخرج من قوة بناء على عدم وجوبية
 الظهيرة والعصرية الا للتعبير بالحاصل فينبغي ما في منه وان كان لم يجهل بانحصرها اذا الواجب التمسك بالبعد فيها واقفاً ونحو ذلك المظهر
 المقصود بالصالح العلماء المتصوفين لو فاته مع ذلك مغرباً سطحاً بغير أربع فرائض مطلقاً على الطريق الذي سمعته سابقاً ولو فاته صلوة معلومة سفره او
 حضوره لم يعلم السابق مما لا يفي بحصول الترتيب بصلوة بالحقاً كل يوم قصر او تمام كما هو واضح وصريح به غير واحد من الاصطلاح ثم ان الظاهر من الفرضية
 مراعاة الترتيب في القضاء مع العلم به بان يتولا به غير يوم ان يتولا عنه قبله بعد موت او متبرع او مسناً جوهر وقت نأديه هؤلاء تكليفه غير
 تعلمهم اياه عند الفرض لكان عليه ذلك من باباً من اداء عنه غير متبرع بل من غير ان كان صريحاً بذلك عدلاً لو اسناداً جرحاً لم يثبت عنه صلوة الفرائض
 وجب الاجابة الا بانها على ترتيبها الفرائض خلافه لا سيما في كسوفه فلم يجز للاصل بعد قصر مدال على عسان على المتبرع هو القاض في غير

مطلق

کتاب الصلوة

پہلے
النبی

الفتا بل علمنا القديسين والشيوخ والاباء بل حكى الغيبة القاصو بابوال الكلام والمحل الاجماع على ذلك لقوة الترتيب متلازمان عندهم وان
كانا البسائر في نفس الامر يعني ان كل من قال بالترتيب كان لفور وبالعكس كان شوا لا عت اهل هذا القول بل هم اصلوا وشهدوا بحسن هذا الترتيب
موضعهم بالمصانير والمواضع وما خيرا للترتيب لولا التلازم المزبور لا خلف الحكم وقد اختلف بل عز في العباس المتصرف بان الترتيب هو القول بالفتا
وعده هو القول بالمواضع كعلم الصبي بما يطوي منه وكذا صرح الشيخ السبلت والقاضي المحلي بالحكم منهم بطلان ما خاضه المقصود على الفاشية
السنة بل في الغيبة الاجماع عليه بل هو قضية تصريح المعينة بحجة ضرورية لزمها الفتا في شهادتها بل الظاهر ان القوة عندهم من لوازم الترتيب في الشفا
من كلامهم كونه شرط في صحة الاداء فيكون في الغضا ولذا اخذ المصنف في العبارة القول بالترتيب على الاثر واتباعهم بفضل الشهادين في غاية الزيادة
البحان على ان المضايقة المصنوعة بمعنى وجوب تقديم الفاشية مقام وبطلان ما خاضه ملوقد ما عدا وجوب العدل لو كان سوا وقال اولها في كرمها
الاكثر وجوب الفورية في الفتا اما لان الامر المطلق للقول كما قال المرتضى والشيخ واما احباطا للبرائة فيكون بوجوب تقديمها على الحاضرة مع صحة
الوقت في وجوب بطلان ما خاضه ولو عكس متقدرا وهذا صريح في ان بطلان ما خاضه في هذا القول اما العدل في الاثنا اليها فخذ من علم المرتضى الشيخ
والقاضي المحلي ان الحكم في المسائل الرئيسية سوا لا وجوبا وبالحال في الغيبة وبحسب المواظ من الترتيب وطشرا في الجمل عن خلاصة الاستدلال المحل
الاجماع على ذلك قد سمعنا ان الشهيد بن خدام في القول بالمضايقة قال في الفتا لو اشتغل في الفريضة بالحاضرة في اول وقتها ناسبا ثم ذكر الفاشية بعد ذلك
صحت صلوته اجماعا ولو ذكر في الاثنا فان مكنته العدل في الفاشية عدل ببنية استحبابا عندنا وجوبا على راي القائلين بالمضايقة وكذا اصل الفتا
والقاضي المحلي والمحل منهم على وجوب التشاغل المزبور وهو لازم الباقي حيث لو ابا لفورية التي من لوازمها تحريم النسخ الا لادوار الضمنية
الاختلال بها في اول الوقت لا بسقط الفاشية ولا فورية في سائر الاوقات اما لان الامتناع كل اوجب ثوري ان يستمر على وجوبه ونورته مع الاختلال او لا
على بعد الامر منها وان قيل بسقوطها في غير الاختلاف بين المسلمين في عدم سقوط الفتا بالنسخ ولا بين القائلين بوجوبه في وجوب البادنة بعد
الاختلال فعلى قولهم يلزم المؤخر الغضا بحد المعصية كل زمان واستحقاق العقوبة على كل اخير قال الا فيهم وعندنا لا صحة المضايقة لا يجوز الاخذ
بالفتا الا لكل او شره ليس له الرمي وتخصيل ما يتقون به هو دعي ومع الاختلال بها يستحق العقوبة في كل حين ومن الوقت واما محرم الاثنا
المنافية هذا الصلوة الحاضرة في اول وقتها وضربا المجتهد صرح به المرتضى والمحل منها ما بل يظهر من المعينة والمحليين القول بريقها فانهم يتصور
الحاضرة في السنة على يضيقة الفاشية وبني المعينة تحريم النافلة لمن جبع عليه فاشية على تحريم الحاضرة ومقتضا استناد التحريم الى المضاد فظهر في جميع
الاضداد وبناء الترتيب على المضايقة كما صرح به الصبيح في الحكمي عنه من غاية المرام ويستفاد من غير ما يعلق دخول عمره الاضداد في هذا القول
عندهم بمعنى الشرطية لا مطلقا والتبديل يكون تحريم الضد من منة القول المذكور وتخصيص نسبة القول بالمرتضى والمحل كما وقع من العلم والتمثيل
فغيرها لاخصاصها بالتصريح بذلك بل انما يلزم من طبع عباراتهم والافضل علم في كرامة السيد جاعلة وهذا صريح في عدم اختصاصها بهذه المظنة
كلها ساطحة على القول بالمواضع المصنوعة فان حكم هذا القول يسقطون الترتيب في غير ما خاضه الفتا مطلقا بوجوب العدل في الاثنا هذا القول
على طرفي النقيض كما صرح في كلام احد منهم بالفرق بين الواحدة والمعددة او الفاشية البتة وفيها واسبا الفوات بل فيه ما هو صريح في عدم الفرق في
توسط بينهما المفصلون على اختلافهم في وجوه التفصيل فيها ما سمعنا من المعينة ومن تبعه من الترتيب المحدث وعده في المقدمة التي استجوبه الشهيد
غاية المراتب لم يكن احد قول ثالث منها ما للعلم في التي من تقديم الفاشية ان ذكره في يوم الفوات واستحبابا تقديمها ان لم يكن كما فيه متقدمة كانت
متقدمة موالظ اودته ما يثبت المصلحة المستقبلية باليو التي بدلت من الصبح لم يعرف من سبقه اليه بل لا من محبة عليه عدا ما يحكي عن ابن الصائم في حق
الاولاد بل لا قال هو ايضا في كبره الجود في فاضله فاشية من غير ما التوسعة حتى تصير في التي انما صنف فيكون قد رجع عنه بل هو شبه
من تفصيل المعنا بالاحداث فكذلك لا يعرف المحكمين بغير فرق كوفان صلوته يومه وغيره من الايام الماضية لوجوب البادنة في فعلها خاضعة للترتيب
وعده من انما ذكره من التجمل لكن قد يمتثل تخصيص الحكم عنه بفاشية البتة التي لا يجمعها فوات غيرها كما انه يمتثل بعبادة الفرض التجمل في فاشية البتة
معدلة لها لا اشتراط معها بالاول والتمه بسقوط الترتيب منها فيصير في فاشية اليوم يوسع في غيرها الا ان لاخير بعد جدا والاول قريب لا ورس في جندا
ومنها ما عرر في جملتها لسائل الجامعة من تخرج تفصيل ثالث من هذه التفصيلين هو وجوب الترتيب في الفاشية الواحدة في قول المذكورين غيرها ومنها
ما عايناه من ابن جرير من الفرق بين الفاشية في الاداء فتنبه للاب في دون الثانية فانه في وسيله فغنى الفاشية وقت الذكرها ان فاشية فاشية انا الهند
نصت وقت الفريضة فان ذكرها وقت الحاضرة عدل ببنية اليها ما لم ينضو الوقت ان ركعا جازله لا اشتغال بالفتا الى اخر الوقت والاضل في ذلك
الاداء عليه ان لم يشغل بالفتا الى اخر الوقت كان مخطئا لا اشكال فيه لو كان الفاشية عدة صلوته فاشية اذ كانت حاشا للنسب الماخوذ نحوها
سمعت في كلام العلامة فاشية ومنها ما يظهر من الدليل من التفصيل بين المعين عده من الفاشية وعجل في منضو الاول وقت لثاني قال فيهما كل صلوته
فاشية فلا يخفى ان تكون فاشية بعدا وبغير شرط او بهو في الاول والثاني يجب بينهما الفتا على الفور والثالث على ضربين احدهما عجلها في هذا الجنب
وفى الذكر ما لم يكن اخر وقت فريضة حاضرة والثاني ان يسهو هو بوجوب لا عادة كما يتبناه وهذا ايضا يجزئ في بعض علة الفتا والصلوة المذكورة في
معين في فرض غير معبر في فعل الاول يجب قضاءه على ما قاله الثاني على ضربين احدهما ان يعتبر ليلان الحرف في وقت الايام لا يذكر عداها والثاني ان
يعتبر ليلانها صلوته واحدة ولا يعلم اي صلوته هي الاول يجب عليه ان يصلي مع كل صلوته حتى يصل على ظنه انه قد في الثاني يجب عليه ان يصلي اثنين ثلثا
واربعها انتهى وجها استظهر منه رجوعه الى تفصيل المعنا ما لم يكن في سائر بعضها الفاضل المعاصر ولا استدلاله وفي الجملة كما في مصابيح العلامة

فيكون من غير الصلوة في وقتها لا في وقتها

وجوب

كتاب الصلاة

الطباطبائي عن المحلى في خلاصة الاستدلال ان الحق كل ما يتماثل في ما ذكره من عبادات القائلين بالمضايقة ثم حتى من بعض اصحاب الواسعة الانصاف منهم
 بموافقة لهم ودد بالاجماع على عدم ثبوت الغشابة هذا الوجه وهو ان يصل مع كل صلاة واول ذلك عمله على ان المراد من ان يصل على ما كان في الغشابة القوية
 الا انفسه في ثلث اوجا كما ذكره في الغشابة في هذا التفسير طال لكل في هذا المعنى مشددا التكرير على القائل المذكور ولكنه كما ترى يجب بدل
 غير من بعد العمل الاول ما ذكرنا والامر سهل منها ما عدا ما عدا من حكاية التفسير من قوم بين الوقت لا يخبر بالخاصة والاضطرار في مثل تلك الاعمال
 غير من عرف من أهل المضايقة وان كان فيهم من جعل الغشابة وقتين اضطرابا واخيانا باليقين لكن كانه فيهم منهم المضايقة فيهما جميعا بعد المقدار الذي
 من خوا الاضطراب في شخصين صاحب الوقت فيهما ما عدا ما عدا من الجواز على ما نص عليه من الامور التي يعمها في عنوان الغشابة والتوسعة من عبادات الصلاة
 وعينهم وهذا يصل في تعاميل متعددة لا خلاف لاجل ان ذلك خلافا شديدا كما اشرفنا اليه سابقا خصوصا من حيث انهم التوسعة في كل واحد من عبادات
 من عبادات القديس الذين نسب لهم ذلك هم يقول هذا الغشابة على جميع ما سمعت في العنوان السابق نعم يستفاد من بعضها عدم الترتيب من غير
 عدم وجوب العمل من ثلث الفواتح لشيئا وغير ذلك فان لم يتم بعدم معرفة القول بالفصل فيهما لم يردوا بذلك المحصر الاختصاص ثبوت
 المسئلة الى اقول متعددة كما لا يخفى على من لا حظ وتدين ان كان الامر بهذه السهولة الدليل كيف كان فلا بد ان الاشبه الاول للاصل وجوب سعة
 عدم وجوب العمل عليه لو كان المذكور في الاشياء الذي هو فرض من اوانم التضييق كما عرفت وجوز فعلها قبل المذكور في عدم القول بالفصل
 بمعنى البرائة بغيره عن من فعلها او فعل شي من تضاد الفاتحة بل عن التخييل هو تكليفه ان على اصل الوجود والعلم المنقش ثبوتها على القولين لان
 القائل بالتضييق لا ينكرها في الاوقات مع الترتيب اولها وان حكم بالاثم وليس المراد ايات خصوص التوسعة المقومة للوجود بمقابل الغشابة والتوسعة
 كي يرا ان غير صالح لذلك بل المراد محض نفي التكليف بها قبل العلم كفي التكليف بالوجوب للفعل المنقش طلب الشارع له طلبا واجبا في الجملة بل با
 مثل بثبوت الندب في الاخير لا سئل في الاصل المنع من تركه الذي هو فضل الوجوب ثبوت الجواز الذي هو نفي التضييق فيقوم به الرجحان الغرض من ثبوت
 بثبوت يكون منه باضرون صيغة راجح الفعل جازا لتركه ونحوه على المقام الا انه كما ترى فيه نظر واضح يظهر الفرق بين الجواز الذي هو مخف
 الاصل الحاصل من جهة عدم العلم بالتكليف بين الجواز المقوم للندب كما هو ذلك محله وبالحاجة في الاخير فضل من حال التكليف لا يصح من محله
 يعلم منه ان الوجوب عام من الذي يجوز في الاخير الى وقت اخر فلا يكلف بها وقت اخر وقتا طبعه الوجوب من تركه ولو في الجملة حتى يثبت ان من تركه
 بالناظر الى وقت اخر الى بدل الى بدل كما توسع ونحوه فيلزم ترك اوانه من الوجوب لكان بثبوت شرعا استحقاق العقاب على تركه في الجملة ولو
 في بعض الاحوال لا تضاد بينا في الندب في بعض كالموسم في اثناء وقت الموسع في اثناء ضرورة ثبوت خاصته وان كان فيها تكون له بعض الاوقات
 كالغشابة في الوجوب سعة في ثوابها واجبة حرمة ازالة العتق لاجباب العزم ونحو ذلك فيجب ان تثبت الادب كما في المقام اذا فرض قطع النظر عن
 الطرفين الناشئة الرجوع الى ما مضى الاصول لم يجز لنا خبر لعدم الادب ولومع الغرض على الفعل لعدم ثبوت بدلية عنه هنا كعدم ثبوت بدلية
 الفعل في ثلث الاوقات عن تمام ما ينسب على الفعل في اولها بل ايضا الصحة في دفع العقاب عن الخطاب المتوجه في اربعة مظهر ولو بالانظر الخطاب
 الاول على ان المباداة مجزى عن في دفع العقاب ان لم يتحقق له التمكن من اتمام بخلاف غيرها اذ لم يعلم التمكن في ثلث الاوقات فانها بما يموت
 فانها كما هو مقتضى الامكان والاصل في كل ما حدث فبقي في نفسه مشغول ويستحق العقاب على تركه باخيان اذ لا يعنى في الترك الموجب لذلك
 يكون بحسب جميع الاحوال الممكنة في حقه بل هو الثابت ايضا في ثبوتها ولو كان الواقع غير مكتوب بل وقوعه لم يمكن الا حاله عليه في ثلث الاوقات
 بالنسبة للاشخاص فيكون مصيفا على احد موسعا لاخر فوجب اقامته بالتضييق المتحد بالنسبة لجميع من ترك الفعل استحقاق العقاب بهذا الامر
 وان كان اذ ادرك الفعل في الوقت الثاني امثال اصل التكليف في الفعل بل كما يكون ذلك سببا للعفو عنه من ساعد الدليل كما في الغشابة عند
 هذا وان كان ليس لربا بالتضييق الخضم الذي هو معنى حرمة التاخير ولو علم المكلف الادراك في ثلث الاوقات لكنه متعذر معني التاخير فيها
 مع انها مسقطه عند التمسك مع اقتضاء طبيعة الوجوب الذي هو القدر المتين من القولين ذلك كفاية الاصل المعكوبة في ثبوتها لا بد من
 في الجواز لا يمكن ان يكون الى ذلك حتى العزم لا يرد تسليم بدلية وجوبه على المكلف عوضا عن الترتيب كون عوى لخصا صاحب الموسع الذي سئل في
 شرعي توسعة التوسعة الناشئة من الاصل التمسك بها عدم العلم بكيفية الوجوب المراد هنا انه من المضيق الذي يكون العزم به لا عن الموسع الذي
 تميز بدلية عنه واستلزم ذلك الجواز ترك الواجب الى بدل بدفعه مع انه لا ييسر الزام في الواجب الموسع فضلا عما عدا في الاوقات في تحقق الوجوب
 بوجوده يخرج من تركه عند الضيق ونحوه لعدم ثبوت دليل معتبر على ايجاب العزم على المكلف بعنوان البدلية وان كان يمكن استفادته من بعض موا
 القائل في العمل ذكرها كالحاصل مؤيد للدليل ان تكون هي الدليل وضوح الفرق بين الجواز الذي يتفاد من الاصل لعدم علم المكلف بالتكليف
 بين الجواز الذي يحصل من الشارع اذ ليس الاول جوازا ابتداء من الشارع فيحتاج في الاذن الى اقامة بدل عن الترتيب بل سبب جعل التكليف
 عدم حصول كيفية التكليف له بغيره لا اجمال الامر عليه ولو لغاوض الادب لاجل ان الثاني على ان لا يابا بالقول في وجوب العزم هنا بدلا كالموسع
 لا شرا كما في ما يتجمل من اجابة ثبات ذلك الاقل من بدلية في الموسع دليل خاص كما لا يخفى على المحقق انما في نظر من سقوط جميع سعة تلك
 الدعوى هي ما ذكرنا من اجابة ثبات ذلك الاقل من دليل على وجود مبرراتها هنا خصوصا بعد ملاحظة استحضار التلاوة والبقاء الذي يجمع التكميل
 اصل الفعل على التكليف في الاوقات مكرمة وجوب الفعل فبدون احرازها لا يعلم اصل الوجوب فعلم ان المدا على مكان التمكن من الفعل في ثلث
 الاوقات لا على العلم بل على فضل العلم بوقوعه فان فرض من التكليف في كل وقت لا معلومة في وقت تدفع ابعث ذلك الدعوى في ثلث الاوقات

[illegible]

کتاب الصلوة

[illegible]

[illegible]

کتاب الصلوة

五

قوله من بني صلوة فوفيتها حين يذكرها يعني ان ذكرناها فائتة فضاها القول بفتح ايم الصلوة لذكرى وعن السيوطي كثر ان لعقها استدلالا بآية
على شرعية قضاء فائت الليل فضاها فائت النهار اي الليل خلفه النهار في وقوع ما فائت به وبالعكس ان القضاء هو الايمان بمثل الفائت في
وقته فيقضيه التمام تاما والقصر قصر فالجرح من ذلك كله اداة الاعم من الفريضة والنافلة ان قلنا بعدم حرمة الطلوع وقت الفريضة والاعتناء
الفريضة فيها من غير منها على القضاء وقت الحاجة وعله من صاحب عن بعض علماء المعاصرين ممن قال بالمصايق وحرمة الطلوع وقت الفريضة الاخر
بطلان الصحيح في ذلك بعد ان اضطر بكمال هذا البحث حرمة الطلوع حلهما على قضاء الفريضة وعند البحث في المصايق حلهما على النافلة وحيث كان كل منهما
مخالفا للمذهب النجاشي الى الطرح المحل على الفقه ومنها ما في كتاب عيان سلطان التوركي ابن طاهر عن علي بن ابي طالب عن عمار بن مرزوق عن ابي بصير عن ابي
عليه السلام رجل عليه بن من صلوة قام بقصص فحاشا ان يذكره الصحيح ليصل صلوة ليلة فائتة ان يؤخر القضاء ويصل صلوة ليلة فائتة تلك لعله خدع من صاحب الحديث
ولذا صدق بركا هو مظنة ذلك غير من اصول القديين على ما يظهر من في الرسالة فيكون كذا شرح صحيحا بناء على صحة طريقة في الكتاب ان يروى وكما هو
الظاهر واحتمال رادة النافلة خاصة من الذين كانوا يرون على الظاهر لفظ الدين والانسب بحال رادة اذ الفريضة خاصة فضلا عما فيها من
هو لا لانه على عدم الترتيب اللهم الا ان يستفاد من اطلاق الامر بالناظر في الفرض قرب في الصحيح من عدم التفصيل بين ما اذا كان لقضاء كذا فيجب
بمع الوقت لتقدم جميعه على صلوة الصحيح ما لم يكن كل فائتة لو كان الترتيب لجا المنع من نافلة الليل اذ انوقف على تركها ومنها اخبر عمار الذي رواه الشيخ
والسديد من اصل محمد بن علي بن محبوب الذي وجد في نسخة الشيخ عن الصادق قال سالت ابا عبد الله عن رجل ينام عن الفريضة يقطع الشمس هو في سفر كيف يصنع فيجوز له ان
يقضي النهار لا يقضي صلوة نافلة ولا فريضة بالنهار ولا يجوز ولا ثبت له ولكن يؤخرها فيقضيه بالليل لكن عن الشيخ انه قال بعد رواية اخرى
لا تغارضه الاخبار المطابقة لظاهر الكتاب اجماع الامة وكان فيهم منة محرمة ويجوز اذلة الكراهية منه بما تنزله على خصوص المسافر والمراد الصلوة
على الراحة لعلية كون المسافر في النهار عليها وعلى غيره ذلك منها موثقة الاخر الذي به نظر دلالة السابقة كالعكس عن الصادق في حديث طويل في مثل على
مسائل منفرقة منها عن الرجل يكون عليه صلوة في السفر هل يقضيها وهو في السفر قال نعم يقضيها بالليل على الارض ما على الظاهر فلا بناء على رادة الفريضة
من الصلوة فيه انتهى عن خلفها على الظاهر فلو ثبت في يوم اخلاص الكيفية الناشئ من الامر بالقصر للمسافر اذ قال بحاله بل عن بعض العامة القضاء في
السفر قبل ذلك ان ذلك هو المقتضى في السؤال فيجب حرمة الاعتناء على المسافر فلا يجوز له ان يركب قضاء الفريضة في السفر ولا يجوز له ان يركب قضاء الفريضة في السفر
جاز للمسافر اداء الفريضة على الراحة وما شاع عند الضرورة فذهب اندريا جاز له قضاءها اية كان فائتة الفريضة منه يعلم عدم الضيق في الا
لوجب خلفها على الراحة فظاعا كاداء عند الضيق اذ لا دليل على خصوص القضاء في ذلك احتمال حله على صوت التكميل من النزول يدغم مع انه لا دليل على ان
المزبور ان التخرج بناء على المصايق امر به التزم بالفضل الا في اخره الى الليل كما احتمال حله على السفر لمجرم باعتبار عدم اضطراره لغيره فانما لا يجوز له القضاء
الراحة المغفون لكثير من الواجب بل يجب عليه الامانة حتى يخرج من القضاء اذ فيه مع انه لا فريضة عليه في السفر فلو قيل هو مناوئ لرواه كرها الا في السفر
ايتم انه حتى عند القائلين بالمصايق على الظاهر هو وان يحرم عليه السفر لكنه مكلف في القضاء فورا عند حاله ان ترك كتاب المحرم المقدس الا بقطع التكليف
المرتبط على الموضوع الحاصل جعله كالضرورة مثلا بل هو كس اذ اقام في الوقت المتشغل بسبب التيمم كذا احتمال لنزول الخبر على الفقه باعتبار
عدم موافقه القائلين بالمصايق كما عرفت والمواضع لعدم اشتراطهم في قصر الصلوة والحاضرة على الرحلة فينبغي ان يكونوا بالضرورة في ذلك
وقضيه جواز القضاء عندهم حالها وان كان موسعا اذ فيه بعد ما كان منعه بناء على الموسعة حتى في الادب بناء على وجوب الانتظار للذي لا عذر
تسليم فيها خاصة في قضاء في الرحلة اذ ما كثر من وجوب الصلوة على السيق من لا دلالة له وهو محذور بل حله الظاهر الثاني منها انه لا داعي اليها بل يحكمه
بناء على الموسعة على الوجوه التي لا تتم على المصايق لا المحرم في كل حال ثم لا دلالة له على في المصايق اذ عدم تعرضه حكم الثاني الثاني في الجملة لقضاء
وجوبه في اخره الى ان ينزل بالليل من غير تفصيل بين ما اذا تمكن من النزول لمقتضى الفائتة كلها او بعضها ان كثر وما اذا لم يتمكن من ذلك عدم الامر
بالجائز الا في الليل الاول في الليل الاول عدم التعرض بحكم حاشية النهار والليل مع ان الغالب اجابها قبل منقضاء وقتها على الاصل على الظاهر
دليل واضح على مناد المصايق نعم ليعطى الاستدلال بل هو اريد منه قضاء النافلة خاصة كما عله في الحديث الجملة ملاحظة سابقة الا انك قد عرفت في
فيه لا اقل من ان يكون للاهم من الامر في معتزلة الدلالة لغيره وكان امر بالقضاء بالليل لعدم تجرؤ النزول غالبا للمسا في النهار اذ كان في الليل لا اجاب
ما لا يشعير ولا يمكن ان عوى من وجوب القضاء في النهار كما يشهد الخبر السابق بل عن غير من الاخبار لكنها عدل في خصوص الطلوع والله اعلم
ومنها ما دل على جواز النافلة لمعاليقة من كذا في السفر السابقة وعبرها كصحة ان يصبر عن الصلوة سالت عن رجل نام عن الغداة حتى طلعت الشمس
يصل ركعتين ثم يصلي الغداة ومثوقها عن غيبه لكل صلوة مكتوبة لها نافلة ركعتين لا العصر فانه يقدم نافلة ركعتين قبلها وهي المكتوبة للنافلة
فيها الثمان بعد الظهر فاذ ان خفض شئ من الصلوة مكتوبة او غيرها فلا تقبل شئ من شأنيها فاقض في الفريضة التي حضرت وكنتين نافلة لها ثم
افض ما شئت من الخبر وان كان هو كما ترى مضطربا للفظ والمعنى اطلاق دلالة النوافل لواء وقضاء والتكليف بالبلغ الوارد فيها كما طلاق ما ورد من الادلة في
استصحاب اكثر من الصلوة في كثير من الامكنة والادلة لقضاء الحج والعمرة في غير ذلك مما لا يمكن احصاها لا ينبغي على الجاهل الماهر بل قد بشر في طبع نظر الفقيه
مع التامل والتدبر الادلة الواردة على الظاهر لما تخلف العلم ان لم يكن العلم بمسما في عليه فائتة وغيره خصوص في بعضها مثل قضاء النوافل الوارد فيه
الامر بقوله اي ساعته من قبل ان يركبها ولا خلاف في ذلك بل هو ما ورد من خصوص قضاء النوافل وقت الحاجة خصوصا صلوة الليل والوتر
وخصوص بعض الصلوات المنجية في الوفا في الحاضر التي هي غير النوافل المبررة في اقبال معصيا الكعبة في الجاد غير ما من الكتب المعتمدة لذلك ما لا يحصى

كتاب الضلوع

[illegible]

کتاب الصلوة

[illegible]

سنة الف الف سنة

کتاب الصلوة

اواليسيفنى

او البهين ومن المعكروم وجوب لمبادته في ذلك موثقة سماعه يعرف حالها بما تقدم وصحح في لاد مع اشتمال على تحدي المسألة بما لا يقول عليه
من ادب باب المضائق كاتيل احتمال من قبل فيه صلته لصليها بالناسب التعليل المنضال بان بعد من جهة تغلق ما قبله وهو بنام بقوله نفقة لانه قد
بمطلوب الاعادة يجب طهره ما استعرف في محله من عدم وجوب قضاء المقصود بالعدل عن الشغل قبل ان يجمع عليه وحمله على الاستحباب والاحال
الاستحباب بناء على الثاني باعتبار ظهوره في لوجو الشريعة اداء المندوب ولا فائلا العرف بهندوبين لوانه في ذلك كاتيل في المنع وصحح في قوله
حاله ما تقدم بل على فيه ما يقتضي ولو يثبت ذلك مما سبق من رادته مطلق الجواز والرجحان واحتمال لادته وقت الفضيلة وعينه ذلك ما يجب في الخبر
الطويل الذي هو على ادلة اهل المضائق في موضع ان سند الراجح من كلام في بحلة وشهادة فيله للمواسعة وجوب ان ما تقدم في قوله فيل ساعده في
ومعنى ذكره سبما بعد قوله فيل ولو بعد العصر معارضته بما في صحح التيقن عن ان من اسرنا من المغرب حتى صلي ركعتين من العشاء با تمام العشاء ثم مضى
المغرب بعد حلالا للمغرب يندوبين لظهور العصر في ذلك بان العشاء بعد فاصلة بخلاف العصر فان حمله على ارادة المغرب ليله سابقه وقد سبق
العدل كما هو من هب لفتا ثلثين بالمواسعة اولى من حمله على الحاضر من كما عرفت من كرمي المستلزم لطهره لعلو به وجوب العدل فيهما او حمله
على خلاف ظاهره او من يحرم من وقت العشاء فانه يقتضيه الحكم بالحاضر من المشتركين في الوقت المبني عن ان ما ذكره من العدل ليس من جهة القضاء
كما انه كذلك ضرورة عدم اقتضاء المضائق العدل لكونه حكما شرعيا مخالفا للصلوة المحكية والقواعد المتقدمة وهي تنجبه الاعمال للمناسبات خصوصا ما
الى البعض الواقع بل المتجر عليها ان الفتا او الصلوة ما شرع فيه ونام لها وافتتح الصلوة عليها كما لو تجوز فعل العدل وكون ذلك للدليل الذي قد مرنا
باتباعه لا نفيا له ولا بخلاف المضائق بل اهل المواسعة القول به من جهة بل لا ينافي ذلك قولهم ان وجوب النسبة الى هذا الموضوع انما هو
الذكري في الاشياء وان كان هم لم يثبت موايد ذلك الا ان المراد بها ان ذلك شيء لا تقتضيه المضائق ولا ينافيها لواسعة جواب الدليل الصريح كما سمع
له عند ذكر المصداق العدل زيادة اوضح فتدحيطا اشتماله على ما حكم الاجماع على عدمه من العدل بالعدل من بعد الفراغ منه بل قوله في رادته
الظهور الى قوله حتى صليت العصر لا يكاد يتم له معنى سائر من التكرير وغيره واحتمال رادته وقت الفضيلة في قوله فيل لم يثبت فوينا بل على الظاهر المسقيم
المشامل خصوص مراعاة النذر لو اريد الوقت الاجرائي الذي هو مضاف للميل كما يحتاج الى الاحتراز عنه محتمل لارادة الوجوب للنجبة الراجح ومطابق لغيره
فيه بالعدل بل لعله متعين بل لا حظ ما ذكرناه اجزاء والادلة السابقة للموسعة المتقدمة عدم وجوب العدل بسبب عدم وجوب ترتيب المسئلة
لعدم وجوب العدل بطريق اولى من ذلك يظهر لنا ان كان شخص عبد الرحمن الذي بعد المطعون في سنده بل رادته من حيث كون الامر فيه بلطف الخبرين
ان المستفاد من اطلاق السواك الجواب به من خبر لا يصح لاني وغيره شمول اول الجواب لما اذا ذكرنا الصلوة في وقت اجزا شافلا يكون الغرض من قوله
حين يذكرها ايجابا لمبادته عند الذكر لا يكون لاحكام المذكور في الترتيب مبني على ان ذلك صحح صفون ايضا مع ان طحل جعل الغرض من الاشياء
فيه وقوع النذر كونه او بعد قبل والجملة لا قبل لانصافا لزمه في الجواب بحجوى الى ان المراد بنزوات المغرب فون وقت فضيلتها فلا يكون الحكم
فيه بوجوب التقديم للحاضرة والفتا شاع على البهين بل خبر ابي بصير المضمحل الطعون في سنده وذلك لانه لا يعبر فيه بلطف الغيرة انه يقصد بوقت العصر
سؤاله اوله فينا وهو بعد مضارب وكعان من الزوال تاخر وقتها كما هو ظاهره ان وقت فضيلتها هو وقتها كما سبق فيكون المراد بحجوى بقوله وكل الصلوة
الغير المشتركة في الوقت بمعنى بيدها الا ان بخلاف فون وقت فضيلتها الحاضرة فلا يكون والاعلى مطلوب الحزم اذ المقصود التثنية بحلة والاعلى
جعل قوله بتدانيا حكما لجميع تقدمه حتى بالنسبة الى الظاهر بل بواد الصلوة فيخرج الاعم مما سبق من الحاضر من المشتركين في وقتها كالعشاء من فيخرج
ارادته وقت الاجماع من قوله فيل يخرج وقت الصلوة بعد جدا بل يمكن القطع بعدمه واما خبر معمر بن يحيى المطعون في سنده بل رادته لانه بما سمع
قظه الحاضر وان وهو خارج عما عرفت في الاحتمال رادته البهين فيه بعد خروج تمام الوقت وفي الوقت وترك الاعادة حتى يخرج الوقت بعد ذلك
لوجوب الاعادة على الاول الا ان ينزل على الاستدبار ونحوه بناء على وجوب الاعادة فيه مع انه محتمل لارادة خوف فون وقت الفضيلة كما حكمنا
ارادة الحاضر من خبر الدائم المطعون مصنفه في اخبار سيما التي اسلمها ظاهره مطلق الطلب الذي هو اعمر من الوجوه من الامر الذي هو بلطف الخبر
فيه وغيره ذلك النسخ المرسل الذي لم يوجد الاصول المعد للجمع الاختصاص لارادته نفى الكمال مقلد لنا فلة غير الزانية ونحوها والفتا شاع في وقت
الحاضرة بناء على استحبابا تقدمها على الفتا شاع وعلى نفية خصوص الاولى في شهادة النبوي الاخر الصلوة اذ دخل وقت مكتوب فلا صلوة نافلة حتى
يبدى بالكتابة والا فادته نفى الصلوة من لنا فلة والحاضرة والاخرة خاصة بل عليه صلوة فائت حتى يكون حجة الحزم بل عليها بل بغير معارضته
بالحال في نفسه عدم صحة الفتا شاع خاصة وهي النافلة لمن عليه حاضرا بل لعله يلتزم به من يقول بوجوب تقديم الحاضرة كما نسبنا الصلوة في غيرهما
ان كان قد مناسبا ان مرادها الاستحباب فثبت ان كان بعض اذكرناه من المناويل في اجبا المضائق بعد فلا يباس به بعد ان رجحنا اخبار المودة
عليها بما لا يخفى على من اتمل ما حذرناه فيها وفي محل النزاع بل بموافقة الكتاب ايضا الذي مرنا بها عند الغارضة عدة اخبار من كون في محله للقيتين
الصالح والكاتب من حيث انه كثر لكانت من اهل الاهواء والبدع على النسخ الاثمة في جهنم وبعد موتهم لتصيل الاعراض الدنيا وبه ناهى عجلة
منهم ان الاثمة حكوا بكثرة ما اشتهر خلافه من الناس لا سيما العامة وكشفوا عن المراد بكثرة من الايات والروايات ما هو بعيد الى لادتها بل في
اليه عدد العصول واحد من افراد الانسان جعلوا ذلك سبيلا الى الاقدام على نسبة كثير من الاكافيلهم في خلاف الاضليل والبدع عليهم فمنها
امر الاثمة بما العرض على الكتاب لسلامته من كذب الاختلاف من المعكروا رادته النصوح القرينة من الظواهر التي يحتاج في فهم معناها الى اعصمه
الرواية لكن يحتاج على سبيل التنبه لغيره بحيث يكون بعد الوقوف هو ان المراد لادته الايات التي وردت فيها بالاجبا الظنية الوقتي من جهة المطعون

كتاب الصلوة

المختصة على فرض صحها بالشرع والاعلم المكتون ان ذلك في الحقيقة عرض على الخبر الذي من زلة على المعروض ضرورة ان الكذب كما يمكنه اخلالا في الكذب
على الاثر فيما يتعلق بالنسبة كمن يمكنه الاختلاف فيما يتعلق به بل قيل قد طعن في الرجال على جلد من ارباب النفس الذين ثابروا في اخبارهم في ذلك ولا اثم
كما طعن على ارباب الاخبار ووجدت النفس المنطوية عنهم آكاذيبا باطيل كاد تحت في غيرها من الاخبار قد عوى بعض الناس لاداة الامر من ذلك لا يصح
البناء وان بالغ في تأييدها وتشديد هابل شنع على الاصحاح بما عزمهم اولى برحمة وى لا لباب مقصود الحال لا يناسب المقام ولا ينبغي مؤلفه ان يبا
المواسعة للكتاب الذي عرف في الاستدلال عليها لا اخبار المصانيق اذ قوله رقم اتم الصلوة لذكرى المغفرة اسمعت مع انك قد عرفت تفصيلها
في الجزء هو الامن وتبيل القسم الثاني من الكتاب الذي قد كررنا ان في الحقيقة عرض على الخبر لا الكتاب بخلاف اخبار الموسعة المعروضة على الاطلاقة
الغريبة الدالة على وجوبها خاصة على ما عرفت سابقا بل منه يظهر ان في جها بالموافقة للعلوم من السنة النبوية واخبار الدورية العلوية التي قد امرنا
بالعرض عليها ايضا في غير واحد من الاخبار بل بحالها العامة ايضا الذين جعل الله الرشد في خلافهم لانهم جملوا باعمالهم عن الوصول الى الحق والرجوع الى
اهله وما روى عن الصادق انه لا يبعث احد من اصحابه الى بلد من بلادهم الا اخذ بخلاف ما يقول العائد فقال لا ادري فقال ان علينا ان يكون بيننا وبين الله سبيل
خالف عليه لانه الى عمره اذ لا يبال امره وكانوا يسلون من امر المؤمنين عن الشيء الذي لا يعلمون فاذا انما جعلوا رصدا من عندهم ليلبسوا على الناس
بل في غير ذلك ما ليس له ان يحل ذكره اذ القول بالمواسعة وعدم وجوب تقديم الفاسقة على الحق عن من هب جمهور العائد بل القول برحمة الله تعالى
عنا لعل الحق عن جميعهم ولا ينافي ذلك شيئا من اخبار المصانيق لا يقول به كثير من العائد اذ ان كان يصدق قائما هو بالنسبة الى العمل الخير على
التفكير لا فيما عرفت من سمع ان الحق قد عرفت من سمع ان الحق لا يحل لاحتمال تجدد سببها او لا لا تلتا ائلا انما يخشى عليه السبيل الى ذلك دون الاخر في التفكير
يخفى خوفا لا امام اولان ذلك ما لا ينبغي فيه لظهور وجهه دليله بخلاف غيره او لعنفه لك ما ليس له ان يحل تفصيله ولا يوجب في جها ان اخبار الموسعة بل
بل وبالشهر والتبر والامع الى تقديم محرمها سابقا وسهولة الملة وسماها ونفى العسرة في جها وعن الصادق عن النبي انه قال اذا حدثتم
عني بالحديث فامضوا في ما رواه واسهله وادشون فان وافق كتاب الله فافعلوه وان لم يوافق كتاب الله فامضوا في ما رواه عن الحسن بن سعيد انه قال سمعت
سماعة وسئل عن امره طلع على غير السنة الى ان ائروها فقال نعم فقلت ليس تعلم ان علي بن خطلة روى ياكم والمطلفات على غير السنة فانهم قد
انواع فقال يا بنو وايت على بن خزيمة بل قد ترجع عليها ايضا باخبار السنن كثيرة وعدلوا وعبرها لولوحظ مجموع رواة الجناد الطوفين بل وبل باعينا
الذلة لانه من حيث اوضح والخفاء المقصود من اوله الى الاول حسبنا ودد من رجع القشاة من كلامهم الى الحكم من قبل الاخذة فامضوا في ما رواه عن الحسن بن سعيد انه قال سمعت
ان اوله الموسعة اوضح من جوه بل قد عرفت ان الاصل في شيء من اخبار المصانيق بطلانها خاصة وفادها لوضعك حرة سائر النيات وميها لالتقا
الحل من القائلين بها الى دعوى قضائ الامر بالشيء المصون انتهى لئلا يدعى عند الموسع حتى في الخلاف عنها بعد ان فهم وجوب المباداة اليها من بعد ذلك
التأني في الاخبار والرضى منهم الى عوى ظهور الادلة في اخضاعها لثبوت الذكر المنقضية لعدم حجة الحاضر مثلا في كونها كوف لخصا الظاهر بالنبوة
العصر والعكس في الاول بعد تسليم استفادة العونية من الادلة مفرغ من سادها في الاصل كفا وعرف في الخلاف فيها والثانية ممنوعة على غيرها
المنع على هذا لا ينبغي بالنسبة الى ما في الاصل كما انها سابقا فيها وانما البطلان فيما لو اخرها حرة حتى لم يبق من الوثائق مقدار ضئيل
والنكسبة لغيره التبعين مثلا المستثنى عندهما اذ التكليف في هذه الصورتين بانحصرها الى اخر الوقت ما ينبغي القطع بصادقه ضرورة سقوط الامر بالشيء
مع المنقضية لما ذكر بل لعلمها بالبراء البطلان في هذه الصورتين فلهذا قد علمنا على تكسبنا لو قلنا بكون منشا الفاسقة غير ما ذكرنا من شرطية
الشرطية من جهة رادوة غير اذ لا ينبغي سقوطها بعد التمكن من اجازة الموسعة وان كان لا صراحة في اكثرها ايضا بالمواسعة المحددة بغيره
في الثاني لان ما لم يثبت او بعد ظن التمكن من ادب الوصول الى حد لها وعرفا لكن بكونها في ذلك بعد عدم ظهور اخبار الطرفين في كل من القولين
اطلاقا لا اذ لا ينفصل عن تلك الجاه في محله على ان مع ذلك كله ففي العمل باخبار الموسعة لامة ما اشهر من الاصحاح قول وعمل من اولي
الجمع بين الذين من المخرج التي يمكن استنباطها من بعض الاخبار كقوله لا يكون الرجل فيها حتى يعرف معارض كلامنا القدر على سبب جها لنا
من جميعها المخرج انهم افضة الناس في اعرفهم معنى كلامنا ان الكثرة لا تصرف على جوه فلو شئت انما تصدق كل من كلف شاك ولا يكون في ان التكلم بالكلية
الموجدة لها سبب وجها ان شئت اخذت كذا وان شئت اخذت كذا وان شئت اخذت كذا وان شئت اخذت كذا وان شئت اخذت كذا وان شئت اخذت كذا وان شئت اخذت كذا
عطاونا فامضوا في ما رواه واسهله وادشون فان وافق كتاب الله فافعلوه وان لم يوافق كتاب الله فامضوا في ما رواه عن الحسن بن سعيد انه قال سمعت
العمل باخبار المصانيق على الوجه الذي بدعنا لخصم تحصيله من روايات لا تحصى طرحة صحاح مستغنية واختام معبر في محل بعد الجمل
اخبارا اخر واعرض على اصول مقربة وحكم معتبر ومؤيدان كثيرة بخلاف العكس في كون مجموع اخبار المصانيق لا يوجب على جها ولا يوجب على جها
فيما مضى فامضوا في ما رواه واسهله وادشون فان وافق كتاب الله فافعلوه وان لم يوافق كتاب الله فامضوا في ما رواه عن الحسن بن سعيد انه قال سمعت
واحد من ينظر فيما يظهر منه ما يقرب جملته على من المعلوم انه لو وضع ذلك تانا استفادة جوه تقديم كل من الحاضرة والفاسقة في موضع من غير
بصعب ظهور الرجلان فيهما لخلق الامر بكل منهما وكان لا بد في كل منهما خصوصية مقتضية خصوصا صاحبها لوف حال فضيلته ودعا كان خلافا
الاخبارا وفيه مؤثبات الى ذلك الى اختلافنا النظر الى المكلفين باعتبار كثرة الغضا وعددهم والتكاسل والتسارع في ضله وعددهم وقدم فلو عدل
ونحو ذلك من الجاهات والاخبارا وان لا يبعد جها مراعاة فضيلة الوقت عند خوف فوائدها والخبر عن تلك الاخبارا ان على تقديم الفاسقة ولا
سهل ما دعوى جها بالجمع بين ادلة الطرفين في بعض المسائل العلامة او غيرها ما سمعنا سابقا في محل النزاع على ملاكنا ما نرى بكانا من الضعف

اوسع

لا يخفى على من له ادق نظر فيما تقدم لهم من تلك الأدلة الخالية عن الإشارة إلى شيء منها عدم مورد سؤال وجوب بعض الأجزاء بقطع بعد
إدراك ذلك التفصيل لا ندع سقيا بل لعل شيئا ظاهرة إرادة المثال منقطع ذلك في جملة من تلك الأدلة وما في هذه التفاصيل كلها
فضلا عن كونها عارضا عن الشاهد المعبر كما لا يخفى على من حظها أدنى ملاحظة ومن هنا كان تطويل الكلام في بيان ذلك لا يتركز إلا في تفصيل
بيان منافاتها لا طائل منه ولا حاجة بتفصيل بل من المعلوم والواضح أنهم لو أرادوا شأنا من هذه التفاصيل لم يكتفوا في بيانها بمثل هذه الأقوال
بل قد بدعوا الاستدراك من بيان منافاتها بالآخر للاجماع المركب على عدمها وعدم غيرها من التفاصيل لا لكان يمكن دعوى تفصيل بحجة
الأدلة احسن منها بان يدعى إرادة وجوب المبادىء العرفية في سائر الفوائد التي لا يقدح فيها الشاخص في الجملة خصوصا إذا كان المصلحة في الصلوات كجبت
زمان مكرن أو أحوال كجبت فيهما التوجه للعبادة من غير أن يفسد في وجوبها بغيره على وجه لا يحصل فيه عسر حرج استنكار بل يجعل له إرادة معلومة في وقت
معلومة نعم يستلزم من زمان تلك المبادىء الصلوة الخاصة خصوصا وقت فضيلتها حتى لو قلنا بأفضله الأمر بالشيء النهي عن ضده وأما غيرها فليس على
مسئلة الضد نعم قد يلحق بها في ذلك الاستثناء الروابط ما يابها أو يزيد عليها من ضل بعض الرغائب وثبت الأوقات الخاصة بالتحجج المطلقة بل
قد بدعوا عدم حرج مثل هذا التفصيل للاجماع ومنها لا مكان دعوى عدم ظهور كلام بعض قداما القائلين بالتوسعة في غير بل دعوى ظهور بعض
الكلمات من غير غيره ونسئل الله تعالى أن يوفقنا للتكليف في المسئلة المشتملة على تفاصيل لا قول الأدلة بل ما من شأنه عنوان المسئلة التي
وحدة ضل المناقشة وجوب العدل في نحوها بحيث يجعل كل واحد منها مسألة مستقلة وبظرفه للوافق والمخالف ما يصلح له وعليه لكي لا يقع
اضطرار في الذم وتثبوت في الفكر وهو الموافق لا مثال ذلك الميسر السالك كالعاصم السائر والعاقل لئلا يهايك لها هذا كله لوجه واحد
الحاضر مع سعة الوقت قبل الفاشية وأما لو كان عليه صلوة فبها وصلة الخاصة أو الفاشية اللاحقة ولم يكن كرها حتى يفرغ فلا خلاف في قتل
تفصيل في أنه لم يجد ما فعله بل عليه الاجماع كذا لا إشكال فيه خصوصا الأول من ضرورتين ثبوت العسر على المخالف من التوسعة بل على المضائق
بناء على أن مدرك الفاشية على القول بها النهي عن الضد المعلوم انتفاؤه في المقام لفساد بتفصيل بل على كونه اختصاص الوقت بالفاشية إذا من الواضح
كما هو صريح مدعي إدارته صبره وقت ذلك كذا مطلق الوقت بل على كونه ظهور النص من السابق في شرطية الترتيب استثناء كل ذلك
منهنا قطعاً إذ ليس هو أعظم من ترتيب الجاهل بين السابقين بخلاف ما إذا كان من سائر السبل في حصول بل قضية أصو المذهب في عدم
وظاهر صريح فتاوى الأصحاب معاً قد اجماعاً عليهم حكمها بالتوسعة وانتفاء علة التمسك بها بعد الفراغ إلى غير ما وما في غير ضرورة التمسك
من العدل بالعسر بعد الفراغ من العمل المظهر عدلها بانها أربع مكان أربع مع انتفاء خصوص الظاهر من المخالفين وحكي للاجماع على خلافه
تحليل العمل في المناقشة لعدله بل بما حكى من غيرها بقدر ما يلزم من ذلك غير ما خرج محصل الاجماع المكنى دعواه في المقام فضلا عن محبة
احتماله النزاع من التمسك على الشبهة والأشرف على الفراغ من الصلوة لا يقوى على قطع ما بعد عرض الأساطير عن غيرها لو ذكرناها في شأنها كذا
العدل بها بان لم يتجاوز عدله من الفاشية اللاحقة إلى الفاشية السابقة بوجه ما يناء على لزوم الترتيب بها بلا خلاف بعد من جاز في مفتاح الترتيب
حاشية الأدلة المذكورة للمحقق الثاني لاجماع عليه هو الوجه بعد مكان استفادته من قوى العدد في محضه وقيل في الفاشية السابقة لوجهين أحدهما
عدم القول بالفضل بل قد بدعوا صراحة كلمات لا تحط في أن مثلاً العدل فيها الترتيب المحقق في الفرض حتى أنهم جعلوا وجوب هذه المبادىء النسبة
للمخالفين الفاشية وإن كان من الواضح عدم انتفاء الترتيب فبما أنه العدل في المخالف للصواب والقواعد بل هو محتاج إلى دليل مستقل من المخالفين
إلى الفاشية السابقة وجوباً على ما صرح به كثير من أهل المضائق حتى كذا الاجماع عليه غير واحد منهم كما سنده سابقاً عند تقرير محل النزاع بل قد عرفت
هناك أن متى لفت فرغ على القول بالتفصيل بوجهه لأن ما لا يركب غير مثله في ذلك ما يقرب منه وعلله أن المضائق في نفسها واحدة لأنها متضمنة بل هو
لازم اتفاقاً لها بل للاجماع المحكي في وقت التقديم وعجز مما عرفت ضعفه التقديم واستحباباً با وجواز العدل القائلين بالموسعة على ما نصب لهم في غير
جمعاً بين ما دل على الموسعة المتضمنة عدم وجوب العدل بطريق واحد بين ما دل على العدل من الصحيح غير كما ظهر لك البحث في ذلك كله مفصلاً في
غيره في جواب العدل عدمه على الأقوال الباقية المقتضية للمضائق والموسعة وإن كان طائفة من العلماء هنا وجوب العدل حتى لو كانت الفوائد في ذلك
كما أن طائفة من المتأخرين حتى في فوائد الأيو لا أنهم يمكن أن يلبوا على ما عرفت الأمر سهل لكن ينبغي أن يعلم أن الحكم باستحباب العدل ليس ظاهر على
القول باستحباب تقديم الفاشية إنما على العكس والتجيز في العدل اللهم إلا أن يعرف بين التكرار والأشياء والأبداء إلا أنه ثبت في القدح في الأدلة المرفوعة
بحيث يمكن القول بوجوب العدل للمصلحة للاجماع المحكي وإن قلنا بالموسعة مع الذكر في الأبداء نحو ما سمعنا على المتقدمين فلا تكون الموسعة للعدل
ح منافية كما أن المضائق ليست بمقتضية أحكاماً مفسرة على قائل من لا يحكمها كما أن الفرض على من ينسب إلى الضد في غير غيرها عدم جواز العدل بل في
لاشك خلافاً بين أصحابنا في جواز العدل إن نسب غير واحد هناك إلى ظاهرهما وجوب تقديم الحاضرة وكذا شاهدنا قلناه هناك من إرادتهما
الاستحباب للاجماع محضاً واستقولا على جواز تقديم الفاشية أو الفرق بين الأبداء والأشياء فيجوز تقديم الحاضرة لو كان لذكر ابتداء وجوب العدل في
الفاشية لو كان في الأثناء للصحيح لكن الثاني كائناً كان لا يمنع العقل بما يشك في ذلك من الشارع فضلاً عن جواز الاستحباب مثله بمثل هذا
الدليل كما هو واضح كيف وقضية إيجاب تقديم الحاضرة إيجاب العدل من الفاشية إليها بناء على ما يظهر من الاحتجاج من مثلاً هذا العدل في الترتيب
كما أن قضية استحباب تقديم الحاضرة وجوب تقديم العدل أيضاً من الحاضرة إلى الفاشية كذا بل وقضية استحباب تقديم الفاشية الذي حكى في
باستحباب العدل جواز من الحاضرة إلى الفاشية وإن كان مسئلاً من القول بالاستحباب مع أنه لم يذكر من لا يحكمها من ذلك بل لا غير ما يقتضيه

فيما تقدم

كتاب الصلوة

من الغائبة الى الحاضرة ثم ضمنه البيا وكثر في المفاتيح وعرف كشف اللثام عليه فبقى الوقت مع انه عرك منصرفا بعد ان عرود التقدير وهو جدير بعد
 حصة العباس عندنا واطلق في موضع من الاولين جوان من الحاضرة الى الغائبة والعكس في الظاهر اذ اذنتها من جهة الجملة لاصح تفصيله في موضع آخر
 كله ما يشهد ان العدل امر يتجسد به الدليل الذي ينبغي اتباعه الا فلا المضائق في تفسيره وجوب الترتيب استحقاق وجوب كانه لا يلو اسعة لا
 تناوبه ومنه يظهر ضعف استدلال به على المضائق وقد اشترى اليه سابقا كما ان من يظن وجوبه لا تضاعف على المتقن من قبل العدل لشدته
 مخالفة القواعد المحكية فلا يجوز بعد ذلك لا شراك بين الفرضين بان ركع ثلثة الظاهر في مكانا لغائبة صحتها كما انص على غير واحد من اصحابنا
 بل يحكم بعض المتأخرين كما بعد الفرج ولعل لما في الروضة من اغتفاء الترتيب في النسيان مع حرمانه بطلان العدل ان كان قد يجد شرا من قد يقول
 من وجوب الترتيب اختصاصا لا اعتفاء بعد الفرج لا الاثبات في الفتح والامر به ان كيف كان فظاهرهم بل هو صريح بعضهم في حرمانه بعد
 العدل في ذلك منه بحيث لا مكان الاكتفاء بزيادة الواجب قطب خصوا القيام كما هو مذهبهم في ذلك بما كان في الصبح اشعارا في الجملة اقتضاه على
 المتقن في كونه المراد وعدمها لا مدخلية لها في ذلك لغير المدافى بقاءه اغتفاء الزيادة سهوا وعدمه لو فرض انها العدل لهما عدم الدليل
 والا لا فاضح جواز العدل في الصبح بعد الفرج منها قبل تخطي اللثام في عدم زيادة غير التسليم والتعقيب كما كان العدل لما وقع في عباراتهم والا
 فلا اثر له في الصبح الذي هو دليل العدل اللهم الا ان يمتثل لنفي ذلك كله باطلاق قول الصادق في خبره عن الرجل يقدم في اخبة المضائق
 فاذن كرها وهو في صلوة يده بالتي تخرج من ذكرها مع امام في صلوة المغرب بما يركع ثم صلى العتمة بعدها وان كان صلى العتمة
 فصليتها منها كعبين ثم ذكر ان في المغرب بركعتين تكون صلوة المغرب ثلاث ركعات ثم صلى العتمة بعد ذلك خرج منه ما لو زاد ركوعا ويحي
 غيره لكنه كل شيء بعد الاغتسال من صلاة واحدة اذ قد صلوة ظاهر بعد التدرج في تمام ما في مساواة العدل منها واليه بعد ان التصريح فيها
 بعضهم ببقاء العدل الى الفرج مع ان من جازها ايضا لعدم استغادة من ذلك الصبح ايضا بعد طرح ما تضمنه من العدل الى الظاهر بعد الفرج بل
 قد بعض المفاهيم فيه خلافة اللهم الا ان يدفع باطلاق قوله في خبره عن الرجل في المغرب بركعة او يدفع هو سابقا لا يستغنى الا ان جازها
 هنا على وجه يكون محققا صالحة للمقابلة لا يخرج من مهاجرة بل كذا البص في ما ذكر في البيا والروضة من تراخي العدل بدون بعضه ذكره السابق ثم
 السابقة وهكذا ثم يكرر البراءة عن التي انتهى اليها في العدل فيخرج عنها الى اخرى حتى يرجع الى الاولى مثلا من الواضح عدم تناول الصبح في الزيادة
 بل قضا العدل الى السابقة الواحدة اللهم الا ان يقطع بأربعة المثال منه مؤبدا بظاهر اطلاق خبره عن الرجل في جواز الاصل مراعاة الاحتياط
 اقتضاهما خالف القواعد العظيمة على المتقن بل في العقل ايضا من الحاضرة الى الغائبة المشبهة التي يجب تكريرها لثاني فصلها الظهور في
 الغائبة المعينة وبقائها مع اختلاف الوجوب في الاصل والعدل غير سابق في نحو سائر ما يجب بقائه في الترتيب المشبه وغيره لكن عليه خبره في العدل
 اليها منها ولو شرت في بقاء محل العدل في بعض بعضها لو كان قد تعدا كما لو فرض كون في رابعة الحاضرة بعد ركوعها فانها ينبغي عليه العدل
 الى الرابعة المروية عندنا او العتمة عند من واجب الحنفية مثله في الخبر المزبور والتعجب لو كانت عليه فوائت متعددة ذكرها في اثنائه الحاضرة
 وقد ثبت في الترتيب بين لغواته اما حال النسيان او مذهب هو واضح ثم ثم المراد بالعدل كما خرج في الروضة وغيره ابل هو في الصبح المزبور ايضا
 بنوي قبل ان هذه الصلوة مجموعها ما مضى منها وما بقي في السابقة مثلا ولا يلفظ بل ان كان لم يفعل هذه النية لم يجب له من الاولين الظهور الصبيح
 كونه قبله لا نقلا ابل ينبغي ان يخرجه بالطلوع عند من يجب العدل ولا يجب عليه التعرض لها في شخصها الشبه في الفرج اجزاء بما وقع في النية الاولى التي
 جعلها الشارع للعدل لهما ولو انما يمكن على اداء نية العدل بما يقع من صلواته والافاضة لا مدخلية للنسيان في قلبه بل هو انقلب شرعا في باب
 للنسيان الباقي كان جدا لظلمة مخالفة للعدل بالنسيان الى الاول لا يشترط في العدل التماثل بل هو في الاختلاف كما هو صريح النص في الفناويل في دفع
 الكرم عن ريبنا ما لم يجرى الاجماع عليه هذا كله لو كان قد ذكر الفاشدة في الاثناء وما لا يوجب في الحاضرة في التسعة مع الذكر لغائبة لظهورها على القول
 بل الحاضرة في الجملة بناء عليها في الجملة وليس للعدل ان يرفع من العدل من قبل ليس له ذلك على المواصلة وان كان لا يطل الحاضرة اقتضاه
 العدل في خلاف الاصل على المتقن كذا لو تقدم تقديم الاخر من الفوائت على السابق بناء على عدم الترتيب فيها ولو دخل في نافذة وذكر ان عليه
 استأنفت الفريضة اجماعا كما في القواعد بخلافه لا يجوز العدل منها اليها لعدم جواز النقل الى الفرض كما في ثمر البان وشرح كرى المجرى ذلك عن
 وفي الاحكام وغيره ابل في البان ان لا يسلّم الفرض في بقاء الفضل بغيره في غير الاحكام وكشف لا لباس يتبدلان معا وهو كذلك صاعد
 المجرى من لا يخل في لا قوى فوان لا استدانة في المفاتيح من ان لا يظهر جواز مطلق طلب الفضيلة لا شراك العلة الواردة لا ينعى اليك
 قبل ان يجبي على قول الشيخ فينا لويلع الصبيح اثناء الصلوة جواز النقل من النقل الى الفرض مع انه قد يمنع اذ هو من غير تغيير صفات الفضل الواحد المعين
 لا من النقل كما هو واضح في لا خلاف عند من في عدم الجواز الموقوف للفضيلة الضوابط ويناس على العكس في النقل من الفرض الى النقل فانسوا الجملة
 بوجهها والاذن وطالب الجماعة ونحوها مما ليس احدا يخرج كما في صواب العدل الذي مجموعها صحتها فاشد عشر حاصلة من غير ما يقع في العدل منه
 اليه لان كل منها من النقل فزول ما وقع مع ان مع الفارقة وجعله بعد من عندنا فتم لقطع النافذة وابشده الفريضة بناء على جواز قطعها اختلافا
 بل بل ينبغي بناء على المضائق وعدم صحة التطوع وقت الفريضة وان كان قد يجد شرا من يمكن عوى الصبح في المقام على الاولى ن قلنا في مجمع
 في نفسه خيا والعدل وبنيت في لا يتبدل بالنسيان وجملة القطع الاثبات كانت كالغرضية الحاضرة التي تجوز فيها محل العدل بل على الثانية ان يكون
 بذلك بعض ما سمعنا ما يتأعلى جواز التطوع ابتداء من غير القطع فلا ينبغي وجوبه لانها عليه ثم الاستدانة الفريضة كما هو واضح في بعض المسائل

[illegible]

كتاب الصلوة

وقت مر
اضطرار علی

من ادواحد تمت كما يدل من المعبر على عدم الالتفات للشك في الصلوة خارج قهرا وبما لو لم بعد القليل لما اذا علم الغوث من ايام معتبر ثم شك
في الزيادة عليها يدونها ظهور ذلك لادلة في الشك في الغوث ابتداء لا فيما يتناول الغرض في ظهور الفرق بين بغير مقداره معين ثم الشك في الزيادة بين
سلخ الغوث المشهور من افراد القوم في الاشياء فيها اذا الاول محل اصل البرية لا من شدة التكليف فغرض ان قد نعلم بتكليف اخر بل سائر ما ورد
من هذا السبل بخلاف الثاني الذي قد علم فيه التكليف لداثر بين الحزن والسنة والعشرة مثلا وبما انه لا يخفى على كل حال مخاطبة ما بالامانة
هي التمام او بعضه لا يحصل معه القطع بالامثال ما علم انه مكلف به من ذلك لا من الجمل ظاهر المعبر واقضاه من عدم صلاحه الاصل للشيخ
مثلا هي تمام المأمور به لا ريب في ذم العقلاء على ترك الفرد الذي يحصل ببعض الامثال فهو كما مر السند بعده باكرام عدم خاضع في البلد
لم يعتنه له وكان له طريق يمكن للامثال القطعي وربما اشترى في الشك في النوافل المتقدمة التي من المعلوم اولوية الغرض منها بدل للمهم الا
ان يدعى بخلاف الشك في الغوث الى اوامر متعددة فغرض كون الغوث تدبيرا وان كانت جميعها تندرج تحت امر يقضي الغايات فكل ما علم منها
وجب مثاله ولا مدخلية له بغيره وما مثاله في الاصل بمراتبه التي منه خصص في مثل الصلوة التي قد ثبت عدم الالتفات الى الشك منها خارجا
بل قد يدعى استمرارا لطريقه لا احتياجا على التمسك بالامثال مثاله من الدوام بين اقل الاكثر في الدوام والصيا وغيرهما وهو قوي جدا لكونه اكثر
الاصحاب بل يرجح بعضهم كالفاضل المعاصر قدس سره في ارجحهم خلافه هنا ولعلنا سمعنا عليه بنه على ما عرف من ادواتهم العلم بغير
الظن يستغنى عن طلب الدليل لان لما لو كان المراد من ذلك الظن بمعنى انه يكفي بفعله لقضاء وان تمكن من العلم به بولته كما سمعنا سابقا من بعضهم
فلا دليل عليه كما عرفت سوى ما يتوهم من الاتفاق الناشئ من هذا الاطلاق الذي هو كما ترى المرسل المروي في كتب الاحتياط من ان المروي في
الذي لا ينبغي الاعتماد عليه مثل المقام القضي في القاعة المروي عن علي هـ حال كانت كجوابه من الصلوة سألته عن الصلوة فتجمل على
تحققها ان هو مع احتمال النافذة اية بل ظهوره بقرينة التماثل خصوصا بعد تغييره في الشك باظهار منه وقوع ذلك منه غير مروي وخبره لزم
المشتمل على سؤال اسمعيل بن جابر الصفاق عن النوافل الذي قد مرنا من ضعف غير صالح لا يثبت مثل ذلك ليعده واما لو قلنا بان المراد منها الظن
لكن بعد تقيدها لاكتفاء به بما لا يمكن من العلم ولو لم يخرج فلعلم الدليل عليه بعد ذلك لو كان كالجواب عن الاحتياط معلومته في مقام العلم
في كل مقام تغذ هو فيه بل عرفه الاجماع على نحو ذلك المرسل المتقدم المجرب ما عرفه في نحو ما سمعنا في النوافل واستغنى وجوب لقضاء البير الذي
كان ثابتا حال العلم بغيره سبق مرتبة عليه هنا لان الوفاء قد يجرى عدم سقوط الخطأ بغيره العلم بتعدي بعض افرادها ولو ثبت لا مثاله عليه
بعد ان سقط العلم بتعدي الشك خصوصا الامثال بدنه وغيره لكونه جديدا المسئلة الثالثة من ترك الصلوة مرة مستحقة اقل بالادلة كما عرفت
الشيخ وخلافه مجمع البرهان بل اجماعا عكسيا في الخبر وكذا في الغيبة وكشف الانسحاب ان لم يكن محض الان كان ذكره ولذا وافقنا وكان احد ابوابنا
على ما ياتي من الوجهين والقولين في نقل المروي عن غيره من كثر من تركه وزياد الدين كما تقدم البحث فيه عند الكلام في الكثرة
في باب الطهارة بل تقدم هناك اية البحث انه مقتضى الكفر بفساد الاستلزام لترك صاحب الشبهة والفرق بينهما وبين نكاح العترة وزياد الدين
نظرا اما الاثني فلا يقتل بذلك وان كانت عن غيره من غير واحد باق تيان اية في محله من الحد بل يجب بغيره فان الصلوة حتى
مؤثرات يكون لما رواه ابن محبوب عن واحد من اصحابه عن ابي اقر الصفاق المروا ان اذ ان قد استشهدت فان ثابت الاخذ في السجود حتى يجمعها
وعن ابن سب عن الصفاق المروا في ثواب الاصل والمرأة فتشابهان ثابتا لا بد من الاجابة في الخبر وخبرها المحرر والمختار المشكل اريد احتياجا
فيه من انصافه في كونه كالاثني احتياطا في الدماء كونه كالذكر لا يطلق ما دل على قتل المرتد الذي علم خروج المرأة منه خاصة لكن الاول قوي استنبط
ان لم يكن كذلك بان كان اسلم عن كفر ولو لم يجرى بوجهه في مد يكون حرمه على ملة الذي حكمه انه جاهل فان منع قتل القول في فان تابوا فان موافق
اه وصريح الاجماع المحكي عن كتاب المرتد من الخلاف في ظن الغيبة كما ياتي في محله ونفخ في قوسه بل جازي اعتقاد وجوبها وخلها مع الندم على ما
منه لان لم يفعل اية وان كان بغيره ما الوضوء لما يخبر في كثره لا ينفق التوبة كان فيها استنطاع عدم الاكتفاء هنا بالاقرب اليه ايتين
قال لان الكفر يقع بغيره فان ادعى المرتد عن غيره من الشبهة المحملة في حقه لغيره بالاسلام او بعد بل او معذرا او غيرهما ما يمكن صلاحه بغيره
ثبوت الضرر عنه وروي عنه الحد حتى لو قلنا بان كفره ونفسه لا اسلام كما يدعي سائر الحد في نحو ذلك من الشبهة كما تمتع الكلام مفصلا
فيه وجمعا ذكره في كونه والخبرين معا المذكورين لك من سقوط اية بدو الشبهة في اخبارنا عن الاستقلال او الغلة او تاويل الصلوة النافذة لقيام الشبهة
الدارنة الحد معها اية هذا كل في التارك مستحلا وان لم يكن مستحلا بل كان للخصيص عرقان عارضا فان عادنا لثمة ففي الخلاف في هذا الخبر
كما هو الشأن في سائر الجرائم التي يمكن حدها الغلة وما ينفذ اليه ابتداء اذا حال الخراج الصلوة من بينها الحكم بكفرها وبما لا يملكه الاسلام من قبلها
بين الكفر والايان لا من الصلوة في عدة اخبارنا فيها الصلوة الصريحة المشتملة على تعليل ذلك بان تركها ليس للذة بل هو الا لاستخفاف المستلزم للكفر
الزنا ونحوه من المعاصي التي تدعو اليها الداع مغرور به بين الاصحاب نصوا على تعليلها في ثبوتها وعلى ترك ثلاثا المشاي للكفر في القتل
الاستقلال والاستخفاف وعدم الاعتناء في الامر كما يوجب المنة بالجملة التعليل المتقدم لا اذا كان تركه للاشتغال ببلد الدنيا وحب الراحة خصوصا
بعض الاوقات وغير ذلك مما لا ريب في عدم الاحتياط في مسائل التارك لسائر الجرائم التي تسعرون حكمها في باب الحد والقول في الثالثة المستقبلة بالتغير
خبر بولس المنقول في رواية الاحتياط كثر عن ابي الحسن صاحب الكبار كلها الا اقيم عليهم الحد من قبل في الثالثة المؤبد بخلافه يصير من الصلوة
ان رسوله كان اذا شارب الخمر مرتين في الثالثة وخبر الاخر عنهما من خذته شهر وفصا وقد اضطر فرج الى الامام فقلنا الثالثة

كتاب الصلوة

ايضا قال قلنا اكل الرب بعد البينة قال يؤدب ان عاد ودين عاد قتل غير ذلك مما ياتي في محله انك ومثل كافي الاشارة وقد بعضه بان كافي
وغربها وعن جابر بن عبد الله عن النبي صلى الله عليه وسلم ان من اكل الرب بعد البينة كان له اجر من اكل الرب في الايام
في الرابع من كافي حكى عن جابر بن عبد الله عن النبي صلى الله عليه وسلم ان من اكل الرب بعد البينة كان له اجر من اكل الرب في الايام
في الدماء التي فيها مقتضى الاصل خصوصا بعد قوله لا اجل لهم امرئ مسلم الا باحدك ثلث كافر بعد ايمان او ذنب بعد احصا او قتل فغيره يخرج
الا فلم يغتر على ضرب من هذه ولو على وجه العفو للكبراء التي منها ترك الصلوة كما اعترف به بعض الاساطين من اصحابنا عدا ما حكى عنه في طائفة
قال سوي عنهم ان اصحاب الكبراء يقولون في الرابع نعم روي بوحد بغيره عن الصادق في الثنتين في كافي واحد القتل في الرابعة مع انه روي
في الثالث للثلاثة ايضا وعن جابر بن عبد الله عن النبي صلى الله عليه وسلم ان من اكل الرب بعد البينة كان له اجر من اكل الرب في الايام
الرابعة كغيره وانما اوجب بعد البينة مع انك في كافي عن جابر بن عبد الله عن النبي صلى الله عليه وسلم ان من اكل الرب بعد البينة كان له اجر من اكل الرب في الايام
التي ذكرها بالظاهر وعلوها لا يمكن على كل حال الا يوجب قتله جل جلاله لقتل التعذيب لاصلا لرحمة الدم ومقتضى الصلوة السابقة ثم لا فرق هنا في طائفة
الصلوة والفتاوى بين المذكور الا في فضل ج في الثالثة والرابعة والاربعون لم يكن حكمها في الارتداد الذي هو اعظم منه وذلك ان تكررها كما اعترف به في كافي
قال فيها بعد ان ذكر حكمها مع الارتداد كما ذكرنا ولو تركها لاستحالة وعزيت ثلاثا نظرا لاصحاحها في الرابعة وكذا في جميع مواضع المحلة والفتوى
انتهى نحوها في ذلك المراتب التي قد يظهر من اطلاق بعض اصحابنا حكمها في الاستحالة في الاستحالة في الرابعة والحاجة ما قد لا يخلو
هنا فاسبق في الرابعة والثلاثين من غير استنباط ومن كان هو اهون من الارتداد لم يكن في مغناح كذا عن كافي لزم من خلاف المبدأ الكائنات
اذ ارجع الى الاسلام ثم كفر ثم رجع ثم كفر قتل في الرابعة ولا يستنباط ليلنا اجماع الفرض على ان كل تركيب للكبر ما افضل من ما يستحقه في الرابعة
وهو صريح في مساواة الارتداد لما في الكبراء في الحكم الربوي ويؤيد عموما الكبراء في حكمها بما سمعت لما يشهد الارتداد بل هو اكبر كبراء
ويصير الحكم في الرابعة اليقظة بالنسبة الى ما تقدم وتقام اليقظة في هذه المسائل في محله ان شاء الله تعالى

من ثلثة الشاة
ودون بوجوه

باب ما يجب في
الصلوة

الفصل الثالث في الجماعه والنظر في طرائق الاصل الجاعده في هذه المسائل في محله ان شاء الله تعالى
من الدين بدخل متكررها في سبل الكافيين بل في الفوائد كما صرح بجوابه في كافي ما يظهر من مجموع اجماع المسلمين عليه في قوله لا بد من هذا الغشاء في الارض
رسول الله صلى الله عليه وسلم في ثلثة مضاعفة الضيق بنا على حصة تلك المردية بل في غير اليوم من الافتراض عند علمائنا كافي في قوله لا بد من هذا الغشاء في الارض
منه لوجه الاما من غير ضمير الجوع بل ينبغي القطع به ان النبي صلى الله عليه وسلم الكوفيل من غير من لا يمان لصره بعض اهلها التاب في ذلك ما غيرها من المندرجين في
الطواف الاحباط فان ثبت اجماع على شرعية الجماعه بها بالخصوص فهو الاكابر في النظر في الجماعه اعترف به في الاراض من غير الاستيفاد منها من اطلاقه في
المقام ان لم يكن ظاهرها لعدم خصها الا في غير طوائفها في تعريضها للفرقة والثلاثة المتفق على رعاها العشرة في كل المقتضى من بها ما استكر ولم يزل
الاقتراح لاحتال قلها الذي لا يشع فيه لجماعه وان لا يسلحها بالاحكام قبل التذلل ولش قلنا بعدم صدق الشق حقيقه بعد ان لا يلبسها بالاحكام
عدم اشتراط جبه الاستصحاب في نحو ذلك مع انه قد يمنع عدم الضد هنا لعدم ذوال الوصف بل هو بالنسبة الى خصوص التاذل في دفعه فكيف في عدم
الثلاثة عليها كونها كائنة حادثة انها وبالنسبة الى غائب الكل في كافي لاسم لنا في طائفة صلوة اللبيل بالنسبة الى النبي صلى الله عليه وسلم بل قد يدعي عدم المناقاة في
المنقل من جهة الثالث وبين الوجوه من جهة العرض كالمراعاة والارادة السيد في كافي في ما دل على منع الجماعه في لنا فلة خصوصا بمسئله في ذلك
دعوى ظهور في اذاعة الثالث شرطه الوصف اقل من الثالث في على الصلوة عدم مشروعية الجماعه فيها دعوى ان مقتضى الوصف بالفضل هو عدم منعها
في فقه بعد تعليل منع بالنافاة بدورها ماضيا الى ما عرفت والى عدم جبهه لزم لو قلنا بحجبها لكانت هي بالنسبة الى فقد الوصف من غير موضوع المنظور وهو
فيتم مع الحجب فيه خصوصا لو ذكر موضوعه كقوله اكرم زيد العا كل يوم فلا يدل على عدم الاكرام بعد ذوال الوصف عن يدان لم يقل بانه على حال
لاطلاق الامر بالاكرام الذات الذي لا يثبت وصف بالعال بعد عدم ظهوره في شرط وادامه من ذلك احتمال اذاعة التوضيح من ان الضبط على خارج القاعد
غير الموضوع وكون العلم في الجملة علة للاكرام المستمرة في ذلك فلا بد في كون الاحكام بترك الجماعه فيها بل فيها بعد ما ايقن من كفي الطواف صلوة الاكابر
كما اعترف به في الاراض بها الحكم من غير خصوص ملاحظة الخلاف في استصحاب الادنى منها وان كان الطواف واجبا قبل المقام بما يباح فيه كسائر
الاستصحاب الذي لا يقدح عدم مصانها للواقع ضرورة اشتغال الادنى بها بيقول الذي يطلبه في البرهنة كافي ليل والافى لاواد لاحتال عدم مشروعية
الاجماع فيها فلا ينبغي الدقة اللهم الا ان يثبت ان ذلك يقدح لو كان منشا التسامح في المسح كاجبا على العقل اما لو كان هو الاختيار كقولهم بلغة منقولة
اذا كان يكون حجة شرعية في قبول الجنب الضعيف مثلا المثلث الامر الاستصحاب المخرج للذمة حجة ماول على التسامح الاخصر الحبر الضعيف لكن قد يمنع
عمود ليل التسامح لمثل المقام فلهذا وكيف كان فالجماعه وان استحب في بلقي الفاضل لانها تتأكد قطعاً في الصلوة المرتبة اليوميتهما الضعيف بان المشايخ
وسيماجران السجدة من جميع النداء وقد ورد ان الجماعه مفضلة على صلوة العزالي الفرد باربعة وعشرين ورجعة وبعث عشرين ورجعة وبعث عشرين
او ثلث عشرين والى اربعة في الجماعه باربعة وعشرين وكذا في كل حجة احب الى الله من عبادة اربعة عشر من صلى الفجر جماعة ثم جلس ذكر الله تعالى
حتى تطلع الشمس كان له في الفردوس سبعون درجة بعد ما بين كل رجب من كخطو الفرس الجواد المضمرب عشرين سنة ومن صلى الفجر في جماعة كان له في الجنة
عدها خمسون درجة بعد ما بين كل رجب من كخطو الفرس الجواد خمسين سنة ومن صلى العشاء جماعة كان له كاجر ثمانية من لم يصليها بمثلها ومن صلى
المغرب جماعة كان له كجره سبعتين وعمره مقبول ومن صلى العشاء جماعة كان له كجره ثمانية من لم يصليها بمثلها ومن صلى الصلوة فلهذا في مسجد الكوفة

مجمع

كتاب الصلاة

يجتمع للنافلة فليصل كل رجل منكم وحده وليقل ما علمه من كتابه واعلموا ان الجماعة في نافلة فافترقا في الناموس الحديث وهو مع ثبوتها سندها ما عرفت في هذا
 قوافي كثيرة يصحح بعضها بالرواية عن الحسن واليحيى لا يجوز ان يصل الطلوع في جماعة لان ذلك بدعة وكل بدعة ضلالة وكل ضلالة في النار
 بل في التبع في رواية لا يصح الاجماع في نافلة ويغير ذلك من المنصوح الذي في الجملة وبالأصول المقررة والقواعد المحررة المقتضية عدم سقوط النافلة وعدم
 وجوبها المتابعة ونحوها من احكام الجماعة التي لا يعارضها اطلاق بعض الاخبار استصحاب الجماعة في الصلوة بعد تبادر غير النافلة منها ما وكونها مصاديقا
 فصل لا ينام في نفسه من دون نظرها يؤتم به من الفريضة والنافلة كما شاف عن المروا بالصحيح الاول ان كل من يحل بعضه بعضا على ان لا ينافل بالخطأ النع
 في نوافل شهر رمضان فيكون احداث قول ثالث فليعلم بظاهر من ذلك والذخيرة من التوقف في هذا الحكم بل المصلح عدمه في غير جملة طعا وان حكم
 اولها فقال بظاهر من كلام المصنفين ان في المسئلة قول يجوز الاندلاء في النافلة ثم حكم في كركي لوصلة مغفره خلف مشغل فافترقا فافترقا
 او فتش النافلة او صلي مشغل بالرواية خلف المغفر من المنفصلين بالرواية خلف ابنة او غيرها من النوافل فظاهر المناظرين من ثم قال هذا كلام يؤيد
 باطل مانع لغير اجماع والذى اجماع الى ذلك قصور سند بعض اخبار الخاندودة لا يخرجه وروى بعض اخبارنا بصحة الرواية على الجواز كصحيح عبد الرحمن بن عبد
 عن الصادق اذ قال صلى الله عليه وسلم في بعض اخبارنا بصحة الرواية على الجواز كصحيح عبد الرحمن بن عبد
 المكتوب فلا يخفى مع غيره ثم قال من هنا يظهر ان ما ذهب اليه بعض الاصحاب من استحباب الجماعة في صلوة الغدير جهان لم يرد فيه ما نص من خصوص مع ان العلامة
 تقتضي كونه من الصلوات في الرواية استحباب الجماعة فيها ولو توقف على ما ذكره انه في هو من غرائب الكلام لا يثبت له الا على الاعراض عن ذلك بل المجمع عليه
 عرفه ان يكون الى خلافه فيجوز ان يكون من نوحها سمعت انه ليس باجماع عند الشهداء ان على قدره لا ينافي ان يكون كل عند غيره فنافي على الطعن في دليل الجماعة
 بما ذكره ما عرفت سقوطه في الغاية مع توجه بعض الطعن المزبور الى الصحيح الذي اجماع الى مثله لك بلا من احرز به بطول بل هو وافي بالنسبة كما تقتضيه
 صحيح الاخر المعروض عن بعض اصحابه ان كان قد يظهر من الاستنباط القول بغير احتمال اذ النافلة التي يجوز فيها الجماعة ولو الفريضة المعادة استصحابا
 فلا يرد ان اشتراطها على خصوص النافلة في شهر رمضان التي يمكن دعوى تواضع لاجل ابيد عتبة الجماعة فيها فضلا عن اجماع الشيخ في الخلاف على ذلك بخصوص
 كاشف التفتيم بعد الاضطرار في الغرض لا لعدم القول بالفصل بينه وبين دليل الخاندول هو اولى منه ومن ذلك فظهر ما في قوله ومن هنا التمس مع انصافه في
 منسقيه وان كان هو في المبدأ مقفلة لخلاف في المنة وقوله ان ذلك لا يخلو لثاني حاشية لا رشاد لولده وعن الغيبة والاشارة والنفي والجملة في دليل
 ابو الحسن بل عن جميع البرهان بل في المنة ان ليس بعد بل عن اصحاب النافع ان عمل الشيعة على ذلك لكن لا دليل عليه فضلا عن ان لا يصح المعادة للرواية
 الدليل على ما في كرامة من ان النبي في الرواية ما في عزم من حكاية ما وقع للشيعة يوم الغدير ومنه ان من ينادي بالصلوة جامعة فاجتمعوا واصلوا ركعتين ثم
 وفي الحديث ما في الرواية من المتعبد بان يجلس الاثر كما ترى سابعة لا يجوز القبول عليه هنا وان قلنا بالاشاع في دليل المستحب لكن حيث يعارضه بغيره
 ودعوى دليل المحرر لا يرد على حرمه الشرع الذي لا يقع من الشاع في دليل المستحب فيها ووضح الفرق بين الامرين خصوص في المقام هذا ولعل فخلو
 الاكثر عن ذكر الجماعة عند كرم اياها في الصلوة السنوية لظافة طواف في عدم مشروعيها فيها بخصوص كون ذلك للمقام معدا لذكر كل ما فيه زيادة للفصل
 ثم ينبغي استنباط التبع ببعض النوافل التي اشياء اليها المستثناة من الحرمة السابقة بقوله عند الاستسقاء لا يجمع على الصلوة والقيام مع اختلاف
 شرائط الوجوب يتأصل على ما مر سابقا بل قد يتوقف لا ينبغي استثناء الثانية من ذلك ان قلنا بغير اجماع فيها لعدم انبساطها في دليل النافلة بعد ظهورها
 في اعادة الاصلية منها الا ما كانت من سابعها وقررها قال الحلي في سلمه بعد ان نقل عن بعض المتأخرين عدم جواز الجماعة فيها بعد اتمامها نافلة
 ولا يجوز الجمع فيها وهذا نافلة فامل من قوله الى ان قال ما نقله بان النوافل لا يجوز الجمع فيها قلنا لنافلة التي لا يمكن على وجه من الوجوه ولا في وقت
 نافلة وجبة ما خلا صلوة الاستسقاء وهذه الصلوة اصلها الوجوب بما سقط عند عدم الشرائط وفي جميع افعالها على ما كان عليه من قبل مرجحة
 ما ذكره من ان تلك النافلة لم تكن الظاهر وهو جليل منه يظهر انه لا ينبغي استثناء التبع في صلوة البومية استحبابا كالعادة وكذا
 جماعة النبي من المنسوبة نحوها من حيث في نافلة اذ هي في عدم التبع وان كان قد يظهر من بعضهم التوقف في بعض الوجوه باستصحابها
 ونحوها الا في غير جملة كرامة لا اشارة الى ذلك في زيادة البناء وكيفية كان فذلك الصلوة جماعة وتخصيصه بكونه بادا ان يكون هو
 ما موم اجماعا محض لا نقول مستفيضنا ان لم يكن متواترا كما تصح في قضية اطلاق معاقب جازمها اذ اركانها ما الى قبل حصول سماعه عن الامام
 ادرك التكبير معرولا بل صريح في كركي فقال ان ادراك الامام قبل تكبيره احسب بذلك الركعة لجماعا سواء ادركتك في الركوع او لا كركبه
 ان ظاهرا في المسئلة الاية ودليله على ما في الادراك كما ستعرف كذا في ادراك الامام واكها على الاشياء لا شهر بل لا اجد فيه خلافا بين
 المتأخرين كما عرفت في كركي في الروايات فثبت انهما البهم بل ينبغي ان لا يرضى من عدل الشيخ من الاحتجاج في الغيبة في الخلاف عنه مع بل الشيخ
 نفسه في علمه لاجماع في خلاف محكم والنصوص المعينة المستنبضة جهان لم تكن في غير انما كلام المصلح الذي هو المشايخ الثلاثة عن
 الصلوة اذ ادرك الامام بعد تكبيره الامام قبل ان يرفع راسه خلفا ادركت الركعة قبل ان يرفع راسه قبل ان يرفع راسه قبل ان يرفع راسه قبل ان يرفع راسه
 الاخر عتبة لينة في الركعة والرجل اذ ادرك الامام وهو رافع فكبر الى جليل هو مقيم صليته ثم رفع يده قبل ان يرفع الامام راسه فقد ادركت الركعة ومنها
 الصحيح عنها اذ لو دخل المسجد الامام وركع فظنت انك مشبها به يرفع راسه قبل ان تذكرك وادرك فان رجع واستجاب من مكانه فادركه
 بالصمت المحذير الى غيره لك من الاخبار الكثيرة التي فيها ايضا الروايات في الامام بانظاظ في الركوع وقطوعه بل في المامون في انها في الشيخ ومن
 لهذا جبر استنباطا والمقتضى لقا من شرط الادراك بادراك تكبير الركوع في الاول ان نحو تكبير الركوع فقد ادركت ذلك الركعة فان لم يطمعها فخذ

جاءت الجماعة
 فافترقا في النافلة
 في صلاة الغدير
 على

فانه ان ضعفه جدا وان كان يشهد له صحيح بن مسلم عن ابا جعفر قال قال ان لم تردك القوم قبل ان يكبر الامام للركعة فلا تدخل معهم في تلك الركعة
 وصح بن جعفر عنه ايضا لا تدخلوا الركعة التي لم تكبرها مع الامام بل انشأوا لها اذا ادركت التكبير قبل ان يركع الامام فذلك الصلوة بل دخلوا
 اليهم عن الصادق اذ ادركت تكبيرة الركوع فلا تدخل في تلك الركعة بل حسم الجليد وصح بن جعفر الوارد في الجمع عن الصادق اذ ادركت الامام قبل ان يركع الركعة
 الاخيرة فذلك الصلوة فان ادركت بعد ما ركع في الظاهر اربع ركعات فالتوا بالفضل بين جماعة الجمع عنها وطعان او طعان في الذين لا
 انفي غير جملة لكن الجميع كانوا في عاصم عن عاصم ما تقدم لوجهاها اولها بالشهرة العظيمة فتوى بل الاجماع كما سمعت بل ورواه في خصوص مع ملائكة الصلاة
 في مقابلتها عدا الاخير منها وبمواظفة الكتاب ايضا عند الامثال بذلك بقوة الدلالة انشأوا بها الاحمال الاخيرة اذ اذاعه الفراع من الركعة والاربعين
 والرابع الكواشي غير الجماعة الواجب بل منها على بعض الوجوه واداة تمام الركوع من التكبير التسعة عشر كما في كرمي ولعل من الصحيح الاول من ذلك الاول
 والتخصيص للمعصية في الثالث باختيار الخليل فليق بعد عموما بل يمكن منها ان لا تامة الى غير ذلك مما لا يخفى هذا وما كان في الشيخ فتمت
 ان يكف في ادراك الركعة بجمهر سماع المأمور تكبيرة الركوع وان لم يكن هو حال سماع خارج الصلوة فيكون نواحي مع المشايخ باشراف الادراك خارج
 ركوع الامام بسماع التكبير وعدم قائم لا بشرط فيكون مجرد الاجتماع مع في الركوع وان لم يكن في مجمع هو بشرط الادراك في هذا الحال بسماع
 المأمور تكبيرة الركوع لان نواحي اصل الادراك باوفاك الامام راكعا كما في ذلك الذي في من الموضع شرح الغايه لكن على كل حال ضعفه فبالعلم
 على هذا التفسير اضعف لعلوميه عدم مدخلية التكبير المستحبة على الاصح في ذلك فقد لا يقول الامام ان كان قد شهد له فبعض بعضه في الجماعة
 والامر بل بعد ظهور وضعه على النقادين فلا يطيل الكلام بغير ذلك ثم لا فرق على المختار في تحقق الادراك باوفاك الركوع بين ادراك التكبير
 او لا لاطلاق الادلة السابقة فاحسن كثر من اشتراط ذكر المأمور بان رفع الامام راسه لعله لتوقف صدق ادراك الركوع عليه فهو المروي عن احتياج
 عن الجعفر عن مولا ناصح بن زمان ان اذ احق مع الامام من بين الركوع فبني واحد عند تلك الركعة ضعيف جدا فممنوع الادراك فيكون الثاني
 تقيد الصالح السابقة المعصية باطلاق الثاني في مقدار الاجماع خصوصا مع احتمال اداؤه بالاعتناء بالنسبة للمعصية من على الاستماع ما وجدناه
 المذكور فلم يخرج ادراكه قبل رفع راسه وان يركع معه هو راع ولا يخفى التكبير من المأمور لا الهو قبل الوصول الى هذا الركوع وقد رفع الامام راسه
 الركوع كما في انهم من عند الصحيح الاول للصالحين في ذلك الصحيح الكاشف عن المراد بل في ذلك الصحيح الاخر وغيره اياك لا يكفر وصول المأمور الى اداءه من
 حال الركوع فضلا عن الوصول الى سماع الركوع في حال اخذ الامام في الركوع وان لم يكن فقد جاوز هذا الركوع كصدق رفع الامام راسه قبل ركوع الامام لا اقل من
 لندره الفرض في حال عدم الجماع مع غيره معارض كونه الواضح جال للذين ان من وجهين بل قد ظهر من عدل ان كشت الاشياء والاكتفاء بذلك بل هو
 صريح كثر فانها اذا اجتمع مع الامام في الركوع ادركت الركعة فان رفع الامام راسه مع ركوع المأمور فان اجتمع مع الركوع وهو ان يكون
 رفع اليد كما في حال الركوع بجاء وهو يلزم به الى كتيبه فادرك المأمور في ذلك وذكر بقيد الواجب اياه وان ادرك دون ذلك لم يجز ان يركع ولو شئت
 الادراك وعدمه فلا جماع بينهما فاعضد استصحاب بقاء راكعا باستصحاب عدم الحرق واصالته لكل من رفع الامام راسه وركوع المأمور عن الشرع مع
 عدم الاقرار ان لا يشك في الشك المشروط دعوى ظهور الادلة في ما نفي رفع الامام راسه فيكون في تحفظه صالدا لاعتدائه بركعة الركوع واخذه
 المنع كدعوى عدم صلاحه وعارضه استصحاب عدم الحرق المعصية باستصحاب عدم الجماعة واحكامها لاستصحاب بقاء راكعا المحتاج في بيان المطلوب
 الى ما سطره اخرى خارج عن مقتضى وهي حصول المأمور في هذا الحال انما يثبت استصحاب بقاء راكعا حين الادراك جواز دخول المأمور في الجماع ولعل من
 وضوح الفرق بين ان ثبات حصول الادراك فيتحقق بغير العلم برفع الامام راسه بين ان ثباته على هذا الحالة ان يذكر ان الثاني استصحاب
 عدل الامام وعقله وغيرهما من سائر شرائط الانغال المستمرة المتأخر التي لا يعلم المكلف حصولها في الاثر الثاني بل يكفي في احوالها حق بنوي الفهرست
 باستصحاب ثباتها في الزمان الفتح على انه قد بين بان منشأ جواز الدعوى العبادية في مثالها لم يعلم حصول الشرائط في الزمان لما في الاثر الثاني بل يكفي في
 ظهور الادراك انصافا في التوبة والبريق والغير في غير ذلك كما ان مقتضى الويل لا يعتد بالاطساف في الادراك الذي هو كالعقل في اعادة الويل
 نفسه من حصول ذلك غير كافي به وبما يؤيده الصحيح الاخير الشمل على الامر بالتكبير في الركوع قبل الوصول الى الصفه انظر عدم الادراك لو مشى اليه ركعتا
 في موضع جدا لا دليل عليه بل في الادلة خلافه واستغن عن ثبته بالصحيح المزبور بل هو عند الله لا دلالة على شيء مما نحن فيه من الادلة لا قوت في كفايته
 بالدخول في الجماعة باجماع الادراك كان لا قوت في عدم حصول الجماعة مع الثاني ان ادرك او لا مع الظن الذي لم تثبت جهته شرعا واما ان يغفل الجماعة
 المتدبرة بالثبوت الامام احدها بالخلاف جدا فترك اعز في حق الرابض الغايه بل كرهه كثر لا لباس الاجماع عليه بل عن غير علمه في الجماعة
 فلا بشرط في حصولها الزبارة على ذلك الجماعة كما عرفت بانها الاحكام وان كان لفظ الجماعة حقيقيا في الثلاثة صاعدا عندنا لكن المداها على حصول الصلوة بها
 شرعية بربط عليه ما ذكرها من الاحكام لا صدق لسم الجماعة وهو مقتضى مطلق الظن في الاجماع المتحقق في ضمنه لا ثبوتها ما عرفت لمقول النبي وآله
 حكاه عنه مولا في الرضا انشأوا فاقه الجماعة كقولهم في معنى ما حكاه الباقر في الخبر فموجب سؤال العز من امر الجماعة وغيره فيقول ان الصلوة كره
 اقل ما تكون الجماعة قال جاز امر الجماعة في الصلوة ان الصلوة كره ان تكون الجماعة قال جاز ان تكون الجماعة قال جاز ان تكون الجماعة قال جاز ان تكون الجماعة
 احدها صاحبها يقوم عن غيره ولعل من ذلك الصلوة في خلاف غيره في الاتمام بل في الجماعة المشروعة في الحقيقة بذلك قطعا في ان خواشي الشبهة على الخ
 انما كان الموقر واحدا نوى لا ينام والافان وان كان في من مع الامام جاز ان ينوي الجماعة بخلاف الواحد ضعيف قطعاً او ينزل على ما لا ينافي لفظ
 ثم لا فرق بين ان يكونوا في الحكم المزبور ولو مع التفرق في مجاميع منه كالتخلف لا طلاق الادلة وصرح في بعضها بعض من خبر الجاهلي عن جعفر

راجع الى كتاب
 في بيان
 في بيان

کتاب الصلوة

[illegible]

[illegible]

کتاب الصلوة

[illegible]

انکار و تردید

زیستیا

امامہ میں
تکلیفیں
تعمیر و ترمیم
میں ہیں

فارس قلم از انان

كما الضلع

علما ولا ضرورت استعمال الناس لجماعات من سائر الافلاك من غير ان يكونوا من افلاكهم ومعرفته الضلوع بالعدل
وبذلك كله يفتح لك لوجه صحيح عبد الله بن شمس المتقدم بعد تسليم اراده ما عرف من قبل هو اولي بالحل على الذنب لكن ومع ذلك كله لا يخلو
الافضل مراده ما لا يحيط بالخطو النفاذ ولا حظا من وقت المصلي مسجد كي يفتق النواصل وان كان الاقوى ما علمتكم من ان مدار على العادة في
والبعد بالنسبة للامام والمأموم والى الصفوف بعضها مع بعض الى انشا ص الصف الاول بعضهم مع بعض لعدم الفرق بين الجميع وقري فبعض الصف الاول
مثلا في الامام والصف الثاني وهكذا لانه راي القرب بعد الامام بالنسبة لسائر المأمومين المعلوم بالضرورت خلافا لما قال المصنف اما اذا انشأ الصفوف
فلا بأس بالبعد الكثير عن الامام بالغاما بلع بل خلافا لاجد بل قد تشعبه كره بالاجماع عليه بل قد سمعت فيما تقدم معقد اجماع انشأ الصفوف بغير
بغيره فبقي ما اذا نظر الى الجموع بحيث تؤدي الى الناحية الخرج عن الاقفا كما تم به جماعة ولعله مستغنى عنه ضرورت كون المانع في الخطف العاشر
الامام الخرج عن سائر الاقفا وادعيا عليه بانها لا تهم لادق عندنا في جميع ما ذكرنا من الجماعات غير انما يصلح للجماعة الصلوة عن الشافعي في الساعات
بشأنه في الاصل مبتدئا للجماعة في الصف الثاني وضعه واضح كما ان الفرق في هذا الشرط بين ابتداء الصلوة واستدائها نحو غير من الشرائط من جهة
والعلو ونحوهما الاقفا مادل عليه من معتدا لاجماع اوجبه في ذلك ضرورت كون الصلوة المشترط بها في الناسا المجموع فلو حصل في البعد الذي يعجز
عنه انشاء الصلوة بعد ان لم يكن بطل الاقفا ووجب انفراد من لا يفتل بشريعة الانتظار ولم ينته صلواته حتى يتم الامام فسلم معروفا بقلنا في ذلك
لم ينظر بشيء على كون ذلك جازما بل لا وجبا وانما تنظر ولكن لم يفتل ببقاء احكام الجماعة عليه بل كان ذلك تقبدا فيكون ح كرسلم وخرج فبذلك يخرج
ح وبطل الاقفا انهم لم يتجددوا ولو اشتهوا هو لا يجد يدا بعد انتهائهم صلواتهم وامكنه الشرح لا يكون خلا كثيرا الى محل القرب بتاعا على ان يخرج
بجديدا لا يتم في الاقفا بل العلة اولى من سلب القديق ومن هنا خرج الشاوس في الروض ذلك غير ما بان لو خرجت الصلوة المظلمة بين الامام والمأموم
عن الاقفا اما لانها مصلوكم كما لو كان فرضهم القصير واما البعد لهم الى الانفراد وقد حصل المانع عن الاقفا انفتحت القديق بل صرح بعضهم
بعدم عودهم لوانقل بعدد السالى محل الصف ولعله بناء منهم على كون يتجدد بالانتماء في الاقفا خلافا لما ذكرنا في الحدائق بجلده شرطا في ابتداء
دون الاستدانة وروايت في الشهد قواعد كما عن الذخيرة انه استعمل في جميع احوال التجرى باضر ولا ينبغي ضعفه بخلافه عن المشاهدة بعد الفتح
كونه عليه نعم قد يكون الشرط بقاء الصف كونه مصلوكم فيشكل في مقام من انتهت صلواته وعدمه فبقي الاقفا في الاول دون الثاني كما هو في
المولى الاعظم في شرح الغنائم وربما يؤيد عدم كون مثله بتاعا في الفرق العادة بل قد يؤيد ايضا نص جماعة كاشه في البيان والكا شافعي في
الغنائم والمولى الاعظم في شرحها على الصف حيث يحرم البعد قبل القرب ما ذاك الا لاكتفاء بالصف وان لم يكن مصليا فاعدا وقد يشتر في الفرقا
بين من يؤي الى الصلوة وهو متبها لها وبين من يخرج منها واخرج عنها وان كان جائزا مكانا بالمانع بانها كما اقرى في ذلك كد وغيره حاجت
قال لا ينبغي ان يحرم البعد قبل ان يحرم عن قبله من يزيل بعد الباعدا ان كان قد يدفع الاجر بعد عدم مثله من الباعدا في العادة وبما لا يخفى
النصوص والفتاوى ما يثبت له انما الذي فيها وجوب انتحاح المأمومين بعد انتحاح الامام خاصة قلوا وكثروا استطال صفوفهم ووضعت من
غيره من خلفه المأمومين في ذلك بعضهم مع بعض كما هو لازم قوله ما دام ان كان متصلا بالامام من الشخص الشخص مع ما فيه من التصديق والتسليم
الجماعة خصوصا بالنسبة الى بعض المأمومين الذين يتوقفون في السيرة بل من لا يفتل الى عدم خطو القلوب التوجه الى الجنب على ان يفتل بعد ان يتبع على
الناظر العلم بحصول تكبير الانتحاح من بين المتكبرين المتقدم خطو لو كان مجتهدا لخطو الصلوة فاعدا الصلوة وشروطهم في قبولها
وبها بل قد يفتل مراده ذلك لعدم ذلك اول وكذا في الجماعة العظيمة لا للقليل نهال الا كذا في التائبة اليه بل باقوت الفرضية بتمام الصلوة والتائبة
الثلاثين خصوصا في الاسراع فيها لسفر ونحوه من بعد والى غير ذلك مما يمكن دعوى القطع بخلافه من السيرة المستمرة في سائر الاعمال والامساك
عظم الجماعة كجماعة النبي وامر المؤمنين وعلمه تحلل الصلوة من لا يؤتي بغير صلواتهم ومن لم لو كان كل كاشه روايت قوي في علم اشتهار التائبة
وابتدائها في قول الله تعالى وكثرة الاستعمال لو ان هذا القائل اعترض عدم العلم ببق الناحية على المتقدم لكن اسهل من غير العلم ببق المتقدم
هو بعد البعد عفاها للسيرة المعلوم من اغلب الناس انه لا يتوقفون في القيام بعد احوال انتحاح الامام خصوصا بعد البعد في الصفوف وشروطها في التقي
والتيه ونحو ذلك من كان لا يحظره لعل له اعادة الاول بقدر ثمن الظم الاكتفاء على كل حال في الاضلاع غير الباعدا لو بوساطة على مجموعته
من بعضهم في الشاهد من غير فرق بين الصف ولا في غير فلا يتدحح استطالة الصف الثاني على الاول بل بان حتى لو كان الصف الاول احد اثنين
والصف الثاني ثمانية فاقوت فضاضا فم غير البعد عنها من الصف الثاني بعد احوالها ثم حرم بالي الصف القريب في القرب بناء على مراده ما عفا
من ذلك ولا على ما ذكرنا لم يرجع شيء من ذلك بل يكون الصف الاول على صومعته الامام للصف الثاني وهكذا واما احوال مرادها الفرضية في جميع
الصف الثاني بالنسبة الى الصف الاول بحيث ان يحصل القرب بين بعضهم اليها اذا طال الصف الثاني على الاول مثلا بطلانهم الفائد للقرب بين
الثاني وان كان متصلا بالقرب بوساطة من لا يفتل بين الصفين ولا ح وغيره لعدم اعتبار ذلك فيها بالنسبة للامام فضاضا وضرورتهم في جميع من وجب
الا حرم والاقوى الاول للتبعية والاطرفه وعدم كون مثله باعدا وان كان بعض صومع لا يح من نوع فاقول شك ينبغي من جهة الامام لخطو بل
وفي سائر صومع فم جندا والله اعلم وربما كان في المقام بعد بعض المذبح والكلام لكن لا ينبغي بعدا لاحاطة بما ذكرنا على ذلك البصائر والانهام و
الله اعلم بما في الاحكام ويكره ان يعزل المأموم على المذبح خلف الامام الموضوعة اولى الفرضية الاحاطة وفاء للمرامم على الظاهر والناظر الموعود
والنظر في سائر الباب والموج وكشف الناس المحفزة وغيره بالبل المعبر من غيرها انما لا يفتل في الروضات الاجزاء وهو كذا لا يوجب

في بيان حكمه في الجنب

الكل في كتاب

[illegible]

هو احد فردي الخبر او افضلها بل قد اشعر بعض تلك الاخبار بان مذهب سقوط القرينة وعدمه على ان السقوط هنا هو المأمور ليس لانها الامام
هو لا يكون الا حيث بان الامام القرينة لعدم دليل يقتضي ضمانتها واما الدليل التبعي فيها قد عرفنا في غالب الاوقات بين عدم معرفته
المأمور حال الامام واخبار القرينة او التبعي لم ينعرف تعينه لما هو مبني ان ذلك بل المتعارف في خلافه والخبر في ذلك من السيرة والظن في خبرها فاعين
ابن ابي حنيفة في حق من القول بسقوطها عند الاول منها وجواز عند الاخر كما حكى عن الرضا بن سعيد الفاضل في حقهم ضعيف بحجج
عرفت بل باولئك الجوانب في الاخبار من الاولتين للعرف من ان الخبرين الجوانبها على الكراهة ولا شأنا به يستدبرهما مقدم وسوى خبره يستأن
عن المصادقة المروية في العبرة اكان مأمورا فلا تفرق خلفه في الاخبار من وهو مع ارسال المحمل وظنون ان يكون صحيحا من سلكا المتقدم للمثل على
خلافه في الاحمال عتودا لضعفه في بعض الاصول بدفعه عدم نسبة الى احدهما منه كما هي عادة في مثله وسواء كان من ابيات وان كنت
خلفا مام فلا تفرق شيئا في الاولتين وانضت لقرينة ولا تفرق شيئا في الاخبار من فان الله عز وجل يقول المؤمنين واذا قرأ القرآن بعق العزيمة
خلف الامام فاستمعوا له وانصتوا لعلكم ترحمون والاخر ان تتبعوا الاولتين بناء على شمول النسخة للاختصاص وان كان مورد الاجتهاد في غير ذلك
منع شمول الاختصاص في حق انصتوا الى الجهر في العزيمة واقضا النسخة فيها الجواز بناء على المختار بل الكراهة لكونه وان كان ربما يقطع بعدها
فان عن معارضه جميع ما سمعته فلا مانع من اقامة النسخة فيه هنا في اصل الجواز بدون كراهية وبفتح التبعي بعد القول بالفضل الا انه لا مانع
عن المعارض من كل ذلك مع موافقة المختار للاختصاص خصوصا بالنسبة للتبعي لضعف القول بالسقوط كما جادل لم ينفذ من محل للنسبة له في ذلك فاما
عبد بن ربيح في الوجوه فانه كما لا يخفى على من لاحظها نعم في قوله من هذا الصريح المختار في سقوط القرينة بل على وجه التحتم في خبره كراهة في الخبر وجميع الجاه
وان كانا في خلافه منها الا انه لا بد من الاشارة الى قول الرضا الثاني من فري في الخبر الذي هو التبعي عن المحل حتمية سقوطها مع القرينة نحو ما سمعته
في الاختصاص كما لا يخفى فلو سلم قبول انصتوا عباره سقوط الوجوه ناسبا الى الرواية كما ان لا يخفى ان ما نسب له طبرق وابن سعيد من استحقاق الجهر
وعدمها في كمال الخبر على من لاحظ عباره وانهم بل كذا ما نسب اليه الفاضل في الصريح وظاهره في الخبر من التبعي بين التبعي والتبعي سخطا في علمه المحكي
عن السيد الواسط بل كذا جملة من الاقوال المنسوبة في المقام الى الاحتجاجي فانها بعض ما عارضنا في سببته وفي الاختصاص التي تقدم البحث فيها سابقا
الى شعرك وكيف كان فالاقوية النظر هنا بقاء حكم المنفردة من التبعي بين التبعي والقرينة كما لا يخفى في ذلك فلو عرفنا في الاصل اطلاق ما دل على
وجوب احدهما السليم عن معارضه اطلاق التبعي عن القرينة خلف الامام الرضا بعد ان نص في القرينة التبعي وهي الاولتين خصوصا المتعلقين
بالانصاف بل قد يشعر ذلك بوجوب القرينة في الاخبار بين الذين لا جهر فيها كمنها في نصها بلها بل قد يدعي اولوية القرينة منها لاولتين جلية في علمه
بل ان سمعنا بناء على عدم المحرر وكثيرا ما سمعنا الاختصاص فلا حاجة الى التكرار في شرحه في ذلك كله بالصريح في مورد مع ابقائه على حرة القرينة في الاولتين
كي تتبعها الاختيار في ذلك بعد جدامع انه لا بد من السقوط التبعي اللهم لان ان يفهم من سقوط القرينة كراهة ضمان الامام والاكتفاء باعطائه
ولو يثبت اما اولنا الجهرية مع سماع المأمور القرينة فالاجماع محتمل ومنفرد مستفيض اذ لا استغناء على عدم وجوب القرينة فيها بل قد يكون
لا يستحب اجاعا بل في الرياض خلافة في اصل المرجحة على نظم المصنف في كلام جملة كتاب التبعي في الرضا في ذلك بل في خطا اوصى في المصنف في الخبرين
والغنية والوسيلة والخ والخبر والتبعي وكشف المربوف في الخبرين عن السيد الفاضل في الصريح واسطر ابن حزم وغيره من الجاهل
وهو مع موافقة للاختصاص في هذا النوع من المعبرة المستفيض جدامع التعليل في بعضها بالامر بالانصاف بل يظهر من سلكنا المقام معرفة
ذلك فيما يبرر الشبهة حتى لم كانوا يكتفون في بيان كون الامام مرصبا وغيره في القرينة فاعلموا ولا معارضه سكا شعرا لفظ الاجماع في وثوق
ساعتنا لشعر الرجل يوم الناس فيهم في موضوع ولا يفهم ما يقول قال اذا سمع صوتة والنفقة هو مع اختما وعدم استفادته تمام المدعى من طريق
الصالحات من سكا ترى ضعيف جدا اذا اقتضاه اقل فردي الجهر في لعل في مقابلة شأنا الصودرة قوله لا يجوز القرينة من سكا دعوى معلومة في
الانصاف المأمورة في نفسه والاجماع والتبعي وغيرها بل في خصوص المقام بالاصل السيرة وما عاين يظهر من الاجماع من التبعي حيث نسبنا
الانصاف الى ما عدا ابن حزم من الاستحسان والتعليل في صحيح ابن الجراح عن الصادق واما الصلوة التي جهر فيها فاما امرها بالجهر لم ينصت من خلفه فان
فانصت من رديع فاقرا الحديث بل صحيح زوائد من الباقية وان كنت خلف الامام فلا تفرق شيئا في الاولتين وانضت لقرينة ولا تفرق شيئا
الاخرين فان الله عز وجل يقول اذا قرأ القرآن بعق العزيمة خلف الامام فاستمعوا له وانصتوا لعلكم ترحمون والحسن في الخبرين ان احدهما ان كنت
خلفا مام فاستمعوا له وانصتوا لعلكم ترحمون وانضت لقرينة ولا تفرق شيئا في الاخبار من فان الله عز وجل يقول المؤمنين واذا قرأ القرآن بعق العزيمة
من سكا التعليل الحقيقي او ما يجري مجراه وعدم ظهور اقامة التعليل من الاخبار بل اعضاها الامر بنفسه فان استدرك عليه اولها بالابتن والاحتقال
اوله بتعليل النهي الاول من القرينة بالاية مع انه مبني على اقتضاء الامر بالشيء التبعي عن الضد بعيد جدا بل كذا لا يظهر في الصريح الاول بتعليل
النهي عن القرينة بالانصاف بل انصافا بوجه الامر بالجهر بالقرينة وهو غير الجهرية انما يمكن منع وقوع الاجماع في المقام وانفاذ على كذا في غير
المقام بعد ان كان مورد الامة الفريضة كافي الصريح في حق الاستحسان والتبعي في التبعي في من عدا ابن حزم في خبرها التبعي وبما جملته في خبر
تلك النواحي في تلك العبرة المستفيض في ذلك كما ترى دعوى في جملة منها شاملة ما طالعنا او هو مما للاختصاص التي قد ثبتنا الكراهة فيها
كما يحسن الصريح في الصلوة اذا صلى خلف مام مؤتمرا فلا تفرق خلفه سمعت في خبره اوله في صحيح لان يكون صلوة فيها لا تسمع فاقول لما اذا لم
يسمع القرينة ما سمع من عدم المحرر من رديع بقى بعضها التبعي في قول الصادق في الصريح اصله خلفا ما تاتى به فلا تفرق خلفه سمعت في

الاصح
الاصح
الاصح

محرم

الحمد لله الذي جعل القرآن
ساعة لغيره

سیدنا ابوبکر صدیق

جنگل

مکتبہ اسلامیہ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

منہ

کتاب الصلوة

نیا رفیع نایاب
ملکاً معنی

علاء الدين

كتاب الصلوة

اللهم صل على محمد وآل محمد

انشاہ فیروز

وَمَا يَكْفُرُ لَكُمْ وَيُنَادِيَكُمْ فِي الْغَدَةِ بِأَلْفَيْ نَادٍ

[illegible]

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

فصل فی جہانگیر

خلفاء الامام علي بن ابي طالب

[illegible]

كَلَامُ الصَّلَاةِ

في كثير من الامكنة لا يتكلمون من ذلك خلاصهم وديونهم وغير ذلك مما يحتاجون اليه بل يندبروا اليه في الحث على الجماعة لشربها امتين في كل وقت مغرا
 وحضر وطاره قوله واستشهدوا وشهدوا من جبالكم حيث لم يقبلوا في قلوبهم ولا في افواههم الاخرى ما شهدوا في ذلك منكم ولا كلام في كون الشاهد
 لابد ان يكون واعدا لكن الكلام في ان ذلك يحكم بحقه يظهر خلافه ولا يقرض في الاية لم يثبت في الاية الاولى سالما ان العمل المقتضى عدم استقامه الموقر
 بالفتوى كما لا يخار من ما ذكرنا بالاحكام لا يهوانه ما فعله طاعة بالترك دفع ذلك كله من المستبعد جدا او امتنع ان النبي وامير المؤمنين وغيرهما
 من الفضلاء في الحكم الامم الذين لا انقطاع لا مؤمنون ولا منافقون في ما هم به بل على في اليوم الواحد تذكر هذا الشخص الواحد منهم مرات كانوا يجتهدون ويقرضون
 ويقتضون كما يصنع الناس اخرون من اصحابنا وخفي على من ذكرنا من قدماء اصحابنا كابن الحنفية والشيخ الفقيه حنفي ان الشيخ حكى جامع الفرقه واخبارهم على
 ذلك لكن لا ينبغي علينا ان هذا الاصل غاية ما يمكن تسليم مقتضاه حل ما يقع من مسلم من ذي الوجوه قولا او فعلا على الوجه الصحيح منها وان لا يجوز
 التفتيش عن ما يقتضي فساد فعله بل يقتضي الصريح الجهر على الجهر لا يمكن الفعل والقول نصا في الفتاوى واظهاره في على الاقوى لا يمكن الجمع الا
 قاور والان مقتضاه ان لا يقع منه ما يقتضي الفتوى كما لا وجه له ولا يلاحظ الاخبار بالنسبة للطلقات والخاصة والذات والخاصة والنحوها من
 المعاملات والعبادات لا تقيد ان يرد ذلك لا ينافي في ذلك حيث يشهد ان كان الاصل يقتضي ان لا تكون زورا لكن ذلك في نفسه لو لم لا يكتفي
 في قول الشهادة لخال الوهم والاشياء والدخول لهما بمدخل غير مستدان كان معدوا في اشرط العدل فيها تعبد برفع اشرط هذا الاحكام
 على ما هو باصل الصحيح الفعل المعلوم انه محتمل في نفسه لوجوه معتدلة الاصل ان من المحتمل لا فقد يكون هو نفسه لا يمكن ان لا يتصل
 فانه وعكازا كان الاصل حمل فعل المسلم على الصحيح كان الاصل الموقر بعد فوات وقتها ممنوعة وعدم الالتفات الى الربوبية الدليل على ما سطر
 من الاصلين فذا ينبغي وجوب العمل بمقتضاه بالنسبة للمعنى لا لايهاام والمطابق ونحو ما بل يمكن القطع بطلان احوال السلف في الزمان
 فضلا عن غيرها فان عدم اعتمادهم على من لا يبرهن في احوالهم من الكذب نحوه من الضرر في ذلك الذي لا شك في ان كلا من هذين الاصلين امر غير
 قدير بحيث لا يثبت به ملكا او حسن ظاهري بل يقتضي صفه لعدالة البر في غير ما لا يقتضي ثبوت هذا الاصل لاجل الشارع الجهر على محكم ما عليه
 لم يترك محرم ولا اخل بواجب كل من كان كماله في وصف العدالة وليس في الاخبار من ظاهر ملكة بل الذي يظهر من النصوص والقوانين ان العدالة
 في الدين لاجل الواجب لا يترك محرم ولا يترك محرم الا ذلك منهم من جعله طريقا للحصول للملكة ومنهم من جعل نفسه هذا من غير ملاحظة الملكة وبعد تسليم الاصل وجوب
 من الدين لاجل الواجب لم يترك محرم ولا يترك محرم الا ذلك منهم من جعله طريقا للحصول للملكة ومنهم من جعل نفسه هذا من غير ملاحظة الملكة وبعد تسليم الاصل وجوب
 ذلك هو ما علمنا وظننا وثبت شرعا انه كذلك كالسنة والاصل ثم انه لا مغيث لثبوت هذا الاصل لاجل الشارع مثل الذي علم من ان لا يخل
 بواجب في جميع الاحكام ومنها العدالة التي قد يمارس الاصل بطوارها لا ينافي في ذلك ان تكون مؤثرة بل عن بعضهم مما حكى في انه يغير
 في طريق العدالة انما على الاسلام مع عدم ظهور الفتوى بقطع العمل بالاصل بحيث يثبت العدالة وما لا اختيار في مع كون كثير منها ضعيفا السند
 في صحة في الفتوى بعضها قال على ضد ذلك من يرون في رواية عن ابن عمر في رواية عبد الله بن المغيرة وحسنه البرزنجي صحيحه عزير يجوز له على رادة كونه
 معروفا بان لا يعرف بشهادة وزوجك واية الجالس على رادة من لم تره عينك بعد الفحص بحوله لا ولا لا تنجس الحال غريب لم تره مدة عمل ضرورية
 في العمل لكون مثله معروفا مشهورا بالفتوى شهادة ما روي في بلاد ما بعد من حال الطوار واية عبد الرحمن فقد يكون الاعتماد عليه من جهة صلوة
 في الناس من خلفه ان لا يعرف ولا ذلك في رسالة ابن عمر بن الخطاب المداين كثير من ولعلم اخبره ولم يعرفوه بهذا المشابة حتى جاءوا الى الكوفة فان التمس
 في الفصل امره على عظم من ذلك اما رتبة الاعمال بحكم فعل المراد منها ما ذكرنا من المعرفة بكونه غير معروف الفتوى كك قول على كثير من العمل بالفتوى
 دخل تحت الظنين في كلامه بقرينة صحيحه بصريح ما ما ورد في شهادة الفاسق فهو مع معارضه بما لا على قول شهادة العدل بانه من الفاسق في الفتوى
 لامن علمت فتنة لو اخذ العلم في ذلك لا خذ في العدل وما ذكره من الشاهد معارضه بالادلة الكثيرة لعدم ما لا يدعي خلافا للنظام بذلك فان كثير
 من حقوق الناس من اموالهم فخرج وودع منه تضييع بذلك من من يهمل وكمن فخرج فيصيبكم من ذلك ما لا خذ في ذلك من المستبعد بل من المنوع خصوصا مع
 ملاحظة النصوص وطريقه لا يخاف في استبعاد خفاء مثل تلك على الشيخ معارضه باستبعاد خفاء على غيره على ان الشيخ طريق توثيقه للجواز عدم جواز
 لو اظهر الجمل ومعلوم ولذلك غير اخذ في ذلك كلامه على رادة ان لا بد من اختياره حوله عند الخبر عنه غير ظاهر الفتوى لا يجب علينا بحث عن طائفة من
 وهذا الذي يدعي جدو من شريك في عدم العمل بالفتوى لعدم الفتوى لا يقال في الجهل الذي لم يعرف ولا انفق في راي بل كان في بلاد بعيدا عن غير
 الفتوى كما يشهد بذلك ما حكى عن في النهاية من النص على بان العدالة على ما في صحيحه ابن ابي عمير لا ينفذ وعنه الخلاف في حال بعد ذلك مسألة اذا حضر
 القضاء في بلد عند الحاكم فشهد عند اثنين فان عرف بعد الحكم وان عرف بعد الفتوى فقتل ان لم يعرف بعد ذلك ولا فتوى بحيث من بعض النص ليجب عندنا
 سؤالان هما اليتم الحسن والنظر الجليل واطلها الصديق بشهادة قوله عز وجل من رضون من الشهداء قال هذا ما روي في كل ما من الكاتب اذا كان
 حوايا ما وصي به من النسب من صباغ مشهور بكنية في شهادته ولا بان كتاب كيقول ولا مقام على غير حسن النطق عاليا بما لا انوال
 عارفا باحكام الشهادة غير معروف بحيث على معامل لا يهاون بواجب من علم وعلى ولا معروف بما يشاء اهل الباطل والدخول في جملهم ولا بالحرج
 الدنيا ولا باسقاط الوية بربا من اهواء اهل البدع التي توجب على المؤمن البرائة من اهلها فهو من اهل العدالة المقبول شهادتهم فان الناطق في كلامه
 هذا يقتضي بحسن الظاهر وكيف يصح على الحال لا يبرهن عن غير مشهور بكنية لا غير معروف بحيث على ما لا وما المصنف فقد صرح في الفتوى على
 ما نقل عن العدل من كان معروفا بالدين والورع عن محارم الله وهو لا يفتقر حسن الظاهر والحاصل ان ذلك يحمل في كلامهم حتى في كلام الكاتب

وان حكمه النصريح بان المسلمين كلهم على العدالة التي يظهرها بربها ومن هنا نقل عن ابي سنان الاكثر مما يشبه العالم الاجماع على ان المراد بالعدالة الحسن الظاهر في كل مقام اشترطت فيه وفي شرح المفاتيح يستخرج خلاف الاخرين الجنبه لعل ذلك لان عبارات الشيخ فائدة للعلم على ما ذكرنا بل قد يدعى ظهورها في هذا المقام فمجرد ما الاجماع الذي ذكره الشيخ وحال السلف من النجاة والعامة والناجيين فهو مع مكانة تزيلا على ما سمعت يمكن دعوى قبحه في سنده وبالجملة المحصل الحاصل على الاطراف كلام المتقدمين من اصحابنا من عدم اكتفاؤهم في التعديل بذلك بل الشيخ نفسه عرفنا العدالة في ظاهره يعنون رواية بطلانها يعفوا لا يتدبر كما سمعنا من ذلك كله يعفوا عن الظن بان مراد مكلف الاخبار انه لا يحتاج الى الفصل المقتضى حتى ينفذ الراجح لا ذنب له بل انما بل يكفي عدم ظهور الفسوق بعد الخلطة والاختيار وهذا في شرح المفاتيح للمولى لا عظم له لا بد من معرفته فيكون مسلما مؤمنا حتى يقال يكفي مجرد الاسلام المراد الايمان فان معرفة ذلك تتحقق غالبا وعلى سبيل التعاريف لا بالعبارة والمروية ولو لم يعرفوا صلوا ان يعلم كونه مسلما مؤمنا سيما في ذلك الزمان الذي كان المؤمن في غاية الظلمة فهو من حسن الظن كقولنا فيناش ولا بان الاسلام والايمان يكفي في شؤبه مجرد اظهاره وبحكم عليه بذلك سائر احكام المسلمين واما ما يابنه الاكابر من المعرفين فان اكثر الناس يعرفونهم مسلمون مؤمنون بل تشهد على ذلك ولا نرى من حسن ظاهريهم شيئا مما كان في قلوبهم من الفسوق فواقع من بعض المشايخ من الاسلام على فساد هذا القول ببعض الاخبار المشترط في قبول شهادة الشاهد كونه عدلا وفي بعضها اخيرا كالاية واشهد واذي عدل عنكم ونحوها بان اصحاب هذا القول لا ينكرون اشتراط العدالة بل يكتفون بالحكم بثبوتها بمجرد الايمان مع عدم ظهور الفسوق ان العدالة ليست شرطا عند عدم بل الفسوق مانع كما يتجلى ان العدالة عند عبارة عن ظهور الاسلام مع عدم ظهور الفسوق ان كان هو محالة ككلامه بل يفتي اليه ببعض اهلهم وكذا ما يقال ان العرب واللعنة المحكمات في الفاظ الكتاب لا ينبغي ان تحقق العدالة بمجرد ذلك فضلا على ان ينفذ وجودها بالاولاد لان العدالة من المعاني الشرعية فربما فيها الجهر فلا يسمعت ما يقتضي ثبوتها عن ذلك فينبغي ان لا يدخل المعرفة للغة فيها واما ما فاته بين الحكم بها وبثبوتها بمجرد الايمان وعدم ظهور الفسوق بين كونها امرنا بل على ذلك بل لو لم يقدر عرفا على المؤمن الذي يعلم يظهر منه فسوق انما يعلم بيقين كقولنا فيناش عيا ثابنا بالادلة الشرعية ثم يرجع النزاع معهم في دليلهم الدال على ذلك لا فكثير من الالفاظ التي للشرع طريقه في تحققها والحكم بثبوتها كالبينة وغيره والاشتمال على محذور ذلك فيكون اهل العرب بالمراد اللفظ لكن ذلك غير قاطع بعد من طريق الشرع فالاولى الاقتصار في عدم علمه عن كونه عدلا في غايه العفا وان حكى عن ذلك بعض المشايخ في باب الظاهر انه فلا بعداير الحسنه البرزخية المتقدمة المشتملة على قول من يدعي على العطرة اجازت شهادة بعد ان يعرف من غير ان هذه الرواية ونحو الاسناد والدلالة على كونه بشهادة المسلم في الظل ولا يوافقون ان يعرف من غير ان يعرف من المؤمن وعقبه وهو نكرة في سياق الاثبات لا يقتضي العفو فلا ينافيه مع معرفة الحقيقة الذي ظهر من الشهادة بين والصلوة وغيرها من كان الاسلام ان يعلم منه ما يحتاج لا اعتقاد اليه لصدقه في غير ما ذكرنا من مقتضى ما بشرط الشهادة ثم لا كفا بما ذكرنا من مقتضى الشهادة على العدالة هي الاسلام فاذا اضيف الى ذلك ان لا يظهر الفسوق في ظاهره لا كفا بشهادة سائر الخلق بل بتحقيق العدالة فيهم هو من المظنوع بعينه حتى على القول بان العدالة هي الاسلام مع عدم ظهور الفسوق ولا يفسق الا لا نسق اعظم من فساد العقيدة وكيف جميع علمهم فاسد لكونهم محافظون بما عندنا من احوالهم كحال الكفار فلعلم المراد بالخبر في الرواية الايمان وغيره لكنهم يصرح بملكان الغشبة وقبل العدالة عبارة عن حسن كما هو ظاهر ما سمعنا من المشايخ وبه بل حكى بعضهم الفاظ التي في ابن عمر وسلا بل قبل في الناصريان ما يشهد بان ذلك لا يقتضي بل انما يشهد بان نسبة الى الله بل يسمعت عن خاشية العالم نقل الاجماع على كون العدالة الحسن الظاهر في كل مقام اشترطت فيه والمراد بالظاهر خلاف الظاهر الذي يعلم به الا الله وبجسه كونه جارا على مقتضى الشرع بعد اختياره واسأل عن جواهر النصوم لم ينفذ جدا وان كان بعضنا لم يذكر فيه تمام حسن الظاهر لكنه لا يصح في عدلنا بظاهر الاسلام فم لا سند لا يرجح بغيره عدم الظاهر بل الفصل منها مضافا الى ما عرفت في اخبارنا والخم قول الصادق في رواية ابي بصير ما بس شهادة الضيف ان كان عينا مضافا قوله في رواية العلان سياتي عن الملاح والمكارم الى الجاهل ما بس لهم تقبل شهادة هم اذا كانوا صلحاء كقولنا فيناش شهادة الغالب نجاة على ان لا يستعمل وبن جدينا اذا سال عنها فقلت عن ابي الصديق بسند على الكلام من صلى خمس صلوة في اليوم والليل في جماعة فظنوا جبرل وجرى شهادة فخرج من الصادق قال من عامل الناس فلم يظلمهم حدثهم فلم يكرههم وعدم ظلم يظلمهم كان من حرمت عنده وكلت مروته وظهر عدل ووجب خوته وعن العيون رواية بسند الى الرضا عن العسكري في تفسيره قوله نعم من رضون من الشهداء من رضون عنه واما انه وصلا حقه وعنه وبفسقه في الشهادة وبخسيله وبغيره فكل صالح يخرج لكل يحصل بمرضاة وان من عباد الله من هو اهل لصلاته عنه ولو شهد لم تقبل شهادته لظلمة تجبره فاذا كان صالحا عفيفا عابرا محصلا عابرا للمعصية والهو والميل والظلم فذلك الرجل القاضل الحديث وعن هذا اية للشيخ المحمدي وروى الشيخ كان اذا احتاج اليه جليل الى ان قال فلما واثبته ولا يعرفهم مجرد ولا شرب رجلين من خيار اصحابه بسئل كل منهما من حيث لا يشعر الاخر عن حال الشيخ في قبائلهم جلالهم فاذا اشوا عليهم فتصوّر على المديح عليان رجعا بخبرين وثناء قبيح لم يفتهم لكن يدعي الخصمين الى الصلح وان لم يعرفهم قبلهم عنهما عنهما فان قال ما صلبت منها الاخر فقد شهد بها واداه الصدوق في الصحيح الشيخ في باب بسنده لكن في الكتابين تفاوت ونحن ننقلها في الوافي محل الموضع الاشارة من موضع الاختصاص عن عبد الله بن ابي يعفور قلت لا يبعد الله بما تقرر عدل الرجل من المسلمين حتى تقبل شهادتهم وعليهم فقال ان يظهروه بالشرة العفاف وكفا البعن والفرج البذل اللسان ويعرف باحسانا بالكتاب والنية وعدا الله عليها النار من شرها والنجاة والزياد وعقوق الوالدين والقراب من الرضا غير ذلك الدلالة على ذلك ان يكون سائر الجميع عبودا حتى يحرم على المسلمين تقبلش ما واداه ذلك من عثاره وعيوبه فيهم تركبوا فلما واداه هذا الشيء الثاني يكون منه العاهد للصلوات الحسن فاذا وطلب عليهم وحفظوا قلوبهم من جوارحه المصا لم تختلف عن جماعتهم في مصلاهم الا من له ابر فاذا كان كذلك لا رما لصلوا عند حصول صلوة متعاهدا لا واما في مصلا فان ذلك مجرد شهادة تد

كتاب الصلوة

وعدا للثبوت في ذلك ان الصلوة مشروطة بكفاية في الشهادتين على الرجل ان يصل في مكان لا يحضره صلاه وبها صلاه بجاهد
 المسلمين وانما جعل الجماعة والجماع الى الصلوة لكي يعرف من يصل من لا يصل ويحفظ موافقة الصلوة من يصلي في كل ذلك يمكن لاحد ان يشهد
 آخر يصلح لان من يصلح صلاحه بين المسلمين بكان الحكم جري من الله ورسوله بالحق في خوف بينه وبين رسول الله صلى الله عليه وسلم بان يحرق قوما في
 منازلهم ثم لا يحضر الجماعة المسلمين وقد كان من ذلك ان منهم من يصل في بيته فلم يقبل منه ذلك وكيف تقبل شهادته او عدل الذين المسلمين من
 جري الحكم من الله عز وجل ومن رسول الله صلى الله عليه وسلم في ذلك ان يقول لا صلوات على من لا يصل في المسجد مع المسلمين الا من علمه بيب
 في بيته ورغب عن جماعة ومن غلب من جماعة المسلمين وجعل على المسلمين غلبته وسقطت بينهم عدل الله وجب على من وافق الى امام المسلمين ان يذ
 وحده فان حضر جماعة المسلمين فلا فرق عليه بينه وبين من لم يجمعهم من طهرهم غيبته وثبت عدل الله عليهم خبر عبد الله بن مسعود المروي عن الصادق
 عليه السلام انه قال قلت من كان في جماعة من المسلمين لم يجمعهم من طهرهم غيبته وثبت عدل الله عليهم خبر عبد الله بن مسعود المروي عن الصادق
 يظهر فيهم مروت وان يحرم عليهم غيبته وان يجب عليهم اخوة ومحبة محمد بن مسلم عن ابي جعفر كوكبان الاسراء لبا كابر فاشهد ان الرجل اذا علم منه خبر
 بين الجماعة في حقوا الناس الى غير ذلك من الاختيار والوارد في امام الجماعة وغيره كقولنا لا فضل خلف من لا يثق بدنه ولما منه نحوها ولا وجه في ظهورها
 ظهورها لا يكره في رد القول بالاكفاء بالاسلام مع عدم ظهور الفساد كما انها ظاهرة في رد القول بالملكه وقبل هذا النهج بارة عن ملكة نفسانية نبغ
 على ملازمة الثبوت في المروءة والملازمة الثبوت في الحساب الكبار وعدم الاصل على الصناديل من جهة الكبار المروءة ان لا يفعل ما شق انفسه عنه
 عادة ويختلف تلك باختلاف الاشخاص لان منه ولا يمكنه من صياح الظلام ان الشهوة بين اصحاب بل من الشيخ بحسب الدين العالي نسبة الى العلم
 ولعل المراد بالمشايخ والافراد عرفان المتقدمين اما خلد منهم في ذلك في تقريرهم بل في الكفاية وعن الذخيرة لا عشر على هذا الشريف لغير العلامه
 لا يشي الاخبار لم اثره لا شاهد عليه فما علم وكانهم اقتفوا في ذلك اثر العلامه وعن مجمع البرهان ان المشهور بين عامة العامة
 والمخاصة فيكون قريضا على اداة المناظرين وجههم على ذلك فاقبل ان العلامه لا تستغناء وعدم الميل الى جانب اصلا فان الفساد ميل من الحق والظرف
 المستقيم موضوعات اللفاظ يرجع فيها الى اللغة والعرف فلا بد ان يكون في الواقع استغناء لان اللفاظ تسمى المعاني الواقعة كما ثبت شرعا
 او ظهر عرفا اذ ذلك خارج عن معنى اللفظ فما ثبت صار ثلث العلامه في الشرع فالأدب من ثوبها والعلم بها في الشرط يقتضي الشك في الشرع
 ذلك العلم بعدم الميل بحسب نفس الامر لا يحصل ذلك كما لما شرا بالاطنه بحيث يحصل من الاخطاء في اللوثوث والاطمينان بانه لا ميل وهو معنى الملكة
 والهبة في الاستحسان وكذا كان لفظ العلامه هو امر معروف مشافه ككثير الناس بالثبوت لبعض المعاصي كالزنى والام واللوواط بالولد ونحو ذلك
 ان كانت مراتبهم في ذلك نحوه متفادتهم من له ملكة في الجميع فلا يمكن حلا انسان ان يعلم عدله شخص حتى يعلم انه له ملكة يعسر عليه بها القدر مقتضاها
 بالنسبة الى جميع المعاصي لا يكون ذلك الا بالاختيار والباطون وتنبع الاثار حتى تظلمت نفسهم بحصول في جميع كافي الحكم بسائر الملكات من الكرم والنجاة
 ونحوها وما ادعى بعضهم انه يمكن رد كلام اكثر المتقدمين في ذلك كما انجل الاختيار على اداة تنبع الاثار والطلع على الملكة سيما اصحابنا في بعض فاد
 هذه الاشياء المذكورة فيها غالبا توصل الى اطمينة النفس بالملكه المذكورة في غاية الضعف بل على يمكن الحكم بعد الشك في بدا الا في مثل المتقدم
 الاريد على السبب ما شتم على ما ينقل من احواله ما بل لا يثبت فادى نفس تظلمت ما ناه كان يعسر عليه ما كل معصية ظاهرة وباطنة كالا ان ذلك له بها
 واقتراء بل الانسان من نفسه لا يعرف كثيرا من ذلك من العجب تتوكل جميعا بين ابي جعفر وعلى الاطمينان في حصول الملكة في جميع المعاصي بواسطة
 اجتناب المذكور فيها منها التي هي بالنسبة الى التجنب العكس وكيف يعرف الشخص بعض احواله مع ان يرى بالعيان تقاوت الناس جميع في ذلك فكذلك
 من شخص تراه في غاية الورع متى تفرق شيئا اخذ بها لا يتركها غير من الحوادث في قهر من قهر كان في ذلك كثير من اهل التقوى والافتقار لا ينفك لامية
 واخرى في اصنافه بل لو حقا ارتكب من الامور العظيمة التي لا تشبهها بنفسه ما لا يفعله اعظم الفساق بل اهل الناس كذلك فان كانت احوالهم فيه
 مختلفة فمنهم بالثبوت الى حاله ومنهم بالنسبة الى عرضة منهم بالنسبة الى شأنا عاصيا به دعوى انه مجرد الخلطة على جملة من احواله يحصل الجرم و
 الاطمينان بان في سائر المعاصي ظاهرها وباطنها ما عرض له مقتضاها وما لم يعرض له ملكة يعسر عليه بها القدر مقتضاها وكيف قد مثل
 الا وبيلى على ما نقل ما تقول لو جاءت مرة لا تستحسن التي ينز من طيبة باحسن الطيب كانت في غاية الجمال واذا جاز الامر بالقياس منك فاستغناء بالله
 من ان يثبت بذلك لا يستطيع ان يترك نفسه من الواضع فساد ذلك كله سيما بالنسبة الى حال كثير من دواء الاخوان وان قلنا يكون الزكوة من
 الطوبى الاجتهادية تترك دعوى حصول الطوبى بالملكه العامة لسائر المعاصي كذا في اقتراء وغيرها مجرد نقل بعض احواله كاري ومراعات الاختيار في حق
 بان العلامه انما سهل كما ينبغي عند تحت على الجماعة سفره وحضره وقولهم انما انما اكلت قد تم شخص اخر من خلفه على ان امر العلامه يحتاج
 اليه كثير من الاشياء كالطلاق والديون والوصايا وصائر العلامات وهي على هذا الفرض في غاية الندرة بل لا يخرج من العسر والحرج قطعا بل انما الرواية
 التي هي مستندهم خلافه فيقول فيها سائر العيون ان يكون معروفا بالشر والعفاف فلا تسأل عن ذلك انهم منذ اخبر خصوصاً مع ملا حظرة لفظ الاست
 بل قد يقطع بعدم وجود الملكة في اكثر اصحاب النجاة ولذلك صدق منهم ما صدق من ذلك الامر بالعرف في النجاة كتمان الشهادة حتى ورد كلامهم
 دخلهم شك عدل المقدار والرفق ووسلمان وعار واحمال والهاضمة مجرد موت النجاة مستبعد جدا كما في سائر اهل الملكات ان الظن ان الملكة لخط
 تغذي بها والها انما تزل بالديج لا دفن كما اتفق لهم في مضاف الى ان الحكم ببراءتها عن دعوى ما فيها من معصية وخلاف مروت وجوبها بحسب
 التوبة في كونها ملكة واحتمال ان المراد بالملك مع عقد وقوع احد الكبار خلا في تقريرهم الظن انها عبارة عن الملكة الباطنة على ان لا يربان

كتاب الصلوة
 كتاب الصلوة
 كتاب الصلوة

اتفاق وقوع الكبر لا يرفع أصل الملكة وإذا ما نزع الحكم بها بدفعها بحكمهم يعود لها بحود التوبة من غير حاجة إلى تجديد الاختيار ودعوى ذلك امر متعبد
 شرعي لا يجمع ولا يحتاج للاختبار والملكه نعم يحتاج إلى ما ن يعرف منه الذم وفلا يظهر ذلك في البرهان بل يفهم أن الثابت من الشارع أنه
 بفعل ذلك يكون فاسداً على غير مقبول مثلاً كما هو مقتضى المذهب كون الشان فيها كالشان في الكرم إذا اختلف الشجاع إذا جاز يقتضيه عدم ارتقاء
 بذلك كما لا يرفع الحكم بكونه شجاعاً وكما بعد حصول الملكة لا يتم قد اشترط فيهم تقديم الحجج على التبدل لعدم حصول الشان من كون التبدل لا يعلم
 والجوارح عالم ومن لا يعلم ليس محمداً على من علم ولو كان من باب الملكة كان من باب التعارض لأن التبدل يحجب عن الملكة ولا يخرج من عدلها بل من ملكة
 النفس الملمة لأن يقال إن أهل الملكة ينفون الحكم بمقتضاها يعود وقوع الكبر مثلاً وإن لم يذهب الملكة فلا يكون فعالاً من بينها إذا لم يكن الجوارح
 الطمع على فعله ولا ينافي في ذلك أخبار العلماء بحصول الملكة نعم لو كان المخرج بما يرفع الملكة التجرع الشان من جهة جدياً وفتح تلك كلمة لا يمنع لما إذا واجهتهم
 السابغة ما ولا فلا تأخذ بنا أن العدالة لها حقيقة شرعية وثانياً لو قلنا أيها على معنى القوي فالقبول القطوع به عدم إرادته من أن يكون الاستقامة
 والاسواء حقيقة في كسبي فلا بد أن يرد بها ما من غير مجازي كونه عدم الميل الذي يرد الملكة ليس بأول من عدم الخرافة وهو جازي لما قد شفي جميع
 ما ذكرنا واكتسبها وان كانت هي الملكة لكن الطريق إليها حسن الظن بدفعها ووضوح منها أن لا يحصلوا لأهنيان من الطريق التزوي وبحصولها للمفسر
 ملحق حسن الظن بامتناع بعض أحوال الشخص لا يفيد لأهنيان بحصول الملكة في جميع بل لبعض وجوع النزاع لفظياً أن لا يكون طريقاً لقبولها ولا
 فاشدح في ذكرها واشترطها بل يلزم خلاف ذلك كما أنما قد شفي فليعلم بأن قيسه كونه محسناً الظاهر عدم تقديمها بوقوع الكبر لشان ولعلنا الظن
 من بعض حيث قال إن العدالة الذي يستبره هو بوجوه على المسلمين يقتضي شواهد ذلك من غير أن يوجبوا إلا أن الذي يكون لأهنيان ولا غير نعم
 أن لا يظهر من ذلك فجاء أصداً منها ما يوجب خفاؤه بحيث لو ظهر من غير ما يوجب خفاؤه فاشدحاً لاعتقاده وجوبه من العونة مضاً قال
 حرمة التجسس في الله ثم ولا تجسسوا ولا يغترب بعضهم بعضاً قال الذين يجوبون الخ والاختيار الدالة على التحريم وشدة الحرمة والعقوبات الشديدة متواترة
 مضاً قال إجماع المسلمين بل لغير الدين فجاء أصداً من أحد ذلك جبالهم بتفسيره هو في أن حسن الظن لا يدفع في وقوع الكبر ما لظننا مستشرقين
 على أحد أن يجزئ عنه بذلك فليفتي أن يكون عدلاً عند المظالم فضلاً عن غيره لعدم اعتداح حسن الظن بل قبله عدم شوب الحجج أبداً ولا يفتي حسن الظن
 ومع يكون من باب التعارض بينه وبين الملكة فلا مفضل تقدم قوله ولو كان ذلك قدما في حسن الظن لم يكن لأحد ذلك بصدور التوبة
 منه متى قيد فيها انتهى قوله وإداه العالمين بأن العدالة الحسن الظاهر اشترط ذلك بعدم وقوع الكبر منه مع ذلك أن الظاهر فيكون العدل منهم حين
 أن الظن مع عدم الكبر معتبراً بالظن أو يقال إن العدالة عندكم كما يؤول إلى كلام براديش غير عناية على جنبات جميع الكبار التي فيها الأصحاب على الصفا
 واقعاً سواء كان ذلك عن ملكة أو كان بعضها عنها والآخر من مجرد اتفاقا لكن الطريق إلى الحكم بكون الرجل مجتنباً للكبار حسن الظن امر على جنبات فهاهنا
 الأخبار فيكون هو ما لواقع ذلك الطريق فإن كان الحكم يقتضي شرعاً من المخرج على وقوع كبره من شخص لو كان مستتراً ذهب عدلنا ولا يجوز أن
 خلاصة حسن الظن غير بعد اطلاع على شفاهاها الذي هو من باب اعتبارها على جنبات الكبار واقعاً ولا ينافي في ذلك كونه مجرم على المظالم يتكلم كان كونه غيبه نعم
 لو دعي على الشهادة في مقام الحجج وجب عليه أن يشهد بالإجماع على جوارحه في مثل هذا العام وتنتفع ح أصلاً العدل وإن كان صدور المعصية منه على وجه
 الشتر بحيث لا ينافي في حسن الظاهر قطعاً ومن ذلك يظهر وجوب تقديم الحجج على التبدل لكون العدل مثبت حسن الظاهر والجوارح لا يفتي بل يقول في طلبه
 من على ما يذهب العدل وإن بقي حسن ظاهراً فقول لا احتساب العدل الحسن الظن لا يوجب من حيثاً من حسن الظاهر فليس بغير العدل غير وهو
 طريق إليها وليس هي الملكة كما يقولون لما خرون تمهيداً ودعوى أن الملكة عندهم هي هذه القوة التي تنظمها حسن الظن من حسن الظاهر لا يكون لأحد ملكة
 وقوة بعد عنها وأختلج مع الكلا والفساد ثانياً ضرورة كثر ولجوع ملكة العدل ليس على أن حسن الظاهر قد يكون لأحد ملكة بل لا يفتي لاشتراط
 الملكة كبح النظر بالمقدم بل هو في الحقيقة رجوع للقول بحسن الظاهر كما هو واضح في ذلك كبراً لشدته ضعف القول بأنها الملكة بل العدل مساو
 في الضعف للقول الأول فيها وقد بحثنا أن الحرمان أعرف بعدلنا هذه في فوائدها من عدم ما من حجة بنا ولا نزاع قولنا أنها لا تملكها في
 النصول صلا ولعلنا كان المعصية التي كانت هي شدة ما ورد في أصل العدل الذي عرفنا أنه لا لا يفتي على القول بالملك بوجوب من الوجوه مع أنها على خلاف
 منها قد اشتملت على ما لا يدفع في العدل الباعا كحصول الجوارح من هذا أصل بعضهم براديشا كون الرجل معترف بالعدل بين المسلمين حتى يفسر شهادته
 مجزئاً كل من جناح مناهم متلفات بالقبول ذلك بقوله على انحصار الجوارح واجباته يوجب بين من لم يحضرها أصل الملام من لم يحضرها غيبه عنها مع وجود
 انام المسلمين فأن ذلك قد يؤول إلى الكفر لا سهلاً لكن قد يناقش الحرمان في أن بعض النصوص إشارة إلى اعتبار الملكة في العدل كما يجزئ المروءة
 تفسير المسمى من على بن الحسين واحتجاج الطريق عن الرضا عنه قال إذا رآهم الرجل طمأنينة متممة منبهة تمارت في منطقتهم تخاضع في حرمة فوطئها
 لا يفرقها أكثر من بجزء تناول الدنيا وركوب المحارم بها الضعف فليست فليست لادين لها فولا يترك يحيل الناس بظاهرها أن تمكن من حرام
 اقبحها وإذا وجدته يعنف من المال الحرام فزوي لا يفرقكم فان شهود الخلق في مثل هذا أكثر من مبدئ من المال الحرام وإن كثر وجعل غيبه على شواهد
 قبيحة بل منيها ما إذا وجدته يعنف من المال الحرام ذلك فزوي لا يفرقكم حتى ينظر وأما عفة عقله فما أكثر من ذلك لاجتماع جميع المصالح فليست
 فيكون ما يصدق به كثر ما يصدق به فليست وإذا وجدته عقله متدنيا فزوي لا يفرقكم حتى ينظر وأما عفة عقله وكيف يحتمل لمراسيات
 الباطلة وهذا فيها فان في الناس من خسر الدنيا والآخرة بترك الدنيا وهي أن لذة الرأبسة أفضل من لذة الأموال والتمسك بالباطلة فليترك
 ذلك جميع طلب الرأبسة إلى أن قال ولكن الرجل كل الرجل في الرجل هو والد يجعل هو تبعاً لآله وقواه مبداً في منى لله يرى ذلك الحق أقرب إلى

الشهادة

كتاب الصلوة

عن أبي بصير عن النبي صلى الله عليه وآله قال فذكر لكم الرجل فبعضكم ففتكوا ولبستم فانتدبوا إلى كبير ففعلوا فانه لا ينزل دعوة ولا تحبب له الصلاة الا ان يجمع
 كونه غير معلوم السند ومما في غير الكتب لا رتبة ولا ترتيب في الصلاة فلو كان من خاصين كالاول والثاني واجبا بها فاما من غيرهم فله من الاجابة والتمتع
 بحسن الظاهر وهذا هو الحكم فانما الوسائل انما هي ان لا على مرتبة العبد الا لادناها بل قال ان مخصوص من يؤمن بالعلم ويعتدي به في الاحكام الدينية
 كما هو ظاهر ما دام لم يجمع عند الشاهد هو جليل جدا وهذا علم يجب ان يجمع اليها انما هي في المروءة والكمالية وعرض الشهرة على عبادها في عداها
 الشاهد لا مام بل عن الماحود بن زغل حكاية الاجماع على ذلك من جميع اربابها انما هي في المروءة والكمالية وعرض الشهرة على عبادها في عداها
 انهم وظاهرها في ان الشهود جعلها لجزء في مفهوم العبد لا لكونه كان فلا يعرفه غير طائفة من تلك سقوا في الكلام في حديث هشام لا بد من لاف
 له لا بد من عقل لا بد من عزم ان بن عمه لا يتقدم في علماته امر من من حال الناس فلم يظهر لهم حديثهم فلم يكن بهم ودعاهم فلم يظهرهم كان من عرض عبيده
 وكل من مردود على الله ويجب حوته وقول الصادق في خبر ابن ابي يعقوب وان يكون من الشهود في المروءة عيانا لها انما هي في المروءة والكمالية وعرض الشهرة على عبادها في عداها
 عقل وقلة مبالاة وجباؤه على كل حال فلا تفتنه بقوله ولا فعله وظلاله من الجاهل من الايمان ولا ايمان لمن لا يحسن العمل ولا ايمان من لا يملك حديث البر
 حيث قال لا قبل شهادة تلاف وان يدينه كمن على خردن بل انما ادعى ملاذ منها في الشهودي لكن الجميع كانه لا يتحقق على المثال في الاجابة والتمتع منها لا بد من
 لها في العبد الذميمة في ذلك في شئ منها وهو انما لا بد من بين المؤمنين في الشهودي ممنوعة من المروءة والكمالية وعرض الشهرة على عبادها في عداها
 نعم بعد ذلك بعضهم يفتن بعضا من عقلاها كاذبا ليس العبد في المروءة والكمالية وعرض الشهرة على عبادها في عداها
 العرض وما في حديث هشام من قوله كذا من قوله ليس المراد منها ما هي عندهم قطعا واجماع المأخوذ به غير ثابت بل انما هي في المروءة والكمالية وعرض الشهرة على عبادها في عداها
 كانها في المروءة والكمالية وعرض الشهرة على عبادها في عداها
 في المروءة والكمالية وعرض الشهرة على عبادها في عداها
 ما ورد في وقع جبره حتى استحي من رفقها وكان الذي في عبادها في المروءة والكمالية وعرض الشهرة على عبادها في عداها
 امير المؤمنين محبوبا وولي جبره عن الشهودي في المروءة والكمالية وعرض الشهرة على عبادها في عداها
 منها في المروءة والكمالية وعرض الشهرة على عبادها في عداها
 الله وعلى الصادق المروءة والكمالية وعرض الشهرة على عبادها في عداها
 والمشي بين الاخوان في الحج والتمتع في المروءة والكمالية وعرض الشهرة على عبادها في عداها
 وكثرة المراجع غير انما هي في المروءة والكمالية وعرض الشهرة على عبادها في عداها
 المروءة والكمالية وعرض الشهرة على عبادها في عداها
 يمكن وهو على شرط في الشهادة ولا اخذ في العبد الا ان يكون يحصل منه عدا لا طيبان بما لا يتر في الدين ويعتقد حسن ظاهرا ولعلنا ان العبد
 من المروءة والكمالية وعرض الشهرة على عبادها في عداها
 البيان كالصريح في نقل عبادها من المروءة والكمالية وعرض الشهرة على عبادها في عداها
 العبد انما هو في المروءة والكمالية وعرض الشهرة على عبادها في عداها
 عدم استقامته وويلد بالصلوة هو في المروءة والكمالية وعرض الشهرة على عبادها في عداها
 حسن الظاهر على المروءة والكمالية وعرض الشهرة على عبادها في عداها
 كما في بعض الامور والواقد من بعض الاولياء التي لا يفتح فيها في العادة مع العلم بوجوبها نحو ما وقع من امير المؤمنين من ترويع المروءة والكمالية وعرض الشهرة على عبادها في عداها
 على انما هي في المروءة والكمالية وعرض الشهرة على عبادها في عداها
 وليس هو اعظم من الصغير وما لا لا من على الصغار فهو منى على انما هي في المروءة والكمالية وعرض الشهرة على عبادها في عداها
 بل من جميع ارباب السنن والعلما ومشعرا يدعي الاجماع على ذلك في المروءة والكمالية وعرض الشهرة على عبادها في عداها
 انه لا يفتن في المروءة والكمالية وعرض الشهرة على عبادها في عداها
 في العدا في المروءة والكمالية وعرض الشهرة على عبادها في عداها
 الذنوب صغيرة وما يكون صغيرا لا صانفا الا هو الكبر يستحق العقاب عليه كذا ما جاء في السراير حيث لا يفتن في المروءة والكمالية وعرض الشهرة على عبادها في عداها
 ان الذنوب على قسمة صغائر وكبار فالقول لم يذهب اليه الا في هذا الكتاب لا يذهب اليه احد من اصحابنا لا من اصحابنا ولا من اصحابنا
 في المعاصي لا الا صانفا الى غيرها وان كان لا قوي ما ذكرناه في الاطراف وقولنا انما هي في المروءة والكمالية وعرض الشهرة على عبادها في عداها
 كسبها لا يفتن في المروءة والكمالية وعرض الشهرة على عبادها في عداها
 وعبدنا لا نؤاخذ بحسنه من عبيد بن ترواة وخبر سعدة بن صدقة فخر عبد الله بن عبد الله الحسين الذي في المروءة والكمالية وعرض الشهرة على عبادها في عداها
 الى الخبر انما هي في المروءة والكمالية وعرض الشهرة على عبادها في عداها
 وفي قوله عن قول الكبار من دخل في قوله في غير ما دون ذلك لمن يشاء فقال انما هي في المروءة والكمالية وعرض الشهرة على عبادها في عداها

كتاب الصلوة

كتاب الصلوة

منه فذكرنا هذا مع هذا ما بالشرع على ان يكون جميع الذنوب كجائز لم يحصل عدل في الغالب بالنسبة لسايرهم ضرورة انه لا يمكن ان يمتنع عن سوا
بعض المعاصي العادلة يحتاج اليها الناس اكثر مما هو من هذا النوع مما لان فيجب ان تكون العقوبة عليها في كل وقت وعين من غير مجردين لا يحتاج الى
الاختيار او الصديق لا تقبل بغير قولك من ومن معرفة الذنب المضاف من قبل بما قبل بعد العلم على عدم المعاودة المتوقعة عليه لقوته وقسره
وان كان فيه منع واضح ضرورة من الله عن جميع المعاصي بل قد يقال اننا منع قلته وجود العذاب بالمعصية المذكورة فان نظر الطالب من جهة طرائق حوائج
الناس لا يسلّم احد منهم من وقوع الصغيرة على الجملة الا فلا يفسد حاله ولا يفسد في جميع الاوقات ان الشخص الذي يظهر له الشرع العاصي واجتناب
الكبائر وقعت منه صغيرة لا يفسد منه ثوابها او لا كلان ذلك ممنوع بل لا يحصل الظن بعدة كثير من الناس على غير ذلك : يقال كون الذنوب
كلها اكابر يقتضي بانها كلها فادخلى العادلة اذ لا دليل على ذلك بل القاطع فيها الاكبر من المعاصي ما عدا الاكبر فلا يفتح الامع الاصل ان العادلة
المستفادة من الاخبار هي كون الرجل معروفا بالشرع العاصي مجتنب المعاصي العظيمة حسن الظان اساسا له عن في محله قبل ان يفسد منه الاخر وهذا
لا يفتح فيه وقوع بعض الذنوب بل في ليست بذلك المكانة الامع الاصل على ما هو في هذا الى هذا ان اهل القول الاول ما دام انهم الى كون العادلة
اجتناب الكبائر مع عدم الاصل على الصغار ان عند المعاصي على قسمة من الواضح ان هذا لا يلزم منه ذلك ولا وقوعها مسكرة فانه لا يلزم
بين كونها مائة عدم فذهبا في العادلة فانه قد يكون استحقاق العقاب في هذا الذي هو الذي هو حاله في ذلك وهو ظاهر الاخبار والذنب
على ان العادلة لا يفتح فيها مثل ذلك وهو عينه الذي لا يملك ان كاننا المعاصي عندهم كلها كجائز كرام ابن ادريس في ذلك يظهر في ان
فاعل الصغيرة لا يحكم بعد الحق بوجوب الكسب هو وجهه على غيره مع اخلالنا من ذكره في رد على الشيخ لبيان ان التوبة علاج له وفي رواية ابن ابي عمير وروى
باجتناب الكبائر لا ينافي في ذلك ان المراد بالكبائر هنا قطعاً غير ذلك المعتبر لوصفها كجائزها ما لم يأت او عدل الله عليها الناس من شرب الخمر والزنا والربو وعقوب
الوالدين والفر من الرخف غير ذلك من المعاصي هو الاكبر ليس قولنا ان المعاصي كلها كجائز يجب حمل هذا اللفظ على ان كل موضع التوبة العاصي في ذلك
ان جعل الوصف موضعاً ليس اولى من جعله محضاً وعود النزاع لفظياً على هذا التقدير فلو كان كانه ثمرة محض في ذلك مع ان الظاهر عدم الاحتياج
بل قد يقال ان اهل هذا القول لا ينافيهم القول بالكيفية ان المراد يكون لكل كجائز عندهم من جهة التبع واستحقاق العقاب خلافاً للفتنة فانه يظهر من
المقول عنهم انه لا يحسن التواضع على الصغار مع اجتناب الكبائر وهو شاذ في هذا قوله في جميع البيان في العبارة السابقة ان المعاصي كلها كجائز من حيث
الفتح بل في قوله انما يكون صغيراً لا اضافاً الى المعاصي بل هو اكبر ويستحق العقاب عليها اكثر بل في قوله بعد عبارة السابقة وهذا القول متعارفان مشهور
بل في قول المتقدمين على القول الذي لا يوجب اجتناب الكبائر كلها او عدل الله عليهم عليه الاخر عقاباً او واجب فيه في الدنيا اذ لا يكون متعارفان
الامع اذ استحقاق العقاب في الله قد وعد على المعاصي كلها النار قال عز من قائل من يعص الله ورسوله فله اجر كبير في ذلك كله وقد ثبت انهم
ببعض الاخبار نحو ما دل على ان كل معصية شديدة وفي بعضها لا تنظر في المعصية بل انظر الى امر عصى وما دل على ان من استحقاق العقاب
معللاً بان قد يكون غضب الله فيه وغير ذلك ما يقال ان الاستحقاق امر مطلق على الذنب فلهذا باننا في ذلك يكون كبيره فيه ما لا يخفى وبالله
او عدل على سائر افعال الناس وان اجتناب الكبائر لا يخلو خلافاً لا يبرح جدياً بان ذلك امر المكلف في المعصية معاً قال في مكان اذ اذ اكبر
من الكبائر في الروايات كما هو في ذلك بعضها وفي الآية انكم اذا اجنبتم هذه الكبائر التي ذكرناها في هذه السورة تكفروا عنكم ما وقع منكم منها في الماضي
كفروا بقرآن الذين كفروا ان يذنبوا بغيرهم فاذ سلف مثله ولا شك انما تكفوا انكم الاما قد سلف ان كان لا يخفى في جميع اختلاف الاخبار في جميع
فيها علم منها جدياً من ان الذنوب كجائز معاصي على ان المعصية كون الكبر في كل ذنب الله توعده عليه بالعذاب كما في قوله تعالى يا ايها الذين آمنوا
الذين آمنوا من اجابنا باعين بعضهم من غيرهم فلو كان كل من استحقاق العقاب على اجتناب الكبائر لا يبرح جدياً بان ذلك امر المكلف في المعصية معاً
في الاول انما عدت سبعاً الى سبعين اقرب في الثاني انما الى السبعين اقرب في معناه اكثر من قبل انها كل ذنب تب عليه لشارع حدا او صرح فيه
بالوعيد قبل من كل معصية تؤذي بقلة اعناء فاعلمها بالدين قبل كلها عاصي حرمته بل بل طاع قبل كلها توعده عليه توعده لشد في الكتاب
او السنن وكان لم يبرح جدياً من المعصية من اجتناب الكبائر والالتصية الى ان كان تكفيراً قبل سائر فضائله الاطلاع على افعال الكسب الطمع
عليه من العادة في الحدائق قبل انما نفي عن سورة النساء من انما الى قوله لا تجتنبوا الاية ومن من من اكل من اكل الى العند ومن
بعضهم انما سبع الشدة قبل النفس فذات المحسنه واكل الى البيه لزمانا والفر من الرخف والعقوبات بعضها نافع بزنا والسحر والحاد في
في بيت الله الى الظلم في عشرة زنا في الربو واخر اثنا عشر زنا في شرب الخمر والسحر واخر عشرون السبع الاول والاول والسحر والحاد في
واليمين العقوبات في سورة الزور وشرب الخمر واستحقاق الكسب في سورة النور في شرب الخمر والسحر والسحر والسحر والسحر والسحر والسحر
الله عز وجل زاد بعضهم اربع عشرة خمر الى الميتة والدم ولم يخفى في ما الله عز وجل في الاكل والفر من الرخف والعقوبات بعضها نافع بزنا والسحر والحاد في
الحقوق من غير هذه الاسلحة والتبذير والحياثة والاشغال بالمال في الامور فان قد عدلنا في اخر القضاة والدين في الغضب والفتنة وقطبة
الرحم باخير الصلوة عن قتلها والكدب خصوصاً على رسول الله ورضي الله عنهما في حق فكما ان الشهادة والبسطة الى انما ومنع الزكوة المفروضه في غير
الحج عن عام الوجوب في الظاهر والمجاهرة بقطع الطريق عن اهل البيت الطاعين في اخياره على الله من ان الكبائر المعاصي التي توعده الله عليها
عليها الناس مستند في ذلك الى جمل من الاخبار وفيها العجيب لكن يظهر من القول من انهم هم الوعيد بالنار الى الصبر والحج والفتنة وانما
في الكتاب اربع وثلاثين منها اربعة عشر ما صرح فيها بمصوب الوعيد **الاول** الكبائر العظام التي توعده الله تعالى في قوله تعالى الذين كفروا اولئك هم الظالمون يخرجون

في كتاب الكبائر
في كتاب الكبائر
في كتاب الكبائر

کتاب الصلوة

[illegible]

من انوار الفوائد

الى قوة فشل اللواط وشرب الخمر وترك صوم من شهر رمضان وشهادة الزور ونحو ذلك من الصفات التي لا تغدح عد الذل ولا تحتاج الى قوة بل تقع مكفرة
ولا يثبت بها جرح وهو واضح العنا وكيف يمكن الحكم بعدالة الشخص قامت البينة على انه لا ط في غلام في زمان قبل الزمان اداء الشهادة بلبس كالانحجر
علمنا بالطريق بغير الشرع وان شئت فانظر الى كتاب الرجال وما يقدرون به عد الذل الرجل على ان في رواية ابن ابي يعقوب السابق ان تعرفوه بالشرع
العفاف وكف البطن والعزج السان ونحو ذلك اعزاء الناس في كثير من المعاصي فان قل من يجنب من المعاصي من جهة استحقاق العذاب بعد معرفته
ان لا عقاب عليه ايته قد ورد في السنة في هذا الكبار ما ليس بركا في ما حصره مع النص عليه فيها ما لا يتكبره وقوله ان الكبير كل ما لو عد الله عليها التا
لا ينافر ولو كونه يعلم كيف توعده الله عليها بالانقضاري ما هناك نحن بحسب صولتنا ما وصلنا كيف توعده الله عليها لانا فانظر الى ما في حقه
عبيد ندوة لما سأل عن الكبار فقال من كتاب على سبع الى ان قال فقلت فمن الكبار المعاصي قال نعم قلت فاكل درهم من مال اليتيم طلبا لكرام من الصلوة
فان ترك الصلوة قلت فاعلمت ترك الصلوة في الكبار فقال اي شيء اول ما قلت لك قل قلت الكفر قال فان ترك الصلوة كافر يعني من غير علمه كيف
ادخل ترك الصلوة في الكفر مع استحضاره لم يقله ثم ما سلكتكم في سفر قالوا ترك من الصلوة ايته قال الله تعالى حرمت عليكم الميثة والحكم الخنزير وما اهل
به لغير الله وان شئتموه ما بالان لادام ناكم منق في انذارا بالاشارة الى الاخير وكل واحد قد حكم بالفق في حال رادة الاصل ربيعة كاحمال رادة
ما لا ينافي في هذا من الفصول بل بحمد المعصية ومن غير مجنب الكبار ايته قد ورد في السنة النوع بالان اري نوعا على كثير من المعاصي وبناء على
ما ذكره بل ان يراهها اما الاصل ايته او من غير مجنب الكبار وكل مخالف للطاهر من غير دليل بل عليه ايته فيما رواه عبد العظيم بن عبد الله بن
قاسم بن جلد الكبار شرع بالخمر عدل ذلك بان الله تعالى في عباده قالوا وان ترك الصلوة متعبا وشيئا ما في حق الله لان رسول الله قال من ترك
الصلوة متعبا فقد برى من دمة الله فانه رسول الله فانتظر كيف اسئل على كون تركه بجا وورد من السنة وايته بنقل الاجماع على الاصل وعلى الصغير من
جلد الكبار ودفع ذلك كل بان المراد الكبر كلما توعده الله عليها الناربض الاشياء الذي قام عليه الدليل بانيته جعل ذلك صابغا ومن هنا توقف
في الحكم بغير الاشياء الواردة في السنة مع علم دخولها تحت هذا الصابط وايته قوله اخيرا انه قد يتعبد الوعيد لا باب احضار الاشياء واما
متعددة لاجل انها لا يجرى فلذلك طوبى ما ذكرها فيه نذا كان اجنبيا لكثيره شرها مثلا في تحقق العدلة وغيره فلا يمكن الحكم بالعدلة الخي علم اجنبيا
الكثير ولا يكون ذلك الاجنبيا بجميع ما تخيل انه كثير نعم لو قلنا ان فعل الكثير مانع من الحكم بالعدلة لا يجمل القول بذلك لانه يعلم انها كثيرة ولكله
الشك في الاندراج التعريف فيتم له ح عدا جرح حكم الكثير على مثله لكونه المتيقن الاخر في الاية وغيره في عمل شك فيه ولكن على كل حال الرجوع
في تفسير الكثير الى ما ذكر من انها توعده الله عليها بالنار ورجوع ذلك الى معرفتنا وان المراد به كون ذلك الوعيد كآية لا ما يشتمل ما كان على ان يبين
والا يمتد وكما جرح الحكم من العدلة والنكفر في محذور ذلك عليه ما يقطع الناظر الى ما بالاحاد من طريق بغير الشرع بعناوه فلا بد ما من القول بهذا التفسير
وابكان ذلك الى معرفتهم كما يبين حسن عبد الله بن زرارة المتقدم وتخرج ما نقل عن ابراهيم بن ابي اسحاق الى السبعين اقرب منها الى السبع في رواية
الى السبعين او يراه في رواية علي بن النخعي والائمة كما يشعر به رواية عبد العظيم بن عبد الله الحسيني او يراه بغيره الاكبر من قوله هي ما توعده الله
عليها لانا لانه ترفع مساوي الكبار كما يشعر به بعض الاخبار وفي بعض الروايات انها سبع وعدها ما توعده الله عليها لانا وبذلك يجرى
المجمع بين الروايات ودعوى ان حصر الكبار في هذه العلامة المزبولة يقتضي عدم اقتداح العدلة بغيرها وانه لا بد ان تقع غيرها مكفرا لعدلة العدلة
يقع فيها ما ليس بكبير وجميع الصفات لا تقع مكفرة بغيرها فلو انما قلنا بان الذنوب على قسمة صفات وكبار على هذين الامرين نعم
بعض من لم يفعل بذلك كان ادريس بن عيسى وقد اقتداح العدلة بالجميع ما يحتاج الى التوبة على انه لا فائدة في هذه المتبعة بحصر الكبار من دون هذا
الامر بن فانه قد ظهر منه بذلك الحمد بما ليس بغيره من استقامة القرآن من اوله الى اخره ولا خط جميع الاخبار الواردة في المقام وجميع ما
تضمنته الروايات بعد حذف المذكورين من بعض ما تضمنته الكتاب العزيز من محكمات ومنها في اربع وثلاثين واستشكل فيما تضمنته بعض الاخبار من جهة
عدم موافقة هذا الصابط وما في ذلك الاية يترب عليها احكاما جلية كالاخذ بالاحسان الى التوبة ونحو ذلك فادعرف ان ذلك غير منفتح الوجه
والذي يظهر ان الكبار يثبتها حقيقة شرعية بل هي باقية على صفاتها والمراد بها اكل معصية عظيمة في نفسها الا من جهة المعنى يعرف ذلك اما
من يروى الاخبار بان كثيره والذي يحصل منها بعد العلم مفهوما العد في بعضها او حمله على معنى لا ينافي في كالكبرية ونحوها ويعرف كالحرف بالعلامة
المرتبلة الكفر بالله سبحانه انما انزل الله تعالى في كبره من مكر الله تعالى الكذب على الله وعلى رسوله وعلى اوصياء صلوات
الله عليهم من واية مطلق الكذب والخمار لا يراه الله في مثل النفس الحرام الله حرمه من غير انما لم ين ط الكبر عقوق الوالدين باطاعة الاحرام
الافراد من الزحف في الشر بعد الحجرة بك السحرية شهادة الزور وبوكان الشهادة بترك اليقين الغوسج نفخ العهد ببدل الوصية اكل مال
اليتيم طلبا كاكل الربا بعد البينة كاكل الميثة والدم والحكم الخنزير ما اهل به لغير الله كاكل السم كاكل الخبائث كاكل العلل عري واية مطلق الاسف
كوايضا في الكمال البينة ان كبره في حقوق من غير حرج الاممات والنبه كاكل الاشتغال باللاهي كاكل القمار كاكل الرب كاكل القمار كاكل اللواط
قد في المحضات كترك الصلوة ترك الزكاة كاكل الاستحسان في كاكل شيء مما فرض الله حراما على الذنوب ما توعده الله عليها في الكتاب
والسنة من محرمات ما كان قد اقدم من غير نوعه لكن شدة على العمل والذلك تشدد بالحكم من التوعده بالانذار كاكل الزكاة كاكل الزكاة كاكل الزكاة
ونحو ذلك مما توعده الله من التوعده بالانذار بعد فرض انه معصية او ما بقى عظمته في نفس هل الشرع وان لم يشر على غير الذي عنده على سداد
المعبر الشيخ جعفر فان الكثير ما عدا اهل الشرع كبر اعطيا وان لم يكن كبير بنفسه كقصر ثوب عن لا يجهده مع الحاجة والصغيرة ما لم يعد وكثرة

بل في ذلك

والدم

ان

من حيث بلوغها عند كبرها جاشت بالآخبار المعتبرة كغيرها بل هي ما توفد الله عليها على أنزلها بأهل الشرع فاعلمهم فهم فلابد بتقوى العلوم انه
مستغفر في الشرع وما عكس ان راد على كل كلامهم مضطرب لكثير الذم لان برهان العلماء ولا تعول استغنى مع الغفلة عن محبت الكبار والصغار
لكنه على كل حال هو صابط غير متغير فان الذنب فليس عظم من جفلة وقوة ضرب مفاصله على غيره ونحوه وقد لا يستعظم من جهة تعارفه ونحوه
فان قلت انوار عليك انتم قلت اننا لنجد بعد قدما على عظم الكفاية لشدته وخبرها والفرق بينها وبينه انه يجعله صابحا حق فها ورد من غير
المعبر ان كبره على غيره نأخذ بعد فذلك ان الحكم من الغفلة عن عدم المساخفة فيهم وعدم نسبة التقوى لعلها على غير ذلك مع عدم ما ينافيها من
الادلة ان يكون ذلك ما خوذ عن صاحبها منهم فتوقره بما ذكره شيئا ما نقل عن بعضهم ان ان اردت ان تعرف الفرق بين الصغير والكبير فاعرض
لذلك فمفاسد الكبار لتصور عليها فارتقت عن قول مفاصلها في الصغار والافق الكبار مثلا جبر الحسن للزنا فيها اعظم من مفاسد القذف
مع انهم لم يبدوا من الكبار وكذا دلالة الكفار على عودات المسلمين ونحو ذلك مما يفرضه العقل واللبس انهم مفسد اعظم من مفسد القذف
ومنه يخرج الوجه كلامه الى السبها اقرب منها الى السبع كما نرى في ذكرها وقربها لا ينجس بها ذكرها من معرف عظم الذنب وكيف كان فالامر من جمل
الكبار لوروده بعقل اخبار وفي مضاع الكبر ونقل الاجماع عليه من العظم الاجماع على ان يردن ادم على الصغار وورقت مثله الا لحوال ودرت شفا
وعن الذخيرة اخلافه ذلك والمنقول من الصحاح العاموس انما نهاية لا يبرهنا الا امر ولا فائدة على الحق والملازمة والمداودة وما سمعته عن الصريح
من الاكثار من مداخل الا فائدة والملازمة ان كان فادعا في الشهادة وان لم يكن اصل المكان الاجماع لكن لا يمكن اخذه في هذا البناء على ذلك
الان يكون ذلك مما ينافي التقوى لم يكون كثيرة يمكن استفادتها على الوجه الذي ذكرنا ولم يوافقوا في تفسير الامر والاول في الجمع الى اعراف العامة
فان لم يكن فالحق ذكرنا من اهل اللغة وانما نلهم منه فاعل الصغير مع الغرم على عدم التقوى لا ما اذا لم يحضر به العود وعدم ردهم اذ كان على الموت
لا بعد ان يكون من عرفا بل لغزو الظاهر ان الاكثار من صغارهم في نوع واحد لا يبعد امر اهل كل واحد قطعنا انما الكلالا بالنسبة الى الجمع لاجماع
الخير من المقدم شاملة وبان ان في باب الشهادات تمام البحث هذه المسائل كلها وكذا ينبغي ان لا يامام العقل حال الامانة ضرورة عدم عبادة الحق
نعم لا بأس بالجنون قبلها لو كان اود بالاطلاق لادلة السامع عن اطلاق المصنف من الايقام بالجنون ضاوة تقوى بعد الموت في اذنه حال الايقام
من خصوص ما بعد ملاحظة اعتضاد الاطلاق الاول بالشهرة العظيمة التي كانت تكون اجماعا بل علما ان الجنون في حال الجنون نقصا كان وان جرم
الفاصلة في باب الجنون من ذكره مانع معلا لهما ما كان من ضرر حال الصلوة وبان لا يؤمن من حال الجنون من غير شق وقدر وحي ان
الجنون في حال الجنون ولو نقصنا من عرصة المنة والجميع كائني خصوصية الثاني لا مكانا لنا عدم بعد تسليم اعتبارنا بالفساد فعلا لهذا الا
كالحكم في تركه الحكم باستحقاق لذلك بل الثالث بانه ضرورة كون المانع النقص الصلوة لاملل المرض في نفسه كذا ينبغي ان لا يامام من غير خلاف
اجده فينبهنا بل عليه لاجماع منقول ان لم يكن محصلا طهارة الولد فلا يجوز الاتمام حج بولادته في الغول امير المؤمنين في خبره بن بناء من سنة
لا ينبغي ان يؤمو الناس عد منهم لمانا والبا في في صحيح ردة لا يوصل احدكم خلف الجنون والصادق في في صحيح لم يمسك ليشا الشريفة
في لا يؤمو الناس منهم الجنون ولاننا لا نعلمها كذا في في شيء منها على غير ما لا يحاط به من طهارة الولد بل قصاها المنع عن ابن الزنا ولعل ان
يتم على ان يعلم ان ابننا محكوم عليه عند مولده شرعا حتى من كان ولد على الاسلام فلا يستبعد والقبيل في في الحرب الاسلام من لا يعرف
لذلك ان كان هو لا يخرج من شكالة لا ولا للعبير ان لا يكون ابننا كما هو مضمون الاخبار فيكي في في محال الا تمام عدم العلم بكونه ابننا زنا بامر صريح
غير ان يترك الفرق بين المذاق على النوع الواحد من الصغير والاكثر من مدينه في صدق الامر على الصغير المربوب الجنان كما ان صرح الخبر بان
في لا يخرج من الاتفاق على وجوب الموت من الذنب ان كان صغيرا وبما يشبه ما ذكره وغسل التوب من عدم الفرق في في ذلك بين كونه من كفر او حق
او من حيث لم يتغير من ذلك قد بالغ بعض الناس في بطلان جرم ابن وعولما لاجماع على ذلك شيئا وافصح على خصوصية تكفيره باجتناب الكبار
معلومه عدم فقهنا في هذا الموضع على علم التوبة عنها بغير كذا فلاح ضرورة كونه مصلح على عدم التوبة خلاف فرج بين الصغير والكبير
بالسبيل في ذلك فليت قد يقع ذلك كله بالترام وجوب التوبة عند عدم الامر بها من كل ذنب من حيث كونه من كفر او من طاعة وفعل في ذاته
وتكفيره بجعل عدم العقاب عليه بانيا في حسن التوبة من حيث كونه معصية وقبها ونشأ وان لم يرتب عليه عقاب في التوبة ليس في في العقاب
خاصة وعدم قدح الصغير في هذا الموضع في في حسن التوبة من حيث كونه معصية وقبها ونشأ وان لم يرتب عليه عقاب في التوبة ليس في في العقاب
من التوبة فانه معصية فضلا من الاصل في في حسن التوبة من حيث كونه معصية وقبها ونشأ وان لم يرتب عليه عقاب في التوبة ليس في في العقاب
الاولد اوصع ما بناء على ان خرج ابن الزنا من منها لا يغيرها بغيره بالسبيل في في حال بل هو من ذبح فيها الصداقون كونه من من قبله
ونحوه على صرح عدم الجرم فيكون عنوان الخصم على حال غير ان كان في المخرج من الدليل القاطع لا لا لان احاط التحقيق في التقييد كافياد وهو
ما خرج ولد الزنا من ذلك لعدم صا والمردية فيقتض الحاق هو من ابن الزنا في لا يبرهنا كونه من ذنا وعبره ليجزم بعدها لا اذ لا الواقع من كل منها في في
العلم غير ان في في مفاهيم الافاظ يمكن المنع كما هو حال الوجهين في المسئلة واظهرها خصوصية في المقام الذي في الاحكام لا اتفاق فيه على جواز
من لم يثبت من ابننا فاعل قد عرف ان ظاهرهم الحكم عليه بطهارة مولده وان كان هو لا يخرج من شكالة كما سمعت من لا يبعد ان يكون من ابن الزنا
من ثبت انه يكون على غير نكاح والديه فلو لم يثبت من على غير نكاحها ابننا فانا وان استبعد لان يدعي شمول قوله ان الاسلام يجزأ في مثل
ان كان فيه ثمالا ومنع واما ما لا يشهد فلا ريب طهارة مولده شرعا كالولد على الفرض وان تنا ولذا لاسن الا انه لو يثبت شرعا كما هو واضح وكذا

الملك والملك والملك

يُعتبر البلوغ في الامام للبايعين في الفرض على الاظهر لا شهر بل عليه حاشية من غير بلوغ او ما من كتاب الصوم من المنهني في الخلاف عندنا صلوة وهو انصر
الاطلاق للمكلفين والخبر الجبر ضعيف والعمل من جعفر عن ابي عبد الله عليه السلام كان يقول لا بأس ان يؤذن الغلام قبل ان يحتمل فان لم يجز ذلك صلوة وفلانة
صلوة من اجل خلفه ونحوه اعتبارا بالعدالة المتوقف بحقتها على التكليف مؤبداً فانك كل بعد جواز الامام في النافذ خصوصاً للمنفذ بعد علمه
بجبره تكليفه على احوال ما يتخرج منه الصلوة بل ينبغي القطع بربنا على الفرضين خلافاً للشيخ في وعن المبسوط يجوز ما في المراقب المنهني الغافل على
عليه الاجماع في اولها للمؤثوق من الصادق يجوز صدقة الغلام وعقده يوم الناس ان كان له عشر سنين وخبر طح بن زيد عن جعفر عن ابي عبد الله عليه السلام
لا بأس ان يؤذن الغلام الذي يحتمل وان يؤم وخبر غياث بن ابراهيم عن الصادق لا بأس بالغلام الذي لم يبلغ الحلم ان يؤم القوم وان يؤذن وفيه ان اجامعه
مؤمناً بمسبغ من الاخطاء خلافاً لغيره ما يحكى عن المرتضى في بعض كتبه بل يعمد في الخلاف فيمن المنهني المشعري دعوى الاجماع عليه بل بمسبغ
نفسه خلافاً لغيره من غير ما يتقضاه والخبر ضعيف سند بعضها ولا جابره بل دلالة لاهمية في الخلاف من البلوغ وبلوغ العشر من صده
وخلو ما عرقه من الختم اعراضاً عن الاخطاء في هذا الباب وسائر الابواب خاصة عن معارضته ما عرفت من وجوه هذا في فرق الملاقاة الادلة
منها وجوازها كون سلطاناً متظافاً وغيره خلافاً لالاسكا في فرق فتاوى الثاني بالاولى والثاني وهو لا يخرج من وجه ضرر واداءه سلطاناً
حق هو ليلك الامام ومع فرض كونه دون البلوغ يجهل ما ذكره والاستقضاء وجوب الجعة على الناس لا من قبل العقل الا في الفرض للزبور والفتوح المرجح
في الحكم ولعل تكليفه امر اخر وهو عرف مناهبه هذا ولكن الحكمي من ابن الجبلة الذي ذكره غير ذلك حيث قال في حال ابن الجبلة غير البايع ان كان سلطاناً متظافاً
للإمام لا كغيره كالولي للعهد المسلمين يكون ما لا يملك احد ان يتقدمه ولا يملك في السلطان بعد الامام لا كغيره من وجوه غير ما ذكره في حاله
فلا يترتب عليها وكذا في الاخطاء بين امامته والبايعين في الفرض والواقع في غيرهم مع خلافاً للرد في الذكر فيقران بين الاول فالاول وغيره
فالتا في لعله لساوي الصلوة من تغلبت الخلاف الثاني وهو لا يخرج من وجه بالنسبة الى تمام غير البايعين به نحو الحق الثوي من استقراء الادلة
بشرعية سائر عباد الله البايعين ومنها اقام بعضهم ببعض كتابا العنق جيداً وكذا يعتبر الامام ان يكون فاعداً بعباد على المشهورين في الامانة
بل لا يتغير خلافاً من كانت عادته في ذلك بل في الخلاف والذكر وكشفه لا يثبت في الماتج وظاهره من التثنية والسراير وظاهره من التثنية في الماتج
عليه الاصل في بادير غيره من الاخطاء والاختباء والمرسل في الخلاف ما كان دعوى استفادة اعتبار عدم نقصان صلوة الامام نفسه من صلوة
الماموم من استقراء الادلة والنسب الى المروي بين العامة والخاصة فله في بعد ان صلى لم جالساً في ربه لا يؤمن احد بكعباً ساجداً قبل خبر السكون
عن الصادق في نحو سبيل من المرومين ثم ومحمد بن مسلم عن الشيخ عن علي بن ابي حمزة عن ابي بصير الملقين وزاد في رواها في يوم صاحب الحاج والاحتجاج لا صاحب
التيتم التوضيحين لكن قد يهمل ترك بعض ماء الفرض لاعتباره ووضاها الامام مع الفرض في غير بلوغه مخرج الوسيطة وعن الواسطة الضريح بالكلية
كما عن نجيب الدين في الجماع الملاقاة المقيمة في الوسائط ابي كونه امامة الجالس بالقيام وجواز العكس عن المبسوط اطلاقاً وجواز الاقامة المكسبة
بالعداء لعل الاطلاق لا دلالة مع ضعف الخبرين عن عادة التحويل بل الثاني منها مع عدم صول عند في المطلوب شعر الكراهية وهو جواز بل يمكن الخبرين
ويجوز من جملة عرف من الاجماع الحكمي ان لا يكون محصلاً بل في الحدائق من غفلة صاحب الوسائط لغيره بالقول بالكرهية مع جماع الاخطاء على التخيير من
الخبرين بل معارض قلت مصفاً الى ما عرفت في مكانه وهو بناء دونه من الاخطاء ولما كان استفادة اعتبار عدم نقصان من الاستقراء المروي
ولذا قال في بلوغ في الدخلة نسباً الى الشهادة بين الاخطاء بل في الحدائق والواضح من نسبة اليهم كذا الكلام في جميع المراتب في يوم الناقص الكامل فلا يجوز لغيره
الجالس بالضيعة ثم وهكذا وان كان قد ينال في استفادة الكلية المروية من مثل الخبرين السابقين في ما لا يمتنع في الامانة الممنوعة من غير ما على وجهه
يعارض اطلاق الادلة خصوصاً بعد ان كان من جواز ما في التوضيحين باليهمين وغيره من دعوى التكليف لا منظرية كما عرفت في الحدائق بل جزم
اعتبار الكلية المروية وجعل المدار على خصوص ما ورد من الادلة في الجوازات الخاصة من غير تفرق منها الى غيرها وعليه جواز اتمام المكشي العام من
عن الركوع والنجوى والقيام بالعداء في بدل جرحه ما دل على ما في الجالس بالقيام لا يضره ما نقص صلوة الامام من حيث كونه عارداً والمأمور كونه
لما عرفت من عدم الدليل عليه معارضاً بذلك بسبب المدارك حيث حكى فيها عن التذكرة جواز اتمام المكشي العارداً بالعداء لسا وتارة في الافعال ثم
فان هو في اذنا ان المانع من الاخذاء بالعداء محجوز عن الادراك اما اذا علم بقصد من حيث السراير وهو في تفرقة محل فلولها الكلية
المروية فاما في افعال الصلوة كما يؤتى اليه لتعليل المذكور في مقدمتها في الخلافة ضرورة جواز الاتمام بالتمام من تعدد دليله في الخلافة
عن ثوبان وبنه وذو الجناح وغير ذلك بل المسوس المبسوط في الموضع وكشفه لا يثبت كذا خلافاً لغيره من غير معارضه في انصاف الخلاف على جواز الاتمام
الظاهر بالخطا من قبل المطلق جواز اتمام المكشي بالمرآن وما في الذكر في كذا المتن من اعتبار الغلبة على الاستقبال فلو حج عنه يوم الغداة عليه
ويجوز ان يؤم مثله لا يخرج من نظرها البحث ان كان في استفاضة الكلية بالنسبة لافعال لا وكان منها فانه ثبت جماع عليها كالموقوفية ارسالها
ارسال المسلمات او شهره معنداً بما يمكن من ذلك لا يخبر بما يثبت في حق الملاقاة لادلة ذلك ولا كان للبحث فيها مجال بل قد يؤتى من غير كثير من الاحتجاج
خصوصاً المتقدمين على خصوص بعض اقواله الواحدة لادلة بل الغلب منها من غير تعرضها الى عدم ثبوتها عند من الواضح ولو يثبتها بالذكر من جبرها في افعالها
المنفردة عليها كانه يؤتى الى ذلك في بعض الاخبار السابقة في جملة العامة المتفق عليها في الامام وركوع المامومين وسجودهم وقدمها في بعض الاخطاء كما سمعته
وفي الخبر في جواز ما في الملقاة في الاعتناء من لا ينفق اليه قولان ثم ان بناء عليها ان لا يجوز الايمان الى زمان حصول النقض فينبغي لانها حلال وان لا يجوز
ذلك بناء على صدق النقض في الامام ان كان من قبل انشا الصلوة ونحوه وان لم تتم نقصان من قبله بل كان من قبله لا خلافاً في الاطلاق

کتاب الصلوة

[illegible]

مجلس عمومی
مردمان

کتاب الصلوة

از این سخن

تخلی

وہجٹ

بالقرينة او عرف بهذه الصفة كرهنا ما من الواضح ما وان لا نشع بالنفس الذي ذكره للثنا والثناء وان كان هذا خاصا من الغناء والثناء
بجلا من بناء على تفسيره بما عرفنا لا نهو خاصا من بناء على ما في المنهى عن الصالح عن تفسيره بان يجعل الراء غنيا او لا ما والى من ثناء وحاشي الشهد
من انه الذي يجعل الراء لا ما بل وعلى ما من الفراءية من ان اللحن بطرف اللسان هو الذي يجعل الراء على طرف اللسان ويجعل الصاد ثناء وعلى كل حال
فيما في حكمه بالمتبع فيتحكم بالكرهية فيها الا اننا نعلم من القطوع بعبارة عظيمة من كثرة في كلامه وادقة الكراهية بينهم من قول لا يؤتم فلاننا
ح نعم هو كما سبق في غاية الضعف بالنسبة للالشع بل لا يجد فيه خلافا من غير هذا الوسيلة التي سمعت عنها واما ما تقدم وتبعه بالنسبة للادب
الفسر بما عرف به في المنهى ان حكمه الا زهرى عن المبراة لا تطلق الادلة السليمة على ما رضى بل ولا السامح في ليل الكراهية لا يمكن التوقف فيما ذكره
من الكراهية واتجه الحكم بالجواز من غير كراهية نعم يتجلى من بناء على ما في التذكرة من تفسيره بان الذي يبطل حرفا بحرف ما من الفراء من انه الذي يجعل
اللام ثناء بل وعلى ما من الصالح ان ينع على ان الرثاء والثناء في الكلام ان راد به عدم خروج الحرف كما هو عند كسوة القراءة الصحيحة المستقطعة من المامون
ومنهم من قد حج عدم جواز الالتمام بالالينغ بالياء المشناة من تحت كما هو صرح به غير واحد من اصحاب جاز في الراء في الاعتراف بعد الخلاف في فتح
ما سمعت به بناء على انه بخلاف من تفسيره الذي يقرب من بعض ما ذكره في تفسيره بان الذي يدغم حرفا بحرفا ثانيا بين الحروف خلافا
له للوسيلة فان الكراهية لا يجب ضعفه اللهم الا ان يريد ان يبدل منع بعد بيانها عدم اشائها على الوجه الكامل فيفتح الجواز في هذا صرح كاللغة
الحقيقة التي تمنع من تحصيل الحروف فلكل لا يبدل بغيره المصحح بجواز الالتمام الفارسي مما في ذكره وكذا في عن ثمانية الاحكام وضعت ان اسئلة تلك من لحنه
الحروف فكيف لو اشبه بالقراءة على وجهها لكن في احتمال وطريق راد في اللغة التي لا تليق بالخراج الحرف عن حقيقة وان نقص عن كل احتمال راد الشهد
البيان فذلك انما ذكره من ان الاقرب جواز ما من غير ذلك انما ذكره في بعض الحروف بحيث ياتي به غير فصيح بالمفصع فلا ينافي مع ما في ذكره من لو كان في لسانه
لكنه من اثار لحنه لا يخرج الالتمام بعد تزيده على زيادة الكنة المعبر حقيقة الحروف كمن يزل طلاق بعض العبارات عدم جواز الالتمام بموت اللسان على الالتمام
نحوه لا ما يثبت لا يمكن من اشياء الحرف على الوجه الكامل في المدار ما عرف من تحقق القراءة الصحيحة وعداها فلا حاجة الى التفرص الى حصول الحقيقة وهي كما هو
الشهد الحكم بالحاء من لدن الانف والجلجلة وهي كما فيها ان يكون في عن ادخال بعض كلامه في بعض كلامه لا حاجة الى عادة بعض الفروع المنفذة من سابقا في امر
الواضح جربا في المقام من المقام مما تليق ونحوه ضرورة ما شئت لا يجمع ذلك فلا خلاف في ذلك لا يشترط في صحة الحكماء عند المنذرة وترتب احكامها بالنسبة للاتمام
والمأمون ان ينوي الالتمام الا ما من لدن ام النساء وما فالصريح جماعة وظاهر من ذلك اجد فيه خلافا كما اعترف به في الراء بل في شعره في قصر نسبة الخلاف
في المنهى كما في المعبر لا يجمع في الادب والجمع عليه بل من جميع الراء ان كان جماعي بل في التذكرة لو صلي بنية لا نرد مع علم بان من خلفه بانه مبرع
علمنا لا الاصل في وجه طلاق الادلة والسير في الالتمام من لا يعلم الالتمام بتمسكها وان صلواته لصلواته المنفذة لا يثبت به من دفع الصواب ونحوه فليست
هي نوعا اخر مستقلا بل هي كالحقيقة ونحوها بل لا يبعد النظر عدم اعتبار بنية العداية ما لم يرجع الى التوزيع المحرر كما هو في بعض اجماع الذكرى في قطع به
المولى اليها في مضايقة فلو قصد عدم الالتمام وانما في المامون من غير هذا صلاحت صلواته وصلواته المامون من غير هذا يقال باعتبارها في ترتيب
الثواب استحقاقه كما في الرد في الذكرى الحواشي خاشية لا رشاد ذلك مصابيح المولى عن غيرها معلومية شرائطها في جميع الاسباب التي رتب الله
عليها ثوابا مع الحكمي من جميع الراء ان لا ينسوخ شرطها في ذلك بنية فالان لا تنكسر في الصلوات عن بعض النواع مثل ما مر في اوقاف الصلوة مع هذا ايضا
لا بد منها ولست في الامانة شئ وانما على حال الانفراد حتى ينوي ذلك الشئ لا بعض النواصب مثل دفع الصلوة ببعض الاذكار فالانما انما في اوقاف لم يقصد ذلك
ولا الجماعة يحصل له الثواب لو حصل له الجماع عند بل لو لم يشعر به بل في ذكرى والمسا لك غيرها الاحوال التي من غير يقرب بجزء بالعدم لكن فيما اذا لم يعلم حتى
انتهت صلواته نظر الى كره لسانه لا ندر يقع منه فما الى استبعاد حصول الثواب للمامون من سبب جواز ثوابه الى ورد من ترديد ثواب الجماعة بترديد المامون
ولو مع عدم اطلاع الامام ولا احدهم والى حال استحقاق الثواب ناسيتها له لا ما لكن الجميع كثرى غير صالح لمعارضه ما دل على ان النواصب الاعمال والاشياء
وانما هو روح اعمال وقواها والى حال الفرق بين حال العلم وعدمه فلا يحصل الثواب الا في الاول لا بالنية بخلاف الثاني كما هو قضية ما سمعنا من الشهد
وغيرها لا شاهد له سوى حسن الظن بالله فان عند ظن عبده به الحسن كاحمال اجل الشارع ذلك في الاسباب لترتيب عليها الثواب وان لم يقصد ما المكلف
كما سمعنا من جميع الراء والى حال في الذكرى ثم جزم بعدم فانه لا شاهد عليه بنية عداة عمو اطلاق ما دل على ترتيب الثواب على حصول وصف الالتمام
المحقق بجزء المامون الالتمام ولذا يجزى عليه جميع الاحكام من الشك السابقة وغيرها لكن من المعلوم بترتيب هذه الاطلاقات على ما ورد في بيان
توقف الاعمال على النيات كما يؤتى اليه خلق كثير من اخبار العبادان عن النقص في النية فيها وما ذاك الا لانها لا تكال عليها ويصير بها من جملة اصول الدين
المتستغنى عن التكرير والعادة في كل شئ فدعوى ترتيب الثواب على حصول وصف الالتمام وان لم يكن قصد الالتمام ممنوعه كل المنع ولا تلازم بين صيرته
اماما بالنسبة الى انقطاع الجماعة وجوبان احكامها وبين حصول الثواب الذي هو شرطه في توقف على قصد النية لا اقل من الشك في وجوبه عن ذلك
العموم الا ان الفضل في الاشياء غير مستنكر على في الطول لا مشنانا ما الجماعة الواجبة كجمعة نفى الرد في ذكرى وحاشية لا رشاد ومضج
الانوار والرائح وجوب اعتبارها في النية لا توقف على الجماعة وتوقف على الجماعة على النية خلافا لما ذكره فلم يوجبها اليه بغيرها
بمع الراء لان المعبر تحقوا المذمة في نفس الامر في الحقيقة شرطها من شرائط العداة التي لا يجب على المكلف الا عظمها حال النية واستحالة الذخيرة
وهو في عمله ان كان المراد الاكفاء بنية الجماعة مثلا عن النقص لنية الجماعة بعبادتها لا انها كالجماعة المذمة بل في لا يفتح فيها
بنية الالتمام في صلواته ضرورة انفساها لوني في ذلك وهو في بعض الالتمام لان يفرض وقوعها منه على جبر يكون لا غيا في بنية وعمله محمدا

هذا هو الوجه في صحة الحكم بالحاء من لدن الانف والجلجلة وهي كما فيها ان يكون في عن ادخال بعض كلامه في بعض كلامه لا حاجة الى عادة بعض الفروع المنفذة من سابقا في امر

کتاب الصلوة

[illegible]

والله اعلم بالصواب

۱۲

استحبابه في الغرض جماعة وان كان قد صليت ككأنه لا بأس بتزنيها عسايله من غير جناح ومعتبه من شيعه في استظهار الرب على الضيق
وان كان في الحكم المصلحة العرفية حيث حكم بعد الاستظهار بل تسبلي الشافعي في اولها سالت باجد الله تعالى في الموزن قد قامت الصلوة وهو الموقر
على اجله وان جعله حتى يجرى ما هم قال لا بأس بقومون على اجلهم فان جاء ما هم الا نلبث عند سبيل من العلوم فقدم وقال في الثاني من حيث الجاهل
قال اذا قال الموزن قد قامت الصلوة فبني على ان المسجد ان يقوموا على اجلهم ويقدموا بعضهم قلت فان كان الامام هو الموزن قال فان كان
فلا ينظر فيه ويقدموا بعضهم مع ما في الحديث من اشكاله من الخبر بان الاذان والاقامة في الجماعة من ضائفة صلوة الامام ومختلفا
ولا تغلق الصلوة لما هو بين يديه فاما ان كان حاضر فلا ينظر في هذا الموزن ويقوم المقيم بل بل الخبر الثاني غير مستقيم صلا اذا اقرضه هذا الامام
اذ قال فان لم ينظر في ذلك لا ينظر فيه وان كان قد قطع ذلك منها يمنع عدم مدخله الاذان والاقامة في صلوة المأمومين صلا اذا اقرضه
بشي الامام في وقتها واذا اقرضه بعضهم صلوا على انه يمكن تقديم الامام منهم قبل الاذان والاقامة فيكون له ولا ينافيه بل الخبر الاول
التم ولو نزع من التكليف وبيان المراد من قوله فان كان الامام هو الموزن الخ اهنا فعل ذلك الامام للاذان لا ان كان هذا في خصوص زمان الصلوة
كي هو ما سمعت فتجهدوا والمراد بصلوا لئلا ينسب اليه بل يكفي فيه ملك المنفعة كاصح به غير واحد بل يكفي فيه استعانة
بل لا بعد تقديمها على ذلك العين خصوصا الاول ثم قد يرجع عليه الى ان كان مع ذلك خالسا اسمها فيه لوجه عليه ان تارة ملك العين والله اعلم
الهاشمية من غير ما تقدم اذا كان بشرط الاقامة كما في النافع وتقدم بعد ذلك المنع عن المصطوب والنهاية بدل هو الثاني بين المتأخرين كما في الروي
والسالك بل في الخلف ان المشقة تقدم فيها شي بعد ان حكم من ابن ذريرة جعل مرتبة بين الافضل للمتأخرين من الازدعيين لاسن وان كان قد بان
بانه يذكروا كبره كما اعترف به في الخبرين بل في الروي لم يذكر كثر المتقدمين بل في البيان لم يذكر كثر كما ان قدما قسما في اصل الحكم المربوب وان
المراد منه تقدمه على غير الثلاثة المتقدمه كما عاينا ظاهر المتن وغيره وصريح بعضهم بل في تلك القطع به بانه لا دليل عليه بل تقدمه على الاول والاسن
والاقدام بحجة والاعلم خلافا قد عرفت في الذكر في غير ما بانه لا يفرق على تقدمها في الاخبار والامام في مرسل او مسند بطريق غير معلوم من
قول النبي قد موافق لها ولا تقدمها وهو على تقدمه في نفسه غير صريح في المدعي نعم هو مشهور في صلوة الجماعة بل لعله لا خلاف فيه بينهم حتى ان
الحكم من الفقه من يوجب بها بل في الحديث فيمن افاض الرضوخية اكرام رسول الله واطاعت له تقدم ما لا شك من المعلوم ان ذلك كله لا يشهد
الحكم المربوب وان كان هو مستحبا بيانيا صريح في الاشارة من اجل استحباب تقدمهم الا في الاول والاسن الاقدام بحجة ويحتمل ان يكون مستحبا
بشأنه في نوع ان اطلاق دليل تقدمه فاصبر نعم يمكن القول باستحبابه في الشائع ذام يوجد من يحمل جحان تقدمه عليه من اهل الصفات الا انه
لا مع وجوده بعد الدليل بل في الدليل خلافا في خلاف ما في الدرر والوجوه من الفقيه وغيره انما من جعلها شي بعد الاقدم من يتنوع في
الوسيلة ومن موضع من المبسوط لكن مع تبدلها ولا يشرف فيها بل في حق التفرع ذلك يقبل لكن عبرة القرشي بدل الهاشمية في الدليل بل في الاول
الاقتضار في جحان تقدمه على غير الهاشمية انما في الصفات المستفاد رجاءها من النصوص والجامع مع فرض زيادة الهاشمية عليه بالهاشمية
بل يمكن تنزيل الاطلاق في غير على ارادة جحان الهاشمية على غيره من حيث الهاشمية وعدمها لان المراد رجاءها على غيره وان كان جامعها للصفات
المصنوعة فتجهدوا بناء على ترجيح الهاشمية لتسوية ترجيح المطلب على غيره نظرا من اقتضاها اكثر الضاوي على الاول ولما روي عن النبي من ترجيح
المطلب المرفوع في جاهلية ولا اسلام ثم الهاشمية في منقطعها في ترجيحها في شافعي سبب شرف الامام كالحا البقي العباسي والداري واليحيى
والعلوي والحسيني والصادق في الروي والهادي في السنن بل في غيرهم وبعضهم مع بعض حاله انما في الترجيح فامر مع شرف النسب في
حيث يوجد بل قد ينسب الى المال الترجيح بسبب اية الرعيه يعلم وتغوى وصلاح ولعل من عجز عن الاحتجاب بالاشرف نظرا في ذلك كما هو في الحديث
مبل من تقدمهم ولا الهاشمية من على غيرهم شرفا بانه بل قد يقال في ترجيح العرب على العجم والقرشي من العرب على غيرهم شرفا بانه ولا موهل
تتبع الاثمة الا ما تارة بان اراكل منهم التقدم على وجهيها في هذا الاطلاق في العبادة بل كان في جحانها على المأمومين وان كان الامام وقفا
او وصية فكيف غير طلب الدنيا بالجماعة ونحوها فان ذلك هو المطلوب مؤكدا للعبادة غير مناهيها كما عن القضي في النص فلا ضافة مع هذا الشائع
وبه يقال في خلاص بل بما قبله في حق خلاص في تركه مع كون راجح لا يكون الا لعل من قد المأمومين في ذلك كما في النافع وعلا به وسنن في
الروى وان كان مقصودا كما صرح به الاخر وهو قضية الاطلاق في ما في ذلك من اجتماع القلوب خصوصا لابل اللط واليه يرجع التفصيل في كبري
ولم يغيرها بل في ذلك خبره نسب الى الاحتجاب بان المأمومين اما ان يكونوا واحدا باسهم واما ان يتجزأ اما تارة واحدا باسهم ولا يتفرعون الا
فان كره جمعهم ليرى بان اخذ الجميع حذروا وان اختلفوا لطلب الترجيح بالفضل والعقد وغيرهما لكن قد يناقشون بقصصوا لتقبل المربوب
عن تقييد الفضل كره تقدمهم في الصفات الاثمة ومنها ما لا بعض متأخر المتأخرين الى عدم مراعاة الاثر في رتبة الاطلاق كثر من الاحتجاب بعبا الصفات
الاكثر دون ذكرها في المأمومين ومن ينظر في الوية المتأخرة في كره وكشفه لالباس عن هامة الاحكام من الترجيح بانها اكثر المأمومين مع الا
اذ عرفت ان ذلك دليل على الترجيح بانها في الجميع الصلوة اكثر الذي قضيه اطلاق الاحتجاب عد من عرف في النصوص عدم الانفاذ اليه مع ان مقدار الا
في مكان رضى عند الله بل لعل انفاذها في سبيل الترجيح الى المراتب الشرعية قد دفع ما تبين كلاما الاحتجاب بان بعد على ارادة تقدمهم
اتفق عليه المأمومين في اصلها والجامع بين لهما واما ما كان استفادتهم له ما دل كراهية تارة من يكون المأمومين كاسته فيها فيا في وبها
بغير كبري زيد عن الصادق في حديث المتأخر في حديثه في يوم الرجل قولا باذنهم وفلان من ام قولا باذنهم وهم راضون فاقضهم في

في الخبرين

في الخبرين

کتاب الصلوة

ولحسن صلوة رقبائه فارتد وكوعه سبحانه وقعوده فله مثل الجواقيم ولا ينقص من اجودهم شئ والمروى عن مسندنا ان الشرائع انما من كتاب
ابجد الله السيارى قال قلنا لابي جعفر الثاني ان القوم من مواليك يمتعون فخصر الصلوة فيؤذن بعضهم ويتقدم احدهم فيصلي بهم فيقال
ان كانت قلوبهم كلها واحدة فلا بأس قال من لم يعرف ذلك قال دعوا الامامة لاهلها اذ انكاداة اتحاد الغلو في الرضا بالامام كما اصررت عليه ائمتنا
وجفر كن يا صاحب السارية عن ابي عبد الله ثلاث في الجنة على السك لا ذفر مؤذن اذ ناحت باوامام ام قوما وهم بمرادون وعملوك يطيع الله و
يطيع مواليهم فديقال ان المعبر من اتفاق الماموئين اذ كان عن نظر ومعرفة واطمئنان في الشخص فخذ ذلك اذ اذ كان لا غرض في بنية وشهرة شوا
ومخوما بالاحتياج الى بيان لن لداري مراقبه واتفاقي فقال الصادق عليه السلام في شخص شوا وتم حواليت لهم الباطل في الحق
احنا لا منها بقولهم وخافه هيجان اخرتهم ولم يعلموا انها لا ينفذها عليهم الخيل الجبريكم اللطيف الذي يعلم الفرائض وكيف كان فان اختلفوا
الى الماموون شواوا واذ بعضهم على الخرافة من عدم مدخلية الكثرة في النصوص وان رجحها في التذكرة لبعض الوجوه فرغ الى ما يحفظ
المرحان للنصوص لانهم يفتشون الائمة فيصلي كل خلف من يخاره لما فيه من الاختلاف والمشيء الاخر ولا نه خلاف مقتضى النصوص فبعلا اذ
تح على غيره على المشيء بين الاصحاب بغير الاخذ بتصيلي بل في الرضا فينسب الى اتفاق الاصحاب كما عرفت في الغيبة وظاهر المنتهى لاجماع عليه بل لا اجد فيه خلافا
معندنا من زمن الصلوة قبل الى من الكاشاني وفار ربة تاريخه عند تقدموا الا فتة عليه فاسبا بعضهم ذلك الى المختلف لكن التذكرة اخبارا من شيوخ
التذكرة الى القطع بعنا هذه التذكرة ان كان فيها ما يوهن انهم في الذكرى يقل عن بعض الاصحاب بتقديم الا فتة لعله اذ اذ في التذكرة حيث نسب
فيها ذلك الى بعض علمائنا الا اننا كالشاهد في شخصه بل لم يخفوا في الذخيرة من حيث يتبع الى غير واحد من المتأخرين بل اذ اذ بعضهم من له يصنف منهم
الاربعين في تلخيص سبل الدراك فانها وان كان غير صحيح من سبل الدراك في الشخص فاما فيها من حيث يتبع في تقديم احدنا الى بعض من الاصحاب
علمائنا من الحكماء والمبطلين كما يكون من غيرنا وحكماء فذكرى عن الواسطة انهم وان فالانها انهم بتقديم القرائة على الفقه لان الظاهر
اذا منها مع الشاكر في الفقه كاهو صحيح المبطل وكصحيح على كل حال فليجد فائلا من مما قبل جماعة من متأري المتأخرين برحان تقديم الا فتة
وان كان بما استندوا من عبادة الصلوة لان ملاحظة الحكم من كلا في المقنع وما كتب في الرد في رسالته وعبادة الفقه الرضا في الغالب
فقدما برشدنا في النصوص سقط كلامه في الاخذ فاعلم ان لا اجد فيه خلافا انهم في النصوص المنصوصة لذكروا هذه الصفا واختلفت في غيرها الا انها اتفقت على
فقدما في غير جبريية المتقدم سابقا عن الصادق عن النبي بتقديم القوم اذ هم للفران فان كانوا في الفرائض سواء فادهم بجمرة فان كانوا في المحرم
سواء فاكبرهم سنا فان كانوا في السن شوا فلو لم اعلمهم بالسنة وافقههم في الدين الحديث في الحكم عن فقه الرضا فان والناس بالقدم في الجماعة اذ
للفران فان كانوا في الفرائض سواء فافقههم ان كانوا في الفقه سواء فاقربهم بجمرة وان كانوا في جمرة سواء فاسناهم فان كانوا في السن شوا فاصبحهم جميعا وعن
دعاهم الاسلام عن جعفر بن محمد قال يوم القوم اقدمهم بجمرة فان استوا فاقربهم فان استوا فافقههم فان استوا فاكبرهم سنا مؤيدا ذلك كله بجملة
الفرائض في الصلوة دون الفقه فالتا دادة معرفة غير احكام الصلوة والاشهاد بالحاجات اليه من احكامها من لا يملك معرفة ما لا يملكها والاولى
الفاردي صالحة الا فانه فضلا عن ترجمه عليه لكن قد يشكل اطلاقهم ذلك بعد الاضمار على سبيل هذه الاخبار وموافقتها للقوى ابن سبويه والاول
واحد استحقاق اصحاب الراي من التذكرة وعدم حجيت الثاني منها عندنا وتقديم الثالث منها الا قدم بجمرة على الاقرء بما هو مخالف للنصوص
الغناوى كاشيئال الاول على ما فيها انهم من تأخير الفقه عن سائر الصفات واحتمال قولها على من النبوة بما كان امر الفقه فيه قليلا سهلا وغير
ذلك بان الفقه اعرف علم بان كان الصلوة واحكامها ولذا استحب يكون الفضل في الصف الاول كي يقوموا الامام ويبنوه وبيان الحاجات اليه
الفراة محضو والفرق معرفة الفقه بجملة الفقه فانه غير محضو اذ لا يكون في الصلوة ما لا يكون في الفقه فاستعدا الاقرء قبل ذلك بما دل عليه
العقل والنقل كما با وسنة من عظم رتبة العلماء وعدم استوائهم مع من لا يعلم وانهم كما نبأه بنو اسرائيل لانهما يخشون الله من عباده العلماء وانهم
يهك الى الحق حتى ان يتبع من لا يهك الا ان يهك وان من قام فاقربهم من هو علم منهم بل منهم الى اسفل الى يوم القيمة وان امام القوم وادهم
اضلهم وان من صلى خلفنا صلى خلف رسول الله وان ائمتكم فلكم وفادتكم الى الله فانظروا من يؤفدون ومن تعتقدون تجردتكم وقلوبكم
الى غير ذلك مما لا يمكن احصائه حتى فا وذا العبد الاعم فضلا من غيرهم ان يؤذوا في ذلك من انكاداة افتق خصوا بالنسبة الى جعفر الذي بعلمهم احكاما على
العباد انهم بمنزلة بل يكون حق قولهم تحت الامر والنواب في جبريية الله على العلماء وهم حجج الله على الناس في اخر عن الرضا انه قدما العالم على
الحاشي في تلاله انكم سادات الناس العلماء ساداتكم وخصوصا اذ اجتمعوا مع تلك الصفات الاخرى الووع والقوى الرضا ان النفسانية
حتى تشرحت اذهانهم ومنا وادبرهون من الله ما لا يعرف غيرهم مصفا الى ان في امانة المفضل والفاضل الى استنكار عقلا وعادة حتى حكم في حق
من ابن جعفر مع ذلك صنع ما منتهى ما لا يبالى بالار خالنا اذ لا بد لك من هية محسن ان اذ بل الخبر يستند الى ان ذلك يتبع محملا وهو الذي عند
عليه حقوق الصلوة في الامانة الكبرى قوله جل سلا من يهك الى الحق اقول ان يتبع من لا يهك الا ان يهك فلكم كيف تحكون والخبرين المتقدمين في كلام
ابن بابويه الخ وهو وثق في انه هو بجملة الفقه ومن ذلك كله الى بعض متأري المتأخرين وجرم بر اخر من تقديم الا فتة عليه حاملين التالى الاخبار
على الفقيه وعلى المراد بالاقراء فيها العالم بالاحكام مع القرائة انية لانها في من الصفا كانت مستلزمة للفقه اذ حكم عن ابن مسقونا انكالا لانتاج
عشر ايات حتى خسرنا امرها ونهينا واحكامها والمراد منها وعلى ادة ذلك الزمان بما كان المراد فيه بسبب جود النبوة بيننا ظهورهم قليلا وسهلا بجملة
القرائة بل على قضايتهم ذلك الزمان كان بها كما وكيفية واستعمالا بل كان من مقتضى كثرة المصلحة شدة الاحتشاش في حفظ القرآن وضبطه

[illegible]

والله اعلم بالصواب

وَالْحَمْدُ لِلَّهِ الْمَوْلَى

فوق العادة في علمه وفهمه
ملا فائدة في كل ما يراه
ويعرفه

من كتاب الصلاة

وہی ہے جو ان کے لئے ہے

لا يملكون

وَالْأَمْرُ كَانَ إِلَى هَذِهِ

اور منہ سے نکلتی ہوئی آواز

ن الأول مع

امام احمد بن حنبل

كتاب الصلوة

برای این که هر چه در این کتاب است را به شما بگویم

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على
سيدنا محمد وآله الطيبين
الطاهرين أجمعين
أما بعد
فإن من جملة ما
أنزل الله على
رسوله من الآيات
والآثار ما لا يحصى
على قدر علمه
الجليل وأمره
العزيز

وہابیہ

كتاب الصلاة

حضور فليتم صلوته وكعبتين وتسليم وإن صل معهما الظاهر فليصل الأولى والثانية لاخرتين العشر جدين عثمان سأل الصادق عن المسافر فيصلي خلف
المعتمر قال يصل ركعتين ويصلي حيث يشاء وخبرنا لاهول عندنا إذا دخل المسافر مع أقوام جازرين فحصلوا ثم كان الأولى فليصل الركعتين الركعتين
الأولتين وإن كانت العصر فليجعل الأولى والثانية فافلا ولاخيرتين فربما يصلي الصادق؟ أي يصلي المسافر فيصلي مع الإمام فيدرك من
من الصلوة ركعتين ويجزئ عن ذلك فقال نعم وغيرهما الأجانب والكثرة الصريحة المستلزقة للجواز وعدم الإثم ضرورة عدم انفكاكها في مثل الصلاة
عندنا وهي تجزئ على الصدوق بل على والده أي بقية بعضه عدم القول بالفصل مضافا إلى الوثوق بصادق؟ لا يوجب الجهرى المسافر ولا المسافر المحض
فإن ابتلى بشيء من ذلك قام قولا خاضعا من فإذا أتم الركعتين سلم أو أخذ بيك بعضه فقد صفاهم وإذا صلى المسافر خلف قوم محضين فليتم صلاتهم ركعتين
وليسلم وإن سلم معهما الظاهر فليصل الأولى والثانية لاخيرتين العشر الظاهر لاهول الكراهة من الذي لا يغيره بقية قوله بعد ذلك فإن ابتلى بالخلو ما هو
معلوم عدم مجامعة المحرمه فيكون حج كقول الصادق في خبر تصلي المزدى عن الصادق لا يصل على المسافر مع المقام فإن صلى فيصلي الركعتين الذي
تراد منه أن لا يرجع إلى أن لا يفعل فإن فعل كانت هذه كيفية صلوته بل ينبغي الجزم بالنسبة للمنفرد الأول بقية الخبر لاخبار الأول بل يمكن تحصيل القطع
بأنه لا يوجبها بملاحظة السيرة والطريقة وعدم معرفته بالمنع مع كثرة وقوع ذلك في بعض المواقف كما هو المأمور من عدم الإثم من لا طرف
عندهم ويحتمل أن الصلوة معهم كأنهم لا يرونهم من سفرهم من غيرهم لا يقيمون معك في الصلاة بل ينفذ خبر ولا يخبرنا بما صنعهم من الأيما في أحد
الحالين فلو وقع شاع وذاع حتى عرفوا لا سماع لتوفيرا والحق الجهد مع عدم صحتها لوثق المربوب بالكراهة لاهول الاختصاص بالصحة بصورة الضرورة
والنفي كما هو مودع الخبر في الحكم عن صحة الرضا بكل خبر فإذ على أن ابتلى لم يجد من أن يصلي معه هو بقية اختصاص الحكم الجواز والصحة بحال الضرورة
وهو لا يستلزم بثبوت كونه كما هو ظاهر الجواز على التائب خصوصا لاهول المزبور لا اعتبارا بسند الخبر بل بالوثوق والرضوى صلاحيتها بذلك التقيد
إطلاق العراض بحالة الضرورة وانعائها مارة الصحة في الجملة ولا اشكال فيها كذا لما هو كليتها وعمومها في الأخذ بل بغيرها في كل شأن
بل عاينها الإطلاق المحمل للتقيد بالضرورة جها بغير الإلزام مع أنه مسان لبيان حكم آخر غير الجواز وهو كونه قد لا المسافر بالحضور وبالعكس لا يفتقر
وإلى على جماعة من العامة الثابتين ما إذا اقتضى المسافر عليهم لزوم الإمام وهم الشافعي أبو ثور وبوحيفة وأصحابهم ولا عبرة بمرج فها يخرج بقية خبر
هبة فها يساق له بدفعها بعد إجماع حتى من الصدوقين والحق في هذا إطلاق المنع ووضع صدور الخبرين على التقيد سندوا ولا ولا اعتصاما
بل الثاني منها خبر هبة عندنا وفي سند الأول منها داود بن الحصين وعن ابن عقدة والشيخ انه واقف لا ينافي فيه للإبلاء المحقق لذلك بل بعد
كبر من إفرا لا يتصور في ذلك النقيض لا يمكن جعل لاخبا وصاحق الوثوق عليها باعتبار رضوخها في خلاف الكيفية التي عندهم في تمام شأن
بالجاء بعد الأعضاء عن جواز الطهارة والقطع بالنسبة لاهول بيان شدة الكراهة من وجوب العباد في مثل المقام وكان المقام من الوثائق التي لا تشك
تطويع البحث كما الرأى الكراهة في الأبر من معاملة كان رجا يظهر من مقتضى الدليل كالحكم عن غيره على كراهة تمام الظاهر بالمسافر في ثباتها على الحكم
كالحكم عن المزمع بل قبل أن يكون صريح الخبر في حال الإلزام فالجواب في مختلفات تتوقف إجماع الخلافات الغنية والوثوق المربوب المعتصم بالرضوخ كاذن في ثبات
الكراهة الوقوف عليها فيها نعم هل يختص الكراهة في خلافات الفرضين قصرهما لا لا المناسق من الأدلة بملاحظة خصوص ما نشره في مقامها هو مختلف
بحيث يعلم ويقلل إرادة ذلك من الإطلاق استكاوي الخبر بجمبع الوثوق المربوب حيث نهى فيها ولا على الإطلاق ثم ذكر فيها تطويعا لاهول فليعمل كذا
بما هو مختص بمختلف الكيفية وانهم مطلقا تمام المسافر بالحاضر وبالعكس لا إطلاق وجهان بل قولان مال للثابتين في الروايات من حاكميها عن الرضا
ولخاتمة الفاضلان على ما حكى عن والدهما ولعل ذلك البيان والحكم عن السائر وعن غيرهما أي بما قبله من باب هبة وهو لا يوجب النظر وإن كانت كراهة
بما يسامح فيها إلا أنه لا شيء يعتد عليه حتى مع ملاحظة الشاع هذا الإطلاق المناسق لما عرفت بقية ما سمعت فلا كراهة في الإتمام بالصريح لمعترض
بل وبالنظر من إذا فرض الاتفاق كالأول ثم جاز من سائر في صورة قضائهما قصر أو العكس صحت قضائهما إذا ما إذا التمسك من أن المسافر أحدهما بالآخر
لكن مع اختلاف كونه فرضها في القصر لا تمام النظر للأطراف والقضاء والمقتضا ما كان القول بالكراهة لا يعارض عليه وظل في نقصان فرض المأمور والإمام
عن الآخرين حيث لا يفتقر للإتمام للأصل السالم من معارضه قياس معتبر من تيقن وغيره وإن كان الحكم بما يسامح فيه ثم إن استفاد من خصوص المقام
في كيفية تمام المسافر بالحاضر وهو مافرا لا تمام عندنا منها وصلوة كركعة واحدة والتمتع بحل كركعة واحدة والخروج من ما ليس بها من جواز انتظار
الإمام حتى يسلم فليسلم معه بل لا جد فيه خلافا بينهم بل في أكثر هذا الكتب أنه فضل بل صريح كركعة واحدة وغيرهما عدم الفرق وتطلب بين إتمام المسافر
بالحاضر وبين من كانت صلوته ناقصة من الحاضر بنا والمسافر من الوثوقين قبلهم كمن اقتدى في الصلح المغرب بمن صلى الظهر والعصر لعلم أخذوا ذلك
من كراهة مفا رة الإمام أو الإمام مع عكس وجوب التسليم فورا على المصل من غير فضل من الموت الذي يغفر له السكوت الطويل لاهول المناهضة الإمام
على أنه يمكن التمسك عندنا بأن يشغل ذلك ويستجيب صوته أو صفاته معارفه في صلوة كركعة واحدة في الدنيا في الدنيا حيث قال في استنباط المشقة ولو انتظر
فيخرج ويسلم بهم لو استبعد جواز ذلك في صلوة الخوف كركعة واحدة أو مافرا قد ثبت أن ثبوت ذلك في صلوة الخوف لا ينافي بثبوت هبة
في الروايات من جازع الشا بن جهم في صلوة الخوف انتظار الإمام كلما ومين كلما فاشتهى فإذ كره في الرضوخ بل على إيفاء من الفواضلة من
جواز انتظار الإمام الجماعة بالسالم بهم في الوضوء ففصلان صلوة عن صلوة بل يفرق الأول على فضيلة ذلك له وإن كان مدركا بأن ما تمحلى في
الخوف كركعة واحدة الحكم فضلا عن الأفضلية وفي سابقه نفع مال لوقته في هبة العباد ووقف البراءة فيها على الغيب بل على الغيبة في صلوة
من انتظار الإمام للمؤمنين من خواصها فالحكم بذلك لا يخرج من نظر وإن انتصر بعض من آخرى للناظرين على المناقشة في الأفضلية دون أصل الحكم

ان ظاهرهم لا ينطق في حق الاسلام مع قضيتهم بعضا سمعته مستنداهم جواز في الشهادة حيث لا يكون فعله مع الامام كما اذا فرضنا انها اصوله الماتوم
شك في ثلثة الامام لكن كاد يكون مرجح الذي كره في روى الاختصاص من التسليم المصل من الادلة في الثاني ان يروي اليهم بالسلام فيقومون الى امامهم صلوا
اولا بطلبهم من قبل صلواتهم مع ذلك في وجوب جلوس الامام بعد السلام الى ان يفرغ المأمومون وعندهم فكان الله كافي للثاني في الاصل خلافا
للحكمي الموقوف وابن الجنيذ فالاول لم يلقوا لصادق في الوقت والجميع ياربهم قوما غلبوا يقعد بعد التسليم ولا يخرج من ذلك الموضع حتى يتم
الذين خلفه الذين سبقوا صلواتهم ذلك على كل نام واجبة علم ان فيهم مسبوقا فان علم ان ليس فيهم مسبوقا بالصلوة فليذهب حيثما يجزى على بن جعفر
عن اخيه المروي عن قرب الاسناد سألته عن جعفر قال لا نام بعد التسليم ما هو فالجواب لا يصرف ولا يصرف حتى يعلم ان كل من دخل مقعد صلواتهم يصرف لكن الاول
حمله على استحباب الجلوس كراهية الانصراف لوثوقهم بالامام الصادق عن الرجل يصلي يقوم في صلواته بفعله ما صلى واكثر من ذلك فافق
فخرج من صلواته وسلم يجوز له هو وام ان يقوم من موضعه قبل ان يفرغ من دخل في صلواته فالجواب وعندهم من وثقوا بما عفا الله عنه في الامام ان يثبت قبل
ان يكلم احد حتى يرى ان من خلفه قد تموا الصلوة ثم يصرف هو كصحيح الجلي وحسنه الصادق لا ينبغي للامام ان يثقل ذلك سلم حتى يتم من خلفه الصلوة
وحقق القنبري عندنا في حال ينبغي للامام ان يجلس حتى يتم كل من خلفه صلواته ثم يثقل من هذه الاخبار واستحباب بقاء الامام على هيئة الصلوة
كرهية فعلنا ما في الصلوة من انصرافه وفرضه حق الثقل بناء على احد من جهة صحيح الجلي ان المأمومين وصلواتهم ثم ظاهر المصنف ومنه كراهية الامام
كما هو في بعض نصوص المطام وظاهر اخر من كراهية الامام من معنى كراهية قهره من الامامة ورضاه بها وطلبه باها وبنيها كما لا بأس بكونها معاملة
بالظاهر وبذلك انكره ان يستأجل بسوق بركته فضا حد للمنفعة في صحيح سليمان بن خالد المحمدي عليها قال سالت ابا عبد الله عن الرجل يوم القوم يجلس
ويقدم رجلا قد سبق بركته كيف يصنع فقال لا يقدم رجلا قد سبق بركته ولكن يأخذ بيد غيره فيقدمه فهو وان كان حقيقة في الحرمة المنقضية
للفساد الا ان كانت العفة موقوفة لاعتبار المستغنى الذي تمها الله في المسئلة الثانية عشر حجب جملته عليها بما عفا الا ان يلعن عدم مسافات حرة
التقدم لصحة الصلوة هنا بعد وقوعه كما هو الظاهر في التقدم من خارج على صلوة المتقدم ثم قد يقال ان فيهم من حرة التقدم حرة التقدم المسطرة
لغضا اليهم فغرضنا في الاخبار الظاهرة في الصحة ليجعل على الكراهية مضافا الى اشعار لفظ لا ينبغي في خبري حوتين شريح وموتين بن بستر عن
الصادق بذلك انهم قالوا لما سمعنا ما عبد الله يقول اذا حدث الامام وهو في الصلوة لا ينبغي ان يتقدم الا من شهد الامامة وقال في ثانيا
لا ينبغي للامام اذا حدث ان يقدم الامام ادراكا لثباته بل هما ظاهران في كراهية استئناسه في المسئلة الثالثة من الركنين في اعتر
على قال به الا تحرف ظاهره لوسا له لا بأس به ثم قضيت الاخبار الثلاثة كراهية التقدم من الامام دون التقدم بعد ان قدم ولا يقيم من المأمومين
به بل دون تقدم المأمومين لكن يمكن تحكيم عدم الفرق بين تقدم الامام وتقدم المأمومين كما صرح به في بل هو ظاهري وغيره وان كان هو
الاخبار الاول وكذا انكره ان يوم الاجزاء والابصر من المشهورين المشاهير بل عليه عاصمهم عدنا انكره في الواسط بل ظاهر الانصاف و
صريح الاجماع عليه هو بعد انصافه بالشرع والاشارة في بعض المتقدمين وخبري عبد الله بن يزيد والحسن بن احمد الجبوري بن بهاس
ابا عبد الله عن الجذوم والابصر يوم ان المسلمين قال نعم قلت فعل بشي الله بهما المؤمن قال نعم وهل كتب الله لبلد الاعلى الواسع مرجع العلم بال
على جواز الصلوة خلف المحدثين على ما دل على المروي من امانة الاجزاء والابصر من قول الجبوري في صحيح ابن مسلم خمسة يؤمون الناس ولا يصلون
بهم صلوة فريضته جماعة لا بصر من الجذوم وولد الزنا والاعراب حتى باجر والمحدث والصادق في خبره بصير خمسة يؤمون الناس على كل حال
الجذوم والابصر من الجحون وولد الزنا والاعراب وامر المؤمنين علي بن الحسن رواته وجميع عن ابي جعفر لا يصلون احدكم خلف الجذوم والابصر من
الجحون وولد الزنا والاعراب يوم المهاجرين فيزول على الكراهية خصوصا بعد جمعها في نهي واحد استقر ان الاصح فيه الكراهية انهم ولا بناء
جمع ما علم عدم صحة الاقيام بهم من الجحون وولد الزنا وجوب الاداء المشرقة منه على ان يتراد من الجحون وولد الزنا ما كان جنونا واداء ضرورية
استبعاد اذادة بيان الاقيام حال الجحون وفاقيل في ذلك ولذا كانت اذادة من الجماعة ملية على وجه يقتضي اذادة الكراهية كما ان قد يقال
ان الغرض من هذه الاخبار وبين ما دل على جواز اذادة العدل لقارض المؤمنين وجبة لا يثبت رجاءها عليها من وجوه لكن قضيت ذلك تنزل
الاجزاء والابصر على الفاسقين فخصوا الكراهية المحكوم بها عند اصحابنا عن الدليل مضافا الى تبادل اذادة تكون فصل الجذوم والابصر ما نشأ
عن تربية الامانة لا من حيث الفسق والامكان لذلك ما مع تلك بالخصوص وجب ان كان يمكن الجواب عنها بوجه مقتضف فالاول في تقرير الاستدلال على الكراهية
ما عرف من مكان قيام قرائن ومؤيد لا يقتضيه تلك الفقه الخلاف والمبسوطة والاشارة السابق في الفقه والحكمي عن بعض سائل علم المحدث ونهاية
العاضل فالمنع وترد فيه والى الميث الواسع بما لادرك بل في الخلاف والغنية الاجماع عليه بل بما قيل انه محتمل الانتصار اليه وان عبر بالكرهية فيه
لظا انه في تلك الاخبار والعقيد والاجماع مع ان فيها الصحيح غير السالمة عن مخالفة ما يقاومها ضرورة ضعف الجحون من منع جبر مثل هذه الشبهة
لما وعموم غيرها وانما اذادة الحرمة من مقتضى اجماع الانتصار لكن لا ينبغي عليك ما في جميع بعد ما سمعت كيف كان ظاهر الادلة المزورة والمتم وغير
ومرجح البعض عدم الفرق بين امانتها بالصحيح لما تالفها عشا يظن من الشيخ في المبسوطة والجمل بتدوين زهرة في الغنية والجلي في اشارة السبوح بن ادريس
في الاستدلال ويحتمل سببها في اجماع غيرهم من التمسك بذلك من غير على دليل لعله انسياق ذلك من الادلة وهو لا يخرج من قوة لو كان الحكم المنع دون الكراهية
للسامح فيها ولو بعضهم ببعض كما اننا في القول بالتفصيل بين ما انما بخلافه والعقد وغيرهما فالمنع في الاول الكراهية في الاخير على دليل بالخصوص بل في الاول
واكثر الفضاوي خلافا في الخبر من التفصيل بذلك محل منع وتشد كراهية امانتها لو كان اثر البصر في الجذوم في وجهها للنهي عن اذادتها في وجهها

ينقل

كتاب الصلوة

المستفاد من الكراهة في غيرها انهم مع فرض اشره في الوجه كذا بكرة ان يوم الجمعة بعد وقتها لا يقبلها لفساد ذلك العمل لا يجعله عادلا وان ودا انه مكفر
 للذنوب ما بعد ما يجوز على كراهته واما المشي بين الناحيتين لاطلاق الاول وعوماتها المتضمنة بالعباد وقوا من وجوه منها الصنفان ما يجرى على
 على جواز اامة الكافر بعد اسلامه استباحه شرعا لا امانة تقبل النوى عن امانة في الصحيح غيره على الكراهة خلافا لما نقلنا من اقتداء وبعضنا
 الناحية من مانع من النوى المربوط والامثلة كما في الضمة وغيرها مدعي طلبة الاجماع فيها لكنهم يهون بمسألة اخرى بل عامتهم الا اننا قد صبر
 بعض المتقدمين بل اكثرهم بناء على تقبل النوى على الكراهة كالنقل خلافه والنوى صحيح السابوق وغيره وان كان حقيقة الحرمة الا ان من
 المعلوم هنا قصوره من تخصيص تلك الأدلة الكثيرة المتقدمة بالشر والسابق والاولوية المربوة وغيرها على انه يمكن دعوى التعارض فيها تعارض
 القوم من غير ان يثبت لوجهان في جهة الكراهة على هذا يكون مستندا الكراهة احوال اامة العدل في ذلك النوى مثله كان في الشياها بعد حرمة كراهية
 انه يكون الوجه في ذكر الحدود بالمتخصص مع اندراج الفاسق هو قصد احتمال كراهية الحد باعتبار تكفيره الذنب عن النوبة والعدا لانه ان ظالم
 غيره كالنقل خصا من الكراهة لا امانة تدون الا بتمام بكم جمع البرهان الاعتراف بكونه لو لم يجد مع ذلك كون المأمومة بكم هو محله
 بل يمكن دعوى انشيان ذلك الى الذم من النقل النوى بقرينة وكذا بكرة ان يوم الناس لا غلبت المعذرة في ترك الحتان لا يخرج من هو مقتضى تركه
 ضرورة عكس جواز الايهام بوجوب لفسقه بل في ذلك وقيل الجرم بطلان صلوة وان كان لا دليل عليه سوى ما قيل من عادة الضد الحق في الاستصحاب
 الفاسق من غير ان يثبت ان لو كانت الغلبة توافي الخاصة لم يلج الخاصة للمعذرة على انها بالخائن كما نرى عليه في الشك في خاصة على الفواعل
 انهم على ان كان خبره على ان النواحي صلوة المبرورة دون صلوة من ودا شرع ان قد بنا قسما ذكره لغير الجمع في صلوة المأمومة من بعد فرض
 معذرة في الخاصة بل ما ذكره ولا يثبت من البواطن المعصية من نجاستها الظاهر اامة الغلبة المتجسمة من الخاصة كراهية واحتمال اامة كون
 الغلبة فيها بمنحصر باعتبار وجوب قطعها شرعا كالقطع من مقطوع بعده كما لا يخفى على من لا خلاف كلامه عما على ان ودا في الفاسق اامة المعذرة
 في ترك الحتان فالشبهة بين الناحيتين بل في الراي ان عليهم عامتهم بل على ظاهر كثير من المتقدمين ان يثبت من تركه منهم جواز اامة لاطلاق الادلة في
 عوماتها المسئلة عن المغايرة خلافا للبطون والحكم من المرفوعة فالنقل بل في النذرة فالاحتمال لا يغفل لا يصح ان يكون اما ما لكن بقوى النظر
 ارادها كغيرها ممن حكاه عنهم في النذرة التفصيل المربوط كما اعترف به الغافل المذكور مخفي المسئلة عن الخلافات والاكالات النجاسة ما عرف
 ولا يجرى عليها لان يكون منع ذلك خوفا على نفسه خبره عبد الله بن طلحة المصدي عن الصادق في اليوم الناس المبرورة وولد الزنا والاعطاف الاخر
 والجنون والارواح العبد خبر لا يصح بربطه عن امير المؤمنين في سبعة لا ينفق لهم ان يوموا الناس في ان قال لا خلاف ضرورة حصول الجميع
 وكذا في اامة الحرمة خصوصاً الاول والاخير بل قد يشتر العتيل في اموالها بالتفصيل المربوط في المعذرة ليس يصح بل قد يقال يرجع الى
 فيه هنا لا يصح ولا يقر فيكون ح كالمصريح فيما قلنا ولعلنا لا نذكره بل لا الزاوية على التفصيل والظاهر ان الكراهة هنا لا تعتبر في
 الادلة وكذا بكرة اامة من يكره المأموم كما صرح ببعضهم بل في الراي ان المشهور المرسل عن النبي ثمانية لا يقبل الله لهم صلوة الى ان قال فانما
 قوم يصلي لهم وهم كارهون وخبر عبد الملك بن عمرو عن الفضل بن الصادق في ربعة لا يقبل لهم صلوة الا ما لم يجاوروا رجل يوم القوم وهم كارهون
 وخبر عبد الله بن ابي يعقوب المروزي عن الامالي عن الصادق في ثلثة لا يقبل الله لهم صلوة الى ان قال رجل ام قوما وهم كارهون لكن في النجاسة
 نقل الكراهة من اختصاص من لا يثم بكم وهو لا يخرج من وجه بعد تقبل الاخبار على اامة مخالفيين وان كان لا وجه خلافا للناحية في الكراهية
 نعم اذكر في النذرة من التفصيل بين الكراهة للدين النجاسة غيرها فلا بكرة الاول والثاني حسن للاصل وان كان دعوى اختصاص النجاسة
 بحكم السباد وغيره بالثاني اي كراهية له لكونه امانة فانها لا يهاجم بغيره لا دينه وانما اختصاص الكراهية هنا امانة ولو كره بعض من يقيم
 الكراهية لكانت الشارع حق الجميع عدم اذاعة بقدر الحاجة في وقت وكذا بكرة ان يوم الاعراب الجامع لشرائط امانة المهاجرين على المشي بين الناحيتين
 بل في الراي انهم عليه بل قد يظهر من المتن في الاجماع عليه النوى لانهم قبل ان يهاجروا في الكتاب العزيز عن الانتماء في الاخبار السابقة التي
 فيها الصحيح غير وان كان مورد فيهما مختلفا في بعضها اطلاق الاعراب في تحريمه بقوله حق يهاجروا في ثالث بالناحية من كراهية على كل حال هو
 على الكراهية لقوم ما تعهد من قلنا الاخبار على ملاقات الجماعة وعوماتها القولية صل خلف من ثبوت بدنه وتشد في البعض ولا في الجميع
 لاحتمال اامة خصوص من غير الجماعة لشرائط العدا الزمنا ما وجوب الهجرة عليه لشرقه بعدها ولا غير ذلك كما هو الغالب في ذلك الزمان وغيره المشا
 الى الذم من الاطلاق هنا خصوصاً بعد ان قد تم في كتاب الجهاد لكن قد يقال ان النوى بعضها عن امانة المهاجرين لما يشترطها من امانة
 وهو مناف للاحتمال المربوط ضرورة عدم جواز امانة موطاة وعليه في تعيين اامة الجماعة لشرائط امانة مثلا ان سائر الامة يتخلل المهاجرون ويكون
 المنع من امانة المهاجرين بقدر ما هو ظاهر جماعة من المتقدمين في الواجب ينبغي ان اكثرهم نارة بل في ان لا يجد في خلافا بينهم صريحا الا من الحل
 ومن لا يخرج من خلاف الاجماع عليه مع انه قد يثبت في بعضه تخصيصا للنوى عن مقابلة الفاسق اذ هو كالصريح في ان المنع من غير جهة والافالفسق
 فيه على تقدير احدا من امانة ظاهرة في تخصيصه بالذكر افراده بطل ما روى عن قرب الاسناد مسندا الى الجاهلي من جعفر بن ابي عليا
 كومان يوم الاحد لم يجرى من الوضوء والصلوة كالصريح في واحتمال اامة المقرب منه بعد الهجرة بل ودا الفاسق منه امانة انما اامة ساكن
 البادية منه لان عدم الايهام بالعللة المربوة الى الانقضاء في لفظ الكراهية فيه غير صحيح في اامة الفاسق المصطلح بل في التقدم للاع من غير وجه

بسم الله الرحمن الرحيم
 في كتاب الصلوة

لا ينافي في ظاهره في ذلك الاختيار وذلك كجميع الشهرة القديمة والجماع المحكم قال المذوقان في الروايات في جمع ان لا اشعار عند من خصيص النبي
 مائة بالمهاجرين يجوزها بالمثل كالاشعار في تقليل المرسل بعد ما كان اداة المنع بعد الحجرة من طلاق الاعراب في غير هذا الاطلاق
 ولا ينافي لاحوال كون التعليل لبعض افراد الاعراب على ان يعارض بما يشعر به ما رواه الصدوق في الفضل اصبح برئيتا من امر المؤمنين
 من اداة المنع بعد الحجرة من الاعراب حيث قال فيها سنة لا ينبغي ان يؤتمروا بالاعراب في الاعراب المراد بعد الحجرة وشارب الحجرة والحدود والاعراف
 كما ان يعارض الشهرة القديمة بعد تسليمها بالشهرة المتأخرة خصوصاً في المقام لمحققتها بخلاف الاول استفادة من ظاهرة النفي في عباراتهم العمل بالمثل
 كالاختيار خصوصاً في نحو عبارات القدماء وببرهون الاجماع المحكم في الخلاف اذ مقعده النبي عن الايمان بسبعة المحلل اداة الامم من الكراهة
 المحرمة مصانفا الى اعراض المتأخرين عنه بل قد سمعت انه قيل قد ظهر من المنهى الاجماع عليه كل ذلك مع ان الشارح من النبي عن الايمان بالاعراب وببر
 ما دل على الصلوة خلف من تقى بدنه عارض المؤمنين في العتق والخصوص المطلق كما عساه تخيل وتخيّل في ما به في النظر ولا ينبغي رجحانها عليه بل
 وجوب لا تخفى خصوصاً مع ملاحظة شيوخ النفي في الكراهة وملاحظة المرسل السابق المصريح في ملاحظة الكراهة في الحكاية عن البراءة من النفي في لا ينبغي
 وفيه في ذلك ما قد يدعى ان النفي في بعضها قد وقع على اثبتنا الكراهة من المحذور ونحوه وهو مشعر باداة الامم من المحرمة منع فلا ينبغي في ان لا يؤتمروا
 ما عليه المتأخرون من الكراهة ولا ينافيها بل ان الاحوال المزبورة في الاعراب المقتضى اداة القاسم منه في نفي كراهة الايمان بالاعراب بالاعراب الى
 عن الدليل ان الكراهة ما يباح فيها فيكون فيها بناء على الاحتياط العفلي مصانفا الى الطبا في المتأخرين ومرسل البراءة من النفي في كراهة الايمان بالاعراب الى
 السابق احتمال اداة الاعراب العدل من الاخبار المزبورة نعم هو لا يفي في ثبات المحرمة ضرورة الفرق بينهما لكن في الفناوى بعض النصوص ختصاصاً
 ذلك في الامامة بالمهاجرين بما لا ينافي فلا ولعل كل وان كانت الكراهة مما يباح فيها فانه جدير بالذكر امانة النبي عن الحديث الا صريحاً بالمظهرين
 عند النبي من الاحتجاب بل في المنهى لا تعرف فيه خلافاً الا من محمد بن حسن الشيباني فيمنعه عن المصادق عنه في خبره صريحاً في الاحتجاب على الكراهة
 لضعف سند عن ثبات المحرمة وعارضه بما هو أقوى منه قال في بصلي التميم يقوم مؤمنين ونحوه خبر السكوني عن جعفر عن ابيه قال لا يؤتمروا
 النبي لمؤمنين فاعشوا يظهر من النبي عنه في بعض عبارات القدماء من المنع عن النبي في البيان نسبة الى كثير وان كان السبب بخلافه ضعيف جداً
 بل في كونه لا ما يتجمل من انعقاد اجماع على هذا الحكم اي الكراهة لا يمكن القول بجواز الامامة من غير كراهة بل اصل صحيح جليل سال ابا عبد الله
 عن امام قوم اجنب ليس مع علمنا ما يكفيه لتعليل معهم ما يتوضون به يتوضاء بعضهم ويؤتمرون قال لا ولكن يتبهم الامام ويؤتمرون قال لا
 وجعل جعل الارض لله وما جعل الماء طهوراً قلت ونحوه في نفي الباس عن الامامة موثق عبد الله بن بكر وحسنه خبر ابن اسامة بل جزم في
 الحديث بنفي الكراهة لهذه الاخبار مع تنزيل النبي في الخبرين السابقين على النفي بقرينة دلائلهم لكن ضعيف قطعاً بل الظاهر ان الكراهة عليهم
 عن الاصناف والكبر لا طلاق النبي بل للمؤمنين والمنسل وان اقتصر فيها على المؤمنين لا الظاهر اداة خصوصاً والله اعلم وكذا ذكره امانة الاسير
 للشيخ في الفتاوى الملبنة والحاكية في الحجام والداغ بغيرها لم يروى في الفتاوى الملبنة عن كتاب الامام والمأموم بخبر احمد النقي مسنداً الى الصادق
 عن ابيه عن ابيه ثم قال قال رسول الله لا تقبلوا خلف الخائف ان كان عالماً ولا الحجام وان كان زاهداً ولا الدباغ وان كان غابلاً ولا زاد في التعلية
 والفتاوى الملبنة انه ينبغي ان لا يكون الامام بغير مكتوف غير العودة من اجزاء الدين التي لا يحجبها سرها وخصوصاً الراس زاد وادفع الاختيار
 الاسباب وبطل من الاول اي انه روى لا ابا بابويه بل عن النبي ان كان عالماً ولا الحجام ولا الدباغ ولا زاد في التعلية ولا زاد في التعلية
 جماعة كراهة امانة السفيه بل في النكسة الاشكال في امانته ولعله لا بد وان لم يكن فاسقاً بفعل معصية لكنه غير عدل بفعل ما ينافي في المودة منه ان
 السفيه من لا يبالى بما قال وقبل له لكن عليه فيها سقطة علو منصب امانة وهو يشعر بغيره ان لم يردى الى ضيق ولا ينبغي ضعفه اذ لو فرض من سقطة
 لا ينافي في العدالة ولو فرض حشر المرد وهازنا ما ذكرنا في البيان لكن على كراهة لقوله ان ائمتكم وقد كم الى الله وشفعناكم اليه ما عر الفقيه طيناً
 التي نردّه قال ان اماناً مكم شفعك الى الله فلا يتجمل شفعكاً سعيها ولا فاسقاً ويحتمل حمل على السفيه الماني في العدالة وكذا ينبغي سلة الامام
 من العير وخصوصاً اذا لم في الصغر لقول علي لا يؤتم الا على حجة البرية والمؤيد المظلمين والعلاج والمرج والفيدي في التعلية والفتاوى الملبنة
 معللة في الثانية بالنهي عن امانة المتصف بذلك في الاخبار وان كانت امانة في خصوص العرج الا ان امر الكراهة سهل نعم ما في المنهى في الخبرين
 من منع امانة قطع الرجلين بالسليم محل للنظر بل المنع ان اداة والرجلين ما يشبه القدمين ولم يمنع بذلك عن القيام والركوع والسجود لا طلاق
 الا لانه من غير معارض ضرورة عدم قدح تعدد السجود على ايمانهم مثلاً في صحة صلوة والمؤتممة يعلم بغيره غير الممكن من القيام والركوع
 اقطع الرجلين اذ هو ح كامة الجالس للقيام كما يرشد اليه تعليل المنع بذلك في المنهى والنفي في جواز امانة مقطوع احد الرجلين وعلى جواز
 امانة قطع اليدين بعد ان عرفت في وها بعد النص فيه لا صحاباً مع تعدد السجود على اليدين واحداً لا يمانين فيها بل في بعض الاخبار على جواز امانة
 اقطع الثلثة اي ومن العجب عن الاصناف من انهم كلما اشكلت صلوة الامام على خصته في ترك واجب فعل محرم السجود لها وحل المأموم
 ذلك السبب بجزء الايمان من راسه لان الايمان هيئة اجناباً عنه يقفون تكون الصلوة مشركين الامام والمأموم وان صلوة الامام هي
 وهذا متفق عليه ان كان مراده ما قبل ما ذكرنا ومثل امانة التيمم بالمظهر في الجبابرة فها بل قبل امانة السلوس بالصحيح المتحاشن بالظاهر
 نحوهم المنصوص على جواز امانتهم في كلام بعض اصحابنا في معرفة ما سبقنا من الدليل من النصوص على كفاية المزبورة التي هي عدم جواز امانتهم
 الكامل في ان كان بالنقص فيها فضلاً عن مثل الشرط الخارجي والدخلة والافعال غير ان كان الدار على الصحة في حق الامام الا ما خرج بالادلة

لا ينافي في ظاهره في ذلك الاختيار وذلك كجميع الشهرة القديمة والجماع المحكم قال المذوقان في الروايات في جمع ان لا اشعار عند من خصيص النبي

كتاب الصلوة

كالأعذار منهن ومن هنالك بعد جواز القيام المجتهد ومقلده بأخر ومقلده المخالف له الفروع مع استعمال محل الخلاف في الصلوة كما لو نشأ الإمام بنحو ما
 ونحوه مما يرى للمأموم عدم جوازه وكفره مثلاً في الصلوة وأصله غير ذلك وتركه لصلاة الإمام في حقته عند المأموم ولذا يجزى بعبادته ولو
 كانت تحل عنه مثلاً بل يجزى عليها جميع حكم العجز من إسقاط الاعادة والعفة او حرية الإبطال وغيرهما بل ينبغي القطع بذلك بناء على واقعة
 الحكم بالحاصل الظن لأجهادي ثانياً وأنه من مقلد بالتكليف كالنقطة والنهم عند الاضطراب عند يمينه وان المكلف به الحكم الأول وان جازي
 والبيع والمطلوبين والبعوض فيه جارية عليه في نمازات الصلوة التي تبذل عليه في سماع الشارح العدل بالظن لاحتمال مصادفة فإصاب فشرحت
 والآن هو معدود وحسنه كان هذا هو التحقيق عندنا لكن قد يقال بالصحة عليه بناء عليه به وإن لم تكن بذلك المكان من الوقت لعارض
 من أن ظن المأموم في صلاة الإمام بمنزلة عدمه لعدم جهة حق الظان بنفسه حق الغير الذي يمكن من مقلده فلا يمنع حج من الحكم بصحة صلاة الإمام
 في حق ظنه فساداً وليس لإيهام بها كغيرها من صلواته كغيرها من صلواته بل بعد صلوة الإمام برأى فيها تكليفه بنفسه فكيف يجوز لإيهام أحراز
 ما يعينها عنه لئلا يتركها الصلوة على ما هو عليه ضرورة اتحاد مقتضى العزم بما دل على جهة الظن المجتهد بالنسبة إلى صلوة
 الإمام والمأموم وإن ظن كل منهما فساداً صلوة الآخر إلا أن الشارع الغرض من هذا الظن هو مع ظن الفساد محتمل الصحة في الواقع وإن
 خلاف ظنه هو الصواب فيم لو فرض كون المأموم بما قطع بفساد صلوة الإمام لم يحصل له الإجماع مثلاً على فساد الصلوة بالخطاب المجتهد عدم جواز
 الإيهام بناء على هذه الطريقة لعدم كونه صلوة وإن كان صاحبها معدوداً عنه في الحقيقة كصلوة الإمام بغير ضومع علم المأموم
 وبينه بخلافه على الطريقة الأولى وإن كان عالماً بعد جواز الصلوة في الخطاب لكنه مع ذلك عالماً بأن الإمام فرضه الصلوة فيه إذا حصل
 له هذا العلم وكان قد حصل له الظن فيكون في الحقيقة هو موضوعاً والإمام موضوع آخر وكل منهما له فرضه الشارع بل قد يقال بالصحة فيه بناء
 بناء على هذا لا ينافي إمكان الغاء هذا القطع بالنسبة إلى حق الغير بعد فرض عدم تقصيره فيكون كالظن لعله وبوجه السبق والإطلاق وإن كانت
 ما فيه ما لو كان الاختلاف القرائن كان يربط المأموم وجوب السجدة والإمام عدمها ولم يثبت بها في الصلوة فالتقدم جواز الإيهام مطلقاً لأن
 الصلوة فاسدة بل لعدم تحمل القرائن بل العلم عدم الجواز حتى لو جاء بها المأموم لظهور الأدلة في الجملة بالصحة موجبة لقائماً الإمام القرائن
 فهو لازم منها وتنتفي بانقضاءه فلا يجتمع شرعاً يجب أن يقرأ المأموم فيها شيئاً في أوليين مع سماعه قرائنه الإمام بل قد يقال في ذلك بغيره
 المقام الذي يجوز للمأموم القرائن فيه بان لم يسمع المصنف وأكانت الصلوة أخفائيه وتلقاها بالبيان لا نفاء وصفه أصل الضمان وإن جاز
 للمأموم أن يتردد عدم الاكتفاء على أنه قد يقال بالقطع عن المأموم حيث يقرأ في نحو أخفائيه فعل الإمام لا قرائنه وإن كانت هي جائزة
 له نعم لو قلنا بوجوب القرائن على المأموم في الفرض لئلا يكون له تحمل القرائن عنه يمكن القول بجواز الإيهام مع فعل المأموم القرائن وإن قلنا بالإمام
 كما ينبغي القول بجواز طوقه الإمام السورة ندياً فيجزي عن المأموم ولا يخلف رأيهما فيها كما جزم به البيان ولكن يجزى من نحو ما سمع من
 عدم تحقق وصف الضمان في الإمام أيضاً ولعل ذلك منعه كره والوجوب والكشفان علوه بان النداء في يجزي عن الوجوب بل منع الفاضل والشهد
 أبو العباس الصبر إيهام المخالف بالفروع مع استعمال الإمام محل الخلاف في تلك الصلوة من غير فرق بين القرائن وعندها بل في الصفات و
 الشا من ظنهما بل لا عرف فيه خلافاً بينهم ولا تردد واستكنا عايش يظهر من التحريم من الاشكال في الجملة لكن بما تقدم تعرف ما فيه
 كأنك في معرفته بوجوب تقرب الحال بقاء لظن في الإيهام في القبلة وإن صح بعضه هو لا بعد الجواز فيلزم بل تذكره مفروضه من قبل
 وتعرف بجواز الإيهام بمن كان على ثوبه وبدنه نجاسة لا يعلم بها وعليها المأموم وإن تردد فيه الشبهة استوجبه المنع على ما قيل في الجعفر
 وعن الغزي أن عليه الفتوى قد سمعت مع هذا إجماع الأيضاح جوده في الوجوب والكشف عدايقه بعد أن غطى فيه ولكن قال أن لا يوجب عادة
 مع تجديد العلم في الوقت حتى يهتد الأحكام لخلق الجواز كما عن الشيخ سليمان الجليلي أنه لا يوجب من جهة التحقيق الجواز بناء على الخبر من عدم وجوب
 الاعادة عليه في الوقت ومخا صفة ضرورة اقتضاء ذلك صحة صلوة في الواقع وأخصاً من ناحية الطائفة بالعلم بالعلم قبل الدخول في الصلوة فلو علم
 بها في الأثناء ولم يكن ذلك بل فعل منافاً لها وصحت لا بطلت للسنا في اللباسة ما على القول بوجوب الاعادة عليه في الوقت وفيه نص
 فيشكل الجواز بان صلوة من ليست بصلوة وإن كان هو معدوداً ولا قضاء عليه الأول فلا يجوز الإيهام بها كما ذهبوا فإذ الظاهر من ذلك
 ولا يعلم الإمام نعم قد يقال على الأول ما وإن كان بعيداً بان يقال إن صلوة من جازي الجمل لا تقصد إلا العلم في الوقت وإن كان هو بعد تحققه
 يكون كافياً في ذلك الأصل عدمه فلا موم جازي الإيهام به عند أصل هذا الأصل لكنه كاره من ذلك تعرف البحث في الناس في نحو والله أعلم **الطرف**
الثالث في أحكام الجماعة وفيه مسائل الأولى إذا علم وثبت بعد الفراغ من الصلوة أن الإمام فاسق وكافر أو على غيرها
 من الحدث الأصغر ولا كره في بطلان صلوة الموم على المشهور بين الأصحاب قد يمازج حدثاً نقلاً وبحسب بل في الزمان عليه عاتبة صاحباً عادلاً
 السهل الأسكن في بلع الخلاف الإجماع على الوسط الحق بالأول جماعة في الزمان مع ظهور الأولوية فيه كما أنه في كراهة الإجماع على الأخير ونسبة الصحة
 إلى علمائنا في الثاني ثم حكى عن المرتضى خلاصة الخلاف فيلغى عدة الأجزاء وإن كانت هي بالنسبة إلى الأخير لا يوجب من إشكال لا بد فعله لا يوجب في
 معرفته ذلك لا الظاهر ضرورة لزوم التكليف بما لا يطاق لو ابدل الواقع في تدبيره الصلوة في الظاهر ما لم يكن في الواقع ضرورة تبين كونها
 ح ليس بصلوة حتى يجزى الإيهام بها في إسقاط القرائن وزيادة الأركان مثلاً أو تقوى بخلاف ذلك وهو كما ينبغي في صحة صلوة المأموم ذلك
 الظاهر الكلام لا يلتزم من إطلاق الأول في الفروع من مستحق الشغل غير محل الفرض واستصحاب الأجزاء قبل التبين لما بعد التبين لا يرجع إلى

في الصلاة

[illegible]

كتاب الصلوة

فانهم قد تناقشوا في الاول ما كان اداءه ما لا يوجب عادة من الاعتراف عن القبلة كما نحن نرى من تبين كون الامام خاصة على غير القبلة ضرورة ظهوره في الجاهلية الامام والمؤمنين فلو فرضنا الاعتراف بالوجوب لا لوجوب الجميع بذلك لعدم اختصاص من الخطأ بالامام بل هو مشترك للجميع فيكون كسب من حدث الامام ومن اتبعه هو غير ما نحن فيه قطعاً وفي الثاني باننا قلنا في علم المؤمنين بذلك قبل الدخول من المعلوم وجوب عادة عليهم فلهذا لا يمكن الاختلاف عن اختلاف في الاجتهاد فلا بدح من ثوابه لمخبر الزبور واحتمال ان عادة تدونهم للتقصير الاجتهاد وعدمه ان كان قد ظهر خطأ الجميع استقبلهم بعيداً فرض الاعتراف بالوجوب اليهم القبلة وعلى كل حال ليس بذلك الصلة فيها نحن من غير ان يكون خطأ الامام في القبلة دون المؤمنين على وجه وجوب عادة عليهم ونعم فالمدح في الاستدلال عليه على مثال يجوزي لاخبارنا بالتقديم قد ينفاد من صحة زيادة حكم الامام بالنسبة مضاعفاً لما قال قلت لا وجوبه رجل دخل مع قوم في صلواتهم وهو لا يتوهم صلوة فاحداثا امامهم واخذ بيد ذلك الرجل فجلس على حجرهم يصلي بصلواتهم وهو لا يتوهم صلوة فقال لا ينبغي للرجل ان يدخل مع قوم في صلواتهم وهو لا يتوهم صلوة بل ينبغي ان لا يتوهم وان كان في صلواتهم فان له صلواتهم والا فلا يدخل معهم وقد تجزى عن القوم صلواتهم وان لم يسمعها من الواضح كونها جواباً لسؤالك ونما قبله لكن لا صلة فيه يعلم المؤمنين بذلك بعد الفراغ الا انه قضيت ان لا قبل له لفظ الجراء فيه يجمع انك في غنى عنه جاعلة من تخو لا دلالة السابقة المعصية بعدم خلاف صريح معناه بل جاز في الفرق بينهما وبين ما سمعت من المسائل الثلاثة السابقة يستلزم ما يظهر من الحكم على التبرير من القول بالامانة على المؤمنين ان يتجه عند تبين الخطأ في القبلة فالقبلة من صلواتهم الى غير القبلة ثم علمهم بذلك كانت عليه عادة دونهم وقال بعض اصحابنا ان الاعادة تجب على الجميع ما يخرج الوقت وهذا هو الصحيح بقولنا في الاول ما ذهب السيد المرتضى في الثاني من ان يتجهن الى جعفرته وهو الذي تقتضيه صلواته مذهبنا لكن من الخطأ قولنا بل انظر ان لم يكن معطوياً لبرائته لو كان المؤمنين تابعين له في ذلك لاستقبلنا حجة تجب وجوب الاعادة عليهم كما ذكرنا وقوعها على غير القبلة لا الخطأ الامام وهو غير المتضمن من المسئلة فكم قد ظهر من الحكم من عبارة البسوط الخلاف فيها نحن ولا بد من ضعف هذا كانه يتبين في صلوة الامام ملكاً في حديثنا وقد ثبتنا ذلك في غير ما ذكرنا لا يقتضي فساد صلوة المأموم اذا علم الفراغ بل الظاهر ان لا فرق بين تعدد الامام ذلك عدمه كما ان لا داس لوجوبه بعد ذلك بعد ذلك المحوى ما دل على الكفر وغيره ما سمعت ما لو بان بعد الفراغ من العمل فقلنا باقياً في غير الامام من العقول طهارة المولى في البلوغ والذكورة والحرة ببناء على اشتراطها وعدم الامانة والمؤمنين متبوعين نحوها الى غير ذلك فلم يجدنا المتبوعين بل لا في كلام الاصحاب بقدرنا الشئ منها علماً في انهم من انزلوا على خلف من يشك في كونه خيراً فالوجه الصريح لان الظاهر السالمة من كونه خيراً خصوصاً لمن يؤم الرجل لم يتبين بعد الصلوة انه كان خيراً مشكلاً بعد ان يتبين على الظاهر ان كان الوقت بين كفره وملكه الذكورة وانشاءه كانه يتبين الحثابة من الحكم صحة الصلوة ولو تبين ان الامام امرأة وفقد الموجه وشهدمكن فيها البقاء كوتبين كون الامام مأموماً اغار وكيف كان فنفى سبق في النظر الملاقاة بالطلان ولعلنا ظاهراً اقتضانا لاصحاب على الكفر صحت ان الامام الملتحق به المستوحاة كلفه كرهه الامام بصون الشرط المعلوم انهم انما الى الواقع للشغل لعدم اليقين بشكنا لا امتثال يحصل الفراغ يقينا والقطع والظن طريقتان عقلا لا يمكن به الموضوع المتصف بما لا يتجمل الامتثال ليس مثلاً لانهم يتجمل الاجزاء في الموضوع المعلوم ثبتنا ما شاع في الواقع كطهارة المولد التي يكون دعواً ان يستفاد من ادلة الشرعية الاجتهاد بظاهرها لا من سائر الاحكام المرتبة عليه سيما في المقام بعد خروج الوقت لعدم صدق اسم الفتوى او الشك فيه بل يمكن التفصيل بدلالة غير من الامور المذكورة فبما فيه لا يتبين الخطأ في الوقت ولا يجب ان يكون في خارجها ان يتبين كونه خيراً فيها لم يكن ما كان منها شرطاً للصلاة كالعقل بين ما هو شرطاً لالامانة كطهارة المولد فيحق الا ان الكفر خلاف الثاني بل يمكن الجاهل الجميع بالكفر بعد حلها الفرض الفتوى على الشبهة للسداد والاولوية ولا شعراً والتعليل في صحيح زارة السابق الاعادة بعد كونه الامام بذلك اذا لم يرد منه على الظاهر ان الامام غير صانع من صلوة المأموم وان لا مدخله لصلواته في صلواته بل هو مكلف بها بما تاملنا ولم يفت منه شئ منها المأمومين بعد ان يقرأ في الغفلة والسيان ونحوها وفيما الامام به لا يورث فساداً في الصلوة كما في الكفر والفسق والحدث واللوث وغيره مما يحد في الاثبات وينكشف سيقممكن الا حوط الاولة العبادة في التوقيف في الشئ غلبت الذمة فيها باقياً بل علم من ذلك غير ما عرفت كان هو الاقوى ولو كان المأموم عالماً بفساد صلوة الامام لعقد شرطاً وقضى مثلاً او بعد احواله احد شرطاً لالامانة اعاد صلواته لا خلاف ذلك اشكال لو كان الامام عالماً به المأموم او لابل انظر ان كان المأموم في حق المسائل السابقة المتبوعة لا يظهر المصروف غير ذلك لو كان ذلك عن شغباء بان يتجمل نداء العدل والمؤمن والمنظر والرجل والعامل فيكون ذلك خطراً من الاخر الذي كان يعلم ان متصف بالصلوة علم المأموم بالكفر والفسق ونحوها بما لا يندح بعد الفراغ في انشاء الصلوة قبل العاقل على الظن من قال بالامانة السابق يستأنف اليقين في بعض الصلوات بل بما احتمل وقبل بذلك ان لم يفعل بوجوب الاعادة بعد الفراغ لعدم جواز المعاودة في الاعادة من مقومات الصلوات المنيوية ولا يتجمل في استناج ما بعد الفراغ بالمصومين السابقين في ذلك فيكون من ان في ذلك جاز من الجميع يستقبلون صلواتهم ولو اخرجهم الامام في انشاءه ان لم يكن على طهارة وان كنت الجاهل من كتب الاخبار كما اعترف به بعض المذاهب قال المصنف في هذا ما لا يخفى من كتب الاخبار ولا سيما ما في جميع الكتب لا بد من الوسايل في اخبار فلا يخطو طاعاً قبل ان يخطو طاعاً على الظن من قال بالصلوة السابقين في الاعادة في صلواتهم هو شبهة ظهر في تلك الادلة بناء على ما وان حكمهم في ذلك لا يورث ولا يلا في بعضها ونحوها في كسب زارة السابق المشتمل على التعليل المتقدم مصفاً الى ضعف مستند السابق الاول نفسه مصداقاً وغيره عند

هذا هو الوجه الصحيح في هذا المسألة

فان لم ينجح في الصف
خلف الصف
فان لم ينجح في الصف
فان لم ينجح في الصف

فان لم ينجح في الصف
خلف الصف
فان لم ينجح في الصف
فان لم ينجح في الصف

مع ثقب النمل

كتاب الصلوة

كتاب الصلوة
كتاب الصلوة
كتاب الصلوة

تعرض لها ولا تعليق فيها على الصلوة التي يرجع فيها الى العرف نعم قلبه بغيره من النصوص الواردة في جواز التسليم قبل الامام بطولها في التشهد بخلافه في العرف
فيها لا يمكن تأخيرها عما لا يمكن تأخيرها وما لا يكون فيه ضرورة ولا يكون فيكون الخارج من الانفراد لا الغرض من الاغراض لمصلحة ما عداه فهو من الانفراد
لغيره وما يؤيد به اطلاق الاصحاب عند اذا اظهروا انهم الغرض من الحاجة وما من معطى له الاثر في ذلك فان الحاضر عندنا انه ان
نوى الانفراد في الجماعة المتدبره كان مطلقا عند كان ولا وما لا لاكثر من المشايخ من الاصحاب نقلوا وتحصيله في المذاهب والمذاهب انما هي
من كلام الاصحاب بل في الرأى في الخلاف في الامور المبسوط في فقه المنقذ ومنه في حجة وكذا وعن من يوجب نهاية الاحكام وارشاد المجتهد في الاجماع عليه
بل عند كل قبل في الخلاف من جهة هو المحذور بعد اعتضاده بالاصل ما اطلاق ما دل على جواز التسليم قبل الامام بما معنى ياتي باستصحابه
جواز الانفراد بطله في الاول في استحباب الجماعة ابتداء واستدانة وخروجها عن مهية الصلوة والا كانت متغيرة في محلها وهو واضح
فابطالها في جملة استدلنا بطلان الصلوة ولا اثم فيه ضرورة اختصاص النهي عن ابطال العمل او سلم رادة ما يشمل مثل ذلك من
اذ من المصلحة في الاية رادة ابطال الجواز وتقدم به بالصلوة لكل عمل في النظر اذ الواجب منها كما هو في جملة افعال جاز لا يربط فيما حكمه
من الاستدلال على جواز المارة قبل التسليم بالاصل كون الجماعة متغيرة ولا يجب المتدبره بالشرع عند علم الجميع بالاجماع وما عداه يقال
من ان الجماعة وصفت لما هي الصلوة كالظن بتوابعها والعصر بتوابعها لانها من الاوقات الخارجية كالسجدة ونحوها ولا يطلبت الصلوة في ذلك
احدا للشرائط السابقة من الحائل العلوي نحوها ولو كان لم يعلم بها المكلف حتى فرغ فلا يجوز العمل بالاجماع الا بدليل خاص مثل العمل بالانفراد في الجماعة
والعمل بالنظر الى العصر نحوها لاشكال العمل من اتمام الى اخره او سلم جواز اختيار المكن الفرق بينه وبين المقام بان خصوص الامام من شخص افراد
الصلوة كالكان الخاص لاسانها من نحوها بخلاف اصل الجماعة التي يسميها بنفسه الصلوة فتبين فرد في جماعة يدفعه ولا ماعرف من جواز الدليل
على ذلك الاجماع المحكيه المعضدة بما عرفت من الشهرة ونحوها وثانيا منع كون الجماعة من الاوصاف المقومة المتوقعة بل ليست هي الا كالجمعة
والامامة ونحوها وشيئ من بعض الاحكام لها لا يسلم كونها كذلك من مالم يطلت الصلوة في جملة من المقامات التي انقطع الجماعة فيها بموجب الامام
وعدته ونحوها ولم يقتصر على المنصوص بل تعدت منها الى غير ذلك كما يفهم من ذلك المقام وبطلان الصلوة في الامور السابقة بعد التسليم ليس المنقوي
بل بطريق اول في انها شرط للصلوة حال كونها جماعة لا انها شرط للجماعة ضرورة وبطلان الفرق بين الامامة والامامة وصية بالنظر الى الصلوة وقما
الكلام يحتاج الى اطناب تام كما لا يخفى بعد التمهيد بما عرفت واعتضاده بغير ما يظهر للفقهاء من امارات العارفين بلسان الشارع ومحاولة من سيرة الادلة
الواردة في مفارقة المأموم عند ضرورة الامامة الادلة الواردة في المسبوق وفي اتمام المأموم بالضرورة جواز التسليم قبل الامام وفي صلوة ذات
الرفع ونحو ذلك من عند توقيف هذه الصلوة على بقاء الجماعة وان لا يخلو لها فيها واحتمال الاثم خاصته بدفعه ماعرفت سابقا من ان العبد
في وجوب المناقبة الاجماعي نحو مما هو معلوم عدم شموله لمثل المقام الذي بنوي به الانفراد كاحتمال قصر تلك الاماكن على نمازها بعد استيفائها
ما ذكرنا منها اذ هو كما ترى من ان مقتضى المفهوم منها الذي كل ما من كل ما منهم عليهم السلام عارفين بآثارهم قبل ان يكون ذلك كل موروثها
لا شرط بل قد يدعى فلاق بعضها ونحو احتمال عدم تأييد هذا المنية في صحتها من غير ان يكون لها الصلوة بل هو واضح منه فسادنا في
ان الاعمال بالنسبة الى العمل الابنية وكل امرئ ما نوى كل مضافا الى اعتضاده بالشبهة العظيمة بل عدم الخلاف من المبسوط فقال من فارق الاما
نغيره بطلت صلوة ثمارة بعد وقته صحت صلوة في حكمه عن صاحب باب السبيل ان تقدم سبقه الى التسليم بطلت صلوة مع حائلها كما قيل
حال عدم شبهة الانفراد وان كان البطلان المذكور في كلامنا محل منع على هذا التقدير لا يوجب من تعيدته وجوب المناقبة في الافعال دون
الافعال الا شرطية فحكمها بالاطلاق خصوص ما اخبركم ان من عندنا من المتكلمين منع وان بالغ في ضرورة المولى الاكثر شرح المفاتيح تبعا لزيد
جملة المتأخرين فيه بما عرفت ومن العبادة توقفيه واليقين في الصحة واسقاط القراءة واعتقار رتبة الركوع مثلا حال استمرار الصلوة
دون غيره ومن عدم تصريح في الاخبار بغيره بل قد يؤيد كثيرا ما مؤيد بها بالاستحسان وبالرجوع الى الامام لو سبقه وغيرها العدم لا يلحق
ببعض هذه المقامات ولا احتيج الى ذكر العبد من الحاجة نحوها في جواز المارة ومن غير ذلك من الامور التي لا تشاهد في الوضوح
اشعارها جميعا كوضوح ضعف استدلنا بعضهم بالجمع السابق في الاستحسان القوي في جواز الاستحسان الذي قد عرفت وجوب جملة على التمسك
للاجماع للصحيح الاخر وغيرها وبالجمله فالمسألة من الواضحات ثم ان القائل ان نوى الانفراد جريان حكم المنفرد عليه من محل يثبت حق لو كان في اثناء
قراءة الحمد والسورة وجب عليه تمامها خاصة لا استينافها من الاول كما سقوطها من ليس كما صرح به جماعة بل العمل كان اثناء الكلمة الواحدة
فضلا من غيرها الا انقطاع ان السامع فينبط في الواحدة كما لا يخفى المذكور بل يتعلق الارشاد وتلك عن نهاية الاحكام والفردية
انه بعد السورة الفارقة فيها بل استوجب في الذكر على استيناف القراءة مطلقا لا نوى الانفراد في محل القراءة فوجب عليه الصلوة فلو سوطها
والاول فوي حكيمها الاطلاق ادلة الضمان وان كان لاحوط الاستيناف بنية القراءة المطلقة هذا في السالك ان بناء على القول باعادة
السورة التي فارق فيها لو كان الامام قد تجاوز نصف السورة لم يجز له العمل عنها وكذا لو كانت مفارقة في الجملة النوحية مطلقا في غير الجملة
القول الاخر في قراءة السورة شاء ونبهت كيف كان فالطاهر في ذنبه الانفراد في جميع احوال الصلوة ولا يشترط الدخول مقفرا في طلوعه
في اثناء القراءة وفارق قبل الركوع صرح كما صرح في المسألة التي الروض في حال توقيف انقطاع الجماعة على ذلك ركوع الركعة الاولى بحيث ان لم يركع
يتكشفت لانها تمام واضح لثباتنا لانه لا خلاف في الجماعة ونصوص صحيح ابن الحجاج عن الحسن الوارثي بجملة المشتمل على المقام في ركوع الركعة الاولى

[illegible]

مجلسه

كتاب الصلوة

فصل فی بیان احوال و حال

والذخيرة انه مقطوع بترك كلام الاحتياط بل لا خلاف فيه صريحاً كما اعترف في الواضحة نعم وبما هو المحكى من عبارة السرة فلم يجوز القطع الا انه في غير
محله بعد وضوح الدليل عليه من السنن العشرة المعتمدة بما سمعت كصحح سليمان بن خالد سال باعبد الله عن رجل دخل المسجد فافتتح الصلوة
فيها هو قائم يصلي اذ اذن المؤذن وقام الصلوة قال فليصل ركعتين ثم يسئنا فالتلوة مع الامام ولكن الركعتان تلوها وموتوا ساعداً سائر
عن رجل كان يصلي فخرج الامام وقدم على الرجل ركعة من صلوة فربطته فقال ان كان اماماً ما عدل فليصل ركعة اخرى لينصرف ويجعلها تلوها فليكن
مع الامام في صلوة كما هو وان لم يكن امام عدل فليبين على صلوة كما هو يصلي ركعة اخرى معه يجلس وما يقول شهدان لا اله الا الله وحده
لا شريك له واشهدان محمد عبده ورسوله ثم اتم صلوة معه على استطاع فان التقية واسعة وليس شيء من التقية الا وصاحبها ما جود عليها
انتهى ثم مضى الى اماكن الفقه الرضوي وكتب في فريضته فثبت الصلوة فلا يقطعها ولا يجعلها نافلة وسلم في الركعتين ثم صل مع الامام وان
كان بمزلة يقتدى به فلا يقطع صلواته ولا يجعلها نافلة ولكن حظاً الى نصف فصل معه ذليل ربيع ركعات وقام الامام الى رابعة فقم معه
لشهود من قيام وسلم عز فيهم والمناقشة في افضلية المذكورة في المتن وغيره هنا وفي النافلة بل انما الاتفاق عليه كما اعترف بعضهم بعد
الدليل لورود الامر بذلك عقيب توهم الخطأ يصنع اليها كما هو واضح نعم فالحجيج بل هو كصريح البعض اختصاصاً لا اذ في قطع الفريضة بالطريق
المخصوص بل لئلا يحط بها بغيره وان كانت الفواتح لطلاق دليل الحرمة واستصحابها بالاحتياط لو قلنا ان ملكها الاجماع بناء على اختيار من استصحاب
الحكم الثابت بانه في البيان من ان الفريضة كالنافلة وفي الدور من المخرج من ان يمكن النقل الى النقل بقول ان عتاف الفوت قطعها وقواه
في المذكور بما المحكى من القاضي موضعين من المبسوط واستحسنه في ذلك والخبر وهو استدراك الفضل للجماعة الذي هو اعظم من فضل الاذان
لان العدل الى النقل قطع لها اية ومستلزم لجوازها بل اختاره في الروض ذلك الفوائد المليحة اذا خاف فواتها لا قيام باول الصلوة فضلاً عن غيره
لكن بعد النقل الى النقل عدل له بان النافلة اذ لا الامام من اول الصلوة فافضلها لئلا يتركها ركعتين لان الفريضة يقطع لما هو اذون
من ذلك لانها بعد العدد وصار نافلة وحكمها ذلك كما عرفت فحجج الخبران على من يوجب الفواتح جميعاً وبين ما دله على قطع النافلة
للتفريق التامة القياس على ان القطع للاذان له محل مخصوص اللهم ان يتم بعدم القول بالفضل وهو كما نرى بل لعله يقتضيه عدم التقييد بجواز
الفوت كما هو صريح في الروض وجواز القطع بالايامام نافلة لا يستلزم الجواز مطلق ضرورة وضوح الفرق بينهما بل لعل الاول لا يندرج في الثاني
الابطال لا يلبس بالالاكان صيرورتها بعد العدل نافلة لا يستلزم جواز حكم النافلة ابتداء عليها على ان لا يضر في ذلك المحقق كما عرفت
كما يشهد ما نحن فيه اطلاق وجوب الجمع بينه وبين الخبرين المزبورين وبينه بقوله على كون العدل في الاثنا قبل الامام ركعتين كما هو ظاهر خارج
وصريح آخر من الخبرين لكنه محتمل لا يكون بعد الاضطرار لان الامام نحو ما ورد من جعل العصر لا يبعد الفراغ بل عن مجمع البرهان نفى البعد عنه بل لعله
المتناهي من الخبرين بل لعله متعين على ان الواو للترتيب تظهر التمرة فيها الواو البقاء على الفريضة قبل الاتمام ركعتين وفي جواز القطع
اختياراً بناء على جواز هذه النافلة وفي غير ذلك لعله من ذلك كله توقف الشهيد ظاهر المقابلة بما كان ظاهر المبطل الى ان يشهد
اختاره في كنفلية نعم الظان ان القطع المزبور بالعدل المذكور وان امكنه اتمام الفريضة وادراك الجماعة في الاعادة استحباباً بالاطلاق والخبرين
المزبورين فيما في المحكى عن مجمع من اتمام الفريضة ثم الاعادة استحباباً باصناف ضرورة كون المدا في المقام محتمل فضيلة تلك الصلوة بما
لا ادراك الجماعة فكيف كان في انما تيسر الجمع واغاه وبذلك ظهر الفرق بين ما نحن فيه وبين النافلة ونحو المحكى عن فوائد الشرايع من انه
ان ذلك القرائن على اشاع الزمان بحيث يكملها عند تحريم الامام لم يقطعها ولم ينقلها الى النقل ما عرفت من الاطلاق نعم لو علم ان لا بد من الجماعة
وان نقل فثبت الى النقل اتم ركعتين لم يحجزه القطع بناء على المختار كما عرفت خلافاً لما سمعت في قطع النقل الى النقل ومطوياً ثم ولو عدل الى
النقل بناء على ان محل العدل لا يشاء لان الامام فبان لانه لا يدل الجماعة وقلنا بعدم جواز القطع كما عرفت في غير ذلك نافلة او يرجع عن ذلك
الى التنية السابقة وجهان وقولان اذ نحن في الروض الاول المحكى عن مجمع البرهان الثاني يشان من عدم الدليل على العدل الثاني ومن عدم
مصادفة التنية محلها وعدم منافاة فنية النقل لا يشاء للفرض بل هي في الحقيقة كالفرض على زيادة التسليم على الركعتين ثم انما الفرض جواز النقل
المزبور اذ اذن المؤذن وقام بل عند تبين انقطاع الجماعة خلفت اماماً عادلاً كما هو في الجواب لا منصوص عن اذ احرم الامام كما عساه بهمه المتن
وعنه وكذا انما النص في محل العدل قبل تجاؤر المأمور الركعتين اما بعد فلا دلالة عليه وقضيه الاحتياط والافضال فيما حاله الاصل على
المتيقن عدم التعبد منه الى غيره حتى لو كان في قيام الثالث قبل ان يركع ضرورة ما صالده عدم جواز العدل فيستخرج على تمام فوضه فاما المذكور
والواضح من التهاية وجمع البرهان وكان ترد في الروض والروض بل بما مال الى القطع الاول كما انه حصل منها العدل الى النافلة مع عدم الرد
والسلام لها ضعيفان لا دليل عندنا على شيء منها وكذا الدليل عندنا على ما ذكره غير واحد من الاحتياط بل في الروض انما يشهد بالبيان نفى
الخلاف فيه من انه لو كان الامام الذي يراى الايتمام به امام الاصل قطع المأمور الفريضة على كل حال فاستأنف الصلوة مع ان كان قد يقال انه في
المرتبة له في الايتمام به يراى اعظم من مرتبة اصل الجماعة التي قطعت النافلة لها كما في خبرنا الى النافلة وعدلنا الفريضة الى النافلة مما ثبت قطعها
لكنه كما نرى لا يصلح حجة في نفسه فضلاً عن ان يعارض الادلة ومن هنا يحكى عن المعينة ترد في جعل استقر في المنه والجمع مساواة لغير امام الاصل في الا
ركعتين لان الامر سهل القلة الجدة في المسئلة فالتشاور فيها في غير هذا كله لو كان الامام لم يركع في بابا اذا كان بمن لا يقتدى به في استتمامه على حاله
النافلة والفريضة للاصل للمؤثر السابق المعتد به الرضوي المتقدم الا في الجهد من افق قيام مضى الرضوي كما يحكى عن بابا ويصحب في الشيخ وجماعته

كُلُّ الصَّلَاةِ

مولانا

خلافة بل في نظم اليها الاخبار والامارة يجعل ما يذكره واصله لا اخرها على اداة القراءة فينكاه يفعل لو كان منفردا بقراءة المرسل السابق حيا
 وكثير من هذه المؤيدات من اللغات لا ينبغي ان يسطر كما هو محتمل في محله من الواضح عدم قدح اشكال الخبر على الامارة من المذهب النقي لم يسه
 الكراهة بقراثة خاتمة ولا الامة الاخرية على الوجهين سواء كان في سؤال اخر مستقل ولا اذ لم يقع اليد عن اكثر الاخبار على وجه صحيح
 معارضتها هنا باشكال الخبر الزبور على ما علم وجوبه كاللث من اهلنا ملتشد يمكن منع ندبها في الحاشية المذكور وان كان هو ظاهرا
 حيث اطلقوا الجلوس على هذه المعن من مفرغ من ذلك في الذكرى عن الصدوق وجوبه بما كان ظاهرا على من لا يثبت له الغيب والنفق
 وابن حمزة وان عبره هؤلاء الثلاثة بان يجلس مستوفيا بل قواه الرافض لعله ذلك لهذا الصنيع المعتصم بالاحياط وبالصريح الاخر الصادق في حديث
 من اجل الامام في موضع يجب ان يقوم فيه تحاشي في افعي قعاء ولم يجلس متكئا والمروى عن معاني الاخبار وعندها انما اذا جلس الامام في موضع يجب
 تقوم فيه تحاشي في افعي قعاء ولم يجلس متكئا والمروى عن معاني الاخبار وعندها انما اذا جلس الامام في موضع يجب
 ولا علة بل ولا دلالة انه مطلق يجب عمله عليه بل العلة متعين ضرورة انه اول من اخرج الامارة بالتعريف عن حقيقة واداة الامة من ذلك بل احد
 بوجوده ولا يشوب في الامر بالندب بحيث يستغنى عن القراءة او لم يحتمل حقيقة كما هو محتمل في محله على انه ينبغي القطع بقراءة الامة الندي بها ان القراء
 كما اعترف بها في ذلك من جهة ان هذه الامارة بين ما دل على سقوط القراءة وقد عرف هناك اداة مصرية القراءتها في اكثر الاحوال ان
 لا تجتمعها الندي اداة التخصيص ليس باول من ابقاء الامارة على حقيقة وانما بعد اولى قطعا لما فيه من الحجاز الواحد بخلافه قد نفاذ الخبر
 عن الخلفاء بالقراءة في انفسهم الاخبار منها الاخبار المصلوة خلف من لا يقتدى به على انه مشترك الا انما على تقديره وجوبه في الندي في الغرض من اداة
 القراءة الملقطة عندهم وحديث التخصيص من القام ليس سافاليا من غير فادح المطلوب كحذف السورة على اداة الغيب بعد لا لا غير من
 عليها بل المحكي عن الغيب فيما مضى من الوسائل الثبات الصورة فيه واستمرارية التسليم على هذا السؤال مع جهل الحال ان لا يقال انه لا علة
 على اصاله عدم دخول الامام في الثالثة مثلا لغرضه باصاله عدم سقوط القراءة لادلة فيه على نفي الوجوب اعلم كون الامام في الثالثة او
 الرابعة الذي هو محل البحث مورد الاخبار وكما هو النصوص عن النقص لذلك مع انها متساوية لبيان مثل ذلك اجد بعد في التزامه خلف النصوص
 عن النقص لادلة انك لا على اداة النقص بالعلوم وجوبا بالعقل اكثر من الامور المتساوية بها في الحاشية او اما استمرارية التسليم على الدخول من دون
 خاتمة التمكن عدمه فينبغي بعد التسليم لعله لا يستحقها بجفاء الامام على الحال الذي ذكره الى حين الفراغ ولا لانه ذلك ان لم يعلم بل ان علم العدة
 لجعل الشارع لرحم تكليفه اخر من ترك القراءة والحقوق وانما ما تم الحقوق بناء على عدم اشتراط صحة الجماعة مادراك الركوع اذا ادرك الامام وهو
 قائم خصوصا اذا كان الخلف لعدو ونحوه وليس النصوص حاشية من النقص لذلك بالكلية بل في بعضها الامام الى ترجيح مراعاتها لما بعد
 على انما انما اتخذ وان كانت هي بالنسبة الى ترك السورة اصح ففهي صحيح معوية بن وهب كانت باعبداللہ عن الرجل يدرك اخر صلوة الامام
 وهو في صلوة الرجل فلا يهل عليه حتى يقرأ فيصلي القراءة في صلوة قال الغم وعنه عطاء الاسلام عن امير المؤمنين انه قال اذا سبق الامام احد
 بشئ من الصلوة فليصل ما يدركه مع الامام اول صلوة فيقرأ ما يثبت به بنفسه ان امهله الامام وعندها ينه عن ان يجعفر محمد بن علي قال لا تكلم في
 الامام وقد صلى ركعتين فاجعل ما ادركت فاعمل صلواتك فافرك نفسك بفاتحة الكتاب امهله الامام وما ادركت ان تقر فاجعلها اول صلوة
 مصفا الى الاستيناس بالنصوص الواردة في الامام بمن لا يقتدى به بالامارة بالقراءة خلفه لكن بمقدار ما يمكن من العاطفة والسورة اذا نظم معا
 في مقامه وان تكن كذلك مصفا الى ما دل من النصوص على امر بالجماعة خال ركوع الامام ونحوه من الاحوال التي يعلم حد تمكن المأمومين من القراءة
 اصلا ومن ذلك كله ينفذ لك قوة القوم بمراعات وجوب المناقبة وترجيحها على وجوب القراءة وان كانت الجماعة والامارة لا اشكال في تقديره
 المناقبة عليها اذ هي ان اطلق الامر في بعض النصوص لكونها من النصوص بسقوطها اذ لا يهل الامام كصحة قراءة عن ابي جعفر اذا ادرك الرجل بعض
 الصلوة وفاته بعض خلفا من حيث ان الصلوة خلفه جعل ما ادرك اول صلوة وان ادرك من الظهر ومن العصر ومن العشاء ركعتين وفاته ركعتان
 فرائي كل ركعة مما ادرك خلف الامام في نفي بطلان الكتاب سورة فان لم يدرك السورة فامهله الامام الكتاب فادركه الامام فامهله الامام فامهله الامام فامهله الامام
 لان الصلوة انما يقرأ فيها في الركعتين في كل ركعة بالكتاب سورة وفي الاخرة لا يقرأ فيها انما هو تسبيح تكبير تطليل دعاء ليس فيها فرائد وان
 ادرك ركعة قرا فيها خلف الامام فادركه الامام فامهله الامام فامهله الامام فامهله الامام فامهله الامام فامهله الامام فامهله الامام فامهله الامام فامهله الامام
 او اذا لبس المأموم في قرايتها لم يهل الامام لانها انما هي في العلية جازية ام الكتاب في هذا الخبر لا يهل الامام فامهله الامام فامهله الامام فامهله الامام فامهله الامام
 تح خلوها عنها الا انك قد عرفت ان الاقوى في النظر ترجيح ما خاف المناقبة في الركعة على القراءة لاسمعت ولاها الجزء الاعظم في الجماعة ولما اختلف
 لها زيادة الركعة ونحوه ولا يخلو خلف للشهادة كالمؤمن من القراءة بل كالمؤمن في جواز القراءة للعدو ولا ينبغي ان تاديه الواجب من كالتشهاد في القراء
 بينهما او بالانصاف انما بانها في النقص الخلف للشهادة فوات ذكره على انما يحتاج الى ان يقلل بالعلم لا بعد من الحاشية وفي مثل هذا الشارح كقول النبي صلى الله عليه وسلم
 في خبر عبد الرحمن بن ابي عبد الله اذا سبقك الامام بركعة جلست في الثانية والثالثة والاربعين بعدك لمصنوقا ما كقولنا في صحيح بن النجاشي فاذا كان
 الثالثة والاربعين وهو في الثانية فليست قليلا اذا قام الامام بقراءة ما يتشهد ثم يقرأ بالامام الخ وكونه عذرا في الشارح موقوف على ثبوت الوجوب في
 القام فاما وان توقف فيما لا في الزمان من بعد الحدائق ومن هنا يعلم الجواب عن الثاني لا يبعد باخبار الدخول في الجماعة خال ركوع الامام ضرورة انه
 لا اثر عندنا في هذا الحال كما اعترف به في الزمان الحدائق على ما سمعت سابقا لكن من العيب توقفها هناك وجزءها هنا على وجه اشكال في غير محل

کتاب الصلوة

[illegible]

البحث سابقا فلو اراد ادراك الدخول معه لفصل الفضل للجماعة نوى كبر سجدة واحدة فاعلم ان ذلك اعترف بوقوع الدخول قبل الشروع في
الكفاية ولا خلاف في ان الامن الفاضل في الخلق فكذا في الخلق لا خلاف في ان الجماعة التي عليها المقضية بظاهرها جواز الايقام حال ثبوتها في
ما يجرى من جواز الصلوة وان لم يتخلل وكذا لا بد ادراك الركوع كما صرح بهذا التعليل في الشهادتين والفتاوى الملية وغيرها بل هو ظاهرها في
وتجمل للمعلين بن خديش الصادق في الاستسقاء الامام بركعة فادركه وفعل في راسه سجدة لا تقدر بها صحيح وخير معونة بن شريح المروي في الفقيه
ابتداء لجاء الرجل ينادي بالامام والركعة اخبرته بكبره واحدا لدخوله الصلوة والركوع ومن ادرك الامام وهو ساجد كبر وسجد معه بعد ان ينادي
الامام وهو في الركعة الاخرى فادركه فضل الجماعة ومن ادركه فادركه راسه من السجدة الاخرى وهو في الثلث فادركه فضل الجماعة وليس عليه ان يركع
اكثر من واحد وكذا هذا السجل في اذان والاقامة بناء على ان قوله لا ومن ادركه من كمال الصادق في كافي الوسائل بالعدل الاظهر كما اعترف به
المحدثون لا على ما عن الكاشاني في الوافي من احتمال كون من كلام الصادق المروي عن محاسن محمد الطوسي بسند متصل الى ابي بصير قال قال
رسول الله صلى الله عليه وسلم اجتمعوا الى الصلوة ويخرج سبوحا وسجدا ولا تقدر بها شيئا ومن ادرك الركعة فادركه الصلوة بل يصح من مسلم قال قلت لابي
يكون يدرك الصلوة مع الامام قال لا ادركه الامام وهو في السجدة الاخرى من صلوة فهو مدرك لفضل الصلوة مع الامام بما على ظهره في زيادة
السؤال عن فعله في حال الفوضى بها الجماعة واحتمال اذلة الحضور والامام في هذا الحال من لفظ الادراك في غير الانبياء في كبره ويدخل معه
كأنه في غاية الضعف بل ينبغي الاصغاء اليه مع ملاحظة خبرها للمعلين بن خديش معونة بن شريح وغيرها المقضدة بالفتاوى كالحال اذ اذلة المنا
الامام فيها سجدة متلبسة من السجدة ونحوه من كبره لا يركع الا لا ينوي الصلوة وكبر الاحرام ويدخل في الصلوة ثم يركع السجدة وهو وان لم يكن
المكان من الضعف بل ينبغي الاستعانة بالصلاة التي علم بها لها فضلا بعد الامام في السجدة بين وامتناعها بناء على ان السجدة من جوار الاستيناف عليها
فام كما استمر في بل بما كان هو كاحد موضوع في ذكره الفاضل عن هاتية التبعيث قال لو ادركه بعد خضوع الركوع استحب ان يكبر لله في السجدة
فاذا قام الامام الى الملاحقة فام ونوى كبر لا افتتاح الا انه من ان تصفوا بالاقوال الذي اثرنا اليه سابقا والفتاوى من النصوص المتقدمة خصوصا تلك
على لفظ التكبير منها وظاهره لفظ الاستيناف الفاضل في الاستسقاء الامام لا يستلزم على البطلان بزيادة ركن ونحوه مما سلكه من غير كبر في غير نهاية الاحكام بل في
موضع اخر من الاول القصر في تكبير الاحرام وغير ذلك مما استوفى من النصوص بناء على ان هذه الصور بالنسبة الى ذلك لا استبعاد في ثبوتها وان علم
بعد اذلة الشرعية ولا بعد عدم وجوب هذه المناجعة عليه المقضية بطلان صلوة ثانيا اذلة الانظار من غير سجدة الى ان يقوم الامام ان يركع
الركعة الاخرى وان لم يركع من الصلوة ان كان فيها كما صرح به في بيان الافضل لنا بقية الشهادتين في البيان وتكون له وقته ومكانا للتيك بما كان ظاهره من
عبادة المسبوق في سببها ابتداء لعل الجميع يعرفون اخبارنا لنا بقية خبرنا عن الصادق في حديثنا في حديثنا الامام ساجدا فاذن كان ذلك حتى يقع
واسره وان كان قد احدث وان كان فاما من الموقوف عندنا من رجال ادرك الامام وهو ساجد في الركعة فادركه الصلوة ولا يقدر مع الامام
يقوم ويكمل هذا على اذن ويجوز ورفع الاعجاب ما قبله على الفضل والاستسقاء لا بأس بكونه في الركعة في الركعة فادركه الصلوة ولا يقدر مع الامام
تكا فواذلك الاخبار العشرة المقضدة بالشرعية العظيمة القوية من الاجماع وبغير ذلك فخر راجع منها من جوار وقدرها على ما سمعت مع ظهورها في حق
المناجعة في حقها الموقوف على المكانة وهي مفقودة وبذلك من علم في وجوب المناجعة في المقام بعد الدخول مع الامام من عبادات الاصحاب على وجه
يتفقون به في معتد بها والاجماع وهو في محل المنع وانما وجهه في بعض كلامهم كنعته قول ما دل على جوازا من معتد بها وجميعا وغيره مما نحن فيه فلا
يحتاج ان له الخبر في جوابه بل يقال ان له في ذلك لا يفتقر ابتداء تمام صلوة لادراك الجماعة بمجرد ادراك الامام في جوار من جوار الصلوة وان لم يدرك الركعة
معه هذا كله لو ادركه واقفا اما لو ادركه كاهن فموقف هو به الاجماع معتد به في ذلك فان كان بحيث يتحقق منه معنى الركوع بحجة القول بالبطلان على
رايهم كحضوره في ركعة من ذلك فلا هذا من الركوع منه بعد ان لم يجتمع مع الامام فيه فليجرح مناقبة الامام بالسجدة بين الا ان يسانف فيه وان كان
قبل ان يتحقق منه معنى الركوع ورفع راسه مع الامام ثم تابعه بالسجدة بين وبطل صلوة بها وليس المبطلة العمل في المقام وفي غير من الصلوة بطلان
كما نرى عليه الشهادتين في وضوئه وافتقارنا على المتحقق من وجه من اطلاق النعمي هذا كله بنا على المشهور والافعال ما سمعنا من الشيخ بجهة الحق في ذلك
كله وكيف كان فلو انما من التوقف في الحكم المزبور على صلاي جواز الدخول في الجماعة حال دفع الامام واسره ثم متابعتها حيث قال بعد ان حكى من الشيخ انه لو ادرك
الامام وقد دفع راسه من الركوع استفتح الصلوة وسجد معه سجدة بين ولا يصحدها وانما في وقت حتى يقوم الى الثانية كان له ذلك هناك في ذلك شك ان
حيث انه قد زاد في الصلوة ركعة او سجدة فان مع انه من الدخول في الركعة عند فوات تكبيرها في رواية محمد بن مسلم الصحيح السابقة مع احتمال ان يكون
اشكاله فيما ان يستفاد من الشيخ من عدم وجوب الاستيناف الصلوة بل يكفي بذلك التنية والتكبير استقبحا بان لا في صل الدخول لان الذي في
غير واحد من الاصحاب التوقف في الاشكال في ذلك كقولهم في التنية والتكبير في المداير والذخيرة انه في محل العمل في التنية والتكبير في التنية والتكبير في التنية
كما سمعنا من الشيخ في صحيح محمد بن مسلم الصادق في الركعة التي لم يدرك تكبيرها وكونها واحدا بقية عن ابي جعفر قال قال في ان لم يدرك الركعة قبل
ان يكبر الامام بالركعة فلا بد من ذلك الركعة في ذلك عندنا اذ ادركت للتكبير في الركعة الامام فادركه الصلوة ضعيف جدا ضرورة الاشكال
في ثبوت التكبير هنا خصوصا لو قلنا بان من السجدة التي يفتاح فيها يمثل ما سمعت من الاخبار التي فيها الصحيح غير المقضدة بجماعت من عند
خلاف احدنا قبله فلو عرفنا حال هذه الاخبار عند التحقيق ادراك الصلوة بادراك الامام راعا وان الاجاب عبد الله في بعض كنعين وبعين
اعرفنا من ظاهرها حتى حكم الاجماع هو فضلا عن غيره في بعض من كتب على خلافه وبعد التسليم محتملا لا قويا اذ رادوا عن الدخول

كتاب الصلوة

[illegible]

ايضا بناء على ان المعنى في كثرة الزيادة كونهما بعنوان انه من الصلوة ولو سها ووقع منه ذلك مع الغفلة اصيل لا بعنوان انه ليس الصلوة ولا يستوي
في حكم الخلل فيهم نعم تمام صلوة ثم افصح صلوة جديدة ثم تبين له نقصانها لاذ اخلل الفاضل هذا عدم فساده صلوة بزيادة تكبير الاحرام
معللا له بما سمع فيناج بالركعة وبتم صلوة فلا خطا واما لو ادرك اى المأموم الامام بعد السجدة الاخرى وجلس معه لطلاق ادله ^{رفع}
الركعة في الدعوى فتعوت به بن شريح بناء على ان التمسك من الصادق لا الصدق في خبر عبد الرحمن المتقدم اليه وموافق لما روي الصادق في مسأله عن الرجل
يدرك الامام وهو قاعد يشهد له ليس خلفه الا رجل واحد من منبه فالان تقدم الامام ولا يشارك الرجل فيكون خلفه الذي يدخل معه خلف الامام
فاذا سلم الامام قام الرجل فتم صلوة في ذلك من حصر فتولى راي الجماعة ما يدرك الامام في السجدة الاخرة فيصح برفق السلم السابق ضعيف جدا
للاجماع المحكي ان لو كان المحصل في خروج عن شعار هذه الصلوة ومفهومه وقوله على ما لا ينافي في المطلوب من تفاوت مراتب فضيلة الادراك
او غيره وكان الاول له بغيره ما بانها محل العدة بناء على عدم وجود المتابعة في الاقوال كما هو الاقوى ان كان هو اقله ضعيفا لا يبارضها
عرفت من الادلة السابقة على ان قولنا لا يجلب المتابعة بل لا يثبتها في الجلوس من الفعل الذي ينافي المأموم الامام فيها كما هو واضح وكذا
ما في الحديث من التوقف في الحكم المربوب بقوله ما هنا بنجر عا والآخر المتقدم لا ايضا المشتمل على النهي عن التعمد مع الامام اذا ادركه لجلوسه
بعد الركعتين بل ينظر حتى يقوم ان قدر عرفنا نهج طريقه ومطابقة غيره والجميع بينهما بالتعبير فضيلة المتابعة على ان موضوعه التشهد الاول
في الصلوة ذات التشهدين ويتحقق محل الجماعة ان لم ينافي ذلك الجلوس بخلاف ما هنا فتد وكيف كان فاذا سلم الامام لو فرض ان كان في الركعة الاخرى
قام فاستقبل تمام صلوة ولا يحتاج هنا الاستئناف تكبيره لا خلاف جلي في شيء من ذلك بين ساطعين الاحكام بل في الذكر في الروض القطع به
بل في مضاعف الكرامة وعن المهدي البارع الاجماع عليه هو التحجج بعد طه وقوله في موثق عا المتقدم انما اتم صلوة في ذلك يقبل هو وظن غيرنا
من الادلة خصوص ما بعد ما سمعنا من في ترجيح كلام الشيخ في المسئلة الاولى مصافا الى قضائنا الفاعلة ذلك ضرورة عدم مقصود للفناء انما جلوسه
والتشهد الثاني في الركعة فان تركه غير فادحين قطعنا ومن هنا يلحقنا احد البهتة للمقام وان خالفوا فيما عرفنا عما عا يظهر من النص في النافع
من الاستئناف هنا ايضا لان اجماعا من ناخر عننا ونقدمه فقر عليه كما اعترف به شارحه الزمان ما كان قد استدل له بزيادة
ايضا في الصلوة لم يعلم اغفاره في المقام بقصو الادلة عن فادة عدم الاستئناف هنا ايضا كما في باقي الصلوة وبما عن الفقهاء عن عبد الله بن
المغيرة قال كان منصوبين خازم يقول اذا اتينا الامام وهو جالس على ركعتين فبشرنا بركعة فاذننا فذكرنا انما اتم احرام منه كونه لا
تكبير للجلوس للمقام ورده في الرأى بان تشهد فبشرنا بركعة في الركعة المعبرة وليس من الزيادة المبطله والا فليس الا لغو خاصة وهو غير مبطل بل
شبهه كما يصح عندنا لمسبق به حيث لم يكن له محل للشهد بان قطع التحيز المربوب في جواز العمل به مع اني لا اجدنا ثابته لا عرفه ومعارضه
عما المذكور انما والصريح في عدم لزوم الاثبات بالتكبير هو جيد لكن ظاهره عدم قبح مثل ذلك في الصلوة لو وقع اخيارا من غير ما ينافي الامام
وانه ليس من الزيادة المبطله لعدم وقوعه بغيره من الصلوة ولركعة التشهد قل فعل الجلوس والاول كان مدار اغفاره المتابعة عنده كالتجبه
عليه بنم كيقضها زيادة السجدة بين والسجدة الواحدة ضرورة اتحاد مقضيها في الجمع وقد يناقش ما كان التخلص عن شبهة زيادة السجدة
بنحو ذلك انما كما سمعنا في اشارة الشاهد على ان يتوقف في كونه ذكر لا قرا بالعبودية والرسالة فيمكن دعوى عدم جوازه لولا المناهضة
وبان ان لو يشهد كان لا السكون كما صرح به الفاضل على ما حكى عن اولها اذ لا يتعين عليه ذلك قطعا وبما كان طويلا مبطلا للصلوة خصوص
اذا طال الامام في التشهد التسليم فلو لا انه مغفرا لما بقا لا تجزى لطلان ومن ذلك كما يظهر ان زيادة ثابته للصلاة في الصلوة السابقة وان نافع فيما
تابع من السجدة والسجدة التي انما على كل حال اربى ضعفا لنافع من البطلان ويمكن ارادته بحجها بسحبها بالدخول من التشبه فلا يخالفنا واما
من الاستئناف الاستئناف فيكون ح موافقا للشيخ في الصحة في الصلوة السابقة واما في المسئلة العاشر يجوز ان يسلم المأموم قبل الامام و
ينصرف لضرورة وغيرها كوجع واخذ بول وخوف فوات شئ ولسان وغيرها كما صرح به غير واحد من اصحاب بل في ذلك ولا يخبر انه مقطوع به في
في كلام الاصحاب حتى في كلام الفاضل بن بونجوا لعلهم كعقل اجماع الحد انما على ذلك لا يصلح عدم وجوب المتابعة في الاقوال على الاصح وجميع النقول
عن الصادق في الرجل يصلي خلف امام فليسلم قبل الامام قال ليس بذلك ما من كصحة الاخر عنه ايضا لان زان في سؤاله فيه هو قبل قوله فليسلم
وصحح الجلي عنه ايضا في الرجل يكون خلف امام فبطل الامام التشهد فقال ليسلم من خلفه ويمضي في حاجته راجع في صحيح علي بن جعفر عن اخيه موسى
قال سالت عن الرجل يكون خلف امام فيطوئ في التشهد فيؤخذ بالبول ويخاف على شئ ان يفوت ويغير ضلع صحيح كيف يصنع قال ليسلم وينصرف ويدع
الامام بل الظاهر الجواز وان لم ينو الا نذر مع عدم العذر فضلا عن كونه قضية الادلة للزبورة والطلاق للثبوت وغيره ويحتمل لسالك صريح الروض
على عدم وجوب المتابعة في الاقوال الذخيرة والراي بالعدله غيرهم من الاصحاب انما اعترف به في الذخيرة تبعال للروض لا فرادهم هذه المسئلة هي مسئلة
المفارقة ولو عاينها لينة لم يكن لهذا الفراد تامل فائدة معيد بها بل ينبغي ان يجرى من ذلك بناء على عدم وجوب المتابعة في الاقوال الاحتمال خروج
خصوص هذا القول من بينها لاقتضائه الخروج عن الصلوة التي هو كالفعل ولا افتتاح بالتكبير الذي يجبنا المتابعة فيه ضعيف فاني في النافع
المنتهى في الاقوال المتباعدة بالانفراد حال عدم العذر المحرم للمفارقة في غير المقام بل هو ما يحجج بما عرفت واولى منه بذلك ما في الذكر والبيان وعرفها
من الاقوال التي لها مع العدلية ولعل الجميع بين دليل حرمة المفارقة وجوازها مع العذر وانصرفوا لطلاق خصوص المقام الى التنبه بل هي الحقيقة قصد
السبق الواقع من المأموم فانه لا شمول لمصلحة المفارقة لثبوتها لادله وان من الواضح الفرق بين نية الانفراد وبين

کتاب الصلوة

وهو عند عبد الحسن

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المصلحة
افضل لنا
والكل من

الحمد لله رب العالمين

بسم الله الرحمن الرحيم

لا اله الا انت سبحانك اني كنت من الظالمين
فمن انقلب على عقبه فلن اقبل منه ولا اقبل له ولا ياتي به
الاول والآخر الا وجهه والوجهه والوجهه والوجهه

[illegible]

رضا محمد باقر

افغانستان اسلامیت اور جمہوریت کا پرچار

ایمان و عمل صالحات

بعضهم يفتشون نفوسنا
فأضرب على رؤوسهم ذللك في غيرنا

المساجد

بی بی بی

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

[illegible]

ذكر القبر

من الاصحاب على الكراهة الشريفة في رفع الراية جمع شرفه بكونها ما ينبغي لعل الجدران ولا ترفع الكراهة الحاجة اليها في عدم الاطلاع على
دور الناس اذا كان بناها على المصروف من النهى عن التعليل المقتضية لذلك فلا ترفع الكراهة له نعم واحتج اليها مع عدم الحاجة في العلو يمكن
القول بارتفاعها مع احوال عدم التكليف برفع ضرره بان ليس عن قصد بل علم ان الكراهة تحتاج الى جدران لا تحتاج الى جدران على اقلها
باوريد منها معية الوالدة افعال او عبادات في النافع والاداء والبيان والرد من الغلبة بل في الذكرى لا لا صاحب لعل ادم في الجدران
كما في المعبر عن البسوة والشرع بل في النسب على الشيخ وجمع من الاصحاب كان المراد كثيرا في جامع المقاصد فوالله الشرايع وحاشية الارشاد
ومن ذلك ومن غيرها جبريل بن زيد عن جعفر بن ابي عن علي بن ابي كان بكسر الخاء في زها في المساجد يقول كل ما اذبح اليه ولكن قد يكل بظهوره
كما اعترف به الثابتان في المحارب المستقلة في الساجدة لادخل في حاشية ضرره وقا في الغاية للكثرة في ذلك لعل المراد بها المقاصد التي بعد
الجدران كما في المولى نافع بن كمال في غرضه وادع الى اقره كالمقدم في حكم الجماعة قال في حاشية قوم وبهم وبين الامام سيرة وجدان فليس ذلك
لهم بصلوة الا ان كان جبال الباقية فالله المقاصير احداث الجدران وليس من يصل خلفها مقصد بصلوة من فيها بصلوة ولعله لذلك اقرر
عليها هامة الطبائفي في منظومته فقال لا تقطع بين المقاصير وجمع يتصوره فانه شرعا بل لعل من غير من الاصحاب بكراهة اتخاذ الجدران في
المساجد كالمتمنى من غير ذلك ان لا يدخل في الحاشية ثم قد يرقى من عبر الدخلة في الحاشية فبذلك كراهة من الثابتين بحسب حصولها
لحصوله من المأمورين في الجائزين وبين الامام فتكون ح كالمقاصير ما كان تجدي في الحاشية ودخل قبل كايوب في الجدران لعل في غيرهم
بالحراب الدخلة في باب الجماعة وعندهم هذا بطلان صلوة من كان على الجانبين فيكون المكروه ح المقاصير ما اشبهها من المحارب لادخل في
الحاشية التي يحصل منها الحيلولة كرها غيرا بل لا للكثرة في الجدران بل لعل لا عند الحصار بل الكراهة فيه لا مكان استنباطها
من صحيح المقاصير فانها منع عدم قبولها لا نكسارا في الدخلة في ذلك الزمان عدم كون الحاشية عرضا بحيث يتخذ في وسطه حراب يسترجعها
المأمورين بل قبل انهم كانوا في ذلك السلام ولا سيما اهل البواري يبنون جدران المساجد من القصب الخشب الخدوع في موضع حول المحارب
في مثل ذلك ليدان يكون له شبهة بارز عن جدران المسجد او من خلفه فيخفف الكسح وثالث الاحتمال وظهوره اذ لا مطلق التحريم من الكسح فما
في من الوقف في كراهة مثل هذه المحارب في غير محل نعم فليق ان حمل خبره على من هو المؤمن في حاشية المقاصير بعد ما سمع في صحيح المقاصير
انها انما احداث الجدران ولم تكن في الزمان السابق فالظان سبب احداثهم اياها هو قتل المؤمنين في غيره في المسجد اثناء الصلوة او اظهار
الكبرياء والجبروت بالنسبة عن الناس فاحداث هذه المقاصير بدخلوا اليها وقت الصلوة ويجتنبوا اياها فنهى يقوى المنع بعد اذلة المقاصير من
المحارب في خبره في لكن لا بأس بالحكم بكراهتها ايقه فيكون المكروه احد مورثات المقاصير المحارب في الحاشية كراهة المقاصير
المحارب المستقلة في المسجد التي كذا في اليهود وان كان المستفاد من خبره لعله لا خبرا صاعدا المحارب التي هي مجرد اثر في الجدران منبسطا للقبلة
او داخلية في قبلة فلا كراهة في شيء منها كايوب في السيرة لان على الحاشية من غير تكبير بل مسجد غالبا الا وفي ذلك هذا وكشف اللثام ما رجاله
الفواعل انكره بناء المحارب لادخل في حاشية المسجد لا في نفس الحاشية وهي احداثها العامة في المسجد الحرام واحدا للنفية واخرى للكثرة
ثالث الجباله لاخباره والامر بكسرها واحداثها بعد المسجد ثم محرم شغلها مواضع الصلوة والظ بقرينة تعليمه الحرمة بما سمعت وادع في خبر
الدخول في المن بالدخول في المسجد لا بدخول في نفس الحاشية لانه الغالب للكسح فيكون المكروه عند الاول والثالث بما ذكرنا القربى سمعت الذي فيه
غير واحد من الاصحاب اذلة الدخول في نفس الحاشية كاهو الشاهد وخصوصا من المن ونحوه نعم قد به بالدخول في الحاشية كراهة الدخول في حاشية ما تقدم
فاذن الاصحاب ما عرف واما ما ذكره من جرمه لا حدث بالمعنى الذي ذكره فافوا حتى مع كراهة بالصلين كما سمعت نظير في المنارة الحمد بعد
المسجد به والله علم وكذا بكرة ان يجعل المسجد طريقا كما انصر عليه الفاضلان والشاهدين والمحقق الثاني وغيرهم بل حكى عن الشيخ والحلي انه
احترامها المستفاد من النص من محوى ما اذا في خبره بولس ملعون من لم يوقر المسجد وخجل بغير سئل الصادق عن ائمة في تنظيم الحاشية
فقال انما امر بظهور الحاشية لانه يثبت الله في الارض يقول النبي في خبره الحاشية في جعلها طريقا في صلواتها كراهة لكن ظاهره ان يقع
الكراهة بالصلوة وكراهة من نص عليه لا يثبت اعتبار الخبر بالحكم به في مشكل الشارع في الكراهة يقتضي الشارع في واضها وما في الخبر من
تفسير الحكم بالكراهة بالاختيار لا مدخلية في ذلك قطعا بل لا وجه له في نفسه عند التفرع في كشف اللثام وعن السرخس ان المراد بجبالها طريقا للصو
فيها الى غير القربى ويحوى لا للتعب فيها فليقل من خبره بولس ملعون في ذلك ودخل مع الصلوة وكراهة فيها كما نرى في بعض زيادة الاستطراف في ذلك
كله في ذلك ان المراد بجبالها طريقا استطرافها مع بقاء هيئة المسجد لا تغييرها طريقا ما عرف من جهة ذلك لا مع وسحب ان يحتجب البيع والشراء
فيها وتجنبها الجانبين وافتاد الاحكام وترفع الصلوات العامة لعمدة الشريعة ورفع الصوت عمل الصنائع للرسول عن الصادق ع جنبا
مساحدة البيع والشراء الجانبين والصلوات والاحكام والفتا والحدود ورفع الصوت وخبر عبد الحميد عن ابي بصير قال قال رسول الله ع
مساجدكم صدياكم ومجانبتكم وشراكم وبيعكم وعن المجالس بسنده الى زر عن رسول الله ع في صيغته يا ابا ذر الكثرة الطيبة صدق وكل
خطوة تخطوها الى الصلوة صدق يا ابا ذر من اجاب الله واحسن عارة مسجدا لساكن نوابه من الله الجنة فقلت كيف يبيع مساجد الله قال
لا تبيع فيها الا صلوات ولا يخاص فيها بالباطل ولا يشترى فيها ولا يباع وترى اللغو فيها فان لم تقبل فلا تلوم من يوم القيمة لا نفسك والرسول
في القيمة جنبا ومساجدكم صدياكم ومجانبتكم وشراكم وبيعكم والصلوات والحدود والاحكام والمعمل في رفع عن العليل قال في رفع الصوت

مساجدكم صدياكم ومجانبتكم وشراكم وبيعكم والصلوات والحدود والاحكام والمعمل في رفع عن العليل قال في رفع الصوت

كتاب الصلوة

المشعل

كُلُّ الصَّلَاةِ

کتابخانه
مجلس

[illegible]

فلانها فليشها

الرجاء في كتابي

باطرفہ

كُلُّ الصَّلَاةِ

ظاہر ہے۔

জাতিসংঘ

منع الحرف من
الرجوع إلى
الحرف الذي
قبله

نور محمد فاضل
فیضانِ کربلا
پیشوا

من فعل العامة التي جعل الله الرشد خلافاً لها لكن قد يشكك في ذلك كماله بما دل على فضل المساجد ببركاتها وأعمالها وأجانبه والقبول ببيوت الله في الأرض
واحباب البقاع إليه بل بالاطلاق ما دل على فضل الصلوة فيها الشامل للمفروض النقل في سياق بعضها ما يؤكد إرادة ذلك بخصوص مسكن
التي هي السابق قريتها وصحبه معوية بن وهب عن الصادق أن النبي كان يصلي صلوة الليل في المسجد النقي في ذلك عادة وتوديدته ولا قال
بين صلوة الليل وغيرها في الوجوه بل الحكم من أن أدل على صلوة الليل خاصة في الليل فضل من المسجد لا دليل له في غيره الذي صرح
بالفضل والتميز في الحقوق الثاني وعكس عن غيرهم أن جهة الرخاء فيها أكثر ولعله لما سمع من فعل أمير المؤمنين ثم وغيره لهذا الصبح
شاهد بجلالهم باعتبار ظهوره في عبادته ففعلنا في المسجد بل لعل أن تكون عادة صلاته في تلك الفريضة في بقية بل قد يبق بالبناء على ما في الحديث
في النبوي السابق باعتبار كونها من مقدما لها ومسوداتها وخبره من بن خارجة عن أن النافل في مسجد الكوفة لعلها من قبله في غيره
ابن يحيى الكاهلي عن أبيه أنه قد علم عرف مبرورة وبخوة غيره بل في خبره الثاني عن أبي جعفر أنها في المساجد لا أربعة المسجد الحرام و
مسجد الرسول ثم ومسجد بيت المقدس مسجد الكوفة فدل على ذلك لا فائلا الفصل بل قد يشترح من غير ما يكون النافل في الفريضة في التضاعف
في مسجد الحرام والنافلة فالسئل الصادق ثم كم أصلي فقال صلى ثمان ركعات عند نوال الشمس فان رسول الله قال الصلوة في مسجد
كالغيره إلا المسجد الحرام فان تعدل الف صلوة في مسجد من هنا في الدار كما عن جميع إجماعها مساوئها الفريضة في حجة فعلها في المسجد
أن حكاه عن جده في بعض معتققاته وتبعه بعض من تأخر عنه ورى ما يؤيد زيادة على ما سمعت فتكاد المشهور في عادة المطاذه هي غير غير
السند وكون الحكم استحياباً ليس فيه لا يخلو في ما نحن فيه مما كان المقابل لبقية حكم استحيابها فانه يكون معارضا بمثلها في غير ذلك على ما
كالنصوص الدالة على استحباب التشرع في ما بها من المعلوم كون الحكم فيها التخصيص عن الزيادة وبخوة من مساوئها شيئا خارجة
عن المطلب وروى كون البحث في حجة أنها في المسجد على من حيث المسجد وبغيرها مع قطع النظر عن الجهات الخارجية التي هي ليست بمسجلة
الافتكاك عقلا وعرفا وبغيرها في مقابلتها في الطرف المقابل من جهة أقدم الناس وروى غيرهم في الفعل كما يؤيد إليه استحباب الجهر بها في
الليل لا سرا خبا رايك المؤمن وقول قد ذلك الله ذلك إذا شك هل هي لليلة أو صمت على نربا يكون في المسجد استمر من غيره وبالجمل
الجمل والاعتبار في البيوت والمساجد مختلفا في اختلاف بملاحظة الخلاف لا في الشك من المساجد البيوت النوافل ولا من غيره ولعله لما كان
المستفاد من بعض الأحكام واستحيابها في المنزل من غير المسجد لكل خصوصية وخصوصية داخلية لا يخلو بالذات غير مستغلة كرجاء كونه
ما يصلي في المسجد خارجة عن إمكانية الاستقلال لا اجتماع مع وجود الخارج ككونها سرا مثلا وبعد من الزمان كان مجموعته في
الأصناف والآجاء من السابقين وظهور بعض النصوص السابقة في شدة محبة زيادة الذكر في المنزل وغير ذلك يمكن ترجيح مراعاة من الأول
على الثاني تعاضدا من غير أخرى خارجة عن المسجد وأدخليه كجده خاصة نحوها ولا فقهها قد ترجع مراعاة جهة المسجد على المنزل بمراتب بل
كان نفس لا حظ جميع المنزلة فاضلا ومفضو لها جهة من جهة ضرورة إرادة الله فعل الجليل لئلا من بالفاضل والمفضول فلولها معا ولم
يصروا على فعل الفضل منها فاضلا لعل الله قد جعل مصاح كما منة لأشياء مختلفة باختلاف اعتبارها جعل في الما كل الماشية العاقبة
نحوها خاص كل مختلف في خلاف لا من جهة وكشف الله بصبره وعلم حسن سيرته وكان هو المولى المستلزم والهادي هو فقه لما يجب من ضاه قال
الله الذي جعلنا الدنيا لهم سبلنا وإن الله مع المحسنين إلا أنه على كل حال ليس النافلا في إلهام بالنسبة المسجد كالفريضة في سائر
أو أكثرها قطعاً مثل نافلة الليل والصلوة الأخرى تفعل فيه فعل المزمع بالجميع بالفناء وما يشمل مثل الحضرة المشرقة ونحوها مما هو في المساجد
في هذا السر والخفاء وخصوصاً المساجد التي ترفع في المنزل خصوصاً المسكن أو يشتمل كل موضع فيه سترة وخفاء لفظ الثاني في الأول ولا في
في الثاني يمكن جعل التعميم الأولي مراعاة للبرهان الذي استدل بها سابقا وكيف كان فافضلها للكونية المساجد إنما هو الرجال والنساء والاطفال
بعض أصحاب بل بما كان هو مقتضى صلاة الأشرار في الأحكام لكن لا يعرف خلافا بينهم بل ظاهرهم اتفاقاً عليه في صلاتها في المنزل
من صلواتها رعاة للستر المطلوب منهم سجد من الأفتان من والغلبة بينهم لو خرج إليها مجتمع مع الرجال من وصلين إلى كثير من
الفتاوى التي من مظنها باعتبار رفض عقولهم غلبته ثم واهن مصاف إلى قول الصادق في خبره بن طبيان خير من سجدنا لكم البيوت بل
عن أبيه أن صلوة المرأة في محرابها أفضل من صلواتها في بيتها وصلواتها في بيتها أفضل من صلواتها في الدار وفي خبره كعب بن في النقلة والمناجاة
في أن صلواتها في بيتها أفضل منها في صلاتها في محرابها وفي محرابها أفضل من صلواتها في بيتها لا فضل ولا استحباب في أيها المساجد
سما أصلا لعدم الأدل بعد نزول الألفاظ الساجدة على الرجال لعل الظاهر من عبارة طهارة الشهيد حيث قال لا فضل المسجد ثم قال ومسجد المرأة ببيتها
ضرورة ظهورها في كون المرأة عكس الرجال البيت بالنسبة إليها كالنبيذ وكما وخصوصاً إذا خرج البيت من المساجد بالنسبة إليها ببيت
ولعل الظاهر من الحكم عن مجمع إجماع حيث قال خبر بن طبيان يدل على اختصاص فضيلة المسجد بالرجال كما هو المذكور في الكتب المشهورة
بل عن كعب بن الأشعث ناهية الأحكام هذا الحكم على بيان المساجد مختص بالرجال دون النساء وبخوة الحكم عن حاشية المسجدين الفريضة في
المسجد حق الرجال ما النساء فيبوهن معاً اللهم إلا أن تحمل هذه العبارة منهم على إرادة الأفضلية كان أخبارا والمساجد تبقى على إطلاقها في ثبوت
الفضل والاستحباب للرجال النساء إلا أن الأفضل منها في النساء البيوت ولا فائلا في غيرها فانه لو كان عدولها أنها أفضل إلا ما كان بالنسبة
للصلوة أمكن أن يتحقق الثاني في غيرها من ما دل على فضيلة البيت للمرأة كما يمكن أن يكون من اختصاص صلواتها بالرجال لم يثبت الاستحباب

فصل في استحباب
الصلوة في المساجد
فصل في استحباب
الصلوة في المساجد

فصل في استحباب
الصلوة في المساجد
فصل في استحباب
الصلوة في المساجد

کتاب الصلوة

منها للثلاثة لا مقتضى الاصل المتكواظا مع احمال كوابظا عند النظر الى الفضيلة لا الفضل بل العجز عن الشهاد
توبه نفع مباحا الجاهل والجهل لا يستحقوا الاوقات ومعلومه صلوة النساء مع النبي من غير انكار منه عليهن الا ان يقن ذلك منه
بيان اصل الجواز والتحصيل فضيلة للمعتزلة التي فاضل الفضائل لا يفرق في كيف كان فلا يربطان الا في خصوص ما زاد من الحثيات
من الصلوة في البيوت مما بعد حكم العلامة في كبراهة انما هن المساجد المسئلة الثلاثة الصلوة في الجامع الاعظم الذي يكثر اختلاف عامر
اهل البلد اليعبادة صلوة في مسجد القبلة اي المعروف بقبلة خاصة كما في جامع القاصد وانما الذي يابته غالب الاطراف من الناس
الفرج الذي عند قبلة والذي في بعض اطراف البلد يجب الا يابته غالب الاهل السوق باني عشر صلوة بل خلاف احد في شيخ من ذلك الخبر السكوني
اللفظ بجس عشرين صلوة وفي مسجد السوق الذي يابته غالب الاهل السوق باني عشر صلوة بل خلاف احد في شيخ من ذلك الخبر السكوني
عن جعفر عن ابيه عن علي بن ابي حمزة عن ابي بصير عن ابي عبد الله عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير
قبيان عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير
صلوة و صلوة في مسجد السوق ثمان عشرة صلوة و صلوة في مسجد مكة واحدة و صلوة في مسجد المدينة واحدة و صلوة في مسجد القبايل واحدة و صلوة في مسجد
فيكون المراد بالاعظم المسجد الحرام لاجماع اهل البلد كما في الخبر وعن بعض نسخ الفقيه كمال في ثواب احوال مائة الف
فند في مقام مساواة بين القدس مسجد كوفة الذي ورد في بعض النصوص ان الصلوة فيه تعدل الف صلوة في غيره من المساجد بخلاف الفضل بن
عمر عن الصادق في بيان خبره في صلاة عبادته مسجد الكوفة في الحديث لا يفرق بينه الا في كونه مسجد كبريا في بيان الف بالمساجد
كالمرسل عن صاحب الزاوية طاب الله روحه لا يفرق بينه وبين مسجد كبريا في حديثه عن الصادق في بيان الف بالمساجد
في الاول لا تفرق بين المساجد في مسجد الكوفة في حديثه عن الصادق في بيان الف بالمساجد
الصلوة في مسجد الكوفة في حديثه عن الصادق في بيان الف بالمساجد
لا يفرق بين المساجد في حديثه عن الصادق في بيان الف بالمساجد
بها فضلا مثل ما قبل في اختلاف الثواب المذكور في حديث الصادق في بيان الف بالمساجد
الساكنين وفيها هم لطف في ايداع الاسر ببناء علي من عمل عباد تصدقوا بها من مسجد كبريا لا يفرق بينه الا في كونه مسجد كبريا في بيان الف بالمساجد
فيكون من هذا لنا قصر على وجهه لينا و في ذلك الزمان وقرب منه يبرر بشايع في هذا المتيقن من الفقه في نصوص الاف بعد اعادة المساجد
ادناه اكبر السواد الذي هو باني عشر صلوة تعدل الالف على اعادة الاعل منه فالالف من الصلوة فيه يخرج باني عشر الف صلوة والسبق لوفرض
وقوعه في جامع تبلغ سبعة الاف على الاظنة لاجماعه كما اشار اليه الخبر الثاني في مسجد الحسن الباقين بل لا خلاف في زيادة عددها يستغنى عن فرض
الصلوة في جامع ولهذا وان كان بعد احوال ما تقدم يجمع بين ما اختلف من النصوص الواردة في فضل المساجد المذكور في خبر سعد
ابن سعد عن الصادق فيمكن ان يثبت في سوره الله صلوة في مسجد تعدل عند الله عشرة الاف في غيره من المساجد الا المسجد الحرام فان الصلوة
فيه تعدل مائة الف صلوة ونحوه بالنسبة للمسجد الحرام وخبره صامت عن الصادق في بيان فضل المساجد المذكور في حديثه عن الصادق في بيان الف بالمساجد
غيره من المساجد بالنسبة الى المسجد الحرام في الحديث المذكور في حديثه عن الصادق في بيان فضل المساجد المذكور في حديثه عن الصادق في بيان الف بالمساجد
هذا تعدل مائة الف صلوة في غيره من المساجد الا المسجد الحرام و صلوة في مسجد الحرام تعدل مائة الف صلوة في غيره من المساجد الا المسجد الحرام
في مسجد كالف صلوة في غيره من المساجد الا المسجد الحرام فان الصلوة في مسجد الحرام تعدل مائة الف صلوة في غيره من المساجد الا المسجد الحرام
ان فضيلة الاول مقام مائة الف لانه من الغيرة في بناءه مسجد الحرام ما يثل مسجد الكوفة ويثل المسجد من فضيلة الثاني منها مائة الف
الف بناء على اعادة المذكور من الخبر خبر الجوز والاساوي المذكور في الفضل وهو معلوم البطلان خصوصاً لاجماع اقول الرضا في نعم والصلوة
فيها يثبت تعدل الف صلوة في مثقال الوشال من الصلوة في المسجد الحرام والصلوة في مسجد الرسول سواها الفضل بمول على اعادة الشؤتي في اصل
الفعل وفي مقدار وان اختلف اهل الحق في ذلك لينا و في الف صلوة في مسجد الكوفة مثلاً وهو باني الف صلوة فيه كان قوله في الصلوة
فيها يثبت العمل اعادة الصلوة فيها و وقع الاشتباه من النسخ فيكون ح مؤيداً لما سبق الذي يبيد ما ورد من اقتصار بعض النصوص على
الكوفة المذكور في الحديث بل لا يفرق بين المساجد الا في كونها في الزمان وقد عرفت ان بعد الاقتصار على باقي الاخبار يندفع بمراعاة الحرام
هو واضح لكن اقوى ما اشد ما يطابق في منظومة الحرام الف الف المذكور في فضل المسجد الحرام منها الا فضل هذه الصلوة الف تعدل
للتكافؤ لثوب عشرها لا لغيره في جواز اعادة الصلوة المحترمة عن المساجد المذكورة في كلامه ولا لغيره على انه لا دليل له لو اريد ان يقوى
ما اشتهر الحسن السلف في الخبر بتعالل الرض الحرام الف الف المذكور في فضل المسجد الحرام فانما يدل على ان الصلوة في مسجد النبي بمسرة لا في غيره
زاد على ما عرفت في كل حال لا يثبت في ما سمعنا من الهم لان يجعل ذلك منها على علم في الزيادة كالنصوص المشتهرة على هذا التقدير الا ان
ذلك كله سهل كما هو لا يفرق في الروض فينبغي الذخيرة من الشكوك في هذه النصوص بعد الاطلاع بما سمعنا من اهل العلم
المسجد الحرام ثوب الفضل في سائر اجزاء الحق المكتوب ان الصلوة فيها مكروهة كما رقت في غيرها من اجزاء المذكور في نسا و جميع الاجزاء في الفضل
المذكورة مع ثبوت اختلافها و يدفع كذا في التخصيص بل لا يفرق في الثاني بان المساواة في ذلك لا يفتقر عدم زيادة الاجزاء ثباتها على هذا

سید محمد علی

هو حكي

والله اعلم بالصواب

صالح بن عبد الله

من الامام
جواز الفرض على التمكن
كان في اثنى عشر من المائتين
عبد الله بن محمد بن الحسين

كتاب الصلوة

الخاتمة

کشف الخواص
الکلامیہ

فيها على المتيقن الثابت من فعل النبي وظاهر الكتاب لكن مع ذلك فلا ينبغي جلال الخلافة الذي لا يصلح فعل النبي بعد حال نفاذ فيه لا شرط فيه
 لتفصيله ولعلنا نحكي عن الفاضل في ذكره القول بالجواز جعله في كونه واحداً أو عال في المسالك بل يمكن دعوى جواز الكيفية المنزوعة
 حال الامتناع على ما عرفت سابقاً في الجملة من جواز فعله لا نفراً واختياراً وجواز انتظام الامام المأموم كالمعنى في اختلاف الصلوة بين في
 القصر والامام مثلاً ولا بأس بطول الشبهة بعد استغناء ما ذكره ونحوه مما هو خارج عن انشاء الصلوة ولا بقاء صلاة المأمومين به ولو كان فاعداً
 لأن المنوع منها ليس بخلافه على المحكي عن ذلك الشبهة بعد اعداء المذهب كونه الحكم بانفراد المأمومين في المقام وان تنظرهم الامام المسلم خلافاً لغيره
 بعض الاصحاب في آخره بغير محكم الامام بهم كما يؤول اليه تسليمهم الصريح في النصوص الفقهية لان الاصول لا تقتضي على فعلها حال تحقق الشرط
 المزبور بل يجوز به كالحج بعضهم ما لو كان العدة في جهة القبلة الا انه وجد عائل مثلاً يبيد بينهم وبينهم من وجوبهم ولو وجبوا ضرورة مساوية لما كان
 العدة من خلفهم وانما بان يكون فيه قوة لا يثبتون ان يحج على المسلمين في انشاء صلواتهم ولا انتمى الخوف توسع للكيفية المنزوعة بناء على عدم
 جوازها اختياراً نعم يمكن الحاق خوف الفلك من التفتت بحكمة بحج الجحيم وماله ان يكون في المسلمين كثره يمكن ان يفترقوا فاقضين مساوية
 في العمل والعلامة اعتباراً فيها اذا الطائفة على ما قيل تصد على الواحد فيجوز ان يكون واحداً مع حصول الفرض به الذي اشار اليه بقوله تكمل كل طائفة
 بمقاربة بعضهم من الواضع عدم تحفظها مع حضور المسلمين عن ذلك فيصحب مع الصلوة فذات الصلوة بطولها واصلها واما حال ذلك بطلت على
 التذرع بها ان لا يحتاج الامام الى تفريقهم اكثر من فرق بين العدة في توزيع المزبور في الشائبة قبل ان يثبت بناء على الاقتصار على خصوص المأمومين
 من صلوة الامام بالفرقة الاولى كعشرين وبالثانية وكثيرة والعكس كما سنعلم فلا يجوز في الفریق ثلث اعداد الركعات الثلاثة كما هو حال الفریق
 واختاره المقدس البغدادي وفيه ما لا يخفى بناء على ما سبق من ان التحصين جواز في انفراد اختياراً ومن هنا اعترض في الزيادة من جواز الثالث على
 هذا القدر بل لا يمكن ان يكون مخالفاً لغيره غير محضه بالانفراد كما يتم ذلك على التقدير المذكور بل في مخالفة لغيره في انتظام الامام وغيره فيقتصر منه
 على النبي من كثر قد يدعى القطع والظن المعبر بعد الامسار فيشبه الفریق في ذلك لانه في كونه في ذلك حاله ورضي بجواز التثنية في كل واحد من
 الغاء بخصوصه فيخرج ذلك حتى لو قلنا بعدم جواز الانفراد اختياراً ضرورة خروج ما خرج في الدليل كمال التثنية بل صرح في الاولين بان
 يجوز التزميم لو كانت الفريضة باعثة كالوقوف بالخصا من الفريضة صلوة الخوف بالسفر ثم ان الذي يقوى في النظر اذلة عدم التمكن من امتثال
 الجميع بصلوة ارفع على كفيها المأثورة مع الحاجة الى التفريق في كل اثنين لان شرط في محبتها بحيث لو وقعها فترقان من الثالث لعدم
 مشاهدتها لثلاثتها مشروقة باطل المبدأ الدليل على الفسابل مقضى طلاق كونه فضل من القواعد العديدة في محبة ثنية بناء على جواز اكثر
 اختياراً والغاء بخصوصية الانتظار واهتمام القائم بالافعال ولو غاقت اثنتان لثلاث على فعلها بان ينوي كل منهم الانفراد قبل احوال اكثر من اثنين
 فان كانت الصلوة ثنائية فلا خلاف مع عدم فتوى رواية في انه صلى بالطائفة الاولى وكثرة ثالثة في الثانية فينوي من خلفه الانفراد
 في قول بعد جواز الفارقة بدلت الثانية لان الانفراد واجب لكل واجب محتاج اليها ولا يتركها في العدة كما ذكرنا سابقاً وجوب ثنية الانفراد عليه
 وقبل لا يجب اختياره في الذكر كونه في ثنية الانفراد اما هو كونه في ثنية الانفراد فيكون كالمسؤول الذي يفرق في اخيرة قهره والفرق بينه ما يمكن استلزام
 العدة هنا وان كان منها عابها بخلاف المسبوق الذي انتهت صلوة امامه بغيره ما ساق في الفریق الذي هو ضرورة انه بعد ان يفرق في كل ركعة
 بالركعة الثانية كان كنية الامام في رفع الامام من صلواته نحو الاجماع على انه ينوي في ابتداء صلواته بالركعة الاولى وحده وان علم انه
 يبارق بعدها مع مكان منها لا يجدي في عدم وجوب الانفراد عليه لا من زيد ينوي على ثنية من يريد ان لا يركع واحدة الذي من
 المعلوم عند وجوب ثنية الانفراد عليه بعد ان يركع الصلوة الامام وكونه يعطى ثواب الفريضة بتمام الصلوة فضلاً عن الواسع لا يقص بقاء حكمه
 فيحتاج الى ثنية الانفراد وعده جواز الفارقة بدلت الثانية انما هو مع كونه مأموراً اذا انتهت مأمومينها كالفرض ليس هو كالفارق لعذر
 جوزه في الجملة وصيرته منصرف كما هو واضح ودعوى وجوب ثنية كل واجب على جبهته بل ما نحن فيه واختص المنع ولعل الفراع في المقام لفظ
 لا مكان اذا قلنا اننا لا نلحق الصلوة مع الفارقة والزام بل على المنع وان لم يكن فاصداً للمخصص من غلبة ونحوها كما انه يمكن ان يركع
 الفاعل لوجوب ثنية هنا عدم البقاء على قصد الاقدار ومما ملأ نفسه معاملته المأموم بركعة الفارقة مثلاً ونحوها اذا ركب الفتح حتى في الثانية
 لظهور النصوص الفقهية في الشرطية المستلزمة لانتهاء عند الانتهاء وليس انقضاء مبني على انقضاء الامر بالشئ انتهى عن انقضاء تحق
 العشرة مع الغلبة والنسب انهم يمكن ابتداء الفتحا وعده غير ما نحن فيه ما كان فيه تركها لآخر من كمال الوصل في جميع فرادى من غير توزيع على شأ
 الصلوات ما لو صلوا جميعهم جاءه فالحجة الصلوات الا انه وان لم يركع بمسئلة الضد مثله لو قصر الفارقة في الاحتراز مثلاً وطل
 الفارقة للمصلين المصلين بذلك في انشاء الصلوة ولو علم الامام ضعف الطائفة الحارسة عن الحارسة في انشاء صلواته حتى ان كرم مدم بيعه
 من معة ويجمعهم في ينوي على صلواتهم وان استندوا بالقبلة للضرورة فما قرأ ان طائفتان محل الفارقة بعد الصلوات ولا ريب في انه اول كما صرح
 في الذكر في شراكم فيه معة الفارقة في الانفراد قبله بل في ثنية لعل لفظ قول الصادق في الصحيح لان ذلك هو العدة في بيان الكيفية
 لكن لا يؤول الجواز بعد تمام التحصيل لعداها بالوجوب من مثل هذا لا من مثل هذا المقام لظهور اذلة وان لهم الا بهام بركعة من صلوات
 الامام بل لا يبعد ان لم يجوز الانفراد مطلقاً قبل الجواز فضلاً عما بعده وان خرجت الحجة عن هبة ذات الرفع فكيف كان فاذا نوى في
 خلفه لا نفراً فيكون صلواتهم في اتون بالركعة الثانية ثم يسلم بعضهم على بعضهم فيصرفون وينفون ومقام اصحابهم اي يستقبلوا العدة

خصوصية دور
 صلواتها

على الاطلاق في الانفراد

مجلس ۱۰۰

مجلس

كتاب الصلوة

فما ينادى به غيره كالراجح فقلنا لا يمكن ان لا يتناول الحاشية التي في الامع الضرورة فاما المسلم الثالث اذا صلى امام سهواً وبغير
 السجدتين ثم دخل الثانية معه فاداسلم وسجد لم يجب عليها اتباعه حق على الشيخ يستوي في سبب انما هم به ولا يجب عليهم اتباعه نعم بقية
 وجوبه على الطائفة الاولى كما اعترف به في المسالك قال في الشارح لم يجب عليها اتباعه في غير ذلك ولا في غيرها ومنه يظهر
 وجوبه على الفرق الثانية اللهم الا ان يكون وجهه شرارة الصلوة بين الامام والماموم فهو شرح سهواً وامام وجوب السجدة بين وان اخلص
 بكونها بقية فيخرج وجوبها على الاولى والثانية وحيث شذذت فغداً منها بعد بسبب انفرادها الى موقفها وجب عليها السجدة عند الفرج
 والامام سهل بعد ان كان المختار عند الاختصاص كل من الامام المأمور به وكذا ذكرنا مفصلاً فيما سبق فلا غلط في الثالث وهو صلوة عثمان
 وذلك عثمان موضع بينه وبين هذه ثلاث رجل في الصلوة او مجلسين كما عن الامام في الاول انه سمي في زماننا ما لم يبع عثمان فغداً فيها الشيخ
 في صلوة وارسلها عن النبي كرسالة واية وتبعه الشاهدان نعم شترتها بشرط فقال موقع كان العدي في هذه الصلوة ويكون
 في مستوى الارض لا يسيرهم شيء ولا يمكنهم من ثبات من ويكوف في المسلمين كثيرة لا يلزمهم صلوة الخوف ولا صلوة شدة الخوف لان صلواتهم
 صلى النبي كصفان جاز فانه عام مستقبل القبلة والمشركون اما موضع خلفه صفاء وصف بعد ذلك الصف صفاء الخوف كرسالة رسول الله
 وركعوا جميعاً وسجدوا سجدة الصف لذين يلونهم واما الآخرون يجوزونهم فغداً السجدة الاولى من السجدة بين وقاموا بسجدة الآخرون الذين كانوا
 ثم تكرر الصف الذين يلونهم الى مقام الآخرين وتقدم الصف الاخر الى مقام الصف الاول ثم ركع رسول الله وركعوا جميعاً ثم سجدوا سجدة الصف
 الذي يليه تمام الآخرون ثم جلسوا جميعاً فصلى بهم هذه الصلوة يوم بقرى سلمة من المشركين وابتدئ ذلك من عباس الزرقاني قال جامع الشجوة
 بعصفان وعلى المشركين خالد بن الوليد فضيلنا القدر فقال للمشركين ان بعدنا عن اولادنا علمهم الصلوة قتلت نية القصر بين الظاهر والعصر
 فلما حضر العصر قام رسول الله مستقبل القبلة والمشركون اما في سائر الحديث كما روى الشيخ لكنه مع ذلك قال بعد ان حكى الشيخ الفتوى
 وعن نوقته في هذا الحديث ان نقله عندنا عن اهل البيت بذلك مثله في المعنى في الوقوف المربوب في الصلاة المن والنافع انما كانت
 في ركوعها في كيفية صلوة الخوف فيها الكثير من الاضطراب على اعترافه في الحديث وان كان هو فيها وفي الذكر في الشيخ عليها معلا ذلك
 بانها صلوة مشهورة في النقل في كتابها المشهورات الثانية وان لم نقل بانها من حديثه وقد كرها الشيخ رسالة لها في صلاة لا يصلح على سبيل
 قولهم عندنا لم يشر من هذا حوى بينه على ضعفها فلا تقصر فراه على وابتدئ ثم ليس فيها مخالفة لانها للصلوة غير التقدم والناظر والخلف بركن
 وكان ذلك غير فادح في هذه الصلوة احتياطاً وكيف عند الضرورة وانكر عليه الحديث في هذا في هذا من وجوه انكاره لاء الادب به بل هو في
 غير محله بالنسبة الى البعض نعم لا بأس بالوقوف في المحل المربوب بعد فرض التحاق الصلوة المختار اذا رسل الشيخ في قوله بها وسلم لا لانه على وصولها
 اليه بطريق صحيح يعلم بوجه طريقه لم يسلّم لم يصل عندنا ولا يسوغ لنا التحويل عليه من هذه الجهة وليس هو كما كان الاجماع قطعاً ولا
 لم يخلوا على ما كان مثله من المراسيل مشهوراً في النقل بيننا بعد علمنا ان مبداءه نقل الشيخ لا يبيح وانما انها مخالفة للصلوة المختار
 كما من جهة التقدم والناظر انه وان لم يسلّم فلا يكره غير فصل اللهم لان بوقه في هذه الاطلاق فغداً وان استمر ما ذلك لكن مع ذلك هو
 الخلف مكانه هو عدم وجوبها كما صرح به في الحديث ولكن قال انما التخلل فغداً هو المذكور في الحديث في الاقرب جوازاً سنة لصف
 الاولى الركعة الاولى في الثاني فاما الثانية بل يجوز في الصف الواحد المختار في الركعتين وجهه انما في كيفية الثانية فيها من جهة
 الخلف من الامام بركن انه وان كان لا يفسد الاقضاء والصلوة في المختار على الاصح لانه لا يشترط الاثم مع العلم عدمه في المقام وهو ان
 ارتفاع الضرورة فهو كالمختار المختلف بعد من الزحام وغيره بل فيها الفرق بينه وبين السجدة والضرورة في الاشياء في الثاني في العلم بها ابتداء
 في الاول فلا يلزم من جواز الخلف بذلك جواز الخلف في مكان فعل الصلوة خالين من ذلك كالوصلها بصلوة بطن النقل وبغيرها وكيف
 كان فشرطها كما ذكره في الحديث كون العدي على جهة القبلة يتمكن من الاخر من في ابتداء الصلوة وامكان الافتراق لا يحصل الموضوع
 جواز هذه الصفوف فيكون في السجدة والحراسة وجهان فيركبها في الحديث من هو مخالف للكيفية الثانية ومقتضى حملها انما هو من الصفين
 من حيث ابتداء الامام في السجدة وان يكون في مكان يتمكن من الحراسة من المشركين في الصلوة كالوكانوا في قنبل وفي سورة
 الارض لا يمكن ان يكون فيها كين ونحوه وجهه في هذا وفي الحديث ان الصلوة عسفاً كهيئة اخرى هي ان يصلي كل فريق كمنه ويصلوا عليها
 فيكون له كسان ولكل فريق كمنه واحدة قال واما الصدق وابن الجبلة واما حزين في الصحيح قد عرفت البحث عن ذلك فيما تقدم عندنا
 البحث عن فقر صلوة الخوف واندر على جليل فقر السفر لا انفراد الركعتين الى ركعتين وان ذلك بعض النصوص كذلك جليله ليس في كيفية
 صلوة عثمان بل هو في كيفية التفتيح صلوة الخوف فلاحظ واما صلوة المطاردة وفي صلوة شدة الخوف مثل ان يهتدى الحال
 الى الوقوف والابتداء في الصلاة فغداً في الصلاة والتمهات ويخون ذلك في ان كانت فيما اتيه من صلوة الخوف في الصلاة السابقة وشاركتها
 في فعلها وسببها فاما انهم من ذلك السبب ضرورة كون شدة الخوف من بعض اقسام الخوف كما في حالها في فقر كيفية التفتيح مع التمسك ولذا لم
 ندرج الا بعد هذا للكيفية السابقة فادعها في الركعتين وجعلها كالقنصل وكيف كان فالمكلف في هذه الاحوال التي لا يبعد فيها الانبان
 بالصلوة على حسب تقدمه لا انفراد ولا اجتماعاً في كل مكان واقعاً او ما شأنا ولا كما او مضطجماً او غير ذلك ضرورة هذا السقوط
 عندنا لا نستطيع في حال لا يقطع الميسر بالمعنى ولا لا بد من كل ذلك في كل حال قال الله تعالى فان خفتم فرباً لا اوركباها ويهدى الله لكم البسر ولا

هذا الحديث
 في الصلاة
 في ركعتين
 في ركعتين
 في ركعتين

المكان
 صلوة

بريدكم الصلوة فالاجماع مقول على ذلك جنوى الصلوة ويستقبل القبلة بتكبير الاحرام ويستقبل من مكة الاسماء والاشهر
ما امكن من قبل مع النية للاستقبال حتى بالنكبة الى المحلة المكن لما عرفت في جميع الفضلاء عن النية في صلوة يخوف عند الطلوع
ولما قلنا يصل كل انسان منهم بالايما حيث كان وجهه ان كانت المسافة بقدر تلام الضال فان امير المؤمنين عليه السلام صلي الله عليه وسلم
لم تكن صلواتهم الظهور والعصر المغرب الشاء عند وقت كل صلوة ولا تكبير وانما التكبير والتسليم والعهد والبقاء وكانت تلك صلواتهم لم ياربهم
بإعادة الصلوة معتقدة بطلان اتفاق بالمستفاد من سبيل في واثبات المقام وان لم يكن فيها تغير من ذلك فاحتمل سقوط الصلوة كذا لم
يمكن من الاستقبال بالنكبة الى الصلوة بالنكبة كاحتمال وجوب استقبال مخصوص بالنكبة وان شئت فقل صحيح واردة عن النية في ذلك
ان لم يكن المواقف على وضوء كيف يصح ولا يقدر على التزول حال يتم من ليل او سجد او مع فؤاد الله فان فيها القضاة ويصل بجعل السجود خفض
الركوع ولا يدور الى القبلة ولكن بما دارت بآية غير استقبال القبلة بالواكبر من وجوب عمله على التمكن من الاستقبال في النكبة
خاتمة هو الغالب لا فلا ريب في عدم الوجوب مع النكبة كما انه لا ريب في وجوب ما يمكن منه من الاستقبال ونحو الركوع والسجود ولو فرض
امكان ترويض الركوع والسير حال الركوب جبرورة تغلب الضرورة بقدر ما فاد على وجوبه على الوجه المخصوص في معارضة وكثرة الفعل
منفردة هنا كما في باقي الاحوال الصريحة في المسالك فلم اذا لم يمكن من التزول صلى كما وجد على قربة وسه كما هو مقتضى الاجماع المتفق بل في النية
على الظاهر فان كان هو المحذور فلا يلتزم في حال حلول النصوص عن تعيين السجود على القرايس بل بما كان مقتضى طلاقه وخصوصا الصلوة السابقة
خلافه وحتم الاستدلال بعدم سقوط الميسر بالمعسور ونحوه كما عرفت في ذلك كذا في الجواهر في الفروع في الشك في ذلك فيقبل
مقتضى طلاقه في المشقة وهذا الاجماع عن عدم الفرق بين القربوس وما يصح السجود عليه ولكن في المسالك ان كان لا يصح السجود عليه فان امكن
وضع شيء منه عليه جازي لا سقط وهو جازي في الذكرى بالقربوس عرب الدابة فيه نامل واذ لم يمكن من ذلك ففيه انما اتمام الصلوة باختلاف السجود
او على ما لا خلاف له وهو مقتضى الاجماع في النية والنية للصحيح السابقين والموقوف على الصادق في النية فاقبلوا فانما الصلوة ح بالنيكبة هذا
كانوا وقوفها فالصلوة بما و غيره من النصوص التي هي عليك بعضها الشك وينبغي ان يكون الايما ما لا يرسى في الصادق في كل صلوة انما يصح على
الظن بما من اساتيك في النية بتكبير غير ما و المطاردة يصل كل رجل على حاله وغيره مما لم يمتدح به والمناق من الاطلاق خصوصاً في
كان بلا في المربع ونحوه من هنا فان المسالك بل في الرضوانان بعد فبالعين كما عرفت في ذلك فان حشو من الايما انما هو انما يوجب
الى حكاية يمكن من صلى بالنكبة يسقط الركوع والسجود انكارها والعلة في ذلك انما يقول بل كل كفة سبحانه الله والحمد لله ولا اله الا الله
والله اكبر الصلوة السابقة المنقولة من الفعل امير المؤمنين كما لم يسلط الناس مع على يوم صفت صلوة الظهور والعصر المغرب الشاء فانما
تكبروا وهلموا وسجوا رجا لا وركبا واوخر البصر عن الصادق في صلوة الرخف طال تكبير قبل القول لله عز وجل ان ختم الوثن السابق ومنزل
المغفرة هنارة لرفل ما يجري في هذا المسابقة من التكبير في كل صلوة في كل الصلوات لانه انما في ذلك ما يفيد تصفية المخطوطين كان هو بعين
مضامينها لعدم منافاة النقص الزيادة وبجمل التكبير بعضها على اداء الكيفية المبرورة بما اشارت اليه للملكا باسم الجهر ثم ليس شيء من النصوص
ترتيب اجزاء النكبة بالكيفية المبرورة في المشقة وغيره بل بما كان فضيلة انما بها باي ترتيب كانت كما اعترف بعضهم الا انما كان الاجماع كما في الذكرى
على اجزاء الكيفية المبرورة وكانت النية مشغولة بيقين لم يكن فاس بالقول منها خصوصاً في الاطلاق من سابق بيان كفايتها الكيفية والاضمار
متطافرة كما قبل بيقينها ولعل خلافاً للنصوص هنا والاطلاق ما عظم منها في الاجزاء من مع ان الاجماع معقد كما في النواهي وجوب الكيفية فيها بل
على انما يؤيد تعيين الكيفية المخصوصة باعتبار انها الواجب في حال الاحتياط والى من غيرها في البدلية عن الركعة والاولى صافه لادعاء الى
هذه فاسها بالحق على فعل امير المؤمنين عليه السلام في المخرج ان كان في يقينه نظراً انما ليس شيء من النصوص الذي يوجب المذكور في اصل كيفية صلوة
المطاردة والمسابقة الا ان يمكن استغناء بعد الاجماع كما في النواهي من الاصول والطواعد المقضية وجوب مراعاة كل ما يمكن من الواجبين من النكبة
الذي علمنا عدم سقوط اصل الصلوة بسبب من قوله لا يسقط الميسر بالمعسور وما لا بد لك لا يترك كله وكان مقتضى ذلك وجوب مراعاة
الممكن من قربة الركعة وادكار وكوعها ونحو ذلك عند تعدد الايما وفيها كما انه لا يسقط شيء مما يمكن من القرائة والادكار ونحوها عند
تكملة من الايما فلا يكتفي بالالكبر المبرور عن الركعة فيجوز تعدد الايما وان تمكن من القرائة مثلاً كما هو مقتضى المتن وغيره الا انما لا يجب الخروج عن
ذلك بمقتضى الاجماع الغني الذي يشهد به نيل الفناوي في بعض النصوص الصريحة المتقدمة سابقاً في تعدد الايما مع ان نقل الى
التكبير المبرور بل كل كفة لكن قد ظهر من الرضوانان سقوط العلة في الفرض فيمكن منها وهو لا يخرج من وجوبه بل يمكن من التسليم النوا
افترض على التكبير ما يمكن من باقي الاذان والغير في النصوص لانه لا بد من ذلك في كل تكبير الاحرام والله ما للتسليم كما مر في تفهيم
كالشبه في المسالك في الرضوانان وغيره على القول في منها في سبيلها فيجوز عدم ترك شيء منها لكن مقتضى طلاق النصوص عدم وجوب شيء غير
التسليم في الرضوانان والصلوة ولعل اولها في ما قاله في بعض النواهي في الفاصل في ذكره وان كان لا يوجب ولو شك في ذلك التسليم بطلان كبدل
بغيره في المسالك ان كان لا يوجب في شيء منها والبدلية المبرورة لم تكن هي شيء من النصوص انما استغنى من حيث لا كفايتها بها هو
الركعة في الظاهر مشقة في الجملة في الصلوة المبرورة حتى لو بلغت الى التسليم كالمخرج من الشك وانما في ذلك الاشارة لاطلاق الا
استصحابها ولا يرفع هنا الخلاف لادام والمأمور في القبلة وان قلنا بانها لا يجوز في المختلفين بالاجماع في بيدها ما لا ليعمال الشكها اذ كل

مجمع

كتاب الصلوة

منهم قبله الحال المتك من اذ لم يكن مستديرا من حول الكعبة بخلافه في جهة القبلة ثم تقدم المأموم على الامام وهدم الخائف من خوفه من ان يخط
 الاخر بعد الدليل على سقوطها فنفذته بشرطها سقطت الجاهل عند علم المتك من احدهما كما هو واضح ولا يتجمل ان اقام هذا الشيخ عن المأموم
 اذ لم يكن ان كانت بعد الصلاة التي يتجمل ان يخطها عند الدليل من اذ لم يكن مستديرا من حول الكعبة بخلافه في جهة القبلة ثم تقدم المأموم على الامام وهدم الخائف من خوفه من ان يخط
 او يجامعا مثلا فاما ما اذا ارتفع به العذر في الامام وان بقي صل الحزف ثم صلوة المقصودة عدة او الثلثية بالركوع والخطبة فبما يقرب منها اذا
 ما وقع منها كان صحيحا بخلافه لا يخطها الا في انشاء الصلوة فلا يصح بطلان كونه فاما من بقيت عليه كونه ان كانت ثلثية وكذا
 ما نكلت ثلثية اما اذا ارتفع صل الحزف ثم ما بقي غير مقصر في الكيفية والركعة لا يكون مسافرا وقيل ان المائل الشيخ فيها حكم عنه انه لم يبق
 من صلوة عند حدث الامام استند بالقبلة في انشاء الصلوة ولا استند بها في حال وصل كونه مع شدة الخوف ثم من تركه صلى يعني
 صلوة على الارض وان صلى على الارض ثار كونه خطئة شدة الخوف كتب صلى في صلوة ايما واما الاستند بالقبلة في الجاهل فان استند بها بطل
 صلوة التبع ولا يربط الا في العذر مع الحاجة لا الاستدانة من موضع ضرورة وقلاب تكليف والشرائط معتبر مع الاختيار وكل الحكم
 لو صلى بعض صلوة ثم عجز عن تم صلوة حائضا كما وكفا على حجب الغارض ولا يستأنف الصلوة لعدم التضييق بل قاعدة الاجراء تقتضي ما ذكرنا
 كاهود في الفرج الثاني من دأى سواد فظن عددان ففصر عدا وكيفية بان صلى ومثلا ثم انكثفت بطلان خيال له بان ظهر ابل
 لم يعد صلوة وان بقي الوقت لمعاداة الاجراء ضرورة تحقيق السبب هو الخوف الذي ينافي في حصول مساهة الاشياء في سببها وهو
 مبوق على ذلك من كان لا وجه لاحكام الجواب في الغارض بانها لا بد من تجمل الامم كالصلوة ظن الظاهر ولا الامر خطئة للفرق الواضح بين الخوف
 وغيره اذ انكشاف الخطأ في سبب عدم يتكشف عدم تحقق مساهة في الواقع بخلاف غير ذلك الكلام او اقبل العذر فبما يشد خوفه ثم ظهر
 ان هذا الحكم لا يمنع العذر بغيره في وقت ضرورة عدم معرفة الحاكم له ولا اطلاع عليه في الذكر في الصلاة الصلوة ومثلا الاول انما انصر
 وفطر في النظر اليه وكان الخوف في ذلك الوقت في المكان من الاوهام السوداء وشدة الخوف مع ان وجوب الاعادة انما فيها معنى
 خصوصها خارج الوقت لا يخرج من حيث الفرج الثاني اذ اذا فسر اوسيع وجبنا وعرفنا ذلك جاز ان يصل صلوة الخوف فيقصر عدا وكيفية
 لتعاقب في سبب الخوف في الوقت الذي يخطه في بعض النصوص على معنى الخوف في الشروع بالعبادة مصافا الى الخوف في البعض من خوف العذر
 الى خصوص الوقت في سبب الخوف في وقت ضرورة عدم معرفة الحاكم له ولا اطلاع عليه في الذكر في الصلاة الصلوة ومثلا الاول انما انصر
 بكبري في وقت ضرورة عدم يتكشف عدم تحقق مساهة في الواقع بخلاف غير ذلك الكلام او اقبل العذر فبما يشد خوفه ثم ظهر
 والمنزل من الصلوة في الذي يخاف السمع من المصباح من المصباح الذي يخاف للصوم السبع بصل صلوة المواقف بما على ابل
 في صلوة الخوف من السبع اذ خشي الرجل على نفسه كبره لا يؤمن به محمد بن احمد ما وعرفنا ذلك في خصوصية فيها بدفعها عدم القول بالعقل
 فيا عدا خوف الخوف من العذر من الاستدانة في الزاخر الضعيف في سبب البعض في دلالة الجميع باعضا وانسياق التشبيه الى اذ بقصر
 الكيفية للمنفق عليه جميع اسباب الخوف فغلا ويحصل التجرب والشبهة العظمى في الحكة في الزاخر على التعميم المزبور ان لو ترك محصله في المعبر
 تشبه الى علما شاموذا بدموعى الاجماع عليه بل في جميع البرهان الاجماع على عدم الاختصاص بالكفار مع انه تزد فيه بعد ذلك لكن الاضافات
 انوع ذلك كله لا يخرج من نظرها مامل خصوصها في قول شينج في اطلاقه في استنبط المشركين والمفسر العاجز عن التنبه اذ اهر ب خشي العيسر
 انما نق من اطلاقه اهر ب بل الاستدانة في سببها مثلا انهم من خصصوا في ذكر في كرم من نزلوا كان محرم يخاف فورا الوقوف بانما الصلوة عند
 اذ انما لا بد من حصوله بقصره او جملها فالا قرب جوازها لان امر الجحيم قضاءه عسلا صالة للامام والاطلاق لا بد من يجب عدم الخروج عنها
 الا بدليل معتد به وليس الاية ان لم يكن ظاهر المصوح فيها خلاف ذلك فلا لانه فيها على شيء منه فاقوع لبعضهم من استدلال بمنطوقها
 على خوف العذر ونحو ما على في الاسباب كزوى وعوى الاولوية القطعية والساواة في غاية المنع لان حكم الشرع ومناكم في غاية الخطأ و
 الخلق على الخوف مع ان المناق من خصوصها مع ملاحظة ما في النصوص عند لا يفي في المطم سبها مع عدم وضوح التعليق وعدم سوقية
 ذلك نصوص السبع نحو ظاهره في قص الكيفية والشبهة فضلا عن الاجماع في نطقها اذ جمل من الحكم من عبارات العلماء محملا لا راد الكيفية
 كالاجابة وموثق سماعه الفهم سالتهم من الاسرار والمشركون فخصوه الصلوة فيمنعه الذي سر منها قال يؤى بما وكوفعة الاخر سالتهم
 ابا عبد الله عن الرجل يخذل المشركون فخصوه الصلوة فيضاهيهم ان يبعوه فؤى بما قال يؤى بما وكوفعة الاخر سالتهم
 الشبهة كرمي مع انه لم يربط الخوف في تلك التعميم المزبور على عدم جواز تقصير من العذر وكان للفرق بين التفسير خشيته استبلاء العذر مثلا
 لو تم وبين الخوف من اذ انها بخبر منه والاول هو الذي يقصر العذر لاجل وليه يصلوة الخوف لا الثاني ومنه يظهر ضعف القول بتقصير
 المستثنى في مكانه لا يخرج من الهجوم عليه او تم فان الفرض بغاؤه في ذلك المكان بصل الصلوة ولعل بما سعة كل مترد والفاصل كما قبل بك
 غير من يبل عن السرور وغيره وجوبه في غاية العذر في جميع هذه الاسباب لما اردنا ان لا يتفكر من الركعات ولو بعض الكيفية يستفاد اء
 الصلوة لا انه مكلف بذلك حال كونه في غير من الفرض للتأدية جمل بناء على جواز ان صلوة التيسر في المقام كما يقوى اليه
 معاذلة اجاماتهم وخبر الفقيه المتقدم سابقا بل غيره من النصوص انما يفهم فداقها وجوب مراعاة الحكم من الظاهر وذكر الركوع
 والسرور وان تعدد الامام فلا ينفصل في الدنيا بخبر تعدد الامام كالمسألة في صلوة السابغة لاختصاص ذلك الدليل فيها مع ان ظاهر الاحتياط

في الخوف

مکتبہ اسلامیہ

كتاب الصلاة

صدق المسافر عرفا واشتبه بغيره على التماثل استصحابا للصحة بل قبل على الأول بغيره لاخصا انقطاع السفر في القواطع الثلاثة وفيه ان كان مع
 صدق اسم المسافر عليه من ذلك ينقذح الشك في مسلك المسافر في القاطن بنفسه بعيدا في مكان واحد لا ملك له فيه سنين متعددة لا بقصد
 لوطنه وان كان هو المأوى والمقر فيحتاج انما صلواته في هذه الاقامات في ذلك البلد وثلاثين يوما والافضل ان يحصل شيء منها ولو بلغ
 الثلث من سنين سنة وان يدعى من بعض علماء العصر من غير انكار من الباقين عليه لعله لا يختص القواطع السفر الثلاثة المعلومة لكن لا ريب
 ان الاحياط خلافة بناء على ما سمعت من غير انكار صدق المسافر في القاطن في كل مجمع بين العصر الا تمام في امثال ذلك كذا لا فرق في المسافر
 بين البر والبحر فاذا قصد الثمانية في احد ما قصر وان بلغ في الاخر فرضا او اقل بالخل لا جده فيه كالحق في الاعتراف بالاطلاق في النصوص والفنا
 ومبدأ تقدم البناء في اول اوقات صدق اسم المسافر عليه في كل حال في الخروج عن خطه للبلد كحصة ان لا يكون خارجا عن المعاني في السفر وان كان بين شيئين
 ومزاوغة قبله خلافا للحكم في الدروس على بن بابويه من الاكثاف بالخروج من المنزل فيقصر حتى يعود الى البلد لا عبرة بالاعلام والاسواق والعد صدق
 السفر حتى يخرج عليه الاحكام اذ اوقات صدقه ما ذكرناه واحتمال ان العبث بالخروج عن محل الرخص لا يقطع حكم السفر بالدخول فيه فيكون هو
 مبداء كما هو ظاهر الشاهد بدفع حجة القياس بعد اختصاص ذلك بالدليل الذي خرج بسببه ما يقتضيه صدق اسم المسافر وضعف الاشياء بالترتيب
 ودعوى كشف ذلك الدليل عن عدم صدق اسم المسافر عليه لا يخرج عن الحكم خاصة مع بقاء الصدق عليه فيكون اطلاق اسم المسافر في مثل الفرض
 من اشياء ما تروا وما يخرج من البرهان مخالفة للوجدان ولو سلمت فاقصاها بالخروج عن الاستقامت في السفر في ابتداءه كدعوى ملائمة
 وجوب التفسير عليه الذي يكون الا بالخروج عن محل الرخص فيقتضي صدق اسم المسافر في كل حال في الخروج عن خطه للبلد لا عبرة بالاعلام والاسواق والعد صدق
 شيء اخر فوقف الاول على الخروج عن محل الرخص للدليل لا يستلزم الثاني في جديدا ولو كان خارجا عن البلد او محل الرخص منها ثم قصد السفر كما
 الضرر في الارض ما البلاد العظيمة المنعقدة من غير واحد من مبدا التفسير فيها الخروج عن المحلة نفسها او محل الرخص بالبسطة اليها على
 السابقين في البلاد المعساة لانه يتحقق اسم السفر في الضرر في الارض ان كان هو مسير بين الدروس في جملته الى الخروج عن حصن البلاد ولا
 يخرج من داخل سببا في مثل البلاد المتصلة بالادود وادها حصن لا ما كانت كاصبها على ما قبل من تباعد المحال والدروس عدم السوفان الناطق
 فيه اضعف لاحتمال كون الجميع كالسفر من منازل الاعراب المتحقق بخروج عن المحل وان كان اول الاحياء بدفعه بعد تسليمه المقصود عليه
 الظاهر حصوله فيمنع منه وهو لا يرد في النصوص بالخصوص كاحتمال توجيهه الى ما لم يكن مثله مبادا من الاطلاقات فيجب الرجوع فيه الى الشارح
 المسافر منها وهو غير المشع كالرجوع في وجهه غير مستوي الخطة الى مسووها ان هو مع ذلك ترى مقتضاه كون العبث بالمحلة اذا وقعت خروجه
 المعتدل تقدمه الا مطا بوجهه لاداءهم اللهم لان مدعى ان المسافر لا يصرح بالاطلاق الى محل كل حال لا احياط ولو بالجميع بين القصر والتمام
 الذي هو الاصل لا ينبغي تركه فيه في مثل المنزل لموقعه والمختص بغيره وان قال في الدروس انه يقتضي هذا المشاوي لعدم مدركه تطمين النفس به
 اذ ليس الا كما في الغالب لبلد ثم لا ريب في توقف التفسير على العلم ببلوغ العقد مسافرا ولو بالشياع المقتضي لنفسه الاطمان الذي يجري مجرى التفسير
 المحال عن الاحتمال في وجهه بعد ذلك عند الناس لعله لا يعطى غير احد من الاحاطاب على العلم والا فاحتمال الاكثاف بل يقتضي ذلك بل كان مفاده
 الفطن لا دليل عليه بل في حصر المواضع المعبر عنها في غير ما خلا في الروي من احاط العلم بما يتعلق بالنظر القوي في مناط العمل في كثير
 من العبادات لا سيما كما ستظهره ايقان الشيعاء المتأخر بل علم غير المتدبر بل بما كان اقوى فيجوز التحويل عليه عند الجهل بالداعي بين بدعي
 كما لو كان لا يخفى على المتابع لكل ان الاحاطاب في المقام وغيره ما عن الذخيرة من الوقت في غير محل بل في الذكر في الارض لاحتمال الاحتمال الاكثاف والعد
 الوعد ما الى بعض علماء العصر لا خلاف في ذلك في قوله في الاكثاف في عدم كون ما نحن فيه من باب الشهادة وهو لا يخرج من قوة وان كان ذلك
 اعتبارا واحاطابا ليدفعه في غير ما عن البينان في الذكر في العلم بتقديم بنية الاشياء ان كان شهادة الفقه غير مسموعة وفيه ان كلا منهما
 مثبت لو فرض اسنادها الى الاحاطاب مثلا كالوفال احدهما اعتبارها فوجدتها ثمانية والاخر سبقة فلا يبعد مع فقد الترتيب والاحاطاب طاردا للرجوع
 الى اصل التمام ولعله لا قوي في خروج كاشاك الذي فرضه التمام بلا خلاف جده في كذا اعترف به في الرياض لا ينبغي ان اوهر كذا كذا في البعد
 للاصل فلو صلى في قصر الحاد وان ظهر بعد ذلك انه مسافر الا اذا فرض التفسير فيه مع معصاة الواقع نعم في وجوب الاحاطاب عليه في حان من اصل العمل
 ومن توقف الاشكال عليه لعل الاقوى في وجوبه لا غير كالحج فيدور كالشوا في غير محل بل في ما تم طار من مسافة في وقت في وقت لا يبعد
 الاجرام وفي بحث خصوص اذا كان في الوقت للفرق بين الامر حقيقته وبين تحيل الامر ما نحن فيه من الثاني لا الاول اللهم الا ان يدعى ان مقتضى
 اوله لا استصحاب كونه من الاول وتفسيره مقام آخر وظاهر ان المسافر المقصد مسافة قصر ان لو كان في مسافة لمقتضى مقتضى مسافة المسافر
 وعدم اعتبار سبق العلم بها فليس هو كالمسافر الذي لم يقتض من مقتضى مسافة وان احاطه الروي لكنه ضعيف جدا كما اعترف به وهو هل مثله
 لو سافر الى مكان ما فبلغ في انشائها والجنون الذي يقتضي منه قصد لثمان جزم في الروي من ذلك مع اشكال مع الاختلاف في المسافة
 على كل من يقتضي علمه في بعض القصر لا يحل بعضهم الا تمام ببعض لعملة الصلوة فذلك قد يتجه العكس بناء على عدم جواز الاقتداء مع
 المحل في الموضع لان الشاهد بين هاتين حجتين في الحكم عنها المنع هناك والفرق بين الغايين مشكل كما اعترف به في دليل العمل ما نحن فيه
 اولي بالمنع ولو كانت المسافة اربعة فراسخ وخمس فضاء الى الطود الثمانية فيقتضيها واذا الرجوع ليوهم فقد حل مسير يوم بينها بوجه اياها
 برهان وجبة التفسير بلا خلاف معناه بل عن الامالي فيمن بن الاما ميتة بل من غير الاحاطاب لو يكن جميعهم بل في جميعه عند الشيخ في كتاب

الذين
 في ذلك

الكتاب

الأخبا والذين لو بعد الاستبصار منها لغتوى خبر يدينها فيها ولا وفقد نص على تعيين النص غير موضع من بطون وهاتيه وما في الذكر من
 الخبر عن المبطون كتاب الصدوق الكبير فواء هو لم يتفق عليه بل المتفق خلافه كان ما في الروضة ايمن من نسبة الخبر إلى جماعة وفي خصوص
 الصلوة الى اخر من كل لم يتفق عليه وقصر المكارم المسافة المسوقة للنقص الثانية لا غير الحكمي عن ابي الصلاح محمد بن ابي ردة ما يشمل
 الملقط من الذهاب لا ياب يوم ولد لم يذكرها احد من الغين هنا فاحضر الخلاف في كتابي الشخب مع ما يثبت ان تلك الصلوة ايضا لا تشمل ردة
 الخبرين ليرد الرجوع يومه كاهو المشهور بين قدماء اصحابنا على ما استعرف فلان ايمن ذلك فما يجوز ان بالنصوص العشرة سند اوله والآخر
 بملاحظة الطبا والاصحاب على ردة هذا الفرد منها الصحيح ردة عن ابا قرة النص خبر يدينها بالبريد اربعة فرسخ ورسول الخراز المتقدم انما وصحح الختام
 سمع ابا عبد الله يقول يقصر الرجل الصلوة في سيرة اثني عشر ميلا والصحيح لما شئني سئل ابا عبد الله عن النص فقال في اربعة فراسخ و
 خبر الخراز وقلت في جعفر ثم لم ينقص فقال في بربر خبرين بخلاف ابي عبد الله ايقه فيكم قصة الصلوة فانه بربر الانوار اهل مكة اذا
 خرجوا الى عرفه كان عليهم التقصير خبر يدين بن عماد ايقه قلت لا يبعد الله فيكم التقصير فقال في بربر يدينهم كانوا لم يجمعوا مع رسول الله في تقصير
 والصحيح ايقه قلت لا يبعد الله ان اهل مكة يهتدون الصلوة بعرفات قال لهم اويهم واي سفر اشد منه لانهم والخبر لا خونه اهل مكة اذا رزقوا
 البيت ودخلوا مناهم واولد لم يدخلوا مناهم قصر وادى فرعة ايقه ان اهل مكة اذا خرجوا جبالا قصر وادى ردة ودخلوا الى مناهم واولد
 وصحح ردة سالت ابا جعفر عن التقصير فقال يدين اهل مكة اذا خرجوا جبالا قصر وادى ردة ودخلوا الى مناهم واولد
 سفره يدين ثمانية فراسخ وخبر يدين بن عماد لم يرد عن العلل غيرها سئل ابا الحسن موسى بن جعفر عن قوم خرجوا في سفر فقال انتم واولد
 الله عليهم يدين التقصير قصر ولهم الصلوة فلما ارضوا واولد سئل فوسمخيل فثلاثة فراسخ واربعة تخلف منهم رجلا ليستقيم لهم سفرهم الا انهم قالوا
 ينظرون بجبهة الهم وهم لا يستقيم لهم السفر بجبهة الهم فاما واولد في ذلك يا ما لا يرون هل يفتنون في سفرهم ويصرفون هل يفتنون في سفرهم
 الصلوة ويعتقروا على تقصيرهم فقال ان كان بلغوا مسيرة اربعة فراسخ فليقيموا على تقصيرهم في مواضع فوا ان كانوا اسارا واولد اربعة فراسخ
 فليتبوا الصلوة ما اقاموا اذ امضوا فليقصر وتمامه هل يردى كيف صار هكذا قلت لا ادرى قال ان التقصير يدين ولا يكون التقصير اقل
 من ذلك فلما كانوا قد ساروا واولد وان يصرفوا يدين كانوا قد ساروا وسافر التقصير كانوا قد ساروا والظن من ذلك انهم لم الا تمام الصلوة
 وصحح عمر بن محمد قلت في جعفر الثاني فمحدث ذلك ان في صيغة على خمسة عشر ميلا خمسة فراسخ واربعة فراسخ فليقيموا عليها فاما في ثمانية ايام
 اقاموا وسبعة ايام فاتم الصلوة ام قصر فالقصر في الطريق فاتم في الصلوة بناء على حل الامر في بالانعام في الصلوة على الفيلة لعدم ايجابها بقصتها
 القصر عندنا كما استعرف فيكون القصر فيجوز للتلفيق وصحح ابن وهب قلت لا يبعد الله ان اهل مكة يفتنون في الصلوة وقال يدين اهل مكة اذا خرجوا جبالا
 وموفق محمد بن مسلم عن ابي جعفر سئل عن التقصير في بربر فقال قلت يدين قال انما اذا ذهب بربر اربع فراسخ يدين يدين يومه الى غير ذلك من النصوص
 الروية في الكتب لا بدعونها الظاهر انهم ان لم تكن مخرجة وحملوا على الخبر لوسلما قول بعضهم انهم لا يدينون في عدم قبول الاخر كما ركنه ويحتمل
 احتمال ردة اويل والوجه فيها على التزامهم بالانعام وعدم مشروعية القصر تبعا لما سنده عثمان وتبعه معوية بعد ان انقضت ذلك فبقي الامر كما رده
 ردة في الصحيح عن ابي قرة مفصلا لاصل الجواز فلذا اريد ان احد يفتنونها من جواب التقصير ليرد الرجوع يومه وكونهم جبالا الى ان ينادوا
 بل عرضوها وحملوها على ان ذكرنا فيمكن في خصوص هذه الاخبار مع عدم صراحة بعضها في كونهم جبالا وحقها بل يدين الجميع عداهما العمل على الخبر
 ولو بخلافه الظاهر من كل المنع على ان لا يدعى الا ان كانا بعد هذا التفسير في هذا الا ان ينادوا بل يدينون معا رضتها الاخبار الثاني وسبب يوم
 التقصير من سابقها وتجميع يدينها باردة ما يشمل الملقط من الثاني ان كاشه بل بالنصوص التي سمعنا اولى من العمل على الخبر من جوابه لا شرا في صفاة
 الظاهرة باد تعيين كون المسافة ثمانية فراسخ خصوصا رسول ابن ابي بكر منها عن الصدوق في الرجل يخرج من منزله يدين مكة اخر وضعه
 لآخرى قال ان كان يدين بين منزله وضيعة التي يدين يدين قصر ان كان دون ذلك اتم ولو لا الاشادة من مسميته من النصوص السابقة الى الجميع يدينها
 بارجع المسافة الرابعة فلما ثبت اربعة الف في التقصير كان العمل بكل منها مخرج ونازع بعضها الى بعض فيكون الثاني كون المسافة ثمانية فراسخ
 من النصوص لا وله وثيقة يدين على وجه الفرق من الثانية ولعلنا نلزم فيها لا يقبل ردة الملقط من الثانية لظهوره او صرح في ذلك
 كما انه يدين التزام طريق ما يدين على عدم جواز القصر لا فادون الثانية الذاهبة واولد لظهوره او صرح في الذهاب يدين واولد ولو بعد فيه
 وعلى كل حال هو اولى من التقيد بالحد الذي شاهد بل لما شاهد كاهو واضح قبل الشهادتين انما في الذكر في الروض سيد اللذان في غير محله
 وان قرن ثانياهم ان القول بالتقصير يدين الرجوع يومه غير من خواصه متحيزا ان الشيخ يخص الخبر بالاولا لانه يدين النام في الثاني وملاحظة
 كتابي الشيخ تشهد بعضنا دعيه ان الشيخ فاما ما بالخبر فكيف يخرج الرد على الجميع بما سمعت من عدم الشاهد غيره ورفع الجناح في لا يدين بعد
 ورد الصحيح ارادة الامر منه لا يصلح شاهد اولا لا يقتضي التقصير الثانية الذاهبة اليه الجميع على عدمه عندنا كما سنسمع انتم والمعارضه بانه
 لا شاهد للجميع المزبور ايقه قصر ودخلوا نصوص اربعة عن التقيد بالرجوع اليوم بل فيها ما يخالفه كخبر اهل مكة يدينها ما سنسمع
 انهم من المانع للاخذ باطلا من عند مدعيه على ان الشاهد عنده على ذلك بعد مطابق الضاوي دعيه لا يما واليه خبر يدين ابي وهب مسلم
 المتقدم من الرضوى بناء على حجة قالان فانه كان سفر ليريد احدا وادون ان ترجع من ذلك قصر لان نهايك فيجيبك بربر ان الى
 ان قالان ليرد الرجوع من يومك فانه بالخيار ان شئت تمت ان شئت قصر مع انك سنسمع قوة القول بوجوب التقصير معتمدا

تفتيح المسافر

كتاب الصلاة

النصوص من ذلك كله يظهر لك فشا احتمال اعادة عدم مشروعية الغفر فيها نحن فينبغي انهم من عبارة ابي المكارم والحكم عن ابي الصلاح اذا حمل كلامها على مثل ذلك الذي هو ضروري لفنا بين الطائفتين والنصوص به متطابقة ان لم يكن متواترة باءا جلالته لها وعظم منزلتها وقد اطلق ابو في المن والكثر عبارات الاحكام ولكن ينبغي القطع بمساواة الليلة عندهم لراية فمن قصد الاربعة فيها واراد الرجوع فيها اية قصره لا طلاقا لغزو السابقة ونص في جماعة من الاحكام به منهم الشاهد بل صرحا بغيرها بل في ما انصاح به وصريحها الاجماع عليها مساواة للمفوض اليوم واليلة لذلك ايقنا لانها اعترافا بقول السفر لا ما اذا سافر في اول اليوم واراد الرجوع في اخر الليل ان كان مرادهم بالرجوع الوصول لا الشروع فيه حسب اسم قطع مقدار بياض يوم وهو لا يتحقق الا باقتضائهم السبق عدم انفصال بالليل وبخلافه من العواطف المقضية عدم صدق شغل اليوم معها وفيه لا يلاحظ في شيء من النصوص بذلك حتى يخرج من الزبور بن ادليس وانما الاذهاب بريد الجحيم بريد وهو صادق بل نأخر الجحيم عن ذلك الجحيم وهو كصريح رارة المسئلة على مثل هذا التعبير مع زيادة حكمه فعل النبي اذا سافر في الى عياله الذي هو كالمصريح في عدم الرجوع ليوه نظر في لفظ كان فيه في ذلك عادة للنبي في يوم السبت جدي جوع النبي كيوه جميع سفره الى باب لعدم محنة التعديل المشمل عليه المحرر ولو خط الرجوع ليوه ضرورة عدمه وخطبه في ذلك بلوغ الثمانية ولذا حكى عن بعض شراح الفقه عوى صراحة الجبر للزبور في عدم الرجوع ليوه لان يكون قوله فيه وكما رسول الله صلى الله عليه وسلم من كلام الصدوق ولا يخفى عليك بعد الاحتمال المزبور وانما هو ليس ثابتهما سوى ان ارادة ان يوصل هذا الذي كان قصد من الجحيم لا يفتقر صدق شغل بياض يوم الذي هو مداركنا سفره خصوصا وقد عرفنا سابقا ان الغيبة في المسافر قصد لها لا قطعها في يوم واحد من كان من قصده السهر بريد بن او بعد بياض يوم قصص ان قطع ذلك في انام كان انك قد عرفت الاشارة في هذه النصوص الى اعادة ارجاع التلغيف في الليلة الثانية الذي هو ما بينه بالطريق الذي يحسنه الحجة لا كفاء فيها بما يكفي في الثانية من اعتبار مجرد الفصلان كان القطع في انام على ان اخبار اهل مكة كالمصريح في عدم اعادة الرجوع اليوم لظهور بعضنا وصراحة اخرى في اعادة الخروج الى عرفه الجحيم الذي لا يفتقر معه الرجوع ليوه من غير ان يفرق تنزل بعضهم انما يها على الرجوع ليوه بغيره فغيره هامن النصوص كما ان من الغريب بغيره دعوى انضرات اطلاق جملة من هذه النصوص الى اعادة الرجوع لليوم لانه الغالب السفر في هذه الاخبار وانما يكون الى الضياع والزيادة والتفاسخ بخلاف ذلك كما يسهل الناس من اطراف الكوفة الى مكة او من بعض ضياعها الى مسجدتها الاعظم للزيادة والصلاة ثم الرجوع اذ هي واخذت المنع ومن هذا ذهب ابن عقيل في الحكم عن النبي صلى الله عليه وسلم بقوله قبل عشرة ايام قال كل سفر كان مسافرا بريد بن وهو ثمانية فواسخ او بريد اصابا بريد جاتا وهو اربعة فواسخ في يوم واحد وما دون عشرة ايام فلي من مسافره عند الرسول ان يصل صلوة المسافر فكيف بل ظاهره وصريحه دعوى الاجماع على ذلك وهو الحجة له بعد اطلاق النصوص التي كاد يكون بعضها صريحا في عدم اعتبار الرجوع ليوه في ثمانية الايام مراده بما قيل في عشرة ان لا يقطع سفره بقطاع شرعي من الاقامة عشرة ايام والبقاء منه واثنتين يوما والمرد بوطن له ويخون ذلك ضرورة عدم خصوصية العشرة من بين فواطم السفر وان كان لا يساعده صحيح عن ابن عمر المقد سافرا اللهم ان لا يحمل الامر فيه بالانام بالضيعة على الضيقة لعل كونهما بينهما عندنا من فواطم السفر وان كان لا يساعده صحيح عن ابن عمر المقد جماعة من العامة كما قيل وكيف كان فقد اطفئنا على ذلك بعض شيوخنا المعاصرين والكاشا في ايكالها في المفاخر عن الشيخ اية وان كانا مخففة بل المحقق خلافه ومدعيانها انما هما في ذلك بعض من الاحكام اليه سواء بل بما صدر من ثمانية زيادة انكار وعجب من عقله جميع الاحكام عن ذلك الذي جميع الاخبار والاعمال عليه من غير اعتبار ولا ثمانية بينهما من جهة الاستفاد منها كما عرفت ان هذا المسبب المعبر في النقص ليل انما يعبر عنه نارة بريد بن واخرى ثمانية فواسخ واخرى بياض يوم كما صرح به جملة من الاخبار والسابقة مع تأكد بعضها بانه لا اقل من ذلك ولا اكثر وما دون ذلك ما يقع فيه لكنه اعم من ان يكون قطع هذا المسبب في حالة الذهاب خاصة لوضع الايام في الايام بيوه وفي يوم اخرنا لم يقطع سفره باحد الفواطم الاية فيصير سفره فيكون كل منها اقل من الثمانية وروح فكما يصح ان يكون ثمانية فواسخ نظرا الى الفرقين معا يصح ان يكون اربعة فواسخ نظرا الى الفرقين وهو حاله الذي لا يخلو لاذ اطلق الاربعة في جملة من النصوص فان من سافر اربعة فواسخ فاما ما يفرق في الحقيقة ثمانية لانه لا يرجع ما سفره ثمانية وقديين ذلك بنا ما سافرا في خبري زارة ومحمد حيث قيل بريد اصابا بريد جاتا وهو اربعة فواسخ في يوم واحد وما دون عشرة ايام فلي من مسافره عند الرسول ان يصل صلوة المسافر فكيف بل ظاهره وصريحه دعوى الاجماع على ذلك وهو الحجة له بعد اطلاق النصوص التي كاد يكون بعضها صريحا في عدم اعتبار الرجوع ليوه في ثمانية الايام مراده بما قيل في عشرة ان لا يقطع سفره بقطاع شرعي من الاقامة عشرة ايام والبقاء منه واثنتين يوما والمرد بوطن له ويخون ذلك ضرورة عدم خصوصية العشرة من بين فواطم السفر وان كان لا يساعده صحيح عن ابن عمر المقد سافرا اللهم ان لا يحمل الامر فيه بالانام بالضيعة على الضيقة لعل كونهما بينهما عندنا من فواطم السفر وان كان لا يساعده صحيح عن ابن عمر المقد جماعة من العامة كما قيل وكيف كان فقد اطفئنا على ذلك بعض شيوخنا المعاصرين والكاشا في ايكالها في المفاخر عن الشيخ اية وان كانا مخففة بل المحقق خلافه ومدعيانها انما هما في ذلك بعض من الاحكام اليه سواء بل بما صدر من ثمانية زيادة انكار وعجب من عقله جميع الاحكام عن ذلك الذي جميع الاخبار والاعمال عليه من غير اعتبار ولا ثمانية بينهما من جهة الاستفاد منها كما عرفت ان هذا المسبب المعبر في النقص ليل انما يعبر عنه نارة بريد بن واخرى ثمانية فواسخ واخرى بياض يوم كما صرح به جملة من الاخبار والسابقة مع تأكد بعضها بانه لا اقل من ذلك ولا اكثر وما دون ذلك ما يقع فيه لكنه اعم من ان يكون قطع هذا المسبب في حالة الذهاب خاصة لوضع الايام في الايام بيوه وفي يوم اخرنا لم يقطع سفره باحد الفواطم الاية فيصير سفره فيكون كل منها اقل من الثمانية وروح فكما يصح ان يكون ثمانية فواسخ نظرا الى الفرقين معا يصح ان يكون اربعة فواسخ نظرا الى الفرقين وهو حاله الذي لا يخلو لاذ اطلق الاربعة في جملة من النصوص فان من سافر اربعة فواسخ فاما ما يفرق في الحقيقة ثمانية لانه لا يرجع ما سفره ثمانية وقديين ذلك بنا ما سافرا في خبري زارة ومحمد حيث قيل بريد اصابا بريد جاتا وهو اربعة فواسخ في يوم واحد وما دون عشرة ايام فلي من مسافره عند الرسول ان يصل صلوة المسافر فكيف بل ظاهره وصريحه دعوى الاجماع على ذلك وهو الحجة له بعد اطلاق النصوص التي كاد يكون بعضها صريحا في عدم اعتبار الرجوع ليوه في ثمانية الايام مراده بما قيل في عشرة ان لا يقطع سفره بقطاع شرعي من الاقامة عشرة ايام والبقاء منه واثنتين يوما والمرد بوطن له ويخون ذلك ضرورة عدم خصوصية العشرة من بين فواطم السفر وان كان لا يساعده صحيح عن ابن عمر المقد سافرا اللهم ان لا يحمل الامر فيه بالانام بالضيعة على الضيقة لعل كونهما بينهما عندنا من فواطم السفر وان كان لا يساعده صحيح عن ابن عمر المقد

رغبة في كل
الحال

ضمه جدا وان كان ربما بوجه غير ان من مال الى التجزئة يمكن التحقيق بعد التامل ما ذكرنا وعليه يحمل ما سمعنا من الكافي فيكون هو من الغالب
 بوجوب الفرض بقصد الاداء والرجوع وان لم يكن اليوم نعم ينبغي تعييد كقصد اطلاق الفاعل من التجزئة بما اذا لم ينقطع سفره باحد القولين
 والاجماع الحكيم ان لم يكن بمحصل على وجوب التمام في وجوه اخرى لا يصير منها منفردا وحده وظهور الموثق المبرور في ذلك يقتضي انه ينبغي من جعل
 المسافة بربا وبيع بمجبه واجبا على التام المعلوم كونها مسافة التقصير لا ينبغي انما تنقطع بمحصل احد القواطع في انشائها وكذا غير من
 النصوص التي اعتبرنا لانها في التقصير بانها في الواضحة ان الرضوى صحيح في ذلك بقصد اطلاق النصوص ولو لم يقل بانصرافه الى الغالب من الرجوع
 قبل القاطع خصوصاً في مثل الاسفار والى نحو الضياع والفرق نحوها كما انما يجب اذ ان يعقل بما ذكره من وجوب العشرة من القواطع عند
 خصوصية لها من بينها على ما سمعنا سابقا نعم لو فرض عدم انقطاع سفره كما لو فرض بقائه متغلبا في فريته بقصد قصره وان بقي منه
 ضاعدا او في منتهى في المقصد متروكا الى ما دون الثلثين يوم او دعوى استيعاب الزمان بمثل ذلك كاشادها بالعدل للشاهد من قايض
 النصوص السابقة بخلافها فاقم ولا ينبغي قوة هذا القول متاين كما اعترف بالموثق في الواضحة بعد ان حكمي عن جملته من فضلاء مناخري المناظر
 اليها سمعنا من النصوص السابقة للمقصد بغيرها بما هو ظاهر او صحيح وان في المفتي رضى الله عنه وبما لم يحكم عند نقل الحكم الى منزله
 يلغى البعد عن كل الاحتمال بل بما ادعى الاجماع غيرهم عندنا على ما استعرف ان كان ذلك ليس على ما ينبغي نعم لا ينبغي بين الاحكام بغيره
 بل عن الاما في ان من بين الاما مية التغيير بين القصر والتمام اذ لم يرد الرجوع لغيره بل في الشخ وان حرمه منهم بضاع على وجوب القصر وعدم جواز الا
 خلافا للمرضى والحكماء وجبا التمام واخثاره بالفضلان في بعض كنهها ولم يتعرضا في الاخر منها كغيرها من منافع الاحكام الى ان المسافة الموجبة للتقصير
 ثمانية واربعه فصد الرجوع لغيره من غيرهم على التغيير وجوب التمام وفي الاول منها بعد الاغضاء عن شبهة التغيير فيبين الاطلاق والاشارة
 كاشادها من النصوص المعترضة وهي من مطلق التقصير في الاداء بغيره من ملاحظ فيلذها في الايام من غيرهم بوجه اليوم وغيره وبين ما هو
 في عدم الرجوع اليوم مع النص في غير القصر انتهى عن التمام والاولى والرجوع عليه بل هو مستلزم لطرح بعضها او كتاب النصف فيصير في المتن
 عرفنا الى التمام بقصد الوجوب كما عليه الناس يومئذ وكذا لو قيل في الرجوع فحل بغيرها على اذارة الرجوع اليوم فيجب التقصير الاخر على اذارة الرجوع
 بغير اليوم فيجب في الصلوة دون الصوم مع تلازمها في ذلك كما هو ظاهر كل من لم يصح بالافتكاك وهو الاكثر كما اعترف به في الواضحة مما لا يشترط الثالث
 والتسعة كما لو لم ينعرف من غير شاهد كما ترى الرضوى بعد عدم حجته عندنا لا يصلح لذلك وان وافق الله تعالى كما انها هي بغيرها كفي عندنا لمقتضى
 في المقام التحمل ان لو كان الظنون خفاء بعض الدلالة لولا ذلك لكان لا يخفى على المتصفح كلياتهم واشعارا لاضافتي خبرين مسلم بعد تسليمه ضعيف جدا
 لا يصلح الحكم على تلك الاخبار وقطعا والتسليم ان بين الاما مية لربما رتبة اذارة الاجماع منها اذن التحمل ان لم يكن الا اذارة مشبوهة من غيرهم وان كان المراد
 ظني ولو سلم من غير ما رتبته بنابرنا عيقل وجوب التقصير الى الرسول الله صلى الله عليه وسلم في وجوب الرجوع وما عن الغير من دعوى الاجماع على جواز التمام
 وحصول البراءة بخلافه من على اذارة الاجماع من الخيرين والمؤمنين بالتمام كاستدلاله في فتح على التمام بانها حوط الذكر بما هو لا تقا في عليه
 باعتبار وقوعها لاحكاما مشروعة في الرجوع بغيره بغيره في ذلك في ترجيح التمام على التغيير لاحكاما بالنسبة الى هذين القولين لعل ذلك ادعى ما يحكي عن
 في مسائل الشهيد الثاني في جمل الكلام لولا كان عندنا على الطريق الاول موجبا لاتحاد حكم الطريقين ثم من كون فاصد نصف مسافة مع بغيره
 الى غير الطريق الاول يخرج مقصدا مع عكس العود لغيره هو باطل اجماعا ومن ذلك كدعوى ما في الثاني منها انما اذ هو ان كان بغيره الاصل لكنه امامية
 لم يلحج تلك الاخبار على اذارة الرجوع اليوم ومنها ما لا يقبله بنفسه فضلا على جبا الحكم الشاهد اما الطريق النصوص المعطية بابين الاحكام لو على
 وكلاهما كما ترى في الاحكام بالجمع بين القصر والتمام والصوم وقضا ثمة لا ينبغي ترك في المقام ومع عدم التمكن فلا ينبغي حوطية التمام من القصر كما قد
 من عندنا في من تبعه على حصول البراءة وان كان القصر حوط نظر الى النصوص لان ملاحظة الفنا والى هذا ولكن قد بقي الشاهد اعلمه
 الاحكام هنا من التغيير لربما الرجوع في غير يومه وتعيين التمام كدلالة بعض النصوص ان ضعف حتى وصلت الى حد الاشعار بخبرها وما بالشره
 العظمه قد بما وحديثا التي كانت تكون اجاعا فكيف في الروايات ما هو من ذلك منها موثق ابن مسلم المتقدم سابقا لان قوله فيه شغل يومه في نفسه
 تحقق شغل اليوم بالفعل لا يكون الا بالرجوع اليوم فيكون شرطا في وجوب القصر وهو الفرض فخرج استيعاب المسائل للقصر لربما وازالة التعبد منه
 راجع الى سائر اليوم المعلوم اجابة للقصر بالنصوص السابقة من غير اعتبار الشغل بالفعل فيكون فيه قوله هذا صغرى قياسا كبره وطوره لا يغير فيها
 الشغل قطعاً فلو رضى فالصغرى كذلك لا ينبغي ضرورة وجوب اتحاد الوسط في التقدمين ويكون المقصود من المقصود في صحيح اذارة المتقدم انما
 فعلى ذلك انما راجع برها كمن سفره بربدين ثمانية فراسخ من اذارة حرج شرط الرجوع برها راجع بسبب الحد والمعرفة المشروعة للمسافة فيجب النص
 ح في الشغل على الفعل وغيره ولا مدخلية للفعل في العلم به فيها اصله بتعيين المقادير للوجود والمخزوف للمفوط واذا كان في الشغل الفعل فيجب
 الكري كان لا يضر به اذ انما افعال العلم في المسافة انما في نفسه وهو المقصود نعم هو معتبر في المسافة لا في التام الذي له اطلاقا في العلم
 لا تشمل التام في العلم على ان من مودها كما اشترط اليه سابقا ولا يلزم من عدم اعتبارها هناك عدمها في الجواز لاختلافها في الحكم وبطلان استبعاد الفرق اذ
 اقصد الاداء مع مكان الفرق بطون تحقق السفر لا مندابة بنفسها فلا يحتاج الى شرط اخر بخلاف ما لمقتضى المسافة فيها حقيقة هي البراءة
 فاعبره شغل اليوم بالفعل لتبطل الشرح بين السفر فيظهر فيه المشقة التي هي حلة القصر فالوفاق فيه في تلك النصوص المقدمة للمسافة لا مندابة
 كما هو بدها وقوع المقصد هنا في ثمانية فراسخ من اذارة حرج في المقصد العون من الى البلد المالك فيه مقدار ربع

بعض

وجبه

فاليوم في الوثق

كتاب الصلاة

كتاب الصلاة
باب في بيان حكمها

بالفرض الذي ساقه لاجل وهو أنه مفترض من الزمان غالباً وأن يختلف طولاً وقصر باختلاف أحوال المطالب كتحسين هذا اليوم غير المتغير
المسافة الاستدادية المقصود على قطع المسافة وما يقع من الامتناع والاضطراب كالأكل والشرب نحوهما من وقت تحلل مقصد الدين بل قد عرفنا أنه قد نهى
النصوص عن الجواز لأجل انقطاعه من غير استنفاد الاستصحاب اعتبار اعتدال السهر وغير اعتدال النهار ينطبق على التحليل بالبرهان والقرينة ولو كان
اليوم بالسهر المنقوع موكولاً إلى ذلك لكانت على أصل السهر ما يحصل من الامتناع من الزمان في موضعين خرج عن ذلك المقصد مع انه داخل في قطعاً
فاللزام أحد الأمرين إرادة ما يتناول الليل من اليوم فيؤثر في الاعتدال لما خذله هناك وعلى التقديرين فالاختلاف حاصل بين الموضعين فلا
يكون أحدهما قابلاً للآخر موكولاً اليه بل يكون كل منهما أصلاً لشيء مستقل في محله فلا إشارة في خصوص بيان اليوم نحوها إلى ما نحن فيه كالعكس بل ذلك
بالاستدلالية وهذه بالتفصيلية هذا ولكن الانصاف أن المناقاة إلى الزمن من الموثق إرادة دفع استبعاد السائل إلى المراتب المتعلو المعه والفقير
بغير هذا الحديث وليس لأخبار مسير اليوم وبيان اليوم فتكون شغل اليوم هنا أهم من شغل بالفعل بنفسه في حالة المقصود للوقوف في المكان
ولا ينافي ذلك اختصاص مورد ذلك لأخبار بالسهر لئلا لا يستبعد ما يقع بالمال كالتنظيم ولا يتوقف على الفردية والدخول في التوافق من
كل وجه بل لإدراكه استبعاداً في التقدير بالبرهان لا بشرطه لعموم فتكون كسائر اليوم في الواقع في الزمان بل يمكن منه كما أنه كفاية في حق تحلل المقصد
في شأنه بخلاف يوم المسافة الاستدادية لئلا المراد بتقدير السهر الواقع منه كونه لورج يسير اليوم يعوق البرهان ويدعو إلى رفع الاستبعاد المقصود
في الحديث لا يجب أن يكون بالامتناع في غير ذلك بل يكفي فيه حصول شغل اليوم المقصود لضعف المسافة وما يتوقف على ذلك من الضعف في السهر
هذا معلوم من ذلك حاله على الحد بل بياناً من اليوم ونحوه مما ورد في ذلك الأخبار كما ترى في صحة الكفاية لما يرى بالعيان من سبق ما ذكره
الأوهان على أن لا يجعل إشارة إلى ذلك المقصود بناء على عموم المقصود اعتباراً بالشغل بالفعل في القصر بالمسافة الاستدادية إلا أن يرتكز فيه
أو يقيد بما دللنا من أن الرجوع المأخوذ شرطاً في قوله وجع برهنا مطلق غير مقيد باليوم فيكون شغل اليوم المترتب عليه بالجملة معكم المخل
سؤال كان بالفعل في الفروع وبالاعتناء به في الرجوع بعده وبرهنا مطلقاً في شغل اليوم وبعد منه وما يشغل اليوم وما من شأنه ذلك
ولأنه لا يتحقق الشغل بالفعل فإن شغل اليوم بالفعل مع ما ذكره الرجوع عند مستقبل قطعاً وتاويل الشرط بما يطاق الجزاء ليل إلى من العكس فإن
كل منهما ما وقع للظن من غير مخالفة من جهة فلا يصلح التمسك به ما لا يعلم بحجانه الأول هو بمنوع اليهم لأن يدفع بان الرجوع الواقع في الشرط
بما يطاق الجزاء وإن كان مكانه يجب تقييده بما كان يومه بغيره الجزاء الدال على شغل بالفعل وحصول وجود ما يشغل اليوم ليطابق لاطلاق الشرط
وإن كان ممكناً إلا أن الرجوع للأول لم يوافق له في جانب الجزاء فيكون حكمه على الشرط أولى من العكس لأن تقييد المطلق كثيراً ما يقع في كونه كالتخصيص
خير من الجواز بل هو معناه المقدم عليه بالأجاء وبالعدل إلى منه تعدد وضع المطلق الموقوف يكون تقييده هو من تقييد العام خصوصاً مثل هذا
الطلق الذي قيل أنه بنفسه ينصرف إلى الرجوع في اليوم لعلبته في أن كتاب هذا التقييد الموقوف على التمهوك كما سمعت بتوقف على تبادل
الفعلية من هذه الشرطية من دون تردد حتى يثبت الحل عليها في الجزاء المسادر من اللفظ وإن استلزم التقييد الموقوف على التمهوك في جوهه
عن وجهه هو خبر النسخ بل لعل المسببات طاعرة في خلافه على أن أقصى ما يدل عليه بعد تقييد الرجوع باليوم وهو وجوب التقييد البرهنا لكونه
إذا رجع فيها المسافة اليوم كان شأنه هذا لا يدل على تحقق الرجوع في اليوم ولا على فعلية الشغل لئلا صدق الشرطية لا يتوقف على وجود الشرط
والجزاء بل على وجود الشرط الجزاء على تقدير وجود الشرط ومقتضى ذلك تحقق شغل اليوم على تقدير تحقق الرجوع وإين هذا من المقصود بتحقيق الرجوع
وهو أن الشرطية من حيثها إن كانت كذلك لاها تختلف باختلاف ذلك الشرط وجوده والقرائن والأدلة المقضية ليقين الوجود والعدم
وانتهاها من العلوم المصريح بغير علم المعاني وغيره إن كان الجزاء بالواقع كما أن لو لم يجرم بعده وان للشك في الماد فرض الأمر الواقع وتقدمه أو
الاسترجاع بعده كتحققها معناه شرط الموضوعين الذي هو معنى الرجوع في التقدير المتأخرين للقطع لئلا يكون الرجوع الشرط ما دافى
الموثق المزبور متحققاً على ما هو الأصل فماذا من هنا عبر عنه بلفظ المأخوذ على التحقيق من غيره ومطوف على الذهاب للمعلوم بتحقيقه
ليكون تأييد ذلك بل يؤيد أيضاً ما ذكره في الاستبعاد لأوضاع السائل من العجز برهنا من فرض الرجوع بلا تحقق بل قد سبق عدم دفعه
الاستبعاد ومنه يعلم وضوح فساد القول بذلك لهذا الموثق على الكفاية في القصر بالبرهان لم يرجع وإن وقع من بعض الأعلام تمسكاً به
وحالاً للتعليل به على التقريب لأن هذان دون التحقيق إذ هو كما ترى من قرأ كتاب الكلام لا نوع من الأصلح لعل التحقيق دون التفسير بل
لا فرق بينهما في اعتبار صلاحية العللة في كل منهما في الجملة وإن اختلفا في بيان اختلاف الثانية كما نشق في القصر نحوها بخلاف الأولى التي لا تجمع عدم صلاحيتها
للتعليل بالبرهان فلا يصلح تقييدها به كالتعليل بالامور الباطنة التي لا مدخل لها أصلاً وكالتعليل بالقصر التي لا شأن لها بها تكون سنة عشر ونحو ذلك
ولا بد من كونها من الحركات تجعل عنها الفاظ وأبواب الكلمات حتى لو تيسر قبل أن المراد من التعليل لزم المذكورات في اللفظ إلى الشبهة
فكيف التعليل بغير بيانها بعد مكانه مع اعتبار ذلك فماذا أو كما يشهد له استعمالها في معرفة غير في الأعم من ذلك إلى اختصاصها بعد
السلام في الكلام المأخوذ من تلك البدع في المسائل الباطنة ويستوي قصد الظاهر والظاهر على البلغة والفضاحة لا الكلام المقصود به مجرد التفسير
ويجاد على مقتضى كلام غالب الناس سواء هم بل من التعليل بالكلام الروايات فلا مبالغة في اللفظ المعصومان المناقاة من هذا الخطاب بشرط الرجوع
مطوأن لو يكن اليوم بغيره بالطلاق لبرهان الصلح بالتعليل في شرط الرجوع وحمل شغل اليوم فيه على مطلق الشغل دون الشغل بالفعل لأن
المقصود من الكفاية بالبرهان دون الرجوع أصلاً وإن قولهم هذا ما لا خلاف في الصلح بالتعليل على التقريب لئلا يهاجم بجعل شغل اليوم كفاية عن

كتاب الصلوة

مع ملاحظة الشريعة العظيمة واجماع الاما في غير ما تقدم سابقا يكفي في حصولها اجبار الرجوع بوجوبه لانه لا يخفى عليك ان المنع الذي لا ينفك
 الخافا فملا ينفذ في ما وصينا به من الاحباط الذي جعل الله ساحل بحر الحكمة ثم انه على قدر اجبار الرجوع له يومه فالظان المعبر منه قصد
 ذلك حين الذهاب لا يحقق قصد المسافة الحقيقية ويخبر صغوان عن الرضاة المنضم اذ ادة الرجل محقق صاحب حق بلغة النهار وان غير
 من النصوص فلو كان عازما على العكس ومترد الى بعض النصوص انما يرجع بخلاف الاول فان فرضه التقدير ان يذهب عن الرجوع و
 ولو انما منع منه فملا عليه فيخرج ولا يعيد ما وقع منه لعل هذه الاجزاء ونحو بعض النصوص نعم لو كان قصده التلقين ثم تغير الى الامس
 بقي على التقدير العكس للمعلوم حكمه من غير ان يصرح بنحو من عارضه عن العكس فملا من سابقا وصحح به ولا من الصادقة الا في المشكل على الشك
 عن الخروج ونسبته الى قصر بن ابي هبة وغيرهما ومن قصد المسافة فان لم يترك تخصيصه في الاحتمال اعتبارا لخصته التقدير ان توجه بعضهم لا قبل
 عليه بل في الاحتمال لا يخلو من ذلك بل في الحقيقة لا يخلو من ذلك بل في الحقيقة لا يخلو من ذلك بل في الحقيقة لا يخلو من ذلك بل في الحقيقة لا يخلو من ذلك
 اجماعا وان كان ذلك من قبله اذ وصل في ترويه الى حيث يجمع الا ان ويرى ان لا يخلو من ذلك بل في الحقيقة لا يخلو من ذلك بل في الحقيقة لا يخلو من ذلك
 الطبر من التقدير على الشك في جميع عن المسافة التمام وعدم مسافة في كل من كثير من افراده وظل في الاول في مسافة بالبريد من او خصوص البريد
 ذاهبا وجائيا والتعليل بشغل اليوم لور من المسافة يتجرب في كل من كثير من افراده وظل في الاول في مسافة بالبريد من او خصوص البريد
 بر من النصوص الكثيرة المعتمدة بالفتاوى لو كان البلد طريقا والابعد منها مسافة فذلك لا بعد قصر اجاعا ونصوصا ان كان ذلك غير ان
 بل انظر ذلك اليه وان كان سلوكه مسافة الى الرخصة بالاجرة من غير ان يراج العكس منه ولا خلاف في الاول في مسافة بالبريد من او خصوص البريد
 للصدا قطع هذه الزيادة لا لادع كقطع تمام المسافة في كل من كثير من افراده وظل في الاول في مسافة بالبريد من او خصوص البريد
 لا بعد ما اريد من عدم انما فيه عرفا بل الفرق بينهما عند من الواجب ان افر من جوارح اليد لا لانه سلك لا بعد للخص على ما يمنع
 عدم مسافة سفر مع فرض عدم الداعي الى السفر هو مقصد صحيح عند العقلاء وعبا تمس الحاجة الى بعض الاوقات في الاحتمال الشك في شمول الاول
 للفرض فيبقى على اصل التمام لمنع الشك خصوص مع ملاحظة اعتداده في الاحتمال باطلا في جمل من الفتاوى في صرح بحري لو سلك الاقرب كان
 دون الاربعه وكان ولم يقصد الرجوع لوجوبه بناء على عباد في القصر في قصر مسافة في قصرها فيبقى على اصل التمام وكذا لو سلك الاقرب
 ثم يرجع في الابعد ولو لم يكن من مسافة ذلك من اوله في قصره لو كان في نفسه مسافة فملا مع الاقرب فيبقى على اصل التمام وكذا لو سلك الاقرب
 سجدوا لا قرب في مسافة ما لو كان قصده ذلك من اوله في قصره لو كان في نفسه مسافة فملا مع الاقرب فيبقى على اصل التمام وكذا لو سلك الاقرب
 دون شهر فيبقى على اصل التمام وان كان هو هو التعليل بشغل اليوم الا انك تعرف عدم اذ قال القم من ولو كان الابعد مسافة فملا مع الاقرب
 له حصول التلقين في تمام انما في الاحتمال تخصيص المسافة بالذهابية لا دليل عليه بل في الاول في مسافة بالبريد من او خصوص البريد
 الا في جمل من مسافة حال سلوكه في الاقرب في البلد في حال الرجوع فيكون لو كان في مسافة لوجوبه فيبقى على اصل التمام وكذا لو سلك الاقرب
 لكن قد يشكك في التقدير بل سلوكه في الاقرب في البلد في حال الرجوع فيكون لو كان في مسافة لوجوبه فيبقى على اصل التمام وكذا لو سلك الاقرب
 فيبقى على اصل التمام وكذا لو سلك الاقرب في البلدة في حال الرجوع فيكون لو كان في مسافة لوجوبه فيبقى على اصل التمام وكذا لو سلك الاقرب
 المسافة مرة اخرى هكذا حتى يبلغ مسافة الى ان يخلو من ذلك بل في الحقيقة لا يخلو من ذلك بل في الحقيقة لا يخلو من ذلك بل في الحقيقة لا يخلو من ذلك
 تتحقق المسافة اذ رجوع في نفسها فملا في ما يري من مقتضى الشك وعلى كل حال فلا ريب ان الاحوط له الجمع حتى لو قصد الرجوع لوجوبه لظن
 عدم فائدة هذا بعد فرض قصر القريب من البر في المسافة بعد ذلك حكم بعدم الرجوع في القصر من هذا الباب ما لو سلك مسافة فملا
 فان الذهاب يفتي فيها بالمقتضى لو سلك مسافة في المسافة بالبريد في المسافة والعو هو الباقي سواء اقام بقصر هذا مع اتحاد المقصد ولو
 فذلك ان منى الذهاب الى المسافة لم يتحقق قبله صورة الرجوع الى بلده عرفا ولا فالسابق عليه هكذا ويجعل كونه اخر المقاصد مطا
 الثاني قصد المسافة ولو سلك ايضا واجاعا بقتيمه لا في المتيقن من الادلة المتبادر منها بل هو معنى عباد المسافة فملا بعد الاجماع بحصول
 وبحكماء في اذ على تنقضاء اذ قطعها الجمع للرسالة الذي لا يخلو من ذلك بل في الحقيقة لا يخلو من ذلك بل في الحقيقة لا يخلو من ذلك بل في الحقيقة لا يخلو من ذلك
 ويجعل على اس سبل فلم يزل يلحقه حق بلغة النهار فملا في المسافة لا يخلو من ذلك بل في الحقيقة لا يخلو من ذلك بل في الحقيقة لا يخلو من ذلك بل في الحقيقة لا يخلو من ذلك
 يلحقه صاحب بعض الطريق فملا في المسافة لا يخلو من ذلك بل في الحقيقة لا يخلو من ذلك بل في الحقيقة لا يخلو من ذلك بل في الحقيقة لا يخلو من ذلك بل في الحقيقة لا يخلو من ذلك
 سفر او لا فطرا وان هو اصبحت لوجوب السفر بالبريد من بعد ان اصبحت في السفر في قصره لم يقصر بوجوه ذلك الموقوف سالتا باعبد الله في الرجل يخرج
 في جملته هو لا يبريد السفر فيبقى في ذلك فملا في المسافة لا يخلو من ذلك بل في الحقيقة لا يخلو من ذلك بل في الحقيقة لا يخلو من ذلك بل في الحقيقة لا يخلو من ذلك
 فملا في المسافة لا يخلو من ذلك بل في الحقيقة لا يخلو من ذلك بل في الحقيقة لا يخلو من ذلك بل في الحقيقة لا يخلو من ذلك بل في الحقيقة لا يخلو من ذلك بل في الحقيقة لا يخلو من ذلك
 ثم يخرج منها فيبقى في المسافة لا يخلو من ذلك بل في الحقيقة لا يخلو من ذلك بل في الحقيقة لا يخلو من ذلك بل في الحقيقة لا يخلو من ذلك بل في الحقيقة لا يخلو من ذلك
 اذا قلنا من كان في المسافة لا يخلو من ذلك بل في الحقيقة لا يخلو من ذلك بل في الحقيقة لا يخلو من ذلك بل في الحقيقة لا يخلو من ذلك بل في الحقيقة لا يخلو من ذلك
 المسافة لا يخلو من ذلك بل في الحقيقة لا يخلو من ذلك بل في الحقيقة لا يخلو من ذلك بل في الحقيقة لا يخلو من ذلك بل في الحقيقة لا يخلو من ذلك بل في الحقيقة لا يخلو من ذلك
 المسافة لا يخلو من ذلك بل في الحقيقة لا يخلو من ذلك بل في الحقيقة لا يخلو من ذلك بل في الحقيقة لا يخلو من ذلك بل في الحقيقة لا يخلو من ذلك بل في الحقيقة لا يخلو من ذلك

الكل في كتابه
 حلق المسافة
 انظر في كتابه

قصد المسافة

فإن زاد قصر بل خلاف جده لحقق القصد فيخرج في إطلاق الالتماء وهو مما يخص الموقوف السابق وغيره وأوردوا نصرا في النهاية من
النصوص وفي الرجوع بما لا يصح أنها كانت لا يصح في ما مضى سابقا من حال ثم ما بقي من الذهاب مما هو قبل من المسافة إلى الرجوع وإن
كان هو وحده نابع المسافة للأصل لا إطلاق النصوص لها وإنما عدم تخصيص حتى يرجع إلى الزاوية بعد أن تسبب في أكثر من جهة على
أدلة التلقين وأما القصور عن تناولها لو كان الرجوع وحده مسافة وكذا الحكم لو طلبت بغير شرط أو غيرها أو باقيا في الذهاب لا باب كقوله
الجميع المدارك ثم يقرر قصد المسافة النوعية ولا يعتبر التخصيص فلو سأل فاصدا ما يد له خصوصية تحقق المسافة فبذلك لا شاء وأراد التعلق
بلآخر يبلغ ما بقي من الوصول إليه مع ما سلف من السبيل المسافة قصر كما صرح به غير واحد لحقق القصد الذي سببه يندرج في إطلاق الأدلة
المقصود بالأصل السالم من معارضة ما دل من النقل الفتوى على التمام إذ لا يقصد المسافة ورجع عنها بعد اختصارها بحكم التنازل وغيره
في غير محل البحث وهو ما إذا لم يقصد المسافة أصلا وقصد الرجوع في إتيانها إلى منزله في الرض من الشخص فصار على المتحقق قبل التخصيص
وإن انتقل قصد المسافة إلى حال عدم المسافة التلقينية كما لو قصد مسافة خاصة ثم بدل ذلك الأثناء وأراد الرجوع إلى محله وكان قد بلغ في سبيل
اقتصر أن يمكن أن الرجوع ليس ببناء على بقاء عدم اعتباره وفي ذلك لا اشتراط ذلك لحقق القصد وقطاع المانع وعدم قصد الرجوع من أجل
بلا غير فادع بعد ما سمعنا من كفاية المسافة النوعية على الرجوع مقصوده ولو بعد بلوغ مقصده الذي هو مسافة بل من الشئ في الرجوع
الغرض على منظر الفضاة قطع ربع فرسخ وإن لم يرد الرجوع ليوم من مذهبها لعدم وجوب القصر قصد مبدأ السفر التلقين ثمانية لغير
يوم بل لغيره لعل الملتزمين المقامين بعدم ثبوت ما هو وجوب القصر من قصد التمانين ولو مع التلقين لليوم في الثاني بخلاف الأول فاذ كان قصد
الثمانية المدة الموجبة فإن عدل عن الحرم بها وانظر الفقه على الإربعة التي تكون ثمانية ما لا يارب لغير يومه فيبقى حرج على ما وجب عليه من القصر
فانه يكفي في فرض التمانية المدة ولو لغير اليوم وما لا يذهبنا في الزاوية من لعله للنصوص كصريحه ولا ذلك لا يسجد الله أن كنت خرجت من
الكوفة في سبيلته إلى قصرين أو هجرته وهو من الكوفة على نحو من عشرين فرسخا في الزاوية فشرط يومك ذلك قصر الصلوة ثم بدل في الليل الرجوع إلى الكوفة
فلم يدر صلح رجوع بقصرهم بتمام فكيف كان ينبغي أن يصح فقال إن كنت سرت في يومك الذي خرجت منه يربدا وكان عليك حين رجعت
أن تقبل بالقصر كما كنت مسافرا إلى أن تقصر منزلك قال وإن كنت لم تخرج يومك الذي خرجت فيه يربدا فان عليك أن تقصر كل صلوة
صلتها في يومك ذلك بالقصر بتمام من قبل أن ترم من مكانك ذلك أنك لو تبلغ الموضع الذي يجوز فيه التقصير حتى جئت فوجب عليك قضا
ما قصرت وعليك إذا رجعت أن يتم الصلوة حتى تقصر إلى منزلك فاشتهلوا على القول به من وجوب قضاء ما صلاه قصره لغيره لقاعدة الأجرا
وصحیح زارة المعصومين بين الاحكام يخرج من الحرم في غير يومه يمكن حمله على ما لا ينافي في ذلك كما انه يمكن حمله على ما لا ينافي في ذلك فورد في القضاء
على امر خليفته في ذلك محل ذكره وخبر يحيى بن عمار سئل بالحسن عن قوم خرجوا في سفر فلما انتهوا إلى الموضع الذي يجب عليهم فيه التقصير قصروا
من الصلوة فلما علموا ما كانوا في موضعين أو على ثلاثة فراسخ أو أربعة تحلف عنهم وجعل لا يستقيم لهم سفرهم إلى ما فاقوا ما ينظر في تحصيلهم ثم لا يستقيم
لهم السفر لا يجيبهم وأما ما على ذلك ما لا بد من هل يصح في سفرهم أو ينصرفون هل ينبغي لهم أن يقروا الصلوة ويقوموا على قصرهم قال لا
كانوا بلغوا مسجدا ربع فرسخ فليقيموا على قصرهم فاموا أم صبروا وإن كانوا سارا وأقل من ربع فرسخ فليقموا الصلوة فاموا وانصرفوا
فاذا مضوا فليقصرُوا وخبر المزدني قال قال الفقيه ع التقصير الصلوة يربدان بربدة لها وجاؤها والبريد يستأمر بال وهو فرسخان فالتقصير
في أربعة فراسخ فاذا خرج الرجل من منزله ربدا في عشرة ميل وذلك ربع فرسخ ثم بلغ فرسخين ونبتة الرجوع وأخرين قصران ورجع عانوى عند
ما بلغ فرسخين وأراد المقام فليقل التمام وإن كان قصر ثم رجع عن نيابة عاد الصلوة بعد حل الفسخين المبل منه على الحرمانين بقرينة الأولى اللذان
هما عبارة عن اثنين من الفراسخ والامبال عندنا وصل المقام فيرعى نية كما فانه لا يرد من يفرج نية الرجوع بعد ما واد في نية من الصلوة لا
يخرج من الحجج كخبره ولا لكن لو عباد ذلك كل المأخذ البعد الذي فلم يخصصه التقصير بل في الرجوع ليوم فضلا عن غير بعد ما قطع ربع فرسخا
باطلاق أصحاب عدم التقصير وفي المردود ومنظر الرفعة إذا كان ذلك منهم وقد قطعوا مسافة ثمانية فراسخ فعدم اعتبار التلقين
من الأياض هنا إذ المكن مقصودا من قبل بل اعنا قلنا به القصد عند زيادة الرجوع بل هو في المردود والمنظر لم يتعلق به القصد أصلا وقصد
الأنا بلي بعد أيام أو سنين وأعوام غير محدة تحقق المسافة عند أصحابنا بقا كان قبل رجوعه وترد المسافة شيئا قصد الاستدانة
والتقصير فلما بطل السبيل وبقي الثاني في حيزه وإنه غير تام بناء على ما ذهب إليه من أن السبيل من غير غيره من الاكتفاء بقصد الأنا بلي بعد السنين
ما لم يقطع سفره بأحد القواطع وقد عرفت قوته سابقا بل هذه النصوص ظاهرة في ضرورة صحة ما أثبتنا من أن المسافة في غير يومها
المسافة النوعية في القصر دعوى إنكار مثل هذا التلقين بعد أن لم يكن مقصودا من أول أسرها فحق في العمل بالنية بقاء التقصير بها
ما سمعنا من النصوص السابقة من المعارض هنا حتى عادل على عدم التخصيص لغير فاصدا المسافة والمردود في الأثناء قبل البلوغ بعد انسياق غير
البحث من النصوص الدالة على قصر المسافة في التمانين المردود منها قصد ما لا يقطع لنا مال النهر الزاوية وقال بر في الفرض مع من لم يرد
الفتوى التلقين لغير يوم الذهاب أقل من الشك في شمول أدلة الطرفين لم يبق استصحاب تعيين القصر عليه سلكا على ما رضى نعم لا ينبغي
الشك في عدم التخصيص له ونوى الرجوع وترد وانظر اتفاقا لرفقنا قبل بلوغ المسافة ولو التلقين كما لو حصل ذلك قبل الوصول إلى
أربعة فراسخ للنصوص السابقة وظهور الاتفاق بل عن بعضهم دعواه من جعل على اعتبار عدم نقص الغرض على المسافة في بقا الشخص ولو

كتاب الصلاة

بالنذر ونحوه نعم لا يقدح الجنون ولا غلوه ونحوهما ما لا يعد نقصاً للمعزم ومن ذلك كله ظهر لك الحالة قولنا المعز ولو خرج ينظر فقتران من غير ما سافر معهم فإن كان ما أراد انظارهم فيه على حده مسافة قصر سفره وموضع وقفة تحقق القصد له سواء في زمان كان دونها أو حتى يتسلسل الوقت وسواء تمكن بجلب ذلك المعزم من التلقين من المسافة في المثل لو اردنا تتركه على الخمار كما انظرنا وصريح في الحكم المذكور انما يمكن جازماً ما يجزى الوقت وعادنا على السفر فيهم ولا قصر في موضع وجب عن محل الشخص لا ينوي فامة عشرة ايام ويمضونه ثلثون يوماً متوالياً وفي الخاف والمظن بجيبهم بالجزء من قواها عدم الشخص الاصل كالظن في السفر ونحوه خلافاً للذكر في جسد غلبه الظن بذلك الجزم ولو تيسر له الوقت فغرم على السفر عتبه جواز السفر له بلوغ ما بقي من الذي زاد قطع مع الوقت مسافة بعد اعتبارها قطعاً ولا حال خلوها عن الجزم بقصد المسافة فزاد في الجرح بل هو قطع طالع الا بقر نحوه نعم لو قصد مسافة ثم تدفقت ثنائها ولم يقطع بعد النذر شيئاً ثم عاد إلى الجزم رجع إلى الشخص وان صلى ما ما اياً ما واكفى بلوغ ما قطع وما بقي مسافة لئلا ناول الادلة في ذلك القطع عدم احتمال الجرح في الارض في الارض لا يفسد ما قطع من الجرح من غير جرح بل هو جرح عيّن القصد الاول ما لو قطع حال النذر جرحه ثم رجع إلى الجزم احتمل اعتبار بلوغ ما بقي مسافة في جرحه لانه ما قطع من النذر ولو في بعضه يحتمل لعله لا قوى الا كفاً وبلوغ ما قطع حال الجزم وما بقي مسافة في سقاط ما قطعها لئلا يفسد ما قطع حال النذر والفرع على الرجوع واما احتمال الاكفاً ببلوغ مجموع مسافة حتى ما قطع حال النذر والرجوع القصد الاول الذي كان سبباً في القصر فينبغي جرحه كما هو واضح ثم لا فرق في اعتبار قصد المسافة في الشخص من النابع وغيره سواء كانت السببية لوجوب الطاعة كالزوجة والولد والعبد والابل كانت اختيارية كالحادوم ونحوه من الاول لا يشترطه التبع عليه كالمهرية كالاسير المكره ونحوهما من اخذ ظم الاطلاق الادلة وضاع في النذر من غيرهما من ان يكون قصد التبع عرف قصد النابع به من كفاية ذلك بعد بناء النابع على التبعية واما لم يقصد بمقصد متبوعه معرفته فان جرح يتحقق قصد المسافة بذلك ان يكون في ان لم يكن النابع قاصداً له كما عزم على مفارقه متبوعه لعله لا بالمقصود بل قلنا لا بد له خلاف حتى لو كان النابع من جرحه عليه طاعة المتبوع كالعبد والزوجة فانها لو كان من بينهما الاياق والشو قبل بلوغ المسافة لزم به خصاً ونقص جماعة من الاخطار على النابع ليس له حكم مستقلاً ثابتاً بل يخص من بل المراد التبعية على الدراج مثله فيما تقدم من القاصد انه وان كان قصد له انما هو لقصده متبوعه لا لفرع من متعلق به لان المراد ان له حكماً بخصوصه كالاجنح على اليد لئلا يفسد ما قطع من المسافة بل عن غاية الاعتناء منها متى احوال العفو والطلاق مثل بلوغ المسافة وعرفنا على الرجوع بمحصوله انما وقرب الشهود ان حصلت ما دلتك متبوعه في جميع البهتان وقر في كونه لا لظن البناء على بناء الاستسلاء وعدم دفعه باحتمال العبدان كان منعاً الاول وانما ضرورة عدم ما فاة مثل هذا الاحتمال القصد للمسافة فضلاً ان لا ينافي الاستسلاء على العمل في سائر ما يعين من العبادات فربما قام بالصور وعادنا عليه لم يفيج في محضه ومبناه من اول الامر على القطع عند عرض ما نفع من لانه في حصوله بل قلنا لا يفيج في عدم حصوله ومنه وكان احتمال النذر والعدم على حد سواء قصد المسافة قبل العرض فلا استصحاب بل كذا لو كان احتمال العرض من قوى اليقين من سافر قصد المسافة وعادنا عليها الا ان يظن عرض للمصون في طريقه الذين بسببهم يزدون في سفره ويقصد الرجوع فحينئذ يمكن القول بذلك حتى لو علم العرض من القاطع لقصده نفس القصد الاول خلافاً لعل محضاً ما يقتضي النقص فيما يأتي من الزمان ووضح من لونه عرض العلم بذلك في الاشياء اللهم الا ان بقى انه لا يتصور استمرار على القصد مع كذا ان يتصور اصل القصد الى المسافة لو كان ذلك معلوماً من اول الامر وهو ما تخرجها نحن فيدمع انه يمكن منعه خصوصاً في اول الانفاه النذر والنظر من ذلك كما ظهر لك ما في اعتبار الشهود ان حصوله لا مادة لثاني السببية المقصودة فضلاً المقضية للمعزم على مسافة التبع والقصد اليه لعله لئلا يطلو الفاضل في المنتهى على ما حكى غيره قصر الزوجة والعبدان عرضا على الرجوع بعد ارتفاع البعد عما بل ظهر ما في كلا من الذكر في ما من لونه ولو بلغ خبر عبده او غابته لم يبلغ مسافة قصدته جوازاً كان في انشاء النظر في نوح الرجوع ان ظهر به قبل البلد فخرج في حكم الرجوع عن السفر وان كان قد قطع المسافة لم يخرج عن السفر والاخر مع ان كان عليه يقينه بما اذا قامت المادة لذلك لا مجرد الاحتمال كالفرض كما هو واضح نعم يعين علم النابع بقصد المتبوع مسافة كاصح في الذكر في الرجوع في جميع البهتان وغيرها كيتحقق قصد الذي في ذلك عند الاحتمال ما الوجه في جعل كون مقصد المتبوع غير مسافة لونه خبر بعد حصول الشرط انما قصدته بقصد متبوع مع فرض الجهل به واحتمال كونه غير مسافة فلا يجدي في تحققه وفي صدق كونه قاصداً مسافة ولا القصد على طالع في نوحه الذي علم انه لا يصدح به يقطع مسافة لانه قاصداً مسافة بما هو معلوم البطلان في نهم وان قطع مسافات اذا دعت ان تبين كون قصد المتبوع مسافة بعد ذلك لا يجب القصر حال الجهل بحال العلم ان الشرط قصد التبعية وفي وجوب تعريف قصد المتبوع بالسؤال عند نوحه وعدم وجهان مقصود الاصول التي كان مقصودها ان يعدم وجوب اخذها والتعريف حتى لو سئل اسعبر فاجب ان المقام لا يتج من زلفه فلا فدام والعلم عند الملك العالم الشرط الثاني اصل وجوب القصر على حسب سمعة شهادته من الشرائط المذكورة في هذا المقام لا ان شرط الاستمرار على القصر من بينهما كما هو طالع اللعة بقرينه ذكره معنى الثلثين بوما الذي يصح فيه الا شرطه الاستمرار بخلاف المعنى الذي قصده على الا فامه والمرد بالمثل الذين ينصون شرطه بانه اصل القصر على معنى ان لا ينوي ثابته وقصد المسافة لا يقطع السفر انا من عشرة كما مله ولو باللفظي ورد من قوله الذي يحاط به التام فيه انشاء كاصح في الرجوع والروض في جميع البهتان وغيرها بل لا احد في خلافاً عن فلو على مسافة في طريقه بل قد استوطنه ستة اشهر ثم في طريقه لعدم قصد المسافة المتصلة التي علم من الادلة ليجابها ما حصة القصر فيجب ح على صالة التام في الرجوع في ذلك الذي ستعرف ما يتبين في وجه التام مهران كان التام في الجملة احياء والنصوص مستقيمة ومتواترة وكذا الحكم وقوى الا فامه في بعض المسافة فانه في طريقه لا صالة التام

بأنه في كونه
مكلفاً في
صالح

الضرب

صنف المصنف

کتاب الصلوة

المسافة التي بين موطنه فان لم تكن مسافة فلو كان له قصد اخر فمجاوزه عن وطنه لا يغير ما بين الموطن والاخر في نهاية المقصد لا العود بل لكل
وان كان مسافة فصر في طريق الوطن في حق يصل الى وطنه فيقطع ح سفره فلو كان له قصد اخر فمجاوزه عن وطنه لا يغير ما بين الموطن والاخر في نهاية المقصد لا العود بل لكل
مسافة فصر في طريق الوطن في حق يصل الى وطنه فيقطع ح سفره فلو كان له قصد اخر فمجاوزه عن وطنه لا يغير ما بين الموطن والاخر في نهاية المقصد لا العود بل لكل
من الذهاب الى اياها حكم براسها لا يغير احداهما الى الاخر وعينه ان الفرض هو كونه يربطها على الحكم ثم ياتي في البصيرة السابغة من اعتبار الرجوع اليها
وعدها كاهو واحد وعملها به به ما فادناه وان قصرت عن جوار ندره على ذلك فصر في طريق الوطن فيقطع ح سفره فلو كان له قصد اخر فمجاوزه عن وطنه لا يغير ما بين الموطن والاخر في نهاية المقصد لا العود بل لكل
عن المسافة الى اياها لا يغير احداهما الى الاخر وعينه ان الفرض هو كونه يربطها على الحكم ثم ياتي في البصيرة السابغة من اعتبار الرجوع اليها
من غير قصد فمقدور على ذلك فادناه وان قصرت عن جوار ندره على ذلك فصر في طريق الوطن فيقطع ح سفره فلو كان له قصد اخر فمجاوزه عن وطنه لا يغير ما بين الموطن والاخر في نهاية المقصد لا العود بل لكل
فكر اعتبار المسافة بين اوطان ومقصده في التفسير لا فرق في ذلك بين ان يصر على العود الى وطنه الاول على تلك الطريق او غيرهما الى اوطان مية
ولا كما في حكمه لا يغير في اوطان ونهاية مقصده مع قصور عن المسافة وان كان يقصر واجبا بل لكل من الذهاب الى اياها حكم براسها لا يغير احداهما
الى الاخر وكذا القول في اوطان مية الا فامته سواء كانت النية في بلد السفر او بعد الوصول الى موضع الا فامته ومثله في اوطان مية في حق من يصر على العود الى وطنه الاول على تلك الطريق او غيرهما الى اوطان مية
من غير قصد فمقدور على ذلك فادناه وان قصرت عن جوار ندره على ذلك فصر في طريق الوطن فيقطع ح سفره فلو كان له قصد اخر فمجاوزه عن وطنه لا يغير ما بين الموطن والاخر في نهاية المقصد لا العود بل لكل
في ان عزم على السفر قبل تحلل الضرر العشر هو كل موضع يقدره الانسان مقررا على الدوام الى الموت لا ان يقدر استيطان مده وان كان
مستمر على ذلك غير عادل عنه كالفرض عليه الغرض في التفسير غير ما بل يستجمل المدارك في سائر من لا يصر على العود الى وطنه الاول على تلك الطريق او غيرهما الى اوطان مية
لحقه في معنى الوطن الذي في هذا الصالح المصالح على ان المكان والمقر اخر الفرض في التفسير وهو عرف الاتحاد واما التفسير في
وان كان في الذكرى فلا يفرق معلاله بان يتحقق الاستيطان الشرع مع العزم ولم يستبعد في كماله ان الاستيطان على هذا الوجه اذا كان
معبرا مع وجوبه في ذلك فصر على ذلك فادناه وان قصرت عن جوار ندره على ذلك فصر في طريق الوطن فيقطع ح سفره فلو كان له قصد اخر فمجاوزه عن وطنه لا يغير ما بين الموطن والاخر في نهاية المقصد لا العود بل لكل
بجمله عرفا ولا يكتفي بالنية مع حاله بل كلفها بشيئا في غير الطالع في كماله وان كان الا حوطا لا فامته في كماله على كل حال فهو الذي في التفسير
فيه واعتبار التفسير في الملك المحقق في الفرض الفرضي بما هو اوطان الذي لا يبره حكمه من اتمام فيه غيره بالافراض عنه والعقد في غيره هو
المكان الذي يملك فيه علم يقصد الاستيطان في كماله في مطلق الوطن حيث يشمل على الفرض فدموى ندره وان كان وطنا عرفا الا انه
ليس لطناشه وانما في كماله وكثير من الغنا وي على الملك المستوطن يستأنس وليس كخضار الوطن في غير عند مبل الذكر في كماله في مطلق الوطن حيث يشمل على الفرض فدموى ندره وان كان وطنا عرفا الا انه
السفر في اثنائه وهو الذي يقصده وقصده في اثناءه لا لوطن الذي يتخذ مقلدا للخروج منه يكون ابتداء للسفر في اثنائه فطاع له بوقوفه في اثنائه وهو
حاضر في سفره وعرفا وحال يقصده من نوى السفر في الشام مثلا وقصده من البصرة وكان وطنا لكوفة فصر في طريق الوطن فيقطع ح سفره فلو كان له قصد اخر فمجاوزه عن وطنه لا يغير ما بين الموطن والاخر في نهاية المقصد لا العود بل لكل
الابتداء سفره اية في الحقيقة من الكوفة وان كان يقصده من البصرة على انه لو سلم فليس هو والمسا الى الذين من قطع السفر في اثنائه وهو
انما المسافر في ما يصر عليه لا محض ما بقي فيه حكم الوطن وكان غيره المقر المسافر الى كماله هو واضح وكيف كان فلا ريب عندنا وجوب الاتمام
على المسافر بالوصول الى نفس منزله المبرور سواء قصد مجرا لاجنبا في نداء السفر ونداء الى البلاد الذي فيها منزله ان لم يصل الى نفس منزله
بل الى محل الشخص من محل بلده كل ذلك لا ينافي في ذلك السفر ونداء الى كماله هو واضح وكيف كان فلا ريب عندنا وجوب الاتمام
بدنه وما شئ من كان قد اتم من بعض النصوص عدم الاتمام في الاخر اذا كان قد انشأ السفر من مكان غيره واداء لاجنبا ببلوغه في كماله
سئلنا باعبد الله عن الرجل يكون بالبصرة وهو من أهل الكوفة يكون له فيها دار ومنزلة اياها هو يجازيها لا يبره لتمام الا بقدر ما يظهره
او يوهن في قيم في جانب البصرة بقصر قلنا فان دخل منزله قال عليه السلام لا يصح له ان يبره في كماله في مطلق الوطن حيث يشمل على الفرض فدموى ندره وان كان وطنا عرفا الا انه
بعض الواودين سئل باعبد الله عن الرجل يكون بالبصرة وهو من أهل الكوفة يكون له فيها دار ومنزلة اياها هو يجازيها لا يبره لتمام الا بقدر ما يظهره
اكثر من يوم او يوهن في قيم في جانب البصرة بقصر قلنا فان دخل منزله قال عليه السلام لا يصح له ان يبره في كماله في مطلق الوطن حيث يشمل على الفرض فدموى ندره وان كان وطنا عرفا الا انه
لذلك مقيد بها غيرها من الاخبار ما ينافي بل قال منها انها الى عدم اعتبارها وحمل لخص القصر عند الخروج منه يربط الرجوع الى محله
في حق قصورها من خارجها من النصوص العشرة في نوى الا محض بقصد الوصول عرفا الى وطنه مسكنه ومنزله بالوصول الى حله
غيره من جهة ذلك لا محال ولده ما يبره عن محل الشخص من محل بلده كل ذلك لا ينافي في ذلك السفر ونداء الى كماله هو واضح وكيف كان فلا ريب عندنا وجوب الاتمام
الدخول للمنزل خاصه دون البلد كصريح عن عرفة قال ان اهل مكة اذا اذوا البيت دخلوا ما زاد لهم تواذا لو دخلوا ما زاد لهم قسروا وصحح الحلق في
قال ان اهل مكة اذا خرجوا حيا بصره واذا ذروا البيت رجعوا الى ما زاد لهم تواذا لو دخلوا ما زاد لهم قسروا وصحح الحلق في
حالها لوطن بما عرفه وكل فرض يكون له فيه ملك فلا سئلنا في كماله في مطلق الوطن حيث يشمل على الفرض فدموى ندره وان كان وطنا عرفا الا انه
فيه لا يبره في الوطن عن التذكر في الاجماع عليه وهو محقق في كماله في مطلق الوطن حيث يشمل على الفرض فدموى ندره وان كان وطنا عرفا الا انه
او يوهن بعد تقيدها بغيرها من النصوص التي اعتبرت في انما كونها الضيقة والقرية وطنا لا الاقصر والريوى مقام عشرة ايام المقصد
بغيره الا محض هذا من الجنب في كماله في مطلق الوطن حيث يشمل على الفرض فدموى ندره وان كان وطنا عرفا الا انه
في كماله في مطلق الوطن حيث يشمل على الفرض فدموى ندره وان كان وطنا عرفا الا انه

وجوه منها الاغتصاب بقوى الاحصاء على كل حال فلا ينبغي شذوذه كما انه لا ينبغي تنزيل اطلاق تلك النصوص على التقييد المزبور المذكور
فعدة من المعبره ان يفتى صحيح بن يقطين قلت لا الحسن الاول في الرجل يفتل المنزل فمير ياتهم بقرع قال كل من لا تستوطنه فليس لك منزله وليس
لك ان تم فيه نحو صحيح الاخر وفي صحيح الجليلي عن الصادق في الرجل يفتل المنزل في الطريق فيم الصلوة ام يقصر فاما هو المنزل الذي تستوطنه
صحيح بن ابي خلف قال سأل عن رجل بن يقطين بالحسن الاول عن الدار يكون للرجل عبره والضيعة فميرها قال ان كان يما فله سكنة ثم فيها الصلوة
وان كان يما ليسكنه فليقصر في غير ذلك بل في بعضها الاطلاق الامر بالانحصار وجب تنزيلها ايضاً على ما في هذه الصحاح كالاستغناء الاول في شراها
في عدم الغائل او بدلة تدفع عرفان الاول في حجب الغائل الا عن ابن الجنيب اما الثانية فمن ظاهري البراج في الميراث جازمه فلا حظ لكن الميراث من
الاستيطان في هذه الصحاح الا فامة سنة اشهر كما صرح به صحيح بن بزيع عن ابن الحسن الرضا م سأل عن رجل يقصر في ضيقه فقال لا ما بر
ما لم يوضع مائة درهم الا ان يكون له فيها منزل يستوطنه فقلت ما الاستيطان فقال ان يكون له فيها منزل يقصر فيه سنة اشهر فاذا كان
كل يوم فيها مائة درهم فما من مجموع هذه النصوص ليعتاد الا تمام بمصالح الشرطين في التوقيف اما الملك في الامم في الصحيح المزبور وغيره ولا
في غيره المناق منها الملكية في الذم واما الاستيطان سنة اشهر من الصحيح فيتم كاستغناء اصل الاستيطان بدون التقييد من النصوص
السابقة وغيرها وصرح بعضهم كالعلامة وغيره بعدم اعتبار الاستيطان في الملك بل عدم اعتبارها بالملك للاستيطان بل يكفي الظن
نحوه الاطلاق بعض تلك الاول في السابقة والموتى عن الصادق في الرجل يخرج في سفره فمير في قرية له فمير فيها قال تم الصلوة ولو لم يكن له
الاخلة واحدة ولا يقصر لغيره في الضم وهو فيها فمير في قرية له فمير فيها قال تم الصلوة ولو لم يكن له
بكفاية السنة متواليه كانت ومتفرقة الاطلاق السنة متواليه كانت ومتفرقة في الاستيطان المقصر على تقييدها بالسنة خاصة متواليه كانت ومتفرقة
وبما اشكل في ذلك كله بعد اقتضاء الامم والاضافة للملك خصوصاً الثانية التي يكفي فيها ادى ملائمة بل الاول في الغلب مجبها للاختصاص
بان في الصحيح عن ابي ربيعة الاستيطان ويجزئه في كل سنة بقرع في المضارع والموضوع للشيخ الحديث ومن هنا جزم الصادق في الحكم عن من فقعه
مال اليه بعض متأخري المتأخرين منهم سيد الدارك والرازي بل استظهره اولها من عبارة النهاية والكمال للشيخ وابن البراج فلم يكفوا بما فيه
من السنة اشهر بل ايدوا من دوام الاستيطان كالمالك على وجه بعيد فانا لا نذكر له وطناً فصاعداً وان الموقوف مع احتمال التقييد ولو
الحكم عن جماعة من العامة وكونه كغيره من مصالح المصلحة لا تمام مجزئ الوصول الى الملك من الفرع الضياع الذي لم يقل احد بمضمونها من جهة
معارضها بالصحاح الاخر المستغنية الدالة على التقصير في القرية والضيعة له ما لم يوضع مائة درهم او يكون قد استوطنه او معارض صحيح بن
بزيع السابق اذ هو كالصريح في ان العبرة بالاستيطان في المنزل دون الملك الا لعطفه على فامة العشرة ولم يخصه بالمثل كدلالة فيه على شرط
المالك سواء قبل على الطاعة او قيد بالسنة اشهر كما هو مقتضى الجمع بين الصحيح اذا قضاه التام مع الملك هو لا ينافي التام مع المنزل غير الملك
اذا استوطنه لمدة الزبوة ومن هنا جزم في الزيادة بعد اعتبار الملك انه يكفي الاستيطان في المنزل خاصة وان كان ملكاً مستظراً من الصحاح
السابقة وعبارة النافع ونحوها من عبارة النجاشي قال منهم الصادق في الرجل يفتل المنزل في الطريق فيم الصلوة ام يقصر فاما هو المنزل الذي تستوطنه
صحيح بن ابي خلف قال سأل عن رجل بن يقطين بالحسن الاول عن الدار يكون للرجل عبره والضيعة فميرها قال ان كان يما فله سكنة ثم فيها الصلوة
وان كان يما ليسكنه فليقصر في غير ذلك بل في بعضها الاطلاق الامر بالانحصار وجب تنزيلها ايضاً على ما في هذه الصحاح كالاستغناء الاول في شراها
في عدم الغائل او بدلة تدفع عرفان الاول في حجب الغائل الا عن ابن الجنيب اما الثانية فمن ظاهري البراج في الميراث جازمه فلا حظ لكن الميراث من
الاستيطان في هذه الصحاح الا فامة سنة اشهر كما صرح به صحيح بن بزيع عن ابن الحسن الرضا م سأل عن رجل يقصر في ضيقه فقال لا ما بر
ما لم يوضع مائة درهم الا ان يكون له فيها منزل يستوطنه فقلت ما الاستيطان فقال ان يكون له فيها منزل يقصر فيه سنة اشهر فاذا كان
كل يوم فيها مائة درهم فما من مجموع هذه النصوص ليعتاد الا تمام بمصالح الشرطين في التوقيف اما الملك في الامم في الصحيح المزبور وغيره ولا
في غيره المناق منها الملكية في الذم واما الاستيطان سنة اشهر من الصحيح فيتم كاستغناء اصل الاستيطان بدون التقييد من النصوص
السابقة وغيرها وصرح بعضهم كالعلامة وغيره بعدم اعتبار الاستيطان في الملك بل عدم اعتبارها بالملك للاستيطان بل يكفي الظن
نحوه الاطلاق بعض تلك الاول في السابقة والموتى عن الصادق في الرجل يخرج في سفره فمير في قرية له فمير فيها قال تم الصلوة ولو لم يكن له
الاخلة واحدة ولا يقصر لغيره في الضم وهو فيها فمير في قرية له فمير فيها قال تم الصلوة ولو لم يكن له
بكفاية السنة متواليه كانت ومتفرقة الاطلاق السنة متواليه كانت ومتفرقة في الاستيطان المقصر على تقييدها بالسنة خاصة متواليه كانت ومتفرقة
وبما اشكل في ذلك كله بعد اقتضاء الامم والاضافة للملك خصوصاً الثانية التي يكفي فيها ادى ملائمة بل الاول في الغلب مجبها للاختصاص
بان في الصحيح عن ابي ربيعة الاستيطان ويجزئه في كل سنة بقرع في المضارع والموضوع للشيخ الحديث ومن هنا جزم الصادق في الحكم عن من فقعه
مال اليه بعض متأخري المتأخرين منهم سيد الدارك والرازي بل استظهره اولها من عبارة النهاية والكمال للشيخ وابن البراج فلم يكفوا بما فيه
من السنة اشهر بل ايدوا من دوام الاستيطان كالمالك على وجه بعيد فانا لا نذكر له وطناً فصاعداً وان الموقوف مع احتمال التقييد ولو
الحكم عن جماعة من العامة وكونه كغيره من مصالح المصلحة لا تمام مجزئ الوصول الى الملك من الفرع الضياع الذي لم يقل احد بمضمونها من جهة
معارضها بالصحاح الاخر المستغنية الدالة على التقصير في القرية والضيعة له ما لم يوضع مائة درهم او يكون قد استوطنه او معارض صحيح بن
بزيع السابق اذ هو كالصريح في ان العبرة بالاستيطان في المنزل دون الملك الا لعطفه على فامة العشرة ولم يخصه بالمثل كدلالة فيه على شرط

كتاب الصلوة

ستعلم يكن جهة لاعتبار الملك المعترف من انه لا خلاف في حق في عدم اعتبار الملك المعترف من الامام فيه بل لا الاختصاصية بل لا وجهته
 للتعريف بالسنة اشهر كل سنة او قالوا العرف في الرضا بل الوطن العرفي ومن الواضح عدم اعتبار ذلك فيه عرفا بل لا دلالة في الصحيح المزبور
 عليه انما اقتضاه تكرير ذلك في السنة بل لا خلاف في حق من غير الحكم عن الصدوق في الفاضل في الرضا في غير مختلف في اعتبار اقامته
 السنة اشهر فيه في ابتداء السيرة وان الوطنية تحقق بعدها وعدم اعتبار ذلك بل عرف ان الاقوى الثاني ويدفع الثالث بان لا داعي له حله
 على الحقيقة بعد تقييده بصحيح السنة ودعوى ان الصحيح المزبور كما الصحيح في عدم اعتبار الملك لا يعطيه على الاقامة ممنوع بل قد عرف ان الملك
 فيه كالصحيح في اعتبار الملك نعم قد يدعى ظهوره في عدم كفاية هذا الملك في التمام بل لا بد من ان يكون منزلا في الاستوطنة لا غيره اللهم الا ان
 اخر لخرج الغالب كغيره من النصوص مع احتمال الجمع بينها بالعلل بما علقها المنطوق بالموثوق على غير هو الصحيح خاصة ولا دلالة في صحيحها
 الموثوق المزبور على ان هذا المذهب بعد تسليم حجية وفي خصوص المقام لكونه من كواكب في مقام البيان فهو كالقيد ضعيف جدا ودعوى انه لا دلالة
 في الموثوق على اعتبار الملكية كباقي العتق على عدم ظهوره في الملكية يدعيها انه لا ينبغي ظهوره في كونه ولو لم يكن له الاخله واحدة في ان ذلك غاية
 ما يكفي فيه في التمام مع الاستيطان سنة اشهر كما هو قضية الجمع بين الموثوق والصحيح فينا في حق عدم اعتبار الملكية اصلا لكن الانصاف ان التمام في
 القبول في منزله مملوك فيها واستوطنته سنة اشهر بل كان له محله ونحوها وان كان مالكا ارض المروسته فيها لا غيرها خاصة لا انما لم تكن له في حق
 لا يخرج من اشكال فالاجنباء لا ينبغي تركه في ذلك هو امر غير مذكور في الغرض من ذلك كله ظهر لك ما في الرضا من انه محل للنظر من وجوه خصوصاً
 ما يفهم من التدبر في مجموع كلامه من جعل النزاع في اعتبار الملك عندئذ الوطن السنون فعلا المدة الزبورية حتى نسب الاول للفاضل من ومن
 ثاخر عنها والثاني الى الصدوق والشيخ وجعل من جهة الشبهة المذمومة والنافع ونحوها من عبارة الجماعة وهو واضح الغش كما اعترف به في ذلك
 كلامه كوضوح منع ما فهمه من نحو عبارة النافع من اعادة استيطان المدة فعلا بل ظاهرها ان غيرها من عبارات الاحتجاب كفاية استيطان المدة من
 واحتمال ان يزل هذه العبارات على اعادة الاستيطان مدة العرف لكن بشرط في جردته وطنا بذلك مضمون السنة فيكون مجازي في المسئلة السابقة فنفقوا
 بفناء نعم اعتبار الملك في السنون فعلا في المدة الزبورية في كل سنة الصدوق خاصة وهو مع بعض الاحتجاب لذات نسبة بعض علماء المعصية
 الشذوذ في التحقيق المستفاد من ملاحظة الجمع بين مجموع النصوص المعتمدة بالاجماع بين الفناوى اثبات الوطن الشرعي مع العرف لكن لا
 الاختصاصية على ملك المنزل الذي استوطنته سنة اشهر ولو عزمه بل لا حوطا لاقتضاه في حق الملك المزبور الذي قصد فيه الاستيطان مدة العرف
 جلت في سنة اشهر هذه السيرة لان ذلك عند العرف لا الذي قصد من اول الامر جلوس فيه سنة اشهر ولو فرض او تجارة او نحوها انما لفظ الاستيطان
 والسيرة ونحوها في المعبرة السابقة ذلك لا المراه منها المكث فيه سنة اشهر بل عليه مضافا الى قوله السابقة الاستصحاب ان الاحتجاب حد
 بذلك بل لا جعل السنة ظرا للاستيطان في الصحيح الفناوى خلافا لان الجمع بين الجمل على ان ذكرنا بل يظهر من الاسناد في نصها لطالب محل النزاع بين
 الاحتجاب ذلك مع لا يكون هذا ولما شرعيا بل هو في الان الشارع اخرى الاحكام عليه ان تعرض عنه واستوطن غيره اذ لعل الفاعل عنه للسفر
 ما يشمل كل وطن بخلافه على الاول وان يكون اصطلاحا من الشارع على الوطن او ما يقرب من الاصطلاح هو لا يخرج من هذا الجملة كما هو واضح بل من ذلك
 ايقه وجعل اعتبار سنة اشهر في طينة ما تختلف غير الملك لم يعدل عنه لا مكان ظهور وان اعتبار السنة في امر احكام الوطن على الملك لعل عنه
 غير لعل الا تحقق الوطن العرفي بالاستصحاب حكمها وان تعرض عنها فيصير مخرجها في افراد الاحكام على غير المثل عنه لثنا وبها بالنسبة لذلك
 وان كان الاقوى في النظر منها على مدعيها تحقق الوطن عرفا بدون مضمونها فتكون شرطها شرعا في جريان الاحكام على الاول لا تحقق معنى
 الوطنية وكيف كان فخير مع العبادة كغيرها عدم اعتبار التولية في السنة من حيثها ولو متفرقة على جباة الصلوة تماما ما بيننا الاقامة كما صرح في ذلك
 والروضة لكن قد يشكل باضراف التولية من الاطلاق مماثلة من الفناوى كما قبل في امثلة من اقل المحض غير خفي في مكان وهو لا ينفك
 الاستيطان في ذلك بان قضية الاطلاق بناء على عدم انسياق التولية من ذلك كفاية باقامتها مع وان كان بعضها على وجه العقر ولو سلم كل من
 التمام بنية الاقامة بل كغيره في يحصل بالبرود ثلثين يوما او بسببها الاقامة التي عدل عنها بعد الصلوة تماما كما صرح بها بعضهم بل لا يبق بكنائس
 اذا كان متشاهم الحضر في ذلك من جهة المكان كما مر محسن وغيره والعصيا وكثرة السفراء كان بعيدا بل الاقوى خلافا ولا ينبغي ان لا يحو
 ان يكون الاقوى اعتبار التولية من الاحتجاب كما صرح به لكن قال المقدس البغدادي بعد ان اخذ عدم اعتبار اقامة لا يتجاوز في المنقولة الى ان
 شهر بالجملة ينبغي ان يرعى الصدوق عفا ولا ينبغي قصدا فامة السنون وكان يخرج في الاثناء الى سائر موافق من الذهاب الا ياتي يوم واحد هو على
 عزمه لم يبرهن بصدق عليه فام السنون عفا انتهى للنظر في حاله من الواضح الفرق بين الشارع والعرف والصدوق في قضية الملاقاة انما لا يكفاه في المنقولة
 عدم اعتبار ذلك لا اعتبار قصد الوطن هذه المدة بل كغيره في اتفاق وقوعه من ذلك كما لا بد من ان يدرى في لفظ الاستيطان في ذلك في حكم
 يعتبر استيطانها قبل الملك لا بعد ذلك لظهوره في اعتبار دوام الملك كما صرح به في غير احد من الاحتجاب ان الاستيطان هذه المدة هو الملك لو زال
 ملكه لم يكن محققا الاستيطان لكن قبل والارادة عند دخل ملكه في غير من منزله وغيره بناء على الاكتفاء به في الاحتجاب التمام الى تجديد
 الاستيطان لعدم صدق استيطان الملك سنة اشهر وعدم صدق دوام الملك الذي شرطه في تأثير الاستيطان تلك المدة العقر لظهوره في حضور
 المعلوم لا النوع والصفة من هنا قال في المسالك فلو قد دخل الوطن كقوى استيطان الاول منها ما دام على ملكه فلو خرج اعتبر استيطان غيره و
 مراده من العقد الجدل بغيره في لفظ الاول في كلامه لكن حكمي عن الذكر في غير مظهر منها من الاكتفاء بالاول وان خرمه والاصطلاح في الاحتجاب الاستيطان المدة

ففي شرط النفس
في كل من السفر
اشياء

كالزوجة المستوطنة في مكانها ذلك تعجزا وزجها وجها نأقواها ذلك بل يبنى القطع به فيها لادلة عليه شعية كالخادم الحر لا يذبح في طلاق الاول له
لا يتفاوت فيه اختلاف ولا في الاستيطان الشرط الرابع من شرائط القصر ان يكون السفر سائعا وغير الصبي واجبا كان الحج الاسلام ومندوبه اكراب
البنو والائمة او مباحا كالاسفار الجارية ومكرها البعض الاسفار لها انية فانه لا يربح القصر بضا وفوق لو كان السفر مصيبة لربح بغيره
الجايز وصبي للمهر لا خلاف معناه بل جده فيه وهو محج عليه تحصيله وبغلا مستغنيا كالنصوص في الصحيح عن حماد بن مرزبان قال سمعت الصادق
يقول من سافر قصر فطر لان يكون سفره الى صيد وفي معصية الله او سوكا لن بعضه عز وجل او طلب شيا او سبابة ضرر على قوم مسلمين
والموتوع عن عيبك واداة سالتا باعبد الله عن الرجل يخرج الى الصيد فيقترطهم قال ثم لا يفسد حق العزيرك من النصوص التي عليه عليك
بعضها انه على من شرعية القصر لا رفاق بالسافر والاكراه كما يؤولي المرسيل بن ابي جعفر الصادق في الاثني عشر وهو لا يسألها العامر فيقول
ولا فرق في الاستفاد من النصوص معاندا لاجاعات الذي يشهد بها ظاهر الفناوي بين الصبيان بنقل سفرها الفراء من الخلف بابا الى الصبي المذبح
مع القدرة على الاداء والزوجة المستوطنة على حرة المذكووات والمخصوص عليهم من جهة وجوبنا ينهاها عليهم ثم بين الصبيان في السفر فقامت ضم
ايها طاعة اولاهم لان يكون المقصد الاصل الذي ينسب السفر له الطاعة مع حال الاكتفاء بطلان ضم المعصية على وجه يكون على اشكال في الجمل
فالمرحوم السفر فاحتمل ان السفر قطع الطريق وليس الظاهر من السلطان ونحو ذلك انها هو مصرح بغير النصوص بل انصرض فيها على الظاهر فالتا
ح في ذلك ان مقدمه المحرم غير محرمة بل ايدها السفر الذي غايته المعصية محرمات صغيفة جدا بل هي لها في مقابلتها السفر بل النصوص مع ما كان مع
عدم الحرمة وتخرج هذه النصوص شاهدة عليه بغيرها ان الانمام معلوق على كون السفر المعصية سواء كان هو معصية او لا كما وضع ما اذا كان المعصية
في السفر كونه صلا للواجب المضيق على اقتضاء الامر به التمس عنه ففيل بمساواة المسابقين لا طلاق معاندا لاجاعات في الصحيح لتقليل السائقين
واشعار المرسل به لا يطرأ على رجل في شهر رمضان الا بسبيل خوف خيرا بن ابي بكر سئل باعبد الله عن الرجل يتصيد اليوم واليومين والثلاثة
ايهتر قال لا ان يشيع الرجل اخاف الدين وان قصد سبيل لا يقصر الصلوة فيه لمحدث ولو تبيت من الاتمام في سفر الصيد مكان وهو
القطع بالمساوات بينه وبين الاولين وقيل كما قال النجاشي الرض من بعد الغدس البغدادى بقتضاه الرخص بل يظهر من انهما ذلك في الصحيح
من القهين مدعيها ظهور الادلة في الثاني منها ما حاصرت حتى يصح السابق ذمها وان كان يمكن دعوى ظهوره في الامر لكن يظهر من في رواية
الثاني خاصة بغير الاول ح منها فضلا عما نحن فيه على مقتضى لزوم وجوب القصر على المسافر ضرورة صدق عليه ان كان غاصيا ولا يربح ضعفه
بالنسبة الى هذا القسم للقطع بآراءه من الفناوي معاندا لاجاعات على وجه يمكن تحصيل وجوع الاجماع عليه بل هو مندج في بعض النصوص
ايه بل هو مستفاد منها جهتها ولو بالاولوية والمساوات عليها المظنوع بها معاندا لاج من جهة النسبة الى القسم الاخير لا مكان وهو عدم صدق
السفر في معصية الله عليه عرفا وانما هو غير منتهى كونه ليس بجواب المردية ما قبل الجاهل المعصية كالسفر لصيد الكملو للقوة ونحوه خصوصا على استنهم
من عدم المعصية في سفر صيد الهوان واجبا التمام فيه للادلة على جمل الوجوهين ولا ريب ان السفر للحجارة فضلا عن الحج والزكاة ليس بها بل بعدا
التيه وان كان محرم الاستلزام ترك الواجب الفوري بناء على قضاء فذلك الاستلزام وجوب الاتمام على سائر الناس لا كالحك لاستلزام سفرهم نائبا
لذلك واجب من الوجبات لا اقل من ترك تعلم العلم الواجب نحوه مع ان الاقوى خلافه وان لو سئل في منطوق النصوص لربح قطع بمساواتها
اشتملت عليها من حيث انسياق كون المعصية سببا في الفناوي معاندا لاجاعات الثاني في كونه مصرح في كون الرخص عدم حاجته
السفر للمصلحة الامر وعدمها ومن المعلوم انه بناء على النهي عن الضد ثبتت عقلا في ارجح مثل هذا السفر في السائح المباح وانما وجهه غير السائح لكن بهل
الخطب التحقيق عندنا ان النهي عن الضد لا يقتضي وجوب المفسدات على وجه يندرج في ادلة هنا من النصوص معاندا لاجاعات وغيرها كما
افرضنا البحث في محله ثم من المعلوم ان المدار على كون السفر سفره معصية لا على مطلق حصول المعصية حال السفر فربما يخرج من فعل الزنا ونحوها
حالة لا يندرج في الرخص لا ادلة من غير معارض ضرورة عدم تاديه الى حرمه السفر بفساد ما افرض كونه كذلك كروية بانه مفسد بل مطلق
التصريح بمقتضى نفس السفر حق في الاصل لا وجهها وبالجمل ما يؤدي الى حرمه بغير قطع المسافر فارجح فيه كما اذا الرودى الى ذلك ان كان هو محرما
في نفسه بل حتى لو كان مع شيء مفسدا لا اذ يتصرف فيه بغير قطع المسافر كذا لو كان معصيا مفسدا وانه مفسد وجعله مفسدا عند غيره من
رفعا في الطريق ونحو ذلك فتجب اما في مقتضى الفرق في بعض المقامات بين المقارن للقطع وبين ما يكون مقدمة للقطع والقطع مقدمات
له وقيل بان المدار على اقتضاه حرمه يحصل الظلم ثم لا فرق في سفر المعصية بين الانشاء والاستدانة فلو كان ابتداء سفره طاعة ففسد به
المعصية في الاشياء انقطع وتخصر قطعها وان كان قد قطع مسافات كانت يترخص لو عدل عن سفر المعصية في الاشياء وانقطع الطاعة لكن بغير هذا
بغا معسافة اذ لا عبرة بما مضى قطعها وان تجاوز المسافة لفقد الشرط نعم صرح بعضهم هناك لاكتفاء فيها بالانقياض مما بقى من المفسد بعد العذر
الى الطاعة ومن القبول في الخلاف عندنا وكذا من انما ذكره في نظائره كمن غاصدا المسافة ابتداء ونحوه من عدم ضم ما بقى من الزمان الى
الرجوع وان كان هو في نفسه مسافة بل جعلوا الرجوع حكما مستقلا عما بقى من الزمان بلا فرق بين قصد الرجوع بل هو غير الزمان بين المقامات
مشكلا ولعل هذا لا يبعد التزوير هنا في الروضة انهم لا يمان لان بقا مقتضى الضوابط الضم في المقامات كل من غاصد في اعتبار الرجوع لبق
وهو يخرج عنها في غير المقام بالادلة ببق هو على مقتضاها وعلى كمال فلا اشكال في الرخص بعوده الى محل من سفر المعصية لان يكون مقتضى
المعصية بقاءه ولو عاد الى الطاعة بعد فصل المعصية في الاشياء ونحوه في الارض ففي ضمها ببقا كان فاصلا عن السابق في معنى ما كان بغيره بل بغيره

في سفره
في كل من السفر
اشياء

كتاب الصلوة

مع الباقى وطرح المظنل بينهما حب القصد المعصية وعدة قولان بشأن من ان المعصية مانع من الترخي قد زالت فلو ان احدى ما يدل عليه الدليل كون المعصية تقطع الترخي تطله لا سيما في ليس كلما يوجب تمام بقطع المسافر ولا لطلاق قوله لو حسن في غير مثل السائر ان صاحب الصيد يقصر وادام على الجادة ما زاد على الجادة ثم اذا رجع اليها قصر خصوصا ان اريد بالجادة فيها لكثرة عن الطاعة فخرج عنها المعصية لا الجادة الارضية لعدم الغائبة اذا الصيدان كان حلا لا اسمع على المفسرين فان خرج عن الجادة وان كان حراما لم يقصر ان كان عليها او حراما حكم القصر من طلاق حكم ما قطع من الجادة او بعضها بالصيدان في الاشياء لا لشرائط الا بقدر في السفر ليداع واستداند فلا تصلح كاشيات الترخي بعد الرجوع الى الطاعة لا منع من ولا مستقلة لو فرض قصد المعصية بعد قطع تمام المسافر وليس مع عدم الترخي وجوب التام بالصيدان والاشياء الا انقطع المسافر لا جازع لضعف الخبر سند ابل ولا يستوفى من حيث وان لم يكن سفر المعصية انما يبدل الذي لا ثناء ان يصيد فذلك عن الترخي فصيدا وادام وكذا في الصلوة اتم اذا عاد الى الطريق بجمع الى الفطر لا ليلالية قوله في صدره صاحب الصيد وان كان يشبهه الحكم من عباد الصديق لا اقل من حصول الشك في ذلك اجماع مثل هذه المسافة في الامم لذلك كله والاصل في الصلوة التام والاحوط المخرج ان كان قد بقى في النظر الاول كما تقدم نظره في الشرط الثاني بل ينفى القطع في الترخي لو قصد المعصية في الاشياء ولما يفرج الارض ثم عاد الى الطاعة بل يمكن دعوى عدم تأثير تلك المعصية بقاء الترخي ولا في الارض فلا يبرح يجوز قصد المعصية انما يبق من سفره مع فرض كذا في محل عرض هذا القصد فكان ان كان من غير كون التام في السفر لصيد الله ولا من معصية فخرج من السفر للمعصية ولعله لان الصيد من الملاهي كما هو مخرج خبر رواه عن الزائر يستلزمه من مخرج ما بهل بالصق والبراء والكلام بقرينة البطلان التلخيص الثلثة هل يقصر من صلوة ثم يقصر قال انما خرج في لحوه يقصر قلت الرجل يشيخ ما اليوم واليومين في شهر رمضان قال فطر يقصر فان ذلك حوله عليه فيخرج فبالجرح على حرمته ولو لم يقصر في غير ذلك لم يكن التقيد به بل لا يقصر الصلوة فيه وفي غيره يتكدر اذ عناه وبعده لا يبرح في سفره في حق من اراد ان يبرح عنه اتم قلت الرجل يخرج الى الصيد في يوم او يومين او ثلث يقصر ويتم فقال لا يخرج لقوته وقوت عياله فليطرح فليطرح ان خرج لطلب الفسق فلا وكله في حرمه من ابي عبد الله في قول الله تعالى من اضطر عرجا ولا عاد قال الزائر في الصيد الغادي السارقة ليس لها ان باكل المية اذ اضطر لها هي حرام عليها لطلب الفسق عليها كما هي على المسلمين وليس لها ان يقصر في الصلوة الى غير ذلك مما يدل عليه من النصوص المعتمدة بالصلوة الى ان لا يجد خلافا فيها في ذلك لا انما يلبس وضوء الغد من البغدادى بعد الحكماء عن الفاضل في الشك وغيرهم بل قال ما شكيك انما انشك بمجواز الصيد للثمة ولا يبرح من خلاف الترخي في الفاضل في الزاخر الا بدية العطرة والادوية المحفزة ترى ان الثمة هي ما يحل فيهم المكنت ذلك هو المعنى المحفوظ في الترخي ما يخرج في الجحان والخشوع والبساتين بل في الصحاح الفاموس شمس العلوم وغيره ان الله هو المعنى المصباح الميز من الظلمة وان اصل الله والشرع عن النفس بالانقصية المحككة وعلوم ان الشرع بالماطر البهيم والركب الحسنه وجامع الانس مخوفات مما انقصية المحككة فلم يبق خارجا من غير مخفى المحككة الا اللعب من غير صدق اسم اللعب مثل هذا الصيد المحككة الى كونها افعال على ما ينبغي ان تكون عليه في المراءى وان كانت تطلق على غير ذلك ليقال ان قال اذا كان الله في اللعب المحككة من غير مخفى صدق اسم اللعب المحككة فيقول ان الملام اسم الله وعليه كما وقع في الاخبار وكلام اصحاب الجاهل على ضرب من الضمير في اللعب المحككة من الله هو المعنى المحككة لطلب بلعب منهم يطلق الله على النبي وابنه او ولد ونحو ذلك لا لزمه في الهند بل اللعب لله وما يشكك من موى طرب يبرح من عشق وخفة من فرح او حزن فان ذلك ما يشكك الله تعالى لولا وانا ففقدنا لولا اننا نحن فانه من لدنا ان كنا فاعلمين وانظروا هذا هو المراءى بالله هو ما ان التقيد بالبراء والكلام في ريب من الله والعشوق والطرب الذي يحصل التحفة التي يقربها لا بهناج الفرج مما يكاد يخفى قلت وهو على طول كانه اجتهاد في مقابلته النصركا وموضوعا واستبعا لغير الجيد لا لزم من ربه وما يخفى فهو بين ربه سائر افرها الثمة الخشوع والبساتين والاولا ونحوها في الجاهل المحككة من الله المستفادة من النصوص العتقا ولعلكم تعرفونها لئلا اصل في السفر القطعية وغيرها من هذا كله لو كان لها كاستعمال الملوك لما لو كان والصيد قوته وقوة عياله يقصر بل خلاف احد بل هو مخرج عليه بقلا ان لو كان محسب الاطلاق لا دلالة السار عن المعارض من بعد ذلك في تلك النصوص على الإطلاق منها في غير موضوع من رسول بن ابي عبد الله المقدم الذي هو كالسند غير سندهم ولو كان المجاز قبل الفاعل بنو الدريش من والبرج ويا يوبر على ما حكى عن الاخير من منهم كالشعبين يقصر الصلوة دون الصلوة بل قبل من ذهب كثر الغدا بل لعله لا خلاف في بينهم ان الموقوفين حكمه عند دعوى الاجماع على عادة ملازم القصر انما من المظنل فخرج هذه المسئلة منها عند كما صرح به ابن ادریس فخرج المسئلة عن الخلاف فيها بينهم بل على السائر ان اصحابنا اجمعوا على ذلك فنيا ورواية كاشفة المبسوط ورواية اصحابنا انهم في الحج مضاعفا الى الحكم عن فضل رضائي المقام من النص على التفصيل المزبور وان حكمه في باب الصلوة ان كان صيدا للجماعة فعليه التام في الصلوة والصيدا وروى عنه عليه لا خلاف في الصلوة لكن قبل ان يبرح من جملته وان بعد على اذ من كان ذلك بانه في ذلك الفرج بقرينة انه لو فرض فالباب يوجب التام في الصلوة كما عرفت بعضهم بل من ابيان الاجماع عليه يكون قوله وروى في بلاد كرام في سفر ابي عبد الله المحاربة الذي لم يكن فانه هو ما نحن فيه في روى رسول عن عتبة للتفصيل المزبور في باب الشاهد العمل المزبور في مسكا والمقد من بغدادى عن اصل يبرح في الترخي قال في حديثه في انما شال خطبنا ابا عبد الله عن طلب الصيد قال في سبل المو طلب لبيد ضرب الصلوة وهو بلعب الشطرنج قال فقال ابو عبد الله ما الصلوة ثم سجد كما وانما احل الله الصلوة انما اضطره الصيد فطلب الى خطبنا الى طلبه في عبيدنا بل هو يجب عليه في شطرنج الصلوة

هذا هو المعنى المحككة

والصوم اذا كان مضطرا الى الكفر وان كان ممن يطلب التجارة وليس سقوة الامم طلب الصيد فان سعيه قطن عليه التمام في الصلوة والصيام لان
تجارة فهو بمنزلة صاحب الدار الذي يهدى في اسواق طلب التجارة او كذا كاري والملاح ومن طلبه كاهيا واشهر بطر فان سعيه ذلك باطل لا يفر
باطل عليه التمام في الصلوة والصيام وان المؤمن لم يغل في شغل طلب الاخرة من الملاهي والاشطرنج فهو الذي قال الله عز وجل اجتنبوا الرجز من الاوثان
واجتنبوا قول الزور والعناء وان المؤمن من جميع ذلك لم يغل في شغل الملاهي فان الملاهي تورث قسوة القلب تورث التفاتا فاما من يطلب الصلوة
فان الشيطان معك يركض الملايكة تنفر عنك فان اصابت شيئا لم تجز من عشر بربا بشفقات حمل لنا وكيف كان فمن ذلك كل ومن ان مقننه
اطلاقا لا دلالة القصر الصلوة اية انقصا فيما دل على التمام فيها على سبيل المثال كما هو الظاهر من ذلك لا دلالة في ذلك على وجوب القصر
فه صدقنا ان كان سفرنا انما من غير هاهنا فكمما سمعته من خبر زيد الرضوي ان التمام من جهكروا السفر لا قصر لا نسفر حق مضاعفا الى قاعدة فلا
وجوب القصر الا في السفر والعكس الذي هو مضمون صحيح معوية وهو محكي عليها الاجماع عن المرتضى المتضمن لقصر الصلوة هنا اية ضرورة مشيئة
بالنسبة الى الصوابا على وجه الاحتمال الا التمام فيها قال الله وفيه تردد بل قبل ان يعرف بين المتأخرين التفسير فيها بل في الزاوية نسبة الى ما تم
وان لم يتحققه لكن لا يخفى عليك قوة الاولى ضرورة عدم صلاحية معارضه المطلق القيد والاجماع الذي سمعته في السرايا المتضد بما تقدم
من الرضوي والرواية المرسل في السرايا وفقد الرضا بل قد عرفته على الاجماع على واهتها من الثاني كذا الاول والاحتمال من ذلك كله بالشرع
المتأخر فلا يفي على تخصيص القاعدة والاطلاقات بل قد خرجت بحقوقه ونقل الحد المزبور كما لا يخفى على من لا يخطو فامل كما اني قد دفع ما اطلب
به الفاضل في الحق من بيان التلازم بين القصر الصوم والصلوة ان امتناه ايا قاعدة يجب الخرج عنها بالدليل لكن ومع ذلك فالاحتمال بالجمع
بين القصر التمام في خصوص الصلوة لا ينبغي تركه ولا فرق في جميع ذلك بين صيد البر والبحر لطلاق النصوص الفاتحة اللهم ان يهديني الى
المعروف والمشارف بين المولود ولا نال الدنيا من صيد الاول بالبراه والكلاب منه بجهاد احتياطي الثاني بل الاول ليقاد الزين بالطريق المزبور
بلا يندق في محوه فكم وكذا لا فرق في جميع فرائد الصيد السابق بعد لزوم قصد المسافر بين كونه دأرا حول المدينة وتباعدها ولا بين استمراره
دورا ثلثة ايام او اقل اطلاقا لا دلالة في حق من الجيدين ان المتصيد ما شيا اذا كان دأرا حول المدينة غير مجاوزة الحد التقصير بقصر يومه
فان تجاوز الحد واستقر به ودان فلا ثمة ايام قصر بعد ما ضعف جدا وخبر صفوان والعيس عن الصادق عمن الرجل يصيد فقال ان كان يدا
حول فلا يقصر فان كان تجاوز الوقت فليقصر نحو ان على صيد القوت فيحتاج ونحو ذلك من اوقات فليقصر على قصد السرايا المتضمن انه
يجب على خبره صبر عن الصادق عمن صاحب الصيد تقصير ثلاث ايام ولذا جاوز الثلاثة لزمه على النقيض كقول وغيرهما انما في انقص
للمعول عليها الى لا يجوز الخروج عنها بمثل ذلك فاقصا من سناد كذا لا واعتقادا كما هو واضح والمراد بنبذة الجائر في المتن وغيره تبعية في
جوده واختيار اما من تبعه من غرضه من دفع مظلة نحوها او كان مكرها في اتباعه فلا يهتم في سفره قطع عدم معصيته بهذا السفر في
حق في طلاق تلك الادلة نعم لو كان معدا لنفسه لطاهاه وامثال امره في جوده وغيره كالجند لم يعد عدم تركه سفره المعد نفسه في ذلك
لو كان قصد الجائر في ذلك السفر طاعة من بارة او جوارحه ما من خضج هو دون جنده لا نسفر طاعة بالنسبة اليه بخلافه ضرورة حرمة تبعه
بل قد تجوز سفره لاتباعه لادب الجائر في مناصح من حيث ان قطع هذه المسافة بامر الجائر باسبغها امثال الامر كاشتها كانت الحق
هذه منها عمن علي بن ابي حمزة في حديثه في بيانها وادله العلم الشرعي الخاص من شرائط تأثير المسافة القطر لا يكون فاطهاه سفره اكثر من
كالبري الذي يطلب القطر منبث الشجر الكاري يضم اليه تخفيف البناء والملاح والناج الذي يطلب الاسواق والبري الذي يطلب المسافات الذي
فانهم يمتون في سفرهم بلا خلاف اجابة اعرف في الزاوية انما يمكن عن ظاهري حيث طلق وجوب القصر على كل مسافر ومع عدم حرجه
في ذلك مجموع الاجماع المقتول مستقيضا على ما قبله كنصوص في الصحيحين الجائر لا يقصر عليه التمام في السفر كانوا في الحضر
والكري والاعراب لا اشتقان لانهم والكري كقصة كبراشي والظلاله الساعى الذي يكرى نفسه لشيء من شغل وغيره لا يعفى الكاري بعد
جمعها معاني الصحيح المزبور كما سجد اليه ما حكا في السرايا عن ابى بكر الانباري من انهم ساءوا لصداد فيوم يجمع الكاري المكري ضرورة عدم مكان
ازدة الثاني من في الصحيح قد عرفته لا وجب الجمع بينه وبين الكاري على الاول بل انما كان في تفسيره علم ارادة امير المؤمنين وهو الذي بعثه
السلطان لحفظها من الاشتقان كما عن اهل اللغة انصرف عليه ليدركا قبل بل بما نوه من في الصحيحين انما كان تقصير ذلك من الصلوة او اية بعد
مع اختلاف النصوص عليه من اهل اللغة لا ينبغي من لفظ الكري وهو البري وما يقرب منه لا يقال ان التمام في الاشتقان بناء على التفسير الذي
من حيث انه من اهل السلطان لا بما عني فيه بعد شمله يمكن ان يبقوا الصحيح فان التمام الاشتقان لعلها السفر حتى لو فرض كونه على وجه محمل كما
لو فرض على ذلك مثلا بل يمكن ان يكون نصوصه الصحيح المزبور في ذلك كيف كان فلو فرض عن الصادق عمن كذا كاري والجمال الذي يختلف وليس مقام ثم هو
وبصورتهم رمضان وخبر عن بن جعفر عن اخيه موسى عمن سجد الله قال صاحب الشافعي يمتون الصلوة في سفرهم ومحمد بن احمد بن ابي الحسن عمن الكاري
في سفرهم تقصير الكاري الجاهل مضاعف بن عان سائره من الملاهي لا يربط عليهم تقصير بل لا يوتهم معهم والمرسل عن الصادق عمن الاثر
لا يقصر في ذلك لان منازلهم مع خبر السكوني عن جعفر بن ابيه سمعته لا يقصر من الجاهل الذي يبدى في جابته ولا امر الذي يدعى فارتد
الناظر كذا في حقايق من سوق الى سوق الذي الذي يطلب مواضع القطر منبث الشجر لوجوب طلب الصيد يريد الجاهل والدين الحاد
يقطع السبل المعبر عن ذلك من النصوص الدالة على المطلوب لكن كما سمعته منها ان عدم تقصير الاعراب ليس كذلك بل هو في هذا العنوان المعروف بين

سواء كان في
الصلوة
في السفر

السفينة

كتاب الصلوة

الاحتجاب بل ان ذلك ما جئنا وكون يوتهم معهم عدم تصور معلوم لهم فخذ على الوطنية وج صار هذا السفر منهم ليس من جهة قبل هو وضعهم
الذي عرفوا عليه ما عاشوا في الدنيا ومن هنا يعلم انه لو قصد بعضهم قطع مسافة الزيادة ونحوها لما لا يندرج في الحال الاول بتخصر الصلاة
الاولة نعم قد يتوقف من خصوصهم لا خشيان المنزل لقومه من جهة التبت نحوه وفرض بلوغ المسافة بينهم وبين ما ارادوا خشيان من خصوص
ذلك المنزل لا خشيان عدم عدم ذلك بالنسبة اليه سفرنا اذا لم يكن خارجا من المعاد وانما جاز في البدي الذي يطلب الغطر مع ان الاقوى
هذه الترجع في لاطلاق الاولة المفترضة بتقيدها على المتيقن وهو الاول كان تلك التعليل للتمام في الكاري نحوه بانه عليهم وصفه والجمال بالاختلاف
الترخص والاشاء واسفر الحج ونحوه مما لا يدخل في المكارات ونحوها من افعالهم فصار في تقديره الاولة ايضا على المتيقن لانه بشرط في تمامهم كروهم
وهم للغير فلو حل منعهم وهما لهم من بلاد الى بلاد كان اختلافهم فيها بينهما ترخصا وبالله المرام انشاء هم سفر لا بعد ان من علمهم الذي كانوا يختلفون
فيه كالمقصود كاري العراق حج البيت الحرام وزيارة مشهد الرضا وكان ايجال الى العراق والى من الترخص للترخص اما من كان مكانا في مكانا
مخصوص ثم كاري في غيره مما لم يكن مكانا للمعاد المكارات له لا يصفه مثلا كان عنده بعض لان يكرها في الاماكن القريبة الى بلاده مما يبلغ
مسافة فكرها الى الشام والى حلت الى الحج ونحوها مما لا ينبغي مكارات مثلا فيها فالظن انه يتم بانه الصدوق ولما المرسل في الكافي الكاري
اذ جلد به السفر فليقتصر كما يصح من احدهما ككاري في الجبال اذ جلد بها السفر فليقتصر والاخر سئل باعباد الله من المكاريين الذين يختلفون
فقالوا الحمد لله السفر فليقتصر ولا يزد منها انشاء هم السفر في المعاد لهم وان حكم من الذكرى ضرورة كونها عن جملهم لا كونها تقتصر لقيام
العشره كافي في الحج لعدم تحقق اصل الكثرة كافي في الرض بل المساق منها ارادة شدة السفر لهم والنفق جندوا بان يجعلوا الترخص منزلا كان في
الكافي بعد المرسل السابق فخرج طرحها لعدم تلونها من الجبال التي لا تقدر على السفر من الشيخ في حب والاستبصار من العلم على الشاى فحجا
له بعد ان حكاه عن الكوفي في بروج محمد بن عمران الاشعري عن ابي عبد الله الجبال المكاري اذ جلد بها السفر فليقتصر واما بين المنزلين و
يما في المنزلين وما مال الى ما يقرب منه سيدا المدرك والمقدس البغدادى لعل لا يمتنع في الجمع بين الاطلاق والتقييد ولما بلاقونه
في الفرض من شدة الجهد التمسك بالنسبة لشرعية القصر لا يضر ان تلك الاطلاقات الى السفر لتعارف لكن لا يصفى عليك انه لا شأنا في الجهر
المزبور لذلك بل اقتضاء مساواة النصوص السابقة في المصنفات اما ان تطرح جميعها القصور الجبل من عن تقييد تلك الاطلاقات المنوع
انضامها الى غيره او يخل على ما ذكرناه ولا من انشاء هم السفر الذي لا يدخل في علمهم صنعتهم عرفا بقرينة اداة اتصال السفر الحج ونحوه من الحدود كما كان
الذكرى ان كان بعيدا جدا بل انما في الناطق في المحمول عليه نفسه قال لعدم دليل صالح عليه لان بعض التلويحات والاشعارات المستخرجة من
جلده من المعبرة المعللة بوجوب التمام على كثير السفر بانه علم وان يبينه مقدم بعض الصحاح الذي لم اذم ولا نشأ في المعاد عليها فحجا اشكال يصعب معه
الخروج من مقتضى الاولة العامة ولا احشياط بما لا ينبغي تركه في المسألة وهو عجزنا في القول على العلم من حصول ذلك كثير السفر من تالونه فيبقى ح على مقتضى
ما دل على القصر كل ما فرضا فاما ما سمعنا من من التعليل وغيره والى بقرينة غير واحد من الاحتجاب من غير اشكال بتدليل عن ابن
الاجاع عليه غوى الى الشاى كذا تضمنه التعليل بالعلم باختلاف المزبورين عدم وجوب التمام على مثل الذين يحملون الحج من العراق والشام
السمر والبصرة في عرفنا وان اتخذوا ذلك حرفة وعاشوا بالعدم صيررتهم علما بالنسبة اليهم عدم دخولهم بسبب تحت شيء سمعنا في النصوص
من الكاري الجبال نحو ما بل اقتضاء تخلفهم ذلك علمنا فيهم في بلادهم كما رجعوا اشهر فلا يخفى لهم
ح عن اطلاق ما دل على حاجب قصد المسافة القصور بل قد يشهد له ايضا خصوص خبرين خبرنا قال كتب الى الحسن الثالث ان رجلا اولى قوا
عليها واستخرج فيها الا في طريق مكة لرغبته في الحج وفي التردد على بعض المواضع فاجاب على ذلك بالخرج معهم ان اعمل بحسب التقدير الصلوة
والصيام في السفر والتمام فوقع اذا كنت لا تلونها ولا تخرج معها في كل سفر الى مكة فذلك تقتصر بطورهم قبل في الذين يحملون الاعمال من
وهم جئون بهم اليها حق بدينهم كل حجة عامة لا حول لا فليد ان يجب عليهم التمام اذ لم يبقوا عند اهلهم عظامهم ولعل لصدق العملي دينه وظهر
انما جازت خصوص المقام كما هو واضح وكذا فقيته ايقا اعتبار كون السفر العلم في الاتمام من كالتقيد فيها دون المسافة علما له ترخص او
انشاء سفر الاطلاق الاولة ايقا ولعله على هذا يحمل خبرنا عن ابي عبد الله الجبال المكاريين الذين يكرهون الدواب يختلفون كل الايام اهلهم
اذا كانوا في سفر قال نعم تختلفون لا يختلفون في سفرهم في بلادهم فان ذلك لا يختلف منهم ليس في سفرهم بل ان
ذكرناه اول من انشاء المكاري مثلا سفر لا يدخل في علمه صنعتهم عرفا وعرفنا ذلك بما لا ينافي في ما تطابق عليه بعض النصوص في ما في النصوص من ان
من كان عمله السفر من غير عرف بين الكاري الجبال المكاري صاحب السفينة كافي غير علم في جعفر المقدم ملاسا كان او غير كافي في ذلك بل لا بد
في القصور السابقة ما يشمل كل عامل بالسفينة لا لشغل بحجها خاصة كافي عرفنا اذ كثير من السفر لا يحتاج الى جرك المراكب البصر وغيره فامع انه كلام
في ان عاملها يتيقن ومن غيرهم من يكون علمهم السفر كالتاجر الذي يبدد في تجارته من سوق الى سوق بحيث صار ذلك علمه لوجه في عمله في تمام
سنة لعل الذي يمتنع عرفنا بالنسبة الى ما اذا كان يستعمل ذلك في الصيف دون الشتاء والعكس فمما تامة وتصور وجهان يشتان من اطلاق
الرجل في السفر العلية في هذا الحال مع اختلافها باا باا مكررا ومن المتيقن الاول يمتنع غيره على الاولة الفطر الا حوطه الحج لا يبقا في كافي
البناء واما بعد الفطر والاشاء والجماع في الحج ونحوهم من لو يكن علمهم مفصلا تمام السنة بل في اوقات دون اوقات لا خشيان الفرق بان وقع
هذا لا يكون له علمه كل شيء بحال ذلك الشيء بجلا في التاجر ونحوه وبالجمل المدار على ما يكون السفر علمه لا كما هو في ذلك النصوص السابقة

اتفاقا في ان كان قد توصل سفره كثيرا لم يكن على وجه اتخاذ علامه ولا يصح عليه نه عمل السفر هذا ولكن في الرض بعد ان حكم عن الاحصاء عليهم
 في هذا الشرط مثل البدى في الناجر والاربع لا يبرر شكهم بان وان تضمنت النصوص ذكرهم لكن لا دلالة فيها على ان اتمام هو كذا لكونهم من عمل السفر
 بل الظاهر لعدم قصد المسافر في الجواب لا يصح عليهم اصل السفر برشد اليه ان نصوص المقام قد اشتملت على مثل الحارث الذي بالبدى
 معلوم كون الاتمام فيه غير هذا الشرط هو كذا في مزارع في موضوع ان لا مانع من فرض البحث فيه اذا كان اعمالهم تلك المسافر والافناء على ما ذكر
 فلا خصوصية لهم بذلك فكيف كان مما ذكرنا يظهر ان عنوان هذا الشرط بذلك ان اتخاذ السفر على كذا هو المستفاد من مجموع النصوص في غير
 الاسناد في بقية النظم على ما في المتن وغيره من ان لا يكون سفره اكثر من حضره وهو مع خلو النصوص عنه لجمال المراد بالاكثرت بل هو على
 بعض الوجوه غير معتبر قطعاً بل قد يكون المكاري فضلا عن غير حضره اكثر من سفره او سائر او كما لو كان من عادته السفر لثلاثة ايام والمخضوب
 عند اهله وان الشرط يقتضي وجوب التمام على من انفق اكثر من سفره على حضره وان لم يكن علامه لا دليل عليه بل لا دلالة خلافه وان كان قد قومه
 بعض عبارات القدماء كالسفر وغيره بل بعض عبارات المشايخ كالروضه وغيره لولعله لا عدل في التعبير على ما قيل من التعبير بذلك عن هذا الشرط
 بعد ان حكاه عن القيد بغيره وطعن عليه بان يقتضي الا تمام لان ايام عشرة وسائر غير ذلك ولم يقله احد ثم قال لو قيل ان لا يقم في بلد عشرة ايام بقى
 ح كثر السفر اعتبارا واستحسن التعبير بما لا يكون من بلونه الا تمام سفره كذا في مزارع من الاجال لدخال غير المراد ما لا يحصى بالعدل ما عدل
 عن من النجاشي في من خصوصاً ان قلنا ما رآه من غير منثابته ذكر السفر الا انه عمله وخرجه كالمكاري للملاح وان قلنا عادته بل ان كثر السفر
 متشعبه فيمن كان عمله السفر كذا في مزارع لان الانصاف ان ما ذكرناه من النظم على ما في المتن في النصوص ان يفتي في اخرج البدى عندنا اشرا اليه
 ما يفتي ان هذا التمام كونه يومهم لا عليه السفر مع امكان ادراجهم فيه بل يفتي نعم اعتبر الفاضل في الرافض مع ذلك تكرار السفر وكثره من غير فرق
 بين المكاري والملاح ونحوهما من ثم اورد في النصوص التي لا يبرر من غيرهم من كون السفر عليهم فلا يوصله وصف حد هو لا ولم يتحقق
 الكثرة المزبورة لزم التفصيل خلافاً للحل في حكم التمام فيهم لا خلاف الا انه لزم النصوص اتفاقاً في وجوب التمام على هو كذا ولطعام اتخاذهم ذلك منته
 مقام التكرار من غيرهم من كان سفره اكثر من حضره وهو مع ضعفه ان المستفاد من النصوص بعد ضم بعضها الى بعضها في وجوب التمام على هو كذا في التمام
 هو كون السفر عليهم لا خصوصية فيهم فلو فرض كثرة السفر بحيث يصح كونه عمل التمام وان لم يصح وصف حد هو لا وبالعكس على ما خرج من مقتضى
 بل وزم حل اللطائف على الغالب الشائع منها ومجى تكرار السفر منه مراد الا من يحصل منه في المرة الاولى من غير ضعف في وقت من حكمه بالا تمام
 في السفر الثانية وما عدا ذلك في التمام على هو كذا في السفر على كونه عمل التمام وان لم يصح وصف حد هو لا وبالعكس على ما خرج من مقتضى
 بالسفر الثالثة التي تحتلها افاة عشرة كاصح به الحل في اتخاذ السفر على كونه ماعرفه من ان المستفاد من النصوص في وجوب التمام على هو كذا في التمام
 من حيث كون السفر عليهم فلا وجه جعله مضافاً الى ان دعوى خصوصية كل واحد من العناوين في السفر الثالثة ممنوعة اذ قد يحصل السفر في كل واحد
 ولا يصح احدها كما لو اتفق كثرة السفر مع عدم قصد التمام ولا مثله بغير قطعاً كاصح به بعض مناخري صاحبنا فقال بعد ان نقل الاقوال
 اذ قد عرفت ان الحكم في الاخبار ليس معلقاً على الكثرة بل على مثل المكاري في الجبال ومن اتخذ السفر على وجهه يراعى صدق هذا الاسم وما ظنوا من عدم
 صدق الاسم بالشرط لم يتعلق حكم التمام بغير السفر الثالث صدق العنوان فلا تمام فيها ولو صدق في من لزم حل اللطائف على
 ولعل من تكرر منه السفر ثلثاً فاصلاً عدواً ويمكن ان يكون مراد الشبهاء اعتباراً بالثبوت لهذا هذا وبالجملة الاعتبار في اتخاذ السفر على كونه تكرر كمره
 بعد اخرى مع كل يجب التمام كالمستفاد من النصوص على قدما الذي فيه بعد الفرض عن بعضها ذكر انه لا وجه لاعتبار تثليث السفر بعد صدق
 العلم بها هو ظاهراً لا مبدل من يحضره فظهر ان لا دلالة ان لم يكن حصرها في ان مدارك التمام ذلك انها ظاهرة او من تحت في لزم في تحقيق صدق التمام
 من المكاري للملاح ونحوهما عرفاً صدق عليه نه عمل السفر قطعاً بل يمكن منع اعتبار التثليث المزبور في تحقيق اصل العملي والمكاري بغيره بل يفتي
 القطع بعد اعتبار الرجوع الى بلد في ذلك لولم يفتي مدة طويلة بل في المكاريات فيها باو با الى غير بلاده صدق عليه الوصف المزبور قطعاً
 بل قد سبق بعد اعتبار الرجوع في ذلك ان يفتي كذا لو كان على قصد تعديده بالظاهر المفسر البغدادى يتحقق صدق المكاري ونحوه بل هو سفره اذ اتبع
 الدواب سعى منها سعى كان بين وهو كذا في من حله وجه منه كذا الى العرب كاحكامه عن ذلك المناخري من بعض صاحبنا ولا فرق بين ان يتحقق في السفر
 صدق كون السفر على ولو كونه مضافاً الى ان من التمام بين المفهومين بالتثليث الثاني وهو الاول من الثاني في الثاني في
 قد يتحقق فيمن لم يندرج في شيء من هذه المفاهيم كاهو واضح ولعل الشبهاء راد ذلك لان مقصوده المقابلة في وجوبه على ما عرفنا كايومى اليه اتخاذ
 عبارة مع عبارة الناخري من الاحصاء الذي يفتي في ذلك من العلوم لا بد من ذكره ولا سيما بعد ضوح المطعن في ذلك كله
 بظهور ما في قولنا المصداق بل لا يفتي في بلد عشرة ايام فلو اقام احد عشر ثم انشأ سفره في روضة عدم كون ذلك صانطاً لكثير السفر اذ لا
 يخرج عن المكاري وغيره من عمل السفر من صدق هذا العنوان بافاة ثلثة المزبورة قطعاً الا ان هرباً لا اشارت الى الاكفاء في تحقق الكثرة
 ما السفر في الثاني لولم يتصل بينهما افاة عشرة كاهو الشبهاء الثاني في الرض من عبارة الفاضل قال فان من ساورة ولم يفتي في بلد بعد ما عشرة ثم
 ساورة صدق على ذلك في تمام بالتثليث التي لم يفصل بينها وبين الاولى في بعض ما يفتي في ان لا يتحقق بعد السفر في الاكفاء في تحقيق الحكم
 العرف من يعلم سقوط ما اطلب في الرض من بيان تحقيق بعد السفر في ان لا يتحقق بعد السفر في الاكفاء في تحقيق الحكم
 ذلك فغنى في انما حاشى في وهل يتحقق ما لا انفصال الشرع ما كذا لو لم يفتي في السفر المصلحة بحيث يكون كل موطنين منها والاخر منها

من تركه في السفر

الحاشية

من تركه في السفر
 الحاشية

كتاب الصلوة

من ثم انوى الاقامة اثنتي عشرة يوما بغير اقامة في بلد واحد او في بلدان من بلدان تلك من ثم انشأ في تلك المدة
 من عدم صلواته عن هذا كله اذا كان في بلد واحد او في بلدان من بلدان تلك من ثم انشأ في تلك المدة
 عن صلواته عن هذا كله اذا كان في بلد واحد او في بلدان من بلدان تلك من ثم انشأ في تلك المدة
 في صورة الاقامة وان لم تكن الاقامة في بلد واحد او في بلدان من بلدان تلك من ثم انشأ في تلك المدة
 قصد الجواز في بلد واحد او في بلدان من بلدان تلك من ثم انشأ في تلك المدة
 بخلاف الوطن فانه فاصل شرعا لا يحسب في بلد واحد او في بلدان من بلدان تلك من ثم انشأ في تلك المدة
 في فصل نية الاقامة الصلوة تماما كما يحسب مجرد النية في بلد واحد او في بلدان من بلدان تلك من ثم انشأ في تلك المدة
 الى المقصر وهو يدلي على عدم تمامية السبيل للقطع ولما تقدم من ان الفارق بين الوطن هو قطع السفر بحيث لم يتحقق وجوب الثاني
 انشغال حكم السفر من ثم وجب الاقامة ما دام كان في بلد واحد او في بلدان من بلدان تلك من ثم انشأ في تلك المدة
 في قصره فلا خلاف ان طاعة من يتبعه اصحابه في المناسك من عدم اقامته في السفر في بلد واحد او في بلدان من بلدان تلك من ثم انشأ في تلك المدة
 شهره كما لو تكون اجاعا بل قد يصرح فيها انه مقطوع بترك اكله الاصحاح في تناقضه على غيره بل عن المشركين في الخلاف
 بينهم بل في شرح المقدس البغدادي انه حكم الاجماع عليه غير واحد من المجتهدين بسببها الخروج عن اطلاق الادلة التامة مضافا الى قول
 الصادق في صحيح عبد الله بن سنان على في الفقيه الكاظمي ان السيرة في منزله الاحسن واقل قصر في سفره بالثبوت واثم بالبلد عليه صوة
 شهر رمضان وان كان له مقام في البلد الذي يذهب اليه عشرة ايام او اكثر ويصرون الى منزله يكون له مقام عشرة ايام او اكثر قصر في سفره
 واكثر قصر في سفره عن بعض رجاله الصادق قال سئل عن رجل دخل الكاظمي الذي يصومونهم قال بما كان مقام في منزله في البلد الذي يذهب
 اقل من عشرة ايام وجب عليه التمام والصيا ائبل وان كان في منزله في البلد الذي يذهب اكثر من عشرة ايام فله التمام قطع السفر لا فطر ولا يصح
 التقدم سابقا في هذا البحث الذي في صف من الكاظمي والجمال بانه الذي يختلف ليس بمقام ان المراتب بالمقام فيه الا فامة عشرة ايام كما في التواتر
 قال لا فطر بل وجوب القصر حكم كافي بانه في هذا على ما هي المسألة من مثل هذه العقدة في النفس العنوي بشهادة الشيخ والاستقرار
 بل لو ادعى منها مطلقا لم يتحقق موضوع الكثرة السفر فالبان لم يكن صلافة خلو واحد من افراده من اقامة اليوم واليومين والساعة واليومين
 هذا مع انجازه بذلك الشهرة العظيمة المعتمدة بالاجماع وفي الخلاف السابقين كما يجازي الخبرين الاولين بذلك سند او لا فطر ان اشكال
 او لماعلى الا يقول به من الاكتفاء بالخمسة الفقيهان دون البلد دون التصويل على ما لا يقول به واحد من الاكتفاء في ذلك باقل من الخمسة
 يوما او ساعة لا يخرج به عن الجحيم فيما نحن فيه كما هو محرز في محل نعم قد يناقش فيه بظهوره باسقاط القصر الا فطر واما فامة في المكانين وباضطرار
 لا يردوه في ثبوت سد غير معتبر غير هذا لكن فاسقط فيه قوله ينصرف الى قوله قصر في سفره وفطر في بلد واحد لا فطر في بلدان لكن
 فدل على الثاني بان مثله لا يعد اضطرارا ولا ينافي حكم البلد بالاجماع والاولوية الواضحة والاولى خصوص ما يلاحظه المرسل الاخر ومنها في ثبوت جعلها
 عدم اعتبار ذلك بين الاحصاء غير وانه عدم مدخلها الا فامة الا فطر في النفس الجارية بان المراد اعتبار ذلك في النفس الجارية لا فطر واما بالاجماع
 ومنه يعلم ان اقامة العشرة يخرج عن حكم كثر السفر الا فامة الا فطر في النفس الجارية بان المراد اعتبار ذلك في النفس الجارية لا فطر واما بالاجماع
 خلافا لبعضهم فانه يخرج عن حكم كثر السفر الا فامة الا فطر في النفس الجارية بان المراد اعتبار ذلك في النفس الجارية لا فطر واما بالاجماع
 له من يرد له من الدفاتر الثلثة التي لم يظلمها الا فامة عشرة مثلا وفيه مضافا الى ما سمعنا سابقا من عدم اعتبار ذلك الا فامة عشرة من الخارج
 عدم اخرج ذلك من الموضوع فتبين في اقامة السفر الا فامة الا فطر في النفس الجارية بان المراد اعتبار ذلك في النفس الجارية لا فطر واما بالاجماع
 وهو السفر الا فامة الا فطر في النفس الجارية بان المراد اعتبار ذلك في النفس الجارية لا فطر واما بالاجماع
 باقامة العشرة الذي من المعلوم عدم اقامة الا فطر بل هو شبهة في القيد بالاجل فبعضه فطر الا فطر في النفس الجارية بان المراد اعتبار ذلك في النفس الجارية لا فطر واما بالاجماع
 معارضته استصحاب حكم الاطلاق الاول بحكم الاطلاق الثاني لوجوبه لا فطر في النفس الجارية بان المراد اعتبار ذلك في النفس الجارية لا فطر واما بالاجماع
 الا فامة الا فطر في النفس الجارية بان المراد اعتبار ذلك في النفس الجارية لا فطر واما بالاجماع
 فانه في بعض العبادات الاكتفاء باقامة ولو بعين نية وهو معتبر في البلد ما عدا غيره ففي الروض عن المجلسي الاجماع على اعتبارها فيه ولعله انه
 بها يكون محل الا فامة اكثر من بلدانها كانتا اقامة فتجوز في غيرهما بخبرين بنابر الظاهر عدم تعلق الا فطر في النفس الجارية بان المراد اعتبار ذلك في النفس الجارية لا فطر واما بالاجماع
 ابطال ذلك حكم التمام والاعتراف على اقامة عشرة مسانعة ما بناء على عدم تأثير ذلك في حكم الا فامة وان لم يكن متيق الا فامة المسانعة فلا يقيح
 هذا التخلل في اثباتها في الاجزاء بالتلفيق وان قل المقتضى به هنا بل في الروض ان فطر على معنى من الاحصاء عدما حكمي عن المحقق الثاني في كنه
 مشهور من غيرنا ان روضه اوصى بها ضرورة كونه خارجا كالعشرة في المنزلة التي لا تحتاج الى نية ولا يقيح تخللها دون المسانعة بينها ولو بقي با
 لاطلاق الخبرين فيجوز للتلفيق كالعشرة كما حصل بعد التردد ثلثين يوما التي بها يكون غير المنزل منزلا فلا يشترط في العشرة كما حصل بعد
 نية ومخوها كما صرح به بعض هؤلاء الى خلاف اخر خلافا للاسناد في جبهة الطالب فلم يصحها من دون نية وهو ضعيف كضعف حثالة الاكتفاء
 بالثريد وثلثين يوما من غيرهما عشرة بعد ما بل في الروض ان المحقق الثاني في قوله بل في رواية اخرى مدعيها انه المشهور لعله

ما سمعته في تقريره
اختصاصي الخمار
به بل قد

مكتبة
الملك
الملك

کتاب الصلوة

[illegible]

فلا حظ ونامل من بابا في له نعمة الله وكيف كان فقد بارك الله في لعبه الخفا في شدة غير القصر عندنا وأنه لا يجوز له الترخص قبل ذلك وإن نوى السفر
ليلا ضروره عدم الدخيلة لثبوت النية عند الامامية وإن كان قد شمر بها في المن من ان الوصلية الا انه لعله للعلامة فلا يقصر حتى يبلغ
الحل المزبور وكذا في عوده من سفره لا يتم بل يقصر حتى يبلغ محل الترخص من سماع الاذان في مصر واور وية الجوزان على المشهورين الاضباب نقلا
وتحصيله بل في الراي شهر معتد به بل من الذكرى هنا كاد تكون اجماعا لانقطاع صد السفر عن عليه اندا جنة حاضر عند اهله في منزله وقد
بالوصول الى المحل المزبور ولقولته في صحيح برسيان السابق اذا اذنت من سفره مثل ذلك انما فائدة القصر قبل سماعه والامام بناء على القطع
بكون المراد من التقيد بذلك عند الذهاب للكشف عن حال المسافر واقعا بان قبل الوصول منه منداح في الحاضر وخارج عن اسم السفر من البلد
والفرض في الارض عنها فلا يتفاوت بين النيهات الا بان ذلك لكن فتبقى انه بناء على التخيلا فينبغي عبا وهما معاح ضرورة انه اذا كان احدهما كاف
في وجوب القصر عند الذهاب فلا يرتفع الا بان يرتفع الموجب لا يتحقق الا برفعها ثم هو يحصل برفع احدهما على القول الاخر لا يرتفع المركب نقلا
احد جزئية الا انه لا يعرف احدهما من الاضباب باعتبار ذلك من المعبر والمنتهى نسبة الاكفاء باحدهما في الاما عند الا باب للابشخ ومن فاجعة تعرفت
ان اكثر القضاة على عبا احدهما في القصر بل المقصود من احدهما والكثير به هنا بل ظاهر مخصوص الا ان كالحكي عن ظاهره بل هو صريح
المذاكر بعد ان قال انه ظاهر الاقوال لعله اختصاص الصحيح المزبور بالاذان فلا دليل على الجوزان لكن في الدليل غير محصور به كما سمعت مع احكام الازان
المص المشال من ذكره الا ان كما هو عليه قوله وكذا لعله لاذان في الراي وعلى المذاكر ان لا تقدم الغايل بالفرق كما قيل ان كان ربما يتوهم من الغايل
في الشرائع والخبر وان لا يمان عند من يتحقق احدهما يتحقق الاخر كما سمعت مناسبا بل على ذلك هو مقتضى كل من اكتفى باحدهما في الغايل من
نظرهم الى غير فائدة الاجماع بل المراد المكان الذي له يوجد فيه احدهما وغير ذلك كيف كان ولا ينبغي عند اعتبارها معاهنا للاجماع كما عليه من باب
القولين السابقين اللهم الا ان يدعي ان المقصود الفاضل في الخبر فاذان بذلك بناء على اعتبارها مخصوص الا ان الذي يلزم يستوجب وثبة الجوزان
عليه في الظاهر بناء على عدم اتحاد العلما من ثبوت حصول الانفكاك في كتابه ان خاصه لكن قد عرفت حقيقة الحال في ذلك بل انه لا يقصر عند الله
حتى يبلغ محل الترخص ان ما قيل من انه يقصر عند الخروج من منزله كما نسب على بن ابي بصير ما دلل وضيعف لمعرفتنا فيما تقدم ونحوه في ذلك قوله انه
في ان المسافر لا يتم الا عند حوله منزله وان واقفه هنا ابو على وعلم الحكم بما حكمه من اهل مال الله ولخار به بعض المتأخرين لا عبا واستندوا
تقدمه من صحيح العيص عن الصادق انه لا يزال المسافر يقصر حتى يدخل بيته واخر اهل مكة اذا داروا البيت دخلوا ما نظم قصر او موثوق
غار يستلش عن الرجل يكون مسافرا ثم يقدم فيدخل بيوت الكوفة اتم الصلوة اتم يكون مقصر حتى يدخل اهله قال بل يكون مقصر حتى يدخل اهله
وغيرها من نسل العقبة نحوه مما تقدم مناسبا خصوصا ونفاضا مع بعض هذه الشهور بالصور والمخصوص من البعض لا يخرجهم من الكلاله الاحتمال
ارادة بيان وجوب القصر عند خفاء الا ان خاصه من التشكيك بعد من عند عدم كما يؤيده ما عن بعض النسخ من عدم ذكر التمام الا ان السليح موضع
خفاء الا ان في الذهاب كما يكون الا باب ح مشبه بان ذلك لكن خبير بان ذلك كله في مقابل الرجوع بالشره مخالفة للمسؤول الذهب خصوصا مثل
هذه الشهرة التي قبلها كاد تكون اجماعا وحسوبا بعد اعتناءها بما سمعت خصوصا بعد مكان المناقشة في لالة الاخبار والمزورة بارادة
ما يشمل محل الترخص من البيت والمبزل فيها اذا ارادة النزول حقيقة حتى انه لو دخل المصلي ثم بعث بعد اذ كان العيلا في الاول مساق لبيان ان العبرة في القصة
والامام حال اداء الصلوة لا دخول الوقت كما لا يخفى على من لا حطة ولا عرجل الدلالة عند التثنية والثبوت يمكن تنزيهه على من حصل بعض الثرى من بله
الكوفة وبجاءها بناء على ان فرض مثل التقصير يدخل محل الترخص من محله خصوصاً وقد عرفت انهم مشوا بالكوفة لا يلا والشفعة التي يكون فرض
المسافر منها المحلة للصلاة يمكن تنزله على الجميع على التقية كما عن الوسائل وصريح به المقدس في بغدادى بل في الراي المناقشة فيا على الوثوق منها زيادة
على ما سمعت بورد هاما وبدا العالم المسافر ابلغ الحد الترخص ليأمر الى اهله من غير ترك الصلوة كما هو المشاهد غالبا من العادة فلا
يطعن بشواخلها في الحكم بالقصر الى حوله اهل محل البيت انه وان كان فيه نوع فامل فيخرج جازلة الشهرة المعصية بما سمعت لك هذه الاخبار
كما ترى في الاول اظهر مثله ما مال اليه بعض متأخرى المتأخرين من التخييل في اياها بل محل الترخص اياها بين القصر والامام اهلا
بالدليلين بل هو ضعف من الال بوجوده بل كبر عوى لاجماع المركب خلافا وكذا ما بقى من تنزيل هذه النصوص على ان لا يتركها
مستطرفة غير مستقرة وكان قد انشأ سفر من مكان اخر خصوصاً في خصوص ذلك التي ذكرناها في الشطر الثالث في بيان ان
المذهب العمل على خلافه فلا حظ ونامل والاعلام ولو نوى المسافر الاقامة في مكان من قريته او باوئيه وكان بله غير بله عشرة ايام كاملة اتم الصلوة
اجزاء ان لو يكن ضروره مذهب محصلا ومنقوكة وضوصا معتبرة صريحة مستفيضة ان لو تكن متواترة والمراد بالنية هنا مجرد عزمه على ذلك
ولذا لا يخفى في الفصل الفتوى بحججه علمه يتقنه بالبقاء في المدة المذكورة لان المراد منها خاص بحيث لا يكفي فيه تعلم المزبور قطعاً في المصريح عن بله
جفره بعد ان سئل عن قدام بله متى ينبغي ان يكون مقصرا وسق ينبغي ان يتم فقال اذا دخلت ارضا وايقت ان تلك بها مقام عشرة ايام
قام الصلوة وان لم يدرى ما مقامك بها تقول غدا اخرج وبعد غد مقصر ما بينك وبين ان يمضوا شهر فاذ لك تمام الصلوة وان دوت ان
تخرج من مساعيك هو كبر فيا فيا ذكر ما كان انظر اوضح في ان لا فرق بين نوى السفر بعد اذ ان لا بله لا بين من يؤيها اقترحا رعلقه وجبه على قضا
حاجته يعلم عدم تيسرها بالافل من عشرة ايام على شرط من يؤيدها مثلا وقد يتحقق بليلة الدار على العزم المزبور والعلم المذكور الذين لا يبا
الاكتمال البعده التي لا ينظر في العرف والعادة كما انه لا يبا في العزم المزبور الفعل انطواضه لينا وى على امره حدث به حادث وعرضه غاير

مذاهب

بله

كتاب الصلوة

ولا يترفع الرفعين في الأقامة على ذلك بل لو علمنا أيضا وكان مضمنا بعد ما قبل ذلك في كفاية الأصل في ذلك من كان لا يخرج عن نظر وضعها الوظهر
 أما إذا انقضى المزبور والأول فإقامة ذلك بالعرف فيصير عرف الأقامة فيه العلم بها أنه وادخل تحت قوله النصص على ما علم عليه في الشرع
 بشرط فلو ظهر أن الرفعين عشرة لم يقطع حكم سفرهم وكذا لو عرف على الأقامة إذا قدم مكدليله الثامن والعشرين من ذي القعدة موبداً بالجمع فانه لا بد
 من الخروج يوم الثامن ولا وثوق لم بان ذي القعدة كان تاماً فلم يعلم العشر في الاستصحاب غير مجد هنا لأنه في الفقه الأصل في وثاق الثبات
 الحكم الشرعي لما قالوا أنه حجة في الرفع لا في الثبات حتى انجذبه المفقود بالاستصحاب حجة في بقاء ملكة الاشياء الملك في قال مورثه بل غلبوا
 النصوص الأقامة على العزم والجموع بأقامة العشرة التي يكفي في تحققها عرف الاستصحاب مثل لو اراد الاعتكاف ثلث يمين من شهر رمضان
 لذلك وشبهه كان الأول فاعلم الحكم المزبور بقصد العزم والجموع على الأقامة عشرة كما أن الأول فاعلم بذلك ايقام بالنسبة إلى محل الأقامة كما في والكفاية
 والرائض عن الذخيرة والجار وجميع البرهان فالمدح في الانعام على ستة الأقامة البلدة نحو والظاهر لا يتوقف على عدم الخروج عن خطها
 سور البلدة لا على عدم الخروج للصلوات العشر بدورها فلم ينو الأقامة في البلدة فاصد الذخيرة وبعض الأحيان في بعض بيوتها ونزلها ونحوها مما لا يتألف
 منها الأقامة في البلدة عرفاً معاً لا بامس كذا لو لم يقصد حال النية من غير فرق بين الوصول إلى محل الرخص والرايد عليه بعد الصلوات المزبور إذا كان
 تلازم بين التحديد بالخروج المسافر بين ما نحن فيه ضرورة عدم صيرورة حقيقة شرعية بل من غير فرق بين قطع مثل النبل والفرار وعدم صير
 اتحاده للبلدة كعدم الحالة الفجائية بل لعدم المدخلية للجنحة لا اتحاد المزبور وان كان هو معارض من عدمه كذا لا فرقاً بينهما كثر الدرد قلنا إذا انقضى
 الصلوات المذكورة فاعلم الفاضل الفقه في من اعتبار رخصة سواد البلدة بل عن الحدائق أنه شهر ذلك في هذه الأقامة من الماخوطة غلط قطعاً ولقد جاز في
 نفيه الخلاف في الاشكال في الرد إلى دون محل الرخص فباحكم من الحدائق لكنه ينبغي بقيد بما إذا الرميان الصلوات المذكورة وأما ما عداها من
 المفاصد العلمية فتأخر لا فكار من اعتبار عدم تجاوز المقام حد الرخص بل عن الحدائق أن الشهر فقلع للبلد فلا فكار اعتبارها الصلوات العشر
 أنهم وان دعوا أنه ينبغي تجاوز ذلك فيحقق فيها وندعم ذلك على عدم النقص في تحديد ذلك بل يؤول إلى العرف المختلف في اختلاف الأمكنة كما لو كان
 اليه النصوص ضرورية أنه المخرج في كل ما ليس بحقيقة شرعية ولو أن النقص يتحد بالشرط لوجب التعرض لبيان أنه والأول هو الآخر بما يهل إلى
 ايكال ذلك إلى اعتبارها في خروج المسافر كمالها لا يستفاد منها كاهودا خرج ذلك ليس هو الاحتياط شرعياً محضاً وكاشفاً عن العرف الفاصد المسافة
 لا مكد ودعوى أن العادة في نواحي العشرة عدم الخروج إلى ذلك المحل فصار بمنزلة الشرط ونحن عن النصص عليه كإعراع ذلك شرط الفقه فباحكم
 عن بعض المحاشي النبوية اليه من عدم الباس في خروج المقيم إلى ما دون المسافة سواء كان ذلك في نية من يريد الأقامة أو عزمه في الاشياء و
 سواء نوى الأقامة عشرة أيام مستأنفاً ولا واقفة عليه كما شأني فإلّا في الاستناد الأكبر مصابيح على حكمه عن بعض أهل المذهب البغدادي
 بعد أن سكا عن الفخر في حواشيه على القواعد من نسخ معتبره عند من الفخر حله بل قد سبق إلى ذلك له في وجوب المسائل السانطانية
 وذلك أن الشريف العلوي عن نوى المقام في الحلة ثم زالمسكين في غيرهم عاد إلى الحلة يريد التوجه إلى طاعة أمير المؤمنين في يوم الثامن عشر
 من ذي الحجة هل يقصر في الحلال أم يتم فاجاب بما نصه فاجعل الشارع الاتمام على من نوى المقام في بلاد الترت عشرة أيام فعد جعل حكم المكان
 لو نوى العود إلى بلد من وزمناً القصراً اعزم على السفر إلى مشهدا من المؤمنين في وجوب عليه القصر بالشروع فيه فكان جزيئاً لا صراحة
 في كلامه لأن كلام السائل أن يكون ذلك كان في نية المقيم ابتداء الأقامة بل لا في وقوع منه ذلك في أثناء الأقامة بل في الجواب لا بعد تمام الأقامة فخرج
 في المسئلة عما نحن فيه فتدلج في المسئلة الأخرى التي اضطرب فيها كلام العلماء بل بما نضف به رسائل وهو أن المقام إذا خرج إلى ما دون المسافة وقد
 قصد التودون الأقامة فهل يقصر فيها أو لا يا بيا وفي المقصود محل الأقامة وتمام البحث فيها عند تعرض القائل لها والظن موضوعها
 نجد قصد الخروج بعد نية الأقامة لا أنه كان ذلك فاشأنا كما نوى إليه تعلية حكمها على المقام وعزم الأقامة وهذا ونحو ذلك بل في بعض
 بعض كتابهم يكون وقوع ذلك بعد تمام الأقامة وكيف كان فهو غير ما نحن فيه في الشرطية الأمر كذا هو هو بالنسبة إلى ابتداء نية الأقامة
 لا مكد حتى في الاشياء أو بعد تمام الأقامة ولا ذهب غير واحد من اعتبار الشرط المزبور هنا فالج في الانكار على من جاز الرد للمقيم في ما دون المسافة
 الانعام في المسئلة لا نية ما علم في الدخايل المقصود بالثبات محل الأقامة لظن ان ابتداء سفرهم يكون من المقصود مودة بمحل الأقامة لا يصلح القطع
 حال عدم نية الأقامة فلا يشبه عليك الحال في موضوع المسئلتين كيشكل عليك الجمع بين اتفاق ظاهرهما على ما ذكرناه من الشرط المزبور ولم
 يحك الخلاف في بعض المحاشي بل صرح غير واحد بأنه لا ينبغي الخويل على هذه النسبة لعدم ثبوتها وبين المعركة التظلم في المسئلة
 الآية التي نذكرها من موضوعها من اتصف بوصف الأقامة والعزم عليها ثم بدله الخروج إلى ما دون المسافة لا أنه كان ذلك من غير ابتداء
 النية فانه لا يوجب الحد عدم اعتبار مثل هذه الأقامة لا ما سمعته من ذلك النسبة إلى الفخر الكاشاني والاستناد الأكبر فباحكم عن ما لا ينبغي بضعفه
 لعدم صحة الأقامة في البلدة على مثلها قطعاً وعدم ثبوت مشقة نية الأقامة في البلدة ما دون المسافة ولذا صرح في الحكم عن المتن في رد المحتار
 على الأقامة طويلة فترستاق من غير تقييد إلى قوله بغير علم على الأقامة في أحد منها لم يسل حكم سفرهم في رد المحتار في الأوقات مثل ذلك واضحه
 المنع ضرورة انسياق غير ذلك منها إلى الذهن أن لم تكن من جهة فيه واستصحاب المقصود حكم نعم قد يتوهم أنها في البلاد بخلافها في الاتساع و
 ان لينة الأقامة فيها جميعاً فإله الرد في جميع جوانبها ولا يتعين عليه نيتها في محل منها كما صرح به بعضهم ولشهادة السيوطي في ظاهر من المحدثات
 وغيره كونه من المسائل حيث ورد على حكمه ما ابتداء السفر فيها بالجلد ومراعاة محل الرخص بالنسبة إليها فاجاباً بالبلد لكن لا يخلو أن لا يرد

هذا هو في بيان
 حلف الفقيه

والله اعلم بالصواب

لم يعلمهم بل يفتون بتبعين نية الافا منه يقضي المحلة كاصح . بعض مشائخنا وان كان واضح بقاء الاطلاق الادلة بل يفتون بتبعين نية الافا
فيما فرضناه سابقا من ان البلد المنفصل عن البلد كاصح بان النوى وانفساهم في عباد السفر فيها من المحلة فضلا عن غيرها تناول طلاق الادلة الافا
لها بخلاف السفر لان الانصاف لا يخرج من اشكال الصالة المشروعية والشك في تناول الاطلاق قلة وسهولة بها بالانفصال كالنهي المنعقدة وان
جمعها سواء واحد فالاحياط لا يبنى تركها الا ببنية تركها او اذنها في ابدانها لا يقطع لحدسها فيقتصر على المنعقدة صحة الافا منه فيكون
يتوسع في جعل الحدود بل قد يرجع لاحتياط في حال الافا منه مثل ذلك ان كان الظاهر في حله الافا منه بين الامكنة بعد علمه بالمكان في
مكان واحد عشر ايام كما يعطيه كلامهم من غير النظر في ذلك لكن يجعل في حاله على غير البادية العفر ونحوها والاقصا في جعلها على البلاد والفرق بينهما
بما هو اجمع من الخلق كعسا يفتون من السفر في الزمان بل يفتون في كل حال في تناول الاطلاق لا يصلح عدم المشروعية اذ هي ان كانت من احكام
الوضع الا انها شرعية متوقفة على دليل من الشارع ويكفي في حسن الاحتياط تحقيق مثل هذا الاحتمال على كل حال فالاستناد فيما نحن فيه في نية الافا
الافا منه في البلد ما دون المسافة منها فلا يفرض الزمان فيها نوى الافا منه كما لا يبنى الاصفاء اليه كالاستناد الى نية الافا منه في البلد صلوة
تماما فيها ولو فرضه صادرة كوطر وعزله كاصح في بعض النصوص لا يقدح تردده فيادون المسافة بالنسبة الى منزله فكذلك انما مضى الى الابواب
المعلوم والمنقول على نية الافا منه فاطعته حكم السفر ولا يقطع حكمها الا بقصد سفر جديد بل اذ هو كقوى خروج عن محل النزاع الذي قد عرفت انه
عبارة عن قصد ذلك حال النية لا عزم على الافا منه وصل الى تمام مثله ثم بدلا للخروج الى ما دون المسافة فانه من المسئلة التي وعدناك بها ولي
الغالب اليها في انما بالادب المفصلة على الافا منه من معنى من الدليل غير ان كان دليل الغالب بالقصر فيها مطلقا في الابواب على الافا منه خا
اذ اليرك من عزم الافا منه بعد ان قصد مسافرة وان تحلل في شأنها المرد على الافا منه فلا ينافي مع انقضاءهم على عدم قطع حكم الافا منه الا بقصد
مسافرة جديدة وسنسمع تمام البحث فيها نعرض عن كونها بقول السند هناك ان جعل الافا منه كالنزع الى الوطن ان اراد به ان كان في ابدان غنية
الزود فيادون المسافة كان مصادرة محض ضرورة فانه فروع صحة افامته وكلام فيها وان اراد ان الزود كان من نية ابداء الا انه قد بدلت الفرع
فخرج عن محل النزاع كما عرفت بل الظاهر ان كان لو بدله بعد النية قبل الصلوة تمام العدم طرأ اثر تلك النية التي هي من النصوص اعتبارا
حصول احكامها ولذا يرجع الى قصد السفر في هذا الحال عاذا الى القصر فكذلك لو دخل في نية الزود فيادون المسافة قبل الصلوة تمام عاذا الى القصر
بناء على ما قلناه من عدم صحة ذلك لو كان في الاصل انما لا بد من الاستدلال بالذهب المزبور في غير محله بن ابراهيم الحنفى قال استأثرنا باجوبة
في الانعام والتقصير قال داوخلت الحرم فافوضت ايام واتم الصلوة فقلت لاني اقدم مكة قبل الزود بربع يوم او يومين او ثلاثة قال انومعظم
الامم واتم الصلوة ضرورة عدم قصد النية منه بعد الزوم الخروج عليه عرفان الحج قبل مضى العشرة الا على المذهب المزبور من عدم فليح ذلك النية
لكذلك غير بقصد وسند الجبل كور عن ابينا الحكم المسطور خصوصا بعد ما عرفت انه لا بد من الرجوع الى ما سبق من حيث وابداء الاستدلال به على من
كون عرفان على اربعة ايام من مكة وعلى عدم لزوم التقصير في الخروج لعرفان تكون المسافة ثمانية ايام وارجع الى يومه فخرج ذلك على ذلك ما
على نسمة سابقا من كون المسافة اربعة ايام بقصد الرجوع ولو لم يجر يومه فلا يتجوز الاستدلال به بل يجب طر حله وجعل ذلك من خواص مكة او اوقاف
على انما هو المشقة المفصلة انما هو الواضح من اقامة نية الافا منه على كل حال فكذلك لو قلنا بالتجديد بين القصر لانما مع عدم قصد الرجوع ليوم كما هو
الشك بين المتقدمين ان الغالب المزبور كماله مختص بجا معه نية الافا منه لقصد الخروج عاذا من المسافة خاصة المسافة فلا يثبت مكانه من
نية الافا منه اللهم الا ان يفرض بين المسافة الموجبة للتقصير بين الحجرة وبخمس الما فافا بالاولى والثانية فيجعلها كدرون المسافة في ذلك كالعلة
بعضهم بالنسبة الى بطلان حكم الافا منه بل من الاساطير الا كبره نباله عن بعض مشائخنا من حكمه في ذلك من العلانية فلا يرجع القصر الى التقصير لو
بدل الخروج الى المسافة التحية ثم عاد الى محل الافا منه ومنه يفتي احتمال الرجوع فيها حتى قبله من عدم مناقاة ذلك واخذه في النية ضرورة مع
حما دون المسافة لكنه كاترى كلام شعري حديث سوفي طائى ولما صحح زيادة عن الصادق من قدم قبل الزود بربع يومه وجب عليه تمام
الصلوة وهو بمنزلة اهل مكة فاذا خرج الى من وجب عليه التقصير فاذا زاد البيت اتم الصلوة وعليه تمام الصلوة اذ رجع الى من حتى يفرضه
منه على ما قبل فلا بد له فيه خارج ذلك الفرضان فبينه في العشرة فامة بعد من قبل الزود بربع يومه تقصير في خروجه الى من بطلان حكم
افا منه بقصد المسافة لقضاء الشك عرفان عينة شهادته على كون المسافة اربعة ايام لم يرد الرجوع ليوم من كونها عينة للقصر لا بخبر اللهم الا
ان يقرر الاستدلال بانه لا وجه لما ذكره البين عند جوهلنا زارة بعد عدم افامته لا يكون فذوى الافا منه بعد الحج كما هو المعتاد
على اقبل لذكر التقييد في النقص مما سيجب من غير اقبل فاما انما بقصد مناقاة قصد مثل ذلك في ابداء الافا منه لكنه كما ترى
شك في ذلك ما قبل فاولا الى طرجه بالنسبة الى ذلك وحله على خصوص مكة او على غير ذلك مما لا ينافى في التحا والله اعلم وكيف كان فالمر
بالعشرة الثانية بلينا لها سادس الاخرة والاولى لمحقق الصلوة مع فرض حصول الافا منه بابداء اليوم سواء كان من طلوع الفجر الثاني
كما هو الصحيح وطلوع الشمس فلا يجزى النقص ولو يسير انما الصلوة فاما في حساب يوم الدخول والخروج كيف كان لو كان الاول قبل
الغروب بساعة وساعتين والثاني بعد طلوع كان اذا كان الذهاب من الاول يسير الباقى من الثاني في كل ضعيف جدا والشافعي في ذلك
لا يحتمل عليه الحظا بات الشرعية ضرورة عدم صحته حقيقة عرفية اذ بعض اليوم لا يسمى يوما قطعيا ولذا انفى الخلاف والاشكال في الحدائق
في كاتر ذلك ان كان قد حكم فيها عن بعض مشائخنا المرجع في ذلك الى النوى كذا في الامور الغريبة في الشرع ولا ينبغي عدم اعتبار

منه
شك في

كتاب الصلاة

اهل العرف مثل الساعة والساعتين في صلاة ذلك نعم لو كان دخوله عند الزوال فخرج بعد بقليل بقصد العشرة العرف بل عن الاستاذ
احتمال بل قد يوقر منع عد مثله من المساحات بل هو حقيقة عرفية المكركب ان كان اليوم حقيقة من طلوع الفجر الحقيقي الا انه يصدق انامة
عشرة يوم كعمل الاجرة وما من طلوع الشمس المرفيانه يصعد عليه حقيقة عمل يوم وان كان لا يصدق عليه في اليوم الحقيقي ومثله سبيلية
وان لم يستوعبها من عرفها الشمس طلوع الفجر في غير ذلك مثل القصر نحو بل مثله ضرب زيد وخرجته وداينه ونحو ذلك في مثل رابث زيد وضرة
وخرجته ونحوها الصدد ضرب حقيقة وجره ورفقته بوقوع الفعل على بعضه من غير تجوز في لفظ زيد بازادة ذلك من بل المراد منه معناه
وهو تلك الذات المستحقة الا ان ضربها ورفقته بوقوعها يصدق عرفا بوقوع ذلك على بعضها لكنه ممنوع فيما نحن فيه ضرورة عدم صدق انامة
اليوم عرفا عند اعادة المدافعة استيعابه مما وان اطلق على فاش الساعة والدقيقة فهو مساحات العرف تتربل الفاش كالوجود
باعتبار قيام الغلب بوقوعها ليدققناهم وهذا الاطلاق على ما اذا كان الفاش بما يشاع فيه ولذا المجتزئ في مثل العدة والاعتكاف
والرضاع وانما يحض ونحوها مضافا الى اصله الغرض المقام الذي ينبغي ان يقتضي الخروج منها على المقتضى نعم انظر اجراء المفقوف للصلاة العرفي فلو
نوى المقام عند الزوال كان منها زوال اليوم الحادي عشر كما صرح به غير واحد من اصحاب بل لا يجد فيه خلافا من غير المدرك قال فيها وفي
الاختراة باليوم المفقوف من يومى لدخول الخروج وجهان ظاهرهما عدم لان نصف اليوم لا يسمى يوما فلا يخفى فامة العشرة النامة وقد عرفت
الاختراة بعدم الاكتفاء بالنفق في ايام الاعتكاف في الحكم في الجميع واحكامه ان لا تغليظ الاول بقضى بعدا للنفق بما مضى معنى عدم
احتساب الناقص من يومى لدخول الخروج يومين كاملين وكلامنا فيه كاعتراضنا انما الكلام في احتساب النصفين مثلا يومى على معنى تلفيق الاول
من الثاني وهكذا حتى ينتهي فكسج الايام العشرة وعدم الاختراة بمثله في الاعتكاف والعدة لو كان من مانع خارجي من اجاء وغيره لكن ومع ذلك لا
بالجميع بين القصر الايام اذ اعلم ان مقدار مكثه في البلد تلك غير ينبغي تركه خصوصا بعد ما يمكن من توقف صاحب الحدائق فيه بقصد النقص ومن
تمشكال متى احتساب يومى لدخول الخروج ايضا فانه من هاتين السبعين بدائية لا شغالة في الاول باسباب الافة في الاخير بالسفر ومن صدق
الافة واليومين ثم احتساب النفق وان كان لا يخفى عليك في التفصيل الاول والثاني اذ المدد على صفة اامة العشرة الافة في هاتين السبعين الافة في
بعض يومى لدخول الخروج لصلاة الافة في اليومين كما لا يخفى عليك ما في كلام الخراساني في كفايته حيث قال والظان بعض اليوم لا يجب يوم كامل
بل مطلق ولو نوى المقام عند الزوال كان منها زوال اليوم الحادي عشر وهو الشهر عشر غير يومى لدخول والخروج فيه وجهان ضرورة عدم انطباق
استفهاما من اجزاء ما حكم به او لا من الاختراة بالنفق لا تلفيق من الليل قطعا بعد الصلوات ولذا صرح في المحكي عن نهاية الاحكام انه لو دخل اياما
بقية الليل وهو واضح نعم لو نوى الافة من ليلة حلت تمام الصلوة تلك الليلة الصلوات بها زائدة على العشرة المتبقية وباجل هذا التام العشرة
على اامة العشرة لا دونها فانه يقصر حتى لو كان خمسة فصاعدا الى اداء دون العشرة وفا للشمس ونقله وتصحيفا بل عن الخلاف الاجماع عليه عن
المنهي ان عليه عامة صاحبنا بل في ان رواية الخمسة لاهل اجماع والاحاديث الكثيرة بل في قيل ان الاجماع في اعتبار كثيرة بل لا يجد فيه خلافا
الا ما يمكن عن بعض على فتيه كاعتراضه بآية لو نوى مقام خمسة لا ربعي ضعفه للاصل والاجماع السابق المعتمد بتدريج كماله لاصحاب
وتعليقهم حكم على العشرة الذي يكون صريحا في عدم اعتبار الاول بل هو كماله النصوص الكثيرة التي كماله الصريحة في اعتبار العشرة لا الاول
والخروج عن ذلك كله بحسب ابي بوب سال محمد بن مسلم ابا جعفر فانا وانا اسمع عن سافران حدثت نفسي باقامة عشرة ايام قال فليتم الصلوة فاذ
لم يدري ما يصيب يوما واكثر فليعد ثلثين يوما ثم ليتم وان قام يوما واصله واحدة فقال له محمد بن مسلم بلغني عنك ذلك قد قلت حسا قال
قد قلت ذلك قال بوبوب فقلت فانا جعلت فداك يكون اقل من خمسة قال لا تتألف الاصول المذهب فواين العلم خصوصا بعد احكامه
التي غير ما يحكم عن كلام الشافعي لرجوع الاشارة الى الكلام السابق وهو الاتمام عشرة ولما عن الشيخ عن تزييل على خصوص الحرمين كما عن
الاستاذ الاكبر مودعته في ذلك مستشهدا عليه بشواهد منها خبر بن مسلم الاخير الذي سئل عنه هو لا يجزئ من جاز لا استحبابا وان كان قد يناقش
في اولها باعتبار اشتراط التمام فيها بالخمسة لان حمل النوى على اعادة بيان مرجوحه الا تمام في الناصح عنها وفي ثانيها ما نذكر لا وجه للاستحباب بعد
كون القصر عزيمة لا رخصة كما استعرف واحتمال اعادة ثبات التغيير بالخروج في يوم وجعله افضل فزدي الواجب التحريم بعد انما فاصح عن ثبات ذلك
ايضا بقصوده عن ثبات الحاق العشرة في تعيين التمام وان حكم عن الذخيرة انه اسنوجهم تبعها للحكمي عن منسني الحان من انه لو اقصوا الخبر من جهة
عن مقدار ما دل على اعتبار اامة العشرة لما كان عن القول بالتحريم بعد الا انك خبير بما في ذلك فالاولى طرده وحمله على بعض ما عرفت بما لا
يسلم من اثبات حكم جديد سيما واوله كالصريح في المشهور بل فيه شهادة على انه مفهوم العدة هنا في نفى ثبوت الحكم لنا قصرة والله اعلم
وان كان المسافر قد ترم وعرفه هو في البلاد مثلا فلم يعلم متى خرج بعدا او بعد ذلك قصر ما بينه وبين شهر ثم يتم ولو صلوة واحدة بلا خلا
صريح اجده بين القدر والمناخير كما اعترف بمضى في ارض بل في ذلك وعن الخلاف فقط المنتهى والذخيرة الاجماع عليه هو المحجة في قطع الاستحباب
والخلافة لاهل الغرض المسافر مضافا الى العشرة المستقيمة ان لم يكن متواترة الصريحة في ذلك كسج زارة عن الباقية المتقدم في اول البحث
مسلم المتقدم انما وحسنه الاخره فالسنة من المسافر يقدم الارض فقال ان حدثت نفسك بنفسك عشرة فليتم عشرة فليتم وان قال اليوم اخرج واعد اخرج
ولا يدري فليقصر ما بينه وبين شهر فان مضى شهر فليتم ولا يتم في اقل من عشرة لا بمكة والمدنية وان قام بمكة والمدنية فليتم عشرة فليتم وخبر الجيسر
قال قال ابو عبد الله اذا خرج الرجل ان يقم عشر فليتم تمام الصلوة وان كان في شك لا يدري ما يقم فيقول اليوم او غدا فليقصر ما بينه وبين

في رواية
الاجماع
على

شهر فان قام بذلك ليلة اكثر من شهر فليتبم الصلوة وصيحه ابن وهب عن ابي نعيم قال اذا دخلت بلدك وانت تريد مقام عشرا فقام الصلوة من قبل
 وان اردت اللعام دون العشرة ففقر ان ائتت تقول هذا الخرج وبعد هذا لم يجمع على عشرة ففقر ما بينك وبين شهر فاذا اتم الشهر فقام الصلوة قال
 قلت قلت بلدا اول يوم من شهر رمضان ولست ادرى ان اقيم عشرا قال ففقر واذا ففقر فان مكثت كل اقل عددا وبعد هذا فافطر الشهر كله
 اقصر قال نعم فما واحد اذا اقصرنا ففقر واذا ففقر ففقر الى غير ذلك هي كغيرها ظاهرة وصريح في ان امداد اللعام في ذلك على تمام الشهر الا ان ففقر
 خبر جنان عن ابيه عن الباقر اذا دخلت البلدة فقلت اليوم الخرج وعدا الخرج فاستتمت عشرا ففقر لا ينفق في اللغات اليوم قبل ان يركب ولا يركب
 على كون ذلك من القواطع السفر بحيث يحتاج الى العوفي المتغير مثلا الى مسافر جديدا ولذا لا يركب الا بحجاب هذا ليدل كونه في الاحكام ففقر
 فيها على الاقامة والوصول الى البلد لا لانهم بين كونه فرضه اللعام بعد الرد شهر او بين كونه قطعاً ضرورة ان القاطعة من اخر شهر حتى يوقف
 على بلبل خاص ما دخلته اللعام فيه ولا واجب على المزدحم اذا وجد في بلد الا ربعه فاطعاً اي في مائة من ساكنيها ونزلهما ان لا ينفق على من
 لظن ولا اللعام اشراك الا اقامة والشهر النصوص المعبرة بالنسبة الى الحكم المزبور حتى الترتيل منزلة اهل البلد كما في موثق اسحق بن عمار عن ابي
 الحسن ثم المصريح بان المقام في شهر يميزه اهل مكة فاستفاد فاطعة الاقامة منها دون الشهر كما تحكم وهو اقتضاء الاحتياج الى القواطع
 الامر من عدل الشهر خاصة في الاحكام يرفعها التبع فلا حظ ذائل ثلثان لتعليق الحكم في المنع على الشهر وهو الموجب في اكثر النصوص بعقل القضاة
 بل قبل ذلك كالمقنع وجعل العلم بالمسبوق والاختلاف في المراسم الوسيطة والسرعة والتميز في السان وغيرها وعبر في النافع بالثلثين هو كغيره العباد
 بل حكم عن النهاية واكثر كسب الشهر بل صرح الفاضل بان العبرة بها بما بين الهلالين وان نفق منها وتبعه غير فلو كان ابتداء مزدحم
 من اول يوم من الشهر الهلال الى هلال اخر واقتضى نقصان يوم في صلواته حتى يكمل من الشهر الاخر لا لظن الشهر ان عبره في كثير من النصوص
 الا انه هو ما مشر لفظي بين ما بين الهلالين والثلثين ومغري وحقيقة في احدهما مخالفة الاخر على كل حال يجلي لذة الثلثين منه فاحسنه
 محمد بن مسلم المتقدم في ما بين الهلالين وتبينه يجوز بل قد يوجب نزله على ذلك مع قطع النظر عما هنا لندته اتفاق وقوع الرد
 في اول الشهر الهلال فيجعل المطلق والمشارك على الفرع الغالب من وقوع الرد في غير اول الشهر وقد قبل خلاف في اعتبار الثلثين وان لا ينفقوا
 هلالا يفتي ح تطلب الصلوة خاصة وهي اذا اتفق وقوع الرد في اول الشهر على مقتضى طلاق دلالة القصر مستحاجة ففقر في بيان ففقر ما بين
 على اشتراط لفظ الشهر بينهما اشراكا معنويا لم يفسح الحسنة لزوجة التقيد ضرورة اقتضاء تعليق الحكم على الشهر الاجزاء بكل من ففقر به لا على
 التخييل بل على الاكتفاء بما يتحقق بها يمكن اجتماعها وانفراد كل منها عن الاخر ولا ينافيه الامر بعد الثلثين في الحسنة بعد تسليم الحكم كوزن الغالب
 غير الصورة المذكورة المقنعة بخرج المخرج الغالب فلا ينافي في ذلك الاطلاق فيجب حمل عليه بطلان دلالة على ما عداه مع من شرط
 المطلق على التقييد يتحقق التعارض للوجوب لذلك عوى في مثل تجزئكم الحسنة المذكورة الا انه يجب صرفنا طلاق الشهر الى الثلثين لهذا الغلبة
 اية كما صرف الامر بالعدالة الحسنة الى ذلك لا لوابقى على الخلافة الشاملة لو كان الرد من اول الشهر لم يكن اشكال في التقيد بغيرها وضوح ما
 الفرق بين اللعام من ضرورة كفاية غلبته الوقوع في صرف الثاني لان مرجع الى جود حكمه بتخصيص امر جلاله بين وهي كفي فيه خصوصاً
 بكونه اخرى وهي في احتمال المقتضى هلالا لو كان الرد في الاول بخلاف المطلق الاول الذي لا يجوز التعديل عن مقتضى الخلافة الاولى لا افراد الثاني
 الاطلاق عليها لا النادر وجوبها خصوصاً اذا كان النادر اتفاق الفعل فيها لا هي كما اذا كان المطلق من اسماء الا من منحوها نحن ينه على ان هذا
 النداء بما هي بلا حظ كثره مصادر في الاخر لما بلا صا والا فالاول الشهر كذا ينبغي ثالثة فافقر بالنسبة الى اتفاق الرد فيه نعم جعل الاول
 خاصة مقابل السائر تلك لانهم كان اتفاق وقوع الرد فيه نادراً بالنسبة اليها جميعها وكذا ينافي لو كان الشهر حقيقة فيما بين الهلالين
 ان يقتصروا من حقيقة الحسنة لزوجة ممنوع بتل قصاه استفادة كفاية الثلثين منها وهو لا ينافي في كفاية الحقيقة الحقيقية اية من ذلك كله
 يظهر ان ما من جميع البرهان من الاكتفاء بما بين الهلالين وان كان ناقصاً لواتفق وقوع الرد في اول الشهر ففقر في الثلثين لو كان الرد في
 لا يخرج من قوة بل بما يوجب في الجملة عند الشاملة فافقر على ذلك ما في مجمع وهب السابق ان كان الاحوط ان لم يكن الاقوى خلافه وهو تعيين
 الثلثين مطلقاً صالة القصر طلاق دلالة لفظ الشهر ان كان حقيقة في القدر المشترك بينهما الا انه يجب صرفنا طلاق الامر بالتخصيص فيما بين
 بينه الى الغالب من وقوع الرد في غير الاول وتوفر اقتضاء الغلبة لزوجة ذلك لكان مثله منوها في صرفنا طلاق الامر الحسنة
 الى ذلك فافقر بصر فافقر خلافاً لما حكم على طلاق الشهر ان صرفنا ما بين الهلالين مع فرض نقصانه على صالة القصر ففقر جيداً ولا يوجب
 على القصر في الرد بين البلدة الفرية ويخوفاً بين المفارقة كما صرح به بعضهم بل هو صريح الاكثر والجميع منظر لوقوعه في السان اذا
 دونها فوق محل النقص مع جرمه بالسفوف خلا عن طلاق المني وخوفاً وعده ففقر ما والا فافقر كالنصوص في الردوس بالعدالة من التقيد
 بالمصر من على اعادة مطلق المكان المعين كترتيل ما عدا ما بينا من النصوص من كون محل المفارقة بغيره ذكر الخرج والدخول ويخوفاً
 الغالب المثال لا الشهر بل اهل الثاني والمتعين بغيره فهم الاحباب فلا يجمع لما سبق من بعد ترتيل ما في النصوص على الغالب بتبقى صورة
 المفارقة مقتضى صالة القصر طلاق دلالة مع احتمال كون المراد من الترتيل على الغالب الغاء خصوص المفارقة والعمل على مقتضى ذلك الاطلاق
 المفارقة ففقر في ذلك الذي عرض له في اثناء سفره ما يفتقره من عدا غيره حتى يوصله الثلثون متوقفاً زواله كما يفتقر في طريق
 الحج في مثل ثمانية وعشرين قصر الا انه ومع ذلك فلا حاشا الذي كراهه في عمل الاقامة ان هذا ايقن كذا لا فرق بعد بلوغ المسافة بين ان يكون

في حكمه
 في حكمه

كتاب الصلوة

نوده في وقت مضيه سفره وفي بطلان الرجوع الى محله لا طلاقا لادله نعم قد قوت ظاهرها ان لو يكن صومها كالغدا في اعتبار كون الرد والمرد
وهو مقيم في مكان واحد ما لو كان ذلك مثله هو بغير سفره فلا انما بل يمتنع على المتقصر ان ينظر فيه الشبهة على ما قيل لان لا قوت في ذلك لاصالة
القصر لا طلاقا للملزم الذي يوجب قصره في الخروج عنها على المتيقن نعم لو كان ذلك منه قبل بلوغ المسافة فقطعها على الرد اتم لا للمضي
بل لعدم الاستمرار على قصد المسافة الذي شرط كاعرف وهل يعتبر الوحدة في محل الرد بحيث يقدر فيه الخروج عنه الى مكان دون المسافة
حتى لو كان من قصد الرجوع له يومه وليست اشكال اقواه ذلك فقصارا على المتيقن ان يفي الا لا يلدح فيه مطلقا يخرج حتى لمحل الشخص نحو
بما لا ينافي صدق اسم الوحدة عرفا ومثلا البلاد المنسقة على حسب سمعتها في هذا الاقامة ومنع يظهرها في الروض قال وهل من الرد بل يفي
بوما ما يردده الى ذلك فيا ويملكه من غير قصد لها وان بلغها فنظر من وجوب حقيقة السفر فلا يضر الرد ومن جلال العسك توقفت في
انتهى على علم والرد بالرد في المتن وغيره عدم العزم على اقامة فينبذ في العزم على السفر غدا مثلا فضل له مانع عن ذلك حتى خولفت
كما لا يخفى على من لاحظ النصوص في المقام بل الغدا في مع التكاليف ولو قوتى الاقامة ثم بدا له فعدل عنها قبل ان يصل فيرضى عما راجع الى
التقصير لا صالة التي ينبغي الاقتصاد في الخروج على المتيقن الذي هو غير المفروض قطعاً خصوصاً بعد ملاحظة التخييل في من الرضا عن
الذخيرة والحدائق بل الاجماع من المدارك وعن المصايح عليه على العمل على صلاة واحدة بنيتها الا تمام ليرجع كذا في الخلاف في اعتبار الرضا
ان الاجماع في غير ما جاء به لا بعد تحصيل الاجماع عليه في ذلك في مفتاح الكرامة لم يختلف في ذلك ثمان مضافا الى الصحيح عن ابي عبد الله في
قلت لا يبعد الله تعالى كنت نوب حين دخلت المدينة ان اقيم عشرة ايام فاتم الصلوة ثم لا اجد ان اقيم بها ما ترى اتم ام اقصر فقال ان كنت
دخلت المدينة وصلت بها صلوة فريضته واحدة بهام فليس لك ان تقصر حتى تخرج عنها وركبت فخلتها على نيتك المقام فلم تصل فيها صلوة
فريضته واحدة بهما حتى بدلتك ان لا تقم فانت في تلك الحال بالبحر اذ شئت فانما المقام عاردا ثم وان لم تتوى المقام تقصر بدينك بين
شهر فاذ مضى لك شهر فاتم الصلوة نعم قبل قد يظهر الخلاف في الاول من البطوح حيث اختلف في ظاهر بعض عباراته بالنسبة الى كسب تنبيه على الصلوة
بما ابعدها بقرينة تصرف بعد ذلك بعين ما في المتن على انه على تقدير خلافه يوجب جماعاً في ذلك فلا يلفظ اليه كما انه لا يلفظ الى غير جماع
الجماع المضمّن لا بالعود الى التقصير بعد الصلوة بما لا ينافي في الجماع على العمل في ذلك الذي قد مر بطريق المعارض له انما الكلام في
ارادة الكتابة بالصلوة تماماً في غير مكان شرط صحته بالاقامة من صلوة نافلة او الدخول في صوم نحوها انما يكون في غير ذلك لكن
اذا اتم او وصل منه الى محله يجوز له بطلان لو كان مقبلاً للصوم بعد الزوال وليس كناية عن شيء في ذلك بل المدارك على خصوص اكمال الفريضة تماماً
حتى لا يتجمل فيه ولو وصل في الفريضة الى ركوع الثالثة والرابعة وقبل التسليم ثم عدل عن الاقامة وجوه بل اقوال اقوالها وقا قاله دارك
والرناض وغيرهما الاخرين لم يثبت اجماع على خلافه وانما كان حكمه عليه من الظاهر في مضافه وصريحاً في ذلك لكن محل النظر بل المنع في
القول به لا طلاق للصوم المزبور والحكم على طلاق ما دل على كفاية نيته الاقامة لو كان ردعوى رادعاً ما سمعت من الصلوة تماماً في غير
انه لا شاهد لها بعد ثبوت القياس من اجماع ارضهم عزها وما يوجب في توجبه الثاني من انه لو فرض ان هذا الصائم سافر بعد الزوال فلا
يجب ما ان يوجب عليه الاطاعة وتمام الصلوة لا سبيل الى الاول لا يستلزم وقوع الصوم الواجب فربما يفي الاقامة وهو غير جائز بل
الانما استلزم من الصوم المنذور على وجهه ما مثله وليس هذا منه فيثبت لا غير هو عدم انقطاع نيته الاقامة بالرجوع عنها بعد الزوال
سواء سافر او لم يزل ام لو سافر لا مدخل للسفر في صحة الصوم ويحقق الاقامة بل حقق هذه وقدمت عدم تأثيرها اما اذا لم
يسافر فيبقى على تمام الى ان يخرج الى المسافة وهو المظهر مع ان مسافة الكفء بمطلق الشروع في الصوم الذي لا يصح وقوعه سفر وان فقد
قبل زوال الشمس لا يفي منه فلهذا الدليل القياس المحرم على ان مع الفارق في تلك الخيارات في القواعد والمقاصد العلمية وظالمات المقعد
البغدادية عن التذكرة والقرآن في نهاية الاحكام والموجز وغاية المرام وادشاد الجعفرية بل عرفت في ذلك المسند نفسه قال ويطالب بتفسير
السفر لا يستلزم بطلان الرجوع عن نيته الاقامة مضافاً الى انه من بطلان العمل بالخبر بل بما حكى عن فخر الاسلام ايته لكن عن ايضا حركه
والبيان وكشف القياس الجعفرية في توجيهه كالشيخ بل الدروس حيث قال في نظر انه لا مانع من اخيار الاول بقصص النصوص
وجوب المضي في الصوم بعد الزوال عن تناول مثل ذلك ضرورة صراحة بعضها وظل في الاخر في المسافر من موضع بل رفته في الاتمام الذي هو
المقام محل النزاع ودعوى ان لا يكونه مجعاً عليه ممكنة المنع بل الثاني ايته ولا يستلزم عدم انقطاع نيته الاقامة بالرجوع عنها في هذا الحال فيمكن
دعوى عدم البات في وقوع الصوم الواجب السفر احصل الزوال حال الاقامة لعدم الدليل على منع بل هو كالمسافر من منزله بعد الزوال
الذي لم يبق له حكم المنزل في باقي الزمان مع وجوب الصوم ولازم الصوم ولا تمام المستفاد من قلازم القصر والافطار يمكنه تخصيصه باطلاق
الصوم المزبور لذلك على وجوه الى المقصر ما يصل فريضته تماماً وليس العكس في من يتركها واول هذا وان خبيراً من مقومات الدليل في
فرض السفر بعد الزوال فلا وجه لدعوى قضاء الدليل المستطوع التعميم لم الشروع فيه كما ذكره المسند المذكور وذكرناه نحن ولا جبراً على
وبالجملة الحاق الصوم بفريضته في ذلك لا يخرج من نظر ومنع سواء كان العدول قبله وبعده وان كان الثاني اقرب الاحتمالين في توجيهه بل
وفي كل مقام قد عدل عنه بعض الاحمال المتوقف جوازها على الاقامة كما سمعته من الوجه الاول بل قد يتأكد الاحتمال فيقال اذا لم يعمل صلاة الاذان
الاقامة قد ترتب ثرها في الفريضة كالوترها الصلوة في تمام الوقت على وجه يثبت قضاها عليه تماماً ثم عدل عنه قد مر غير واحد من الاصحاب

نوه

سفر في كل حال
انفصاح

بوجوب القيام عليه لم يستقر الا تمام الغاي في الذم هو كمن صلى تماما من غير فرق بين الشاركة هذا ونبينا والناقشة فيه يمنع وجوب قضا
 تماما مع فرض عدله قبل قضاها نعم هو محذور قضاها خارج الوقت تماما ثم عدل نظري وتناول النصح لم يدعها معلوم وجوب قضا الغاء
 كانت قد فات تماما فوجب قضاها كما كان كذلك المناقشة بان لو اريد من اثر النية ما يشاء في تلك جهة القول بوجوبه لان تمام حتى لو خرجت
 خروج الوقت لا يغير النية صار حكمة تمام بحيث لو كان في ذلك الوقت فرض جازر لصلاته تماما وكفى في ذلك تاثير ان هو كذا اثر القضا لا يغير
 عليه تقاوت المقامين فان التاثير في هذا التقدير بخلافه في القضا فانه يتحقق بل هو غير التاثير لو فرض في حوله الوقت عليه حاله النية المقام
 حوطه بالتمام عدل قبل الصلوة فضلا قبل الوقت ذلك بعد استقراء هذا الخطا في بعض مقام الوقت بخلافه في القضا فانه قد استقر الحكم
 فيه نعم قد ينشأ في الدليل المزبور بطلان النصح فعليه التمام ولذلك كان ذلك وعلا يصح مجمع البرهان والتجربة ومصابيح الانوار الرجوع
 التفسير هنا ولا مدخل لا يستقر القضا تماما ومنها معا توقيت الفاضل والشهيدان وغيرهما في الحكم المزبور فبين من اقتصر على كراهية
 ونوع الاشكال في النظر انهم بين من ذكر في تلك الناسي بين من ذكره في العام لكن لا يخفى عليك قصود النص من فاته كل منهما ما اذا عرفت في
 جامع المقاصد على ما حكى عنه بانها في نظر الرواية وان قالوا ويقان الاصح التمام نظرا في النقضية هو المذهب الذي لا يخرج عن كفاية القضا الاصول
 لذلك التمام لان هذا اطلاق ما دل على التمام بغيره التمام قضاء خروج الراجح قبل الصلوة في وقتها ولعله لا يخرج من قواها لانصاف ان النصح
 غير في شموله لك لاحد من ضرورة كون المفهوم بناء على المسئلة على ما هو الغالب من عدم نوبت الصلوة من المؤمن الموجد فيبقي ما يخرج
 فيه على مقتضى غيره من الادلة وقد عرفت قضاها اطلاقها التمام بل لا يبعد بان ذلك في غير هذا الفرع مما ذكره هناك الوضوء المقام ثم نرى ان
 صلواتنا المشرقة بالبقعة مثلا وبعد الفراغ فكرية الاقامة ثم اذ اخرج وان ذكر في الروضات في وجهين كما عن غير ذلك من نحو ذلك في الوضوء في
 ثم صلى بهذه القصير ثم اربعاء فاسيا ثم ذكر بعد الصلوة ونوى الخروج قال فيه فان كان في الوقت فكن يصل لوجوبها وان كان قد خرج
 احتمل الاجتزاع بها لانها صلوة تمام بغيره عدمه نعم يقصد التمام لكن قد يناقش في مجمع البرهان من ان الظاهرة هذه الصلوة وحدها لا
 مكم وعدم ضرورتها لنية عدم وقوع الفعل كل على ذلك الوجه مع حصول قصد التمام فليس بانقص من هو العدل ليجعل العسر مكان الظهور
 والقياس على القصر لو صلى تماما ليس بيبك دفع بان الاصل في جميع الصلوات لنية الا ما دل عليه الدليل في غير ذلك من الفروع المذكورة
 وقد عرفت وجه البحث فيها واحتمال ان لا تامة امر شرعي فكل ما شك في اعتباره فيها فهو معتبر بدفعه المرجع فيها الى اطلاق الادلة السابقة ومع
 ذلك كله لا حشايه لا ينبغي في خصوص ما مع اشعار قوله في الصحيح السابق وان شئت فانوى المقام عشرا ثم يكون التمام لنية التمام لا الشرف
 البقعة مثلا كالفناوى بل بما قيل بعد اعتباره لو وقع التمام منه فلا غير من الخطئية الا فامة وان كان لا يخرج من نظرية بناء على عدم وجوب
 اعادة مثل هذه الصلوة عليه لانه نية الا فامة صار غير لازم من وجوبه عليه التمام لنفسه لا يجب عليه ملاحظة السبب في ذلك فيفقد النظر في
 بعض الصلوات السابقة اللهم الا ان يبقى ان نوى ان لا يجب عليه لكن الكلام في تحقق شرطه لا فامة بحيث لا يخرج التفسير لو رجع عنها وكونه مجرد وقوع
 الصلوة تماما ما صحيح وان لم يخط السبب في البحث لكنه كما نرى في ان لا ينبغي في الرجوع الى القصر او لم يصل حتى خرج الوقت لعدم مسقط للغة
 كافي لانعام والمجنون والمجنون لا يخط السبب في البحث لكنه كما نرى في ان لا ينبغي في الرجوع الى القصر او لم يصل حتى خرج الوقت لعدم مسقط للغة
 حكوا بالرجوع قول واحد ومنه يعلم في اطلاق ما دل على تحقق الا فامة والغرم والنية عن تناول مثل ذلك تجديا ثم انه هل يجزى بقاء مسافة
 او قصد ما في رجوعه الى القصر عند رجوعه عن الا فامة قبل فعل الصلوة تماما او انه يكفي من السفر لا ولا النكث الثاني لعدم تأثيره الا فامة في
 قطع السفر اذ رجوع عنها قبل الصلوة تماما ولا اطلاق النص الفئوي في هذا الجاد الا لا يسل في ما حكى عنه من انه لا اجزاه للثمة وفي ذلك بعد اطلاق
 خبره ولا يمكن ومع ذلك فقد احتمل في الروضات شرط بقاء مسافة متساكبا لطلاق النص الفئوي وان نية الا فامة من القواطع للسفر فيبطل
 حكم ما سبق بمجرد النية وان لم يصل بما كما لو وصل الى وطنه ودعا باليد بانه لا منافاة في اطلاق خبره ولا لذلك الظهور السابق كوني وسير يد
 السفر الى الكوفة ولذا المطلق في القصر عند الرجوع كما لا فامة ذلك بعد الخروج اذا صلى تماما الا لا يلبس من المسافة باعتبار الخصم لا انه لا يخفى عليك
 ضعف الاحتمال من اصله بل عزائمه ضرورة كون الا فامة من القواطع اذا لم يرجع عنها قبل الصلوة تماما لا معه كما هو واضح نعم لا بد
 القصر من بقاء مسافة ولو ان عدوله كان بعد ان صلى فريضه تماما لا يخرج بمنزلة من زاد المسافة بعد تمام الا فامة لان الفرض المزبور في
 ان المصروع عليه توقف القصر على الشروع في المسافة لا انه يكفي في التقصير البلد عند الرجوع عن الا فامة مجرد كون الباقي مسافة كما هو
 الحكم لو نوى الا فامة في اثناء الصلوة وانما ثم رجع عن الا فامة بعد الفراغ ففي عوده الى القصر عدته جهازا في شأن من هو النصح
 اعتبارا في اتمام الصلوة على التمام ومن تحقق اقامة الذي والاشنان بالركعتين الاخريتين ولا فاما الركعة الاولى ولان مرادة منه على كل حال
 اقوامها الثاني في ان لا ينبغي في ان لا يكون النص الفئوي غيبا وكون تمام الفريضه مما توثره الا فامة فلا يخرج في وقوع النامة منه على كل حال كالصحيح
 والمغرب ما عن بعضهم من احتمال الاكتمال بذلك غلط قطعا وكذا ما يحكى عن الشيخ واتباعه من كفاية مجرد شدة وعمل في الصلوة على وجه
 التمام وان عدل في الركعة الاولى الثانية ضرورة مخالفة لظهور النص اعتبارا في الفراغ من الفريضه المتخذه على التمام بل قد يدعى في الوضوء عند
 الاجتزاع حتى لو ركب للثالثة او الرابعة قبل السلام بناء على توقف التمام عليه ان كان الاكتمال مجرد ركوع الثالثة والقيام له لا يخرج من وجه
 عرفه بان تقدم من الاكتمال مجرد تحقق اثر الا فامة كما سبق في البحث في مفصلة والانصاف في المحافظة على الاشطاط في اكثر هذه الصلوات والله

کتاب الصلوة

[illegible]

الغنى قال الحسن بن علي بن زياد

کتاب الصلوة

الکائنات خلق
المساكين
مروما

الواجب ولعله لما استدل بعضهم على وجوب التسليم بما في المقام لكن قد يوقر به هذا الدليل والله بنا على استحباب التسليم لا يتحقق الخروج من الصلوة بمجرد
الفرغ بل لا بد من غير الخروج أو فعل ما به يحصل التسليم والاصح الصلوة ولو وقع الزيادة خارج الصلوة بل قد يبقاها وان لم يقرب قصد الخروج
في الفرغ لان البطلان قصد عدم الخروج من الصلوة وفي ذلك الحين الصلوة المقصودة بما يبطل بالانتهاء اذا وقعت ابتداء على ذلك الوجه دون ما اذا وقعت
على وجه القصر ثم حصل الاتمام بعد الفرغ من الاضال لوجوب جمعها بين الروايات المتضمنة لهذا الحكم والادلة الدالة على استحباب التسليم فلانما البحث
معد مقام اخر لما المقصود اتفاق القولين على بطلان هذا ولو كان قد اتم صلوته جاهلا بان حكم المسافر بالقصر فلا إعادة ولو كان الوقت باقيا
للصحيح السابق فافق لاكثر كما في غيره بل في الرضا عن عليه الاجماع في الجملة في بعض العبارات بل حكى المقدس في
الاجماع عليه صرحا وبما يوقر به معرفة استثناء هذه المسئلة ومسئلة الجهر لا خفاء من عدم معدرة الجهل كما يؤول الى السؤال الرسمى في
السيد المرتضى عن وجهه ذلك قال الاول الوجه بانفعي الطائفة من سقوط فرض القضاء عن صلى من المفتر من صلوة المني بعد خروج الوقت كان جاهلا
بالحكم في ذلك مع علمنا بان الجهل باعادة الركعات لا يصح معه لعدم تفصيل احكامها ووجوبها اذ من البعدان يعلم بالتفصيل مع جهل الجملة التوجه الاصل
والاجماع على ان من صلى صلوة لا يعلم احكامها فمضى بغيره وما لا يتخرج من الصلوة بغيره فبما يقرب منه سؤال الثاني ايضا واجاب المرتضى عن
لها على ما يستفاد من كلامها من كون الحكم من غير فاعنه نارة بان يجوز تعذر الحكم الشرعي بسبب الجهل وان كان الجاهل غير معدر وذخرى بما يقرب منه
من ان الجهل وان لم يعد صاحبه هو مذموم يجوز ان يتغير حكم الشرع فيكون العالم بخلاف حكم الجاهل وكان يزيل بان الجاهل هنا اي غير معدر
بالنسبة لا ثم وعدت ان كان فعله صحيحا للدليل انه ما من ترتب الشارع حكما على فعل وتركه المكلف خاص به كما في مسئلة الضد التي منها ان الشارع
اراد الصلوة من المكلف طلبة ما من بعد عصيانا نزل الامراض التي هو اذ الله الخاسر مثلا فبما يقرب منه سؤال الثالث ايضا واجاب المرتضى عن
كتابا وسنة الا انه لو صلى بعد عصيانا في ذلك محض صلوة للدليل في وكيف كان فلا يفتي في الحكم المزبور بعد ما عرفت فافق الغنية وعن الاشكال
والاصح من الاعادة في الوقت ونحوه بل في الاول الاجماع عليه القاعدة عند معدرة الجهل التي يجب الخروج عنها بعد تسليم شهرها وانما يخرج
فيه بما عرفت ولا طلاق الامر بها في بعض المعتبرة التي ستمعنا في الناس في الصحيح ومضى في السابقين الذي يجب الخروج عنه لغيره بما مرءا على كونه
التعارض بينهما بالعموم والخصوص المطلق بل على كونه من جهة موضوع جازا على البشارة العظيمة وغيرها التي منها من غير ما يعلم ما في دعوى الجاهل
السابق في غاية الضعف وان كان زمانا قبل ان يظفر من الرسمى المرتضى حيث قرره على سؤا لا غير منكر عليه مع ان يمكن منعه على مدعي خصوصنا
بالنسبة للسيد اذ مطرغ نظره الجواب عن اصل الاشكال اضعف منه ما يحكى عن العلماء من الاعادة في الوقت خارجا لبعض ما مرءا عرفت الخالف
فلا نعيد ولا بعد الحاق الصلوة بالصلاة كان فرض عليه من ويقضي استدلال الشريعة البعدا على حكم الجاهل بالنسبة الى الصلوة بغيره ليش اذا
سافر الرجل في شهر رمضان افطر وان صام بها لانه يقضي الذي هو محذور ما نحن فيه ويؤيده في الجملة فلازم القصر لا فطر والصيام والاعتمام وانما
سؤا وان كان لا يخرج من فاعل ما لفاعلة عدم معدرة الجهل التي اقصر في الاستثناء منها على المسئلتين اللهم الا ان يريدوا بالقصر
والاعتمام ما يشمل الافطار والصيام ولعله ياتي في الصوم بما البحث فيه انتم والاحوط بل لا قوى لاقتضاهما خلاف تلك القاعدة الحكمي عليها الاجماع
في كلام الرسمى الموافق لظاهر الادلة على اليقين وهو جهل القصر من صلحها هو كالتفصيل المزبور بل في الضاوي على ما عرفت في الرسمى
الحديث انما انتم في الكفاية انه انب بالفواعل عن الذخير وشرح الاسناد النسخ بواجتهاره دون الجهل ببعض الخصوصيات كما هو جهل القطع
كثرة السفر بافاة العشرة فاتم وانقطاع سقم العصية بقصد الطاعة في شأنه وانحدر ذلك لكن توقف في كانه نهاية الاحكام بل عن مجمع البرهان
التصريح بالشبهة بين الجمع في الحكم ولعله لا اشراك في العهد المسوخ لذلك هو الجمل لقوله في الصحيح المزبور وفرب لا ذنوب في ما يدرك ذلك كله
غير المنسب الذي يعدر فيه بمقتضى المذهب بل قد يندرج فيه ذنوب الجاهل بكون المسافر لوجوبه للقصر التامة والاربع مع الرجوع ليوثره بخود ذلك الا
انه لا ريب ان الاحوط ان لو كان الاقوى الاول كما انه كذلك ايضا لو انعكس الفرض بان صلى من فرضه التمام لا فاعلة ونحوها قصر الجاهل بالحكم فضلا
ان يكون عالما بما عرفت وفي الرضى عن الحدائق انما المشهور بل بما كان في جميع اصحابنا حيث اقصر في بيان المعدرة على الاولى
التي لا يلزم منها المعدرة هنا قطعنا لعل الغد هناك من جهة اتصال التمام ومعرفة بطلانها خلافا للحكمي عن جامع اشعبد بالقصة
وعن مجمع البرهان نفى البعد عنها ولعله ولا طلاق سنننا ثم الجهل بالقصر الاتمام من الفاعلة ولا اشراك في العلية ويصيح منصوص عن
اذا اتيت بلدة ارمعت المقام بعشرة فاتم الصلوة وان تركه جاهلا فليس عليه الاعادة وخبر محمد بن سنان عن ابي الحسن في الامر به التي
المغرب كعشرين سفها فاليس عليها قضاء بل منه يتضح انه لا فرق هنا في ذلك بين ما يصح قصره وما لا يصح كما عن بعض مشايخ الحديث انظر
مع في الدرر والاجماع على الاعادة في قصر الثانية بل قد يبق بقصوه هذا الخبر لشدوده كما عرفت في من بل عن الشيخ الذي هو رده فذلك ما يقرب
بل عن شرح الاسناد ذلك ايضا فاسياله الى اصحابنا عن تخصيص الفاعلة والاختيار للتواتر الدالة على ثبوت المصريح والاثمة واما
المسلمين او ضرورتهم على ذلك على انه لا قصر فيها بل هو بقصوه الصحيح الاول يقرب عن تخصيص الفاعلة ايضا لعله المفتوح اذ لو كان الاثنان
سعيد بعض ما عرفت من اثنان بل من بما احتمل عودا فمضى الى القصر لئلا فدان لم يكن مذكورا فيكون في الرضى ان كان هو كما نرى لكنه قد يبق
هو على كل حال بعد ما عرفت من الشواذ التي لا يعللها في نفس مضمونها فضلا عن ان يتكلم في غير خصوص ما يحكى عن مجمل في من انه الحق
به ناسي الا فاعلة عكسا لا إعادة وان كان قيل انه لم يعلق عليه حد هذه وفي ذلك لو اتم بجملة بالانفاة فلا عادة مطلا لا فاعلة لا تامة

كتاب الصلوة

[illegible]

وكان مرقس مقدراً للتهدئة ليدلهم على الصلاة؟

مرکز و فنون

مفتی رضا بیگ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كتاب الصلاة

من تركه فله دخل عليه وقت الصلاة في المحذور لم تصلح فخرجت عليك التقصير دخل عليك وقت الصلاة في السفر لم تصلح حتى تدخل
 عليك النمام والمناقشة لجميع ما جازل وادارة الخروج قبل مضي زمان بيع الصلاة وما احتاجه من الشرائط التي يتحقق الوجوب الذي هو شرط
 الانمام في السفر عند الخصم بل يمكن هو ان ذلك هو كذا بعضها يدونها مع عدم التبرج بالشرط المزبور في كلام بعضهم بل بما كان مقتضى
 ما تقدم من بعض دلهم عدم ذكر الشهداء منهم وربما كان ترك بعضها ايقان مجرد الاحتمال لا يدفع الاستدلال بالنظر من الاطلاق
 ونحوها خصوصاً اذا انغم ايتها ترك الاستغناء نحوه وخصوصاً اذا كان الفرض الغالب من المطلق هو المطلق كما في المقام ضرورة عليه
 سعة الوقت للصلاة مع فخره حول الوقت عند اهل هذا باعتبار خطابه بالتقصير حتى يتجاوز محل الترخيص قبله يصلح تمامه والى ان
 يتجاوز جميع الصلاة وازيد قطعاً ومعارضاً ذلك كله باستصحاب النمام والاطلاق لدلة وجوبه على الحاضر اشمال المثل الفرض ضرورة صير
 تقييد الوجوب بما اذا لم يناف في الفرضية المستغناء من اطلاق الادلة المقصرة في الخروج من محل المتيقن من المسافر الذي
 لم يتفر وجوب النمام عليه بان كان خاضعاً للمفسر عليه نحوها من زوى لا عند الذي يجب عليهم القضا اذ اطر العذر بعد ما مضى ما
 بيع الصلاة ولم يفعل الا شرط التخرج من المحذور ان كان هو فيها عن غير مقتضى سقوط الركعة وفي ذلك يقتضي سقوط الصلاة من غير
 فكما يؤثر هنا بعد الاستقرار المزبور لم يؤثر هنا وان لو وجب لقصرها في الاداء لوجب القضا عند الغوات وليس فليش بان لو وجب
 القصر لوجب في طار ضرورة فلا بد منها وليس فليش بان لو فرض شرع في الصلاة قبل تحقق السفر حتى صار كذلك وهو في شأنها كما اذا
 كان في مضيته واحالة لم يكن اشكال في وجوب كمال الصلاة تماماً لانها على ما افتتحت فكذلك انما عدم الفصل بين الصلوات ببعض من سلم
 سئلنا باعبد الله مسمى جل يدخل في سفر وقد دخل وقت الصلاة وهو في الطريق فقال يصلح كعبين وان خرج الى سفره وكما دخل
 وقت الصلاة فليصل رجا ونحوه خبر لاخر خبر بشير النباك خرجت مع ابي عبد الله محمداً يدنا الشجرة فقال في ابو عبد الله ما بان قال قلت
 لبيك قال ان لم يجز احد من اهل هذا العسكر ان يصلي بغيرنا فغيرك وذلك انه دخل وقت الصلاة قبل ان يخرج والموتى عن الصادق ما ايضا
 قال سئل اذا كانت الشمس هوى في سفره قال يبدأ بالزوال فيصلها ثم يصلح الاولى بتفسير كعبين لا يخرج من منزله قبل ان يخرج
 الاولى سئل فان خرج بعد ما حضرت الاولى في يصلح اربع ركعات ثم يصلح بعد التوافل ثمان ركعات لا يخرج من منزله بعد ما حضرت
 الاولى فاحضر العصر على العصر بتفسيره ركعات لا يخرج في سفره قبل ان يخرج من منزله جازاً اذا الاستصحاب مع مكان منع حوايه
 في نحو المقام باعتبار ان الذي يجزى في الوقت نما هو كل الصلاة بغيره لا يكلف في الايقاع في جزء شام من الزمان الموسع على حسب
 ما يقتضيه تكليف ذلك الجزء بخصوصه وضوا وتبها او جلوساً او اضطجاعاً ونحو ذلك نعم بعضها لا يجوز التكلف نقل حاله اليها انما
 وبعضها يجوز كما في المقام ذكره في الخبرين لا يثبت في السفر ولا قبله لا يثبت في السفر ولا قبله لا يثبت في السفر ولا قبله لا يثبت في السفر
 مطعجه لا يكلف في الصلاة بين الاتمام بان يصلحها وهو حاضر بين القصر بان يصلحها كما كذا لا الاتيين على اقل الحمل مقطوع بما سمعته
 الادلة السابقة كذا اطلاق ادلة النمام التي استفيد منها اصله بعد الغرض من المناقشة في ما اطلاق ادلة وجوبه على الحاضر فغرضه في صرح عدم
 شمولها للمقام ومع التسليم فهو معارض مثله ومقيد بما عرفت والفرق بين المقام وبين المناقشة في غاية الوضوح فليست سرح عليها
 مع حرمته مع العادق كوضوح منع الانمام في القضاء انه هو تابع للكل في الاداء ولو سلم لغرضه ليل يدل على اعتبار القضاء بجبال الوجوب ون
 الاداء فلا ينبغي قياس المقام عليه كما ان عدم وجوبه لا ينافي لاداءه ان كان هو مسافراً لا يسلم عدم القصر او يجزى المسافر ولذا وجب القصر
 عليه باعتراف الخصم ونه الاطلاق اذا فرض سفره من الزوال بحيث لم يضر منه مقدار اداء الصلاة وقتاً لا خصوصاً في الظهور ونه العصر كذا
 لا لا بد من الانمام في الفرضية التي تحقق السفر اثنائها وبين المقام ان ذلك لا شرط القصر بل يتحقق السفر على افتتاح الصلاة مع انه يمكن
 منع الاصل اذا فرض تحقق السفر في الاثناء قبل ان يتجاوز محل القصر لا نفي ان التكليف من نوى الاقامة في اثناء الصلاة ورجح
 عنها كذا فيمكن القضا بالعكس فيها افتتح الصلاة على القصر ثم صار حاضر في اثنائها فان التخرج على ذلك الحصر الفرض لان الصلاة على افتتاح الصلاة عليه
 ان لا يلزم القول بالقطر انصف بالخصوص قبل الشرع في الصلاة فيعلم عدم اللازم بين المشككين ويصحح بن مسلم مع قصوره عن معارضتنا نقد
 من الادلة من جهة منها الشهرة والموافقة للاطلاقات خصوصاً مع اضطراب سنده وضمنه في الجملة بالنسبة لرواية يجب له العمل لاداء الصلاة اذا
 في البلد عند اداء الخروج الى السفر وقبل تجاوزه محل الترخيص ثم يسافر فيصعد عليه ان يخرج الى سفره كخبره السابق انما هو ضعيف السند
 لا يصلح لمعارضته بعض ما عرفت فضلاً عن جميع خصوصاً مع احتمال الحمل على التقييد كما تقدم في الزايف الموثق مع قصوره عن المناقشة لا يثبت
 على الحنا عندنا من حول وقت الظهور مجرد الزوال لشرائها مع العصر باعتراف الاختصاص من مقتضى القولين ومن ذلك كله يعرف ما في الحكم من
 بعض فاضل السابقين من الوقت عدم الترجيح معللاً له بتجاوز العيصين من جناس كل منها الحمل على الاخر لا لا يتحقق عليك جحان حمل هذا الصحيح على
 الاول للشهرة والاجماع الحكمي الموافق للعومات والاطلاقات واقر به التصر في من التصرف في الاول انما يتصرف في التقييد في سقوط
 الخروج من البلد بعد دخول الوقت من غير مضي مقدار الصلاة بالشرط كما سمعت سابقاً وهو غاية البعدان الخروج الى محل الشخص بعد دخول الوقت
 في اثنائها هو فرض مورد يسلم من مضي وقت الصلاة بل اكثر ولا اقل من جملتها قطعاً مع انه امر بالقصر غير مقتضاه عن مضي مقدار واحد
 مع ان قوله فيها الاصل على ما خرج كالصريح في كونه من الصلوات قبل الخروج مع تأكيد الحكم بالقسمة على تقديره بغيرها من الغاية الظاهرة منه وهي دفع ما

عزیز کا جواب

كتاب الصلوة

ويقتصر العود بل عن الحدائق ان الطائفة المشهورة بالنسبة العلامة الطحاوي الى اكثر الناس من ان كان فيها ما يعجز عن المتبع نعم بين ما ذكره
 الشهيد منهم خاصة وبين غيره فرق من جهة احدها انهم صرحوا بوجوب الاتمام لغير ناوي الا لا ما بعد التوفيق المصدايقه كافي الزهاب
 وان التقصير بها هو العود خاصا بخلاف الشهيد فالحق المقصد بالعود في التقصير به حيث قال في الدرر من لو خرج ناوي الا لا عشرة الى
 ما دون المسافة عاد ما على العود والمقام عشرة مسافة ثم ذهابا وعائدا ومقيما وان عزم على المعادة فصرح ناوي الا لا عشرة الى
 عشرة اخرى ثم في ذهابه واباه وافامنه وان عزم على مجرد العود فصرح ان حرم على ما سبق بل عشرة ثم خرج الى ما دون المسافة عاد ما على العود واما
 العود اقامة عشرة اخرى ثم في ذهابه واباه وافامنه وان عزم على مجرد العود فصرح ان حرم على ما سبق بل عشرة ثم خرج الى ما دون المسافة عاد ما على
 خاصا بل ويمكن ان يقال ان المقصود من وجوب العود غير الزهاب جوب العود والبلد من جوب الا تمام فيه خاصة عدم وجوبه فيها تميز
 حكمه بالتمام في صورة العزم على الاقامة في الزهاب العود والبلد فان التقصير في صورة عدم العزم يقتضي ان يكون في مقابلة التعيم
 تلك الصورة فلا دلالة في العبارة على العتق المقصد ان كانت فاصلة عن قاعدة الا تمام فبذلك لان دليل التقصير على تقدير تمامه
 يقتضي عدم الفرق بين الزهاب المقصد فتبعد الفرق فيه بينهما ويقر بان يكون سكوت عن حكم المقصد صرحا بقوله على قاعدة الدليل له على
 هذا المحققين قولهم وبين قول الشهيد من هذه الجهة كيف قد صرحوا بما وافقهم فيها انما رده مع تصريحهم بوجوب الا تمام والمقصد به ولو
 قلنا لم يكن ما ذكره موافقا لمصالح الفقيهين في حكم المقصد بل كان ذلك قولنا في المسئلة وفيه مع ما ذكرنا من مخالفات لتصرهم بل بعضها
 الا قولنا ذهاب الية اكثر من قصرهم وما ذكره الشهيد من التقصير ثانيا انهم اطلقوا التقصير بوجوب العود والتمام في ما عدا
 بحيث يلزم ان لا يعدم على ما ذكره ما دون عشرة بعد العود العازم على مجرد العود والعود بحمل الا فاصلة وحده لشهادة البيان بالضم الاول
 وواجب الواجب القصر على قصد العود من غير فاصلة قط قبل كل ما في الذكر في شعر هذا التقصير فكم ما يقتضي تمريض قول الشيخ ومن تابعه
 في حكمهم بالقصر في الضم الاول مؤذنان باطلاق العتق القسم الثاني مما لا ينبغي التامل فيه كيف كان فهذا التقصير من خواصه لم يفرق
 لاحد قبله ولا بعده كما اعترف به بعض مستأخريه قال من قد نص بعضهم كالشهيد الثاني على عدم الفرق هو الذي يقتضيه طلاق غيره وكيف
 كان فحق الشيخ من نابع موافقا الى طلاق اداء العتق على المسافر النجس بالخرج عنها الاقتصار على المتبعين وهو غير الفرض من نوى الاقامة
 والى خلاف ما دل على تمام المقدم حتى يخرج التامل على فرض انه يفيض المقام بالمعاصرة فيقول حكم السفر قصد قصد المسافة عليه بالهوك
 في بعض الاوقات قطع كما لو كان محل اقامته خافا او شبهه مما هو من السبيل عرفا ثم قصد تمام السفر على وجه الاغراض عن الاقامة الاولى او
 القصد الى ما كان عليه من تمام السفر نعم عزم على التوجه بهذا الطريق الى جهة اخرى في محل الاقامة على ما مقر منزل من المنازل خصوصا
 اذا كان من قصد قبوله ونحوها فانه لا يوجب قصد المسافر عليه بالوجه صدق قصد المسافة كذلك ولا فائل بالفصل في الاعضاء الساترة
 اذ قد عرفت ذلك في مثل هذه الاوقات في المطلق في الجميع واستصحاب المقام قد يجمع جوبا في المقام وغيره مما على الشارع فيه استمر
 الحكم الى غاية علم بعض هذا فلو شك في غير ذلك ما يمنع في المقام ما اشتهر عندهم في غيره حتى قبل ان يحكموا لاجتماع عليا الشهيد في نتائج الامكان
 وصاحب الفرض من عدم صم الزهاب الى الاثبات ان كان الاثبات يبلغ وحده مسافة في غير مسئلة الاربع ليوم او مكم بعد تسليمهم ذلك
 هناك في ذي المنازل في المقام الذي قطع مسافة فيها من قصد الوصول بعد الى مكان خاص لا يبلغ مسافة ثم العود وفيهم ذهب ثلثة ثم اب
 في سبب غير ذلك الا انما منع المقام لان دليله عدم التسليم ما حكم من الاجماع وهو لو سلم هناك فلا ريب في منعه هناك اعترافه في الرياض
 وغيره لذهاب الشئ والاكثرة فلا بد لعله كذلك عند الجميع كما يؤول اليه ظني كلامهم في ان محل البحث هذا اذ قصد العود الى محل الاقامة ما ان قصد
 الفرق فلا اشكال عندنا في وجوب القصر عليه بوجه من محل الاقامة والى ان يجاوز محل النقص منها على الوجهين السابقين بل حكموا في
 عليه غير واحد من اقرائه ما لو قصد العود لكن الى محل الاقامة قبل الى مكان اخر مثلا لم يوجب في الجملة بينهما مقدار محل النقص فان بد فعل منه
 عدم تناول تلك المسئلة لمثل المقام بل هو كالمسافر الذي قصد في شأه سفره المبل الى مكان ثم الرجوع الى ذلك الطريق الذي كان ساكنا فانه
 لا اشكال في وجوب القصر عليه في ذلك المبل ذهابا وابطا ومعهذا اذ قد عرفت سابقا اننا لو غلبت المسافر كونه امتدادا بل كونه مسافرا
 المتأخر غيرهما وبالجمل دعوى الاجماع على عدم ضم الزهاب الى الاثبات بحيث يشمل المقام على وجه يستكشف من قول المعصوم واختلاف المنع
 ولعلنا اضعفها في الرياض عن الحدائق بمصير الشيخ وتابعه على عدمها وكانها لم يخطأ مذهبهم المقام ضرورة استلزام القول بالضم الى
 اذ احتمال بناء قوله بالقصر هنا في الزهاب الى الاثبات على عدم قطع الاقامة مع الصلوة تماما المستفاد على انقطاع حكمها ولو بالخرج الى غير مسافة
 بدفعها الى خلاف الاول للاجماع وظل النصوص بل بحكمه بنفسه باتمام ناوي العود والاقامة ولو لا انها غير فاطمة للسفر لم يتجه ذلك كما انه لم يتجه
 هو اية بناء على انقطاع حكمها عندنا بمطلق الخروج بل كلامهم في ذي المنازل المحكوم بمساواة المقيم حين في خلافه كقصره استدل بالشيخ
 على ما نحن فيه بان نقص مقامه بالسفر بينه وبين بلده يقتضيه مثل خلافه بل كان جميع على خلافه كما ادعى بل قد يدعى كون عدم تقصير
 المقيم لا يقصد المسافة من الواضحات فلم يبق الا بناءه على اعتبار الضم للزهاب من هنا قيل ان الجميع متفقون على كون العاطل حكمه
 الا فاصلة قصد المسافة ويحقق السفر لكن البحث في مسئلة ذلك عليه بوجه الخروج مطلقا وبالشرع في العود كذلك وبالخرج عن محل الاقامة بعد العود

ما دون المسافة والتفصيل والشيخ وانبا على الاول والشهيد من ما خرج على الثالث وبعض اهل العصر على الثالث والبعض الآخر وبعض من قبله
 عليهم بليس على الرابع على اختلافهم في وجوهه رغم اختلاف العرف في الحكم عليه بالسفر وعدمه الا انك قد عرفت فيما مضى عوى الاجماع المركبة
 خلافاً وان الغاسي بن قاتل بالتقصير مجرد الخروج وفاعل به بالتقوى وهو مع المقتصد ان كان الاخير غاية الضعف بل لا يعرفه غير الشهيد مع
 سمعت مكاناً واول عبارته كما انما لا يعرف ما يدل عليه ضرورة اقتضاد دليلهم على تقدمه تمام الاحتصاص بالتقوى والحاق المقصد بالذات
 فاختص الخلاف بالقبولين كما عرفت به من غير حصر الا سألهم ولو لا ذلك لكان التفصيل في الجملة بمقتضى الوضوح عدم صدق السفر وقصد المسافة
 والخروج لها على من خرج بلا فاصل معتد به بعد نيّة الاقامة والصلوة تماماً الى ما فوق محل النحر بل يسير وجع في الحال غارماً على تمام اقامته باول
 خروجه كوضوح صدق اسم السفر على من خرج بعد تمام اكثر اقامته الى ما بقى له ماشداً الى ما بقى له ماشداً لانه مثلاً بقصد نزع لباسك في الاستقرار والرجوع
 ليس ما كان عليه من ثياب الاسفار لا قصد مع ذلك المردود بل فاقمته انا على ما حسب مرد المستطرق من القوافل وغيرها ولم يكن لغرض
 اصلاً الا لاجنياً وخصوصاً اذا كان محل الاقامة محل ذلك كالحائض ونحوه وتارة يختص صدق اسم السفر عليه باول شرع في التودون الذي
 فينبغي ان يقال الامر في ذلك مع الشك يستحب التمام الذي هو الاصل في الصلوة ولعل منظر الى بعض ما ذكرنا فيما تقدم من البيان من
 التفصيل بين نيّة اقامة مادون العشرة بين من كان قصد المردود حيث كان لا يغيره كما انه لم يعرف ما ذكرناه من التفصيل لا حد لنا
 عدلاً سمعته من الاديبين وبعض من اخر عنه ولا فائدة من القول بالسابقان لكن قد ناقش في بلوغ ذلك حد الاجماع الكاشف عن الحكم الواقع
 كما لا يخفى في من فاعل منظر الى ما ذكره مسند الحكم المروي كما ان المناقشة واختاره فيما ادعى من الاجماع دليل للقول الثاني اي التقصير بالتودون
 لذهاب المقصد الذي عن فوائد الشرايع انه المستفاد من الاخبار ومن القواعد لا صحاح في ذلك وهو مركب من نحو احديها الاتمام في الاخير
 وثانيها التقصير الاول ففي الكفاية عن بعضهم الاجماع على الاول في الذخيرة حكاه عن الشهيد الثاني لكني لم أجده فيما حضري من كتبه كما عرفت
 في مفتاح الكرامة مع انه من المستبعد جداً دعواه عليه تدعوات ان القصر مذهب من تقدم على الشهيد بل نسب الشهيد الى المناخرين اي
 ولذا قبل كونه توهماً مما في نتائج الافكار من الاتفاق على عدم النية المربوطة الذي قد عرفت البحث فيه فلا ريب في ضعف عوى الاجماع المذكور
 نعم قد يدل عليها الاستصحاب فنزل محل الاقامة منزلة البلد اطلاقاً وله وجوب التمام على قاصد الاقامة وظهور ما دل على اعتبار قصد المسافة
 المعلوم انفاً في محل الفرض في انقطاع حكم الاقامة وانسيان اقامة السفر من نفي الخروج منه خصوصاً والسائل ابوة ذلك في مخرجه
 على الظاهر انما يكون الى العراق ولذا قال لا يمتحن في خروج بالنسبة المشقة مضافاً الى شهادة الاعتبار وذلك لان السفار انقطع حكمه بنسبة الاقامة
 مع الصلوة تماماً ما كان المأوى كما لم يكن فلا بد في العوم من اجتماع شرائط التي من جعلها قصد المسافة والى غير ذلك كما ان ذلك على القول الثاني
 مضافاً الى نفي الخلاف عنه الحكمي من فوائد الشرايع وارشاد المحققين والى ما سمعته سابقاً من نحو عدم القول بالفصل الثاني شهد لها ما عرفت
 انه يصدق عليه قصد المسافة الذي لا ينافي اقامة المردود بل الاقامة وهو محقق صدق هذا المقصد بمجرد الخروج بدفعها بعد تسليم ما سبقه
 من ان كلا من الذهاب والاياب حكم راسخ لا يغير احدهما الى الاخر وهذا لا ينافي في نفي عدم ترك الاحتياط بالجمع بين القصر والاتمام وان كان
 هو في حال العود ومحل الاقامة اضعف من في حال الذهاب المقصد بمركب لكن لا ينبغي تركه بحال لعدم مكان الاطمينان بحكم الله في خصوص
 المسئلة لعدم نفيها الاصح ولا ظن وعدم ما سمعته من كذا لا يجمع تقاصيلها وانما هي كذا بالشهيد المذكور فضلاً عن غيره لم يرجح في التمام
 على تسانده وقوته وعمله بكل ظن على الظاهر ان كان قبل ان الظاهر تردده بالنسبة لخصوص ما ذهب اليه الشيخ وموافقوه وما ذهب اليه غيرهم في
 مثل القصر العود الذي تنفي عليه القولان فمما جيل الله علم هذا كله اذ قصد العودون الاقامة ما اذا كان متروكاً اذ اهل في التقصير الاتمام
 وجهه بل قولان وتفصيل سائر مشققات المسئلة ان ما في الاقامة بعد الصلوة تماماً اذ قصد ما دون المسافة اماناً ان يقصد العود الى محل الاقامة مع
 اقامة عشرة مستأنفاً ويقصد العود من دون الاقامة ولا يقصد العود في خروجه بل عزم على المغادرة عن محل الاقامة والمضي الى بلد مثلاً
 او يقصد العود من دون الاقامة وعدمها او يخرج او يذهب عن جميع تلك هذه سنن صواباً الاولى وقد عرفت ان الاشكال في الاتمام فيها اذ
 وبابا ومقصداً ومحل الاقامة وما الثانية فقد عرفت البحث فيها مفضلان والاساطين من المتقدمين والمناخرين على القصر العود تردداً
 فيها انما البحث فيها في خصوص الذهاب وهو المقصد ما الثالث فالتفصيل في جوب القصر فيها متفقاً ان الساطين عنها والمناخرين
 لها انفقوا على ذلك من دون نفي خلاف ولا اشكال بل عرفت بعضهم بنظره في الاتفاق عليها وانما ذكر الخلاف في مبدأ التقصير فيها وانما مجرد الخروج
 عن محل الاقامة متروكاً والمجاورة عن محل النحر كما تقدم البحث فيه سابقاً ثم ينبغي تفصيلاً المقصد ان كان مسافة ولم يغرم على نيّة الاقامة في اقامتها
 واما الصورة الرابعة فكلام المتقدمين ومن تبعهم من المناخرين بالنسبة الى ما لا يصح من حال لا يصفوا على حال فان قولهم في العرج السابق
 الذي اطلقنا الكلام فيه لا يرد معاً عشرة ايام يحصل ان يكون المراد منه عدم البناء والعزم على عشرة مائة سجيعة الى عدم القطع بها التحقيق باقامة
 النفيض اي الاقل من عشرة فالتقوى والمردود بمحل الاقامة ويجوز ان يكون الاقامة متروكاً وهو على ما عرفت فان عدم اقامة امر من ادع عدم
 الاقامة فنفى الخروج ليشهد من كلامهم وجوب القصر هذه الصورة كافي الصورة الثانية حتى بالنسبة الى الخلاف المتقدم فيها ومنها على
 عن الغرض وارشاد المحققين بالحكم بالتقصر العود في خصوص هذه الصورة كما هو متروكاً وفي تلك الصورة وعن فوائد الشرايع وحاشية الارشاد
 ان لا أقوى في محتمل ان يكون المراد من خصوص الامر الاول الى الغرم على عدم الاقامة وانه قد تودون الامر منه ومن التردد والذهول ان المقام عرفاً

